المسألة ١٢٧ :

النداء[١]

هو : توجيه الدعوة إلى المخاطَب ، وتنبيهه للإصغاء ، وسماعِ ما يريده المتكلم[٢].

وأشهر حروفه ثمانية[٣] : الهمزة المفتوحة ، مقصورةً أوممدودة — يا — أيَا — هَيَا — أَيْ ، مفتوحة الهمزة ، المقصورة أو الممدودة ، مع سكون الياء فى الحالتين — وا .

ولكل منها موضع يُستعْمل فيه :

ا — فالهمزة المفتوحة المقصورة لاستدعاء المخاطب القريب فى المكان الحسى أو المعنوى ؛ كالتى فى قول الشاعر ينْصَح ابنه أُسَيْدًا :

أَأُسَيْدُ ، إنْ مَالاً ملَكْـ ... ـتَ فسرْ به سَيْرًا جميلا

وكالتى فى قول الآخر : أَربَّ الكونِ : ما أعظمَ قدرتك، وأجَلّ شأنك .

ب — ستة أخرى ؛ هى : آ — يا — أيا — هَيَا — أىْ ، بسكون الياءمع فتح الهمزة مقصورة وممدودة — لاستدعاء المخاطَب البعيدحسًّا أومعنى ، والذى فى حكم البعيد ، كالنائم ، والغافل ... فمثال « يا » قول الشاعر فى مدح الرسول عليه السلام :

كيف تَرْقَى رُقيك الأنبياءُ ... يا سماءً ما طاولتها سماءُ

ومثال «أيَا »قول بعضهم : أيامتوانياً وأنت سليل العرب الأبطال ، لاتنس مجدهم على الأيام . ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع « أيا » فى هذا المثال.

---

(١) فى هذه الكلمة لغات؛ أشهرها : المد مع كسر النون . وهى مصدر قياسى للفعل : « نادى » ويجوز فيها القصر أيضاً . وقد ورد السماع بضم النون مع المد أو القصر . والهمزة التى فى آخر كلمة : « نداء » أصلها الواو ؛ فهى منقلبة عن أصل .

(٢) ويقولون فى تعريفه أيضاً : طلب الإقبال بالحرف : « يا » أو أحد أخواته. والإقبال قد يكون حقيقياً وقد يكون مجازياً يراد به الاستجابة ، كما فى نحو : يا ألله .

(٣) منها الهمزة مقصورة وممدودة ، وبقية الأحرف ممدودة — عدا : أىْ ، مقصورة الهمزة — والبعيد يحتاج إلى مد الصوت ليسمع ، ولهذا يرى بعض النحاة أن « أى » المقصورة هى لنداء القريب .

أما تحديد القرب والبعد فمتروك للعرف الشائع؛ سواء أكانا حسيين أم معنويين...

حـ — «وَا» وتستعمل لنداء المندوب[1]؛ كقول الشاعر فى الرثاء:

وامُحسنًا مَلَكَ النفوسَ ببرِّهِ وجرى إلى الخيرات سبَّاقَ الخُطا

وقول الآخر: واحرَّ قلباهُ ممَّنْ قلبُه شَبِمُ[2] ......

د — وقد تستعمل: «يا» للندبة[3] بشرط وضوح هذا المعنى فى السياق، وعدم وقوع لَبس فيه؛ كالآية الكريمة التى تحكى قول العاصى يوم القيامة: (يا حَسْرتَا علَى ما فرّطتُ فى جنْب اللهِ).

وقول الشاعر فى رثاء الخليفة عمرَ بنِ عبد العزيز:

حُمّلتَ أمرًا عظيما؛ فاصْطبرتَ لهُ وقمتَ فيه بأمرِ اللهِ يا عُمَرَا

فإنشاء الشعر بعد موت «عُمَر» العادل دليل على أن «يا» للندبة.

فإن التبس الأمر بين أن تكون «يا» للندبة أوْ لا تكون، وجب تركُ «يا»، والاقتصار على: «وا»؛ كأنْ تقول: فى ندبة «عمر»: واعُمَرَ، ولا يصح مجىء «يا» إذا كان أحد الحاضرين يسمى: عُمَر...[4]

حذف حرف النداء:

ا — يصح حذف حرف النداء «يا» — دون غيره — حذفًا لفظيًّا فقط، مع ملاحظة تقديره، كقول الشاعر فى رثاء زعيم وطنىّ شابّ[5]:

---

(١) هو: المتفجَّع عليه، أو المتوجَّع منه. فالأول: هو الذى يصاب الناس بفجيعة فقده. والثانى: هو بلاء أو داء يكون سبباً فى تألم المتكلم وتوجعه.

(٢) بارد.

(٣) نداء المندوب؛ ولها باب خاص سيجىء فى ص ٦٧

(٤) فيما سبق من حصر أحرف النداء ومواضع استعمالها يقول ابن مالك فى باب عنوانه: النداء:

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ، أَوْ كالنَّاءِ: «يَا» و: أَىْ — و: آ — كَذَا: أَيَا — ثُمَّ: هَيَا

وَالهَمْزُ لِلدَّانِى، و: «وَا» لِمَنْ نُدِبْ أَوْ: «يَا». وغَيْرُ «وا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

(الناء = النائى، أى: البعيد. الدانى = القريب) سرد أحرف النداء وبين أن «يا» والأربعة التى بعدها تستعمل للبعيد وما يشبهه، وأن الهمزة لنداء القريب. وأن «وا» للمندوب. وكذا: «يا» بشرط أمن اللبس. أما عند اللبس فيجتنب استعمال «يا» وهذا هو المراد من قوله: و«غير «وا» لدى اللبس اجتنب»

(٥) البيت من قصيدة لحافظ إبراهيم فى رثاء مصطفى كامل.

زيْنَ الشباب وزيْنَ طُلاَّبِ العُلا   هل أنتَ بالمُهَجِ الحزينةِ دارى ؟

التَّقدير : يا زين الشباب . . .

ــ ب ــ وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف « يا » ، أشهرها :

(١) المنادَى المندوب ؛ كالأمثلة السالفة .

(٢) نداء لفظ الجلالةِ غير المختوم بالميم المشددة ، نحو : يا ألله .

(٣) المنادَى البعيد ؛ كقول الشاعر :

يا صادحًا يَشْدو على فَنَنٍ   رُحْماكَ ؛ قدهيجتَ لى شَجَنى

(٤) المنادى النكرة غير المقصودة[1] ، نحو : يا محسنًا لا تكدر إحسانك بالمنّ .

(٥) المنادى المُسْتَغاث[2] ، كقول الشاعر :

يا لَقَومى لِعزةٍ وفخارٍ   وسبَاقٍ إلى المعالى وسَبْقِ

(٦) المنادى المتعجَّب منه ؛ نحو : يا لَفَضْلِ الوالدَين ؛ للتَّعجُّب من كثرة فضلهما .

(٧) المنادى ضمير المخاطب ، كقول الشاعر :

يا أنت يا خير الدعاة للهدى   لبَّيْكَ داعيا لنا ، وهاديا

أمَّا ضَمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقًا .

ــ حـ ــ ويقلّ الحذف ــ مع جوازه ــ إن كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب[3] ، أو كان اسم جنس لمعين[4] ، فمثال الأول قول أعرابى لابنه : « هذا ، استَمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله ؛ فمن أحبك نَهاكَ ، ومن أبغضَك أغواك» . وقول آخر لأولاده : «هؤلاء ، اعلموا أن أقوى الناس

---

(١) سيجىء شرحها فى ص ١٩ .

(٢) من ينادَى ليخلص من شدة ، أو يساعد فى دفعها . وسيجىء له باب خاص فى ص٥٨ .

(٣) يصح نداء اسم الإشارة ، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب – إلا فى الندبة فيصح – وهذا الشرط لازم أيضاً عند حذف : « يا » . لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى .

(٤) المراد باسم الجنس المعين النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها ؛ فيخرج اسم الجنس غير المعين ، والمراد منه هنا : النكرة غير المقصودة . وسيجىء تفصيل الكلام على هاتين النكرتين ، وحكمهما فى ص١٩ و ص٢٤ .

من قاوم هواه ، وأشجعَهم من حارب الباطل . . » . أى : يا هذا — يا هؤلاء . . .

ومثال الثانى قول بعض الأدباء وقد بـَرّح به السّهر : « ليلُ ، أمَا لَكَ آخرٌ يدنو ؟ وهل للحزن آخر ؟ صبحُ ، أمَا لَكَ مَقدَم يُرْجَى ؟ وهل فى الفجر مَطمَع ؟ » أى : يا ليل ، يا صبح ، لليل وصبح مُعَيَنين . . .

ومن هذا قول العرب : أطْرِق كَرَا ؛ إن النعام فى القرى . أى : يا كروان[1] . وهو مثل يضرب للمتكبر ؛ وقد تواضع من هو خير منه . . .[1]

---

(١) حذفت النون والألف لترخيم النداء ، كما سيجىء بيانه فى باب الترخيم ، ص ٧٧ وفى حذف حرف النداء لفظاً لا تقديراً — ومواضع الحذف ، يقول ابن مالك :

وغيرُ مَندوبٍ ، ومُضمَرٍ ، ومَا جا مُسْتَغَاثًا — قَدْ يُعَرَّى . فاعْلَمَا

(جا = جاء . يعرى = يجرد من حرف النداء . فاعلما = فاعلم . والألف إما زائدة للشعر ، و إما أصلها نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفا عند الوقف)

يقول : قد يتجرد المنادى من حرف النداء إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضمر ، وغير مستغاث وهذا التجرد ، أى : الحذف اللفظى ، ليس قليلا فى الكلام الفصيح . ثم بين أن هناك مواضع غيرها الحذف القليل ، وهو مع قلته جائز ، ولا داعى لمنعه وطالب بتأييد مجوزيه ، ونصر من يلومهم على المنع ، وعلى عدم إباحة القياس عليه . قال :

وذاكَ فى اسمِ ٱلجِنْسِ والمُشَارِ لَهْ قَلَّ . وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

(المشار له : أى : اسم الإشارة ، وكان الأولى أن يقول : المشار به . عاذله = لائمه) يريد : أن حذف حرف النداء قليل فى اسم الجنس واسم الإشارة وقد ترك شرط خلوه من ضمير المخاطب ، وطالب بتأييد من يلوم المانع ؛ إذ لا حجة له فى المنع ؛ لورود أمثلة تكفى لإباحة القياس عليه .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ يمتاز الحرف : « يا » بأنه أكثر أحرف النداء استعمالا ، وأعَمُّها ؛ لدخوله على جميع أنواع المنادى. ولهذا يتعين تقديره ــ دون غيره ــ عند الحذف . كما يتعين فى نداء لفظ الجلالة (الله)[1] وفى المستغاث ، وفى نداء « أيّها » وأيتها ؛ إذ لم يشتهر عن العرب أنهم استعملوا فى نداء هذه الأشياء حرفًا آخر .

ب ــ يجوز مناداة القريب بما للبعيد ، والعكس ، وذلك لعلة بلاغية ، كتنزيل أحدهما منزلة الآخر ، وكالتأكيد . . . .

حـ ــ الأصل فى النداء أن يكون حقيقيًّا ؛ أى : يكون فيه المنادى اسمًا لعاقل ؛ كى يكون فى استدعائه وإسماعه فائدة .

وقد ينادى اسم غير عاقل ، لداعٍ بلاغىّ ؛ فيكون النداء مجازيا ؛ كقوله تعالى[2] : (وقيل يا أرضُ ابلَعى ماءَكِ ، ويا سماءُ أقلِعى[3] . . .)

د ــ وقد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم ، كأن يدخل على حرف ، أو جملة فعلية أو اسمية . فمثال الأول قوله تعالى : : (يا ليتَ قومى يَعْلمون بما غَفَرَ لى ربى . . .) وقول الشاعر :

فيا رُبَّما باتَ الفتى وهْوَ آمنٌ ... وأصبَحَ قد سُدَّتْ عليهِ المَطالعُ

ومثال الثانى قول الشاعر :

قلْ لمَنْ حصَّل مالا واقتَنَى ... أقرِضِ اللهَ ، فيَا نِعْمَ المَدِينْ

وقول الآخر يخاطب ليلَى :

فيا حبَّذا الأحياءُ ما دمْتِ حيَّةً ... ويا حبَّذا الأمواتُ ما ضَمَّكِ القبرُ

وفى الحالتين يكون حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف مناسب للمعنى ؛ فيقال فى الآية : يا رب ، أو يا أصحاب ... أو نحوهما ، وهذا عند من يجيز حذف المنادى ــ وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى . والرأيان مقبولان ؛ ولكن الثانى أوْلى ؛ لصلاحه لكل الحالات ، ولو لم تستوف الشرط الآتى.

---

(١) فى نداء لفظ الجلالة (الله) جملة لغات ، ستجىء فى ص٢٧ .

(٢) فى قصة طوفان نوح عليه السلام . الواردة بسورة : هود (٣) امتنعى وكفى عن إنزال المطر ،

... ...

غير أن كثيرًا من النحاة لا يجيز حذف المنادى قبل الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر ، أو للدعاء ، أو صيغة «حبذا» . فمثاله قبل الأمر قراءة من قرأ قوله تعالى : (ألاَ يا اسْجُدُوا لله الَّذى يُخْرِجُ الْخَبْءَ فى السَّمَوَاتِ والأرض . . .) وقبل الدّعاء قول الشاعر :

ألاَيا اسْلَمى يَاهندُ ، هندَ بنى بَدْرِ إذَا كانَ حَىٌّ قَاعدًا آخرَ الدهرِ

وقد سبق مثال « حَبّذا » . فإن لم يتحقق الشرط فلا منادى محذوف ، ولانداء ، ويكون الحرف المذكور للتنبيه .

هـ — يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب ؛ برغْم أنها قبل النداء خبرية ، فهى تتحول معه إلى إنشاء طلبى جملته فعلية . فالأصل فى مثل : يا صالح ، هو : أنادى أو أدعو صالحًا ... حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر ، ونابَ عنهما حرفُ النداء[1] ، وبقى المفعول به ، وصار منادى واجب الذكر — غالبا — وقيل : إن المحذوف هو الفعل وحده ، وناب عنه حرف النداء ، واستتر الفاعل فى حرف النداء . وقيل غير هذا . . .

ولا قيمة للخلاف فى أصل الجملة الندائية ؛ فالذى يعنينا هو أنها فعلية تفيد الإنشاء الطلبى ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية .

و — ولما كان حرف النداء نائبًا عن العامل الأصلى المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التى يؤثر فيها ؛ نيابةً عن ذلك المحذوف . وأشهرها شبه الجملة ، كقول الشاعر :

يا دارُ بيْنَ النَّقَا والْحَزْنِ ما صنعتْ يدُ النوَى بالأُلَى كانوا أهاليكِ

وقول الآخر :

يا لَلرِّجال لِقوم عَزَّ جانبهمْ واستْلهَمُوا المجدَ من أصْلٍ وأعْرَاقِ

فليس فى المثالين — وأشباههما — ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا : « يا » .

وجعلوا من المعمولات المصدر فى مثل قول القائل : «ياهندُ دعوةَ صبٍّ دائمٍ دَنِفٍ» أى : أدعو هندًا دعوة صب .

---

(١) ولهذا يعتبر حرف النداء من حروف المعانى التى ينوب كل منها عن جملة محذوفة ، يذكر بدلا منها . . . فحرف النداء ينوب عن : (أنادى × ، أو : أدعو×) وحرف الاستفهام ينوب عن (أستفهم ×) وحرف العطف ينوب عن (أعطف × . . .) وهكذا .

المسألة ١٢٨ :

أقسام المنادى الخمسة ، وحكم كل

القسْم الأول : المفرد العَلَم ، ويراد بالمفرد هنا : ماليس مضافًا ، ولا شبيهًا بالمضاف ؛ فيشمل المفرد الحقيقى ؛ بنوعيه المذكر والمؤنث ، ومثناه ، وجمعه ، (نحو : فَضْل ، علَم رجل — الفضْلان — الفضْلون — الفضُول — عائدة ، علم امرأة — العائدتان — العائدات — العوائد . .) ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء ؛ سواء أكان تركيبها مَزْجيًّا ؛ كسيبويْه ، علَم أمام النحاة المشهور — أم إسناديًّا ، كنَصَرَ اللهُ ، أو : شاء اللهُ ، علَمين ، أم عدديًّا كخمسةَ عشَر [1] . . .

فكل هذه الأعلام — وأشباهها — تُسَمَّى مفردة فى هذا الباب ، وتعْريفها بالعلمية قبل النداء يلازمها بعده — على الأصح — فلايُزيله النداء ليفيدها تعريفًا جديدًا أو تعييناً . وإنما يُقَوِّى التعريف السابق ، ويزيدُ العلمية وضوحًا وبياناً . ويلاحظ حذف « أل » وجوباً من صدر المنادى ؛ — علماً وغيره — إن لم يكن من المواضع المستثناة [2]

حكمه :

ا — البناء على الضمة — بغير تنْوين — أو على ما ينوب عنها . ويكون فى محل نصب دائمًا ، لأن المنادى فى أصله مفعول به [3] ، نحو : يا فضْلُ ، كلُّ شىء يحتاج إلى العقل ، والعقل يحتاج إلى التَّجرِبة — يا فضْلان [4] . . . يا فضْلون . . . — يا أفَاضِلُ . . . — يا عائدةُ . . . — يا عائدتان . . . — يا عائداتُ . . — — يا عوائد . . . —

---

(١) عند غير الكوفيين الذين يجعلون صدر المركب العددى بمنزلة المضاف ، منصوباً ، كما سيجىء فى ص ١٢ ، ٢٤ . ورأيهم ضعيف . وأثر الخلاف يظهر فى توابع المنادى .

(٢) ستجىء فى ص ٢٧ .

(٣) المنادى بمنزلة المفعول به لفعل محذوف ، نابت عنه « يا » أو إحدى أخواتها . يقول النحاة فى مثل : يا على ... إن أصله — كما تقدم فى ص ٦ — : أدعو أو أنادى عليا ... ؛ حذف الفعل ، ونابت عنه « يا » وصار المفعول به منادى ، مبنياً على الضم فى محل نصب . ويستدلون على أنه فى محل نصب بورود كثير من توابعه منصوباً فى الكلام الصحيح المأثور . وليس فى الجملة ما يصلح سبباً لنصبه إلا مراعاة المحل .

(٤) راجع رقم ٣ ص ١١ فى الزيادة والتفصيل — ما يختص بنداء العلم المثنى والجمع ؛ لأهميته .

فالمفرد العلم فى هذه الأمثلة – وما شابهها – مبنى على الضمة فى المفرد الحقيقى، وفى جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، ومبنى على الألف فى المثنى، وعلى الواو فى جمع المذكر السالم. وهو فى كل أحواله مبنى لفظًا على الضمة وفروعها، منصوب محلّاً[1].

ولا فرق بين أن تكون الضمة ظاهرة، كالأمثلة السّالفة، أو مقدرة كالتى فى آخر الأعلام المختومة بحرف علة؛ كموسى فى قوله تعالى: (يا موسَى، لا تخَفْ. إنى لا يخافُ لدَىّ المرسَلون) . . . وكالتى فى آخر الأعلام المركبة التى ذكرناها، وكالتى فى آخر الأعلام المبنيّة أصالةقبل النداء (كسيبويْهِ – منذُ – كيفَ – قَطامِ . . . وغيرها مما سُمى به من الأعلام المبنية أصالة قبل التّسْمية) فتبقى علامة البناء الأصلى السابق على حالها، وتقدّر على الآخر علامة البناء الجديدة التى جلبها النداء، ويكون المنادى فى كل ذلك، فى محلّ نصب.

ويُلْحَقُ بالمفرد العلم فى حكم البناء على الضّمة المقدرة كل ما ينادَى من المعارف الأخرى المبنية أصالة قبل النداء، وليست أعلاما؛ كأسماء الإشارة (نحو: هذا – هؤلاء . . .) وأسماء الموصولات غير المبْدوءة بأل (نحو: منْ – ما . . .) وضمير المخاطب (نحو: أنت – إيّاك . . .) أما غير المخاطب فلا ينادَى كما سبق[2].

---

(١) راجع ص٦، ورقم ٣ من هامش الصفحة السابعة.

(٢) فى ص٣ هذا، وإلحاق الأشياء المذكورة بالمفرد العلم، هو رأى كثير من النحاة شاع اتباعه والاقتصار عليه. وقد يكون من السائغ أن نذكر – بإيجاز – للمتخصصين ما فى المطولات النحوية من خلاف جدلى شكلى حول حكم المعارف المبنية قبل النداء وليست أعلاماً. ويدور الخلاف حول نوع تعريفها بعد النداء؛ أهو الذى كان لها قبله، أم هو تعريف جديد بدل السابق، حل محله؟ فشارح المفصل (جـ ١ ص١٢٩) يعرض الرأيين، ويرجح – فى وضوح وصراحة – الرأى القائل إن المعارف كلها – أعلاماً وغير أعلام – تفقد تعريفها السابق وتصير نكرات، ويجلب لها النداء بما فيه من القصد والإقبال على المخاطب تعريفاً جديداً يزيل تنكيرها الجديد. ويؤيد هذا بكلام طويل، أما غيره – كأبى بكر بن السراج، ومن معه من القدامى، وكالصبان ومن معه المتأخرين – فيؤيد الرأى الآخر؛ بحجة أن أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنها تعريفها القديم مطلقاً، ولا يمكن أن تتجرد منه، وتصير نكرة تقبل التعريف المجلوب بالقصد والمخاطبة مع النداء، (كلفظ الجلالة «الله» وكأسماء الإشارة . . .) وقد وردت إشارة موجزة لهذه المسألة على هامش كتاب سيبويه (حـ ١ ص ٣٠٣) اكتفى المقرر فيها بأن أحال إيضاحها وتفصيلها وتفريعها إلى ما جاء فى شرح السيرافى لها. كذلك أشار صاحب شرح التصريح (فى أول الفصل الثانى من أقسام المنادى) إلى المنادى المعرف؛ ما كان منه مذكراً أو مؤنثاً، علماً وغير علم، معرفاً قبل النداء أو بعده ..

وإنما يبنى المفرد العلم — وملحقاته — إذا لم يكن معربا مجرورًا باللام فى نداء الاستغاثة والتعجب مع ذكر «يا» ؛ كما فى نحو: يا لَعَلِىٍّ للضعيف ، للاستغاثة بعلىّ فى نصر الضعيف . ويا لَعلىٍّ المحْسن؛ للتعجب من كثرة إحسانه. فالمنادَى فيهما ، معرب كما كان قبل النداء ، مجرور باللام فى محل نصب ؛ لأنه خرج بسبب الجار من قسم المفرد العلم ، ودخل فى قسم المضاف — تأويلا — ، كما سيجىء [1] فى باب الاستغاثة .

إلى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تفريعات وتشعيبات لا خير فى سردها الآن . ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين .

الأولى : أن العلم المفرد إذا نودى ، وجب بناؤه على الضمة أو فروعها ، وأنه بعد النداء معرفة لا شك فى تعرفه، علم لا خلاف فى علميته . ولا يعنينا بعد هذا أن يكون تعرفه وعلميته هما السابقان على النداء، أو مجلوبان بعد النداء، مجددان بسببه ؛ لأنه فى الحالتين علم ، بالرغم من وجود أعلام لا يفارقها التعريف مطلقاً ؛ كلفظ الجلالة «الله» .

الثانية : أن المعارف الأخرى التى ليست أعلاماً ، والتى يغلب أن تكون قبل النداء مبنية أصالة (كالضمير ، والإشارة . . .) هى معارف أيضاً بعد النداء ، لا شك فى تعرفها ولا يعنينا — أيضاً — أن يكون هذا التعريف هو السابق على النداء وأنه استمر بعده؛ إذ لا يمكن تنكيرها — على الأصح — أو هو تعريف جديد حل محل الأول الذى زال بالنداء ، وصارت المعرفة نكرة بعد زواله ، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد والخطاب مع النداء . لا يعنينا ذلك؛ لأن هذه المعارف التى ليست أعلاماً والتى هى مبنية أصالة قبل النداء — ستبنى بعده على الضمة المقدرة أو فروعها . وتلحق بقسم المفرد العلم السالف ؛ ولا تلحق بقسم النكرة المقصودة — كما يرى بعض النحاة — لأنها معارف قبل النداء، وليست نكرة تامة التنكير تصير بالنداء والخطاب نكرة مقصودة . ولو فرضنا أن تعريفها السابق يزول بالنداء ، ويحل محله تعريف جديد — وهذا رأى ضعيف مردود — لوجب أن يكون التعريف المتجدد مماثلا لتعريفها السابق نوعاً ودرجة ، كما عاد للعلم نوع تعريفه السابق ودرجته وهو العلمية ، (على رأى من يقول: إنه يفقد علميته بالنداء ، ثم تعود له بعده) فليس بمقبول أن يقال إنها معارف فى أصلها ، فقدت تعريفها السابق، فصارت نكرة، ثم نوديت فاكتسبت التعريف الجديد المخالف للسابق، وصارت به نكرة مقصودة، (مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقاً فى الرأى الأقوى . . .) وإنما ألحقت بالعلم لقرب درجة تعريفها منه ، ولم تدخل فى عداده لأنها ليست علماً . . .

وهذا الخلاف شكلى ؛ بالرغم مما يرتبون عليه من وضع المعارف فى درجات متفاوتة القوة فى التعريف تفاوتاً يؤدى إلى تقديم بعضها فى الكلام على بعض — لكن لا أثر له فى ضبط الكلمة ، ولامعناها ، ولا إعرابها ؛ فهى على الرأيين معرفة ، ومبنية على الضمة . سواء أكانت من قسم المفرد العلم أم من قسم النكرة المقصودة ... (وقد سبق تفصيل الكلام على العلم فى ح ١ ص ٢٠٠ م ٢٢)

(١) ص ٦٠ .

... ...

زيادة وتفصيل :

(١) ما كيفية بناء المفرد العلَم الذى كان فى أصله اسماً منقوصًا ، منونا ، ثم نقل إلى العلَمية ؛ مثل : هاد — راض — مرتض — مستكف —وغيرها . . ؟

إن المنقوص لا بد أن يكون مختومًا بالياء الظاهرة إلا فى بضع حالات قليلة ؛ أهمها : أن يكون منونًا مرفوعًا أو مجرورًا ؛ فيجب حذفها نطقًا وكتابة ؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء فتحذفان؛ طلبًا للخفة . فإذا حذفتا تلاقت الياء ساكنة مع التنوين فيجب حذفها ؛ تخلُّصًا من التقاء الساكنين ؛ فتصير الكلمة إلى الصورة السالفة . فأصل هاد — مثلا — فى : (أنت هاد للخير) هو: هادِيُنْ ؛ بكتابة التنوين نونًا ساكنة تبعًا لأصله—كما أوضحنا فى بابه جـ ١— ثم حذفت الضمة ؛ منعا للثقل ؛ فصارت الكلمة : « هادِينْ » بياء ونون ساكنتين ثم حذفت الياء؛ للتخلص من الساكنين؛ فصارت الكلمة هادِنْ ، بإثبات التنوين على شكله الأول ، نونا ساكنة ، ثم جرى الاصطلاح على كتابة التنوين كسرة مكررة لكسرة الحرف الأخير الذى قبل الياء المحذوفة ، فصار للحرف الأخير كسرتان ؛ إحداهما حركة أصلية هجائية ، والأخرى بدل التنوين . وانتهت الكلمة إلى صورتها الأخيرة : « هاد » . ومثلها استمعت لهاد ، وأصلها : هادِينْ ، حذفت كسرة الياء ، وجرى ما سبق . . .

فإذا نوديَتْ وجب حذف التنوين ؛ لأن المنادى هنا علَم مفرد ؛ فيجب بناؤه على الضم بغير تنوين . وهذا الضم مقدر على الياء . لكن أتبقى الياء محذوفة كما كانت ، والضّم مقدر عليها برغْم حذْفها ؛ لأنها ملحوظة كالمذكورة — أم تعود بعد النداء إلى مكانها ؛ فتظهر نطقًا وكتابة ؟

رأيان ؛ أحدهما : يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء ؛ لأن الكلمة المناداة كانت منونة ومحذوفة الياء قبل المناداة فوجب حذف التنوين ، لأنه معارض لبناء المنادى ، ولا ترجع الياء لعدم وجود ما يقتضى إثباتها وإرجاعها ؛ إذ طرأ عليها النداء وهى محذوفة فتبقى على حالها .

والآخر : يوجب حذف التنوين للسبب السالف ، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها ؛ لأن سبب حذفها — وهو تلاقيها ساكنة مع التنوين — قد زال بزوال التنوين. وإذا زال السبب لم تبق بعده آثاره . فالرأيان متفقان على حذف التنوين ، مختلفان

... ...

فى إرجاع الياء وإثباتها أو عدم إرجاعها .

ويتفقان على إرجاعها، إذا لم يكن فى المنْقوص إلاّ حرف أصلى واحد، مثل: « مُرٍ » ، اسم فاعل من « أرَى » ، فتقول فى نداء المسمى به : يا مُرى .

والحق أن هذه الأدلة جدلية محضة ليس فيها مقْنَع ، والفيصل إنما هو السماع الوَارد عن العرب ، ولم ينقل أحدهما منه ما يكفى لترجيح رأيه ؛ فالرأيان متكافئان . وقد يكون الأنسب الرأى الداعى إلى إثبات الياء ؛ لأنه أقرب إلى الوضوح وأبْعد من اللبس والاختلاط .

وكل ما قيل فى كلمة: « هاد » — مما أسلفناه — يقال فى نظائرها من سائر الأعلام المنقوصة المنونة عند ندائها . . .

(٢) إذا كان المفرد العلَم فى أصله منقولا من اسم مقصور منون . (نحو : مرتضًى — مُصطفًى — رضًا . . . وأشباهها) — وجب عند ندائه حذف تنوينه ، لأنه سيبنى على الضم ، وهذا البناء يقتضى حذف التنوين حتمًا . لكن أتعود بعد ذلك ألف المقصور التى حذفت من آخره نطْقًا ؛ بسبب تلاقيها ساكنة مع التنوين الساكن، أم لا تعود ؟

(ذلك أن الأصل فى كلمة مثل: مُرْتضًى ، هو : مُرْتَضَيُنْ ؛ رفعا — والنون الساكنة هى التنوين — تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا ، وصارت الكلمة : مُرْتضَانْ ، تلاقى ساكنان؛ الألف وهذه النون، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصارت الكلمة : مُرْتَضَنْ ، لكنها تكتب « مرتَضًى » طبقا لقواعد رسم الحروف ، وهى تقضى بأن يوضع على الحرف الذى قبل النون حركة ثانية مماثلة لحركته الهجائية ، تغنى عن النون بعد حذفها، وتكون هذه الحركة الهجائية الثانية هى الرمز الدال على التنوين) .

ويجيب النحاة : أن الظاهر فى هذه المسألة هو تطبيق حكم المسألة السابقة (فى رقم ١) عليها ؛ فيجرى على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من وجود رأيين متفقين على حذف التنوين ، مختلفين فى رجوع الألف أو عدم رجوعها بالحجة التى تساق لكل . وقد يكون الأنسب إرجاع الألف . . .

(٣) سبق فى باب المثنى (جـ ١ ص٨٣ م٩) أن العلَم إذا ثُنِّىَ أو جُمع ، زالت علميته، وصار نكرة، ولا يُحكم له بالتعريف إلا بوسائل؛ منها إدخال «أل» المعَرِّفة عليه ، أو نداؤه . . . أو . . . فإذا نودىَ العلَم بعد تثنيته وجمعه حكم

... ...

له بالتعريف الناشئ من النداء؛ لا من العلمية، نحْو ؛ يا محمدان — يا محمدون ، وأشباههما . . .وفى هذا الرأى تضييق وتعسير لا حاجة إليهما ،ولا ضَرر— مطلقًا— فى إهماله واعتبار العلَم المنادى باقيا على علميته بعد النداء. وفى هذا أمان من اللبس والخلط بين الأقسام وأحكامها ،فوق ما فيه من وضوح وتيسير نحتاج إليهما. وقد بسطنا القول فى هذا فى هامش ص ٨

(٤) إذا نُودى: « إثنا عشَرَ » و « إثنتا عشْرَة » علمَيْن، جاز أن يقال: يا إثنا عشَرَ، ويا إثنتا عشْرَة، فإثنا وإثنتا مبنيان على الألف،لأن المثنى ومحلقاته فى هذا الباب فى حكم المفرد ؛ فيبنى على ما يرفع به وكلمة: عشر وعشرة بعدهما مبنية على الفتح،لا أهمية لها، لأنها بمنزلة نون المثنى .وهمزتهما للقطع [1] ماداما علمين

ويجوز أن يقال: يا إثنىْ عشَرَ،ويا إثنتىْ عشْرة ... بالنصب بالياء على اعتبار المثنى مع كلمة: «عشَر» أو «عشْرة» بمنزلة المضاف مع المضاف إليه فى الصورة والمنادى المضاف واجب النصب [2]

---

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٨٨ وهذا رأى الكوفيين الذى أشرنا إليه فى هامش ص ٧ ، ٢٤ . وبمقتضاه تكون الأعداد المركبة كلها داخلة فى قسم المنادى المضاف ، فصدر كل واحد منها واجب النصب ، عند الكوفيين فى النداء ، ويظل العجز مبنياً على الفتح ، بمنزلة النون . أما عند غيرهم فالأعداد المركبة كلها مبنية ؛ والمنادى هو العدد المركب بجزأيه معاً إثنا عشر ، وإثنتا عشرة ، فصدرهما .

ب — من المفرد العلم صورة يجوز فيها أمران(١) : البناء على الضم فى محل نصب ؛ أو على الفتح فى محل نصب ، . وهذه الصورة لا بد أن يكون فيها المنادى علما غير مثنى، ولا مجموع ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة (فلا يكون معتل الآخر ؛ كعيسى ، ولا مبنيًّا على السكون لزوماً ، مثل : « مَنْ » علم شخص) وأن يوصف مباشرة — أى : بغير فاصل — بكلمة : « ابن » أو « ابنة » ، دون : « بنت » . وكلتاهما مفردة مضافة إلى علم آخر ، مفرد أو غير مفرد(٢) . . . مثل : يا حسنُ بن على ، مَن أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك . ويا فاطمةُ ابنة محمد ، أنت فخر النساء ، ببناء كلمتى : « حسن » ، و « فاطمة » ، على الضم أو على الفتح ، فى محل نصب فى الحالتين . ولا بد أن تكون البنوة حقيقية .

فإذا فقد شرط وجب الاقتصار على البناء على الضمّ ، كأن يكون المنادى غير علم ، مثل : يا غلامُ ابنُ سعد ، أو يكون مفصولا من المنادى ، مثل : يا سليمانُ النبى ابنُ داوود ، أو تكون كلمة : « ابن » و « ابنة » ليست صفة وإنما هى بدل ، أو مفعول ، أو خبر : أو منادى جديد ، أو غير ذلك . . . . . .

---

(١) انظر الزيادة والتفصيل .

(٢) ولا يشترط فى العلمين ولا فى أحدهما التذكير — على الرأى الراجح ، ولا مانع أن يكون العلم اسماً ، أو كنية ، أو لقباً . أو جنسياً للأعلام المجهولة ؛ نحو : يافلان بن فلان ، أو : ياحارث بن همّام للشخص الخيالى الذى تخيله الحريرى دعامة المحاورات فى مقاماته ، وأدار الحديث بلسانه فى كثير منها . وكذلك : يا سيد بن سيد ؛ لكثرة استعماله ، وبضع كلمات ساغت كهذه . ومتى اجتمعت الشروط فى نداء أو غيره وجب حذف همزة الوصل وألفها كتابة ونطقاً من « ابن » ، و « ابنة » إلا لضرورة الشعر ، أو لوقوع إحداهما فى أول السطر فتثبت كتابة . وكذلك يجب — فى غير الضرورة الشعرية — حذف التنوين كتابة ونطقاً من المستوفى للشروط ؛ ولو كان غير منادى . (وقد سبقت إشارة لهذا فى حـ ١ ص ٣٠ م ٤) . غير أن هناك مسألة وقع الخلاف فيها فى حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى ؛ وفى حذف همزة الوصل مع ألفها من الصفة (ابن وابنة) هى : أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنية أو مضافاً ، أو يكون العلم الثانى (وهو المضاف إليه) كنية أو مضافاً كذلك ؛ مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافة . ومثل محمد بن أبى بكر من أشهر الزهاد . . . فيرى كثير من النحاة وجوب إثبات التنوين وألف الوصل فى الصورتين . ويرى آخرون جواز حذفهما ، وإثباتهما .

ومسألة أخرى ، هى التى تكون فيها الصفة كلمة : « بنت » فهل يجوز بقاء التنوين فى موصوفها المنادى وغير المنادى ؟ روى سيبويه الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمة : « هند » وأشباهها ؛ فيقولون : هذه هند بنت عاصم ؛ بتنوين « هند » وتركه لكثرة الاستعمال . هذا وقد يكون الأحسن حذف التنوين فى المسألتين ، وكذا ألف الوصل فى الأولى ليكون الحذف مطرداً فى كل المسائل وقاعدته عامة .

... ...

زيادة وتفصيل :

(١) إذا اجتمعت الشروط السابقة جاز الوجهان المذكوران، ووجه ثالث، هوأن يكون المنعوت معرباً منصوبا، بغير تنوين.

وللنحاة فى تعليل الأوجه الثلاثة آراء قائمة على التكلف، والتأويل، والحذف أو الزيادة، بغير حاجة ماسّة إلا رغبتهم فى إلحاق كل وجه بحالة إعرابية ثابتة، وإدخاله تحت قاعدة أخرى مطّردة، ولا يعرف العرب شيئاً من هذه التعليلات، ولا شأن لهم بها، ولن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر. وفيما يلى بعض تلك الآراء بإيجاز يحتاج إليه الخاصة :

ا — فى مثل : يا حسنُ بنَ علىّ — بضم المنادى — يكون بناؤه على الضمّ فى محل نصب؛ مراعاة للقاعدة العامة؛ لأنه مفرد علم. وتعرب كلمة : «ابن» صفة، منصوبة، تبعاً لمحل المنادى الموصوف. لا لفظه. وهذا إعراب حسن لا مآخذ عليه.

ب — وفى مثل : يا حسنَ بْنَ على . . . — بفتح المنادَى — يكون مبنيًّا على الفتح فى محل نصب (فهو مبنى لفظا، منصوب محلا) ويقولون : إن حقه البناء على الضم؛ لأنه مفرد علم، ولكن آخره تحرك بحركة تشبه الحركة التى على آخر الصفة، على توهم وتخيل أن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة : إذ الفاصل بين آخر المنادى، وآخر صفته حرف واحد ساكن، فالفصل به كلاَ فصْل؛ لأنه حاجز غير حصين، كما يقولون. وفى هذه الحالة يذكرون فى إعراب المنادى : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة[1] الإتباع فى محل نصب، وكلمة «ابن» صفة له، منصوبة باعتبار محله.

فلم هذا اللف والالتواء فى إعراب المنادى، وإتباع حركته — وهو السابق— لصفته اللاحقة؟ ومخالفة المألوف الذى يجرى على أن يكون المتأخر هو التابع فى حركته للمتقدم. لم لا نقول : إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفة جاز أن يكون مبنيًّا على الفتح أو على الضم، مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربى؟ ولا ضرر فى هذا ولا إساءة بل إنه السائغ المقبول.

---

(١) أى : الفتحة التى جاءت فى آخر المنادى متابعة ومماثلة للفتحة التى فى آخر صفته.

... ...

حـ ـــ ويجيزون فى إعراب المنادى فى الصورة السالفة أنه مبنى على الفتح ، على توهم وتخيل تركيبه مع صفته تركيباً لفظيًّا ، كالتركيب اللفظى الذى فى الأعداد : أحَدعشَرَ ، وثلاثة عشَرَ ، وأربعةَ عشَرَ ، ... إلى آخر تسعةَ عشَرَ ، فإن هذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين دائمًا فى جميع الحالات الإعرابية ، بسبب تركيب الكلمتين تركيبا يلازمهما ، ويقتضى أن يلازمهما فتح آخرهما .

فما الداعى لهذا التكلّف ، وحمْل المنادى مع صفته فى هذه الصورة على تلك الأعداد المركبة مع وجود الفارق الواضح بينهما ؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدى معناه الأساسى المطلوب إلا مع التركيب الحتمى ، فكل جزء من الجزأين لا يستقل بنفسه ، وإنما هو بمثابة حرف من كلمة واحدة ، تؤدى معنى أصيلا ، لا يؤديه أحد حروفها ، وليس هذا شأن النعت والمنعوت كما هو معروف . ومن ثم كانت المشابهة بين الأسلوبين غير قوية ، وكان الاعتماد عليها هنا غيْر قوىّ ، وإنما القوى أن نقول فى هذه الحالة ما قلناه فى الحالة الثانية من إعراب المنادى مبنيًّا على الفتح ـــ مباشرة ـــ فى محل نصب ، نزولا على حكم الْواقع الذى لا ضرر فى اتباعه .

أما كلمة : « ابن » فإعرابها هنا كإعرابها هناك .

د ـــ ويجيزون أيضًا فى المنادى السالف ألاّ يكون مبنيًّا على الفتح فى محل نصب وإنما يكون معرباً منصوبا ، مباشرة ، بغير تنوين . غير أنّهم لحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه ؛ فتلمسوا الوسيلة لإدخاله تحت واحدة منها ، فارتضوا أن تكون الصفة (ابن) فى حكم الزائدة التى لا وجود لها ، وأن المنادى مضاف ، وأن المضاف إليه هو الكلمة التى بعد كلمة « ابن » وبذا يكون المنادى ـــ فى تقديرهم داخلاً فى قسم المضاف الذى يجب إعرابه ونصبه ! ! ويترتب على هذا أن تكون كلمة « ابن » مقحمة بين المضاف والمضاف إليه وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء ، وإنما هى موقوفة ـــ كما يقولون ـــ ولا محل لها من الإعراب ، فليست صفة ، ولا غيرها .

فما هذا ؟ وما الدافع له ؟ الخير فى إهماله ، وإنما ذكرناه لنَعرض شيئًا يستحق الإعراض عنه . ثم نواجه الواقع فنعرب المنادى منصوباً . وكلمة « ابن » صفة له منصوبة .

... ...

« ملاحظة »

كل ما تقدم خاصًّا بكلمة : « ابن » يسرى على كلمة : « ابنة » الواقعة صفة لمنادى مؤنث مستوف للشروط .

وإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقى مفرداً علما ، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف ؛ إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه فى جميع الأحوال ، كالشبيه بالمضاف . أما النكرة المقصودة الموصوفة فإنها تنتقل إلى قسم الشبيه بالمضاف ؛ بالتفصيل والتعليل الآتيين فى ص ٢٢ .

(٢) المنادى النكرة الموصوف بكلمة : « ابن » ، أو « ابنة » له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق ؛ فيتوقف على حال هذه النكرة ، أكانت موصوفة قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين ، أم جاء الوصف بعد النداء ، وطرأ بعد تحققه ؟ وسيجىء الحكم مفصلا عند الكلام على النكرة . . . ص١٩ ، ٢٢

حـ — وإذا كان المفرد العلم مبنيًّا قبل النداء بقى على بنائه القديم فى اللفظ ، ولكن يطرأ عليه بناء جديد ، مقدر يجلبه النداء معه . فكلمة مثل : « سيبويه » — — وهى علَمٌ على إمام النحاة المشهور — مبنية قبل النداء على الكسر لزوما . فإذا نودى ، وقيل : يا سيبويهِ ، أحسن الله جزاءكَ — كانت كلمة « سيبويهِ » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره البناء الأصلى على الكسر ، فى محل نصب .

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره فى التوابع ، كالنعت وغيره — وستجىء الأحكام المفصلة الخاصة بتوابع المنادى [1] — ، فإذا جاء للمنادى تابع صح فى هذا التابع أن يكون مرفوعاً ؛ مراعاة صوريَّة للضم المقدر فى المنادى ، وجاز أن يكون منصوباً ؛ مراعاة لمحل هذا المنادى ؛ لأنه مبنى فى محل نصب — كما عرفنا — ولا يجوز مراعاة علامة البناء الأصلى التى ليست طارئة مع النداء . تقول يا سيبويهِ النحوىَّ ؛ ببناء كلمة « النحوىُّ » على الضم ، أو بنصبها مباشرة : باعتبارها معربة . ومثل هذا يقال فى كل علم مفرد لازم البناء فى أصله قبل مناداته ؛ سواء أكان بناؤه الأصلى اللازم على الكسر (ومنه : حَذَامِ ، رَقَاشِ ... علمين على امرأتين عند من يبنيهما) — أم على غير الكسر ؛ (مثل : حيثُ — أربعةَ عشرَ وأخواتها من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين ، — نَعَمْ ... أعلام أشخاص) فيقال فى كل علم من هذه الأعلام : إنه مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلى (على الضم ، أو على الفتح ، أو على الكسر ، أو على السكون) فى محل نصب فى كل ذلك .

ومثل هذا يقال فى العَلَم المعرب المنقول من جملة محْكية ، مثل : « صنعتَ خيرًا » علم على شخص ، فيقال : يا صنعتَ خيرا الشجاعُ ، فالمنادى — وهو : صنعت خيرًا — مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية ، فى محل نصب . ويجوز فى النعت : (الشجاع) الرفع تبعا للفظ المنادى ، والنصب تبعًا لمحله .

د — المفرد العلَم مبنى — كما عرفنا — ، فلا ينون إلا فى الضرورة الشعرية ؛

---

(١) ص ٣٠ م ١٣٠ .

فيباح تنوينه مع رفعه[1] ، أو نصبه[2] . فمثال الأول قول الشاعر يهدّد خصمه حُمَيْدا :

لا تَهِجْنِي — يا حُمَيْدٌ[1] إنّ لى فتكةَ الليثِ ، إذا الليثُ غضِبْ

ومثال الثانى قول المادح :

حسْبُنا منك — يا عليًّا — أيادٍ يتَغَنَّى بها الزمانُ نشيدَا

وإذا كان المنادى المفرد العلم مبنيًّا على الضم ، ومنونا للضرورة لزم التصريح بهذا عند إعرابه[1] ، وجاز فى تابعه الرفع مراعاة للفظه — إن لم يوجد مانع آخر — والنصب مراعاة لمحله . أما إذا كان منوّنا منصوباً فيقال فى إعرابه إنه منصوب منون للضرورة ، ولا يجوز فى تابعه إلا النصب ، لأن النصب هو الأصل المحلىّ فى المبنى ، وقد ظهر النصب فى اللفظ ، فلا داعى لإهماله ، ومراعاة غيره . . .

(١ ، ١) ويقال عند إعرابه : إنه منادى مبنى على الضم ، ولحقه التنوين للضرورة .

القسم الثانى : النكرة[١] المقصودة : ويراد بها النكرة التى يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها ، مع قصد فرد من أفرادها ، والاتجاه إليه بالخطاب ؛ فتصير معرفة دالة على واحد معين[٢] بعد أن كانت تدل على واحد غير معين . ولولا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف . فكلمة مثل : « رجل » هى نكرة ، مبهمة ، لاتدل على واحد معين ، وإنما تصْدق على محمود ، وحامد، وصالح . . . وكل رجل آخر . فإذا قلنا : يا رجلُ سأساعدك على احتمال المشقة — تغير شأنها ، ودلت على واحد معين — دون غيره — هو الذى اتجه إليه النداء ، وخصه المتكلم بالاستدعاء ، وطلب الاستماع ؛ فصارت معرفة معينة بسبب الخطاب ، لا شيوع فيها ولا إبهام .

والنكرة المقصودة هى — فى الرأى الأنسب — القسم الوحيد الذى يستفيد التعريف من النداء ، دون بقية أقسام المنادى .

وحكمها : البناء[٣] على الضمـة ، أو ما ينوب عنها — فى محل نصب ، فهى شبيهة بالمفرد العلـَم فى هذا . ومن أمثلتها قول شوقى يخاطب بُلْبُله الحبيس :

يا طيرُ — والأمثالُ تُضْـ ـرَبُ لِلَّبيبِ الأَمثَلِ —:
دُنْيَاك من عاداتِها ألاّ تكونَ لأَعزَلِ

ولا يصح تنوينها إلا فى الضرورة الشعرية ؛ فتُنَوَّن مرفوعةً أو منصوبة ، كقول الشاعر وهو ينظر للقمر :

يا قمرًا ، لا تُفْشِ أسرارَ الْورى وارحمْ فؤادَ السَّاهرِ الولْهانِ

ويصح : يا قمرٌ . وفى الحالتين يكون إعرابها كالمفرد العلم المُنَوَّن فيهما .

هذا حكم النكرة بشرط أن تكون مقصودة ومفردة (أى : غير مضافة ،

---

(١) وتسمى — كما فى ص ٣ — اسم الجنس المعين . وقد سبق الكلام على النكرة وتعريفها وما يتصل بها فى حـ ١ ص ١٣١ م ٧ .

(٢) الفرق بين التعيين والتعريف فى النكرة المقصودة والمفرد العلم أن التعيين والتعريف فى الأولى عرضيان طارئان بسبب النداء؛ فهما أثران من آثاره؛ يجيئان معه، ويزولان معه. ولكنهما أصيلان فى العلم ملازمان له ، ولو لم يوجد النداء ، فلا أثر للنداء فى إيجادهما أو زوالها ؛ أو بقائهما — على الرأى الأرجح الذى سبق فى هامش ص ١٠

(٣) إلا فى الضرورة الشعرية كما سنعرف ، وفى صورة أخرى . ستجىء فى الزيادة والتفصيل : ص ٢٢ — «ا».

ولا شبيهة بالمضاف) فإن كانت غير مقصودة فهى من القسم الثالث الآنى ، وإن كانت غير مفردة فهى من أحد القسمين التاليين : الرابع ، والخامس.

وإنما تبنى النكرة المقصودة على الوجه السالف بشرط ألا تكون معربة مجرورة باللام فى حالة الاستغاثة أو التعجب؛ مع وجود حرف النداء : « يا » ؛ لأن الجار يجعلها من قسم المنادى المضاف – تأويلا – ، دون غيره ؛ وهو واجب النصب – نحو : يا لَقَوِىٍّ لضعيف يستنصره، ويا لَلمطر الهتُون!! فى نداء منكَّرَيْن معينين . فالمنادَى مجرور باللام فى محل نصب ، وقد بقى له إعرابه السابق على النداء . وسيجىء البيان فى باب الاستغاثة . . . (1)

---

(١) ص ٦٢ – ويقول ابن مالك فى أحكام المنادى المبنى على الضم مطلقاً ؛ (أى : سواء أكان مفرداً علماً أم نكرة مقصودة :

وابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَىٰ الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

فهو يطالب ببناء المنادى المفرد المعرف ، وأن يكون بناؤه على العلامة المعهودة فيه فى حالة رفعه قبل النداء ؛ لأن الضم – لا الرفع – هو علامة البناء، فى الشائع فالذى علامته الضمة يبنى عليها ، والذى علامته الألف ؛ كالمثنى ، أو الواو كجمع المذكر ، يبنى عليهما . . . وهذا الحكم ينطبق على القسمين : المفرد العلم والنكرة المقصودة؛ فكلاهما مفرد ومعرف. غير أن تعريف المفرد العلم أصيل، سببه العلمية فهو سابق على النداء وباق معها ولو زال النداء . أما تعريف النكرة المقصودة فطارئ ؛ بسبب النداء ، ملازم له مدة وجوده ، زائل بزواله – كما سبق فى الصفحة الماضية – وبناء المفرد العلم على الضم إنما يكون واجباً – فى غير الضرورة – عند عدم وصفه بكلمة : «ابن» أو « ابنة » ، على الوجه الذى شرحناه (فى ص ١٣ ، ١٤ .) فإن وصف بإحداهما جازت فيه الأوجه التى ذكرناها . كما أن النكرة الموصوفة لا تبنى – فى غير الضرورة – على الضم وجوباً إلا عند عدم وصفها. فإن وصفت جرت عليها الأحكام الآتية ٢٢ . ثم بين ابن مالك أن المنادى الذى يستحق البناء إذا كان مبنياً قبل ندائه يجب تقدير بنائه ، وملاحظته فى النية ، وإجراؤه مجرى المعرب الذى زال إعرابه وحل محله بناء جديد، أو مجرى اسم مبنى فى أصله ، زال بناؤه القديم وحل محله بناء طارئ جديد . يقول :

وانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا

وأقحم بعد هذا بيتاً يتعلق بأقسام أخرى سيجىء شرحها وشرحه فى ص ٢٥ هو :

والمفْرَدَ المنكُورَ ، والْمُضَافَا وشِبْهَهُ انْصِبْ ، عادمًا خِلاَفا

وعاد بعده إلى بيان حكم المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة « ابن » – أو ابنة – وأنه يجوز فيه البناء على الفتح أو الضم ، ولم يذكر الشروط ؛ وإنما اكتفى فى البيت الأول بأن ساق مثالا مستكمل الشروط – وقد شرحناها مفصلة فى ص ١٣ ، ١٤ – واكتفى فى البيت الذى يليه بالنص على أن الصفة وهى كلمة : (ابن ، وابنة إن لم تقع مباشرة بين علمين لم يصح البناء على الفتح ، ووجب الاقتصار على البناء على الضم. يقول فى اختصار معيب :

ونَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ ، وافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ : أَزَيْدُ بْنَ سَعِيد لا تَهِنْ

(– تهن : مضارع مجزوم معناه : تضعف . وماضيه : وهن ؛ بمعنى ضعف .)

... ...

=والضمُّ إنْ لَمْ يلِ الِابْنُ عَلمَا أويلِ الابنَ علَمٌ - قد حُتمَا

(الألف التي في آخر كل شطرة زائدة لوزن الشعر)

يريد : أن البناء على الضم محتوم إن لم يقع الابن بعد علم (بشرط ألا يكون المنادى نكرة موصوفة فإن لها حكماً خاصاً أو لم يقع علم بعد الابن . أى : إذا لم يتوسط « الابن » بين علمين مباشرة - كما قلنا - (فمثال الأول ياغلام ابن سعد - ياسليمان النبى ابن داوود . ومثال الثانى : ياسليمان ابن النبى) ثم عرض لحكم آخر من أحكام المنادى المستحق للبناء؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع أو النصب مع التنوين فى الحالتين عند الاضطرار الشعرى :

واضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطرارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

أى : اضمم أو انصب مانون اضطراراً من كل ما له استحقاق ضم بين فيما سبق . والذى يستحق الضم فيما سبق هو المفرد العلم والنكرة المقصودة . . .والمنادى المبنى على الضم إذا نون باق على بنائه ، وتنوينه طارئ للضرورة . أما فى حالة تنوينه منصوباً فنقول - فى الأحسن - إنه معرب منصوب للضرورة .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ـ تبنى النكرة المقصودة على الضمّ وجوبًا إذا كانت غير موصوفة قبل النداء. فإن دلت قرينة ـ أيّ قرينة ؛ لفظية ، أو غير لفظية ـ على أنها كانت قبْله موصوفة بنعت مفرد ، نكرة أو معرفة ـ أو غير مفرد ؛ فالأحسَن نصبها مباشرة ؛ إذ قد اتصل بها شيء تَمّم معناها ، ولم تقتصر على لفظها وحده فدخل عليها النداء وهى متصلة به ؛ وبسببه تخرج من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف ، وهو واجب النصْب . . . مثال هذا أن يقول قائل: أشاهد من بعيد رجلا قادمًا علينا ، يبدو أنه غريب ، فيا رجلا قادما ستكون بيننا ضيفا عزيزًا . فالنكرة المقصودة هنا منصوبة ؛ لأنّها كانت موصوفة قبل النداء ؛ بقرينة الكلام السابق عليها . ومن الأمثلة للنعت بالجملة أن تسمع : سيزورنا اليوم وفد نعزه ، فتقول : يا وفدًا نعزّه نحن فى شوق لرؤيتك . ويصحّ : يا وفْدًا من بلاد عزيزة ... أو يا وفدا أمامنا ـ إذا كانت الصفة قبل النداء شبه جملة .

ومن الأمثلة المسموعة التى لها قرائن معنوية تدل على أن النكرة وصفت قبل النداء ما حكاه الفراء : يا رجلا كريما أقبلْ . وقوله عليه السلام : يا عظيما[1] يُرْجى لكل عظيم ، ويا حليما لا يَعْجَل . وقول الشاعر :

أدارًا بحُزْوَى هِجْتِ للعين عَبْرةً ... فماءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أوَ يَتَرقْرقُ

فالرجاء فى الله وحلمه ثابتان قبل النداء ، وكذلك قيام الدار التى يناديها الشاعر . فالنكرات المقصودة فى الأمثلة السالفة وأشباهها منصوبة . وقد اكتسبت هى وصفاتها التعريف بسبب النداء ؛ لأن النداء حين جاء كانت الصفة والموصوف مُتلازمين مصطحبين ، فأفادهما التعريف معا ، وإن شئت فقل : إنه أكسبَ المنادى التعريف ، وسرى هذا التعريف من المنادى الموصوف إلى صفته ، فالصفة هنا تتمة للمنادى فهى بمنزلة المعمول من العامل ومن أجلها انتقلت النكرة[2] إلى قسم الشبيه

(١) فى هذا المثال ـ وأشباهه ـ مما يقع فيه المنادى نكرة مشتقة متحملة الضمير وبعدها جملة ـ يرى ابن هشام إعراب هذه الجملة حالا من الضمير المستقر فى المنادى المشتق ، وليست نعتاً ، ويكون المشتق هو العامل الذى نصب جملة الحال ؛ فهى من معمولاته التى تم معناه . ويترتب على هذا عنده أن يكون المنادى من نوع الشبيه بالمضاف ، وليس من قسم النكرة المقصودة التى تنصب . بشرط ألا يثبت أن الوصف متأخر عن النداء ـ كما سبق ـ .

ويخالفه ابن مالك فى تلك الصورة فيرى أن الجملة نعت لا حال ، ولعل السبب عنده أن العامل فى النعت هو « يا » أو ما نابت عنه ، ولا شأن للمنادى بالعمل ؛ فليست الجملة من معمولاته ولا مما يقتضى أن يكون من قسم الشبيه بالمضاف . ورأى ابن مالك أوضح وأيسر ، ورأى ابن هشام أدق .

فإن كان المنادى نكرة جامدة فهى خالية من الضمير ، ولا مكان ـ فى الغالب ـ لمجىء الجملة أو شبهها حالا منه . ويتعين إعرابها صفة . (٢) وفى ص ٢٦ صورة أخرى تنتقل فيها النكرة الموصوفة إلى قسم الشبيه بالمضاف .

... ...
بالمضاف. وقيل إنها لاتنتقل للشبيه بالمضاف ولكن يحسن فيها النصب. والنتيجة واحدة

أما إن وصفت النكرة المقصودة بعد النداء فإن المنادى يجب بناؤه على الضمّ ، ولا يصح نصبه ، بالرغم من وجود صفة له. ذلك أن النداء حين دخل على النكرة المقصودة لم تكن موصوفة ، فاستحقت البناء وجوباً. فإذا جاءت الصفة بعد ذلك فإنما تجيء بعد أن تَـمّ البناء وتحقق ، فلا تكون مكملة للنكرة المقصودة التكميل الأصْلىّ الذى يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف ، الواجب النصب . والمنادى فى هذه الصورة معرّف بسبب النداء والقصد مع أن صفته قد ، تكون نكرة ، إذ لا مانع هنا من أن يوصف بالنكرة أو بما هو فى حكمها — كالجملة وشبهها ؛ لأن تعْريف الموصوف هنا طارئ غيْر أصيل . والتعريفُ الطارئ على المنعوت لا يُوجب فى النعت المطابقة فيه. وإنما يُجيزه ، فمخالفة المطابقة فى التعريف مغتفَرة فى هذه الصورة — كما سيجىء فى هامش ص ٣٣ —

ولا يسرى ما سبق على العلَـم الموصوف فإنه حين يُوصف يظل على حاله فى قسم المفرد العلم[1] ، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف ، لأن العلَـم ليس شديد الحاجة إلى الوصف شدة النكرة إليه .

فإن لم توجد قرينة تدل على أنّ وصف النكرة المقصودة كان قبل النداء أو بعده جاز الأمران : النصب ، والبناء على الضم .

ويرى بعض النحاة أن النصب جائز مطلقاً فى النكرة الموصوفة ؛ سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده ، ولا يرى حاجة للتقييد ، بغير داع ، إذ يصعب تحقيق القيد . ورأيه أيسر وأخف مؤنة ، لخلوه من العناء ، وإن كان أقل دقة فى أداء المعنى من الأول ؛ فالرأيان محمودان .

ب — إذا كانت النكرة المقصودة اسما منقوصا ، منونا ، محذوف الياء للتنوين ؛ (مثل : داعٍ — مرتضٍ — مستهْدٍ) — أو اسما مقصوراً منوناً محذوف الألف (مثل : فتى — علاً — غنًى) — وبنيت على الضم ، كان الشأن فى وجوب حذف تنوينها ، وإعادة حرف العلة المحذوف أو عدم إعادته ، هو ما تقدم[2] فى المفرد العلم فى تلك الصيغتين . فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا .

حـ — هل يُعتَدّ من النكرة المقصودة نداء المعارف المبنية أصالة قبل النداء وليست أعلاماً (كالإشارة ، وضمير المخاطب ...) فتبنى على الضم المقدر .؟ راجع الشَـرح والتفصيل الذى بسطناه فى رقم ٢ من هامش ص ٨ .

---

(١) راجع ما سبق فى ص ٨ و ١٦ خاصاً بهذا . (٢) فى ص ١٠ .

القسم الثالث : النكرة غير المقصُودة[1] ، وهى الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة . ولهذا لا تستفيد منها تعريفا .

وحكمها : وجوب نصبها مباشرة . نحو : يا عاقلا تَذكَّر الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وقول الشاعر :

أيا راكِبًا إمَّا[2] عَرَضْتَ[3] فبَلِّغَنْ نَدامَاىَ[4] من نَجْرانَ[5] ألاَّ تلاقيا

القسم الرابع : المضاف ، بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب[6] ، سواء أكانت محضة ، كقول الشاعر :

فيا هَجْرَ ليلَى قد بلَغتَ بِيَ المدَى وزدتَ على ما ليسَ يَبْلُغُه هَجْرُ

ويا حُبَّها زدْنى جَوًى كُلَّ ليلةٍ ويا سَلْوةَ الأيَّامِ مَوعدُكِ الحَشْرُ

أم غير محضة ، كقول الآخر :

يا ناشرَ العلْم بهذِى البِلادْ وُفِّقْتَ ؛ نشْرُ العلْم مثلُ الجهادْ

ويُلحَق بهذا القسم نداء : « اثنَىْ عَشَرَ ، واثنتَىْ عشْرة » فينصب صدرهما بالياء فى أحد الرأيَيْن اللذَين سبق شرحهما[7] — وهو الرأى الذى يجعل الأعداد المركبة كلها من قسم المنادى المضاف —

وقد تفصل لام الجرّ الزائدة بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، بشرط أن تكون زيادتها لضرورة شعرية ، كقول القائل :

* يا بُؤْسَ لِلحربِ ضرَارِ الأقوامِ *

القسم الخامس : الشبيه بالمضاف : ويراد به كل منادى جاء بعده معمول يتمم معناه ، سواء أكان هذا المعمول مرفوعًا به ، أمْ منصوبا ، أم مجرورًا

---

(١) وتسمى اسم الجنس غير المعين . — كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٣

(٢) « إما » هذه مركبة من « إن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة .

(٣) أتيت . . .

(٤) ندامى : جمع من مفرداته : نَدْمان ، وهو : المؤانس فى مجلس الشراب .

(٥) بلد فى اليمن .

(٦) مسايرة للأساليب العربية الصحيحة ؛ فإنها لا تجمع فى الجملة الواحدة الندائية التى ليست للندبة ، خطابين لشخصين مختلفين. على حين يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه فى المعنى ، ومخالفاً له فى المدلول ؛ فبين مطلوب النداء ومطلوب الإضافة تعارض — وهذا فى غير الندبة — ، فلا يصح أن يقال : ياخادمك لأن النداء خطاب للمضاف ؛ مع أن المضاف إليه هنا ضمير لمخاطب غير المضاف .

(٧) فى ص ٧ ، ١٢ وهو الرأى الكوفى الذى يحتج بأن صورتهما كالمتضايفين . وكذلك صور بقية الأعداد المركبة ، ويوجب نصب صدورها .

بالحرف — والجار والمجرور متعلقان بالمنادى — لا بالإضافة[1] — أم معطوفاً على المنادى قبل النداء. فمثال المعمول المرفوع قولهم: يا واسعا سلطانُه لا تظلم ، فإن الظلم بلاء على صاحبه ، ويا عظيماً جاهُه لا تغتر ؛ فإن الغرور رائد الهلاك . ومثال المنصوب قولهم : يا غاصباً ماليس لك ، كيف تسعد ؟ ويا آكِلاً مالَ غيرك ، كيف تنعَم ؟ ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالمنادى قول شوقى :

يا طالبًا لمعالى المُلْكِ مُجتهِـدًا   خُذْها من العلْمِ ، أوْخُذْهَا من المال

وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصلية (كما سبق فى ص ٩ و ٢٠) .

ومثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سُمى بمجموع المتعاطفين من أسماء الأعداد المتعاطفة قبل ندائها ، نحو : يا سبعةً وعشرين — يا تسعةً وأربعين . . . فى نداء المسَمَّى بهما معًا وتظل الواو عاطفة ، ومنه قول الشاعر فى نداء قصر يرثيه ، يسمى : خمساً وعشرين

أخمسًا وعشرين[2] دهتْك الليالى   فكيف ؟ وأنت الحصينُ المنيعُ

. . . . . .[3]

* * *

(ملاحظة عامة) من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام المنادى الخمسة — هما : المفرد العلَم ، والنكرَة المقصودة — يبنيان على الضمة أو فروعها ، وأن الثلاثة الباقية — وهى النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، وشبهه — منصوبة .

---

(١) لأن المعمول إذا كان مجروراً بالإضافة كان المنادى مضافاً ؛ فيدخل فى قسم المضاف لا الشبيه به .

(٢) علم على قصر فخم ، أشم ، أقامه أحد ملوك الطوائف الأندلسية ، واشتهر بهذا الرقم .

(٣) وفى الأقسام الثلاثة الأخيرة يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشارة إليه فى ص ٢٠ :

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكورَ ، والْمُضَافَا ، وَشِبْهَهُ ، انْصِبْ . عَادِماً خلافا

يقول : انصب المفرد المنكور (وهو النكرة الباقية على تنكيرها ، وليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف) وانصب كذلك المضاف ، وشبه المضاف ، بغير خلاف فى نصب الثلاثة ؛ إذ أنك لا تجد فى نصبها خلافاً ذا قيمة. ثم انتقل بعد ذلك مباشرة إلى أبيات ثلاثة سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها فى مناسباتها الخاصة (ص ٢٠ وما بعدها) وهى :

ونَحْوَ : زَيْد ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ   نَحو : أَزَيْدَ بنَ سَعِيد لاتَهِنْ

والضَّمُّ إنْ لَمْ يلِ الابْنُ عَلَمَا   أَوْيَل الابْنَ عَلَمٌ ، قد حُتِما

واضْمُمْ أَوِ انْصِبْ ما اضْطِرارًا نُوِّنَا   مِمَّا لهُ اسْتِحْقَاقُ ضُمٍّ بُيِّنَا

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — فى نداء الأعداد المعطوفة المسمَّى بها قبل النداء — كالتى فى الأمثلة السالفة — يلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه يجب نصبهما معاً عند النداء بشرط أن يكونا — معاً — علما على فرْد واحد، سُمِّىَ بهما قبل النداء ؛ فنصب المعطوف عليه واجب ؛ لأنه شبيه بالمضاف فى الطول ، ونصب المعطوف واجب ؛ لأنه تابع للمعطوف عليه . وفى هذه الصورة يمتنع إدخال حرف النداء على المعطوف ، لأنه جزء من العلم يشبه الجزء الأخير من العَلَم : عبد شمس ، أو عبد قيس ، أو : غيرهما من الأعلام المضافة والمركبة ؛ حيث لا يصح تكرار حرف النداء بين جزأى العَلَم عند مناداته .

وكذلك لو ناديت جماعة واحدة، معينة ، مقصودة ، عدتها هذه ، وأردت المجموع فيجب نصب الجزأين؛ لأن المنادى نكرة، مقصودة لكنها طالت ؛ بسبب العطف عليها ، فصارت من قسم الشبيه بالمضاف ، منصوبة ، وما بعد الواو معطوف منصوب مثلها .

أما إذا كان المنادى أحد الأعداد المعطوفة ، كخمسة وعشرين ، ونظائرها ، ولكنْ أردت بالأول وحده — وهو المعطوف عليه — المنادَى جماعة معينة عددها خمسة ، وأردت بالثانى — وهو المعطوف — جماعة معينة أخرى ، عددها عشرون — وجب بناء الأول على الضم ، لأنه نكرة مقصودة ووجب نصب الثانى أو رفعه ؛ مراعاة لمحل المتبوع ، أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه . والأرجح فى مثل هذه الصورة إدخال « أل » على الثانى ، لأنه اسم جنس أريد به معين ؛ فتدخل عليه « أل » لتفيده التعريف ، إذ لم يدخل عليه — مباشرة — حرف نداء يفيده ذلك ، أما الحرف الموجود فهو داخل على الأول ، مقصُور عليه . ولا مانع من الاستغناء عن « أل » هذه ، ومجىء حرف نداء مكانها؛ ليفيد المعطوف تعريفاً مباشراً ، ويجب فى هذه الصورة بناؤه على الواو ؛ لأنه نكرة مقصودة ، ولا تذكر معه « أل » ؛ إذ لا تجتمع مع حرف النداء إلاّ على الوجه الذى سنشرحه فى الصفحة التالية .

ب — وأيضاً تُعْتَبَر النكرة الموصوفة قبل النداء داخلة فى قسم الشبيه بالمضاف . وقد سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها . . .[1]

---

(١) فى ص ١٩ ، وفى الزيادة والتفصيل ص ٢٢ — « ا » .

المسألة ١٢٩ :

الجمع بين حرف النداء ، و « أل »

من أحكام النداء حكم عام تخضع له الأقسام الخمسة ، هو : أنه لا يجوز نداء المبدوء « بأل » فلا يصح الجمع بينه وبين حرف [١] النداء إلا فى إحدى الحالات الآتية :

(الأولى) : لفظ الجلالة : الله ، نحو : (يا ألله[٢] ، سبحانك!! أنت القادر على كل شىء ، المنعم بفيض الخيرات) . والأكثر فى الأساليب العالية عند نداء لفظ الجلالة أن يقال : اللهمَّ ، وهو من الألفاظ الملازمة للنداء [٣] .

نحو : (اللهم ، مالكَ الملكِ ؛ تُؤْتى الملكَ مَن تشاءُ ، وتَنْزِعُ المُلكَ ممَّنْ تَشَاءُ ...) . وكقول علىّ — رضى الله عنه — وقد مدحه قوم فى وجهه : (اللهم إنك أعْلم بى من نفسى ، وأنا أعلَم بنفسى منهم ، اللَّهم اجعلنى خيرًا مما يَظنون ، واغفر لى ما لا يعلمون) .

ويقال فى إعرابه : «اللهُ» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء : « يا » . ومن الشاذ الجمع بينهما فى قول القائل :

إنى إذا ما حدثٌ ألمَّا أقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

ومن الجائز أن تحذف «أل» من ، أوله ، ويكثر هذا فى الشعر ، كقول القائل :

لاَهُمَّ إنَّ العَبْدَ يَمْـ ـنَعُ رَحْلَهُ ؛ فامْنعْ رحَالَكْ

فتكون كلمة : « لاهُ » هى المنادى المبْنى على الضم .

ولا مانع أن يجىء بعد : « اللهم » صفة له كقوله تعالى : (قل اللَّهُمَّ فاطرَ السموات والأرضِ ، عالمَ الغَيْبِ والشَّهادة ، أنْتَ تَحْكُمُ بين

---

(١) لا فرق فى المنع بين « يا » أو أخواتها . وسبب امتناع الجمع مسايرة الكلام العربى الفصيح ، فإنه يكاد يخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين للتعريف ؛ كيا ، و « أل » . أما دخول « يا » أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه ، لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة .

(٢) يجوز فى همزة « أل » عند نداء لفظ الجلالة — الله ، دون غيره — بالحرف « يا » أن تكون للقطع ، فتظهر وجوباً فى النطق وفى الكتابة ، وتثبت معها ألف « يا » فى النطق والكتابة . ويجوز اعتبارها همزة وصل ؛ فتحذف مع ألفها وألف يا — وقد تحذف الهمزة وألفها وتبقى ألف « يا » . أى : أنه يجوز حذف الألفين معاً ، وإبقاؤهما معاً . وحذف الثانية فقط .

(٣) كما سيجىء فى ص ٥٢

عبادكَ فيما كانوا فيه يختلفون . .) ويمنع هذا بعض النحاة ؛ بحجة أن الأسماءَ الملازمة للنداء ليست فى حاجة للنعت ، ويُعرِب الصفة إعرابًا آخر ؛ كالنداء المستأنف فى الآية السالفة . . . والأنسب الأخذ بالإباحة . . .[1]

(الثانية) : المنادَى المشبَّه به ؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ؛ كقولك لمغَنٍّ : يا البلبل ترنيمًا وتغريدًا أطْرِبْنا — يا الشافعى فقهاً وصلاحا سِرْ على نهْجه — يا المأمون ذكاء وبراعة أحسن محاكاتَه ، أى : يا مثل البلبل . . . يا مثل الشافعىّ يا مثل المأمون . . . فالمنادى فى الحقيقة محذوف ، قد حل محله المضاف إليه ، فصار منادًى بعد حذفه . ولا يصح يا « القرية » على إرادة : « يا أهل القرية » لأن الشرط هنا مفقوْد . . .

(الثالثة) : المنادى المستغاث[2] به ، المجرور باللام المذكورة ، نحو : يا لَلوالد لِلولد فإن لم يكن مجرورًا باللام المذكورة لم يصح الجمع بين « يا » و « أل » . فلا يقال : يا الوالدا للولد .

(الرابعة) : اسم الموصول المبدوء «بأل» بشرط أن يكون مع صلته علَمًا ؛ نحو : يا الذى كَتَب ؛ فى نداء مسمًّى بالموصول مع صلته . والأنسب هنا أن يقال فيه : « إنه مبنى على ضمّ مقدر على آخره منع من ظهوره الحكاية — فى محل نصب .» لأنه فى هذه الصورة داخل فى عداد الأشياء الملحقة بالمفرد العَلَم

فإن لم توجد الصلة مع الموصول ، وكانت التسمية بالموصول وحده لم يصح نداؤه ؛ فلا بد لصحة ندائه أن تكون الصلة جزءًا من العلَم .

---

(١) هذا ، وتستعمل صيغة : « اللهم » فى النداء الحقيقى على الوجه السالف . وقد تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب ؛ لتفيد الجواب تقوية وتمكيناً فى نفس السامع ، وتأكيداً لمضمونه ؛ كأن يسأل سائل : أصحيح أن زكاة المال تقى صاحبها عوادى الأيام ؟ فتجيب : اللهم ، نعم . ومثل : أيخشى الحازم ركوب الأهوال لإدراك نبيل الأغراض؟ فتجيب : اللهم ، لا . فكأنك تقول : والله ، نعم ، أو . والله ، لا . وقد تستعمل لإفادة الندرة ، والدلالة على قلة الشىء أو بعد وقوعه وتحققه ، كأن يقال : سأسافر لزيارة أخى . اللهم إذا أبى أن يجىء ، وسأحدثه فى شئوننا الهامة ، اللهم إذا لم يغضب . فمن النادر أو المستبعد أن يأبى الأخ زيادة أخيه ، أو الحديث معه . وتعرب فى الصورتين الأخيرتين — فى الرأى الأنسب — كما تعرب فى النداء الحقيقى . ولكن يزاد عند إعرابها : أن النداء غير حقيقى ، وأنه خرج عن معناه الأصلى إلى معنى آخر ؛ هو : تقوية الجواب وتمكينه وتأكيد مضمونه . أو إفادة الندرة والبعد . . .

(٢) سيجىء باب الاستغاثة وأحكامها فى ص ٥٨ .

الخامسة : نداء العَلَم المنقول من جملة اسمية مبدءوة « بأل » ؛ نحو : الرّجل زارع ؛ تقول : يا ألرجل [١] زارع ، سر على بركة الله .

السادسة : العلَم المبدوء « بأل » إذا كانت جزءًا منه [٢] ، يؤدى حذفها إلى لَبْس لا يمكن معه تَعيين العلَم المنادَى ؛ نحو : يا ألصاحب — يا ألقاضى — يا ألهادى ، فيمن اسمه : ألصاحب بن عَبَّاد ، وألقاضى الفاضل — وألهادى الخليفة العباسى ، وأمثالها ، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاة فى هذا .

السابعة : الضرورات الشعرية كقول الشاعر :

فيــا الغلامان اللذان فَــرَّا   إيَّاكما أن تُعْقِبانَا شَرَّا

.... [٣]

---

(١) الهمزة هنا للقطع ؛ فيجب إثباتها نطقاً وكتابة فى كل الأحوال ؛ لأن المبدوء بهمزة وصل إذا سمى به يجب قطع همزته ؛ لا فرق بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها . إلا لفظ الجلالة (الله) فله عند النداء الأحكام الخاصة التى سبقت فى هامش ص ٢٧

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ١٨٨

(٣) وفيما سبق من حكم اجتماع « أل » وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصراً على بعض المواضع :

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يا » وَ «أَلْ »   إِلَّا مَعَ اللهِ ، وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

وَالْأَكْثَرُ : اللَّهُمَّ ؛ بِالتَّعْوِيضِ   وَشَذَّ : يا « اللَّهُمَّ » فى قَرِيضِ

(فى قريض : فى شعر) . وقد نص الناظم على امتناع الجمع بين « يا » و « أل » وهذا النص للتمثيل المجرد وليس مقصوداً به التقييد بالحرف « يا » لما شرحنا من أن الجمع الممنوع يشمل يا مع « أل » كما يشمل أخوات « يا » مع « أل » أيضاً .

=

المسألة ١٣٠ :

أحكام تابع المنادى[1]

من المنادى ما يجب نصب لفظه ، ومنه ما يجب بناؤه على الضم ، ومنه ما يصلح للأمرين . وليس للمنادى حكم آخر فى حالة الاختيار ، إلا فى الاستغاثة — وما فى حكمها — عند جر المنادى باللام ، كما سنعْرف فى بابها .

ا — فإن كان المنادى منصوب اللفظ وتابعه نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد — وجب نصب التابع[2] ؛ مراعاة للفظ المتبوع ؛ نحو ، يا عربيًّا مخلصاً لا تُغْفل مآثرَ قومك ، وقول الشاعر :

أيا وطنى العزيزَ رعاكَ ربى ... وجَنَّبَك المكارهَ والشرورَا

وقول الآخر :

ياساريًا فى دُجَى الأهواء معْتسفًا ... مآلُ أمرِكَ للخُسْران والندمِ

ومثل : أجيبوا داعىَ الله يا عربًا أهلَ اللغة الواحدة، والروابط الوثيقة . أو : يا عربا كلَّكم أو كلَّهم[3] .

— وإن كان التَّابع بدلاً أو عطف نسق مجردًا من « أل » فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ كالمتبوع ؛ مثل ؛ بُوركتَ يا أبا عبيدةَ عَامرًا ؛ فلقد كنت

---

(١) أكثر النحاة من الخلاف المرهق والتفريع الشاق فى هذا الباب .وقد صفينا كل أحكامه وفروعه جهد الاستطاعة ، مع البسط الذى لا غنى عنه ، ثم ختمناه بملخص لا يتجاوز أسطراً فيه غنية للشادى، ومن لا يريد بسطاً . والتوابع أربعة معروفة ، هى: النعت ، والعطف بنوعيه ،والتوكيد ، والبدل . وقد سبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها فى آخر الجزء الثالث .

(٢) مقروناً بأل أو غير مقرون — على الراجح فيهما — مضافاً أو غير مضاف .

(٣) الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للغائب أو للمخاطب . وهذه قاعدة عامة، تسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب إلا إذا كان التابع اسم إشارة ، فلا يصح أن يتصل بآخر علامة خطاب . وتطبيقاً لهذه القاعدة العامة نقول : يا عرباً كلكهم أو كلهم ،أجيبوا داعى الله — يا هارون نفسك أو نفسه خذبيد أخيك — يا هذا الذى قمت أو قام ؛ أسرع للصارخ .

من أمهر قواد الفتح الأوّل ، أو بوركتُما يا أبا عُبَيْدة وخالداً . . . ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يجعلهما فى حكم المنادى المستقل – وهو القسم الرابع الآتى[١].

فالنصب هو الحكم العام لجميع توابع المنادى المنصوب اللفظ ، مع اشتراط التجرد من « أل » فى : عطف النسق . غير أن نصب التوابع يكون واجباً فى بعضها ، جائزاً فى بعض آخر . . . .

وهناك حالة يجب فيها جرّ التابع[٢] ؛ هى التى يقع فيها المتبوع (المنادَى) مجروراً باللام – وهذا لا يكون إلا فى الاستغاثة ، وما فى حكمها – نحو : يا لَلْوالد والوالدة للأولاد[٣].

---

(١) فى ص ٣٨ .

(٢) لا يجوز عند أصحاب هذا الرأى ، إلا الجر فى التابع ؛ لأن المتبوع – المنادى – مجرور اللفظ وإذا كان المنادى المستغاث مختوماً بزيادة ألف الاستغاثة ، نحو : يا عليّا ، ومحموداً ، لم يجز فى توابعه الرفع عند فريق ؛ فلا يصح : «ومحمود» لأن المتبوع مبنى على الفتح ، ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب لاعتبار المنادى مبنياً على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة – فى محل نصب ؛ فيجوز فى توابعه الرفع والنصب . وهذا الرأى أوضح وأنسب . وسيجىء فى باب الاستغاثة ص ٦٢ .

(٣) يكاد النحاة يتفقون على الحالات السالفة التى يجب فيها نصب توابع المنادى . أما التى يجوز فيها النصب – وهى حالة البدل ، وعطف النسق المجرد من « أل » – فرأيهم مضطرب ، وخلافهم بعيد المدى . فجمهرتهم – وهذا غريب – توجب اعتبار كلٍّ منهما بمنزلة منادى مستقل ، يخضع لحكم المنادى المستقل فيقولون فى البدل : بوركت يا أبا عبيدة عامرُ . . . ببناء كلمة : « عامر » على الضم ؛ لأنها مفرد علم . ويقولون : بوركت يا أمير الجيش أبا عبيدة ؛ بنصب كلمة : « أبا » لأنها فى حكم المنادى المضاف . وقد بنوا حكمهم هذا على أساس (أن البدل على نية تكرار العامل) ولما كان العامل هنا – فى رأيهم – هو حرف : « يا » أو أحد أخوته كان مقدراً وملحوظاً قبل البدل أيضاً ، فكأنما تقول : « يا عامرُ » ويا أبا عبيدة . فالبدل بمنزلة منادى جديد يخضع لحكم النداء كما قلنا . وهذا الكلام مردود من ناحيتين – وحبذا تركه ، وترك الردّ عليه ، والاكتفاء بالحكم السالف – :

أولاهما : أن القاعدة التى يتمسكون بها ليست قاعدة مطردة ، ولا محل اتفاق ، فالذى لا يؤمن بها – لأسباب عنده قوية – لا يجد مسوغاً لإعراب المنادى مبنيا على الضم ، إذ لا وجه لهذا الإعراب عنده .

ثانيتهما : أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور فى صدر الجملة (عند من يرى هذا) سيخرج التابع من نطاق التبعية ويدخله فى نطاق آخر ليس موضوع البحث ؛ هو نطاق المنادى . لهذا تساءل بعض المحققين : كيف نقول فى أمثال تلك الكلمة إنها مبنية على الضم لتبعيتها المنادى ، مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشرة ، وليس له محل . فكيف نعتبرها تبعاً له ؟ . . . (راجع حاشية ياسين على شرح التوضيح فى هذا الموضع) .

وشىء آخر أهم من الجدل السالف ؛ هو ما نص عليه سيبويه (فى الجزء الأول من كتابه ص ٣٠٤) قال للخليل : « أرأيت قول العرب : يا أخانا زيدا أقبل ؟ قال : عطفوه (أى : عطف بيان) على هذا المنصوب ؛ فصار نصباً مثله . وهو الأصل ؛ لأنه منصوب فى موضع نصب . وقال قوم : يا أخانا زيدُ – بالبناء على الضم – وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة . قال هذا بمنزلة

ويجيز فيه فريق من النحاة أمرين : الجر مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحله . وهذا الرأى أحسن — كما سيجىء[1] فى بابها .

* * *

ب — وإن كان المنادى مبنيًّا على الضم — لفظًا أو تقديرًا — فتوابعه إما واجبة النصب فقط ، و إما واجبة الرفع فقط ، وإمَّا جائزة الرفع والنصب ، وإما بمنزلة المنادى المستقل . وفيما يلى بيان هذه الحالات الأربع :

(١) — يجب — على الأرجح — نصب التَّابع ؛ مراعاة لمحل المنادى ، ولا يصح مراعاة لفظه — فى صورة واحدة ، هى : أن يكون التَّابع نعتًا[2] ، أو عطف بيان ، أو توكيدًا ، .بشرط أن يضاف التابع فى الثلاثة إضافة محضة — وهذه تقتضى أن يكون المضاف مجردًا من «أل» — ؛ كقولهم : يا زيادُ أميرَ العراق بالأمس ، نشرت لواء الأمْن ، وطَوَيت بساط الدَّعة — يا أهرامُ أهرامَ الجيزة ، أنتِ من عجائب الآثار — شَرَّ الإخوان من يساير الزمان ؛ يُقْبل معه ويُدْبر معه . فاحذر وا هذا يا أصدقاءُ كُلَّكم .

قولنا : يا زيد ؛ كما كان قوله : يا زيد أخانا ، بمنزلة : « يا أخانا » فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً . (أى : الحكم على هيئته وحاله إذا كان غير مسبوق بحرف نداء مباشر) بمنزلته إذا كان منادى و يا أخانا زيداً أكثر فى كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل . . . »

ومن هذا النص الحرفى يتبين أن النصب هو الأصل ، وأنه الكثير المسموع ، وهذا هو الأهم . فلم نعدل عنه إلى غيره مما ليس له قوته ، ولا كثرته ، ولا وضوحه ، و إن قال به قوم ، أو اعتبر وه عطف بيان ، برغم وضوح البدلية فى المثال .

هذا شأن البدل . أما عطف النسق المجرد من « أل » فيقولون : إن حرف العطف معه بمنزلة عامل النداء فكأن حرف العطف داخل على منادى مستقل تجرى عليه أحكام المستقل ، فيبنى على الضم فى مثل : بوركت يا أبا عبيدة وخالدُ ؛ لأنه مفرد علم ، وينصب فى مثل : بوركتم يا جنود الفتح وأبا عبيدة ، بنصب كلمة « أبا » معربة . فما معنى أن حرف العطف بمنزلة العامل ؟ إن قلنا فى كلمة : « خالد » إنها منادى ، فليست إذاً بمعطوفة ؛ لأن العطف يقتضى نصبها . و إن قلنا إنها معطوفة على ما قبلها فما قبلها منصوب . فمن أين جاء البناء على الضم ؟ قد يقال : إنه على تقدير حرف النداء المحذوف : « يا » وحرف النداء مع المنادى جملة معطوفة على الجملة الندائية الأولى ، فلم يعتبر التابع هنا منادى ، مع أنه لو وصف بكلمة : « ابن » أو « ابنة » لم يعتبر . . . ؟ . وفى هذا كله من الحذف والتقدير والضعف من بعض النواحى ما يقتضى تفضيل الرأى الذى يبيح النصب وهو رأى يؤيده السماع أيضاً . . .

[1] (١) ص ٦٠ .

[2] (٢) بشرط ألا يكون منعوته (المنادى) اسم إشارة ، ولا كلمة : « أى » أو : أية . . . — وإلا وجب رفع النعت ، لدخوله فى حكم الحالة الآتية الخاصة به ، وهى الثانية .

فإن لم يتحقق الشرط خرجت التوابع المذكورة من هذا القسم ودخلت فى القسم الثالث الآتى؛ حيث يصح فيها الرفع؛ مراعاة شكلية للفظ المنادى. والنصب مراعاة لمحله؛ كأن يقع التابع مفرداً مقروناً بأل[١]؛ مثل: يا زيادُ الأميرَ ُ، أو خالياً من «ألْ» والإضافة المحضة[٢]؛ مثل: يا رجلُ محمدٌ –بالتنوين– أو محمداً، أو يكون مضافاً إضافة غير محضة[٢]؛ نحو: يا مسافرُ راكبَ ُ[٣] السيارة، أو الراكبَ ُ السيارة، حاذر عواقب الإسراع. أو يكون عطف نسق، أو بدلا، ولهذين حكمها الخاص . . . . . إلى غير هذا مما سيجىء بيانه مفصلا[٤]. . . . .

(وتجب الإشارة إلى أن حركة التَّابع المرفوع على الوجه السالف ليست حركة

---

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٨.

(٢، ٢) سبق الكلام عليها مفصلا أول الجزء الثالث.

(٣) لا يقال فى هذا المثال وأشباهه إن النعت نكرة، بسبب إضافته غير المحضة مع أن المنعوت معرفة بالقصد والإقبال مع النداء، بسبب أنه نكرة مقصودة – لا يقال هذا؛ لما سبق فى ص ٢٣ «ا» من أنه يتسامح فى التعريف الطارئ كتعريفها. ولهذا لا يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا النكرة المقصودة (راجع الصبان والخضرى فى هذا الموضع؛ وله إشارة موضحة بمناسبة أخرى فى ص ٢٤ «ا»).

(٤) فى ص ٣٨ وإلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك فى باب مستقل عنوانه: «فصل» قائلا:

تابعَ ذِى الضَّم المضافَ دونَ «ألْ» ... ألزِمْهُ نَصْبًا؛ كأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ

(المراد: «بذى الضم»، هو: المنادى المبنى على الضمة، وما ينوب عنها، من كل ما يكون فى آخر المنادى العلم، والنكرة المقصودة. ويشمل المبنى قبل النداء)

يقول: إن تابعه المضاف المجرد من «أل» يلتزم النصب، ومثل بمثال هو: «أزيد» ذا الحيل أى: صاحب الحيل. فالمنادى: زيد، مبنى على الضم، وتابعه هو «ذا» نعت منصوب بفتحة مقدرة على آخره، وهو مضاف، و«الحيل» مضاف إليه. وقد يفهم من ظاهر البيت أن جميع توابع المنادى المبنى على الضم لازمة النصب؛ بشرط الإضافة والخلو من «أل» وكذلك توابع المنادى الذى ليس مبنياً على الضم، وهو المنادى المنصوب اللفظ – لكن يمنع من هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشرة:

وَمَا سِوَاهُ ارفَعْ أَو انْصِبْ، واجْعَلَا ... كمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وبَدَلاَ

فقد صرح فى هذا البيت بأن حكم عطف النسق والبدل كحكم المنادى المستقل (يعربان فى حالات ويبنيان فى حالات) وما عداهما مما لايدخل فى نطاق البيت الأول واختصاصه يجوز رفعه ونصبه. ولما كان بيته الثانى يدل على أن عطف النسق مطلقاً (مجرداً من أل أو مقروناً بها) يجرى عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا فى المجرد – أسرع وتدارك الأمر فى البيت الثالث حيث يقول:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَلْ» مَانُسِقَا ... فَفِيهِ وجْهَان، وَرَفْعٌ ينْتَقَى

(ينتقى = يختار) كذلك يفهم من البيت الثانى أن الرفع والنصب جائزان فى تابع المنادى إذا كان

إعراب ولا بناء؛ ولذلك ينوَّنُ إذا خلا من ألْ والإضافة [١] و . . . فهى طارئة لتحقيق غرض معيَّن ، هو : المشاركة الصُّورية فى المظهر اللفظى بين التابع والمتبوع ؛ فلا تدل على شىء غير مجرد المماثلة الشكلية . ومن التساهل فى التَّعبير — أن يقال فى ذلك التابع إنه : مرفوع . أما الإعراب الدقيق فهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإتباع الشكليَّة للفظ المنادى — كما سيجىء فى القسم الثالث —) .

ومن النحاة من يوجب النصب فى صورة ثانية ؛ هى التى يكون فيها المنادى المبنى على الضم مختومًا بألف الاستغاثة ، نحو : يا جُنديًّا وضابطًا ، أدْرِكا المستغيث . فلا يجوز عنده فى التابع — مهما كان نوعه ، ومنه كلمة : (ضابطًا) فى المثال — إلا النصب مراعاة لمحل المنادى المبنى على الفتح الطارئ بسبب الألف . لكن التحقيق والترجيح يقطعان بجواز النصب ، وبجواز الرفع المباح فى توابع المنادى المبنى على الضم [٢] .

(٢) ويجب رفع التَّابع مراعاة للفظ المنادى فى صورتَيْن :

إحداهما : أن يكون التابع نعتًا ، ومنعوته — المنادى — هو كلمة : « أىّ » فى التذكير ، « وأيَّة » فى التأنيث ؛ كقوله تعالى : (يأيها الناسُ ضُرِبَ مثَلٌ فاستمعوا له . . .) ، وقوله تعالى : (يأيتها النفسُ المطمئنةُ ارْجِعى إلى ربِّك راضيةً مَرْضيَّةً . . .) ، « فأىّ وأيَّة » مبنيتان على الضم ؛ لأن كلا منهما منادى نكرة مقصودَة . و « ها » حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لا تفارقهما [٣] ، وكلمتا : « الناس والنفس » ، — وأشباههما — نعتان متحركان بحركة مماثلة لحركة المنادى ؛ مراعاة لمظهره الشكلى مع أنه مبنى ، وهما صفتان معربتان ، منصوبتان — مراعاة لمحل المنادى — بفتحة مقدرة على الآخر ، منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى فى صورته الشكلية ؛ فالضمة التى على آخرهما هى الحركة الطارئة للمشاكلة .

المنادى « أى » أو « أية » . وهذا غير صحيح كما شرحناه فى القسم الثانى الواجب رفعه . ولمنع هذا الفهم صرح بأن النعت بعدهما يجب رفعه واقترانه « بأل » وأنهما لا يوصفان إلا بمرفوع مقترن بها . وكذلك اسم الإشارة المنادى لا يكون نعته إلا مرفوعاً مقترناً بها (وله تفصيلات أوضحناها فى الشرح) يقول :

وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ « أَل » بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بالرفْعِ لَدَى ذى المَعْرِفَهْ
و « أَىُّ هَذَا » « أَيُّهَا الَّذِى » وَرَدْ ... وَوَصْفُ : « أَىٍّ » بِسِوَى هَذَا يُرَدْ
وذُو إشارَة كَأَىٍّ فى الصِّفَهْ ... إن كان تركُها يُفِيتُ المعْرِفَهْ

(١) — كما سيجىء فى ص ٣٨ — لأن المبنى لا ينون فى الغالب .

(٢) راجع ما سبق فى هامش ص وما يأتى فى ص ٣١ ، ٦٢ .

(٣) ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضم إذا لم يقع بعدها اسم إشارة .

والتى لا تُوصف بإعراب ولا بناء — كما تقدَّم — . . . . [1]

وكما يجب الإتْباع بالرفع الشكلى الصورىّ فى صفة « أىّ، وأيَّة » يجب كذلك فى صفة صفتهما ؛ ففى مثل : بارك الله فيك يأيها الطبيبُ الرحيمُ — يتعين الرفع فى كلمة : « الرحيمُ » التى هى صفة للصفة ؛ لعدم ورود السَّماع بغيره . بالرغم من أن المنعوت فى محل نصب ، وأنّ الأصول العامَّة لا تمنع النصب .

ثانيتهما : أن يكون التابع نعتًا، والمنعوت — المنادى — اسم إشارة للمذكر أو للمؤنث ؛ جىء به للتوصل إلى نداء المبدوء «بأل[2]» ؛ — لأن المبدوء بها لا يجوز مناداته بغير واسطة إلا فى بعض مواضع سبقت[3] — نحو : يا هذا السائح ، لا تتعجل فى حُكمك ، ويا هذه السائحة لا تتعجلى ... فالمنادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب ؛ فيجب رفع النعت فى المثالين — وأشباههما — مراعاة شكلية للضم المقدر فى اسم ، الإشارة المنعوت — المنادى — ولا يصح النصب ؛ لأن النعت هنا بمنزلة المنادى المفرد المقْصود ، لا يصح نصب لفظه نصباً مباشراً .

ووجود النعت على هذه الصورة ضرورىّ ، ليدل على المشار إليه ، ويكشفه[1] ويجب مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه فى الإفراد والتذكير وفروعهما .

أما إن كان المراد نداء اسم الإشارة فيجوز فى التابع الأمران[4] — كما سيأتى فى القسم الرَّابع .

---

(١) وإلى هذه الصورة يشير ابن مالك بقوله السالف :

وَ «أَيها» مَصْحُوبُ «أَلْ» بعدُصفهْ ... يلْزَمُ بالرَّفْعِ لَدَى ذِى المعْرِفَهْ

(بعد ، أى : بعد كلمة : «أيها») يريد : ما كان نعتاً مبدوءا بأل بعد كلمة : أيها — يلزم بالرفع ، ويقتصر عليه . ثم بين بعد ذلك ما يصلح نعتاً لأى وأية عند النداء ، مقتصراً على اسم الإشارة والموصول :

و«أَىُّ هَذَا» «أَيُّهَا الَّذِى» وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَىٍّ بِسِوَى هذا يُرَدْ

يريد : ورد عن العرب : أى هذا ، وأيها الذى : فالنعت الوارد مقصور على اسم الإشارة والاسم المبدوء بأل . ونعت «أى» بغيرهما يرد ، أى : يرفض ويستبعد . (٢) وفى هذا يقول ابن مالك بيتاً ألحقنا له :

وذُو إِشَارَة كأَىٍّ فى الصفهْ ... إن كان تَرْكُها يفيت المَعْرِفَهْ

(ذو إشارة : المنادى الذى هو إشارة) . يريد : أن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج — كأى — إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة «بأل» من اسم جنس ، أو اسم موصول . ولا يصح هنا أن يكون نعته اسم إشارة مثله : وبين أن حاجة اسم الإشارة للنعت واجبة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه أما إذا لم يؤد لذلك فالنعت ليس واجباً .

(٣) فى ص ٢٧ . (٤) لأن التابع سيعرب فى هذه الحالة صفة ، أو عطف بيان ، وكلاهما مفرد ، فيدخل فى القسم الرابع الذى يجوز فيه الأمران .

... ...

زيادة وتفصيل :

(١) يجب إفراد « أى ، وأية » عند وقوعهما منادى ، سواء أكانت صفتهما مفردة أم غير مفردة ؛ نحو يأيها الناصح اعمَل بنصحك أوّلا — يأيها المتنافسان ترَفّعَا عن الحقد — يأيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد .

أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاقتصار عليه عند النداء — وإن كان ليس بواجب — هو أن تماثل كل منهما صفتها ، فمثال التذكير ماسبق ، ومثال التأنيث : يأيتها الفتاة أنت عنوان الأسْرة — يأيتها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة — يأيتها الفتيات أنتن عنوان الأسْرة . ويجوز فى « أى » عدم المماثلة دون « أية » .

ولا بد من وصف « أىّ وأية » عند ندائهما ؛ إمَّا باسم تابعٍ فى حركتة لحركتهما اللفظية الظاهرة وحدها[1] مُعرّف بأل الجنسية فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى ، وإما باسم موصول مبدوء بأل ، وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ، ويتحتم — فى الرأى الأشهر والأوْلَى — أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين فى حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها[1] ؛ فيكون كل منهما فى محل رفع فقط ؛ تبعا لصورة المنعوت — المنادى — نحو : يأيها العلمُ الخفاقُ ، تحيةَ ، ويأيتها الراية العزيزةُ سَلِمْت على الأيام ، أو يأيها الذى يخفق فوق الرءوس ، تحية ، ويأيتها التى ترفرفين سلمْت . . . ونحو :

أيها ذا الشاكى وما بك داءٌ كنْ جميلا ترَ الوجودَ جميلاَ

فان كانت « ألْ » ليست جنْسيَّة ؛ بأن كانت زائدة للعهد ، أو للمح الأصل أو للغلبة . . . لم يصح النعت بما دخلت عليه ؛ فلا يقال : يأيها السيفُ ، ولا يأيها الحرب ، لرجلين اسمهما : سيف وحرب ، ولا يأيها المحمدان . . . أو المحمدون وكذلك لايقال : يأيها . ذاك الرجل ؛ لاشتمال الإشارة على كاف الخطاب . وإذا وصفت « أىّ وأيَّة » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضًا باسم مقرون بأل كالبيت المتقدم .

---

(١) يجيز فيه بعض النحاة النصب ؛ مراعاة للمحل كنظائره — أما الذين يمنعون النصب فحجتهم أن نصبه لم يرد فى المسموع .

... ...

(٢) إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشارة المنادى أو غير المنادى وجب أن يكون الوصف معرفة مبدوءة بأل الجنسية بحسب أصلها (وهى التى تصير بعد النداء للعهد الحضورى .) أو : باسم موصول مبدوء « بأل » ، نحو : ياهذا المتعلم ، حصّن نفسك بالخلق الكريم ، والطبع النبيل ؛ فإن فى هذا التحصين كمال الغاية ، وتمام المقصد – يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ولا يصح أن يكون النعت اسم إشارة – كما سبق –

ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء « بأل » عطف بيان ؛ سواء أكان مشتقاً كالمثال السالف ، أم غير مشتق ؛ نحو : يا هذا الرجل . . . . لكن الأحسن إعراب المشتق نعتاً ، وإعراب الجامد عطف بيان .

ويقول النحاة : ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشارة إلاّ إذا كان وُصْلة لنداء ما بعده ولم يكن هو المقصود بالنداء ؛ لدليل يدل على ذلك . أما إنْ قُصد نداء اسم الإشارة ، وقُدّر الوقف عليه (بأن عرفه المخاطب بدون نعت ؛ كوضع اليد عليه . . .) فلا يلزم نعته ، ولا رفْع نعت نعته[1] .

(٣) يتردد فى هذا الباب لفظ : « المنادى المبهم » يريدون به : (المنادى الذى لا يكفى فى إزالة إبهامه النداء ، ومجرد القصد والإقبال ، وإنما يحتاج معه إلى شىء آخر يكمل تعريفه .) ويقصدون : « أىّ » ، و « أية » « واسم الإشارة » لشدة احتياج كل منها إلى الصفة بعده .

أما فى غير النداء فيريدون بالاسم المبهم : الإشارة ، واسم الموصول (كما سبق فى أول باب الموصول ج ١ ص ٢٤٠ م ٢٦) وبعض الظروف التى سبق الكلام عليها فى بابها من الجزء الثانى .

---

(١) لأن حكم نعت النعت فى هذه الحالة هو حكم النعت .

(٣) ويجوز رفع التابع ونصبه فى المفرد من نعت، أو عطف بيان ، أو توكيد ، وفى النعت المضاف المقرون بأل[١]، وفى عطف النسق المقرون « بأل » ؛ نحو : يا معاويةُ الواسعُ َ الحلم ؛ بلغت بالحلْم المَدى . أو : واسعَ ُ الحلم، بنصب كلمة : « الواسعَ ُ » مراعاة لمحل المنادى ، وبضمها مراعاة صورية شكلية للحركة اللفظية الظاهرة فى المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى ؛ فالمنادى مبنى على الضم، أما النعت فمعرب ، والحركة التى على آخره حركة عَرَضيَّة، لا تدل على إعراب أو بناء، ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كأل والإضافة، —كما سبق— فقد أريد منها أن تشابه حركةَ المنعوت فى الصورة اللفظية المحضة. ويقال فى إعراب النعت ما أشرنا به، وهو: أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التى جاءت للإتباع والمشاكلة بين حركة النعت ومتبوعه المنادى[٣] . ومن التسامح فى التعبير أن يقال فى هذا التابع إنه مرفوع . ومثل : يا أحمدُ المتنبىءَ ُ قتلَك غرُورك . برفع «المتنبىء» أو نصبه على التوجيه . السالف . ومثل أنتم ذخيرة الوطن يا طلابُ أجمعون ، أو أجمعين برفع كلمة : أجمعون ، أو نصبها ، ومثل: يا محزونُ والمكروبَ ُ ، إن حمل الهموم جنون ... وفى هذه الصورة الأخيرة . لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك ، ولا ملاحظة حرف نداء قبله ، إذ لا يجتمع — هنا حرف النداء و « أل » .

(٤) ويعتبر التَّابع كالمنادى المستقل عند فريق من النحاة دون فريق[٤] إذا كان بدلاً ، أو كان عطف نسق خاليًا من « أل » ؛ فيبنى كلّ منْهما على الضمّ إنْ كان مفرداً معرفة —

---

(١) اقترانه « بأل » يقتضى أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هى التى تجتمع و « أل » . وتكاد تنحصر هذه الإضافة فى تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع تلك الإضافة . أما عطف البيان فالأغلب أن يكون جامداً ؛ فلا تجتمع فيه الإضافة و « أل » . وأما التوكيد المعنوى فألفاظه معارف — كما سبق فى بابه — فلا تقترن « بأل » التى للتعريف . (٢) فى ص ٣٣ .

(٣) لاينطبق الحكم السابق على نعت المنادى النكرة المقصودة إلا بشرط أن يكون طارئاً بعد ندائها. أما النعت السابق على ندائها فيجعلها شبيهاً بالمضاف واجب النصب (كما سبق فى ص ٨ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٣٣) فيتعين نصب النعت .

(٤) سبق عرض الرأيين فى ص ٣٢ ، ٣

بالعلَمية أو بالقصد — وينصب إن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف ؛ فمثال البناء على الضمّ : يا جيشُ قادةُ[١] وجندٌ أنت حمى البلاد . ببناء كلمة : « قادةُ » على الضم ، كبنائها لو كانت مناداة . وكذلك لو قلنا : يا قادةُ وجنودُ أنتم حمى البلاد ؛ فتبنى كلمة : « جنودُ » على الضم ما دام الخطاب لمعيَّن فى الصورتين . ومثال النصب : يا جيشُ جيشَ الوطن تيقَّظ . أو : يا شبابُ وغيرَ الشباب ، لا تُقصروا فى إنهاض البلاد . بنصب كلمتى « جند » و« غيرَ » ، لإضافتهما ، فهما فى حكم المسبوقتين بأداة النداء . . .

والأحسن عند مجاراة هذا الفريق الأخذ بالرأى القائل : إن عامل البناء على الضم وعامل النصب هو حرف النداء المذكور فى أول الجملة[٢] . . . .

وأفضل من كل ما سبق الاقتصار على النصب ؛ مجاراة للفريق الآخر الذى لا يوافق على اعتبار البدل وعطف النسق المجرد من « أل » فى حكم المنادى المستقل للأسباب التى أسلفناها[٣] .

* * *

حـ — وإن كان المنادى[٤] مما يصح نصبه وبناؤه على الضم فأمره محصور فى نوعين ، لكل منهما حكمه وحكم تابعه .

أولهما : المنادى الموصوف بكلمة « ابن » أو « ابنة » ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه[٥] . . .

ثانيهما : المنادى المفرد الذى تكرر لفظه بشرط إضافة اللفظ الثانى المكرر ؛ سواء أكان المنادى المفرد علمًا ، أم اسم جنس ، أم اسما مشتقًّا[٦] فمثال المكرر العلَم : يا صلاحُ صلاحَ الدين الأيوبىّ ، ما أطيبَ سيرتَك ! ! وقول الشاعر :

---

(١) على اعتبار كلمة : « قادة » بدل جزء من كل ، برغم خلوها من الضمير ، لأن المبدل منه قد استوفى كل أقسامه ، أو لأن الضمير الرابط محذوف ؛ أى : قادة منه وجند (وقد سبق تفصيل هذا فى حـ ٣ ص ٤٨٧ م ٢٣ باب البدل) .

(٢) لن يترتب على الأخذ بهذا الرأى فساد ، وهو خال من كل اعتراض ينشأ عن الرأى القائل إن العامل هو الحرف : « يا » المحذوف الملحوظ ، أو عامل آخر محذوف ، كفعل أو شبهه وقد تقدم فى ص ٣١ تفصيل الرأيين ، وسبب الترجيح .

(٣) فى ص ٣١ .

(٤) هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها فى أول ص ٣٠ .

(٥) فى ص ١٣ .

(٦) سبب النص على هذه الأنواع الثلاثة : أن بعض النحاة لا يوافق إلا على العلم .

أياسعدَ سعدَ الأوسِ كن أنت ناصرًا ... وياسعدُ سعدَ الخزرجين الغطارفِ

أجيبا إلى داعِي الهُدَى وتمنّيا ... على اللهِ في الفردوسِ مُنْيةَ عارِفِ

ومثال اسم الجنس المكرر : يا غلامَ غلامَ القوم كنْ أمينًا على أسرارهم .
ومثال المشتق المكرر : يا راصدَ راصدَ النجوم ، ماذا رأيت من عجائب الكون ؟ . .

وحكم المنادى فى مثل هذ الأسلوب جواز النصب ، والبناء على الضم . وحكم التابع وجوب النصب فى الحالتين ؛ طبقاً للبيان التالى .

(١) — ففى حالة نصب الأول — المنادى — يكون السبب راجعاً ؛ إما : لاعتباره مضافًا للمضاف إليه المذكور فى الكلام ، والاسم الثانى المكرر مقحمًا[١] بين المتضايفين (توكيدا لفظيا للأول ، أو مهملا زائدًا) . . . وإما : لاعتباره ، مضافًا إلى محذوف يماثل المذكور ؛ وأصل الكلام : يا صلاحَ الدين صلاحَ الدين . . . بإضافتين فى الأسلوب الواحد ، ويكون الاسم الثانى منصوبًا على هذا الرأى — توكيداً لفظيا[٢] أو : بدلاً ، أو : عطف بيان ، أو : مفعولا به لفعل محذوف ، أو : منادى بحرف « يا » المحذوف[٣] .

ومع جواز هذه الخمسة يحسن اختيار الأنسب منها للسياق ، والأوضح فى أداء الغرض .

وجدير بالتنويه أننا إذا اعتبرنا الثانى مقحمًا بين المتضايفين ، وأعربناه توكيدًا

---

(١) أى : متوسطا بين شيئين متلازمين ؛ وتوسطه بينهما إما لأنه توكيد لفظى للأول ، أو : لأنه زائد فى رأى قوى يبيح زيادة الأسماء زيادة مطلقة لا توصف فيها بإعراب ولا بناء . والأول أحسن ؛ إذ لا خلاف فى صحته .

(٢) لا يقال : كيف يعرب توكيداً لفظياً مع اتصاله بما لم يتصل به الأول ، ومع اختلاف نوع التعريف بينهما ، إذ تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء — على خلاف فى ذلك — وتعريف الثانى بالإضافة ؛ لأنه لا يضاف إلا بعد تجرده من العلمية ؟ لا يقال ذلك ؛ لأنه يكفى فى التوكيد اللفظى ظاهر التعريف وإن اختلفت جهته ، أو اتصل به شىء (كما سبق فى باب التوكيد ح ٣ ص ٣٨٨ م ١٦ .

(٣) ويجوز اعتبار الاسمين المذكورين بعد المنادى ، مركبين كتركيب الأعداد : ثلاثة عشر — أربعة عشر ، وأخواتهما ؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافاً إلى ما بعد الثانى ، وهذا المضاف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصلى (وهى حركة فتح الجزأين) فالفتحة التى على آخر الثانى هى فتحة البناء الأصلى ، وليست فتحة الإعراب الآتية للنداء . أما الفتحة التى على الاسم الأول فلا شأن لها بإعراب أو بناء ، لأنها حركة هجائية لضبط بنية الحرف الهجائى .

لفظيًّا، وجب اعتبار فتحته فتحة إعراب[١] كالمتبوع. أما إذا اعتبرناه زائدًا[٢] فهو مهمل لا يعرب توكيدًا، ولا بدلا، ولا غيرهما، وفتحته هي فتحةُ مماثلة ومشابهة للأول؛ فلا توصف بأنها فتحة بناء أو إعراب، وإنما حركة صُوريّة للمشاكلة المجردة . .

(٢) وفي حالة بناء الأول على الضم — لأنه مفرد معرفة — يكون مبنيًّا على الضم في محل نصب؛ فينصب الثاني إما على اعتباره توكيدًا لفظيًّا، أو بدلا، أو عطف بيان، مراعًى في الثلاثة محلّ المنادى. وإما على اعتباره منادى مضافا مستقلا، أو على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف[٣] . . .

* * *

... ...

زيادة وتفصيل:

إذا كان الاسم الثاني غير مضاف؛ نحو: يا صلاحُ، صلاح، أو يا سعدُ سعد . . .، جاز بناؤه على الضم؛ إما باعتباره منادى حذف قبله حرف النداء «يا»، وإمّا باعتباره توكيدًا لفظيًّا. يساير لفظ المنادى في البناء ويجوز نصبه باعتباره توكيدًا لفظيًّا تابعًا لمحل المنادى.

ولا يصح إعرابه بدلا، لأن البدل والمبدل منه لا يتحدان في اللفظ إلا بشرط أن يفيد البدل زيادة في البيان والإيضاح، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان، لأن الشيء لا يبين نفسه[٤] . . .

---

(١) على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضايفين بالتوكيد اللفظي؛ لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى وتكون فتحة التوكيد فتحة إعراب. وكان حقه أن ينون ولكن يغتفر عدم تنوينه بقصد المشاكلة بين الاسمين.

(٢) وإذا كان زائداً — عند من يجيز زيادة الأسماء — فالفصل به جائز بين المتضايفين، ولا يعتبر فصلا، لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى كما سبق وكان حقه التنوين فترك للمشاكلة بين الاسمين، وعلى هذا فتحته فتحة إتباع للأول؛ لا توصف بإعراب ولا بناء كما سلف.

(٣) وإلى هذا القسم «ح» يشير ابن مالك في بيت ختم به هذا الفصل:

فِي نَحْوِ: سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ، وَضُمَّ، وافْتَحَ أَوَّلًا تُصِبْ

أي: في مثل: يا سعدَ سعدَ الأوس — والمنادى وتابعه علمان في المثال — يجب نصب الثاني منهما. أما أولها فقد طالب بضمه، أو فتحه، وحكم بالإصابة في الأخذ برأيه. والقاعدة — كما تضمنها البيت غاية في الإيجاز، وتفصيلها وإيضاحها على الوجه الأنسب معروض في الشرح.

(٤) وإنما صح البدل والبيان في الحالة السابقة التي يكون فيها الثاني مضافاً لتحقق شرطهما فيه.

ملخص موجز يتضمن ما سبق من أحكام هذا الباب

جميع توابع المنادى يصح نصبها [١] إلا فيما يأتى :

(١) أن يكون المتبوع — المنادى — هو لفظ « أى » أو « أيّة » أو اسم إشارة . فيجب فى حركة نعتها مشابهتها لحركة المتبوع (أو نقول بالعبارة التى فيها التسمح : يجب رفع النعت بقصد مماثلة حركته لحركة المنَادَى — بالتفصيل الذى سبق — ، نحو :

أيتها الفتاةُ ، من كَثُر كلامُه كثر خطؤه . ومثل : يا هذا الغلامُ لا تنس شكر من أحسن إليك .

(٢) أن يكون المتبوع — المنادى — مبنيا على الضمّ والتابع بدلا ، أو عطف نسق مجردًا من « أل » فحكمهما حكم المنادى المستقل ؛عند فريق من النحاة وغيرهم يجيز النصب وهو الأنسب نحو : جُزيت خيرًا يا عائشةُ زوجَ الرسول ، فلقد كنت مرجعًا وثيقا فى شئون الدين —

يا خديجة وعائشة كنتما خير عون للنبى عليه السلام .

(٣) أن يكون المنادى مجرورًا باللام فى الاستغاثة وما يلحق بها ؛ فيجب جر التابع —وهذا هو المشهور— أو نصبه [٢] ، نحو : يا لَلْغَنِىِّ المتلِىء لِلجائع ، ويا لَلقادر القوىّ لِلعاجز .

---

(١) قد يكون هذا النصب واجباً فى مواضع ، وجائزاً فى أخرى . فهو فى الحالتين صحيح .

(٢) كما سيجىء فى ص ٦٠ .

المسألة ١٣١ :

المنادَى المضاف إلى ياء المتكلم (١)

هذا المنادى قسمان : قسم صحيح الآخر ، وما يشبهه(٢) ، وقسم معتل الآخر ، وما يُلْحَق به (٣).

ا – فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما محضة ومباشِرة(٤) ، ما يأتى :

(١) وجوب النصب إن كان المنادى مفرداً(٥) ، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالما . ومن الأمثلة قول الشاعر يعاتب :

يا أخِى ، أينَ عهدُ ذاكَ الإخاءِ ؟ أين ما كان بيننا من صفـاءِ ؟

---

(١) لهذا الموضوع صلة قوية بموضوع : « المضاف – الذى ليس منادى – إلى ياء المتكلم » وقد سبق الكلام عليه فى الجزء الثالث ص ١٣٧ م ٩٧ – ولا يكاد أحدهما يستغنى عن الآخر . وستجىء إشارة فى آخر الباب إلى إضافة الأسماء الخمسة .

(٢) صحيح الآخر هو : ما ليس مختوماً بأحد أحرف العلة الثلاثة ؛ (الألف – الواو – الياء) . ومعتل الآخر ؛ هو : ما فى آخره حرف منها. فإن كان ساكناً وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومدّ ، ولين ، وإن لم تكن قبله حركة تناسبه مع سكونه فهو حرف علة ، ولين . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط . والمراد هنا : حرف المد .

والمعتل الذى يشبه الصحيح ما فى آخره حرف متحرك من حرفى العلة (الواو – الياء) مع سكون ما قبله ، مثل : صفْو ، شجْو ، نهْى ، بغْى . . . أما الألف فساكنٌ مفتوح ما قبله دائماً . ومن الشبيه أيضاً : المختوم بياء مشددة للنسب ونحوه ؛ (ما لم يكن نتيجة إدغام ياءين) . نحو : عبقرىّ ، بهىّ ، شافعىّ ، كرسىّ ... فخرج نحو : خليلىّ وصاحبىّ وبنىّ ، وكاتبىّ ... فلهذا النوع – ويسمى الملحق بالمعتل الآخر كما سيجىء فى الرقم التالى – حكم خاص موضح فى باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث وله موجز هنا آخر الباب ...

(٣) الملحق به هو : المثنى ، وجمع المذكر ، إذا أضيفا ، وحذفت نونهما للإضافة ، وختم آخرهما بالعلامة الخاصة بإعراب كل ؛ وهى : الألف والياء للمثنى ، والواو والياء لجمع المذكر السالم . فهذه العلامات ليست من بنية الكلمة ، ولا تعد من حروفها ، وإنما هى طارئة على آخرها لغرض الإعراب ؛ بخلاف حرف العلة فإنه معدود من حروف الكلمة ، وجزء من بنيتها ، وليس طارئاً للغرض الإعرابى ؛ لهذا لا يدخل فى عداد المعتل كل من المثنى وجمع المذكر السالم إذا أضيفا وحذفت نونهما للإضافة وإنما يسميان ملحقان بالمعتل ، لاشتراكهما معه فى المظهر الشكلى ، وفى بعض الأحكام التى سنعرفها . (٤) أى : بغير فاصل بين المتضايفين ، وإلا تغير الحكم على الوجه الآتى فى ص ٤٨

(٥) أما المثنى وجمع المذكر السالم فلحقان بالمعتل – كما قلنا – ولهما حكمهما الخاص . وسيأتى فى ص ٥٠ .

وقوْل الآخر :

سألَتْنى عن النهار جفونى رحمَ اللهُ — يا جفونى — النهارا

ونحو : يا زميلاتى لكنّ تقد يرى وإكبارى ، ونحو : يا سَعْيِى قد بلغت بى المدَى ، ويا صَفْوِى إنْ أطلْتَ الغياب ؛ فلن تهدأ نفسى . . .

فكلمة : أخ — جفون — زميلات — سعى — صفو ... وأشباهها — منادى ، مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة الياء . (لأن هذه الياء يناسبها كسر ما قبلها) والياء مضاف إليه . مبنية على السكون فى محل جر . . .

(٢) يصح فى هذه الياء ستّ لغات ؛ بعضها أقوى وأكثر استعمالا من بعض . هى[1] :

حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها دليلا عليها ؛ نحو : استقبل العالِمُ المخترِعُ أعوانه وهو يقول : أهلاً يا جنودِ ، أهلا يا رجالِ ، أنتم الفخر ، ومجد البلاد . والإعراب كالسالف ، إلا أن الياء محذوفة هنا . . .

بقاؤها مع بنائها على السكون فى محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودِى . . . يا رجالِى . . .

بقاؤها مع بنائها على الفتح فى محل جر للإضافة ؛ نحو : يا جنودىَ . . . يا رجالىَ . . .

بناؤها على الفتح بعد فتح ما قبلها ، ثم قلبها ألفا : (لتحرّكها وفتحِ ما قبلها ، طبقا لقواعد الإعلال . . .) ، نحو : يا فرَحَا بإنجاز ما فرض الله ، ويا حسرتَا على التقْصير . . . (والأصل[2] : يا فرَحِى ، يا حسْرتِى ، فصار : يا فرحَىَ ،

---

(١) آثرنا الترتيب الآتى على غيره ؛ مجاراة لكثير من النحاة اختاروه ؛ بحجة أنه المطابق للوارد من كلام العرب ، كثرة وقلة . و واجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتعددة ما هو أنسب للمقام ، وأبعد من اللبس عند عدم القرينة .

(٢) هذا الأصل — كغيره من أمثاله الكثيرة — خيالى محض ، ومجرد فرض لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وإنما يراد منه ما يراد من سائر الفروض المتخيلة ؛ تيسير الوصول إلى النتائج والحقائق من طريق واضح مألوف . ومعلوم أن هذه الأصول والفروض — كما رددنا فى مناسبات متعددة — ليست مقصورة على الصناعة النحوية ، فالنحاة فى هذا كغيرهم من المشتغلين بسائر العلوم اللغوية وغير اللغوية . وقد أحسنوا وأفادوا ، إلا حين يسرفون أو يتعسفون .

يا حَسرتِيَ ، ثم صار : يا فرَحَا . . . يا حسْرَتَا . والمنادى هنا منصوب — والأيسَر أن يكون بالفتحة الظاهرة — وهو مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه ، مبنية على السكون فى محل جرّ . . .[١] ويجوز أن تلحقه هاء السكت عنْد الوقف ؛ فتقول : يا فرحاهْ — يا حسرتاهْ .

قلب الياء ألفا على الوجه السالف ، وحذف الألف ، وترْكُ الفتحة قبلها دليلا عليها ؛ نحو : يا فَرَحَ . . . ، يا حسرةَ . . . وفى هذه الحالة يكون المنادى منصوبًا مضافًا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا المحذوفة هى المضاف إليه . . .[٢]

بقيت اللغة السادسة ؛ (وهى أضعف نظائرها ، ولا تكاد تخلو من لَبْس فى تَبيُّن نوعها ، ومن اضطراب فى إعرابها[٣]؛ ولهذا يجب اليوم إهمالها ؛ كما أهملها

---

(١) وإنما كان الأيسر والأوضح إعرابه منصوباً بالفتحة الظاهرة للفرار مما يتكلفه بعض المعربين حين يقولون : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفا . وحجتهم : أنهم يريدون تسجيل الأطوار كلها ، ولو أدى الأمر إلى الإطالة .

(٢) يقول ابن مالك فى حكم الصحيح وشبهه واللغات المتعددة التى فى ياء المتكلم إذا كانت هى المضاف إليه :

واجْعلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا كعَبْدِ ، عَبْدِى — عَبْدَ ، عَبْدَا ، عَبْدِيَا

(صح = أى : صح آخره . عبديا = أصلها : عبدىَ ، وزيدت فى آخرها ألف لأجل الشعر)

يريد : إذا أضيف المنادى صحيح الآخر فاجعله كعبد ، عبدى . . . أى : على مثال واحد مما يأتى - ولم يذكرها مرتبة على حسب كثرة استعمالها .

يا عبدِ : مثال لما حذفت فيه ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها دليلا عليها — يا عبدى لثبوت ياء المتكلم الساكنة المكسور قبلها — يا عبدَ . . . للمنادى الذى قلبت معه ياء المتكلم ألفا مفتوحاً ما قبلها ، وحذفت الألف— يا عبدا . . . كالسابق ولكن من غير حذف ياء المتكلم المنقلبة ألفا — يا عبدىَ : للمنادى الذى أضيف لياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ فهذه خمس لغات اكتفى بها ولم يتعرض للسادسة التى يحذف فيها المضاف إليه ويبنى الاسم بعده على الضم ، وقد شرحناها. وساق بعد هذا بيتاً سيجىء شرحه فى مكانه المناسب ص ٤٩ — هو :

وفَتْحٌ اَوْ كَسْرٌ ، وحَذْفُ الْيَا استمرْ فى يابْنَ أُمَّ ، يا بْنَ عمَّ لا مَفَرْ

(٣) سبب الاضطراب فى إعرابها اختلافهم الشديد فى الحكم على نوع المنادى : أيراعى أصله من ناحية أنه مضاف : فيكون منادى منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الضمة التى جاءت لمشابهته بالنكرة المقصودة فى التعريف بالنداء وقصد الإقبال ، لا بالعلمية ، ولا بالإضافة ، ولا بأل — أم يراعى حالته الحاضرة من ناحية بنائه على الضم ؟

وهذا الخلاف ليس شكلياً ، وإنما له أثره فى التوابع ؛ أتكون واجبة النصب حتما نتيجة للرأى الأول ، أم يكون شأنها شأن توابع المنادى المبنى على الضم ، وله أحكام مختلفة سبق شرحها فى ص ٣٠ وما بعدها ؟

بعض النحاة القُدامَى ، فلم يذكرها بين اللغات الجائزة .

وتتلخص فى حذف « الياء » ، — مع ملاحظتها فى النيَّة — وبناء المنادَى على الضم (كالاسم المفرد المعرفة) . ويقع هذا فى الكلمات التى تشيع إضافتها ، ليكون العلْم بشيوع إضافتهما قرينة ودليلا على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف فى اللفظ لكنه ملاحظ[١] فى النية . . . كالكلمات : رَبّ ، وقوم ، وأمّ ، وأب . . . وأشباهها مما يغلب استعماله مضافًا ؛ نحو : يا ربُّ ، وفقنى إلى ما يرضيك — يا قومُ ، لا تتوانَوْا فى العمل لما يرفع شأنكم — يا أمُّ ، أنت أكثر الناس عطفًا علىّ ، ويا أبُ ، أنت أشدهم عِناية بى . . .

ومما سبق يتبين أن ثلاثًا من اللغات الست تقتضى حذف الياء ، وثلاثًا أخرى تقتضى إثباتها .

(٣) إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمة « أب » ، أو « أم » جاز فيه اللغات الست السابقة ولغات أربع أخرى ؛ وهى :

حذف ياء المتكلم ، والإتيان بتاء[٢] التأنيث عوضًا عنها ، مع بناء هذه التاء على الكسر — وهو الأكثر — أو على الفتح — وهو كثير — أو على الضم ، وهو قليل — نحو : يا أبتِ َ ُ أنت كافلنا ، ويا أمّتِ َ ُ ، أنت راعيتنا ... والمنادى فى هذه الحالات الثلاث منصوب بفتحة ظاهرة[٣] دائمًا ، وهو مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه ، وجاءت تاء التأنيث عوضًا عنها مع بقائها حرفًا للتأنيث كما كانت ، وليست المضاف إليه .

والصورة الرابعة ، وهى أقلها ، ولا يصح القياس عليها : الجمع بين تَاء التأنيث السالفة التى هى العوض وألف بعدها أصْلها ياء المتكلم نحو : يا أبَتا . . . يا أمتا ،

---

(١) لأنها إذا لم تكن مضافة إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير لغير المتكلم علمنا أنها مضافة للمتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ؛ لأن ضميره الياء قد يحذف .

(٢) الأكثر فى هذه التاء أن تظل تاء عند النطق بها وقفاً ووصلا ، وأن تكتب تاء متسعة (أى غير مربوطة) ويجوز كتابتها مربوطة ، كما يجوز الوقف عليها بالهاء . لكن الأفضل الاقتصار على الرأى الأول الذى يقضى باعتبارها تاء متسعة فى جميع أحوالها .

(٣) لأن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها دائماً . ولا داعى للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة التاء .

ومنه قول الشاعر : يا أبتَا علّكَ أوْ عسَاكَا . . . .

وفى هذه الصوة جمع بين العوض — وهو التاء — والمعوَّض عنه ، وهو : الياء المنقلبة ألفا . ولذا قال بعض النحاة : إن هذه الألف ليست فى أصلها — ياء المتكلم ؛ وإنما هى حرف هجائى زائد لمدّ الصوت . وهذا الرأى أوضح وأيسر إعرابًا .

وهناك صورة أضعف من هذه ، وأندر استعمالا ، حتّى خصها كثير من النحاة بالضرورة الشعرية ، نذكرها لندركها إذا صادفتنا فى بعض الكلام القديم ، هى الجمع بين هذه التّاء وياء المتكلم بعدها ، أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبة ألفا والتاء بعدها .

كقول الشاعر :

أيا أبتى[1] ، لا زلتَ فينا ؛ فإنما لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا

وقول الآخر :

كأنك فينا يا أبات[2] غريبُ[3] . . . .

هذا ، ولا تكون تاء التأنيث عوضًا عنْ ياء المتكلم إلا فى أسلوب النداء[4] على الوجه السالف دون غيره من الأساليب .

ونشير إلى أمرين هامين :

أولهما : أن الأحكام السابقة كلها مقصورة على المنادى صحيح الآخر ، وشبهه إذا كانتْ إضافتهما محضة — كما أسلفْنا — فإن كانت غير محضة فالمنادى

---

(١) والأيسر فى الإعراب أن تكون كلمة : « أب » منادى منصوب مضاف والتاء عوض عن الياء المحذوفة . أما المذكورة فحرف هجائى ناشىء من بناء التاء على الكسرة مع إشباع هذه الكسرة . أو : أن التاء للتأنيث اللفظى ، والياء بعدها مضاف إليه وقد فصلت التاء بين المتضايفين .

(٢) ويقال فى الإعراب : « أب » منادى ، منصوب ، مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، والتاء حرف للتأنيث اللفظى ، يضبط بالفتحة ، أو الكسرة ، أو الضمة — كما سلف .

(٣) وإلى بعض ما سبق — فى نداء « أب » و « أم » — يقول ابن مالك باختصار :

وفى النِّدَا : أَبَتِ ، أُمَّتِ ، عَرَضْ واكْسِرْ ، أَوِ افْتَحْ ، ومِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

يريد : عرض فى النداء أسلوب خاص ، هو : يا أبَتِ ، يا أمَّتِ بكسر التاء أو فتحها ، وقد ترك الضم — ثم صرح أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه ، واقتصر على هذا تاركاً التفصيلات التى عرضناها .

(٤) انظر رقم «١» من ص ٥٢ .

واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكسرة التى لمناسبة الياء . وهذه الياء ثابتة دائمًا ومبْنية على السكون أو الفتح ؛ كقولهم : يا رائدِى للهدى وقّيتَ الردى ، ويا مرشدِى للخير صانك الله من الزلل . فالمنادى — رائد ومرشد — منصوب وجوبا بفتحة مقدّرة ، والياء معهما مبنية على السكون أو على الفتح ولا يصح حذفها . ولا بد معها أن يكون المنادى المضاف مفردا[1] .

ثانيهما : أن تلك الأحكام مقصورة على النوع السالف من المنادى المضاف إضافة محضة ، بشرط أن يكون مضافا للياء مباشرة ؛ كما تقدم[2] . فإن كان — هو — أو غيره من سائر أنواع المنادى — مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبناؤها على السكون ، أو على الفتح[3] ... كقولهم : يا طالب إنصافِى ، لا أعلم لك منصفًا إلا عملَك ؛ إذا أحْسنتَه جمَّلك ، وإذا أتقنته كمَّلَك ، وقول الشاعر :

يا لهفَ نفسِيَ إن كانت أموركمو شتَّى ، وأُحكِمَ أمرُ الناسِ فاجتمعا

فيجوز : إنصافِى ، أو : انصافِيَ — نفسِى ، أو نفسِيَ . بإسكان الياء أو فتحها .

ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم هو لفظ : ابن أمّ ، أو : ابن عمّ ، أو : ابنة أمّ ، أو ابنة عمّ ، أو بنت أمّ ، أو بنت عمّ — فالأفصح[4] فى هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترْك الكسرة قبلها دليلا عليها ؛ نحو : يا بْنَ أمِّ كن على الخير معوانًا لى ، ويا بْنَ عمِّ لا تقْعد عن مناصرتى بالحق — يا بنةَ أمِّ . . . يا بنةَ عمِّ . . . يا بنت أمِّ . . .

---

(١) يفهم من كل ما سبق أن المنادى المضاف الذى إضافته غير محضة ، لا بد أن يكون — فى الغالب — وصفاً عاملا ، ولا بد أن يكون مفرداً أيضاً ؛ لأن المثنى وجمع المذكر السالم ملحقان بالمعتل فى حكمه — وسيجىء فى ص ٥٠ — فإذا أضيفا عند النداء لياء المتكلم وجب بناؤها على الفتح وحده — فى الرأى الأصح — . (٢) فى ص ٤٥ ... .

(٣) ما لم تحتم الضرورة الشعرية الاقتصار على أحدهما .

(٤) قلنا : الأفصح ؛ لأن هناك لغتين أخريين ؛ أولاهما : إثبات الياء ساكنة ، كقول الشاعر القديم فى الرثاء :

يا بْنَ أُمِّيَ ، ويَا شُقَيِّقَ نفسِي أَنت خَلَّفْتِنِى لدهر شديدِ

وثانيتهما : قلبها ألفا كقول الآخر :

يا بِنَةَ عَمَّا لا تَلُومى واهْجَعِى . . . .

يا بنت عَمّ ... فالمنادى معرب منصوب، والمضاف إليه الأول مجرور بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة.

ويجوز حذف الياء بعد قلبها ألفا، وقلب الكسرة قبلها فتحة؛ فتقول: يا بن أمَّ ... يا بن عمَّ ... يا بنةَ أمَّ ... يا بنة عمَّ ... يا بنت أمَّ ... يا بنت عمَّ ... قلبت ياء المتكلم ألفا بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحة، ثم حذفت ياء المتكلم، وبقيت الفتحة قبلها دليلا عليها. فيقال عند الإعراب: إن المضاف إليه الأول مجرور بالكسرة المقدرة التى منع من ظهورها الفتحة التى جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفا، وحذفت هذه الألف للتخفيف.

ويصحّ أن يقال: إن المنادى قد ركب مع ما أضيف إليه تركيباً مزجيّاً وصارا معاً بمنزلة: «خمسةَ عشرَ» أو غيرها من الأعداد والألفاظ المركبة المبنية على فتح الجزأين. وعندئذ يقال فى الإعراب: (يا بنَ أمَّ ... يا بنَ عمَّ — يا بنةَ أم ... يا بنةَ عمَّ ... يا بنتَ أمَّ ... يا بنتَ عَمَّ ...) منادى مضاف، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلية التى هى فتح الجزأين، وياء المتكلم المحذوفة هى المضاف إليه وتكون الفتحة التى على حرفى النون والتاء (فى: ابن، وابنة، وبنت ...) حركة هجائية لا توصف بإعراب ولا بناء ...[1]

* * *

ب — إن كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتلّ الآخر، أو ملحقا به فحكمه هو ما كان يجرى عليه قبل النداء وقد سبق تفصيله[2]؛ ويتلخص فى

---

(١) ويجوز — فى الألفاظ السالفة — شىء آخر؛ هو إهمال الياء المحذوفة، واعتبارها كأن لم توجد، مع اعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً، وإعرابه مبنياً على الضم المقدّر؛ كأنهما كلمة واحدة مفردة معرّفة. ولا يخلو هذا الوجه — على صحته — من لبس يدعو للفرار منه. وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفة فى بيت سبقت الإشارة إليه فى ص ٤٧، وهو:

وفَتْحٌ اَو كَسْرٌ، وحذفُ اليَا اسْتَمَرْ ... فى: يا بْنَ أُمَّ. يا بْنَ عَمَّ. لَا مَفَرْ

يابن أم، يابن عم، أصلهما: يابن أمى — يابن عمى. ويريد بهما: المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم وأن حذف هذه الياء مستمر معهما — على الأرجح — وأن الحرف الذى قبل الياء المحذوفة يصح تحريكه بالفتحة أو بالكسرة، ولم يذكر السبب، واكتفى بما سبق عن غيره مما سردناه ...

(٢) حـ ٣ ص ١٣٧ م ٩٧.

قاعدة واحدة ؛ هى : سكون آخر المضاف دائمًا ، وبناء المضاف إليه على الفتح فى الأفصح[١] — وهذه القاعدة تنطبق على ما يأتى :

(١) المقصُور المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : يا فتاىَ أنت عونى فى السَّرّاء والضَّرّاء .

(٢) المنقوص المضاف إلى ياء المتكلِّم وتدغم الياءان ، وأولاهما ساكنة ، والأخرى مبنية على الفتح ؛ نحو يا داعىَّ للخير ، لبَّيْكَ من داعٍ مطاعٍ .

(٣) المثنى وشبهه ؛ وتدغم ياؤه ساكنة فى ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ كقول الشاعر فى حديقة :

خُذَا الزاد يا عينىَّ من حسن زهرها فما لكما دون الأزاهر مِن مُتَّعْ

(٤) جمع المذكر وشبهه ؛ وتدغم ياؤه ساكنة فى ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ كقول الشاعر :

يا سابِقِىَّ إلى الغفرانِ ، مكرُمةً إنَّ الكرام إلى الغفران تستبقُ

(٥) المختوم بياء مشددة ، وليس تشديدها للإدغام ؛ ففى كلمة مثل عبقرىّ ، يقال : أفرحتنى يا عبقرىَّ ، بحذف الياء الثانية من المشددة ، وإدغام الأولى فى ياء المتكلم المفتوحة ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء مشددة قبلها مكسورة ، ويصح قلب ياء المتكلم ألفا ، وحذفها مع فتح الياء المشددة قبلها ، نحو : ياعبقرىِّ لك إكبارى وتقديرى . أو : يا عبقَرِىَّ . . . . . .

أما المعتل الآخر بالواو فشأنه ما فصلناه هناك .

---

(١) هذا التلخيص لا يكاد يغنى عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل و إيضاح ، وعرض صور هامة كثيرة .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — يجرى على الأسماء الخمسة : (أب — أخ — حَم — هن — فم) عند ندائها مع إضافتها لياء المتكلم ما يجرى عليها بغير ندائها . ذلك أن الرأى الفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه هو إضافتها بحالتها الحاضرة ، دون إرجاع لامها المحذوفة (أى : دون إرجاع حرفها الأخير ؛ وهو : «الواو» المحذوفة ؛ إذ الشائع أن أصلها : أبَوٌ — أخَوٌ — حَمَوٌ — هنَوٌ — فَوَهٌ والميم والهاء زائدتان فى : « فم » وفى « فَوَهٌ » . . .) .

فإذا أضيفت تلك الأسماء أعربت على حسب حاجة الجملة ؛ وكُسِر حرفها الأخير الحالى لمناسبة الياء ؛ فنقول : يا أبِى — يا أخِى — يا حمِى — — يا هنِى — يا فِى — ويصح فى هذه : يا فَمِى[١] .

وهناك رأى مستنبط من بضعة أمثلة مروية عن بعض القبائل ، مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تسكينه قبل ياء المتكلم . وهذه يجب بناؤها على الفتح ؛ فتجتمع الواو والياء ، وتسبق إحداهما بالسكون ؛ فتقلب الواو ياء ، وتدغم الياء فى الياء[٢] ويكسر ما قبلها لمناسبتها ؛ فتقول يا أبِيَّ — يا أخِيَّ . . . . وفى هذه الصورة تكون الكلمة معربة بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام[٣] .

أما ذو التى تعرب إعراب الأسماء الخمسة فلا تضاف لضمير المتكلم .

ب — يجوز فى كلمة : « ابنُم » المبدوءة بهمزة الوصل ، والمختومة بالميم الزائدة ، ومعناها : ابن — إثبات الميم عند الإضافة وحذفها ؛ نحو : يابنُمِى ، أو : أو : يا بْنِى ؛ بإسكان الياء فى الحالتين ، وكسر ما قبلها .

---

(١) فهى بهذا تشبه صحيح الآخر من ناحية أن آخرها الحالى صحيح ، وأنه يجب كسره لمناسبة ياء المتكلم (وقد سبقت إشارة لهذا فى مناسبة أخرى) (حـ ٣ باب المضاف إلى ياء المتكلم ص ١٣٨ م ٩٧) .

(٢) إن كان أصل : « فم » هو « فيَه » بالياء المحذوفة رجعت الياء ساكنة ، وأدغمت فى ياء المتكلم المبنية على الفتح .

(٣) وتكون الأسماء الخمسة كالمعتل ؛ فى إسكان آخرها و بناء الياء على الفتح .

المسألة ١٣٢ :

الأَسماء التى لا تكون إلا منادَى

من الألفاظ مالا يستعمل إلا منادى ؛ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبرًا ، ولا اسما أو خبرًا لناسخ، ولا شيئًا آخر غير المنادى[١]. وأشهر هذه الأسماء ما يأتى :

(١) «أبَتِ، وأمَّتِ» بشرط وجود تاء التأنيث فى آخرهما على الوجه الذى فصلناه[٢] ؛ نحو: يا أبت، إنى لك مطيع ، ويا أُمَّتِ إنى بكِ بارٌّ. أى: يا أبى. . . يا أمى.

(٢) «اللَّهم» ، المختومة بالميم المشددة — كما سلف —[٣]، نحو : اللَّهم لا سعادة إلا فيما يرضيك ، ولا شقاء إلا فيما يغضبك .

(٣) «فُلُ» (بضم الفاء واللام معا) ؛ وهى عند النداء كناية عن مفرد معين من جنس الإنسان . و «فُلَةُ» ، (بضم الأول وفتح الثانى) وهى عند النداء كناية عن مفردة معينة من جنس الإنسان كذلك ؛ نحو : يا فُلُ ، عملُ المرء عنوان نفسه ، ودليل عقله — يا فُلَةُ ، القَصْدُ يُمْنٌ ، وخير الكلام أصدقُه . فالمنادى : (فُلُ ، وفُلَةُ) مبنى على الضم دائمًا فى محل نصب .

ولا يعنينا أن يكون سبب التعيين هنا فى الكناية ما يقوله بعض النحاة من أنها علم على إنسان كسائر الأعلام الشخصية (مثل : محمد . . . وفاطمة . . .) أو : ما يقوله بعض آخر : إن سببه طارئ بالمناداة والقصد ، وأنها نكرة مقصودة ، مثل : يارجلُ ؛ لِمعيَّن ، أو : يافتاة ؛ لمعينة ، وقد عُرِّفتْ النَّكرة بالنداء والإقبال. . . — لا يعنينا شىء من هذا كله ؛ لأن نتيجة الرأيين واحدة ؛ هى بناء الكلمة على الضم دائمًا فى محل نصب ، وعدم استعمالها فى غير النداء إلا لضرورة شِعرية ، وكذلك عدم استعمالها منادى منصوبًا مباشرة ؛ لأنها لا تكون مضافة ، ولا شبه مضافة ، ولا نكرة غير مقصودة ، إذ السماع فى لفظها يقتضى قصرَها على المنادى المبنى على الضم . . . . .

---

(١) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى ؛ كالاسم المضاف لضمير المخاطب ؛ نحو : يا صديقك ، وكضمائر غير المخاطب. وكاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب ؛ نحو: يا ذاك . . . وكالاسم المبدوء «بأل» فى غير المواضع المستثناة التى سبق ذكرها فى ص ٢٧ ؛ فلا يقال : يا المكافح ستدرك مأربك . . وقد سبقت الإشارة للأسماء التى لا تنادى فى ص٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٨

(٢) ص ٤٦ .

(٣) ص ٢٧ .

... ...

زيادة وتفصيل :

يدور الجدل حول أصل هاتين الكلمتين ، ولولا ما له من أثر يساعد عند الرجوع إلى مادتهما اللغوية فى المعاجم ، وعند التصغير ، والمشتقات . . . — لأهملناه . وملخصه :

أن فريقاً من النحاة يرَى أصل : «فُلُ» و « فُلَةُ » هو «فلان» و «فلانة» وأنهما فى النداء — كأصلهما — كنايتان عن علَم شخص لرجل معيَّن ، كعلىّ ، وامرأة معينة ؛ كزنيب ، حذفت الألف والنون ، والتاء ؛ للترخيم [1] — برغم أن قواعد الترخيم لا تسمح فى غيرهما بهذا الحذف الكثير دفعة واحدة — وأن الألف والتاء زائدتان .وأما النون فأصلية ، لأن مادة فعلهما الماضى هى : « فَلَنَ » . وعند التصغير يقَال فيهما « فُلَيْن » و « فُلَيْنَة » ، وأنهما يختلفان فى الاستعمال عن أصلهما ، فلا يُستعملان إلا فى النداء ، أما أصلهما فيكون منادى وغير منادى .

ويوافق آخرون على هذا الرأى ، إلا أنهم يعتبرون حذف تلك الحروف للتخفيف ، لا الترخيم ؛ والاوجب أن يقال فى المذكر « فُلاَ » وفى المؤنث «فُلاَن » ؛ طبقاً لقواعده .

ويخالفهما كثير من البصريين فيرى أنهما كلمتان مستقلتان ، وليستا اختصار « فلان» و « فلانة » . وأن ياءهما أصلية حذفت تخفيفاً ؛ كحذفها من كلمة « يد » فأصلهما : « فُلُىٌ » و « فُلُيَة » وتصغيرهما « فُلَىٌّ وفُلَيَّة » ومادة ماضيهما « فَلَىَ » وأن كلا منهما عند النداء نكرة مقصودة بالمناداة والإقبال ؛ فتدل الأولى على رجل مقصود ، وتدل الثانية على امرأة مقصودة ، ولا يرجعان فى أصلهما إلى كلمتى : « فلان وفلانة » اللتين هما كنايتان عن علمين شخصيين ، أحدهما لرجل والآخر لامرأة — كما سبق — .

فالآراء متفقة على بناء « فُلُ » و « فُلَةُ » على الضم [2] ، مختلفة فى نوع المنادى ؛ أهو مفرد علم ، أم نكرة مقصودة ؟ متفقة كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتهما هذه إلا منادَى . وأن كلمتى : « فلان » و « فلانة » تستعملان فى النداء وغيره ، مع اعتبارهما ، كنايتين عن علمين شخصيين لرجل معين ، وامرأة معينة ، ونونهما أصلية ، ومادة فعلهما « فلن » تقول فى استعمالهما فى النداء : يا فلان ، تضيع الغاية بين العجز والملل ، ويا فلانة ، من أُعجب بنفسه ضاعت هيبته . . . كما تقول فى غيره : أسرع فلان إلى سماع محاضرة فلان . . وبادرت فلانة للإصغاء إلى فلانة أو فلان .

---

(١) سيأتى بابه فى ص٧٧ (٢) ويجرى على توابعهما حكم توابع المنادى المبنى على الضم .

(٤) لُؤْمانُ ، ومَلْأَمُ (وكلاهما وصف بمعنى : كثير اللؤم والدناءة) ، ونَوْمانُ (وصف بمعنى : كثير النوم) ؛ نحو : يا لُؤْمانُ من أساء إلى غيره حاقت به إساءته — يا نَوْمان ، الاعتدال فى كل الأمور حميد . ويجوز زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث . ولا يقاس على هذه الكلمات غيرها مما يشاركها فى الوزن . فكل واحدة من هذه منادى ، مبنى على الضم فى محل نصب .

(٥) مَلْأَمَانُ ، ومَخْبَثَانُ (وصفان بمعنى : لئيم ، وخبيث) .... وغيرهما ؛ من كل وصْف على وزْن : مَفْعَلان ، وأصل مادته — فى الغالب — دالاّ على أمر مذموم . وقد يدل على أمر محمود ، مثل: مَكْرَمان ومَطْيَبان ؛ (وهما وصْفان بمعنى : عزيز مكرَّم ، وطيّب) ومن الأمثلة : يا مَلْأمانُ ، من قَبُحتْ سيرته تقاسمته البلايا — يا مَخْبَثانُ ، من خَبُثَتْ نَفْسُه حُرِم صفوَ الحياة — يا مَكرمَانُ ، من كَشف كُرْبةَ غيره ، كشف اللهُ كربته — يامطيبَانُ ، من طابت سريرته سالمته الليالى . ويجوز زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث .

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغة ؛ لكثرة الوارد بها . أما إعرابها فكالنوع السابق ....[1]

(٦) ما كان وصفاً على وزن : « فُعَل » بمعنى : فاعل ؛ لذم المذكر وسبّه ، نحو : غُدَر ، بمعنى : غادر ، وسُفَه ؛ بمعنى : سافه ، وشُتَم ، بمعنى : شاتم . وغيرها مما هو على وزنها مع دلالة مادته فى أصلها على السبّ والذم . ومن الأمثلة : يا غُدَرُ ، لا صداقة معك ، ولا أمانة لك . . . — يا سُفَهُ ، مَقْتَل الرجل بين فكّيه . . . .

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغة بشرط دلالة أصلها على السبّ كما يبيح استعمالها فى غير النداء . أما إعرابها عند النداء فكالنوع السابق .

(٧) ما كان وصفًا على وزن « فَعَالِ » — (بمعنى فاعل ، أو : فَعِيلة) لسبّ الأنثى وذمها ، وهو مبنى على الكسر أصالة . وينقاس — فى الرأى الأنسب — فى كل

---

(١) اكتفى ابن مالك فى الكلام على : « فل » و « فلة » ولؤمان وملأم ، ونومان بقوله فى باب عنوانه : « أسماء لازمت النداء » .

وَ « فُلُ » بعضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدا   لُؤْمَانُ ، نَوْمانُ ، كَذَا واطرَدَا —١

وختم هذا البيت بقوله : « واطردا »

وهذا الختام لا علاقة له بما سبقه ، وإنما يتصل معناه بما يأتى من حكم جديد يختص بوزن : « فَعَالِ » وهذا الاتصال معيب فى الشعر عامة .

ماله : فعل، ثلاثى، مجرد ، تام ، متصرف تصرفاً كاملا ، ومعناه السبّ والشتم ، نحو : غَـدَارِ وسَرَاقِ ، بمعنى : غادرة، وسارقة، ونحو: خبَاثِ، ولَكَاعِ ؛ بمعنى : خبيثة، ولكيعة ؛ أى : لئيمة وخسيسة . تقول: يا غَدَارِ ؛ لاراحة لحسود، ولا عهد لغدّار — يا خبَاثِ ، لا هدوءَ مع خُبْث ، ولا اطمئنان مع سوء نية . . .

ومن الشروط السالفة يتضح أن وزن : « فَعَالِ » لا يصاغ من مصدر فعل غير مستوف لتلك الشروط ؛ كالفعل : « دحرج » ؛ لأنه غير ثلاثى ، والفعل « كان » لأنه غير تام ، والفعل « ليس » ، لأنه جامد ، والفعل يذرُ ، أو : يدع ؛ لأن كلا منهما ناقص التصرف. . .

إما إعرابها : فمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلى — فى محل نصب .

وبمناسبة الكلام على صيغة : « فَعَالِ » المبنية على الكسر أصالة، وأنّها قياسية فى الموضع السالف بشروطها — يستطرد النحاة فيقولون : إنها قياسية أيضًا فى موضع آخر ، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلالة على السب والشتم ، ذلك الموضع هو : أنها تقع اسم فعل أمر ؛ مثل : تَرَاكِ ؛ بمعنى اترُكْ ما آمرك بتركه — نَزَالِ بمعنى : انزلْ إلى الحرب أو غيرها— شَرَابِ ، بمعنى : اشرب : ومن هذا قولهم : شرابِ من وِرد التجارب ؛ فإنه خير الموارد . وقول الشاعر :

تَرَاكِ ـيا صاحِبى ـ ما ليس يحْمَدُهُ   سَرَاةُ(١) قَوْمِكَ من أهل المروءاتِ

وقول الآخر :

نَزَالِ إلى حيثُ المكارمُ تبتغِى   أليفًا يناغِيها ، أمينًا يصونُها

وسيجىء(٢) تفصيل الكلام على هذه الصيغة فى باب اسم الفعل . . . .(٣)

* * *

(١) أشراف وعظماء ، المفرد : سَرِيّ .

(٢) فى ص ١١١ م ٠٠ .

(٣) ويقول ابن مالك بإيجاز فى نداء ما هو على وزن: « فَعَالِ » الخاص بالأنثى، و « فَعَالِ » الخاص باسم فعل الأمر و « فُعَل » الخاص بنداء المذكر : . . . . .واطَّرَدَا — ١

فى سَبِّ الانْثَى وَزْنُ : يَا خَبَاثِ   والْأَمْرُ هكَذَا مِنَ الثُّلَاثِى —٢

أى : اطرد فى سب الأنثى : « يا خباث » وما كان على وزنها . والأصل : « فعال » ، وما كان على

وملخص ما سبق فى هذا الباب :

أن فى اللغة ألفاظًا لا تُستَعْمل إلا منادَى ؛ وهى أنواع ثلاثة :

ا — نوع مقصور على السماع لا يتجاوزُ الحكْمُ لفظَه ونصَّه إلى لفظ آخر ، وأشهر ألفاظه أبَتَ — أمَّتَ ، الملازمتين لتاء التأنيث — اللَّهم — فُلُ — فُلَةُ — لُؤْمانُ — مَلْأمُ — نَوْمان .

وكل هذا النوع منادى مبنى على الضم إلا أبَتِ وأمَّت ، فلهما حكمهما التفصيلى فى الباب السابق .

ب — نوع قياسىّ ، وهو ما كان على وزن : « فَعَال » لسبّ الأنثى وذمها وله شروط . . . مثل : يا خَبَاثِ — يا غَدَارِ . . .

وهذا النوع منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلى — فى محل نصبٍ .

حـ — نوع فى قياسيته خلاف ، والأحسن الأخذ برأى القائلين بقياسيته ، ومن ألفاظه ما كان على وزن ، « مَفْعَلان » للذم غالبا ، أو للمدح ، ومنه : مَلْأمانُ ، مَخْبَثانُ — مَكرَمانُ — مَطْيَبَانُ .

ومن ألفاظه أيضًا ما كان على وزن : « فُعَل » لذمّ المذكر وسبِّه ، نحو : غُدَر ، وسُفَه . . . . . . وهذا النوع منادى مبنى على الضم فى محل نصب

وزنها . وهذا الوزن مطرد فى الأمر أيضاً ، ومقصده اسم فعل الأمر ثم قال :

وَشَاعَ فى سَبِّ الذكُورِ : فُعَلُ ... وَلَا تَقِسْ . وجُرَّ فى الشِعْرِ «فُلُ » — ٣

فهو يقرر أن نداء ما كان على وزن : « فعل » خاصاً بسب المذكر ، أمر شائع ، ومع شيوعه نهى على القياس عليه . ومنع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع ؛ إذ الشيوع فى الكلام الفصيح يبيح القياس — كما بيناه من قبل — لهذا كان الأخذ بالرأى المجيز أنسب ما دام المعنى المراد واضحاً . وختم البيت بإباحة جر « فل » فى الشعر للضرورة ؛ لأن كلمة : « فل » ، و « فلة » ملازمتان للنداء ، كما عرفنا ؛ فلا يصح جرهما بحال إلا فى تلك الضرورة ؛ كالبيت الذى يرددونه :

تَضِلُّ منه إبِلى بالهَوْجَلِ ... فى لَجَّة أَمْسِكْ فَلَانًا عَنْ فُلِ

(الهوجل هنا : الصحراء التى لا أعلام فيها . اللجة — بفتح اللام — : الأصوات المختلطة)

والبيت متصل بما قبله فى وصف الإبل المتزاحمة فى الصحراء مثيرة للغبار ، يدفع بعضها بعضاً . وقد شبهها بقوم فى لَجّة — وهى اختلاط الأصوات فى الحرب — يدفع بعضهم بعضاً ؛ فيقال : أمسك فلاناً عن فل ، أى : احجز بينهما ... ويقول بعض النحاة إن « فل » الواردة فى البيت ليست المختصة بالنداء وإنما هى اختصار لكلمة « فلان » التى تكون منادى وغير منادى ؛ فلا شاهد فى البيت . ويرى غيرهم العكس ولا قيمة لهذا الجدل لوضوح الرأى القائل بأنها ليست منادى .

فالأنواع الثلاثة عند النداء تبنى على الضم الظاهر فى محل نصب إلا وزن : « فَعَالِ » فيبنى على ضم مقدر ، وإلاَّ أَبَتَ وأمَّتَ .

* * *

نداء المجهول اسمُه

إذا أردنا نداء المجهول الاسم وجدنا فى اللغة أساليب تختلفُ باختلاف ذاته ومكانته ؛ فقد نقول له : يا رجل — يا شاب — يا فتى — يا غلام — يا هذا — أيها السيد — أيها الأخ — يا زميل . . . . كما نقول : يا فتاة — يا شابة، ياسيدة أيتها الأخت — يا زميلة ... ، إلى غير هذا من الكلمات الصالحة للنداء . والتى يُترك اختيارها لذوق المتكلم ، وبراعته فى حسن الاختيار الملائم للمقام ، كما اختار العرب قديمًا ، ويختار المتعلمون اليوم . . .

ومما اختاره العرب أحيانًا كلمة : « هَنُ » لنداء المذكر المجهول ، و « هِنْتٌ » (بسكون النون) للمؤنثة المجهولة؛ تقول: يا هنُ، لاتستشعر الوحشةَ فى بلدنا ؛ فالغريب بيننا قريب — يا هِنْتُ ماذا تبتغين ؟ . . . ويقولون فى التثنية : يا هَنَانِ . . . ، ويا هِنْتان ... وفى جمعى السلامة : يا هَنُون[1] يا هَنَاتُ .

وربما ختموا هذه الكلمات عند ندائها بالأحرف الزائدة التى قد تختَم بها فى الندبة[2] ؛ فيقولون فى الإفراد : يا هَنَاهْ ، ويا هِنْتَاهْ ، وفى التثنية : يا هَنَانِيهْ ويا هِنْتَانِيهْ ، وفى الجمع : يا هَنُوناهْ ، ويا هَنَاتُوهْ ؛ بسكون الهاء الأخيرة فى كل ذلك عند الوقف ، وحذفها وصْلاً . وقد تثبت وصلا فى الشعر أو غيره ؛ فتتحرك بالضم أو بالكسر .

ولما كانت كلمة « هن » و « هنْت » متعددة المعانى اللغوية ، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم — كان الأنسب اليوم أن نختار سواها عند نداء المجهول الاسم ، وأن نهجرها بصورها وفروعها المختلفة .

---

(١) يجمعونه جمع مذكر ، مع أن شروط جمع المذكر لا تنطبق عليه .

(٢) سيجىء بابها فى ص ٦٧ .

المسألة ١٣٣ :

الاستِغاثة

إذا وقع إنسان فى شِدّة لا يستطيع — وحده — التغلب عليها ، أو توقَّعَ مكروها لا يقدر على دفعه — فقد ينادى غيره لينقذه مما وقع فيه ، أو ليدفع عنه المكروه الذى يتوقعه ... من ذلك مناداة الغريق حين يشرف على الموت ؛ فيصرخ : « يا لَلناس لِلغريق » .ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعاً من الأعداء مقبلا ؛ فيرفع صوته : « يا لَلحراس لِلأعداء» . فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هى التى تسمى : « الاستغاثة » ؛ ويقال فى تعريفها إنها :

نداء من يُخلِّص من شدة واقعة ، أو يُعين على دفعها قبل وقوعها .

وأسلوب الاستغاثة على الوجه السالف — أحد أساليب النداء . ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقق أركانه الثلاثة الأساسية ؛ وهى :حرف النداء « يا » ، وبعده — فى الأغلب — : « المستغاث به » ؛ وهو الذى يُطلَبُ منه العون والمساعدة . . . . ،ويسمى أيضًا : « المستغاث[1] » ، وهذا الاسم أكثر شيوعًا هنا . ثم : « المستغاث له » وهو الذى يُطلَب بسببه العون؛ إمَّا لنصره وتأييده، وإما للتغلب عليه،كالمثالين السَّالفين ، فهو الدّافع للاستغاثة ؛ لمعاونته ، أو لمقاومته .

من هذه الأركان الثلاثة مجتمعة ، يتألف الأسلوب الخاص بالاستغاثة الاصطلاحية[2]، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل ركن منها . وتتركز هذه الأحكام فيما يأتى :

ا — ما يختص بحرف النداء :

يتعين أن يكون: « يا » دون غيره من أخواته ، وأن يكون مذكورًا دائمًا ؛ نحو : يا لَلأحرار لِلْمستضعفين . . .

---

(١) يقال : استغاث الصبى بوالده ، أو استغاث الصبىُّ والدَه ؛ فالفعل يتعدى بنفسه تارة — وهذا هو الأكثر — وبالباء تارة أخرى ، وهذا صحيح أيضاً . فالوالد مُستغاثٌ أو : مستغاث به .

(٢) هناك أساليب غير اصطلاحية ، كأن يقول الخائف مثلا : إنى أستغيث بك يا والدى — أدركنى يا صديقى وخلصنى — أيها النبيل ادفع عنى السوء الذى ينتظرنى .

ب ــ ما يختص بالمستغاث (وهو : المنادَى) :

(١) الغالب على المستغاث أن تسبقه لام الجرّ الأصلية ؛ ومتى وجدت كانت مبنية على الفتح وجوبًا ؛ نحو : يا لَلطبيب لِلْمريض ، وقول الشاعر[١] :

يا لَلرجال لِحرَّةٍ موءودةٍ قُتِلتْ بغير جريرةٍ وجُناحِ[٢]

ووُجود هذه اللام ليس واجبًا ، إنما الواجب فتحها حين تُذْكر . . .[٣]

ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان ، يجب فيهما بناؤها على الكسر .

الأولى : أن يكون المستغاث « ياء المتكلم » نحو : يالى لِلْملهوف .

والثانية : أن يكون المستغاث غير أصِيل ، وذلك بأن يكون غير مسبوق « بيا » ، ولكنه معطوف على مستغاث آخر مسبوق بها ؛ فيَكتسِب من السابق معنى الاستغاثة ، والمراد منها . نحو : يا لَلوالد ولِلأخ للقريب المحتاج . فكلمة « الأخ » ليست مستغاثًا أصيلاً ، لعدم وجود «يا» معها ، ولكنها استفادت معنى الاستغاثة من المعطوف عليه الأصيل الذى تسبقه « يا » وهو الوالد ، ففى هذه الصورة ــ والتى قبلها ــ يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث .

فإن ذكرت « يا » مع المعطوف كان مستغاثًا أصيلا كالمعطوف عليه ، ووجب فتح اللام معهما ؛ كقول الشاعر :

---

(١) البيت لشوقى من قصيدة يرثى فيها منصب « الخلافة » الإسلامية التى آلت إلى سلاطين الترك ، ثم ألغوها سنة ١٩٢٩ وكان لإلغائها ألم عميق إذ ذاك .

(٢) هى البنت التى كانت تدفن حية عقب ولادتها ، كعادة بعض الأمم القديمة ، ومنهم بعض القبائل العربية الجاهلية . والجريرة الإثم والذنب ، وكذلك : الجناح .

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : الاستغاثة

إذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا باللَّامِ مفْتُوحاً ، كَيَا لَلْمرتَضَى

(استغيث اسم : أى : استغيث به . وخفض، أى : جرّ)

يريد : إذا نودى اسم مستغاث به وجب خفض المنادى ؛ أى : جره بلام مبنية على الفتح ؛ نحو : يا للمرتضى .

يا لَقومى ، ويا لَأمثال قَومى   لِأناس عُتُوُّهم فى ازْدياد[١]

وإذا لم تُذكر « يا » مع المعطوف صحّ ذكر لام الجر معه وحذفها ؛ نحو : يا لَلطبيب وللمُمَرّضِ للجريح ، أو : والممرض . . .

٢ — جميع أنواع المنادى المستغاث ، المجرور بهذه اللام الأصلية ، المسبوق بالحرف : «يا» — معرب[٢] منصوب ؛ فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً . حتّى المفرد العلم والنكرة المقصودة ، فإنهما يعتبران[٣] — بسبب هذه اللام — من قسْم المنادى المضاف ، الواجب النصب ، فكل منهما مجرور اللفظ ، منصوب المحل ، (كغيره من بقية أنواع المنادى المستغاث ، المسبوق بالحرف « يا » والمجرور باللام الأصلية) . لهذا يقال فى إعراب المستغاث فى الأمثلة السابقة (وهى : يا لَلطبيب . . . يا لَلرجال . . . وأشباهها —) اللام حرف جرّ أصلى ، والطبيب . . . أو الرجال . . . منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التى جلبها حرف الجرّ . والجار والمجرور متعلقان « بيا » ؛ لأنها نائبة عن الفعل « أدعو » أو ما بمعناه ، كما عرفنا[٤] .

وإذا جاء لهذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر ، مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحله ، وهذا هو الرأى الأنسب الذى يحسن الأخذ به كما سبق[٥] . تقول : يا لَلطبيب الرحيمِ َ . . . يا لَلرجال الشجعانِ ، بجر كلمتى : الرحيمَ والشجعان ، أو نصبهما .

ولا يعتبر المنادى المستغاث معربًا منصوبًا إلا بشرْط أن يكون معربًا فى أصله ، وأن تكون لام الجر مذكورة وقبلها : « يا » . أما إن كان المستغاث مبنيًا فى أصله ؛ نحو : يا لَهذا لِلصائح . . . فالواجب إبقاؤه على حالة بنائه الأصلى ويكون فى

---

(١) يقول ابن مالك فى هذا :

وافْتَحْ مَعَ المعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ « يا »   وَفِي سِوَى ذَلِكَ بالْكَسْرِ ائْتِيَا

إذا تكررت « يا » بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفى غير هذه الصورة يجب كسر اللام معه . وهذا يشمل ألا تذكر « يا » مع المعطوف ، كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له إن كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً هو ياء المتكلم . ولم يتعرض لوجوب فتح اللام مع الضمائر الأخرى . كما سنعرف

(٢) بالشرطين المذكورين بعد .
(٣) كما سبق فى ص ٩ ، ٢٠ .
(٤) فى ص ٦ ، ٧ .
(٥) فى ص ٣١ ، ٣٢ . . .

محل نصب[١]. فكلمة: «هذا» فى المثال السالف منادى، مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره سكون البناء الأصلى فى محل نصب.

وأما إن كانت اللام محذوفة فيجوز أن تجىء ألف فى آخر المستغاث؛ عوضاً عنها، فيبقى المنادى دالا على الاستغاثة كما كان (مع وجود قرينة) ولكنه لا يعتبر فى هذه الصورة ملحقاً بالمنادى المضاف؛ بالرغم من وجود الألف التى هى عوض عن اللام، وإنما هو مبنى على الضم المقدر فى، [٢] محل نصب؛ لأن اعتباره ملحقاً بالمضاف واجب النصب متوقف على وجود اللام نفسها، لا وجود عوض عنها بعد حذفها[٣].

ولا يصح الجمع بين اللام والألف. ومن الأمثلة: يا عالِمَا للجاهل. وقول الشاعر:

يا يَزِيدَا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ ... وغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وهَوَانِ

(١) الرأى الأقوى – بين آراء متعددة – أن المستغاث المجرور باللام الأصلية، المعرب قبل النداء – معرب مجرور باللام فى محل نصب. وأن حرف الجر أصلى، وهو مع مجروره متعلقان بحرف النداء «يا»؛ لنيابته عن الفعل: أدعو، أو ما يشبهه – كما عرفنا أول الباب –

لكن كيف يكون معرباً مع أن له محلا؛ والإعراب المحلى لا يكون للمعرب الأصيل فى الصحيح –؟ وإذا كان له محل فما محله؟ أهو الجر باللام؛ أم النصب بالنداء؟ إذ لا يمكن أن يكون له محلان. ولا يفيد فى إزالة الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لا يحتاج مع مجروره إلى تعلق؛ وبخاصة حين يكون المستغاث المجرور باللام مبنياً فى أصله قبل النداء؛ (مثل: يا لهذا للصائح – أو: يا لك للداعى ...) إذ المنادى هنا مبنى أصالة قبل النداء؛ فيتعين أن يقال فى إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر، منع من ظهوره علامة البناء الأصلى، وأنه فى محل كذا؟ فما محله هنا؟ أهو الجر، أم النصب؟ ولا يمكن أن يكون له محلان. وإذا تخيرنا أحدهما هنا وهناك فما وجه الترجيح؟ . . و . . و . . .

وبالرغم من هذا، لا مفر من الأخذ بأحد الرأيين: –ا– إما الرأى السمح الذى يعرب المستغاث المجرور باللام الأصلية الذى ليس مبنياً قبل النداء – منادى مجرور باللام فى محل نصب، – مع أنه معرب – وأن المبنى أصالة مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلى أو حركة البناء الأصلى – فى محل نصب. ولا يخلو هذا الرأى بشطريه من ضعف؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامة. ولكنه أهون مخالفة من غيره. . ب – وإما الرأى الذى يعتبر اللام حرف جر زائد، وما بعدها مجرور اللفظ، له محل عرابى آخر، وهما لا يتعلقان. فالمستغاث المعرب أصالة مجرور بها فى محل نصب، وهى مبنية على الفتح إلا مع المستغاث المعطوف الذى لم تسبقه «يا» فتبنى على الكسر. والمستغاث المبنى أصالة – أى قبل النداء – (مثل: لهذا). يكون مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها علامة البناء الأصلى – فى محل نصب فزيادة «اللام» – لا أصالتها – هى التى تجعل للمنادى إعراباً لفظياً، وآخر محلياً. أما أصالتها فتقتضى اللفظى وحده.

(٢) بسبب الفتحة الطارئة لمناسبة الألف. (٣) يقول ابن مالك:

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... ومِثْلُهُ اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

(أى: عاقبتها ألف، بمعنى: جاءت عقبها، وحلت فى مكانها بعد حذفها) وبين لهذا التعاقب موضعين هما ما استغيث به (أى: المستغاث) والاسم المتعجب منه فى أسلوب التعجب الآتى ص: ٦٥

فعند إعراب المنادى فى المثالين المذكورين : (عالِـمَا . . . يزيدَا . . .) يقال : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف ، — فى محل نصب[١]. ويجوز فى توابعه — على الرأى الأصح — إما الرفع الجائز فى توابع المنادى المبنى على الضم[٢] ، مراعاة للفظه ، وإما النصب مراعاة لمحله . ولا يصح مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف[٣] .

وإذا وُقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجىء هاء السكت الساكنة . . . ؛ نحو يا عالِـمَاهْ . . . وتحذف عند الوصل .

وإن كانت لام الجر محذوفة بغير تعويض كان حكم المستغاث حكم غيره من أنواع المنادى التى ليست للاستغاثة ، كقول الشاعر :

ألا يا قومُ لِلعجبِ العجيبِ   ولِلغَفَلاتِ تَعرِضُ للأريبِ

فيصح فى كلمة : « قومِ » أن تكون منادى منصوبًا ؛ لإضافته إلى ياء المتكلم المحذوفة وبقيت الكسرة المناسبة لها دليلا عليها . ويصح أن تكون مبنية على الضم (باعتبارها نكرة مقصودة) فى محل نصب. ولا بد من قرينة تدل على أن النداء للاستغاثة .

(٣) كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثاً ؛ غير أنه يجوز — هنا — الجمع بين « يا » و « أل » التى فى صدر المستغاث ، بشرط أن يكون مجرورا باللام المذكورة ؛ لتفصل بينهما ؛ كما فى الأمثلة المتقدمة (وقد مرّت الاشارة[٤] لهذا) .

(٤) من الجائز — مع قلته — حذف المستغاث، ووقوع المستغاث له بعد « يا » . وذلك فى موضعين :

---

(١) فإن كان المستغاث مثنى أو جمع مذكر سالماً وحذفت لامُهما فإنهما يبنيان على مايرفعان به من ألف أو واو. ويصح مجىء الألف بعد نونهما للتعويض فيقال : يامحمودانا – ويا محمودونا. وإذا كان المستغاث المجرور باللام مضافاً ؛ مثل : يا لَأعوان محمود لِـمحمود – جاز حذف اللام من المضاف وزيادة الألف فى آخر المضاف إليه ؛ عوضاً عنها ؛ فيقال : يا أعوانَ محموداه ، فالمضاف منادى منصوب مباشرة ، والمضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف، (وهى فتحة طارئة لا تلاحظ فى التوابع ولا غيرها) والهاء للسكت .

(٢) سبق بيان أحكامها فى ص ٣١   (٣) راجع هامش ص ٣١ ، ٣٤

(٤) ص ٢٨

أحدهما : أسلوب مسموع يُلتزم فيه الحذف — على الرأى الصحيح — وهو : « يالى » فى كلّ مواقعه يكون المستغاث به محذوفًا ، والمذكور هو المستغاث له؛ نحو: عرفت الأحمق فاكتويت بحمقه ؛ فيالى. وصاحبت العاقل ، فأمنت أذاه ؛ فيالى ؛ ما أنفعَ العقل الرجيح . والأصل : — مثلا — ياللأنصار لى ، ويا لَلاخوان لى .

ثانيهما : كل أسلوب يكون اللبس مأمونًا فيه عند الحذف كقول الشاعر :

يَا . . . لِأنَاسٍ أبَوْا إلاَّ مُثَابَرَةً على التَّوَغُّل فى بَغْىٍ وَعُدْوَانِ

والأصل : — مثلا — يا لَأنصارى لِأنَاسٍ أبَوْا . . . فـ « الأناسُ » هم المستغاثُ لهم . ولا لبس فى هذا ؛ لأن ضبط اللام بالكسر — نُطقا وكتابة — يمنعه ، وإذا لم تضبط فالمعنى يمنعه أيضًا ؛ إذ لا يعقل أن يكون الأناسُ مستغاثًا بهم ، مع اتهامهم بالتوغل الدائب فى البغى والعدوان ؛ فَمَن شأنهم هذا التوغل لا يستغيث بهم أحد .

* * *

حـ — ما يختص بالمستغاث له :

(١) يجب تأخيره عن المستغاث .

(٢) ويجب جره بلام أصليـة مكسورة دائمًا . وهما متعلقان بيا — كالأمثلة السابقة — إلا فى حالة واحدة ؛ هى : أن يكون المستغاث له ضميرًا لغير ياء المتكلم فتفتح لام الجر ؛ نحو : يا لَلناصح لنا ، ويا للمخلص لكم ... بخلاف : يا لَلرائد لى ؛ لأن الضمير ياء المتكلم .

(٣) يجوز حذفه إن كان معلومًا واللَّبس مأمونًا ؛ كقول الشاعر :

فهلْ من خالدٍ إمَّا[1] هَلَكْنا وهلْ بالموت يا لَلناس عارُ

والأصل : يا لَلناس لِلشَّامتين ، أو نحو ذلك . وقول الآخر :

يالَقَوْمِي ... مَن للعلا والْمَساعِي؟ يالَقَوْمِي .. . مَنْ للنَّدى والسَّماح؟

(٤) يجوز — عند قيام قرينة — الاستغناء عن هذه اللام، والإتْيان بكلمة: مِنْ »[2] عوضا عنها ؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستَنْصَرًا عليه ، (أى :

---

(١) هى : « إن » المدغمة فى : « ما » الزائدة .

(٢) يصح وقوع « من » التعليلية بعد « يالى » بشرط أن يكون ما بعدها غير مستغاث به .

أن يكون القصد من الاستغاثة التغلب عليه ، وإضعاف أمره . . .) نحو :
يا لَلأحْرار من الخادعين المنافقين ، وقول الشاعر :

يَا لَلرجال ذوى الألبــاب من نَفَرٍ   لايَبْرحُ السَّفَهُ المُرْدِى[1] لهم دينا

فإن لم يكن مستنصرًا عليه بأن كان مستنصرًا له لم يصح مجىء « مِنْ »
وتعينت اللام .

* * *

بقيت بعض أحكام عامة أهمها :

(١) جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين ؛ نحو : يالك لى ؛
يقولها من يستغيث المخاطبَ لنفسه .

(٢) جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له فى المعنى ؛ كقولك فى النُّصْح
الرقيق لمن يُهمل ، واسمه علىٌّ — مثلاً — : يالَعَلِىٍّ ، لِعَلِىٍّ ، تريد أدعوك
لتنصف نفسك من نفسك .

(٣) إذا وقع بعد « يا » اسم مجرور باللام ، لا يُنَادَى إلا مجازًا ؛ — لأنه
لا يعقل — وليس بعده ما يصلح أن يكون مستغاثًا به ، جاز فتح اللام وكسرها ؛
نحو : يا لَلْعجب — يا لَلمروءة — يا لَلكارثة . . . فالفتح على اعتبار الاسم
مستغاثًا به ، مجازًا ، لتشبيهه بمن يستغاث به حقيقة ، أى : يا عجب ،
أو : يامروءة . . . أو : يا كارثة . . . احضُر ، أو : احضرى ، فهذا وقتك . والكسر على اعتبار
الاسم مستغاثًا له . والمستغاث محذوف . فكأنَّك دعوت غيره تنبهه على هذا الشىء
والأصل — مثلا — يا لَقومى لِلعَجب[2] ، أو : لِلمروءة ، أو لِلكارثة . . .

أما فى مثل : « يا لك » — لخطاب العاقل وغيره — فاللام واجبة الفتح[3] ولكن
الكاف تصلح أن تكون مستغاثًا أو مستغاثًا له على الاعتبارين السالفين .

---

(١) المهلك .

(٢) وعلى هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها فى المنادى المقصود منه التعجب وهو الموضوع الآتى بعد هذا مباشرة .

(٣) لوجوب فتحها دائمًا إذا دخلت على ضمير لغير المتكلم ، سواء أكان ما بعدها مستغاثًا أم غير مستغاث .

المسألة ١٣٤ :

النداء المقصود به التَّعَجُّب :

أسلوبه :

راقَبَ أحَدَ الشعراء البدر فى ليلة صافية ، فبهره جماله ، وتمام استدارته . ولُطْفُ حركته . . . فأعلن إعجابه وإكباره بقصيدة مطلعها :

يا لَلْبدور ، ويالَلْحُسْن ؛ قدسَلَبا ... منى الفؤاد ؛ فأمسى أمرُه عجَبَا

وراقب آخر الشمسَ ساعة غروبها ، وما يتابها من صُفْرة ، وتغير ، واختفاء ، فامتلأت نفسه بفيض من الخواطر سجله فى قصيدة منها :

يا لَلْغرُوب ، وما به من عِبرة ... للمستهام ، وعَبرة لِلرّاءِى
أوَ ليس نزْعًا للنهار ، وصَرعةً ... للشمس بين جنازة الأضواءِ ؟ . . .

وتكشّف يوم من أيام الربيع الباسمة عن صباح عاصف ، متجهم ، قارس ؛ فقال أحد الشعراء أرجوزة مطلعها :

يا لَلصَباحِ أغْبرِ الأديمِ ... قد طَعَنَ الربيعَ فى الصميمِ

فهذه الأساليب : (يا للبدور — يا لَلْحسن — يا لَلغروب — يا لَلصباح . . . وأشباهها) قد تُوهِم فى مظهرها اللفظى وهيئتها الشكلية أنها أساليب استغاثة ؛ لاشتمالها على حرف النداء : « يا » ، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة . ولكنها فى حقيقتها ليست باستغاثة ؛ لخلوها — فى الغالب — من المستغاث الذى يوجه له النداء حقيقة ، لا مجازا ، ومما يصْلح أن يكون مستغاثًا حقيقياً ، ولأنّ المتكلم لا يطلب التخلص من شدة ، ولا دفع مكروه . وإنما هى أساليب نداء ؛ أريد بها التعجب من ذات شىْء ، أو كثرته ، أو شدته ، أو أمر غريب فيه ، فهى نداء خرج عن معناه إلى هذا الغرض ، وجاءت صورته الشكلية على صورة الاستغاثة ، دون أن يكون منها فى المعنى والمراد .

وقد ينادَى العَجبُ نفسه — مجازًا — للمبالغة فى التَّعجب ؛ فيقال : يا عجبُ — يا لَلْعجب — يا عجبًا للعاقّ — .

حكمه :

يجوز أن يشتمل المنادى المقصود به التعجب ، على لام الجر ، كما يجوز أن

يخلو منها؛ فتجيء الألف فى آخره عوضا[1] عنها؛ فيقال عند القرينة[2] ياعجبُ... يا بُدورَا . . . يا حُسْنَا . . . يا عجبَا ، ولا يجوز اجتماعهما . ويجوز عند الوقف على المختوم بالألف مجيء هاء السّكت الساكنة ؛ نحو : يا بدوراه . يا حسناهْ . .

٢ – يجوز فى المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخلة عليه وكسرها، على الاعتبارين اللذين سبق إيضاحهما فى الحكم الثالث من الأحكام العامة التى وردت فى آخر الاستغاثة[3].

٣ – جميع الأحكام النحوية الأخرى التى ثبتتْ للمنادى المستغاث – ومنها : الإعراب والبناء ، ووجود الحرف : « يا » دون غيره – تثبت للمنادى المتعجب منه ، برغم اختلافهما غرضا ودلالة .

أما الباعث إلى التعجب بأسلوب النداء فأحد أمرين ؛ أن يرى المرء شيئًا عظيمًا يتميز بذاته ، أو بكثرته ، أوشدته ، أو غرابته ... فينادى جنسه؛ إعلانًا بإعْجابه ، وإذاعة به ، كالأمثلة السالفة . أو : ينادى من له صلة وثيقة به ، وتخصص فيه ، وتمكن منه؛ حمدًا له؛ وتقديرًا ، أو : طلبا لكشف السّرّ فيه ، ومواطن العجب؛ كأن يسمع عن غزو الفضاء، واختراق الغلاف الجوى، والدوران حول الأرض فى دقائق ، وإرسال راية إلى سطح القمر . . . – فيقول :

يا لَلعلماء ، أو : يا لَلعباقرة . وكقول شوقى : (فى قيصر الرومان الذى فتنته كليوباترة وقضت على ملكه وعليه . . .) :

ضَيَّعتْ قيصرَ البرية أنثى يا لَربى ممـا تجرُ النساء. . .

هذا ، والتعجب هنا – كما سبق فى بابه – ليس مقصورًا على الأمر الحميد أو المحبوب ، فقد يكون فيهما وفى الذميم أو البغيض .

---

(١) وإلى هذا أشار ابن مالك فى النصف الثانى من البيت الذى سبق فى ص ٦١ ، ونصه :

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ومِثْلُهُ اسْمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

(٢) لا بد أن تكون القرينة دالة على التعجب ، وعلى أن الألف التى فى آخر المنادى هى للعوض وحده وليست منقلبة عن ياء المتكلم ، أو غيرها .

(٣) ص ٦٤ .

المسألة ١٣٥ :

النُّدْبة

يتّضح معناها مما يأتى :

(١) قيل لأعرابىّ : « مات عثمانُ بنُ عفان . . . » فصرخ : واعثمانَ ، واعثمانُ . أثابك الله وأرضاك ؛ فلقد كنت عامر القلب بالإيمان ، شديد الحرص على دينك ، بارًّا بالفقراء ، مُقَنَّعاً بالحياء . . .

(٢) وقيل لعمرَ : أصابنا جَدْب شديد . . . فصاح : واعُمَراه ، واعمراه.

(٣) وقيل لفتى يتأوه : ما بك ؟ فأمسك رأسه ، وقال : وارأسى .

وقيل لآخر : مالك تضع يدك على كبدك ؟ فردد قول الشاعر :

فواكبِدَا من حبّ من لا يحبنى ومن عَبَرات ما لهن فنـــاءُ

(٤) وسئل غنى افتقر : أين أعوانك وخدامك والمحيطون بك ؟ فقال فى أسف وحرارة : وافقْراه .

فى الأمثلة السابقة أساليب نوع من النداء يُسمى : النُّدْبة ؛ ومنه : واعثمان — واعُمَراه — وارأسى — واكبدَا — وافقْراه . . . ويقولون فى تعريفها : (إنها نداء موجَّهٌ للمتفجَّع عليه ، أو للمتوجَّع منه) . يريدون بالمتفجع عليه : من أصابتهُ المنية ، فحملت الناس على إظْهار الحزن ، وقلة الصبر ؛ سواء أكانت الفجيعة حقيقية كالتى فى المثال الأول : « واعثمان » ، أم حُكْمِيَّة كالتى فى المثال الثانى : « واعمراه » فإن عُمَرحين قال ذلك كان حيًّا ، ولكنه بمنزلة مَن أصابه الموت .

ويريدون بالمتوجَّع منه : الموضِــع الذى يستقر فيه الألم ، وينزل به ؛ كالمثال الثالث : وارأسِي — واكبدا ، أو : السبب الذى أدّى للألم وأحدثه ؛ كالمثال الرابع : وافقراه .

والمنادى فى هذه الأساليب — وأشباهها — يسمى : المندوب ؛ فهو المتفَجَّع عليه ، أو المتوجع منه .

والغرض من النُّدْبَة الإعلام بعظمة المندوب ، وإظهار أهميته ، أو شدته.

ومن المندوب وحرف النداء يتألف أسلوب النُّدْبة الاصطلاحية[1] فهما ركناه. ولكل منهما أحكامه التى تتلخص فيما يأتى :

ا — حرف النداء :

(١) لا يستخدم فى الندبة إلا أحد حرفين من أحرف النداء :

أحدهما : أصيل ، وهو : « وا » ؛ لأنه مختص بالندبة ، لا يدخل على غير المندوب ؛ كالذى فى الأمثلة السالفة .

والآخر غير أصيل ؛ وهو : « يا » لأنه غير مختص بالندبة ، وإنما يدخل على المنادى المندوب وعلى سواه . واستعمال « يا » قليل ، وهو — على قلته — جائز ؛ بشرط أمن اللبس ؛ بوجود القرينة الدالة على أن الأسلوب للندبة ، لا لنوع آخر من أساليب النداء .

ومن الأمثلة ما جاء فى خطبة أحد الأدباء يرثى زعيما[2] وطنيا فوق قبره :

« لقد أفنيت عمرك فى الجهاد ، واستنزفت مالك — وما أكثره — فى طلب الحرية ، واسترجاع الحق المغصوب ، والاستقلال المسلوب ، حتى ذاب جسمك وانطفأ مصباح حياتك ؛ فآه آه يا محمداه . . . »

فلا مجال للالتباس هنا ؛ لأن المقام مقام رثاء ، والمنادَى الذى دخلت عليه « يا » ميت . . .

(٢) ولا بد فى أسلوب الندبة من أن يُذكَر أحَد هذين الحرفين ؛ فلا يصح حذفه ، ولا الاستغناء عنه بِعِوض أو بغير عوض . . .

ب — المنادى ، وهو المندوب[3] هنا :

(١) كل اسم يصلح أن يكون مندوبا ، إلاّ نوعين من الأسماء :

---

(١) تعريف الندبة وأسلوبها الاصطلاحى ، هو ما ورد هنا . وهناك أساليب غير اصطلاحية لا شأن لها بالضوابط والأحكام الآتية كأن يقال : ما أشد الفجيعة فى فلان ، أو فقدنا فلاناً ، أو كانت المصيبة فيه فوق الاحتمال . . أو . .

(٢) هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنة ١٩١٩ فى منفاه ببرلين .

(٣) يقول بعض النحاة : إن المندوب ليس منادى حقيقة ؛ وإنما هو على صورة المنادى . وحجته : أنك لا تريد منه أن يجيبك ، و يقبل عليك ، وأنهم منعوا فى النداء . « يا غلامك » ، ونحوه مما يكون فيه المنادى مضافاً إلى المخاطب ؛ لأن خطاب المضاف المنادى يناقض فى مدلوله المراد من المضاف إليه ، فلا يجمع بين خطابين فى جملة واحدة (كما سبق فى هامش ص٣ و ٤) مع أن هذا واقع فى أسلوب الندبة مثل : واغلامك . وقال آخرون إنه منادى . وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضى من أنه منادى مجازاً لا حقيقة ، فإذا قلت فى الندبة : « وا محمداه » فكأنك تقول له : أقبل ؛ فإنى مشتاق إليك – مثلا – وإذا قلت : و « احزناه » ؛ فكأنك تقول : احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك . ورأى الرضى هو الجدير بالأخذ به ، والاقتصار عليه .

أحدهما : النكرات العامة ؛ (وهى الباقية على أصلها من الإبهام والشيوع ، مثل : رجل — فتاة — عالم— طبيبة . .) وهذه النكرات العامة لاتصلح أن تكون مندوبًا إذا كان متفجَّعا عليه ، أما إن كان متوجَّعا منه فتصلح ، نحو : وامصيبتاه ؛ فى مصيبة غير معينة .

والآخر: بعض المعارف(١) . وينحصر فى اسم الإشارة الخالى من علاقة خطاب فى آخره ، وفى الضمير ، وفى الموصُولات المبدوءة «بأل» وفى «أىّ» الموصولة ، وفى «أىّ» التى تكون منادى .

فلا يصلح شىء من هذه المعارف لأن يكون مندوبًا ؛ فلا يقال — مثلا — : واهذا — وأنت ، ولا : وا إياك — واالذى ابتكر دواء شافيًا — وا أيهم مخترع — وا أيها الرجُلاه .

أما الموصولات المجردة من « ألْ » فيرى فريق صلاحها للندبة بشرط أن تكون صلتها شائعة الارتباط بالموصول ، معروفة بذلك بين المتخاطبين ؛ نحو: وا من بنى هَرَم مصر(٢)— وا من أنشأ مدينة القاهرة(٣) ، لأن هذا بِمنزلة قولك : وا « خوفو » — — وا مِعِزُّ ؛ بل أقوى ، لما فيه من الإشادة بالمندوب ؛ بذكر شىء هامّ ينسب له . ويرى آخرون المنع ؛ بحجة أن شيوع الصلة ، وإدراك المراد منها ، عسير فى أغلب الأحيان . وربما شاعت عند قوم وخفيت على غيرهم . والأخذ بالرأى الأول أنسب .

واسم الموصول: « مَنْ » فى المثالين السالفين مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى — فى محل نصب . وهذا على اعتبار اسم الموصول— فى الرأى الأصح— مِن قسم المنادى المفرد . فإن جعل من قسم الشبيه بالمضاف — كما يرى بعض النحاة — فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى . وأثر كل رأى يَظهر فى توابعه ، فهى إما توابع منادى مبنى على الضم ، لها أحكامها التى سبقت(٤) وإما توابع منادى منصوب ؛ فتنصب على الوجه المشروح هناك ، ومثل هذا يقال فى بقية الموصولات المبنية قبل النداء .

فليس بين المعارف كلها ما يصلح للندبة إلا العلَم ، وإلا المضافُ لمعرفة

---

(١) وحجتهم أنه لا يخلو من إبهام كما سبق فى أبوابه . والمندوب لا بد أن يكون معيناً لا إبهام فيه ، ليتحقق الغرض من الندبة ، وسيأتى .

(٢) بانى الهرم الأكبر بجيزة القاهرة هو فرعون مصرى قديم ، اسمه : « خوفو » .

(٣) هو : المعز لدين الله الفاطمى ، أنشأها حول ٣٦٠ ﻫ .

(٤) فى ص ٣٠ .

يكتسب منها التعريف وإلاّ الموصول المجرد من « أل » عند بعض النحاة ، بشرط اشتهار الصلة بين المتخاطبين . وإلا بعض المقرون « بأل » مما يصلح للنداء .

(٢) حكم المندوب من ناحيتى الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى فيجب بناؤه على الضم إن كان علماً مفرداً ، أو نكرة مقصودة . نحو : واعمرُ — واعثمانُ ، وارأسُ — واكبدُ . . . وأشباهها مما عرضناه فى الأمثلة الأولى وما لم نعرضه .

ويجب نصبه إن كان مضافاً أو شبيها بالمضاف[1] ؛ فمثال المضاف قول الشاعر فى قصيدة يرثى بها الأستاذ محمد عبده :

واخادمَ الدين والفصحىَ وأهلهما وحارسَ « الفقه » من زيغ وبهتان

ومثال الشبيه به ما قيل فى رثاء الإمام على :

وا إماماً خاض أرجاء الوغى يَصرعُ الشركَ بسيف لا يُفَلْ

أما النكرة غير المقصودة فلاتصلح مندوبة ؛ إذا كانت للمتفجع عليه — كما سبق[2] — فلا يقال : « وا رجُلاه » لغير معين .

وإذا اضطر شاعر لتنوين المندوب المفرد جاز رفعه ونصبه كالمنادى . . . .[3]

(٣) الغالب فى المندوب أن يختم — جوازاً — بألف زائدة تتصل بآخره حقيقة ؛ نحو : وا عَمْرُاه ، أو حكما ؛ كالتى تزاد فى آخر المضاف إليه لغير ياء المتكلم[4] إن كان المندوب مضافاً ؛ نحو : واعبد الملكاه

---

(١) سبق إيضاح شامل للمفرد العلم والنكرة المقصودة ، والمضاف وشبهه . فى أول باب المنادى ص ٧ ، ١٩ ، ٢٤ .

(٢) فى ص٦٩ .

(٣) يقول ابن مالك فى بيان ماسبق من أن حكم المندوب هو حكم المنادى المحض ، وبيان ما لا يندب ، وأن الموصول يندب بما اشتهر به :

ما لِلْمنادَى اجْعلْ لمندوبٍ . ومَا نُكِّرَ لم يُنْدَبْ ، ولا ما أُبْهِمَا
ويُنْدَبُ الموصولُ بالَّذِى اشْتَهَرْ كَبِئْرَ زَمْزَمَ ؛ يَلِى : وامَنْ حَفَرْ

(يلى وامن حفر ، أى يقع بعد قولك : وامن حفر بئر زمزم) .

يريد : أن الموصول يصح أن يكون مندوباً بسبب اشتهاره بصلته . وضرب لهذا مثلا هو : وامن حفر بئر زمزم . والذى حفرها هو عبد المطلب وشاع بين الناس هذا ، فكأنك قلت : واعبد المطلب .

(٤) لأن المندوب المضاف للياء له حكم مستقل (سيجىء فى ص ٧٥) . ومن اتصالها حكما

والغرض من زيادة الألف مدّ الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما فى النفس .

وزيادتها ليست واجبة ، وإنما هى غالبة — كما قلنا — لكنها إن زيدت وجب لها أمران. فأما أحدهما : فحذف التنوين إن وجد قبل مجيئها فى آخر المندوب المبنى ، أو فى آخر المضاف إليه ونحوه؛ فمثال حذفه من المبنى ندبة العلم المحكى حكاية إسناد[١] ؛ نحو : وازادَ محمودا ؛ فيمن اسمه : زاد محمودٌ . ومثال المضاف إليه : واحارس بيتاه . فى ندبة : « حارس بيت » .

وأما الآخَر: فأن يتحرك ماقبلها بالفتحة — بشرط أمن اللبْس — إن كان غير مفتوح ، لأن الفتحة هى التى تناسبها ؛ كالأمثلة السالفة. فإن أوقعت الفتحة فى لَبس وجب تركها ، وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها : فتبقى الكسرة وتجىء بعدها ياء ، وتبقى الضمة وتجىء بعدها واو ؛ فى مثل : واكتابكِ — بكسر الكاف — نقول : واكتابكِى ، ولا يصحّ مجىء الألف ؛ فلا يقال : واكتابكا ؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه ؛ أهو خطاب لمذكر أم لمؤنث ؟

وفى مثل : واكتابَهُمْ ، يقال : واكتابَهُمُوه ، ولا يصح واكتابَهُماه ، بزيادة الألف ، إذ لا يتضح معها نوع الضمير ؛ أهو لمثنى أم لجمع ؟

زيادتها فى آخر بعض التوابع وزيادتها فى صلة الموصول المجرد من «أل» عند من يبيح ندبته ، فيقول : وامن بنى هرم مصرا — وامن أنشأ مدينة القاهرتا . ويصح : مصراه ، والقاهرتاه ؛ بزيادة هاء السكت الساكنة كما سيجىء هنا . وإنما كانت الزيادة التى فى آخر المضاف إليه وفى آخر الصلة — وأشباههما ؛ كالتابع — حكمية ، لأنها لم تتصل بآخر المندوب مباشرة . وإنما اتصلت بآخر شىء وثيق الارتباط به ؛ إذ المضاف والمضاف إليه متلازمان لايستغنى أحدهما عن الآخر ؛ فالزيادة المتصلة بآخر المضاف إليه تعتبر حكماً وتأويلا بمنزلة المتصلة بآخر المضاف . وكذلك الشأن فى الزيادة المتصلة بآخر الصلة ، والتابع . هذا تعليل النحاة . والعلة الحقة هى استعمال العرب .

(١) اشتمل المثال على ندبة العلم المحكى إسناداً ؛ لأنه الذى يوجد فيه التنوين مع النداء ؛ تحقيقاً للحكاية . ولا يحذف هذا التنوين إلا مع زيادة ألف الندبة . أما المنادى المفرد فمبنى على الضم ؛ فلا تنوين فيها اختياراً — كما عرفنا — وإنما يوجد التنوين فيما يتممه ، كصلة الموصول عند من يعتبره مفرداً ، وفى المضاف إليه ، وفى الجزء الثانى المتمم لشبه المضاف. أما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه ، لأن ألف الندبة لا تتصل به ، وأما المضاف فلا يدخله تنوين مطلقاً وأما النكرة المقصودة فقد تنون إذا وصفت ؛ طبقا لما سلف فى ص ١٢ .

ويجب أن يحذف للألف الزائدة ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أخرى نحو: مصطفى ، فيقال : وامصْطفاه[١] . . .

هذا والأحرف الثلاثة السابقة (الألف — الواو — الياء) ، زائدة ، لا تعرب شيئًا ، ولا يقال فيها إلا أنها زائدة للندبة ، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركة تناسبها ؛ فالفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء[٢] . . .

ويصِح فى حالة الوقف زيادة هاء السكت الساكنة بعد الثلاثة ، أو عدم زيادتها ، فيقال : وعُمراه — واكبداه — وا إماماه — واخادم وطناه — واكتابكيه — واكتابهوه . . . كما يقال : واعُمرا — واكبدا ، وا إماما . . . ولا تزاد الهاء ، إلا

---

(١) وعند إعرابه يقال : « مصطفى » منادى مبنى على ضم مقدر للتعذر — كما كان قبل الندبة — على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين الساكنين والألف الموجودة زائدة للندبة ، والهاء للسكت . وهذا هو الرأى الأقوى بالنسبة للرأى الآخر الذى يقول إن المندوب المختوم بالألف مبنى على الفتح .

وإذا حذفت الألف من آخر المندوب بسبب مجىء ألف الندبة وجب — فى الأرجح — مجىء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكورة هى الزائدة للندبة ، وليست من حروف المندوب — كما أشرنا .

(٢) يقول ابن مالك فى زيادة ألف الندبة وحذف ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أو تنوين لأجلها :

ومُنْتَهَى الْمندُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مثلَها حُذِفْ

(متلوها أى : الذى تليه وتقع بعده) يقصد : أن آخر المندوب يجىء بعده ألف الندبة ، فإن وقعت ألف الندبة بعد مثيل لها ، (أى: بعد ألف) وجب حذف المثيل؛ لالتقاء الساكنين، دون ألف الندبة لأنها جاءت لغرض . ثم قال :

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . نِلْتَ الأَمَلْ

يريد : كذلك يحذف التنوين من الشىء الذى أكمل المندوب ، وجاء بعد المندوب ليتممه ؛ كالصلة بعد اسم الموصول والمضاف إليه بعد المضاف ، وبعض التوابع بعد متبوعاتها . . . وبقية البيت دعاء للمخاطب سيق للتكملة الشعرية . . .

ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المندوب وضبطه بالفتحة عند مجىء الألف ، وهل يحدث لبس بسببها؟ وكيف نتوقاه ؟

والشَّكْلَ حتمًا ، أَوْلِهِ مُجانِسًا إِنْ يَكُن الفتحُ بوهْمٍ لا بِسَا

(لابساً بوهم = خالطاً المقصود بغيره ؛ بسبب وهم ، أى : ذهاب الظن لغير المراد)

يقول : إن كان الفتح قبل ألف الندبة يحدث لبساً ، بسبب وهم فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف ، والمجىء بحرف مجانس للشكل الموجود ، بدل الألف ، فالكسرة يجانسها الياء ، فتجىء بعده والضمة يجانسها الواو فتجىء بعدها . وهذا معنى: أول الشكل مجانساً له، أى: اذكر بعده الحرف الذى يجانسه.

بعد حرف المد . والأفصح حذف الهاء فى وصل الكلام إلا فى الضرورة الشعرية فتبقى ،وتتحرك بالكسر أو بالضم . ومن القليل الذى يحسن إهماله أن تبقى فى الاختيار ،وأن تتحرك فيه بالكسر أو بالضم [1] . . . ! !

---

(١) وفى هاء السكت (وتسمى هاء الاستراحة) يقول ابن مالك :

وواقفًا زِدْ « هاءَ » سَكْتٍ إنْ تُرِدْ وإنْ تُرِدْ فالمدَّ « والها » لا تَزِدْ

أى : إن شئت عند الوقف أن تزيد على المندوب بعد ألفه هاء السكت فزدها ، وإن شئت ألا تزيدها فأنت حر — إلا فى الصورة التى عرضناها عند الشرح فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة — . وإن شئت الاستغناء عنهما فلا تزد حرف المد ، ولا الهاء (وحرف المد هو الألف ، والواو ، والياء) ولا تزاد الهاء إلا بعد واحد منها .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ـ إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالما فإن نونهما لا تحذف عند مجىء ألف الندبة ، فيقال : وا إبراهيمانا ـ وا إبراهيمونا ، فيبْنَيان على الألف والواو ؛ كالنداء المجرد .

ب ـ إذا ندب المفرد ولم تلحقه ألف الندبة ، كان كالمنادى المحض مبنيًّا على الضم فى محل نصب ـ كما سبق ـ نحو : واجَعْفَرُ . أما فى مثل : سيبويهِ ، و «قام محمودٌ» ـ علمين ـ فيقال : واسيبويه ـ واقام محمودٌ (فى ندبة من اسمه هذا) ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلى فى سيبويه ، وحركة الحكاية فى الثانى المنوّن . فإذا جاءت ألف الندبة ؛ فقلنا : واجعفرا ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف ـ فى محل نصب . وإذا قلنا : واسيبويهَا ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلى التى حذفت لأجل فتحة المناسبة ، فى محل نصب ، أو : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة ـ مباشرة ـ فى محل نصب وهذا أوضح ؛ لأن اعتبار الألف الظاهرة أولى من اعتبار المحذوف وإذا قلنا : وا قام محمودا ، بزيادة ألف الندبة ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع ظهوره حركة الحكاية التى حذفت لأجل فتحة المناسبة ـ فى محل نصب . أو مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة ـ مباشرة فى محل نصب . والأفضل أن يكون الضم مقدرًا لفتحة المناسبة ، مراعاة للناحية اللفظية المذكورة .

أما المضاف وشبهه ، نحو : واكتاب جعفراه ـ واقارئاً كتاباه ـ فالجزء الأول منصوب دائما كالنداء المحض ، والجزء الثانى يقدر إعرابه ، وسبب التقدير مجىء الفتحة ، لمناسبة الألف .

حـ ـ إذا كان للمندوب تابع فإن كان بدلا ، أو عطف بيان ، أو توكيدًا معنويًّا ـ فالأحسن ألا تدخل ألف الندبة على التابع ، ويكتفى بدخولها على المتبوع .

وإن كان عطف نسق دخلت على المعطوف ، نحو : واعُمَر وعثماناه . ويجيز بعضهم دخولها على المعطوف والمعطوف عليه . وهذا حسن .

وإن كان توكيدًا لفظيًّا دخلتْ عليهما ، نحو : واعُمَراه واعُمَراه . . .

أما إن كان نعتا لفظهُ كلمة : «ابن» المضافة لعَلَم فإن الألف تدخل على المضاف إليه ؛ نحو : واحسين بن علياه . فإن كان لفظا آخر فالإحسن إدخالها على المنعوت وحده .

المسألة ١٣٦ :

المندوب المضاف لياء المتكلم

عرفنا [١] أن المنادى المضاف قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم، كقول الشاعر وقد عاد إلى وطنه من منفاه :

فيا وطنى لقيتُك بعد يأسٍ كأنى قد لقيتُ بك الشبابا

وعرفنا ما يجوز فيه – اختيارًا – من لغات أشهرها ست ، منها ثلاث تثبُت فيها الياء ، وثلاث تحذف فيها . فالثلاث الأولى : إثباتها ساكنة ؛ نحو : يا وطنى – إثباتها متحركة بالفتحة ، نحو : يا وطنىَ – قلبها ألفا بعد فتحة ؛ نحو : يا وطنَا .

والتى تحذف فيها . هى : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها دليلا عليها ؛ نحو : يا وطنِ . – قلبها ألفا مفتوحاً ما قبلها، وحذف الألف مع بقاء الفتحة قبلها ؛ نحو : يا وطنَ – حذفها ، وتحريك ما قبلها بالضمّ ؛ يحو : يا وطنُ .

(١) فإذا ندب المضاف لياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها ومجىء ألف الندبة مفتوحا ما قبلها ، وجاز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف الندبة بعدها فى . نحو : يا مَالِى ، يقال : وا مَا لاَ ، أو : وامَالِيا[٢]. ويصح عند الوقف زيادة هاء السكت الساكنة على الوجه الذى أوضحناه .

---

(١) فى ص ٤٣

(٢) يقال فى إعراب : « واماليا » « مال» ، منادى ، مضاف منصوب بفتحة مقدرة على اللام ؛ منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء – – فى محل نصب. والياء مضاف إليه ، مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف فى محل نصب. و يقال فى إعراب : «وامالا» ، «مال» منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة الياء المحذوفة – أو : منع من ظهورها الفتحة الحالية التى جاءت لمناسبة ألف الندبة . ومراعاه الفتحة الحالية أوضح .

وفى المندوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة وجواز تحريكها بالفتح ، أو حذفها مع زيادة ألف الندبة فى الحالتين وفتح ما قبلها – يقول ابن مالك :

وقائلٌ واعَبْدِيَا ، واعَبْدَا مَنْ فى النِّدَا ، اليَا ، ذا سُكونٍ أَبْدَى

(تقدير البيت : من أبدى فى النداء حرف الياء ذا سكون – قائل واعبديا ، واعبدا) . يريد أن من لغته فى المنادى المضاف لياء المتكلم هو إسكانها ، فإنه يقول عند الندبة : واعبديا – أو واعبدا ، بتحريك الياء بالفتح ، ثم زيادة ألف الندبة ، أو بحذف الياء مع زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها .

(٢) وإذا ندب المضاف لياء المتكلم الثابتة المفتوحة لم يجز إلا زيادة ألف الندبة بعدها ، ففى مثل : يا مَالِيَ ، يقال : وا مَالِيَا . ويصح زيادة هاء السكت وقفا . . .

(٣) وإذا ندب المضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا ، حذفت، وحل محلها ألف أخرى للندبة ؛ فيقال فى : يَا مَالاَ — وا مَالاَ . ويصح وقفًا زيادة هاء السكت الساكنة . . .

أما إذا ندب المضاف لياء المتكلم المحذوفة فيزاد ألف الندبة مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحًا ، ففى مثل : يا مَالِ — يا مَالَ — يامالُ . . . يقال فيها جميعا : وا مَالاَ . ويصح وقفا زيادة هاء السكت الساكنة .

وقد يؤدى بعض الصور السالفة إلى اللبس ، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، أو إقامة قرينة تزيله .

وإذا أضيف المنادى المندوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم ؛ نحو : وا مَالَ أهلى ... وجب إثبات الياء ؛ لأن المندوب » لم يضف إليها مباشرة؛ فلا تسرى عليه أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم . ومع إثباتها يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها ؛ تقول وا مَالَ أهلى — وا مالَ أهليا[١] .

---

(١) نص على هذا سيبويه (فى الجزء الثانى من كتابه، باب الندبة ص ٣٢٢). ويجيز غيره حذف الياء فى هذا النوع عند مجىء ألف الندبة ، وليس بشىء . . .

المسألة ١٣٧ :

الترخيم

الترخيم الاصطلاحيّ : حذف آخر اللفظ بطريقة معينة ؛ لداع بلاغيّ [١] .
وهو ثلاثة أقسام :

ترخيم اللفظ للنداء ، وترخيمه للضرورة الشعرية ، وترخيمه للتصغير . والباب الحالى معقود للكلام على القسمين الأولين ، أما الثالث فموضع الكلام عليه : باب التصغير

القسم الأول : ترخيم المنادى

نصح أعرابى لابنه « عامر » ؛ فكان مما قال : يا عامِ ، صداقة اللئيم ندامة ، ومداراته سلامة . . . فحذَفَ الراء من آخر العلَم المنادى .

وسمع آخرُ أعرابيةً تتغنى بمزاياها ؛ فقال لها : يا أعرابِى ، من حدّث الناس عن نفسه بما يَرضى ، تحدثوا عنه بما يكره . فحذف التاء [٢] من آخر المنادى النكرة المَقصودة . . .

فالحذف على الوجه السالف يسمى : ترخيم نداء ، وهو حذف آخر المنادى العلَم ، أو النكرة المقصودة .

شروطه :

لا يصِح إجراء هذا النوْع من الترْخيم إلا بعد أن تجتمع فى المنادى شروط عامة لا بد من تحققها فيه ؛ سواء أكان مجرداً من تاء التأنيث أم كان مختوماً بها .
وهى :

(١) أن يكون معرفة (إما بالعلمية ، وإما بالقصد والإقبال [٣] . . . فإن كان مجرداً من التاء . فتعريفه بالعلمية . وإن كانت مقرونًا بها فتعريفه بالعلمية ، أو بالنداء مع الإقبال) ولا يصح ترخيم النكرة المحضة ، وهى : غير المقصودة .

---

(١) هو التخفيف – غالباً – أو : التمليح ، أو : الاستهزاء .
(٢) نداء الترخيم عندهم كثير فى المنادى المختوم بتاء التأنيث ، وفى بعض كلمات أخرى ؛ منها : مالك – عامر – حارث – صاحب .
(٣) فسبب تعريفه أنه مفرد علم ، أو نكرة مقصودة .

(٢) ألا يكون مستغاثًا مجرورًا ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : يا لَصالح لِمَحمود — يا لَفاطمة لأخيها . فإن حذفت اللام الداخلة عليه جاز ترخيمه ؛ نحو : يا صالَ لمحمود — يا فاطمَ لأخيها .

(٣) ألا يكون مندوباً ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : وا معتصمُ ، أينَ أنت؟ وا عبلةُ ما صنعت بكِ الايام !

(٤) ألا يكون مضافًا ، ولا شبيهابه ؛ كالمضاف فى قولهم : يا أهلَ العلم ، عالمٌ ذو همة يُحْيِي أمة . — يا فَتَاتِى أنتِ عنوان بلادى . وشبهه فى مثل : « يا بخيلا بماله ، أنتَ تشقى ، وغيرُك يسعد .

(٥) ألا يكون مركبًا تركيب إسناد — على الأرجح — فلا يصح الترخيم فى علَم كالذى فى قولهم : « يا فَتحَ اللهُ » ، الجاه يفنَى ، والمجد يبقَى — يا « زينب فاضلةٌ » ؛ لا تقابلى الإحسان با لجحود .

(٦) ألا يكون من الألفاظ المقصُورة على النداء [١] ، فلا يصح فى مثل : يا فُلُ ، ويا فُلَةَ . . .

تلك هى الشروط العامة التى يجب تحققها فى المنادى المرخَّم بنوعيه : المختوم بتاء التأنيث ، والمجرد منها .

وبقى بعد ذلك شروط خاصّة لا بد من تحققها فى المجرد من تاء التأنيث ، دون المختوم بها . . . . أهمها :

(١) أن يكون تعريفه بالعلمية — كما سبق — نحو : « سالم » علم رجل ؛ تقول : يا سالِ : أذلَّ الحرصُ أعناق الرِّجال . فلا يصح فى المجرد من التاء أن يكون نكرة مقصودة (لأن تعريفها بالقصد والإقبال ، نحو : ياصاحبُ ، لمعيَّن) .

أما المختوم بها فيصح أن يكون علمًا وأن يكون نكرة مقصودة ؛ كأنْ تقول فى نداء فتاة اسمُها عائشة : يا عائشَ : آفة النصح أن يكون جِهارا . وفى نداء مسافرة معينة : يا مسافرَ ، تيقَّظى فى رحلتك ؛ فإن السلامة فى اليقظة .

(٢) أن يكون العلَم المجرد أربعة أحرف أو أكثر ؛ فلا يصح ترْخيم الثلاثى مطلقا [٢] فى مثل : يا سعد ، من أحسن إلى لئيم أساء إلى نفسه — يا رجَب ، النفس الصغيرة مولعة بالصغائر .

---

(١) وقد سبقت فى ص ٥٢

(٢) أى : سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه ، ولا قيمة للتفرقة بين الاثنين كما يرى بعض النحاة .

أما المختوم بالتاء فيصح ترخيمه ولو كان ثلاثيًّا ، تقول فى نداء فتاة اسمها «هِبة» نداء ترخيم : يا هِبَ ، إنّ الأمانىّ والأحلام كالأزْهار ؛ ما تراكم منها قتَل . وفى أخرى اسمها : « ماجدة » ، يا ماجِدَ ، إن الله لا ينظر إلى الصور وإنّما ينظر إلى الأعمال[١] . . .

ما يحذف جوازا من آخر المنادَى المرَخم :

يصح أن يحذف من آخر المنادى المرخّم حرف ــ وهو الأغلب ــ أو حرفان ، أو كلمة ، أو كلمة وحرف . وفيما يلى البيان :

أولا ــ يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التى سلفت .

ثانيا ــ يحذف منه الحرفان الأخيران[٢] معًا بشرط أن يكون المنادى مجرداً من تاء التأنيث ، وأن يكون الحرف الذى قبل الأخير حرف مدّ[٣] .

وأن يكون زائدًا لا أصليًّا ، وأن يكون رابعًا فصاعدًا .

---

(١) فيما سبق يقول ابن مالك :

تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى ... كَيَا «سُعَا» فِيمَنْ دَعَا « سُعَادا »

أى : احذف آخر المنادى حذف ترخيم كمن يقول : يا سعا ، وهو ينادى : سعاد .

ثم قال :

وَجوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِى كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بالْهَا . والَّذِى قَدْ رُخِّمَا

بِحَذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ . واحْظُلاَ ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِه الهَا قَدْ خَلاَ

إلاَّ الرُّبَاعِىَّ فمَا فَوْقُ . العَلَمْ ... دُونَ إضَافَة ، وَإسْنَاد مُتَمْ

يقول : جوز الترخيم فى المنادى المؤنث بالهاء ، (أى : بتاء التأنيث التى تصير « هاء » فى الوقف) إجازة مطلقة ؛ يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء ؛ علماً أو غير علم ، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة . ثم قال : إن المنادى المرخم بحذفها يوفر بعد ذلك ، فلا يجوز حذف شىء من حروفه بعد التاء . وعرض بعد هذا للترخيم الخالى منها ؛ فقال : احظل (أى : امنع) ترخيم المنادى الخالى منها إلا إذا كان رباعياً فا فوقه ، وكان علماً غير مضاف ، ولا مركبا تركيب إسناد متم ، (أى : تركيب إسناد تام كامل) .

ويلاحظ فى هذه العبارات القصور والخلط ، لأن بعض الأشياء المحظورة السابقة كالمنادى المضاف والمركب تركيب إسناد ليس محظوراً فى المنادى المختوم بالتاء وحده وإنما حظره يشمل المجرد منها أيضاً كما شرحنا . (٢) يدخل فى هذا المثنى وجمع المذكر السالم .

(٣) لا يسمى حرف مد إلا إذا كان حرف علة ساكناً . والحركة التى قبله تناسبه ، وهى الفتحة قبل الألف ، الضمة وقبل الواو ، والكسرة قبل الياء . نحو : قام ــ يقوم ــ مقيم . وهو فى هذه الحالة حرف علة ، ومدّ ، ولين . فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمى : حرف علة ولين ، نحو : فرعون ، وخير . فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ؛ نحو : حَوَر ، وهَيَف . . .

وبعبارة أخرى: يجوز أن يحذف من المنادى المرخَّم المجرد من تاء التأنيث الحرفان الأخيران، بشرط أن يكون السابق منهما حرف مدّ، زائدًا، رابعًا فأكثر . . . مثل: عِمْران – خلدون – إسماعيل . . . تقول: يا عِمْرَ، من ساء قوله ساءت معاملة الناس له – يا خَلْدُ، النصح أغلى ما يباع ويوهب – يا إسْمَاعِ، من خاف الله حرسته عنايته.

أما الحرف الأخير فقد يكون بمنزلة الأصلى (بأن يكون منقلباً عنه). كهمزة «أسماء» فى المنادى المرخم من قول الشاعر:

يا أسْمُ، صبرًا على ما كان مِنْ حَدَث   إنّ الحوادث مَلْقِيٌّ [(١)] ومُنْتَظَرُ

فكلمة: «أسْم»، أصلها: أسماء، وهمزتها منقلبة عن واو أصلية. وقد يكون زائدًا كالنون فى «مَرْوان» من قول الشاعر:

يا مَرْوُ إنّ مطيّتى محبوسةٌ   ترْجو الحِبَاءَ، وربُّها لم يَيْئَسِ

ولا يصح فى هذا النوع المستوفى للشروط الاقتصار على حذف الآخر وحده، وإنما يجب أن يحذف معه الحرف الذى قبله أيضًا. إلا إن كان المنادى المرخم مختومًا بتاء التأنيث؛ فإنها تحذفُ وحدها دون الحرف الذى قبلها. ففى مثل: «عَقَنْبَاة»[(٢)] وسُلحفاة، علمين يقال: يا عَقَنْبا، يا سُلحفَا بالألف فيهما.

فالترخيم بحذف آخر المنادى أمر اختيارى، لا واجب، لكن إذا اخترنا الحذف فى هذا النوع المستوفى للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذى قبله، لأنهما متلازمان وجودًا وحذفًا فى غير المختوم بالتاء.

وبمراعاة الشروط السالفة يتبين أنه لا يصح فى الأمثلة الآتية وأشباهها، حذف الحرفين الآخيرين معًا فى نداء الترخيم:

يا مرتجاة، علما، لا يقال: يا مرتَجَ، لوجود تاء التأنيث.

---

(١) يريد: اصبرى على ما يحدث؛ لأن الحوادث محتومة؛ بعضها ملقى (أى: واقع حاصل)، وبعضها منتظر وقوعه.

(٢) هى فى الأصل صفة للعقاب، إحدى الطيور الجارحة. يقال: هذه عقاب عقنباة، أى: ذات مخالب قوية.

يا جعفر ، يا ثمود — يا سعيد — يا عماد ... أعلامًا ، لا يقال : يا جَعْ — يا ثَمُ — يا سِعَ — يا عِمَ ... لأن الحرف الذى قبل الأخير ليس حرف مدّ أو حرف مدّ لكنه ليس رابعاً فأكثر .

يا رُحَيِّم ، يا هَبَيَّخ (١) — علمين — لا يقال : يا رُحَيْ — — يا هَبَيْ . . . لأن حرف العلة (الياء) قبل الآخر ليس ساكنا ؛ فلا يصح حذف الياء مشددة ؛ لأنها ليست للمدّ .

يا قَنَوَّر (٢)— علمًا — ؛ لا يقال : يا قَنَوْ ؛ لأن حرف العلة (الواو) قبل الآخر ليس ساكنا ؛ فلا يصح حذفه . لأنه ليس حرف مد

يا فرعَوْن — علمًا — لا يقال : يافِرْعَ ؛ لأن الحركة التى قبل حرف العلة (الواو) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الواو . لأنها ليست للمد

يا غُرْنيْق (٣)— علمًا — لا يقال : ياغُرْنَ ؛ لأن الحركة التى قبل حرف العلة (الياء) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الياء . لما سبق

يا مختار — علمًا — لا يقال : يا مُخْتَ ، لأن حرف العلة ليس زائدًا ، فأصله الياء ؛ فلا بد من بقاء الألف .

يا منقاد — علمًا — لا يقال : يامُنْقَ ، لأن حرف العلة ليس زائدًا ، فأصله الواو ؛ فلا بدّ من بقاء الألف .

. . . . (٤)

---

(١) أصل معناه : الغلام السمين ، الممتلىء .

(٢) أصل معناه : الصعب اليابس من كل شىء .

(٣) أصله اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء .

(٤) وفى حذف الحرف الأخير ومعه الحرف الذى قبله (وهو الحرف الذى تلاه الأخير) يقول ابن مالك :

ومَعَ الآخِرِ احذف الذى تَلَا إنْ زِيدَ ، لَيْنًا ساكنًا ، مُكَمِّلَا..

أربعةً فصَاعِدًا . والخلفُ فى واوٍ وياءٍ بهما فَتحٌ قُفِى

(تلا : أى : تلاه الآخر — ولينا ساكناً = يقصد به حرف المد وقد شرحناه . الخلف = الخلاف بين النحاة . قُفِى — تبع ، أى : جاء بعده حرف) . يريد : يحذف مع الحرف الأخير ما قبله من حرف مد رباعى فإن كان قبل الواو والياء فتحة فقد وقع خلاف فى جواز حذفهما .

... ...

زيادة وتفصيل :

الحركة المجانسة لحرف العلة قد تكون ظاهرة ؛ كالأعلام التى فى الأمثلة السالفة ، وقد تكون مقدَّرة فى بعض الأعلام الأخرى ؛ كما فى جمع المقصُور جمع مذكر سالمًا ؛ نحو : يامصطَفَوْن ، ويامصطفَيْن ، عَلَمَيْن ... فنقول عند الترخيم : يا مصطفَ ، بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثانى ، لأن أصلهما ؛ مصطفَيُون ومصطفَيين ، بضم الياء فى الأول ، وكسرها فى الثانى . تحركت الياءفيهما ، وانفتح ما قَبلها ؛ فقلبت ألفا . وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فالحركة مجانسة ؛ لأنها الضمة قبل الواو فى اللفظ الأول ، والكسرة قبل الياء فى الثانى . فلا يضر أن تكون المجانسة تقديرًا ؛ لأن المجانسة التقديرية كالمجالسة اللفظية . ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السالفتين وأشباههما ؛ بشرط أن تكون أعلاما .

ثالثاً– يحذف من آخره كلمة كانت فى أصلها مستقلة، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج[١]، وصارتا بمنزلة الكلمة الواحدة ؛ نحو حَمْدَوَيْه – خالَوَيْه – رامَهُرْمز – تسعةَ عشرَ... إذا جُعلت هذه المركبات أعلاماً ؛ فنقول فى ندائها ترخيماً ، ياحمدَ – يا خالَ – يا رامَ – يا تسعةَ . ولا بد عند ترخيمهامن وجود قرينة قوية تدل على أصلها ، إذ ترخيمها لا يخلو من لَبْس ، ولا سيما المركبات العددية المبنية على فتح الجزأين ؛ نحو : تسعة عشر ، وقد منعَ كثير من النحاة ترخيم المركب المزجىّ؛ بحجة أنه لم يسمع ، وأنه موضع إلباس. والأخذ برأيه أحسن .

رابعاً – يحذف من آخره كلمة ، وحرف قبلها. ويقع هذا فى لفظين من المركبات العددية؛ هما: إثنا عشَر ، وإثنتا عشْرة، إذا جعلا علَمين[٢]؛ فيقال: يا إثنَ ... يا إثنتَ... بحذف كلمة : «عشَر» أو «عشْرة » والألف التى قبلهما – كما يقال هذا فى ترخيمهما من غير تركيب – لأن كلمة: عشر ، وعشرة، بمنزلة النون فى الاسم المفرد؛ فصارت هى والألف بمنزلة الحرفين الزائدين فى آخر الأصل المثنى؛ وهو : إثنان، وإثنتان ، إذا كان علما .

* * *

كيفية ضبط المنادى بعد ترخيمه :

المنادى المرخم لا يكون إلا مفرداً علما أو نكرة مقصودة – بالتفصيل الذى عرضناه – فحكمه الأساسىّ هو البناء على الضمّ. ولضبطه طريقتان بعد ترخيمه .

الأولى : أن يُلاحَظ المحذوف ، ويعتبر كأنه باق ويظل ما قبله على حركته

---

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجى فى حـ ١ ص ٢١٩ م ٢٣ . وفى حذف عجزه ؛ أى : آخره ، يقول ابن مالك :

والعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مركّبٍ، وَقَلْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ،وذَا عَمْرٌو نَقَلْ

يريد : حذف العجز من المزجى جائز أما من مركب الجملة وهو الإسنادى فقليل، وقد نقله عن العرب عمرو ، المشهور باسم سيبويه .

(٢) هذا شرط حتمى ؛ لكيلا يلتبسا بنداء المثنى ، وهو : اثنان واثنتان، ومثلهما فى نداء المرخم بقية الأعداد المركبة ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر . . . الخ ، فلا يحذف عجزها للترخيم إلا إذا كانت علماً ، منعاً للالتباس بثلاثة وأربعة وبقية الأعداد المفردة .

هذا . وإذا صار الاسم المبدوء بهمزة وصل – مثل : إثنى . . . واثنتى – علماً فإن همزته تصير همزة قطع ؛ يجب كتابتها والنطق بها . (راجع رقم ١ من هامش ص ١٨٨) .

أو سكونه قبل الحذف (١)، ويستمرّ البناء على الضم واقعًا على الحرْف الأخير المحذوف، كما كان قبل حذفه، من غير نظر لما طرأ عليه؛ ففي مثل: ياعامِرُ ... يا سيدةُ ... يكون المنادى قبل الترخيم (عامِرُ — سيدةُ) مبنيًّا على الضمّ في محل نصب، ويصير بعد الترخيم: يا عامِ — يا سيّدَ، منادى مبنيًّا على الضم في محل نصب أيضًا، بالرّغم من كسر الميم وفتح الدّال؛ لأن كلامنهما لا يُعَدّ — بحسب هذه الطريقة — حرفا أخيرًا في كلمته، يختصّ بعلامة البناء.

كذلك في مثل: ياسالِمُ — يامسافرةُ، فالمنادى من غير ترخيم مبني على الضم في محل نصب. فإذا رُخِّم قيل: يا سالِ — يامسافِرَ، والمنادى مبني على الضم في محل نصب، كما كان من غير حذف ... وهكذا يظل آخر اللفظ الحاليّ على ما كان عليه من حركة أو سكون قبل الحذف.

وتسمَّى هذه الطريقة: لغة: «من ينوى المحذوف». وتشتهر باسم «لغة من ينتظر». ويجب الاقتصار عليها في ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث عند خوف اللبس — كما سيجيء — مثل: ياعليّ، مرخم «عليَّة»، علم أنثى؛ لتكون هذه الفتحة — في الاسم المفرد الذي يجب بناء آخره على الضم — دليلا على أن هناك حرفًا محذوفًا ملحوظا، إذ لو لم نلاحظه لقلنا: «يا عليُّ» فيلتبس نداء المؤنث بالمذكر (٢).

الثانية: مراعاة الأمر الواقع؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل

---

(١) يستثنى من هذا مسألتان يقع فيهما تغيير؛ الأولى: ما كان مدغماً في المحذوف مع وقوعه بعد ألف، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها؛ نحو: «مُضَارّ» ومحَاجّ علمين؛ فيقال فيهما يامضارِ، ويا محاجِ، بالكسر على اعتبارهما اسمى فاعل أصلهُ: مضارِر — محاجِج، أو بالفتح على اعتبارهما اسمى مفعول ونحو نُحاجّ، مضارع «حاجّ» في الأصل. فضارعه قبل الأدغام هو: تحاجِجُ. وإن كان أصلى السكون فالأحسن تحريكه بالفتحة؛ نحو إسحارّ (بتشديد الراء اسم لبقلة) فيقال عند التسمية به وترخيمه «يا إسحار» فحذف الراء الثانية للترخيم وتفتح الأولى التي كانت مدغمة فيها و بقيت بعدها.

الثانية: ماحذف لواو الجمع، كما إذا سمى بنحو: قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه: ياقاضى، ويامصطفى؛ برد الياء في الأول، والألف في الثاني؛ لزوال سبب الحذف. (حاشية الصبان — وغيرها — هذا الموضوع.

(٢) والأفصح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغة من ينتظر أن يزاد على آخره عند الوقف هاء السكت. بل جعلها سيبويه لازمة عند طوائف العرب التي ترخم هذا النوع. (راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠).

بقي شيء هام هو أن أكثر النحاة يوجب طريقة من ينتظر في المرخم المؤنث عند خوف اللبس. فلم يقصرونها على المؤنث وحده؟ إن الفرار من اللبس يجب أن يعم كل الحالات؛ ترخيما وغير ترخيم.

نهائيًّا، وانقطعت الصلة بينهما، وكأنها لم تكنْ، وصار آخره الحالى — بعدحذف ما حذف — هو الذى يقع عليه البناء. فى المثالين السالفين يقال فى نداء الترخيم: يا سالُ — يا مسافُ. فالمنادى مبنى على الضم فى محل نصب. وتُسَمَّى هذه الطريقة: «لغة من لا ينوى المحذوف» — أو: «من لا ينتظر».

أما فى مثل: «عنتر» و «عبل» فى قول الشاعر عنْتَرة:

ولقد شفَى نفسِي وأَبرأَ سُقْمها ... قِيلُ الفوارسِ ويكَ — عنترَ — أقْدمِ

وقوله:

يا عبلَ لا أخشى الحِمامَ وإنمـا ... أخشى على عينيكِ وقتَ بُكَاكِ

فأصل الكلمتين قبل النداء: عنترة وعبلة، ثم ناداهما نداء ترخيم؛ فحذف آخرهما. فالواجب أن نترك آخرهما الحالى على ما كان عليه قبل الحذف فيَظل مفتوحًا كما كان — على لغة من ينتظر — ويقع البناء على الضم على الحرف المحذوف فنقول: عنترَ — عبلَ... وهكذا فى كل النظائر الأخرى المختومة بتاء التأنيث، لأن المرخم المختوم بتاء التأنيث لا تصلح له إلا طريقة: «من ينتظر» عند خوف اللبس — كما أسلفنا — فإذا أمِن اللَّبس جاز اختيار هذه الطريقة أو تلك؛ نحو: يا فاطمُ — بضم الميم أو فتحها — وهى ترخيم: فاطمة، ومثلهما همزَة، لمن يغتْاب الناس، ومَسْلَمة علم رجل...

---

(١) وفى الطريقتين المذكورتين لضبط المنادى المرخم يقول ابن مالك فى الأولى التى ينوى فيها المحذوف:

وَإِنْ نَوَيتَ بَعْدَ حَذْفٍ ماحُذِفْ ... فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

(استعمل: استعمله) يريد: إن نويت ماحُذِفَ بعد حذفه، فاستعمل الباقى بعد الحذف بما ألف فيه وعرف عنه قبل الحذف. أى: اترك الباقى على حاله المألوف فيه قبل الحذف. ويقول فى الثانية التى لا ينوى فيها المحذوف:

واجْعَلْهُ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا ... لَوْ كَانَ بالآخر وضْعاً تُمِّمَا

أى: أجعل الباقى من المنادى المرخم بعد حذف ما حذف وعدم ملاحظته فى النية — اجعله كما لو كان قد تم بالآخر فى الوضع، فكلمة: «وضعا» منصوبة على نزع الخافض. والمقصود من هذا كلِّه: إن لم تنو المحذوف فاجعل الآخر الحالى بعد الحذف كأنه آخر وضعى، أى: أصلى من وضع العرب وكأنه لم يحذف شىء يليه. وعلى الأول الذى ينتظر يقال فى «ثمود» علماً «يا ثَمُو» بحذف الدال وترك

... ...

زيادة وتفصيل :

١ — الأخذ بطريقة « من لا ينتظر » على الوجه المشروح يقتضي — كما عرفنا— إهمال الحرف المحذوف ، واعتباره كأنه لم يوجد ؛ فيجرى على الآخِر الحالى كل الأحوال النحوية والصرفيَّة المختصة بآخر الكلمة . فى مثل : ثمود — علاوة — كَرَوان ... وأشباهها من الأعلام التى تنادَى ترخيما فيختم آخرها بحرف علة فيقال : يا ثمو — يا علاوَ — يا كروَ . . . — فى مثل هذه الكلمات يبقى الآخر على ما هو عليه عند من ينتظر ؛ فيبنى على الضم على الدال ، والتاء ، والنون المحذوفات — فى محل نصب ولا يقع تغيير على الأحرف الباقية بعد الحذف .

أما على لغة من لا ينتظر فيقع على الآخر الحالى تغييرات لا مناص منها ؛ أهمها أنه سيتغير ضبطه ؛ فيصير مبنيًّا على الضم المقدر أو الظاهر فيقال : يا ثمو — يا علاوُ — يا كروُ ، وأن توابعه ستخضع لحكم توابع المنادى المبنى على ضم آخره المذكور فى الكلام ، وأنه سيتغير تغيرًا صرفيًّا على حسب ما تقضى به الضوابط الصرفية من الاعلال ، والصحة ، والأبدال . . . وغير هذا ، كرجوع حرف محذوف ؛ فيقال . ياثَمِى ، بقلب ضمة الميم كسرة ، لتنقلب الواو ياء ، كى لايكون آخر الاسم المعرب واواً لازمة ساكنة قبلها ضمة ، لأن هذا نادر

ما عداها على حاله . أما الثانى الذى لا ينتظر فتقلب الواو ياء ويقال : يا ثمى ؛ للسبب المبين فى الشرح . وفى هذا يقول ابن مالك :

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: يا ثَمُو ، وَيَا ثَمِى ، عَلَى الثَّانِى بِيَا

ويجب الاقتصار على الرأى الأول فى المرخم المختوم بالتاء إذا أوقع الأخذ بالرأى الثانى فى لبس كما فى ترخيم «مسلمة» علم امرأة ؛ فيقال : يامسلِمَ ؛ ليكون فتح الميم فى هذا المنادى الواجب بناؤه على الضم — دليلا على الحذف . أما لو قلنا : « يا مسلم » بغير انتظار المحذوف فإن اللبس يقع بين نداء مسلم ومسلمة والحق أنه يجب الفرار من اللبس ، سواء أكان موضعه المنادى المختوم بتاء التأنيث ، أم المجرد منها ؛ أم غيرهما ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء . فإن لم يكن هناك احتمال لبس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما فى مسلمة (علم قائد مشهور) وفى هذا يقول ابن مالك :

والْتَزِمِ الأَوَّلَ فى كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فى كَمَسْلَمَهْ

... ...

فى العربية[١] ، وتنقلب الواو فى آخر الكلمتين الأخيرتين همزة؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة فى « يا علاو » ولتحركها وانفتاح ما قبلها فى « يا كروَ » فيقال : يا علاء — يا كرَا[٢] . . . ولا يقع شىء من هذا عند اتباع الطريقة الأخرى .

ب — مع أن الطريقتين صحيحتان فصيحتان ، والأمر فى تقديم إحداهما على الأخرى متروك للمتكلم ومراعاته المقام — قد تكون الأولى أنسب ؛ لبعدها عن اللبس — غالباً — إذ حركة آخرها الحالى فى أكثر الصور ، لا تكون ضمة — برغم استحقاق المنادى فى موضعه هذا للبناء على الضم وجوباً — فعدم وجود الضمة يوحى أن فى اللفظ الحالىّ حذفاً ، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحالىّ ليس هو الأخير فى الأصل ، وإلا فأين علامة البناء ؟ نعم يقع اللبس فى هذه الطريقة حين يكون الحرف الذى قبل المحذوف مباشرة مضموماً هجائياً نحو : قنفُذ — علماً — فعند ندائه نداء ترخيم على لغة من ينتظر يقول : يا « قُنْفُ » فالفاء مضمومة ضماً يختلط الأمر فيه ؛ أهو ضمةُ بناء ، أم ضمّة حرف هجائى ليس آخر الأحرف .

وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس أو يعدل عن هذه الطريقة إلى الأولى . . .

حـ — يرد فى الفصيح كثيراً نداء لفظ « صَاحِ » كقول الشاعر :

هلُمَّ « يا صَاحِ » إلى روضة   يجلو بها العانى صدا همه

فأصل الكلمة : « صاحبُ » نوديت نداء ترخيم بحذف الباء وهذا الرأى يساير قواعد الترخيم ، فهو أنسب من الرأى الذى يقول إن أصلها « صاحبى » ورخمت شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء ، إذ لا داعى للأخذ بالشاذ ما دام المطرد ممكنا .

---

(١) كان هذا رأياً مقبولا قبل انتشار الأسماء المعربة المختومة بواو لازمة ساكنة ، قبلها ضمة . أما الآن فقد شاعت كغيرها من الأسماء المقصورة والمنقوصة ؛ فوجب اتخاذ حكم لها ؛ كنظائرها . ولعله فى الترخيم يكون بإبقائها . أما فى غير الترخيم فقد وضحناه فى الجزء الأول ، فى المسألة الخامسة عشرة . كما وضحناه فى باب التثنية والجمع ، والنسب . . .

(٢) اى : ياكروان ، ومنه المثل العربى الذى يقال لمن يتكبر وحوله من هو أشرف منه يتواضع : أطرق كرا ، إن النعام فى القرى . وقد أشرنا له ص ٤

المسألة ١٣٨ :

القسم الثانى ترخيم الضرورة الشِّعرية

هذا النوع مقْصور على غير المنادى ؛ ولا يصح إجراؤه إلاّ بعد أن تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة :

أولها : أن يكون فى شعر .

ثانيها : أن يكون المرخم غير منادى ، ولكنه صالح للنداء ؛ فلا يصح ترخيم لفظ : « الغلام » ؛ لأنه لا يصلح للنداء ؛ بسبب وجود « أل » . . . [١]

ثالثها : أن يكون المرخَّم إما زائدًا على ثلاثة ، وإما مختومًا بتاء التأنيث . فمثال الأول :

لنعم الفتى – تعشُو إلى ضوءِ نارِه– طريفُ ابن مُالٍ ليلةَ الجوع والْخَصَرِ [٢]

أراد : ابن مالك؛ فرخَّمه ترخيم الضرورة . ومثال الثانى :

وهذا ردائى عنده يستعيره ليَسلُبنى حقى، أمالُ بن حَنْظلِ

أراد : يا مالك بن حنظلة ؛ فحذف التاء فى غير المنادى للضرورة .

وإذا وقع ترخيم الضرورة فى لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين السالفتين طريقة من لا ينتظر – كالبيتين السالفين [٣] أو من ينتظر ، كقول الشاعر :

ألا أضحتْ حبالكمو رِماما [٤] وأضحت منك شاسعةً [٥] أُمَامَا [٦]

وبمقتضى الأولى يضبط آخر اللفظ المرخم على حسب ما تقتضيه الجملة من إعلال وصحة وإبدال، وقد ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئًا مما سبق مع عدم اختلال الوزن؛ ككلمة « مالك » المنونة فى البيت الأول والمجرورة بالإضافة ،

---

(١) وقد سبق فى ص ٢٩

(٢) الخصر : شدة البرد .

(٣) بدليل وجود التنوين فى الأول ، وكسر اللام فى الثانى . فلو جرى على الانتظار لوجب أن يراعى الأصل بحذف التنوين وبفتح اللام .

(٤) جمع رمة (بضم الراء غالباً.ويصح الكسر) قطعة حبل بالية .

(٥) بعيدة . (٦) علم امرأة .

وكلمة : حنظل المجرورة بالإضافة فى البيت الثانى بالإضافة وعدم التنوين . و بمقتضى الثانية يبقى اللفظ على حاله بعد حذف آخره ، ككلمة « أُمَامَ » فى البيت الأخير .

هذا ، ولا يشترط فى المرخم للضرورة أن يكون معرفة ، ولا شروطا أخرى غير التى سبقت . ومن ترخيم النكرة قول الشاعر — فى بعض الروايات — :

ليس حىٌّ على المنونِ بخالِ

أى : بخالد[1] . . .

---

(١) وقد اكتفى ابن مالك فى الكلام على ترخيم الضرورة ببيت واحد هو :

ولاِضْطِرَارٍ رَخَّموا دُونَ نِدَا ما لِلنِّدا يَصْلُحُ ؛ نَحْوَ : أَحْمَدَا

فلم يتعرض لشىء إلا اشتراط أن يكون المرخم للضرورة صالحاً للنداء ؛ نحو : أحمد .

المسألة ١٣٩ :

الاختصاص

نسوق الأمثلة الآتية لإيضاحه :

(١) قال أحد الشعراء :

قلْ للحوادثِ أقْدِمِي ، أوْ أحْجِمِي إنَّا بنُو الإقدامِ والإحْجَامِ
نحن النِّيامُ إذا اللَّيالِي سَالَمَتْ فإذا وَثَبْنَ فنحنُ غيرُ نِيَامِ

من يسمع : « نا » أو : « نحن » يتردد فى خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير ، وعن مدلوله ، وحقيقة المتكلم به وجنسه ؛ أيكون مدلوله والمقصود منه : العرَب ، أم : أهلَ العلم ، أم : الأبطالَ ، أم : أبناءَ الشرق . . . أم أم . . . أم . . . ؟ أم غير هؤلاء ممن لا يُحْصَوْن جنسا ، ولا نوعا ، ولا عدداً .

أيكون المراد — مثلا — : (إنَّا — العرَب — بنُو الإقدامِ . . . ونحن — الأبطالَ — النِّيَامُ) . . . و . . . فالضمائر المذكورة يشوبها عيب واضح ؛ هو : عموم يخالطه إبهام تحتاج معه إلى تخصيص وتوضيح . فإذا جاء بعد كل منهما اسم ظاهر ، معرفة ، يتفق مع الضمير فى المدلول ، ويختلف عنه فى التحديد والوضوح — زال العيب ، وتحقق الغرض. كالذى تحقق بزيادة كلمة : «العرب» وكلمة : «الأبطال » . فيما سبق ؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها ؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذى فى تلك الضمائر ، برغم أنها للمتكلم[١] .

(٢) يقول الشاعر :

وأنا ابنُ الرِّياض، والظلِّ ، والما ءِ . ودادى ما زال خير ودادِ

فمن هذا المتكلم ؟ وما مدلول هذا الضمير ؟ أهو شاعر ، أم ناثر ، أم عالم ، أم زاهد » ؟ ما جنسه ... ؟ إن الضمير : «أنا» لا يسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم يزيل هذا العيب : كأن يقال : (أنا — الشاعر — ابن الرياض) أو : (أنا —

---

(١) سبق فى ح ١ ص ١٨١ م ٢٠ (باب الضمائر) إبهام الضمير وطريقة إيضاحه .

الشرقيَّ — ابن الرياض) . . . فمجيء هذا الاسم الظاهر المعرفة المعين الواضح الذى معناه معنى الضمير قبله — قد أزال عيب العموم المبهم .

(٣) وكذلك الضمير « أنت » فى قول الشاعر :

أنتَ فى القولِ كلِّــهِ أجمــلُ الناسِ مذهبَــا

فما الذى يظنه سامع الضمير : « أنت » ؟ أيكون المراد : (أنت — الشاعرَ — أجملُ الناس مذهبا) ، أم : (أنتَ — الناثرَ — . . .) أم (أنت — الأديبَ ...) أم محمداً — أم عليا ... ؟ لا بد من اسم كالأسماء التى وصفناها لإزالة العموم والإبهام .

(٤) نشهد فى عصرنا كثيرًا من المتعاقدين يبدوءون عقود البيع ، والشراء ، والمداينة ، وغيرها بجملة شاعت بينهم حتى ابتُذِلت ؛ هى : « نحن — الموقعين — على هذا ، نقر ونعترف بكذا وكذا ..» وكلمة : «الموقعين» هى الاسم الظاهر المعرفة الذى جاء لإزالة ما فى الضمير قبله من عموم وإبهام مع اتفاقهما فى المدلول ، وتَمَيُّزِ الثانى بما فيه من تحديد وإيضاح .

بالتأمل فى الأمثلة السالفة — وأشباهها — نلحظ فى كل أسلوب منها بعد إزالة ما فى الضمير من عيب العموم والإبهام — أربعة أمور مجتمعة ، تتصل بموضوعنا اتصالا أصيلا قويًّا .

أولها : ضمير لغير الغائب ؛ يشوبه عموم وإبهام .

ثانيها : اسم ظاهر معرفة ، مدلوله هو مدلول الضمير ، ولكنه يُحَدِّد المراد من ذلك الضمير ، ويخصصه ، ويوضحه ؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام .

ثالثها : حُكم معنوى وقع على ذلك الضمير .

رابعها : امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة (لأنه شريك الضمير فى الدلالة ؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوى) واختصاصه به واقتصاره عليه ، فيكون هذا اختصاصا واقتصارًا على بعضٍ مُعين مما يشمله الضمير أى : أن الضمير بعمومه يشمل أفرادًا كثيرة ، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذى يعتبر أقل أفرادًا منه ، وإن شئت فقل : إن هذا الاسم أخص من الضمير الذى بمعناه . ففى مثل : نحن — العربَ — بنو الإقدام والإحجام . الضمير هو : « نحن »

والاسم الظاهر المعرفة هو : « العرب » ، والحكم المعنوى الذى وقع على المبتدأ هو : «البنوة» للإقدام والإحجام . وقد خُصص هذا الحكم لبعض أفراد الضمير ؛ وهم : « العرب » ، وصار خاصًّا بهم ، مقصوراً عليهم . وهكذا يقال فى سائر الأمثلة ونظائرها . . .

فالاسم الظاهر المعرفة هو الذى يسميه النحاة : « المختص » ، أو : « المخصوص » ؛ لاختصاص المعنى به ، ولأنه يُعرب مفعولا به لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره الشائع[1] عندهم ، هو : « أخص » ويعبرون عن هذه المسألة بالغرض منها : وهو : « الاختصاص » .

ويقولون فى تعريفه : إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر ، معرفة ، بمعناه ، وتخصيص هذا الحكْم بالمعرفة ، وقصره عليها .

الغرض منه :

الغرض الأصلى هو التخصيص والقصر ، وقد يكون الفخر ؛ نحو : (إنى — العربىَّ — لا أستكين لطاغية) . (إنى — الرحالةَ — أتعلم من الرحلة مالا أتعلمه من الكتاب) . أو التواضع :كقول أحد الخلفاء : (أنا — الضعيفَ العاجزَ — أحطِّمُ البغىَ ، وأهدمُ قلاعَ الظالمين . وأنا — البائسَ الفقيرَ — لا أستريح وبجانبى متأوه ، أو محتاج) ... أو : تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس ، أو نوع أو عدد . . . ، نحو : (نحن — الناسَ — نخْطئ ونصيب ؛ والعاقل من ينتزع من خطئه تجربة تعصمه من الزلل مرة أخرى) ، (نحنْ — المثقفين — قُدوةٌ لسوانا ، فإن ساءت القدوة فالبلاء فادحٌ) . (نحن — الأربعةَ — نجومُ الهداية ، ومصابيحُ العرفان) .

* * *

حكم الاسم[2] الواقع عليه الاختصاص ، (وهو : المختص ، أو المخصوص) : يجب نصبه دائما على التفصيل الآتى :

---

(١) لا مانع أن يكون تقديره : أعنى ، أو : أقصد ، أو : أريد . . . أو ما شاكل هذا — إلا أن الفعل: «أخص» هو المشهور ، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع : « الاختصاص » ولا بد من حذف هذا الفعل مع فاعله — كما أشرنا — ولهذا يعتبرون « المخصوص» هنا نوعاً من المفعول به الذى ينصب بعامل واجب الحذف .

(٢) هذا الاسم أربعة أنواع يجىء بيانها فى الزيادة ص ٩٦ .

(١) إن كان الاسم هو لفظ « أيُّ » فى التذكير أو « أيـَّةُ » فى التأنيث وجب بناؤهما على الضم فى محل نصب[١] ؛ على المفعولية ، ووجب أن يتصل بآخرهما كلمة : « ها » التى للتنبيه ، وأن يلتزما هذه الصيغة التى لا تتغير إفرادًا ، ولا تثنية ، ولا جمعا ، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع — بغير بناء — تبعاً للفظهما المبنى ، مبدوء بأل التى للعهد الحضورىّ نحو : (أنا — أيها الجندىُّ — فـداءُ وطنى) . (نحن — أيها الجنديان — نقضى الليلَ ساهرَيْنِ) . (نحن — أيها الجنودُ — حماةُ الأوطان) . (أنا — أيتها الصانعةُ — حريصة على الإتقان) . (نحن — أيتها الصانعتان — حريصتان على الإتقان) . (نحن — أيتها الصانعات — حريصات على الإتقان . . .)

فالضمير فى كل ما سبق ، مبتدأ . وكلمة « أى ، أو : أيـَّة » مفعول به لفعل محذوف مع فاعله تقديره : « أخص » وهى مبنية على الضم فى محل نصب . و « ها » حرف تنبيه مبنى على السكون . والاسم المعرفة المقرون بأل نعت مرفوع رفعَ إتباع للناحية الشكلية اللفظية وحدها . وليس له محل[٢] إعرابىّ — فى الشائع — ؛ لأنه تابع للفظ كلمتى : « أى وأية » المبنيتين على الضم لفظا ، وإن كانتا منصوبتين محلا — كما سبق .

ويصح تأخيرهما فى نهاية الجملة ؛ مثل : نحن أنصار الحق — أيها الطلابُ نحن أنصار الفضيلة — أيتها الفتياتُ . . .

(٢) إن كان الاسم المختص لفظاً آخر غير : « أىّ وأية » وجب نصبه ، سواءٌ أكان مضافًا أم غير مضاف ، نحو : (أنا — طالبَ العلمِ — لا تَفْتُرُ رغبتى فيه) . (أنا — الطبيبَ — لا أتوانى فى إجابة الداعِى . . .)

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء :

بين الاختصاص والنداء تشابهٌ فى أمور ، وتخالف فى أخرى . فيتشابهان فى ثلاثة أمور[٣] :

---

(١) يقول النحاة إنهما بنيا هنا حملا لها على النداء ، لأن أسباب البناء لا تنطبق عليهما . والحق أن علة بنائهما على الضم هنا وفى باب النداء هى الاستعمال العربى وحده .

(٢) التحقيق أن ضمته ضمة إتباع لفظى كما سبق فى باب النداء ص ٣٦ ؛ إذ لا مقتضى للرفع الإعرابى .

(٣) يردد النحاة هذه الأوجه لإثبات المشابهة . والحق أن هذه المشابهة واهية ، ولا يكاد أمرها يقوى إلا فى « أى وأية » بسبب بنائهما على الضم فى محل نصب ووجود حرف التنبيه والنعت بعدهما ، وكل هذا مع الأمور الثلاثة السالفة .

أولها : إفادة كلّ منهما الاختصاص . وهو فى هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب ، وفى باب النداء خاص بالمخاطب .

ثانيها : أن كلا منهما للحاضر (أى المتكلم أو المخاطب)[١] .

ثالثها : أن الاختصاص هنا مراد منه تقوية المعنى وتوكيده ، وقد يكون فى النداء كذلك أحيانًا ؛ كقولك لمن هو مصغ إليك مقبل على حديثك : إن الأمر — يا فلان — هو ما فصلته لك . . .

ويختلفان فى أمور ؛ بعضها لفظى ، والآخر معنوى ، فاللفظية أشهرها :

(١) أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقًا ؛ لا لفظاً ، ولا تقديرًا ، ولا « يا » ، أو غيرها .

(٢) أنه لا يكون فى صدر الجملة وإنما يكون بين طيّاتها — كالأمثلة السالفة — أو فى آخرها : نحو : اللهم ساعدنا على النَّصر — أيها الجنودُ ، أو أيتها الكتيبةُ .

(٣) أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه فى التكلم أو الخطاب — سواء أكان ضمير المتكلم خاصًّا به وحده . أم شاركه فيه غيره . فالخاصّ مثل أنا ، والآخر مثل : نحن . والغالب أن يكون ضمير تكلم . ولا يصح أن يكون السابق ضمير غَيْبَة ولا اسماً ظاهرًا . ومن أمثلة ضمير الخطاب قولهم فى الدعاء : سبحانك اللهَ العظيمَ بك — اللهَ — نرجو الفضل . بنصب : « الله » فيهما .

(٤) أن الاسم المختص منصوب دائمًا فى لفظه ، علما كان أو غير علم إلا « أىّ وأية » فإنهما مبنيان لفظا ، منصوبان محلا . . . أما المنادى فإن العلم والنكرة المقصودة مبنيان فيه على — فى الأغلب — الضم ، وكذا أىّ ، وأية . . .

(٥) أنَّه يقل أن يكون علَمًا — ومع قلته جائز — نحو : أنا — خالدا — حطَّمت أصنام الجاهلية .

(٦) أنه يكثر تصديره « بأل » بخلاف المنادى فلا يجوز اقترانه بأل إلا فى بعض حالات سبق سردها[٢] .

---

(١) يلاحظ أن النداء — كما سبق فى بابه — لا يكون للمتكلم .

(٢) فى ص ٢٧ .

(٧) أنه لا يكون نكرة ، ولا اسم إشارة ، ولا ضميرًا ، ولا اسم موصول .

(٨) أن « أيًّا وأيّة » هنا لا توصفان باسم إشارة . بخلافهما فى النداء ، وأن صفتهما واجبة الرفع اتفاقًا ، بخلافهما فى النداء .

(٩) أنه لا يُرَخَّم اختياراً ، ولا يستغاث به ، ولا يندب . . .

(١٠) أن العامل هنا محذوف وجوبا مع فاعله بغير تعويض، أما فى النداء فحرف النداء عوض عنهما . وأن الفعل المحذوف هنا تقديره — غالبا — أخُصُّ ، أو ما: بمعناه . أما فى النداء فالفعل تقديره : أدعو : أو : أنادى ، أو : ما بمعناهما .

والمعنوية أشهرها :

(١) أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .

(٢) أن الغرض الأصلى من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة ، وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه . وقد يكون الغرض هو : الفخر ، أو التواضع ، أو : زيادة البيان : — كما شرحنا — أما الغرض من النداء الأصيل فطلب الإقبال ... بالتفصيل الذى سردناه[١] فى بابه[٢] . . .

---

(١) ص ٥ وما بعدها

(٢) وقد اقتصر ابن مالك فى بيان ما سبق كله ، على بيتين دونهما فى باب مستقل عنوانه : الاختصاص ، قال :

الِاخْتِصَاصُ : كَنِدَاءٍ دُونَ «يَا» كَأَيُّهَا الْفَتَى بِـإِثْرِ : ارْجُونِيَا

أى : كقولك ارجونى أيها الفتى، بوقوع : « أيها الفتى » إثر : « ارجونى » ، أى : على إثرها، وبعدها . ثم قال :

وَقَدْ يُرَى ذا دُونَ «أَىٍّ» تِلْوَ «أَلْ» كَمِثْلِ :نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

أى : قد يرى الاختصاص مستعملا من غير كلمة « أى ، وأية ، فيه ، يريد : من غير أن يكون الاسم المختص هو لفظ : « أى ، أو : أية » ـ إنما يكون اسماً مشتملا على «أل» كالمثال الذى ساقه ، وهو : نحن — العرب — أسخى من بذل ، أى : أكرم من أعطى ماله . فكل ما يفهم من البيتين هو أن الاختصاص كالنداء لكن من غير حرف نداء مطلقاً ، وأن لفظه قد يكون : «أى وأية» ، وأن الاختصاص قد يستغنى عنهما باسم ظاهر فيه : «أل» وهذا كلام مبتور .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا - يفهم مما سبق أن الاسم المختص (المخصوص) أربعة أنواع .
الأول منها مبنى على الضم وجوباً ، فى محل نصب وهو : « أىّ » للمذكر و « أيّة » للمؤنث ؛ مع التزام هذه الصيغة فى جميع أحوالهما ، ووقوع « ها » التى للتنبيه بعدهما ، ومجىء نعت لهما مقرون بأل التى للعهد الحضورى .
أما الثلاثة الباقية فواجبة النصب ، وهى : المقرون بأل نحو : نحن - الشرفاءَ - نترفع عن الدنايا . والمضاف نحو : أنا - صانعَ المعروف - لا أرجو عليه جزاء . والعلَم - وهو أقل الأربعة استعمالا - نحو : أنا - عليًّا - لا أهاب فى سبيل الحق شيئاً .

ب - الاسم المختص منصوب بفعل محذوف مع فاعله، والجملة - فى الغالب - تكون فى محل نصب ، حالا من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال ؛ - فلا يكون مبتدأ مثلا - كالتى فى مثل : ارجونى أيها الفتى . وفى مثل : ربنا اغفر لنا أيتها الجماعة[1] .

وقد تكون أحياناً معترضة ؛ مثل : نحن - الحُكامَ - خُدّامُ الوطن . أى : أخص الحكام . فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره ، ومثلها : إنا - معاشر الأنبياء - لا نورث[2] .

---

(١) التقدير : ارجونى حال كونى مخصوصاً من بين الفتيان - اغفر لنا حال كوننا مخصوصين بين الجماعات . وقد نص النحاة على إعراب جملتى الاختصاص فى المثالين حالين من الياء ، ونا .

(٢) كانت الجملة هنا معترضة لتوسطها بين شيئين متلازمين ؛ قبل أن يستوفى أولهما ما يلزم له .
وقد نص النحاة على أنها معترضة ، ولم يعربوها هنا حالا من الضمير الذى قبلها - كما أعربوها فى المثلين السابقين - فراراً من مجىء الحال من المبتدا ، إذ الشائع بين كثرتهم ألا يكون صاحب الحال مبتدا ، وقد عرضنا - فى الجزء الثالث ، باب الحال - لهذا الشائع وانتهينا إلى تخطئته بالحجة القوية . وإذاً لا مانع أن تكون جملة الاختصاص الفعلية فى المثالين الأخيرين وأشباههما جملة حالية أو معترضة ، بل إنها فى الحالية أنسب للغرض وأوضح .

المسألة ١٤٠ :

التحذير والإغراء

ا ــ التحذير: « تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه»[١] . والأصل فى أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة :

أولها : « المحذِّر » ، وهو المتكلم الذى يُوَجِّه التنبيه لغيره .

ثانيها : « المحذَّر » وهو الذى يتجه إليه التنبيه .

ثالثها : « المحذور ، أو : المحذَّر منه » وهو : الأمر المكروه الذى يصدر بسببه التنبيه .

ولكن هذا الأصل قد يُعْدَل عنه أحيانًا كثيرة ، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور ، كما سنعرف .

ولأسلوب التحذير صور مختلفة؛ منها : صورة الأمر ؛ كالذى فى قول الشاعر :

اِحذر مصاحبة اللئيم ؛ فإنها ... تُعْدى كما يُعدِى السليمَ الأجربُ

ومنها : صورة النهى ؛ كقول الأعرابى فى لغته ، وقد فتنته :

لا تَلُمْنِى فى هواها ... ليس يرضينى سواها . . .

ومنها : المبدوءة بالضمير « إيَّاك » وفروعه الخاصة بالخطاب[٢] ؛ كالذى فى قول أعرابية لابنها : إياكَ والنميمةَ[٣] . فإنها تزرع الضَّغينة[٤] ، وتُفرِّق بين المحبين . وإيَّاكَ والتَّعرُّضَ للعيُوبِ؛ فتُتَّخَذَ غَرَضًا[٥] ، وخليقٌ[٦] ألاَّ يثبتَ الغرضُ على كثرة السِّهام . . . إلى غير هذا من العبارات والصور المتعددة التى تحقق المعنى السالف فى التحذير .

---

(١) هذا تعريف لغوىّ ، ويفضل بعضهم أن يقال « إنه اسم منصوب معمول لأحذر المحذوف ، ونحوه . » لأن هذا يناسب مهمة النحو التى هى البحث فى أحوال الكلم إعراباً وبناء .

(٢) هى : إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن .

(٣) السعى بين الناس بالإفساد .

(٤) الحقد والعداوة .

(٥) هدفاً تصوَّب إليه السهام .

(٦) جدير ، أمر محقق . .

غير أنّ الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب . ولا تنطبق عليها ضوابطه وقواعده ؛ لأن هذه الضوابط والقواعد ، والأحكام لا تنطبق إلا على خمسة أنواع « اصطلاحية » ؛ يسمونها : « صور التحذير » ، هى — وحدها — المقصودة من هذا الباب بكل ما يحْويه ، ولاسيما اشتمال كل منها على اسم منصوب يُعْرب مفْعولاً به لفعْل مَحْذوف مع مرفوعه . وفيما يلى بيانها .

الأول : صورة تقتصر على ذكر «المحذّر منه» (وهو : الأمر المكرُوه) اسماظاهراً دون تكرار ولا عطف مثيل له عليه . — والمراد بالمثيل هنا ؛ مُحذّر منه ، آخر — كتحذير الطفل من النار ؛ بأن يقال له : النارَ ، وكتحذيره من سيارة ؛ بأن يقال له : السيّارة .

وحكم هذا النوع جواز نصبه بفعل محذوف جوازًا هو ومرفوعه . فكلمة : « النار » أو « السيارة » يجوز نصبها على اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف ؛ تقديره — مثلا — احذرَ النارَ — احذر السيارةَ . والفاعل ضمير ؛ تقديره : أنت . ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تقيد بشىء فى اختياره إلا موافقة المعنى ، وصحة التركيب ، مثل : اجتنب النار — اجتنب السيارة . . . أو : حاذرْ . . . أو جانبْ . . . .

وفى كل هذه الأمثلة يصح حذف الفعل مع فاعله أو ذكرهما ؛ فيقال : النارَ ، أو اجتنب النارَ . . . . كما يصح ضبط « المحذّر منه » ضبطًا آخر غير النصب ؛ كالرفع فيقال : النارُ ، على اعتباره — مثلا — مبتدأ خبرُه محذوف . لكنه فى حالة التصريح بفعله لا يدخل فى عِداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة ، وكذلك فى حالة ضبطه بغير النصب ، إذ الشرط الأساسى فى التحذير الاصطلاحىّ أن يكون الاسم منصوبا على أنه مفعول به ، وناصبه محذوف (١) .

الثانى : صورة تَقتصر على ذكر « المحذّر منه » اسما ظاهرًا إمَّا مكررا ، وإما معطوفاً عليه مثله بالواو ؛ نحو : البردَ البردَ — البردَ والمطرَ .

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم فى الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا (٢) . ويراعى فى تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب ؛ نحو : احذر البردَ البردَ —

---

(١) والداعى البلاغى للحذف هو ضيق الوقت ، لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع ؛ ليتنبه المخاطب قبل فوات الفرصة ، كى لايصيبه المكروه بفواتها .

(٢) لهذا إيضاح آخر يجىء فى « ج » من الزيادة والتفصيل ص ١٠٤ .

احذر البردَ والمطَر ، أو : تجنب . . . أو اتق . . . فحكم هذا النوع وجوب النصب ووجوب حذف العامل ومرفوعه . ويتعين فى صورة التكرار أن يكون الاسم الثانى توكيداً لفظيًّا ، وفى حالة العطف أن يكون حرف العطف هو : «الواو» — دون غيرها — وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات ، لا عطف جُمَل .

الثالث : صورة تقتصر على ذكر اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذَّر بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشىء الذى يُخاف عليه ، سواء أكان مكرراً أم غير مكرر ، معطوفاً عليه نظير له ، أم غير معطوف . كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل : يدَكَ — أو : يدَكَ يدَكَ — أو : يدَكَ وملابسَكَ : والتقدير : أبْعد يدك . . . — أبعدْ يدك وملابسك . . . أو صُنْ يدك . . . صن يدك وملابسك . . . ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب . . .

وحكم هذا النوع وجوب نصب المكرر والمعطوف عليه . والناصب عامل محذوف مع مرفوعه وجوبا[1] وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات .

أما الاسم المنفرد (أى : الذى ليس مكرراً ولا معطوفا عليه) فحكمه حكم النوع الأول الذى يجوز نصبه بعامل محذوف جوازاً — لا وجوبا — فيصح إظهار عامله وحذفه كما يصح ضبطه بغير النصب فإذا ظهر عامله أو ضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب التحذير الاصطلاحى كما أوضحنا فى ذلك النوع .

الرابع : صورة تشتمل على اسم مختوم بكاف خطاب للمحذَّر ، ويكون هذا الاسم موضع الخوف عليه ، وقد عطف عليه بالواو « المُحذَّر منه[2] » ؛ نحو : يدَكَ والسكّين — رأسَكَ وحرارةَ الشمس — مواعيدَكَ والخُلْف .

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف وأن يكون عامل النصب محذوفاً مع مرفوعه وجوباً[1] . والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين[2] . أحدهما : للمعطوف عليه ، والآخر للمعطوف . ولا يراعى فى اختيارهما

(١ ، ١) لهذا الحكم إيضاح يجىء فى « ﺣ » من الزيادة ص ١٠٤ .

(٢) الفرق بين هذا النوع وسابقه . أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون مُحَذَّراً منه . أما السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد ، وإن وجد وجب أن يكون اسماً ظاهراً موضعاً للخوف عليه وليس محذراً منه .

(٢) وقد يمكن اختيار عامل واحد يستقيم معه المعنى ، ويساير الضوابط العامة .

إلا مناسبتهما للسياق والتركيب ؛ كأن يقال : صُنْ يدك وأبعِد السكين — احفظ رأسك ، واحذر حرارة الشمس — تذكَّرِ مواعيدك ، وتجنبِ الخلف . . . وأمثال هذا مما هو مناسب . وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقة منهما على الموضع أو الشيء الذى يُخاف عليه ، ويتجه إليه التحذير ، وتشتمل المتأخرة على « محذَّر منه » وبين الجملتين واو العطف ؛ تعطف الثانية على الأولى ؛ فيكون العطف عطف جُمَل ، لا مفردات .

وهناك تقديرات وإعرابات أخرى لا تسلم من تعقيد ، أو صعوبة ، ولا حاجة لنا بها ، بعد أن تلاقت الآراء المختلفة عند وجوب نصب المتعاطفين ووجوب حذف عامل النصب . أما الخلاف العنيف فى غير هاتين الناحيتين فيريحنا منه الالتجاء إلى الطريقة التى تخيرناها .

الخامس : صورة تشتمل على ذكر المحذَّر ضميرًا منصوباً للمخاطب ، هو : « إياك »[1] وفروعه . وبعده « المحذَّر منه » ، اسما ظاهرًا مسبوقًا بالواو ، أو غير مسبوق بها ، أو مجرورًا بالحرف «من» . فلا بد من ذكر المحذَّر ، والمحذَّر منه فى هذا النوع . فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها : إياكَ والجودَ بدينك ، والبخلَ بمالك . . . ومثال غير المسبوق بها قولهم : إياكم تحكيمَ الأهواء ؛ فإن عاجِلَها ذميم ، وآجلها وخيم . ومن أماتَ هواه أحيا كرامته . وقول الشاعر :

إيَّاك إيَّاك المِرَاء ، فإنَّه ... إلى الشرِّ دَعَّاءٌ ، وللشرِّ جالبُ

ومثال المجرور بِمنْ : إياك من مؤاخاة الأحمق ؛ فإنه يريد أن ينفعك فيضرَّك .

وحكم هذا النوع وجوب ذِكْر المحذَّر منه بعد الضمير « إياك » وفروعه ، ووجوب نصْب هذا الضمير ؛ باعتباره مفعولا به لفعل واجب الحذف[2] مع مرفوعه تقديره «أحذِّر» والأصل : «أحذِّرك» . ثم أريد تقديم الكاف لداع بلاغىّ ؛ هو : إفادة الحصر ؛ فمنع من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، ولا يوجد إلا فى

---

(١) الأحسن اعتبار « أيا » مع علامة الخطاب التى بعدها هما — معاً — الضمير المنصوب ، ولا داعى لاعتبار الضمير هو « أيا » ، واعتبار ما بعده علامة خطاب (وقد سبق إيضاح هذا فى موضعه من باب الضمير جـ ١ ص ١٦٣ م ١٩) .

(٢) للحكم إيضاح يجىء فى « حـ » من الزيادة والتفصيل ص ١٠٤ .

ختام كلمة أخرى . فلم يكن بدّ — عند إرادة تقديمه — من الاستغناء عنه ، والإتيان بضمير آخر منصوب ، له معناه ، ويمتاز بأنه يستقل بنفسه ، وهو : الضمير : « إياك » فصار الكلام : « إياك أُحَذِّر » ثم حذف الفعل والفاعل ، مجاراة للمأثور من الكلام الفصيح الذى يطرد فيه هذا الحذف .

أما الاسم الظاهر المذكور بعد « إياكَ » وفروعها فإن سبقته واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوباً . والأحسن الأيسر — اختيار فعل خاص به يناسبه ويساير المقام ، ويكون غيْر الفعل الناصب للضمير « إياك » فيَجتمع فى الأساوب فعلان محذوفان مع مرفوعهما . ففى المثال السابق : —إياك والنميمة— إياك والتعرض للعيوب . . . يكون التقدير : إيَّاك أحَذّر وأبَغِّضُ النميمةَ — إياك أحَذّر ، وأقَبِّح التَّعَرض للعيوب . بمعنى : أحَذرك وأبَغض . . . وأُقَبَح . . . .

ويصح أن يكون التقدير : إياك احْفَظ واحْذرْ النميمة[١] — إياك احْفَظْ ، واتْرك التَّعَرض للعيوب . . . وهكذا من غير تقيد بشىء إلا نصب الاسم بعد الواو ، واختيار فعل — أىّ فعل — يناسب المقام ، ويساير الأساوب الصحيح .

وعلى هذا تكون الواو حرف عطف ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة التى قبلها ؛ وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه فى كل جملة ؛ فإن المحذوف هنا يراعى فى العطف كأنه مذكور .

فإن لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولا به للفعل : « أحذّ ر » المحذوف ؛ لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة . فأول المفعولين هو : « إياك » وفروعه ، وثانى المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير « إياك » ، وفروعه .

أما إذا قلنا : « إياك من النميمة » « إياك من التَّعرض للعيوب » . فإن الجار

---

(١) والأصل : احفظ نفسك واحذر النميمة ، أو : باعد نفسك ... أو ... حذف الفعل وفاعله فصار الكلام : نفسك واحذر النميمة ، ثم حذف المضاف (نفس) وأقيم المضاف إليه (وهو : الكاف) مقامه ؛ فصار منصوباً مثله ؛ وأتينا بدله بضمير منفصل ؛ هو : « إياك » ، للسبب الذى بيناه . ونعود فنكرر هنا ما رددناه ؛ وهو : أن تقدير الفعل المحذوف فى جميع مسائل هذا الباب متروك للمتكلم يختاره بغير قيد إلا قيد المناسبة للسياق ، ومسايرته للتركيب الصحيح . ومن المسايرة للتركيب الصحيح ألا تعطف الجملة الثانية على الأولى إذا كانت إحداها خبراً والأخرى إنشاء ، طبقاً للرأى الأقوى .

مع مجروره متعلقان بالفعل المحذوف وجوبًا وهو : « أحذر » ؛ لأنه قد يتعدى — أيضًا — لمفعولين ؛ ينصب أحدهما بنفسه مباشرة ويتعدى للآخر بحرف الجر : « مِن » .

وفى جميع الصور السالفة يجوز تكرار الضمير « إياك » وعدم تكراره ؛ فلا يتغير شىء من الأحكام المتقدّمة ، ويُعرب « إياك » الثانى توكيدًا لفظيًّا للأول .

ولا يصح أن يكون الضمير « إيّا » المحذّر مختومًا بغير علامة الخطاب ، — كعلامة التكلم ، أو الغياب — فلا يقال : إياى ومعاونة الظالم ، ولا إياه ومعاونة الظالم ؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، ولا يحذر الغائب . وقد وردت من هذا النوع الممنوع أمثلة نادرة لا يصح القياس عليها .

لكن يصح أن يكون المحذّر منه ضميرًا غائبًا معطوفًا على المحذّر ؛ نحو : لا تصاحب الأحمق ، وإياك وإياه

فالضمير « إياه » فى حكم كلمة « النميمة » فى مثال : إياك والنميمة . . .

وعلى هذا لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم شاذًّا إلا إذا كان محذّرًا لا محذّرًا منه .

* * *

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتى :

(١) إن كان أسلوب التحذير مصدّرًا بالضمير « إياك » وفروعه — وجب فى كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا . سواء فى هذا أن يكون الضمير مكررًا أم غير مكرر ، عطف عليه ، أم لم يعطف عليه ، جُرّ بعده المحذر منه أم نصب . . .

(٢) إن كان أسلوب التحذير غير مصدر بالضمير « إياك » وفروعه وجب نصب الاسم بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا بشرط العطف أو التكرار [1] ، فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف جوازًا أيضًا . فيصح إظهاره كما يصح ضبط الاسم بغير النصب . وفى هاتين الحالتين — حيث لا عطف ولا تكرار — لا يتعين الأسلوب للتحذير . . .

---

(١) انظر « ح » فى الزيادة والتفصيل التاليين ، حيث ترى إيضاحًا وتكميلا .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — تضمنت المراجع المطولة جدلاً يصدع الرأس فى تقدير عامل النصب المحذوف فى التحذير — ولا سيما ناصب الضمير « إياك وفروعه » . أهو الفعل : أحذّر ، أم باعد ، أم اجتنب ، أم احذر . . . . . ؟ أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر . . و . . والأمر لا يحتاج لكل هذا ولا لبعضه وخير ما يقال فى شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين ، ونصه (الحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير : « باعدْ » ، ولا على تقدير : « احذرْ » ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض ؛ إذ المقدر ليس أمرا متعبَّدا به لا يُعْدل عنه[1]) وهذا رأى نفيس ، صادق ، يجب اتخاذه دستوراً عند تقدير المحذوف فى التحذير وفى الإغراء وفى غيرهما من كل ما يحتاج لتقدير .

ب — يقول بعض النحاة إن الضمير « إياك » وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر فى الضمير « إياك » وصار « إياك » مغنيا عن التلفظ بالفعل المحذوف ، فإذا قلت : « إياك » فعندنا ضميران :

أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو : « إياك »

والآخر : ضمير رفع ، مستكن فيه ، منتقل إليه من الفعل الناصب له . ويترتب على هذا أنك إذا أكدت : «إياك» قلت : إياك نفسك ، أو إياك أنت نفسك بفصل أو بغير فصل — طبقا لقواعد التوكيد المعنوى بالنفس والعين — أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاة لتلك القواعد : إياك أنت نفسك ، بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل دون ترك الفاصل . ومثل هذا يراعى عند العطف ؛ فتقول فى العطف على الضمير المنصوب «إياك» : إياك والصديقَ ، والسفهاء . أو إياك أنت والصديق ، والسفهاء ؛ بفصل أو بغير فصل . وتقول عند العطف على الضمير المرفوع وحده : إياك أنت والصديق ، بالفصل . وكل هذا مبنى على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف ، ويستتر فى «إياك» وإخواته . وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقدر أن الفعل وفاعله حذفا معا ، ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستكن فى « إياك » وفروعه ، فليس معنا إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز

---

(١) راجع حاشية الصبان حـ ٣ أول باب التحذير . . .

... ...

(إياك وفروعه) . والأخذ بهذا الرأى أوْلى ؛ لبعده من التكلف والتعقيد ؛ ولأن الفريق الأول لم يؤيد رأيه — فيما رجعت إليه — بأمثلة من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول الفصل .

حـ — يقول الرضىّ : (إن المحذر منه المكرر قد يكون ظاهرًا ؛ نحو : سيفَكَ سيفَكَ . وقد يكون مضمرًا ؛ كإياك إياك ، أو : إياى إياى ، أو إياه إياه) .

والأحسن العدول عن المضمر لندرة الأمثلة ندرة لا تبيح القياس عليه .

د — قد يرفع ، المكرر والمعطوف فى أسلوب التحذير — وفى أسلوب الإغراء ، وسيأتى قريبًا — وفى هذه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيرًا . قال الفراء فى قوله تعالى : « ناقةَ الله وسقياها » : نصبت كلمة : « الناقة » على التحذير . ولو رفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمة : « هذه » لجاز ، وكان التقدير : هذه ناقة الله ؛ لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير .

هـ — يصح فى كثير من أمثلة التحذير المشتملة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها ؛ نحو : يدك والسيف ، أصابعك والحبر ... فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية ، والمراد : راقب يدك مع السيف — باعد أصابعك مع الحبر . . . أو نحو هذا ؛ فالاعتبار الأول دائمًا هو للمعنى وصحة التركيب . فإن اقتضى العطف وحده ، أو المعية وحدها ، أو جوازهما نزلنا على حكمه كما سبق[1] .

و — ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها فى آخر الإغراء فى قسم الزيادة .

ز — الأغلب فى أساليب التحذير أن تكونَ من نوع الإنشاء الطلبى ؛ تبعا لعاملها الدّال على الطلب . فإن لم يكن دالا على الطلب فهى خبرية . . .

* * *

---

(١) فى « ا » ص١٠٣ ...

ب ــ الإغراء :

هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله[١] ؛ نحو : العملَ العملَ ؛ فإنه مفتاح الغنَى ، والطريقُ إلى المجد . فالمتكلم : هو المغْرِى . والمخاطب هو المغْرَى . . . والأمر المحبوب هو المُغْرَى به

وحكم الاسم المحبوب وجوب نصبه باعتباره مفعولا به لِعامل مناسب للسياق محذوف مع مرفوعه وجوبا ، بشرط أن يكون هذا الاسم مكررًا كالمثال السابق أو معطوفا عليه مثله ، (أى : أمر محبوب آخر) كقولهم : الفرارَ والهربَ من اللئيم الأحمق ؛ فإنه كالحيَّة لا يكون منها غيرُ اللدغ .أى : الزم الفرار والهرب .

فإن لم يكن مكررًا ولا معطوفًا عليه مثلُه جاز نصبه مفعولا به لعامل مذكور أو محذوف ، وجاز أيضًا أن يضبط ضبطًا آخر غير النصب ــ كالرفع ــ ؛ تقول : « الاعتدالَ ، فإنه أمانٌ من سوء العاقبة » . أى : الزم الاعتدال ، فيصح حذف العامل ويصح ذكره . ويصح الرفع ــ مثلا ــ فيقال « الاعتدالُ » . . . على اعتباره ــ مثلا ــ مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : الاعتدال مطلوب ، فإنه . . .

وفى حالتى ظهور العامل ، أو ضبط الاسم ضبطًا غير النصب على المفعول به ، لا يكون الأسلوب[٢] إغراء اصطلاحيًّا . . . .[٣]

والأكثر فى أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية . تبعًا لنوع عاملها الدال على الطلب .

---

(١) يقال فى هذا التعريف ما قيل فى التحذير ص ٩٧ .

(٢) سبقت الإشارة فى ــ د ــ من الزيادة والتفصيل إلى أن المكرر والمعطوف فى الإغراء قد يرفع فلا يسمى إغراء . ومن أمثلة الإغراء .

إن قوما منهم : عُمَيْرٌ ، وأشباهُ عُمَيْرٍ ، ومنهم : السفاحُ... لجديرون بالوفاءِ إذا قال أخو النجدةِ السلاحُ السلاحُ

وأما كلمة : « ناقة » فى قوله تعالى : «ناقة الله وسقياها» فتصلح إغراء وتحذيراً .

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : **التحذير والإغراء**

إيَّاكَ والشَّرَّ ونَحْوَه نَصَبْ مُحَذِّرٌ بمَا استتَارُهُ وَجَبْ

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – ليس من اللازم أن تكون الواو فى الاغراء للعطف ؛ فقد يقتضى المعنى أن تكون للمعية ، نحو: الإجادةَ والمثابرةَ كي تفوزَ بما تهوى . وقد يقتضى المعنى العطف وحده ؛ أو يتسع للأمرين فيراعى دائمًا ما يقتضيه كما سبق .

ب – أُلحق – بالتحذير والإغراء فى وجوب النّصب ، وجوب إضمار الناصب فى بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب، وبعض العبارات الأخرى المسموعة أيضًا والتى يسمونها « شبه الأمثال » ؛ لأنها لا تبلغ مبلغ المثل فى الشهرة ، وكثرة الاستعمال والتعميم وقد تشتمل على قيد تخاطب أو حالة معينة .

ا – فمن الأمثال :

(١) كليهما وتمرا – وهو مثل يقال لمن خُيِّر بين شيئين ، فطلبهما معًا ، وطلب الزيادة عليهما . التقدير : أعطنى كليهما وزدنى تمرا .

يقول : المحذر – وهو المتكلم – نصب أسلوب : « إياك والشر » ونحو هذا الأسلوب . . . نصبه بما وجب استتاره ؛ أى : بعامل محذوف وجوبا. هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى عرضه . فإن لم يكن مشتملا على عاطف فقد قال فيه :

ودونَ عَطْفٍ ذَا لِإيَّا انْسُبْ ، ومَا ... سِواهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إلَّا مَعَ العَطْفِ أَو التَّكْرَار ... كالضيغَمَ الضَيغَمَ ، ياذا السَّارى

(الضيغم = الأسد . السارى : المسافر ليلا).

يريد : انسب هذا الحكم لـ « إيا » أيضاً عند عدم العطف عليها . أما فى جميع الحالات الأخرى – غير السالفتين – فحذف الفعل الناصب ليس واجباً إلا مع العطف أو التكرار . ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب التحذير على محذر منه يكون هو الضمير : إياك و إياه وفروعهما للمتكلم ، أمر شاذ. وللغائب أكثر شذوذاً ومن قاس عليه فقد انتبذ، أى : ابتعد عن الصواب يقول :

وَشَذَّ إيَّاىَ وَإيَّاهُ أَشَذْ ... وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قاسَ انتبَذْ

ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو :

وكَمُحَذِّرٍ بِلَا إيَّا ، اجْعَلَا ... مُغْرًى فى كُلِّ مَا قد فُصِّلا

أى : أن حكم الاسم المغرى به كحكم المحذر الذى بغير « إياك » فى كل الأحكام .

... ...

(٢) الكلابَ على البقر ؛ مثل يضرب حين يريد المرء ترك الخير والشر يصطرعان ، وأن يغتنم السلامة لنفسه. والتقدير : اترك الكلاب على البقر ، يتصرف كل منهما مع الآخر كما يشاء ، وانج بنفسك .

(٣) أحَشَفاً[1] وسوءَ كيلة ، يضرب لمن يجمع بين إساءتين لغيره ، ويظلم الناس من ناحيتين . والتقدير : أتبيع حشَفا ، وتزيد سوء كيلة .

ب — ومما يشبه المثل :

(١) قوله تعالى: «انْتَهُوا . خيراً لكم » . أى انتهوا واصنعوا خيراً لكم

(٢) من أنت ؟ علياً . التقدير: من أنْت ؟ تذكر علياً . يقال لمن يذكر عظيماً جليل القدر بسوء .

(٣) كلَّ شيء ولا هذا . التقدير : اصنع كل شيء ، ولا تصنع هذا .

(٤) هذا ولا زعماتك . التقدير : أرتضى هذا ، ولا أتوهم زعَماتك .

(٥) إن تأت فأهلَ الليل وأهلَ النهار . التقدير : إن تأت تجد أهل الليل وأهل النهار فى خدمتك بدل أهلك .

(٦) مرحباً ، وأهلا ، وسهلا. التقدير : وجَدت مرحباً وأتيت أهلا ، ونزلت سهلا .

(٧) عذيرك . أى: أظْهِرْ عُذرك، أو أظهر عاذرك (عذير : بمعنى: عذر أو عاذر .)

(٨) ديار الأحباب . أى: اذكرْ ديار الأحباب . . . .

وهكذا

ويصحّ — كما عرفنا — تقدير أفعال مناسبة غير التى عرضناها، ويصح اعتبار الواو للمعية فى كثير مما سلف . والمهم استقامة المعنى .

---

(١) الحشف : أردأ التمر . وسوء الكيلة : قبح الطريقة التى تستخدم فى الكيل ...

المسألة ١٤١ :

أسماء الأفعال

تعريفها :

فى اللغة ألفاظ يدل الواحد منها على فعل معيَّن ،– أى: محدد بزمنه ، ومعناه ، وعمله – لكنه لا يقبل العلامَة التى يقبلها هذا الفعل، والتى تُبيِّن نوعه كاللفظ : « هيهات » فى قول الشاعر يخاطب عزيزاً رحل عنه :

بَعُدتْ ديارٌ ، واحتوتْك دِيارُ هيهاتَ للنجم الرفيع ، قرارُ

فإنه يدل على الفعل الماضى : « بَعُدَ » ويقوم مقامه فى أداء معناه ، وفى عمله ، وزمنه ، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضى ؛ مثل : إحدى التَّاءين (تاء التأنيث الساكنة ، أو تاء الفاعل .) ، إذ لم يَرِدْ عن العرب وجود علامة للماضى فى : هيهات .

وكاللفظ : « آه » فى قول الشاعر :

آهًا لها من ليالٍ !! هل تعودُ كما كانت . ؟ وأىٌّ ليالٍ عادَ ماضيها ؟

فإنه يدل على الفعل المضارع : « أتوجع » . ولكنه لا يقبل علامةً من العلامات الخاصة بالمضارع ؛ لأن العرب لم تُدخلها على « آه » قطّ .

وكاللفظ « حَذَارِ » فى قول المادح :

سلْ عن شجاعته ، وزُرْهُ مسالمًا وحَذَارِ ، ثم حَذَارِ منه ، مُحارِبا

فإنه يدل على فعل الأمر : « احْذَرْ » من غير أن يقبل علامَة الأمر ؛ لأن العرب لم تدخلها على « حَذَارِ » مطلقا . . .

والمراد من أن كل لفظ من هذه الألفاظ يدل على فعل معين محدَّد ؛ هو : أنك لو سألت المراجع اللغوية عن المقصود من لفظ : « هيهات » لكان الجواب : (هيهات، معناه : بَعُدَ) – (آها ، معناه : أتوجع)– (حَذَارِ ، معناه : احْذَرْ) وهكذا نظائرها . فكلُّ لفظ مما سبق – ونظائره – يسمى : « اسم فعل » . وهو[1] :

---

(١) التعريف الآتى صفوة تعريفات متعددة جلوزت ستة ، ولم تخل من قصور أو غموض . وهو أقرب إلى التعريف الدقيق الذى اختاره جمهورهم لاسم الفعل . ونزيده بياناً ووضوحاً بما يأتى : لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها : فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : رمان – مثلا – لكانت كلمة « رمان » هى الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنها « اسم »

اسم يدل على فعل معين ، ويتضمن معناه ، وعمله ، وزمنه ، من غير

يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة دون غيرها . فعندنا شيئان ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها ولفظ معين ، إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد ؛ وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه . . . إلا هذه الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنه اسم ، هي معناه ومسماه . وأن هذا المعنى والمسمى له اسم ؛ هو : التفاح . فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ، أو شارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تعينه ، وتميزه من غيره . وهذا الشيء الآخر هو ، المراد من تلك الشارة ، والغرض من اتخاذها . فهو مدلولها ومرماها . أى : هو المسمى بها . ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأن المسمى هو : المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل — كان الاسم متضمناً فى ذاته كل أوصاف المسمى ؛ كالصورة التى يكتب إزاءها اسمها ؛ فإذا قرئ الاسم أولا دل على الصورة ومضمونها كاملة .

مثال آخر : هبك رأيت طائراً صغير الجسم ، جميل الشكل ، ساحر الغناء ، يتميز بأوصاف خاصة ، فسألت : ما هذا الطائر ؟ فقيل : بلبل . فإن كلمة : « بلبل » رمز ، أو : شارة ، أو : علامة على هذا الطائر المعين . فإذا سمعتها بعد ذلك ، أو قرأتها فهمت ما ترمز إليه ، وما تشير له ، وإن شئت فقل : فهمت معناها وما تدل عليه ، أى : فهمت مدلولها ومسماها ، لأنها الاسم الدال عليه . فالبلبل مدلوله الطائر المعين ، وهذا الطائر المعين له اسم هو البلبل ، فلكل اسم مسمى ، ولكل مسمى اسم ، ولا ينفصل أحدهما عن صاحبه ، مهما كثرت ألفاظ كل ، وتعددت الكلمات الدالة عليه .

قياساً على ما سبق ، ما الذى نفهمه حين نسمع كلمة مثل : هيهات ؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل : «بَعُدَ» بكل خصائصه ؛ من الدلالة على معنى البعد ، والمضى والعمل ، وعدم التأثر بالعوامل فاللفظ : « هيهات » رمز ، أو شارة أو علامة — تدل على الفعل : « بَعُدَ » أى : أن اللفظ : « هيهات » اسم ، مسماه الفعل : « بعد » . والفعل : « بعد » مسمى ، له اسم ؛ هو : هيهات .

وإذا سئلت : ما المراد من : « آه » ؟ كان الجواب : «أتوجع» . فكلمة : « آه » هى الرمز ، أو : العلامة ، أو : الاسم . أما المرموز له ، أو : المسمى — فهو الفعل المضارع : « أتوجع » بكل خصائص المضارع ؛ من معنى ، وزمن ، وعمل ، مع سلامته من التأثر بالعوامل التى يتأثر بها المضارع ؛ كالنواصب أو الجوازم والتى لا يتأثر بها . . . وكذلك : « حذار » فإنه اسم ، مسماه فعل الأمر : « احذر » بما هو مختص به .

مما تقدم يتبين المراد — عند جمهرتهم — من أسماء الأفعال ، وأن المقصود أنها « أسماء للأفعال » ، كما أن لفظ : « الرمان » اسم الكفاكهة المعينة ، و « البلبل » اسم للطائر الخاص ، و « الفرس » اسم للحيوان المعروف ... فكذلك هذه الأسماء ؛ كل واحد منها اسم « لفعل بعينه ... ولما كان الاسم — كما شرحناه — يدل دلالة كاملة على مسماه ، ويتضمن كل خصائص المسمى تبعاً لذلك ، لا بالأصالة — كان اسم الفعل متضمناً بالتبعية لا بالأصالة معنى فعله وزمنه ، وكذا عمله — فى الغالب — مع عدم التأثر . وكذلك يتبين أن المراد هنا من كلمة : « اسم » هو المراد منها فى كل موضع آخر ، ولكنه اسم فى لفظه فقط بدليل قبوله التنوين حيناً ، والإسناد إليه حيناً ، وكلاهما من علامة الاسم ، وأنه ليس فعلا فى لفظه بدليل أنه لا يقبل علامة من علامات الأفعال فحقيقته : أنه اسم فى لفظه ، فعل فى معناه (وسيجىء فى ص تصريح النحاة بهذا وما يترتب عليه من آثار . . .) .

وبالرغم من هذا البيان الذى عرضناه لإيضاح الرأى الغالب — لا يزال يشوبه — بحق — بعض الضعف ؛

أن يقبل علامته . أو يتأثر بالعوامل[1] .

ما يمتاز به اسم الفعل :

بالرغم من أن شأنه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربىّ القديم مزيّتيْن ليستا للفعل الذى بمعناه .

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذى بمعناه فى أداء المعنى ، وأقدر على إبرازه كاملا مع المبالغة فيه . فالفعل : « بَعُد » — مثلا — يفيد : مجرد « البعد » ، ولكن اسم الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : هيهات ، يفيد البعْد البعيد ، أو : الشديد ؛ لأن معناه الدقيق هو : بَعُد جداًّ . والفعل : « افترق» يفيد : « الافتراق » المجرد ؛ ولكن اسم الفعل : « شتَّان » وهو بمعناه — يفيد الافتراق الشديد ؛ لأن معناه الحقيقى هو : « افترق جداًّ » . . . وهكذا .

الثانية : أنه يؤدى المعنى على الوجه السالف ، مع إيجاز اللفظ واختصاره ، لا لتزامه — فى الأغلب — صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد ، أو المثنى ، أو الجمع أو التذكير ، أو التأنيث ؛ إلا ما كان منه متصلا بعلامة تدل على نوع معين دون غيره[2] ؛ تقول : صه يا غلامُ ، أو يا غلامان ، أو يا غلمان ، أو يا فتاة ، أو يا فتاتان ، أو يا فتيات . ولو أتيت مكانه بالفعل الذى بمعناه لقلت : اسكت يا غلام — اسكتا يا غلامان — اسكتوا يا غلمان — اسكتى يا فتاة ، اسكتا يا فتاتان — اسكتن يا فتيات . . .

وبسبب هاتين المزيتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضى المقام إيجاز اللفظ واختصاره ، مع وفاء المعنى ، والمبالغة فيه .

أقسامها :

ا — تنقسم بحسب نوع الأفعال التى تدل عليها ، إلى ثلاثة أقسام :

كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة مع أنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلا ، ولا مضافاً ، ولا مضافاً إليه . . .

ويخف الاعتراض ، ويكاد الضعف يختفى — لو أخذنا بالرأى القائل : إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة . وأصحاب هذا الرأى يسمونه : « خالفة » بمعنى : خليفة الفعل ، ونائبه ، فى معناه ، وعمله وزمنه ، وكل ما يتضمنه على الوجه المشروح هنا .

(١) قلناً هذا : لأن المضارع يتأثر بعوامل النصب والجزم . وبهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله ؛ لأنه يتأثر بالعوامل ، وتخرج كذلك المشتقات . . .

(٢) كأسماء الأفعال المنقولة من شبه الجملة وبعض المصادر ، مثل : عليك ، أمامك ، رويدك . . . وستأتى .

أولها : اسم فعل أمْر ، وهو أكثرها ورودًا فى الكلام المأثور ، نحو : آمينَ ، بمعنى : استجِب ومَهْ — بالسكون — بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن من قول أو فعل . وصهْ — بالسكون — بمعنى : اسكت عن الموضوع المعين الذى تتكلم فيه وحَيَّ — بفتح الياء المشددة — فى مثل : حَيَّ على الصلاة — حَيَّ على الفلاح ، بمعنى : أقبلْ ، أو : عجِّلْ ... وجميع هذه الألفاظ سماعية .

ومن هذا القسم نوع قياسى مطرد — على الأصح — هو : ما كان على وزن « فَعَالِ[1] بشرط أن يكون له فعل ثلاثى — تَامّ — متَصرف ، نحو : حَذَارِ ، — فى البيت السالف — بمعنى : احذرْ ، ونحو : نَزَالِ إلى ميدان الجهاد ، وزَحَامِ فى مجال الإصلاح ؛ بمعنى انزِل ، وازْحَم .

ولا يصح صوغ « فَعَالِ » إذا كان فعلهُ غير ثلاثى ، كدحرج ، وشَذّ : دَرَاكِ ، من أدْرَكَ ، أو : كان فعله ناقصًا ؛ مثل : كان ، وظل ، وبات ، الناسخات ، أو كانَ غير متصرف ، نحو : عسى ، وليس .

واسم فعل الأمْر مبنى دائمًا ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبًا . وقد يتعدى للمفعول به أوْ لا يتعدى على حسب فعله .

ومن أسماء فعل الأمر : هيًّا ، بمعنى : أسْرِعْ — ومَهْ ؛ بمعنى : انكفف عما أنت فيه — وتَيْدَ ، وتَيْدَخَ ، وهما بمعنى : أمْهِلْ — ووَيْهًا ، بمعنى : حَرِّضْ وأغْرِ[2] — وحَيَّهَلْ[3] بمعنى : أقْبِلْ ، أو عَجِّلْ .. — وهَلُمَّ[4] ، بمعنى : أقْبِلْ ، وتَعَالَ .

---

(١) سبق عند الكلام على الأسماء الملازمة للنداء (ص ٥٢ م ١٣٢) أن منها ما يكون على وزن « فعال » بشروط خاصة .

(٢) فعل أمر ، ماضيه : أغرَى .

(٣) يجوز فى اللام عدة لغات ، منها السكون ، ومنها الفتح بتنوين أو غير تنوين. والأشهر فتح هائه فى كل أحوالها .

(٤) الحجازيون وبعض العرب يلزمونه صورة لا تتغير مطلقاً فى الأفراد والتذكير وفروعهما . وغيرهم يعدونه اسم فعل ولكن يتغير الضمير الفاعل فى آخره بحسب المعنى .

وتجرى على الألسنة عبارة : « هلم جرا » ويقول بعض النحاة فى توجيهها : إن « هلم » بمعنى : « أقبل وائت » وليس المراد الإقبال والمجىء الحسيين ؛ وإنما المراد الاستمرار على الشىء وملازمته . وأيضاً : ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ؛ كالذى فى قوله تعالى «(فَلْيَمْدُدْ » له الرحمن مدا)» وأما كلمة : « جرا » فهى مصدر جره ، يجره ، جرا ، إذا سحبه . وليس

ثانيها : اسم فعل مضارع — وهو قليل — نحو : أوَّه ، بمعنى : أتألَّم ، وأُفّ ، بمعنى : أتضجر ، كقوله تعالى : (فلا تقل لهما أف) أى : للوالديْن ووَىْ ، بمعنى : أعْجَبُ ، كقوله تعالى : (وَىْ ، كأنَّه لا يُفْلِحُ الكافرون) — وقد يكون اسم الفعل : « وَىْ » مختومًا بكاف الخطاب ، ومنه قول عنترة :

ولقد شَفَى نفسى وأبرأ سقمَها   قيلُ الفوارس : ويكَ — عنترَ — أقدِمِ

واسم الفعل المضارع مبنى حتمًا ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوباً ، وهو مثل فعله فى التعدى واللزوم .

ثالثها : اسم فعل ماض — وهو قليل ؛ كالسابق — ، ومنه : «هيهاتَ» ، التى ذكرناها : « وشتَّان » . والصحيح الفصيح أن يكون الافتراق خاصًّا بالأمور المعنوية ؛ كالعلم والفهْم ، والصَّلاح ؛ تقول : شتان[١] علىّ ومعاوية فى الشجاعة ، وشتان المأمون والأمين فى الذكاء ، وشتان الإيثار ، والأثرة[٢] ؛ فلا يقال : شتَّانَ المتخاصمانِ عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتعاقدان عن مكان التعاقد[٣] . . .

واسم الفعل الماضى مبنى فى كل أحواله ، ويحتاج إلى فاعل ظاهر أو ضمير مستتر جوازاً ، للغائب — فى الأعم الأغلب كما سيجىء — وهو بهذين يخالف النوعين

المراد الجر الحسى ، بل التعميم الذى يشمله وغيره ؛ فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلم جرا ، فكأنه قيل : واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمراراً . أو استمر مستمراً (على الحال المؤكدة) وبهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من الاعتراضات (الصبان فى هذا الموضع) .

(١) ولا يكون فاعله إلا متعدداً بواو العطف دون غيرها ؛ كالشأن فى فاعل فعله (وستجىء إشارة لهذا عند الكلام على الأحكام فى ص ١٢١) .

(٢) الإيثار تقديم المرء غيره على نفسه فى الانتفاع ، والأثرة العكس .

(٣) وقد اقتصر ابن مالك فى باب عنوانه : «أسماء الأفعال والأصوات» على الإشارة العابرة لما شرحناه ، بقوله :

ما نابَ عنْ فِعلٍ ؛ كَشَتَّانَ وَصَهْ   هُو اسْمُ فِعْلٍ ، وكَذَا : أَوَّهْ ، ومَهْ

والمراد من عنوان الباب هو : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا أن الأسماء لها معاً . وقد أوضحنا معنى أسماء الأفعال التى عرضها . ثم قال :

وَمَا بمعنَى : « افْعَلْ » ؛ كآمِينَ — كَثُرْ   وغَيْرُه ، كَوَىْ وهَيْهَاتَ — نَزُرْ

(المراد من : « افعل » ، هو فعل الأمر . نزر = قلّ .) أى : أن اسم الفعل الذى بمعنى فعل الأمر كثير . أما الذى بمعنى غيره — كالذى بمعنى الماضى أو المضارع — فقليل .

السالفين، فوق مخالفتهما أيضًا فى المعنى والزمن . أما تعديته ولزومه فيجرى فيهما كغيره على نظام فعله .

ب ــ وتنقسم إلى قسمين: بحسب أصالتها فى الدلالة على الفعل وعدم دلالتها .

أولهما : المُرتَجَل ؛ وهو : ما وُضع من أول أمره اسم فعل، ولم يستعمل فى غيره من قبل . مثل : شتان ــ وىْ ــ مهْ . . .

ثانيهما : المنقول ؛ وهو الذى وضع أول الأمر لمعنى ، ثم انتقل منه إلى اسم الفعل .

والمنقول أقسام ؛ فهو :

١ ــ إما منقول من جار مع مجروره، مثل: عليك، بمعنى: تَمَسَّكْ وبمعنى: الزمْ ؛ كقولهم: عليك بالعلم ؛ فإنه جاهٌ من لا جاهَ له، وعليك بالخلق الكريم ؛ فإنه الغِنَى الحق . وقوله تعالى: (يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسَكُم، لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إذا اهتديتم . . .) ، أى : الزَموا شأن أنفسكم . ومن الأول : من نزل به مكروه فعليه بالصبر ؛ فهو أبعدُ للألم، وأجلبُ للأجْر أى : فليتمسكْ بالصبر . . . ومن الجائز أن يقال : علىَّ بالكفاح لبلوغ الأمانى . أى : أعتصمْ بالكفاح .

ومن المنقول من الجار والمجرور : إليك؛ بمعنى : ابتعدْ وتَنَحَّ ، مثل : إليك عنِّى ــ أيها المنافق ــ؛ فذو الوجهين لا مكان له عندى، ولا منزلة له فى نفسى. . . ومنه : إلىَّ ، بمعنى : أقبلْ ، نحو : إلىَّ ــ أيها الوفىّ ــ فإنى أخوك الصادق العهد .

والأحسن فى الأمثلة السالفة ــ وأشباهها ــ إعراب الجار ومجروره معا ، اسم اسم فعل مبنى ، لا محل له من الإعراب[1] .

٢ ــ وإما منقول من ظرف مكان؛ مثل : أمامَك؛ بمعنَى تقدم . ووراءَك ؛ بمعنى : تأخَّر ، تقول : أمامَك إنْ واتتك الفرصة ، وساعفتك القوة . ووراءَك إن كان فى إدراك الفرصة غصّة ، وفى نيلها حسرة وندامة . ومثل : مكانَكَ ،

---

(١) وبهذا الإعراب الذى أشار به بعض النحاة نأمن كثيراً من الاعتراضات والمغامز التى فى غيره . ولن يترتب على الأخذ به إساءة للمعنى ، أو لصحة التركيب . وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل فتبوعه هو فاعل اسم الفعل .

بمعنى اثْبُتْ ، تقول لمن يحاول الهرب من أمْر يمارسه : مكانَكَ تُحمدْ وتدركْ غايتك .

والأيسر اعتبار الظرف كله (بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة) هو اسم الفعل .

٣ — وإما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه ؛ مثل ؛ « رُوَيْدَ » — بغير تنوين — بمعنى : تَمَهَّلْ ، وبمعنى : أمْهِلْ ؛ نحو : رُوَيْدَ —أيها العالم— لقوم يتعلمون ؛ فإن التمهل داعية الفهم ، والفهم داعية الاستجابة . رويْدَ مَدينًا ؛ فإن الإمهال مروءة . . . [1] فكلمة : « رويد » فى المثالين اسم فعل أمر مبنى غير منون .

وأصل المصدر : « رُوَيْد » هو : « إرواد » ، مصدر الفعل الرباعىّ : « أرْوَدَ » ، ثم صُغِّر المصدر : « إرواد » تصغير ترخيم ؛ بحذف حروفه الزائدة ؛ فصار : « رُويْدَ »[2] ، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل .

وقد يكون اسم الفعل منقولا من مصدر ليس له فعل من لفظه ، لكن له فعل من معناه ، مثل كلمة : « بلْهَ » — بغير تنوين — بمعنى : اترُكْ » ؛ تقول : بلهَ مسيئًا ، واغفر له إساءته ، أى : اترك : . . .

---

(١) وهذا المصدر المصغر ينصب المفعول به جوازاً ولو لم ينتقل إلى اسم الفعل ، بالرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً (كما تقدم فى بابه حـ ٣ ص ١٦٧ م ٩٩) لأن هذا الشرط حتمى فى غير المصدر : « رويد » الذى ورد به السماع عاملا وغير عامل .

(٢) لكلمة : « رويد » حالتان ؛ أولاهما : أن تكون مصدراً معرباً باقياً على مصدريته وإعرابه ، والأخرى أن تترك المصدرية والتنوين وتنتقل إلى حالة جديدة هى « اسم فعل الأمر » على الوجه الذى شرحناه . وفى حالته الأولى التى يظل فيها مصدراً معرباً قد يكون مصدراً معرباً نائباً عن فعل الأمر المحذوف . إما منوناً ناصباً مفعولا به ، نحو : رويدا عليا ، وإمّا مضافاً إلى المفعول به ، نحو : رويد على ، فلفظ : « رويد » فيهما مصدر منصوب بفعل الأمر المحذوف ، بمعنى : أرود ، وفاعله مستتر فيه وجوباً . وكلمة : « على » مفعول به منصوب فى الأول ، ومضاف إليه مجرور فى الثانى . وإما منوناً غير ناصب مفعوله ، نحو : رويداً يا سائق ؛ فيكون نائباً عن فعل الأمر المحذوف أيضاً . ويصح استعماله مصدراً غير نائب عن فعل الأمر فينصب منوناً إما حالا ؛ نحو قرأت الكتاب رويداً ؛ بمعنى : مُرْودا ، أى : متمهلا ، وإما نعتاً لمصدر مذكور — فى الغالب — نحو : سارت الوفود سيراً رويداً ، أى : سيراً متمهلا ؛ أو لمصدر مقدر ، نحو : تحركت سيارة رويداً ، أى : سيرا رويداً (وكان المصدر هنا نعتاً لمحذوف لا حالا ؛ فراراً من أن يكون صاحب الحال نكرة) .

والأصل : بلْهَ المسيءِ ، بمعنى : تركَ المسيءِ ، من إضافة المصدر لمفعوله ، ومن الجائز أن يكون الأصل: بَلْهاً مسيئًا . . . باستعمال كلمة : « بَلْهاً »[١] مصدرًا ناصباً معموله ؛ قياساً على: تَرْكاً مسيئًا ، بمعنى اترك تركاً المسيءَ ، ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ « بَلْهَ » ولكن بغير تنوينه — إلى اسم فعل بمعناه . . .[٢]

---

(١) ورد فى حاشية الخضرى تنوين « بلهاً » ولا أدرى أهذا التنوين مسموع ، أم هو افتراضى حملا على المصدر : تركاً ، كما أظن ؟ .

(٢) إذا كان الاسم بعد : « بله » منصوباً منوناً جاز أن تكون مصدراً عاملا معرباً كمصدر فعلها المعنوى : « ترْك » (وهو مصدر : ترَك) وجاز أن تكون فعل أمر مبنياً بمعنى : اترك ، والقرائن — إن وجدت — هى التى تحدد أحد الأمرين ؛ فإن كان الاسم بعدها مجروراً وجب أن تكون مصدراً مضافاً ، والاسم المجرور هو المضاف إليه . فكلمة : « بله » مثل كلمة : « رويد » كلتاهما تتعين مصدراً إذا جرت الاسم بعدها ، وتصلح مصدراً أو اسم فعل إذا نصبته . وتكون فتحتهما فتحة بناء إذا كانا اسمى فعل ، وفتحة إعراب فى غيرها .

وفى الكلام على اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره ، مثل : عليك — إليك ، أو من ظرف مكان ، مثل : دونك ، أو من مصدر له فعل من لفظه ؛ نحو : رويد ، أو ليس له فعل إلا من معناه ؛ مثل : بله — يقول ابن مالك :

والْفِعلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا وَهكَذَا دُونَكَ ، مَعْ إِلَيْكَا

كَذَا رُوَيدَ ، بَلْهَ ، نَاصِبيْنِ ويَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

وقد بين فى البيت الثانى : أن « رويد » و « بله » قد يكونان اسمى فعل إذا نصبا ما بعدهما وترك التفصيل الضرورى لهذا النصب . وأنهما يعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين فيجران بعدهما الاسم باعتباره مضافاً إليه . فهذا الجر دليل على بقائهما مصدرين حتما . أما نصبه فلا يكفى وحده للقطع بأنهما مصدران أو اسمان لفعلين إنما عدم التنوين فى « رويد » هو القاطع فى أنها اسم فعل عند نصب الاسم بها .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ـ قد تفصل « ما » الزائدة بين اسم الفعل: « رويدَ » ومفعوله ، قال أعرابى لشاعر يمدحه : والله لو أردتَ الدراهم لأعطيتك ، رويدَ ما الشّعرَ . فالمراد : أرْوِد الشعرَ ؛ كأنه قال : دع الشعر ، لا حاجة بك إليه .

ب ـ قد تكون « بلهَ » اسم استفهام مبنية على الفتح ، بمعنى : « كيف » . وتعرب خبراً مقدما عن مبتدأ مؤخر . نحو: بلهَ المريضُ ؟ بمعنى : كيف المريض ؟ ومما يحتمل الاستفهام ، والمصدر المضاف ؛ واسم فعل الأمر ـ «بلهَ» فى قول الشاعر :

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحيًا هاماتُها بلهَ الأكفّ ؛ كأنها لم تخلق

فيجوز فى « بلهَ » أن تكون اسم فعل أمر مبنى على الفتح ، و «الأكف» بعده منصوب ، مفعول به . ويجوز أن تكون : « بله » مصدراً منصوباً على المصدرية نائباً عن فعل الأمر ، مضافاً ، و « الأكف » مضاف إليه، مجرور كما يجوز أن تكون « بله » اسم استفهام مبنى على الفتح ، خبرًا مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخر .

وقد تقع « بلهَ » اسما معربا بمعنى : « غير » كالذى فى الحديث القدسى منسوبًا للمولى جل شأنه : أعددت لعبادى الصالحين مالا عينٌ رأت ، ولا أذنٌ سمعتْ ولاخطر على قلب بَشَرٍ ، من بلهِ ما اطلعتم عليه ، أى : من غير ما أطلعتم عليه . فهى مجرورة بِمنْ .

أهم أحكامها :

(١) أنها سماعية جامدة ؛ فيجب الاقتصار على الوارد منها ، دون تَصَرف فيها بزيادة فى عددها ، أو إدخال تغيير على لفظها ، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله ؛ لا يجوز زيادة حروفه ، أو نقصها ، أو استبدال حرف بآخر ، أو تغيير ضبطه . . .

إلا أن هناك نوعًا واحدًا قياسيًّا ؛ هو صوغ « فَعَالِ » بالشروط التى سبق الكلام عليها فى اسم فعل الأمر . وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد من العرب ؛ فيلزم الصورة الواردة لا يختلف فيها باختلاف الإفراد ، وفروعه ، أو التذكير والتأنيث ، أو الخطاب وغير الخطاب . أما الذى يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها ؛ فيكون مطابقًا للمراد منه . فاسم الفعل : « صه » مثلا يلزم صورة واحدة ، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون : أنت — أنتِ — أنتما — أنتم — أنتن — على حسب الحالات .

(٢) أنها — فى الرأى الشائع — أسماء مبنية[1] ليس فيها معرب ، حتّى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة . ويجب التزام حركة البناء المسموعة — طبقا لما مرّ فى الحكم الأول — فمنها المبنيّة على الفتح ؛ كالشَّائع فى شَتّانَ ، وهيهاتَ ، عند كثير من القبائل . ومنها : المبنية على الكسر ، مثل : كَتَابِ — حَمَادِ — قَرَاءِ ، بمعنى اكتبْ — احْمَدْ — اقرأ . . .

ومنها المبنية على الضمِّ مثل : آهُ ؛ بمعنى أتوجع . . .

ومنها المبنية على السكون ؛ مثل مَهْ ، بمعنى : انكفِفْ ، وقد يجوز فى بعضها ضبطان أو أكثر ، نَحْو : وَىْ ؛ بمعنى : أعجب ، فيصح « وا » ؛ كما يصح : « واهًا » بالتنوين . ومثل : آهِ ؛ فإنها يصح فيها أيضًا : آهٍ ، وآهًا ، بالتنوين فيهما . وغاية القول أنه يجب الاقتصار على نَصِّ اللفظ المسموع ، وعلى حركة بنائه الواردة معه ؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر ، معها تنْوين أوْلا . فعند إعراب واحد

---

(١) يقول النحاة فى تعليل بنائها : إنه الشبه لبعض الحروف التى تعمل ، (مثل : ليت وأخواتها) فى أنها عاملة ولا تكون معمولة . وهذا تعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً . . وكلاهما يرفض ما دام غير مطابق للواقع الحق ؛ وهو : مجرد استعمال العرب ؛ إذ لا علة غير هذا . وقد أفضنا الكلام فى علل البناء وبيان السبب فى رفضها فى مكانها من الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ .

منها يقال : اسم فعل ، ماض ، أو مضارع ، أو أمر ، — على حسب نوعه — مبنى على الكسر أو الفتح أو غيرهما — لا محل له من الإعراب .

(٣) أن بعْضها لا يدخله التنوين مطلقاً ، مثل : آمين ، وشتَّان ، وباب « فَعَال » وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير[1] ؛ مثل « واهًا » بمعنى « أتعجب » وبعضها يَدْخلُه تنوين التنكير حينًا ؛ لغرض معين ، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر . مثل : « صَه » فإنها اسم فعل أمر بمعنى : اسكت . فحينَ يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معيَّن ، نقول : صهْ ، بسكون الهاء ، ومنْع التنوين . وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام — تتحرك الهاء بالكسر — وجوباً — مع التنوين . فنقول : « صهٍ » . فعدم التنوين فى « صهْ » بمثابة قولنا : اترك الكلام فى هذا الموضوع الخاص المعروف لنا ، وتكلم فى غيره . ومجىء التنوين معناه : اترك الكلام مطلقاً فى الموضوع الخاص وغيْر الخاص . . . .

ومثل : « إيهِ » اسم فعل أمر ، بمعنى : زدنى ، فإن كان مبنيًّا على الكسر بغير تنوين فمعناه : زدنى من حديث خاص معروف لنا ، أما مع التنوين فالمراد : زدنى من حديث أىٍّ حديث ، بغير تقيد بنوع معين .

من ثَمَّ كان اسم الفعل المنَوَّن نكرة ، والخالى من التنوين معرفة ، وما يُنَوَّن حينًا ولا ينون حينًا آخر يجرى عليه فى كل حالة حكمها المناسب لها .

(٤) أنها تعمل —غالباً— عمل الفعل الذى تدل عليه ؛ فترفع مثله الفاعل حتمًا ، وتسايره فى التعدى واللزوم وباقى المكملات . . . فإن كان فعلها متعدّيا فهى

---

(٢) وجود التنوين فيها دليل على أنها اسم من جهة لفظها ، أما من جهة معناها فهى فعل — كما شرحنا ، وكما صرح الناظم فى شرح الكافية ؛ حيث قال : « لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منكراً . . . » راجع حاشية الصبان فى هذا الموضع . (وقد سبق تفصيل الكلام على تنوين التنكير وأنه خاص — فى الغالب — بالأسماء المبنية حـ ١ ص ٢٠ م ٣) .

وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يلحقها التعريف والتنكير وهما لا يلحقان الفعل مباشرة ؟ أجابوا : إن تعريفها وتنكيرها راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل ؛ فلفظ : «صهٍ» — بالتنوين — معناه : اسكت سكوتاً مطلقاً ؛ أى : افعل مطلق السكوت عن كل كلام ، إذ لا تعيين فى اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت . أما لفظ : « صهْ» المجرد من التنوين فعناه : اسكت السكوت المعهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك فى غيره إن شئت .

مثله ، وإن كان لازمًا يتعدى بحرف جر معيَّن ، فهى مثله أيضًا . وفى الحالتين لا بد أن ترفع فاعلا . وإن احتاجت لمكملات أخرى استوفت حاجتها . فمن المتعدية كأفعالها : ما سبق من : « رُوَيد ، وبلهَ ، ومن دَرَاكِ » بمعنى : أدركْ . . . ومن اللازمة : هيهات — أف — صه . . .

فإن كان اسم الفعل مشتركاً بين أفعال مختلفة ، بعضها لازم وبعضها متعد ، فإنه يساير فى التعدى واللزوم الفعل الذى يؤدى معناه ، نحو : حيهل المائدة ، بمعنى : ايت المائدة ، وحيهل على فعل الخير ، بمعنى : أقبل على فعل الخير ، ومنه قولهم : إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعُمَرَ ، أى : فأسرعوا بذكر عمر بن الخطَّاب ، ومثل : هَلُمَّ ؛ فإنها تكون متعدية كقوله تعالى : (هَلُمَّ شهداءَكم) بمعنى : قربوا وأحضروا . وتكون لازمة نحو قوله تعالى: (هَلُمَّ إلينا) بمعنى اقترب وتعال .

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله فى التعدية واللزُوم مثل : آمين ؛ فإنه لم يسمع من العرب متَعديا بنفسه . مع أن فعله الذى بمعناه ، وهو : « استجب » قد ورد متعدياً ولازمًا ؛ فقالوا : اللهم استجب دعائى ، أواستجب لدعائى . . .ومثل : « إيه » من حديثك ، بمعنى زدنى من حديثك ؛ فاسم الفعل : « إيه » لازم ، مع أن فعله متعد .

أما فاعل أسماء الأفعال : فقد يكون اسما ظاهرًا أو ضميرًا للغائب مستترًا جوازًا ، ويكاد[1] هذان يختصّان باسم الفعل الماضى وحده . نحو : هيهات تحقيق الآمال

---

(١) قلنا : « يكاد » لأن هناك حالة نادرة عرضها بعض النحاة فى قوله تعالى فى سورة يوسف : (وغَلَّقَتِ الأبواب ، وقالت هَيْتَ لك) فأعرب : هَيتَ . اسم فعل ماض بمعنى : « تهيأتُ » ويترتب على هذا أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره : « أنا » والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل كما يتعلقان بفعله . (راجع المغنى فى الكلام على لام التبيين)

وقيل : إن « هيت » اسم فعل أمر بمعنى : « أقبل » أو « تعال » والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، والمراد : إرادتى لك ، أو : أقول لك ، فالجار والمجرور ليسا متعلقين باسم الفعل ، وعلى هذا الرأى لا يكون فاعل اسم الفعل الماضى ضميراً للمتكلم ، لأن هذا غير معهود فيه ؛ إنما المعهود فيه أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مع استتاره جوازاً . (راجع المغنى فى الموضع السابق وحاشية ياسين على التصريح ﺣ ٢ عند الكلام على تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول) .

بغير الأعمال، وقوله : (هيهات هيهات لما[١] توعدون) ونحو : السفر هيهات ، أى : هو — عمرو ومعاوية فى الدهاء شتانَ ، أى هما . . . .

وقد يكون ضميرًا للمخاطب مستتراً وجوبا ، وهذا هو الأعم الأغلب[٢] فى اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر . ويشترط فى هذا الضمير أن يكون مناسبا للمضارع أو للأمر الذى يقوم اسم الفعل مقامه ، نحو : أفٍ من عمل الحمق؛ بمعنى أتضجر . ففاعل اسم الفعل هو ضمير مستتر وجوبًا تقديره : «أنا» وهذا الضمير وحده هو الذى يصلح فاعلا للمضارع : أتضجر . ونحو : صهْ ، بمعنى : اسكت . ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . وهذا الضمير وحده هو الذى يلائم فعل : الأمر : « اسكت » .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن فاعل اسم الفعل محتم[٣] ، وأنه يماثل فاعل فعله — وأنه — فى الأعمّ الأغلب ، — يكون فى اسم الفعل الماضى اسما ظاهرًا ، أو ضميرًا للغائب مستترًا جوازاً ، وفى اسم الفعل المضارع والأمر ضميرًا مستترًا وجوباً للمتكلم أو لغيره، وللمفرَد أو غيره[٤] على حسب فعله، ولا يكاد يصح فى هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميرًا بارزًا[٥] .

---

(١) « لما » اللام حرف جر زائد . « ما » موصولة ، فاعل مجرورة بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلى ، فى محل رفع ، لأنها فاعل : « هيهات » .

(٢) قلنا : « الأعم الأغلب » ، لأن هناك حالة نادرة فى مثل قولنا : من طلب إدراك غاية فعليه بالسعى الدائب لها ، وهو أسلوب مسموع قديماً ، ومنه قولهم : «فعليه بالصوم» . أى فليتمسك بالصوم فالضمير هنا للغائب وهو أيضاً مستتر جوازاً وقد قال بعض النحاة : إن « عليه » هنا ليست اسم فعل ، بل الجار والمجرور على حالها خبر مقدم، والباء بعدهما زائدة، داخلة على المبتدأ المجرور لفظاً بها ، المرفوع محلا . ولو أخذنا بهذا الرأى لصارت القاعدة مطردة ، وهى أن فاعل اسمى الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميراً مستتراً وجوباً . فإن شئنا أخذنا بهذا و إن شئنا استثنينا من القاعدة المطردة الحالة النادرة .

(٣) حاجة اسم الفعل إلى فاعل محتوم دليل على اسميته ، لأن الاسم الذى بعده (وهو الفاعل) يسمى : المسند إليه ؛ فهو محتاج حتما إلى : «مسند» يكون فعلا أو اسماً . ولا ثالث لهما . واسم الفعل لا يقبل علامة الفعل ، فلا يصلح أن يكون فعلا مسنداً . فلم يبق إلا أنه اسم مسند .

(٤) الأمثلة للفاعل المستتر المفرد كثيرة . أما غيره فالمفردة مثل : أيتها الفتاة ، عليك بالحزم فى كل أمورك . ولغيرها عليكما بالحزم . . — عليكم بالحزم . . . — عليكن بالحزم . . . وتقدير الفاعل : أنت — أنتما — أنتم — أنتن .

(٥) قد يكون فى آخر اسم الفعل ما يدل على الإفراد والتذكير أو فروعهما . وعلى المخاطب أو غيره

والضابط الذى يجب الاعتماد عليه فى هذا الشأن هو أن يوضع فى مكان اسم الفعل ، الفعلُ الذى بمعناه ؛ فما يصح أن يكون فاعلا لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلا لاسم الفعل الذى يدل عليه، ويقوم مقامه، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضًا .

واعتمادًا على هذا الضابط يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل دالاًّ على المفرد المذكر ، أو المؤنث أو المثنى ، أو الجمع بنوعيهما — على حَسَب مَا يناسب السِّياق ، فى مثل : « صَه » — كما سبق — قد يكون الفاعل : أنتَ — أنتِ — أنتما — أنتم — أنتن ، على حسب المخاطب. وقد يكون الفاعل متعددًا إذا كان الفعل يحتاج لفاعل متعدد ، نحو: شَتَّان السَّابقُ واللاحقُ فى البراعة كما تقول افترق السَّابق واللاحق فى البراعة ، لأن الافتراق أحد الأمور المعنوية التى لا تتحقق إلا من اشتراك اثنين معاً ، أو أكثر فى تحقيقها ؛ فيجىء له اسمان مرفوعان به ، أحدهما فاعل بغير واسطة، وبعده الآخرَ مسبوقًا بواو العطف — دون غيرها — واسطة بين الفاعل المعطوف ، والفاعل المعطوف عليه[1] .

ومن الأمثلة : رويدكَ — رويدكِ — رويدكما — رويدكم — رويدكن . على اعتبار : « رويد » اسم فعل أمر ، والضمير بعده مفعوله . والمعنى أمهل نفسك — نفسا كما — أنفسكم — أنفسكن .

ومثل : عليك الجد فى كل أمرك — عليكما — عليكم — عليكن . ومثل: « ها » وهاءَ (بالمد والقصر) بمعنى خذ تقول فى الأولى : هاك — هاكما — هاكم — هاكن . والفاعل فى كل ماسبق ضمير مستتر حتما .

أما : « هاءَ » فقد تلتزم صورة واحدة للجميع ؛ فتقول : هاءَ يا على الكتاب ، أو يا فاطمة ، أو يا عليان أو يا فاطمتان ، أو يا عليون ، أو يا فاطمات . ويصح أن يتصل بآخرها علامة الإفراد والتذكير وفروعهما ، فتقول : هاءَ يا على(بالبناء على الفتح) وهاءِ يا فاطمة (بالبناء على الكسر) وهاؤما فى المثنى ، وهاؤم فى جمع المذكر ، وهاؤن فى خطاب جمع المؤنث فالضمير « ما » و «الميم» و « النون » هو الفاعل ، وهو ضمير بارز فى هذه الصورة التى هى أفصح من سابقتها وعليها قوله تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيه) — راجع ح ٤ ص ٤٣ من شرح المفصل .

(١) وقد تقع « ما » الزائدة بعد «شتان» مباشرة وقبل الفاعل ؛ كقول الشاعر :

شتانَ ما يومى على كُورها ويومُ حيانَ أخى جابرِ

فكلمة : « ما » زائدة ، و « يوم » الأولى : فاعل ، والثانية معطوفة عليها بالواو ، فهى فاعل فى المعنى كالأولى . وقد ورد فى الفصيح وقوع : (ما بين) بعدها ؛ ومنه قولهم : لشتان ما بين اليزيدين فى الندى . والأسهل فى هذه الصورة أن تكون « شتان » بمعنى : « بعد » ، وما اسم موصول . أى : بعدت المسافة بين اليزيدين ، والشرط — وهو أن التفرق لا يحصل إلا من اثنين فأكثر متحقق ، لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر .

(٥) جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابىّ مطلقا — مع أنها أسماء مبنية ، عاملة ، كما تقدم — فلا تكون مبتدأ ، ولا خبرًا ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا مضافًا ولا مضافاً إليه . . . ولا شيئًا آخر يقتضى أن تكون مبنية فى محل رفع ، أو فى محل نصب ، أو فى محل جر . ، فهى مبنية لا محل لها من الإعراب .

(٦) أن معمولاتها — فى الأعم الأغلب — لا تتقدم عليها ؛ مثل : عليك بالحق ، بمعنى : تمسَّكْ بالحق ، وعليك نفسَك ، بمعنى : الزم شأنك . . . ولا يصح — بناء على الأعم الأغلب — أن يقال : بالحق عليك ، ولا نفسَك عليك . . . (١)

(٧) أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقًا . ويتساوى فى هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال دالة على طلب أو على خبر ، فالأولى كأسماء فعل الأمر (صه — مه — — آمين) والثانية كأسماء الفعل الماضى أو المضارع (هيهات — شتان — أف — واها) .

(٨) أن اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية ؛ فلهما كل الأحكام التى تختص بالجمل الفعلية ؛ كوقوعها خبرًا أو صفة ، أو صلة ، وحالا . . . و . . . وكاعتبارها جملة إنشائية طلبية إن دلت على طلب ، (كاسم فعل الأمر ، وما كان على وزن فَعَال . . .) وخبرية إن لم تدل على إنشاء (كاسم الفعل

---

(١) وفيما يلى كلام ابن مالك فى أنها تعمل عمل الفعل الذى تنوب عنه ، وفى أن بعضها نكرة — وهو المنون تنوين التنكير — و بعضها معرفة ، وهو غير المنون ، وفى أن معمولاتها لا تتقدم عليها :

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْه مِنْ عَمَلْ   لها. وَأَخِّرْ مَا لِذِى فِيهِ العَمَلْ

(تقدير البيت نحويا : وأخر ما العمل فيه لذى... أى : لهذه الأسماء . وما من عمل لما تنوب عنه — لها . أى : وشىء هو عمل للذى تنوب عنه — لها . فما يثبت من عمل للفعل النائبة عنه يثبت لها . فكلمة « ما » الأولى بمعنى شىء ، مبتدأ ، وخبره الجار مع المجرور : « لها »

والبيت مع تعقيده اللفظى يتضمن أمرين : أولها : إعمالها كفعلها ، وثانيهما : تأخير معمولاتها عنها . ثم قال :

وَاحْكُمْ بِتَنْكِير الَّذِى يُنَوَّنُ   مِنْهَا ، وتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

(بين = واضح . وسبب وضوحه تجرده من التنوين الذى يدل وجوده على التنكير وعدمه على التعريف .)

الماضى ، أو المضارع . . .) وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية بالضوابط والشروط الخاصة بكل حالة[١] . . .

(١) خالف فى هذا شارح المفصل فقد قال (فى ج ٤ ص ٢٥ باب أسماء الأفعال) ما نصه : « اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حدّه فى الفعل . ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك بل هى مع فيها من الضمير أسماء مفردة على حدّه فى اسم الفاعل واسم المفعول والظرف . والذى يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها قال زهير :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا   دُعِيَتْ « نَزَالِ » وَلُجَّ فى الذُّعْرِ

فلو كانت « نزال » بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناد « دعيت » إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كون شىء منها فاعلا »

وكلامه هذا مخالف لما تقرر فى باب المبتدأ والخبر من قولهم : إن الجملة الاسمية هى ما تركبت من مبتدأ وخبر ، أومن مبتدأ هووصف ، له مرفوع يغنى عن الخبر ؛ كاسم الفاعل المبتدأ مع فاعله ، وكاسم المفعول المبتدأ مع خبره . . . فكيف يعتبر كلا منهما مع ضميره ليس جملة مطلقاً ؟ لعله يرمى إلى حالتهما حين يكون أحدهما معمولا ؛ فاعلا أو مفعولا — مثلا — وهذا غير ما نحن فيه . على أن الأعلم قال فى البيت السابق ما نصه : (إنما أخبر عن « نزال » على طريق الحكاية . وإلا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغى أن يخبر عنه . . .) .

المسألة ١٤٢ :

أسماء الأصوات

يراد منها نوعان :

— أولهما : ألفاظ يُخاطب بها الحيوانُ الأعْجم ، وما فى حكمه ، — كالأطفال — إما للزجر والتخويف ؛ رغبة فى ترك شىء ، وإما للحث على أداء أمر معين بمجرد سماعه أحد هذه الألفاظ ، دون حاجة إلى مزيد .

وإنما يتحقق الأداء بعد مدة يسبقها تكرار المخاطبة باللفظ ، وتدريب الحيوان على إنْفاذ المطلوب منه عند سماعه ؛ فيدرك — بعد التكرار الذى يصاحبه التدريب — المرادَ من توجيه اللفظ إليه ، ومن مخاطبته به ، ويكتفى فى إدراك الغرض بسماع هذا اللفظ دون زيادة عليه . فمن أمثلة الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات — وأشباهها — بسبب أمر بغيض يراد العدول عنه ، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر ، فيقولون لها أحَد الألفاظ الآتية :

هِيَدَ — هادِ — دَهْ — جَهْ — عاهِ — عِيهِ ... وقولهم لزجر الناقة : عاجِ — هَيْجِ — حَلْ ... وكقولهم لزجر الغَنَم : إسَّ — هِسَّ — هُسْ — هَجْ — وللكلب : هَجَا — هَجْ ... وللضأن : سَعْ — وَحْ — عَزْ — عَيْزِ ... وللخيل : هلاَ — هالِ . وللطفل — كِخْ ، كخِّ ... وللسَّبُع : جاهْ — وللبغْل : عَدَسْ ... إلى غير هذا من ألفاظ الزجر ، وهى كثيرة فى عددها ، وضبط حروف كل منها .

ومن أمثلة ما يوجه للحيوانات وأشباهها ، لا بقَصد زجرها ؛ وإنما بقصد تكليفها أمرًا كى تؤديه وتقوم بإنفاذه — قول العرب للإبل : « جُوتَ » ، أو : « جِىءْ » ، إذا أرادوا منها الذهاب للماء لتشرب : « ونِخْ » ، إذا طلبوا منها الإناخة . « وهِدَعْ » ، إذا أرادوا منها الهدوء والسكون من النِّفار . « وسَأ ، وتَشُؤْ » ، إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء ، ليشرب . « ودَجْ ، وقُوسِ » لدعوة الدجاج إلى الطعام والشراب . . . . « وحَاحَا » للضأن ، « وعَاعَا » للمعز ليحضر الطعام . . .

— ثانيهما : ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم[1] ، أو مما يشبهه كالجماد ونحوه ،

(١) أما الحيوان الناطق فألفاظه ذات معان و إلا كان كغيره .

فيرددها الإنسان ويعيدها كما سمعها ؛ تقليدا منه ومحاكاة لأصحابها . فقد كان العربى يسمع صوت الغراب ، فيقلده قائلا : غاقْ ، أو : صوت الضَّرْب ؛ فيقول محاكيا : طاقْ ، أو صوت وقوع الحجارة ، فيُحاكيه : طَقْ ، أو صوت ضربة السيف فيردده : قَبْ ، أو صوت طىّ القماش ، فيقول : قاشِ ماشِ[1] . . . . إلى غير هذا من الأصوات التى يسمعها فيحاكيها[2] . . . .

أشهر أحكامها :

(١) أنها أسماء مبنية[3] ، لا محل لها من الإعراب ، ما دامت أسماء تدل على مجرد الصوت ، ولم تخرج عن هذه الدلالة إلى تأدية معنى آخر . وما كان مسموعاً عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته ، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه فى عدد حروفه ، أو فى نوعها ، أو ترتيبها . أو ضبطها ، أو علامة بنائها . . . . كالأمثلة

---

(١) قاشِ ماشِ (بكسر الشين فيهما) مركب مزجى مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وهو من المركبات المزجية المتعددة التى تكون اسم صوت مع تركيبها المزجى .

(٢) وفى النوعين السابقين يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : أسماء الأفعال والأصوات :

وَمَا بِهِ خوطِبَ مَا لَا يَعْقِلِ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ — صَوْتاً يُجْعَلُ

(التقدير : ما به خوطب ما لا يعقل . . : يجعل صوتاً ، يريد : أن ما يشبه اسم الفعل — فى أنه لا يحتاج فى أداء المراد منه إلى لفظ آخر — يسمى : اسم صوت . وهذا تعريف قاصر مبتور ، فوق أن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح . لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو ضمير ، ولا يمكن أن ينفرد بنفسه ، وقد يحتاج لمعمولات أخرى . . . كما سبق فى بابه . ثم اقتصر فى بيان أنواعه وأحكامه على بيت واحد ختم به الموضوع هو :

كَذَا الَّذِى أَجْدَى حِكَايَةً ؛ كَقَبْ ... وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ ؛ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

المراد : حكاية صوت الجماد وغيره . وقب : صوت السيف . واسم الصوت بنوعية مبنى وجوباً كما يقول فى بيته . . .

(٣) يعترض بعض النحاة على اسميتها ؛ بحجة أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد ، مفهوم . وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم ؛ لأنها تتوجه إلى من لا يفهم ، ويخاطب بها غير العاقل . وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوى معناه . وهذا ينطبق على أسماء الأصوات . فليس الشرط فى الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه . وقيل إنها ملحقة بالأسماء وليست أسماء . . . ولا أهمية للخلاف إذ الأهمية لأحكامها الآتية .

ويقولون إن سبب بنائها هو : شبهها الحروف المهملة (مثل : لا ، وما ، النافيتين) فى أنها غير عاملة ، ولا معمولة . والسبب الحق هو : مجرد استعمال العرب الأوائل — كما كررنا —

السالفة . أما المستحدث بعدهم فيلازم ما شاع فيه ، لأن إنشاء الأصوات واستحداثها — جائز فى كل عصر[1] ، ويجرى على الجديد المستحدث ما يجرى من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب ؛ فيعتبر اسماً واجب البناء بالعلامة التى يشيع بها النطق فى عصره ، وتسرى عليه بقية الأحكام الأخرى الخاصة بأسماء الأصوات.

لكن هناك حالتان ؛ إحداهما : يجب فيها إعراب أسْماء الأصوات — بنوعيها المسموعة عن العرب والموضوعة — والأخرى يجوز فيها الإعراب والبناء .

ا — فيجب إعرابها إذا خرجت عن معانيها الأصلية ، وصارت اسما متمكنا يدل : إما على صاحب الصوت ، الذى يصدر عنه الصوت والصياح ، وينسبان له أصالة دون غيره . وإما على شىء آخر ليس هو الصاحب الأصيل للصوت ، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيها يقصد منه الزجر ، أو التهديد أو غيرهما . . .

فمثال الأول : أزعجنا : غاقٌ ، وفزعنا من غاقٍ . . . فكلمة : « غاق » ، بالتنوين ، لا أيراد منها هنا أصلها وهو : صوت الغرابِ ، وإنما يراد أنَّها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه ؛ أى : على الذى ينسب له الصوت ويشتهر به ، وهو : « الغراب » ذاته ، لا صوته الصادر منه . فالغراب هو المسمَّى و « غاق » فى الجملتين اسم معرب متمكن ، فاعل فى الجملة الأولى ، ومجرور « بِمن » فى الجملة الثانية .

ومثل : ما أقسى قَبًا . فكلمة : « قبًا » — بالتنوين — اسم معرب متمكن منصوب فى هذه الجملة ، لأن المراد بها هنا : « السيف » مع أنها فى الأصل اسم صوت للسيف ، مبنية . لكنها تركت أصلها هذا وصارت معربة تدل على مسمى هو : السيف ، بعد أن كانت اسماً لصوته ، مبنية . فالمراد فى الأمثلة السابقة وأشباهها أزعجنا الغراب — فزعنا من الغراب — ما أقسى السيف .

ومثال الثانى : أردت هالاً ؛ فصادفت عدَساً . وأصل كلمة : « هال » اسم صوت صادر من الإنسان ، يوجه إلى الفرس لزجره . وأصل كلمة : « عدسْ » اسم صوت صادر من الإنسان يوجهه إلى البغل لزجره ، فكلتا الكلمتين تركت أصلها ، والبناء ، وصارت اسماً معرباً مراداً منه الحيوان الأعجم — وشبهه — مما

---

(١) ومنها أصوات الحيوانات والطيور التى لم يعرفها العرب ، والأصوات التى وجدت بعدهم ؛ كأصوات السيارات ، والطيارات والبواخر والآلات المختلفة ؛ ما جدّ منها وما سيجد .

لا يصدر عنه ذلك الصوت ، وإنما يوجه إليه من غيره[١] .

ب — ويجوز إعرابها وبناؤها إذا قصد لفظها نصًّا ؛ مثل : فلان لا يرعوى إلا بالزجر . كالبغل لا يرعوى إلا إذا سمع : « عَدَسْ » أو : « عَدَسًا » بالبناء على السكون أو بالإعراب ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسَها

(٢) أنها — فى أصلها — أسماء مفرده مهملة ، والمراد من إفرادها : أنها لا تحتمل ضميرًا ، وهذا نوع من أنواع الاختلاف بينها وبين أسماء الأفعال .

والمراد من إهمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفة ولا تُؤثر فى غيرها ، فلا تكون مبتدأ ، ولا خبرًا ، ولا فعلا ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا . . . ولا شيئًا آخر يكون عاملا أو معمولا — إلا فى الحالتين السالفتين : ا ، ب ، بصورهما الثلاث . ومن ثَمّ تختلف أيضًا عن أسماء الأفعال ؛ فهذه لا بد أن تعمل .

وإنما تكون أسماء الأصوات مهملة إذا بقيت على وضعها الأصلى اسم صوت بالطريقة التى شرحناها . أما إذا قصد لفظها ، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنة ، بأن انتقلت من معناها الأصلى إلى الدلالة على من يصيح بها أو على من يتجه إليه النطق بها — فإنها فى هذه الصور الثلاث تكون معربة إما وجوباً كما فى : « ا » وإما جوازًا — كما فى : « ب » فالشرط فى إهمالها ، وفى بنائها لزوما — أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد لا محل لها من الإعراب ؛ فلا تكون فى محل رفع ، ولا نصب ، ولا جرّ ، وإنما يقال فيها : اسم صوت مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر أو السكون على حسب حالة آخره .

---

(١) بعض النحاة يجيز بناءها فى الصور السالفة مراعاة لأصلهما . ولكن الإعراب أوضح وأقدر على أداء المعنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه .

... ...

زيادة وتفصيل :

نختم الباب بسرد بعض آخرَ من أسماء الأفعال يكثر تردادُه فى الكلام العربى القديم ، واكتفينا بضبط واحد مما له أكثر من ضبط .

اسم الفعل	معنـــاه	اسم الفعل	معنـــاه
هيتَ ، هـلْ هلاّ	أسرعْ ، وتعالَ إلى	حَذَرَكَ بَرْدا	احذر بردا
		بَعْدَكَ	تأخّرْ ، أو احذر شيئاً خلفك
		أمامك وراءَك — فرَطك	احذر شيئًا بين يديك
قدْك — قَطْك بسّ	اكتف بما كان وانته وانقطع عما أنت فيه	حيَّ (بياء مشددة مفتوحة)	بادرْ وأسرع ، ومنه حيّ على الصلاة
هَيَّك — هَيْك هيّا	أسرع فيما أنت فيه	عندك	عندك الشريف : الزَمْه من قرب
إليك	تنَحّ	مكانك	اثبت
دعْ — دعْدعْ	قم فانتعش ، واسلَمْ مما أصابك من السوء . (فاللفظ يتضمن دعاء له بالانتعاش والسلامة .		
وشكان	اسم فعل ماض (ويجوز فى الواو الحركات الثلاث) قُرُب أو : عجِل وأسْرَعَ . ومنه وشكان ذا خروجا فذا فاعل ، وخروجا تمييز		
سرعان	(يجوز فى السين الحركات الثلاث) عَجِلَ وأسرع . وقد يتضمن فى الوقت نفسه التعجب من السرعة ، فكأنك تقول ما أسرعه ! !		
لَعًا	انتعش من مكروه أصابه ونهض من عثرة . وهو يتضمن الدعاء بالسلامة		
دعدعا	انتعش من مكروه أصابه ونهض من عثرة ، وهو يتضمن الدعاء بالسلامة .		
هَمْهَامِ	نفد ولم يبق من الشىء بقية		
بَخْ	أثنى وأمدَح وأبدى إعظامى وتقديرى لما أرى		

المسألة ١٤٣ :

نونا التوكيد

يراد بهما : نونان ، إحداهما مشددة مفتوحة الآخر ، والثانية مخففة ساكنة . وتتصل كل واحدة منهما بآخر المضارع المتجرد للزمن المستقبل ؛ أو بآخر الأمر ، فلا تتصل بالمضارع الدال على الحال ، أو على المضى [1] ، ولا بالماضى ، ولا بأسماء الأفعال مطلقًا ؛ (سواء أكانت طلبية أم خبرية) ولا بغيرها من أنواع الكلمات الأخرى ؛ نحو : لا تحملَن حقدًا على من ينافسك فى الخير ، وابذلَن جهدك الحميد فى سبقه ، وإدراك الغاية قبله . فالنون فى آخر الفعلين للتوكيد ويصح تشديدها مع الفتح ، أو تخفيفها مع التسكين . وقد اجتمعا فى قوله تعالى فى قصة يوسف : ، (لَيُسْجَنَنَّ ، ولَيَكُونَنْ من الصَّاغِرِينَ) .

أثرهما المعنوىّ :

لو سمعت من يقول : لا تنفع النصيحةُ الأحمقَ ، ولا يفيده التأديب ، فقد تتردد فى تصديق الكلام ، ويداخلك الشك فى صحته . ولك العذر فى هذا ؛ لأن المتكلم لم يحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكائه أن مثل هذا الكلام قد يقابل بالتردد والشك؛ فيعْمل على أن يدفعهما ، ويمنع تسربهما إلى ذهن القارئ ، بإحدى الوسائل الكلامية التى عرَض لها البلاغيون — ومنها : نون التوكيد . . . فلو أنه قال : لا تنفعن . . . ولا يفيدن . . . لكان مجىء نون التوكيد ، بمثابة القسَم على صحة الكلام وصدقه ، أو بمنزلة تكراره وإعادته بقصد تأكيد مضمونه ، وصحة ما حواه ، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من هو مستعد للاقتناع .

ومثل هذا أن يقال لك : (أكثر من الحسَّاد بفضلك) ، (ولا تكثرْ من الأعداء بجهلك .) أو : (تجنبْ شرَّ القتلة ؛ شاهدَ الزُّور) ، (وهل يُبرئُ القاتلَ ، وهل يَقتُل البرىءَ سواه ؟) . . . . فقد تزعم أن المتكلم يعرض عليك

---

(١) قد يدل المضارع على الزمن الماضى فى مواضع سبق بيانها فى صدر الجزء الأول .

كل مسألة من هذه المسائل عَرْضًا مجردا، (أى : خالياً من رغبته وتشدده فى مطالبتك بالتنفيذ أو بالتَّرْك ، خالياً من الحرص على تأديتك ما تحدَّثَ بشأنه أو عدم تأديتك ، وتصديقك به أو عدم التصديق .)

وقد يكون لك الحق فى هذا الزعم ؛ فليس فى الكلام ما يبعده . فلو رغب المتكلم أن يبعده ، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ، وتشدده فى التنفيذ والتأدية ، وحرصه على تصديق ما قال — لزاد فى الكلام ما يدل على رغبته ؛ كزيادة نون التوكيد ، على آخر الفعل المضارع أو الأمر ؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجملة قوة، وتكسبه تأكيدًا ؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق ، وتجعله مقصورًا على الحقيقة الواضحة من الألفاظ ، دون ما وراءها من احتمالات .

فلو قيل فى الأمثلة السالفة : أكْثِرن . . . . — لا تُكْثِرَن . . . . — تَجنبَن . . . — يُبَرِئن — . . . يقتلَن . . . لكان مجىء نون التوكيد — برغم اختصارها البالغ —بمنزلة قول المتكلم : إنى أؤكد كلامى ، وأتشدد فى أن تنفّذ مضمونه فى المستقبل ، وأحرصُ على أن تُصدقه ، أو : بمنزلة تكرار ذلك الكلام ، وإعادته لتحقيق الغرض السالف . لهذا سميت : « نون التوكيد » . والمشددة أقوى فى تأدية الغرض من المخففة ، وفوق هذا فكلتاهما تُخلّص المضارع للزمن المستقبل ، سواء أكان اتّصالها به مباشرًا أم غير مباشر[1] . ومن ثَمَّ يمتنع دخولها على المضارع إذا كان للحال ، أو للمضىّ ؛ منعا للتعارض بينهما . أما الأمر فزمنه مستقبل —فى الأغلب—، فتقوّى فيه الاستقبال .

وقد يفيدان — مع التوكيد — الدلالة على الإحاطة والشمول إذا كان الكلام لغير الواحد، فى مثل : يا قومنا احذَرُن مكايد الأعداء. . . يكون المراد : يا قومنا كلكم أو جميعكم فرداً فرداً . . .

وخلاصة ما تقدم : أنهما يُلْحَقان بآخر المضارع وآخر الأمر ، بشرط تجردهما للزمن المسقبل ، ولا يلحقان بغيرهما من الأفعال ، ولا أسماء الأفعال مطلقا ، ولا سائر الأسماء ، والحروف . وأن فائدتهما المعنوية : هى تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ ، وتخليص المضارع للزمن المستقبل ، وأنهما قد يفيدان — مع التوكيد — الشمول والعموم فى بعض الصور .

---

(١) يكون غير مباشر ؛ لوجود فاصل بينهما ؛ كالضمير .

آثارهما اللفظية والأحكام المترتبة على وجودهما :

لهما آثار لفظية مشتركة تَحدُث من اتصال إحداهما بآخر المضارع ، أو بآخر الأمر . وتمتاز الخفيفة بأحكام خاصة تنفرد بها دون الثقيلة . وأهم الآثار المشتركة هو :

(١) بناء المضارع على الفتح — إذا كان مجردًا من ضمير رفع بارز[1] ؛ ذلك أن المضارع معرب دائمًا ، إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشرًا نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون النسوة ؛ فيبنى على السكون . كقول شوقى فى وصف الدنيا :

لا تحفلَنّ ببؤسها ونعيمها نُعْمَى الحياة وبؤسُها تَضليلُ

وكقوله فى الأمهات المصريّات المجاهدات :

ينفُثْنَ فى الفِتيان من رُوحِ الشجاعة والثباتِ
يَهْوَيْن تقبيلَ المهنّد ، أو معانقةَ القناةِ[2]

ويدخل فيما سبق المضارع المسبوق بلام الأمر ؛ كقولك للمهمل : لِتَحْتَرِمَنّ عَمَلَك ، ولِتُكرِمَنّ نَفسك بإنْجازه على خير الوجوه . . . فالفعلان : تَحترم ، وتُكرم ، مبنيان على الفتح ؛ لاتصالهما بنون التوكيد ، فى محل جزم بلام الأمر .

(٢) بناء فعل الأمر على الفتح ، إذا لم يكن متصلا بضمير رفع بارز[1] ؛ نحو : اشكرَن من أحسن إليك ، وكافئَنه بالإحسان إحسانا ، واعلمَن أن كلمة حمد وثناء قد تكون خير جزاء[3] .

فإن كان فعل الأمر متّصلا بضمير رفع بارز فإنه يجرى عليه ما يجرى على المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف فى الأحكام ولا فى التغيرات ؛

---

(١) ضمائر الرفع البارزة التى تتصل بآخر المضارع والأمر هى : الف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ونون النسوة . وقد سبق (فى جـ ١ ص ٥٣ م ٦) تفصيل الكلام على بناء المضارع ، والسبب فى أن يكون اتصال نون التوكيد به مباشراً عند بنائه على الفتح . أما نون النسوة فاتصالها به لا يكون إلا مباشراً دائماً ، ويبنى معها على السكون .

(٢) الرمح .

(٣) ولا داعى لان نقول : فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة الآتية لمناسبة النون . وإنما نقول بغير تلك الإطالة فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد .

فالمضارع والأمر سيَّان فيما يجرى عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ؛ سواء أكان آخرهما صحيحا أم معتلا ، مؤكَّدَين أم غير مؤكَّدين مع ملاحظة الاختلاف بينهما فى ناحيتين هامتين

أولاهما : أن الأمر مبنى دائمًا فى كل الأساليب: وثانيتهما أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقا . وسيجىء تفصيل الكلام عليه مع المضارع آخر الباب .

(٣) أن توكيد فعل الأمْر بها جائز فى كل أحواله[١]، بغير قَيد ولا شرط ، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر .

أما المضارع المجرد من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعة هى : وجوب التوكيد ، وامتناعه ، واستحسانه ، وقِلَّته . وإليك البيان :

الأولى والثانية : فوجوب توكيده ، حين يكون مثبتًا ، مستقبلا ، جوابَ قسَم ، مبدوءًا باللام التى تدخل على جواب القسم ولا يفصِل بينه وبين هذه اللام فاصل ، نحو . والله لأعملَن الخير جهدى — بالله لأجتنبَنّ قول السوء قدر استطاعتى — تالله لنُحاربَن الشر ما وسعتنا المحاربة[٢] . . . فالأفعال المضارعة : أعمَل — أجتنب — نحارب . . . واجبة التوكيد بالنون ، لاستيفائها الشروط كلها ؛ فهى مثبتة ، مستقبلة الزمن[٣]، وقبلها قسَم وقعت فى جوابه ، مصدَّرة بلام الجواب ، بغير فاصل بينهما .

فإذا فقد بعض الشروط نشأت صورة جديدة قد يمتنع فيها توكيده ، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التالية :

فمن الصور التى يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت فى الحالة السالفة فيكون منْفيًّا ، إمَّا لفظًا ؛ نحو : إن دعيت للشهادة فوالله لا أكتم الحق ، وإما تقديرًا

---

(١) فتدخل الحالات التى يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى غرض آخر مع بقاء صيغته على حالها ؛ كخروجه إلى الدعاء فى شعر لأحد الأنصار كان يردده النبى عليه السلام يوم غزوة الخندق ، ومنه :

فَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إنْ لاقَيْنَا ... وأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا

(٢) أى : مدة اتساع المحاربة لنا ، واقتدارنا عليها .

(٣) لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل (كما أوضحنا هنا ، وفى ج ١ ص ٣٨ م ٤)

نحو : قوله تعالى : (تاللهِ تَفتأُ تذكرُ يوسفَ . . .) أى : لا تفتأ ، لأن حذف « لا » النافية كثير فى جوابِ القسم عند أمن اللبس .

ومن الصور التى يمتنع فيها توكيده أيضًا أن يفقد شرط الاستقبال ، فى تلك الحالة أيضًا ؛ فيكون زمنه للحال بقرينه تدل على هذا ، كقول الشاعر :

لَئِنْ تكُ قد ضاقتْ عليكم بيوتكم لَيعلَمُ ربى أن بيتىَ واسعُ

وقول الآخر :

يميناً لأبْغُضُ كلَّ امْرِئٍ يزخْرِفُ قوْلاً ، ولا يفعَلُ

لأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال — عند فريق من النحاة[١] — ونون التوكيد تخلصه للمستقبل ؛ فيتعارضان .

ومن الصور الممنوعة أيضًا أن يكون فى تلك الحالة السالفة مفصولا من لام الجواب ؛ إما بمعموله ، وإمَّا بغيره ؛ كالسين أو سوف ، أو قد ؛ نحو : والله لغرَضَكم تُدركون بالسعى الدائب ، والعمل الحميد ، ونحو قوله تعالى : (ولسوف يعطيك ربك فترضى .) والأصل والله لسوف . .

الثالثة : أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن ؛ لكنه — مع كثرته واستحسانه — لا يبلغ درجة الواجب . وأمارته : أن يكون المضارع فعل شرط للأداة : « إنْ » الشرطية المدغم فيها « ما » الزائدة للتوكيد (أى : إمَّا) ، أو : يكون مسبوقًا بأداة طلب تفيد الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو العَرْض[٢] ، أو التحضيض أو التمنى ، أو الاستفهام . . .

فمثال المضارع المسبوق « بإمَّا » : إمَّا تَحذرَن من العدو تأمنْ أذاه ، وإما تُهملن الحذر تتعرضْ للخطر . والأصل : إن تحذر . . . وإن تُهمل . . . زيدت « ما » على « إنْ » الجازمة ، وأدغمت فيها . ولا يحسُن فى النثر ترك التوكيد

---

(١) غير البصريين . ومعلوم أن الذى يعين المضارع للحال أمور ؛ منها : كلمة : الآن ، أو : الساعة . . . ، ومنها : النفى بليس ، ومنها : لام الابتداء . . . ، إلى غير هذا مما سردناه فى موضعه الأنسب (حـ ١ ص ٣٦ م ٤) فمن يريد الدلالة على الحال بغير لام القسم فى مثل البيتين السالفين فله وسائل ؛ منها : أن يقول فى النثر : ليعلم الآن . ويميناً لأبغض الساعة . . .

(٢) العرض : طلب فيه لين ورفق (ويظهران فى اختيار الكلمات الرقيقة ، وفى نبرات الصوت) والتحضيض : طلب فيه عنف وشدة ، يظهران فيما سبق أيضاً . والأداة الغالبة فى العرض هى : « ألاَ » المخففة . وقد تستعمل قليلا للتحضيض . وأدواته الغالبة هى : لولا — لوما — هلا — هلاّ — وسيجىء الكلام على هذه الأدوات فى بابها الخاص .

لكنه يصح فى الشعر للضرورة ، كقول القائل :

ياصاحِ ،إمَّا تَجِدْنى غيْرَذى جِدَةٍ[1] فما التخلّى عن الإخوان من شِيَمى

ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر : لِتحذرَن مديح نفسك، ولتَدَعَن الثناء عليها ، وإلا كنتَ هدفًا للسخرية والمهانة .

ومثال المسبوق بالنهى قوله تعالى: (ولا تَحسبنَّ اللهَ غافلاً عمَّا يعملُ الظالمون) ، وقول الشاعر :

لا يخدعَنَّك منْ عدوّ دَمعُه وارحم شبابك من عدوّ تَرحَمِ

ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل :

لا يَبْعَدَنْ[2] قومى الّذين هُمُو سمُّ العُداةِ وآفةُ الْجُزُرِ . . .

وبالعَرْض قولهم : ألاَ تنسى إساءةَ من أعتَبَك[3]، وبالتحضيضِ قول الشاعر :

هلاَّ تَمُنُنَّ بوعدٍ غيرَ مُخْلفةٍ كما عَهِدتُكِ فى أيّامِ ذى سَلَمِ

وبالتمنّى قول الشاعر :

فليتكِ يومَ الملْتقَى تَرَيِنَّنى لكى تعلْمى أنى امرؤٌ بك هائمُ

وبالاستفهام قول الشاعر :

أتهجُرَنّ خليلا صان عهدَكمو وأخلصَ الودَّ فى سرّ وإعلانِ ؟

الرّابعة : أن يكون توكيده قليلا ، وهو — مع قلته — جائز ، لكنه لا يَرْقَى فى قوته ودرجته البلاغية مَرْقَى النوعين السالفين .

وعلامته : أن يكون بعد : « لا » النافية ؛ كقوله تعالى : « واتّقُوا فِتْنةً لاَ تُصيبَنَّ الّذين ظَلَمُوا منكم خاصّةً » . أو بعد : « ما » الزائدة التى لم

---

(١) مال وغنى .

(٢) لا يبعدن ؛ أى : لا يهلكن (الفعل : بعِد يبعَد ، بمعنى : هلَك يهلك) . دعاء لقومه ألا يصيبهم الهلاك ، ويصفهم بأنهم سم لأعدائهم ، آفة لجزرهم (جمع : جزور . والجزور مؤنثة فى لفظها. ومعناها الغالب : الناقة ، وقد يراد منها الجمل) وإنما كانوا آفة لها لكثرة ذبحهم إياها لأنفسهم ، وللضيوف . وهذه كناية عن الكرم .

(٣) أزال سبب عتابك .

تدغم فى « إنْ » الشرطية ؛ كقولهم فى المثل : بعَيْنٍ ما أرَينَّك[١] ، وقول الشاعر فى المال :

قليلا به[٢] ، ما يَحْمدَنَّك وارث   إذا نال مما كنتَ تجمع مَغْنما

ويدخل فى هذا « ما » الزائدة بعد « رُبَّ » ؛ نحو : ربما يُقبِلَنّ الخير وراء المكروه[٣] .

أو بعد : « لَمْ » كقول الشاعر :

من جَحَدَ الفضل ولمْ يَذْكرُنْ   بالحمد صاحبَه فقد أجْرما

أو بعد أداة شرط غير « إن » المدغمة فى : « ما » الزائدة ؛ كقول الشاعر :

من تَثْقَفَنْ[٤] منهمْ فليس بآيبٍ   أبدا ، وقتلُ بنى قُتَيْبَةَ شافِى

---

(١) هذا مثل تقوله لمن يخفى عنك أمراً أنت به بصير ، تريد : إنى أراك بعين بصيرة «فما» زائدة . وجاء فى الأساس : تقول هذا لمن أرسلته واستعجلته فكأنك تقول له : لا تَلْو على شىء فإنى أنظر إليك ، أى : لا تقف - لا تنتظر .

(٢) الضمير عائد على المال فى بيت قبله هو :

أهنْ للذى تَهوَى التِّلاد فإنه   إذا مت كان المال نهبا مُقسما

(٣) منع بعض النحاة التوكيد بعد : « ربما » بحجة أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ما هو فى حكمه . ويرى سيبويه صحة التوكيد بحجة وروده فى المأثور . وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأى الأول ليكون حكم « رب » مطرداً .

(٤) تصادف وتقابل .

(٤) عدم تقديم معمول فعلها على هذا الفعل . إلا إن كان المعمول شبه جملة ؛ فيصح التقديم ؛ فى مثل : اسمعَن النصح . . . لا يصح أن يقال : النصحَ اسمعَن . بخلاف لا تثِقَن بمنافق ، واحذرنهُ عند تقلب الأيام ، فيصح أن يقال : بمنافق لا تثِقن ، وعند تقلب الأيام احذرَنه .

(٥) وقوع تغيرات أخرى تلحق المضارع صحيح الآخر ومعتلَّه ، وكذا الأمر ، عند إسنادهما لضمائر الرفع البارزة؛ فقد يحذف حرف العلة عند الإسناد أو يـُقْلب . وقد يحذف الضمير إذا كان واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وقد يتحرك بحركة مناسبة له من غير أن يحذف . وقدتحذف نون الرفع ، أو تدغم بغير حذف . . . إلى غير هذا من التغيرات المختلفة المترتبة على التوكيد ، والتى سنذكرها آخر الباب تفصيلا — كما قلنا[1] .

* * *

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « نونا التوكيد »

(وسنضع جهة اليسار رقماً لكل بيت كما ورد فى ترتيب بابه)

لِلفِعْلِ تَوْكيدٌ بِنُونَيْنِ ؛ هما كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ ، واقْصِدَنْهُمَا —١

يريد بالمثال الأول المشددة ، و بالثانى المخففة .

ثم قال :

يُؤَكِّدَان «افْعَلْ »ويفْعَل »آتيَا ذَا طَلَبٍ ،أَوْشَرْطاً أَمَّا تَالِيَا —٢

المراد « بافعل » : الأمر . و «بيفْعل » آتيا ، المضارع الآتى ، أى : الذى زمنه مستقبل ، حالة كونه ذا طلب ، أو : كونه شرطا تالياً إما . (فى الجملة تقديم وتأخير) :

أَوْ : مثْبَتاً فى قَسَمٍ مُسْتقبَلاً وقلَّ بَعْدَ« مَا » ،و «لَمْ »وَبَعْدَ : « لَا »—٣

وغَيرِ « إمَّا » مِنْ طَوالبِ الجَزَا وآخِرَ المؤكَّدِ افتحْ كابْرُزَا —٤

يريد : أن توكيد المضارع قليل بعد : « ما » و « لم » ، و « لا » وبعد غير « إن » الشرطية المدغمة فى«ما» ، من باقى طالب الجزاء ، أى : باقى الأدوات الشرطية التى تطلب جزاء .

ويفهم من كلامه السالف أن توكيد المضارع كثير فى غير هذه المواضع التى سردها . ومن الكثير ما ذكره أولا مجملا . ثم قال : إن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح ؛ «كابـْرزا » وأصله : « ابرزن » بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف . وسرد بعد هذا أبياتاً أربعة فى أنواع من التغييرات التى تصيب الفعل عند إسناده لضمائر الرفع البارزة ، وسنعود إليها عند الكلام على تلك التغيرات ، ثم بين الأحكام التى تختص بها الخفيفة ، وعرضها فى خمسة أبيات ختم بها الباب وسنذكرها فيما يلى .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – يرى بعض النحاة – ورأيه سديد – أن توكيد المضارع المنفى بالحرف : « لمْ » قليل ، قلة ذاتية تدخله فى حكم النادر الذى لا يصح القياس عليه ، وليست قلة نسبية ؛ (أى : بالنسبة لغيره حيث يشترك القليل والكثير معا فى الكثرة التى تبيح القياس عليهما ، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها .) وحجته أن « لم » حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، ونون التوكيد حرف يُخلّص زمنه للمستقبل ، فيتعارضان . وهذا رأى يحسن الاقتصار عليه .

ب – جرى بعض النحاة على تقسيم حالات المضارع – من ناحية توكيده بالنون – خمسة أقسام .

الأولى : وجوب توكيده ... وهى الحالة التى أوضحناها ، والثانية : أن يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك حين يكون مسبوقًا « بإنْ » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة . والثالثة : أن يكون توكيده كثيرًا ؛ وذلك إذا وقع بعد أداة طلب : (أمر نهى – دعاء – عرض – حض ّ – تمن ّ – استفهام) . والرابعة : أن يكون توكيده قليلا . وذلك بعد : « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة غير المسبوقة بإنْ الشرطية . والخامسة : أن يكون توكيده أقل ، وذلك بعد : « لم » الجازمة ، أو أداة شرط أخرى . وذكروا لهذا التقسيم تعليلات مصنوعة لا يعرفُها العرب ، ولم تخطر ببالهم ، والتعليل الحق فى التقسيم يجب أن يقتصر على كثرة الاستعمال وقلته بين العرب .

فما الحاجة إلى هذا التقسيم الخماسىّ ، مع أن القسْم الثانى والثالث لا يختلفان فى الأثر ؟ فحكمها واحد ؛ هو : شدة الحاجة معهما إلى التوكيد . وإن كانت هذه الحاجة لا تبلغ مرتبة الوجوب ؛ إذ لا أهمية لزيادة أحدهما على الآخر فى درجة الكثرة والتّنوع ؛ لأنهما – معا – مشتركان عند العرب فى الكثرة التى تفيد شدة الحاجة للتوكيد ، وتجعل استعماله قياسيًّا قويًّا ، وما زاد على هذا القدر المشترك فهو زيادة فى الدرجة البلاغية ؛ لا فى صحة الاستعمال وقوته ، وهذه الزيادة متروكة لتقدير المتكلمين فى العصور المختلفة ؛ يمنحونها هذا أو ذاك على حسب مقتضيات الأحوال . فهى متنقلة بينهما فإن أهملوها فى أحدهما وشاع الاستعمال الأدبىّ على إهمالها فيه ، اكتسبها الشائع الصحيح – لغرض بلاغى – فكلاهما بليغ صحيح يقاس عليه ، وكلاهما قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبة الزيادة زمنًا . ومثل هذا يقال فى القليل والأقل . فما الحاجة إلى تفريقهما ، وعدم إدماجهما فى قسم واحد مادامت قلّتهما ليست مانعة من القياس عليهما ؛ لأنها قلة نسبية عدديّة (أى : على حسب نسبة أحدهما للآخر .) وليست قلة ذاتية تمنع القياس .

المسألة ١٤٣ :

الأحكام التى تختص بها نون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة

تنفردُ المخففة بأمور أربعة :

الأول : عدم وقوعها — فى الرأى الأرجح — بعد ألف اثنين ، أو غيرها من أنواع الألف — نحو : أيها الشابان ، عاملا َنّ زملاء كما بكريم المعاملة ، واجتنبانّ كثرة العتاب ؛ فإنه يفضى إلى القطيعة . فتتعين المشددة هنا ، ولا يصح مجىء الخفيفة ، مسايرة للأعم الأغلب فى الكلام المأثور .

ويجيز بعض النحاة مجىء الخفيفة ساكنة ، أو متحركة بالكسر ؛ متابعة لبعض العرب ، والأنسب الاقتصار على الأغلب ؛ منعًا للتشعيب ، وابتعادًا عما فيه من إلباس وخفاء[1] . . .

الثانى : عدم وقوعها بعد نون النسوة مباشرة . فإذا كان الفعل المضارع أو الأمر مسْندا لنون النسوة وأريد توكيده بالنون ، وجب أن تكون نون التوكيد مشددة ، ووجب أن يفصِل بينها وبين نون النسوة ألف زائدة ، لا مهمة لها إلا الفصل بينهما ؛ نحو : أيتها السيدات : لا تُقَصِّرْنانِّ فى واجبكن القومىّ ، وفى مقدمته حسن تربية الأولاد ، والإشراف على شئون البيت ، واعلمْنانّ ما فى تقصيركن من ضرر شامل ، وإساءة عامة . فلا يصِحّ مجىء الخفيفة هنا — فى الرأى الأحسن الذى يحتِّمُ الاقتصار على المشددة ، بعد الألف الفاصلة ؛ كهذا المثال ، وبعد ألف الاثنين ؛ كالمثال السابق فى الأمر الأول ، وبعد غيرهما من كل أنواع الألِف[2] :

---

(١) فى هذا الأمر يقول ابن مالك :

ولَمْ تقعْ خفيفةٌ بعد الأَلفْ   لكنْ شديدةٌ كَسْرُها أُلِفْ — ١٠

(٢) وفيه ابتعاد أيضًا عن اللبس ، وعن صور خيالية تنشأ عند الوقف ومن هذه الصور المتعددة قلب نون التوكيد الخفيفة ألفا عند الوقف بعد ألف الاثنين أو الألف الفاصلة بين النونين ... فى مثل : يالاعبان دَحْرجانْ كرتكما ، يالاعبات دحرجْنان كرتكن ؛ فتصير : دحْرِجا ا — ودحرجنا ا . ثم تقلب الألف الثانية همزة ؛ فيقال فيهما : دحْرجاء ، ودحرجناء ؛ لوقوع الألف الثانية متطرفة بعد ألف فتقلب همزة .

وفى الاكتفاء بهذا الرأى، ابتعاد عن اللبس والخفاء[١].

الثالث : وجوب حذفها — فى الرأى الشائع — لفظا لا خطًّا إذا وليها ، مُباشرة ، ساكن، ولم يُوقَفْ عليها . وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان فى غير الموْضع الذى يصح فيه تلاقيهما[٢]— ؛ نحو : لا تتعودَنْ الحلِف ، ولا تصدّقَنْ الحلاّف ، فتحذف النون الخفيفة عند النطق ، وتبقى الفتحة التى قبلها دليلاً عليها ؛ فلا يلتبس الأمر على السامع ، إذ لا مسوّغ لوجود الفتحة هنا إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكورة أو محذوفة .

ولا داعى لحذفها كتابة كما يرى بعض النحاة، وحجته الاكتفاء بوجود الفتحة الدالة عليها . . .لأن هذا الحذف ؛ الخطّى قد يوقع فى لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منهما .

وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن. وهذا رأى فريق آخر من النحاة ،وحجته : أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر[٣] ،

---

(١) وفى الأمر الثانى الذى تنفرد به الخفيفة يقول ابن مالك :

وأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلًا إلى نُونِ الإناثِ أُسْنِدَا—١١

أى : زد قبلها مباشرة ألفا حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون النسوة .

(٢) يصح تلاقى الساكنين عند الوقف ، وعند قصد النطق ببعض الألفاظ وذكر أسمائها ؛ نحو : كاف — جيم — لام، وفى غير هذين لا يصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة ، فمتى تحققت جاز الالتقاء، ووصف بأنه « على حده » أى : على النمط المشروع المحدد لصحة التلاقى .

أولها : أن يكون الساكن الأول حرف لين (أى : حرف علة ساكناً) ثانيها : أن يكون بعده حرف صحيح ساكن ، مدغم فى مثله . ثالثها : أن يكون التلاقى فى كلمة واحدة ؛

ومن الأمثلة للألف : شابة — عامة — ضالّون — صادّون وللواو : تُمُودّ الثوب (الأصل : ما ددت البائع الثوب : أى : مد كلمنا الثوب ؛ فتمادّ الثوب، وهذه التاء هى تاء المطاوعة . فإذا بنى الفعل « تماد » للمجهول صار : تمود) وللياء : خُوَيْصَّة ؛ تصغير : « خاصة » ، و « أُصَيْمّ »تصغير « أصم » .

و بناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفة جارياً على حده ، و بالرغم من هذا يحذف أول الساكنين معه كما سنعرف .

و يرى بعض النحاة : — ورأيه أحسن — أن التلاقى ليس مقصوراً على كلمة واحدة ، فقد يكون فيها وفيما يشبه الكلمة الواحدة أيضاً ، كالكلمات التى يتصل بآخرها فاعلها الذى هو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، أو ألف الاثنين ، و بعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد (كما سبق فى ح ١ ص ٣٣ ، ٦٣ م ٤ و م ٧) وكما يتضح فى هذا الباب .

(٣) قال شارح المفصل (ح ٩ ص ١٢٧) ما نصه : (« أعلم أن الأصل فى كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسر ؛ نحو : بغت الأمة ، وقامت الجارية ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلة . . .) ولم يذكر هو ولا غيره من المتمسكين بحذفها تعليلا مقبولا لحذف نون التوكيد الخفيفة التى يليها ساكن .

وأن الكسر هنا مسموع فى بعض أمثلة قليلة ؛ لكنها على قلتها مسايرة للأصل العام السالف .

وهذا الرأى — على قلة أنصاره — أفضل كما قلنا ، لبعده عن شائبة اللبس والغموض وخلوه من التفريق بين حالتى النطق والكتابة ، فإن وُجِد من يعارض فى أنّه الأفضل فلا أقل أن يكون فى منزلة الرأى الشائع الذى يوجب الحذف .

أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر فى الأمر الرابع التالى :

الرابع: وجوب قلبها ألفًا عند الوقف عليها ؛ بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحة ففى مثل : احذرَنْ قول السوء ، وتعودَنْ حبس اللسان عن منكر القول — نقول عند الوقف على الفعلين المؤكَّدَين ؛ احذرَا — تعودَا . . . والقرائن كفيلة بأن تدل على نوع هذه الألف ، وأن أصلها نون التوكيد الخفيفة . . .

فإن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحة ، بأن كانت بعد ضمة ، أو كسرة — وجب أمران : حذف النون ، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وصل الكلام وعدم الوقف ، ففى مثل : أيها الشباب ، لا تَهَابُنْ مقابلة الشدائد ، ولا تَخافُنْ ملاقاة الصّعاب فى سبيل إدراك الغايات النبيلة . وفى مثل: يا فتاتى : لا تُحجمِنْ عن احتمال العناء فى شريف المقاصد، وسنىّ الأغراض . . . نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكدة : لا تَهابُوا — لا تخافُوا . . . — لا تُحجمى . . . بحذف نون التوكيد الخفيفة ، وإرجاع واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفتا عند وجود النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين . أما عند حذفها فلا التقاء لساكنين فلا يحذف الضمير ، ويعود إن كان محذوفًا بسبب وجودها .

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوبًا فى حالتين

الأولى : حذفها فى النطق إن وقع بعدها ساكن، ولم يُوقَف عليها ، — وهذا الرأى هو الشائع — والأخرى حذفها فى النطق إن وُقِفَ عليها بعد ضم أو كسر .

وكل ما سبق جارٍ على أشهر الآراء المستنبطة من أكثر اللغات شيوعًا ، وقد

أهملنا الآراء الضعيفة المتعددة التي لا خير في نقلها ، وليس من ورائها اليوم إلا البلبلة والاضطراب[١] . . . .

... ...

زيادة وتفصيل :

ارتضى بعض النحاة تسمية الأمور الأربعة السالفة : « خصائص تمتاز بها نون التوكيد الخفيفة » ، أو : « أمور تنفرد بها » . ولا مانع من هذا على اعتبار تلك الخصائص أو الأمور أحكامًا بعضها عدميّ (سلبي) كالأول والثاني ، وبعضها حذف ؛ كالثالث ، أو : قلب ؛ كالرابع .

ولا مانع في الوقت نفسه من اعتبار تلك الأمور الأربعة خصائص تمتاز بها نون التوكيد الشديدة دون الخفيفة ولكن على أساس آخر ، هو أنها أمور إيجابية لا عدم ، أوْ لا سلب فيها ولا تغيير .

فالأول : وقوعها بعد ألف الاثنين ، والثاني : وقوعها بعد الألف الفاصلة ، والثالث : بقاؤها لفظًا إذا وليها ساكن . والرابع : بقاؤها على حالها عند الوقف . . .

---

(١) وفي الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

واحْذِف خَفِيفَةً لِسَاكنٍ رَدِفْ وبعدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ —١٢—

أي : احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها (وليها وجاء بعدها) ساكن . وكذلك إذا وقعت عند الوقف عليها — بعد غير فتحة ، — وغير الفتحة هو : الكسرة والضمة — ثم قال :

وارْدُدْ إذا حذَفتَها في الوقْفِ ما منْ أَجْلها في الوصْلِ كانَ عُدِمَا —١٣—

يريد : إذا وقفت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه (أي : حذف منه) في وصل الكلام عند وجودها وختم الباب بقوله :

وأَبدِلَنْها بَعْدَ فتحٍ أَلِفَا وقْفًا ؛ كماتقولُ في قِفَنْ : قِفَا —١٤—

أي : أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفا . وساق لهذا مثلا ؛ هو : « قفن » حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحة فعند الوقف يقال : قفا .

المسألة ١٤٤ :

إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيدهما، ومع التوكيد

أولا : المضارع :

عرفنا أن المضارع معرب فى كل أحواله ، إلا إذا اتَّصل بآخره نون النسوة ؛ فيبنى على السكون ، كالأمثلة السالفة ، أو اتَّصل بآخره نون التوكيد اتصالا مباشرًا ؛ فيبنى على الفتح ،سواء أكان صحيح الآخر ؛ نحو: أتأمُرَن بالمعروف ، وأنت لا تأتمِرَن به ؟ أم معتل الآخر مطلقًا ؛ (بالألف ، أو الواو ، أو الياء) ؛ كقول ناصح لأخيه : لا تنهيَن عن الأذى ، وأنت تمارسه ، ولا ترجُوَن من لئيم خيرًا وإن تودد إليك ، ولا تفتريَن حديثًا ، ولو توهمت أن الناس به — مصدقون — فالأفعال المضارعة : تأمر — تأتمر — تنهى — ترجو — تفترى . . . . مبنية على الفتح لاتصالها — مباشرة — بنون التوكيد .

ومما تجب ملاحظته أن حرف العلة : « الألف » لا بد أن ينقلب ياء مفتوحة قبل : « نون التوكيد » كما فى المثال السالف وأشباهه . أما « واو » العلة و « ياؤها » فيبقيان على صورتهما مع تحريكهما بفتحة البناء ؛ لأجل نون التوكيد .

فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالا مباشرًا لم يصح بناؤه على الفتح ، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز (ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو نون نسوة) فإن أريد توكيده مع وجود فاصل من هذه الضمائر البارزة جاز ولكن من غير بناء على الفتح . ويترتب على هذا التوكيد وقوع تغييرات حتمية تختلف باختلاف آخر المضارع ؛ أهو صحيح الآخر أم معتله ؟ وفيما يلى بيان هذه التغييرات الحتمية[1] :

---

(١) سنذكرها بتفصيل و إسهاب و جلاء ؛ لدقتها وخفائها على كثير ، مع شدة الحاجة إليها فى غالب الأساليب الهامة . هذا إلى أن فهمها واستيعاب صورها يساعد أيما مساعدة على فهم أحوال فعل الأمر عند إسناده لهذه الضمائر ؛ مؤكداً وغير مؤكد .

وبهذه المناسبة نذكر ما يردده بعض المتسرعين بشأن الحذف والتقدير والتعليل فى هذا الباب من أنه خيالى محض لايعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وهذا صحيح . ولكنه خيال بارع نافع هنا . وحذف وتقدير يوصلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما ، وتيسير ما يصعب ، بل ما يستحيل إدراكه بدونهما . فن الجحود إنكار فضل مبتكريه ؛

ا – إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ، وبتوكيد :

١ – إذا كان المضارع صحيح الآخر ؛ مثل : « تَفهمُ » ، وأردنا إسناده لألف الاثنين من غير توكيد – قلنا : أنتما تفهمان . والإعراب : « تفهمان » ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل . فهو معرب حتما .

أما عند التوكيد ، وقبل إحداث التغيير فنقول : « أأنتما تفهمانِنّ » بنون التوكيد الثقيلة المفتوحة ، ولا يصح مجىء الخفيفة بعدألف الاثنين[1] . والمضارع هنا معرب أيضًا ؛ لوجود الضمير : (ألف الاثنين) فاصلابينه وبين نون التوكيدالمشددة. غيْر أنه اجتمع فى الكلام ثلاث نونات متواليات[2] ، وهذا لا يقع – غالباً – فى لغتنا إلا سماعا . فوجب حذف «نون الرفع »لوجود قرينة تدل عليها ؛ (هى : أن المضارع من الأفعال الخمسة ، ولم يَسبقه ناصب أو جازم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بثبوت النون . فإذا لم تكُن مذكورة ، فلا بد أن تكون محذوفة لعلة ، (والمحذوف لعلة كالثابت) .ولا يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيلة، أو تخفيفها؛ لأن الحذف أو التخفيف ينافى الغرض البلاغى من الإتيان بها ، ومن تشديدها . فصار الكلام بعد الحذف : تفهمانّ ، ثم كسرت نون التوكيد المشددة ، مراعاة للمأثور عن العرب فى هذا الموضع

وعند الإعراب يقال فى : « تفهمانِّ » : « تفهما » ، فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى النونات . و « الألف » فاعل ، و « نون التوكيد » حرف لا محل له من الإعراب . وإن شئت قلت : « تفهما » : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وحذفتْ لتوالى النونات ، والألف : فاعل ، والنون : للتوكيد. فالصورة النهائية بعد إجراء التغيرات السالفة هى : « تفهمانِّ » ، بتشديد نون التوكيد وجوباً بعد ألف الاثنين ، وحذف نون الرفع . ولا مانع هنا من

---

(١) نون التوكيد الخفيفة لا تقع – فى الأرجح – بعد ألف الاثنين مطلقاً ، وإنما تقع الشديدة – كما سبق فى ص ١٣٨ .

(٢) أولاها : نون الرفع ، والثانيتان نون التوكيد المشددة ؛ والحرف المشدد يعتبر حرفين . فوجب حذف أحد الثلاثة ؛ فحذفت نون الرفع للاستغناء عنها ، ولوجود القرينة التى تدل عليها . والنونات الثلاثة زوائد فإن كانت إحداها أصلية وجب بقاء الأصلية كقوله تعالى : (ليُسْجَنَنّ وليكوناً من الصاغرين) .

التقاء « ألف الاثنين » ساكنة مع النون الأولى الساكنة من نون التوكيد المشددة ، لأن التقاء الساكنين هنا جائز — كما أوضحنا من قبل [١] .

٢ — ونقول عند إسناده لواو الجماعة من غير توكيد: أأنتم تفهمون . (فالمضارع مرفوع بثبوت النون؛ والواو فاعل) . ونقول عند توكيده بالنون المشددة وقبل التغيرات : أنتم تفهمونَنّ ؛ بثلاث نونات ، تحذف نون الرفع ؛ لتوالى ثلاثة أحرف من نوع واحد ؛ فيصير الكلام : « تفهمونّ » فيلتقى ساكنان ؛ هما : واو الجماعة ، والنون الأولى من النون المشددة ؛ فتحذفُ واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها تدل عليها عند حذفها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد ؛ لأنها جاءت مشددة لغرض بلاغىّ — يقتضيه المعنى ؛ فيصير الكلام : أنتم تفهمُنّ . وعند الإعراب نقول بعد الحذف: « تفهم » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتَوالى الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ، فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف لا محل له من الإعراب . ولا تتغير الفتحة الذى على آخره .

« ملاحظة » : ليس من اللازم لحذف واو الجماعة فى هذه الصورة وأمثالها مما يُسنَد فيها المضارع الصحيح الآخر لواو الجماعة أن تكون نون التوكيد مشددة ، فمن الجائز أن تكون مخففة . ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع كما تحذف مع المشددة ، ويترتب على هذا الحذف أن يتلاقى الساكنان السالفان ؛ وهما : واو الجماعة ونون التوكيد المخففة ؛ فتحذف واو الجماعة هنا كما حذفت هناك .

أما سبب حذف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففة فهو اتباع العرب فى المأثور عنهم ، ومحاكاتهم فى حذفها بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات فى هذه الصورة ، ويقول النحاة : إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، إذا أكد بالنون المشددة أو المخففة ، فتحذف مع المشددة منعا لتوالى ثلاثة أحرف متماثلة ، وتحذف مع المخففة أيضًا طلبا للتخفيف ، ومجاراة للحذف مع المشددة .

٣ — ونقول عند إسناده لياء المخاطبة بغيْر توكيد: أأنت تفهمين يا زميلتى . فالمضارع « تفهمين » مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعل . ونقول عند

---

(١) فى هامش ص ١٣٩ .

التوكيد من غير تغيرات : تفهمينن ّ ، بحذف النون الأولى (علامة الرفع) لتوالى الأمثال . فيصير الكلام : تفهمِينّ ، فيلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ؛ فتحذفُ ياء المخاطبة للسبب السالف ، وتبقى الكسرة قبلها لتدُل عليها ؛ فيصير الكلام : تَفهمِنّ .

ويقال فى إعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، والفاعل هو : « ياء » المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين . ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وتظل الفتحة باقية عليه مع تشديده .

ولو أتينا بنون التوكيد الخفيفة مكان الثقيلة لوقعت التغيرات السالفة كلها تمامًا ؛ طبقاً لما تضمنته الملاحظة القريبة ، من أن نون الرفع تحذف هنا للخفة وللحمل على الثقيلة ، لا لتوالى الأمثال .

٤ — ونقول عند إسناده لنون النسوة بغَيْر توكيده : أأنتن — يا زميلاتى — تفهمْن . . فالفعل « تفهمْ » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى ضمير فاعل . ونقول مع التوكيد : أأنتن تفهمْنانِّ بمجىء نون التوكيد المشددة المكسورة ؛ دون المخففة ؛ فإنها لا تجىء هنا — ثم زيادة « ألف » فاصلة[1] بين نون النسوة ونون التوكيد . والإعراب بعد التوكيد لا يتغير، ولكن نزيد على ما سلف أن النون الأخيرة المشددة المكسورة . حرف للتوكيد لا محل له ، والألف التى بين النونين حرف زائد لا محل له .

* * *

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة، بغير توكيد — يستلزم ما يأتى :

١ — إن كان الضمير ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، لزمته فى حالة الرفع النون التى هى علامة الرفع ، فيكون معربًا مرفوعًا بثبوت النون ، والضمير فاعلا . وهذه النون مكسورة بعد ألف الاثنين فقط ، أما بعد واو الجماعة ، وياء المخاطبة فمفتوحة

٢ — وإن كان الضمير نون النسوة وجب بناء المضارع على السكون ونون النسوة هى الفاعل[2] . . .

---

(١) إذا أكد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة وجب الإتيان بألف زائدة تفصل بينهما ويكون المضارع مبنياً على السكون لاتصاله بنون النسوة .

(٢) وفى توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التى عرض فيها لحالات توكيده :

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتى :

١ – عدم بناء المضارع مطلقًا ، فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوة فيبنى على السكون .

٢ – وجوب حذف نون الرفع – إن كانت موجودة من قبل – إذا كان ضمير الرفع ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، ويتساوى فى وجوب حذفها مع الواو والياء أنْ تكون نون التوكيد بعدهما مشددة ومخففة . أما بعد الألف فنون التوكيد مشددة حتمًا .

٣ – وجوب حذف واوا الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها ، والكسرة قبل ياء المخاطبة ؛ لتدل عليها .

٤ – زيادة ألف بين نون النسوة ونون التوكيد ؛ لتفصل بينهما .

٥ – وجوب تشديد نون التوكيد ، وكسرها بعْد ألف الاثنين ، وبعد الألف الزائدة للفصل بين نون النسوة ونون التوكيد .

أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فقد تكون مشددة مفتوحة الآخر ، أو خفيفة ساكنة .

* * *

ب – إسناد المضارع المعتل الآخر ، لضمائر الرفع البارزة[1] ، من غير توكيد ، وبتوكيد :

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف ، أو بالواو ، أو

واشكُلْه قبلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا — ٥

والْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلَّا الأَلِفْ . . . .

(المراد بالضمير اللين هنا : الضمير الساكن الذى أسند إليه المضارع ؛ ويقصد به : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة – جانس : ماثل وساير .)

فى آخر البيت السابق على هذا قال الناظم : « وآخر المؤكد افتح ؛ كابرزا » واستثنى من هذه القاعدة ما ذكره الآن ؛ خاصاً بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين ، فإنه يحرك بحركة تجانس هذا الضمير ، وهى الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء ، والفتحة قبل الألف . والذى يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون معتله كلامه الآتى – مباشرة – على المعتل الآخر .

(١) سبقت الإشارة لهذا فى موضع آخر مناسب لها ؛ وهو حكم المضارع (حـ ١ ص ٥٣ م ٢٦ ص ٦٢ م ٧) .

بالياء ؛ نحو : أنت ترضَى الإنصاف ، وتدعو إليه ، وتجرى وراء تحقيقه .

أولا : ١ — إن كان معتلا بالألف (مثل ترضى) وجب قلبها ياء مفتوحة عند إسناده لألف الاثنين ، تقول بغير التوكيد بالنون : أأنتما ترضَيَان . والإعراب : «ترْضيان» فعل مضارع معرب ، مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل . وتقُول عند التوكيد قبل التغيير : ترضَيَانِنَّ ، والمضارع معرب لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد ، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفْع لتوالى الأمثال ، وبقاء ألف الاثنين برغم التقائها ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة . كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر فى هذه الحالة . فيصير الكلام « ترضيَانِّ » . فالفعل المضارع « ترضيا » معرب مرفوع بالنون المحذوفة والألف فاعل . والنون المذكورة المشددة حرف للتوكيد .

٢ — فإن كان معتلا بالألف وأريد إسناده لواو الجماعة من غير توكيد ولا تغيير ، قيل فيه : « تَرْضَيُونَ » بقلب ألفه ياء مضمومة ، وزيادة واو الجماعة ؛ فتتحرك الياء ، ويفتح ما قبلها ؛ فتنقلب ألفا . ويصير الكلام : « تَرْضَاوْن » فيلتقى ساكنان ألف العلة وواو الجماعة ؛ فتحذف الألف ؛ لأنها حرف هجائى ، وقبله الفتحة تدلّ عليه بعد الحذف ، ويصير الكلام « تَرْضَوَن » .

والإعراب : مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعل .

وعند التوكيد يقال بغير التغير « تَرْضَوْنَنَّ » ، تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ؛ فيصير الكلام : « ترضَوْنّ » فيلتقى ساكنان ؛ واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما[1] ؛ فتتحرك واو الجماعة بحركة تناسبها ؛ وهى الضمة ، ويصير الكلام : تَرْضَوُنَّ .

والإعراب : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وواو الجماعة فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف مبنى على الفتح هنا . وقد فصلتْ واو الجماعة بينه وبين المضارع ، ولهذا بقى معْربا .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة ؛ فإن كانت مخففة حُذفت نون الرفع مع

---

(١) لأن الفاعل شطر جملة ، والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغى .

عدم تعدد الأمثال — ؛ للتخفيف ، والحمل على المشددة ، كما سبق البيان[١] — ؛ فيتلاقى الساكنان ، فتتحرك واو الجماعة ، بالضم للتخلص منه .

٣ — وإن كان معتلا بالألف أيضًا وأريد إسناده لياء المخاطبة من غير توكيد ، قيل بغير التغيير : « ترْضَايْن[٢] » التقى ساكنان ألف العلة وياء المخاطبة ، حذفت الألف لأنها حرف هجائى[٣] وقبله الفتحة التى تدل عليه بعد حذفه ، وبقيت الياء ؛ لأنها شطر جملة (فاعل) فصار الكلام : « ترضَيْنَ » وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء فاعل . وعند التوكيد قبل التغيير يقال : ترضَيْنَنّ ؛ فتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ؛ فيصير الكلام : « ترْضَيْنّ » فيلتقى ساكنان ؛ ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما ، فتُحرّك ياء المخاطبة بالكسرة ، لأنها هى المناسبة لها ، ويصير الكلام : « ترضَيِنّ » .

وإعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والياء فاعل ، ونون التوكيد حرف لا محل له . وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبة ، وبسبب هذا الفصل بقى المضارع معربًا .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة فإن كانت مخففة حُذفت نون الرفع أيضًا بالرغم من عدم تعدد الأمثال — لما سبق — ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتتحرك ياء ياء المخاطبة بالكسرة للتخلص منه .

٤ — وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد وجب قلب الألف ياء ، فنقول : أأنتن ترضيْن . فالمضارع : « ترضىْ » مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى فاعل .

أما عند التوكيد فنقول : ترضيْنانّ ، بزيادة ألف فاصلة بين النونين . والإعراب كما سبق[٤] فى صحيح الآخر .

* * *

ثانيا — إن كان معتل الآخر بالواو (مثل : ترجُو) وأريد إسناده :

---

(١) فى ص ١٤٤ .

(٢) والأصل : « ترضيين » بقلب الألف ياء مفتوحة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا .

(٣) فليس شطر جملة بخلاف ضمير الرفع .

(٤) ص ١٤٥ .

١ — لألف الاثنين وجب تحريك الواو بالفتحة لمناسبة الألف ؛ فنقول بغير توكيد : أنتما ترجُوَانِ — مثلا — والمضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل . ونقول مع التوكيد : « أنتما تَرْجوانِنّ » ، وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، وتكسر نون التوكيد المشددة ، مراعاة للنسق العربى الذى يقتضى كسرها دائمًا بعد ألف الاثنين ، وتشديدها ، ولا تجىء المخففة بعد الألف مطلقًا ، كما كررنا .

٢ — وإن أريد إسناده لواو الجماعة بغير توكيد قيل : « أنْتُم ترجُووْنَ » — مثلا — فتلتقى واوان ساكنتان ، فتحذف واو العلة للسبب الذى عرفناه ؛ فيصير الكلام : « تَرْجُون » مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل .

فإذا أريد التوكيد، قيل بغير التغير : « تَرْجُونَنّ » وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : تَرْجُونّ ؛ فيلتقى ساكنان ، واو الجماعة والنون الأولى من المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها تدل عليها ، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون ، فيصير الكلام : « تَرْجُنّ » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والفاعل : واو الجماعة المحذوفة ، والنون المذكورة للتوكيد ، وهى مفصولة من المضارع بالواو المحذوفة . ويصح أن تجىء نون التوكيد الخفيفة بدلا من المشددة ، فيتلاقى الساكنان[1] ؛ فتحذف الواو للتخلص منه وتبقى الضمة قبلها لتدل عليها .

٣ — وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : « أنتِ ترجُوِيْن » فيلتقى ساكنان ؛ واو العلة وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ، ويصير الكلام : ترجُيْنَ ، ثم تقلب الضمة التى قبل الياء كسرة ، لأن الكسرة هى المناسبة للياء ؛ فيصير : ترجِين .

وعند التوكيد قبل التغيير نقول « أنت تَرْجِينَنّ ، تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : « ترْجِينّ » . فيلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى ؛ فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، (برغم أن الياء شطر جملة « فاعل » لوجود الكسرة

(١) يتلاقى الساكنان هنا ؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع وهذا هو الأحسن بل قيل إنه واجب للخفة والحمل ؛ ؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضحة التخفيف فى اللفظ . . . وإما لإدغام نون الرفع فى نون التوكيد فتسكن الأولى . وفى هذه لبس لا يتبين معه أن نون التوكيد خفيفة .

الدالة عليها ،وعدم الاستغناء عن تشديد النون) فيصير : تَرْجِنَّ مع تشديد النون وفتحها . والإعراب : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وياء المخاطبة المحذوفة فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد

فإن كانت نون التوكيد مخففة — لا مشددة — حذفت لها نون الرفع أيضًا ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الكسرة قبلها .

٤ — وإن أريد إسنادهُ لنون النسوة بغير توكيد قيل : أأنتن ترجُونَ الله . بزيادة نون النسوة . فالمضارع : « ترجو » مبنى على السكون ؛ بسببها . وهى الفاعل . وعند التوكيد نقول : أنتن ترضينانِّ بزيادة ألف فاصلة بين النونين . وعند الإعراب نقول : « تَرْضَيْ » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة فاعل ، والألف بعدها زائدة ، ونون التوكيد حرف مشدد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب .

* * *

ثالثا — إن كان المضارع معتل الآخر بالياء ، وأريد إسناده :

١ — إلى ألف الاثنين بغير توكيد ، وجب تحريك الياء بالفتحة — لوجوب فتح ما قبل الألف — فنقول : أنتما تجْرِيَان . فالمضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف التثنية فاعل . ونقول عند التوكيد قبل التغيير : « تَجريانِنَّ » تحذف نون الرفع ؛ لتوالى النونات ، وتتحرك نون التوكيد المشددة بالكسرة ؛ — لما ذكرناه من وجوب تشديدها ، وكسرها بعد ألف الاثنين — فيصير الكلام : « تجريانِّ » . ويقال فى الإعراب : « تجريَا » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال ، والألف فاعل ، والنون المشددة حرف للتوكيد لا محل له .

٢ — وإن أريد إسناده إلى واو الجماعة بغير التوكيد قلنا قبل التغيير : أنتم « تجرِيوْن » التقى ساكنان ؛ ياء العلة ، وواو الجماعة ، حذفت ياء العلَّة — لما عرفناه — فصار الكلام : تجْرِون ، قلبت الكسرة قبل الواو ضمة ؛ لتناسب الواو ؛ فصار الكلام : « تجرُون »

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : « تجرونَنَّ » تحذف النون لتوالى النونات ؛ فيصير : « تجرونَّ » فيلتقى ساكنان ، واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ،

فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها دليلا عليها ؛ ولعدم الاستغناء عن تشديد النون ؛ فيصير الكلام تجرُنَّ . مضارَع معْرب مرفوع بالنون المحذوفة ، وواو الجماعة المحذوفة فاعل ، والنون المشددة المذكورة حرف للتوكيد واجب الفتح . وقد انفصل عن المضارع بواو الجماعة المحذوفة التى هى فى حكم المذكورة كما سبق .

ويصح أن تجىء نون التوكيد الخفيفة بدلا من الثقيلة . فتحذف نون الرفع أيضًا ، فيلتقى الساكنان ؛ فتحذف واو الجماعة .

٣ — وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : أأنتِ تجرييْنَ ؛ فيلتقى ساكنان ؛ ياء العلة ، وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ، لأنه حرف هجائى وقبله ما يدل عليه عند حذفه ؛ فيصير الكلام : « تجرِين » ، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل . وعند التوكيد : « تجرينَنَّ » وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير الكلام : « تَجرِينّ » فيلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة ؛ فتحذف ياء المخاطبة — برغم أنها شطر جملة — لوجود الكسرة قبلها تدل عليها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد النون ، فيصير : « تجرِنَّ » . مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وفاعله ياء المخاطبة المحذوفة أيضًا . والنون المشددة للتوكيد . . . وقد فصلت من المضارع بياء المخاطبة المحذوفة والتى تعد كالمذكورة .

ولو كانت نون التوكيد مخففة لحذفت لها نون الرفع أيضا . فيتلاقى الساكنان ، فتحذف ياء المخاطبة .

٤ — وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد ، قيل : أأنتن تجرِينَ . فالمضارع : « تجرى » مبنى على السكون ؛ لاتّصاله بنون النسوة (الفاعل)

وعند التوكيد : « تجرينَانّ » فالمضارع « تجرى » مبنى على السكون ، ونون النسوة بعده فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف ، ويجب تشديده وتحريكه بالكسر ، ولا تجىء المخففة هنا .

* * *

ا — يستَخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقة التغيرات الآتية عند إسناده لضمائر الرفع البارزة بغير توكيد .

(١) إن كان مُعْتلا بالألف قلبت ياء عند إسناده لألف الاثنين ونون

النسوة .وحذفت هذه الألف عند إسناده لواو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الفتحة التى قبلهافى الحالتين لتدل عليها بعد الحذف .

زيادة نون الرفع بعد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ؛ لتكون علامة لرفع المضارع المعرب .

أما نون النسوة فالمضارع معها مبنى على السكون دائمًا فلا توجد معها نون للرفع .

(٢) وإن كان معتلا بالواو أو بالياء بقيا عند الإسناد لألف الاثنين ،وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف ، وتجىء بعد الألف نون الرفع التى هى علامة لرفع المضارع . وبقيا كذلك عند الإسناد لنون النسوة ولكنهما لا يتحركان ؛لأن المضارع يبنى على السكون عند إسناده لنون النسوة .

ويجب حذفهما مع واو الجماعة وياء المخاطبة مع ضم ما قبل واو الجماعة وكسر ما قبل ياء المخاطبة ، وزيادة نون الرفع بعدهما فى حالة رفع المضارع .

ب- ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتى :

(١) حذف ألف العلة عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة مع تحريك الواو بالضم والياء بالكسر

وقلب ألف العلة ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، أو نون النسوة . مع مجىء نون التوكيد مشددة فيهما ومع إيجاد ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد المشددة.

(٢) ترك الواو والياء مع فتحهما ، عند الإسناد لألف الاثنين ، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسورة مشددة بعد الضمير . والمضارع معرب فى هذه الصورة

ويتركان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوة (إذ المضارع معها مبنى على السكون) وبعدها ألف فاصلة فنون التوكيد الثقلية المكسورة .

أما عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فيجب حذف حرفى العلة كما يجب حذف الضميرين (الواو والياء مع ترك الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء).

(٣) حذف نون الرفع فى جميع الحالات وهى لا توجد مع وجود نون النسوة .

(٤) ذكر نون التوكيد مشددة مفتوحة أو مخففة ساكنة فى جميع الحالات ، إلا مع ألف الاثنين ونون النسوة فيجب تشديدها وكسرها فى الحالتين ، كما يجب

زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد . . .[١]

(٥) المضارع فى جميع الحالات السالفة معرب ؛ لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد . إلا عند الإسناد لنون النسوة فيكون مبنيًّا على السكون .

* * *

ثانيًا : الأمر :

الأمر صحيح الآخر ومعتله ، كمضارعه عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ، بتوكيد ، وبغير توكيد ؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحية أن الأمر مبنى دائمًا ، ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقًا ، — كما أشرنا سالفا — .

---

(١) يقول ابن مالك فى حكم المضارع المعتل الآخر المسند لضمائر الرفع :

. . . . وإنْ يكُنْ فى آخِرِ الفِعل ألِفْ —٦

فاجعلْهُ مِنه رافعًا غيرَ اليَا والواوِ — ياءً ؛ كاسْعَيَنَّ سعْيا —٧

(اجعله منه ياء . أى : اجعل الألف ياء حالة كون الألف من الفعل ، ومن حروفه ، وليست ضميراً فالضمير فى : « اجعله » راجع للألف . وفى : « منه » راجع للفعل ، والجار والمجرور حال من الهاء التى هى المفعول الأول للفعل : اجعل . أما مفعوله الثانى فهو كلمة : « ياء » المتأخرة .)

والمعنى : اجعل حرف العلة الألف ينقلب ياء ، إذا رفع الفعل ضميراً غير واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، بأن رفع ألف الاثنين أو الضمير المستتر ؛ نحو : أترضَيَنّ يا أخى ... أترضيان يا أخوىّ ... واقتصر الناظم على مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد ؛ هو : اسعين سعيا .

أما إن رفع المضارع واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العلة الألف ، مع تحريك الضمير بحركة تناسبه ؛ وهى الضمة للواو والكسرة للياء ، وترك الفتحة قبل الألف المحذوفة . يقول :

واحْذِفْهُ من رَافِعٍ هَاتين ، وفى واوٍ وياءٍ شكلٌ مجانِس قُفِى —٨

نحو؛ اخْشَيِنْ يَا هِندُ ، بالكسر ،وَيا قومُ اخْشَوُنْ ، واضمُمْ ،وقِسْ مُسَوِّيَا —٩

(مجانس : مناسب للضمير ، ولائق به . قفى . تبع . أى : تُوبع فيه كلام العرب وحوكى الوارد عنهم .)

وإنما تحذف الألف ، وتبقى الفتحة التى قبلها ، وتضم الواو ، وتكسر الياء — إذا أكد الفعل بالنون . فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، وإنما يجب تسكينهما ، نحو : يا قوم هل ترضَوْن بغيْر النجوم مقعدا؟ يا بنت بلادى : هل ترضيْن بغير الفخار مقصدا ؟

ثم انتقل بعد ذلك إلى الأبيات الخمسة الخاصة بنون التوكيد الخفيفة وختم بها الباب . وقد شرحناها فى مكانها المناسب من ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ وأول كل منها : ولم تقع خفيفة ... ، وألفاً زد ... ، واحذف خفيفة . . . واردد إذا حذفتها . . . ، وأبدلنها . وأرقامها ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤

المسألة ١٤٥ :

ما لا ينصرف[١]

معنى الصرف :

الاسم المعرب قسمان :

(١) قسم يدخله نوع أصيل[٢] من التنوين ، لا يدخل غيره ، ولا يفارقه فى حالات إعرابه المختلفة . — إلا عند وجود طارئ مُعارض — كإضافة الاسم ، أو اقترانه « بأل » ، أو وقوعه منادى معرفا ، أو اسما مفرداً «للا» النافيةللجنس .. — ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذى يحويه أشد تمكنا فى الاسمية من سواه ؛ ولهذا يسمى : « تنوين الأمكنية[٣] » ، أى : التنوين الدال على أن هذا الاسم المعرب أَمْكَنُ[٤] وأقوى درجة فى الاسمية من غيره . ويسمى أيضاً : « تنوين الصَّرْف[٥]» وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة[٦]. ووجوده فى الاسم

---

(١) الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال إلا المضارع المجرد من نون التوكيد ، ومن نون الإناث فإن اتصل بإحداهما كان مبنياً . أما الاسماء فنها المعرب، ومنها المبنى . ومن المعرب : المتمكن الأمكن ، وهو : المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن، وهو غير المنصرف ويقول النحاة : إن الاسم إذا أشبه الحرف بنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف . وقد سبق فى الجزء الأول (ص ٤٤ م ٦) تفصيل الكلام على هذا كله ، وبيان أحكامه ، وحقيقة الرأى فى كل .

(٢) من التنوين ما هو أصيل ، وينحصر فى أربعة أنواع سبق بيانها وإيضاح أحكامها (فى ح ١ ص ١٧ م ٣) وهى : تنوين الأمكنية — تنوين التنكير — تنوين المقابلة — تنوين العوض . وما هو غير أصيل ؛ كتنوين الضرورة الشعرية ، وتنوين الترنم ، والتنوين الغالى . . .

(٣) لا بد من فهم هذا النوع من التنوين فهماً دقيقاً ؛ كى يتيسر إدراك « الممنوع من الصرف » على وجهه الحق . ولن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعة الأصيلة ، وتفهمها عند تفهم « تنوين الأمكنية » ليتميز بعضها من بعض ، ولا يختلط أمرها .

(٤) «أمكن» ، أفعل تفضيل من الفعل الثلاثى : « مَكُنَ مكانة » ، إذا بلغ الغاية فى التمكن ، ومن هنا جاء تنوين الأمكنية ولايصح أن يكون من الفعل : «تَمَكَّن» لأن هذا غير ثلاثى . والثلاثى موجود .

(٥) من معانى الصرف فى اللغة : التصويت — اللبن الخالص — الانصراف عن شىء إلى آخر . ومن أحد هذه المعانى أخذ معنى الصرف النحوى . فالتنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف — أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل ؛ أو منصرف عن طريقهما إلى غيره ؛ إلى طريق الاسمية المحضة

(٦) وآخرون — كابن مالك — يسمون التنوين كله : صرفاً ، وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب الذى عقده بعنوان : « ما لا ينصرف » : — وسنذكر على يسار كل بيت رقم ترتيبه فى بابه .

الصَّرْفُ : تنوينٌ أَتَى مُبَيِّنَا   مَعْنًى بهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا —

جدول مركز يوضح إسناد المضارع والأمر لضمائر الرفع البارزة ، بغير توكيد ، ومع التوكيد ، ويبين أثر الإسناد

الفعل	نوعه	توكيده بغير إسناد لضمير رفع بارز ، وبيان ما طرأ	إسناده لألف الاثنين ، وبيان ما طرأ		إسناده لواو الجماعة ، وبيان ما طرأ		إسناده لياء المخاطبة ، وبيان ما طرأ		إسناده لنون النسوة ، وبيان ما طرأ	
			بغير توكيد	مع التوكيد	بغير توكيد	مع التوكيد	بغير توكيد	مع التوكيد	بغير توكيد	مع التوكيد
أيَفهم ؟	مضارع صحيح الآخر	يَفهمَن : (١) زيادة نون التوكيد المشددة ، أو المخففة . (٢) بناء المضارع على الفتح .	يَفهمان . (١) الإتيان بألف الاثنين ، وبعدها نون الرفع خفيفة مكسورة	يَفهمانِّ : (١) زيادة نون التوكيد مشددة مكسورة (٢) حذف نون الرفع لتوالي الأمثال .	يَفهمونَ : (١) الإتيان بواو الجماعة ، وبعدها نون الرفع خفيفة مفتوحة .	يَفهمُنّ : (١) زيادة نون التوكيد مشددة ، أو مخففة . (٢) حذف نون الرفع ، (٣) حذف واو الجماعة .	أنتِ تفهمينَ : (١) الإتيان بياء المخاطبة وبعدها نون الرفع خفيفة ، مفتوحة	أنتِ تفهمِنّ : (١) زيادة نون التوكيد ، مشددة أو مخففة (٢) حذف نون الرفع (٣) حذف ياء المخاطبة	هنّ يَفهمْنَ : (١) الإتيان بنون النسوة مفتوحة ، وبناء المضارع قبلها على السكون	يَفهمْنانِّ : (١) الإتيان بنون النسوة مفتوحة . (٢) زيادة ألف بعدها مباشرة . (٣) مجيء نون التوكيد مشددة مكسورة مفصولة من نون الإناث بالألف الزائدة .
افهمْ	أمر	افهمَن : (١) زيادة نون التوكيد المشددة أو المخففة ، وقبهما فتحة (٢) الإعراب . «افهم» ، فعل أمر مبنى على الفتح . والفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت . «النون» : حرف للتوكيد لا محل له .	افهما : (١) زيادة الضمير (الألف) (٢) الإعراب : افهما ، فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، والألف فاعل	افهمانِّ : (١) زيادة نون التوكيد ، المشددة ، المكسورة . (٢) الإعراب : افهما أمر ، مبنى على حذف النون ، والألف فاعل ، والنون المشددة حرف للتوكيد .	افهموا : (١) الإتيان بواو الجماعة . (٢) الإعراب : افهموا أمر ، مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل .	افهمُن : (١) زيادة نون التوكيد مخففة أو مشددة (٢) حذف واوالجماعة مع بقاء الضمة قبلها . (٣) الإعراب : افهمُنْ أمر ، مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة المحذوفة فاعل ، والنون المذكورة للتوكيد .	افهمى : (١) الإتيان بياء المخاطبة . (٢) الإعراب : افهمى فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، والياء فاعل .	افهمِن : (١) زيادة نون التوكيد (٢) حذف ياء المخاطبة مع بقاء الكسرة قبلها . (٣) الإعراب : افهمى فعل أمر مبنى على حذف النون ، وفاعله الياء المحذوفة . والنون حرف للتوكيد .	يا زميلات افهمْنَ : (١) زيادة نون النسوة مفتوحة (٢) بناء الأمر على السكون . (٣) الإعراب : افهم فعل أمر مبنى على السكون والفاعل نون النسوة.	افهمنانِّ : (١) الإتيان بنون النسوة فألف زائدة فنون التوكيد الثقيلة المكسورة (٢) الإعراب : افهم أمر مبنى على السكون فاعله نون النسوة والألف زائدة ، والنون للتوكيد .
أيَرضَى ؟	مضارع ، معتل الآخر بالألف	يَرضَيَن : (١) قلب ألف العلة ياء مفتوحة . (٢) بناء المضارع على الفتح . (٣) زيادة نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة .	يرضيان : (١) قلب ألف العلة ياء مفتوحة (٢) زيادة ألف الاثنين وبعدها نون الرفع مكسورة .	يرضيانِّ : (١) قلب ألف العلة ياء مفتوحة . (٢) حذف نون الرفع التي تجيء مع ألف الاثنين . (٣) زيادة نون التوكيد الثقيلة المكسورة .	يَرْضَوْنَ : (١) حذف حرف العلة (الألف) مع بقاء الفتحة قبلها دليلا عليها . (٢) الإتيان بواو الجماعة ساكنة ، وبعدها نون الرفع مفتوحة .	يَرضَوُن (١) حذف ألف العلة (٢) حذف نون الرفع (٣) تحريك واوالجماعة بالضم . (٤) زيادة نون التوكيد	أنتِ ترْضَيْنَ . . . (١) قلب ألف العلة ياء ، ثم حذفها مع بقاء الفتحة قبلها ؛ دليلا عليها (٢) الإتيان بياء المخاطبة ساكنة ، وبعدها نون الرفع مفتوحة .	أنتِ ترْضَيِن : (١) قلب ألف العلة ياء ، وحذفها مع ترك الفتحة (٢) حذف نون الرفع (٣) كسر ياء المخاطبة (٤) مجيء نون التوكيد	أنتن ترضَيْنَ : (١) قلب ألف العلة ياء ساكنة . (٢) مجيء نون النسوة مفتوحة (٣) بناء المضارع على السكون .	ترضيْنانِّ : (١) قلب ألف العلة ياء ساكنة ، بعدها نون النسوة مفتوحة (٢) زيادة ألف فاصلة بعد نون النسوة ، يليها نون التوكيد المشددة المكسورة .
ارضَ	أمر معتل الآخر بالألف المحذوفة ، مبنى على حذفها	ارضَيَن : (١) قلب ألف العلة ياء مفتوحة (٢) بناء الأمر على الفتح لاتصاله بنون التوكيد	ارضَيَا : أمر مبنى على حذف النون ، والألف فاعل .	ارضيانِّ : كالمضارع إلا أن الأمر مبنى على حذف نون الرفع . . .	ارضَوا : كالمضارع إلا أن الأمر مبنى على حذف نون الرفع	ارضَوُن : كالمضارع إلا أن الأمر مبنى على حذف نون الرفع .	ارضَىْ : كالمضارع إلا أن الأمر مبنى على حذف نون الرفع .	ارضَيِنّ ، كالمضارع . إلا أن الأمر مبنى على حذف نون الرفع .	ارضَيْن ، كالمضارع .	ارضَيْنَانِّ ، كالمضارع .
هل تدعو ؟	مضارع معتل الآخر بالواو	تدعُوَن : (١) زيادة نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة (٢) بناء المضارع على الفتح .	يدعوان : (١) زيادة الألف وبعدها نون الرفع مكسورة	يدعوانِّ : (١) زيادة نون التوكيد الثقيلة المكسورة . (٢) حذف نون الرفع التي تجيء مع ألف الاثنين .	يدعُونَ : (١) الإتيان بواو الجماعة وبعدها نون الرفع مفتوحة . (٢) حذف حرف العلة (الواو) مع بقاء الضمة قبلها .	يَدعُنّ : (١) حذف واو العلة مع بقاء الضمة قبلها (٢) حذف واو الجماعة . (٣) حذف نون الرفع بعد زيادة نون التوكيد.	أنتِ تَدْعينَ . . . (١) حذف واو العلة بعد مجيء ياء المخاطبة ونون الرفع المفتوحة . (٢) قلب الضمة قبل الياء كسرة .	أنتِ تدعِنّ : (١) مجيء نون التوكيد (٢) حذف واو العلة . (٣) حذف ياء المخاطبة مع بقاء الكسرة قبلها . (٤) حذف نون الرفع .	هنّ يدعُونَ : (١) زيادة نون النسوة مفتوحة . (٢) بناء المضارع معها على السكون . (٣) الإعراب ، تدعو : مضارع مبنى على السكون ، وفاعله نون النسوة .	هنّ يدعونانِّ : كالسابق مع زيادة ألف فاصلة بعد نون النسوة يليها نون التوكيد المشددة المكسورة .
ادعُ	أمر معتل الآخر بالواو المحذوفة مبنى على حذفها	ادعُوَن : (١) زيادة نون التوكيد (٢) بناء الأمر على	ادعُوَا أمر ، مبنى على حذف النون ، والضمير فاعل .	ادعوانِّ : (١) زيادة نون التوكيد الثقيلة المكسورة .	ادعُوا : (١) الإتيان بواو الجماعة وبعدها ألف زائدة خطًّا .	ادعُن : (١) زيادة نون التوكيد (٢) حذف واو العلة	ادعِى : (١) حذف واو العلة بعد مجيء ياء المخاطبة	ادعِنّ . (١) مجيء نون التوكيد	ادعون : (١) زيادة نون النسوة	ادعونانّ : (١) مجيء نون النسوة ، بعدها ألف زائدة ، تليها نون التوكد .

المعرب يفيده خفة فى النطق ، فوق الدلال على الأمكنيَّة .

وإذا ذكرت كلمة « التنوين » خالية من التقييد الذى يبين نوعه كان المقصود : « تنوين الأمكنية » ، أى : «الصَّرْفْ». ومن أمثلة الأسماء المشتملة عليه، أو التى تستحقه لولا الطارئ المعارض ما جاء فى قول شوقى :

إنما الشرقُ منزلٌ لم يُفَرَّقْ أهلُه إن تفرقت أصقاعُهْ
وطنٌ واحدٌ على الشمس والفُصْ حَى، وفى الدَّمع والجراحِ اجتماعُهْ

وإنما كان وجود هذا التنوين دليلا على « الأمكنية » لأن انضمامه إلى الإعراب فى اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملا على علامتين بدلا من واحدة ، يبعدانه كل البعد عن الحروف وعن الأفعال ؛ هما : « التنوين » ، و « الإعراب » ؛ إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال . وكذلك الإعراب ، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال . فبهذا التنوين صار الاسم القوى المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معا . كما صار أخف نطقًا .

وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقى فى دلالته على جمعيَّته ، نحو : هؤلاء متعلماتٌ فاضلات ؛ لأنه هذا تنوين للمقابلة ، ولأنه قد يوجد فى الاسم غير المنْصرف ؛ كالعلم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم ؛ مثل : سعادات — عطيات — زينات ، فإن هذا العلم ، يجوز صرفه ، مراعاة لأصله الذى نقل منه ، فيكون تنوينه — كتنوين أصله — للمقابلة لا للأمكنية . ويجوز عدم صرفه ، مراعاة للحالة التى هو عليها الآن ؛ وهى أنه : علم على مؤنث فيكون غير أمْكن أيضًا . وليس من تنوين « الأمكنية » ، أيضًا تنوينُ « العوض » ولا تنوين « التنكير » ؛ لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة[1] . . .

(٢) قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين ، ويمتنع وجوده فيه ؛ فيكون امتناعه دليلا على أن الاسم المعرب متمكن فى الاسمية ، ولكنه غير أمكن ، إذ لا يبلغ

---

(١) يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفة ؛ نحو : ليالٍ — سواعٍ — غوادٍ — هوادٍ . وقد يدخل الأسماء المنصرفة أيضاً ، نحو : « كل » ؛ و « بعض » ؛ فيكون للعوض والصَّرف معاً ؛ لا لأحدهما . أما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبنيات لإفادة تنكيرها . وقد يدخل على الاسم المعرب لهذا الغرض — كما سبق فى بابه (ج ١) ، وكما سيجىء هنا .

فى درجة التمكن ، وقوته مبلغ القسم السَّالف ؛ كالأسماء : عمر — عثمان — مريم — عبلة . . . وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ، أى : الممنوعة من أن يدخل عليها تنوين : « الصرف » الدّال على «الأمكنية» ، والمؤدى إلى خفة النطق ، لأن هذا التنوين يرْمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما ، كما أسلفنا . . . وسيتكرر فى هذا الباب — وغيره — كلمة « الصرف » مراداً منها تنوين « الأمكنية » جريـًا على الشائع [1]

وإنما كان هذا القسم متمكنـًا غير أمكن لاشتماله على علامة واحدة ؛ هى الإعراب ، أما تنوين « الأمكنية » فلا يدخله ، وبسبب حِرْمانه هذا التنوين . وامتناع دخوله عليه ، اقترب من الفعل والحرف إذ صار شبيهـًا بهما فى حرمانِهما التنوين ، وامتناع دخوله عليهما .

وإذا امتنع دخول تنوين « الأمكنية » على الاسم الذى لا ينصرف ، امتنع — تبعـًا لذلك — جره بالكسرة ؛ فيجر بالفتحة نيابة عنها[2] ، بشرط ألا يكون مضافـًا ، ولا مقترنـًا « بأل » . فإن أضيف أو اقترن « بأل » وجب جره بالكسرة . — وهذا هو حكم الممنوع من « الصرف » ، وسيجىء الكلام عليه .

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين ، والحكم على الاسم المعرب بأنه من القسم الأول : الأمكن ، أو من القسم الثانى : المتمكن ؟

لقد اقتصر النحاة على وضع علامات مضْبوطة تميز الاسم المعرب المتمكن ، وهو « الممنوع من الصرف » ، وتدل عليه بغير خفاء ولا غموض ، واكتفوا بها ، لعلمهم أنها متى وجدت فى اسم معرب كانت دليلا على أنه ، « لا ينصرف » ، ومتى خلا منها كان فقدها دليلا على أنه من القسم الأول : وهو : المعرب الأمكن ، أى : المعرب المنصرف . « المنصرف » فعلامة الاسم المعرب الذى « لا ينصرف » وجودية ، وعلامة المعرب « المنصرف » ، عدمية « سلبية » .

غير أن العلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة ، وقد تكون

---

(١) عند غير ابن مالك ومن وافقه

(٢) إلا العلَم الذى أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علماً منقولا ؛ فإنه يجوز إعرابه كأصله ، رفعا ، ونصبا ، وجرا ، ويجوز إعرابه كالممنوع — كما عرفنا فى ص ١٥٥ —

اثنتين معاً ، لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان :

نوع يُمْنَع صرفه فى كل استعمالاته حين توجد فيه علامة واحدة ، ونوع يُمْنَع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معاً[1] من بين علامات تسع :

(١) يعبر النحاة عن هذا بقولهم : إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه ، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين . والتعبير بعلتين ليس دقيقاً ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لها من معلولين حتماً . فكيف يجتمع علتان على معلول واحد ؟ فإن كانا قد اشتركا معاً فى إيجاد المعلول الواحد لم يكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركا معا فى إيجاد هذا المعلول الواحد .

ويقولون فى تعليل منع الاسم من الصرف كلاماً لا تطمئن إليه النفس ، ولا يرتاح إليه العقل . ملخصه : أن التنوين الأصلى خاصة من خواص الأسماء ، لا وجود له فى الأفعال ولا الحروف . وأن الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع فى بعض حالاته . فالاسم إذا أشبه الحرف بنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف ؛ لأن الفعل أقل استعمالا من الاسم وأضعف شأناً منه ؛ فحرم — لذلك — التنوين الذى هو علامة القوة ، والوسيلة لخفة النطق . فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه فى الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين . أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم — فأمران :

أحدهما : لفظى ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ؛ فالفعل فرع ، والاسم أصله ، والفرع أضعف من الأصل .

ثانيهما : معنوى ؛ وهو : أن الفعل محتاج — دائماً — إلى الاسم فى الإسناد ، وليس كذلك الاسم ، فإنه قد يسند إلى اسم مثله — ولهذا كان الاسم أخف لكثرة استعماله ، والفعل أثقل ؛ لقلة استعماله — والحاجة ضعف . فإذا وجد فى الاسم الضعف بنوعيه ، أو بنوع واحد آخر يقوم مقامهما فقد شابه الفعل ، واستحق منع التنوين ، كما فى مثل : « فاطمة » فقد وجد فى هذا الاسم الضعف اللفظى ، وهو علامة التأنيث ، إذ التأنيث فرع التذكير ، ووجد فيه الضعف المعنوى ؛ وهو : العلمية التى هى فرع التنكير . أما النوع الواحد من الضعف الذى يقوم مقام الاثنين فحصور فى ألف التأنيث بنوعيها : (المقصورة والممدودة) ، وفى صيغة منتهى الجموع . فوجود ألف التأنيث فى آخر الاسم علة لفظية ، وملازمتها إياه فى كل حالاته علة معنوية . وخروج صيغة منتهى الجموع عن أوزان الآحاد العربية علة لفظية ، إذ ليس فى تلك الآحاد مفرد ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ، كعُذافِر للجمل القوى والأسد ، أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب كيمان وشآم ، وأصلهما يمنىّ ، وشأمىّ ، بالياء المشددة حذفت إحدى الياءين تخفيفاً ، وجاءت الألف عوضاً عنها ، وفتحت همزة شأمى بعد سكونها ومدت ؛ فصار يمانى وشآمى . ثم أعل إعلال المنقوص (كوال ، وراع) فصار يمان وشآم ومثلهما ثمان ، فأصله ثُمُنىّ ، نسبة إلى الثُّمن ، فتح أوله تخفيفاً ثم حذفت إحدى الياءين . . . إلى آخر ما مر ، وغير ذلك مما لا تجاريه ولا توافقه صيغة منتهى الجموع . . . أما العلة المعنوية فى صيغة منتهى الجموع فدلالتها على الجمع . . . إلى غير هذا مما يقولون . وقولهم بادى التكلف والصنعة ، لا يقوى على الفحص ، وقد آن الوقت لإهماله نهائياً ، ولأنه لا يثبت أمام الاعتراضات التى تتجه إليه . ومنها ما يوجهه إليه بعض النحاة القدامى .

وقد عرضنا ملخص رأيهم فى الجزء الأول (ص ٢٠ م ٣ عند الكلام على التنوين) ثم أوضحنا بعده أن التعليل الحق فى « الصرف » وفى منعه هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذى نحاكيه .

ا ـ فالذى يُمنَع صرفه لوجود علامة واحدة هو ما يكون مشتملا على ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة . وكذلك مايكون على وزن صيغة منتهى الجموع .

(١) فالمقصورة ألف تجىء فى نهاية الاسم المعرب ، لتدل على تأنيثه ، ومثلها الممدودة ، إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها ــ مباشرة ــ ألف زائدة للمدّ ؛ فتنقلب ألف التأنيث همزة[1] . . . ومن أمثلة المقصورة : « ذِكرَى » مصدر نكرة للفعل : ذكَر ، بمعنى . تذكَّرَ و «رَضْوَى » علم على جبل بالحجاز (بالمدينة) ، وجَرْحى ؛ جمع : جريح ، وحُبْلَى ، وصف للمرأة الحامل . . .

وعند إعراب هذه الكلمات نقول فى حالة الرفع : إنها مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ، وفى حالة النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، ونقول فى حالة الجر : إنها مجرورة بفتحة مقدرة على الألف ، نيابة عن الكسرة . والتنوين ممتنع فى كل الحالات كما عرفنا .

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهها ، بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلو الاسم من « أل » ومن الإضافة وإلا وجب جرّه بالكسرة كما سلف .

ومن أمثلة الممدودة : صحراء ، وهى اسم نكرة ، وزكرياء ، علم إنسان ، وأصدقاء جمع صَديق . . . وحمراء ، وصف للشىء الأحمر المؤنث . . . وعند إعراب هذه الكلمات نقول : إنها مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة ، بشرط خلوّ الاسمِ منْ « أل » ومن الإضافة ؛ وإلا وجب جرّه بالكسرة .

ومن هذه الأمثلة ــ وأشباهها ــ يتبين أن ألف التأنيث بنوعيها قد تكون فى اسم نكرة ؛ كذِكْرَى وصحْراء ، وقد تكون فى معرفة ؛ كرَضْوى وزكَرِيّاء ــ كما تكون فى اسم مفرد كالأمثلة السالفة ، و فى جمع ؛ كجرحى وأصدقاء ، وقد تكون فى اسم خالص الاسمية ؛ كرضوى وزكرياء ؛ علمين ، أو فى وصف ؛ كحبلى وحمراء . . . وهى بنوعيها تمنعُ الاسم فى كل حالاته من التنوين ما دام الاسم

---

(١) لألف التأنيث بنوعيها أوزان مشهورة ، تضمنها الباب الخاص بالتأنيث . وسيأتى . وألف التأنيث الممدودة ليست فى الحقيقة هى الممدودة ، كما يتبين من الشرح السالف ، إنما الممدود ما قبلها فوصفت بالمد لملاصقتها له كما سيجىء فى الزيادة .

مجرداً من « أل » ومن الإضافة . . . — ولا يمكن أن يكون منوّناً مع وجودها فيه[١] . . .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — يقول النحاة إن ألف التأنيث الممدودة ؛ كحمراء ، وخضراء — وغيرهما — كانت فى أصلها مقصورة (أى : حمرَى — خضرى . . . . (فلما أريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى ، والجمع فى النطق بين ألفين ساكنتين محال ، وحذف إحداهما ينافى فى الغرض من ذكرها ؛ إذ لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المدّ ، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث ، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها — وهو الهمزة — يفيت الغرض من المد ، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة تدل على التأنيث ؛ كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها .

ب — يمنع الاسم من الصرف بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقروناً « بأل » — كما عرفنا — ومثل « أل » ما يحل محلها عند بعض القبائل العربية ومنه : « أمْ » التى هى بمنزلة « أل » .

---

(١) وفى هذه الألف بدلالاتها المختلفة يقول ابن مالك :

فألِفُ التَّأْنيث مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ ، كَيْفَما وَقَعْ[٢]

(مطلقاً : أى : بنوعيها ، فى جميع حالاتهما ؛ من ناحية أن كل واحدة تكون خاتمة فى معرفة ، أو نكرة ، فى مفرد أو جمع ، اسم أو صفة — ومعنى صرف : تنوين . . .) يريد : أن ألف التأنيث تمنع صرف الاسم الذى يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم ، أى : على أى حال كان عليه من التعريف ، أو التنكير ، أو الاسمية ، أو الوصفية ، أو الإفراد ، أو الجمع . . .

(٢) وصيغة منتهى الجموع هى : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان[١] ، أو ثلاثة أحرف[٢] ، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفا ساكنا ، نحو : (أقارب — معابد — طبائع — جواهر — تجارِب — دَوابّ) ، وكذلك (عصافير — أحاديث — كراسىّ — مناديل — تهاويل —)

ومن هذه الأمثلة — وأشباهها — يتضّح أن صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن : « مفاعل » ، و « مفاعيل » — كمعابد ومناديل — وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغة كباقى الأمثلة السالفة .

ويجرى على ألسنة كثير من النحاة أن صيغة منتهى الجموع هى : جمع التكسير المماثل لصيغة «مفاعل، ومفاعيل». لكنهم يريدون بالمماثلة: أن الكلمة خماسية أو سداسية ، والحرف الأول مفتوحٌ فى الحالتين — سواء أكان ميمًا أم غير ميم — وأن الثالث ألفٌ زائدة يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . . . فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفى الأصيل الذى يُراعَى فيه عدد الحروف الأصلية والزائدة وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردتْ بنصّها فى الموزون . وإنما المراد عندهم: المماثلة فى عدد الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها ، دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلى بمثله ودُون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصًّا ؛ فيقولون فى « جواهر » إنها على وزن « مفاعل » — مثلا — وفى : « ألاعيب » إنها على وزن: « مفاعيل» — مثلا — مع أن الوزن الصرفى الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزان : « فواعل » ، والثانية على وزان : « أفاعيل » . فالأمر هنا مجرد اصطلاح يراعى فى العمل به ما وضع له . والأحسن الاقتصار على التعريف الأول ؛ لعدم معارضته . . . الميزان الصرفى الأصيل[٣] :

---

(١) وقد يكون أحد الحرفين مدغماً فى الآخر ؛ نحو : خواص — عوام — دواب . . .

(٢) وقد يكون الثانى الساكن مدغماً فى مثله ، نحو : كراسىّ — قمارىّ لنوع من الطيور ، المفرد : قُمْرى ، وبخاتى ، لنوع من الإبل ، المفرد : بُختى .

(٣) اعترض بعض النحاة على التعريف السابق لصيغة منتهى الجموع ، واعترض على أنها الصيغة المماثلة لصيغة : « مفاعل » ومفاعيل ، ووضع تعريفاً آخر يحوى شروطاً سبعة . واعتراضه ضعيف ، وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه ، ومنهم الخضرى فى حاشيته ، والصبان .

حكمُ صيغة منتهى الجموع :

هو حكم غيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ، فيجب تجريدها من تنوين « الأمكنية[١] » ، كما يجب جرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بشرط ألا تكون مقترنة « بأل » وألا تكون مضافة . فترفع بالضمة وتنصب بالفتحة ، وتجر بالفتحة أيضًا ، نيابة عن الكسرة ، إلا إذا كانت مضافة أو مقترنة بأل ؛ فتجر بالكسرة مباشرة . . .

ومن أحكامها : أنها إذا تجردت من « أل » و « الإضافة » ، وكانت اسما منقوصًا[٢] (مثل : دواعٍ ؛ جمع : داعية ، وثوانٍ ، جمع : ثانية . وأصلهما : دواعىٌ ، وثوانىٌ) . كان الأغْلب ــ هنا ــ أن تحذف ياؤها ويجيء التنوين عوضًا عنها . وتنوين « العوض » غير تنوين « الأمكنيَّة » ، كما سبق فى بابه ، وتبقى الكسرة قبْلها فى حالتى الرفع والجر . أما فى حالة النَّصب فتبقى الياء ، وتظهر الفتحة عليْها بغير تنوين ؛ نحْو : للرحلات دواعٍ تحتمها . وما عرفت لإغفالها من دواعٍ . فعلى أهل النشاط ، والرّغبة فى المعرفة والتجربة ــ أن يجيبوا دواعىَ الارتحال ؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها . . . فتكون مرفوعة بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة ، نيابة عن الكسرة . والتنوين المذكورُ فى حالتى الرفع والجر عوض عن حرف الياء .

فإن كانت اسما منْقُوصًا مقترنًا بأل ، أو مضافًا وجب أن تبقى ياؤها ساكنة فى حالتى الرفع والجر ، متحركة بالفتحة الظاهرة فى حالة النصب . نحو : من الثوانى تكون الساعات والأيام ؛ فليس العمرُ إلا الثوانىَ التى نستهين بها ، وليست الثوانى إلا قطعا من الحياة نفقدها ، ونحن عنها غافلون .

ومثل : دواعى الخير والشر كثيرة ، تكاد تختلط إلا على العاقل الأريب ؛

---

(١) وكذلك لا يدخلها تنوين التنكير كما سيجىء فى ص١٦٣ وقد يدخلها تنوين العوض كما أوضحنا ولكنه نوع يخالف النوعين السابقين .

(٢) هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : هادٍ ــ راضٍ ــ مستقصٍ ــ متعالٍ ... وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام على أحكامه المختلفة فى حـ ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

فإنه يميز دَواعىَ ، الخير ، ويستجيب لها سريعًا ، ويدرك دواعىَ الشرّ ، ويفر منها[١] . . . .

(١) مما تقدم يتبين أن المنقوص الذى هو صيغة منتهى جموع ، والمنقوص المفرد ، يتشابهان عند تجردهما من « أل والإضافة » فى وجوب حذف الياء رفعاً وجرا ، وبقائها مع ظهور الفتحة عليها فى حالة النصب ، ورفعهما بضمة مقدرة على الياء المحذوفة كما يتشابهان فى وجود التنوين رفعاً وجرا .

ويختلفان بعد ذلك فى أن المنقوص المفرد المجرد من « أل » والإضافة يلحقه التنوين فى حالة النصب أيضاً . وتنوينه فى حالاته الثلاث تنوين « أمكنية » وليس تنوين عوض . أما المنقوص الذى هو صيغة منتهى الجمع فيجب تنوينه عند حذف يائه رفعاً وجرا فقط – كما سبق – وتنوينه عوض « عن الياء المحذوفة » وليس تنوين « أمكنية » ولا يجوز تنوينه فى حالة النصب .

ويختلفان كذلك فى الجر ؛ فالمفرد يجر بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة أما الآخر فيجر بفتحة على الياء المحذوفة ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

ويختلفان كذلك فى أن حذف الياء فى صيغة منتهى الجموع هو للخفة، أو للتخلص من التقاء الساكنين – على خلاف فى ذلك – أما فى المفرد فللتخلص من التقاء الساكنين ، بيان هذا ما يقولونه فى كلمة منقوصة للمفرد ، مثل : « داعٍ» ، وأن أصلها : «داعىٌ» (دَاعِيُنْ) استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ؛ فصارت الكلمة : (دَاعِينْ) ، التقى ساكنان لا يصح التقاؤهما : الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت : داعٍ (دَاعِنْ) . أما فى كلمة هى منتهى الجموع ؛ مثل : « دواعٍ » فأصلها : دَوَاعِىٌ (دَوَاعِيُنْ) فعلى اعتبار أن حذف الياء سابق على منع الصرف ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ؛ فصارت : دَوَاعِينْ ؛ التقى ساكنان ، الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة ؛ فحذفت الياء للتخلص من الساكنين ، فصارت الكلمة : دواعِ (دواعِنْ) . ثم حذف التنوين ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف ، وحل محله تنوين آخر ؛ ليكون عوضاً عن الياء المحذوفة ، ويمنع رجوعها عند النطق ، فصارت : « دواعٍ » .

أما على اعتبار أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل : « دواعىٌ » (دَوَاعِيُنْ) حذف التنوين لمنع الصرف ؛ فصارت الكلمة : « دواعىُ » حذفت الياء طلباً للخفة ، وجاء تنوين آخر للعوض ولمنع رجوعها (هكذا يقولون . وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب فى ج ١ ص ٢٤ م ٣ كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به) . وكل ما سبق فهو فى المنقوص الخالى من « أل والإضافة » .

فإن كان المنقوص بنوعيه – المفرد والجمع المتناهى – مضافاً أو مقروناً بأل ، فالحكم واحد ؛ هو منع تنوينه وعدم حذف يائه ويرفع بضمة مقدرة على الياء ، وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، ويجر بكسرة مقدرة عليها .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ قلنا إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجردًا من « أل » والإضافة هو ــ فى الأغلب الذى يحسن الاقتصار عليه ــ حذف يائه رفعاً وجرًا ، مع بقاء الكسرة قبلها ، ومجىء التنوين عوضًا عنها .... وإنما كان هذا هو الأغلب لأن بعض العرب يقلب الكسرة قبل الياء فتحة ؛ فتنقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصيلة لمنتهى الجموع ، وأن يكون مفرده اسمًا محضًا على وزن : « فَعْلاء » الدالة على مؤنث ليس له ــ فى الغالب ــ مذكر ؛ كصحراء وصَحار ؛ فيقول فيها : صحارَى .... ، رفعاً ونصباً وجرًا بغير تنوين ؛ نحو : فى بلادنا صحارَى واسعة ــ إن صحارَى واسعةً تحيط ببلادنا ، تحوى كنوزًا نفيسة من المعادن المختلفة ــ وقد اتجهت العزائم إلى تعمير صحارَى لا حدود لها على جانبى وادينا الخصيب ...فكلمة «صحارى» اسم مقصور ، ممنوع من الصرف

وفى بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص فى كل أحواله ، وتكون ساكنة رفعا وجرا ، وتظهر عليها الفتحة نصباً .

ب ــ صيغة منتهى الجموع لا تكون فى اللغة العربية إلا جمع تكسير بالوصف السالف ، أو منقولة عنه . ولا تكون لمفرد بالأصالة .

أما كلمة «سراويل» مرادا بها : الإزار المفرد ، فهى أعجمية الأصل كما سنعرف . وهى اسم مؤنث فى جميع استعمالاتها ؛ تقول : هذه سراويل قصيرة لبسها السَّبَّاح .

حـ ــ وصيغة منتهى الجموع ــ فى كل الاستعمالات ــ تمنع الاسم من تنوين « الأمكنية » وتنوين « التنكير » سواء أكان الاسم علمًا أم غير علم ، فلو سمى إنسان باسم على وزن صيغة من صيغها فإنه يمنعُ من الصرف ، لشبه منتهى الجموع ؛ لأن مدلولها هنا مفرد لا جمع تكسير .

د ــ عرفنا[1] أن مثل : كراسىّ ــ قمارىّ ــ بخاتىّ . . . ممنوعة من الصرف . فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة (التى هى فى الجمع وفى مفرده) وحل محلها ياء أخرى مشددة ، من نوع آخر ؛ هى ياء النسب ، ولا يمنع الاسم من الصرف مع ياء النسب . . .

هـ ــ تسمَّى صيغة منتهى الجمع : بالجمع المتناهى أيضًا ، لانتهاء الجمع إليها ، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى بخلاف كثير غيرها من جموع التكسير فإنه قد يجمع ، نحو : أنعام ، وأكلب ، يجمعان على : أناعم ، وأكالب .

---

(١) فى ص ١٦٠ .

حكم ملحقاتها :

ليس الحكم السابق خاصًّا بصيغة منتهى الجموع — وهى نوع من جمع التكسير كما عرفنا — مقصورًا عليها وحدها ، وإنما يشملها ويشمل ما ألحق بها[١] والملحق بها هو : كل اسم جاء وزنه مماثلا لوزان صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالته على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربيًّا أصيلا ، أم غير أصيل ، علمًا مرتجلا أم منقولا . فمثال العلَم العربى المرتجل[٢] الأصيل : « هـوَازن » ؛ اسم قبيلة عربية ،ومثال العلم المُعـَرب : « شَرَاحِيل » وقد استعمله العرب علما سمى به عدة رجال . . .

ومن الأعجمى المعرب الذى ليس علما « سرَاويل » — بصورة الجمع — اسم ، نكرة ، مؤنث للإزار المفرد .

ومثال الأعلام المرتجلة فى العصور الحديثة : كَشَاجِم[٣] علم رجل و « بَهادر » علم مهندس هندى ، و « صنافير » ، علم قرية مصرية ، وكذا « أعانيب » .

---

(١) اكتفى ابن مالك فى الكلام على صيغة منتهى الجموع بقوله :

وكُنْ لجمْعٍ مُشْبِهٍ : « مَفَاعِلَا » أَو ، « المفاعيلَ » بِمَنْعِ كَافِلَا — ١٠

التقدير : كن كافلا — أى : قائماً منفذاً — لجمع مشبه « مفاعل ومفاعيل » ، بمنع الصرف وليس من اللازم أن يكون جمعاً حقيقة ؛ فقد يكون اسماً على وزان الجمع . وإنما ذكر الجمع للتمثيل وليته قال : للفظ. والذى يشبه « مفاعل ومفاعيل » هو ما كان مثلهما فى عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، سواء أكان مبدوءاً بالميم أم بغيرها فليس المراد : الميزان الصرفى الحقيقى كما شرحنا ، ثم تكلم على حكم صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسماً منقوصاً ، كالجوارى ؛ فقال :

وَذَا اعْتِلَالٍ منْهُ كالجوارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي — ١١

أى ، أجر عليه ما تجريه على سار ، (وأصله : سارىٌ، اسم فاعل منقوص من سرى : إذا سافر ليلا) . من حذف يائه رفعاً وجراً عند تنوينه ، وبقائها فى حالة النصب ، وترك التفصيل الضرورى لهذا ، وقد عرضناه .

(٢) العلم المرتجل : ما وضع أول أمره علماً ، ولم يستعمل من قبل فى معنى آخر ، (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى باب العلم ج ١ ص ٢١٢ م ٢٢) .

(٣) بفتح الكاف . ويجوز فيها الضم ، فيخرجها عن أوزان صيغة منتهى الجموع وبالضم يشتهر شاعر عباسى .

فكل اسم من هذه الأسماء — ونظائرها — يعتبر ملحقًا بصيغة منتهى الجموع يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالا على مفرد وجاريا على وزن من أوزانها[١] — كما سبق — لا فرق فى هذا بين العلم، وهو الأكثر، وغير العلم. ويقال فى إعرابه: إنه ممنوع من الصرف؛ لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع، أو لأنه مفرد ملحق بها[٢] . . . أما هى فممنوعة أصالة ، كما أسلفنا ؛ لدلالتها على الجمع حقيقة .

وإنما كانت تلك الألفاظ — ومنها سراويل — ملحقات لأنها تدل على مفرد ، مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع، وهذه لا تكون فى العربية إلا لجمع أو منقول من جمع . فما جاء على وزنها يمنع من الصرف للمشابهة وإن دل على مفرد .

* * *

ب — الذى يُمْنَع صرفه لوجود علتين معًا :

لا بد أن تكون إحدى العلتين معنوية ، والأخرى لفظية . وتنحصر العلة

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

و « لِسرَاويلَ » بِهَذا الجَمْعِ شَبَهٌ اقتضى عُمومَ المنْعِ —١٢

وإنْ بِهِ سُمِّىَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ — فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ —١٣

يريد : أن لكلمة « سراويل » وهى على صورة الجمع شبهاً بصيغة منتهى الجموع؛ لأن « سراويل » — مع دلالتها على اسم مفرد مؤنث — جارية على وزان أحد الجموع ، فاقتضى هذا الشبه منعها من الصرف منعاً عاماً (أى: يشمل كل حالاتها التى تكون فيها دالة بصيغتها على المفرد وحده كما يرى بعض اللغويين ، أو عليه حيناً وعلى الجمع الذى مفرده « سروالة » حيناً آخر ؛ كما يرى غيرهم ، ثم قال بعد ذلك : إن به سمى أى : بصيغة الجمع المتناهى ، فإذا سمى به شىء وصار علماً عليه يحق منع المسمى الانصراف ، أى : من الصرف . . . يريد أن كل ما سمى بالجمع المتناهى أو بما ألحق بالجمع المتناهى يمنع من الصرف سواء أكان علماً مرتجلا أم منقولا ، عربياً أم أعجمياً . . .

(٢) إذا كانت صيغة منتهى الجموع الأصيلة ، (نحو : مكارم) ، أو ما ألحق بها ، (نحو : شراحيل) — علماً على مفرد ، فما سبب منعها من الصرف ؟ أهو مجىء العلم على وزن مماثل لأوزان صيغة منتهى الجموع ، أم هو العلمية وشبه العجمة ، لأن هذا الاسم علم ، ولأنه ليس بين أوزان المفرد العربى الأصيل ما يكون على هذا الوزن . . . ؟ رأيان . .

ويقول سيبويه : إذا طرأ على العلم الموازن صيغة منتهى الجموع ما يقتضى تنكيره ، وزوال علمية — فإنه يظل ممنوعاً من الصرف ، لبقاء صورة الجمعية ، وشكلها . ويقول غيره : لا يمنع من الصرف ، لأنه كان ممنوعاً منه للعلمية القائمة مقام الجمعية ، أو للعلمية وشبه العجمة . والصواب والأيسر رأى سيبويه ومن معه . بهذا تكون صيغة منتهى الجموع وما ألحق بها ممنوعة من الصرف دائماً باطراد ، فى جميع حالاتها حتى الحالة التى تكون فيها علماً لمفرد ثم زالت علميته . . .

المعنويّة فى « الوصفية » وفى « العلمية » وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظيّة تكون من بين العلل السبع الآتية — دون غيرها(١) — وهى : زيادة الألف والنون — وزن الفعل — العدل — التركيب — التأنيث — العجمة — ألف الإلحاق . فينضم للوصفية إما زيادة الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل . وينْضم إلى العلمية إما واحدة من هذه الثلاث ، وإما التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمة ، أو ألف الإلحاق .

فالعلل (كما يسميها النحاة) تسع ليس فيها علامة معنوية إلا الوصفية والعلمية ، أما السبْعة الباقية فلفظية (٢) . والاسم يمنع من الصرف : للوصفية مع زيادة الألف والنون ، أو الوصفية مع وزن الفعل — أو الوصفية مع العدل . وكذلك يمنع للعلمية مع الزيادة ، أو العلمية مع وزن الفعل ، أو العلمية مع العدل ، أو العلمية مع التركيب ، أو العلميّة مع التأنيث ، أو العلمية مع العجمة ، أو العلمية مع ألف الإلحاق . وفيما يلى البيان :

---

(١) اشترطنا أن تكون العلامتان محصورتين فيما سيذكر هنا ؛ لأنه قد يوجد فى الاسم المعرب علامتان إحداهما لفظية والأخرى معنوية ويجب صرفه مع وجودهما . وسبب صرفه أن إحداهما ليست معتبرة فى منع الصرف ، ولا معدودة من أسبابه ، كما فى كلمة : « أجَيمال » تصغير : « أجْمال » جمع تكسير لجمل . فإن أجيمالا مصروفة بالرغم من اشتمالها على علتين ، إحداهما : معنوية ، وهى : التصغير الذى يعد فرعاً للتكبير ، والأخرى لفظية ، وهى الجمع الذى يعتبر فرعاً للإفراد. ومثل هذا يقال فى حائض وطامث فإنهما مصروفان حتما . والسبب فى الصرف استعمال العرب ليس غير ؛ فإنهم قصروا الممنوع من الصرف على ما سردناه . أما ما يذكره النحاة غير هذا من التعليلات فمرفوض .

(٢) حتى التأنيث المعنوى فى مثل : سعاد — زينب — مى . . . يعتبر فى هذا الباب علة لفظية ؛ لظهور أثره فى اللفظ ؛ بتأنيث الفعل له ، وعودة الضمير عليه مؤنثاً ، كما سيجىء فى ص ١٨١ .

المسألة ١٤٦ :

الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفيّة[1] ، وما ينضم إليها من إحدى العلل الثلاث

(١) يمنع الاسم من الصرف للوصفيّة مع زيادة الألف والنون إذا كان على وزن «فَعْلان» — بفتح الفاء وسكون العين — بشرط أن تكون وصفيته أصيلة (غير طارئة) وأن يكون تأنيثه بغير التّاء ، إما لأنه لا مؤنث له ؛ لاختصاصه بالذكور — وإمّا لأن علامة تأنيثه الشائعة ليستْ تاء التأنيث — كأنْ يكون ، بألف التأنيث . . . فمثال ما ليس له مؤنث : « لَحْيان » لطويل اللحية . ومثال الآخر : عطْشان — غضبان — سكران . . . فإن أشهر مؤنثاتها : عطشَى — غضْبَى — سكْرى[2] . ومن الأمثلة قولهم : كان أبو بكر لحيانَ ، تزيده لحيته وقارًا ، وهيبة . كثير الصمت ، وافر الحلم . ما رآه الناس غضبانَ إلا حينَ يُحْمد الغضب .

فإن كان الغالب على مؤنثه وجود تاء التأنيث فى آخره لم يمنع من الصرف ؛ نحو : سَيْفان ، للرجل الطويل الممشوق القامة — ومَصّان ، للرجل اللئيم ، فإن مؤنثهما : سيفانة ومصّانة وكذلك إن كانت وصفيته غير أصيلة ؛ فإنه لا يمنع من الصرف ؛ ككلمة : «صفوان » فى قولهم : بئس رجل صفوانٌ قلبه . وأصل الصفوان : الحجر

وإذا زالت الوصفية وحدها ؛ بأن صار الاسم علمًا مزيدًا بالألف والنون — فإنه يظل على حاله ممنوعًا من الصرف ؛ لأن الوصفية التى زالت حلّ محلها العلمية الجديدة ؛ وبانضمام العلمية إلى الزيادة يجتمع فى

---

(١) المراد بالصفة أو الوصف هنا بعض الأسماء المشتقة التى ليست أعلاماً . وقد سبق تعريف الاسم المشتق ، وبيان مدلوله (فى ح ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

(٢) يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على : « فعلانة » ويمثلون للمستوفى الشرط : بعطشان وغضبان ، وسكران . . . مع أن كتب اللغة تأتى للثلاثة بمؤنث مختوم بالتاء ، وبمؤنث آخر ليس مختوماً بها . فلا مناص من حمل الشرط النحوى على الأكثر الأغلب فى : « فعلان » ؛ بأن يتجرد مؤنثه من التاء فى المشهور إن تعددت مؤنثاته .

الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف ؛ كتسمية رجل : غضبان ، أو عطشان[١] . . .

(٢) ويمْنع الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل[٢] بالشرطين السالفين (وهما : ألا يكون مؤنثه بالتاء ، وألا تكون وصفيته طارئة غير أصيلة) . ويتحقق الشرطان فى الوصف الذى على وزن « أَفْعَل » ، ومؤنثه فَعْلاء أو فُعْلى ؛ نحو : أحمر وحمراء — أبيض وبيضاء — أَجْمل وجَمْلاء[٣] ، ونحو : أفضل وفُضلى ، وأحسن وحُسْنى — أدنى ودُنْيا . . .

فهذه الألفاظ — وأشباهها — ممنوعة من الصرف ، لتحقق الشرطين ، فإن كان مؤنثه بالتاء لم يُمنَع الوصف من الصرف ، نحو: عطفت على رجل أرملٍ (بالكسرة مع التنوين) ، أى : فقير ؛ لأن مؤنثه أرملة . وكذلك ينصرف الوصف إذا كانت وصفيّته طارئة ، ليست أصيلة ، نحو : مررت برجل أرْنبٍ (بالكسرة مع التنوين ، أى : جبان .) فالوصف منصرف — بالرغم من أن مؤنثه لا يكون بالتاء — لأن وصْفيّته طارئة سبقتها الاسمية الأصيلة ، للحيوان المعروف .

---

(١) وفى الكلام على الوصفية مع زيادة الألف والنون يقول ابن مالك بعد كلامه على ألف التأنيث أول الباب :

وزائِدَا « فَعْلانَ » فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَن يُرَى بِتَاءِ تأْنِيثٍ خُتِمْ — ٣

(المراد بزائدى « فعلان » : الألف والنون الزائدتان فى آخره) . يقول : إن الاسم يمنع من الصرف إذا اشتمل على الألف والنون الزائدتين بشرط أن يكون وصفاً لا يختم آخره بتاء التأنيث عند تأنيثه ؛ فلا بد أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء ، إما لأنه وصف خاص بالرجال ، فلا مؤنث له ، وإما لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث .

(٢) سواء أكان الوزن خاصاً بالفعل ، نحو : أجمل — أشرف — • — أم على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أولى لغلبته فى الفعل ، أو لدلالته على معنى فى الفعل دون الاسم ؛ نحو : أحيمر ، وأفيضل ، (تصغير : أحمر ، وأفضل ،) فهما على وزن : « أبيطر » وهو وزن فى الأفعال أكثر . والهمزة فى أولها لا تدل على شىء مع أنها فى الفعل : « أبيطر » تدل على المتكلم . لما سبق وجب منع « أحيمر وأفيضل من الصرف . بخلاف بَطَل ، وجَدْل (للصلب الشديد) ونُدُس (للقوى السمع) فإنها أوصاف أصلية على وزن للفعل ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلب فيه جانب الفعل .

(٣) قال الكسائى مستدلا :

فهْى جَمْلاءُ كبدر طالعٍ بذّت الخلق جميعا بالجمال

ومما فقد الشرطين معاً كلمة : « أربع » فى مثل : قضيت فى النزهة ساعات أربعا ؛ لأن مؤنثها يكون بالتاء ؛ فتقول : سافرت أياماً أربعة ؛ ولأن وصفيتها طارئةعارضة ؛ إذ الأصل فيها أن تستعمل اسما للعدد المخصوص[1] فى نحو : الخلفاء الراشدون أربعة . ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفا ؛ فوصفيتها ليست أصيلة ، وبسبب فقد الشرطين وجب صرف الكلمة .

ومن أمثلة الوصفيّة الطارئة التى لايعتد بها فى منع الاسم من الصرف كلمات أخرى ؛ مثل : أجدل ، للصقر — وأخيل ، لطائر ذِى خِيلان (جمع : خال) وهى النقط المخالفة فى لونها سائر البدن — وأفعى ، للحية . فكل هذه — وما شابهها — أسماء بحسب وضعها الأصلى لتلك الأشياء ولهذا تُصْرف . وقد يجوز منعها من الصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها ، ويمكن تخيله مع الاسمية ، وقد وردت ممنوعة من الصرف فى بعض الكلام الفصيح ؛ فالأجدل : يُلْحظ فيه القوة ؛ لأنه مشتق من الجدْل (بسكون الدال) بهذا المعنى . والأخيل : يُلحظ فيه التلون ؛ لأنه من الخَيَلان ، بهذا المعنى . والأفعى : يلحظ فيها الإيذاء الذى اشتهرت به ، واقترن باسمها[2] ، وعلى أساس التخيّل والملاحظة المعنوية يجوز منع الصرف . ولكن الأنسب الاقتصار على صرف هذه الأسماء ؛ لغلبة الاسمية عليها .

وهناك ألفاظ وُضعت أول نشأتها أوصافاً أصلية ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة[3] وبقيت فيها ، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذى وضعت عليه ؛ لا بحسب حالتها الجديدة التى انتقلت إليها ؛ مثل : «أدْهم» ، للقيْد[4] ؛ فإنه فى أصل وضعه وصف للشىء الذى فيه دُهْمة ، أى : سواد ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسما مجرداً للقيد ؛ ومثل : « أرقم » ؛ فإنه فى أصل وضعه وصف للشىء المرقوم ، (أى : المنقط) ثم انتقل منه فصار اسماً للثعبان الذى ينتشر على جلده النقط

---

(١) إذا كانت كلمة : « أربع » مستعملة فى الوصفية العارضة ، فمعناها يشمل أمرين ذوات وعدد أى : ذوات معناها العدد المخصوص والكمية المخصوصة ؛ كما هو الشأن فى المشتقات ؛ كضارب ، فإنه يفيد أمرين : الذات والمعنى الذى هو الضرب . أما إذا كانت مستعملة فى مجرد العدد فمعناها الكمية العددية المخصوصة ، دون دلالة على ذات وقد شرحنا دلالة المشتق على الذات والصفة فى الجزء الثالث .

(٢) يرى بعض النحاة أن « أفعى » لا مادة لها فى الاشتقاق . ويرى آخرون — بحق — أنها مشتقة من فَوْعة السم أى شدته . (٣) الخالية من الوصفية والعلمية . (٤) المصنوع من الحديد .

البيض والسّود . ومثل : « أسود » فأصله وصف لكل شيء أسود ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسما للثعبان المنقط بنقط بيض وسود . ومثل : « أبطح » وأصله وصف للشيء المرتمى على وجهه ؛ ثم صار اسما للمكان الواسع الذى يجرى فيه الماء بين الحصى الدقيق ، ومثل : أبْرق ، وأصله وصف لكل شيء لامع براق ، ثم صار اسما للأرض الخشنة التى تختلط فيها الحجارة والرمل والطين .

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيّتها الأصيلة قد زالت بسبب الاسمية الطارئة . ولكن الاقتصار على الرأى الأول أنسب .

ويفهم مما سبق أن الوصفية الأصيلة الباقية لا يصح إغفالها فى منع الصرف . أما الوصفية الطارئة القائمة ، أو الوصفية الأصيلة التى زالت وحل محلها الاسمية الطارئة المجردة ؛ فيصح أن يُلاحظ كل منهما عند منع الصرف ، أوْ لا يُلاحَظ ؛ بمعنى أنه يجوز — عند وجود إحداهما مع العلة الثانية — صرف الاسم ومنعه من الصرف . وأن الأفضل الاقتصار على حالة واحدة ؛ فالصرف أفضل إن كانت الاسمية هى الأصيلة ، والوصفية هى الطارئة . والمنع أولى ؛ إن كانت الوصفية هى الأصيلة والاسمية هى الطارئة . وفى مراعاة هذه الأفضلية مسايرة للسبب العام فى منع الصفة من الصرف ، وتيسير فى الاستعمال [1] . . .

وإذا سُمِى بهذا الوصف زالت عنه الوصفية ، وحل محلها العلمية ؛

---

(١) وفى الوصفية الأصيلة والطارئة وما يتبع هذا يقول ابن مالك :

ووصفُ أصْلِيٌّ ووَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا ؛ كأَشْهَلَا — ٤

يريد : أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلى مع وزن « أفعل » — وهو وزن الفعل — الممنوع تأنيثه بالتاء . ومثل للمستوفى الشروط بلفظ : « أشهل » ؛ تقول طفل أشهل ، وطفلة شهلاء . (والشهَل : تغير لون بياض العين فيختلط بالحمرة ، أو الزرقة) ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة وحكمها والتمثيل لها ، فقال :

وأَلْغِيَنْ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كأَرْبَعٍ ، وعَارِضَ الإسمِيَّـهْ — ٥

فَالْأَدْهَمُ : (الْقَيْدُ) لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فى الأَصْلِ وَصْفاً — انْصِرافُهُ مُنِعْ — ٦

وأَجْدَلٌ ، وَأَخْيَلٌ ، وأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ ، وقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا — ٧

يقول : ألغ الوصفية العارضة كالتى فى أربع ، ولا تعتد بها فى منع الصرف . وكذلك ألغ الاسمية العارضة . وساق أمثلة للحالتين ؛ منها : الأدهم (وهو : اسم للقيد) فإنه ممنوع من الصرف مراعاة لوضعه الأول وصفاً للشيء الأسود لا مراعاة لاسميته الحالية . ثم ضرب أمثلة لألفاظ وضعت فى أول أمرها أسماء

فيجتمع فيه العلمية ووزن الفعل وهما علتان يؤدى اجتماعها لمنع صرفه ؛ كتسمية رجل : أرقم — أو : أسود .

(٣) ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل[1] فى حالتين :

الأولى : أن يكون أحد الأعداد العشرة الأولى . وصيغته على وزن : « فُعَال » أو : « مَفْعَل » ، نحو : أُحَاد ومَوْحَد — ثُنَاء ومَثْنَى — ثُلاَث ، ومَثْلث — رُبَاع ومَرْبَع —خُمَاس ومَخْمس— سُدَاس ، ومَسْدَس — سُبَاع ، ومَسْبَع — ثُمَان ومَثْمَن — تُسَاع ومَتْسع — عُشَار ومعشر .

خالية من الوصفية فصرفت و يجوز تخيل معنى الوصفية فيها ، وملاحظة هذه الوصفية برغم أن تلك الألفاظ لا تزال باقية على اسميتها ، ومنها أجدل — أخيل — أفعى . . .

(١) يقولون فى تعريفه : إنه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلى ، بشرط ألا يكون التحويل لقلب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزيادة معنى ، فليس من المعدول « أيس » مقلوب « يئس » ، ولا « فخد » بسكون الخاء ؛ تخفيف «فخذ» بكسرها ؛ ولا « كوثر » بزيادة الواو ؛ لإلحاق الكلمة : بجعفر ، ولا « رجيل » بالتصغير ؛ لإفادة معنى التحقير أو غيره . . .

والعدل يكون فى الصفات وله حالتان ذكرناهما . ويكون فى الأعلام ، وله صورتان : « فُعَل » المعدول عن فاعل . وكذا « فعال » بالشروط والتفصيلات الآتية عند الكلام على منع الاسم من الصرف للعلمية والعدل . (ص ١٩٤) .

والعدل قسمان : « ا » تحقيقى : وهو الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل وملاحظة وجوده ؛ كالعدل فى : سحر ، وأخر ، ومثنى ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغه الممنوعة من الصرف مع اتحاد المعنى فى الصيغتين ، فسحر بمعنى السحر ، وأخر بمعنى آخر ، ومثنى بمعنى اثنين اثنين ، . وهكذا . . فالذى دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ — وأشباهها — معدول ، ليس الصرف أو عدمه ، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه فى الحالتين برغم هذه المخالفة . — ب — تقديرى ، هو الذى يمنع فيه العلم من الصرف ، سماعاً من العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها فى منع الصرف . فيقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها مثل : عمر — زفر . . . فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعدله ، مثل : « أُدَد » (وهو جد إحدى القبائل العربية) . وهذا النوع التقديرى خاص بالأعلام ومنها عمر — زفر — جشم — جمح . . . ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف ، وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية فى منع صرفه .

وفائدة العدل : إما تخفيف اللفظ باختصاره — غالباً — كما فى مثنى وأخر ، وعمر . . . وإما تخفيفه مع تفرغه وتمحضه للعلمية كما فى عمر وزفر المعدولين عن عامر وزافر ، لاحتمالها قبل العدل للوصفية .

وكل ما قيل فى العدل وتعريفه وتقسيمه مصنوع متكلف . ولا مرد لشىء فيه إلا السماع وخير ما يقال عند الإعراب فى سبب المنع إنه العلمية وصيغة فُعَال — أو مَفْعل ، أو فُعَل ، أو غيرها من الصيغ المسموعة نصاً عن العرب .

ويقول النحاة : إن كل لفْظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلى المكرر مرتين للتوكيد ؛ فكلمة : « أُحاد » فى مثل : صافحت الأضياف أُحاد ، معدولة عن الكلمة العددية الأصيلة المكررة : « واحداً واحداً » والأصل : صافَحت الأضياف واحداً واحداً ؛ فعدلنا عن الكلمتين ، واستغنينا عنهما بكلمة واحدة — للتخفيف — تؤدى معناهما ؛ هى : أُحاد ، ومثلها موْحَد »[١] وكلتا الكلمتين ممنوعة من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف ، ولا ينظر لهذا الأصل هنا ؛ ولهذا كانت محتمة المنع من الصرف .

وكلمة : ثُناء ، فى مثل : سار الجند ثُنَاء ، معدولة عن أصلها العددىّ المكرر للتوكيد : « اثنين اثنين » والأصل : سار الجند اثنين اثنين ، فعدلنا عن الكلمتين ، وأتينا بدلهما بكلمة واحدة — للتخفيف — تؤدى معناهما ؛ هى : ثُناء ، ومثلها : « مَثْنى » وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهما مصروف .

ومثل هذا يقال فى بقية الأعداد العشرة الأولى المعدولة . والأغلب فى هذه الأعداد العشرة المعدولة أن تكون حالاً ، كالأمثلة السالفة ، أو تكون نعتًا ؛ نحو : شاهدت حول الماء طيورًا مثْنى ، وطيورًا ثُلاثَ . . . أو تكون خبرًا ؛ نحو : أصابع اليدين والرجلين خماسُ . . . ومن القليل أن تكون مضافًا ، ومن الممنوع أن تكون مقرونة بأل .

ويجوز أنْ يتكرر اللفظ المعدول فيكون المتكرر توكيدًا لفظيًّا للأول فنقول : مثنى مثنى — ثلاث ثلاث . . . وهكذا .

ومن العرب من يجيز صرف تلك الألفاظ ، فيقول : ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ أو ثُلاثًا ثُلاثًا . . . وهكذا . وعند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية . والرأى الأول أكثر وأشهر .

الثانية : كلمة أُخَر ؛ فى مثل سجل التاريخ لعائشةَ أم المؤمنين ، ولنساءٍ أُخَرَ أثرهن فى السياسة والثقافة ونشر العلم . فهى جمعٌ ، مفرَدُه : « أُخْرى » ،

---

(١) التعليل النحوى السابق ضعيف ؛ فما الدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلى المكرر ، إلى استعمال الاسم المعدول ؟ لا دليل ولا ما يشبهه . والحق أن العرب استعملوا النوعين ، وأحدهما مصروف ، والآخر ممنوع من الصرف ، ولا داعى لذلك التعليل .

و « أخْرى » مؤنث للفظ مذكر ؛ هو : « آخَـر » . . . بفتح الخاء ، على وزن: «أفْعَـل» ، ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة — فلفظ : « آخَـر » هنا : « أفعل تفضيل » ، مجرد من « أل » والإضافة ؛ فحقه أن يكون مفرداً مذكراً فى جميع استعمالاته ولو كان المراد منه مثنى ، أو جمعاً ، أو مؤنثاً ، وهذا ما تقتضيه أحكامه العامة ، نحو: المتعلم والمتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما — الإخوان والأصدقاء أنفع فى الشدة ، وأبعد عن التقصير — ليس بين النساء أفضل ، ولا أحسن من الساهرات على تربية أولادهن . . . .

وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس فى المثال السابق وأشباهه أن نقول : لعائشة أم المؤمنين ولنساء آخَـر — بمد الهمزة وفتح الخاء — أثرُهنّ . . . لكنّ العرب عدلوا عنه وقالوا نساء « أُخَـر » بصيغة الجمع ومنعوه من الصرف ، فكان منعه من الصرف دليلا على وجود العدل فيه[1] .

وإذا زالت الوصفية وحدها وحلّ محلها العلَـمية بقى على منع الصرف كتسمية إنسان : « مثنىَ » أو « ثلاثَ » أو نحوهما مما كان فى أصله وصفاً معدولا ، ثم صار علما باقياً على حاله .

ويتبين مما سبق فى الصور الثلاث الخاصة بالوصفية ومعها العلامة الأخرى ، أن الوصفية إذا اختفت وحْدها بسبب أن الاسم صار علماً مزيداً ، أو علما على وزن الفعل ، أو علما معدولا — بقى الاسم ممنوعاً من الصرف كما كان ولكن للعلمية ومعها العلامة الأخرى [2] . . .

---

(١) العدل هنا : تحقيقى ، سبقت الإشارة له فى رقم ١ من هامش ص ١٧١ — وفى هذا التعليل ما فى سابقه من ضعف . والعلة الصحيحة هى مجرد الاستعمال العربى الصحيح وقد بسطنا تعليل النحاة كاملا ، وعرضنا رأيهم فى « أخر » ومنعها من الصرف ، وفى أنها للتفضيل أو ليست له ... ثم الرد عليه فى الجزء الثالث (باب أفعل التفضيل ص ٣١٠ م ١١٢) فلا داعى للتكرار والإطالة ؛ علماً بأن المعروض فى باب التفضيل هام ومفيد .

(٢) وفى الصورة الثالثة وهى صورة الوصفية مع العدل يقول ابن مالك :

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وصْفٍ مُعتَبَرْ ... فى لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ ،وَأُخَرْ — ٨

يقول إن الاسم يمنع من الصرف إذا كان لفظه هو : « مثنى » أو : « ثلاث » ، أو « أخر » ولم يذكر إيضاحاً ولا تفصيلا إلا ما ذكره فى البيت التالى من أن مثنى وثلاث يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى قال :

ووزنُ مثنَى وثُلَاثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبعٍ فلْيُعْلَمَا — ٩

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ لم يحكم النحاة على « أخرى » بأنها معدولة لاشتمالها على ألف التأنيث المقصورة وهى أقوى فى منع الصرف من العدل . وأما آخـَران وآخـَرون فمعربان بالحروف فلا دخل لهـما فى منع الصرف .

ب ــ قد تكون : « أُخرى » بمعنى : « آخِرة » ــ بكسر الخاء ــ وهى التى تقابل كلمة : « أولَى » كالتى فى مثل : قالت أخراهم لأولاهم . . . وقالت أولاهم لأخراهم . . . وفى هذه الصورة تجمع كلمة : « أخرى » على إخـَر المصروفة لأنها غير معدولة ؛ لأن مذكرها هو : « آخـِر » ــ بكسر الخاء ــ الذى يقابل « أول » بدليل قوله تعالى : (وأنّ عليه النشأةَ الأخرَى) ، أى : الآخرة ، يؤيد هذا قوله تعالى : (ثم اللهُ ينشىءُ النشأة الآخرة) ، والقصة واحدة ، فليست أخرى التى هى بمعنى : آخِرة من باب أفعل التفضيل . والفرق أن أنثى المفتوح لا تـَدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليه مثلها من جنس واحد ؛ كقولك : عندى رجل ، وآخر وآخر ، وعندى سيدة وأخرى وأخرى أما أنثى المكسور فتدل على الانتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما أن مذكرها كذلك . . . .

= وأهمل ما زاد على الأربعة .

ثم انتقل بعد هذا مباشرة إلى ذكر الأبيات الأربعة الخاصة بصيغة منتهى الجموع والتى أول كل منها .

وكن لجمعٍ مشْبهٍ مفاعلا ١٠

وذا اعتلالٍ منه كالجوارى ١١

ولسراويل بهــذا الجمع ١٢

وإن بِهِ سُمِّى أَوْ بِمَا لَحِقْ ١٧

وقد شرحنا الأبيات الأربعة فى مكانها الأنسب (ص ١٦٤ ، ١٦٥) حيث يكون الموضوع متصلا بعضه ببعض وبعدها الأبيات الخاصة بمنع الاسم من الصرف للعلمية وسبب آخر معها وسيجىء شرحها فى موضعها .

المسألة ١٤٧ :

الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للعلمية مع إحدى العلل السبع

(١) يمْنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مركباً تركيب مزْج. والمراد بالتركيب المزجى[٢] : كل كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا) بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة ؛ من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية — فى الرأى الأشهر — وآخر الكلمة الأولى قد يكون ساكناً نحو، بُرْسعيد[٣]— نيُويورك[٤] — جَرْدِنْستِى[٥] — وقد يكون متحركاً بالفتحة وهذا هو الأكثر ؛ نحو : طَبَرَسْتان [٦] —(خَالَوَيْه[٧]— سيبويْه [٨] فى لغةَ من يُعْربهما ولا يبنيهما) — حضْرَمَوْت [٩]— بَعْلَبَك [١٠].

وأشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج أن يُترك آخر جزئه الأول على حاله من السكون أو الحركة، ونوعها. فلا يتغير ضبطه مطلقاً، ولا يجرى عليه إعراب ولا بناء، ولا ينظر إليه إلا على اعتباره جزءاً من كلمة، وليس كلمة مستقلة ولهذا يتصل بالثانى كتابة إن

---

(١) ملاحظة هامة : الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر لا يدخله تنوين « الأمكنية » فلو زالت العلمية لوجب تنوينه تنوين تنكير — كما سنعرف فى هامش ص١٧٨ — إن لم يوجد سبب آخر للمنع .

(٢) سبق الكلام على المركب المزجى فى باب العلم (حـ ١ ص ٢١٢ م ٢٢) .

(٣) اسم مدينة مصرية على الساحل الشمالى . ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الباء ولكن تتحرك الراء بعدها للتخلص من الساكنين .

(٤) مدينة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(٥) اسم حى مشهور فى القاهرة ، على الساحل الشرقى للنيل .

(٦) اسم مدينة فارسية مركبة من طبر ، وستان، ومعنى ستان : مكان .

(٧) عالم لغوى ، نحوى ، فى القرن الرابع الهجرى .

(٨) اسم إمام النحاة ، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ، ومعنى سيب باللغة الفارسية : التفاح ومعنى «ويه » : رائحة . وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف فى اللغة الفارسية . فمعناه رائحة التفاح

(٩) اسم بلد فى اليمن .

(١٠) اسم بلد فى لبنان . وأصله مركب من كلمتين : « بعل » (اسم صنم) و « بك » اسم رجل اشتهر بعبادته .

أمكن وصل حروفهما الهجائية — ويجرى الإعراب على آخر الجزء الثانى وحده ؛ فيعرب إعراب الممنوع من الصرف ، فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مع امتناع التنوين فى الحالات الثلاث ؛ كالشأن فى كل اسم ممنوع من الصرف ، مجرد من أل والإضافة . ومن الأمثلة : غادرنا نيُويُورْكَ فى طائرة قاصدين إلى بَعْلَبَكَّ ؛ فوصلناها بعد عشرين ساعة ولما نزلنا فى مطارها قال المذيع : من كانت بورْسعيدُ غايته فليستعد ؛ فهذه الطائرة متجهة إليها .

ومن العرب من يجعل الجزء الأول مضافًا تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة — ولا يمنع من الصرف ما دام مضافًا — ويكون الثانى هو المضاف إليه المجرور دائمًا [1] فإن كان الأول (المضاف) مختومًا بحرف علّة قدّر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب ، رفعا ونصبًا وجرًّا من غير منع صرف ، ولا فرق فى هذا بين الألف ، والواو ، والياء — ثم يجىء بعده القسم الثانى (المضاف إليه) فيكون ممنوعًا من الصرف إن استحق المنْع ؛ وإلا فينصرف[2] . وعلى هذا الرأى يُفصَل الجزءان فى الكتابة . ومن الأمثلة التى يكون فيها آخر الجزء الأول حرفاً صحيحًا وآخر الثانى غير ممنوع من الصرف : هذه بَعْلُ بكٍّ — زرت بعْلَ بكٍّ — تمتعت ببَعْلِ بكٍّ . ومثال ما يكون فيه الأول (المضاف) صحيح الآخر معربًا ويكون المضاف إليه ممنوعًا من الصرف : من أشهر المدن الفارسية القديمة رامُ هُرْمُزَ — عرفت أن رامَ هرمزَ مدينة أثرية — فى رامِ هرمزَ صناعات

---

(١) وهذه الإضافة لفظية ، لأن كل جزء من الجزأين بمنزلة حرف الهجاء فى الكلمة الواحدة من مثل : معدن . . . فهو يتمم الآخر . وإنما فائدتها تخفيف التركيب والتنبيه إلى شدة الامتزاج .

(٢) هناك أحكام إعرابية أخرى نهملها لقلة الوارد بها ، وعدم أهميتها ، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعا ، ونصبا ، وجرا ؛ كبناء خمسة عشر وأشباهها — وستجىء لها إشارة فى الزيادة — ؛ فيكون فى آخر كل جزء فتحة لا تتغير مطلقاً فى جميع حالات الإعراب ؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحاً ، فإن كان معتلا (ألفا ، أو واوا أو ياء) وجب إبقاء الأول على سكونه ، ويقتصر البناء على الفتح على الثانى فى جميع أحواله . وعلى هذا فالمركب المزجى إذا كان جزؤه الأول معتلا — يظل ساكناً . فى كل اللغات السالفة وفى منع الاسم من الصرف للعلمية والتركيب المزجى يقول ابن مالك مقتصراً على بيت واحد :

 والعلمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ ؛ نحو: مَعْدِيكَرِبا

يدوية دقيقة . فكلمة : « رام » معربة على حسب الجملة ؛ وهى مضاف ، وكلمة : « هرمز » مضاف إليه مجرورة بالفتحة بدل الكسرة فى كل الاستعمالات ؛ لأنها[1] علم أعجمى يمنع من الصرف لهذا . . .

ومثال المضاف الذى آخره حرف علة تقدر عليه جميع الحركات وبعده الجزء الثانى (المضاف إليه) غير ممنوع من الصرف : « صافى ورود » اسم قرية مصرية . تقول : صافى وردٌ فى الصحراء الغربية — أرغب أن أشاهدَ صافى ورودٍ ، بسكون الياء[2] — لم أذهب إلى صافى ورودٍ .

فكلمة : « صافى » مرفوعة بضمة مقدرة على الياء ، ومنصوبة بفتحة مقدرة عليها ، ومجرورة بكسرة مقدرة أيضًا . وهى مضافة ، وكلمة : ورودٍ ، مضاف إليه مجرورة منونة ؛ لأنها غير ممنوعة من الصرف ؛ لعدم وجود ما يقتضى المنع . ومثلها : « مَعْدِى كَرِب » اسم رجل (وهو مركب من جزأين . . .)[3] .

ومثال معتل الجزء الأول الذى يليه الجزء الثانى ممنوعاً من الصرف : — رضا عائِشةَ ، اسم امرأة فارسية — حادى شَمَّرَ ، ونيويُرْكَ ، اسم مدينتين . . . .

---

(١) هى وحدها بغير صدرها علم أعجمى فى الأصل .

(٢) وهذا النوع من المنقوص ينصب بفتحة مقدرة كما سبق فى هامش الصفحة الماضية ، وفى حـ ١ ص ١٢٧ م ١٥ .

(٣) ويقال إن أصلهما : « معدِى » : على وزن مفعِل ؛ اسم مكان أو زمان من « عدا » بمعنى : جاوز ، وكان القياس فتح الدال . وكَرِب بمعنى : « فساد » . وقيل : أصله : معدى ، بفتح الدال ، ثم حذفت الياء وجاءت ياء النسب وخففت هذه الياء ؛ فصار غير مشددة فوزنه : مفعى . ، وكل هذا لا أهمية له بعد التركيب .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع التركيب المزجىّ ــ نحو : خالويه ــ وفقدهما ، أو أحدهما ــ وجب تنوينه إن لم يوجد داع آخر للمنع . فمثال فقدهما معاً . زارنا خال (وهو أخو الأم) ــ استقبلت خالاً ــ فرحت بخال .

ومثال فقْد التركيب . هذا خالٌ (علَم رجل) ــ إنّ خالاً مقبل ــ سعيت إلى خال . . . ومثال فقد العلمية : مَنْ أشهرُ خالويه فى اللغة وفروعها بين أصحاب هذا الاسم ؟ بتنوين كلمة : « خالويه » تنوين تنكيرٍ [١] .

ب ــ إذا كان المركب إضافيًّا وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف . أما الثانى فمضاف إليه ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من الأحكام . وإذا كان المركب إسناديًّا وجب أن يحكى على ما هو عليه من غير تغيير والصحيح أنه معرب لا مبنى . أما المركب العددى مثل : ثلاثة عشر وأخواته المركبة فمبنى على فتح الجزأين عند البصريين ــ إلا اثنى عشر واثنتى عشر فمعربان إعراب المثنى كما سبق فى باب المثنى ــ والكوفيون يجوزون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتى البيان فى باب العدد . فإن سمى بالعدد المركب جاز إبقاؤه على بناء طرفيه ، وجاز إعرابه إعراب مالا ينصرف ، وجازَ إضافة صدره إلى عجزه أما المركب من الأحوال نحو : «أنت جارى بيت بيت » ، ومن الظروف نحو : صباح مساء ، فيجوز فيه الإضافة أو البناء للتركيب .

---

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٧٥ وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلا (فى حـ ١ ص ٢٣ م ٣) وأنه يلحق بعض الأسماء ليكون وجوده دليلا على أنها نكرة ، وحذفه دليلا على أنها معرفة . والأغلب دخوله على الأسماء المبنية . ولكنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة ، لغرض أوضحناه هناك وهو الدلالة على تنكيرها ؛ كقولك : مررت بأحمدٍ ــ بالتنوين ــ إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين ، اسم كل منهم : أحمد .

(٢) ويمنَع الاسم من الصرف إذا كان علمـًا مختومـًا بألف ونون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ؛ نحو : بدْران — حيَّان — مرْوان — قَحْطان — غَطَفان... أسماء أشخاص، ونحو : شعبان—رمضان—من أسماء الشهور العربية، ونحو : « عَمَّان » اسم بلد فى الأُرْدُنّ ، و « رَغْدان» اسم قصر بها .

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطيه ؛ العلمية والزيادة ؛ تقول : عَمَّانُ حاضرة البلاد الأُردُنيَّة، وفى أحد أطرافها قصر فخم حديث يسمى : « رَغْدانَ » بينه وبين عَمَّانَ بضعة أميال . . .

فإن كان الحرفان : الألف والنون أصليين، معـًا ، أو النون[١] وحدها ، لم يمنع الاسم من الصرف ؛ فمثال الأصليين : بانٌ[٢]— خانٌ[٣] .

ومثال أصالة النون : أمانٌ — لسانٌ — ضَمانٌ — .

وإن كانا صالحين للأصالة ، وللزيادة ، أو أحدهما — جاز فى الاسم الصرف وعدمه ؛ نحو : حسَّان، علم على رجل[٤] ، فيجوز أن يكون مشتقـًّا من الحِسّ ، بمعنى : الشعور ، فيمنع من الصرف ، أو : من الحسن ؛ فلا يمنع . وكذلك : « غَسَّان » ؛ قد يكون من الغَسّ ؛ بمعنى : دخول البلاد ؛ فيمنع من الصرف ، أو : من الغَسْن ؛ بمعنى : المضع ؛ فلا يمنع . وودّان ، قد يكون من الوُدّ ؛ بمعنى : الحب ؛ فيمنع ، أو : من الودْن ، بمعنى : نقْع الشيء فى الماء ونحوه ؛ فلا يمنع[٥] . . .

---

(١) الأعم الأغلب أن تكون النون هى الأصلية . وقبلها الألف زائدة. أما العكس فلا يكاد يوجد.

(٢) اسم جبل بالحجاز ، واسم الشجر المعروف بشجر : « البان » .

(٣) دكان ، أو فندق .

(٤) واسم شاعر الرسول .

(٥) وفى منع الاسم من الصرف للعلمية مع الزيادة يقتصر ابن مالك على قوله :

كذاكَ حاوى زائِدَىْ فَعْلانَا ، كغَطَفَانَ ، وكَأَصْبَهَـانَا

أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً الحرفين الزائدين فى « فعلان » وهما : الألف والنون . وليس من اللازم أن يكون على وزن « فعلان » وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين نحو : عمران — وسفيان و « غطفان » (اسم فرع من فروع قبيلة « قيس » العربية . والغطف : اتساع النعمة) و « أصبهان » (وفى هذه الكلمة لغات كثيرة : منها كسر الهمزة ، ومنها : إبدال بائها فاء . . .) ولا تكون الألف والنون زائدتان إلا على اعتبار أن أصل الكلمة : عربىّ ؛ أما على الرأى القائل إنها أعجمية — وهو الصواب — فلا تمنع للعلمية مع الزيادة، وإنما تمنع للعلمية مع شيء آخر سيجيء؛ هو : العجمة . . .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — يقول الصرفيون : إن علامة زيادة الألف والنون هى سقوطهما فى بعض التّصريفات ؛ — كما فى « حمدان » و « فرحان » ، علمين ؛ حيث يمكن ردهما إلى : حَمْد ، وفَرَح . . . — بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثانى ؛ نحو : عثمان — مرْوان — رشدان . . . فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران ؛ إما اعتبار الحرف الذى حصل به التضعيف أصيلا ؛ فيؤدى هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون ؛ لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية ، وإما عدم اعتباره أصيلا فيؤدى إلى الحكم بأصالة النون .

ومن الأمثلة : حسان — عفان — حيان . . . فتمنع من الصرف على اعتبارها من الحسّ ؛ بمعنى : الإحساس — مثلا — ومن العفة — ومن الحياة . ويكون وزنها « فَعْلَان » . وتنصرف على اعتبارها من الحسن ، والعفن والحيْن (بمعنى الهلاك) ، وتكون على وزن « فَعَّال » لأن نونها أصلية .

ومن الأمثلة : شيطان ؛ فهو إما من شطن بمعنى : ابتعد ، وإما من شاط بمعنى : احترق . . . .

وإذا كان العلم ذو الزيادتين مسموعاً عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هى المنع أو عدمه فالأولى اتباع المسموع كما فى «حسان» شاعر الرسول فالمسموع عنهم منعه فى الحالات المختلفة ، ولهذا يحتم أكثر النحاة منعه ولكن هذا التحتيم تحكم وتشدد بغير حق .

ب — لو أبدلت النون الزائدة لاماً — كما يجرى فى بعض اللهجات القديمة — منع الاسم من الصرف إذا كان مستوفياً شروط المنع . كقولهم : أصيلال ، فى « أُصيْلان » ، التى هى تصغير شاذ لكلمة : «أصيل»[1] فإذا سمى إنسان : أصيلال منع الصرف ؛ إعطاء للحرف المبدَل ، حكم الحرف المبدل منه .

ولو أبدل الحرف الأصلى نوناً ، لم يمنع من الصرف كقول بعض العرب حنّان ، وهى الحنّاء ، فأبدلوا الهمزة الأصلية نوناً ؛ فلو سمى رجل : «حنّانا» لم يمنع من الصرف .

حـ — إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع الزيادة وفقدهما أو أحدهما — وجب تنوينه ، إن لم يوجد داع آخر للمنع ؛ فمثال ما فقد العلمية ، كلمة : « بدْران » فى مثل : ادعُ « بدرانا » واحداً من بين أصحاب هذا الاسم ، والتنوين هنا للتنكير الذى أشرنا إليه[2] . ومثال ما فقد الزيادة : « بدر » علم رجل ، تقول فرحت بلقاء بدْر . ومثال ما فقدهما : بدْر بمعنى : قمر ، أحد البدور السماوية . . .

---

(١) الوقت بين العصر والمغرب .

(٢) فى هامش ص ١٧٨ .

(٣) ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع التأنيث[١] ومنعه إما واجب وإما جائز .

ا ـ فالواجب يتحقق فى صور ؛ منها : أن يكون العلم مختوماً بالتاء الدالة على التأنيث ، لا فرق بين العلم لمذكر ؛ نحو : عنترة ـ معاوية ـ طلحة ـ حمزة . . . والعلم لمؤنث ؛ نحو : فاطمة ـ عبلة ـ ميَّة ـ بثينة . . . ولا بين الثلاثى كأمَة ، وهِبة ، وعظة . . . أسماء نساء ، وغير الثلاثى كالأعلام السالفة ولا بين ساكن الوسط ، ومتحركه . . . فجميع الأعلام المختومة بالتاء الدالة على التأنيث ممنوع من الصرف حتماً[٢] . . .

ومنها أن يكون غير مختوم بتاء التأنيث ولكنه علم ، لمؤنث وأحرفه تزيد على ثلاثة ؛ نحو : زينب ـ سعاد ـ سوسن ـ رَبَاب . . .

ومنها أن يكون غير مختوم بها وغير زائد على ثلاثة ، ولكنه علم مؤنث ، محرك الوسط نحو : قمَر ـ تُحَف ـ أمَل . . . أعلام فتيات .

ومنها أن يكون غير مختوم بها وغير زائد على ثلاثة ، وغير محرك الوسط ، ولكنه علم أعجمى لمؤنث نحو: رام ، علم فتاة . . . وجُوْر[٣] ، علم بلد ، ومُوك[٣] ، علم قَصْر ، وسِيب ، علم فاكهة .

---

(١) سبق (فى ص١٦٦) أن التأنيث ولو كان معنوياً ـ يعتبر علة لفظية من علل منع الصرف . ومثال المعنوى : زينب ، سعاد ، سوسن . فإن هذه الأعلام مؤنثة تأنيثاً معنوياً لعدم وجود علامة تأنيث ظاهرة فى لفظها ، ولكنها تعتبر فى هذا الباب ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى لظهور آثاره فى اللفظ . بتأنيث الضمير العائد على المؤنث ، وبتأنيث الفعل له . . .

(٢) وليس من هذا النوع التاء فى مثل : « أخت وبنت » فإنها ـ فى الراجح ـ ليست للتأنيث ، وإنما هى من أصول الكلمة ، كتاء : « سحت » فلو سمى بما هى فيه مذكر لم يجز منعه من الصرف . وإلى هذا أشار ابن مالك بالشطر الأول من بيت . نصه :

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا . . . .

أى يمنع الاسم من الصرف كالذى منع سابقاً ولكن السبب هنا هو العلمية والتأنيث اللفظى الذى تدل عليه تاء التأنيث . (وسماها : « الهاء » نظراً لأنه يوقف عليها بالهاء . وكان الأولى أن يقول : « بتاء » أما الشطر الثانى للبيت فيأتى فى رقم : (١) من الصفحة التالية

(٣ ، ٣) قد يقال : كيف تمنع كلمة : «جور» وكلمة : «مُوك» من الصرف وجوباً مع أنهما من أسماء الأماكن ، وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها كما سيجىء فى الزيادة ؟ أجابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمة ـ أو علة أخرى ـ فى العلم المؤنث ، فإن وجدت معهما رجح جانب المنع وحده ، تبعاً للمسموع عن العرب فى هذا .

ومنها أن يكون ثلاثيًّا مخالفًا لكل ماسبق ولكنه علم منقول من المذكر الذى اشتهر به إلى مؤنث ؛ نحو : سعْد ، صَخْر — قيْس . . . ، أعلام نساء[١] . . .

ب — والجائز حين يكون العلم الذى للمؤنث ثلاثيًّا ، ساكن الوسط ، غير أعجمى ، ولا منقول من مذكر ؛ نحو : هند — مَىّ — دعْد — جُمْل — من أسماء النساء ، فيجوز فيها الصرف وعدمهُ ؛ تبعا للفصيح المأثور .

أو يكون العلم المؤنث ثنائىّ الحروف ؛ كيد ، علم فتاة ؛ فيجوز الأمران . . .

وملخص ما سبق :

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف فى جميع حالاته إلا أن كان ثنائياً ، أو كان ثلاثياً ساكن الوسط ، غير أعجمى ، وغير منقول من مذكر . فى هاتين الحالتين يصح المنع وعدمه

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك فى العلم المؤنث الخالى من تاء التأنيث (مع ملاحظة أن صدر البيت الأول قد سبق فى رقم (٢) من الصفحة السابقة :

. . . . وشرْط مَنْعِ العَار كوْنُهُ ارْتَقَى — ١٦

فَوْقَ الثَّلاثِ. أَو : كَجُورَ ، أَوسَقَرْ أَوْ زَيْدَ اسْمَ امْرَأَة : لا اسْمَ ذَكَرْ — ١٧

يريد : أن العلم المؤنث العارى من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثة ، (أى : زيادتها على الثلاثة) وإلا فبشرط أن يكون أعجمياً ؛ مثل : جور ، أو أن يكون ثلاثياً محرك الوسط ، نحو : سقر ، أو أن يكون علماً منقولا من مذكر المؤنث ، ومثل له : بزيد علم امرأة ثم قال :

وَجْهَانِ فى العادِمِ تذكيرا سَبَقْ وعجمةً ؛ كهنْد ، والمَنعُ أَحَقّْ — ١٨

وجهان فى العادم أى يصح وجهان فى العلم الذى عدم وفقد التذكير السابق وصفه كما عدم وفقد العجمة — ولا بد أن يكون ساكن الوسط . مثل : هند . . ومنعه أولى .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ـ ما سبق هو الأصل العام الذى يراعى تطبيقه فى الاستعمال مع ملاحظة أن بجانبه أصلا آخر يصح تطبيقه أيضًا وهو خاص بأسماء الأرضين والقبائل والأحياء وأسماء الكلمات؛ ومنها حروف الهجاء، وحروف المعانى، مثل : إنّ — لم . . . والأفعال . . . فيصح فى كل ما سبق الصرف على إرادة تأويلها بشىء مذكر المعنى؛ كتأويل الأرض بالمكان ، والقبيلة بالجدّ الأول لها ، والحىّ بالخُطّ ، أو بالمكان . . . وحرف الهجاء وحرف المعنى والفعل، بإرادة اللفْظ وهكذا . كما يصح منع الصرف على إرادة تأويلها بشىء مؤنث المعنى ؛ كتأويل الأرض والحىّ بالبقعة ، وكذا القبيلة . (ولفظها) مؤنّث أيضًا ،والحى على إرادة البقعة أو الجهة . وأسماء حروف الهجاء وحروف المعانى والأفعال على إرادة : الكلمة . . . فأمثال تلك الأعلام يجوز فيها الصرف وعدمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين . إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنيث المعنوى ؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر — على الأرجح — ، كتغْلب ، علَم قبيلة ؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل وكذا « تعِزّ » علم بلد يمنى . . و « بَغْدان » علم على « بغُداد » ؛ فيمنع من الصرف للعلمية والزيادة . . . وهكذا . . . (انظر رقم ٣ من هامش ص (١٨١).

ب — إذا سمى المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً ، وإلاّ وجب منعه من الصرف بشروط أربعة :

أولها : أن يكون رباعيًّا فأكثر ؛ حقيقة ؛ كزينب ، أو تقديرًا ؛ كجيَل، مخفف : جيْئَل[١].

ثانيها : ألايكون التذكير هو الأصل فيه قبل استعماله علماً مؤنثاً ولا يُعْرَف استعماله بغير التذكير قبل العلمية، مثل : « دلال» علم امرأة ؛ فإنها منقولة من التذكير وحده ؛ إذ أصلها مصدر ، ولم تستعمل مؤنثة فإن سمى بها بعد ذلك مذكر وجب صرفها .

ثالثها : ألاّيكون من الأسماء التى تستعمل مذكرة ومؤنثة قبل استعمالها علمًا للمذكر؛ نحو : ذراع ؛ فإنها مذكرة ومؤنثة فإن سمى بها مذكر وجب صرفها[٢] . . .

---

(١) الضبع .

(٢) هذا الشرط إيضاح للثانى الذى يشمله ضمناً .

... ...

رابعها : ألا يكون تأنيثه مبنيًّا على تأويل خاص يجعله غير لازم ؛ كتأنيث أكثر جموع التكسير ؛ مثل كلمة « رجال » ، فإن تأنيث « رجال » — وأشباهها — مبنى على تأويله بالجماعة [1] وهذا التأويل غير لازم ؛ إذ يصح تأويله بالجمع . والجمع مذكر . فإذا سمى مذكر بكلمة : « رجال » وجب صرفه .

حـ — إذا سمى مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم — نحو : فاطمات — زينبات — عطيَّات — ثمرات — مهجات . جاز فى هذا العلم المنقول عدة لغات أشهرها : بقاؤه مصروفاً ؛ مراعاة للحالة التى نقل منها ، وكان فيها التنوين ، ويصح منعه من الصرف ، مراعاة لمفرد ذلك الجمع بشرط أن يكون مفرده مؤنثاً [2] .

— د — إذا امتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث وزال أحدهما ، أو زالا معا — وجب تنوينه تنوين تنكير . إن لم يوجد داع آخر للمنع ، فمثال زوال العلمية : لم أتحدث إلى زينب من الزينبات ، ولا إلى فاطمة من الفاطمات اللاتى لا أعرفهن .

ومثال ما فقد التأنيث : محمد — على . . . .

ومثال ما فقدهما : رجل ، غلام .

هـ — التأنيث الذى يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظيًّا فقط بوجود علامة تأنيث ظاهرة فى علَم يُراد به مذكر ؛ نحو : معاوية . وقد يكون معنويًّا فقط . كزينب . وقد يكون لفظيًّا ومعنويًّا معا ؛ كعائشة . . .

---

(١) كما سبق فى باب الفاعل حـ ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى جـ ١ ص ١٠٩ م ١٢ .

(٤) يُمنَع الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين :

أولهما : أن يكون علماً فى أصله الأعجمى : (أى : الأجنبى مطلقاً ، وهو : غير العربى ؛ فيشمل كل لغة أجنبية)، ثم ينتقل إلى اللغة العربية علماً[1] فيها ،

ثانيهما : أن يكون رباعيًّا فأكثر ، مثل : يوسف — إبراهيم — إسماعيل . . .

فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير مستعمل فى أصله الأعجمى (الأجنبى) علما ، فان نقله العرب إلى لغتهم واستعملوه أول استعماله علماً ، فإنه يمنع من الصرف ، وإن لم يستعملوه أول استعماله علماً وإنما نقلاوه إلى لغتهم نكرة أول الأمر ، ثم جعلوه علماً بعد ذلك — لم يمنع من الصرف فمثال ما ليس علماً فى اللغة الأعجمية ولكن نقله العرب إلى لغتهم علماً أول الأمر الكلمة الفارسية : « بُنْدار » — وهى اسم جنس لتاجر المعادن ، وللتّاجر الذى يخزن البضائع إلى زمن الغلاء — والكلمة الرومية : « قالون » — وهى اسم جنس للشىء الجيد — والكلمتان فى اللغة الأجنبية اسم جنس وليستا علمين . وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علَمين فى أول استعمالهما ولهذا امتنع صرفهما ، فى الرأى الشائع .

ومثال ما ليس علَما فى اللغة الأعجمية ونقلة العرب إلى لغتهم نكرة أول الأمر — لا علَما — « ديباج » و « لجام » و « فيروز » فكل منها فى اللغة الأجنبية اسم جنس يدل على المعنى المعروف . وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم جنس كذلك فى أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ويظل حكم الصرف باقياً بعد أن يصير علماً .

وعلى الأساس السابق لا بد لمنع العلم الأجنبى من الصرف أن يكون إما علماً فى اللغة الأجنبية ثم ينتقل منها علماً فى العربية ، وإما أن يكون غير علم فى اللغة الأجنبية ، ولكنه ينتقل إلى العربية فيستعمل فيها أول استعمالاته علماً .

ويرى بعض النحاة أنه لا داعى لاشتراط علميته فى لسان الأعاجم قبل نقله علماً إلى لغتنا . وهذا أحق بالاتّباع والتفضيل ؛ لأنه عملىّ ، فيه نفع وتيسير بغير

---

(١) وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير فى الحروف ، وضبطها ، إما لتخفيف النطق به ؛ وإما لتقريبه من الصيغ العربية .

إساءة للغتنا ؛ فمن العسير اليوم – بل من المستحيل – أن نهتدى إلى أصل كل علم أجنبي نريد التسمية به ونعرف : أهو علم فى اللغة الأجنبية فنمنعه من الصرف ، أم غير علم فلا نمنعه .

هذا والأعلام الأجنبية التى انتقلت إلى العربية قد يكون الناقل لها هم العرب الفصحاء الأوائل ؛ أخذوها عن الأجانب ، ونقلوها إلى اللسان العربى . وقد يكون الناقل لها من جاء بعد العرب الفصحاء من المحدثين وهذا جائز ، وحق مستديم لهم . ولا يزالون على نقلها واستعمالها أعلامًا ، وسيستمرون على هذا . ومن الأمثلة إبراهيم وإسماعيل ، وهما من الأعلام فى لغة الأعاجم ونقلهما العرب علمين أيضًا . ومن الأمثلة الأخرى التى اتخذوها أعلامًا أول الأمر وليست فى اللغة الأجنبية أعلامًا كلمة فُرْفَج ، ومعناها الفارسى : عريض الجناح . وكلمة : طَسُّوج ، ومعناها : الناحية . وكلمة : فَنْزَج ، ومعناها : رقص . وكلمة : ساذَج ، ومعناها : غض طرى . . . . فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلامًا فى اللغة الفارسية ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم ، واتخذوها أعلامًا – ثم غير أعلام – ومن الأعلام المنقولة حديثًا إلى لغتنا : مُرْقص – جوزيف – فكتور . . . فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوبًا للعلمية والعجمة .

وإن لم يتحقق الشرط الثانى بأن كان العلم الأعجمى ثلاثيًّا فإنه لا يمنع من الصرف (سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط . . . ؛ مثل : نُوح – ومثل : شَتَر ، علم على قلعة . وكذلك إن كان رباعيًّا قد اشتمل على ياء التصغير فإنه فى حكم الثلاثى ، لا يمنع من الصرف . ويرى بعض النحاة أن الثلاثى ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف ، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف . والأحسن الأخذ بالرأى الأول[1] . . .

---

(١) وفى منع الصرف للعلمية مع العجمة يقول ابن مالك :

والعَجَمِىُّ الوَضْعِ والتَّعريفِ معْ زَيْدٍ على الثلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ(٩)

(زيد = زيادة . العجمى الوضع والتعريف = أى العجمى وضعه وتعريفه ؛ بأن يكون اسماً أعجمياً معرفة – بالعلمية فى لغة العجم ، فإن لم يكن معرفة بأن كان فى أصله وصفاً لشىء – لم يجز فى رأى ابن مالك منعه من الصرف . وهو بهذا يسير على الرأى الذى يشترط أن يكون الاسم أعجمياً وعلماً عند الأعاجم .

... ...

زيادة وتفصل :

ا — أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا : مالكًا ومنكرا ونكيراً، فمصروفة وأما «رضوان» فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة. وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا محمدًا وصالحًا وشعيبًا ، وهودًا ، ولوطًا ، ونوحًا وشيثا . وسبب المنع العلمية والعجمة وأما «موسى» فيجوز منعه وعدم منعه إذا لم يكن اسمًا للنبي وكان اسما للأداة التي للحلق؛ فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقته ، فالرأس مُوسًى ؛ كمعطًى ويكون ممنوعًا إن كان فعله ماس يميس فهو فُعْلَى منها. قلبت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمّة (كما قلبت فى : موقن — من أيقن) ومنع الصرف لألف التأنيث .

وأما « موسى » اسم النبي فممنوع من الصرف. وأما « إبليس» فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ؛ على اعتباره أعجمى الأصل . وأما على اعتباره عربى الأصل مشتق من الإبلاس ؛ وهو الإبعاد فممنوع من الصرف أيضًا ، ولكن للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن العرب لم تسمّ به أصلا ؛ فكأنه من غير لغتها بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصيلة فى العربية ؛ مثل : إكليل ، إقليم . . .

ب — وضع النحاة علامات غالبيّة ؛ يعرف بها الاسم الأعجمى .

منها : أن يكون وزنه خارجًا عن الأوزان العربية ؛ مثل: إبراهيم، وإبْرِيسَم .

ومنها : أن يكون رباعيًا أو خماسيًّا مع خلوه من حروف الذلاقة ، وهى ستة ، جمعها بعضهم فى : « مُرْ بنفل » .

ومنها : أن يجتمع فى الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع فى الكلمة العربية الصميمة ؛ كاجتماع الجيم والقاف بغير فاصل بينهما مثل « قَجْقَجَة »[1] ، واجتماع الصاد والجيم فى مثل : الصولجان ، والكاف والجيم فى نحو : سُكُرُّجه ، والراء بعد النون فى أول الكلمة ؛ نحو : نرجس ، والزاى بعد الدال فى مهندز .

ومنها : أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل .

حـ — إذا فقد الاسم الممنوع من الصرف علميته أو عجمته ، أو هما معا — وجب تنوينه تنوين تنكير إن لم يكن هناك داع آخر للمنع . فمثال فاقد العلمية : تكلم إبراهيمٌ واحدٌ فى الحفل وناب عن غيره ممن يشاركونه فى الاسم . ومثال فاقد العجمة : مصطفى — مأمون — أمين . . . ومثال فاقدهما : إنسان — صبى . . .

---

(١) اسم لعبة .

(٥) يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع وزن الفعل — سواء أكان الفعل ماضيًا ، أم مضارعًا ، أم أمرًا — إذا تحققت صورة من ثلاث :

الأولى : أن يكون العلم على وزن خاص ، إما بالفعل الماضى وحده — دون سائر أقسام الكلمة — كالماضى الذى على وزن فعّل بالتشديد — نحو : صرّح ؛ وكلّم ، وكالماضى المبنى للمجهول فى مثل : حُوكِمَ — عُوفِىَ — كُرِّم . وكالماضى المبدوء بهمزة وصل ، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة ، نحو : انتفع — استفهم — تسابق — تقاتل — تبيّن ، فإذا صارت هذه الأفعال وحدها ، دون فاعلها — أعلامًا منقولة وجب منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل . ووجب أن تصير همزة الوصل التى فى أولها همزة قطع ، تظهر فى النطق وفى الكتابة ، — كما هو الشأن فى كل همزة وصل فى أول اللفظ ، ثم قد صار علما منقولا ؛ سواء أكان منقولا من فعل أم غير فعل ، فإنها تصير للقطع[1] — فإذا نقلت الأفعال هى وفاعلها فلا تمنع من الصرف ؛ لأن العلم صار جملة محكية .

وإما على وزن خاص بالمضارع ، أو بالأمر إذا كان من غير الثلاثى ؛ نحو : يدحرج — ينطلق — يستخرج . ونحو : دحرِجْ — انطلق — استخرجْ . إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ؛ فإنه ليس خاصًّا بالفعل ولا غالبًا فيه ، نحو : قاوِمْ — قاتِل — عارِضْ . . . فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو : راكبٍ — فاضلٍ — صاحبٍ . . .

ولا يُخرِجُ الصيغةَ عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلا فى غيره ؛ كاستعمالهم صيغة الماضى الذى على وزن : « فَعّل » علَما نحو : « خَضَّم » علم رجل تميمىّ ، و « شَمَّر » علم فرس ، . أو استعملوها نادرا بصيغة المبنى للمجهول ، نحو : « دُئِل » علم قبيلة ، أو بصيغة المضارع ؛ نحو : « ينجلب » ، لخرزَة ، و « تُبشّر » لطائر . . . و « تَعزّ » لمدينة من فى اليمن .

وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها أن يكون لها نظير فى لغة الأعاجم (أى : الأجانب غير العرب) مثل « رَنَد » علم فتاة و « طُسِج » علم نبات ، و « بَقّم » علم صِبْغ ، و « يُجَقّب » علم رجل رسام . . .

---

(١) تصير همزة الوصل التى فى أول الفعل وغيره همزة قطع إذا صار الفعل أو غيره علماً منقولا ، يتساوى فى هذا الأسماء بأنواعها المختلفة وغير الأسماء (وقد نص على هذا الصبان والتصريح فى آخر باب النداء عند قول ابن مالك : « وباضطرار خص جمع « يا » و « أل » وسجله الخضرى أيضاً فى الموضع نفسه وزاده إيضاحاً وتعليلا سائغاً يجب الاكتفاء به لكن الصبان سها فنقل عن بعضهم شرطاً يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم . والصواب أن الحكم عام مطلق .

الثانية : أن يكون العلَم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه أكثر فى الفعل ؛ كصيغة « افعِلْ »، نحو: إثْمِد[١] ـ اجلس ـ وكصيغة: « اُفعُل » نحو : « أُبْلُم[٢] » ـ اكْتُب . وكصيغة : افعَل ؛ نحو : إصبَع ـ اسْمَعْ فإذا سمى بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغلب استعمالا ، والأكثر بين هذه الأوزان .

الثالثة : أن يكون العلَم على وزن مشترك بين الاسم والفعل . شائع فيهما معا ، ولكنه أنسب وأليق بالفعل ؛ لاشتماله على زيادة تدل على معنى فى الفعل ، ولا تدل على معنى فى الاسم ، نحو: أفْكَل[٣] ، وأكْلُب ، وتَتْفُل[٤] ، فإنها على وزان : أفهَمُ ، وأكتُبُ ، وتَنْصرُ . . . لكن الهمزة والتاء فى الأسماء الثلاثة لا تدل على معنى فى حين أن الهمزة فى « أفهم وأكتب » تدل على المتكلم، والتاء فى « تنصر » تدل على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة . فالفعل المبدوء بالزيادة التى لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها ، من غير أن تدل على معنى فيه . فإذا جاء العلَم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى الفعل ؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السَّواء من غير ترجيح لناحية الفعل ـ لا يجوز منعه من الصرف ، كشجَر ؛ فإنه يوازن : ضَربَ ؛ وكجعفر ؛ فإنه يوازن : دَحْرَجَ .

ويرى بعض النحاة أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف مادام منقولا من فعل : نحو : صَابِر ؛ منقولا من فعل أمر ، و « ظَفِر » منقولا من الماضى وإهمال هذا الرأى أحسن[٥] . . .

---

(١) كحل .

(٢) نوع من البقل .

(٣) هى الرعشة والرعدة .

(٤) ثعلب .

(٥) وفى منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل يقول ابن مالك مقتصراً على النوعين الأولين من وزن الفعل :

كذاكَ ذو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ أَو غالِب ، كأَحْمَدٍ ويَعْلَى ـــ ٢٠

أى : كذلك يمنع الأسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل ، أو يغلب فى الفعل فالمختص بالفعل ؛ نحو : « يعلى » ، علماً . والغالب ، نحو : « أحمد » ؛ وهو علم منقول من المضارع وقد يكون منقولا من أفعل التفضيل الذى فعله : « حمد » فيكون منقولا من وصف لا من فعل مضارع .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ لا يُمنع العلَم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلَم ملازماً صورة ثابتة لا تتغير فى كل أحواله، وأن تكون صيغة الفعل أصْليَّة لم يدخلها تغيير، وألا يخالف العلَم الطريقة السائدة فى الفعل . فكلمة : « امرئ » ــ مثلا ــ يجوز فى « رائها » أن تكون مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، تعاً للهمزة ومسايرة لها، فإذا كانت الهمزة مضمومة جاز أن تتبعها الراء، وإذا كانت مفتوحة أو مكسورة جاز أن تتبعها فى الحالتين كذلك؛ تقول : جاء امرُؤٌ نابه ــ كرّمت امرَأً نابها ــ أثنيت على امرئٍ نابه ، فإذا كانت الراء مضمومة . فالكلمة على وزان الفعل : « اُنْصُرْ » ، وإذا كانت مفتوحة . فهى على وزان الفعل : « اسْمَعْ » . وإذا كانت مكسورة فهى على وزان الفعل : « اجْلِسْ » فهذه الموازنة فى الصور الثلاث لا يُعتد بها فى منع الصرف . فإذا صارت كلمة : « امرئ » علما ، لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة فى استعمالاتها المختلفة ، ولا تلازم وزناً واحداً . تقتصر معه على وزن فعل واحد

وكذلك الاسم : « قُفْل » فإنه على وزن الفعل الماضى المبنى للمجهول : « رُدَّ » . والاسم « دِيك » على وزن الفعل المبنى للمجهول : « قِيلَ » و « بِيعَ » وبالرغم من هذا فإن الاسمين « قفل وديك » ــ وما يشبههما ــ لا يمنعان من الصرف ، لأن وزن الفعل هنا ليس أصلياً خالياً من تغيير سابق ؛ فالفعل : « رُدَّ » أصله رُدِدَ ، ــ بضم فكسر ، وأدغمت الدالان ؛ فصار : « رُدَّ » فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صيغة أصلية سابقة . . .

وصيغة الفعل « قيل » المبنية للمجهول : ليست أصيلة ، فى هذا الوزن ؛ وإنما أصلها : « قُوِلَ » نقلت حركة الواو للقاف بعد حذف الضَمة[1] ، ثم قلبت الواو ياء ، لوقوعها بعد الكسرة المنقولة للقاف ، فصارت الكلمة : « قِيل » بصيغة طارئة ؛ بسبب نقل حركة الواو ، وقلب هذه الواو ياء .

وكذلك صيغة الفعل : « بِيع » ليست أصيلة ؛ لأن أصلها : « بُيِعَ » ؛

---

(١) وذلك يمكن قلب الواو ياء ، والوصول إلى بناء الماضى المعتل العين ــ للمجهول ، (طبقاً لقاعدة البناء للمجهول وقد سبقت فى حـ ٢ ص ٨٦ م ٦٧ ، وهى تبيح أن تكون فاء هذا المعتل إما خالصة الكسر وإما خالصة الضم . . . إلخ) .

... ...

نقلت حركة الياء إلى ما قبلها[١] بعد حذف الضمة ؛ فصارت : « بِيع » ، بصيغة جديدة ، نشأت من نقل الحركة وحذف الأخرى .

فصيغة الفعلين — وأشباههما — عند بنائهما للمجهول ليست هى الصيغة الأصلية، وإنما هى صيغة مستحدثة ؛ لا يعتدّ بها فى منع العلَم من الصرف ، فلو صارت كلمة : « قفل » أو : « ديك » علما لم يجز منْعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن شرط وزن الفعل لم يتحقق . . .

أما مخالفة العلَم للطريقة السائدة ، فى الفعل فتظهر فى كلمة مثل : ألْبُب[٢] فإنها على وزن المضارع : أنصرُ ، أو : أكْتُب . فإذا صارت علما فإنها لا تمنع من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه ولامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، نحو : أعُدّ وأصدّ ؛ فأصلهما أعْدُدُ ، وأصْدُدُ ثم وقع الإدغام . فإذا صار « أَلْبُب » وما شابهه علماً لم يصح منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ بسبب مخالفته الفعل فى الإدغام . وهذا رأى فريق من النحاة . ويرى سيبويه ومن معه منعه من الصرف ؛ لأن الفكّ (عدم الإدغام) ، قد يدخل الفعل لزوماً كما فى التعجب مثل ؛ أشدِد بفلان وجوازًا فى مثل : اردد ، ولم يردُدْ ، وفى بعض ألفاظ مسموعة . . . والأفضل الاقتصار على رأى سيبويه لأنه أنسب .

ب — إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع وزن الفعل وزالا معا أو أحدهما وجب تنوينه تنوين تنكير إن لم يوجد مانع آخر ؛ فمثال ما فقد العلمية : لقد أثنيت على أحمد[٣] واحد من حملة هذا الاسم ، فاز بالسبق ؛ بتنوين كلمة : «أحمد» . ومثال ما فقد وزن الفعل : علىّ . . . ومثال فاقدهما : شجاع — نبات وقد تزول العلمية ويبقى الاسم ممنوعاً من الصرف . وهذا حين يكون العلم فى أصله وصفاً قبل العلمية ، كأحمر ، وأشرف ؛ علمين فإنهما يمنعان من الصرف للعلمية و وزن الفعل وقد اختفت الوصفية . فإن زالت العلمية لم ينصرفا ، لأن الوصفية ستعود ؛ فيمنعان لها مع الزيادة .

---

(١) عملا بالحكم السالف فى : (١) .

(٢) جمع : لب ، بمعنى : عقل .

(٣) كان حقه إذا زالت علميته أن يعود إلى وصفيته الأولى ؛ كما عرفنا فى : « أحمر » وأمثاله . إلا أن « أحمد » أوغل فى العلمية وأقوى ؛ حتى نسيت وصفيته أو كادت .

(٦) ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع ألف الإلحاق المقصورة . وبيان هذا أن العرب كانوا يُلحقون بآخِر بعْض الأسماء ألفا مقصورة أو ممدودة زائدة ، لازمة ، ليصير الاسم على وزان اسم آخر [١] ، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التى يخضع لها ذلك الاسم الآخر — ومنها : الصرف ، وعدمه — وتسمّى هذه الألف : « ألف الإلحاق » ومن أمثلتها : « عَلْقَى » ، علم لنبت ، و «أرْطَى » ، علم لشجَر ، وهما ملحقان بجعفر . وصحّ منعهما [٢] من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ؛ لأن ألف الإلحاق المقصورة فى الكلمتين زائدة لازمة ، وزيادتها اللازمة فى آخرهما جعلتهما على وزن « فَعْلَى » المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التى يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها — فلما أشبهت ألفُ الإلْحاق فى زيادتها ولزومها ألفَ التأنيث ، وجَعَلَتْ وزن الاسم جاريا على الوزن الخاص بهذه — امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التأنيث ؛ إلا أن الألف التأنيث أصيلة فى المنع ؛ فيكفى وجودها للمنع ، دون أن ينضم إليها سبب آخر . أما ألف الإلحاق فلا بد أن أن يَنضم لها العلمية [٣] . . . تقول : هذا عَلْقَى يتكلم — عرفت

---

(١) قال السيوطى (فى همع الهوامع ج ١ ص ٣٢) ما نصه : « الإلحاق أن تبنى — مثلا — من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعى الأصول ؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف . فتفنى (أى : تنتهى) أصول الثلاثى ؛ فتأتى بحرف زائد للثلاثى ؛ ليقابل الحرف الرابع من الرباعى الأصول ، فيسمى ذلك الحرف — الذى زاد — حرف الإلحاق . »

وعلى هذا الكلام مآخذ متعددة . يغنينا عن عرضها وتأييدها أن ألف الإلحاق تكاد تنحصر فى كلمات قليلة معدودة ، وليس لها أحكام هامة ، وأن الإلحاق خاص بالعرب أنفسهم ، وقد انتهى بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم ، وقد حددها المجمع اللغوى القاهرى بآخر القرن الثانى الهجرى فى المدن ، وآخر الرابع فى البوادى .

(٢) فى الرأى الشائع .

(٣) هذا تعليل كثير من النحاة ، وهو تعليل مرفوض ؛ لأن العلة الحقيقية هى استعمال العرب ليس غير . و بمثل هذا يحكم على ما يقولونه فى تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة ، وأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدودة فى منع الصرف . والعلة — عندهم — أن همزة ألف التأنيث الممدودة كانت ألفا فى الأصل ، ثم انقلبت همزة حين وقعت بعد ألف زائدة للمد — كما سبق عند الكلام عليها فى ص ١٥٩ أما ألف الإلحاق الممدودة ، كعلباء ، اسم لقصبة العنق — وهى مزيدة للإلحاق بكلمة : « قرطاس » ، وليست على أوزان الممدودة — فمنقلبة عن « ياء » ؛ فليس بين الهمزتين تشابه فى أصلهما . هكذا يعللون. والصواب ما عرضناه . وفى منع الصرف للعلمية وألف الإلحاق يقول ابن مالك :

وما يصيرُ عَلماً مِنْ ذى أَلِفْ زِيدَتْ لإلْحَاق فَلَيْس ينصَرِفْ

علقَى يحسن الخطابة ، استمعت إلى علقَى ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية وألف الألحاق المقصورة . أما الممدودة — مثل: علباء — فلا تمنع من الصرف.
ومن أمثلة المقصُوره : رجل عِزْهىً (أى : لا يلهو): ووزنها « فِعْلى » ولا تكون المقصورة على وزن فُعْلَى .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — إذا فقد هذا الاسم الممنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معاً دخله التنوين للتنكير ، فمثال فاقد العلمية : رأيت أرْطًى كثيرًا ، ثمره كالعُنَّاب يُغتَذَّى الإبل (بتنوين « أرطى » للتنكير) .
أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفًا .

ب — لاتكون ألف الإلحاق المقصورة — دون الممددة— إلافى وزن خاص بألف التأنيث . وكلاهماحرف زائدلازم غيرمبدل من شىء آخر ، ويجوزفى الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين بشرط أن يكون غير علم ؛ مثل : هذه أرْطاةٌ ، أو علقاةٌ . . . ولكنهما لا يلحقان الاسم المختوم بألف التأنيث ، ولهذا لم تجعل الألف فى « أرطى » وعلقى — وأشباههما — للتأنيث .
أما كلمة : « تَتْرَى » وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونة وغير منونة على اعتبار الألف للتأنيث فتمنع من الصرف ، أو للإلحاق فلا تمنع .

(٧) ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العَدْل ، ويتحقق هذا فى عدة صور أهمها خمس :

الأولى : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوى جمْعا على وزن : « فُعَل[١] » ؛ وهو : جُمَع – كُتَع[٢] – بُصَع[٣] – بُتَع[٤] . مثل : احتفيت بالنابغات كلِّهن جمعَ – كتعَ – بصعَ – بتعَ ؛ فالألفاظ الأربعة التى على وزن : « فُعَل » توكيدٌ لكلمة : « النابغات » ، مجرورة بالكسرة بدل الفتحة ؛ لأنها ممنوعة من الصرف للعلميَّة مع وزن : « فُعَل » ، المجموع سماعا[٥] . وهو الوزن الذى يقول النحاة فى سبب منعه من الصرف : إنه العلمية مع العدل .

الثانية : ما كان على وزن « فُعَل » أيضًا ، ولكنه علم لمفرد ، مذكر ،

---

(١) سبق الكلام عليها فى باب التوكيد (حـ ٣ ص ٣٨٢ م ١١٦) .

(٢) من كتِع الجلد ، بمعنى : تجمعه .

(٣) من بصع العرق ، بمعنى : تجمعه .

(٤) من البتع ، وهو : طول العنق مع قوة تماسك أجزائه .

(٥) أما العلمية فلما سبق (فى الجزء الثالث ص ٣٨٤ م ١١٦) من أن هذه الألفاظ معارف بالعلمية ؛ إذ كل واحد منها علم جنس على الإحاطة والشمول . . . أما التعبير بوزن « فُعَل » السماعى فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقة من التعبير « بالعدل » الذى ارتضاه كثير من النحاة ، وحاولوا جاهدين تأييده ، والدفاع عنه أمام المعارضين فلم ينجحوا فى دفاعهم . يقولون إن هذه الصيغ الأربع التى على وزن : « فُعَل » جموع تكسير ، مفرداتها : جمْعاء – كتْعاء – بصْعاء – بتْعاء . فالمفرد على وزن . « فَعْلاء » والمفرد إذا كان اسماً على وزن « فَعْلاء » يكون قياس جمعه «فعلاوات» لا «فُعَل» . وأيضاً : فإن تلك المفردات هى المؤنث للألفاظ المذكرة : أجمع – أكتع – أبصع – أبتع . وهذه المفردات المذكرة تجمع جمع مذكر سالماً . فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالماً لا جمع تكسير ؛ لتساير نظائرها المذكرة فى الجمع المناسب لكل . ثم يقولون : إن العرب لم تفعل هذا وعدلت عن الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لايناسبها ، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف ؛ إلا ليكون دليلا على عدولها . وكلام غير هذا كثير والاعتراض عليه أكثر وأقوى . فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر ، فما حكمة عدولها ؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جمع أهملته وعدلت عنه ؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلح النحاة عليه ؟ وأن الجمع القياسى لفعلاء هو : الجمع بالألف والتاء ، وغيره مخالف للقياس ؟ ولم لايكون القياس هو ما فعلته العرب فى هذه الألفاظ ؟ وهل يفكر العربى ويطيل التفكير المنطقى على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعها ؟ و . . . و . . . . كل هذا غير معقول ولا واقعى . وقد أشرنا إليه كثيراً فى ثنايا الأجزاء المختلفة وأوضحنا وجوه الخطأ فيه ، وأن بعض النحاة أرادوا أن تكون القاعدة مطردة فتكلفوا وتجاوزوا المقبول . ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربى الفصيح كانت العلة الحقيقية هى السماع عنه ومثل هذا يقال فى كل ما كان العدل علة من علل منع صرفه .

ممنوع من الصرف سماعًا (١) وأشهر المسموع من الأعلام : عُمَر – مُضر – زُفَر – زُحَل – جُمَح – قُزَح – عُصَم – دُلَف هُذل – ثُعَل – جُشَم – قُثَم .

وأما « أُدَد » (جد قبيلة عربية) فلم يسمع فيه إلا الصرف. وأما : « طُوَى » (اسم واد بالشام) فيجوز منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ، بإرادة أنه علم على بقعة معينة ، ويجوز صرفه على إرادة أنه علم على مكان وقد ورد السماع بصرفه ، وعدم صرفه . فإن لم يعرف السَّماع فى : « فُعَل » فالأحسن صرفه ويجب الصرف إن كان « فُعَل » جمعا ؛ كغُرَف وقُرَب. أو اسم جنس كصُرَد (٢) ونُغَز (٣) ، أو صفة كحُطَم ولُبَد ، أو مصدر كهُدًى ، وتُقًى. . .

فوزن « فُعَل » هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان علما مفردًا ، مذكرا مسموعًا بالمنع . وقد يجب صرفه إذا كان جمعًا . وقد يجوز فيه الأمران والأحسن الصرف إذا كان السَّماع مجهولا . فله ثلاث حالات . . .

الثالثة : لفظ « سَحَر » (وهو : الثلث الأخير من الليل) بشرط استعماله ظرف زمان ، وأن يراد به سحر يوم معين ، مع تجريده من « أل » والإضافة ، نحو : غردت البلابل يوم الخميس سَحَرَ ، فكلمة : « سحرَ » ظرف منصوب على الظرفية ، ممنوع من التنوين للعلمية والعدل (٤) ، سماعًا فى هذه الكلمة المنصوبة . وهذا هو

---

(١) إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف فلجأ النحاة إلى ما يسمونه العدل ، قالوا إن ذلك العلم ممنوع من الصرف لأنه معدول عن كلمة أخرى على وزن : « فاعل » ، وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ، ويرشدوا إليه فمنعوا العلم السالف من الصرف ؛ ليكون هذا المنع دليلا ومرشداً للعدل وكل هذا مرفوض لما كررناه هنا وفى أمكنة أخرى . وقد آن الوقت لإهماله . . .

ومثل هذا يقال فى كل ما كان العدل علة من علل صرفه .

(٢) نوع من الغربان .

(٣) نوع من البلابل .

(٤) سبق الكلام على العدل وأقسامه وفائدته ، وسَحَر ، وأُخَر . وفى الممنوع من الصرف للعلمية والعدل يقول ابن مالك :

والعَلَمَ امنعْ صَرْفَهُ إنْ عُـدِلاَ ... كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ ، أَو : كَثُعَلاَ

امنع صرف العلم إن كان معدولا عن كلمة أخرى . ومثل للعلم المعدول بمثالين أولهما فعل التى للتوكيد ، أى : بصيغ التوكيد التى هى جمع على وزن : « فُعَل » وثانيهما : ثعل علم رجل . (والألف التى فى آخر « ثعل » زائدة للشعر) .

التعليل الصحيح . . . أمّا أكثر النحاة فيقول : إنه ظرف ممنوع من الصرف للعلمية والعدل[١] .

فإن لم يكن لفظ « سحر » ظرف زمان ، بأن كان اسمًا محضا ، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه — وجب تعريفه « بأل » ، أو « بالإضافة» إذا أريد منه أن يدل على التعيين ، ولا تصح العلمية ، تقول : السَّحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ ، وصفاء الذهن . وعجيب أن يغفُل الناس عن سحرِهم وأن يقضوا سحرهم نائمين . . .

وإن كان ظرفًا لكنه غير معين (بأن كان ظرفًا مبهمًا ، لا يدل على سحَر يوم معين ، خاص —) وجب صرفه ، نحو : يحرص الزراع على الحصّاد فى سحَر — سأبدأ رحلتى القادمة بسحرٍ . فالمراد فى المثالين : سحر غير معين من الأسحّار المتعددة .

وإن كان ظرفا معينًا لكنه غير مجرد من « أل » و « الإضافة » وجب صرفهُ كذلك ؛ نحو : سأسافر يوم الخميس من السّحر إلى العصر ، أو أعود يوم السبت سَحَرَه[٢] .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على : « سَحر » ، ومنعه من الصرف وعدم منعه — يعرض النحاة للكلام على : رجب وصفر . وهما من أسماء الشهور العربية . فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين ، وإلا فهما منصرفان . ووجه ذلك — عندهم — أن المعين معدول عن « الرجب » ، و « الصفر » كما قالوا فى « السحر » إنه معدول عن « السحر » إذا أريد به سحر بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . ويمكن أن يكون المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار أن المراد : المدة[٣] .

---

(١) فهو — عندهم — علم على الوقت المعين الخاص ، وهو معدول عن « السحر » المقرونة بأل التى للتعريف ؛ لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يكون معرفاً « بأل » ؛ فعدل العرب عن النطق « بأل » وقصدوا تعريفه بغير ذكرها . . . وهناك عدة أقوال أخرى فى سبب منعه واعتراضات كثيرة على كل منها . وما أغنانا عنها جميعاً لو جعلنا السبب هو السماع .

(٢) وفى « سحر » يقول ابن مالك :

والعدْلُ والتعريفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إذا بِهِ التَّعْيينُ قَصْداً يُعْتَبرْ

أى : أن العدل والتعريف بالعلمية يمنعان — معاً — « سحر » من الصرف بشرط أن يكون لفظ «سحر» مقصوداً به تعيين سحر معين . وقد ترك بقية الشروط التى سردناها .

(٣) راجع حاشية ياسين على التصريح ح ٢ باب التوكيد عند الكلام على توكيد النكرة . والخضرى — وغيره ، فى آخر باب الممنوع من الصرف ، عند الكلام على العلمية والعدل فى سحر — ينتهى إلى ما قرره ياسين فى حاشيته .

الرابعة: ما كان علما مؤنثًا، على وزن: «فَعَالِ» مثل: رَقَاشِ — حَذَامِ — قَطَامِ . . . أعلام: نساء؛ فللعرب فيه طريقتان:

إحداهما: أن بعضهم — كقبيلة تميم — يَمنعه من الصرف بشرط ألا يكون مختومًا بالرّاء. ويقول النحاة إن سبب المنع هو العلمية والعدل، لأن الأصل: راقشة — حاذمة قاطمة، فعُدِل عن هذا الأصل إلى وزن: «فَعَال»؛ مع منعه من الصرف. وفى هذا التعليل ما فى غيره مما سبق. وقيل إن سبب المنع، هو: العلمية والتأنيث المعنوى كالشأن فى زينب، وسعاد . . . وهذا التعليل أصح؛ نحو: رقاشُ شاعرة جاهلية — ضرب المثل بحذامَ، فى قوة الإبصار . . .

فإن كانت صيغة: «فَعَال» مختومة بالراء مثل: «وَبَارِ» علَم قبيلة عربية، و«ظَفَارِ» علم بلد يمنى، و«سَفَارِ» علم بئر معينة — فأكثر التميميين يبنيه على الكسر فى كل الحالات، نحو: «وبارِ» بلاد عربية على حدود اليمن — أفنى الزمان وبارِ القديمة — لم يبق من وبارِ القديمة إلا الأطلال. فكلمة: «وبار» فى الأمثلة السالفة مبنية على الكسر فى محل رفع أو نصب أو جر على حسب الجملة، ومثلها: «ظَفَارِ، وسَفَارِ، ونظائرهما —

والأخرى: أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر، سواء أكان «فَعَالِ» علما مؤنثا مختوما بالراء أم غير مختوم [1] . . .

فتبين أن المنع من الصرف للعلمية والعدلِ فى وزن «فَعَال» المؤنث مقصور على

---

(١) وزن «فعال» قد يكون معدولا، وقد يكون غير معدول. «ا» فالمعدول — كما يؤخذ من هذا الباب ومما سبقه فى أبواب أخرى — خمسة أنواع، علم مؤنث، كحذام. واسم فعل أمر؛ كنزال. ومصدر كحماد المعدول عن المحمدة (بكسر الميم الثانية وفتحها) وحال مثل كلمة: «بداد» فى قولهم: الخيل تعدو فى الصعيد «بداد»، وصفة إما مسموعة جارية مجرى الأعلام من ناحية استعمالها غير تابعة لموصوف نحو: «حَلَاقِ» للمنيّة، وهو معدول عن «حالقة» وإما صفة ملازمة للنداء نحو: لكاع فى ذم الأنثى فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث. فإن صارت علماً لمذكر جاز إعرابها مع منعه من الصرف — وهذا هو الأغلب — وجاز إعرابها مع تنوينها، ولا يصح البناء فى الحالتين: وإن صار علماً لمؤنث جرى عليه ماسبق تفصيله عند التميميين والحجازيين.

«ب» — وغير المعدول يكون اسماً؛ كجناح، ومصدراً؛ كذهاب، ووصفاً (أى: مشتقاً) نحو: جواد، أى: كريم، وجنساً نحو: سحاب. فهذه أربعة أنواع لو صار أحدها علماً لمذكر وجب إعرابه وتنوينه إلا إن كان «فعال» فى أصله مؤنثاً، كعناق؛ للأنثى من أولاد المعز، فإن جعل عناق المؤنث — وأشباهه — علماً منع صرفه للعلمية والتأنيث.

بعض تميم بشرط ألا يكون العلم المؤنث مختوماً بالراء [١] . . .

الخامسة : أمس . وأشهر لغات العرب فيه لغتان ؛ إحداهما : منعه من الصرف ، رفعاً ، ونصباً ، وجرا . وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط أن يكون مراداً به اليوم الذى قبل يومك مباشرة ، وأن يكون خالياً من « أل » والإضافة ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف ؛ فيقولون انقضى أمسُ على خير حال — وقضيت أمسَ فى انجاز عملى — وقد استرحت مذ أمسَ . فكلمة أمس مرفوعة بالضمة بغير تنوين ، ومنصوبة ومجرورة بالفتحة من غير تنوين فيهما .

ويقول النحاة فى تعليل منعه من الصرف : إنه العلمية والعدل ؛ لأنه علم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التعيين ؛ فهو لهذا معدول عن الأمس المعرف بأل ؛ فصار معرفة بغيرها [٢] .

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين فى حالة الرفع وحدها ، ويبنيه على الكسر فى حالتى النصب والجر فلا يدخله فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقول فى الأمثلة السالفة : انقضى أمسُ ... — قضيت أمسِ ... وقد استرحت مذ أمس ...

والأخرى ؛ بناؤه على الكسر فى جميع استعمالاته [٣] إذا استوفى الشروط السالفة . وهذه لغة الحجازيين لا يدخلونه فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقولون مضى أمسِ بأحداثه ؛ فتهيأ للغد — عرفت أمسِ فماذا يكون اليوم — لم أهتم بأمسِ . . . فكلمة : « أمس » مبنية على الكسر فى محل رفع أو نصب أو جرّ على حسب حاله بالجملة .

---

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك فى بيت واحد وكلمتين من أول البيت الذى يليه :

وابْن علَى الكَسْرِ « فَعَالِ » عَلَمَا مُؤَنَّثًا . وهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا —٢٤

عندَ تَمِيم . . . . —٢٥

يقول : ابن على الكسر العلم المؤنث الذى على وزان : « فعال » فى كل أحواله عند غير تميم أما عند تميم فهو نظير : « جُشَم » فى أنه علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل . وتتمة البيت الأخير تختص بحكم مستقل ستذكر معه .

(٢) وهذا التعليل مرفوض كنظائره السالفة ؛ لما أوضحناه من قبل .

(٣) ويقول النحاة فى سبب بنائه هو تضمنه معنى الحرف « فى » (وقد تكلمنا على هذا التضمين تفصيلا فى الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ فى موضوع الإعراب والبناء وسببها) .

فإن أريد بكلمة :أمس يومًا مبهما (أى : يومًا ماضيًا غير معين ، بأن أريد به أمسٌ من الأموس من غير تخصيص) كان معربًا منصرفًا عند التميميين والحجازيين . وكذلك إن كان مضافًا ، نحو : انقضى أمسٌ من الأموس الطيبة —قضينا أمساً من الأموس فى رحلة — لم نأسف على أمسٍ من الأموس . . . أمسُنا كان جميلا — إن أمسَنا كان جميلا — سررت بأمسنا .

وكذلك إن كان معرفًا « بأل » نحو : الأمسُ كان جميلا . . . إن الأمسَ كان جميلا . . سررت بانقضاء الأمس .

أو كان مصغرًا ، نحو «أمَيْس كان جميلا ... إنّ أميْسَ ... سررت بأميس .

أو كان مجموعًا جمع تكسير ، نحو : أموسٌ كانت جميلة . . . إن أموسا . . . سررت بأموس .

أما إن كان لفظ : « أمس » ظرفاً مجردًا من « أل » والإضافة — وليس اسما— فهو مبنى على الكسر عند الفريقين أيضًا ؛ نحو : سرتنى زيارتك أمسِ وسأزورك قريباً — خرجت أمسِ مبكرًا لرحلة نهرية[1] . . .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — إذا زالت علمية « أمس » دخلها تنوين التنكير ، نحو : سأزورك فى أمسٍ الأموس . وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونة « بأل » فهى معربة ، يمتنع تنوينها بسبب « أل » — كما هو معروف — لا بسبب منع الصرف . وكذلك عند الإضافة .

ب — إذا سميت رجلا « بأمس » وجب صرفه على لغة الحجازيين كما تصرف « غاق » إذا سميت بها ؛ لأن كل مفرد مبنى إذا صار علما —فإنه يجب فيه الإعرابَ مع الصرف .

وإن سميت « بأمس » على لغة تميم صرفته أيضًا فى الأحوال كلها ؛ لأنه لا بد

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح فى هذا الموضع .

المسألة ١٤٨ :

أحكام عامة فى الممنوع من الصرف

كثير من هذه الأحكام العامة منثور فى مواضع متفرقة من الباب أو غيْره من الأبواب الأخرى . ونعرضه هنا فى جمع وتركيز :

(١) الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين « الأمكنية » مطلقـًا . وحكمه : أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضًا نيابة عن الكسرة. ولكن يشترط لجره بالفتحة ألا يكون مضافـًا ، ولا مقرونـًا « بأل » — أو ما ينوب عنها ، مثل : « أم » فى بعض اللهجات — فإن فقد الشرط وجب جره بالكسرة ، مثل: لا تكن بأعجلِ الخصمين استجابة للشر ، فما أضرَّ أن توصف بالأعجل . و... و...

وإذا كان الممنوع من الصرف علما منْقولا من جمع مؤنث سالم [1] — مثل : عطيات — عليّات — زينات . . . ، — جاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وجاز إعرابه كالمنصرف ؛ فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع تنوينه فى الحالات الثلاث .

(٢) الممنوع من الصرف أحد عشر نوعا . منها ما يكون ممنوعـًا (لعلّة) واحدة ، ومنها ما يكون ممنوعـًا لاثنتين . فالممنوع لواحدة هو : صيغة منتهى الجموع ، والمختوم بألف التأنيث . وكلاهما لا ينصرف مطلقـًا مهما اختلفت استعمالاته ؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقـًا .

والممنوع لعلامتين قد تكون إحداهما الوصفية مع شىء آخر ، وقد تكون العلمية مع شىء آخر أيضًا .

فالممنوع للوصفية مع شريكتها ثلاثة نواع لا تنصرف مطلقـًا مهما اختلفت استعمالاتها ؛ لأن هذه الوصفية مع شريكتها ملازمة للاسم ، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلمية وعندئذ يمتنع صرفه للعلمية وما يكون معها فهذا النوع الممنوع للوصفية وشريكتها كسابقه لا ينصرف مطلقـًا .

---

(١) تفصيل هذا فى الجزء الأول ص ١٠٩ م ١٢ عند الكلام على جمع المؤنث السالم . وكما سبقت الإشارة هنا فى ص ١٨٤ .

والممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع ويظل ممنوعًا ما دام مشتملا على العلتين فإن فقد إحداهما أوكلاهما دخله التنوين وجوبًا — إن لم يوجد داع آخر للمنع — فإن فقد العلمية دخله تنوين التنكير — لا تنوين الأمكنية — وإن فقد العلامة الأخرى دخله التنوين المناسب . وقد أوضحنا تفصيل هذا فى مواضعه . . . وستأتى له إشارة أخرى قريبة[1] . . . .

ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلمية ؛ كأحمر ، وأفضل علمين ، فإنهما يمنعان من الصرف للعلمية الطارئة مع وزن الفعل مع أنهما فى الأصل وصفين ، وقد اختفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة . فإذا زالت العلمية لم يجز تنوين الاسمين لأن زوالها سيؤدى إلى رجوع الوصفية التى زالت بسببها . فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها ، ويصير المنع بسبب الوصفية مع وزن الفعل .

(٣) إذا كان الممنوع من الصرف اسما منقوصا[2] — علما أو غير علم كالوصف وصيغة منتهى الجموع — فإن ياءه تحذف رفعا وجرًّا ، وينون[3] . وتبقى فى حالة النصب مفتوحة بغير تنوين . مثل : (دواعٍ ، جمع : داعية . أُعَيْلٍ ، (تصغير : أعلَى) . راعٍ ، علم فتاة ، وكذلك : تَفْدٍ (علم فتاة منقول من المضارع تفْدِى) .

---

(١) وقد أشار ابن مالك إلى حكم الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر ، إذا فقد العلمية فقال :

. . . . . واصْرِفَنْ ما نُكِّرا من كل ما التَّعْريفُ فيه أثَّرا — ٢٥

أى : يجب صرف كل اسم نكر بعد أن كان معرفاً وكان للتعريف أثر فى منع صرفه . وهو يريد بالتعريف هنا : تعريف « العلمية » ، دون غيرها كما يريد بالصرف أحياناً كثيرة التنوين مطلقاً وكان الأنسب هنا أن يقول : و « نونن » ، بدلا من : « اصرفن » ؛ لأن « الصرف » الذى يشيع استعماله فى هذا الباب يراد به : « تنوين الأمكنيه » فى الأغلب . أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد علميته فتنوين التنكير هذا وصدر البيت هو : (عند تميم ، واصرفن ما نكرا) سبق وهو خاص بحكم ينسب لتميم ورد ذكره قبله .

(٢) سبقت الإشارة إليه فى هذا الباب ص١٦١ . أما تفصيل الكلام عليه ففى الجزء الأول ص١٢٤ م ١٥ .

(٣) وهذا التنوين للعوض (كما أشرنا فى هذا الباب وفى ص ٢٥ حـ ١ م ٣ وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون فى الممنوع من الصرف) .

تقول : (ظهرت للخير دواعٍ – عرفت دواعيَ للخير – استجبت لدواعٍ كريمة) فكلمة : « دواعٍ » ، الأولى منونة ، وهى فاعل مرفوع بضمة على الياء المحذوفة . والأصل (دَوَاعِيٌ – دواعِينْ) دخلها أنواع من التغيير سبق شرحها لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع . . .

وكلمة : « دواعيَ » ، مفعول منصوبٌ بالفتحة الظاهرة بغير تنوين .

وكلمة : « دَواعٍ » الأخيرَة – منونة مجرورة باللام ، وعلامة جرها الفتحة على الياء المحذوفة ، بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، وأصلها : دواعِيٍ (دواعِيِنْ) دخلتها التغييرات التى سبق إيضاحها .

وتقول : (أُعَيْلٍ خير من الأسفل – إنّ أُعَيْلِيَ خير من الأسفل – لا تقنع بأُعَيْلٍ واطلب المزيد) . فكلمة : « أُعَيْلٍ » الأولى منونة ، مبتدأ مرفوع بالضمة على الياء المحذوفة ، والأصل : أُعَيْلِيٌ (أُعَيْلِيُنْ) دخلتها التغيرات التى عرفناها لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل فهى على وزن المضارع : أُسَيْطِرُ ، وأبَيْطِر . . .

وكلمة : « أعَيْلِيَ » اسم « إن » منصُوبٌ بالفتحة الظاهرة على الياء بغير تنوين .

وكلمة : « أعيلٍ » الأخيرة ، منونة مجرورة بالباء وعلامة جرها الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل . وقد دخلها التغيير المعروف .

وتقول : (سمعت قصيدة لشاعرة اسمها « راعٍ ») (وقد صافحت رَاعيَ بعد سماعها) – (وسوف أستمع إلى راعٍ . . .) ، فكلمة : « راعٍ » الأولى منونة ، خبر مرفوع بضمة على الياء المحذوفة ، وأصلها : راعيٌ (راعِيُنْ) طرأ عليها التغير السالف .

وكلمة : رَاعيَ مفعول منصوب بغير تنوين .

وكلمة : « راعٍ » الأخيرة منونة ، مجرورة بإلى ، وعلامة جرها الفتحة على

---

(١) وهذا على الرأى الأرجح الذى لا يجعل وزن : « أفيعل » خاصاً بالوصف ، إذ يوجد فى الفعل نحو أبيطر .

الياء المحذوفة بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث . وقد طرأ عليها التغير الذى قدمنا .

وتقول : « تَفْدٍ » طبيبة مشهورة — إن « تفدىَ » طبيبة مشهورة — يثنى المرضى على « تَفْدٍ » فكلمة « تفد » الأولى منونة ، مبتدأ مرفوع بضمة على الياء المحذوفة ، وكلمة : « تفدىَ » (بغير تنوين) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة . وكلمة : « تفد » الأخيرة منونة ، مجرورة بعلى ، وعلامة جرها الفتحة على الياء المحذوفة بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل . . . وهكذا .

ويرى جماعة من النحاة أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف ، تثبت ياؤه بغير تنوين فى جميع حالاته (رفعًا ونصبًا وجرًّا) ، فيرفع بضمة مقدرة على الياء بغير تنوين ، وينصب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين . ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين بدل الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف ، فيقولون فى الأمثلة السالفة ظهرت دواعى للخير ، — اتبعت دواعىَ للخير — اهتديت بدواعىَ للخير . ويقولون : أُعيلِى خير . . . . — إن أعيْلِىَ خير . . . . — لا تقنع بأعيلِىَ . . .

ويقولون : الشاعرة اسمها : سا عِى . . . . — صافحت ساعىَ . . . . — إلى ساعىَ . . . — وكذلك : « تفدى » طبيبة مشهورة . . . — إن تفدىَ طبيبة . . . يثنى المرضى على تفدىَ . . .

ولكن هذا الرأى ضعيف لندرة شواهده الفصيحة ، وضعف الاستدال بها ؛ فيحسن إهماله [1] . . .

وهناك رأى آخر فى المنقوص الذى على وزن الصيغة الأصيلة لمنتهى الجموع

---

(١) وإنما ذكرناه — كما نذكر الضعيف من أشباهه — لنهتدى به فى فهم الوارد منه فى الكلام القديم وفى الممنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك .

وما يكونُ منه منقوصا ففى إعرابِهِ نهجَ جَوَارٍ يَقتفى

(منه ، أى : من الممنوع من الصرف . يقتفى = يتبع) . وتقدير البيت : ما يكون من الممنوع من الصرف منقوصاً ، فإنه يقتفى (أى : يتبع ويسير) فى إعرابه نهج جوار ، وطريق جوار (جمع تكسير لجارية) فى حذف يائه رفعا وجرا مع التنوين ، وإثبات الياء وإظهار الفتحة عليها بغير تنوين فى حالة النصب . وهذا حكم مجمل مختصر . وقد وفيناه فى الشرح .

وملخصة [١] : أن بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة ؛ فتنقلب الياء ألفا بشرط أن يكون وزان المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصيلة لمنتهى الجموع ، وأن يكون مفرده اسما محضًا على وزن « فعلاء » الدالة على مؤنث ، ليس له — فى الغالب — مذكر ؛ كصحراء وصحارٍ ، فيقول فيها . «صحارَى» بغير تنوين فى الحالات الثلاث .

(٤) الممنوع من الصرف . قد يجب تنوينه وقد يجوز :

فيجب تنوينه فى حالتين :

ا — أن يكون أحد السببين المانعين له هو العلمية ، ثم زالت بسبب تنكيره وبقى بعد زوالها العلة الثانية وهى التأنيث ، أو : الزيادة ، أو : العدل ، أو : الوزن أو : العجمة ، أو : التركيب ، أو : ألف الإلحاق المقصورة ، وهذه العلة الثانية الباقية لا تكفى وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية ؛ فيجب تنكير الاسم ولهذا تدخل عليه « ربّ » وهى لا تدخل إلا على النكرات فى الأعم الأغلب ، فتقول : رب فاطمةٍ ، وعثمانٍ ، وعُمَرٍ ، ويزيدٍ ، وإبراهيمٍ ، ومعديكربٍ وأرْطًى ، — لقيتهم ؛ بالجر بالكسرة مع التنوين فى هذه الأنواع السبعة ؛ لذهاب أحد موجِبى المنع ، وهو العلمية . ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل [٢] وهو الاسم الذى زالت علميته الطارئة وكان فى أصله وصفًا ، نحو : « أحمر ؛ فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه ولكنه يقتضى رجوعه إلى الوصفية الأصلية التى سبق أن تركت مكانها للعلمية الطارئة فإذا زال الطارئُ عاد الاسم إلى أصله ممنوعا من الصرف كما كان . أما فى غير هذه الحالة فينون فى حالاته الثلاثة ولا يجر بالفتحة .

ب — أن يكون الاسم مصغرًا ، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين المانعين من صرفه ؛ كتصغير « عُمَرَ » على : « عُمَيْر » ، وكتصغير : « أحمد » تصغير ترخيم على : « حُمَيْد » فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف فكلمة : « عمير » ليست كعمر الممنوعة من الصرف ؛ للسماع (أو لِما يسميه النحاة : العلمية والعدل) فلا سماع فى عمير ، ولا عدل فيها .

---

(١) سبقت الإشارة إليه فى ص ١٦٣ — (٢) فى رقم ٢ ص ٢٠٠

وكلمة : « حميد » ليست على وزن الفعل ؛ فهى فاقدة للسبب الثانى الذى لا بد منه مع العلمية . بخلاف « أحمد » ففيه السببان[١] .

وهذه الحالة الثانية : « ب » راجعة للأولى . وفى الحالتين يجر الاسم بالكسرة . وجوباً إذ يجرى عليه حكم المنصرف كاملا بعد زوال التنوين .

ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين فى حالتين :

الأولى : مراعاة التناسب فى آخر الكلمات المتجاورة ، أو فى آخر الْجُمَل لتتشابه فى التنوين ، من غير أن يكون له داع إلا هذا ؛ لأن للتناسب إيقاعاً عذباً على الأذن ، وأثراً فى تقوية المعنى ، وتمكينه فى نفس السامع والقارئ .

ومن الأمثلة كلمة : « سلاسلًا » بالتنوين فى قراءة من قرأ قوله تلعالى : (إنا أعْتَدْنا للكافرين سَلاَسلاً وأغلالا ، وسَعيرا . . .) ، فقد نونت الكلمة لمراعاة التى تليها وتجاورها . وكذلك كلمة : « قواريرًا » فى قراءة من قرأها بالتنوين فى قوله تعالى يصف أهل الجنَّة : (مُتَّكِئِينَ فيها على الأرائِكِ ، لا يرَونَ فيها شَمْسًا ولا زَمْهَرِيرا . ودَانيةً عَلَيهِم ظِلاَلُهَا ، وذُلِّلَتْ قطوفُهَا تَذْلِيلا ـ ويُطافُ عليهِمْ بآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وأَكْوابٍ كانتْ قواريرًا ، قواريرًا من فِضَّةٍ[٢] قَدَّرُوها تقديرًا . . .) فقد نونت كلمة « قَوَارير » ، الأولى لمراعاة آخر الجملة التى قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التى بعدها . . . وزونت كلمة : « قواريرا » الثانية لمراعاة الأولى . . . ومراعاة انهاية الآية السابقة ، فإنَّه منون أيضًا .

ومن الأمثلة قراءة من قرأ : « يغُوثً » ، و « يَعُوقً » منونتين فى قوله

---

(١) قد يكون الاسم منوناً وهو مكبر ، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين معاً . ويمثلون لهذا بكلمة : « تحلِىء » علماً ، (وهو فى أصله : القشر الذى يظهر حول منابت الشعر (فهى غير ممنوعة من الصرف إلا إذا كانت علماً مصغراً ، نحو : « تحيلِىء » فإنها تمنع للعلمية ووزن الفعل ، إذ تكون على وزان تدحرج وتبيطر .

(٢) السجعة : وجود حرف متشابه متماثل فى نهاية جملتين أو أكثر . . . كقوله تعالى : (إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً) ؛ فوقاهم الله شر ذلك اليوم ،ولقاهم نضرة وسروراً . . .) والفاصلة . . وقوع كلمة فى آخر الجملة على وزان كلمة أخرى فى جملة قبلها أو بعدهنا من غير أن تتشابه الكلمتان فى الحرف الأخير منهما . وليس من اللازم أن يكون التشابه فى الوزن كاملا صرفياً ، وإنما يكفى أن يكون متقارباً . ومن الأمثلة الآية الآتية بعد فى أهل الجنة : (متكئين فيها . . .) .

تعالى عن المشركين ومخاطبة بعضهم بعضاً بالتمسك بأصنامهم : (وقالوا : لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ ، وَلاَ تَذَرُنَّ وُدًّا ، ولاَ سُوَاعًا ، ولا يغوثًا ، ولا يَعُوقًا ، ونَسْرًا (١)) فقد نُونت الكلمتان مراعاة لما حوْلهما من كلمات أخرى منونة .

الثانية : الضرورة الشعرية فيضطر الشاعر بسببها إلى تنْوين الاسم ، ويتبع هذا جره — حتما — بالكسرة بدل الفتحة فى حالة الجر ككلمة « عُنيزة » فى قول امرئ القيس :

ويوم دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ فقالت لك الويْلاتُ إنك مُرْجِلى . (٢)

فقد دخل الجر والتنوين فى كلمة « عنيزة » لضرورة الشْعر ومثل كلمة : « فاطمةٍ » فى قول الشاعر يمدح عليًّا زين العابدين بأنه من نسلها وهى بنت الرسول عليه السلام :

هذا ابنُ فاطمةٍ إن كنتَ جاهله بجَدّه أنبياءُ اللهِ قد ختموا

وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسرة دون تنوينه ، مثل كلمة : « العصائب » فى قول المادح :

إذا ما غزا بالجيش حلّق فوقه عصائبُ طير تهتدى بعصائبِ

وإنما كان التنوين جائزًا — لا واجباً — فى الحالتين السالفتين ، لأن المتكلم يستطيع فى الحالة الأولى أن ينون أو لا ينون ، فله الخيار ، كما يستطيع فى الحالة الثانية أن يختار كلمة أخرى تلائم القافية والوزن الشعرى من غير حاجة ، لمنع الصرف ويترك التى تدفعه إلى التنوين قهرًا واضطرارًا (٣) .

وفى كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة ، ويزاد على إعرابها وحين تكون منونة أن تنوينها للضرورة ، وتجر بالكسرة — لا بالفتحة — على الأفصح .

---

(١) كل هذه أسماء صنام اتخذها المشركون من أهل الجاهلية آلهة لهم عبدوها .

(٢) الخدر : الهودج . « مرجلى : ستجعلنى راجلة ، أى : ماشية ، لأن الهودج لا يحتملهما معاً .

(٣) أى : أن تنوين الضرورة يعتبر ضرورياً محتوماً إذا حرص الشاعر على كلمة معينة لا يريد تركها إلى أخرى لا تستوجب التنوين . ويعتبر اختيارياً جائزاً إن لاحظنا أن الشاعر حر يستطيع أن يختار كلمة أخرى لا توجب عليه التنوين . والصحيح أن الضرورة هى التى تباح فى الشعر دون النثر ولو استطاع الشاعر أن يتخطاها ، إذ تعد فى النثر مخالفة غير جائزة .

(٥) يجوز فى الضرورة الشعرية أن يُمنع الاسم من التنوين الذى استْحقه قبل هذه الضرورة سواء أكان الاسم علما أم غير علم، فمثال العلَم كلمة: «شبيب» فى قول الشاعر:

طلَبَ الأزارقُ بالكتائب إذ هوتْ ... بشبيبَ [١] غائلةُ النفوسِ غَدورُ

فقد منعَ التنوين من كلمة: «شبيب»، للضرورة، إذ لا يوجد مع العلمية السبب الذى يجب أن ينضم إليها عند منع الصرف ومثال غير العلم كلمة: «موالىَ» فى قول الشاعر:

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُه ... ولكنّ عبدَ الله مولَى مواليا

والأصل الغالب أن يقول: مولَى موال، فترك هذا الأصل وأثبت الياء وجر الاسم بالفتحة الظاهرة عليها ...

لكن إذا منع الاسم من التّنْوين بسبب الضرورة الشعرية فما حكمه فى حالة الجر؟ أيجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة المتمكنة. ولكن بغير تنوين، أم يجر بالفتحة بغير تنوين كالممنوع من الصرف؟ الأمران جائزان والأحسن جره بالكسرة كأصله، والاقتصار فى الضرورة على منع تنوينه [٢].

ويعرب الاسم الممنوع من التنوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة، ويزاد فى كل حالة إنه ممنوع من التنوين للضرورة. وإذا كان مجروراً بالفتحة زيد أيضًا: أنه مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للضرورة [٣]...

---

(١) مجرور بالفتحة بدل الكسرة لما تقرر: أن المنصرف الذى يمنع صرفه للضرورة يجر بالكسرة بدل الفتحة.

(٢) ليكون فى هذا تقدير للضرورة بقدرها الذى لا بد منه وحده، وترك ما لا شأن له بها.

(٣) وفى تنوين الممنوع، ومنع التنوين من الاسم الذى يستحقه.. يقول ابن مالك فى ختام الباب

ولِاضْطِرارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُوالمنْعِ والمصْرُوفُ قَدْلاينْصَرِفْ — ٢٧

يريد: أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناسب الكلامى، وأن المصروف قد ينون. وقد أوضحنا الحكمين وسردنا تفاصيلهما.

وبمناسبة قول ابن مالك: (والمصروف قد لا ينصرف) نذكر أن فريقاً من النحاة — ومنهم ابن هشام فى المغنى فى مبحث «قد» — يمنع وقوع «لا» النافية بعدها، فاصلة بينها وبين المضارع، ومشترطاً أن يكون المضارع بعدها مثبتاً. وبهذا الرأى يقول بعض اللغويين كصاحب القاموس، وتبعهم فيه أحد الباحثين من أعضاء المجمع اللغوى القاهرى مسجلا بحثه فى الجزء الأول من مجلة المجمع (ص ١٣٨) لكن صاحب لسان العرب نقل فى مادة: «ذام» مثلا عربياً فصيحاً نصه: «قد لا تعدم الحسناء ذاما» كما نقل أبو هلال العسكرى فى كتابه الأمثال المطبوع على هامش كتاب الأمثال للميدانى (فى ص ١١٧ ح ٢) مثلا آخر نصه «قد لا يقاد بى الجمل» ورأيت فى بعض الشعر الجاهلى المضارع المنفى بالحرف «لا» المسبوق بقد. فورود هذه النصوص الصحيحة الصريحة كاف فى الحكم بصحة ما منعوه. وإن كان لا يبلغ فى كثرته وقوته مبلغ الممنوع.

... ...

زيادة وتفصيل :

للتصغير والتكبير أثر فى الصرف ومنعه . ولهذا أربع حالات .

الأولى : أسماء تمنعُ من الصرف وهى مصغرة أو مكبرة ، لوجود سبب المنع فى حالتيها ؛ نحو : معديكرب — طلحة — زينب — حمراء — غضبان — إسحاق — أحمر — يزيد .

الثانية : أسماء تمنع من الصرف وهى مكبرة ، وتصرف وهى مصغرة ، نحو : عُمر — شمَّر — سرحان — أَرْطى — جنادل . . . أعلامًا . فإن تصغيرها على عُمَيْر — شمَيِّر[1] — سريحين — أُرَيْط[2] — وجنيدل[3] — يزيل سببا لازمًا لمنعها من الصرف ؛ هو العدل فى عمير ، ووزن الفعل فى شمَيِّر ، وعدم وجود الألف الزائدة فى سريحين وعدم وجود ألف الإلحاق فى أريط ، وعدم وجود صيغة منتهى الجموع فى جنيْدل .

الثالثة : أسماء تمنع من الصرف مصغرة ، وتَنصرف مكبرة . ومنها : تحلْئٌ ، — توسُّط[4] — تهبيط[5] . — تُرْتُب فتصغيرها : تُحَيْلِئٌ — تُوَيْسِط — تريْتب — تُهيْبط وكل هذه الأسماء المصغرة جارية على وزن المضارع : «تُبيْطِر» ولم تكن قبل التصغير مستحقة ليمنع فكفله لها . وهذا بشرط ألاّ تجيء ياء عوضا عن حرف حذف فى بعضها ؛ فإن جيء بها وجب التنوين نحو : تويسيط وتهبيط ، لفقد وزن الفعل .

الرابعة : أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهى مكبرة ، فإذا صُغِّرت تحتم المنع ، نحو : دعْد — جُمْل وهما علمان لفتاتين . فيجوز فيهما المنع وعدمه قبل التصغير أما بعده (دعَيد — جُميل . . .) فيجب منعهما .

---

(١) تصغير ترحيم .

(٢) الشعر المتروك على الجلد بعد الدباغة ، ووسخ الجلد وسواده .

(٣) مصدر توسط .

(٤) اسم طائر .

(٥) الشيء المقيم الثابت .

المسألة ١٤٨ :

إعراب الفعل المضارع

ا ــ نواصبه

الأفعال ثلاثة : ماض وآمر ، وهما مبنيان دائمًا . ومضارع ، وهو معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشرًا نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون النسوة ، فيبنى على السكون . وفى غير هاتيْن الحالتين يكون معربًا [1] .

وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامة آخره ؛رفعاً، ونصبا ، وجزْمًا ،على حسب أحواله ؛ فتكون العلامة ضمة ، أو ما ينوب عنها ، فى حالة رفعه ، وتكون فتحة ، أو ما ينوب عنها ، فى حالة نصبه بناصب قبله، وتكون سكونًا ، أو ماينوب عنه فى حالة جزمه بجازم قبله . وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا فى حالة واحدة ؛ هى التى يتجرد فيها من الناصب ، والجازم ؛ فلا يسبقه شىء منهما ؛ سواء

---

(١) سبق (فى جـ ١ ص ٤٤ ، ٥٠ م ٦) تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء ، وأثرهما فى الأفعال . . . كما سبق هنا (فى ص ١٢٩ م ١٤٣) الكلام على نونى التوكيد وأحكامهما وآثارهما . واتصالها المباشر وغير المباشر ، ونتيجة كل . . .

(٢) للنحاة جدل عنيف فى سبب رفع المضارع ؛ أهو التجرد – والتجرد علامة عدمية – أم هو حلوله محل الاسم ، أم الزيادة التى فى أوله . . . أم . . . ؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة ، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة ، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التى توجه إليه . . . وهذه المعركة الجدلية الشاقة لا طائل وراءها . ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها ، أما حقيقة الأمر فهى أن العربى رفع المضارع الذى لم يسبقه ناصب ولا جازم ،ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذاك . وأن المحدثين تابعوا العرب فى مسلكهم وحاكوهم فيه ، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون فى عامل الرفع : أهو عدمى أم غير عدمى ؟ ويقتضينا الجد ومتابعة ركب الحياة الحضرية بعلومها وفنونها أن نوجه الجهد – ولو كان يسيراً – إلى جلائل الأمور .

إن نظرية العامل التى ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة، ودليل نبوغ وعبقرية؛ وطالما امتدحناها، ولم ننكر من أمرها إلا التعسف – بغير داع – فى تطبيقها . وهذا هو العـرَض المعيب فى جوهرها النفيس (كما أشرنا فى ص ٤٥ م ٦ جـ ١ . وفصلنا الكلام فيها) . ونحن نكشف عنها هذا العرض فى مناسبات مختلفة ليصفو جوهرها ، ويخلص معدنها الثمين . . . ولهذا ندع الجدل فى سبب رفع المضارع .

أكان رفعه ظاهرًا أم مقدرًا ؛ كالفعلين : « يُسِيء ويتْلَى » فى قول الشاعر :

وأقتَلُ داءٍ رؤيةُ العين ظالمًا يسيءُ ، ويُتلَى فى المحافل حَمْدُهُ

فإن سبقه ناصب وجب نصبه، أو جازم وجب جزمه [١] . وهذا الباب معقود للكلام على الأدوات التى تنصبه وكلها حروف ، وهى تسعة :

(أنْ — لن — إذنْ — كى) —(لام الجحود — أو — حتى — فاء السببية — واو المعية). وزاد بعض النحاة حرفان ؛ هما : « لام التعليل » ، و « ثُمَّ » ؛ الملحقة [٢] بواو المعيَّة ؛ وبهما يكمل عدد النواصب أحدَ عشرَ حرفًا .

والأربعة الأولى تَنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر أو مقدر . أما بقية الأحرف فلا تنْصبه بنفسها ، وإنما الذى ينصبه هو « أن » المضمرة وجوبًا بين تلك الأحرف والمضارع .

والمذهب الكوفى يبيح توسط « كى » مضمرة أو مظهرة بين لام التعليل والمضارع ويجعل هذا المضارع منصوبًا بها ، لا « بأنْ » المضمرة ، وسيجىء [٣] بيان هذا كله فى موضعه المناسب من الباب .

---

(١) يقول ابن مالك فى رفع المضارع فى باب عنوانه : « إعراب الفعل » :

ارْفعْ مُضارعاً إذا يُجَرَّدُ مِنْ ناصِبٍ وجَازمٍ ؛ كتسْعَدُ — ١

(٢) فى المذهب الكوفى .

(٣) فى ص ٢٢٨ .

... ...

زيادة وتفصيل :

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح ، أو على السكون — فهل يكون له محل من الإعراب ، فيقال عنه : مبنى فى محل رفع ؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت قبل أن تطرأ عليه فتحة البناء وسكونه ؟

الأحسن الأخذ بالرأى القائل إنه مبنى على الفتح أو على السكون فى محل رفع ؛ لأنه الأصل الذى تجب مراعاته عند مجيء مضارع آخر بعد الأول تابع له (كأن يكون الثانى معطوفاً ، أو توكيداً لفظيًّا ، أو بدلا)؛ فيجب رفع الثانى المجرد؛ تبعاً لمحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول ؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع ؛

أما إذا كان المضارع المبنى غير مجرد ؛ لوقوعه بعد ناصب أو جازم — فإنه يبنى على الفتح أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصلة بآخره ، ويكون فى محل نصب إن سبقه ناصب ، وفى محل جزم إن سبقه جازم . ويراعى هذا المحل فى المضارع الذى يجيء بعده ، تابعاً له ؛ (معطوفاً ، أو توكيداً لفظيًّا ، أو بدلا . . .) لأن مراعاة المحل واجبة فى هذه الصورة . ويتعين فيها أن تكون الحركة الإعرابية فى التابع مماثلة للحركة الإعرابية المحليَّة فى المتبوع . فمثال المضارع المبنى على الفتح فى محل نصب : ... إذنْ لا أصاحبَنّ الخائن ، ولا أرافقَه . فالفعل : « أصاحب » مبنى على الفتح فى محل نصب بالحرف : « إذن » والفعل « أرافق » معطوف عليه ، معرب منصوب ؛ تبعاً لمحل المعطوف عليه ...

ومثال المبنى على الفتح فى محل جزم : لا تَخافَنّ إلا ذنبك ، ولا ترجوَنّ إلا ربك وقول الشاعر :

لا تحسبَنّ المجد وال   علياء فى كَذِب المظاهرْ

فالأفعال : تخاف — ترجو — تَحْسَب — مبنيَّة على الفتح فى محل جزم بـ « لا » الناهية .

ومثال المضارع المبنى على السكون ، لاتصاله بنون النسوة — إما فى محل نصب وإما فى محل جزم على حسب الأداة التى قبله — قول بعض المؤرخين فى وصف الأعرابيات :

اشترك كثيرات منهن فى الحروب ، كما تشترك فرق المتطوعات اليوم . ومع

... ...

اشتراكهن لم يهملْن التصون والتحفظ. وأنَّى لهن أن يتركنه، والدين والنشأة العربية الأصيلة خير عاصم للحرائر؟

فالمضارع «يهمل» — مبنى على السكون فى محل جزم بالحرف «لم». والمضارع «يترك» مبنى على السكون فى محل نصب بالحرف: «أنْ»

ويجب مراعاة هذا المحل فى التوابع — كما سلف —؛ فيجب نصب المضارع المعطوف — مثلا — إن كان المعطوف عليه مضارعًا مبنيًّا فى محل نصب، كما يجب جزم المضارع المعطوف — مثلا — إن كان المعطوف عليه مضارعًا مبنيًا فى محل جزم .... وهكذا بقية التوابع. فلإعراب المضارع إعرابًا محليًّا أثر فى توابعه وفى المعنى

حـ — لا يعتبر المضارع ساكنًا إذا كان سكون آخره عارضا بسبب الوقف عليه، أو التخفيف من توالى ثلاث حركات فى آخره، أو فيه مع ما يتصل به ويعتبر جزءًا منه، كالضمير. وهذا التخفيف لغة بعض القبائل، وأوضح صُوَرِه تسكين الحرف الثانى من الأحرف الثلاثة المتحركة. فيقولون: — يستمعْ — بسكون الميم فى المضارع: «يستمع» مكسور الميم، ويقولون: (إن الله يأمُرْكم أنْ تُؤدوا الأمانات إلى أهلِها)؛ بسكون الراء فى آخر المضارع: «يأمر» وهذا هو ما يعنينا الآن. فعند الإعراب نقول: إن المضارع مرفوع أو منصوب على حسب حالته الأصلية، ونزيد أنه سكن للوقف، أو للتخفيف . . . ومثل هذا السكون لا يراعى فى التوابع

الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :

الأول : « أنْ » المصدرية [١] الناصبة للمضارع . وعلامتها : أن تقع فى كلام يدل على الشك ، أو على الرجاء والطمع (الأمل) وأن يقع بعدها فعل . فهى لا تقع فى كلام يدل على اليقين والتحقق . وإن وقعت فى كلام يدل على الرجحان والظن الغالب[٢]: كانت صالحة للمصدريةالناصبة للمضارع وللمخففة [٣] من الثقيلة . فمثال وقوعها بعد الشك : أىّ الأمرين أَجدرُ بالعاقل ؛ أن يدارىَ السفيه أو أن يقاطعه ؟ فلقد اضطرب الرأى فى هذا . . .

ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى : (والذى أطمعُ أن يغفرَ لى خطيئتى يوم الدّين) وقول الشاعر :

المرءُ يأمُلُ أن يعيـ ـشَ وطولُ عيشٍ قد يضرهْ

فأما التى تقع فى كلام يدُلّ على اليقين فهى المخففة من الثقيلة [٣] نحو : أعتقد أن سينتصرُ الحق ، ولو تأخر انتصاره . . . أى : أنه سينتصر . . .

وأما التى تقع فى كلام يدل على الظن الغالب فيصح —كما سبق —أن تكون مصدرية ناصبة وأن تكون مخففة من الثقيلة ، نحو : من غرّه شبابه ،أو ماله، أو جاهه ، وظن أنْ يسالمهُ الدهر — فقد عرض نفسه للمهالك ،

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التى تنصب المضارع .

كقول الشاعر :

أأنت أخى ما لم تكن لى حاجةٌ؟ فإن عرضتْ أيقنتُ أنْ لاَ أخَاليا

أى : أنه لاَ أخاليا

---

(١) يصح أن يقال : « أن » المصدرى ، أى : الحرف المصدرى . وأن يقال « أن » المصدرية ، أى : الكلمة المصدرية ؛ فالتذكير على اعتبار الحرف ، والتأنيث على اعتبار الكلمة . وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبة وغيرها . (انظر هامش ص ٢١٩ ، ٢٨١ .

(٢) اليقين : هو قطع المتكلم بثبوت أمر ، وتحققه ، سواء أكان هذا اليقين صحيحاً فى الواقع م غير . صحيح .والشك : استواء التصديق والتكذيب فى نفس المتكلم ؛ بحيث لا يستطيع أن يقطع بثبوت الشىء أو بنفيه ؛ لعام وجود مرجح لأحدهما . والظن أو الرجحان : هو تغلب أحد الأمرين على الآخر فى قوة الدليل .

(٣) سبق البيان الشافى عنها فى المكان الأنسب (ج ١ ص ٥١٥ م ٥٥ باب : « إن وأخواتها ») لأنها من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ فلا تنصب المضارع .

أهم أحكامها :

(١) أنها تدخل على الماضي والمضارع باتفاق [١]. وإذا دخلت على الماضى لاتنصبه لفظًا ولا تقديرا، ولامحلا –لأن الماضى لا ينصب مطلقًا– ولا تُغيِّر من زمنه. وإنما تتركه على حاله؛ نحو : فرحت بأن عاد الحق إلى أهله . وإذا دخلت على المضارع نصبته لفظًا ، أو تقديرًا ، أو محلا ، وخلَّصت زمنه للاستقبال – كالشأن فى كل النواصب والجوازم – كقولهم : خير لك أن تَقبلَ ما لابد منه مختارًا ، بدل أن ترضى به قهرًا واضطرارًا . فلا تجمعَن على نفسك ضعف المضطر ، وذلة المغلوب على الأمر .

(٢) أنها لابد أن تُسبك مع الجملة الفعلية –المضارعيّة وغير المضارعية– التى تدخل عليها سبكًا خاصًا يؤدى إلى إيجاد مصدر مؤول ، يغنى عن « أن » وما دخلت عليه ، ويعرب على حسب حاجة الكلام قبلها : فقد يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرًا . . أو غير ذلك مما يقتضيه السَّياق [٢] . . .

(٣) أنها تتَّصل بالفعل الذى تدخل عليه مباشرة[٣] ؛ فلايجوز الفصل بينهما بغير « لا » النافية ، أو الزائدة . فالأولى ، نحو :

وإن افتقادى واحدًا بعد واحد دليلٌ على ألاَّ يَدوم [٤] خليلُ

ونحو : ما أعجبَ ألاَّ يرتدعَ الظالمُ بمصير من سبقوه . والثانية نحو : قوله تعالى : (لئلاَّ يعلمَ أهلُ الكتاب ألاَّ يَقْدِرون على شىء من فضل الله ...) أى : لأن يَعْلَمَ أهل الكتاب[٥] ... لأن المعنَى هنا على زيادتها وإلا فَسَدَ .

وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبى بين أجزاء الجملة الفعلية التى دخلت عليها «أنْ» المذكورة [٥] . فإذا دخلت على جملة فعلية [٦] تشتمل على مضارع – مثلا –

---

(١) أما دخولها على الأمر والنهى فيجىء الكلام عليه فى الزيادة والتفصيل ص ٢٢٤ .

(٢) سبق (فى ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ عند الكلام على الموصولات الحرفية) كيفية سبك المصدر المؤول ، وطرائقه المختلفة ، وفوائده التى لاتتحقق فى المصدر الصريح ، وأوضحنا كل هذا بما فيه غنى وكفاية.

(٣) فلا يصح الفصل بينهما بالسين (كما نص التصريح عند الكلام على «لام الجحود) ولا بسواها إلا كلمة « لا » النافية أو الزائدة .

(٤) هنا : « أن » مدغمة فى « لا » طبقاً لقواعد رسم الحروف . والأصل : أن لا – وسيجىء الكلام على كتابتها فى ص ٢٢٥ قسم « ب » من الزيادة .

(٥) وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف أو بالجار مع مجروره ؛ لأن شبه الجملة موضع التوسع .

(٦) الجملة التى تدخل عليها « أن » تسمى : «صلة أن » كما عرفنا فى الجزء الأول عند الكلام على الموصولات الحرفية .

وفاعله ، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات أو غيرها — وجب أن تتصل أجزاء الجملة بعضها ببعض من غير أن يفصل بينهما أجنبي يجيء من جملة أخرى . ففي مثل : سررت أن أراك نصير الفضيلة ؛ لاتبغى بها بَدَلا ، ولو احتملت فى سبيلها المتاعب) ، ولا قيت المشقات — لا يصح فى كلمة أو أكثر من الكلمات التى جاءت بعد : « لو » أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه «أن» السالفة[١] .

(٤) أن معمول فعلها لا يتقدم عليها — فى الرأى السديد — سواء أكان المعمول مفعولا أم غير مفعول ، كقول شوقى : عليك أن تلبس الناس على أخلاقها وليس عليك ترقيع أخلاقها. [٢] فلا يصح : عليك — الناسَ — أن تلبس على أخلاقها ، كما لا يصح : عليك — على أخلاقها — أن تلبَس الناس . . .

(٥) أن بعض القبائل العربية يهملها ؛ فلا ينصب بها المضارع ، برغم استيفائها شروط نصْبه ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (والوالداتُ يرضعْنَ أولادَهن حولينِ كاملَين لمن أرادَ أنْ يتمُّ الرضاعة) برفع المضارع : « يتمُّ » على اعتبار « أنْ » مصدرية مهملة . والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصًا على الإبانة ، وبُعْدا عن الإلباس .

(٦) أنها تمتاز — ومثلها : كى عند الكوفيين — بنصب المضارع ظاهرة ، أو مضموة [٣] بخلاف بقية الأدوات الأخرى التى تنصبه بنفسها فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة .

وبهذه المناسبة يذكر النحاة مواضع لإظهارها وجوبًا ، ومواضع لإضمارها وجوبًا ومواضع لجواز الأمرين .

ا — فيجب إظهارها فى موضع واحد ، هو أن تقع بين «لام الجر» و «لا» النافية ، أو بين

---

(١) لهذا يمتنع فى مثل : عسى أن يعرف الولد فضل والديه — إعراب : « الولد » اسما لعسى ؛ لأن اسم « عسى » أجنبى عن الجملة التى دخلت عليها « أن » إذ ليس منها ، ولا من مكملاتها . ونظير هذا كلمة : « رب » فى قوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربُّك مقاماً محموداً » فلا يصح إعرابها اسم « عسى » مع إعراب « مقاماً » منصوباً على الظرفية أو غيرها بالفعل : « يبعث » .

أما مع إعراب : « مقاماً » مصدراً لفعل محذوف (أى : تقوم مقاماً) فيجوز الأمران (وقد أوضحنا هذا فى الجزء الأول ص ٢٩٤ م ٢٩ فى باب الموصولات الحرفية ، وفى باب عسى وأخواتها ص ٤٧٠ م ٥٠ من ذلك الجزء) .

(٢) جمع : خَلَق ، وهو : الثوب البالى القدم .

(٣) فى ص ... ٣٠٧ م ١٥٣ السبب فى إضمار « أن » وجوباً جوازاً .

« لام الجر » و « لا » الزائدة ؛ نحو : إنى أنتصر للعرب ؛ لئلا يطمعَ فينا أعداؤنا ، ونحو قول الله تعالى : (لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ ألاّ يَقدِرون على شيء من فضل الله) أى : ليعلم أهل الكتاب . . . – كما سبق –

ب – ويجب إضمارها بعد ستة أحرف : (لام الجحود – أو – حتى – فاء السببية – واو المعية) ، وكذا بعد : « ثُمّ » الملحقة بواو المعية ، عند من يرى إلحاقها . ولإضمارها بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تجيء عند الكلام على كل منها .

حـ – ويجوز إظهارها وإضمارها فى موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر ، ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله : « لا » النافية ، أو الزائدة ، نحو : اقرأ التاريخ لِتَنْتَفع بعِبَره ومواعظه ، أو : لأن تنتفع [1] .

ولام الجر هذه قد تكون أصلية لإفادة التعليل [2] وهى التى بمعنى : « لأجل : كذا : . . . » فما بعدها علة لما قبلها فى الأغلب [3] ، كالأمثلة السابقة . وقد تكون أصلية لبيان العاقبة (وتسمى : « لام الصيرورة » ، أو : « لام المآل » ، وهى التى يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها ، ونهاية له) . كقوله تعالى عن موسى عليه السلام : (فالتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكون لهم عَدُوًّا وحَزَنًا . . .) ، فإن فرعون وآله لم يعتنُوا بموسى وبتربيته فى القصر الفرعونى ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوة وحزن . . . وإنما اعتنوا بتربيته لينفعهم ، أو يكون لهم بمنزلة الولد . فلم تتحقق هذه الأمنية ، وتحقق بدلها أمر آخر ؛ هو العداوة والحزن ، فالعداوة والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربية ، وهما العاقبة أو المآل الذى صار إليه أمر العناية .

وقد تكون زائدة لتقوية المعنى ، وهى الواقعة بين فعل متعد ، ومفعوله ، كقول الشاعر فى الحديث عن ليلاه :

أريدُ لِأنسَى ذِكرَها ؛ فكأنما ... تَمَثَّلُ لى ليلَى بكل سبيلِ

---

(١) وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون منفى فإن سبقها وجب إضمار « أن » كما سيجىء فى مواضع الوجوب ص ٢٤٠ .

(٢) تختلف لام التعليل فى معناها وحكمها عن الجحود . وسيأتى الكلام على هذا فى ص ٢٤٠ ، ص ٢٤٣

(٣) وقد تسمى : « لام كى » ، لصحة إحلال : كى الدالة على التعليل محلها . (انظر ص ٢٢٨ ، ٢٤٣) .

فالمضارع : « أريد » متعد ، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسبك من « أنْ » المقدرة جوازًا بعد اللام، ومن الجملة المضارعية بعدها، وهذه اللام زائدة بينهما . والتقدير : أريد نسيانى ذكرها [١] ، والأصل أريد لأن أنسى .

ويجيز الكوفيون إضمار : « كىْ » فى كل موضع يجوز فيه إضمار : « أن » كالحالة السالفة بأمثلتها المختلفة فالموضع الصالح لأظهار « أنْ » ولإضمارها صالح للأمرين عندهم فى « كى » جوازًا . ويسمون لام الجر التى قبلها : « لام التعليل » والخلاف لا أهمية له بالرغم من كثرة استعمال « أنْ » الناصبة فى أفصح الأساليب ظاهرة ومضمرة . . .

ثانيهما : أن تقع بعد حرف عطف من حروف أربعة ؛ هى : الواو — الفاء — ثم — أو . . . بشرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعانى التى توجب إضمار « أنْ » ؛ كالسببية مع : « الفاء » ، والمعية مع : « الواو » و « ثُمَّ » وكالتعليل أو الغاية أو الاستثناء مع : « أو »[٢] . . . وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسما مذكورًا ، جامدًا محضًا (أى : اسما خالصا من معنى الفعل) سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدرًا صريحًا[٣] أم غير مصدر . أما المعطوف فهو المصدر المؤول من « أن » والجملة المضارعية بعدها .

---

(١) والغالب أن يكون المفعول مصدراً مؤولا ، وقد يكون اسماً صريحاً . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر فى الرثاء :

أرادوا ليُخفوا قبره عن عدوه ... فطيب تراب القبر نمّ على القبر

أى : أرادوا إخفاءهم قبره ؛ فلام الجر زائدة بين الماضى ومفعوله المصدر المؤول . ومثله :

أراد الظاعنون ليحزنونى ... فهاجوا صدع قلبى ؛ فاستطارا

ومثله :

ومن يك ذا عظم صليب رجا بهُ ... ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره

أى : رجا كسر عود الدهر به . . . ومثل :

وملكت ما بين العراق ويثرب ... مُلْكا أجار لمسلم ومعاهد

أى : أجار مسلما ومعاهدا . . . فاللام فى هذه الأمثلة وأشباهها — زائدة بين الفعل المتعدى ومفعوله الاسم الصريح كالمثال الأخير أو المصدر المؤول كبقية الأمثلة واعتبار هذه اللام زائدة داخلة على المفعول أفضل من اعتبار المفعول اسما محذوفاً قبلها . (٢) انظر ص ٢٤٨ ، ٢٥١ .

(٣) غير مؤول ولا متصيد .

فمثال « الواو » إذا كان المعْطوف عليه مصدرا صريحًا : تعَبٌ وأحصّلَ رزقى خيْر من راحة وأمُدَّ يدى للسؤال .

وقول القائل :

ولُبْس عباءة وتَقَرَّ عينى أحبُّ إلىّ من لُبس الشُّفُوف (١)

ومثالها إذا كان جامداً غير مصدر : لولا النخل فى الصحراء ويغذىَ البدوىّ لم يجد قوته ، ولولا الآبار وتسقيَه لم يجد شرابه .

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح : إن اقتنائى الكتب وأتركَ الاستفادة بها ، كاقتنائى الحديقة اليانعة وأتركَ الانتفاع بثمارها ورياحينها . . .

ومثالها وهو جامد غير مصدر إن البحر وأفكرَ فى عجائبه كالقمر وأطلقَ خواطرى وراء أسراره .

ومثال « ثم » والمعطوف عليه مصدر صريح : إن التسرع فى الأمر ثم يصلَح ، كالإهمال فيه ثم يُتداركَ ؛ كلاهما معيب يضاعف الجهد والعناء ويضعف الأثر .

ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر : إن الزراعة ثم أعتمدَ على نفسى فى رعايتها لهى من خير الوسائل للغنى ، وإن التجارة ثم يساءَ التّصرّف فى مزاولتها لهى أقرب الوسائل للفقر . . .

ومثال « أو » والمعطوف عليه مصدر صريح : لا يرضى النابه بالتقصير أو يصلِحَه وإنما رضاه بالكمال أو يقتربَ منه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولك للمسافر : لن يَحُول البعد دون اتصالنا . فعندنا البريد والبرق أو يبادرَ أحدنا بزيارة أخيه . . . . . . وهكذا .

فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعة السالفة منصوب بأن مضمرة جوازاً ، ويصح إظهارها ، وكل مصدر مؤول من أن المضمرة جوازًا أو الظاهرة معطوف على اسم خالص قبلها ، قد يكون مصدراً صريحًا ، أو اسماً جامداً غيْر مصدر . ولابد أن يكون المعطوف عليه مذكوراً فى الكلام ؛ فلا يصح أن يكون محذوفًا أو متصيدا متوهمًا .

فإن كان المعطوف عليه اسما غير صريح بأن كان فيه معنى الفعل — كالمشتقات العاملة — لم يصح النصب ؛ نحو الصارخة فيتألمُ العاقل ، النادبة

---

(١) جمع : شف ، وهو الثوب الرقيق الذى يكشف ما تحته ، كالحرير الغالى ونحوه .

فالفعل يغضب واجب الرفع ؛ لأنه معطوف على كلمة : « الصارخة » وهى اسم غير صريح ؛ إذ هى من المشتقات العاملة ؛ ففيها معنى الفعل، و رائحته ، و واقعة موقعه ، من جهة أنها صلة « أل » الموصولة . والأصل فى الصلة أن تكون جملة ، فكلمة صارخة بمنزلة : « تصرخ× » فكأن التقدير : « التى تصرخ× » فلما جاءت « أل » الموصولة اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل : لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التى تصلح أن تكون صلة لها .

وإذا لم يصح العطف فى المواضع السالفة لم يصح نصب المضارع تبعًا لذلك ، فيجب رفعه على اعتبار الواو ، والفاء ، وثم ، حروف استئناف ، والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها عما قبلها . وعلى اعتبار « أو » فى هذا الموضع — خاصة — للاستئناف كذلك [1] .

---

(١) وفى موضع الإظهار الواجب والجائز والإضمار الواجب يقول ابن مالك فى البيتين السابع والثامن :

وبينَ « لا » ، ولَامِ جَرٍّ التُزِمْ　　إظْهَارُ « أَنْ » ناصِبَةً ، وإنْ عُدِمْ — ٧

« لا » فأَنَ اعملْ مُظهِراً أو مُضمرَا　　. . . . . — ٨

أى : يلزم إظهار « أن » الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين « لا » بنوعيها ولام الجر . فإن عدمت « لا » فأعمل « أن » مظهرة أو مضمرة ؛ لأن الأمرين جائزان . ثم انتقل فى الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إضمارها وجوباً وستأتى .

وفى الموضع الثانى من مواضع إظهار « أن » الناصبة و إضمارها — جوازاً ، يقول ابن مالك فى بيت واحد قبل البيت الذى ختم به الباب :

وإنْ عَلَى اسْمٍ خالِصٍ فِعلٌ عُطِفْ　　تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثَابِتاً أَوْ مُنْحذِف — ١٨

— وستجىء له إشارة أخرى فى ص٣٠٤ حيث مكانه الذى ارتضاه ابن مالك — يقول : إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة الفعل . — ومعنى أنه خالص : جموده على الوجه الذى شرحناه — نصبته « أن » ثابتة فى الكلام أو محذوفة ؛ (بمعنى : مقدرة) ولم يذكر شيئاً عن حروف العطف التى تستعمل هنا ، ولا شيئاً من الشروط والتفصيلات . ويلاحظ أنه قال : تنصبه « أن » فأراد بأن الكلمة ثم عاد فقال : ثابتاً أو منحذف ، يريد : منحذفاً ؛ على إرادة الحرف « أن » . (انظر رقم « ١ » من هامش ص ٢١٣ ، ٢٨) .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – من المفيد سرد بقية أنواع : « أنْ » بإيجاز مناسب؛ لشدة الحاجة إلى فهمها، ولأنها تزيد « المصدرية الناصبة للمضارع وضوحًا لا يكاد يتحقق إلا بعرض الأنواع المختلفة ؛ عرضا تَتَبَيَّن به وجوه المشابهة والمخالفة .

والأنواع خمسة :

(١) المصدرية الناصبة وقد سبق الكلام عليها .

(٢) المخففة[١] من الثقيلة – وهى من أخوات « إن » – وتعرف بعلامة من أربع : أن تدخل مباشرة على فعل جامد ، أو على حرف غير « لا » ، كقوله تعالى : (وأنْ ليس للإنسان إلا ما سَعَى) ، وقول الشاعر :

أجِدَّكِ ، ما تَدْرِينَ أنْ رُبَّ ليلة   كأنّ دجاها من قُرونِكِ يُنْشَرُ

أوَ : تَقع فى كلام يدل على اليقينّ والتحقق والاعتقاد الثّابت (ويدخل فى هذا : كل الأفعال – وغيرْها – مما يدل على اليقين والقطْع ؛ مثل : « علم » و « رأى » إذا كانا للتحقق والتأكيد ، ومثل : خافَ وحذِر – وما بمعناهما – عند سيبويه ، ومن معه ، إذا كان الشيء المَخُوف أو المحذور متيقّنا . . .) ، نحو : أعلمُ أنْ سيكونُ الجزاء بقدر العمل .

أو : تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقة بجزء من جملة ، لا بجملة كاملة فيكون المصدر المؤول من « أنْ » المخففة وما دخلت عليه متممًا للسابقة ؛ كقوله تعالى : (وآخرُ دعواهم أنْ الحمد لله رب العالمين) ، فالمصدر المنسبك من « أنْ » وما دخلت عليه خبر المبتدأ : « آخِر » . وكقول الشاعر:

كفى حزَنا أنْ لا حياةَ هنيئَةٌ   ولا عملٌ يرضى به اللهُ، صالحُ...

فالمصدر المؤول فاعل .

أو تكون داخلة على فعل مقصود به الدعاء ؛ نحو : صانك الله ورعاك ، وأنْ هيأ لك حياة سعيدة .

وأهم أحكامها : أنها من أخوات« إنّ» ؛ فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة قد تحتاج إلى فاصل فى أغلب الأحوال .

---

(١) المخففة من الثقيلة ثنائية لفظاً، ثلاثية بحسب أصلها قبل التخفيف . أما المصدرية فثنائية أصلا وحالا . . .

(٢) إذا وقعت « لا » بعد أن المخففة وجب فصلها كتابة كما سيجىء فى ص ٢٢٥ .

... ...

ومن الشذوذ أن تنصب المضارع [١]

ومن أحكامها أنها تُسبَك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر يعرب على حسب الجملة . . .

إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامة التى عرضناها بأمثلتها فى مكانها الأنسب[٢] .

(٣) الصالحة لأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ولأن تكون مخففة ؛ وهى الواقعة فى كلام يدل على الرجحان ؛ كأن يسبقها الفعل : ظن — خال — علم التى بمعنى : ظن — حسب — حجا . . . فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل هذه الأفعال — وما شابهها — .

أما « أن » الواقعة فى كلام يدل على الشك ، أو على الطمع والرجاء والأمل — فليستْ إلا المصدرية الناصبة للمضارع ، كما سلف . فإن أجرى الظن مجرى اليقين تأويلا . جاز الأمران . وبالنصب والرفع قرئً قوله تعالى : (أحسِب الناسُ أن يُتركوا) أو يتركون . . .

(٤) الزائدة : وهى التى يتساوى وجودها وعدمها ، من ناحية العمل ، إذ لا عَمَل لها على الأصح . وإنما أثرها معنوى محض ؛ هو تقوية المعنى وتأكيده ؛ (كالشأن فى الحروف الزائدة المهملة) .

وتقع — فى الغالب — بعد « لمَّا » الحينية [٣] كالتى فى قوله تعالى : (فلَمَّا أنْ جاءَ البشيرُ ألقاهُ على وجهه ، فارْتَدَّ بصيراً) . والتى فى نحو : أجيبُ الصارخ لما أن يكونُ مظلومًا . برفع : يكون [٤] .

أو بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر يصف امرأة :

ويوما تُوَافِينا[٥] بوجْه مُقَسَّمٍ[٦] كأنْ ظبية تَعطُو[٧] إلى وارِق[٨] السَّلَمِ[٩]

---

(١) إذا نصبته خلصت زمنه للمستقبل وصارت مصدرية ناصبة للمضارع . أما المخففة فلا تخلص زمنه للمستقبل ، ولا تؤثر فيه ، لأن التخليص من شأن الأول .

(٢) حـ ١ ص ٥١٥ م ٥٦ ، ص ٢٩٦ م ٢٩ ، ص ٤٨٤ م ٥٢ .

(٣) « لما » الحينية ، هى التى بمعنى : حين ، ووقت .

(٤) وقوع المضارع بعد « لما » الحينية جائز ولكنه قليل .

(٥) تأتينا .

(٦) جميل حسن .

(٧) تمد عنقها وتميله .

(٨ ، ٩) السلم شجر . وسلم وارق ، أى : به أوراقه .

... ...

أو بين فعل مذكور للقسم ولو ؛ كقول الشاعر :

فأقسمُ أنْ لَو التقَيْنا وأنتُمُ لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو بين فعل للقسم محذوف ولو ؛ كقول الشاعر :

أمَا والله أنْ لو كنت حرًّا وما بالحرّ أنت ولا العتيق (١)

ومن الزائدة أيضًا — فى رأى بعض النحاة — الواقعة بعد جملة مشتملة على القول وحروفه نصًّا ؛ مثل : قلت للمتردد : أن أقْدِم ،... عند من يصوب هذا التركيب ، كما سيجىء ؛ فى الكلام على المفسرة (٢).

(٥) الجازمة . وهى لغة لإحدى القبائل العربية (٣) . نحو : أواصل العمل إلى أن ينتهِ وقتُه . والأفضل إهمال هذه اللغة ؛ منعا للخلط والإلباس .

(٦) الضمير :

تكون « أنْ » ضميرًا للمتكلم عند بعض العرب — بمعنى : « أنا » ؛ فيقول : أنْ جاهدت فى الله حقّ الجهاد ؛ بمعنى : أنا جاهدت. . . أما مجيئها للمخاطب بفروعه المختلفة فهو الشائع بين القبائل ، نحو : أنتَ — أنتِ . . . .

(٧) المفسِرة :

وهى حرف مهمل (لا عمل له) . والغرض منه : إفادة التبيين والتفسير ، مثل : « أيْ » المفسِّرة . فكلاهما حرف تفسير ولهذا يصح إحلال « أيْ » محل « أنْ » .

ولا تكون « أنْ » مفسرة إلا بثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تسبقها جملة مستقلة كاملة ، فيها معنى القول دون حروفه .

ثانيها : أن يتأخر عنها جملة أخرى مستقلة ، تتضمن معنى الأولى ، وتوضح المراد منها .

ثالثها : ألا تقترن « أنْ » بحرف جر ظاهر أو مقدر.

(ومن الشرط الثانى يتبيين أن الذى يقع به التفسير هو الجملة المتأخرة : أما الحرف « أن » فمجرد أداة أو آلة أو رمز ، ففى الكلام مجاز مرسل ، علاقته الآلية) .

---

(١) الشريف كريم الأصل . (٢) انظر هامش الصفحة الآتية

(٣) عرض بعض النحاة لها أمثلة شعرية . وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب صحيحة قوية. ولكن صحتها وفساد تلك الأمثلة لا يقدحان فى وجود قبيلة عربية تجزم بأن .

... ...

فإذا استوفت الشروط الثلاثة كانت مفسِّرة لمفعول الفعل الذى قبلها ؛ إن كان متعديا ، ، سواء أكان المفعول ظاهرًا أم مقدرا . فالظاهر كالذى فى قوله تعالى ؛ يخاطب موسى : (. . . إذ أوحينا إلى أمك ما يوحَى ؛ أنْ اقذفيه فى اليمّ . . .) فما « يوحى » هو عين « اقذفيه فى اليمّ » معنًى . . . والمقدر كالذى فى قوله تعالى فى قصة نوح : (فأوحينا إليه أن اصْنع الفُلْك . . .) على تقدير : أوحينا إليه شيئًا ؛ هو : اصنع . ويصح أن تكون « أنْ » هُنا زائدة، والمعنى [1] : أوحينا إليه لفظ : « اصنع »

وإن لم يكن الفعل متعديا فالجملة التفسيرية لا محل لها — كما سيجىء —

فإن لم يسبقها جملة كاملة كانت — فى الغالب — مخففة من الثقيلة كالتى فى قوله تعالى : (وآخرُ دعواهم أن الحمدُ لله ربّ العالمين) لأن ما قبلها مبتدأ لا خبر له إلا « أن » وما دخلت عليه . وهذا ينافى التفسيرية ؛ لأنها لمحض التفسير — لا للتكميل — فتقتضى أن يكون قبلها جملة تامة ؛ كما سلف .

وإن كان قبلها جملة تامة ولكنها مشتملة على حروف القول وجب اعتبار « أن » زائدة لا مفسرة ؛ نحو : قلت له : أن افعل [2] — كما سبق عند الكلام على « أنْ » الزائدة — .

وإن لم يتأخر عنها جملة امتنع مجىء « أنْ » ؛ فلا يقال : أرسلت إليك ما يليق ؛ « أنْ » مدحاً . فيجب حذف : « أن » أو الإتيان بكلمة : « أىْ » المفسرة .

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهى مصدرية ، لاختصاص حرف الجر بالدخول على الاسم ولو كان الاسم مصدراً مؤوّلا ، كالمثال السابق وهو : (وأوحينا إليه أن اصنع الفُلْكَ . . .) إن جعلنا التقدير : وأوحينا إليه بصنع الفلك . . . على معنَى : وأشرنا إليه (أى : عليه) بصنع الفلك . ولم نجعله على تقدير حذف المفعول والاستغناء بتقديره عن تقدير حرف جرّ محذوف .

---

(١) انظر ص ٢٢٤ .

(٢) جاء فى حاشية الصبان فى هذا الموضع عند الكلام على « أن » الناصبة ما نصه : « (قلت له : أن افعل — ليست مفسرة ؛ لوجود حروف القول — ولا يقال مثل هذا التركيب لعدم وجوده فى كلامهم ؛ لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول (يريد : من غير « أن ») وعلى تسليم أنه يقال — لا تجعل « أن » فيه تفسيرية ، بل زائدة . وجوز الزمخشرى فى قوله تعالى : « (ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله) اعتبار « أن » مفسرة على تأويل : « قلت » بأمرت . واستحسنه فى المغنى . قال : وعلى هذا فمعنى شرطهم ألا يكون فى الجملة التى قبلها حروف القول ، أى : باقيا — هذا القول — على حقيقته ، غير مؤول بغيره .) »

... ...

بقى شيء هام ؛ هو : إعراب الجملة الواقعة بعد «أن» المفسرة. قال صاحب المغنى : الجملة المفسرة لا محل لها مطلقاً . ولكن الصبان فى حاشيته ناقش هذا عند الكلام على «أن» المفسرة . وقال : إن الجملة المفسرة التى لا محل لها من الإعراب هى الجملة التى ليست فى محل المفرد ، كالتى فى مثل : محمداً أكرمته . أما التى فى محل المفرد — كالواقعة بعد «أن» المفسرة — وهى التى تفسر المفعول — فالظاهر أنها فى محل نصب ، تبعاً لما فسرته ؛ لأنها فى معنى هذا اللفظ ، فيحل المفرد محلها . وإذا كان لها محل من الإعراب كالمفرد الذى تفسره فما موقعها ؟ أتكون مفعولا مثله ، أم بدلا أو عطف بيان ؟

تكون بدلا أو عطف بيان ؛ لأن البدل والبيان هما اللذان يسايران التفسير ويناسبانه ؛ كما سبق فى بابهما (ج ٣ ص ٣٩٩ م ١١٧ ... وص ٤٨٦ م ١٢٣ ...) .

وشيء آخر هام أيضاً :

إذا جاء بعد «أنْ» الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلمة : «لا» نحو : أشرت إليه أن لا يفعل — جاز رفعه على اعتبار «لا» نافيه . وجزمه على اعتبارها ناهية ، وهى فى الحالتين مفسرة[1] وجاز نصبه على اعتبار «لا» نافية ، و «أن» مصدرية[2] . فإن حذفت «لا» امتنع الجزم وصح الرفع أو النصب . لكن صرح الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهية اعتبار «أن» مصدرية ؛ اعتماداً على الرأى الأصح الذى يبيح دخولها على الأمر والنهى . وقد جاء فى حاشية الخضرى ما نصه[3] ؛

" وصل «أن» بالماضى اتفاق ، وبالأمر[4] عند سيبويه ، بدليل دخول الجار عليها فى نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد . إذ لا يدخل إلا على الاسم ؛

---

(١) فى هذا المثال — وأشباهه — تكون الجملة بعدها مفسرة للجملة قبلها ، لعدم وجود مفعول ظاهر أو مقدر تفسره ؛ لأن الفعل قبلها لازم ، فالجملة التى بعدها لا محل لها من الإعراب بناء على ما سبق من كلام المغنى والصبان .

(٢) وتكون مصدرية مع انطباق شروط المفسرة عليها على اعتبار آخر : هو أن الفعل الذى قبلها لازم يتعدى بحرف الجر ، وأن الحرف الجار محذوف ، وبهذا التأويل تخرج من عداد المفسرة وتدخل فى عداد المصدرية ، وليس فى هذا التأويل تكلف ، لأن حذف حرف الجر قياسى قبل «أن وأن» إذا كان الفعل قبلهما لازماً .

(٣) حـ ١ أول باب الموصول .

(٤) والمراد به ما يشمل النهى أيضاً ؛ لأن النهى أمر بالكف وطلب الامتناع .

... ...

فتؤول بمصدر طلبي أي : كتبت إليه بالأمر بالقيام كما قدر الزمخشري فى قوله تعالى : (إنا أرسلنا نوحًا إلى قومه أنْ أنذرْ قومك) ، أى : بالأمر بالإنذار ، فلا يفوت معنى الطلب . ورده الدمَامينى بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو محتمل لكون « أن » فيه تفسيرية ؛ بمعنى : أىْ ؛ كهذه الآية ، ونحو : (فأوحيْنا إليه أنْ[1] اصنع الفلكَ . . .) ونحو (وإذ أوحيْتُ إلى الحواريينَ أنْ آمنوا بى وبرسولى) . ونحو : (وانطلق الملأ منهم أنِ امْشُوا . . .) ، أى : انطلقت ألسنتهم[2] فكل ذلك — إن لم يقدر فيه الجارّ — هى فيه إمَّا تفسيرية ؛ — لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه ؛ ووقوع جملة بعدها ، وخلوها من الجار لفظا ، ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه ، — وإما زائدة ؛ كالمثال : (أى : كتبت بأن قم) ، أى : بهذا اللفظ . زيدت « أنْ » كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرًا ، وإن كان فى الواقع اسما ؛ لقصْد لفظه) ".

وإذا دخلت « أن » على الماضى والأمر باعتبارها مصدرية فإنها لاتغير زمنهما ، ولايكون لهما محل تنصبه ؛ كما جاء فى المغنى عند الكلام عليها . خلافا لرأى ضعيف آخر .

ب — انتهينا من الكلام على « أن » من وجهتها النحوية واللغوية وبقيت ناحية تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها فى النطق وفى الكتابة إذا وقعت بعدها ، « لا » أما مع غير « لا » فتظهر فى الحالين .

(١) فيجب حذف النون إن كانت « أن » مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق « بلا » النَّافية ، أو : « لا » الزائدة ، نحو : شاع ألا يخفق الإنسان فى الوصول للقمر — (ما منعك ألاّ تسجد إذ أمرتك) والحذف هنا معناه عدم ظهورها فى الكتابة وفى النطق ؛ فهى مدغمة فى « لا » وإدغامهما يمنع ظهورها خطا ونطقا . . .

(٢) ويجب إظهارها فى الكتابة وإبرازها خطا لا نطقا إن كانت غير ناصبة سواء أكان بعدها اسم أم فعل نحو : تيقنت أن لا أسافر — أشهدُ أن لا إله إلا الله ، فتظهر فيهما خطًّا ، وتدغم فى « لا » عند النطق

---

(١) انظر ص ٢٢٣ .

(٢) ليس المراد بالانطلاق المشى ، وإنما المراد : انطلاق الألسنة كما أن المراد بالمشى هنا هو الاستمرار على الشىء وليس المشى المعروف .

الثانى : لَنْ :

وهو حرف غيْر مركب[١]، يفيد النفى بغير دوام ولا تأبيد إلا بقرينة. فإذا دخل على المضارع نفَى معناه فى الزمن المستقبل نفيًا مؤقتًا يقصُر أو يطُول من غير أن يدوم ويستمر ، فمَن يقول : لن أسافر أو : لن أشرب أو : لن أقرأ غدًا ، أو نحو هذا ... ، فإنما يريد نفى السفر – أوغيره – فى قابل الأزمنة مدة معينة ، يعود بعدها إلى السفر – ونحوه – إن شاء ، ولا يريد النفى الدائم المستمر[٢] إلا أن وجدت قرينة أخرى .

وأشهر أحكامه :

(١) أنه مختْص بالمضارع ، ينصبه بنفسه ، ويخلص زمنه للمستقبل غالباً[٣] ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصورًا على المستقبل – غالباً – نحو قوله تعالى : (لن تنالُوا البِرَّ حتى تُنفقوا مما تُحِبون) .

(٢) جواز تقديم معمول مضارعه عليه (أى : على « لن ») ؛ كقول الشاعر :

مَهْ – عاذلى – ؛ فهائمًا لن أبرحَا ... بمثلِ أو أحسَنَ من شمس الضحا

فكلمة : « هائمًا » خبر للمضارع المنصوب « بلن » ، وقد تقدمت على الناصب .

(٣) عدم الفصل بينه وبين مضارعه ، إلا للضرورة الشعرية ؛ كالتى فى قول القائل :

---

(١) أما ما يعرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته ، (وأن أصله « لا أن » أو . . أو . . .) فلا يصح الوقوف عنده ، ولا الالتفات إليه . .

(٢) يدل على هذا قوله تعالى : (فلن أكلم اليوم إنسيا) فلو كانت « لن » تفيد تأبيد النفى لوقع التعارض بينها وبين كلمة : « اليوم » فى الآية ، لأن اليوم محدد معين ، وهى غير محددة ولا معينة . ولوقع التكرار فى قوله تعالى : (. . فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ، ولن يتمنوه أبدا . . .) فما فائدة كلمة : « أبدا » التى تدل على التأبيد إن كانت « لن » تدل عليه ؟ أما التأبيد فى قول الشاعر :

إن العرانين تلقاها محَسَّدةً ... ولن ترى للئام الناس حسّادا

وفى قوله تعالى : (إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له . . .) فبسبب قرينة خارجية ، هى العلم القاطع المستمد من المشاهدة الصادقة الدائمة .

(٣) لأنه قد ينفى زمنه المستقبل المتصل بالحال كآية (فلن أكلم اليوم إنسيا) أى : ينفى الحال الممتد إلى المستقبل .

لن — ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً — أدعَ القتالَ وأشهدَ[١] الهيجاءَ

والأصل : لن أدع القتال . . . ما رأيت أبا يزيد . . . وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور ؛ لأن شبه الجملة يُتَوسّع فيه . . .

(٤) أنه قد يتضمن مع النفى الدعاء أحيانًا ؛ كقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ؛ ثم لازلْـ ـتُ لكم خالدا خلودَ الجبال

ومنه قوله تعالى : (فلن أكون ظهيرًا للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه ، وجهله بالغيب يقتضيان أن يكون الكلام متضمنا الدعاء ، لا النفى القاطع لأمر يكون فى المستقبل لا يدرى المتكلم عنه شيئاً ؛ فكيف يقطع فيه برأى حاسم ، وأنه سيظل خالداً لأعدائه خلود الجبال ؟

(٥) أنه — بمعناه السابق — حرف جزم عند بعض العرب القدامى ؛ فيقول قائلهم : لن أنطقْ لغوا ، ولن أشهدْ زوراً . . . بجزم الفعلين . وليس من المناسب اليوم محاكاة هذه اللغة ؛ حرصاً على الإبانة ، وإبعادًا للخلط واللبس .

* * *

الثالث : كىْ .

وهو حرف متعدد الأنواع ؛ يعنينا منه النوع المصدرى المحض ، المختص بالدخول على المضارع وبنصبه وجوبًا بنفسه مباشرة ، لا « بأن » المضمرة وجوبًا كما يرى بعض النحاة .

وعلامة مصدريته وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع « أن » المصدرية بعده ظاهرة أو مضمرة ؛ نحو : منحنا الله الحواس لكى نستخدمها فى تحصيل العلم ، وإنجاز مطالب العيش . وزوّدنا بالأمل الكبير لكيلا[٢] يستبد بنا اليأس فيحرقَنا بناره .

ويشتهر هذا النوع باسم : « كىْ المصدرية » . وهو مثل : « أن » المصدرية

---

(١) المضارع : « أشهد » ، إما مرفوع على الاستئناف . وإما منصوب بأن المضمرة جوازا لعطفه على اسم صريح ؛ هو المصدر : « قتال » — طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا ، وقد سبقت فى ص ٢١٧ — والتقدير : لن أدع القتال ، وأن أشهد الهيجاء . أى : لن أدع القتال ، وشهود الهيجاء . . . ولا يجوز عطف أشهد على المضارع المنصوب قبلها وهو : « أدع » لئلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون المعطوف منفياً كالمعطوف عليه ، فيكون التقدير : لن أدع القتال ، ولن أشهد الهيجاء . وهذا غير المراد .

(٢) إذا توسطت كى بين لام الجر ولا النافية وجب وصل الثلاثة فى الكتابة . وإن لم توجد لام الجر فصلت « كى » عن « لا » .

معنى وعملا وسبكا . وتشتهر لام الجر قبله باسم : « لام التعليل » ؛ لأن ما بعدها علة لما قبلها من كلام مثبت[1] . وأهم أحكام « كى » المصدرية .

(١) وجوب نصبها المضارع بنفسها وتخليص زمنه للمستقبل — فهى كسائر النواصب فى هذا التخليص

(٢) وجوب اتصالها بالمضارع مباشرة وعدم الفصل بينهما ، بغير ، « لا » النافية وحدها — كالتى فى المثال السالف — أو « ما » الزائدة وحدها أو هما معًا بشرط تقديم « ما » ومثال الفصْل « بما » الزائدة : امنح نفسك قسطها من الراحة لكى — ما — تنشطَ وتقوى . ومثال الفصل بهما معا : لا تتعرض للشبهات لكى — ما — لا يصيبَك التجريح بحق وغير حق . . . والفصل « بلا » النافية لا يمنع النصْب — باتفاق — أما الفصل بـ « ما » الزائدة ، أو بهما معا فالراجح أنه لا يمنع أيضًا .

(٣) وجوب سبكها مع الجملة المضارعية التى بعدها مصدرًا مؤولا يعرب على حسب حاجة الجملة ؛ لأن « كى » حرف مصدرى ، مثل « أنْ » المصدرية معنى وعملا وسبكا — كما سبق — ، ولهذا لا يصح وقوع « أنْ » بعده لغير توكيد لفظى أو لضرورة شعرية ، وبالرغم من هذا فدخوله فى هاتين الحالتين غير مستحسن

ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل منصوبًا ، كقوله تعالى : (إنَّا فتحْنا لك فتحًا مبينًا ؛ ليغفرَ لك الله ما تقدم منْ ذنبك وما تأخر . . .) فما الذى نصب المضارع : « يغفر » ؟ قيل منصوب « بأنْ » مضمرة جوازًا بعد اللام ، وقيل منصوب بـ « كىْ » مضمرة جوازًا بعْدها عند الكوفيين وقد يكون الرأى الأول هو الأنسب ؛ لأن الأكثر هو إضمار « أنْ » ، ويشيع عملها ظاهرة ، ومضمرة ، وجوبًا أو جوازًا[2] . . .

---

(١) فإن كان الكلام قبلها منفياً فقد تكون علة لما قبلها أو لا تكون على حسب البيان الآتى عند عودة الكلام عليها ، والموازنة بينها وبين لام الجحود ، فى ص ٢٤٣ .

(٢) انظر ص ٢١٦ وص ٣٠٧ — وفى : لن ، وكى ، وأن _ يقول ابن مالك :

وبلَنْ انْصِبْهُ و« كَىْ » ، كَذَا « بِأَنْ » لا بَعْدَ عِلمٍ . والَّتى من بَعْدِ ظَنْ — ٢

فانْصِبْ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ ، واعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ «أَنَّ» ؛ فهْوَ مُطَّرِدْ —٣

يقول : انصب المضارع بالحرف : « لن » ، والحرف : « كى » وكذا بالحرف « أن » بشرط ألا يكون الحرف : « أن » واقعاً بعد ما يفيد العلم واليقين ، أما إن كانت الأداة « أن » واقعة بعد ما يفيد الظن فانصب بها المضارع إن شئت ، وصحح الرفع إن شئت ، أى : اعتبره صحيحاً ، واعتقد أنها فى صورة الرفع مخففة من الثقيلة التى هى من أخوات « إن » . ثم بين بعد ذلك أن بعض القبائل يهمل « أن » الناصبة للمضارع وجوباً حملا على أختها ما المصدرية . . قال :

وبعضهُم أَهمل : أَنْ ؛ حملاً على : «ما» أُختِها — حيث استحقت عملا —٤

(تقدير البيت : وبعضهم أهمل « أن » حيث استحقت عملا ؛ حملا على أختها : « ما » المصدرية فإنها لا تعمل) .

يريد أن بعض العرب أو النحاة — يهمل « أن » فى كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع وسبب إهمالها حملها على « ما » المصدرية التى لا تعمل بالرغم من مشابهتها « أن » فى المعنى .

والإهمال مقصور على « أن » المصدرية التى تستحق العمل فى المضارع كما سبق أما غيرها من بقية أنواع « أن » كالمخففة من الثقيلة وغيرها فلا دخل لها بهذا ، فلكل نوع حكمه الخاص به . وعلى هذا الأساس يجب — فى بيت ابن مالك تعليق الظرف : « حيث » بالفعل الماضى : « أهمل » ؛ ليستقيم المعنى المراد . وقبل أن يتمم الكلام على : « أن » المصدرية الناصبة ، انتقل إلى : « إذن » الناصبة، ثم عاد إلى إتمام الكلام على « أن » فسرد حالات إظهارها وإضمارها جوازا ووجوباً فى الحالتين فقال :

وبينَ «لا» ولاَم جَرٍّ التزِمْ . . . . —٧

وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذى يليه مما له علاقة بالبحث فى المكان المناسب ص ٢١٩ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ــ قلنا : إن « كى »حرف متعدد الأنواع ... ، أشهرها النوع المصدرى السالف الذى أوضحناه ، ومما يزيده بيانـًا وجلاء ويتمم الفائدة عرض بقية الأنواع فى إيجاز مناسب . الأنواع كلها أربعة :

ا ــ « كى المصدرية » المحْضة المختصة بالمضارع ونصبه وجوبـًا . وقد سبقت .

ب ــ « كى التعليلية المحضة » وهى حرف جر يفيد التعليل (أى : يفيد أن ما بعده علة لما قبله من كلام مثبت[1] غالبـًا ؛ فهى بمنزلة « لام التعليل » السابقة معنى وعملا . ولها أربع صور :

الأولى : أن تدخل على « ما » الاستفهامية ، ــ للسؤال عن العلة ــ فتجرها ؛ نحو ؛ كيْمَ تكثُر الغابات فى المناطق الاستوائية ؟ بمعنى : لمَ تكثُر الغابات ؟ ولا يصح أن تكون هنا مصدرية ؛ لوجود فاصل قوى بينها وبين المضارع ، ولفساد التركيب والمعنى على المصدرية ؛

الثانية : أن تدخل على : « ما » المصدرية فتجر المصدر المؤول : كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضُرّ ؛ فإنما يـُرَجَّى الفتى كى ما يضرُّ وينفعُ

أى : يـُرَجَّى الفتى « كىْ » الضرِّ والنفع ؛ بمعنى للضر والنفع[2] . فلا يصح ــ فى الراجح ــ اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره فى الفصيح إلا لتوكيد لفظى فى بعض الحالات ، أو لضرورة شعرية ، وكلاهما غير مستحسن هنا ...

الثالثة : الداخلة على : « لام الجر » كقول الشاعر يفتخر بكرمه :

فأوقدتُ نارى كى ليـُبْصَرَ ضوءُها وأخرجتُ كلبى وهو فى البيت داخلُه

ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل . أما هذا المضارع المنصوب بعدها فناصبه : « أن » المضمرة جوازا .

الرابعة : الداخلة على « أن » المضمرة وجوبـًا ؛ نحو : أخلصُ فى عملى كى أرفعَ شأن وطنى . وهذا على اعتبار الناصب للمضارع هو : « أنْ » المصدرية

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .

(٢) وقيل إن « ما » زائدة ، كفتها عن العمل وليست مصدرية ، والمصدر منسبك من كى الملغاة وصلتها . وعلى هذا تكون لام الجر مقدرة قبلها . وتدخل « كى » فى عداد المصدرية الناصبة ، ولكنها لم تنصب بسبب « ما » .

... ...

المضمرة وجوبًا ، وليس « كى » ؛ لأن الحرف المصدرى ، لا يدخل على نظيره ولو كان مقدرًا — فى فصيح الكلام إلا على الوجه السالف . وظهور « أن » هذه أحيانًا بعد « كى » ضرورة على هذا الرأى البصرى ، كقول الشاعر :

فقالت أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانِحًا لسانك كى ما أن تغُرَّ وتخدعا[1]

والكوفيون يجيزون وقوع أن الظاهرة — بعد « كى » فى الاختيار ويجعلون الناصب عند اجتماعهما هو : كى ؛ مثل اسمع الموسيقَى ؛ كى أن تهدأ أعصابك ، واستمتع بالغناء كى أن تنتعش . . . ورأيهم هو السديد الذى يحسن الأخذ به ، ويؤيد ظهور « أنْ » المصدرية أن إضمارها بعد « لام التعليل » جائز لا واجب عند الفريقين . . .

فالحرف « كى » فى الصور الأربعة السالفة بمنزلة لام الجر معنى وعملا . فإن وقعت بعده لام الجر كانت مؤكدة له وكان النصب عند البصريين بأن مضمرة وجوباً كما سبق وإضمار « أن » هنا وجوبًا عندهم هو موضع سادس يزاد على المواضع الخمسة الآتية (فى ص ٢٤٠) التى يجب فيها الإضمار .

حـ — « كى » الصالحة للمصدرية وللتعليلية » ولها صورتان .

الأولى : « كى » المجردة من « لام الجر » قبلها ، ومن « أن » المصدرية بعدها ؛ نحو : صن لسانك كى تسلم من ألسنة الناس ، وادخر بعض مالك كى ينفعك عند تقلب الأيام . . . فإن قدرنا اللام قبلها « فكىْ » مصدرية ، وإن قدرنا « أنْ » بعدها « فكَىْ » تعليلية بمعنى لام الجر . والمضارع فى الحالتين منصوب .

الثانية « كى » المتوسطة بينهما ؛ نحو : يُغفَرُ للصديق هفوتُه ، لكى أن تدومَ مودته ، فيصح أن تكون اللام للتعليل وهى جارة ، و « كى » تعليلية مؤكِدة لها توكيدًا لفظيًّا ، و « أن » مصدرية ناصبة للمضارع . والمصدر المنسبك مجرور باللام .

كما يصح أن تكون « اللام » للتعليل وهى جارة أيضًا ، و « كى » مصدرية مؤكِّدة توكيدًا لفظيًّا « بأنْ » المصدرية . والمضارع منصوب بـ « كى » ، والمصدر المؤول من « كى » وصلتها مجرور باللام . ويفضل النحاة الإعراب الأول لالتصاق

---

(١) البيت لجميل بن معمر وفيه رواية أخرى تخلو من الشاهد ، هى :

فقالت : أَكلَّ الناس أَصبحتَ مانحا لسانك هذا كى تَغُرَّ وتخدعا

... ...

« أن » بالمضارع مباشرة ، ولأنها أقوى فى نصبه، وأكثر استعمالا من « كى » . ومن المغتفر هنا دخول حرف الجر أو الحرف المصدرى على نظيره لأنه للتوكيد اللفظى. وفى الصورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع « بلا » النافية فلا تمنع عملها النصب أو : بـ «ما » الزائدة فتكفها عن العمل . وقيل: لا تكفها، أو بهما معاً مع تقديم « ما » ؛ نحو: اتَّق الأذى كى لا تؤذى ، واحْذر العدوى كيما تسلم .

د — كى الاستفهامية فتكون اسماً مختصراً من كلمة : « كيف » الاستفهامية وتؤدى معناها ، وتعرب اسم استفهام مثلها . نحو : كى أنت ؛ بمعنى : كيف أنت ؟ ومنه قول الشاعر :

كىْ تجنْحون إلى سلْم وما ثُئِرَتْ قتلاكمُو، ولظَى الهيجاءِ تضطرمُ؟

أى : كيف تجنحون وتميلون . . . ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية ، لعدم وجود العلامة الخاصة بها ، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك ، ولأن هذه لها الصدارة الحتمية فى جملتها (مثل كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدرا وقد يكون عجزا . . .

وإلى هنا انتهى الكلام على أنواع « كى » الأربعة .

* * *

(٢) ما الذى نصب المضارع : « يحسبوا » فى البيت القديم (المنسوب لِلَبيد العامرى على لسان محبوبته) . وهو :

وطَرْفُكَ إمَّا جئتَنا فاحبِسَنَّهُ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

(أى : إن زرتنا فاجعل بصرك لغيرنا ؛ ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهواها هناك ، فلا تتجه الشبهة إلينا . ولا يحيق بنا المكروه . أو : امنع نظرك عنا ؛ لحسبان الناس — إن نظرت إلينا — أن هواك عندنا . . .)

فقيل أصل الكلام : « كيما » حذفت الياء تخفيفاً ، واتصلت بها « ما » الزائدة، ونصبت المضارع ، لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة . وقيل : إن « كما » تنصب أحياناً بنفسها ومعناها « كيما » وقيل الكاف للتعليل و « ما » مصدرية ناصبة ، كما تنصب أن . . . وكل هذه آراء ضعيفة . وأخفها الأول .

* * *

الرابع : إذنْ .

الكلام على هذه الأداة يتركز فى أربعة أمور :

مادتها — معناها — أحكامها — كتابتها .

ا — فأمَّا مادتها فكلمة واحدة « بسيطة » ، ثلاثية الحروف الهجائية ، وليست مركبة من كلتين هما : « إذ » و « أن » ولا من غيرهما مما يتوهمه القائلون بتركيبها وبأنها تحوّلت من أصلها المركب إلى أصلها الحالى[1] . . .

ب — وأما معناها : فالدلالة على أمرين هما : الجواب — وهذا يلازمها دائمًا فى كل استعمالاتها — والجزاء ، وهذا يلازمها فى الأغلب . والمراد من دلالتها على الجواب : وُقوعها فى صدر كلام يكون مترتبًا على كلام قبله تَرَتُّب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان السَّابق مشتملا على استفهام أم غير مشتمل ، فليس من اللازم أن يكون مشتملا على استفهام يحتاج إلى جواب ، وإنما اللازم أن يترتب ويتوقف عليه كلام يجىء بعده فى الجملة المشتملة على « إذن » ، ومن الأمثلة قول الصديق لصديقه. سأغضى عن هفوتك . فيقول الآخر: إذن أعتذرَ عنها، مخلصا شاكرًا . فهذه الجملة ليست ردًّا على سؤال سابق ، وإنما هى جملة مُترتبة على كلام خال من الاستفهام ، وخال من طلبِ الجواب ، ولكنَّها بمنزلة الجواب وكلمة : « إذن » فيها بمثابة الرمز الذى يحمل إلى الذهن سريعًا الدلالة على مجىء الإجابة ، ويوحى أنها ستُذكَر مباشرة .

ومثال اشتمال الكلام السَّابق على استفهام قول القائل : ماذا تفعل لو صادفت بائسا ؟

فتجيب : إذن أبذلَ طاقتى فى تخفيف بؤسه . فهذه الجملة جواب عن سابقتها . ووجود « إذن » رمز يُوحى أن الإجابة آتية بعدها مباشرة

ولا فرق فى وقوعها جوابًا بين أن تكون فى أول جملتها ، ووسطها ، وآخرها — فتقول : إذن أعتذر لك مخلصا — أو أعتذر — إذًا — لك مخلصًا — أو : أعتذرُ لك مخلصًا — إذًا .

---

(١) وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحرمانها الدليل على صحتها ، أو علم العرب بشىء منها . ولا داعى للإثقال بعرضها هنا . والواجب تناسيها كأن لم تكن . . . ومن شاء الإطلاع على شىء منها فأمامه المطولات كحاشية الصبان ، وشرح المفصل ، وشروح سيبويه .

والمراد من أنها للجزاء — غالبا — دلالتها على مجىء جملة بعدها تكون فى الغالب مسببة عما قبلها وتعد أثرًا من آثاره التى توجد بوجوده ، وترتبط به عادة ؛ كالمثالين السالفين وفيهما تبدو السببية واضحة بين الاعتذار ، والإغضاء عن الهفوة ، وبين التخفيف عن البائس ومصادفته ، فكأن المجيب يقول : إن كان الأمر كما ذكرت فإنى أعتذر . . . أو : إنى أبذل طاقتى[1] ، أى : فالجزاء

فإن لم يوجد بين الجملتين جزاء لم يصح — فى الغالب — مجىء « إذن » كأن يقول الصديق : سأغضى عن الهفوة ؛ فتجيب : إذًا ينزلَ المطر ، وكأن يقول قائل : سأقرأ الصحف ؛ فيجاب : إذًا تغرب الشمس ، إذ لا علاقة ولا ارتباط بين المعنى فى الجملتين ، فالكلام لغو .

وإنما كانت دلالتها على « الجزاء » غالبية ، لأنها — أحيانًا — لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه ، فتتمحض للجواب وحده ، كأن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك . فيجيب : إذًا أظُنك صادقًا ؛ لأن الصدق لا يصلح جزاء مناسبًا للمحبة ، وأيضًا فهذا الظن حالىّ الزمن والجزاء لا يكون إلا مستقبلا . وبسبب الحالية فى هذا المثال لم تنصب المضارع .

حـ — وأما عملها فنصب المضارع بنفسها مباشرة ، وتخليص زمنه للاستقبال ؛ كسائر الأدوات الناصبة . وإنما تنصبه وجوبًا إذا اجتمعت شروط أرْبعة[2] :

أولها : دلالتها على جواب حقيقى بعدها ، أو ما هو بمنزلة الجواب — كما شرحنا — .

ثانيها : أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلا محضًا ؛ فلا يوجد فى الجملة ما يدل على أن زمنه للحال ؛ لئلا يقع التعارض بين الحال ، وبين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعدها للمستقبل . فإن وجد ما يدل على حالية المضارع لم تكن : « إذًا » ناصبة ويجب رفع المضارع واعتبارها ملغاة العمل ؛ كالمثال الذى سلف ، وهو : أن يقول الشريك لشريكه ؛ أنا أحبك . فيجيب : إذًا أظنك صادقًا ؛ لأن هذا الظن قائم حاصل وقت الإجابة فزمنه حالىّ .

---

(١) راجع شرح المفصل (جـ ٧ ص ١٥ و حـ ٩ ص ١٤ فى الكلام على : « إذن ») .

(٢) شرح المفصل حـ ٩ ص ١٤ فقد جعل الشروط أربعة لا ثلاثة . ورأيه سديد .

ثالثها : اتّصالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما ، إلا بالقسم إن وجد ، أو « لا » النافية فإن وجد فاصل آخر ألغى إعمالها ، وارتفع المضارع بعدها ؛ مثل : . . . إذًا — أنا — أدركُ غايتى بسلوك أنجع الوسائل لتحقيقها . ومثال الفصل بالقسم مع إعمالها : إذن — والله — أُرضى ربى برضاء الوالدين . ومثال الفصل « بلا » النافية مع الإعمال أيضًا . . . إذن — لا أخافَ فى الله لومة لائم ، وقد ورد فى النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الفصل مع الإعمال — بالنداء، أو الدعاء ، أو الظرف . ولكنها لقلتها مقصورة على السماع ؛ لا يباح القياس عليها .

رابعها : أن تقع فى صدر جملتها ؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها فى الإعراب — بالرغم من ارتباطهما فى المعنى — فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهملتْ وكذلك إن وقعت حشوًا بين كلماتها . فمثال التى فقدت صدارتها ووقعت فى آخر الجملة : . . . أنْصفُك إذًا . ومثال التى وقعت فى ثنايا جملتها : إنْ تسرف فى الملاينة إذًا تُتَّهمْ بالضعْف . . .

ويكثر وقوعها حشوًا فى ثلاث مواضع :

ا — بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد نحو : أنا — إذًا — أنصرُ المظلوم . والخبر هنا جملة مضارعية .

ب — بين جملتى الشرط والجواب ؛ سواء أكانت أداة الشرط جازمة ، أم غير جازمة ، نحو : إن يكثرْ كلامك — إذًا — يسأمْ سامعوك . ونحو : إذا أنصف الناس بعضهم بعضاً — إذاً — يسعدون .

حـ — القسَم وجوابه ؛ سواء أكان القسَم مذكورًا ؛ نحو : واللهِ — إذًا — أتركُ عملاً لا أحسنه ، وقولاً لا خير فيه . أو مقدّراً؛ نحو : لئن يصن المرء نفسه عن مواقف الهَوان — إذًا — لا يفقدُ إكبارَ الناس ، واحترامهم إياه[1] .

---

(١) كان القسم هنا مقدراً ، لوجود اللام الدالة عليه بعد حذفه والأصل : والله إن يصن . . . وقد وقع بعدها أداة الشرط : « إن » . وإذا اجتمع الشرط والقسم — وكلاهما لا بد له من جملة جوابية — يكون الجواب فى الغالب للمتقدم منهما ، ويحذف جواب المتأخر جوازاً ، للاستغناء بجواب المتقدم ، فإنه يدل على الجواب المحذوف . لهذا كانت الجملة من « يفقد وفاعله » جواباً للقسم لا للشرط

وفى « إذن » وأحكامها السابقة يقول ابن مالك :

ونَصبوا « بإذَنْ » المستقبلا إن صُدِّرَتْ ،والفعلُ بَعْدُ ،مُوصَلاَ — ٥

أَوْ قبلَهُ اليمينُ.وانْصِبْ وارفَعَا إِذَا « إِذَنْ »مِنْ بَعْدِ عَطْف وَقَعَا — ٦

يريد : أن العرب نصبت المضارع « بإذن »،إن كان المضارع مستقبل الزمن وكانت « إذن » =

د — وأما طريقة كتابتها فالأكثرون من القدامى يكتبونها ثلاثية مختومة بالنون هكذا : (إذنْ) سواء أكانت عاملة أم مهملة .

أمَّا خاصّة المحدِّثين فيكتبون العاملة . ثلاثية مختومة بالنون ، والمهملة مختومة بالألف ، لا بالنون ؛ للتفرقة بين النوعين .

وهذا حسن جدير بالاقتصار عليه . والاتفاق على الأخذ به .

* * *

إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول ؛ وهو الأدوات الأربعة التى تنصب المضارع بنفسها ظاهرة . ومن بينها « أنْ » تنصبه ظاهرة ومضمرة . وكذا « كى » عند الكوفيين . وننتقل إلى القسم الثانى وهو الأدوات التى ينصب بعدها المضارع « بأنْ » مضمرة وجوبـًا .

=مصدرة فى أول جملتها ، والفعل المضارع متصلا بها بغير فاصل بينهما ، أو بفاصل هو القسم . واقتصر فى الفاصل على القسم وحده ، ولم يذكر : « لا » النافية .

ثم قال : انصب المضارع أو ارفعه ، إذا كانت « إذن » واقعة بعد حرف عطف ، ولم يقيد هذا العاطف . ولكن النحاة قيدوه بالواو أو الفاء وترك التفصيلات الهامة فى كل ما سبق .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيتين ذكرناهما فى مكانهما الأنسب (ص ٢١٩) هما :

وبينَ «لاَ » و «لامِ جَرّ » التُزِمْ ... إظهارُ « أَنْ » ناصبةً . وإنْ عُدِمْ — ٧

«لا » فَأَنْ «اعْمِلْ مُظهرًا أَو مُضْمِرَا ... . — ٨

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ هل تفقد : « إذن » صدارتها بسبب تقدم واو العطف أوفائه عليها ؟

إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال « إذن » ؛ فتنصب المضارع بعدها ، وجاز إهمالها ؛ فلا تنصبه ، فمن اعتبرهما للاستئناف كانت عنده : « إذن » فى الصدر ، فتنصب المضارع . ومن اعتبرهما للعطف كانت حشواً ؛ فلا تنصب المضارع . وقد قرئ بهما قوله تعالى : (وإن كادوا ليَستَفِزُّونَك من الأرض ؛ ليخرجوك منها ، وإذًا لا يَلْبثونَ خِلافَك إلا قليلا) ، أو : (وإذَنْ لَا يلبثُوا خلافَك . . .) واعتبارهما للاستئناف أو للحشو خاضع للسياق ، ولما يقتضيه المعنى فلا بد من ملاحظة هذا .

وجدير بالتنبيه أن عطف الفعل المضارع على الفعل المضارع يختلف عن عطف الجملة المضارعية على نظيرتها المضارعية[1] وغير المضارعية من ناحية الإعمال والإهمال . فعطف المضارع على المضارع يوجب الإهمال ؛ لأن المعطوف لا يستقل بنفسه ؛ فلا بد أن يتبع المعطوف عليه فى إعرابه فهو تابع له ؛ فلا تكون « إذن » واقعة فى صدر جملة مستقلة فى إعرابها ؛ نحو : لم يحضر الغائب ، وإذًا يَسترحْ أهله.أى :لم يحضر الغائب ولم يسترحْ أهله ؛فجزم المضارع «يسترح» دليل على أنه معطوف وحده على: « يحضرْ » عطف فعل على فعل ، لا عطف جملة على جملة ؛ إذ لو كان المعطوف جملة لم يصح جزم « يسترحْ » لعدم وجود ما يقتضى جزمه .

أما عطف الجملة المضارعية على جملة قبلها (مضارعية أو غير مضارعية ، كالماضوية والاسمية) فيتوقف الحكم فيه على حالة السابقة ؛ألها محل من الإعراب أم ليس لها محل ؟ فإن كان لها محل من الإعراب وجب إهمال : « إذن » ؛ لوقوعها فى صدر جملة تابعة فى إعرابها لجملة أخرى سبقتها ، وبهذه التبعية لا تكون فى صدر جملة مستقلة بنفسها فى الإعراب ؛ نحو إن للطيور المهاجرة رائداً يتقدمها ؛ وإذاً يرشدها إلى غايتها ، ويهديها السبيل. فجملة: « يتقدمها » مضارعية فى محل نصب صفة لكلمة : « رائداً » ،وجملة: « يرشدها » مضارعية معطوفة عليها ؛ فهى فى محل نصب كالمعطوف عليه ، ويجب إهمال « إذن » فلا تنصب المضارع

---

(١) سبق (فى ح ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١ – إيضاح الفروق الدقيقة بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة على الجملة .

... ...

بعدها ؛ لعدم وقوعها فى صدر جملة مستقلة بنفسها .

وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب — كالجملة الشرطيّة : مثلا — جاز الإعمال والإهمال ؛ نحو : إن يَشتهرْ نابغ وإذًا تزداد أعباؤه—يفرح خاصّته — فجملة : « يشتهر نابغ » جملة شرطية لا محل لها من الإعراب وقد عطفت عليها بتمامها جملة « تزداد أعباؤه » ، وليس لها محل من الإعراب أيضًا ؛ لأنها كالمعطوف ؛ فيصح نصب المضارع : « تزداد » باعتبار « إذن » فى صدْر جملة لا محل لها من الإعراب ؛ فهى بمنزلة الجملة المستقلة ، ولأن المعطوف على الأول أول مثله . ويصح الرفع على اعتبار أن الجملة بعد حرف العطف معطوفة على ما قبلها فهى مرتبطة بها ارتباطًا معنويًا يجعلها فى حكم غير المستقلة ويجعل « إذن » فى غير الصدارة الكاملة .

ولما تقدم يصح الاعتباران فى مثل : عجائب الاختراع تزداد كل يوم ، وإذًا تسعد بها الناس أو تشقى . فإن عطفنا الجملة المضارعية : (تسعد وفاعله) على المضارعية : (تزداد وفاعله) الواقعة فى محل رفع خبر المبتدأ — وجب إهمال « إذن » ورفع « تسعد » « وإن عطفناها ، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : « عجائب » وخبره ، وهى جملة لا محل لها من الإعراب — جاز الإعمال والإهمال ، فينصب المضارع أو يرفع . . .

ب — قد تكون « إذًا » متضمنة معنى الشرط فى الماضى فيجوز إجراؤها مجرى « لو » فى قرن جوابها باللام ، كقوله تعالى : (ولولا أنْ ثبّتْنَاك لقد كِدتَ تركنُ إليهم شيئًا قليلا ، إذًا لأذقناك ضعفَ الحياة ، وضعفَ الممات ، ثم لا تجدُ لك علينا نَصيرًا .) ، أى : لو رَكنت شيئًا قليلا لأذقناك . . . وقد تتضمن معنى الشرط فى المستقبل ؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء ؛ كقول الشاعر :

ما[1] إنْ أتيتُ بشىء أنتَ تكرهُهُ — إذًا فلا رفعتْ سوْطا إلىّ يدِى

إذاً فعاقَبَنِى ربى معــاقبــةً — قرّتْ بها عين من يأتيك بالحسد

أى : إن أتيت — فى المستقبل — بشىء أنت تكرهه فلا رفعتْ . . . — فعاقبنى ربى— . . . وما بعد الفاء فى المثالين ، جملة دعائية ، فزمنها مستقبل

وقد تدخل على جواب : « لو » وجواب « إنْ » الشرطيتين ؛ لتوكيده وتقويته ،

---

(١) زائدة .

... ...

نحو : لو زاملتنى إذًا لأرضيتك .

وقول الشاعر :

فلو خَلَدَ الكرامُ إذاً ـ خَلَدنا ولو بقى الكرام إذًا ـ بقينا

ـ ونحو : إنْ تنصفْ أخاك ـ إذًا تسلمْ لك مودته . . .

ويقول الفراء فى الآية الكريمة : (ما اتَّخَذَ اللهُ من ولد وما كانَ معه منْ إلَه ، إذًا لذهبَ كلُّ إلَه بمَا خَلَق . . .) ، إن مجىء اللام بعد : « إذًا » يقتضى وجود : « لو » قبلها مقدرة كالآية المذكورة ، أو ظاهرة كقوله تعالى فى آية أخرى : (قل لو أنتم تملكون خزائنَ رحمةِ ربى ، إذًا لأمسكتم خشيةَ الإنفاق) .

المسألة ١٤٩ :

الأدوات الخَمس التى ينصب بعدها المضارع «بأنْ» مضمرة وجوبا[1]

أولها : لام الجحود (أى : النفى) ونمهد لها بالأمثلة التالية :

ما كان الحرُّ ليَقبلَ الضيمَ .
ما كان الطبيبُ ليَتوانى عن المريض .
ما كان العاقلُ ليُسارع فى الاتّهام .
لم يكن ربيب السوء لينسَى نشأته .
لم يكن المتقن ليرضى بالنقص .
لم يكن الأديب ليَقرأ تافه الكلام .

ما المعنى الدقيق الذى قَصده الناطق بإحدى هذه الجمل ؟

إن من نطق بالأولى نَفَى عن الحُر نفيًا قاطعًا أنه قَبِلَ الضيم ، أو سكت عليه ؛ فكأنه قال : ما كان الحرّ مريداً[2] قبول الضيم ، أو مستعداً ، أو مستسيغاً قَبوله . . . . فالنفى واقع على ما قبل « اللام » وما بعدها . أى : أنه واقع على الكلام كله . . .

ومن نطق بالثانية نفى عن الطبيب نفيًا باتًّا أنه تباطأ فى إنقاذ مريضه ، وأنه رضى أو أراد ذلك ؛ فكأنما قال : ما كان الطبيب مريداً التوانى ، ولا راضيًا به . فمعنى الكلام كله منفىّ سواء أكان قبل اللام أم بعدها . والغرض الضمنى الذى يرمى إليه الأسلوب من وراء ظاهره أن الحرّ لم يخلق ولم يوجد لما نفى عنه ، وكذلك الطبيب .

ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى وما يشاكلها . فكل منها يرمى إلى نفى شىء ، نفيًا قويًا قاطعًا وأن الذى نُفِى عنه ذلك الشىء لم يرض به ولم يقبله ؛ ولم يُهَيَّأ

---

(١) يزاد على هذه الخمسة : « ثم » عند نحاة الكوفة – كما سيجىء – ، وكى « التعليلية » المحضة عند من يرى أنها لا تنصب بنفسها ، وإنما تنصب بأن مضمرة وجوبا ، ولا داعى للأخذ بهذ الرأى . كما سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٣١ . هذا ويثور الجدل – ولا سيما اليوم – حول إضمار « أن » جوازاً ووجوباً ، وأثرها فى نصب المضارع ، وسيجىء فى ص ٣٠٧ م ١٥٣ الاعتراض ودفعه ، بعد أن نفرغ من مواضع الإضمار ، ونفهم حقيقته ، وما يتصل به من تأويل المصدر .

(٢) إنما قدروا هنا الخبر « مريداً » أو مهيأ أو مستعداً . . . فراراً من تقدير الكلمة الشائعة ؛ وهى : « موجود » ؛ لكيلا يتسرب منها الوهم إلى أن « كان » هنا بمعنى : « وُجد » وهى « كان » التامة التى لا تصلح قبل « لام الجحود » أما التى تصلح فلا بد أن تكون ناسخة ، كما سيجىء . . ولا مانع من تقدير الخبر المحذوف كلمة : « موجود » مع إدراك أن فعل « الكون » قبلها لا بد أن يكون ناسخاً لا تاماً .

لقبوله ، وإنما خلق وهُيِّئ لدفعه ورفضه . فهذا أسلوب يبلغ الغاية فى قوة الجحد ؛ إذا أريد به الاتجاه المعنوى السالف .

وبملاحظة كل جملة ـ مما سلف ـ نجدها تشتمل على أربعة أمور مجتمعة :

أولها : الفعل الناسخ : « كان » أو « يكون » ـ دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخة أو التامة . وكلاهما يسمى : « فعل كوْن » ؛ لاشتقاقه من المصدر « كَوْن » الذى يدل على الوجود العام . المطْلق .

ثانيهما : وجود حرف نفى قبل فعل « الكون » الناسخ . وهذا النافى المسموع هو : « ما » وتختص بالدخول على : « كان » ، و « لم » الجازمة ، وتختص بالدخول على المضارع المجزوم : « يَكن » ولا يصلح للدخول عليه غيرها[1] .

ثالثها : أن فعل « الكون » إما ماض لفظا ومعنى ؛ كالأمثلة الثلاثة الأولى ، وإما ماض معنى فقط ؛ كالثلاثة الأخيرة التى وقع فيها فعل « الكون » مضارعـًا مسبوقـًا بالحرف : « لم » الجازمة ، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه ماضيـًا ، مع ترك صورته اللفظية المجزومة على حالها ؛ فيصير مضارعـًا ، فى لفظه ، ماضيـًا فى زمنه ومعناه .

رابعها : أن فعل الكون الناسخ يليه ـ مباشرة ـ اسمه ظاهراً ، لا ضميراً ، ثم مضارع منصوب ، مبدوء بلام مكسورة . أما خبره فعامٌّ محذوف يجب أن يتعلق به الجار مع مجروره ، والجار هو « اللام » التى اشتهرت باسم : « لام[2] الجحود » والتى تتصل بالمضارع ـ كما قلنا ـ والمضارع بعدها منصوب « بأن » مضمرة وجوبـًا ، والمصدر المكون من « أن » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله ـ فى محل جر « بلام الجحود » . والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام فى محل نصب ، لأنه خبر الناسخ . والتقدير ما كان الحُرّ مهيأ أو مريدا لقبول الضيم . . . أو ما شابه هذا .

---

(١) فلا تصلح : « لن » ؛ لأنها لنفى زمن المضارع المستقبل . والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضياً . ولا تصلح : « لا » ؛ لكثرة استعمالها فى نفى المستقبل . ولا تصلح : « لما » الجازمة ؛ لأنها لنفى معنى المضارع بعد أن تقلب زمنه للماضى مع اتصاله بالزمن الحالى ؛ فلا يكون زمنه للماضى الخالص المطلوب هنا .

(٢) الجحود ، أى : النفى ـ كما تقدم ـ لأنها تقوى معنى النفى فى الجملة كلها ؛ (قبلها و بعدها) إذ لا تقع إلا بعد كون منفى عام ، والمعنى بعدها منفى أيضاً ؛ لتعلقها مع مجرورها بالخبر العام المحذوف المنفى ؛ فيسرى النفى منه إلى المصدر المؤول الذى يليها مباشرة ، وهو مجرورها .

فعند إعراب المثال الأول نقول : (ما) نافية — (كان) : فعل ماض ناقص — (الحر) اسمها مرفوع — (لِيَقبل) : اللام لام الجحود ، حرف جر أصلى — (يقبل) : مضارع منصوب « بأن » مضمرة وجوبًا ، وفاعله مستتر جوازًا تقديره : هو — (الضيم) مفعول به . والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام ، والتقدير : لِقَبول . . . والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر « كان » والتقدير : ما كان الحرّ مهيأ أو مريدًا لقبول الضيم . . .

ولا يختلف إعراب « إنْ » النافية عن إعراب : « ما » ، فى شىءٍ مطلقًا — عند من يبيح دخولها — فكلاهما يصحّ أن يحل مَحل الآخَر بغيْر تفاوت بينهما .

ومثل هذا يقال فى بقية الأمثلة مع ملاحظة أنّ : « لم » حرف نفى جازم ، ولا بد بعده من المضارع : « يَكُنْ » المجزوم به .

من كل ما سبق يتبين معنى : « لام الجحود » ؛ وعملها ، وأنّ المضارع ينصب بعدها « بأن » مضمرة وجوبًا ، بشرط اجتماع الشروط الأربعة السالفة : (أن يسبقها فعل كونٍ عام ناسخ دون غيره من الأفعال — منفىّ — ماض لفظًا ومعنى أو معنى فقط — بعده اسمه ظاهرًا ، يليه المضارع المنصوب المسبوق باللام . . . ؛ فإن فقد شرط من الأربعة لم تكن اللام لام الجحود ، ولم يكن الأسلوب داخلا فيما نحن فيه . . .

وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذى تدخُل عليه لام الجحود لا يكون اسما ظاهرًا — فى الأعم الأغلب — بل يكون ضميرًا مستترًا جوازًا ، يعود على اسم الناسخ السابق ومنع أكثر النحاة أن يكون اسما ظاهرًا[1] . . .

---

(١) اقتصر ابن مالك فى الكلام على لام الجحود ، وكل ما يتصل بها — بالشطر الثانى من البيت الثامن ونصه :

. . . . وبَعدَ نَفْىِ « كان » حَتْماً أُضمِرَا — ٨

يريد : أضمر الحرف الناصب وهو : « أن » إذا وقع بعد الفعل المنفى : « كان » . ولم يوضح شروط هذا الفعل ، ولا مضارعه ، ولا شيئاً من الأحكام والتفصيلات الهامة التى لا تصلح القاعدة إلا بذكرها . وقد عرضناها وافية . أما الشطر الأول من البيت فيتعلق بحكم آخر أوضحناه وذكرنا البيت معه فى ص ٢١٩ ، ٢٣٦

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — اختلف النحاة فى الحكم على نوع «لام الجحود» . فمن قائل إنها حرف زائد، وزيادته غير محضة؛ إذ لا يمكن الاستغناء عنه؛ لأنها تفيد الاختصاص وتقوية النفى الذى قبلها ويشمل ما بعدها [١] أيضاً، ومع زيادتها فهى الناصبة للمضارع بنفسها ، والفعل وفاعله خبر الكون . وقيل هى زائدة غير محضة أيضاً ولكن المضارع منصوب بأن مضمرة بعدها ، والمصدر المؤول خبر . وقيل . . . وقيل . . .

وهذه الآراء ضعيفة ، أكثرها يعارض ويناقض القواعد النحوية العامة وأقرب الآراء إلى القبول هو الرأى البصرى ، الذى يجعل لام الجحود حرف جر أصلى يفيد تقوية معنى النفى قبلها وبعدها والمضارع منصوب بعدها «بأن» المضمرة وجوبا، والمصدر المؤول مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف عامّ ، وهذا الإعراب هو الشائع بين أكثر النحاة ، وهو أقل عيوباً من سواه ، ويؤيده بعض الأمثلة الفصيحة التى وردت مشتملة على خبر «الكون» مذكوراً كقول القائل :

سموتَ ولم تكن أهلا لتَسْمُو ولكن المُضيع قد يصاب

فذكر الخبر «أهلا» يمنع أن تكون اللام فى هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة ، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها . . . أو المصدر المؤول هو الخبر . . .

ب — إذا لم يكن الفعل المنفى قبل اللام «فعل كون» لم يصح اعتبارها «لام جحود» . ووجب اعتبارها شيئاً آخر يناسب السياق ، ويساير معنى الأساوب؛ كأن تكون زائدة ، أو للتعليل [٢] . . . والأغلب أن تصلح للتعليل فى كثير من الأساليب المنفية؛ فتدل على أن ما بعدها علة لما قبلها ، وقد تسمى «لام كى» كما سبق [٣] ، نحو : لم يكذب الشاهد ليساعد المتهم؛ فعدم مساعدة المتهم هو العلة فى عدم كذب الشاهد؛ أىْ : لم يكذب الشاهد كذباً يكون سببه وعلة حدوثه هو مساعدة المتهم . ومُساعدة المتهم هنا لم تتحقق؛ فهى منفية؛ وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرروه [٤] من أن النفى الذى قبل لام التعليل ينصبّ على ما بعدها ، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقرينة ، كما فى المثال . وتفسير هذا ما قرروه أيضاً من أن الجار والمجرور بعد «لام التعليل» المسبوقة بفعل منفى يتعلقان بذلك الفعل المنفى، ويكُونان قيداً فيه؛ فليس نفيه مطلقاً خالياً من

(١) حاشية الخضرى والصبان فى هذا الموضع من باب إعراب الفعل .

(٢) انظر «حـ» من ص ٢٤٥ .

(٣) فى ص ٢١٦ .

(٤) راجع الصبان فى هذا الموضع .

... ...

التقييد ، ولكنه مقيد بهما ، فالنفى ينصب عليه فى حالة تقيده بهما دون بقية أحواله المطْلقة التى لا تخضع للقيد. وفى هذه الحالة يسرى النفى إلى القيد فيشمله أيضاً (أى : يسرى على الجار مع مجروره) ، ففى المثال السالف يكون الكذب المنفى هو الكذب المقيد بأنه لمساعدة المتهم ، أما الكذب لغير هذه المساعدة فمسكوت عنه ؛ فقد يكون منفياً أو غير منفى بقرينة أخرى خارجة عن الجملة . والقيد نفسه (وهو : المساعدة) منفى حتماً . . .

مثال آخر : ما صلَّى العابد لينافق . أى : ما صلَّى العابد صلاة سببها ، وعلة أدائها هو : النفاق . فالجار والمجرور المكونان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصبّ عليهما النفى حتما . وأما ما قبلهما فمسكوت عنه وإن شئت فقل : هما متعلقان بالفعل المنفِى : « صَلَّى » فهما قيد له ، وصار بهما مُقيداً ، فالصلاة المنفية هى الصلاة المقيدة بأنها للنفاق وليست مطلَق صلاة . أما الصلاة المطلقة التى ليست للنفاق فمسكوت عنها لا يفهم أمرها من هذا التركيب ؛ فقد تكون للنفاق أو لا تكون ، وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قرينة خارجة ؛ تعينها لهذا أو لذاك ، والقيد فى الحالين منفى حتماً . . .

وإذا كان الفعل المنفى قبل اللام فعل « كون » غير ناقص لم يصح اعتبارها لام جحود ، ووجب توجيهها لشىء آخر ، ويكثر أن يكون هو « التعليل » أيضًا على الوجه السالف ؛ نحو : ما كان الحاكم ليظلم ؛ بمعنى : ما وجد الحاكم ليظلم . فالشأن فى « كان » هنا كالشأن فى كل فعل غير ناسخ يحل محلها من ناحية أن الجار والمجرور منفيان حتما ، أو يتعلقان به ؛ فيصير مقيداً بهما ؛ ويصير معناه بسبب النفى الواقع عليه غير مطْلق ، وإنما هو مقيد بحالة معينة دون غيرها . أما غيرها فمسكوت عنه يحتاج لقرينه خارجة عن الجملة، تبين أمره نفياً وعدم نفى ، والقيد (الجارّ والمجرور المتعلقان به) منفى حتماً . فكأن الناطق بهذا المثال يقول : ما كان الحاكم (أى : ما وُجِد وظهر الحاكم) الذى يكون سبب وجوده ، وعلة ظهوره : الظلم . فسبب الوجود وعلته هو : الظلم ، والظلم منفى ، فالمسبب عنه منفى لا محالة . أو الجار والمجرور متعلقان بالفعل فهما قيد له . . و . . .

وفى هذا المثال لا يصح اعتبار اللام « للجحود » ؛ لأن هذا يؤدى إلى مخالفة الواقع الذى يدل على أن كثيراً من الحكام ظالمون .

ومن الأمثلة السالفة وأشباهها يتبين أن النفى قبل لام التعليل ينصَبّ على الفعل

... ...

الذى قبلها فى حالة واحدة ؛ هى التى يكون فيها مقيداً باللام وبمجرورها وليس مطلقاً من التقييد ، وأن هذا النفى ينصب على مابعدها دائماً .

وإذا كان الفعل غير منفى لم تكن اللام للجحود . .

وإذا كان الفعل ناسخاً غير « كون » لم تصلح اللام للجحود — فى أصح الآراء فلا يقال : ما أصبح محمد ليهمل عمله ، ولم يصبح محمود ليُهين غيره . . . وما ظننت الأمة الناهضة لتسىء إلى علمائها ، ولم أظن الشعوب القوية لتركن إلى الراحة . . . قال أبو حيان : كل هذه التراكيب فاسدة (إذ لم يسمع لها نظير فى كلام العرب فوجب منعها وردّها) .

حـ — يتردد هنا — وفى الأبواب الأخرى — اسم « لام التعليل » ، و « لام الجحود » فما الفارق الدقيق بينهما ؛ بحيث تتميز إحداهما من الأخرى بغير غموض ولا خفاء ؟

الفارق بينهما ما أسلفناه ؛ من ، أن النفى مع لام الجحود مسلط على ماقبلها وما بعدها معا ؛ فهو منصب على الكلام كله ؛ لأن ما قبلها كون عامّ منفى ، وخبره المحذوف أمر عام أيضاً ، ومنفى تبعاً له ، ويتعلق به الجار والمجرور ، فهما متعلقان بأمر عام منفى ؛ فيتسرب إليهما النفى منه حتماً ؛ لدخولهما فيما يشتمل عليه ، ويؤثر فيه بالنفى كالأمثلة التى فى أول البحث ؛ حيث يعم ما قبل لام الجحود وما بعدها ، ويكون شاملا غير مقيد بقيد يخرج بعض الحالات .

أما لام التعليل فالنفى قبلها داخل على فعل خاص ، ليس كوناً عامًّا ، وإنما هو فعل مقيد بالجار والمجرور (وهما لام التعليل وما دخلت عليه) ؛ فالنفى منصب على هذا الفعل المقيد ؛ أى : عليه فى حالة تقييده — وهى حالة واحدة — دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيرة التى لا تدخل فى التقييد ؛ والتى هى مسكوت عنها — كما قدمنا — فلا يحكم عليها بالنفى أو بعدمه إلا بقرينة خارجة عن الجملة . والقيد — وهو لام التعليل ومجرورها — منفيان حتماً ، لتعلقهما بالفعل الخاص المنفى . فالمعنى بعد لام التعليل منفى أما قبلها فلايتعين النفى إلا فى صورة واحدة منه ، هى معنى الفعل فى حالة تقييده بالجار والمجرور[1] . . .

---

(١) يقول الصبان : إن النفى مع « لام التعليل » منصب على ما بعدها فقط ، فهل هذا يوافق ما يقوله أكثر النحاة من أن ما بعد « لام التعليل » علة لما قبلها وإذا انتفت العلة انتفى المعلول ؟

يبدو أنه لا يوافقه إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتعددة التى لا تدخل فى القيد .

... ...

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحة « لام الجحود » ألا ينتقض النفى بعد ها بإلا الاستثنائية — أو إحدى أخواتها — فلا يقال : ما كان الحر إلا ليقبل الضيم لأن « إلا » هذه تنقض النفى السابق عليها ؛ وتجعل ما بعدها مثبتاً . وهذا مُخَالف لما تتطلبه لام الجحود من نفى ما قبلها وما بعدها معاً بالحرف النافى المذكور فى صدر جملتها . ولم يشترطوا هذا فى لام التعليل فأجازوا : ما حضَر المتعلم إلا ليستفيد، فصدر الجملة ينفى الحضور عن المتعلم ،وعجزها الواقع بعد « إلا »ينفى ذلك النفى وينقضه ، ويثبِت الحضور . . . وأنه لاستفادة المتعلم . فكأن الجملة : حضر المتعلم ليستفيد

د — هل يصح حذف «لام الجحود »؟وهل يصح حذف فعل« الكون » قبلها ؟ يجيز الحذف بعض النحاة ، معتمداً على ظاهر أمثلة واردة عن العرب ، وقد تصدى لبحثها بعض المحققين ،وانتهى منها إلى أن المحذوف لا يتعين أن يكون أحدهما ، بل يستقيم المعنى على تقديره ،أو تقدير غيره . فلا داعى لإباحة حذف واحد منهما .

ثانيها : « أوْ » العاطفة التى بمعنى : « حتى » ، أو « إلاّ » الاستثنائيّة :

ينصب المضارع بأنْ مضمرة وجوبًا بعد « أو » العاطفة فى موضعين ؛ أحدهما : أن تكون « أو » العاطفة صالحة للحذف ، ووضع « حتى » فى مكانها من غير أن يتغير المعنى ؛ سواء أكانت : « حتى » دالة على الغاية ، أم دالة على التعليل .

ا ــ فالدالة على الغاية : (ويسمونها : « الغائية » أو : التى بمعنى: « إلى) » هى التى ينقضى المعنى قبلها شيئًا فشيئًا ، لا دفعة واحدة ، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها ، وتحقق معناه ؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائيًّا . وذلك بأن يكون لما قبلها نوع امتداد زمنى، واستمرار معنوى متلاحق، لا ينقطع ولا يتوقف نهائيًّا إلا بتحقّق ما بعدها وحصوله ، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقق والحصول ؛ نحو : أقرأُ الكتاب ، أو أتعبَ ، أى : حتى أتعب ، أو : إلى أن أتعب ، فقراءة الكتاب تتطلب وقتًا ، يتْبع بعضُها بعضًا فيه ، ولا تتم دفعة واحدة بغير استمرار زمنى ، فإذا حصل التعب ــ وهو المعنى الذى بعد « أو » ــ انتهت القراءة وانقضت بمجرد حصول هذا . ونحو : أتناول الطعام أو أشبعَ . (بمعنى : حتى أشبعَ أى : إلى أن أشبع) فتناول الطعام لا يتم دفعة واحدة وإنما يستغرق وقتًا يتوالى فيه بعضه وراء بعض ، ويستمر هذا حتى يحصل الشبع ويتحقق ــ وهو المعنى الذى بعد : « أو » فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام ، ومثل : أنام الليل أو يطلُعَ الفجر ، وأصلّى الصبحَ وأتعبد أو تشرقَ الشمس . . .

فالحرف « أو » فيما سبق حرف عطف بمعنى « حتى » الغائية . ولكنه لا يعرب حرف جر مثلها .

ب ــ والدالة على « التعليل » (ويسمونها : « أو التعليلية ») أى : التى بمعنى : « كى » التعليلية أو « لام التعليل » ؛ فما بعدها علة لما قبلها ؛ نحو : لأرضِين اللهَ أو يغفرَ لى ، بمعنى : حتى يغفر ، أو : كى يغفر لى ، فما بعد « أو » ــ وهو : المغفرة ــ علة فى فيما قبلها ، وهو : إرضائى الله . ولا تصح أن تكون « أو » هنا بمعنى : « حتى » الغائية ؛ لفساد المعنى ؛ إذ يكون : سأرضِي الله إلى أن يغفر لى ، فإذا تحقق الغفران انقطع إرضائى له وأغضبته . . .

ومن الأمثلة : أحاذر العَدوى أو أسلمَ وأحرصُ على التَوَقّى أو أنجوَ من المرض . فأو بمعنى : « حتى التعليلية » ، ولا تصلح الغائية ، لفساد المعنى معها . . .

و « أو » تعرب هنا حرف عطف ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئًا غير العطف بالرغم من أنها بمعنى « حتى » التعليلة الجارة .

* * *

والآخر : أن تكون« أو » بمعنى : « إلا » الاستثنائية ؛ وهذا حين لا يصْلح فى موضعها « حتى » بنوعيها السالفين وهما (الغائية ، والتعليلية) . فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى : « حتَّى ووضعها فى مكان : « أو » ، فإن لم يستقم المعنى معها قصَدنا : « إلاّ » الاستثنائية . نحو : تهوِى الطائرة أو تسلمَ من الخلل ، وتسقطُ أو تبرأَ من الفساد . . . أى : إلا أن تسلم — إلا أن تبرأ . . . ونحو : يُقتلُ النَّمرُ بالرصاص أو تُخطئَهُ الرّصاصة . . . ويحرصُ الصياد على جلده أو يَعجزَ عن سلخه .

فلفظ « أو » فى الأمثلة السالفة بمعنى : « إلا » ولا يصلح غيرها . ومع أنه بمعناها — يعرب حرف عطف ولا يصح اعتباره حرف استثناء .

فإن لم تصلح « أو » العاطفة لأن تكون بمعنى : « حتى » أو : « إلا » لفساد المعنى بوضع إحداهما موضعها ، كانت لمجرد العطف ؛ فلا ينصب المضارع بعدها ، إلا أن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف[1] . . . فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم : وجب نصبه « بأن » أيضًا ، ولكن يجوز إظهارها وإضمارها ، كقوْل أحد الولاة لشاعر هجاء : لولا شعرك الجيد أو يُحرَمَ أولادُك عائلهم لقطعت لسانك. فلا عفو بعد اليوم ، أو أقبلَ شفاعة . ويصح إظهار «أنْ »فنقول : أو أنْ يحرم أولادك . . . أو أن أقبل شفاعة . وفى كلتا الحالتين يعرب المصدر المنسبك من «أنْ »الظاهرة أو المضمرة جوازًا مع ما دخلت عليه ، معطوفًا . أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسما صريحًا قبل « أو » [2] ؛

---

(١) سيجىء فى الزيادة والتفصيل (ص ٢٥١) ، بيان السبب الذى يقتضى نصب المضارع بعد « أو » العاطفة .

(٢) عملا بقاعدة نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بشروط ، منها أن يكون المصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه معطوفاً على اسم صريح خالص . . و . . . . . — وقد سبقت فى ص ٢١٧ .

وهو هنا . شِعر ، وعفو . والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك . . . فلا عفو أو قبول شفاعة... ومن هذا قوله تعالى: (وما كان لبشر أن يُكلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْيًا ، أو مِنْ وراء حِجَاب ، أو يُرْسِلَ رسولاً . . .) بمعنى : أو أنْ يرسل رسولا . فالمضارع « يرسل » منصوب « بأن » مضمرة جوازًا ، وفاعله مستتر جوازًا تقديره : هو ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح : « وحْيا » والتقدير : إلا وحيا أو إرساله رسولا . . .

ولما كانت « أو » التى ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة وجوبًا أو جوازًا ، حرف عطف — وجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفًا على شيء قبلها يناسبه ؛ (كمصدر صريح ، أو مؤول ، وكاسم جامد ليس بمصدر . . .) فإن وُجد فى الكلام السابق معطوف عليه مذكور ، عطفنا عليه المصدر المؤول الذى بعد « أو » كما فى الأمثلة الأولى ، وكما فى الأمثلة الأخيرة (وهى : لولا شعرك الجيد أو أن يُحْرَم . . . — فلا عفو أو أقبل شفاعة . . . إلا وحيا أو يرسل رسولا . . .) وإن لم يذكر فى الكلام السابق معطوف عليه تَصَيَّدْنا من ذلك الكلام اسما جامدًا ، مصدرًا كان أم غير مصدر ، وجعلناه المعطوف عليه . والأنسب أن يكون مصدرًا — لا اسما جامدًا محضا ؛ — ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسبين ، فى المصدرية[1] . . .

ويقول النحاة : إن تصيد المصدر — المعطوف عليه — من الكلام الذى قبل « أو » لا يحتاج فى تلمسه إلى ضابط معين ، ولا إلى طريقة خاصة . وكل ما يشترط

---

(١) لا يصح فى حالة نصب المضارع ان يكون المعطوف عليه فعلا او مشتقاً يشبهه ؛ إذ لو كان المصدر المؤول — وهو بعد التأويل اسم صريح — معطوفاً على فعل أو ما يشبهه لاختلف الأمر بين التابع والمتبوع فى أمور ؛ أهمها الزمن ، والذات ، ذلك لأن المصدر المؤول يدل على المعنى المجرد الخالى من الزمن ومن الذات ، فى حين يدل الفعل على الزمن ، وتدل المشتقات العاملة على الزمن ومعه صاحب المعنى (الذات) .

وقد أشرنا إلى صحة وقوع المعطوف عليه اسماً جامداً محضاً (أى اسماً جامداً غير مصدر) نحو : لولا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم . . . . فالمصدر المؤول من أن المضمرة بعد « أو » ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : « شعر » وهو اسم جامد محض . والتقدير : لولا الشعر ، أو حرمان أولادك . . . ومثله قول الشاعر :

ولولا رجالٌ من رزام أَعزة ... وآل سُبَيع ، أَو أَسوءَك علقما

(رزام : اسم قبيلة ، وعلقم منادى مرخم ، وأصله يا علقمة . . .) فالمصدر المؤول من أن المضمرة بعد « أو » ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : « رجال » ورجال اسم جامد محض . والتقدير : لولا رجال أو إساءتك .

فيه أن يكون ملائمًا المعنى مسايرًا السياق . وفيما يلى بعض الأمثلة السالفة الخالية من ذكر المعطوف عليه ، صراحة ثم اشتمالها عليه بعد تصيده :

المثال أولا بغير المعطوف عليه صراحة	المثال بعد تصيد المصدر المعطوف عليه	ملاحظة
أقرأ الكتاب أو أتعبَ	سيكون منّى قراءة أو تعب	
أتناول الطعام أو أشبعَ	سيكون منى تناول للطعام أو شبع . .	ليس من اللازم أن نقول : « سيكون » أو : « لتكن » ... وإنما اللازم هو مسايرة المعنى
أنام الليل أو يطلعَ الفجر	يكون منى النوم واستمراره أو طلوع الفجر .	
أصلى وأتعبد أو تشرقَ الشمس	تكون منى صلاة وتعبد أو شروق الشمس . .	
لأرضين الله أو يغفرَ لى	ليكن منى إرضاء الله أو غفرانه لى	
أحاذر العدوى أو أسلمَ	تكون منى محاذرة للعدوى أو سلامة . .	

---

(١) اكتفى ابن مالك ببيت واحد فى الكلام على « أو » السالفة ؛ هو :

كذَاكَ بعدَ «أَوْ» ، إذَا يَصْلُحُ فى مَوْضِعِهَا : «حَتَّى» ، أو : «ألاَّ» أنْ خَفِى — ٩

وفى البيت تقديم وتأخير . والأصل : « أن » خفى كذاك بعد « أو » إذا يصلح . . .

يريد : الحرف المصدرى « أن » خفى — بمعنى : أضمر ولم يظهر — خفاء بعد « أو » مثل ذاك الذى وقع بعد لام الجحود ؛ من ناحية أنه خفاء وإضمار واجب ؛ فلا يصح ظهور « أن » فيه بعد « أو » كما لا يصح ظهورها بعد لام الجحود . بشرط أن تكون : « أو » بمعنى : « حتى » أو « إلا » ؛ فيصح إحلال أحد هذين الحرفين فى موضعها .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — يجرى على المضارع المنصوب بأن المضمرة بعد : « أو » جميع الأحكام الخاصة بالمضارع المنصوب بأن المصدرية من السبك والفصل وعدمه[1]

ب — صرحنا فيما سبق أن : « أو » التى بمعنى : « حتى » أو : « إلا » — هى حرف عطف ، ولا يصح إعرابها حرف جر ، أو حرف استثناء تبعاً للحرف الذى يصلح فى موضعها ؛ فهى بمعناه فقط ، وليست مماثلة له فى إعرابه ؛ فلكل منهما إعرابه الخاص به . وهو يخالف إعراب الآخر . ولهذا السبب وجب إعراب المصدر المؤول بعد « أو » معطوفاً على شىء قبلها ، ولا يصح إعرابه مجروراً ، أو مستثنى ، برغم أن « أو » بمعنى : « حتى » الجارة أو « إلا » الاستثنائية .

حـ — قد تصلح « أو » السالفة لأن تكون بمعنى : « حتى » أو « إلا » عند عدم قرينة تعينها لأحدهما ؛ ولكن يختلف المعنى فى كل صورة ؛ نحو : لألازمنك أو تُسَدِّد لى دينى . فيصح أن تكون « أو » هنا بمعنى « حتى » ، أو « إلاَّ » . والمعنيان مختلفان .

د — من الملاحَظ أن « أو » السالفة تقع بين معنيين مختلفين ؛ أحدهما قبلها ، والآخر بعدها ، والأول محقق الوقوع أو مرجحه حتى يقع ما بعدها ؛ فحصول الأول ثابت أو بمنزلة الثابت ، حتى يحصل ويقع ما بعدها ، وحصول الثانى ووقوعه مشكوك فيه غالباً ؛ فقد يقع أوْ لا يقع فإذا أريد الدلالة على أن ما قبلها وما بعدها متساويان فى الشك وجب توجيهها للعطف المجرد ، ووجب رفع المضارع بعدها ؛ ليكون الرفع شارة وعلامة على هذه المساواة فى الشك . بخلاف ما لو أريد الدلالة على أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه ، وأن الثانى وحده هو المشكوك فى حصوله فيجب نصب المضارع حتماً بأن مضمرة وجوباً بعد « أو » ؛ ففى مثل : أسافرُ يوم الجمعة أو أستريح . . . — يصح رفع المضارع : « أستريح » على إرادة أن السفر والراحة متساويان من ناحية وقوعهما أو عدم وقوعهما ؛ فكلاهما مشكوك فى حصوله . غير مقطوع بواحد منهما . ويصح نصب المضارع . « أستريحَ » على إرادة أن الأول ؛ وهو: السفر ، محقق الوقوع والحصول ، وأن الراحة مشكوك فيها ؛ فقد تَحْصل أوْلا تحصل ، وأن المعنى أسافر حتى أستريح ، أو إلا أن أستريح . فالسفر ليس موضعَ شك ؛ وإنما الشك فى الراحة ؛ إذ لا يدرى المتكلم أتتحقق أو لا تتحقق ؟ . لهذا كان استعمال : « أو » فى معناها الصحيح محتاجاً إلى يقظة ودقة فهم . . . ومثل المساواة فى الشك المساواة فى غيرها من المعانى الأخرى التى تدل عليها « أو » المتجردة للعطف المحض .

---

(١) سبقت فى ص ٢١٤ .

ثالثها : « حتّى » الجارة . (١)

(١) لا تتضح « حتى » الجارة على الوجه المحمود إلا بعرضها مع بقية أنواع « حتى » عرضاً مناسباً ؛ يكفى لتمييز بعضها من بعض . وأنواع « حتى » ثلاثة أولها : العاطفة ؛ وهى حرف عطف يفيد الغاية فى خسة أو شرف . . . ، ولا يدخل على الحروف ، ولا يعطف المصادر المؤولة ، ولا الأفعال ، ولا الجمل الفعلية ولا الاسمية وإنما يعطف الاسم الظاهر الصريح . . . (وقد سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه فى باب العطف ج ٣ ص ٤٢٩ م ١٨) .

ثانيها : « حتى الابتدائية » وتفيد الدلالة على : « الغاية » ولو بتأويل أو تقدير — ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة جديدة ؛ مستقلةعن الجملة التى قبلها فى الإعراب ، مع اتصالها معنى بنوع من الاتصال . فتدخل على الجملة الاسمية نحو : الصناعة مفيدة ؛ حتى فائدتها الخلقية كبيرة . وتدخل على الجملة الفعلية الماضوية ؛ نحو قول الشاعر :

وضاقت الأرض ؛ حتى ظن هاربهم إذا رأى غيرَ شيء ظنه رجلا

ونحو : ارتفع صوت الحرية فى القرن العشرين حتى ملأ الأسماع ، ودوّى فى المشارق والمغارب حتى زلزل حصون الاستبداد . . . وتدخل على الجملة المضارعية بشرط أن يكون زمن المضارع حالا حقيقية ، أو مؤولة بالحال .

فالحقيقية : (هى التى يكون زمنها هو زمن التكلم .) وفى أثنائه يتحقق معنى المضارع ؛ بحيث يكون الوقت الذى يجرى فيه الكلام هو الوقت الذى يقع فيه — أول مرة — معنى المضارع. أى : أن الزمن الحالى يجمع بين كلام المتكلم ، وحصول معنى المضارع أول مرة . والمؤولةإماعنماض : وهى التى يكون زمنها قد فات قبل التكلم ومعنى المضارع قد وقع ، وانتهى ، وتم كل هذا قبل النطق بالجملة المشتملة على « حتى » ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزمن بما يحويه من معنى المضارع لم ينته ، وأنه موجود قائم حين النطق بالجملة — وهذه الطريقة تسمى : « حكاية الحال الماضية » وسيجىء تفصيل الكلام عليها هنا ، وفى ص ٢٥٥ .

وإما عن مستقبل وهى التى لم يأت زمنها وزمن مضارعها بعد ولكن المتكلم يتخيل أنه قائم وقت الكلام وعلىهذا لا يصح اعتبار : « حتى » ابتدائية إذا كان معنى المضارع الذى بعدها قد تحقق فى زمن انتهى حقيقة ، أو أنه سيتحقق فى زمن مستقبل حقيقة ، بغير تخيل الحال وحكايتها فى كل واحدة منهما . . . فثال حكاية الحال الماضية التى يتخيل فيها المتكلم وقوعها وقت كلامه : أقام المصريون القدماء مسلات ضخمة ، حتى يكتبون على جوانبها تاريخهم ، ومآثرهم . ومثال الحال الحقيقية — : أقف الآن على شاطىء البحر والشمس تجرى إلى مغربها حتى أتابع غروبها . . .— هذه الوردة فى يدى أرقبها وأشمها حتى أتمتع بلونها ، وبطيب رائحتها — فمتابعة الغروب تتحقق فى الزمن الذى ينطق فيه المتكلم بالجملة المشتملة على « حتى » ؛ فزمنهما واحد ؛ هو : الحال . كذلك التمتع بطيب الوردة ولونها ؛ يقع فى الزمن الذى يقع فيه النطق بالجملة المشتملة على « حتى » وهو الزمن الحالى . وفى هذه الأمثلة وأشباهها تعرب « حتى » حرف ابتداء . للدلالة على « الغاية » كما سبق — والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها لا فى معناها .

وثالثها : « حتى » الجارة ، وهى نوعان ؛ نوع يجر الاسم الظاهر الصريح (والظاهر : ما ليس ضميراً ، والصريح — : ما ليس مصدراً مؤولا) ومعناها الدلالة على الغاية ؛ نحو : قرأت الكتاب حتى الخاتمة . ولا شأن لنا بهذا النوع هنا ، — فقد سبق الكلام عليه فى الجزء الثانى ، باب حروف الجر — . ونوع يجر المصدر المؤول من « أن » المضمرة وجوباً وما دخلت عليه . ومعناها : إما الدلالة على الغاية ، وإما الدلالة على التعليل ، وإما الدلالة على الاستثناء. والنوع الجارّ للمصدر المؤول هو موضوع كلامنا الآن

والكلام عليها — هُنا — يتجه إلى ناحية معناها ، وعملها ، وحكم المضارع بعدها .

ا — فأما معناها فالدلالة على الغاية ، أو : على التعليل ، أو : على الاستثناء فتدل على الغاية إذا كان المعنى بعدها نهاية لمعنى قبلها ينقضى تدريجاً ، لا دفعة واحدة، ولاسريعاً، ويترتب على تحقق المعنى الذى بعدها أن ينقطع المعنى السابق فوراً ، ويتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله ؛ نحو : يمتد الليل حتى يطلعَ الفجر — يزداد الحر نهارَ الصيف حتى تغيبَ الشمس ، ويزداد البرد ليلَ الشتاء حتى تشرقَ — يسرع القطار حتى يدخلَ المحطةَ ، والطائرة حتى تدخلَ الحظيرَة . . . . فامتداد الليل يستمر تدريجاً إلى أن يظهر الفجْر ، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفى . وازدياد الحر يدوم إلى أن تختفى الشمس ، ومتى اختفت انقطع الازدياد وتوقف . . . وهكذا بقية الأمثلة ونظائرها مما تقع فيه : « حتى » دالة على الغاية ، ولذا يسمونها : « حتى الغائية » أو : « حتى التى بمعنى : إلى » ؛ لدلالة كل واحدة منهما على انتهاء ماقبلها بمجرد حصول ما بعدها . ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التى تنقضى شيئًا فشيئًا — كما نرى — فلا ينقضى مرة واحدة ، ولا ينقطع بغير تمهل .

وتدل على « التعليل » إذا كان ما قبلها سبباً وعلة فيما بعدها ؛ نحو : نقرأ الصحف حتى نعرفَ الشئون الداخلية والخارجية ، ونستمع إلى الإذاعة حتى نعلمَ ما يدور فى البلاد المختلفة ؛ فقراءة الصحف هى السبب فى معرفة الشئون الداخلية والخارجيَّة ، والاستماع إلى الإذاعة هو السبب فى العلم بما يدور فى البلاد المختلفة . فما قبل « حتى » هو العلة والسبب فيما بعدها[1] ؛ ولهذا ، تسمى : « التعليلية » ومن الأمثلة أيضًا ؛ تحرص الأمم على نشر التعليم حتى تنهضَ وتقوى ، وتتنافس فى فى ميادين الصناعة حتى تفوزَ بأكبر قسط من مزاياها ، وتتسابق إلى كشف الكواكب حتى تستأثر بما فيها . . . . . .

وتدل على « الاستثناء » — كإلاّ — إذا لم تصلح للدلالة على الغاية أو على التعليل ؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها « للغاية ، والتعليل » قبل جعلها

---

(١) لأن السبب متقدم فى زمنه على المسبب حتما .

للاستثناء الخالص . نحو: لا يصلح الوالى للحكم حتى يلتزمَ العدل ، ويحرصَ عليه . . . والتقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلا أن يلتزم العدل . « فحتى » هنا بمعنى : « إلا » — وعند التقدير نقول معناها : « إلا أنْ » ، فتظهر « أنْ » بعد إلاّ ، ولا يصح إظهارها بعد « حتى » — ولا تصح أن تكون « غائية » ولا « تعليلية » ؛ إذ لو كانت « غائية » لوجب أن ينقضى المعنى قبلها تدريجاً — كما سبق — والنفى من المعانى التى تنقضى دفعة واحدة ؛ لأنه حكم بالسلب على أمر، والحكم بالسلب ينْصَبُّ سريعاً ، دفعَة واحدة ؛ لا تدريجاً — فى الصحيح[1] . . .

ولو كانت « تعليلية » لوجب أن يكون ما قبلها سببا وعلة فيما بعدها . وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه ؛ إذ ليس عدم صلاحية الوالى للحكم هو السبب فى أنه يلتزم العدل . ومن أمثلة « حتى » التى بمعنى : « إلا » قول شوقى :

وما السلاحُ لقوم كلَّ عُدّتهم ... حتى يكونوا من الأخلاق فى أُهُبِ[2]

* * *

(١) وهنا اعتبار آخر ؛ هو : أن الكلام قبل « حتى » « منفى » ؛ والمنفى لا يزول نفيه إذا كانت للغاية ، وتحققت الغاية ، فعند تحققها يظل ما قبل « حتى » منفياً كما كان ، ويترتب على بقائه منفياً فساد المعنى ، إذ يكون التقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلى أن يلتزم العدل ؛ فإذا تحقق التزامه العدل لا يصلح للحكم . . .

وبهذه المناسبة نشير إلى أهم الأحكام الخاصة « بحتى الاستثنائية » ؛ وهى أربعة نبه العلماء إليها ؛ لدقتها ، وخفائها على كثير :

« أولها » أن « حتى » الاستثنائية تسبق — كثيراً — بنفى . ثانيها — أن هذا النفى يظل على حاله عند التقدير ؛ فلا ينقلب إثباتاً إذا تحقق ما بعد « إلا » بل يظل ما قبلها مستمراً ومنفياً لا ينقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها ، مهما كانت الأحوال . ثالثها : أن الاستثناء الذى تتضمن معناه ، وتدل عليه — هو استثناء منقطع (أى ليس من جنس المستثنى منه ، فهى بمعنى : « لكنْ » ساكنة النون) . كالذى هنا ، وقد يكون متصلا أحياناً كالذى فى قوله تعالى : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) فهى للاستثناء المتصل من عموم الأحوال . رابعها : أن « حتى » تتضمن معنى « إلا » الخالية من « أن » بعدها . أما « أن » التى تظهر فى تأويل الجملة فهى « أن » المصدرية المضمرة وجوباً بعد « حتى » . فإذا وضعنا « إلا » مكان « حتى » ظهرت « أن » المضمرة ؛ إذ لو كانت « حتى » بمعنى : « إلا » و « أن » معاً لتكررت « أن » عند التأويل ، وصار الكلام : لا يصلح الوالى للحكم : « إلا أن أن » يلتزم العدل ، بذكر « أن » مرتين ؛ إحداهما التى كانت مضمرة وجوباً مع « حتى » والأخرى هى المزعومة خطأ بعد « إلا » .

(٢) جمع : إهاب ، بمعنى : جلد .

ب – وأما عملها : فالجرّ – متى كان المضارع بعدها منصوباً – باعتبارها حرف جر أصلى . وهذا النوع الذى يعنينا ، لايجر إلا المصدر المنسبك من « أن » المصدرية – المضمرة وجوبًا – مع صلتها الجملة المضارعية . فنى مثل : الصبر يحمى النفس الحزينة ، حتى تفىءَ إلى السكينة – يكون الإعراب : (حتى حرف جر – (تفىء) فعل مضارع ، منصوب « بأنْ » مضمرة وجوبًا بعد ،« حتى » . والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هى . والمصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه من الجملة المضارعيَّة مجرور « بحتى » . والتقدير : حتى إفاء تـها . . . وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع : « يحمى » . . .

وهى تعمل الجر دائمًا ولو كان معناها :الاستثناء ؛ فشأنها شأن : خلا، وعدا وحاشا ، والثلاثة حروف جر . ومعناها : الاستثناء .

* * *

حـ – وأما حكم المضارع بعدها : فتارة يجب رفعه ، وتكون ابتدائية ، وتارة يجب نصبه بأن مضمره وجوباً ، وتكون جارة للمصدر المؤول ، وتارة يجوز فيه الأمران ؛ فتكون ابتدائية عند رفعه،وجارةعند نصبه وجوباً وفى كل أحواله لا يجوز أن يفصل بينه وبينها فاصل مذكور أو مقدر ، إلا « أن » المضمرة وجوبًا [1] :

(١) فيجب رفعه فى كل حالة تستوفى ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن يكون زمنه للحال حقيقة أو تأويلا، والحال الحقيقية – كما سلف – هى التى يقع فيها الكلام ؛ فزمنها زمن النطق بالكلام المشتمل على « حتى » . أى أن الزمن الذى يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذى يجرى فيه – أول مرة – معنى المضارع التالى لها . فلا بد أن تجمع الحال الحقيقية بين الأمرين ، وهما : الكلام المشتمل على « حتى » ، وحصول معنى المضارع الذى يتلوها ؛ بحيث يتكلم الناطق بها وبجملتها فى وقت تحقق معنى المضارع وحصوله أول مرة ؛ نحو : هذا الماء ينساب بين الزروع حتى تشربُ . فالشرب – وهو معنى المضارع التالى « حتى » – يتحقق ويَحصل فعلا أول مرة فى الوقت الذى يتكلم فيه المتكلم بالجملة فزمن النطق والشرب واحد ؛ هو : الزمن الحالى ، وهو الذى يجمع بينهما . ومثل :

(١) ويجيز بعض النحاة الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ، أو بالقسم ، أو بالمفعول ، أو بالشرط الذى فعله ماض . وهذا الرأى حسن ؛إذ فيه تيسير .

يسمع الطبيب دقات القلب الآن حتى يعرفُ أمره ، ويجس نبض المريض حتى يسترشدُ به فى معرفة الداء . بشرط أن يقال هذا فى وقت استماع الطبيب للدق ، وجس النبض . ومثل : أشاهد العواصف تشتدّ الساعة حتى تقتلعُ الأشجارَ ، وتزداد شدة وعنفًا حتى تهدمُ البيوت ، وتغرق السفن ، وتسقط الطائرات . . . بشرط أن يكون الزمن الذى يتحقق فيه معنى الأفعال المضارعة التّالية « حتى » فى كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام ؛ فكأن الناطق بالمضارع الحالىّ الزمن يقول : الأمر الآن كذا وكذا ، أى : شأنه فى الحال القائمة كذا وكذا . . .

فالمضارع فى الأمثلة السالفة — وأشباهها — مرفوع وجوبًا . و « حتى » حرف ابتداء ، يدل على أن الجملة بعده جديدة مستقلة عما قبلها فى الإعراب دون المعنى ؛ إذ لا بد من اتصالهما فيه — كما عرفنا .

ولا مانع أن يستمر معنى المضارع الحالىّ الزمن ؛ فيمتد وقته بعد انتهاء النطق بالجملة المشتملة على «حتى» وإنما الممنوع أن ينقضى معناه قبل النطق بها ؛ فيكون ماضى المعنى . أو أن يتأخر بدء تحققه إلى مابعد النطق بها والفراغ منها ؛ فيكون تحققه فى زمن مستقبل حقيقى بالنسبة لها ؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملتها .

أما الزمن الماضى المؤول بالحال — فهو الذى يكون فيه معنى المضارع قد تحقّق وانتهى فعلا قبل النطق بالجملة ، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضى ، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال[1] الماضية التى ترشد ليها القرينة — بالطريقة التى شرحناها[2] . . .

وفى هذه الصورة التى يكون فيها زمن المضارع حالاً ماضية مؤولة — يجب رفعه وتكون « حتى » ابتدائية ؛ كما وجب رفعه فى الزمن الحالى حقيقة وكانت فيه « حتى » ابتدائية أيضًا . . . ومثال الحالى تأويلا : هذا زهير الشاعر الجاهلى ، يراجع قصيدته حتى تجودُ بعد حول على مراجعتها ؛ فيذيعُها ، ولذا تسمى قصائده : « الحوليات » . . . فمعنى المضارع — وهو الجودة بعد الحول — أمر فات حقًا قبل النطق بكلمة : « حتى » وبجملتها . كفوات المراجعة . وزمن الأمرين فى حقيقته ماض ، ولكن التحدث عنهما بصورة المضارع — قُصِدَ به حكاية

(١) أى : الحالة ، أو : الحادثة .
(٢) فى هامش ص ٢٥٢ .

مامضى ، وإرجاع ما فات ، على تخيل أنه يقع الآن – فى وقت الكلام – أو على تخيل المتكلم قد ترك زمانه الذى يعيش فيه ، ورجع إلى الزمن السالف الذى يتحقق فيه المعنى أمامه ، وكأنه من أهل ذلك العصر .

ويسمى هذا : « حكاية الحال الماضية » ، أى : إعادة حالة سبقت وحادثة وقعت وترديد قصتها وقت الكلام ، وكأنها تحصل أول مرة ساعة حكايتها ، مع أنها – فى حقيقة الأمر – قد حصلت من قبل ، وانتهى أمرها قبل ترديدها . وهذه هى الصورة الغالبة فى الحكاية .

وهناك صورة أخرى أقل استعمالا ؛ هى حكاية الحال المستقبلة التى لم تقع بعد ، وتصوير أمرها بصورة مايقع السَّاعة ، ويحصل الآن . مع أنها لم تقع ، ولم تتحقق قبل الكلام ، ولا فى أثنائه . والغرض منها : إفادة القطع بمجيئها وأنها آتية ، لا محالة ؛ فهى بمنزلة ما وقع وتحقق .

أما الغرض من « حكاية الحال الماضية » فهو الإشعار بأهمية القصة ، وصحتها ، وإثارة الشوق إلى سماعها ليمتزج السامع بجوها ؛ ومن الأمثلة : كان الفراعين يبنون قبورهم فى حياتهم منحوتة فى الصخر الأصم حتى تضمُّ رفاتهم بعد موتهم ، وربما أخفوها حتى يأمنون الأيدى العابثة بها . . .

فزمن بناء القبور قد انتهى وانقضى ، وكذلك الدفن فيها والإخفاء والأمن . . . فكان المناسب ذكر هذه المعانى بصيغة الماضى لا المضارع . ولكن جىء بالمضارع على سبيل « حكاية الحال الماضية » ؛ ليكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى القصة العجيبة ، وأنها صحيحة كأنها تقع أمامنا بما يلابسها من غرائب وكأن المتكلم يطلب إلى السامع التنبه إلى ما يحيط بها ، وأن يستعيد صورتها كاملة ويعيش – ساعة سماعها – فى جوّ يشابه الجو الحقيقى الذى ولدت فيه أول أمرها . دون الاكتفاء بالسماع المجرد .

فالتعبير عن القصة الماضية بصيغة المضارع و « الحال المحكية » يجعل القصة الماضية بمنزلة ما يحصل أمامنا الآن أو ، يجعلنا بمنزلة من تقدم بهم الزمان فشاهدوها فى وقتها الحقيقى السالف . والأمران على سبيل التخيل المحض

ولهذا يعتبر زمن المضارع حاليًّا تأويلا(١)، لا حقيقة . ولا بد في حكاية الحال بنوعيها من قرينة تدل على الحكاية .

ثانيها : أن يكون ما بعد « حتى » مسبباً عما قبلها ؛ كالأمثلة السالفة — ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها — فإن لم يكن مسبباً عما قبلها لم يصح رفع المضارع ووجب اعتبارها جارة ينصب بعدها « بأن » مضمرة ، وجوبًا — نحو : يقضى هؤلاء الزراع نهارهم فى العمل حتى تغربَ الشمس . فغروب الشمس ليس مسبباً عن قضاء النهار فى العمل ، فيجب نصب المضارع : « تغرب » ، ولا يجوز رفعه ... ونحو : يحرص هذا البخيل على ماله حتى يموت ، فالموت ليس مسبباً عن البخل؛ ولهذا يجب نصب المضارع . . .

ثالثها : أن يكون ما بعد « حتى » فضلة — كالأمثلة المتقدمة — لا جزءاً

---

(١) ونزيد « حكاية الحال الماضية » وضوحاً ؛ فنقول ؛ إذا كان المعنى الذى بعد « حتى » قد وقع وانتهى زمنه قبل النطق بالجملة التى تشتمل عليها ،وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضى هو المناسب له ، والأليق . غير أن هناك بعض دواع بلاغية تدعو — أحياناً — إلى ترك التعبير بالماضى، وإلى العدول عنه للمضارع الذى يقوم — مع القرينة — مقامه تأويلا وتنزيلا . وهذا ما يسمى: « حكاية الحال الماضية » . وتقوم على أحد اعتبارين ؛ أولهما: تخيل المتكلم أن المعنى الماضى الذى حصل وتحقق قبل النطق بالكلام — لم يحصل ولم يتحقق إلا وقت الكلام ، أى : فى الزمن الحالى ؛ فكأن هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن ؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال .

وثانيهما : أن يتخيل — أيضاً — أنه لا يعيش فى الزمن الذى يتكلم فيه ،وإنما رجع به زمنه إلى الوراء؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى ، ووقع فيه ذلك المعنى ، فكأن المعنى يقع أمامه ويتحقق فى الزمن الذى ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى ؛ وهو : « الحال » ويجىء بالمضارع ليعبر عن هذا المعنى وزمنه ، بدلا من الماضى .

فحكاية الحال الماضية قائمة إما على تقديم المتكلم ونقله إلى زمن سبق،وتحقق فيه المعنى،وإما على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم . وفى الحالين يستعمل المضارع بدل الماضى ؛ للدلالة على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد ؛ هو : الزمن الحالى وكل هذا على سبيل التخيل والتأول والحكاية . . . ويوضح الاعتبارين السالفين المثال الآتى بقوله أحدنا اليوم :

دعا الرسول عليه السلام قومه إلى طاعة ربه ، وإلى ترك المرذول من عادات الجاهلية ، فبذل الجهد فى هذا السبيل ، واحتمل الأذى من قومه ، وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد . . .

فهذه قصة وقع معناها ، وتحقق فعلا قبل النطق هنا ؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضى هو المناسب لها . لكن المتكلم قد يعدل عنه إلى التعبير بالمضارع ؛ لسبب بلاغى — كما أشرنا — فيقول : (وهو يتخيل أن الزمن تقدم به إلى عصر النبى فهو يشاهدها ، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك ، وفى الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحداً ، هو : الزمن الحالى) : إن رسولنا يدعو قومه . . . ويبذل الجهد . . . ويحتمل الأذى . . . ويصبر . . .

أساسيًّا فى جملة ؛ فلا يكون خبرًا[١] لمبتدأ، أو خبرًا لناسخ[٢] . فإن لم يكن فضلة لم يصح الرفع ، ووجب النصب بأن مضمره وجوبًا بعد « حتى »، نحو: عملى حتى تغرُب الشمس — كان عملى حتى تغرب الشمس — إن عملى حتى تغرب ... فالمصدر المنسبك من « أن » وما دخلت عليه مجرور بـ« حتى » والجار والمجرور خبر المبتدأ أوخبر الناسخ .

* * *

(٢) ويجب نصبه فى كل حالة من الحالات الثلاث السالفة التى لا تصلح للرفع الواجب ؛ وهى :

ا ـ أن يكون زمنه غير حال حقيقة ولا تأويلا . بأن يكون ماضيًا خالصًا ، أو مستقبلا خالصًا ، فمثال الماضى المحض : فى سنة عشرين من الهجرة تمّ فتح مصر على يد العرب حتى ينقذوها من ظلم الرومان . . . فالفتح والإنقاذ وقعا فى زمن خالص المضى ، وبقيا هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما بالحال . ومثل : بنى العباسيون مقياسا للنيل بجزيرة الروضة[٣] حتى يعرفوا زيادته ونقصه .

ومثال المستقبل الحقيقى: فى الشهر القادم يـَزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضارة والتقدم عندنا ، وسننتهز فرصة وجودهم للانتفاع بعلمهم وتجربتهم حتى تقومَ مشروعاتنا العمرانية الجديدة على أسس علمية وفنية صحيحة . . . وقول الشاعر :

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتّى يذوقَ رجال غِبّ ما صنعوا

ب ـ أن يكون ما بعد « حتى » غير مسبب عما قبلها ؛ فينصب المضارع

---

(١) لأن الخبر مع مجروره (كحتى مع مجرورها) لا يكون جزءاً أساسياً فى جملة إلا حين يكون خبر المبتدأ ، أو الناسخ أو يكون نائب فاعل فى غير هنا .

(٢) الناسخ يشمل ظن وأخواتها مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وإنما وجب أن يكون ما بعدها فضلة ؛ لأن « حتى » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة مستقلة فى إعرابها عما قبلها — كما أوضحنا — فإذا جاء ما بعدها غير فضلة كان جزءاً أساسياً مما قبلها فلا تكون ابتدائية .

(٣) فى الجنوب الغربى من مدينة القاهرة الحالية .

وجوبًا فى هذه الصورة؛ نحو : أصوم يومى هذا حتى يجىءَ المغرب ، فمجىء المغرب ليس مسبباً عن الصيام . ونحو : يتسابق السباحون حتى ينتهىَ الوقت ؛ فانتهاء الوقت ليس مسبباً عن التسابق . . .

حـ ــ أن يكون ما بعد « حتى » غير فضلة . فينصب المضارع وجوبًا إذا كان ما بعدها جزءًا أساسيًا من جملة قبلها . . . ؛ نحو : سهرى حتى أنجزَ عملى . أو : كان سهرى حتى أنجزَ عملى . . . أو : إن سهرى حتى أنجزَ عملى . . .

فكلمة : « حتى » فى الحالات الثلاث السالفة حرف جرّ أصلى ، والمضارع بعدها واجب النصب « بأن » مضمرة وجوبًا . و«أن » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله فى تأويل مصدر مجرور « بحتى » ، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناسب قبلها .

أما معناها فى هذه الحالات فخاضع لما يناسب كل حالة؛ فقد يكون الدلالة على الغاية ، أو الدلالة على التّعليل . أو على الاستثناء ، طبقًا لما شرحناه[1] . ولا مانع أن تجىء « حتى » صالحة للدلالة على أكثر من معْنى واحد ، عند فقْد القرينة التى تعين معنى دون غيره .

* * *

(٣) ويجوز رفعه ونصبه إذا كان معناه مستقبلا بالنسبة للمعنى الذى قبل« حتى بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزّمن الحالى كما تحقق المعنى قبلها ؛ فكلاهما قد تحقق فعْلاً وحصل قبل النطق بالكلام الذى قبلها والذى بعدها . غير أن تحقق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها ؛ فهو مستقبل بالنسبة للسَّابق ، أى : أن المعنيين قد وقَعا وحصلا قبل الكلام . ولكن أحدهما وهو الذى قبل « حتى » ــ أسبق فى زمن تحققه وحصوله من المتأخر عنها ولهذا يعتبر المتأخر فى زمنه (وهو ما يلى « حتى ») مستقبلا بالنسبة لما قبلها ؛ لتحقق معناه بعد ذلك المتقدم عليها . وكل هذا بغير : « حكاية الحال الماضية » وبغير تخيل أنها قائمة الآن[2] . . .

---

(١) فى ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٢) لأن تخيل الحال الماضية وحكايتها ، يجعل زمن المضارع للحال تأويلا كما سبق . فيرفع

ومن الأمثلة ما قاله أحد المؤرخين : بنى المعز لدين الله الفاطمى مدينة القاهرة حتى تكون مقرًا لحكمه ، ومأوًى يتسع لأعوانه وجنده . ولما تمّ بناؤها عرضت عليه أسماءٌ كثيرة حتى يختار منها ما يريد ؛ فاختار لها : « القاهرة » . . .

فالمعنى قبل « حتى » — وهو بناء القاهرة — قد تحقق وفات . وكذلك اتخاذها مقرًا للحكم ومأوًى . إلا أن البناء تحقق أولا ، ثم تحقق بعده المقر . فالمقر معنى متأخر فى زمن حصوله عن زمن البناء ، ولهذا يعتبر مستقبلا بالنسبة لزمن البناء . . . وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى ، ومثله اختيار اسم لها . فالمعنيان قد فاتا وانقضى زمنهما . غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء ، فهو مستقبل بالنسبة لتمام البناء ، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى . ولكن أحدهما (وهو ما يلى « حتى ») متأخر فى زمنه عما سبقها . . . وبسبب هذا التأخر كان مستقبلا بالنسبة له من غير حكاية حال ماضية ، ولا تخيل إرجاعها .

ومن الأمثلة أيضًا قول مؤرخ آخر : استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس والشام ومصر فى شهور قلائل ؛ لأن سلطان العقيدة غلب كل سلطان آخر ؛ فوهب الرجل منهم نفسه للقتال حتى ينتصر أو يموت شهيدًا لا يعرف التردد، ولا الفرار ، ولا الخيانة ؛ وخاض المعركة حتى يبلغ أمنيته ، فى النصر أو الاستشهاد . . .

فالمعنى قبل « حتى » — وهو : الهبة للقتال — قد مضى وانتهى . وكذلك المعنى بعدها ؛ وهو : النصر ، أو الموت . إلا أن الهبة أسبق فى مضىّ زمنها ؛ ولذا يعد الثانى — وهو المتأخر فى زمن انقضائه — مستقبلا بالنسبة للأسبق .

ومثل هذا يقال فى خوض المعركة ، وفى بلوغ الأمنية ؛ فكلاهما ماضى المعنى قد فات وقته حقًّا ، إلا أن خوض المعركة أسبق فى المضى من بلوغ الأمنية ؛ فكان بلوغ الأمنية — بسبب تأخر زمنه — مستقبلا بالنسبة لخوض المعركة .

وجواز الرفع والنصب فى هذه الحالة وأشباهها قائم على أساس التأويل ؛ فالرفع على اعتبار زمن المضارع حالا مؤولة ، والنصب إما على اعتباره مستقبلا بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » ، لا بالنسبة لزمن التكلم . وإما على اعتبار العزم والنية على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه .

وفى صورة رفعه تكون « حتّى » ابتدائية ، وفى صورة نصبه تكون جارة والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبًا — كما أسلفنا[١] — .

* * *

فملخص الحالات الثلاث الخاصة بالمضارع الواقع بعد « حتّى » ، هى :

ا — وجوب رفعه واعتبار « حتّى » ابتدائية — إذا كان زمنه للحال حقيقة أو تأويلا[٢]، وكان مسبباً عما قبله ، وفضلة . فوجوب الرفع لا يتحقق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة .

ب — وجوب نصبه بأن مضمرة وجوباً بعد « حتى » مع اعتبار « حتى » حرف جر ، إذا كان زمن المضارع ماضياً حقاً ، أو مستقبلا استقبالا حقيقيًّا . بغير تأويل فيهما أو كان زمنه للحال ولكن فقد شرط « السببية » ، أو شرط « الفضلة » . . .[٣]

حـ — جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلا بالنسبة لزمن المعنى الذى قبل «حتّى» — لا بالنسبة لزمن الكلام —وكلا الزمنين ماض حقيقة وتكون « حتّى » ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه . . . والأحسن عدم محاكاة هذا النوع .

* * *

بقيت أمور جديرة بالتنويه :

أولها : علامة المضارع بعد « حتّى » إذا كان معناه ماضيا حقًّا ، ولكن زمنه إما للحال تأويلا ، وإمَّا للمستقبل بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتّى » — هى صحة الاستغناء عنه ؛ بوضع فعله الماضى موضعه فيظل المعنى مستقيماً .

ثانيها : أن الرفع — بالشروط التى توجبه بعد « حتّى » — يُفيد الإخبار بوقوع معنى الكلام وحصوله قبل « حتّى » وبعدها ،كما يفيد أن الثانى مسبب عن الأول . أما النصب فى الحالات التى ينصب فيها المضارع بعدها فيفيد الإخبار بوقوع شىء

---

(١) التفرقة دقيقة بين هذه الصورة والحال المؤولة ؛ ولهذا اعتبرهما كثير من النحاة شيئاً واحداً ، وخالف بعض المحققين : بأن حكاية الحال المؤولة تفيد معنى هاماً لا يستفاد من غيرها — وقد شرحناه فى الصفحات الماضية ... —

(٢) وكلاهما بمعنى : الآن .

(٣) لم يذكر ابن مالك فى الكلام على «حتّى» التى ينصب بعدها المضارع «بأن» مضمرة وجوباً — إلا البيتين التاليين :

وبَعْدَ : «حَتَّى» هَكَذَا إِضْمَار «أَن» حَتْمٌ ؛ كَجُدْحَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ — (١٠)

واحد وحصوله ، هو معنى الكلام الذى قبل « حتى » وأن المعنى الذى بعدها مُتَرَقَّب الحصول فى المستقبل ، ينتظر تحققه ولا يفيد وقوعه ، ولو كان وقوعه معلوماً من قرينة أخرى . . .

ثالثها : أن وجوب رفع المضارع الحالىّ الزمن حقيقة أو تأويلا — هو لمنع التعارض بين دلالته على الحالية وما تدل عليه «أن » الناصبة ؛ إذ لو نصبته لجعلت زمنه للمستقبل المحض ، كشأن كل النواصب ، مع أنّ زمنه للحال الحقيقيّة أو المؤولة ، ومن ثمّ يقع التّعارض الذى لا وجود له مع الرفع .

(تقدير البيت : وإضمار « أن » حتم بعد « حتى » هكذا ، بمعنى : « كذا » ، أى : كالإضمار السابق الواجب ، فى المشار إليه . . .) وساق مثلا لما تضمنه هذا البيت — وهو مثال للتعليلية — ثم قال بعده :

وتلوَ «حَتَّى» حَالاً ، أَوْ مُؤَوَّلاَ بِهِ ارْفَعَنَّ ، وانْصِبْ المُسْتَقْبلاَ

يريد : أن المضارع التالى : « حتى » إن كان معناه حالا أو مؤولا بالحال — يرفع . وإن كان مستقبل المعنى ينصب . ولم ينص على بقية الحالات المختلفة .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – من الأحكام السابقة يسهل ضبط المضارع فى الأمثلة الآتية التى عرضها النحاة لبيان ضبطه . ومنها : سرت حتى تطلعَ الشمس ، فيجب النصب ؛ لعدم تسبب الطلوع عن السير . وكذلك : ما سرت حتى أدخلَ البلد ؛ لعدم وقوع شىء يصلح أن يكون سبباً فى الدخول ؛ إذ أن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . ومثله : قلما سرت حتى أدخلَها ، إذا كان معنى « قلما » هو النفى . . .

وكذلك فى : أسرت حتى تدخلها ؛ لأن السبب لم يتحقق ؛ بسبب الاستفهام عنه ؛ فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب ؛ وهذا لا يصح . . .

ففى الأمثلة السالفة – ونظائرها يجب النصب ، ولا يصح الرفع . بخلاف : أيهم سار حتى يدخلها الآن ؟ ومتى سرت حتى تدخلها الآن ؟ فيجوز الرفع ؛ لأن السير محقق . وإنما الشك فى معرفة من فعل الفعل ، أو فى زمن الفعل .

ب – يرى الكوفيون أن « حتى » حرفٌ ناصبٌ بنفسه ، ويجوز وقوع « أن » المصدرية بعده فتكون مؤكدة توكيداً لفظياً لحتى . أما البصريون فيوجبون أن يكون الناصب هو « أن » المضمرة وجوباً بعد « حتى » الجارة ، ولا يجيزون ظهور « أن » بعدها . ويجيزون ظهور «أن» بعد التابع ، مستدلين بقول القائل يمدح بنى شيبان :

ومن تَكَرُّمِهِمْ فى المحْل[1] أنهمو لا يَعرف الجارُ فيهم أنه جارُ
حتى يكون عزيزاً من نفوسهمو أو أنْ يَبِين جميعاً وهو مختارُ

وموضع الشاهد ظهور « أن » قبل المضارع : « يبين » وبعد «حتى » الملحوظة المعطوفة على أخرى قبلها . والتقدير عند البصريين : حتى يكون عزيزاً من نفوسهم أو حتى أن يبين . . .

حـ – يتساءل بعض النحاة عن معنى « حتى » فى قول العرب : « ما سَلَّم فلان حتى وَدَّع » ، فقيل إنها ابتدائية تفيد الاستثناء هنا (فهى بمعنى : « إلا » التى تليها « أن ») والاستثناء مفرغ فى الظرف . والتقدير : ما سلم فى وقت إلا وقت ودع الناسَ فيه . وقيل إنها ابتدائية ؛ بمعنى : لكن – ساكنة النون كالمألوف الكثير فيها – ومن شأن الابتدائية ألا تقطع الصلة المعنوية بين ما بعدها وما قبلها برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة فى إعرابها كما عرفنا – فيكون المعنى ما سلم فى وقت لكن ودع فيه . والمعنيان متقاربان .

* * *

---

(١) الجدب والقحط . . .

رابعها : فاء السَّببية الجوابية :

معناها : يتَّضح من الأمثلة التَّالية :

(١) لا يغضَبُ العاقل فيَفقدَ صوابَ الرأى ، ولا يتبلَّدُ فيفقدَ كريمَ الشعور .

(٢) لست أنكرُ الفضلَ ؛ فأُتَّهَمَ بالجحود أو بالحقد، ولست أبالغ فى الثناء ؛ فأُتَّهَمَ بالغفلة ، أو الرياء .

(٣) لا تصاحبْ غادرًا ، فينالَكَ غدرُه ، ولا تأتمنْ خائنًا فتُصيبَكَ خيانته .

(٤) أتعرفُ لنفسك حقها ؛ فتصونَها عن الهوان ؟ وهل تدرك أن الكِبْر كالضِّعة ؛ كلاهما بلاء ، فتحذَرَه ؟

إن الناطق بمثل : « لا يَغْضب العاقل ؛ فيفقدَ صواب الرأى » . . . يريد أمرين معاً . هما :

نفى الغضب عن العاقِل ، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقْد الرأى الصائِب ، فكأنه يقول : العاقِل لا يَغضب ؛ فيترتب على عدم غَضبه أنَّه لا يَفقد صواب الرأى ، أى : لا يغضب ، فلا يفقدَ سديد الرأى . فما بعد « الفاء » مسبب عما قبلها ، وكلاهما منفى هنا[1] .

والناطق بمثل : لا يتبلَّد فيفقدَ كريم الشعور ، يريد أمرين معا ؛ هما : عدم التَّبلُّد ، وما يترتب عليه من عدم فقد الشعور الكريم ؛ فكأنه يقول : لا يَتبلَّد ، وعدم تبلُّده يؤدى إلى عدم فقدِه الشعور الكريم ، أى : لا يتَبلَّد فلا يَفقدَ كريم الشعور . . . فمابعد الفاء مسبب عما قبلها . وكلاهما منفى هنا [1] .

والناطق بمثل : لست أنكر الفضل فأتهمَ بالجحود ... يريد الأمْرين ، عدم إنكار الفضل ، وما يؤدى إليه من عدم الاتهام بالجحود . ومثل هذا يقال فى الشطر الثانى من المثال .

والناطق بمثل : لا تصاحب غادرًا فينالَكَ غدره ... يريد أمرين ؛ النهى عن مصاحبة الغادر ، وبيان ما يترتب على مصاحبته من الإصابة بغَدْره . ومثل هذا يقال فى بقية المثال .

(١ ، ١) وفى بعض مواضع أخرى — سنعرفها فى الزيادة والتفصيل ص ٢٧١ — قد ينصَبّ النفى على أحدهما فقط .

والناطق يمثل : أتعرف لنفسك حقها ؛ فتصونَـها عن الهوان ؟ يريد أمرين ؛ سؤال المخاطب عن معرفته بحق نفسه ، وبيان ما تؤدى إليه هذه المعرفة . كما يسأله عن إدراكه حقيقة الكبر والضعة ، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك . . .

فنلحظ فى كل الأمثلة السالفة — وأشباهها — أن « الفاء » تتوسط أمرين السابق منهما ، هو « العلة » أو « السبب » فى المتأخر الذى يليها ؛ ولهذا سميت : « فاء السببية » ، أى : « الفاء » التى معناها الدلالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، ولا بد —هنا— أن يليها مضارع منصوب .

كما نلحظ شيئاً آخر . هو : دلالتها على « الجواب » . والمراد من دلالتها على الجواب أن ما بعدها مترتب على ماقبلها ترتُّب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان ما قبلها مشتملا على استفهام ؛ كالمثال الرابع ، أم غير مشتمل عليه ؛ كبقية الأمثلة[١] ولهذا تـُوصف بأنها : « الجوابية » أى : التى تدل على أن مابعدها بمنزلة الجواب لما قبلها فمعناها هو . الدلالة على السببية والجوابية معاً .

ولما كان معناها الدلالة على « السببية والجوابية » معاً سميت : « فاء السببية الجوابية » . لكن شاع الاكتفاء بتسميتها : « فاء السببية » ؛ اختصاراً ، مع إرادة أنها تدل « على الجواب » أيضًا ، فهى عند الاختصار اللفظى أو عدمه يراد منها الدلالة على الأمرين مجتمعين . و بهذا جرى العرف بين النحاة — وغيرهم — فإذا ذكرت فاء « السببية» مطلقة من التقييد كان المراد منها : « فاء السببية الجوابية » التى ينصب بعدها المضارع . « بأنْ » مضمرة وجوبًا بالشرط الذى سنعرفه . . . وقد صار هذا الاسم المختصر خاصًّا بها مقصوراً عليها[٢] . . .

(١) سبق الإيضاح الوافى لمعنى : « الجواب » ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على « إذن » الناصبة ص٢٣٣ ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد . أما المعنى والعمل فختلفان من نواح متعددة . و يزيد النحاة هنا : أن « فاء السببية » لا بد أن يسبقها نفى محض أو طلب (كما هو مبين فى عملها فى الصفحة التالية) وكلاهما يشبه الشرط فى أن مضمونه غير محقق الوقوع ، ولا مقطوع بحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط . هذا والعدول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف مع نصب المضارع بأن المضمرة و جوباً يدل على التسبب .

(٢) قد تدل الفاء التى للعطف المحض (وهى : التى لا ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً) على السببية ، وتفيد ترتب أمر على أمر ، ولكنها — بالرغم من هذا — لا تسمى اصطلاحاً « فاء السببية » ؛ نحو : يتغذى النبات فينمو — يشرب المريض الدواء فيبرأ — عطش الزرع فجف — اشتدت الريح فأسقطت الثمار الناضجة . . .

وعلى هذا ،كل «فاء» ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً لابد أن تكون «للسببية» ، ولاعكس .

ومع دلالتها على السببية الجوابية تدل معهما على الترتيب والتعقيب ، فما بعدها لا بد أن يتأخر عما قبلها فى زمن تحققه ، إذ المسبب متأخر فى الوجود عن السبب حتماً، ولكن زمن التأخر قصير يقتضى التعقيب، أى: عدم التمهل .

* * *

عملها :

فاء السببية حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب — مع دلالته على «السببية الجوابية» التى شرحناها — . ويختص بالدخول على المضارع المنصوب «بأن» المضمرة وجوبًا . وهو يعطف المصدر المؤول من «أنْ» وما دخلت عليه من الجملة المضارعية ، على مصدر قبله — كما سنعرف — وعملها مقصور على هذا العطف . ولا يجوز الفصل بين فاء السببية والمضارع بغير «لا» النافية إن اقتضى المعنى وجودها .

ولا تكون «الفاء» للسببية الجوابية إلا بشرط[1] أن يسبقها — فى الأغلب — أحد شيئين ؛ إما النفى المحض ، أو ما ألحق به ، وإما الطلب المحض ، أو ما ألحق به . فإن لم يسبقها شىء مما تقدم لم يصح — فى الأغلب — اعتبارها سببية جوابية . وفيما يلى التفصيل الخاص بهذا :

النفى المحض ، وما ألحق به :

ا — المراد من النفى : سلب الحكْم عن شىء بأداة معينة[2] . وهذه الأداة النافية قد تكون حرفًا ؛ مثل : لا — ما — لم — لنْ . . . وقد تكون فعلا ، مثل : ليس — زال . . . وقد تكون اسما ؛ مثل : غير . . . نحو : لا يهملُ الصانعُ فيقبلَ على صناعته النّاس — ليس الأحمق مأمونًا فتصاحبَه — الأديب الظريف غير حاضر فيؤنسَنا .

---

(١) هذا الشرط واجب فى أغلب الحالات وهناك ست حالات . أخرى يجوز فى كل منها اعتبار الفاء سببية مع فقد الشرط وستجىء فى ص ٢٨٢ .

(٢) المراد من النفى معروف شائع . ولكن الشراح يتناولونه بالتعريف والتحديد ؛ فيقولون عنه : إنه سلب الحكم عن الشىء ، أو : رفع النسبة الثابتة بين شيئين ، أو إزالة الإسناد الموجب بينهما . . أو . وكل هذه التعريفات — وغيرها — يرمى إلى غرض واحد ؛ هو سلب الحكم الموجب ، ويوضحونها بما يأتى : من قال : «محمود عادل» ، فقد أثبت له العدل ، أو : نسب له العدل ، أو : أسند إليه العدل ، أو حكم عليه بالعدل . . . وكلها عبارات متحدة المدلول . فإذا قال : ما محمود عادلا . فقد سلب عنه ما ثبت له ، أو أزال ما نسب إليه ، أى : أزال النسبة السابقة ، أو ما أسند إليه ، أو رفع الحكم السابق . . .

ويلحق بالنفى: التشبيه المراد به النفى بقرينة دالة عليه، كقول الجندى لزميله المتكبر: كأنك القائد فنطيعَك... وكذا التقْليل المراد به النفى — أحيانًا — بقرينة؛ ومن ألفاظه: «قلَّما» و «قَدْ»؛ نحو: قلما يَشيع الظلم والخلاف فى أمَّة فتنهضَ ...، بهذا خبرنا التاريخ، وقطع به — أيها المتحدث عن الشجاعة فى الحُرُوب، وما حملت سيفًا، ولا اقتحمت معركة؛ قد كنت فى معركة فتصفَها... فالمعنى: ما أنت بالقائد فنطيعك — لا يشيع الظلم والخلاف فى أمة فتنهضَ... ما كنت فى معركة فتصفها.

ب — والمراد بالمحض؛ الخالص من معنى الإثبات؛ فلا يوجد فى الكلام ما ينقض معناه، مثل: «إلاّ» الاستثنائية التى تنقض النفى[١] ومثل نفى آخر بعده يزيل أثره، ويجعل الكلام مثبتًا؛ لأن نفى النفى إثبات كما هو معروف. ومن أمثلة النفى المحض: لا يسقط المطر فى الصحراء فينبتَ الكلأ...

وكذا الأمثلة التى تقدمت فى أول البحث.

فإن نقض النفى بإلا الاستثنائية، وكانت قبل فاء السببية — لم يصح نصب المضارع ووجب رفعه، على اعتبار هذه الفاء للاستئناف أوللعطف المجرد[٢]، وليست للسببية؛ نحو: لا يشاهد الخبير أعمالا إلا المشروعات العظيمة؛ فيعلنُ رأيه فيها — لم أشتر مطبوعاتٍ إلا الكتبَ النافعة؛ فأستوعبُها — ما اكتسبت غنى إلا المال الحلال فأنفقُه.

أمَّا إن نقض النفى «بإلا» الاستثنائية، وكانت بعد الفاء والمضارع... فيجوز فى المضارع الرفع والنصب[٣]؛ نحو: لا يشاهد الخبير أعمالا فيعلنَ رأيه فيها إلا المشروعات العظيمة — لم أشتر مطبوعات فأستوعبَها إلا الكتب النافعة — ما اكتسبتُ مالا فأنفقَه إلا المال الحلال. وقول الشاعر:

وما قام منا قائمٌ فى نَدِيِّنَا فينطقَ إلا بالتى هى أعْرَف[٤]

---

(١) وهى تنقض النهى أيضاً — كما سيجىء عند الكلام عليه فى ص ٢٧٥ و ٢٧٨

(٢) وكلاهما يعينه المقام، وما يقتضيه المعنى.

(٣) هذا عند سيبويه ومن وافقه. أما ابن مالك وموافقوه، فيوجبون الرفع. وفى رأى سيبويه تيسير يدعو لتفضيله.

(٤) أحسن وأفضل.

فيجوز فى كل هذه الأفعال المضارعة — ونظائرها — الرفع والنصب [١] . . .

ومثال نقض النفى بنفى آخر يتلوه فيزيل أثره : ما تزال تحسن المعاملة فتكتسبُ حبَّ الناس .

فقد وقع بعد «ما» النافية نفى آخر هو «تزال» فانقلب المعنى مثبتًا بسببه، وفى هذه الصورة يجب رفع المضارع ، ولا يصح نصبه .

وهل من النفى المحض النفى الواقع بعد: « الاستفهام التقريرى » [٢] ؛ كقول الوالد يعاتب ابنه العاق : ألم أتعهد شئونك صغيرًا ؛ فتتذكر فضلى ؟ — ألم أجاهد فى سبيل إسعادك فتحمدَ جهادى ؟

الصحيح جواز الأمرين ، النصب على اعتبار النفى محضًا ، والرفع على اعتباره منقوضًا وغير قائم ؛ بسبب همزة التقرير ، وبهما جاء القرآن . قال تعالى عنْ الكافرين : (أفلم يسيروا فى الأرض فتكونَ لهم قلوبٌ يعقلون بها . . .) بنصب المضارع : « تكون » . ثم قال بعد ذلك فى آية أخرى : (ألم تر أن الله أنزلَ من السماء ماءً فتصبحُ الأرضُ مخضرة) ، برفع المضارع : « تصبح »[٣] . . .

---

(١) وينبنى على نقض النفى « بإلا » قبل « الفاء » ، أو بعدها ما يأتى : إذا قلت : ما زارنى أحد إلا الوالد فأكرمه . . — فإن كان الضمير (الهاء) عائداً على : « أحد » جاز رفع المضارع أو نصبه ؛ لوقوع النقض بعد « الفاء » وما دخلت عليه ، والأصل : ما زارنى أحد فأكرمه إلا الوالد .

وإن كان الضمير عائداً على : « الوالد » وجب الرفع ؛ لوقوع النقض قبل « الفاء » ومادخلت عليه.

(٢) الاستفهام الحقيقى هو : طلب معرفة شىء مجهول — حقاً — للمتكلم . فهو يريد أن يعرفه . أما الاستفهام التقريرى فيراد به — غالباً — ثبوت مدلول الشىء المسئول عنه ، المعلوم للمتكلم ؛ وتقريره فى نفس المخاطب ، والسامع ، أى طلب الاعتراف بوقوعه والموافقة على حصول مدلوله . فإن كان الاستفهام عن شىء منفى صار المعنى —غالباً— مثبتاً بسبب الاستفهام المراد منه التقرير ؛ نحو : ألم تحضر فأحسن إليك. فالمعنى : أنك حضرت فعلا ، فأحسنت إليك . ومنه (ألم نشرح لك صدرك . .) وبسبب أنه يتضمن ثبوت المعنى المنفى ، غالباً ، وتقرير حصوله بغير نفى — قال بعض النحاة : إن المضارع لاينصب معه بعد الفاء، وأن ماورد منه منصوباً — كالآية الأولى (أفلم يسيروا فى الأرض فتكون . . .) فلمراعاة صورة النفى ، ومظهره اللفظى ، لا معناه ، أو لمراعاة الاستفهام فى الكلام ، فما بعد الفاء — فى هذه الصورة التى يراعى فيها الاستفهام — يكون جواباً للاستفهام ؛ لا للنفى . ولا يعنينا هذا الخلاف وما تفرع عنه من فروع كثيرة . إنما الذى يعنينا هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظة أن المعنى على أحدهما يخالف المعنى على الآخر حتما .

(٣) وقيل : إن كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع ؛ كالآية الأولى . وإلا رفع كالثانية ؛ لأن رؤية نزول الماء ليست سبب الخضرة .

وإذا كانت فاء السببية حرف عطف ، والمعطوف بها هو المصدر المؤول بعدها — فأين المعطوف عليه ؟

يقول النحاة لا بدّ أن يكون المعطوف عليه مصدرًا أيضًا ، ليتشابه المعطوف والمعطوف عليه فى المعنى المجرد[1] . وفى هذه الحالة يكون العطف عطف مفردات لا عطف جمل . فإن وجد مصدر فى الكلام قبلها فهو المعطوف عليه ، وإن لم يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السابق ، وليس لهذا التصيد ضابط أو قاعدة إلا الوصول إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع العطف . فمثال المصدر الصريح المذكور قبل الفاء ، الصالح لأن يكون معطوفًا عليه — ما هذا إسرافًا ؛ فتخافَ الفقر — ما الشجاعة تهوّراً فتهملَ الحذر . والتقدير : ما هذا إسرافاً فخوفَك الفقر ، وما الشجاعة تهورا فإهمالَك الحذر ، أى : ما هذا إسرافًا يترتّب عليه خوفك الفقر . وما هذه شجاعة يترتب عليها إهمالك الحذر . . .

ومثال المصدر المتصيَّد : لا يتوانى المجِدّ فتفوتَه الفرصة — لا تزهد فى المعروف فتخسرَ أنفس الذخائر . . . التّقدير : لا يكون من المجِدّ تَوان ففواتُ الفرصة إياه — لا يكن منك زهد فى المعروف فخسارتُك أنفسَ الذخائرٌ . أى : لا يكون من المجِدّ توان يترتب عليه فوات الفرصة إياه — لا يكن منك زهد فى المعروف يترتب عليه خسارتك أنفس الذخائر .

فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح ، ولا مايصلح أن يُتَصَيَّدَ منه المصدر — كالجملة الاسمية التى يكون فيها الخبر جامداً — نحو : ما أنت عُمَرُ فنهابَك ، فنصب المضارع ممنوع عند بعض النحاة ؛ لفقد المعطوف عليه . وتكون الفاء للاستئناف والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها عما قبلها أو الفاء لمجرد العطف الخالى من « السببية » والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها ، ويكون الكلام عطف جملة على جملة .

ويجيز آخرون تصيد مصدر من مضمون الجملة الجامدة ، ومن لازم معناها ، كأن يقال فى المثال السالف : ما يثبت كونك عمرُ فهيبتُنا إيَّاك . . . أى : ما يثبت كونك عمرُ ثبوتًا يترتب عليه أن نهابك . والأخذ بهذا الرأى أنسب ؛ لتكون القاعدة مطردة .

والنحاة يسمون العطف على المصدر المتصيَّد : العطف على المعنى والتوهم .

---

(١) مما يوضح هذا ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٩ .

... ...

زيادة وتفصيل

ا – يعرض النحاة هنا لمسألة هامة دقيقة ، ويعطونها من العناية والتوفية ما ما يناسبها ؛ وهي مسألة النفي الذى قبل الفاء ؛ أينصبّ على ما قبلها وما بعدها معًا ، أم ينصب على أحدهما فقط . . . ؟ ويجيبون : إن الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق؛ فقد يستدعيان تسليط النفى على ما قبلها وما بعدها معًا ، وقد يستدعيان تسليطه على أحدهما دون الآخر . . . وفيما يلى البيان :

. . . إذا قلت : « ما تحضر فتحدثنا » . . . جاز رفع الفعل : « تحدّث » على أحد اعتبارات ثلاثة ؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين ، ولكل واحد من الخمسة أثره الإعرابى والمعنوى الذى يخالف الآخر واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبته المعنى والسياق ، ولا يصح اختيار واحد دون التقيد بهذه المناسبة . وإلا كانت اللغة عبثًا وفوضى فأوجه الرفع الثلاثة هى :

(١) الرفع ؛ على اعتبار الأولى منفية ، و « الفاء » للاستئناف ؛ فما بعدها جملة مستقلة فى إعرابها عن الأولى ، فلا تتأثر بنفى الأولى . فكأنك تقول : أنت لا تحضر فى المستقبل . . . ، ولهذا فأنت تحدثنا الآن . إنما قلنا فى « المستقبل » مع أن المضارع يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع – لوجود ما يمنع الاستقبال هنا وهو التخاطب مع شخص معين ؛ فلا يصح أن تنفى عنه الحضور فى الزمن الحالى مع أنك تخاطبه فيه خلال حضوره . وقلنا : « الآن » ، لأن الزيارة فى المستقبل منفية ؛ فلا يقع فى المستقبل حديث ، إذ هو منفى تبعًا لها ؛ فلم يبق إلا أن الحديث حاصل الآن .

ومثله قولك للمسافر : لن أراك عدة أشهر ؛ فأودعُك داعيًا لك ، حزينًا لغيابك . تريد : لن أراك فى المستقبل . . . فأنا أودعك الآن . فالنفى فى المثالين مقصور على الأولى وحدها .

(٢) الرفع على اعتبار « الفاء » متجردة للعطف المحض ؛ تعْطف المضارع بعدها على المضارع المنفى قبلها ، وفى هذه الصورة يكون المعطوف كالمعطوف عليه فى الإعراب (رفعاً ، ونصباً ، وجزماً) كما يكون مثله فى النفى . فى المثال السابق يكون التقدير : ما يحصل منك حضورٌ فى المستقبل ، فما يحصل منك تحديث فيه ، فالفعلان مرفوعان ، ومنفيان . ولو قلنا : لن تحضُر فتحدثنا – لكان المضارعان منصوبين ومنفيين . ولو قلنا : لم تحضر فتحدثْنا لكانا مجزومين ومنفيين

... ...

أيضًا ؛ فالثانى تابع للأول فى إعرابه ، وفى نفيه كما نرى[1] . والعطف هنا عطف الفعل المضارع وحده — دون فاعله — على مضارع وحده دون فاعله ؛ فالعطف عطف مفردات ، لا عطف جُمل .

(٣) الرفع على اعتبار الأولى منفية و « الفاء » متجردة للعطف المحض — كما سبق — ولكنها تَعْطف الجملة المضارعية على الجملة المضارعية السابقة — ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق — وفى هذه الصورة يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه، ولا يتبع فيه الأول . وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى، منفية مثلها أو غير منفية على حسب ما يقتضيه المعنى ، وتدل عليه القرائن . فيصح أن يكون المعنى فى المثال السالف : ما تحضُر فى المستقبل فما تحدثنا فى المستقبل؛ لأن الحضور لن يَحصل، فلن يحصل تحديث . ويصح أن يكون المراد : ما تحضر فى المستقبل ، فأنت تحدثنا الآن ؛ ليكون تحديثك الحالى تعويضًا عن فقده فى المستقبل .

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما :

(١) النصب على اعتبار « الفاء » سببية جوابية ؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبًا ، وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفى — كما شرحناه آنفًا — وهى فى الوقت نفسه عاطفة ؛ فالمصدر المؤول بعدها منفى ؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها منفى أيضًا ؛ فالنفى مسلط على ما قبلها وما بعدها ، فمعنى المثال السابق لا يكون منك حضور فى المستقبل؛ فلا يكون منك تحديث فيه ، أى : لا يكون منك فى المستقبل حضور يترتب عليه ويقع بسببه تحديث . . . فالثانى منفى بنفى الأول ؛ لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب . أى : أن المعنيين منفيان .

وقد يخطر بالبال السؤال التالى : أليس المعنى فى هذه الصورة كالمعنى فى الصورتَيْن الثانية والثالثة من المضارع المرفوع ؛ حين يعطف وحده على الفعل السابق أو تعطف جملته على الجملة السابقة ؟

---

(١) سبق (فى حـ ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) الكلام على عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على الجملة والفرق بينهما ، وآثار كل .

... ...

الجواب : لا . فإن المضارع حين يكون منصوباً بأن المضمرة وجوباً بعد الفاء ، — تكون هذه الفاء « للسببية الجوابية » فتدل على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفى ، مع دلالتها — فوق ذلك — على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب — أما فى حالة عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملته على الجملة التى قبل الفاء — فإن الفاء تكون للعطف المجرد الذى تدل معه على الترتيب والتعقيب ، فلا سببية ، ولا جوابية . هذا إلى أن عطف الجملة الفعلية على أخرى منفية لا يوجب أن تكون المعطوفة منفية كالمعطوف عليها ، فقد تتبعها فى النفى أو لا تتبعها على حسب القرائن .

(٢) النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء « قيْد » فيما قبلها ، وأن النفى مُنصبّ على « القيْد » حتماً ، أما « المقيَّد » ففى الرأى الرّاجح قد يقع عليه النفى أو لا يقع ، تبعاً للسياق والقرينة ، فليس من اللازم أن يشمله النفى الذى يقع على « القيْد » لا محالة[1] ، فإذا قلت : ما جاء محمد راكباً . «فالركوب » « قيد » فى المجىء . وهذا القيد (الركوب) منفى قطعاً . أما المقيَّد وهو «المجىء» المطلق فقد يكون منفياً (أى : لم يقع) ، وقد يكون غير منفىّ . فعدم الركوب مقطوع به ؛ سواء أوقع المجىء أم لم يقع . والحكم بوقوع المجىء أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينة أخرى تعينه ..

وعلى هذا الأساس يقال فى المثال الأسبق ، (وهو : ما تحضر فتحدثَنا) ، فالتحديث « قيد » للحضور . والقيد منفى — لا محالة — فى حالتى الحضور وعدمه . أما الحضور نفسه فقد يكون منفياً أو غير منفى . فهو مسكوت عنه ، يحتاج إلى ما يعين أحد الأمرين ؛ شأنه شأن التقييد بالحال ؛ فكأنك تقول : ما تحضر متحدثا . فالتحديث هو القيد المنفى دائماً ، والحضور هو المقيَّد المسكوت عنه . أو : كأنك تقول : ما يكون منك حضور يعقبه ويترتب عليه تحْديث . فالتحديث هو المقطوع بنفيه . أما الحضور وعدمه فأمرهما للقرينة ؛ تعين أحدهما دون الآخر . وعلى هذا فالفاء للسببية والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها . والنفى منصب على القيد وحده ، كما شرحنا .

ب — ويقول النحاة : إن المعنى قبل« فاء السببية » قد يكون مثبتاً ؛ بأن يتخطاه النفى إلى ما بعدها . بالرغم من وجود النفى قبلها — كما يفهم من بعض الحالات

---

[1] (١) قد يعبرون عما سبق بقول أدق ؛ هو : ان المقيد لا ينصب عليه النفى إلا فى حالة واحدة هى التى يتقيد فيها ، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقية الحالات ؛ فقد يشملها النفى أو لا يشملها على حسب القرائن . ويزيد الأمر وضوحا إذ رجعنا إلى « ب » ص ٢٤٣ .

... ...

السابقة — فإن تسلط النفى على ما قبلها فالفاء تفيد معنى التسبب الذى ينصب بعده المضارع بأن مضمرة وجوبًا . وإن لم يتسلط على ما قبلها ، وبقى معناه مثبتا ، ومدلوله حاصلا موجبا — فالفاء لا تفيد التسبب[١] وإنما ينصب المضارع بعدها تشبيها لها بفاء السببية .

حـ — عرفنا أن الرفع جائز فى ثلاث حالات ،وأن النصب جائز فى حالتين . وهذا الجواز فى الحالات الخمس مشروط بألا يكون المضارع قبل فاء السببية مجزومًا ؛ مثل : ألم تحضرْ فأكرمك ؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذى بعد الفاء على المضارع الذى قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزومًا ومنفيًا كالمعطوف عليه وهذا ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف مفردات ، ولا يصح إلا الجزم مع نفى المعنى عن المعطوف ما دام السياق يقتضى هذا العطف الذى يؤدى إلى النفى وإلى الجزم معاً .

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل ، مثل : غير موجود أخوك فأكرمه . . وفى هذه الصورة يمتنع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه . . .

د — تطبيقًا على ما سبق من تسلط النفى على ما قبل الفاء وما بعدها معا ، أو على أحدهما وحده — يتعين تسليطه عليهما معا فى قوله تعالى : (والذين كفروا لهم نارُ جهنمَ ؛لا يقضَى عليهم فيموتوا ...) . ولا يصح تسليطه على القيد وحده؛ لاستحالة أن يقضى الله عليهم بالموت فلا يموتوا ؛ فلا بد أن يكون الأول منفيًا كذلك ، والفاء للسببية . ويصح : (لا يقضى عليهم فيموتون ...) فتكون الفاء للعطف المجرد ،والمضارع بعدها مرفوع (إذ ليست للسببية) فالفعل الثانى معطوف على الأول تابع له فى إعرابه وفى نفيه — كما قدمنا أول البحث — فالتقدير : لايقضى عليهم ؛ فلا يموتون . والمعنى فى الحالتين واحد . مع ملاحظة ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببية والفاء المتجردة للعطف المحض ولا مانع أن يكون عطف جُمل .

ومثل الآية قولهم : « ما يليق بالله الظلم فيظلمنا » فيصح اعتبار « الفاء » للسببية بتَنْصَب النفى على ما قبلها ، وما بعدها ، والمضارع منصوب . أو : للعطف الخالص بدون سببية فيرفع والنفى عام أيضًا . بخلاف نحو : « ما يحكم الله بحكم فيجور » حيث يتعين أن يكون النفى منصبًا على الثانى وحده باعتباره قيْدًا للأول ، أى : ما يكون منه حكم يترتب عليه جور . ولا يصح نفى الأول لما يترتب عليه من أن

---

(١) سماها النحاة — كالخضرى — فاء المعية .

... ...

يكون معناه : ما يحكم الله بحكم . . . وهذا فاسد ؛ لأن الله يحكم فى كل وقت . . .

ومن الأمثلة لنفى الفعلين معًا : لا يحب الريفى الأسفار ؛ فيشاهدَ عجائب البلاد الأجنبية — ماينظم فلان الشعر البليغ ؛ فينتفعَ به الأديب — لم يتنبه السَّائق فينجوَ من الخَطر — لا يسْرِف العربى فى الطعام ؛ فيشكوَ البِطنة[1]، ولا يهمله ؛ فيشكوَ المخمصة[2] . . .

ومن الأمثلة لنفى الثانى وحده : (أى : لنفى القيد) :

ما يسرق اللص فيسلَمَ — لا يطول السهر فيستريحَ الجسم — لا يسىء التاجر المعاملة فينجحَ . . . — هذا لا يهمل التعلّم فينتفعَ ، ولا يترك العلماء فيستفيد .

هـ — يجرى معَ أداة النهى ما جرى مع أداة النفى من ناحية عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على الجملة ، وتسلط النهْى على ما قبل الفاء وما بعدها معا ، أوعلى أحدهما فقط . . و . . مع ملاحظة أن « لا » الناهية تجزم المضارع حتمًا أما حروف النفى فلا تجزمه[3] .

---

(١) امتلاء البطن .

(٢) الجوع .

(٣) انظر ص ٢٦٨، ٢٧٨ .

ب ــ الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض .

الطلب المقصود هنا ثمانية أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه ، ويكفى وجود واحد منها قبل « الفاء » ؛ فتكون سببية ، ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبًا إن لم يوجد مانع آخر ، وهذه الثمانية هى :

(١) الأمر .	(٥) العَرْض .
(٢) النهى .	(٦) التحضيض .
(٣) الدعاء .	(٧) التمنى .
(٤) الاستفهام .	(٨) الترجى . . .

ولا خلاف فى أن السبعة الأولى هى من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف فى الثامن : (الترجى) والصحيح أنه منها .

وهذه الأنواع الثمانية قسمان ، قسم يدل على الطلب المحض ، بأن يدل بلفظه نصًّا وصراحة على الطلب مباشرة ، من غير أن تجىء دلالته على الطلب تابعة لمعنى آخر يتضمنه ، ومن غير أن يكون محمولا فى أدائه على غيره . وينحصر هذا فى الأنواع الثلاثة الأولى : (الأمر ــ النهى ــ الدعاء .)[1]

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضة ، بأن يجىء معنى الطلب تابعًا لمعنى آخر يتضمنه[2] . ويدخل فى هذا القسم بقية الأنواع الطلبية ؛ فإنها محمولة على الثلاثة المحضة .

وفيما يلى معنى كل واحد من الثمانية ، وحكمه :

(١) الأمر ، ومعناه : طلب فعل شىء . ولا يسمى أمرًا إلا إن كان صادرًا ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه . فإن كان من أدنى لأعلى سمى : دعاء . وإن كان من مساوٍ إلى نظيره سمى : التماسا .

وله صيغتان ، صيغة فعل الأمر الصريح ؛ وهذه هى الأصيلة ، وصيغة : « لام الطلب » الجازمة المختصة بالدخول على المضارع ، وهذه ملحقة بتلك ، وتسمى : « لام الأمر » إن كان الأمر بها من أعلى لأدنى ، و « لام الدعاء » إن كان من أدنى

---

(١) ومثل هذا يجرى على المضارع بعد واو المعية المسبوقة بطلب كما سيجىء عند الكلام عليها فى ص ٢٨٥ .

(٢) كما سيجىء فى ٢٨٠

لأعلى ، و « لامَ الالتماس » إن كان من مساوٍ لنظيره . فتسميتها « لام الطلب » أدق من تسميتها : « لام الأمر » لأن الطلب — والمقصود به هنا : طلب فعل شىء — يشمل الصور الثلاث .

فمثال الأمر الصريح : اغفر هفوة الصديق فيحمدَك ، وانصحه فى السرّ فيتقبلَ نصحك، وجامل الناس فيما لا يضر ، فتستريحَ ، ويدومَ لك ودهم .

ومثل : خذ وهات فى قول الشاعر :

من لى بسوق فى الحيـــا ة يقال فيها خذ وهاتِ
فأبيعَ عمراً فى الهمـــو م بساعة فى الطيباتِ

ومثال لام الطلب : لِتكن طاعةُ الله أولى بالأمور لديك فتسعدَ ، وليكن حرصك على أداء الواجب عقيدة فتنهضَ وينهض وطنك ، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفعَ قدرك .

فإن كان الأمر بصيغة اسم الفعل فالأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يجعل الفاء بعده للسببية ؛ نحو: صه فيهدأَ النائم، وتراكِ الشر ؛ فتأمنَ عواقبه، ونزالِ إلى ميدان الإصلاح فتُحبَّ . والمعنى : اتركْ وانزل . . . وكذلك إن كان الأمر بصيغة المصدر الواقع بدلا من التلفظ بفعله ؛ نحو : سكوتاً فنسمعَ الخطباء .[1] . . ولكن الأبلغ والأشهر فى الحالتين ألا تكون للسببية .

(٢) النهى ومعناه : طلب الكَفّ عن شىء . وأداته واحدة ؛ هى : « لا » الطلبية ، وتسمى « لا ، الناهية » إن كان النهى صادراً من أعلى لأدنى ؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت « لا ، الدعائية» . وإن كان مساوٍ سميت : « لا ، التى للالتماس»

---

(١) ومن الجمل الخبرية الدالة على الأمر — قوله تعالى : (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفرْ لكم ذنوبكم ، ويدخلْكم . . .) بجزم المضارعين «يغفر » و « يدخل » فى جواب الجملة الخبرية المقصود بها الأمر ، والتقدير : آمنوا بالله . . . وجاهدوا . . . يغفر لكم . . . وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام : (هل أدلكم) . . . لفساد المعنى على هذا ؛ لأن السؤال عن مجرد الدلالة والإرشاد بدون عمل آخر ، لا يؤدى إلى مغفرة الله والدخول فى الجنة ؛ فغفران الذنوب لا يكون مسبباً عن مجرد الدلالة ، وإنما يتسبب عن الإيمان نفسه وعن الجهاد . وكثير من الأساليب الناصعة يجرى على نسق الآية ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر : تهتم بعملك وتجيده وتحرص عليه ، تُفلحْ ، ويكثر رزقك . وينصح الوالد ابنه الطالب فيقول: تذاكرُ وتلتفتُ إلى دروسك تنجحْ . التقدير : اهتم بعملك وأجده . واحرص عليه ، تفلح — ذاكر والتفت تنجح . . . وهكذا (وستجىء لهذا إشارة أخرى لمناسبة جديدة فى ص ٣٠٣)

فتسميتها « لا الطلبية » أولى ؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاتها الثلاث . وإنما ينصب المضارع بعد فاء السببية فى جواب النهى بشرط ألا ينتقض النهى بإلاّ الاستثنائية على الوجه الذى سبق إيضاحه فى النفى ونقضه[1] ومن الأمثلة : لا تقل الخطأ فيشتهرَ جهلُك ، ولا تُخْف العلم ؛ فتتهمَ فى مروءتك . ومثل قوله تعالى : (لا تَفتَروا على الله كذِبًا فيُسْحِتَكُمْ ...)[2] وقولهم : لا تكثر مقاطعة الإخوان فيهونَ عليهم سخطك .

فإن كان النهى بصيغة الاسم فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجعل الفاء بعده للسببية ؛ نحو سيْرًا لا قعودًا فتكسلَ ، وعَملا لا بَطالة ، فتفقدَ رزقك .

(٣) الدعاء . ومعناه : طلب فعل شىء أو الكف عنه ، بشرط أن يكون فى الحالتين من أدنى لأعلى . وإلا فهو أمر أو نهى إن كان من أعلى لأدنى ، والتماس إن كان بين متساويين . — كما سبق —

وصيغته فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء ، وكذا المضارع المسبوق بلام الأمر ، أو بلا الناهية مع إرادة الدعاء بهما . . . ومن الأمثلة قول الشّاعر :

ربِّ ، وفّقْنى فلا أعدلَ عن سَنَن الساعين فى خير سَنَنِ

وقول الآخر :

فيا ربِّ عجّـِل ما أؤمل منهمو فيدْفأ مقرور[3] ويَشبعَ مُرْمِلُ[4]

ومثل : ربِّ : لِتكنْ طاعتِى لك على قدر فضلك ؛ فأفوزَ فوزًا عظيمًا ، ولتكن أعمالى مقصورة على مايرضيكَ ؛ فأنالَ أسمى الغايات ، ولا تتركْنى لنفسى فأضلَّ ضلالا عظيمًا . . .

فإن كان الدعاء بصيغة أخرى . لم ينصب المضارع — إلا فى الرأى الذى قَصِد

---

(١) سبقت الإشارة فى ص٢٦٨و٢٧٥ إلى أن النهى يجرى عليه ما يجرى على النفى عند نقضه «بإلا» . وعلى هذا إن كان نقض النهى قبل الفاء فلا ينصب المضارع بعدها . أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جائزان . . .

(٢) فيستأصلكم ويبيدكم .

(٣) من أصابه البرد الشديد .

(٤) شديد الفقر .

به التيسير — ؛ كصيغة الاسم فى قولهم : سَقياً لك فتسلمُ ، ورَعياً لمن معك فتتجنبُهم المخاوف . . . وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء — أو غير الدعاء نحو : يرزقنى الله الغنى فأنفق المال فى سبل الخير . وبعض الكوفيين يجيز النصب فى هذه الصور ، ورأيه مقبول وفيه التوسعة التى أشرنا إليها ، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر .

(٤) الاستفهام (حقيقيًّا كان وهو طلب معرفة شىء مجهول للمتكلم حقيقة ، أم إنكاريًا ، أم توبيخيًّا) ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد وقع قبل الكلام[١] . ومن أمثلته قوله تعالى بلسان أصحاب النار : (. . . فَهَلْ لنَا مِنْ شفعاءَ ؛ فيشفَعُوا لنا . . .) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لُبانَاتى ؟ فأرجُوَ أن تُقضَى ، فيرتدَّ بعض الروح للجسد

(٥) العَرْض[٢] ؛ وهو الطلب برفق ولين . ويظهران — غالبا — فى صوت المتكلم ، وفى اختيار كلماته رقيقة دالة على الرفْق ، ومن أدواته : « ألاَ » ؛ كقول الشاعر :

يا بْنَ الكرامِ ألاَ تدنو فتُبصِرَ ما قد حدثوك . فما راءٍ كمَنْ سَمِعا

ومن أدواته — أحيانًا — « لو » ؛ نحو : لو أوفق للكمال المستطاع فأبلُغَ غاية المنى . . .

(٦) التحضيض[٢] ، وهو الطلب بشدة وعنف ويظهران — غالبًا — فى صوت المتكلم ، وفى اختيار كلماته جزلة قوية . ومن أدواته : « هلاَّ » ؛ نحو : هلاَّ حطمت قيود الاستبداد فتعزَّ ، وهلاَّ قوضْت حصون الاستعباد فتسودَ .

ومن أدواته أيضًا : «لولا» ؛ نحو : لولا تدفع الظلم فيخافَ الظالم . . . وقول الشاعر :

لَوْلا تعوجِينَ يا سَلْمى على دَنِفٍ فتُخْمدى نارَ وَجْدٍ كادَ يُفنيهِ

ومن أدواته — أحيانًا — « لو » ؛ نحو : لو تحترم القانون فتأمنَ العقوبة .

---

(١) سبق إيضاح الاستفهام الإنكارى والتوبيخى فى ج ٢ ص ٢٣٥ م ٨١ هذا وشرط عدم المضى يتمسك به أكثر النحاة ، ولا يتمسك به آخرون . وسيجىء البيان فى الزيادة والتفصيل ص ٢٨٣ ومن التيسير المقبول عدم التمسك به . ويتمسك الأولون أيضاً بشرط آخر هو : ألا يكون الاستفهام بجملة اسمية فيها الخبر جامد . وقد سبق أنه لا داعى للتمسك به .

(٢) سيجىء تفصيل الكلام على العرض والتحضيض فى باب : « لولا ولوما . . . » ص ٣٧٧ .

(٧) التمنى ، وهو الرغبة فى تحقق أمر محبوب ؛ سواء أكان تحققه ممكنا ، أم غير ممكن ولا يصح أن يكون فى أمر محتوم الوقوع[١] . وأشهر أدواته : « ليت » وهى الأصل ؛ كقوله تعالى : (يا ليتنى كنتُ معهم فأفوزَ فوزًا عظيمًا) ، ونحو : يا ليت من يمنع المعروفَ يُحرَمُ المعروف ؛ فيذوقَ مرارة الحرمانِ . وكقول الشاعر :

يا ليت أمَّ خُلَيْد واعدتْ فوفَتْ ... ودام لى ولها عمْرٌ فنصطحبـا

ومن أدواته — أحيانًا — « لو » كقراءة من قرأ قوله تعالى : (فلو أنَّ لنا كَرَّةً فنكونَ من المؤمنين) بنصب المضارع .

وكذا « ألاَ »[٢] نحو : ألاَ صديقَ مخلصا فينصَحنا .

(٨) الترجى ، وهو : انتظار حصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقق . ولا يكون إلا فى الأمر الممكن ، ومثله التوقع[٣] والكوفيون هم الذى يعتبرون الفاء بعده للسببية ، والشواهد — ومنها القرآن — تؤيدهم[٤] . نحو : لعلك تحسن اختيار الكلام ، فتفوزَ بإعجاب السامعين ، ولعل إعجابهم ؛ يبرأ من التزيد والتحيف فتدركَ مبلغ توفيقك ، وحقيقة أمرك . . .

تلك هى أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض . وقد عرفنا[٥] أن المحض منها ثلاثة ، وأنها سميت محضة لدلالة صيغها اللفظية — نصًّا وأصالة — على الطلب الصريح مباشرة ؛ لا عن طريق تبعىّ أو ضمنىّ ، غير مباشر ؛ كدلالة التمنى على الطلب ، فإن الطلب يجىء من طريق تبعىّ ؛ أى : من طريق غير مباشر ، إذ يلزم من تمنّى الشىءِ طلبُ مجيئه . . . وكذلك العرض والحض وغيرهما من

---

(١) فلا يصح أن يقال : ليت غداً يجىء . . . وقد سبق الكلام على التمنى فى حـ ١ ص ٤٧٣ م ٥١ ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٩٥

(٢) سبق الكلام على « ألا » المفيدة للتمنى وإعرابها وحاجتها أوعدم حاجتها للخبر فى حـ ١ ص ٥٤٠ م ٥٨ .

(٣) سبق الكلام على الترجى والتوقع والإشفاق ومعنى كلٍ فى الجزء الأول ص ٤٧٣ م ٥١ .

(٤) ومنها قوله تعالى : « (لعله يَزَّكَّى ، أو يَذَّكَّرُ ، فتنفعَه الذكرى . .) بنصب « تنفع » ومنه قوله تعالى (يا هامانُ ابن لى صرحاً . لعلى أبلغ الأسبابَ ، أسبابَ السموات ، فأطَّلعَ إلى إله موسى) بنصب : « أطلع » ولا داعى للتأول .

(٥) فى ص ٢٧٦ .

بقية أنواع الطلب غير المحض ؛ فإنها تدل على الطلب من ذلك الطريق الضمنى ، غير المباشر بخلاف الثلاثة المحضة : (الأمر والنهى والدعاء) فإن صيغها صريحة فيه كما أسلفنا[1] . . .

---

(١) وفى الكلام على « فاء السببية » يكتفى ابن مالك ببيت واحد هو :

وبعدَ « فَا » جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ- «أَنْ ».وَسَتْرُهَاحَتْمٌ نَصَبْ

وتقدير البيت : و«أن» ، نصب بعد « فا » جواب نفى أو طلب محضين . وسترها حتم . (ويلاحظ أنه – كعادته – استعمل « أن » بمعنى « الحرف » أولا ، ثم عاد فاستعملها بمعنى الكلمة ، وأعاد الضمير عليها فى الأولى مذكراً وفى الثانية مؤنثاً . والأمران صحيحان –(انظر هامش ص ٢١٣ و ٢١٩) .

والمعنى : « أن » مستترة (مقدرة) حتما بعد فاء السببية الواقعة فى صدر كلام يقع جواباً لنفى محض ، أو طلب محض . وفى الكلام نقص واضح ؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفى ، وأحكامها ، وشبه النفى . واقتصر فى الطلب على المحض من غير تفصيل ولا إبانة . ثم عرض أبياتاً تتعلق بحرف آخر غير فاء السببية ؛ هو : « واو المعية » ثم رجع للكلام على فاء السببية بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر :

١٧– والفعلُ بعْدَ « الْفاءِ » فى الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَاإِلَى التَّمَنِّى يَنْتَسِبْ

يريد أن المضارع بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الرجاء – ينصب بأن مضمرة وجوباً ؛ كنصب المضارع بها إذا كان منتسباً للتمنى ، أى : جواباً للتمنى ؛ بأن كان بعد الفاء المسبوقة بالتمنى ، فكما ينصب بعد هذا ينصب بعد ذاك . وستجىء إشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى فى ص ٣٠٤ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — تقدم أن الفاء لا تكون سببية ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوبًا إلا بشرط أن يسبقها إما النفى المحض أو شبهه، وإما الطلب المحض أو غير المحض . . . لكن هذا الشرط هو الأغلب فى أكثر الحالات، فهناك حالات ست يصح اعتبار الفاء فى كل منها سببية مع فقد هذا الشرط ،فعند اعتبارها سببية ينصب المضارع حتمًا، بأن مضمرة وجوبا، وعند عدم اعتبارها لاينصب . والأربعة الأولى تكون فى حالتى الاختيار والضرورة الشعرية ، والأخيرتان خاصتان بالضرورة الشعرية .

(١) الفاء الواقعة بعد نفى مسبوق باستفهام تَقْريرى، نحو : ألم تشهد بدائع الأزاهير فى مطلع الربيع فتنعمَ بها ؟ فيجوز رفع المضارع : « تنعم » ، ونصبه على أحد الاعتبارين (وقد سبق الكلام على هذا فى موضعه المناسب ص ٢٦٩) .

(٢) الفاء الواقعة بعد نفى قد نقض « بإلا » الاستثنائية ، وكان النقض بعد الفاء والمضارع نحو : ما تزورنا فتحدثنا إلا أتحفتنا بطرائفك الأدبية . . . وقد سبق هذا[1] .

(٣) الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط ، أو بعدهما . نحو : من يَهُن فيقبلَ يسهلْ الهوان عليه ، ومن يسهل الهوان عليه يفقدْ كرامته ؛ فيُحرمَ سعادة الحياة . فالفعلان : يصبر ، ويحرم ، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببية ، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببية[2] . . .

ويقول النحاة : إن السبب فى جواز النصب هنا — حيث لا نفى ولا طلب — أن فاء السببية تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها ، وفعل الشرط قبلها غير محتوم الوقوع ؛ فأشبه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التى ليست محققة الوقوع . وأن علة جواز نصبه بعد فعلى الشرط والجواب معا هو أن الجزاء غير محقق الوقوع ، ولا محتم الحصول ، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه . . .

---

(١) وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفى فى ص ٢٦٨ .

(٢) سيجىء فى الجوازم (ص ٣٥٧) الأوجه الأخرى الجائزة . فهناك الموضع المناسب .

... ...

هذا كلامهم . وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى « الطلب » تقديراً . ولا محل للتقدير ؛ فالعلة الصحيحة هي محاكاة كلام العرب واستعمالهم ليس غير . . .

(٤) الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إنما » ؛ نحو : إنما أنت العالم فتفيدَ ؛ فيجوز نصب المضارع : « تفيد » على اعتبار الفاء سببية ، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية[1] .

وإلى هنا انتهت الحالات الأربع التى تقع فى النثر والشعر ، أى : فى حالتى الاختيار والضرورة .

ويليها الحالتان المقصورتان على الضرورة وهما :

(٥) الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إلا » ، نحو : ما تتكلم إلا فتحسن الكلام[2] .

(٦) الخبر المثبت الخالى من النفى ومن الطلب ومن الحصر « بإلاَّ » كقول الشاعر :

سأترك منزلى لبنى تميم ... وألْحَقُ بالحجـازِ فأستريحَا

فالمضارع : « أستريح » منصوب على اعتبار الفاء — للضرورة — سببية ، كما يقول كثير من النحاة[3] .

ب — قلنا إن أكثر النحاة يشترط فى فاء السببية بعد الاستفهام ألا يكون الاستفهام عن أمر قد حصل فى الزمن الماضى حقيقة ؛ فيخرج نحو : لمَ أسأت

---

(١) يذكر النحاة لهذه الحالة مثالا هو قوله تعالى (إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونَ) فى قراءة من نصب : « يكون » باعتبار الحصر منزلا منزلة الطلب تأويلا . ولم يجعل المضارع منصوباً فى جواب « كن » لعدم وجود قول : « كن » حقيقة ؛ إذ لا ينطق بها الله حين يريد خلق شىء من العدم ، وإنما هى كناية عما يسمى « تعلق القدرة تنجيزاً بوجود شىء » . هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب عنه فى صيغة الفعل والفاعل ؛ فلا بد من اختلافهما فيهما ، أو فى أحدهما ؛ فلا يقال قم تقم و .يقول ابن هشام والصبان : إن الجواب لا بد أن يخالف المجاب ؛ إما فى الفعل والفاعل ؛ نحو : جئنى أكرمك ، أو فى الفعل ، نحو : أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم ، أو فى الفاعل ؛ نحو : قم أقم . ولا يجوز أن يتوافقا فيهما .

(٢) لم أجد فيما رأيته من المراجع النحوية مثالا من الشعر ؛ كى تتحقق فيه الضرورة . فأمثلتهم المعروضة نثرية . ولعلهم يريدون ما يكون مثلها فى النظم .

(٣) لا داعى لهذا فخير منه أن تكون للعطف المجرد والمضارع بعدها مرفوع ، لعطفه على مثله المرفوع ، وإنما حرك بالفتحة للضرورة ؛ وهى مراعاة القافية .

... ...

إلى الصديق فيقاطعك ؟ فلا ينصب المضارع :لأن الإساءة وقعت فعلا . وحجته أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا ، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء ويجب أن يكون مستقبلا أيضًا ؛ ليتحد المعطوف والمعطوف عليه فى الزمن — عملا بالرأى الراجح — فلو كان ما قبل الفاء ماضى الزمن لجاء المصدر المعطوف عليه ماضى الزمن أيضًا فيختلف فى زمنه عن زمن المعطوف المستقبل .

اما الذين لم يشترطوا عدم المضى فحجتهم ما ورد من مثل : أين ذهب الرسول فنتبعَه، بنصب: « نتبع » مع أن المعنى فى ذلك قد وقع فى زمن مضى . ثم قالوا : إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذى قبل « الفاء » مباشرة فمن الممكن تصيده والوصول إليه من مضمون ذلك الكلام ولازمه ؛ كأن نقول : ليكن منك إعلام بذهاب الرسول ، فاتّباع منا .

ومع أن الرأى الأول دقيق محكم ، وله الاعتبار الأقوى — فالأنسب الأخذ بالرأى الثانى ليكون الحكم مطردًا ؛ فيقل التشعيب والتفريع ، ولأن التقدير فيه روعى مثله فى أحوال أخرى مع فاء السببية كما يتبين مما سبق . . .

خامسها : واو المعيّة :

فائدتها :

الدلالة على أن المعنى الذى قبلها والذى بعدها مصطحبان معًا عند حصول مدلولهما وتحققه ؛ لا يسبق أحدهما الآخر ، أى : أنهما متلازمان عند التحقق ؛ ويحصلان معًا فى زمن واحد يجمعهما ؛ فى مثل : أتبتسم وتصافحَ الزائر ؟ بنصب المضارع : « تُصافِحَ » يكون الاستفهام مُنصَبًّا على تحقق الابتسام والمصافحة معًا فى وقت واحد للزائر ، ولا يتجه إلى تحقق أحدهما دون الآخر ، ولا يتجه كذلك إلى تحققهما فى زمنين مختلفين . فكأنّ من ينطق بهذه العبارة ، وينصب فيها المضارع بعد الواو — يقول : أنا أسأل عن تحقق الأمرين معًا فى وقت واحد ، ولا أسأل عن غير هذا .

ومثل : لا يتكلم الخطيب ويقعدَ . بنصب المضارع : « يقعدَ » فإن النفى مسلّط على اجتماع القعود والتكلم ووقوعهما فى وقت واحد ؛ فكأن المتكلم يقول : إنهما لا يحصلان معًا فى وقت واحد . أما نفى حصول أحدهما فقط أو نفى حصولهما فى زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجملة . ومثله : لا يهمل العاقل عمله ويلعبَ ، ولا يقعد عن السّعى وينتظرَ الرزق ؛ بنصب : « يلعب » ، و « ينتظر » فيكون المراد نفى الجمع فى وقت واحد بين الترْك واللعب ، وكذا نفى اجتماع القعود عن السعى وانتظار الرزق فى زمن واحد . ونحو : لا تأكلْ وتتكلمَ . بنصب المضارع « تتكلم » إذا كان الغرض النهى عن الجمع بين الأكل والكلام فى وقت واحد .

ولما كانت هذه الواو دالة على اجتماع المعنيين واصطحابهما معًا وقت تحققهما — سميت لذلك : « واو المعية » أى : « الواو » التى بمعنى : « مع »[1] ؛ فهى تدل دلالتها على الجمع والمصاحبة بين أمرين فى وقت واحد .

---

(١) المعنى لا يتغير مع كل منهما ، ولكن الإعراب يختلف . فواو المعية حرف عطف ، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق . . . أما كلمة : « مع » فظرف منصوب وهو مضاف — غالباً — فبعده اسم مضاف إليه ولا يقع بعده المضارع مباشرة . . وواو المعية التى هنا تختلف عن واو المعية التى يليها المفعولى معه ؛ فإن التى يليها المفعول معه حرف مجرد للدلالة على المعية وليس عاطفاً أو غير عاطف . أما التى هنا فحرف عطف ، مع دلالته على المعية نصاً ، ولا يليه إلا المضارع بالشروط التى سنعرفها . وإنما قلنا مع دلالته الدائمة على المعية نصاً ؛ لأن الواو العاطفة لا تدل على المعية

عملها :

واو المعية — هنا — حرف عطف — فى المشهور — مع إفادته المصاحبة[١] والاجتماع — والمضارع بعده منصوب بأن المضمرة وجوبًا، وزمنه —كما عرفنا—. خالص متجرد للاستقبال، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور فى الكلام السابق. فإن لم يوجد فى الكلام السابق مصدر وجب تصيده بالطريقة التى سلفت فى العطف بفاء السببية[٢] .

ويشترط لنصب المضارع بأن المضمرة وجوبًا بعد «واو المعية» أن تكون واو المعية مسبوقة إمَّا بنفى محض، أو بما يلحق به، وإما بنوع من أنواع الطلب الثمانية التى سبق بيانها فى «فاء السببية»[٣] — غير أن بعض النحاة يمنع وقوع «واو المعية» بعد أربعة أنواع من الطلب؛ هى الدعاء، والعَرْض، والتحضيض، والترجى: وحجتهُ: أن السماع الكثير لم يرد بواحد منها. والسماع الكثير هو الأساس للقياس؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقودًا، ولا يصح عنده النصب، حملا لواو المعية على «فاء السببية»؛ لأن الحمل — برغم التشابه بينهما فى كثير من الأمور — لا داعى له. ورأيه وجيه.

ويخالفه فريق آخر، بحجة التشابه القوى بين الحرفين فى نواح متعددة فلا ضرر من حمل واو المعية على فاء السببية. وفى هذا الرأى تيسير، ولكن فيه إهدار

نصاً، وإنما تدل عليها بقرينة أخرى خارجة عنها؛ فمن يقول: دعوت الضيف والشريك لزيارتى — قد يقصد أنه دعاهما معاً فى وقت واحد، وقد يقصد أنه دعاهما فى وقتين مختلفين؛ فليس فى الكلام ما يعين أحدهما؛ لأن الواو العاطفة تدل على مجرد التشريك فى المعنى، ولا تدل على المصاحبة والاجتماع فى أثناء تحققه إلا بقرينة. وهذا هو المراد من قولهم: إنها لمجرد الجمع، أى: للتشريك فى المعنى من غير دلالة على ترتيب أو تعقيب أو مصاحبة... بخلاف الدالة على العطف والمعية معاً فإنها تجمع بين الأمرين فى وقت واحد، ووقوع المضارع بعدها منصوباً دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معاً. وقد سبق بيان هذا فى باب العطف (ج ٣ ص ٤١٢ م ١١٨ وفى باب المفعول معه ج ٢ ص ٢٢٦ م ٨٠).

(١) والكوفيون يمنعون العطف بها.

(٢) ص ٢٧٠.

(٣) ويلحق بالطلب أداة الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متوسطاً بين شرطها وجوابها، أو متأخراً عنهما، فى حالة التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو للمعية، ونصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً، كما يجوز عدم اعتبارها للمعية فلا تنصب المضارع وكل هذا على حسب الاعتبارات المعنوية التى تقدمت فى فاء السببية والتى ستجىء فى الجزم.

لأهم الأسس التى تراعَى، ولهذا يحسن عدم الأخذ بـهِ قدر الاستطاعة: احترامًا للأساس الأهم السابق .

فمن أمثلة واو المعية بعد النفى قول أعرابى يجرى إلى ساحة القتال : لا ألزم دارى وأشهدَ الأبطال يـَمضون للجهاد سراعًا ، ولا أموتُ على فراشى كالبعير المهزول ، وأُبصرَ الرجالاتِ فى حـَومة الوغى شهداء .

ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتى[١] :

(١) بعد الأمر : أيها الصديق : اغـفـِرْ هفـْوتى وأغفرَ هفـْوتـَك؛ لتـَدومَ صَداقتنا ، وساعدنى وأساعدَك لنتغلبَ على المشقات .

ولا خلاف فى نصب المضارع « بأن » المضمرة وجوبا بعد واو المعية إذا كانت الواو مسبوقة بإحدى صيغتى الأمر المحض. أما الدلالةعلى الأمر بغيرهما (كالدلالة عليه باسم الفعل ، أو بصيغة اسم ، أو بجملة خبرية . . . . فالحكم هنا كالحكم فى فاء السببيـّة[٢] .

(٢) بعد النهى :

لاتنهَ عن خـُلـُقٍ وتأتىَ مثـله ... عارٌ عليك ـ إذا فعلتَ ـ عظيمُ

(٣) بعد الاستفهام :

ألم أكُ جاركمْ ويكونَ بينى ... وبينكمـُو المودة والإخاءُ

ومثل :

أتبيتُ ريـَّانَ الجفونِ من الكـَرَى ... وأبيتَ منك بليلة الملسوعِ

(٤) بعد التمنى : قوله تعالى حكاية لقول الكفار يوم القيامة : (يا ليتنا نردّ ولا نـُكـَذّبَ بآيات رَبّنا . . .)

وقول الشاعر :

ألا ليت الجوابَ يكونُ خيرًا ... ويـُطْفِىءَ ما أحاط من الجـَوَى بى

---

(١) مع ملاحظة ان المعطوف بواو المعية والمعطوف عليه مصدران - كما شرحنا - فليس فى الكلام عطف جملة خبرية بعد الواو على جملة طلبية قبلها مما يمنعه النحاة ، ولا عطف فعل على فعل . وكل هذا بشرط نصب المضارع بعد الواو .

(٢) ص ٢٧٧ .

(٥) بعد الدعاء (على الرأى القائل به...) : رباه ، ما أسعدنى بطاعتك ؛ فوجهْنى إليها ، ويعينَنى فضلك على ملازمتها . وما أشد حاجتى إلى بِرِّك ؛ فأسبغْ علىَّ ثوب العافية ، وتَحرُسَهُ برحمتك ، وأغدق علىَّ النعم ، وتوفقَنى إلى صيانتها . ربَّاه، لِتُدخلْنى فى عداد المقربين ، وترفعَ مقامى بينهم ، ولا تدع للتَّوانى سبيلا إلىَّ وتتركَنى بعيدًا عن المدى الذى يرضيك .

(٦) بعد العرض (على الرأى القائل به ..) : ألاَ تزور المريض وتُقَدمَ له هدية . ألا تسأله عن حاله وتدعوَ له بالشفاء .

(٧) بعد التحضيض (على الرأى القائل به . . .) : هلاَّ تتعرض لأشعة الشمس وقت الضحا أو قبل الغروب وتحذَرَ حرارتها ، وطولَ التَّعرض لها . وهلاَّ تعرف رأى الأطباء فى فائدة التعرض وضرره ؛ وتَعملَ برأيهم . . .

(٨) التمنى (على الرأى القائل به . . .) : ليت العالِم يدرك أنه قُدوة ، وينزكَ مالا يليق به ، وليته يعرف أن فساده أشد ضررًا وأعظم خطرًا من كل فساد آخر ، ويُجنبَ الناس أثره . . .

يتبين مما سبق أن بين فاء السببية وواو المعية تشابها واختلافا ؛ فيتشابهان فى أمرين

أولهما : نصب المضارع بعدهما بأن مضمرة وجوبًا ؛ بشرط أن يسبقهما — غالبا — نفى أو طلب ، وما يلحق بهما بالتفصيل الذى عرفناه .

ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف أيضًا فوق دلالته الخاصة (وهى : دلالة الفاء على « السببية » فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب. ودلالة الواو على « المعية ») . والمصدر المنسبك بعدهما من « أن » المضمرة وجوبًا وما دخلت عليه من الجملة المضارعية — معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبلهما . وهذا على الرأى الشائع الذى يخالف فيه بعض المحققين[1] ويقول : إن هذه الواو التى تفيد المعية ليست عاطفة ، وهو بهذا يوافق الكوفيين (ويسمونها : واو الصَّرْف) وحجته أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها منصوبا

---

(١) كالرضى .

ليصرفوه عن المألوف فيكون صرفه هذا دليلا على أنها للمعية والمصاحبة ومرشداً من أول الأمر إلى أنها لإفادة اجتماع أمرين فى زمن واحد ، وليست للعطف (١) .

ويختلفان فى خمسة أمور :

أولها : أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة ؛ لورود السماع بأمثلة كثيرة لكل نوع تبيح القياس عليها .

وأما الثامن (وهو « الترجّى) فيقع فيه وحده الخلاف ، والصحيح أنه كبقية الأنواع فى وجوب نصب المضارع الواقع فى جوابه بعد فاء السببية ، وأن ناصبه هو « أن » المضمرة وجوبا .

فى حين يخالف بعض المحققين فى وقوع الدعاء ، والعرض والتحضيض والترجى قبل واو المعية ، ويمنع اعتبارها للمعية كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعة المذكورة ؛ بحجة عدم ورود السماع بأمثلة لكل منها تكفى للقياس عليها .

ثانيها : الأصح فى فاء السببية أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالتها — فى الغالب — على السببية الجوابية فى الوقت نفسه . على حين يشتد الخلاف فى جعل الواو — هنا — للأمرين مجتمعين ؛ وهما : العطف والمعية ؛ إذا الرأى القوىّ أنها تفيد المعية دائماً بغير أن تكون عاطفة .

ثالثها : — وهذا مهم — أن فاء السببية لا بدأن تقع — غالباً — فى جواب نفى أو طلب أو ملحقاتهما . . . ؛ فما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له . أما واو المعية فتقتضى مصاحبة ما قبلها وما بعدها مصاحبة حقيقية عند وقوعهما ؛ أى : تستلزم تلاقيهما

---

(١) ومع أنها عنده للمعية وليست للعطف — يعتبرها إما واواً للحال ، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ؛ فالمصدر المؤول بعدها فى تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، فمعنى : قم وأقوم — قم وقيامى ثابت . أى : قم فى حال ثبوت قيامى . وإما بمعنى : « مع » ، أى : قم مع قيامى . وذلك كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو . ولو جعلت الواو عاطفة للمصدر على مصدر سابق لزال التنصيص على معنى الجمع . . . وقد قامت على هذا الرأى اعتراضات كثيرة واجهتها ردود كثيرة أيضاً . ولا حاجة بنا إلى شىء من هذه أو تلك ؛ لاعتمادهما — فى الغالب — على الجدل المجرد . وغاية ما نقوله إن اعتبار الواو لمجرد المعية هنا يريح من العطف وما يقتضيه — أحياناً — من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لا يكون فى الكلام السابق مصدر مذكور . ولولا اعتبارات أخرى قوية لكان هذا الرأى وحده هو المستحسن فى جميع حالات فاء السببية أيضاً فلا نعدها حرف عطف ؛ طبقاً للمذهب الكوفى الذى يقصرها على السببية ويمنع أن تكون عاطفة .

واجتماعهما فى زمن واحد عند تحقق معناهما وحُصُوله ، وهذه المصاحبة تمنع أن يكون ما بعد الواو مسببا عما قبلها ، وجوابا له ؛ لأن المسبب والجواب لا بد أن يتأخرا — حتما — فى وجودهما عن السبب ، وعما يحتاج إلى إجابة . وهذا التأخر يناقض المصاحبة ويعارضها . ولهذا يقول النحاة : إن صحة الفهم ودقة التعبير يقضيان بتخطئة من يقول عند الإعراب : (واو المعية الواقعة فى جواب النفى ، أو الأمر ، أو النهى ، أو غيرهما من بقية الأنواع السالفة . . .)وبتصويب من يقول : « واو المعية » الواقعة بعد النفى أو الطلب من غير ذكر لكلمة : جواب . . .

رابعها : أنّ واو المعية — هنا — لا بد أن يسبقها نفى محض ، أو طلب أو ملحقاتهما ، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبة الحقيقية وهذه تقتضى أن ينصَبّ النفى والنهى — وغيرهما من بقية الأنواع — على ما قبل الواو وما بعدها معًا ، أى : أن النفى والنهى — ونظائرهما — يشملان ما قبل الواو وما بعدها لا محالة ، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر — بشرط أن تكون الواو للمعية ، والمضارع بعدها منصوبا — فمن يقول لا آكلُ وأتكلمَ . بنصب « أتكلمَ » فإنما ينفى اجتماع الأمرين (الأكل والكلام) فى وقت واحد؛ فالنفى مسلّط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعَيْن أما شأنهما عند عدم مصاحبتهما فمسكوت عنه والحكم عليه متروك ؛ لا دخل للنفى به؛ فقد يقع الأكل وحده أوْ لا يقع ، وقد يحصل التكلم وحده أو لا يحصل، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن فى وقتين مختلفين ، أولا يقعان مطلقا . . . فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقرينة خارجة عن الجملة .

ومن يقول : لا أكتبُ وألوثَ أصابعى (بنصب : « ألوّثَ ») فإنما ينفى اجتماع الأمرين معًا فى وقت واحد ، وهما : الكتابة ، وتلويث الأصابع ، فالنفى شامل ما قبل واو المعيةوما بعدها مجتمعين ،يُسلّط عليهما فى زمن اصطحابهما وتلاقيهما ولا ينصَبّعلى أحدهما دون الآخر . أما المعنى عند عدم اصطحابهما فمسكوت عنه ، متروك حكمه ، لا صلة للنفى به ، فقد تكون الكتابة وحدها منفية أو غير منفية ، وقد يكون تلوّث الأصابع وحده حاصلا أو غير حاصل ... وقد يكون الاثنان غير حاصلين ، وقد يحصلان فى زمنين مختلفين . فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال ، ولا سبيل للقطع بأحدها إلا بقرينة أخرى .

وكذلك من يقول : لا تمش وتكتبَ . . . ـ أو : لا تخطب وتجلسَ . . . ـ أو : لا تظلم الضعيف وتخافَ القوى . . . بنصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالنهى فى هذه الأمثلة وأشباهها ـ فإن النهى فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعَيْن فى وقت واحد ، ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر ، فكلاهما وحده مسكوت عنه ، مهمل أمره ؛ لا دليل للقطع بأنه منهى عنه وحده أو غير منهى عنه ، ولا منهى عنه مع الآخر فى زمنين مختلفين . . . فالقطع بأحد هذه الأمور متوقف على قرينة خارجة عن الجملة ؛ توجه لأحدها دون الآخر .

أما النفى والنهى قبل فاء السببية فقد يسلَطان على ما قبلها وما بعدها معا ، أو على ثانيهما فقط كما سلف .

هذا ، وما قيل عن النفى والنهى يقال فى ملحقات النفى وفى سائر أنواع الطلب بنوعيه حيث يسرى ـ فى وقت واحد ـ على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفى أو الطلب ، ويشملهما هذا المعنى مصطحبين مجتمعين فى زمن واحد [1] . . .

خامسها : أن فاء السببية قد تسقط جوازًا بعد الطلب ـ لا النفى ـ أوُ لا توجد من الأصل فيصح فى المضارع بعدها الجزم فى جواب الطلب ؛ ففى مثل : شارك فى ميادين الإصلاح ؛ فينهضَ بلدك . . . ، يصح أن يقال : شارك فى ميادين الإصلاح ينهضْ بلدك . . . بجزم المضارع : « ينهض » . ولا يصح هذا فى فى واو المعية ؛ كما سيجىء قريبًا [2] .

---

(١) فى الكلام على واو المعية يكتفى ابن مالك ببيت واحد ؛ هو :

والواوُ كالفا ،إنْ تُفِدْ مَفهومَ مَعْ   كَلاَ تَكُنْ جَلْدًا ، وتُظْهِرَ الجزَعْ ـ ٣

يريد : أن « الواو » كفاء السببية فى كثير من الأحكام ؛ وفى مقدمتها وقوعها بعد النفى وما ألحق به ، وبعد الطلب بنوعيه . . . مع نصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً ، وعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها . . . وقد اشترطوا فى هذه الواو أن تكون بمعنى « مع » أى : دالة على المعية ، ومصاحبة ما قبلها وما بعدها فى زمن وقوع النهى ـ وغيره ـ وتحققه . وساق مثالا معناه : لا تكن جلداً وقت إظهار الجزع . وفى المثال عيب معنوى ؛ إذ كيف يكون جلداً مع إظهاره الجزع .

(٢) لهذا الحكم مسألة مستقلة تشمل تفصيله وشروطه تجىء فى ص ٢٩٤ .

... ...

زيادة وتفصيل .

ا ـ لبعض النحاة كلام مفيد فى « واو المعية » ، يتضمن ما قلناه . وملخص كلامه : أن المضارع ينصب بعد واو المعية فى سائر المواضع التى ينصب فيها بعد فاء السببية ؛ وهى المواضع التى تكون مسبوقة فيها بالنفى وملحقاته ، والطلب المحض وما حمل عليه .

وإنما يصح النصب إذا أردت المصاحبة الحقيقية والاجتماع وقت حصول المعنى الذى قبل الواو والمعنى الذى بعدها . ولم ترد مجرد الاشتراك المطلق بين المعنيين اشتراكاً لا مصاحبة فيه ولا اجتماع عند وقوعهما . وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهى للعطف أيضًا ؛ فتعطف المصدر المنسبك بعدها على مصدر قبلها ، لأنها للعطف مع إفادتها المعية ، والمصاحبة ؛ وليست مقصورة على مجرد التشريك بين المعنيين كالذى تقتضيه واو العطف ، وإنما تقتضى التشريك والمصاحبة الحتمية معاً ، وهما من خصائصها دون الواو المجردة للعطف وحده .

ثم يقول : نعم إن الواو العاطفة قد تحتمل المصاحبة أحيانًا كما فى قولك : جاء محمد وعلى ، ويتكلم محمود ، ويصرخ ، وينظر . . . ولكن هذا مجرد احتمال وليس أمرًا مقطوعًا به ، ولا منصوصًا عليه ؛ إذ معنى العطف بالواو الدلالة على مجرد الاشتراك ، دون زيادة على ذلك ؛ من ترتيب ، أو تعقيب ، أو إمهال ، أو مصاحبة ، أو غيرها . وهذه هى مهمتها الأصيلة ، وما عداها يكون أمرًا محتملا ؛ يحتاج فى القطع به إلى قرينة أخرى حالية ، أو مقالية ، فإن لم توجد القرينة بقى الاشتراك المجرد على حاله مقطوعًا به ، وما عداه فموضع الاحتمال ، بخلاف الواو الدالة على المعية والمضارع بعدها منصوب ؛ فإنها للأمرين للعطف ، وللمعية ولا مجال للاحتمال فى أحدهما ؛ إذ المعية مقطوع بها هنا كالعطف ـ فى الرأى الشائع ـ .

ومتى ثبت أن المضارع لا ينصب إلا بعد الواو التى للمعية ثبت كذلك أنه لا يصح نصبه بعد الواو إذا كانت للاستئناف والجملة المضارعية بعدها مستأنفة . كما لا يصح نصبه إن كانت الواو للحال والجملة المضارعية بعدها خبر المبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

وعلى أساس الاعتبارات السالفة يجوز فى الأمثلة التالية ـ وأشباهها ـ ضبط

... ...

المضارع بعد الواو ضبوطا مختلفة ؛ كل ضبط منها يؤدى معنى غير الذى يؤديه الآخر ؛فالضبط خاضع للاعتبار ، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى ،ومتى تمّ الضبط كان هو المرشد للمعنى :

لا تقرأ وتأكل – لا تَمش وتكتب – لا تغضب وتترك الحاضرين – لا تتنقل فى الحديقة وتأكل ثمارها . . . فيجوز فى المضارع بعد الواو ما يأتى :

(١) نصبه على اعتبار الواو للمعية ؛ فيتعيّنُ أن يكون النهى مسلطا على الأمرين مصطحبين معا فالكلام نَصّ فى النهى عن عدم الجمع بين هذين الأمرين فهو بمعنى : لا تجمع فى وقت واحد بين هذين الأمرين .

(٢) جزمه على اعتبار الواو لمجرد العطف وحده ، من غير معيّة . ويكون النهى منصباً على الأمرين أيضًا ، ولكن على سبيل التشريك الذى لا دلالة معه على مصاحبة ، أو عدم مصاحبة . فالنهى مسلط على هذا وذاك سواء أكانا مصطحبين أم غير مصطحبين ؛ فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان ؛ لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقرينة .

(٣) رفعه على اعتبار الواو للاستئناف فالمضارع بعدها مرفوع والجملة المضارعية مستقلة فى إعرابها عما قبلها . ولذا يتعين أن يكون النهى منصباً على ما قبل الواو دون ما بعدها ، فما بعدها مباح لا يسرى إليه النهى .

(٤) رفعه على اعتبار الواو للحال والجملة المضارعية بعدها فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف – فى الرأى الأرجح[١] والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال والنهى فى هذه الصورة منصب على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها ، أى : أنه ينصب على ما قبل الواو فى صورة واحدة ؛هى التى يكون فيها مقيدًا بالحال ، ويتحقق فيها حصول القيد ؛ ففى مثل : لا تقرأ وتأكل يكون المراد لا تقرأ وأنت تأكل . . . أى : لا تقرأ فى الحالة التى تأكل فيها . أما فى غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه لا دليل فى الكلام على النهى عنه أو إباحته ، فلا بد من قرينة أخرى تعين أحدهما ، وتزيل الاحتمال .

ب – ألحق الكوفيون « ثمّ » العاطفة بواو المعية فى المعنى بشرط استقامة المعنى على المعيّة ،وأن يسبقها النفى والطلب كما يسبقان واو المعية – فكلا

---

(١) الذى لا يبيح ربط الجملة الحالية المثبتة بالواو وحدها .

... ...

الحرفين عندهم يؤدى العطف والمعية معًا بالشرط السالف ــ مستدلين بقوله عليه السلام : (لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم [1] ثم يغتسلَ منه) ؛ بنصب : « يغتسل على اعتبار « ثم » للعطف وللمعية « معا » ، والمضارع بعدها منصوب « بأن » المضمرة وجوبًا .

وقد عورض رأيهم بأنه يلزَم عليه أن يصير معنى الحديث ــ فى حالة النصب ــ النهى عن الجمع بين البول فى الماء والاغتسال منه ، أى : النهى عن اجتماع الأمرين ومصاحبتهما . ويترتب على هذا أن البول فى الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح ؛ كما هو مفهوم الكلام السابق ، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من الحديث ؛ إذ المراد منه ــ كما تدل قرائن متعددة ــ النَّهى عن البول فى الماء الدائم مطلقًا ، سواء أصحبه اغتسال أم لم يصحبه .

وكيف تدل على المعية والعطف معا ومعناها فى العطف هو الترتيب والتمهل وهما ينافيان المعيَّة ؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معيَّة .

قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله ومعناه : إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاة : (« الفعل » : يغتسل فى الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء : « ثم » حكم واو الجمع . . .) ، فوقع فى الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها فى المعية ، مع أن النحاة لم يقصدوها . أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فإنما يكون حين لا يمنع منه مانع ، ولا يصد عنه دليل ، كالشأن فى هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز ؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به .

وبناء على ما تقدم (من المذهب الكوفى وغيره . . .) يكون نصب المضارع ؛ « يغتسل » قائمًا على أساس إلحاق « ثمّ » بواو المعية ــ مطلقًا سَواء اقتضى المعنى النهى عن المصاحبة والاجتماع أم لم يقتض .

ويصحّ جزمه على إرادة العطف المجرد الذى يفيد مطلق التشريك دون إفادة المصاحبة والمعية . ويجب رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار « ثم » حرف استئناف يرفع بعدها المضارع ، كما يرفع بعد الواو والفاء الاستئنافيتين . ولا يجيز ابن مالك ومن معه العطف ، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء وهذا ممنوع على الأرجح . (وإلى هنا انتهى كلامه ملخصًا) .

والأنسب ترك المذهب الكوفىّ لقلة شواهده ، ولما فيه من تكلف وتعقيد ، والاقتصار على المسموع الذى وردت فيه «ثم» بمعنى واو التشريك المفيد للمعية أو غيْر المفيد لها .

---

(١) الراكد .

المسألة ١٥٠ :

حكم المضارع إذا لم توجد قبله « فاء السببية »

عرفنا[١] أن « فاء السببية » تخالف : « واو المعية » فى أمور ؛ منها : أن فاء السببية قد تسقط من الكلام ؛ فلا يصح نصب المضارع بعدها ، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم . ومعنى سقوطها : غيابها واختفاؤها عن موضعها ، وخلو مكانها منها ؛ سواء أوجدت أوّلا ثم سقطت ؛ أم لم توجد من أول الأمر ؛ ففى مثل : خذ من الحضارة باللُّباب الحميد ؛ فتسعدَ ، وتجنَّب الزائف البراق ؛ فتسلمَ — يصح أن يقال : خذمن الحضارة باللباب الحميد ؛ تسْعدْ ، وتجنب الزائف البراق ؛ تسلمْ . بجزم المضارعين : تَسعدْ ، وتسلمْ ، بعد سقوط فاء السببية ، وقد كانا منصوبين عند وجودها . ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تكون مسبوقة بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته — لا بنوع من النفى وملحقاته — وقد عرفنا أنواع الطلب الثمانية[٢] (وهى : الأمر — النهى — الدعاء — التمنى[٣] — الترجى — العرض — التحضيض — الاستفهام) .

ثانيها : أن تكون الجملة المضارعية بعدها جوابا[٤] وجزاء للطلب الذى قبلها ، (أى : مسَببة عنه كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط) .

ثالثها : أن يستقيم المعنى بحذف « لا » الناهية ووضع « إنْ » الشرطية وبعدها « لا »[٥] النافية محل « لا » الناهية التى حذفت وحل محلها الحرفان . وهذا إن كانت أداة الطلب « لا » الناهية فإن كانت الأداة نوعًا آخر — كفعل الأمر ، أو الدعاء

---

(١) فى ص ٢٨٩ .

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٢٧٥ .

(٣) ينحصر التمنى هنا فى النوع الأصيل ، وهو الذى أداته : « ليت » ، دون الأنواع الأخرى المحمولة عليه بأدواتها العارضة فى معناه ، ومنها « لو » و « ألا » وقد سبق إيضاحها فى ص ٢٨٠ لأن الجزم غير مسموع بعد التمنى العارض وأدواته الطارئة فى معناه .

(٤) سبق شرح الجواب والجزاء فى ص ٢٣٣ .

(٥) لأن أداة الشرط لا تدخل على « لا » الناهية . (انظر ص ٣٠٥) .

أو غيرهما من الأدوات الاسمية والفعلية والحرفية — وجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداة الطلب وإحلال « إنْ » الشرطية هذه محلها ، فتدخل على المضارع الذى دخلت عليه الأداة السابقة، إن وجد مضارع مذكور «. وإن لم يوجد فعلى آخر نتصيده فى مكانه ، ويوافق المرَاد . وليس الغرض من مجىء « إن — بالصورة السالفة قبل « لا » الناهية أو قبل غيرها من باقى أنواع الطلب — بقاءها واستمرارها ، وإحداث أسلوب جديد يبقى ويستمر مع إهمال الأول — وإنما المراد استخدامها بصورة مؤقتة أو تخيلية ؛ لترشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته تبعـًا لسلامة المعنى أو فساده ؛ فليست إلا مجرد أداة للاختبار المؤدى لغرض خاص، من غير أن يكون لها أثر نحوى أو معنوى آخر ،فإذا ما تحقق الغرض زالت وبقى الأسلوب الأول (الذى كان قبل مجيئها) على حالته اللفظية والمعنوية ، ولا اعتبار لغيره .

فمتى اجتمعت الشروط الثلاثة صح الجزم . فمثال الجزم بعد الأمر قولهم : أفْضل على من شئت تكنْ أميرَهُ ،واستغن عمن شئت تكن نظيرَهُ — واحْتج إلى من شئت تكن أسيرَهُ . والتأويل: إن تفضُلْ على من شئت تكنْ أميره ، وإن تستغن تكن . . . وإن تحتج تكن . . .

ومثال الجزم بعد النهى: لا تكن عبد هواك ، تأمَنْ سوء العواقب ، ولا تهمل مشورة الناصح الخبير ، تدركْ حميد الغايات . والتأويل: إلاّ تكن عبد هواك تأمنْ سوء العواقب وإلا تهملْ مشورة الناصح تدركْ . . .

وبعد الدعاء : رباهْ . وفقنى ، أهتدِ لما يرضيك ، ولا تدعنْى بغير تأييدك أجد خير ناصر ومعين . والتأويل : إن توفقنى أهتد . . . وإلا تدعنى

وبعد الاستفهام : أتجامل الناس بالحقِ تكسِبْ رضاهم ؟ وهل تلاينهم فى غير ضعف تأمَنْ أذاهم ؟ والتأويل : إن تجامل . . . تكسب . . . إن تلاين تأمن . . .

وبعد التمنى : ليت إخوان الصفاء كثير ؛ يقْوَ بهم جانبى ، وليت صفاءهم دائم أعِش به سعيدًا . والتأويل :إن تتحقق أمنيتى بكثرة إخوان الصفاء يقو بهم جانبى . . و . .

وبعد الترجى : لعلك تساعد المحتاج ، تؤجرْ ، ولعلك تحاذر المن عليه . يُضاعَفْ أجرك . والتأويل : إن تساعد المحتاج تؤجر . . . و . . .

وبعد الحض : هلاّ تستبق إلى الخير تُذكَرْ به ، وهلاّ تدعو إليه تَشتهرْ بالفضل . والتأويل : إن تستبق إلى الخير تذكر به . . و . . .

وبعد العرض : ألاَ تعرف الفضل لأهله تكنْ منهم ، ألاَ تنكر جحود المغرورين تخرجْ من زمرتهم . والتأويل : إن تعرف الفضل لأهله تكن منهم . . و . . .

فإن فقد شرط ، أو أكثر ، لم يصح الجزم ، ووجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما يقتضيه السياق .

ا — فعند فقْد الشرط الأول — بسبب وجود نفى لا طلب — لا يصح جزم المضارع وإنما يجب رفعه ؛ ففى مثل : ما يُحسِن العَيِيُّ الكلامَ يملك به أفئدة السامعين ، لا يصح جزم « يملك » فى جواب النفى عند غياب فاء السببية[1] إلا عند الكوفيين الذين يجيزون جزمه على اعتباره جوابا للنفى . أما غيرهم فلا يبيحه ويوجب رفع المضارع « يملك » على اعتباره فى هذا المثال بدل مضارع من مضارع قبْله ، أو على اعتباره شيئًا آخر فى أمثلة تخالف السالف ، وتقتضى معانيها إعرابًا غير البدلية . . . كرفعه ، على اعتبار الجملة المضارعية مستأنفة[2] ، أو صفة ، أو حالا أو غير هذا مما تصلح له فى موضعها . . .

---

(١) للنحاة فى منع الجزم بعد النفى تعليل غريب يجب رفضه ، والانصراف عنه . فهم يقولون : إن النفى يقتضى عدم وقوع المنفى ، ويستلزم عدم حصوله . والإثبات على نقيضه ، يستلزم تحقق شىء ويقتضى وقوعه . فكل منهما يقتضى تحقق أمر حتما . برغم أن التحقق مختلف ؛ إذ النفى يقتضى تحقق عدم الوقوع ، والإثبات يقتضى تحقق الوقوع ، فهما مشتركان فى أمر واحد هو التحقق ، وإن كانت جهة التحقق مختلفة وبسبب هذا الاشتراك حمل المضارع الواقع فى جواب النفى على المضارع الواقع فى جواب الإثبات ؛

والمضارع فى جواب الإثبات لا يصح جزمه فكذلك ما حمل عليه لا يصح جزمه . حملا للشىء على نقيضه .

وهذا تعليل فاسد ، ولو أخذنا به وتكلفناه فى مسائل أخرى — وهذا ممكن — كما تكلفناه هنا لفسدت اللغة ، وانهارت دعائمها وأصولها . ومثله التعليل الآخر الذى يرى أن عدم الجزم بعد النفى سببه أن النفى خبر محض فليس فيه شبه بالشرط . . .

أما التعليل الصحيح الذى يجب الاقتصار عليه فهو : « السماع » وأن العرب لم تجزم المضارع بعد النفى إذا سقطت منه فاء السببية ، وكل تعليل غير هذا فيه مضيعة للوقت والجهد ، وإفساد للمنطق الصحيح .

(٢) سواء أكان الاستئناف بيانياً أم غير بيانى و « البيانى » هو الذى تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التى قبلها ، دون الصلة المعنوية بينهما ؛ فكلتاهما مستقلة بنفسها فى الإعراب وحده ، أما فى المعنى فلا بد بينهما من نوع ارتباط . وغير البيانى تنقطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها و بمعناها الجديد .

ب ــ وعند فقد الشرط الثانى ــ بسبب أن المضارع بعد الفاء المختفية ليس واقعا جواب الطلب ــ لا يصح جزمه ، وإنما يجب رفعه ؛ مراعاة لاعتبار أو أكثر مما يقتضى رفعه . ومن تلك الاعتبارات :

(١) رفْعُهُ على اعتبار الجملة المضارعية صفة لنكرة محضة[1] ؛ نحو : استمع إلى خطيب يملكُ ناصية القول .

(٢) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية حالا من معرفة محضة ، نحو : تمتعْ بعذاب حسادك ؛ ينظرون نعم الله عليك ، محترقين بنار الحسد .

(٣) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية استئنافية ؛ نحو أتقيم عندنا اليوم ؟ يسافر غداً زملاؤك . ونحو : قم للصلاة ؛ يغفرُ الله لنا ولك .

(٣) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة للحال والوصف ؛ لوقوعها موقعا يؤهلها لهما ، وعدم وجود قرينة تعينها لأحدهما ــ كوقوعها بعد نكرة موصوفة أو غيرها مما ليس محضاً من المعارف والنكرات ــ نحو : كرّمْ عالما نابغا يعتزمُ الرحيل

(٤) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة « للحال ، والوصف ، والاستئناف ، مع عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى : (خذْ من أموالهم صدقةً تُطهرهم وتُزَكّيهم بها) ، فيصح فى الجملة المضارعية : « تطهّرهم » الأمور الثلاثة . . . وهكذا[2] . . .

---

(١) النكرة المحضة : هى الكاملة الإبهام والشيوع الخالية ، من التحديد والتعيين الذى ينشأ من إضافتها أو من تقييدها بنعت أو غيره من القيود التى تفيدها نوعاً من التخصيص .

والمعرفة المحضة هى الخالصة من شائبة التنكير ؛ فلا يتصل بها ما يقربها من النكرة ؛ كأل الجنسية ، وغيرها مما سبق إيضاحه وتفصيله فى موضعه الأنسب (حـ ١ ص ١٤٥ م ١٧ باب النكرة والمعرفة . وفى جـ ٢ باب الحال ص ٢٩٤ م ٨٤ وفى حـ ٣ باب النعت ص ٣٤٩ م ١١٤) .

(٢) تطبيقاً على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعاً للمعنى يتعين جزم المضارع جواباً وجزاء للطلب فى مثل : افتح صنبور الماء ينهمر ماؤه ــ أوقد المصباح تنور الحجرة ــ أغلق النافذة تحجب الريح الباردة ــ ازرع الحقل ينبت ثمراً طيباً .

ويتعين رفعه وإعراب جملته وصفاً فى مثل : أكرم مهاجراً يلتمس من يكرمه ــ أحسن إلى بائس يضج بالشكوى ــ تمتع بحديقة تمتلىء بالأزاهر ــ صاحب رجلا يؤثر البعد عن الشرّ .

ويتعين رفعه وإعراب جملته حالا فى مثل : أكرم المهاجر يلتمس من يكرمه ــ أحسن إلى البائس يضج بالشكوى ــ تمتع بحديقتك تمتلىء بالأزاهر ــ عاون الحر ينزل به الضر

ويتعين رفعه واعتبار جملته مستأنفة فى مثل : (ليتك تزورنى . ينزل المطر) ــ (أتساعد المحتاج؟ =

حـ — وعند فقد الشرط الثالث[١] — لا يصح الجزم ؛ ففى مثل : لا تقترب من النار تحترق ، لا يصح جزم المضارع : « تحترق » ؛ لعدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية محل « لا » الناهية ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلاّ [١] تقترب من النار تحترق . بخلاف : لا تقترب من النار تسلم ، فيصح جزم المضارع ؛ لصحة قولنا : إلا[٢] تقترب من النار تسلم . ومن الأمثلة : لا تهمل الرياضة تضعفُ ؛ فلا يصح جزم المضارع للسبب السالف ؛ بخلاف : لا تهمل الرياضية تأمن الضعف .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية : أحْسِنْ معاملتى أُحسِنْ معاملتك ، فيصح جزم المضارع : « أحْسِنْ » ؛ لصحة قولنا : إن تحسنْ معاملتى أحسنْ معاملتك ؛ بوضع « إن » الشرطية وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر « أحْسِن » . بخلاف : أحْسن إلىّ لا أحسن إليك ؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا : إن تحسن إلى لا أحسن إليك ؛ لفساد المعنى .

ومن أمثلة الطلب بغير «لا» الناهية أيضاً : أين بيتك أزُرْك ؟ بجزم المضارع ؛ لصحة مجىء « إن » الشرطية وبعدها مضارع متصيد . والتقدير : إن تعرفنى بيتك أَزُرْك . بخلاف أين بيتك أقف فى السوق ؛ إذ لا يصح : إن تعرفنى بيتك أقف فى السوق ، لعدم استقامة المعنى ؛ بسبب عدم ارتباط أجزائه ، وفقد المناسبة بينها . . .

= يحب الناس الغنى) — (لا تهمل شراء الكتب النافعة . نسافر غداً لزيارة بعض الأقارب — (اجتنب الصياح ورفع الصوت خلال الكلام . يقبل المثقف على كتب الأدب الرفيع) . . .

ويصلح لأكثر من حالة فى مثل قوله تعالى : (هبْ لى من لدُنْك وليا يرثنى) وقوله تعالى لموسى « (وألق ما فى يمينك تلقف ما صنعوا . . .) وقوله تعالى له : (واضرب لهم طريقا فى البحر يبسا ؛ لا تخاف دركا ولا تخشى) وأما قوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم . . .) — فيصح فى المضارع : « تطهر » أن يكون مجزوماً فى جواب الأمر أو مرفوعاً إما على اعتبار جملته مستأنفة ، أو صفة للنكرة المحضة التى قبلها أو حالا من فاعل فعل الأمر : « خذ » وكذلك كل أسلوب على شاكلته .

(١) وأمارة فقده كما عرفنا — هى عدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية معاً محل « لا » الناهية ، وحدها بعد حذفها حين تكون أداة الطلب « لا » الناهية ، أو عند إدخال « إنْ » الشرطية على مضارع مناسب أداة طلب أخرى .

(٢) أصلها : « إن لا » وتدغم « النون » فى : « لا » فلا تظهر فى الكتابة ولا فى النطق ، ويرمز لوجودها فى الخط بكتابة « شدة » فوق : « لا » .

وهكذا بقية أنواع الطلب الأخرى — ومنها: الأمر والترجى بالتفصيل الآتى [١] — فيجرى على بقية الأنواع [٢] ما جرى على نظائرها .

وبعض الكوفيين — وفى مقدمتهم زعيمهم الكسائى — لا يشترط إحلال « إن » مع « لا » النافية محل « لا » الناهية ، ولا إحلال « إن » قبل بقية أدوات الطلب ، ولا ما يترتب على هذا الإحلال من استقامة المعنى أو عدم استقامته . قائلا إن إدراك المراد من الجملة الأصلية ، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير المقصود — مرجعه القرائن وحدها ، فعليها — دون غيرها — المعوّل . فنى مثل قولك للمشرك : « أسْلِمِ تدخل النار » يجيز جزم المضارع « تدخل » على معنى : إن لم تسلم تدخل النار ؛ فهو يقدر وجود النفى ، بشرط وجود قرينة توجه الذهن إليه . فى حين يستبعد النفى ويهمله إن كان الطلب نهيا ، ويجعل الجملة المضارعية جوابا وجزاء للنهى مباشرة ، معتمداً فى فهم المراد وتعيينه على القرائن ؛ مثل : لا تقترب من النار تحترق . . . بجزم المضارع : « تحترق » واعتبار الجملة المضارعية هى الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير [٣] . وقد مال بعض النحاة القدامى إلى هذا

---

(١) فى ص ٣٠١ .

(٢) إلا التمنى الذى أداته : « لو » ، فإنه كالنفى ؛ لا يجزم المضارع فى جوابه عند غيبة الفاء .

(٣) ويؤيد رأيه أيضاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : « (ولا تمنن تستكثر) » بجزم المضارع « تستكثر » على معنى : تظهر كثرة نعمك على غيرك . . . وقوله عليه السلام فى شجرة الثوم : (من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا هذا ؛ يؤذنا) بجزم المضارع « يؤذ » بحذف الياء من آخره . وقول أحد الصحابة يخاطب الرسول فى أثناء موقعة : (يا رسول الله . لا تشرف ، يصبك سهم .) بجزم المضارع « يصب » . فالأفعال المضارعة فى النصوص السالفة مجزومة مع عدم استقامة المعنى بوضع « إن » الشرطية قبلها « لا » النافية ، بدلا من « لا » الناهية .

أما الذين يتمسكون (بإنْ و . . .) فيعربون تلك الأفعال المجزومة إعراباً آخر ؛ فيقولون : « تستكثر » مجزومة فى جواب الطلب ؛ على اعتبار أن المعنى : لا تمنن ؛ فيترتب على عدم المن أنك تطلب من الله كثرة النعم وزيادة الثواب . أو أن الفعل تستكثر مجزوماً لأنه بدل من الفعل : تمنن . فالمعنى لا تمنن . . . أى : لا تستكثر ما أنعمت به . . . وكذلك يقولون فى المضارع : « يؤذ » ، إنه بدل من المضارع : يقرب ، أى : لا يؤذنا . أما المثال الأخير : (يصب) فيحكمون عليه بالشذوذ إذ لا يجدون له تأويلا سائغاً .

وفيما يلى بعض أمثلة للنهى يستقيم فيها المعنى على تخيل « إن » وإحلالها مع « لا » النافية بالطريقة التى سلفت محل « لا » الناهية ، وجزم المضارع فى الجواب . . وأمثلة أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تخيلهما .

الرأى وإلى الأخذ به فى أنواع الطلب المختلفة (نهيا وغير نهى) ولعل الدافع له هو التيسير ، وأن الناس يستعملونه فلا يخفى المراد منه عند قيام القرينة الحاسمة . ولكن الرأى الأول هو الأحسن ، والأجدر بالاقتصار عليه ؛ لأنه أكثر ورودًا فى فصيح الكلام ، وأوضح معنى ، وأبعد من اللبس والخفاء[1] . . .

* * *

جواب الأمر والترجى

كل ما تقدم يسرى على المضارع الخالى من الفاء ، الواقع فى جواب نوع من الطلب كالأمر ، أو الترجى ، أو غيرهما . . . ونخص هذين بشىء من البيان

ا — فمن الأولى :

لا تهمل يشتهر أمرك بالإجادة — إلا تهمل يشتهر أمرك . . .

لا تفش أسرار الناس تكتسب ودهم — إلا تفش تكتسب . . .

لا تسرق تحترم — إلا تسرق تحترم .

لا ترفع صوتك تحسن — إلا ترفع صوتك تحسن .

لا تصافح المريض تسلم — إلا تصافح المريض تسلم .

ب — ومن الثانية :

لا تهمل يخمل شأنك — إلا تهمل يخمل شأنك.

لا تفش أسرار الناس تفقد ودهم — إلا تفش أسرار الناس تفقد ودهم.

لا تسرق تعاقب — إلا تسرق تعاقب

لا ترفع صوتك يزعج السامعين — إلا ترفع صوتك يزعج السامعين

لا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه — إلا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه .

(١) وفيما سبق من جزم المضارع جوازاً عند سقوط الفاء بعد غير النفى — أى بعد الطلب يقول ابن مالك :

وبعدَ غيرِ النَّفْيِ جزْماً — اعْتَمِدْ　　إنْ تَسْقُطِ «الفا» والجزاءُ قَدْ قُصِدْ — ١٤

وشَرْطُ جزم بَعْدَ نهى أَنْ تَضَعْ　　«إنْ» قبلَ: «لا» ، دونَ تخالفٍ يَقَعْ — ١٥

التقدير : (واعتمد جزماً بعد غير النفى إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد) . . . دون تخالف يقع ، أى : بشرط ألا يقع اختلاف فى المعنى قبل مجىء « إن » سابقة « لا » وبعد مجيئها وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التى أوضحناها .

ا – من أنواع الطلب المحض : الأمر – كما عرفنا[١] – والمضارع فى جوابه – إذا كان مقرونًا بفاء السببية ، يجب نصبه بأن مضمرة وجوبًا . وكثرة النحاة تشترط لنصبه هذا أن يكون بالصيغة الصريحة الدالة على فعل الأمر مباشرة ؛ نحو ؛ ارحم من هو أضعفُ منك ؛ فيرحمَك من هو أقوى منك ، أو بالصيغة التى تشبهها ؛ وهى لام الأمر الجازمة للمضارع ؛ نحو : لترحمْ من هو أضعف منك فيرحمَك من هو أقوى . . .

فإن لم تكن الدلالة على الأمر بإحدى هاتَين الصيغتين فالفاء بعدها ليست للسببية . كالدلالة باسم فعل الأمر فى مثل : صه عن اللغو ؛ فيرتفعُ قدرك ، ومثل : مكانك فتُحمدين أو تستريحين . أو بالمصدر الواقع بدلا من التلفظ بفعله فى مثل : سعيًا فى الخير ، فتجتمعُ القلوب حولك . أو بصيغة الدعاء بالاسم فى مثل : سقيًا لوطن الأحرار فيسعدون به . أو بصيغة الجملة الخبرية بقصد الدعاء[٢] نحو : يعيننى الله فأحتملُ أعباء الجهاد . فالفاء فى كل هذه المواضع ليست للسببية فى رأى الكثرة وقد سبق[١] أن الأفضل الأخذ بالرأى الذى يجعلها سببية .

واتفق رأى الكثرة والقلة على صحة جزم المضارع الواقع بعد هذه الفاء إذا سقطت ، وخلا الكلام منها ؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعا فى جواب الأمر فيُجزم ؛ سواء أكانت الدلالة على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقى الصيغ التى عرضناها ؛ بشرط استقامة المعنى عند إحلال « إنْ » الشرطية ، والمضارع المناسب محل الأمر [٣] فتقول : ارحم من هو أضعف منك يرحمْك من هو أقوى – لترحم من هو أضعف منك يرحمْك من هو أقوى . كما تقول : صه عن اللغو يرتفعْ قدرك – ومكانك تحمدى أو تستريحى – سعيًا فى الخَيْر تجتمعْ حولك القلوب – سقيًا لوطن الأحرار يسعدوا به – يعيننى الله أحتملْ أعباء الجهاد ...

(١ ، ١) فى ص ٢٧٧ .

(٢) أو بقصد غير الدعاء كالأمر كما سيجىء أول الصفحة الآتية .

(٣) وبه يتم تحقق الشروط الثلاثة اللازمة ، وهى : (الطلب – وقوع المضارع جوابًا له – صحة إحلال « إن » . و . . .

ومثل الجملة الخبرية المقصود منها الأمر كقوله تعالى : (هل أدلكُم على تجارةٍ تُنْجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفرْ لكم ذنوبكم ويدخلْكم جنات . . .) بجزم المضارعين « يغفر » و « يدخل » فى جواب الأمر : إذ الأصل : آمنوا بالله ورسوله ، وجاهدوا فى سبيل الله . . . يغفرْ لكم . . . ويدخلكم . . . ومثل الآية الكريمة كثير من فصيح الأساليب التى يحاكيها الناس حتى يومنا هذا — وقد أشرنا لبعضها فى مناسبة سابقة[1] — ومنها قول الزارع ينصح زميله : تزرعُ حقلك وتعتنى به تحصدْ كثيرًا . وتهملُ أمر زرعه ، وتنصرفُ عنه تحزنْ يوم الحصاد : التقدير ازرع حقلك واعتن به تحصدْ كثيرًا . وأهمل أمره وانصرف عنه تحزنْ . ومن الأمثلة المأثورة : اتقَى اللهَ امرؤ فعل خيرًا يُثَبْ عليه . . . التقدير : لِيتق الله امرؤ ، وليفعل خيرًا . . . يُثَبْ عليه[2] . . .

* * *

ب — ومن أنواع الطلب — فى الرأى الراجح — الترجى وقد سبق تعريفه والكلام عليه[2] فإذا وقع فى جوابه المضارع مقرونًا بفاء السببية وجب نصبه بأن مضمرة وجوباً ومن الأمثلة : لعلك مزود بالجد والصبر فتبلغَ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة فيديمَها الله عليك . فإذا سقطت هذه الفاء وخلا مكانها ، صار المضارع بعدها — فى ذلك الرأى الراجح — جوابا للترجى مجزومًا إن تحققت شروط الجزم التى عرفناها ؛ ففى الأمثلة السالفة نقول : لعلك مزود بالجد والصبر ، تبلغْ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة يُدِمْها الله عليك . ومثل قول الشاعر :

لعلّ التفاتا منك نحوى مُيَسَّرٌ يَملْ بك من بعد القساوة لليسر

---

(١) فى ص ٢٧٧ . (٢) فى ص ٢٨٠ .

(٣) وفى جزم المضارع فى جواب الأمر يقول ابن مالك :

والأَمرُ إنْ كانَ بغيرْ : « افْعَلْ » فلا تنصبْ جوابهُ. وجزمه اقبلاَ — ١٦

(اقبلا ، أصلها : اقبلن ، بنون التوكيد الخفيفة ، قلبت ألفا للوقف .) يريد الأمر — وهو من أنواع الطلب — إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه — وهى صيغة « افعل » — لا يجوز اعتبار الفاء بعده سببية ما دامت الصيغة ليست صريحة أصيلة فيه و بالرغم من هذا يصح جزم المضارع فى جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء . وهذا الكلام مبتور غير واف .

. . . .(١)

* * *

(١) وقد اكتفى فى الكلام على فاء السببية بعد الترجى وعلى سقوطها وجزم المضارع بعد غيابها جواباً للترجى — ببيت واحد (سبق شرحه فى ص ٢٨١ لمناسبة أقوى وأليق ،) هو :

والفعل بَعْدَ «الْفاءِ» فى الرَّجَا نُصِبْ   كنَصْبِ مَا إِلَى التَمنِّى ينْتِسِبْ ١٧

يريد : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ينصب ،كما ينصب المضارع الواقع بعد التمنى على اعتبار الفاء سببية فى كل منهما . ولم يذكر شروطاً ولا فروعاً لنصبهما ، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا سقطت الفاءبعد الترجى . وقد تداركنا هذا كله. ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتضمن حكم المضارع المعطوف على اسم صريح فقال :

وإِنْ عَلَى اسمٍ خَالصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصبْه «أَنْ» ثابتاً أَو مُنْحذِفْ

وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وافياً شاملا فى موضع أنسب (ص ٢١٩) . . .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ إذا دخلت « إن » الشرطية على « لا » الناهية فقدت دلالتها على النهى وصارت للنفى؛ لأنّ أداة الشرط لا تدخل على النهى . وعلى هذا كيف نعرب : «لا» الناهية التى فقدت الدلالة على النهى ؟ بسبب وقوعها بعد « إن » ؟

أنقول إنها حرف نهى باعتبار أصلها السابق،أم نقول إنها حرف نفى باعتبار الواقع الذى انتهت إليه ؟ رأيان قد يكون خيرهما مراعاة الواقع .

ب ــ إذا جزم المضارع، فى جواب الطلب وقد اختفت فاء السببية ــ فما العامل الذى جزمه ؟

للنحاة فى هذا ميدان جدل فسيح يملئونه كرًّا وفرًّا بغير ضرورة لشىء منه . ولسنا فى حاجة لعرض تلك المساجلات[1] وحسبنا الإشارة العابرة إليْها، والاكتفاء بان نقول فى المضارع المجزوم : إنه مجزْوم لوقوعه فى جواب الطلب :

(١) فمن قائل إن أداة الطلب تضمنت معنى أداةالشرط فجزمت، كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى الشرط فجزمت . وقد دفع هذا باعتراضات كثيرة يصدمها ردود كثيرة أيضًا .

(٢) ومن قائل إن أداة الطلب وجملته نابت فى العمل عن أداة الشرط وجملته بعد حذفهما فجزمت ؛ كما أن النصب بالمصدر فى نحو: ضربا اللصّ ؛ لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه. ونصيب هذا من الكر والفر نصيب سابقه... وكلاهما يرمى إلى أن العامل مذكور

(٣) ومن قائل إن عامل الجزم ليس مذكورًا فى الكلام تضمناً أو إنابة كما يقول أصحاب الرأيين السالفين ، وإنما هو شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور فمن يقول : أكرمنى أحسنْ إليك ــ يريد : أكرمنى ؛ فإن تكرمنى أحسن إليك . وهذا أشهر الآراء مع ما يتعاوره من معارضات مختلفة .

(٤) ومن قائل إن العامل ليس مذكوراً ــ كما هو الرأى الثالث ــ ولكنه مقدر ينحصر فى « لام الأمر » المقدرة ــ دون غيرها ــ فأصل : ألاَ تنزل عندنا تصب خيرًا . . . هو: ألا تنزل عندنا . لتصبْ خيرًا . . . وهذا أضعف الآراء عندهم والاعتراضات عليه كثيرة وقوية .

---

(١) من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى المطولات ، ومنها الأشمونى وحاشية الصبان عليه .

المسألة ١٥١ :

حذف[١] « أنْ » فى غير المواضع السابقة

عرفنا المواضع التى يُنْصَب فيه المضارع بأن المضمرة وجوباً أو جوازا . وقد سمع من العرب نصبه فى غير تلك المواضع أحيانًا ، فمن الوارد عنهم : خذ اللص قبل يأخذَك — تسمعَ بالمُعَيْدِىّ خير من أن تراه . وقول الشاعر :

ألا أيهاذا الزاجرى — أحْضرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذات — هل أنت مُخلدِى

. . . . والأصل : خذ اللص قبل أن يأخذَك — أن تسمعَ بالمُعَيْدِىّ . . . — أن أحضرَ الوغى . . . .

وقد دار الجدل حول هذه الحالات ؛ أيصح القياس عليها أم لا يصح ؟ وكيف نضبط المضارع فى الأمثلة المسموعة ؛ بعد حذف « أن» ؟ أنتركه منصوباً كما كان عند وجودها ؛ مراعاة للأصل الأول ، أم يصح رفعه مراعاة للأمر الواقع[٢] ؟

وصفوة ما يقال ، وما يجب الاقتصار عليه — حرصا على سلامة اللغة ، وبعدًا عن اللبس والاضطراب فى فهمها — هو : الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحّتْ روايته من تلك الأمثلة ، وعدم محاكاتها أو القياس عليها .

أما ضبط الأفعال المضارعة المسموعة فيصح رفعها أو تركها منصوبة كما وردت من غير تغيير فى ضبطها ؛ وقد تحذف «أنْ» سماعا ، ويرفع المضارع مرفوعا ، كالفعل « يريكم » فى قوله تعالى : (ومن آياته يُريكم البرقَ خوفًا وطمعًا . . .) عند من يرى الأصل : (أن يريَكم . . .) ثم حذفَتْ « أنْ » ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجة المعنى إليها . . . .[٣]

---

(١) الحذف غير الإضمار ؛ لأن المحذوف غير موجود فى الكلام مطلقاً ، لا ظاهراً ولا خفيا أما المضمر فموجود غير ظاهر .

(٢) حام الشك حول صحة النقل فى بعض الأمثلة القديمة ، وأنه غير مسموع على الوجه الذى نقل به .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك خاتماً الباب .

وشَذَّ حَذْفُ « أَنْ » ونَصْبٌ فى سِوَى مَا مَرَّ . فاقْبَلْ مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى — ١٩

ومعنى البيت : أن حذف أن — لا إضمارها فى المواضع السابقة — مع إعمالها النصب فى المضارع بعد حذفها أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأن ما روى منه على لسان الراوى العدل — الأمين — يقبل منصوباً كما روى .

المسألة ١٥٢ :

السبب فى إضمار « أنْ » وجوباً وجوازاً

تقدمت المواضع التى تضمر فيها : « أن » الناصبة بنفسها للمضارع ؛ بالرغم من إضمارها ، ولا ترضى جمهرة النحاة أن يكون الناصب فيها عاملا آخر . وتتلخص الحجة فيما يأتى :

نصب المضارع لا بد أن يكون أثراً لعامل إن لم يظهر فى الكلام فلا مناص من تقديره مختفياً ، يعمل عمله وهو مضْمر . إذ لا يستقيم المعنى بغير إضماره .

ا — يتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز ؛ كالمضارع المسبوق بلام التعليل فى مثل : تداوى المريض ليبرأ — تعلم الناشىء ليسعد — أجاد الصانع ليشتهر . . . فسبب الإضمار هنا أن التعليل أمر معنوى محض ؛ فهو متجرد من الدلالة على الزمان أو المكان ، أو الذات أو غيرها ، مقتصر على الناحية العقلية الخالصة ؛ (ومنها : التداوى — البرء — السعادة — الاشتهار — القيام — القعود — الحصد — الأكل — الشرب — السفر . . .) على حين يتضمن المضارع الذى بعد لام التعليل الدلالة على الزمان حتما . فهو مخالف لذلك القانون اللغوىّ الثابت ؛ ومناقض له . فلا بد من البحث عن وسيلة تخضعه للقانون العام المطرد . وقد وجدها النحاة فيما يسمونه : « المصدر المؤول » . وزاد اطمئنانهم إليه حين رأوا العرب يعطفون عليه المصدر الصريح عطفاً يدل على اشتراكهما فى الدلالة المعنوية المحضة . ولم يبق بعد هذا إلا اهتداؤهم إلى الحرف المصدرى السابك . فهل يكون لام التعليل ؟

قالوا : لا . إذ هى حرف جر ، والمضارع لا يقبل الجر ، ولو تركت الجر ، وتجردت للنصب والسبك — كأنْ — لوجب حذفها بعد إتمام السبك وقيام المصدر المؤول . غير أنّ حذفها أو ذكرها مع وجود المصدر المؤول يؤدى إلى فساد المعنى والتركيب فى الحالتين . يظهر هذا جليًّا فى الأمثلة السالفة — ونظائرها — كأن نقول فى المثال الأول : « يتداوى المريض لبرئه » أو : « يتداوى المريض برئه » — بلام أو غير لام — فلو ارتضينا : « لبرئه » لوقعنا فى لبس ؛ إذ لا ندرى أصل الكلام .

والفرق واسع فى المعنى بين ذلك الأصل من غير تأويل ، وما انتهى إليه [1] ولو ارتضينا حذف اللام لكان التركيب فاسداً إلا على وجه ذميم من التأويل والتقدير. والتعسف. فلم يبق إلا القول بإضمار : « أن » دون غيرها . وأساس اختيارها : استقراء الكلام العربى فى أفصح أساليبه؛ فقد دل على أن العرب يعمدون فى الأسلوب الواحد إلى إظهار « أن » بعد لام التعليل وإلى إضمارها مع نصب المضارع فى الحالتين ، دون أن يختلف فى التركيب شيء من لفظه أو معناه .

ب — وأما إضمارها وجوباً بعد أحرف أخرى معينة ؛ (كالفاء ، والواو ، وحتى . . و . . .) فلأن كلا منها يؤدى معنى خاصًّا محتومًا ؛ كالسببية ، والمعية والتعليل ، والغائية . . و . . وكل هذه معان مجردة ، لا مجال فيها لزمان ، أو مكان أو ذات ، أو غيرها . . . — على الوجه الذى شرحناه — فلا توافق بينها وبين المضارع ، لاقتضائه الزمان حتما . فلا مفرّ من البحث عن وسيلة تجعل الجملة المضارعية بعد لام التعليل فى عداد ما يدل على الأمر المعنوى المحض ، وهذه الوسيلة هى المصدر المؤول . والحرف السابك هو : « أن » دون غيرها من الأحرف السالفة التى تسبق المضارع ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف يؤدى إلى فساد المعنى ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوى الهام الذى يقوم به ذلك الحرف ؛ كالعطف ، والجر و . . و . . وهذا الأثر ضرورى فى ربط شطرى الكلام (قبل الحرف وبعده) ومنع تفكك أجزائه ، وفى الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعة .ضبطًا صحيحًا ولذا تمسك النحاة بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا منها ومن أوضح الأمثلة لهذا : فاء السببية حيث ينصبّ النفى على ما قبلها وما بعدها معا أو على ما بعدها وحده . وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب فى مواضع ، إلى نصب واجب فى أخرى وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم فى غيرها . . . ويترتب على كل ضبط معنى يخالف الآخر — كما سبق عند الكلام عليها .

وما يقال فى فاء السببية يقال فى غيرها من باقى الأدوات التى تضمر بعدها « أنْ » وجوبا .

هذا ملخص ما تحتج به الجمهرة المستمسكة بإضمار « أن » وهو يشهد لها بالحذق، والبراعة، وسداد الرأى . فمن التسرع أو جَنَف الهوى اتهامها بالتشدد ، أو الجمود ، أو الاستمساك بما لا داعى له، أو ما لا خير فيه .

---

(١) أوضحنا الفوارق بين المصدر الصريح والمؤول فى الجزء الأول باب الموصول .

المسألة ١٥٣ :

إعراب المضارع

« ب » جوازمه[1]

عوامل جزمه ثلاثة أنواع : نوع يقتصر على جزم مضارع واحد . فى النثر وفى النظم ، بلا خلاف ، وهو أربعة أحرف : « اللام الطلبية » — « لا ، الطلبية » — لم — لمَّا — .

ونوع لا بد أن يجزم مضارعين معاً ، أوما يحل محل كل منهما أو محل أحدهما وهو عشر أدوات ، منها : إنْ — إذ ما — مَن — ما — متى . . . و . . . و . . . بعضها أسماء وبعضها أحرف وسيجىء بيانها وتفصيل الكلام عليها[2] ولا يكاد يوجد خلاف فى أن هذا النوع جازم .

ونوع ثالث يختلف النحاة فى اعتباره جازمًا ، وقليل منهم يُعدّه جازمًا ويَقْصر جزمه على الشعر دون النثر . وأدواته ثلاثة : إذا — كَيفما — لو . . .

والجوازم بأنواعها الثلاثة لا تدخل إلا على الفعل ظاهرًا ، أو مقدرًا . وفيما يلى البيان :

النوع الأول : الأربعة التى تجزم مضارعًا واحدًا . معانيها ، وأحكامها :

أولها : لام الطلب . وهى التى يُطلب بها عمل شىء وفعله — لا تركه ، ولا الكف عنه — فإن كان الطلب من أعلى لأدنى سميت : « لام الأمر » ، وإن كان

---

(١) لم سميت هذه العوامل « جوازم » ؟ بذل الشراح وأصحاب المطولات جهداً عنيفاً فى عقد الصلة بين الجزم بمعناه اللغوى ؛ وهو : القطع ، ومعناها النحوى الاصطلاحى : قائلين إن الجوازم سميت بهذا ، لأنها تقطع من المضارع (أى : تحذف) حركة آخره إن كان آخره صحيحاً ، وتقطع الحرف كله (أى : تحذفه) إن كان الآخر حرف علة . وطال الجدل واشتد حول هذا التعليل ؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل ؛ أ « بسيطة هى أم مركبة قبل استخدامها فى الجزم ؟ وما الأطوار التى مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة ؟ وأتوا فى هذا بالغرائب التى تستحق اليوم الرفض السريع ، والإهمال ؛ لما فى أكثرها من وهمية بحوث لا تتصل بالواقع بصلة حقة . نقلوها عن شيخهم القديم « السيرافى » أحد شراح : « كتاب سيبويه » وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبة وحسبنا هذه الإشارة العابرة دون الاهتمام بتسجيلها ، إنما المهم أن نعلم آثار الجوازم ، وأحكامها المختلفة ، وفى مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فبها و إلا وجب تقديره — كما سنعرف —

(٢) فى ص ٣١٩ الكلام على النوع الثانى ، وفى ص ٣٣٢ الكلام على النوع الثالث .

من أدنى لأعلى سميت : « لام الدعاء » . وإن كان من مساو سميت : « لام الالتماس » . وبسبب دلالتها على المعانى الثلاثة كانت تسميتها « بلام الطلب » أنسب — كما عرفنا[١]. ومن أمثلتها : لتكُنْ حقوق الوالدين عندك مرعيَّة ، ولتكن صلة القرابة لديك مصونة . وأشهر أحكامها :

(١) أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل .

(٢) أن الجزم بها مختلف فى درجة القوة والكثرة ؛ فيكثر دخولها على المضارع المبدوء بعلامة الغياب (وهى الياء للمذكر ، والتاء للمؤنث) ، ويقل — مع صحته — دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب ، لأن فعل الأمر هو المختص الأصيل فى هذا ، أو المبدوء بحرف التكلم (وهو : الهمزة أو النون) لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازًا ، وهذا — مع قلته — قياسى فصيح ، كسابقه. ومن الأمثلة قوله تعالى: (لينفقْ ذو سَعة من سَعته) . وقوله تعالى: (وقال الذين كفروا للذين آمَنوا اتَّبعوا سبيلنا ولْنَحْمِلْ خطاياكم) ، وقوله عليه السلام : « قومُوا فلأُصَلِّ لكم[٢] » . ومثل : لأَتْرُكْ من أساءَ ولأصاحبْ من أحسن .

(٣) أنها قد تحذف ويبقى عملها ، وحذفها إما كثير مطَّرد . وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر : « قُل » كالآية الكريمة : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا[٣] الصلاة . . .)؛ أى : ليقيموا . . .

وإما قليل ، ولكنه جائز فى الاختيار ، وفى الضرورة. وهو حذفها بعد مشتقات القول الأخرى ، التى ليست فعل الأمر : « قل » ، نحو :

قلتُ لبوّاب لديه دارُها تأذنْ ؛ فإنِّى حَمْوُها[٤] وجارُها

يريد : لتأذنْ[٥] لى بالدخول .

---

(١) فى ص ٢٧٧ عند الكلام على أنواع الطلب . هذا ولا يمنع من تسميتها طلبية خروجها عنه مع مضارعها إلى معنى آخر ؛ كالتهديد فى قوله تعالى : (وقل : الحق من ربكم ؛ فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر ؛ إنا أعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها . . .) وكالخبرية فى قوله تعالى : (قل من كان فى الضلالة فليَمْدُدْ له الرحمن مدا . . .) .

(٢) الفاء زائدة . أو عاطفة ، عطفت جملة طلبية على طلبية . .

(٣) الأصل : ليقيموا . وحجة القائلين بحذفها هنا وبأن المضارع ليس مجزوماً فى جواب الأمر : « قل » — هو : أن مجرد الأمر بالقول لا يترتب عليه إقامتهم الصلاة فعلا ؛ إذ لا يلزم من القول المجرد ، والنطق به بصيغة فعل الأمر حصول الفعل حقيقة ، وتحقيق المأمور به .

(٤) أبو زوجها . (٥) وليس المضارع هنا ساكناً لضرورة الشعر ، ففى استطاعة الشاعر أن يقول « إيذن » من غير أن ينكسر البيت ، وفى استطاعته أيضاً أن يقول ولا ينكسر البيت : « تأذن إنى حموها وجارها » بضم النون وحذف الفاء بعدها . . .

وللضرورة الشعرية تفسير آخر ، سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٠٦ .

وإما قليل مقصور على حالة الضرورة الشعرية؛ وهذا حين لا يسبقها شىء من مادة القول : نحو :

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من أمر تَبَالا[1]

وقول الآخر[2] :

فلا تستطِلْ منى بقائى ومدتى ولكن يكنْ للخير منك نصيبُ

والأصل فيهما : لتفدِ – ليكن . . . فحذفت اللام للضرورة الشعرية .

(٤) أن تحريكها بالكسر هو الأكثر ؛ إذا لم يَسبقها الواو ، أو الفاء ، أو ثم . وفتحها لغة إن فتح تاليها . فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة جاز تسكينها وتحريكها على الوجه السالف ، ولكن التسكين أكثر ، نحو قولهم : من وَلِىَ من أمور الناس شيئًا فليراقب ربه فيما وليه ، وليَذكرْ أنه محاسَب على ما يكون منهُ ، ثم لينتظر عاقبة ما قدمت يداه .

ثانيها : « لا » الطلبية .

وهى التى يطلب بها الكف عن شىء وعن فعله . فإن كان الطلب موجهًا من أعلى لأدنى سميت : « لا الناهية » وإن كان من أدنى لأعلى سميت : « لا الدعائية » ، وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سميت : « لا التى للالتماس »[3] . . .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (وإذ قالَ لقمانُ لابْنِه وهو يَعِظُهُ : يَا بُنَىَّ لاَ تُشْرِكْ باللهِ . . .) ، وقوله تعالى : (ربَّنا لا تُؤَاخِذْنا إنْ نَسِينا أوْ أَخْطَأْنَا . . .) ، ومثل : لا تتهافت على اللئيم فتتهمَ فى مروءتك، ولا على الجاهل فتتهمَ فى فطنتك .

وأشهر أحكامها :

(١) أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل ، إلا عند الضرورة الشعرية كالتى فى مثل :

وقالوا : أخانا – لا تَخَشَّعْ لظالمٍ عزيز ، ولا – ذا حقَّ قومك – تَظْلِمِ[4]

---

(١) هلاكاً . (٢) يخاطب ابنه العاق الذى يتمنى لهذا الوالد الموت .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا فى النواصب عند الكلام على الطلب ص ٢٧٧

(٤) حرك المضارع بالكسر لأجل القافية .

والأصل : ولا تَظلم ذا حق قومك[١] . وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره ؛ —لأن التوسع بشبه الجملة كثير فى ألسنة العرب. ورأيه حسن — مثل قولك للطائش لا — اليوم — تعبثْ والقومُ يجدّون ، ولا — عن النافع — تنصرف والعقلاء يقبلون .

(٢) صحة حذف مضارعها لدليل يدل عليه ؛ نحو : انصح زميلك ما وجدته مستريحًا للنصح ، منشرحًا له . وإلا فلا . . . أى : فلا تنصحه .

(٣) كثرة جزمها المضارعَ المبنى للمعلوم إذا كان مبدوءًا بالتاء أو الياء ، نحو قوله تعالى : (لا تحزنْ إنّ اللهَ معنا) . وقول الشاعر :

لا تَسْأل الناس عن مالى وكثرته وسَائل الناس عن حزمى وعن خلُقى

وقولهم : لا يقعدْ أحدكم عن طلب الرزق ؛ فإن الرزق لا يسعى للقاعد عن طلبه

فإن كان مبدوءًا بعلامة التكلم (الهمزة أو النّون) فمن النادر الذى لا يقاس عليه أن تجزمه — فى الرأى المختار— لأن المتكلم لاينهى نفسه إلا مجازًا . ومن القليل المسموع قول الشاعر :

لا أعرِفَنْ رَبْرَبًا[٢] حُورًا مَدَامِعُها مُرَدَّفات[٣] على أعقابِ[٤] أكْوَار[٥]

وقول الآخر :

إذا ما خرجنا من دِمَشقَ فلا نَعُدْ لَهَا أبدًا ما دامَ فيهَا الْجُرَاضِمُ[٦]

أى : لا يكن ربرب أعرفه — لا تكن منا عودة بعد خروجنا .

فإن كان مَبدوءًا بعلامة التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثرة ؛ نحو : لا أُخرَجْ من وطنى إلا تحت ظلال السيوف . أو لا نُخرجْ من وطننا . . . وإنما كثر هذا لأن النهى متّجه إلى غير المتكلم ؛ فأصل الكلام .لا يخرجنى أحد ، أو لا يخرجنا أحد . . فالنهى منصرف للفاعل وهو غير المتكلم . ثم حذف الفاعل ، وناب عنه ضمير المتكلم ؛ فصار الكلام : لا أُخرَجْ ، ولا نُخْرجْ[٧] . . .

---

(١) أى : يا أخانا لا تخشع ؛ بمعنى : لا تخضع . ويقول العينى : «ذاحق» مفعولان فصل بهما بين « لا والمضارع » . وقد تعقبه الصبان ؛ فقال : (ذا مفعول ، وحق منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : لا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك) . وقد يكون أوضح من هذا اعتبار كلمة « ذا » مفعولا بمعنى : « صاحب » ، مضافاً إلى كلمة : « حق » . والمعنى : ولا تظلم صاحب حق قومك .

(٢) قطيعاً من الظباء أو البقر الوحشية ، والمراد : جماعة من النساء جميلات العيون كالربرب .

(٣) متتابعات ؛ بعضها وراء بعض .

(٤) جمع : عقب ، وهو آخر كل شىء .

(٥) جمع : كور ، وهو : الرحل بأدواته .

(٦) كثير الأكل ، كبير البطن ، ويريد الشاعر به : معاوية بن أبى سفيان .

(٧) هذا تعليل جدلى . والتعليل الحق مجرد استعمال العرب .

… … … … … … … … … … … … … … … … … … …

زيادة وتفصيل :

لم يشترط الكوفيون للجزم « بلا » أن تكون لطلب الكف؛ فهم يصححون الجزم بعد « لا » النافية أيضًا ؛ بشرط أن يصح وقوع « كى » التعليلية قبلها مع استقامة المعنى ؛ كالذى حكى من قول بعض العرب : « ربطتُ الفرس لا ينفلتْ » بجزم المضارع وبرفعه ، فالجزم على توهم وتقدير جملة شرطية ؛ أى : لأنى إن لم أربطه ينفلت . وهنا يمكن وضع : « كىْ » قبل : « لا » من غير أن يفسد المعنى ، بأن يقال : ربطت الفرس كى لا ينفلت . ومن الخير عدم الأخذ بهذه اللغة وعدم القياس على القليل الوارد بها .

أما الرفع فعلى الاستئناف .

ثالثها ورابعها : لمْ ، ولمَّا .

ويشتركان في أمور ، منها : أن كلاًّ منهما حرف نفي . مختص بجزم مضارع واحد، وبنفي معناه ، وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي [١] وبصحة دخول همزة الاستفهام — ولا سيما التقريري[٢] — عليه (أي : على هذا الحرف) دون أن تغير عمله .

ومن الأمثلة قوله تعالى: (قل هو اللهُ أحدٌ اللهُ الصمد ، لم يَلدْ ، ولم يُولدْ ، ولم يَكُنْ له كُفُوًا أحَدٌ) ، وقوله تعالى : (ألمْ نشرحْ لك صدرَك ؟) ، وقوله تعالى : (ألم يجدْكَ يتيمًا فآوَى ؟ . . .) .

ومثل : حضر الرحَّالة ولمَّا تحضرْ رفاقه ، وأقبل الناس على تهنئته ، ولما يسمعوا منه وصف رحلته . ومثل: أيُّها الفتى ، ألمَّا تتركْ عبث الغلمان وقد كبِرت ؟ ألمَّا تُقبلْ على عملك والوطن ينتظر منك الجد والإخلاص ؟

لما سبق يقول عنهما المعربون ؛ إنهما حرف نَفْي ، وجزم ، وقلب ؛ وإن المضارع بعدهما مضارع في لفظه وفي إعرابه ، لكنه ماض في معناه؛ سواء أكان مضيه متصلا بالحال أم غير متصل .

وتنفرد كل أداة .منهما بأمور ؛ فمما تنفرد به « لم » :

(١) صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها (مثل : إنْ — إذا — مَن — لو . . .) كقوله تعالى : (يأيها الرسولُ بلِّغْ مَا أُنْزِل إليك من ربِّك. وإنْ لم تفعلْ[٣] فما بلَّغتَ رسالتَه . . .) وقول الشاعر :

---

(١) فيكون الفعل مضارعاً في صورته وفي إعرابه ، ولكن زمنه ماض . كما سيجيء

(٢) وهو : حمل المخاطب على الإقرار (أي: على الاعتراف) بالحكم الذي يعرفه فيما جرى بشأنه الاستفهام . وقد يكون إقراره إثباتاً ؛ كما في قوله تعالى (ألم نشرح لك صدرك) أو نفيا ، كقوله تعالى يخاطب عيسى : (أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله . . .) فليس المراد حمله في كل الأحوال على الإقرار والموافقة على ما جاء منفياً بعد الهمزة ؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بإثبات مابعدها حين يقتضي المعنى الإثبات ونفيه حيناً آخر تبعاً للمعنى أيضاً . وقد يكون المراد من الاستفهام هنا : إظهار الاستبطاء ، والحث على الإسراع ؛ كقوله تعالى: (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) أو التوبيخ ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامة ، (ألم نعمركم...؟) وقد سبقت الإشارة للاستفهام التقريري في نواصب المضارع عند الكلام على فاء السببية . ص ٢٧٩ ، ٢٨٢ (٣) وفي إعراب قوله تعالى : (فإن لم تفعلوا . . .) يقول الخضري (ح ١ آخر باب المعرب والمبني) عند الكلام على بيت ابن مالك : « واجعل لنحو يفعلان النونا . . . » ما نصه : (« فإن لم تفعلوا » قيل تنازع الحرفان الفعل ؛ فأعمل =

إذا لمْ يكنْ فيكُنّ ظِلٌّ ولا جَنًى فأبْعَدَكُنّ اللهُ مِنْ شَجَرَاتِ

وقول الآخر :

من لم يؤدبْه الجميـ ـلُ ففى عقوبتــه صلاحه

وقول المتنبى يرثى جدّته :

ولو لم تكونى بنتَ أكرمِ والِدٍ لكان أباكِ الضَّخْمَ كوْنُكِ لى أمّا

وإذا دخلت أداة الشرط على « لم » صار المضارع بعدهما متجردا للزمن المستقبل المحض ، وبطل تأثير « لم » فى قلب زمنه للماضى . ومعنى هذا : أنّ « لم » تَقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضى بشرط ألا تسبقها أداة شرط ، فإن سبقتها أداة شرط لم ينقلب زمنه للماضى ، وصار التأثير فى زمنه مقصورًا على أداة الشرط — وحدها ؛ فتخلصه للمستقبل المحض ، كالشأن فى جميع أدوات الشرط الآتية .

لكن ما الذى يجزمه إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و « لم » ، وكانت أداة الشرط جازمة ؟

اختلف النحاة ؛ فقائل: إنها « لمْ » لاتصالها به مباشرة، وأداة الشرط مهملة داخلة على جملة ، وقائل : إنها أداة الشرط ؛ لسبقها ولقوتها ، فكما تؤثر فى زمنه فتجعلهُ للمستقبل الخالص — تؤثر فى لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه ؛ وخلّصت زمنه للمستقبل . وفى هذه الحالة تقتصر « لم » على نفى معناه دون جزمه . والأخذ بهذا الرأى أحسن بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له ؛ لأن المضارع **مجزوم** على الحالين والمعنى لا يتأثر .

(٢) صحة الفصل بينها وبين مجزومها فى الضرورة الشعرية فقط كقول الشاعر :

فأضحتْ مغانيها قِفارًا رسومُهــا كأنْ لمْ ـسوى أهلٍ من الوحش ـ تُؤْهلِ

(٣) جواز أن يكون معنى المضارع المنفى بها قد انتهى وانقطع قبل الكلام

= الثانى ، وحذف نظيره من الأول . وقيل الأصل : إن ثبت أنكم لم تفعلوا ...

فضىّ «لم» فى عدم الفعل واستقبال «إن» فى إثبات ذلك العدم ، على حد قوله تعالى : «إن كان قميصه قد من دُبر» — فإن المعلق عليه إثباتالقد ، لا هو نفسه ؛ لسبقه على وقت المحاكمة . وقيل « لم » عملت فى الفعل ، وهى معه فى محل جزم بإن ، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره : فاتركوا العناد . . .) . وستجىء إشارة عابرة لهذا فى ص ٣٢٩ بمناسبة أخرى . والأنسب الأخذ بما عرضناه .

بوقت قصير أو طويل[١]، وأن يكون مستمرًّا متصلا بالحال ؛ أى : بوقت الكلام ؛ فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال ؛ لم ينزل المطر – لم ينزل المطر منذ شهرنا. ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : (قل هو اللهُ أحدٌ اللهُ الصَّمَدُ ، لم يَلِدْ، ولم يُولَدْ ، ولم يكنْ له كُفُوًا أحدٌ)، وقول الشاعر :

غايةُ البؤسِ والنعيم زوالٌ لم يدمْ فى النعيمِ والبؤسِ حىٌّ

وقول الآخر فى مغنية :

غَنَّتْ فلم تَسْتَبِقْ جارحةً إلاّ تَمَنَّتْ أنها أذُنُ[٢]

(٤) صحة وقوع الاسم بعدها معمولا لفعل محذوف يفسره شيء مذكور كقول الشاعر :

ظُنِنْتُ – فقيرًا – ذا غِنًى، ثم نِلتُه فلَمْ – ذا رَجاءٍ – ألْقَهُ غير واهب

والتقدير : فلَم ألق ذا رجاء – ألقَه – غير واهب إياهُ ما يريد ، وما يحتاج إليه[٣] . والأحسن الرأى الذى يَقصِر هذه الحالة على الضرورة الشعرية ويمنع القياس عليها فى النثر .

(٥) امتناع حذف مضارعها إلا فى الضرورة الشعرية كقول القائل :

احفظْ وديعتك التى استُودِعْتَها يومَ الأعازبِ[٤]، إنْ وصَلْتَ وإنْ لَمِ

---

(١) والغالب فى هذا الزمن الماضى المنقطع أن يكون طويلا ؛ سواء أكان انقطاعه قبل الكلام قصيراً أم طويلا أى : أن للغالب على هذا الزمن الماضى أن يكون أوله قديماً بعيداً عن نهايته ؛ فالاتساع عظيم بين أوله ونهايته أما نهايته المنقطعة فقد تكون قريبة أو بعيدة من بداية الزمن الحالى .

(٢) قد يكون اتصاله بالحال واجباً ، لأمر عقلى يقتضى ذلك كما فى قوله تعالى : (لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد . .) أو لأمر لفظى (لغوى) كوقوع كلمة تفيد بانضمامها إلى « لم » معنى الدوام والاستمرار ؛ كما فى مثل : لم يبرح – لم يزل – لم ينفك – لم يفتأ – . وعلى كل حال : المعول عليه فى الاستمرار وعدمه هو : القرائن .

(٣) معنى البيت كان الناس يظنوننى – فى حال فقرى – غنياً مع إنى لم أكن غنياً فى الواقع . فلما منحنى الله الغنى لم ألق ذا رجاء فى مروءتى وأمل فى معاونتى ، إلا حققت رجاءه وأمله ؛ فمنحته من المال ما يرضيه . فكلمة « فقيراً » حال .

(٤) يوم الأعازب ، أو يوم الأغارب : يوم معهود من أيام العرب ويقول صاحب : الدرر اللوامع على همع الهوامع » (ح ٢ ص ٧٢) لم أقف عليه فى كتب أيام العرب . والبيت منسوب للشاعر ابن هرمة . . .

أى : وإنْ لم تصِل . . .

(٦) أن بعض العرب قد ينصب بها ، وبعضاً آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، وإنما تتجرد للنفى المحض ؛ كقراءة من قرأ (ألم نشرحَ لك صدرك) .

وقول الشاعر :

لولا فوارسُ من ذُهْلٍ وأُسْرَتِهِمْ   يوم[1] الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفُون بالجارِ

* * *

ومما تنفرد به « لما » :

(١) صحة حذف المضارع المجزوم بها ، والوقوف عليها بعد حذفه ، فى النثر وفى الشعر ؛ كقول أحد القُوَّاد الرحَّالين : « ولما دخلت دِمَشق عزمت على زيارة قبر صلاح الدين الأيوبىّ . فما كدت أقترب منه حتى امتلأت نفسى هيبةً ، وسرتْ فى جَسَدى رَهبة لم أستطع منها خلاصاً إلا على صوت رائدى يقول : " تَقَدمْ للدخول " . . . فتقدمت ولَمَّا . . . وبقيت فى غمرة من جلال الموت ، وعبر التاريخ ؛ أردد قول الشاعر :

فجئت قبورهمْ بَدْءاً[2] ولما ...   فنَاديتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ[3]

أى : ولما أكنْ سيداً قبل ذلك . . . أما المضارع المجزوم « بلم » فلا يصح حذفه إلا فى الضرورة كما سبق .

(٢) وجوب امتداد الزمن المنفى بها إلى الزمن الحالىّ امتداداً يشملهما معاً ، وذلك بأن يكون المعنى منفياً فى الزمن الماضى وفى الزمن الحالى أيضاً من غير اقتصار على أحدهما ، نحو : بهرنى ورد الحديقة ، وأغرانى بقَطفه ، ولمَّا أقطفه ، أى : ولما أقطفه ؛ لا فى الزمن الماضى (قبل الكلام) ، ولا فى الحال (وقت الكلام) ومثل قول الشاعر يستغيث بمن يحميه من أعدائه :

---

(١) الظرف : « يوم » متعلق بمحذوف تقديره : لولا وجود فوارس يوم الصليفاء . ولا يصح تعليقه بالفعل الذى بعده ؛ لأن ما فى حيز جواب « لولا » – وغيرها مما يحتاج لجواب – لا يتقدم على الجواب و « الصليفاء » فى الأصل : الأرض الصلبة . وهى هنا موقعة من أشهر مواقع العرب .

(٢) البدء : السيد .

(٣) الهاء التى فى آخر هذا المضارع هى : « هاء السكت » الساكنة . والبيت لشاعر يتحسر على من مات من قومه ، وأن موت عظمائهم قد أخلى له الطريق ، كى يكون سيداً بعد موتهم ، مع أنه لم يكن كذلك فى حياتهم . وهو معنى قريب من قول الآخر :

خلت الديارُ فَسُدْتُ غيرَ مُسَوَّدٍ   ومن الشقاءِ تَفَردى بالسُّودَدِ

وفى ذلك البيت الأسبق مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفى منفيها بالزمن الحالى . وقد تكلفوا التأويل لإبعاد المخالفة .

فإنْ أكُ مأكولا فكنْ أنتَ آكِلِى وإلاَّ فأدْرِكْنى ، ولَمَّا أُمَزَّق

يريد : أنى لم أمزَّق فى الماضى ولا فى الزمن الحالىّ .

أما « لم » فليست ملازمة هذا — كما عرفنا — ومن ثَمَّ يصح : لم يحضر الغائب ثم حضر الآن ولا يصح : لمَّا يحضر الغائب ثم حضر الآن، لأن الأولى معناها لم يحضر فى الزمن الماضى قبل التكلم ثم حضر الآن فى وقت التكلم؛ فلا تعارض بين الزمنين . أما الثانية فمعناها : لم يحضر فى الماضى ولا فى الحال ثم حضر الآن ؛ أى : فى الحال، وهذا تناقض واضح، إذ من المحال أن يَثْبُتَ الحضور ويُنفَى فى زمن واحد هو الحال[1] . . .

(٣) أن المتكلم بالمعنى المنفِىّ بها يَتوقع رفع النفى — غالبًا — عن ذلك المعنى وحصوله مثبتًا ، أى : ينتظر تحقق المعنى ووقوعه — فى الغالب — على الوجه الخالى من النفى، فالذى يقول، لما تشرق الشمس ، ... يريد: أنها لم تشرق قبل الكلام ولا فى أثنائه ، لكن من المنتظر أن تشرق. ومن يقول لما تُمطر السماء، يقصد: أنها لم تمطر قبل التكلم ، ولا فى خلاله ، ومن المتوقع أن تمطر[2] .أمَّا المتكلم بالمعْنى المنفى بالحرف « لم » فلا يتوقع رفع النفى عنه ، ولا ينتظر حصوله مثبتًا[3] . . .

إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين « لم » و « لما » وهى أوجهٌ دقيقة تتطلب يقظة وسلامة إدراك عند استعمال هذين الحرفين ، وعند تفهم الأساليب التى تحويهما[4] —

---

(١) ومما يختلف فيه الحرفان أيضاً أن الزمن الماضى المنفى بالحرف : « لم » ، طويل — على الوجه المشروح هناك — أما الماضى المنفى بالحرف « لما » فقصير غالباً ، أى ؛ ليس قديم المبدأ ؛ فأوله — فى الغالب — ليس بعيداً من آخره المتصل بالحال ؛ فلا يصح أن يقال : لما يكن الرحالة مقيما هنا فى العام الماضى ، ويصح : لم يكن الرحالة . . . على أن تقدير القصر ، والطول ، والقدم ، والجدة — متروك للعرف ، وللمناسبة بين شيئين والموازنة بينهما . ومن العسير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنة . . .

(٢) قلنا إن التوقع هو الغالب . ومن غير الغالب مثلا : ندم إبليس ولما ينفعه ندمه . واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما تنفعه شفاعته .

(٣) والانتظار وعدمه هما بالنسبة للمعنى المستقبل بعدهما . أما المعنى الماضى فهما سيان فى التوقع وعدمه ؛ نحو : « مالى قمت ولم تقم » أو : لما تقم » والمراد : لم تقم أو لما تقم مع أنى كنت متوقعاً منك فيما مضى القيام . وهذا هو ما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء: لم يقم الرجل ،

(٤) وقد عقد ابن مالك للجوازم باباً مستقلا عنوانه : « عوامل الجزم » بدأه بالكلام على الجوازم الأربعة المختصة بجزم مضارع واحد واكتفى فى الكلام عليها ببيت واحد هو :

بِلا . ولامٍ — طَالِباً — ضَعْ جزما فى الفِعْلِ ،هكذا بـ « لم » و « لمَّا »

يريد : اجزم الفعل المضارع بلا وباللام إذا كنت طالباً بهما . أى : إذا استخدمتهما أداتى طلب ، واجزمه أيضاً بلم ولما .

... ...

زيادة وتفصيل :

« لما » الجازمة تختلف اختلافاً واسعاعن : « لما » الظرفية التى هى ظرف — فى المشهور [١]— بمعنى : حين ،أو : إذ ،وتفيدوجود شيء لوجود آخر، فالثانى منهمامترتب على الأول ، ومسبب عنه ولهذا تدخل على جملتين ثانيتهما هى المترتبة على الأولى . والغالب أن تكونا ماضيتين . نحو قوله تعالى : (فلما نجَّاكم إلى البر أعْـرضتـُم) وقد تكونان غير ماضيتين بالتفصيل الذى عرفناه فى الظروف[١] . . .

وكذلك تختلف : « لما » الجازمة عن : « لما » التى بمعنى « إلاّ » كالتى فى قوله تعالى : (إنْ كلٌّ نفس لمَّا عليها حافظٌ) ، أى : إلا عليها حافظ (فى أحد المعانى . . .) وهذه لا تدخل — فى الغالب — إلا على الجملة الاسمية . . . أو على الماضى لفظاً لا معنى ، نحو : أنشُدك اللهَ لمَّا فعلت كذا . إلا فعلت . والمعنى : ما أسألك إلا فعْل كذا ، أى : إلا َأن تفعل كذا . فالماضى هنا صورىّ فقط ؛ لأن لفظه ماض ومعناه معنى المضارع المستقبل . . .

(١ ، ١) وبعض النحاة يعدها حرفاً وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى باب الظرف (ج ٢ ص ٢٢٣م ٧٩) وفى باب الإضافة (ج ٣ ص ٧٥ م ٩٤) .

المسألة ١٥٤ :

النوع الثانى الذى يجزم مضارعين معاً ، أو ما يَحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما

أدواته إحدى عشْرة[١] ؛ (إنْ — إذ ما) — مَنْ — ما — مهما — متى — أيَّان — أين — أنَّى — حيثما — أىّ . . . وكلها أسماء ؛ ما عدا : « إنْ ، وإذ ما » فهما حرفان[٢] .

وتتفق الأدوات السالفة كلها ، فى أمور وتختلف فى أخرى .

أشهر الأمور التى تتفق فيها :

(١) أن كل أداة منها لا تدخل على اسم ؛ وإنما تحتاج : إمَّا إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما[٣] مباشرة ، إن كانامعربين ، ومحلَّهما إن كانا مبنيين . وأولهما يسمى : « فعل الشرط » . وثانيهما يسمى : «جواب الشرط وجزاءه[٤]» .

---

(١) أما « إذا » و « كيفما » و « لو » فالصحيح اعتبار الثلاثة أدوات غير جازمة كما يجىء عند الكلام عليها فى القسم الثالث الخاص بها (ص ٣٣٢) .

(٢) وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً . وفى بيانها و بيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك :

واجْزِم بإِنْ ، ومَنْ ، ومَا ، ومهما أيٍّ ، متى ، أيّان ، أين ، إذ ما
وحيثما ، أنَّى ، وحرفٌ « إذْ ما » « كإنْ » وباقى الأَدواتِ أَسْمَا

أسما : أى أسماء .

(٣) فأداة الشرط — فى الرأى الذى يجب الاقتصار عليه — هى الجازمة لفعل الشرط ، وفعل الجواب و لجملة الجواب .

(٤) سمى فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه — شرط لتحقق مدلول الجواب ووقوع معناه ، ولا يمكن — عنده — أن يتحقق معنى الجواب و يحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله ، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه ؛ سواء أكان الشرط سبباً فى وجود الجواب والجزاء ، نحو : إن تطلع الشمس يختف الليل ، أم غير سبب ؛ نحو : إن كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة . فوجود النهار ليس سبباً فى طلوع الشمس و إنما هو ملزوم ، والجواب لا زم له ؛ ولهذا يقولون : إن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب . ويقول ابن الحاجب أيضاً : إن الجزاء قسمان ؛ أحدهما : يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط ؛ نحو إن تجئنى أكرمك . والثانى لا يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط ، و إنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط ، نحو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس . والمعنى : إن اعتددت على بإكرامك إياى فأنا أعتد أيضاً عليك بإكرامى إياك . فالإكرام

وإما إلى فعلين ماضيين ، يحُلان محل المضارعين ، وتجزمهما محلا[١] . وإما إلى فعلين مختلفين ، تجزم لفظ المضارع منهما ، وتجزم محل الماضى . وإما إلى جملة اسمية ، تحل محل المضارع الثانى ، وتجزمها محلا[١] . ولا يمكن أن يَحل محل الأول شيء ، لأن الأول لا بد أن يكون فعلا مضارعا ، أو ماضيا .

ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما يتخلص للمستقبل المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة بالرغم من أن صورتهما أو صورة أحدهما قد تكون غير فعل مضارع ، إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصًا[٢] ومن المقرر كذلك أنّ تَحَقُّقَ الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ، ومعلّق عليه؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه وهو الجواب . لا فرق فى هذا بين أن تكون الأداة مقتصرة فى معناها على التعليق — مثل : «إنْ» — أم متضمنة معه معنى آخر : كالزمانية ، أو المكانية ، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى (وسنعرفه بعد[٣] ، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه ، وتفصيل الكلام فيه) .

فمثال جزمها المضارعين لفظًا قول الشاعر :

إنْ يَفترقْ نسَبٌ يؤلِّفْ بيننا ... أدبٌ أقمناه مقامَ الوالدِ

وقول الآخر :

رُدّوا السيوف إلى الأغمادِ واتَّئِدوا ... من يُشعلِ الحربَ يُصبحْ من ضحاياها

ومثال جزمها الماضيين جزمًا محليًّا[٤] قول الشاعر فى حساده :

صُمٌّ إذا سمعوا خيرًا ذُكِرتُ به ... وإن ذُكِرتُ بسوء عندهم أَذِنُوا[٥]

بالأمس ليس مسبباً عن الإكرام فى المستقبل وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأمس هو المسبب عن إكرام المستقبل (ثم انظر « ا » من ص ٣٢٧ وما بعدها) وهامش ص ٣٤٢ ففيهما تعليلات أخرى نافعة ومهمة . هذا وقد سبق شرح معنى الجواب والجزاء تفصيلا فى النواصب عند الكلام على « إذن » ص ٢٥٠ وعلى فاء السببية ص ٢٦٦

(١ ، ١) لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون فى محل جزم ومثله الجملة الاسمية والفعلية . (انظر ٣٤٥)

(٢) قد تشتمل إحدى الجملتين على كلمة صريحة الدلالة على المضى الحقيقى كالمثال الذى سبق (فى رقم ٤ من هامش الصفحة السابقة) وهو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس . وفى هذه الصورة يتعين أن يكون المراد الإخبار فى المستقبل على الوجه الذى سلف ، ومثله : إن أكرمتنى أمس فأنا أكرمك غداً . أى : إن تتحدث عما وقع من إكرامك إياى بالأمس فأنا أكرمك غداً . وفى هاتين الصورتين دقة توجب اليقظة والتنبه ؛ كى لا يقع الخطأ فى استعمالها على الوجه الصحيح الذى يؤدى إلى اعتبار زمن الشرط والجواب فيهما مستقبلا كغيرها . (٣) فى ص ٣٢٣ (٤) مع ملاحظة ما يأتى فى ص ٣٥١ خاصاً بالفعل الماضى **الواقع** جواباً . (٥) استمعوا له بإعجاب .

ومثال جزمها فعلين مختلفين : قول الآخر فيهم :

إن يَعلمُوا الخير أخفَوْه ، وإن علموا شرًّا أذاعوا، وإن لم يَعلموا كَذبوا

ومثال جزمها الجملة الاسمية التى تحل محل الثانى جزمًا محليًّا — قول الشاعر :

إن كنتَ عن خير الأنام سائلاَ فخيرُهم أكثرُهم فضائلا

ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه[1] : « الجملة الشرطية » . ولا بد أن يتأخر عنها « الجملة الفعلية » أو « الاسمية » الواقعة جوابا وجزاء للشرط ، وتسمى : « جملة جواب الشرط » ، أو « الجملة الجوابية للشرط »[2] .

ومما سبق يتبين أن الشرط لا بد أن يكون فعلافقط ولا يصح أن يكون جملة . أما الجواب فقد يكون فعلا فقط ، وقد يكون جملة . ولكل من الجملة الشرطية والجوابية أحكام سنعرفها[3] .

(٢) أدوات الشرط لاتدخل على الأسماء، وإنما تحتاج إلى مضارعين، أو إلى ما يحل محلهما ، أو محل أحدهما ، كما عرفنا . فإذا وقع بعدها اسم — والغالب أن تكون الأداة إنْ أو إذا — وجب تقْدير فعل مناسب يفصل بينهما ؛ بحيث تكون الأداة داخلة على الفعل المقدر ، لا على الاسم الظاهر[4] .

---

(١) مرفوعه هو : الفاعل ، أو نائبه . . .

(٢) وفى عمل تلك الأدوات ، وما تتفق فيه جميعاً يقول ابن مالك :

فِعلينِ يقتضينَ شرطٌ قُدِّمَا يتلو الجزاءُ ، وجَواباً وُسِمَـــا

(قدما) أصله : قدم ، والألف زائدة للشعر . ومثله : « وسما » ؛ أصله : « وسم » والألف زائدة للشعر (فعلين :) مفعول به للفعل: « اجزم » فى البيت الأسبق . يريد: اجزم فعلين بكل أداة ، مع ملاحظة أن جزمها الفعلين معاً هو الأصل الغالب . وقد تجزم فعلا واحداً ومعه جملة . والذى لا بد أن يكون فعلا وأن يكون مجزوماً لفظاً أو محلا هو : « فعل الشرط » . أما الجواب فقد يكون فعلا أو جملة .

ثم بين أن فعل الشرط هو المتقدم منهما . و « يتلو الجزاء » أى : يتلوه ويجىء بعده الجزاء. يريد: يقع بعده الفعل الذى يكون فى صدر جملة الجزاء إن كانت فعلية . (وجواباً وسما) أى : وسم جزاء بمعنى : أنه يسمى فعل الجزاء ، لوقوعه فى صدر الجملة الجزائية — كما سبق — ثم بين نوع الفعلين فقال :

ومَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

ثم أردف هذا بيتاً آخر سيجىء شرحه فى المكان الأنسب (ص ٣٥٧) . قال :

وبعدَ مَاض رَفعكَ الجزا حَسَنْ ورفعُهُ بعد مضارِع وَهَنْ

أى : ضعيف .

(٣) فى ص ٣٣٦

(٤) انظر رقم ٧ من ص ٣٣٧

ومن الأمثلة : إن امرؤٌ أثنَى عليك بما فعلتَ فقد كافأك — إنْ جائعٌ عاجز وُجد فمَن حوله آثمون إن لم يطعموه — وقال الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم مَلَكْته وإن أنت أكرمت اللئيم تَمَرّدا

وقول الآخر :

إذا أنت لم تَعرفْ لنفسك حقها هواناً بها كانت على الناس أَهْوَنا

والتقدير : إن أثنى امرؤ أثنى عليك...— إن وُجد جائع عاجز وجد ...— إذا أكرمت أكرمت . . . وإن أكرمت أكرمت . . . — وإذا لم تعرف لم تعرف . . .

والأصل فى هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداة الشرط ، وبقى فاعله ، فإن كان الفاعل اسما ظاهرًا قدر قبله فعل مناسب له ، وإن كان ضميرًا مرفوعًا متصلا كالتّاء — ويدخل فى حكم المتصل ، الضميرُ المرفوع المستتر ؛ كالضمير : « هى » المستتر ، فاعل المضارع : « تعرف » — وجب الإتيان بضمير مرفوع بارز ؛ ليحل محل المتصل الذى لا يمكن أن ينفصل من فعله ، وليقوم مقامه فى إعرابه وفى معناه ، وهو : « أنت »[1]) . . .

(٣) لأداة الشرط الصدارة فى جملتيها ؛ فلا يصح أن يسبقها شىء من جملة الشرط ، ولا من جملة الجواب ، ولا من متعلقاتهما ، إلا فى صورة واحدة ، ستجىء[2] (هى التى يكون فيها جواب الشرط مضارعا مرفوعًا — كما يحصل أحيانًا — فيصح فى معموله أن يتقدم على الأداة ؛ نحو : طعامَنا إن تزرنا تأكلُ . بنصب كلمة : « طعام » باعتبارها مفعولا للمضارع تأكل المرفوع على الأساس الذى سنعرفه عند الكلام على جواب الشرط) .

وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها ، إلا إن كانت الأداة الشرطية اسما ، والعامل السابق عليها حرف جر ، أو مضافًا ؛ نحو : إلى من تذهبْ أذهبْ ، عند من تجلسْ أجلسْ .

(٤) لايصح حذف أداة الشرط فى الرأى الأرجح الذى يجب الاقتصار عليه

---

(١) سبق فى الجزء الثانى (ص ١٠٦ م ٦٩ باب الاشتغال .) بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل إعرابه وتأييد النحاة فى تقدير الفعل وأن هذا الاسم الذى بعد الأداة ليس مبتدأ .

(٢) ص ٣٤٠

المسألة ١٥٥ :

الأمور التى تختلف فيها الأدوات الجازمة

الأمور التى تختلف فيها متعددة النواحى ؛ منها الاختلاف فى ناحية الاسمية والحرفية، (وليس فيها أفعال،) وفى ناحية اتصالها « بما » الزائدة وعدم اتصالها ، وفى ناحية معناها ، وإعرابها .

ففى ناحية الاسميَّة والحرفية : منها الأسماء باتفاق ؛ وهى : من — متى — أىّ — أين — أيان أنَّى — حيثما .

ومنها اسم على الأرجح ، وهو : « مهما » بدليل عودة الضمير عليه مذكرًا فى قوله تعالى عن قوم موسى : (وقالوا مَهْما تأتنا به من آية لِتَسْحَرَنا بِها فما نحن لك بمؤمنين) .

ومنها الحرف باتفاق ، وهو : « إنْ » ، والحرف على الأرجح ؛ وهو : « إذ ما »[1] .

وفى ناحية اتصالها بما « الزائدة » — منها : ما لا يَجْزِم إلا باتصاله بما الزائدة ، وهو : حيث ، وإذ ، فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما : حيثما ، إذ ما .

ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداة شرط جازمة، وهو ؛ من — ما — مهما .

ومنها ما يجوز فيه الأمران ، وهو : إن — أىّ — متى — أين — ويزاد عليها أيان — فى الرأى الأصح .

وفى ناحية اختلاف المعنى — مع اتفاقها جميعا فى تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط :

(١) منها : ما وضع فى أصله للدلالة على شىء يعقل — غالبا — فإذا تضمن معنى الشرط — صار أداة شرطية ، للعاقل ، جازمة . والغالب أيضًا أنه بذاته لايدل على زمن[2] ، وهو : « منْ » ، كقوله تعالى : (من يعملْ سوءًا يُجْزَ به . ولا يَجدْ له من دون الله وليًّا ولا نصيرًا) .

---

(١) غير الأرجح يعتبرها ظرف زمان بمعنى : « متى » . فإذا قلنا : « إذ ما تستمع للموسيقى تهدأ نفسك » كان المعنى على الرأى الأرجح : إن تستمع . . . وعلى الرأى الآخر : متى تستمع . . . وانظر رقم ٣ من هامش ص ٣٢٥ (٢) انظر هامش الصفحة الآتية .

وقول الشاعر يمدح قوماً :

من تلْقَ منهم تَقُلْ لاقيتُ سيدهمْ   مثلَ النجوم التى يَسرى بها السَّارى

(٢) ومنها ما وضع فى أصله للدلالة على شىء لا يعقل — غالباً — فإذا تضمن معنى الشرط صار أداة شرطيَّة لغير العاقل ، جازمة . والغالب أنه لا يدل بذاته على زمن [1] . وهو « ما » ، و « مهما » . كقوله تعالى : (وما تفعلوا من خير يعلمْه

(١) وللنحاة رأى دونوه فى باب الموصول : ملخصه : أن « من » للعاقل ، وتستعمل فى غيره مجازاً سواء أكان المجاز علاقته التشبيه فيكون استعارة ، أم كانت علاقته شيئاً آخر غير التشبيه فيكون مجازاً مرسلا ، كقول الشاعر :

أَسِربَ القطا هل من يُعِير جناحَه؟   لعَلِّى إلى من قد هوِيت أطيرُ

وقول الآخر :

أَلاَ عِمْ صباحاً أيّها الطللُ البالى   وهل يَعِمَنْ من كان فى العُصُر الخالى

ومن المجاز تغليبه على غير العاقل فى اختلاط معه ؛ نحو : ولله يسجد من فى السموات ومن فى الأرض) ، أو اقترانه به فى عموم فصل بمن ؛ نحو قوله تعالى : (والله خلق كل دابة من ماء ؛ فمنهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع . . .) لاقترانه بالعاقل المندرج تحت قوله : « كل دابة » .

وأما « ما » فإنها لغير العاقل ؛ كقوله تعالى : (ما عندكم ينفد) وتستعمل قليلا فى العاقل إذا اختلط به ؛ كقوله تعالى : (يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض . . .) وتستعمل فى صفات العاقل ؛ نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل. وتستعمل فى المبهم ؛ كأن ترى شبحاً من بعد ، فتقول : تعال وشاهد ما أرى (راجع الأشمونى والصبان فى بابى الموصول ، والجوازم . وقد وفينا الكلام على « من وما » الموصولتين فى جـ ١ ص ٢٤٧ م ٢٦) .

ويرتضى بعض النحاة أن يقال « من » للعالم بدلا من العاقل ؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال له عاقل. ولم يتمسك بهذا فريق آخر . . . وإذا لم تتضمن « من » و « ما » معنى الشرط فليستا بشرطيتين ، فقد تكونان موصولتين ، أو استفهاميتين . . . أو . . . أو . . .

ويرى أكثر النحاة أن الشرطيتين مبهمتان من ناحية الزمن ، بمعنى : أنهما لا يدلان على زمن معين يربط الجواب بالشرط ؛ فكل واحدة منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط ؛ ففى مثل : من يحسن إلى أشكر له . . . أو : ما تزرع تحصد لا تدل «من» على مبدأ زمن الشكر ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها . وكذلك : « ما » فإنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد ، ولا على تحديد مدته أو توقيتها وقال فريق آخر : إن كل واحدة منها قد تفيد مع الشرط الزمن المؤقت المعين من غير أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان — وكل هذا بشرط وجود قرينة تدل على الزمن مثل : من يلمس ناراً تحرقه ، أى : مدة لمسه النار تحرقه ، وقول الشاعر يمدح :

فما تَحْىَ لاتُسْأَمْ حياةٌ ، وإن تَمتْ   فلا خيرَ فى الدنيا ولا العيش أجمعا

أى : مدة حياتك لا تسأم الحياة . . . وقول الشاعر :

نبئتُ أَن أَبا شُتَيْم يدَّعى   مهما يَعِشْ يسمع بما لم يسمعِ

الله) ، وقوله تعالى : (وما تُقَدِّموا لأنفسكم من خيرٍ تجدوه عند اللهِ هو خيْرًا وأعظمَ أجرًا) ، وقول الشاعر :

ومهما تَكُنْ عند امرئ من خليقةٍ[1] وإن خالها[2] تخفَى على الناس تُعْلَمِ[3]

(٣) ومنها ما وضع فى أصله للزمان المجرد[4] ؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط جزَم؛ وهو : «متى» و « أيّان » ؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . ومن الأمثلة قول الشاعر فى الورد :

متى تَزُرْهُ تلْقَ من عَرْفه[5] ما شئتَ من طيب ومن عِطْرِ

وقول الآخر يصف عظيما :

متى ما[6] يقُلْ لايكذب القولَ فعلُه سريعٌ إلى الْخيراتِ غيرُ قَطُوبِ[7]

وقول الآخر يفتخر :

أيَّان نُؤمِنْك تأمَنْ غيرنا ، وإذا لم تُدرك الأمن منا لم تزل خائفا

ولا أهمية للرأى الذى يجيز إهمال : « متى » الشرطية فيَجعلها شرطية غير جازمة ؛ لأنه رأى تعْوزُه الشواهد المتعددة ، والحجة القوية .

(٤) ومنها ما وضع فى أصله للمكان — غالبًا — فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية جازمة ، وهو : أين — حيثما — أنّى . كقوله تعالى : (وضرب الله مثلاً رجُلين ؛ أحدُهما أبْكَمُ ؛ لا يَقدرُ على شىء ، وهو كَلٌّ على[8]

وأمثلة أخرى متعددة يؤيدون بها رأيهم ، وتشهد بصحته وقوته . أما الكثرة فتؤول تلك الشواهد تأويلا لا داعى له ، ولا فائدة منه إلا الرغبة فى اطراد قاعدتهم ، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل ؛ إذ لا يجدون لها تأويلا مقبولا و يحكمون عليها بالشذوذ . وخير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا .

(١) عادة وخلق . (٢) ظنها .

(٣) يستدل بعض النحاة بهذا البيت على أن : « مهما » حرف ؛ إذ لا محل لها من الإعراب ، ولم يعد عليها ضمير . وردوا كلامه بأنها : إما خبر للفعل : « تكن » ، و « خليقة » اسمها و « من » زائدة — وإما مبتدأ . واسم «تكن» ضمير يعود عليها ؛أى : على «مهما» ، و «عند امرئ» خبر « تكن » على اعتبارها ناقصة . أو الضمير المستتر فى « تكن » فاعلها باعتبارها تامة ، و « عند امرئٌ » ظرف متعلق بالفعل « تكن » التامة ، « من » بيان « لمهما » على وجهى اعتبارها مبتدأ .

(٤) الذى لا دلالة معه على استقبال أو غيره . فإذا صار للشرط جعل زمن فعله و جوابه مستقبلا

(٥) رائحته . (٦) « ما » زائدة .

(٧) القطوب : العابس . (٨) حمل ثقيل .

مولاه، أينما يوجهه لا يأت بخير؛ هل يستوى هو، ومن يأمر بالعدل...)
وقولهم: أين ينزل العدل يتبعه الأمن والرخاء. وقولهم: حيثما تجد صديقا وفيًّا تجد كنزًا نفيسًا. وقول الشاعر:

خليلىّ، أنّى تقصدانِىَ تقصِدَا أخًا غير ما يرضيكما لا يحاول

(٥) ومنها المضاف الذى يصلح للأمور الأربعة السالفة؛ فيكون للعاقل أو لغيره، وللزمان، أو للمكان؛ تبعًا للمضاف إليه فى ذلك كله فأداة الشرط مضافة، وتدل على أحد المعانى السالفة على حسب دلالة المضاف إليه، وهى: أىّ. فمثالها للعاقل: أىُّ إنسان تستقمْ خطتُه تأتلفْ حوله القلوب. ومثالها لغير العاقل: أىُّ عمل صالح تمارسْهُ أمارسْ نظيره. وللزمان: أىَّ يومٍ تسافرْ أسافرْ معك. وللمكان: أىَّ بقعة جميلة تقصدْ أقصدْ.

(٦) ومنها: ما يختص إما بالأمر المتيقَّن منه أو المظنون، ولكن الأول هو الأغلب —، وهو «إذا» الشرطية.

وإما بالمشكوك فيه أو بالمتسحيل، وهو باقى الأدوات الشرطية. ومن المستحيل قوله تعالى: (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين)، وأما نحو قوله تعالى: (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد، أفإن مِت فهم الخالدون)، فلتنزيله منزلة المشكوك فيه؛ لإبهام زمن الموت[1]...

والقرائن وحدها هى التى تعين اليقين، أو الظن، أو الشك، أو الاستحالة... مع الدلالة على الشرطية فى كل حالة.

(٧) ومنها ما وضع — فى الأكثر — لتعليق الجواب على الشرط تعليقًا مجردًا يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحققه، بوقوع الشرط وتحققه، من غير دلالة على زمان، أو مكان، أو عاقل، أو غير عاقل؛ وهو: «إن»[2] و«إذ ما» مع دلالتهما على الشك و الاستحالة اللتين تدل عليهما الأدوات الشرطية الأخرى غير «إذا» — كما سبقت الإشارة فى الأمر السادس — فمثال «إن» قوله تعالى: (وإنْ تُبْدُوا ما فى أنفسكم أو تُخْفُوه يحاسبْكم به الله)، ومثال «إذ ما» قول الشاعر:

وإنك إذ ما تأتِ ما أنت آمرٌ به تُلْفِ من إياه تأمر آتيا

---

(١) راجع الخضرى حـ ٢ باب الإضافة عند الكلام على إضافة «إذا».

(٢) انظر الزيادة والتفصيل فى الصفحة الآتية.

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – تقع « إنْ » زائدة – وتسمي : وصْلية ؛ أى : زائدة لوصل الكلام بعضه ببعض وتقوية معناه ؛ فلا تعمل شيئًا ، ويمكن الاستغناء عنها – ويكثر هذا بعد « ما » النافية ؛ كقول الشاعر يصف وجه غادة :

ما – إنْ – رأيت ولا سمعت بمثله دُرًّا يعود من الحياء عقيقا

وقول الآخر يذم قوما :

بنى غُدانة ، ما – إنْ – أنتمو ذهبُ ولا صَرِيف[1] ، ولكن أنتمُ الخزفُ

كما يكثر وقوع «ما » الزائدة بعد « إن » الشرطية فتدغم فيها نطقا وكتابة ؛ كقوله تعالى فى الوالدين : (إمَّا يَبلُغَنّ عندك الكبرَ أحدُهما أو كلاهما فلا تَقلْ لهما أفّ . . .) ، وقوله تعالى : (فإمَّا تَثْقَفَنَّهم[2] فى الحربِ فشَرِّدْ بِهِم مَن خلْفَهم . . .) وتسمى فى هذه الصورة : « إن » المؤكدة « بما » .

وهناك « إنْ » المخففة من الثقيلة ، و « إنْ » النافية الناسخة ، وقد سبقتا فى النواسخ ، و « إنْ » النافيةالتى لا تعمل ، وقد سبقت فى هذا الباب – وغيره –

وهناك « إن » الشرطية التى لا تجزم . وهذه أضعف الأنواع ، وأقلها دورانا فى فصيح الكلام . ومن الواجب إغفالها ، وعدم استعمالها[3] .

وقد اختلف النحاة اختلافًا مرهقًا – نذكره لأنه لا يخلو من فائدة – فى نوع « إن » فى مثل : الحريص – وإن كثر ماله – بخيل . فقيل : وصلية[4] ، والواو للحال ، أى : الحريص بخيل ، والحال أنه كثر ماله . وقيل شرطية ، حذف جوابها . لوجود ما يدل عليه ، والواو للعطف على جملة مقدرة ، أى : إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل . لكن

---

(١) فضة خالصة .

(٢) تجدنهم .

(٣) إلا ما كان منها دالا على تفصيل ، وسيجىء فى قسم « ب » من ص ٣٣٠ .

(٤) جاء فى حاشية ياسين على التصريح أول باب المعرب والمبنى (ج ١) بشأن « إن » الوصلية : أهى لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها ؛ لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، أم هى مع ذلك شرطية فيقدر جوابها؟ أم هى شرطية ولكن لا جواب لها ؟ ثم قال : (إن للسعد فيها كلاماً مضطرباً بينته فى حواشى المختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط) .

... ...

ليس المراد بالشرط فى الجملة حقيقة التعليق ؛ لأنه لا تعليق حقيقياً على الشيء ونقيضه معا ؛ لما فى ذلك من المنافاة العقلية ؛ إذ كيف يحدث الجواب الذى هو بمثابة المسبَّب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يُعدَم ؟ وبعبارة أوضح : كيف ينتج الشرط — وهو بمثابة السبب نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه ؟

من أجل ذلك قيل إن معنى « إنْ » فى الجملة السالفة هو : « التعميم » « لا » « التعليق » . ويقولون : إن المحذوف أحياناً قد يكون الواو مع المعطوف — لا المعطوف عليه — كقوله تعالى : (فَذَكِّرْ إنْ نفعَتِ الذِكْرَى) ، أى : وإن لم تنفع . وقيل «إنْ» فى هذا المثال بمعنى : قد ، وإنها للتعليل فى قوله تعالى : (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) ، وفى قوله تعالى : (لَتدخلُنَّ المسجدَ الحرام إن شاء الله آمنين) ، وقوله عليه السلام للموتى المؤمنين الأبرار : « وإنا — إن شاء الله بكم لاحقون . . . »

وحجة القائلين بأنها بمعنى « إذ » التعليلية أن التعليق غير صحيح فى الأمثلة المذكورة ؛ لأن التعليق يقتضى تَرتّب أمر على أمر . فالأمر الثانى (المسبَّب) غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام . إذ لو كان متحققاً حاصلا وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق . فى حين : الإيمان وعدمه فى الآية الأولى معلوم قطعا لله الذى لا يخفى عليه شيء مما كان ، أو هو كائن الآن ، أو سيكون فى المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام . وكذلك مشيئته فى الآية الثانية معلومة له حين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إن شاء الله . وكذلك الحديث فإن الرسول عليه السلام : يعلم مشيئة الله التى تقضى بأن كل فرد لا بد أن يموت ، ويلحق السابق ، ولا ينجو من ذلك أحد . فلا مجال للتعليق فى الأمثلة السالفة وأشباهها ، إذ ليس فيها مجهول يُنْتَظر حصوله ومعرفته .

وأجيب هنا بأن كلمة : « إنْ » قد يؤتى بها للشرط المحقق ؛ لنكتة بلاغية ؛ كالتهييج فى الآية الأولى ، كما يقول الوالد لابنه : إن كنت ابنى فافعل كذا . وكتعليم الناس التأدب والحيطة عند ما يخبرون عن أعمالهم المستقبلة ، وأمورهم المقبلة ، وكالتبرك كما فى الحديث (أى : سنلحَق بكم فيصيبنا الخير والبركة من جواركم) . . . . وهكذا . . . .

وقيل : كل شيء يقع فيه التردد عادة بين الناس ويَدْخله الشك عندهم ، يجوز تعليقه « بإنْ » ؛ سواء أكان معلوماً للسامع ، أو للمتكلم ، أم غير معلوم ، وسواء أكان التعليق من الله أم من غيره . (راجع حاشية الصبان عند الكلام على « إن» وحاشية السيوطى على المغنى) .

وبانضمام هذه الاعتراضات والرد عليها إلى ما سبق من نظائرها فى بعض نواحى

... ...

الكتاب[١] يمكن الوقوف على الغرض من الجواب فى كثير من الأساليب الناصعة البليغة ، لا يكون الجواب فيها مترتباً وقوعه على الشرط .

ب — من أنواع « إن » الشرطية نوع يسمى : « إن » التفصيلية (وقد سبقت الإشارة إليها فى باب البدل من الجزء الثالث ص ٤٩٧ م ١٢٥) ، وملخص الكلام عليها : أن المبدل منه قد يكون متضمنا معنى حرف الشرط : «إنْ » من غير ذكر صريح لهذا الحرف[٢] .فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفَصّل مجمل المبدل منه ظهر مع البدل حرف الشرط : « إن » ليوافق البدلُ المبدل منه فى تأدية المعنى . بشرط ألا تظهر أداة الشرط مع المبدل عنه .

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : من يجاملنى إن صديقٌ وإنْ عدو أجاملْه. فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة : « مَنْ » الشرطية . و « إنْ » الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تجزم ولا تعمل شيئاً ؛ وإنما تفيد مجرد التفصيل . ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ إن جيداً وإن رديئاً تتأثر به نفسك. فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » و « إن » المذكورة فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفادة التفصيل — كما سبق — ، ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرنى إن غدا وإن بعد غد أسعد بلقائك . فكلمة : « غدا » بدل من : « متى » وكلمة « إن » للتفصيل . ومثال الشرط الدال على المكان: حيثما تجلس إن فوق الكرسى ، وإن فوق الأريكة — تجد راحة. فكلمة : « فوق » بدل من : « حيثما » وكلمة: «إن» للتفصيل. وإنما قرن البدل فى كل ماسبق بالحرف «إن» ليكون موافقاً للمتبوع الذى يتضمن هذا الحرف من غير أن يذكر معه صريحاً .— هذا ملخص ما سبق فى الموضع السالف .

جـ — قد تدخل : « إن » الشرطية على : « لم » الجازمة فى مثل : إن لم تحسن إلى المحتاج فلا تمنع عنه الإحسان . وقد سبق الكلام على هذا ، وإعرابه[٣] .

---

(١) كالتى فى رقم ٤ من هامش ص ٣٢٠ ، ورقم ١ من هامش ٣٤٣

(٢) لأن من يقول: (من يجاملنى أجامله) يريد : إن يجاملنى صديق، أجامله، وإن يجاملنى عدو أجامله ، وإن يجاملنى محمد أجامله ، أو محمود أو. . . فكلمة « من » وهى لفظة واحدة يتضمن هذا كله.

(٣) فى رقم ٣ من هامش ص ٣١٥ . . . عند الكلام على : « لم » .

وفى ناحية إعربها : ممّا كان منها حرف شرط فلا محل له من الإعراب ، وما كان اسم شرط[1] فيراعى فى إعرابه ما يأتى :

(١) إن كان اسم الشرط الجازم (أى : أداة الشرط الاسمية) بعد حرف جر أو مضاف فهى مجرورة بالحرف أو بالمضاف ، نحو : عَمَّن تتعلمْ أتعلمْ ، وعما تسألْ أسألْ . وكتاب من تقرأْ أقرأْ ، وصفحة ما تكتبْ أكتبْ .

ولا تكاد أداة الشرط الاسمية تجرّ فى غير هاتين الحالتين . كما سيجىء فى « ب » من هامش ص ٣٤٠

(٢) إن كانت الأداة ظرفًا للزمان أو للمكان ، وفعل الشرط بعدها غير ناسخ — فهى ظرف لفعل[2] الشرط ؛ نحو : متى يقبلْ فصل الربيع يعتدلْ جوّنا ، وأنَّى يعتدلْ يزددِ النشاط . فإن كان فعل الشرط ناسخًا فهى — غالبًا — ظرف لخبر فعلِ الشرط الناسخ ، نحو : أينما تكنْ تصادِفْ عملا يناسبك، وأينما تكنْ تجدْ لعملك تقديرًا . فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر « تكُنْ »

وإنما كانت الأداة هنا ظرفًا للخبر لا لفعل الشرط . لأن فعل الشرط الناسخ إن احتاج إلى اسم فالظرف لا يصْلح له ، إذ الظرف لا يكون مبتدأ ولا اسم ناسخ . . . وإن كان الناسخ غير محتاج لاسم فالظرف لا يتعلق بالناسخ ولا يكون معمولا له فى أشهر الآراء .

(٣) إن دلت الأداة على حدَث محض (أى : على معنى مجرد خالص) ، فهى مفعول مطلق لفعل الشرط ؛ مثل : أىَّ إخلاص تُقدمْ لبلدك تُحْمد عليه .

(٤) إن لم تدل على الحدث المحض وإنما دلت على ذات وكان فعل الشرط بعدها لازمًا ، فهى مبتدأ[3] ، مثل : من يهاجرْ فى سبيل الله أهاجرْ معه . وكذلك إن كان فعل الشرط متعديًا ومفعوله أجنبى منها ، من يعملْ سوءًا يُجزَ بهِ .

فإن كان فعل الشرط متعديًا مسلَّطا على الأداة نفسها فهى مفعوله ، مثل : وما تفعلوا من خير يُوَفَّ إليكم ، ومن يَنْصُرْ أنصرْه .

---

(١) ومثله ما كان اسم استفهام متجردا للاستفهام المحض ولا شأن له بالشرط .

(٢) انظر رقم « ١ » من هامش ص ٣٣٤

(٣) خبره فعل الشرط وفيه ضميرها . وقيل جملة جواب الشرط ، وقيل جملتا الفعل والجواب معاً . وسيجىء ما ارتضوه فى هذه المسألة بعد التحرير والتدقيق فى ص ٣٣٧ .

وإن كان مسلطًا على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغال[1] ، نحو : من يصاحبه ، أو من يصاحب أخاه علىّ أصاحبه ، فيجوز فى الأداة وهى : « من » — مثلا — أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولا لفعل محذوف يفسره فعل الشرط .

فالعامل فى كل الأدوات الشرطية هو فعل الشرط إلا إن كانت أداة الشرط هى « إذا » ، أو كان فعل الشرط ناسخا ؛ فيكون الجواب هو العامل فى هاتين الحالتين .

وإنما كان العامل هو فعل الشرط — بشرط ألا يكون ناسخًا وألا تكون الأداة « إذا » ؛ لأن الجواب مع متعلقاته مؤخّر وجوبًا عن فعل الشرط ، فلا يعمل فى المتقدم على فعل الشرط . ولأن الجواب قد يقترن « بالفاء » أو « إذا » الفجائية فى بعض الحالات . وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيما قبلهما . وكان هذا مغتفرًا فى « إذا » لأنها — فى الرأى الشائع — مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فى المضاف .

(١) سبق بابه كاملا فى ج ٢ ص ١٠٦ م ٦٩ .

المسألة ١٥٦ :

النوع الثالث الذى يقع الخلاف فى اعتباره جازما

وأظْهَرُ أدواته ثلاث ؛ هى : إذا[1] – كيْف – لو . . . ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم ، أوْ لا تجزم ؛ وإنما امتد إلى ميدان جزمها ؛ أهو النثر والشعر ، أم الشعر فقط ؟ وإلى شروط جزمها . . . وصفوةُ كلامهم ما يلى :

إذا : ظرف زمان مستقبل[2] وهى شرطية فى أكثر استعمالاتها ، ولكن

---

(١) سبق الكلام وافياً على معناها فى ص ٣٢٧ .

(٢) يفضل المحققون هذا التعبير ، على التعبير الشائع ؛ وهو : « ظرف لما يستقبل من الزمان » لما يوهمه التعبير الشائع من أن « إذا » ظرف زمان ، ومظروفه هو ما يستقبل من الزمان ، فالظرف والمظروف شىء واحد ، وهذا لا يكون . ثم قالوا : إن التعبير الشائع قد يقبل إما على اعتبار اللام زائدة ، وإما على اعتبارها مع مجرورها متعلقين بكون خاص محذوف – وحذف الكون الخاص قليل – والتقدير : ظرف موضوع لما يستقبل من الزمان . . . أما التعبير الأول فلا حذف فيه ولا تقدير . . . (راجع المغنى فى الكلام على : « إذا ») .

ودلالة « إذا » على الشرطية غريب عند النحاة ؛ لأن « إذا » ظرف زمان مستقبل ، والزمان المستقبل لا بد أن يجىء ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث . وكل هذا مقطوع به مع أن الشرط المقتضى للجزم لا يكون فى أمور محققة الوقوع ، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه . ومن أجل ذلك رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقاً (فى النثر وفى الشعر) وحجته – على قوتها – مدفوعة بالنصوص الصريحة المأثورة التى وردت فيها جازمة . لكنها نصوص نادرة لاتكفى للمحاكاة والقياس ، وبعضها لايساير إلا لغات ضعيفة . فمن الخير الأخذ بالرأى القائل إنها تجزم فى الشعر ؛ لا لأن النصوص الشعرية المجزومة بها كثيرة تكفى للمحاكاة والقياس ، ولكن لأن الشعر محل التساهل فى مثل هذا ، ويباح فيه ما لا يباح فى النثر ، فيمنح الشاعر هذه الرخصة ؛ ليستخدمها متى شاء ، ولو لم يكن مضطراً لاستخدامها .

وإذا كانت ظرفاً جازماً فهل تكون مضافة ؟ وما العامل فيها ؟ رأيان . فالقائل بإضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها هو الجواب – كالشائع الآن – والقائل بامتناع إضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها فعل الشرط الذى يليها ، وأنها فى هذا كغيرها من أدوات الشرط حيث تكون معمولة لفعل الشرط غير الناسخ للجواب – كما سبق فى ص ٣٣١ – ولكل أدلته الجدلية المستفيضة التى احتوتها المطولات ، ووردت خلاصتها فى : « المغنى » .

وجاء فى حاشية الخضرى (ح ٢ باب الإضافة عند الكلام على « إذا ») ما خلاصته : أنها قد تتجرد عن الشرط نحو قوله تعالى : (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) بدليل خلو الجملة الاسمية ، (هم يغفرون) من الفاء ! ! ومن ذلك الواقعة فى القسم ، نحو : (والليل إذا يغشى) ونحو « (والنجم إذا هوى) ... وهى ظرف للمستقبل ، وقد تجىء للماضى كقوله تعالى ، (وإذا رأو تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً) لأن الآية خطاب للرسول عليه السلام فى حادثة مضت وقت نزول الآية الكريمة . وقد تكون للحال كالواقعة فى

الجزم بها مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثلة المأثورة به قول الشاعر :

استغْنِ — ما أغناك ربك — بالغنى   وإذا تصبْك خصاصة فتَحَمَل..

(أو فتجمل ؛ أى : اظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن الذى يناسب الرجال المتجلدين[١]) وقول الآخر :

ترْفعُ لى خِنْدِفٌ ، واللهُ يرفعُ لى   نارًا إذا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

ومن الأمثلة النثرية قوله عليه السلام : « إذا أخذتما مضاجعكما تُكبّرا أربعًا وثلاثين » . وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغة من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسة ، بغير نصب ولا جزم . . .

و « إذا » الشرطية كغيرها من أدوات الشرط ؛ تحتاج إلى جملة شرطية ، وأخرى جوابية ولابد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتى الشرط والجواب ؛ سواء أكانت جازمة أم غير جازمة

وهى أيضًا مثل : « إنْ » الشرطية ؛ فى كثرة دخولها على الأسماء فى الظاهر — كما سبق[٢] — أما فى الحقيقة فهما داخلان على فعل مقدر ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر ؛ كما عرفنا .

ويكثر وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إذا » ، كقول الشاعر :

إذا ما بدت ليلَى فكلِّىَ أعيْنٌ   وإنْ هى ناجتنى فكلِّى مسامعُ

وقول الآخر :

ولستُ — إذا ما صاحبٌ خان عهدَهُ   وعندى له سرٌ — مذيعًا له سرا

وأما : « كيف » فأصل معناها السؤال عن الحالة ، والهيئة (الكيفية) ، نحو : كيف أنت ؟ كيف غرسك ؟ وقد تترك الاستفهام وحده فتكون أداة شرط لبيان الكيفية وتقتضى جملة شرطية وأخرى جوابية ولكنها لا تجزم — على الأرجح — ولا بد

القسم عند جماعة ، بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حالى . ولا تخرج عن الظرفية أصلا عند الجمهور . فأما قوله عليه السلام لعائشة : (إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية . . .) فهى فيه ظرف للمفعول المحذوف ، لا مفعول كما يقع فى الوهم ، والتقدير : إنى لأعلم شأنك إذا كنت راضية . ثم قال الخضرى : وهى منصوبة بجوابها عند الأكثر ، لا بشرطها ، لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، واقتران جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية لا يمنع عمله فيها ؛ لتوسعهم فى الظروف . أو يقال : محل عمل جوابها إذا لم يقترن بهما وإلا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب . ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية قال إنها غير مضافة إليه كما أن بقية الأدوات الشرطية لا تضاف إليه . واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جزمت .

(١) اسم امرأة . (٢) فى ٣٢٠ ، ٣٢٢

أن ينطبق على جملتيها كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتي الشرط والجواب . ويزاد على هذا وجوب موافقة فعل الجراب لفعل الشرط فى مادة اشتقاقه وفى المعنى ، فلا بد من اشتراكهما[١] لفظًا ومعنى ، نحو : كيف تمشى أمشى ، وكيف يتكلمُ الحاذق أتكلمُ ، وقد يتصل بآخرها « ما » الزائدة فلا يتغير من أحكامها شىء ، كقول الشاعر :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبِها فكيفما انقلبت يومًا به انقلبوا

وأما « لو » الشرطية فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقًا[٢] ؛ لا فى النثر ولا فى الشعر وسيجىء لها باب خاص يحوى أحكامها المختلفة[٣] .

---

(١) لهذا كان من الأمثلة المشكلة قوله تعالى : (وقالت اليهودُ يدُ الله مغلولة. غُلَّت أيديهم ، ولُعِنوا بما قالوا . بل يداه مبسوطتان ، ينفق كيف يشاء . . .) وقوله تعالى : (هو الذى يصوركم فى الأرحام كيف يشاء) فجوابهما محذوف يدل عليه ما قبله . وليس بين فعلى الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمعنوية المطلوبتان معاً . وقد دفع الاعتراض بأن : كيف ليست شرطية هنا ، أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون فى غير المشيئة و الإرادة — كما جاء فى حاشية الصبان فى هذا الموضع من الباب .

(٢) والأمثلة التى استشهدوا بها للدلالة على جزمها — أمثلة قليلة جدا لا تكفى للقياس عليها ، ومع قلتها تحتمل أموراً تخرجها عن صلاحية الاستشهاد بها : وهى مدونة فى الأشمونى وحاشيته وفى غيره من المطولات ، ولا داعى لعرضها هنا .

(٣) فى ص ٣٦٩ .

المسألة ١٥٧ :

الأحكام الخاصة بجملة الشرط ، وجملة الجواب
إذا كانت الأداة شرطية جازمة

أولا : أحكام الجملة الشرطية ، (ومنها حذفها ، وحذف فعلها وحده) :

(١) لا بد أن تكون فعلية ، ويلاحظ ما سبق[١] ، وهو أن فعلها وحده هو الشرط ؛ إذ لا يصح أن يكون الشرط جملة .

(٢) وجوب الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم فعلها ، ولا شيء من معمولاتها على أداة الشرط . ولا يتقدم — في الغالب — شيء من هذه المعمولات على فعل الشرط[٢] .

(٣) امتناع وقوع فعلها ماضي المعنى حقيقة ، فلا يصح إن هطل المطر أمسِ يشربِ النبات ، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام : (إنْ كنتُ قلتُه فقد علمتَه . . .) ، فالقرائن تدل على أن المراد : إن يثبت أني قلتُه فقد علمته ؛ كما يدل على هذا سياق الكلام ، ونصه : (وإذ قال اللهُ يا عيسى بنَ مريمَ أأنتَ قلتَ للناسِ اتّخذُونِي وأُمِّيَ إلـٰهيْنِ من دون الله ؟ قال : سبحانَك ! ! ما يكونُ لِي أنْ أقولَ ما ليس لي بحقّ . إنْ كنتُ قلتُه فقد علمتَه ؛ تعلَمُ مَا فِي نَفْسِي ، ولا أعلَمُ مَا فِي نَفْسِك ؛ إنَّكَ أنت علّامُ الغُيُوب . . .) .

(٤) امتناع أن يكون طلبيا أو جامداً ، فلا يصح : إنْ اصفحْ عن المسيء يجتنب الإساءة ، ولا : إنْ ليس الهواء هادئًا نرغبْ فيه .

(٥) امتناع أن يكون مبدوءاً بحرف تنفيس[٣] ، أو بقسَم — عند كثرة النحاة — أو بشيء له الصدارة ؛ كأدوات الاستفهام ، والشرط ، أو بحرف من حروف النفي ؛ مثل : (ما — لن — إن —) ويجوز اقترانه « بلم » ، أوْ « لا » إن كان مضارعاً واقتضى المعنى نفيه بأحدهما .

---

(١) في ص ٣٢٢ .

(٢) إلا في بعض صور تكون فيها أداة الشرط معمولة لفعله وقد سبقت في ص ٣٣١ .

(٣) السين أو : سوف . وتسمى « سوف » : حرف تسويف أيضاً .

(٦) وجوب جزمه لفظاً إن كان مضارعاً، ومحلا[1] إن كان ماضياً. وجازمه فى الحالتين أداة الشرط — على الصحيح.

أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا فى حالتين:

الأولى: أن تكون أداة الشرط هى: «إذا» الجازمة أو غير الجازمة: فتكون ظرفاً مضافاً، والجملة الشرطية بعدها فى محل جر هى المضاف إليه.

الثانية: أن تكون أداة الشرط هى المبتدأ، والجملة الشرطية هى الخبر — عند من يجعلها خبراً وهو الأرجح[2]. مثل: إذا انصرفت الولاة عن العدل انصرفت الرعية عن الطاعة، والطاعة إن تختف تختف معها دعائم الملك، وأسباب السكينة والرفاهة. ومثل قول الشاعر:

فمن يلقَ خيراً يحمد الناسُ أمرهُ ومن يَغوِ لا يَعدَمْ على الغيّ لائما

(٧) عدم حذفه بعد أداة شرطية مع بقاء فاعله[3] ظاهراً، وبعده الفعل المفسِّر للمحذوف، إلا إن كانت أداة الشرط هى «إن» أو «إذا» — وهذه الصورة هى التى يكثر فيها حذفه، حتى قيل إن حذفه فيها واجب ولكن الأول[4] أنسب — ومن الشذوذ حذفه بعد أداة شرطية غيرهما[5] والأحسن أن يكون المفسِّر فعلا ماضياً، أو مضارعاً مسبوقاً بالحرف «لم» فمن أمثلة الحذف بعد «إنْ» قوله تعالى: (وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْهُ حتى يسمعَ كلامَ اللهِ[6]

---

(١) انظر ص ٣٤٦. ويظهر أثر الإعراب المحلى فى التوابع فمثلا إذا عطف على الماضى المجزوم محلا فعل مضارع مماثل له فى الزمن — ، جزم. وقد سبق تفصيل هذا فى بابه المناسب (ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١ باب العطف).

(٢) وقيل: جملة الجواب هى الخبر، وقيل هما معاً. كما سبق فى ص ٣٣٠ هذا إن كانت أداة الشرط هى المبتدا، فإن كان المبتدأ اسماً قبلها فقد نصوا على أن (المبتدا إذا تقدم على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء أو: إذا، التى تغنى عنها أو صلح لمباشرة الأداة كان جواباً، والخبر محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور، وإلا كان خبرا والجواب محذوفاً). (راجع الصبان وتعقيب الخضرى عليه فى باب «الكلام وما يتألف منه» عند بيت ابن مالك: «والأمر إن لم يك للنون محل . . .» وانظر رقم — ١ — من هامش ص ٣٤٥ فله ارتباط بهذه المسألة.

(٣) أو نائبه. هذا إن كان الفعل تاماً، فإن كان ناقصاً (لأنه من النواسخ). لم يرفع فاعلا ولا نائب فاعل، وإنما يرفع اسما.

(٤) لكثرة النصوص الواردة به والتى لا تحتاج إلى تأويل.

(٥) سبقت إشارة لهذا فى ص ٣٢٢.

(٦) يتردد على ألسنة بعض المتسرعين الاعتراض على حذف هذا الفعل، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد إن، وإذا فاعلا — كالأسماء المرفوعة فى الأمثلة المذكورة. قائلين: لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأ ولنستريح من التقدير؟ وقد أوضحنا خطأ هذا فى ج ٢ ص ١٢٢ م ٦٩.

وقولهم :، إنْ أحدٌ نال ما يستحق فاغْبِطه ، وإنْ أحدٌ نال ما لا يستحق فترقبْ أنْ تسلبَه الأيام ما نال . وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر : اتقوا الله فى الأسرى ؛ عاملوهم برفق ، وانزلوا معهم على حكم الدين . وإنْ فتيةٌ منهم أضلَّهم الهوى فاهدوهم سواء الصراط ، وإنْ شيوخٌ استبد بهم ما ألِفوه فترفقوا بهم إلى حين ،، وإنْ نساءٌ لم يَسْلَمن من الفزع فأدخلوا السكينة على قلوبهن . . .

ومن أمثلة الحذف بعد «إذا» الشرطية قوله تعالى فى وصف يوم القيامة : (إذا السماءُ انفطرتْ ، وإذا الكواكبُ انتثرتْ ، وإذا البحارُ فُجِّرَت ، وإذا القبورُ بُعْثِرت ـــ علمتْ نفس ما قَدَّمتْ وأخَّرتْ) ، وقول الشاعر :

إذا الملكُ الجبار صعَّر خدَّهُ مشينا إليه بالسيوف نعــاتبهُ

وقول الآخر :

إذا أنت عاتبت الوضيع فإنمـــا تخُطُّ على صحْف من الماء أحرُفا

ومن أمثلة الحذف قول الشاعر يصف غادة هيفاء :

صَعْدَةٌ[1] نابِتَةٌ فى حائِر[2] أيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلِ

(٨) امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف : « قد » ؛ فلا يصحُّ : إن ـ قد ـ يعدل الراعى تسعد رعيته . لأن مجىء «قد» بعد فعل الشرط يقتضى وقوع فعل الشرط وتقريبه من الحال مع أن فعل الشرط يقتضى احتمال أمرين ؛ وقوع معناه وعدم وقوعه ، كما يقتضى أن زمنه مستقبل [3] .

(٩) جواز حذف الجملة الشرطية (فعلها ومرفوعه)[4] بشرط وجود قرينة تدل عليها ، وألا يذكر فى الكلام بعدها ما يفسرها . وقد يبقى بعد حذفها شىء قليل منها مثل « لا » النافية . وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

متَى ... تُؤخذوا[5] قسرًا بِظِنة[6] عامر ولا ينجُ إلا فى الصِّفاد[7] أسيرُ

---

(١) رمح مستو ، وقناة لا عوج فيها . (٢) مجتمع الماء .

(٣) راجع شرح التصريح ج ٢ باب الجوازم عند الكلام على « لما » .

(٤) مرفوع الفعل يشمل الفاعل ، ونائبه ، واسم الناسخ ، إن كان الفعل ناسخاً ، كما سبق .

(٥) قهرا . (٦) بتهمة .

(٧) القيد ، ونحوه ، مما يقيد به الأسير ، ويربط .

يريد : متى توجدوا تُؤخذوا[١] . . .

ومن أمثلة حذفها مع بقاء « لا » النافية الداخلة عليها ، قول الشاعر :

فطلقْها فلستَ لها بكفءٍ وإلاّ يَعْلُ مفرقَكَ الحُسامُ

والأصل : وإلا تطلقها ؛ فحذفت الجملة الشرطية وحدها مع بقاء الأداة ، و « لا » النافية . ومثله قوله عليه السلام فى اللُّقَطة[٢] . . . فإن جاء صاحبها ، وإلاّ استَمتِعْ بها . والأصل: فإن جاء صاحبها أخذها ،وإلاّ يجئْ فاستمتع بها . وقولهم : المرء مجزىّ بعمله ، إن خيرًا فخير ، أى : إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير . فقد حذف فعل الشرط واسمه وبقى خبره. وجعلوا مما يصلح لأمثلة حذف الأداة وجملة الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين، ويذكر انتصارهم على الكفار: (فلمْ تقتلوهمْ ، ولكنّ اللهَ قتلهم) ، والأصل : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم . . . — وقد دخلت الفاء على « لم » هنا — ومثله قوله تعالى فى المشركين : (أم[٣] اتّخذُوا من دونهِ أولياءَ . فالله هو الولىّ) ، التقدير : إن أرادوا الولى الحق فالله هو الولىّ الحق وحده . وقوله تعالى : (يا عبادِى الذين آمنوا إن أرضِى واسعةٌ ؛ فإياى فاعبدون) ، والتقدير : إن لم يتيسر أن تعبدونى فى أرض فإياى فى غيرها فاعبدون .

هذه هى أهم الأحكام الخاصة بالجملة الشرطية . وستجىء[٤] أحكام عامة تختص بها وبالجملة الجوابية .

* * *

ثانيًا : أحكام الجملة الجوابية للشرط ؛ ومنها الحذف :

(١) أن تكون فعلية . ويصحّ أن تكون اسمية مقترنة « بالفاء » الزائدة للربط أو«بإذا» الفجائية التى تحل محلها فى بعض الحالات للربط— كما سيجىء —[٥] ومن أمثلة الفعلية قول الشاعر :

لا يذهَبُ الخيرُ سُدًى ومن يُعِنْ يوما يُعَنْ

ومن أمثلة : الاسمية :

فإن تتقوا شرًّا فمثلكمو اتّقَى وإن تفعلوا خيرًا فمثلكمو فعلَ

ونحو : إن يَسِر المرء على سنن الهدى إذا التوفيقُ حليفُه .

---

(١) هذا البيت هو من الشواهد التى تؤيد القائلين بأن الجملة الشرطية قد تحذف ولو كانت أداة الشرط غير « إن » ولا يشترطون أن تكون « إن » وعندهم شواهد نثرية ونظمية تؤيدهم نعم إن الحذف بعد «إن» هو الأكثر. (٢) الشىء الذى يضيع من صاحبه و يجده بعض الناس فى الطريق.(انظر هامش ص٣٤٩)

(٣) بل . . . (٤) فى ص ٣٥٢ . (٥) فى ص ٣٤٥

(٢) لا بد من إفادتها معنى جديداً لا يفهم من جملة الشرط — كالأمثلة السالفة — ، فلا يصح : إن تسأل عن الغائب تسأل ؛ لأن ألفاظ الجملة الجوابية هى ألفاظ الشرطية ، فلا جديد فى معنى الجواب ، فإن تضمنت معنى جديداً جاز وقوعها جواباً ؛ كقوله عليه السلام : (. . . لكل امرئ ما نوى ؛ فمنْ كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . . .) ، أى : فهجرته مقبولة ، أو مباركة . . . فالجملة الجوابية أفادت جديداً بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطية من اشتراك لفظى . . .

(٣) وجوب تأخيرها ؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شىء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط ولا على الجملة الشرطية . إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون الجواب جملة مضارعية ، مضارعها مرفوع ، فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة (كما فى ص ٣٥٦) .

الثانية : أن يكون المعمول هو : « إذا » الشرطية عند من يعربها ظرفا لجوابها ، وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التى تكون معمولة للجواب حين يكون فعل الشرط ناسخاً لا تصلح معمولة له وقد سبق أيضاً بيان هذه الحالة بصورتيها (فى ص ٣٣٠) نحو : خيراً إن تستمع تستفيدُ .

وسوغ التقديم فى هذه الصورة أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب فى الحقيقة ، لأن الجواب محذوف[1] ، وتسمية المذكور جواباً تساهل لوحظ فيه الأصل[2] .

---

(١) وفى « ج » من ص ٣٥٥ حكم المضارع المرفوع فى جواب الشرط .

(٢) بمناسبة حذف الجواب يعرض النحاة لحالة فعل الشرط ، ولتقديم دليل الجواب عليه ولحالات يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصولة لا شرطية فيقولون : « إن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو — فى الأرجح — دليل الجواب وليس بالجواب » وجاء فى التسهيل والهمع ما ملخصه : إذا حذف الجواب فى السعة وتقدم دليله على أداة الشرط فلا يكون فعل الشرط — فى الأصح — إلا ماضياً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » — مع ملاحظة ما يأتى فى الحكم الرابع — . قال سيبويه : (هذا هو الوارد من كلام العرب .) وإذاً لا يصح الأخذ بالرأى الكوفى الذى يقيس المضارع على الماضى ؛ فيجيز : أنت كريم إن تصفح ؛ لأن فى هذا قياساً لشىء على آخر يخالفه فى علة القياس وسببه . . . وما سبق مقصور على السعة أما فى الضرورة الشعرية فيصح حذف الجواب مطلقاً وفعل الشرط مضارع ، ومنه :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ... ولديك — إن هو يستزدك — مزيد

فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداة الشرط : « ما » ، أو : « من » ، أو « أى » — وجب فى السعة (أى : فى غير الضرورة الشعرية) جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول ، فتقول : أعط من يعطى محمدا ؛ وأحب ما يحبه . . — وأكرم أيهم يحبك . . ؛ برفع المضارع والمجىء بالعائد ؛ واعتبار الجملة صلة لا محل لها من الإعراب وصحة عمل العوامل التى قبل الموصول فيه . أما فى

(٤) امتناع حذفها إلا بشرطين :

أولهما : أن يدل دليل عليها بعد حذفها ؛ ولا يصلح جوابًا ؛ بأن يسبقها أو يكتنفها (أى : يحيط بها) ما يدل على الجواب المَحْذوف[1] ؛ مثل : أنت الشجاع إن قلت الحق فى وجه الظالم ، أو : أنت — إن تلطفت فى القول — محبوب . فالجملة الجوابية فى المثالين محذوفة ؛ لوجود ما يدل عليها ؛ وهو الجملة التى قبلها ، أو التى تحيط بها وكلتاهما لا تصلح جوابا ، والأصل : أنت الشجاع ، إن قلت الحق فى وجه الظالم فأنت الشجاع — أنت محبوب ، إن تلطفت فى القول فأنت محبوب . وقد يكون الدال عليها متأخرًا بشرط ألا يصلح جوابًا ، كقوله تعالى : (وإن يكذبوك فقد

الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم . وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصولة إذا وقعت مع جملتها مضافاً إليه . والمضاف اسم زمان ؛ نحو : أتذكر إذ من يرضينا نرضيه ، لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة « بإن الشرطية » فكذا المصدرة بما تضمن معنى « إن الشرطية » كمن ؛ خلافاً للزيادى حيث جوز فى هذه الصورة الجزم اختياراً . أما عند غيره فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطية . وصارت موصولة ينطبق عليها ما ينطبق على الموصول من أحكام ، ولا دخل لها بالشرط .

وكذلك يجب ماذكر لهن مطلقاً — أى : فى السعة وفى الضرورة ، سواء أكان بعدهن ماض أو مضارع فيما يأتى .

ا — إذا تقدمتهن « هل » مباشرة ؛ لأن « هل » لا تدخل على « إن الشرطية » فكذا ما تضمن معنى « إن » بخلاف الهمزة ؛ فيجوز معها الجزم على الأصح ؛ نحو : أمن يرضك ترضه ؛ لدخولها على « إن » الشرطية .

ب — إذا وقعن بعد ناسخ من باب « كان » أو « إنّ » ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف فإنهما قد يجران بعض أسماء الشرط (كما سبق فى ص ٣٣١) وغير هذين العاملين لا يعمل فيه . ومن الأمثلة : كان من يرضينا نرضيه — إن من يرضينا نرضيه . وأما قول الأعشى :

إنّ من يدخلْ الكنيسة يوما ... يلقَ فيهــا جآذرا وظبــاءَ

فعلى تقدير ضمير الشأن ، أى : إنه من يدخل .

حـ — إذا وقعن بعد « ما » النافية ؛ لأن « ما » النافية لا تنفى الجملة الشرطية . نحو : ما من يرمينا نرميه .

د — إذا وقعن بعد « لكن » — ساكنة النون — أو « إذا » الفجائية ، نحو : لا أذهب لمن يقاطعنى ولكن من يزورنى أزوره — مررت بالمحسن فإذا من يستعين به يعينه . وسبب المنع هو أن أداة الشرط (اسما كانت أم حرفاً) لا بد أن تكون فى صدر جملة جديدة مستقلة بمعناها وبإعرابها . أما « لكن وإذا » فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط به ما بعدهما ارتباطاً معنوياً بحيث يتصل المعنيان اتصالا وثيقاً .

وجاء فى حاشية الصبان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد « لكن وإذا » الفجائية مشروط بشرط ألا يضمر بعدهما مبتدأ ، فإن أضمر بعدهما مبتدأ جاز جزم المضارع ، تقول : رأيت الشريف فإذا من يزرْه يكرْمه — وعلى كريم الخلق لكن من يزره يهنْه . والتقدير فيهما : فإذا هو من ... — لكن هو من .. ولم يرد لهذا الشرط ذكر فى بعض المراجع الأخرى ، كالهمع . . . ولم أجد فيما رأيت أمثلة مسموعة تؤيد الأخذ به . ولهذا يحسن إهماله ، والبعد عن التأويلات والتقديرات بغير ضرورة . (راجع فى كل ما سبق : الهمع جـ ٢ ص ٦١ وما بعدها . وحاشية الصبان عند بدء الكلام على الأدوات التى تجزم فعلين . . .) .

(١) فالغالب أن تسبقه جملة أو تكتنفه ، بأن يقع بين ركنيها الأساسيين .

كذبت رسل من قبلك . . .) ، أى : فلا تحزن فقد كذبت رسل من قبلك . فالدال عليها قد يكون قبلها ، أو بعدها ، أو محيطاً بها . وهو فى كل حالاته لا يصلح جواباً.

ومن أمثلة حذفه لدلالة جملة سابقة قول الشاعر :

عش وحيداً إن كنت لا تقبل العُذْ ر ، وإن كنتَ لا تغفر زَلَّه

ومما يدل عليها مع سبقه : « القسم » ، نحو : والله إن رعيتَ اليتيم ليرْعَيَنَّك الله . فالقسَم محتاج للجواب ، وكذلك أداة الشرط ؛ فحذف جواب المتأخر منهما وهو الشرط ؛ لدلالة جواب المتقدم ، وهو القسم –على المحذوف .) ولهذا تعتبر اللام فى المثال داخلة على جواب القسم ؛ كدخولها عليه فى قوله تعالى : (ولئنْ سألتهم من خلقَ السَّمَوَات ، والأرضَ ، وسَخَّرَ الشَّمْسَ والْقَمَرَ – ليقُولُنَّ اللهُ) وفى قوله تعالى بلسان الكفار يهدّدون الرسل : (لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ) فاللام السابقة على أداة الشرط : (إنْ) هى أداة القسم ، واللام المتأخرة داخلة على جوابه . أما جواب الشرط فى الآيتين فمحذوف : لتأخر أداة الشرط . ويدل عليه فى كل منهما جواب القسم المذكور .

ثانيهما : أن يكون فعل الشرط – فى غير الضرورة الشعرية ، وعند غيْر الكوفيين – ماضياً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المسبوق بالحرف : « لم » فمثال الماضى لفظاً ومعنى : أنت عزيز إن ترفعت عن الدنايا ، أو أنت – إن ترفعت عن الدنايا – عزيز . وقول الشاعر :

ونحن أولُو المآثِرِ من قديم وإن جَحَدَت مآثِرَنا اللئامُ

ومثال الماضى معنى لا لفظًا قول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم تُرِد بها سرورَ مُحبّ أو إساءةَ مُجْرِمِ ؟

ومتى اجتمع الشرطان فالحذف غالب ، بل قيل إنه واجب والأول أنسب .

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لفظاً ومعنى لم يصح – فى الأرجح حذف الجملة الجوابية[1] إلا إن سدمسدها جملة أخرى بعدها[2] تدل عليها ، ولا يستقيم المعنى بجعلها هى الجواب ؛ كقوله تعالى : (وإن تجهرْ بالقول فإنه يعلَمُ السرَّ وأخْفَى) ، والأصل : وإن تجهر بالقول فإنه غني عن جهرك ، فحذف الجواب الأصلى ، وسدّ مسدّه جملة : (فإنه يعلمُ السرّ) ، وهى جملة بعده شغلت مكانه ولا يستقيم

---

(١) لاحظ ماسبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٠ (٢) فهى متأخرة فى مكانها عن الجواب المحذوف ، وموضعها الأصلى بعده ، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهرا ، لا حقيقة اذ مكانه خال فى الواقع

المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقى؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ إذ الله يعلم السرَّ دائمًا ؛ سواء أوجد جهرٌ بالقول أم لم يوجد[1]. ومثل هذه الآية قوله تعالى : (وإن يكذبُوك فقد كُذِّبتْ رسلٌ من قبلِك . . .) ، والأصل وإن يكذبوك فلا تحزن ، فقد كذبت رسلٌ من قبلك . ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هى الجواب ؛ لأنها ليست مُترتبة على ما قبلها . وكذلك قوله تعالى : (من كان يرجو لقاءَ اللهِ فإنَّ أجلَ اللهِ لآت . . .) ، فالجواب المحذوف تقديره فليبادر للعمل الصالح .

والكوفيون لا يشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضيـًا ، بل يجيزون أن يكون مضارعـًا ؛ ولذا يقولون فيما سدّ مسدّه : إنه الجواب الحقيقى ، وليس بالدليل ولا بالسَّادّ مَسَدّه . مستدلين بأمثلة كثيرة تؤيدهم كالآيتين السالفتين ، وكقول الشاعر :

لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكُم لَيعلمُ ربّى أن بيتى واسعُ

فقد حذف جواب الشرط « إن » مع أن فعله مضارع وهو « تَكُ » ، أما جملة « ليعلم » فهى جواب القسم الذى تدل عليه اللام الداخلة على « إن » ، ولا يصح أن تكون هذه الجملة جوابـًا للشرط ، لأنه متأخر ، ولأن جوابه لا يكون مبدوءًا باللام . وكذلك قول الشاعر :

يُثنِى عليكَ ، وأنتَ أهلُ ثنائهِ ولديْكَ إنْ هُوَ يَسْتَزِدْك مَزِيدُ

---

[1] ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : (من كان يرجو لقاء الله فإن أجلَ الله لآتٍ . . .) فالجواب محذوف ؛ تقديره : فليبادر للعمل . . والذى دعا لهذا التقدير أن أجل الله آت على كل حال فليس الجواب مترتباً على الشرط . فهو كقوله تعالى : « (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر . . .) ومثل قوله تعالى : (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك .. فالجواب فى كل هذه الأمثلة محذوف وقد وجد ما يسد مسده ، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع . والسبب فى اعتباره محذوفاً واعتبار المذكور فى مكانه سادا مسده ، أن هذا المذكور ليس مترتباً على الشرط ولا مسبباً عنه ؛ كما هو الشائع فى أغلب الأساليب . أما على غير هذا الاعتبار فلا حذف والمذكور هو الجواب ؛ كما سبق تفصيله (فى هامش ص ٣١٩ رقم ٤) من أن الشرط ملزوم والجزاء لازم له ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب . وكذلك ما قاله ابن الحاجب من أن الجزاء قسمان أوضحناهما هناك . . . ويكاد الخلاف يكون لفظياً ؛ لاتجاهه إلى مجرد التسمية ؛ أنسمى المذكور جواباً أم ساداً مسد الجواب حين لا يكون مسبباً عن الشرط مباشرة.؟ ومما يلاحظ أن هذا الخلاف فى التسمية مقصور على الحالة التى يكون فيها فعل الشرط مضارعاً بعده جملة ليست مسببة عنه مباشرة . وسيجىء فى ص ٣٤٤ إشارة لما سبق لداع هناك . كما أن فى ص ٣٦١ إشارة أخرى خاصة بأداة الشرط « إن » .

والأصل : إن يستزدك — هو — يستزِدْكَ فلديك مزيد .

والأخذ برأى الكوفيين أنسب وأيسر ؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التى تؤيدهم وبسبب ما يراه أكثر المحققين ، وهو : أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط كما أوضحناه من قبل [1] .

هذا حكم الجملة الجوابية من ناحية حذفها حذفاً غالباً ، أو واجباً . أما حذفها جوازاً فأشهر صوَره ثنتان :

الأولى : أن تقع جملة الشرط جوابا لسؤال ؛ نحو : أترشد الغريب ؟ فتجيب إن رأيته .

الثانية : أن تشعر الجملة الشرطية نفسها — دون سواها — بالجواب المحذوف ؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول فى شأن المعارضين : (فإنْ استطعتَ أن تَبتغىَ نَفَقاً فى الأرض أو سُلمًا فى السماءِ فتأتيَهُم بآيةٍ ... ولو شاء اللهُ لجمعهم على الهدَى) والتقدير : فافعل .

(٥) امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجملة الشرطية يقتضى التكرار إلا إن اقتضى العرف التكرار ، أو قامت قرينة تدل عليه . ففى مثل : إن أسافر أركبْ طائرة — لا يكون المراد أن ركوبى الطائرة يتكرر بتكرار السفر ، وإنما المراد أن سفرى سيقتضى ركوبى الطائرة مرة واحدة . فإذا تكرر السفر فقد يكون فى الطائرة أو فى غيرها . . . بخلاف قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافق. . . . .)، فإن الجواب وهو : الأمر بغسل الوجوه والأيدى وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضى التكرار كل مرة ؛ لدليل شرعى يوجب الوضوء قبل كل صلاة على من ليس متوضئا .

(٦) جزم فعلها لفظاً إن كان مضارعاً ، ومحلا إن كان ماضياً [2] ؛ بشرط ألا تقترن به « الفاء » أو « إذا » الفجائية — وهما لمجرد الربط — كقول الشاعر يصف الحساد :

إن يعلموا الخير يُخفوه . وإن علموا شرًّا أذاعوا . وإن لم يعلموا كذبوا

---

(١) فى ص ٣١٩ على أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظياً فى تسمية المذكور ؛ أهو جواب أم ساد مسده . كما قلنا فى هامش الصفحة السالفة .

(٢) انظر « ج » رقم ٢ من ص ٣٥٠

فالمضارع : « يُخفوا » مجزوم بحذف النون . والماضى : « أذاع » مبنى على الضم لمناسبة الواو فى محل جزم . ومثله الماضى : «كذب » ولا محل لجملة كل منهما ؛ لأن الجازم قد عمل عمله فى الفعل ؛ فلا يؤثر فى محل الجملة بعد هذا .

فإن كان الجواب مقترنًا « بالفاء » أو « إذا » الفجائية التى قد تحل محلها —أحيانًا— فإن الجازم يؤثر فى مجموع الجملة ، لا فى الفعل وحده ، ولا فى غيره من أجزائها . فتأثيره مسلَّط عليها كلها مجتمعة متماسكة الأجزاء — ومن بين أجزائها الفاء وإذا الفجائية . — فتصيرُ الجملة المجتمعة فى محل جزم بأداة الشرط[1]. ويظهر أثر هذا الإعراب المحلى فى توابعها —كما سلف وكما سيجىء هنا .

(٧) جواز اقترانه — لداع بلاغىّ — بكلمة : « إذاً » الجوابية ؛ لتفيده توكيداً وتقوية ، بشرط أن تكون أداة الجزم ، هى : « إنْ »؛ نحو : إن تنصر أهل البغى إذاً يصبْك بغيهم[2] .

(٨) وجوب اقتران الجواب «بالفاء » — أو « بإذا »الفجائيةالتى تخلُفُهافى بعض المواضع — إذا كان الجواب نوعًا من الأنواع التى لا تصلح فعل شرط . وهذه « الفاء » زائدة محضة ؛ ليست للعطف ولا لغيره[3] ،ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوى ، بين جملة الجواب وجملة الشرط ، كى لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى. وتعرب «الفاء» و«إذا» مع الجملة التى بعدهما فى محل جزم جوابًا للشرط كما تقدم . وأشهر هذه الأنواع ما يأتى :

الأول : الجملة الطلبية . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء — ولو بصيغة الخبر—

---

(١) قالوا : لأنه لووقع فى هذا الموقع فعل يقبل الجزم . لجزم وعلى هذا لايتسلط الجازم على جزء من أجزاء الجملة ؛ كما فى المغنى والكشاف . وقال الدماميني وأقره الشمنى : (الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً ، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها . ولا يقال إنها واقعة هنا موقع المفرد — وهو الفعل القابل للجزم — ؛ لأنها لم تقع موقعه وحده ؛ بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة ...) فعلى الرأى الأول : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب فى نحو : (من يقم فإنى أكرمه) فى محل جزم ورفع باعتبارين ؛هما الشرطية والخبرية ؛ بناء على أن الجواب هو الخبر ، وعلى الثانى فى محل رفع على الخبرية فقط ؛ كحالها فى نحو : من يقم أكرمْه اتفاقاً ؛ لظهور أثر أداة الشرط فى المضارع الثانى . (راجع الخضرى أول الباب) ثم الصبان أيضاً .

ولا يخلو هذان الرأيان من غموض واضطراب ، ونوع معارضة للحكم الذى قرروه وحققوه خاصاً باجتماع المبتدأ والشرط — وقد سبق فى ص ٣٣١ فى رقم ٢ من هامش ص٣٣٧ .

فابتعاداً عن هذا كله ، وفراراً من اللبس — يحسن الاقتصار على الرأى الثانى عند اقتران الجواب بالفاء » أو « إذا » ، والاستغناء عن الخبر .

(٢) سبق إيضاح هذا فى ص ٢٣٨ .

(٣) فليست فاء السببية الجوابية التى ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوبا .

والاستفهام ، وغيره من بقية أنواع الطلب التى سبقت [١] . فمثال الأمر :

إن ملكتَ النفوس فابغِ رضاها   فلها ثورة ، وفيها مضاءَ

ومثال النهى : مَن يستشرْك فلا تكتم [٢] عنه صادق المشورة ، ومن يستنصحْك فلا تحجبْ [٢] عنه خالص النصح .

ومثال الدعاء : ربّ : إن أدْعُك لما يرضيك فاستجب ، وإن أتّجهْ لما يغضبُك فلترْشدْنى للسَّداد . ربّ . إن هفوت فلا تحرمْنى المغفرة ، وإن ضلِلْت فلا تتركْنى ضالا . . . ونحو : إن يمُت المجاهد فيرحمُه الله ، أو : فرحمه الله ،

ومثال الاستفهام قوله تعالى : (إنْ ينصرْكم الله فلا غالب لكم ، وإنْ يخذُلكم فمنْ ذا الذى ينصرُكم من بعده؟) ، ومثل : من تَسْنَحْ له الفرصة فهل يتركُها تفرّ ؟ ومن تلوح له الآمال أفيقعد عن السعى وراءها ؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداة الاستفهام إن كانت الأداة غير الهـَمزة . مثل : : هل ، أين — متى . . . فإن كانت الأداة هى الهمزة وجب تقديمها على الفاء ، وقد سبقت الأمثلة .

ومثال التمنى : العافية أغلى ما فى الحياة ، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعَى حقَّها . ومثل : الربيع شباب الزمان وجماله ، إن يُقْبِل فليت الناس يغتنمون إقباله ويسارعون إلى التمتع بمباهجه ومفاتنه . . .

وهكذا بقية أنواع الطلب . . .

الثانى : الجملة الفعلية التى فعلها جامد ؛ نحو : من يطْلق لسانه بذم الناس فليس له واق من ألسنتهم .

الثالث : الجملة الفعلية المصدّرة بالحرف : « قد » [٣] ؛ نحو : من يُحكم أمرَه فقد ضمن إصابة الهدف . ومن أساء الوسيلة فقد ضل السبيل إلى الغاية . وقول الشاعر :

فإن تكن الأيام أحْسَنَّ مرةً   إلىّ فقد عادت لهن ذنوبُ

الرابع : الجملة الفعلية المصدرة بأحد حرفى التنفيس (وهما : السين وسوف) ؛ نحو : من يحسن فسيُجزَى على الإحسان إحسانا ، ومن يسئْ فسيَلقَى على الإساءة شرًّا وخُسرانا . ونحو : إن يعدل الحاكم فسوف تستقيم له الأمور ، وإن

---

(١) فى ص ٢٧٦ .

(٢) المضارع مجزوم « بلا » الناهية ، وليس جواباً مجزوماً لأن الجواب هو الجملة المضارعية . كلها

(٣) انظر السبب فى رقم ٨ من ص ٣٣٨ .

يظلم فسوف تنهار دَعائم حكمه ، وتدوم بعدها حسَراته وآلامه .

الخامس : الجملة المصدرة بأحد أحرف النفى الثلاثة (وهى :ما—لن— إنْ) ؛ نحو من يُقَصّرْ فما ينتظر حسن الجزاء ، ونحو قوله تعالى : (وما تفعلوا من خير فلن تُكْفَرُوه) ، ونحو : من يَستسلم للغضب فإنْ يلومن إلا نَفْسَه على ما يصيبه . أى : فلا يلومن إلا نفسَه . . . فإن كانت أداة الشرط هى « إذا » والنافى هو « إنْ » جاز مجىء الفاء وعدم مجيئها . ومن الثانى قوله تعالى : (وإذا رآك الذين كفَروا إنْ يتَّخِذُونَك إلا هُزُوًا) ، أى : ما يتخذونك[1] . . .

السادس : الجملة المصدره بكلمة لها الصدارة ؛ مثل : رُبَّ — كأنَّ — أدوات الشرط — أداة القسم عند كثير من النحاة . . . نحو :

إن كان عادكمو عيد فربَّ فتى بالشوق قد عاده من ذكركم حزَنُ

ونحو قوله تعالى : (من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل : أنه من قتَلَ نفسًا بغيرِ نفس ، أو فساد فى الأرض ، فكأنما قتلَ الناسَ جميعًا) ، وقولهم : من يأكلْ مال اليتيم فكأنه يأكل ناراً . ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول فى أمر المعارضين : (وإنْ كان كَبُرَ عليك إعْراضُهم فإن استَطعْتَ أنْ تَبتغىَ نفقًا فى الأرضِ ، أو سُلَّمًا فى السَّمَاءِ فتأتِيَهمْ بآيةٍ . . .) ، ومثل : متى تعتمد الدولة على أسباب القوة فوالله يخافها أعداؤها .

السابع : الجملة الاسمية كقول الشاعر :

إن يحسدوك على فضل خُصصتَ به فكلُّ منفردٍ بالفضل محسودُ

وقول الآخر :

ومن كان مُنحلَّ العزائم تابعًا هواه فإن الرشد منــه بعيد

وقد تغنى « إذا » الفجائية[2] عن الفاء فى الدخول على الجملة الاسمية

---

(١) انظر رقم « ب » فى الزيادة الآتية والتفصيل (ص ٣٤٩) . فقد جعل بعض النحاة « ما » و « لا » النافيتين مثل « إن » النافية .

(٢) معناها الدلالة على المفاجأة فى الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام . والأحسن اعتبارها فى كل الأساليب حرفاً وقد سبق الكلام عليها (فى ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢) وفى الجزء الثانى باب الظرف . . .) وبالرغم من أنها للمفاجأة فى الحال — لا تخلو هنا — بعد أداة الشرط — من دلالة تعقيب لجواب الشرط بعد فعل الشرط .

بشرطين ؛ أحدهما : متفق عليه ، وهو أن تكون الجملة اسمية غير دالة على طلب ، ولا مسبُوقة بنفى ، ولا بناسخ ؛ ومن الأمثلة : البيت الأول السالف ، بخلاف : إن يطع الولد أبويه فويحٌ له ، وإن يعصهما فويل له [1] . أو : إن يعصهما فماله حظ من التوفيق ، أو إن يعصهما فإن خُسْرانه مبين ، وكالبيت الثانى السالف . فالفاء واجبة فى هذه الأمثلة وأشباهها ولا يصح : « إذا » .

والآخر غير متفق عليه . وهو أن تكون أداة الشرط « إن » دون غيرها من أخواتها الشرطية . فكثرة النحاة تشترطها . نحو : إنْ تخلصْ إذا الإخلاص ينفعك . وقلة النحاة لا تشترطها بعينها ، وإنما تجعل مثلها « إذا » الشرطية ؛ مستدلين بقوله تعالى فى المطر : (فإذا أصاب به من يشاءُ من عبادِه ، إذا هُمْ يَسْتَبْشرون) وقوله تعالى : (إذا دعاكم دعوة من الأرضِ إذا أنتم تخرجون) والأحْسَن الأخذ برأى القلة ؛ إذ تؤيدها الشواهد ، ولا سيما الآية القرانية ، ولا داعى للتأويل .

هذا وقد اجتمع فى البيت الآتى أكثر الأمور السابقة التى لا يصلح فيها الجواب أن يكون شرطا ، ويجب فى كل منها اقترانه بالفاء ؛ والبيت هو :

اسمية ، طلبية ، وبجــامدِ وبمـــا ، وقد ، وبلن ، وبالتنفيس
. . . . [2]

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصة بالجملة الجوابية ، وستجىء [3] أحكام عامّة تتصل بها وبالجملة الشرطية .

---

(١) الدعاء نوع من الطلب — كما عرفنا فى ص ٢٧٦ .

(٢) وفى اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية التى تخلفها يقول ابن مالك : (وسنذكر البيتين فى ص ٣٥٧ لمناسبة أخرى هناك) .

واقْرُنْ « بفا » حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً «لإِنْ » أَو غَيْرِ هَا لَمْ يَنْجَعِلْ

وَتَخْلُف « الْفَا » « إِذا » الْمُفَاجَاهْ كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَــا مُكَافَأَهْ

(بفا ، أى : بالفاء) يريد : اقرن بالفاء حتما كل جواب لو جعلته فعل شرط للأداة « إن » أو لغيرها من أخواتها — لم ينجعل . أى : لم يصلح فعلا للشرط ؛ لعدم انطباق الشروط عليه . ثم قال : إن هذه « الفاء » قد تختفى ويحل محلها « إذا » وساق لها مثلا ، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط المختلفة .

(٣) فى ص ٣٥٢

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — أيجوز الجمع بين الفاء وإذا — السالفتين — ؟ صرح النحاة بأنه لا يجوز وتأولوا قوله تعالى : (حتى إذا فُتِحَتْ يأجُوجُ ومأجوجُ وهم من كل حَدَبٍ يَنْسلون ، واقترب الوعدُ الحقُّ — فإذا هى شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا . . .) ، فقالوا إن « إذا » لمجرد التأكيد هنا ، وليست للربط ، والممنوع أن تكون للربط عوضًا عن الفاء . وهذا تأويل بادى الضعف ؛ لأن المهم الذى يراد معرفته هو الجمع بين الحرفين أحيانًا ؛ أصحيح هو — على قلته — سائغ الاستعمال ، أم غير صحيح وغير سائغ ؟ والقرآن قد استعمله ؛ فلم يبق مجال لمنع الجمع وإن كان قليلا . أمّا التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد الحكم بصحة الاستعمال ، محاكاة للقرآن الكريم . إذ لا شك أن محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به ، وإن كان أحد الاستعمالين أكثر فيه من الآخر بل هى اختيار موفق لأسمى الأساليب التى تحاكى .

ب — هل يصح — أحيانا — الاستغناء عن هذه الفاء ، وعما يخلُفها بعد حذفها ، وهو : « إذا » الفجائية ؟

أجابوا : لا يصح الاستغناء إلا فى الضرورة الشعرية ؛ كقول القائل :

من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُهـا والشرُّ بالشرِّ عند الناس مِثلانِ

وقول الآخر :

ومن لم يزل ينقاد لِلغىّ والصِّبا سيُلفَى على طول السلامة نادما

ومن النادر الذى لا يقاس عليه عندهم قوله عليه السلام فى حديث اللُّقَطة[1] (. . . فإن جاء صاحبُها ، وإلا استمتعْ بها . . .) ويؤولون قوله تعالى : (وإنّ الشياطينَ ليُوحُونَ إلى أوليائهم ليُجادِلُوكم . وإنْ أطعتموهم إنكم لمشركون . .) على تقدير « قسَم » قبل الشرط ؛ فيكون الجواب للسابق وهو القسم ؛ والأصل عندهم : لئِن أطعتموهم إنكم لمشركون . فجملة : إنكم لمشركون ، جواب للقسم لا للشرط ، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه محذوف — (والأصل : والله لئنْ أطعتموهم . . .) لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس واجبًا ، وإنما هو أقوى

---

(١) سبق معناها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٣٩ لمناسبة أخرى .

... ...

وأكثر . (وسيجىء بيان لهذا فى ص ٣٦٥) . والتمحُّل ظاهر فى تأويل الآية وفى الحكم على الحديث بالندرة لوجود شواهد أخرى نثرية لا تخضع للضرورة ، وغير نثرية فالأفضل أن يقال : إن الأعم الأغلب هو عدم حذف « الفاء » و « إذا » التى تنوب عنها . ويقول أبو حيَّان وفريق من النحاة إن « إذا » الشرطية تنفرد بخلو جوابها منهما إذا كان الجواب منفيًّا بإنْ أو : ما ، أو : لا ، وجعل منه قوله تعالى : (وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزُوًا) كما سبقت الإشارة لهذا (فى ص ٣٤٧) .

حـ — هل يصح اقتران الجواب بالفاء فى غير تلك المواضع التى لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط ؟ أجابوا :

(١) إن كان المضارع يصلح فعلا للشرط جاز اقترانه « بالفاء » ؛ بشرط أن يكون مثبتًا أو منفيًّا بـ « لا » ، أو « لم » ، ومتى اقترنت به « الفاء » وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط . ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب ؛ إذ لو كان الجواب لوجب جزمه ، والحكم بزيادة الفاء . لكن العرب التزمت رفعه معها ؛ فدلّ هذا على أصالة الفاء ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر ، وليست زائدة للربط : ومن أمثلته قوله تعالى : (فمن يؤمنْ بربه فلا يخاف بخسًا ولا رَهَقًا) ، وقوله (ومن يعملْ من الصالحات وهو مؤمن فلا يخافُ ظلْمًا ولا هَضْما) ، أى : فهو لا يخاف . . . فإن لم يوجد فى الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو للقصة ، كقراءة من قرأ قوله تعالى فى حكمة شهادة المرأتين : (إنْ تَضِلَّ إحداهما فتذكرُ إحداهما الأخرى) بكسر همزة : « إن » ورفع المضارع : « تذكر » . والتقدير : فهى — أى : القصة — تُذَكِّر ، ونحو : إنْ قام المسافر فيتبعُه صديقه . أى : فهو — الحال والشأن — يتبعه صديقه . (وفى هذه القراءة تكلف لا داعى له)

(٢) إن كان فعل الجواب ماضيا لفظًا ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » قبله إن لم تكن ظاهرة ؛ لتقربه من الحال القريب من الاستقبال كقوله تعالى فى سورة يوسف : (إن كان قميصه قُدَّ من قُبُل فصدقت . . .)[1] أى : فقد صدقت .

---

(١) المضى حقيقى هنا وهو مؤول بمثل التأويل الذى جرى على آية أخرى سبقت فى ص ٣٣٥ وهى قوله تعالى (إن كنت قلته فقد علمته) . إذ المراد فيهما : إن ثبت فى المستقبل أنى قلته فقد علمته ، وإن ثبت فى المستقبل أن قميصه قد . . . (كما فى رقم ٣ من هامش ص ٣١٣) .

... ...

وإن كان ماضياً فى لفظه مستقبلا فى معناه ، غير مقصود به وعد أو وعيد — امتنع اقترانه بالفاء ؛ نحو : إن قام المسافر قام زميله .

وإن قصد بالماضى الذى معناه المستقبل ، وعد أو وعيد ، جاز اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » ؛ إجراء له مجرى الماضى لفظا ومعنى للمبالغة فى تحقق وقوعه ، وأنه بمنزلة ما وقع . ومنه قوله تعالى: (ومنْ جاء بالسَّيِّئة فكُبَّتْ وجوههم . . .) وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل فى حقيقته وليس ماضيا .

د — بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يجيزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع فى جملة بعد جملة الصلة ، أو فى جملة بعد الجملة الواقعة صفة لنكرة ، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب والجزاء لجملة الصلة ، أو الصفة . فى مثل : الذى يكرمنى أكرمه — وكل رجل يقول الحق أحترمه — يجيزون جزم المضارعين : « أكرمْ »، وأحترمْ » لأن جملة كل منهما على اعتبارهما بمنزلة جوابين للصلة والصفة ، شبيهة بجملة الجواب الشرطية ؛ كلتاهما مترتبة على الجملة التى قبلها . فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك .

وهذا قياس مرفوض ؛ إنما الحجة القوية هو السماع عن العرب . وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة غير صالح لتأييد دعواهم . فوجب الاقتصار على المسموع القليل ، دون القياس عليه .

أحكام عامة تختص بجملتى الشرط والجواب معا .

ما يختص بهما من ناحية نوعهما ، وكيفية إعراب فعلهما :

جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية ، — وفعلها ، وحده ، هو فعل الشرط كما عرفنا — ؛ سواء أكانت ماضوية أم مضارعية . فلها من هذه الناحية حالتان . أما جملة الجواب فقد تكون فعلية — ماضوية[1] أو مضارعية — وقد تكون اسمية . والصور السالفة كلها صحيحة . ولكنها — مع صحتها — مختلفة الدرجة فى قوة الفصاحة والسمو البلاغى ، فبعضها أقوى وأسمى من الآخر ؛ تبعا لنصيبه من كثرة الاستعمال الوارد فى الأساليب العالية المأثورة . كما يختلف فى إعراب أفعاله.

هذا ، ويلاحظ : أن الماضى قد يكون ماضياً لفظاً ومعنى ؛ بحسب أصله ؛ فإذا دخلت عليه أداة الشرط الجازمة جعلته ماضيا لفظا ، لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه مستقبلا[1] ؛ فيظل ماضياً بلفظه وصورته ، دُون زمنه الذى تَغير فصار بسببها مستقبلا . كما يلاحظ أن المضارع قد يكون مضارعاً لفظا ومعنى بحسب أصله فإذا دخلت عليه « لم » الجازمة تركته مضارعاً لفظا ؛ لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه ماضيا ؛ فيظل مضارعاً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير وصار زمناً ماضياً . وإذا سبقتهما معاً أداة شرط جازمة خلصت زمنه للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود : « لم » ، ذلك أن أداة الشرط الجازمة لا بد أن تخلص زمن الفعل فى الجملة الشرطية ، وفى الجملة الجوابية — للمستقبل المحض ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعاً أصيلا ، أم كان ماضياً أصيلاً (أى : ماضيا لفظا ومعنى) أم ماضيا معنى فقط دون لفظ — كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» ، فإن صورته صورة المضارع ولكن زمنه ماض بسبب «لم» — فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقبل وحده ؛ بسبب أداة الشرط .[2] وفيما يلى ترتيب درجاتها :

الأولى : أن يكون الفعلان مضارعين أصيلين مجزومين ، لفظا[3] بأداة الشرط ؛ لأن أحدهما فعل الشرط ، والثانى هو فعل الجواب المباشر[4] ؛ كقوله تعالى :

---

(١) مع مراعاة ماسبق فى رقم ٢ من ص ٣٥٠ . (٢) راجع ما سبق خاصاً بهذا فى رقم ٣ من هامش ص٣١٣ . (٣) هذا إن لم تتصل بالمضارع إحدى النونين ، فإن اتصلت بهما إحداهما كانا مبنيين فى محل جزم . كما فى ص ٢١١

(٤) أى : الذى يعتبر وحده فعل الجواب مجزوماً وهو مع فاعله جملة فعلية هى جملة الجواب ؛ فلا يعرب مع فاعله شيئاً آخر ؛ بخلاف ما لو كان المضارع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هى الجملة الجوابية ، فى محل جزم — كما سيجىء فى هامش ص ٣٥٥ — ففى هذه الصورة وأمثالها لا يكون المضارع هو فعل الجملة الجوابية ؛ إذ الجملة المضارعية هنا خبر لمحذوف ، وليست هى الجواب ، وليس المضارع فيها مجزوماً .

(لله ما فى السموات وما فى الأرض ؛ وإن تُبدُوا ما فىأنفسكم أو تُخفوه يحاسبكمْ به اللهُ) ، وقوله تعالى :(وإنْ تعُودُوا نَعُدْ [١]) ، وقوله تعالى : (وما تنفقوا من شىء فى سبيل الله يُوَفَّ إليكُم) .

الثانية : أن يكون الفعلان ماضيين لفظا فيبنيان لفظاً ويجزمان محلا — أى : أن كلا منهما مبنى ؛ — كالشأن فى الأفعال الماضية كلها — ولكنه فى محل جزم ؛ لأنه فعل الشرط ، أو فعل الجواب والأصل فى فعلى الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظا ؛ فكذلك يجزم ما يحل محلهما . ولما كان الماضى لا يجزم لفظا وجب جزمه محلا[٢]. ومن الأمثلة : من أسرف فى الأمَل . قصّر فى العمل ، وقول الشاعر :

ومن دعا النــاس إلى ذمه ذموه بِالحق وبالبــاطِلِ

وقول الآخر :

إن اللئام إذا أذللتهم صَلَحوا على الهوان ، وإن أكرمتهم فسَدوا

ويدخل فى هذه الدرجة الماضى معنى دون لفظ — وهو المضارع المسبوق بالحرف « لم » ؛ نحو :إن لم تتأهب للأعداء لم تتغلب عليهم — من لم يهيئ للغاية وسائلها عوقب بالخيبة فى إدراكها — من قصّر فى الوسيلة لم يفز بتحقيق الأمَل — وقد سبق[٣] الكلام على إعراب المضارع المسبوق « بلم » .

الثالثة : أن يكون فعل الشرط ماضيا — ولو معنى — وفعل الجواب مضارعاً أصيلا كقوله تعالى : (من كان يريدُ حَرْثَ الآخرةِ نَزِدْ له فى حَرْثه ، ومن كان يريدُ حرثَ الدّنيا نؤتِه منها ، وما له فى الآخرة من نصيب) . فالماضى مبنى فى محل جزم، والمضارع المجرد مجزوم مباشرة . ومثل : من لم يغتنم الفرصة يعاقبْ بالحرمان ، ويجوز رفع المضارع وهذا حسن ، ولكن الجزم أحسن كما سيجىء .

الرابعة : أن يكون فعل الشرط مضارعاً أصيلا مجزوماً ، وفعل الجواب ماضياً

---

(١) أول الآية : (إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح ، وإن تنتهوا فهو خير لكم ، إن تعودوا نعد . . .)

(٢) لهذا الجزم المحلى آثاره فى التوابع ؛ كالعطف والبدل وغيرهما . فإذا عطف عليه مضارع متحد معه فى الزمن وجب جزم المضارع . وإن أبدل منه مضارع جزم أيضاً ، وهكذا . وإن عطف عليه ماض كان مبنياً فى اللفظ مجزوم المحل .

(٣) فى هامش ص ٣١٤ .

– ولو معنى وهذه الصورة أضعف الصور – كما يتضح من الترتيب السالف – حتى خصّها بعض النحاة بالضرورة الشعرية . ولكن الصحيح أنها ليست مقصورة على الشعر ، وإنما تجوز فى النثر مع قلتها . ومن أمثلتها نثرًا قول النبي عليه السلام من يقُم ليلة القدر إيمانا واحتسابًا غُفر له . وقول عائشة عنْ أبيها وهى تحدث الرسول عليه السلام : « إن أبا بكر رجلٌ أسيف[1] ؛ متى يَقُم مَقَامَكَ[2] رَقّ » .

ومن أمثلتها شعرًا قول القائل يمدح ناصره :

مَنْ يَكِدْنِى[3] بِسَيِّىءٍ كنْتَ منه   كالشَّجَا بين حَلْقه والوريدِ

وقول الآخر فى أعدائه :

إن يسمعوا سبَّة طاروا بها فرحـًا   منى ، وما يسمعوا من صالح دفنوا ...[4]

ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع فى الجواب وجزمه :

الأصل أن يكون المضارع فى الجواب مجزومًا . لكن يصح جزمه ورفعه إن كان فعْل الشرط ماضياً – لفْظا ومعنى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المجزوم بلم – فكلا الضبطين حسن ، ولكن الجزم أحسن .– كما أشرنا – وقد سبقت أمثلة الجزم . ومن أمثلة الرفع قول الشاعر يَمْدح :

وإن أتاهُ خليـل يوم مَسْغَبَةٍ   يقولُ : لاغائبٌ مالى، ولا حَرِمُ[5]

وقول المتغزل :

إنْ رأتنى تميلُ عنِّى كأنْ لم   يكُ بينى وبينها أشـياءُ

وقولهم : من لم يتعود الصبر تُودِى به العوادى

فإن كان فعلا الشرط والجزاء مضارعين لفْظا ومعنى وجب جزمهما إلا على رأى ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جوابًا فى النثر وفى النظْم ؛ مستدلا بقراءة

---

(١) كثير الأسف والحزن والبكاء ؛ خوفاً من الله .

(٢) تريد : متى يقم مقامك فى الصلاة إماماً بالناس وقت تخلفك عن الإمامة .

(٣) كاد ، يكيد ، كيدا – خدع ومكر .

(٤) وفى نوعى الفعلين يقول ابن مالك فى بيت أشرنا إليه فى ص ٣٢١ :

وَمَاضِيَيْن أَو مضارعَيْن   تُلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْن

(٥) لا حرم « لا ممنوع » . أى يقول : مالى غير ممنوع .

من قرأ قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككُم الموت ، ولو كنتم فى بروج مُشَيَّدة) برفع المضارع « يدرك » وبقول الشاعر :

يا أقرعُ بنَ حابس يا أقــرعُ ... إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصرعُ

وقول الآخر يخاطب جمله :

فقلت : تحملْ فوق طوقك إنهـــا ... مطبَّعةٌ ، من يأتِها لا يَضيرُها[١]

والأفضل إهمال هذا الرأى قدر الاستطاعة ، منعا للخلط واللبس ، ولأن ذلك الاستدلال واه . فرواية القراءة المذكورة موضع شك . وبقية الأمثلة قليلة ، فوق أنها مقصورة على الشعر ولذا قال بعض النحاة : إنه لا يصح الرفع مطلقـًا إلا فى الضرورة الشعرية .

لكن كيف نعرْب المضارع المرفوع فى جملة الجواب كالحالتين السالفتين ؟ الخير : أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع : فنقول عند وقوعه مرفوعـًا فى الشعر وليس له معمول متقدم على الأداة ؛ : إنه جواب الشرط ، مرفوع للضرورة أو على لغة ضعيفة . وعند وقوعه فى النثر : إنه مرفوع ؛ محاكاة لتلك اللغة . ولا داعى للتأويل المرهق ، والتقدير ، وافتراض الحذف أو التقديم ، أو التأخير ، رغبة فى الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف ، إلى نطاق شىء آخر يبيح رفعه بغير ضعف وبغير أن يكون جواب شرط . وفى هذا ما فيه من التكلف الذى لا يطابق الواقع . فوق ما يوجه إليه من اعتراضات أخرى[٢] .

---

(١) يقال إن الشاعر : أراد أن يضع فوق جملة قربة أو غرارة كبيرة مملوءة طعاماً ، وأن يشجعه على احتمال عبئها الثقيل فقال له هذا . (إنها مطبعة . . . « أى : إن القربة أو الغرارة مملوءة ، من يأخذ منها شيئاً لا ينقصها) .

(٢) من أمثلة هذا التكلف والإرهاق ما يقوله : سيبويه و بعض أئمة النحاة .

« ا » يقول سيبويه : إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضى – مثل : إن رأتنى تميل عنى ... – ليس هو جواب الشرط وإنما هو دليل على الجواب ، وتسميته بالجواب : تساهل أو مجاز لدلالته على الجواب. والجواب الحقيقى محذوف وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعهما الأصلى الذى يسبق أداة الشرط . والأصل عنده : تميل عنى إن رأتنى تمل . فالجواب محذوف دل عليه جملة ؛ (تميل عنى) . وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخرة عن الجملة الشرطية فنى الكلام حذف الجواب ، وتأخير ما يدل عليه . وعلى هذا لا يجوز جزم ما عطف على هذا المضارع ، ويجوز أن يفسر ناصباً للاسم الذى قد يكون قبل الأداة مثل : محمدا إن جاء أكرمُه وأرعاه . وقال الكوفيون والمبرد : إن المضارع وما يتصل به هو الجواب . ولكن على تقدير « الفاء » التى تدخل على الجواب أحياناً ؛ فتقوم – فى إفادة الربط بين جملتى الشرط والجواب –

فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاة يميل إلى رفعه ، وفى هذه الصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً ؛ نحو : طعامَنا إن تزرنا تأكلُ ، فطعامَ – بالنصب – مفعول مقدم للمضارع : « تأكل » الذى يعتبر دليل الجواب ، ولا يصح أن يكون جواباً حقيقياً ، لأن الجواب الحقيقى لا يتقدم هو ولا شىء من معمولاته على الجملة الشرطية ، ولا الأداة كما سلف –(١)

أما لو جعلنا كلمة « طعام » مرفوعة على اعتبارها مبتدأ فالأحْسَن الأخذ بالرأى

مقام جزم الفعل ، ولا يجزم معها الفعل ؛ استغناء فى الربط عن الجزم – كما سبق – . ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هى جواب الشرط فى محل جزم. ويجب عندهم رفع المضارع فى هذه الصورة ؛ لأن المضارع الواقع فى حيز « فاء » الربط على الصورة السالفة واجب الرفع – بالرغم من أن الفاء مقدرة – سواء أكان فعل الشرط ماضياً ، نحو قوله تعالى : (ومن عاد فينتقم الله منه) أم مضارعاً كقوله تعالى (فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً) . ففى الكلام – عندهم حذف الفاء وتقدير وجودها ، وحذف المبتدأ ، وتكوين جملة منه ومن خبره تعرب جواب الشرط ، وجملة الجواب فى محل جزم ، فيجوز العطف عليها بالجزم ، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملا . وهذا الرأى – برغم ما فيه – أقرب من رأى سيبويه إلى القبول .

وهناك رأى ثالث قد يكون أقربها إلى السداد – برغم ما فيه أيضاً – وملخصه : أن المضارع مرفوع لا لسبب مما ذكر ، ولكن لأن اداة الشرط لم يظهر لها تأثير فى لفظه ؛ لأنها عجزت عن التأثير فى لفظ فعل الشرط الماضى فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر فى لفظه أيضاً ! ! وهذا التعليل واضح الفساد . فما السبب فى عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضى مع أن فعل الشرط ماض فى الحالتين ؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل ؛ – برغم ما سجله من أن الأداة عجزت عن التأثير فى لفظ المضارع وهذا نوافقه عليه – وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحالتين . فلا يشتمل على الآتية :

« ب » ويقول سيبويه : فإن كان المضارع مرفوعاً بعد فعل شرط مضارع فإن تقدم على أداة الشرط عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر منقولا من مكان سابق على أداة الشرط وأنه ترك مكانه الأصلى وتأخر عنه إلى المكان الذى حل فيه بعد الجملة الشرطية فهو دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً إلا من باب التساهل أو المجاز و يجب عنده اعتبار هذا المضارع الذى تأخر من تقديم معمولا هو وفاعله للعامل المحتاج إليهما قبل أداة الشرط . فى المثال السالف : (إنك إن يصرع أخوك تصرع) . يكون المضارع « تصرع » مع فاعله خبر « إن » وتكون هذه الجملة الفعلية قد تأخرت من مكانها الأصلى كما سبق . وإن لم يوجد قبل أداة الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع وجب تقدير الفاء والمضارع بعدها مع فاعله خبر لمبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره فى محل جزم ، جواب الشرط . . .

ويرى الكوفيون والمبرد ومن معهم تقدير الفاء هنا كما قدروها هناك (فى « ا ») ويتساوى عندهم أن يكون فعل الشرط ماضياً وأن يكون مضارعاً . وهذا خير من رأى سيبويه .

(١) راجع ص ٣٤٠ .

الأقوى الذى استخلصناه من عدة آراء، وشرحناه فيما سبق [1] ...

(١) كما فى ص ٣٤٠ وفيما سبق من رفع المضارع فى الجزاء يكتفى ابن مالك ببيت واحد لا إيضاح فيه ولا تفصيل – وقد تقدم فى ص ٣٢١ – ؛ هو :

وبعدَ ماض رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ورَفْعُهُ بَعْدَ مضارع وَهَنْ -- ٦

ثم أردفه بيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من ص ٣٤٨ ، وهما :

واقرُنْ «بفَا» حَتما جَوابا لَوْ جُعِلْ شَرْطا لـ «إن» ،أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ -- ٧

وتخلف «الفا» «إذا المفاجَأَهْ» كإنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ -- ٨

ما يختص بهما من ناحية عطف مضارع على أحدهما :

ا — إذا وقع بعد جملة الجواب — ولو كانت اسمية ، لأنها فى محل جزم — — مضارع مقرون بالواو أو الفاء ، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية ؛ يختار منها المتكلم والمعْرِب ما يناسب السياق ويساير معنى التركيب[1] .

أولها : اعتبار « الواو » و « الفاء » حرفى استئناف ؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة فى إعرابها عما قبلها ، والمضارع فيها مرفوع — إن كان مجردًا من ناصب وجازم ومن نونى التوكيد—ومن الأمثلة قوله تعالى: (وإنْ تُبْدوا ما فى أنفسكم أو تُخْفُوه ، يُحاسِبْكم به اللهُ ؛ فيغفرُ لمن يشاء ويعذب من يشاء) ، برفع المضارع « يغفرُ » بعد فاء الاستئناف ، وقوله تعالى : (ومن يُضلِلِ اللهُ فلا هادىَ له ويَذَرُهم فى طُغيانهم يَعْمَهُونَ) ، برفع المضارع : « يذَرُ » بعد واو الاستئناف وقول الشاعر يَمْدح :

فإنْ يَهلِكْ أبو قابُوسَ[2] يَهْلِكْ ربيعُ النـاسِ والبلدُ الحرامُ
ونأخذُ بَعْدَهُ بِذِنابِ[3] عَيش أجَبِّ[4] الظَّهْرِ ، ليس له سَنَامُ

برفع المضارع : « نأخذ » بعد واو الاستئناف .

ثانيها : اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية ،— وهما عاطفان — والمضارع بعدهما منصوب « بأن »مضمرة وجوبًا (بالتفصيل الذى سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببية ، وواو المعية [5]) . كالأمثلة التى سبقت فى الوجه الأول ، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة : يغفرَ — يذرَ — نأخذَ .

---

(١) كل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنوى خاص به ، يخالف الآخر . وواجب المتكلم والمعرب اختيار الوجه الإعرابى الذى يقوم على الاعتبار المناسب للسياق ولما يقتضيه المعنى . ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثة تصلح لكل أسلوب ، وتباح فى كل تركيب بغير تقيد بهذا الاعتبار المعين الخاص وإلا صارت اللغة فوضى بسبب محو القيود ، أو إهمالها ، وإهمال الاعتبارات التى تميز المعانى بعضها من بعض .

(٢) هو النعمان بن الحارث الأصغر .

(٣) ذنب — عقب .

(٤) مقطوع ، يريد لا ظهر له ولا سنام ، لضعفه وهزاله . فلا خير فيه .

(٥) فى ص ٢٦٥ ، ٢٨٥ .وقالوا فى سببه : إن الذى سوغ وقوعهما للسببية والمعية هنا — دون أن يتحقق شرط إضمار « أن» بعدهما وجوباً ؛—وهو النفى المحض والطلب المحض وما ألحق بهما مما شرحناه فى مكانه—أن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع ؛ فشله مثل النفى أو الطلب وملحقاتهما . فهم يريدون إرجاع

ثالثها : اعتبارهما حرفى عطف مجردين له – فلايفيدان سببية ولا معية – والمضارع بعدهما مجزوم ؛ لأنه معطوف على جواب الشرط ؛ فإن كان جواب الشرط مضارعا مجزومًا مباشرة ، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله ، وإن كان فعل الجواب ماضياً فهو مجزوم محلا ، والمضارع المعطوف مجزوم لفظاً ؛ مراعاة لمحل المعطوف عليه . وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أوفعلية ؛ فإنها تكون فى محل جزم ، والمضارع المعْطوف عليها مجزوم لفظاً تبعاً لمحلها . كالأمثلة التى سبقت فى الوجه الأول ، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة : يغفرْ – يذرْ – نأخذْ .

والكوفيون يجعلون « ثم » كالواو والفاء فى الأوجه الثلاثة السالفة [1] .

ب – وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية مباشرة ، متوسطا بينها وبين الجملة الجوابية ، فأكثر النحاة يجيز فيه وجهين ؛ يختار منهما المتكلمُ والمعْرِب ما يناسب السياق .

أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدها معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظًا أومحلا ؛ كقوله تعالى : (إنه من يتّقِ ويصبرْ فإنّ اللهَ لا يضيعُ أجر المحسنين) ، ومثل : من يتكلم فيُسرفْ يكن عرضةً للزلل . . أو ويسرفْ . ومثل : من تكلم فيكثرْ ، أو ويكثرْ – كان عرضةً للزلل . . . بجزم الأفعال المضارعة : (يصبرْ – يسرفْ – يكثرْ . . . لأنها معطوفة والمعطوف عليه مجزوم لفظًا أو محلا ؛ فهى تابعة له فى الجزم فتجزم لفظا .

والآخر : النصب على اعتبار الفاء للسببية مع العطف ، والواو للمعية مع العطف ، وثم – عند الكوفيين – للعطف والمعية . والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد الثلاثة . ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة كلها . وكذا نصْب المضارع : « يخضع » فى قول الشاعر :

ومن يقترب منـــا ويخضعَ نُؤْوِهِ ... فلا يخشَ ظُلْمًا ما أقامَ ولا هَضْمَا

النصب هنا إلى إستيفائهما شرطهما من الوقوع بعد النفى أو الطلب تأويلا ، ولكن السبب الحق هو الاستعمال العربى الذى نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصلى .

ومما تجب ملاحظته أن الأخذ بهذا الوجه وجعلهما للمعية والسببية – إنما هو اختيارى محض متروك أمره للمتكلم يختاره ، أو يختار غيره على حسب الاعتبار المناسب للسياق لكن إذا اختارهما للسببية والمعية وجب نصب المضارع بأن ، ووجب أن تكون مضمرة . فالاختيار جائز ، ولكن النتيجة المترتبة عليه حتمية .

(١) وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفة حرف العطف : « أو » ، ورأيه ضعيف كرأى الكوفيين ؛ لضعف الشواهد التى تؤيده ، والتى يحسن عدم القياس عليها .

أما الاستئناف فيمنعه أكثر النحاة ؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفى أداة الشرط جملتيها ؛ الشرطية والجوابية معاً ؛ كى يتمّ المعنى المرتبط بأداة الشرط ووضعُ الجملة الاستئنافية بين جملتى الشرط والجواب إنما هو إقحام لجملة أجنبية بين جملتين متلازمتين فى المعنى .

ويرى المحققون أن هذه الحجة واهية ، إذ لا يمنع مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة معترضة . ورأيهم صحيح [١] ، ولا ضرر فى الأخذ به إن اقتضاه المعنى .

وعلى هذا يجوز فى المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذى تتوسط جملته بين جملتى الشرط والجواب — الأوجه الثلاثة وهى الرفع على الاستئناف مع اعتبار الجملة اعتراضية ، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا ، والنصب على اعتبار «الواو» و«ثم» للعطف مع المعية و «الفاء» للعطف مع السببية ، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة . وجوبًا بعد الثلاثة ، وبهذا يكون حكمه واحدًا ، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجملة الجوابية ، أو توسطه بينها وبين الجملة الشرطية [٢] . . .

« ملحوظة » : إذا توسط المضارع بين جملتى الشرط والجواب ، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أُعْرِب « بدلا » ، إن كان مجزومًا ، وأعربت جملته «حالا» — فى الغالب — إن كان مرفوعًا . فمثال الأول :

متى تَأْتنا — تُلْمِمْ بنا فى ديارنـــا   تَجِدْ حَطَبًا جزلا ، ونارا تَأجّجَا

والثانى :

متى تأته — تعشو إلى ضوء ناره   تَجِدْ خير نار عندها خير موقدِ

---

(١) لأنه تطبيق على ما قرره النحاة من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملتى الشرط والجواب ، واستدلوا بأمثلة من القرآن الكريم . (راجع الجزء الثانى من المغنى ، باب الجمل التى لا محل لها من الإعراب)

(٢) وفى المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجملة الجوابية يقول ابن مالك :

والفِعلُ من بعْدِ الجزا إنْ يَقْتَرِنْ   با « لفا » أو « الواو » ، بتثليث قَمِنْ

(قمن ، أى : جدير) . والمراد بالتثليث الأوجه الثلاثة التى ذكرناها باعتباراتها المختلفة ولم يذكر « ثم » . وانتقل إلى حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملتى الشرط والجواب فقال :

وجزمٌ أو نصبٌ لفعل إثْرَفا »   أو واوٍ أن بالجملتين اكْتُنِفَا

(إثر : بعد — اكتنف : أحيط) يريد : أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو جزمه إن اكتنفته الجملتان ، أى : أحاطت به جملتا الشرط والجواب . واقتصر على ما سبق دون بيان الشروط والأوجه والاعتبارات .

ما يختص بهما من ناحية حذفهما معاً :

يصح حذف الجملتين معا — فى النثر والنظم — بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما . والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هى : « إنْ » مثل قول الشاعر فى فتيات ينصحن أخرى اسمها سلمى — برفض الزواج من رجل فقير مُعْدِم :

قالت بنات العمّ : يا سَلْمَى وإنِنْ كان فقيرًا مُعْدِمًا ؟ قالت : وإنِنْ[1]

التقدير : يا سلمى : أتتزوجينه وإن كان فقيرًا معدمًا ؟ قالت : وإن كان فقيرًا معدمًا أتزوجهُ . . . ومن أمثلة حذفهما بعد أداة غير « إن » قوله عليه السلام : من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا . التقدير ومن لا يفعل فلا حسن منه . وكذا قول العرب : من يسلم عليك فسلمْ عليه ، ومن لا فلا ، أى : ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه ، وقول الشاعر :

فإن المنية من يخشها فسَوف تصادفه أينما . . .

أى : أينما يذهب تصادفه . . .[2]

---

(١) الأصل : « وإن . . . » زيد عليه نون ساكنة جاءت لضرورة الشعر . وتسمى هذه النون بتنوين الضرورة كما تسمى بالتنوين الغالى ؛ إما لغلوه ؛ أى : زيادته ، وإما لغلوه ، أى : نفاسته ؛ بسبب قلته . . .

(٢) فيما سبق من حذف جملة الشرط ، أو جملة الجواب ، أو هما معاً ، أو فعل الشرط وحده — اكتفى ابن مالك بالبيت الآتى :

والشرْطُ يُغْنِى عنْ جواب قد عُلِمْ والعَكْسُ قدْ يأْتِى ، إن المعنَى فُهِمْ

يريد : أن الجملة الشرطية قد تغنى عن الجملة الجوابية ، وتدل عليها عند حذفها . فلا مانع — فى هذه الحالة — من حذف الجوابية . كما أن العكس قد يقع ، — وهو حذف الجملة الشرطية لدلالة الجوابية عليها ، وإغنائها عنها عند حذفها . فالحذف فى الصورتين جائز ؛ بشرط القرينة الدالة ، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف : فلا لبس ولا اضطراب فيه .

المسألة ١٥٨ :

اجتماع الشرط والقسم، وحذف جواب أحدهما

تمهيد — جواب الشرط ، وجواب القسم :

كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جواباً خاصاً به ، يتميز بعلامة أو أكثر ينفرد بها ، دون الآخر . فجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوماً إمّا لفظاً؛ لأنه «فعل» مضارع ، وإما محلاً لأنه فعل ماض ، أو لأنه من النوع الذى يجب اقترانه بالفاء أو « بإذا » الفجائية ، وقد سبق بيان هذا كله ، وتفصيله[1] .

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعى[2] القسم ؛ وهما : « الاستعطافىّ » ، و « غير الاستعطافى » . فإن كان القسم استعطافياً — وهو جملة طلبية يراد بها توكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة — فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية كقول الشاعر : بعينك يا سلمى ارحمى ذا صبابة . . .

وقول الآخر :

بربك هل نصرت الحق يوماً ؟ وذقت حلاوة النصر المبين ؟

فالقسم هو : بعينك وبربك ، وكلاهما مع متعلقه — المحذوف هنا — جملة طلبية ، نراها فى المثال الأول تؤكد الجملة الطلبية التى بعدها والتى تشتمل على ما يحرك الوجدان ، وهى : ارحمى. ونراها فى المثال الثانى تؤكد الجمله الطلبية التى تليها والتى تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان ؛ وهى : « هل نصرتَ » . ولا يكون جواب هذا النوع من القسم إلا جملة إنشائية

وإن كان القسم غير استعطافى — وهو ما جىء به لتوكيد معنى جملة خبرية ،

---

(١) فى ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٢) سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفة فى المبحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه ، وكل ما يتصل به مما لا غنى عنه — وذلك فى الجزء الثانى ص ٣٦٣ م ٩٠ وفيه أن الجواب قد يكون شبه جملة .

وتقوية المراد منها[١] — فلا بدّ له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الآتى :

(١) إن كانت الجملة الجوابية مضارعية مثبتة أكدت[٢] باللام والنون معا ؛ نحو : والله لأبذُلن جهدى فى مساعدة المحتاج .

(٢) إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مُثبتة وماضيها متصرف . فالغالب تصديرها « باللام » و « قد » معا ؛ نحو : والله لقد فاز أهل المروءة والكرامة .

فإن كان فعلها جامداً ، غير « ليس » فالأكثر تصديرها باللام فقط ، نحو والله لعسى التوفيق يصحب المخلص — أو : والله لنعم رجلا المخلص . فإن كان الماضى الجامد « ليس » لم يقترن بشىء ؛ نحو : والله ليس طول العمر بالسنوات ولكن بجلائل الأعمال .

(٣) إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف : « ما » ، أو : « لا » ، أو : « إنْ » وجب تجريدها من اللام سواء أكانت ماضوية أم مضارعية ؛ نحو : والله ما يحتمل العزيزُ الضيمَ — والله لا يحجب ثوب الرياء ما تحته — بالله إنْ تحيا الأمة وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق — ومثل : والله ما احتمل عزيز ضيماً — والله لا حجبَ ثوب الرياء ما تحته ولا دفع عن صاحبه السوء ، أو : والله ما حجب ثوب الرياء ما تحته ، ولا دفع[٣] عن صاحبه السوء — والله إن أوجدَ الكونَ العجيبَ إلا اللهُ ، وإن أمسك السموات والأرض وما فيهما إلا المولى جل شأنه .

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة فعلية منفية مصدرة باللام ، أو أن تكون أداة النفى فيها « لم » أو : لن .

(٤) إن كانت الجملة الجوابية جملة اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها « باللام » و « إنّ » معا ويَصح الاكتفاء بأحدهما ، ولكن الأول أبلغ ، نحو : تالله إن

---

(١) ذلك أن من يقول : والله إنك لشريف المقصد — يخبر عن شرف مقصدك ، ويؤكد خبره هذا بما يقويه ؛ وهو : القسم .

(٢) وجوباً عند البصريين ، وكثيراً عند الكوفيين . والأحسن الاقتصار على الرأى البصرى .

(٣) هذه الجملة الماضوية معطوفة على السابقة الواقعة جواباً ؛ فهى جواب مثلها .

الخِداع لممقوت ، وإن صاحبه لشقىّ – تالله إنّ الخِداع ممقوت ، وإن صاحبه شقىّ – تالله لَلْخِداع ممقوت ، ولَصاحبه شقىّ .

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل الكلام بعد القسم ؛ كقول أبى بكر فى نزاع بينه وبين عمر رضى الله عنهما ؛ والله أنا كنت أظلم منه . فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد ؛ كقول ابن مسعود : والله الذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة .

فإن كانت الجملة الاسميَّة منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية « بما » ، أو « لا » ، أو « إن » من وجوب تجريدها من اللام والاقتصار فى نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها – كما سبق .

* * *

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر :

ا – إذا اجتمع شرط غير امتناعى[١] ، وقسَم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب. غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذى يغنى عنه ، ويدل عليه . ولهذا الحذف صور منها :

(١) أن يجتمع الشرط غير الامتناعى والقسَم مع تأخر الشرط ، وعدم وجود شىء قبلهما يحتاج إلى خبر[٢] وفى هذه الصورة يحذف – فى الأرجح – جواب المتأخر منهما – وهو الشَّرط – نحو : والله من يراقبْ ربّه فى عمله يخشاه الناس . فالمضارع « يخشاه » مرفوع ؛ لأنه فى جملة جوابية للقسم المتقدم ، وليس جواباً للشرط المتأخر ، المحذوف الجواب . ومثله قول الشاعر :

لئن ساءنى أن نلتَنى بِمَسَاءةٍ ... لقد سَرّنى أنى خطرت ببالكا

فالجملة الفعليَّة (سرّنى) جواب للقسم وهو « اللام » لتصدير هذه الجملة « باللام وقد » معا ، وليست جوابا للشرط المتأخر عن « لام » القسم ؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترنـًا باللام وقد . فجوابه هنا محذوف .

---

(١) الشرط الامتناعى : ما كانت أداته دالة على الامتناع ؛ وهى : لو ، ولولا ولوما .

(٢) كالمبتدأ ، وكالناسخ ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر ، أو ما يسد مسد الخبر . . .

أما عند تقدم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف فنقول : من يراقبْ ربه والله يَخْشه الناس. وقول أحدهم : إن يكنْ والله لى نصف وجه ونصف لسان — على ما بهما من قبح منظر ، وسوء مخبر — يكن هذا أحبّ من من أن أكون ذا وجْهيْنِ

وما وصفناه بأنه الأرجح فى الحالتين يراه كثير من النحاة واجباً لا يصحّ مخالفته(١) ...

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة ، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط ، فنقول فى المثال السالف : من يراقب ربه فى عمله فوالله يخشاه الناس . فالمضارع : « يخشاه » مرفوع ، وهو مع فاعله جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجملة القسم فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) إن اجتمع الشرط غير الامتناعى والقسم وسبقَهما ما يحتاج إلى خبر ، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقاً ، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ؛ نحو : القوانين والله من يَحترمْها تحرسْه ، أو : القوانين مَن يَحترمها والله تحرسْه ؛ بجزم المضارع : « تحرس » فى الصورتين ، لأنه جواب للشرط ، وجواب القسم محْذوف فيهما .

أما غير الأرجح فى كل ما تقدم (من١ ، ٢— ما عدا القَسَم المقرون بالفاء —) فاعتبار الجواب للشرط غير الامتناعى فى كل الحالات ، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ، وسواء أكان قبلهما مايحتاج إلى خبر أم لم يكن. ومن الأمثلة :

لَئِنْ مُنِيتَ بنا عن غِبّ معركة لا تُلْفِنا عن دماءِ القومِ نَنْتَفِلُ (٢)

---

(١) ويقولون لا فرق فى القسم بين أن يكون مذكوراً ، أو مقدراً ويستدلون للمقدر بقوله تعالى : (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسمية (إنكم لمشركون) دليل على أنها ليست جواباً للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً له لوجب اقترانها بالفاء ؛ طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا الاقتران (وقد سبق الكلام عليها فى «ب» من ص ٣٤٩) وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذى يقول إن الفاء قد تسقط قبل الجملة الاسمية وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها . وقد سبقت الإشارة لهذا فى الموضع السالف .

(٢) (منيت بنا) : أصبت بنا وقدر عليك أن تلقانا . (غب) : بعد . عقب (لا تلفنا) : لا تجدنا . (ننتفل) : نتبرأ وننفصل . يقول لعدوه . لو أصبت بنا بعد المعركة — حين يشتد التعب والإرهاق عادة ، فلن ترى منا تعباً ، ولا إرهاقاً ، ولا تبرأ وانفصالا من قتلانا — يجعلنا ننصرف ، ونترك الأخذ بثأرهم ، والانتقام من أعدائهم .

وقول الآخر :

لَئِن كانَ ما حُدِّثْتُه اليوم صادقًا أصُمْ[١] في نهار الْقَيظِ للشمس باديا

فالمضارعان : « تُلْفِ » و« أصُمْ » مجزومان مباشرة في جواب « إن » الشرطية برَغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها[٢] . . ومن الأمثلة أيضًا قول الشاعر :

أما والذي لو شاء لم يخلُق النَّوَى لئن غبت عن عيني فما غبت عن قلبي

لأن وجود الفاء في الجواب دليل على أنه للشرط ؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء.

ومما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعي والقسم يقتضي الاكتفاء بجواب واحد يكون — على الأرجح — للسابق منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور . وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان

إحداهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره وهي التي يكون فيها مبدوءًا بالفاء

والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم وهي التي يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر . . .

ب — فإن كان الشرط امتناعيًّا (وهو : لو — لولا — لوْمَا) وتقدم، فيتَعين أن يكون الجواب له ، وأن يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه . نحو : لولا رحمة المولى بعباده ، والله لأهلكهم بذنوبهم[٣] . وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعي، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط ، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم ولم يغن شيء عن شيء ، والجوابان مذكوران ، لم يحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه، نحو: والله لولا الله ما اهتدينا ؛ فجملة : « ما اهتدينا » هي جواب « لولا ». وهذه مع جوابها جواب القسم .

---

(١) أي : إن كان ما بلغك عني صادقاً فإني أعاقب نفسي عليه بالصوم و بالوقوف بادياً للشمس (أي : مكشوفاً لها) في يوم القيظ ؛ وهو اليوم الشديد الحر (وصادقاً : حال من الهاء في حدثته . وبادياً حال من فاعل : أصم) . (٢) والبصريون يحكمون على هذا وأمثاله بالشذوذ، أو بزيادة اللام وأنها ليست للقسم فلا تحتاج لجواب . وكل هذا تكلف وابتعاد عن الواقع . وخير منه ما قاله الخضري : من أن اللام للقسم وجوابه هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جملتيها وأن لهذا نظائر .

(٣) وفي أحكام الحذف السابقة يقول ابن مالك :

واحذف لدَى اجتماع شرطٍ وقَسمْ جوابَ ما أخرْتَ ؛ فهْو مُلتزَمْ

وإنْ تَوَالَيا وقبلُ ذو خَبَرْ فالشرطَ رَجِّحْ مطلقاً بلا حَذَرْ

ورُبّما رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرطٌ بلاَ ذي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

المسألة ١٥٩ :

توالى شرطين ، أو أكثر . وتوالِى شرطٍ واستفهام

ا — يصح أن يتوالى أداتان — أو أكثر — من أدوات الشرط . فتكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التى تليها مباشرة ، وتفصل بينها وبين الأداة الأخرى. وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابية تخضع للأحكام الآتية :

(١) إن كان التوالى بغير عطف [1] فالجواب للأداة الأولى وحدها ، مالم تقم قرينة تعيِّن غيرها . أما باقى الأدوات التالية فجوابه محذوف لدلالة جواب الأولى عليه. ومن الأمثلة؛ مَن يعتدلْ فى شبابه، مَن يحرص على سلامة جوارحه وحواسه — يَسْلَمْ من متاعب الكهولة ، وويْلات الشيخوخة . التقدير : من يعتدل فى شبابه يسلم ... من يحرص على سلامة حواسه يسلم . . . ومثل قول الشاعر :

إن تستغيثوا بنا ، إن تُذعروا—تَجِدوا منّا معاقلَ عزٍّ زانها كَرَمُ

التقدير : إن تستغَيثوا بنا تجدوا . . . إن تذعروا تجدوا . . .

(٢) إن كان التوالى بعطف بالواو فالجواب لهما ؛ لأن الواو للجمع . مثل : مَن يُحجِم عن نداء الخير ، ومن ينأ عن داعى المروءة — يعش بغيضا منبوذًا .

(٣) إن كان التوالى بعطف بـ « أو » ، فالجواب لأحدهما — لأن « أو » — فى الغالب— لأحد الشيئين أو الأشياء . وجواب الآخر محذوف يدل عليه المذكور

ومن الأمثلة : إن تغب عن عينى أو إن تحضرْ . . . فلست عن خاطرى بغائب — من يُكْبِرْه الناس لعلمه ، أو من يرفعوه لسمو خلقه — يعش بينهم سعيدًا . . .

(٤) إن كان التوالى بعطف بـ « بالفاء » فالجواب للثانى ؛ لأن الفاء تفيد الترتيب. والثانى وجوابه جواب للأول ، نحو إن تمارس عملا فإن تخلص فيه يحالفك الفوز والتوفيق .

---

[1] (١) بغير عطف مذكور أو ملحوظ كالذى سيجىء فى رقم ٤ .

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكورة ، فقد تكون ملحوظة يقتضيها السياق وتدل قرينة على تقديرها . وفى هذه الحالة لا تكون عاطفة ولا تعرب شيئًا ، وإنما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية الملحوظة .

ب ــ إذا توالى الاستفهام والشرط فقيل الجواب للاستفهام ، لتقدمه ؛ نحو أإنْ تُدْعَ لأداء الشهادة على وجهها تسجيب؟ برفع المضارع : تستجيبُ . وقيل : « لا » ؛ بدليل فوله تعالى : (أفإن مِتَّ فَهُم الخالدون) ؛ إذ لو كانت الجملة الإسمية : (هم الخالدون) ، جواباً للاسْتفهام ما دخلتها الفاء؛ لأن الفاء لا تدخل فى جواب الاستفهام وإنما تدخل فى جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب ــ كما عرفنا[1]ــ .

والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينة التى تتحكم فيه فتجعله لهذا أو لذاك ، دون أن يختص به واحد منهما فى كل الأساليب ما لم يمنع مانع كالفاء السابقة .

---

(١) فى ص ٣٤٥

المسألة ١٦٠ :

« لوْ » الشرطية

هى نوعان : شرطية امتناعية ، وشرطية غير امتناعية ، وكلا النوعين حرف .

ا ــ الشرطية الامتناعية ؛ معناها وأحكامها النحوية :

فأما معناها فأمران مجتمعان؛ هما إفادة الشرطية ، وأن هذه الشرطية لم تتحقق فى الزمن الماضى بل امتنع وقوعها فيه. فإفادتها الشرطية تقتضى تعليق شىء على آخر؛ فلا بد أن يقع بعدها جملتان، بينهما نوع ترابط واتصال معنوى؛ يغلب أن يكون هو « السببية » فى الجملة الأولى، و« المسببية » فى الجملة الثانية؛ نحو: لو تعلَّم الجاهل لنهضت بلاده ــ لو عَفَّ السَّارق لنجا من العقوبة ــ لو أتقن الصانع ما بارت صناعته . فالجملة الأولى من المثال الأول هى(تعلم الجاهل)، والثانية هى (نهضتْ بلاده) وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوى ؛ لأن نهضة البلاد مسببة عن تعَلم الجاهل ؛ ولذا تسمَّى الأولى : « جملة الشرط » ، وتسمى الثانية : « جملة الجواب » . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى .

وإفادتها امتناع المعنى الشرطى فى الزمن الماضى يقتضى أن شرطها لم يقع فيما مضى ، ولم يتحقق معناه فى الزمن السابق على الكلام. فهى تفيد القطْع بأن معناه لم يحصل[1] . كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان فى الزمن الماضى أيضًا ، على خلاف المعهود فى التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة حيث يتعين الاستقبال فيها ــ غالباً ــ

ويترتب على امتناعه هنا امتناع جوابه تبعاً له ، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد فى إيجاد جوابه وتحقيقه ، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق لأن امتناع السبب الوحيد الموجِد للشىء يؤدى حتمًا إلى امتناع المسبب عنه ، المترتب عليه؛ نحو: لو طلعت الشمس لظهر النهار ؛ فقد امتنع فعل الشرط وهو السبب الوحيد ؛ فامتنع له الجواب ــ وهو المسبب عنه ــ ؛ إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شىء آخر ؛ فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب الفرد فى إيجاده .

---

(١) فكأنها معه بمنزلة حرف نفى ؛ ينفى معنى الجملة التى يدخل عليها . مع أنها ليست حرف نفى ؛ ولا يصح إعرابها حرف نفى ؛ بالرغم من أنها فى هذا الموضع تؤدى ما يؤديه حرف النفى من سلب المعنى فى الزمن الماضى.

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتّم الامتناع بامتناع الشرط ، لجواز أن يؤدى السبب الآخر[1] إلى إيجاد الجواب ، وتحقيق معناه ؛ نحو: لو طلعت الشمس لكان النّور موجوداً . فطلوع الشمس هنا ممتنع ، أما الجواب فيصح أن يكون غير ممتنع — برغم امتناع الشرط — إذا وجد سبب آخر — غير الشمس — يحدثه ؛ كمصباح ، أو برق ، أو نار . . . . فالشرط فى هذا المثال ليس السبب الفريد فى إحداث الجواب ؛ فامتناعه لا يسْتلزم ولا يوجب امتناع جوابه ؛ فقد يمتنع الجواب حيناً ؛ ولا يمتنع حيناً آخر ؛ على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات .

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعاًحتمياًّ تبعاً للشرط : لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعاً من شدة البرد أو الحر — لو سكنت الأرض ما تعاقب الليل والنهار فى المكان الواحد — لو امتنع الغذاء لمات الحى — لو اختلت الجاذبية الكونية لانفرط عقد الكواكب والنجوم — لو توقف القلب عن النبض نهائياًّ لمات الحيوان . . .

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزاماً محتماً : لو تعلم الفقير لا غتنى — لو استقلّ المسافر الطائرة لبلغ غايته — لو قرأ الريفىّ الصحف لعلم أهم الأخبار العالميَّة — لو واظب الغلام على السباحة لقوى جسمه — لو استشار المريض طبيبه لشفى . . .

ومما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنة المعربين وهو : « أنها حرف امتناع لامتناع » ؛ يريدون أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط . وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب ؛ فقد يستلزمه ، أو لا يستلزمه . إلا إن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب .

والصواب ما ردده سيبويه من أنها : حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره ، أى : لما كان سيقع فى الماضى ؛ لوقوع غيره فى الماضى أيضاً وهذه العبارة صحيحة دقيقة ، لا تحتاج إلى تأويل ، أو تقدير ، أو زيادة .

---

(١) وبهذا الضابط تدخل صور كثيرة بغير حاجة إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاة فى مثل: فلان لو لم يخف ربه لم يعصه .

وأما أحكامها النحوية ، فإنها أداة شرطية ؛ لا تجزم على الرأى الأرجح ، ولا بد لها — كما سبق — من جملتين بعدها ؛ أولاهما الشرطية ، تليها الجوابية والجزائية . والأغلبُ أن تكونَ الجملتان فعليتين ، ماضويتين لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعا مسبوقا بالحرف« لم ») .

والفعل الماضى فيهما باق على مضيه ؛ فلا يتغير زمنه بوجود « لو » الامتناعية ومن الأمثلة : لو تراحم الناس لعاشوا إخوانًا ، لا يعرفهم البؤس ، ولا الشقاء ، ولا العـَداء . وقول الشاعر :

إن أرضًا تـَسْرى[1] إليها لو اسْطا[2] عت لسارت إليك قبل مـَسيركْ

وقولهم : لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذبًا باليأس ، ولو لم يطمئن إلى حكمته لاحترق بنار الشك .

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضى مع بقاء لفظه على حاله ومن الأمثلة : لو يجىء الضيف أمس لأكرمته . وقول الشاعر :

رُهبانُ مـَدْينَ ، والذين عـَهِدتـُهمْ يبكون من حـَذَر العذاب قعودا
لو يسمعون كما سمعتُ كلامها خرّوا لعـزة ركّعـا وسجودا

والمراد : لو جاء الضيف . . . لو سمعوا .

ولجوابها أحكام أخرى — غير المضىّ — يـَشترك فى أكثرها « لو » غير الامتناعية وسنعرفها .

* * *

ب — الشرطية غير الامتناعية . معناها وأحكامها النحوية :

هى قليلة الاستعمال — ومن أمثلتها : لو يشتد الحر فى العطلة الصيفية المقبلة أصطافُ فى جهات معتدلة . . .

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية التى تقتضى تعليق أمر على آخر وجودًا وعدمًا فى المستقبل ، ولا بد لها من جملتين ؛ ترتبط الثانية ؛ منهما بالأولى ارتباط المسبب بالسبب — غالباً — بحيث لا يتحقق فى المستقبل معنى الثانية ، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله فى المستقبل ؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا فى المستقبل . غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذى لا يمتنع هنا

---

(١) تسافر إليها ليلا . (٢) استطاعت .

وبهذين تختلف « لو » غير الامتناعية عن « لو » الامتناعية التى تقتضى أن يكون ارتباط جملتيها فى زمن ماض فقط ، وأن شرطها ممتنع ، فيمتنع له الجواب . ومن ثَمّ قال النحاة : إن « لو » الشرطية غير الامتناعية شبيهة « بإنْ الشرطية » ؛ فهما يفيدان — غالباً[1] — تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل فى جملتى الشرط والجواب مستقبلا ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان أن يكون زمن الجواب مستقبلا.

وأما حكمها النحوى فمقصور على أنها أداة شرطية حقيقية ، ولكنها لا تجزم — على الرأى الأرجح — ولا بدّ لها من الجملتين بعدها أولاهما جملة الشرط ، والأخرى جملة الجواب. والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظاً ومعنى . وإذا كان أحدهما ماضى اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا ، فيكون ماضى الصورة دون الزمن . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولو تَلتقى أصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رَمْسَيْنا[2] من الأرض سَبْسَبُ[3]
لظلّ صَدَى صوتى وإن كنت رِمَّةً ... لصوت صدَى ليلَى يَهَشّ ويطربُ

وقول الآخر :

لا يُلفك الراجوك إلا مُظهرًا ... خلق الكرَام ولو تكون عديما[4]

ومثال الماضى الذى يصير زمنه مستقبلا خالصًا مع بقاء صورته اللفظية على حالها — قوله تعالى : (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذُرية ضعافًا خافوا عليهم) ، أى : لو يتركون ؛ إذ لو كان الفعل باقيًا على زمنه الماضى لفسد المعنى ؛ لاستحالة الخوف بعد موتهم . ومثله قول الشاعر :

ولو أن ليلَى الأخيليةَ سلّمتْ ... علىّ ودونى جندلٌ[5] وصفائحُ[6]
لسلمت تسليم البشاشة ، أو : زَقَا[7] ... إليها صَدًى من جانب القبر صائح

فالماضى هنا (وهو محذوف بعد : « لو » على الرأى المشهور الذى سيأتى[8] . وتقديره — مثلا — : لو سلّمتْ) مؤول بالمضارع . أى : لو تسلم ؛ لاستحالة المعنى

---

(١) قلنا : « غالباً » لأن التعلق قد يراد به معانى أخرى غير « السببية والمسببية » كما فصلناه فى ص ٣٢١ ، ٣٤٢ عند الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم .

(٢) قبرينا . (٣) صحراء . (٤) فقيرا .

(٥) صخر . (٦) أحجار عريضة . (كناية عند الموت) . (٧) صاح .

(٨) فى رقم ١ من ص ٣٧٣ و ٣ من ص ٣٧٥ .

على المضى الحقيقى ؛ إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته . ومثل هذا قولهم: مسكينٌ ابنُ آدم؛ لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعًا. ولو رغب فى الجنة كما يرغب فى الدنيا لفاز بهما جميعاً .

* * *

أحكام مشتركة بين النوعين :

(١) كلاهما مختص بالدخول على الفعل من غير أن يعمل فيه الجزم — على الرأى الأرجح — لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضى غالبًا ؛ والثانى مختص بالدخول على المضارع غالباً — كما عرفنا — فلا بد أن يقع بعدهما الفعل مباشرة . فإن لم يقع الفعل ظاهرًا بعدهما وكان الظاهر اسما ، فالفعل مقدر بينهما ، يفسره مفسِّر مذكور بعد الاسم الظاهر[1]. نحو : لو ذاتُ سِوار[2] لطمت الرجل الحر لهَان الأمر . وقول الشاعر :

أخلاَّىَ[3]، لو غيرُ الحِمام أصابكم عتبْتُ ، ولكن ما على الدهر مَعْتبُ

والتقدير : لو لطمتْ ذاتُ سِوار لطمت ... — — لو أصابكم غير الحِمام أصابكم . . . وقد يكون المفسَّر جملة، والفعلُ المحذوف هو « كان الشأنية » ، كقول الشاعر :

لو بغير الماء حَلقِى شَــرِقٌ كنتُ كالغَصَّان[4]؛ بالماء اعتصارى[5]

والتقدير : لو كان (الحال والشأن حلقى شرق بغير الماء ، كنت كالغصان . . .

(٢) كلاهما لا بد له من جواب مذكور أو محذوف .

ا — فإنْ وقع جواب أحدهما فعلا ماضيًا لفظا ومعنى ، أو لفظًا فقط —

---

(١) أحوال هذا الاسم الظاهر وضبطه ، وإعرابه — سبقت فى الجزء الأول ، فى الباب الخاص به ، وهو باب الاشتغال .

(٢) المراد بذات السوار : المرأة الحرة، لا الأمة . وأصله مثل نطق به حاتم الطائى حين لطمته جارية ؛ فقال : لو ذات سوار لطمتنى . . . أى : لهان الأمر . وقد كان عندهم لبس السوار مقصوراً على الحرائر .

(٣) أصله : أخلائى . ثم قصر بحذف الهمزة ، لضرورة الشعر ، وأضيف لياء المتكلم . ويجوز قراءته : « أخلاء » ، بالمد وحذف ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ، أو عدم كسره على حسب الأوجه الجائزة فيه بعد حذفها (وقد سبقت فى ص ٤٣) .

(٤) المصاب بغصة فى حلقه . (٥) نجاتى وسلامتى .

جاز اقترانه « باللام » وعدم اقترانه؛ سواء أكان الماضى مثبتا أم منفيًّا بما . إلا أن اقتران المثبت بها أكثر من تجرده منها والمنفى بعكسه. فمن أمثلة اقتران المثبت وتجرده قوله تعالى فى الصمّ البُكم الذى لا يعقلون : (. . . ولو علِمَ اللهُ فيهم خيرًا لأسمعَهم . ولو أسمعهم لتولَّوا وهم مُعرضون) ، وقوله تعالى فى الزرع : (لو نشاء لجعلناه حُطامًا) . . . وقوله تعالى فى الماء الذى نشربه : (لو نشاء جعلناه أجَاجًا[1] ، فلولا تشكرون ! !) .

ومن أمثلة تجرد المنفى بما واقترانه قوله تعالى: (ولو شاءَ ربُّك ما فَعلوهُ . . .) وقول الشاعر :

ولو نعطَى الخيــار لَـمَـا افترقْنا ولكن لا خيــارَ مع الليــالى

ولا تدخل هذه اللام على حرف نفى غير « ما » .

ولبعض النحاة رأى حسن فى مجىء هذه اللام حينًا ، وعدم مجيئها حينًا آخر ؛ يقول : هذه اللام تسمى : « لام التسويف » ، أى : التأجيل والتأخير والتمهل؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمنًا طويلا نوعًا ، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط تحققاً يسيراً ، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة : فتحقق الجواب فى الحالتين متأخر عن تحقق الشرط — كالشأن فى الجواب دائمًا — إلا أن مجىء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيرًا ، وأن مهلته ستطول ، بالنسبة له حين يكون خاليًا منها .

ب — وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام ومنه — فى رأى بعض النحاة — قوله تعالى : (ولو أنهم آمنُوا واتَّقَوا لمَثوبةٌ من عند اللهِ خيرٌ . . .) ، والأصل : لو ثبت أنهم أمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير . فاللام داخلة على المبتدأ : « مثوبة » وخبره كلمة : « خير » والجملة الاسمية هى الجواب .

حـ — وقد يكون الجواب مسبوقًا بكلمة « إذًا »[2] نحو : لو قصدتنى — إذًا — لعاونتك .

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب « أفْعِل » ، للتعجب مقرونًا باللام[3] أو أن يكون الجواب مسبوقًا بالفاء ، أو رب ، أو قد .

---

(١) مر ، شديد الملوحة .

(٢) سبق الكلام عليها وعلى دخولها فى جواب « لو » فى ص ٢٣٨ ومن أمثلتها فى القرآن الكريم : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى — إذاً لأمسكتم ؛ خشية الإنفاق) .

(٣) نحو : لو مات الجندى شهيداً لأكرم بها من ميتة . (راجع الهمع جـ ٢ ص ٦٦) .

(٣) كلاهما صالح للدخول على : «أنّ — مفتوحة الهمزة — ومعموليها» — وهذا أحد مواضع الاختلاف بين «أو» و «إن» الشرطيتين — ومن الأمثلة قوله تعالى : (ولو أنهم آمنُوا واتّقَوا لمثوبة من عند الله خير) ، وقوله تعالى : (ولو أنهم صبروا حتى تخرجَ إليهم لكان خيرًا لهم) ، وقول الشاعر :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشــة كفانى — ولم أطلب — قليلٌ من المال

وإذا دخلت «لو» على «أن ومعموليها» فَهل تفقد اختصاصها الذى عرفناه وهو دخولها على الأفعال فى الأعم الأغلب ؟

يرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها ، وأن المصدر المنسبك بعدها من أن مع معموليها مبتدأ ، خبره محذوف ؛ تقديره : ثابت ، . . . أو نحو هذا مما يناسب السياق . ففى مثل : لو أن التاجر أمين لراَجت تجارته — يكون التقدير : لو أمانةُ التاجر ثابتة لراجت تجارته . . . وفى مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص — يكون التقدير : لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللص .

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها ، وأنها فى الحقيقة لم تدخل على «أنّ ومعموليها» مباشرة وإنما دخلت على فعل مقدر هو : ثبت — ونحوه — والمصدر المؤول من : «أن ومعموليها» فاعل للفعل المقدر . فتقدير الفعل فى الأمثلة السابقة هو :

ولو ثبت أنهم آمنوا . . .
ولو ثبت أنهم صبروا . . .
ولو ثبت أن ما أسعى . . .
ولو ثبت أن التاجر . . .
ولو ثبت أن الحارس . . . وهكذا .

وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من أن معموليها — هو : ولو ثبت إيمانهم — ولو ثبت صبرهم . . . — ولو ثبت سعيي . . . — ولو ثبتت أمانة التاجر . . . — ولو ثبتت غفلة الحارس . . . —

والرأيان صحيحان وثانيهما أولى بالترجيح ، إذ يحقق حكماً أصيلا غالبًا ،

من أحكام « لو » بنوعيها ؛ هو : اختصاصها بالدخول على الفعل ، ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثله .

(٤) يجب الترتيب بين « لو » وجملتيها . فلا يصح تقديم شىء منهما ، ولا من معمولاتهما على « لو» . ولا يصح تقديم شىء من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية .

* * *

حذف فعل شرطها وحده ، وحذف الجملة الشرطية كاملة :

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل ؛ كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور فى الكلام . نحو : لو مطرٌ نزل لاعتدل الجو . والأصل لو نزل مطر نزل . . . — ومن أمثلة حذفه بغير المفسِّر أن يكون فاعله مصدرًا مؤولا من أن ومعموليها كالأمثلة التى مرت (فى ٣) .

أما حذف الجملة الشرطية كلها فنادر لا يصح القياس عليه ؛ كأن يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر ؟ فيجاب : نعم لو . . . لاعتدل الجو . وقد يحذف فعل الشرط : « كان » ومعه اسمه أو خبره ؛ نحو: اقرأ كل يوم ولو صفحةً أو صفحةٌ. على تقدير : ولو كان المقروءُ صفحةً ، أو : ولو كانت المقروءةُ صفحةٌ — كما تقدم فى باب كان —

حذف فعل الجواب ، وحذف جملة الجواب كاملة :

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده . لكن يكثُر حذف الجملة الجوابية كاملة لدليل، كقوله تعالى: (ولو أنّ قرآنًا سُيِّرتْ به الجبالُ ، أو قُطِّعت به الأرضُ ، أو كُلِّم به الموتى . . . بل لله الأمرُ جميعًا) ، وتقدير المحذوف : ما نفعهم.. أو : لكان هذا القرآن . . . ومثل : تتمزق الأمة باختلاف زعمائها ؛فلو اتفقوا .. التقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمة ، أو قوية . . .

حذف جملتى الشرط والجواب معاً :

ورد فى المسموع أمثلة قليلة لحذفهما معا ، ولا يصح القياس عليها ؛ لقلتها ؛ ولأنها فى الشعر . ومنها :

إن يكن طبعكَ الدلالُ فلو . . .   فى سالف الدهر والسنين الخَوالى...

التقدير : فلو كان فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان مقبولاً ، أو نحو هذا[١] . . .

---

(١) عقد ابن مالك باباً خاصاً عنوانه : (فصل « لو ») اقتصر فيه على ثلاثة أبيات موجزة الأحكام غامضة الدلالات .

ونصها :

« لوْ » حرفُ شرطٍ فى مُضِىٍّ ، وَيقلْ   إيلاَؤُهَا مَسْتَقْبَلاً . لكنْ قُبِلْ

يريد بهذا : « لو » الشرطية الامتناعية ؛ فإنها هى التى يكون بها التعليق فى الزمن الماضى . أما التى يكون التعليق بها مستقبلا فالشرطية غير الامتناعية . والتعليق بها — مع قلته — مقبول ، أى : جائز يصح القياس عليه . ثم قال :

وهْى فى الاختصاصِ بالفعل كإِنْ   لكنَّ « لوْ » — « أنَّ » بها قد تقترنْ

يصرح بأن « لو » الشرطية بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل ، شأنها فى هذا شأن « إن » الشرطية ، لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً . ثم بين بعد هذا ما تمتاز به « لو » من دخولها على : « أن ومعموليها » وهذا الدخول لا تشاركها فيه « إن » الشرطية ، إذ لا يصح أن تقترن « بأن مع معموليها » ، أى : لا يصح أن تدخل عليها . . . وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتماً به الفصل :

وإنْ مضــارع تلاها صُرِفَــا   إلى المضِىِّ ؛ نحو : لَوْ يَفِى كَفَى

يقرر : أن المضارع الواقع بعد « لو » الامتناعية يكون زمنه ماضياً حتما فهو مضارع فى صورته وشكله ، ماض فى زمنه ؛ نحو : «لو يفى كفى . أى : لو وفى كفى » وهذا خاص بالمضارع بعد « لو » الامتناعية . أما غير الامتناعية فيبقى على حاله صورة وزمناً .

... ...

زيادة وتفصيل :

عرفنا « لو الشرطية » ، بنوعيها . وهناك أنواع أخرى عرضت لها المطولات النحوية ؛ (كالمغنى ، وشرح المفصَّل) واللغوية ؛ كلسان العرب وتاج العروس. وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشارة عابرة وكلها حروف .

(١) « لو » المصدرية وقد سبق الكلام عليها فى الجزء الأول باب الموصول (ص ٢٩٨ م ٢٩) .

(٢) « لو » الزائدة ، أو : « الوصلية » ولا تحتاج لجواب فهى كإنْ الوصلية التى سبق الكلام عليها هنا فى ص. ٣٢٧ وتعرب كإعرابها ؛ ونحو : الدنىء ولو كثر ماله ، بخيل .

(٣) « لو » التى تفيد التقليل المجرد ، وهى حرف لا عمل له ؛ نحو : من ضروب البِرّ الإحسان ، ولو بالكلمة الطيبة .

(٤) « لو » التى تفيد التحضيض كأن ترى بخيلا فى مستشفى ؛ فتقول : لو تتبرع لهذا المستشفى فتنالَ خيْرَ الجزاء . بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية

(٥) « لو » التى للعرْض ؛ مثل : لو تُسْهِم فى الخير فتثابَ ، بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية .

(٦) « لو » التى للتمنى ؛ — ولا تكون للتمنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلا أو فى حكم المستحيل — نحو : لو يستجيب لى حكام الدول فأحولَ بينهم وبين إشعال الحروب . بنصب المضارع « أحول » بعد فاء السببية الجوابية .

وقد سبق الكلام على « لو » التى بمعنى العرض أو التحضيض أو التمنى — عند الكلام على فاء السببية الجوابية (ص ٢٧٩ م)

المسألة ١٦١ :

أمَّا الشَّرطية

صيغتها — معناها — أحكامها النحوية :

ا — صيغتها في الرأى الأرجح « بسيطة[١] » ؛ رباعيَّة الأحرف الهجائية . ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء ، فيقول فى مثل : أما الرياء فخلق اللئام ، وصفة الضعفاء . . . أيْما الرياء . . . ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالترف البالغ والنعمة السَّابغَة :

رأت رجلاأيْمَا إذاالشمس ُعارضتْ[٢] فيَضْحَى .وأيْمَابِالعَشِيِّ فيَخْصَر[٣]

وقول الآخر :

مُبَتَّلةٌ[٤] ، هيفاءُ .أيْمَاوِشاحُها فيجرِى ،وأيْمَاالحِجْل[٥]منهافلايجرِى[٦]

ب — ومعناها : الدلالة على الشرطية[٧] والتوكيد[٨] دائمًا ؛ فلا يخلو من هذه الشرطية والتوكيد استعمال لها . وقد تقتصر عليهما — كما فى مثل : أما علىّ فمسافر ، وكما فى المثال الأول[٩] — ، أوْ لا تقتصر وهو الغالب الكثير ؛ فتدل معهما على التفصيل[١٠] ؛ نحو : الناس طبقات . . . فأما الشريف فمن شرُفتْ أعماله ، وكَمُلتْ خصاله ، وإن كان فقيرًا . وأما الدنىء فمن قَبُح صنعه ، وساء طبعه ، وإن كان غنيًّا . وأما العزيز فمن ترفع عن الدنايا ،وأبى المهانَة وإن كان قليل الأهل والأتباع .وأما الذليل فمن رضى الهوان وإن كان كثير الأهل والأعوان .

فكلمة« أما »فى هذا الكلام وأشباهه دالةعلىالشرطيةوالتوكيد معاً ؛ إذ المراد : (مهما

---

(١) أى ليست مركبة من كلمتين ، أو أكثر . (٢) ارتفعت . ويضحى يخرج من بيته ، ولا يخرج قبل ذلك خوف البرد ، ولاستغنائه عن السعى . (٣) يشعر بالبرد . (٤) منسقة الجسم. (٥) الخلخال . (٦) لأنها سمينة منعمة . (٧) تعليق أمر علىآخر وجوداً وعدماً ، وارتباطه به بنوع ارتباط ؛ يغلب أن يكون السببية والمسببية ؛ على الوجه الذى سبق تفصيله عند الكلام على جواب الشرط فى البابين السالفين ص ٢٣٣ ، ٢٦٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ . (٨) المراد بالتوكيد هنا : تحقق الجواب والقطع بأنه حاصل وأنه لا محالة واقع ولو إدعاء . (٩) لأن المراد : مهما يكن من شيء فالرياء خلق اللئام . فقد علقنا أمراً — هو الحكم بنسبة الرياء إلى خلق اللئام — على وجود شيء آخر أى شيء . . . كما سيجيء هنا . (١٠) تبيين الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالا وقد سبق الكلام عليه (فى ج٣ ص ٤٤٧ م ١١٨) وعن الصلة بينه و بين التقسيم والتفريق . . .

يكن من شيء فالشريف من شرفت أفعاله . . . — مهما يكن من شيء فالدنيء من قبح صنعه . . . — مهما يكن من شيء فالعزيز من تَرَفَّع . . . وهكذا وهي دالة على التفصيل فيه أيضًا ؛ بذكر الأقسام ، والأفراد المتعددة المختلفة لشيء مجمل[1] وهي دالة فيه على التوكيد أيضًا .

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول : « محمد عَالمٌ » يقصد إثبات العلم لمحمد، ونسبته إليه ، بغير تأكيد ولا تقوية. فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد، ومزيدًا من التقوية — أتى بكلمة: « أمَّا » قائلا : أما محمد فعالم . وسبب التأكيد والتقوية في هذا أنه يريد : (مهما يكن من شيء فمحمد عالم) فقد علَّق وجود علمه على وجود شيء أي شيء آخر ، بمعنى أن وجود ذلك العلم مترتب ومتوقف على وجود شيء يقع في الكون . ولما كان من المحقق المؤكد وقوع شيء في الكون حتمًا ، كان من المحقق المؤكد — ادعاء — كذلك وقوع ما يترتب عليه؛ وهو: « العلم » لأن تحقق السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبَّب وحصوله على سبيل التحتْيم . . .

وقد تدل على التفصيل تقديراً : أي : بغير ذكرها وذكر شيء معها ، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن ؛ نحو : الناس معادن ؛ فأما أَنْفَسُها وأغلاها فالأخيار . . . التقدير : وأما أخسُّها وأرخصها فالأشرار . ونحو : الأصدقاء ضروب . فأما أحسنهم فالوفي الأمين . . . التقدير : وأما أقبحهم فالغادر الخائن . . .

حـ — وأحكامها النحوية تنحصر فيما يأتي :

(١) أنها أداة شرط بسبب قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » الواجب حذف جملته الشرطية هنا؛ فكأنها قائمة مقام : (مهما يكن شيء ، أو من شيء) بحيث يصح حذف « أما » ووضع (مهما يكن من شيء) موضعها فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقا . وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » المحذوف شرطه وجوبًا ، أنها تعرب اسم شرط ، أو فعل شرط ، أو هما معاً ، — ولا أن تؤدي معناهما تأدية حقيقية ، يمكن بمقتضاها وضع «أمَّا » في كل موضع تشغله « مهما » مع فعل شرطها . . .

---

(١) هو : الناس .

ليس المراد هذا ؛ لأن « أما» حرفٌ ، والحرف لا يؤدى معنى اسم وفعل معاً ، ولأن كثيرًا من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلّت فيه : « أما » محل : « مهما » الشرطيّة — وإنما المراد هو : صحة حذف « أما » الشرطية دائمًا ووضع : (مهما يكن من شيء) موضعها . لأن فى هذا رجوعًا إلى الأصل ، واستغناء عن النائب عنه الذى ليست شرطيّتة أصيلة ، وإنما هى مكتسبة بسبب نيابته .

وإعراب الجملة المشتملة على « أما » فى مثل : (أما المخترع فعالم) هو : (أما) نائبة عن . « مهما يكن شيء ، أو من شيء » . (المخترع) مبتدأ مرفوع (فعالم) « الفاء » داخلة على جواب اسم الشرط المحذوف الذى نابت عنه « أما » — وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل — كما فى هذه الصورة — و « عالم » خبر المبتدأ . والجملة الاسمية فى محل جزم جواب : « مهما » .

وإعراب : « مهما يكن من شيء ، أو شيء — فالمخترع عالم » ، هو : (مهما)، اسم شرط جازم مبتدأ ، (يكن) مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط . (من شيء) « من » حرف جر زائد ، و « شيء » فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . هذا إن وجد الحرف : « من » . فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشرة ، على اعتبار : « يكن » فعلا تامًّا . أما على اعتباره ناسخا فكلمة : « شيء » اسمه ، وخبره محذوف تقديره ؛ « موجودًا » ، والجملة الشرطية خبر « مهما[1] » . (فالمخترع) « الفاء » داخلة على جواب الشرط ، و « المخترع » مبتدأ و « عالم » خبره والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط « مهما » وهناك إعرابات أخرى نكتفى بالتلميح إليها دون الإطالة بذكرها ؛ لسهولتها وجريانها على مقتضى القواعد العامة .

وليس من اللازم أن تكون : « أما » الشرطية فى كل استعمالاتها قائمة مقام « مهما يكن شيء ، أو من شيء » بهذا التعبير الحرفى ؛ فمن الجائز — فى أساليب أخرى — أن تقوم مقام تعبير شرطى آخر مناسب للسياق ، والمعنى المراد ؛ كقولهم فى الرد على من يشك فى علم شخص أو شجاعته : أما العلمَ فعالم ، وأما الشجاعةَ فشجاع . بنصب

(١) على الرأى القائل إنها الخبر ، أو الجملة الجوابية ، أو هما معاً على الرأى القائل بذلك .

كلمتى : « العلم ، والشجاعة » على تقدير : مهما ذكرتَ العلمَ ففلان عالم . . . مهما ذكرت الشجاعة ففلان شجاع . بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه الأسماء المنصوبة مفعولا به للفعل : ذكرت ونحوه[١].

(٢) وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائدة للربط المجرد ؛ فليست للعطف ولا لغيره . ومع أنها زائدة للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مَقُول محذوف ؛ فيغلب حذفها معه ، حتى قيل إنه واجب كقوله تعالى: (فأما الذين اسْودتْ وجوههم أكفرتم . . .) والأصل : فيقال لهم : أكفرتم . . . وقد سمع حذفها نادرًا فى النثر وفى الضرورة الشعرية ، وهذان لا يقاس عليهما اختيارًا .

ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جملة اسمية مبتدؤها غير مفصول من « أمَّا » بفاصل — كما أسلفنا —

(٣) وجوب الفصل بينها وبين جوابها بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور الآتية :

ا — المبتدأ[٢] ؛ كبعض الأمثلة السابقة .

ب — الخبر ؛ نحو : أما كريم فالعربى . وأما فى البادية فالشجاعة .

حـ — الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ؛ نحو : قوله تعالى فى الميت : (فأما إن كان من المقَرَّبين فروْح ورَيْحانٌ وجنةُ نعيم. وأمَّا إن كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين . . .) ويجب أن يكون جواب الجملة الشرطية محذوفاً استغناء بجواب « أما » .

د — الاسم المنصوب لفظا أو محلا بجوابها — ولا مانع هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها[٣]— ، فالأول كقوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهرْ) . والثانى

---

(١) هذا الإعراب أحسن من إعرابهم إياها مفعولا مطلقاً معمولا للمشتق الذى بعد الفاء فى الجملة الجوابية ، أو مفعولا لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفة ، وحالا من مفعول الفعل المحذوف إن كان نكرة . وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد فى كل موضع ، ولا يترتب عليه أن يكون ما بعد هذه الفاء عاملا فيما قبلها وهذا ممنوع عندهم وإن كان أكثرهم يجيزه بعد هذه الفاء الداخلة فى جواب « أما » الشرطية . (وانظر رقم ٣ فى هذا الهامش) .

(٢) وقد يكون المبتدأ مستلزماً شيئاً آخر يذكر معه ؛ كالمبتدأ اسم الموصول فى قوله تعالى : (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم . وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا . .) واسم الموصول يستلزم بعده صلة حتمية .

(٣) قال الرضى يصح أن يتقدم على الفاء من معمولات الجواب : المفعول به والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله والظرف ، والحال .

كقوله تعالى : (وأما بنعمة ربك فحدثْ) ، لأن الجار مع مجروره فى حكم المفعول به ؛ فكأنه منصوب محلا . والفصل فى الصورتين واجب ؛ إذ لا يصح دخول « أما » على الطلب مباشرة .

هـ – الاسم المعْمول لمحذوف يفسِّره ما بعد « الفاء » ، نحو : أما المخترعَ فأعظِّمُه[1] .

و – شبه الجملة المعمول لـ « أمَّا » ؛ – إذا لم يوجد عامل غيرها – لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ، ويصح اعتباره معمولا لفعل الشرط المحذوف . نحو أما اليوم فالمحارب أسد . أو : أما فى القتال فالمحارب أسد .

ز – الجملة الدعائية بشرط أن يسبقها شبه جملة ، نحو : أما الآن – حفظك الله – فأنا مسافر . أو : أما فى بلدنا – صانها المولى – فالأحوال طيبة . . .

(٣) جواز حذفها لدليل ؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهى ؛ كقوله تعالى : (وربَّك فكبِّرْ) ، وثيابَك فطهِّرْ ، والرُّجْزَ فاهْجُرْ) ، والدليل على حذفها فيما سبق هو « الفاء » التى لا مسوغ لها إلا دخولها فى الجواب . كما أن التنويع فى السياق يدلّ على حذفها[2] . . .

---

(١) ومنه قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم) ويقول كثير من النحاة : إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ بحجة أن « أما » نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل ، والفعل لا يلى الفعل . وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا .

(٢) وفى الكلام على « أما » الشرطية يقول ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : « أما ، ولولا ، ولومّا » :

أَمَّا كمهْمَا يَكُ منْ شئْءٍ ، و « فا » لِتِلوِ تِلْوِهَا وجُوباً أُلِفَـا

(« فا » أى : فاء – تلو ، بمعنى التالى)

الأصل : أما كمهما يكن من شىء . و « فاء » ألف وجوباً – لتالى تاليها ؛ أى : للجواب ؛ لأن تاليها مباشرة هو : الشرط ، وتالى التالى هو الجواب . فيجب اقترانه بالفاء تبعاً للمألوف فى الكلام الفصيح . ويفهم من هذا أن حذفها غير مألوف فيه ؛ كما وضحه بقوله بعد هذا مباشرة :

وحذفُ ذى « الْفا » قَلَّ فى نثر إذَا لم يَكُ قولٌ مَعَهَا قَد نُبذَا

(ذى : هذه) يريد أن حذف هذه الفاء قليل فى النثر لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول كما شرحنا وقد اكتفى بالبيتين السابقين فى الكلام على « أما » وكل ما يختص بها .

... ...

زيادة وتفصيل :

تختلف « أما » الشرطية السالفة فى صيغتها، ومعناها، وأحكامها —عن « أما » مفتوحة الهمزة، المركبة من « أن » المصدرية ، و « ما » التى جاءت عوضا عن « كان » المحذوفة وقد سبق بيانها تفصيلا[1] .

كما أنها تختلف عن « أما » التى أصلها : « أم » و « ما » المدغمتين — عند من يكتبهما متصلتين — وليس هذا بالمستحسن — نحو : أسقيت الحقل أمَّا ذا ؟

والفرق أوسع بينها وبين « إمَّا » مكسورة الهمزة التى لاشرطية معها . قال الفخر الرازى فى تفسيره[2] وقد عرض لهما :

إذا كنت آمرًا ، أو ناهيًا، أو مخبرًا فالهمزة مفتوحة، نحو : أما اللهَ فاعبده وأما الخمرَ فلا تشربها ، وأما الضيفُ فقد خرج . وإن كنت مشترطًا[3] أو شاكًّا أو مخيِّرًا — فالهمزة مكسورة. فمثال الاشتراط : إمَّا تعطين المحتاج فإنه يشكرك . وقوله تعالى : (فإما تثقفنهم فى الحرب فشَرِّدْ بهم مَنْ خلفهم)، ومثال الشك : لا أدرى من قام؛ إما محمد وإما علىّ، ومثال التخيير : لى فى المدينة دار فإما أن أسكنها وإمَّا أن أبيعها .

---

(١) جـ ١ ص ٤٣١ م ٤٥ باب كان .
(٢) جـ ١٤ ص ٢١٢ .
(٣) مستعملا أداة الشرط .

المسألة ١٦٢ :

أدوات التحضيض، والتوبيخ، والعرْض، والامتناع :
لولا ـ لو ما ـ هلاّ ـ ألاّ ـ ألاَ

صِيَغها ـ معانيها ـ أحكامها النحوية :

ـ ا ـ أما صيغها فالشائع أن كل أداة مركبة من كلمتين : (لو ، ولا) ـ (لو ، وما ـ (هل ، ولا) ـ (أل ، ولا) ـ (الهمزة ، ولا) ولا يعنينا هذا البحث فى أصلها وتاريخها القديم ، وإنما يعنينا أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداة منها ، بعد أن صارت كلمة واحدة ؛ تؤدى معنى جديدًا ، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التركيب ، ولو زال عنها هذا التركيب لتغيرت معانيها وأحكامها تغيرًا أصيلا واسعًا .

ـ ب ـ معانيها : هذه الحروف الخمسة تشترك جميعًا فى أنها تدل على التحضيض[1] تارة ، وعلى التوبيخ تارة أخرى . ولذا يسميها اللغويون : « حروف التحضيض والتوبيخ » .

وتمتاز « ألاَ » ـ وحدها ـ بأنها تكون أحيانًا أداة للعَرْض[2] . كما تمتاز « لولا ـ ولوما » بأنهما ينفردان بالدلالة على امتناع شىء بسبب وجود شىء آخر ، ويسميان لهذا أداتى شرط امتناعى[3] .

فالمعانى التى تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع :

(١) التحضيض والتوبيخ وتؤديه الحروف الخمسة .

(٢) العَرْض . وتنفرد به : « ألاَ » ، وهو الأكثر فى استعمالها .

(٣) الامتناع . وتنفرد به « لو لا ولو ما » .

---

(١) الترغيب القوى فى فعل شىء أو تركه . وتظهر القوة فى اختيار الكلمات الجزلة القوية ، وفى نبرات الصوت .

(٢) الترغيب فى فعل شىء أو تركه ترغيباً مقروناً بالعطف والملاينة . ويظهر هذا فى اختيار الكلمات وفى نغم الصوت .

(٣) ومن الأمثلة : لولا الهواء لمات الأحياء ـ لولا حرارة الشمس لهلك الأحياء برداً ـ لولا الساعة لم نعرف الوقت ـ لولا التعلم لم تنهض الأمة ؛ فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء ـ وبسبب وجود الشمس ـ وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب وجود الساعة ـ وامتنع عدم نهضة الأمة بسبب وجود التعليم .

ـ حـ ـ أحكامها النحوية :

(١) إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعرض وجب أن يليها المضارع ظاهراً أو مقدراً ؛ بشرط استقبال زمنه فيهما ؛ لأن أداة الحض والعرض تخلص زمن المضارع للمستقبل؛ إذ معناهما لا يتحقق إلا فيه .

فمثال الظاهر المباشر لها (أى : غير المفصُول منها) . لولا تؤدى الشهادة على وجهها ـ لو ما تغيّرُ المنكر بيدك ، أو بلسانك ، أو بقلبك ـ هلاّ نحمى الضعيف. ألاّ تُصاحب النبيل الوديع ، أو ألاَ . . . ؛ ومثال المتأخر المفصول منها : لولا الشهادةَ تؤدى على وجهها ـ لوما المنكرَ تغير بيدك . . .هلا الضعيفَ تحمى . . . وكذا الباقى ومثال المضارع المقدر دخولها على اسم ظاهر يكون معمولا لمضارع مقدر بينه وبين الأداة ؛ نحو : لولا الشهادةَ تؤديها على وجهها ـ لو ما المنكرَ تغيره ـ هلا الضعيفَ تحميه ، ألاّ ، أو : ألاَ النبيلَ الوديعَ تصاحبه .والتقدير : لولا تؤدى الشهادة تؤديها . ـ لوما تغير المنكر تَغيره ـ هلا تحمى الضعيف تحميه . . . ويدخل فى المضارع المقدر الفعل : « تكون » الشّانيّة (أى : الدالة على الحال والشان كماضيها « كان » الشانية) إذا كانت أداة التحضيض داخلة على جملة اسمية ؛ كقول الشاعر :

ونبئتُ لَيْلَى أرسلت بشفاعة إلىّ ، فهلاّ نفسُ ليلَى شفيعها

التقدير : فهلاّ تكون . . . (نفس ليلى شفيعها) فالجملة الاسمية خبر « تكون المقدرة . أما اسمها فضمير الشان، أى : هلا تكون الحالة والهيئة والشان[1] : نفسُ ليلى شفيعُها .

فإن دخلت الأدوات السالفة على ماض خلّصت زمنه للمستقبل بشرط أن تكون للمعنى الذى ذكرناه ؛ كقوله تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدّين) . أى : فلولا ينفر . . .

وأداة التحضيض والعرْض قد تحتاج إلى جواب ، أو لا تحتاج ، على حسب ما يقتضيه المقام؛ فمجيئه جائزٌ. فإن جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعاً إما مقروناً بفاء السببية وإمّا خالياً منها . وفى الحالتين تجرى عليه الأحكام الخاصة بكل حالة . وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببية المذكورة أو التى لم تذكر[2] .

---

(١) سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا فى حـ ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

(٢) فى ص ٢٧٩ م ١٤٩ ، ٢٩٥ م ١٥٠ .

(٢) إنْ كانت الأداة للتوبيخ وجب أن يليها الماضى [١] لفظا ومعنى معًا ، ظاهرًا ، أو مقدّرا يدل عليه دليل ؛ فمثال الظاهر غير المفْصول من الأداة : هلاّ دافعَ الجبان عن وطنه فانتصر أو استُشهِد . ألاّ قاومت بغى الطاغى . ومثال الظاهر المفصول : هلاّ الطائرَ رحمتَ — ألاّ الضيفَ صافحت. والأصل : هلا رحمت الطائر — هلا صافحتَ الضيف ومثال المقدر قول الشاعر :

أتيتَ بعبـــد الله فى القيد موثَقا فهلاّ سعيداً ذا الخيانةِ والغدر

والأصل : فهلا أحضرت سعيدًا . . . وكذا الباقى .

(٣) إن كانت الأداة دالة على امتناع [٢] شىء بسبب وجود شىء آخر وكلاهما فى الزمن الماضى حتما — فلا بد فى هذه الحالة من أمرين .

أولهما : دخولهما على مبتدأ ، محذوف الخبر وجوبًا (كما سبق فى باب المبتدأ والخبر) .

وثانيهما : جواب مصَدّر بفعل ماض لفظًا ومعنًى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف « لم »)، وقد سبقت الأمثلة للحالتين [٣] . ويجوز فى هذا الماضى أن يكون مقترنًا باللام أو مجردًا منها ؛ سواء أكان مثبتًا أم منفيًا « بما » دون سواها . غير أن اقتران المثبت ، وخلو المنفى — هو الأكثر . فمثال المثبت المقترن بها (غير ما تقدم) قوله تعالى : (يقول الذين استُضعِفوا للذين استكبَروا لولا أنتم لكنا مؤمنين) ، وقول الشاعر :

لولا الإصاخة للوشـــاة لكان لى من بعد سُخْطِكَ فى الرِّضاء رجاء

ومثال المجرد منها :

لولا المشقة ساد الناسُ كلهمو الجود يُفقِر والإقدام قتالُ

وقول الآخر يرد على من عابه بالقِصر :

لولا الحيـــاء ولولا الدين عبتكما ببعض ما فيكما ؛ إذ عبتما قِصَرى

---

(١) لأن التوبيخ لا يكون إلا على شىء حصل .

(٢) هذه الدلالة خاصة بالحرفين : « لولا ، ولوما » وبسببها يعتبران الأداتين الخاصتين « بالشرط الامتناعى » وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود أى : امتناع شىء بسبب وجود غيره. أما « لو » فتدل على امتناع أيضاً ولكن من نوع آخر تقدم فى بابها .

(٣) فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٥ .

ومثال المنفى « بما » المجرد من اللام قوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبدًا) ، وقول الشاعر :

لولا مفارقةُ الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلا

ومثال المنفى المقرون بها قول الشاعر :

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته .... وأن الله تواب حكيم). التقدير : ولولا فضل الله ورحمته لهلكتم ...[1]

---

(١) فى تأدية « لولا ولوما » معنى الامتناع ودخولها على المبتدأ لزوماً — يقول ابن مالك فى الباب السابق الذى عنوانه : (أما ، ولولا ، ولوما) :

لولا ولوْ ما يلزَمَانِ الابتدَا إذا امتِنَاعاً بوُجُودٍ عَقَدَا

يريد : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عقدا الامتناع بالوجود ، أى ربطا الامتناع بالوجود ؛ بحيث يمتنع شىء بسبب وجود آخر . فإذا وجد هذا الآخر تحتم امتناع ذاك .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معناهما الآخر ؛ وهو : الدلالة على التحضيض ؛ فنص عليه وأشرك معهما فيه حروفاً أخرى ؛ هى : هلا — ألا — ألا . وصرح بأن هذه الأدوات التحضيضية مختصة بالدخول على الفعل — ولم يبين نوعه — وأن الاسم قد يقع بعدها فى الظاهر ولكنه فى الحقيقة يكون معلقاً — ، أى : متعلقاً ومعمولا — بفعل مقدر بعد الأداة مباشرة — أو بفعل متأخر عن هذا الاسم . يقول :

وبهما التحْضِيضَ مِزْ . وهَلاَّ أَلاَّ ، أَلاَ ، وأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ

وقد يَليهَا اسْمٌ بفعل مُضْمَر عُلِقَ ، أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّر

(مزْ : مَيِّز — أَوْلِينْها : أَتْبِعْها واذْكر بعدها ...)

المسألة ١٦٣ :

العَدَد [١]

يشمل الكلام عليه ما يأتى :

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها — تمييزه — تذكيره وتأنيثه — صوغه على وزن : « فاعل » ، وإعرابه بعد هذه الصياغة — تعريفه وتنكيره — التأريخ بالأيام والليالى . . .

الكلام على أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها .

أقسامه أربعة : مفرد[٢] ومركب ، وعِقد ، ومعطوف .

(١) فالعدد المفرد ، يشمل الواحد والعشرة وما بينهما : ويلحق به : لفظة : « مائة وألف » ، ولو اتصلت بهما علامة تثنية أو جمع ؛ كمائتين وألفين ، ومئات ، وألوف . . . ؛ لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام

---

(١) أحكام هذا الباب كثيرة ، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك . وما استخلصناه منها فهو — فى تقديرنا — أقواها حجة ، وأوفرها شيوعاً . ولم نعرضها مرتبة على حسب ترتيب أبيات ابن مالك ، وإنما اخترنا ترتيباً آخر ، لعله أنسب وأحسن . وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التى نسوقها لتأييد القاعدة — مرتبة كما أوردها فى « باب العدد » . وتداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصلى فى الباب ؛ ليعرف ترتيب الناظم لأبياته .

ولم يترك القدماء كلمة : « العدد » من غير تعريف ، مع وضوح معناها ، وبداهة مدلولها ؛ فجاء تعريفهم حاملا من الغموض والخفاء والإبهام ما يحمله كل تعريف للبديه ، وكل توضيح للواضح . وقد يكون من المقبول أن نذكره . قالوا : (هو ما وضع لكمية الآحاد — أى : الأفراد — وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين ! !) .

يريدون بالمساواة : أن كل عدد ، يحيط به طرفان ؛ هما : عدد قبله ، وعدد بعده ، ويسميان : « الحاشيتين » . وأن مقدار العدد يساوى نصف مجموع الحاشيتين . ذلك لأن الحاشية التى قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشية التى بعده . وهذا معنى التقابل بينهما . فالعدد « ثمانية » — مثلا — حاشيته العليا : تسعة ، وحاشيته السفلى : سبعة ، فمجموعهما ستة عشر ، وهما يحيطان به ؛ فمقداره يساوى نصف مجموعهما . أى : أن ثمانية يساوى نصف مجموع السبعة والتسعة : $٨ = (\frac{٩ + ٧}{٢})$

والعدد « ستة » له حاشيتان ؛ العليا : سبعة ، والسفلى : خمسة ، ومقداره يساوى نصف مجموعهما معاً . أى : أن ستة يساوى نصف مجموع السبعة والخمسة ، $٦ = (\frac{٥ + ٧}{٢})$ وهكذا . . . ولا حاجة بنا لشىء من هذا التعريف .

(٢) ويسميه بعض النحاة « العدد المضاف » . وهى تسمية شائعة ، لكنها غير دقيقة لأنها لا تشمل إلا ثلاثة وعشرة وما بينهما دون : ١ و ٢ كما قد يسمى العقد : « بالمفرد » والعقد أحسن .

الثلاثة الأخرى ؛ وليس المراد أنه غير مثنى ، وغير جمع .

أما إعرابه فبالحركات الظاهرة على آخره. إلا ما كان داخلا فى حكم المثنى أو الجمع ؛ فيعرب إعرابهما ؛ كاثنين ، ومائتين ، وألفين ، ومئات ، وكذا : مئون ، فى بعض الحالات ومن الأمثلة : العصامىّ رجل الدنيا وواحدُها — إن اثنين لا يشبعان ؛ طالب علم ، وطالب مال — يقوم المجد الحق على ثلاثِ دعائمَ ؛ العلمِ ، والعمل ، والخلق النبيل — ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعةِ ! ! — . . . وكقوله تعالى : (فإن يكن منكم مائةٌ صابرةٌ يغلبوا مائتين ، وإن يكنْ منكم ألْفٌ يغلبوا ألْفينِ بإذن اللهِ ، والله مع الصابرين) — أقام العربُ فى الأندلُس مئاتِ السنين ، قاربت تسعةَ قرون — وقوله تعالى : (ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوفٌ حذَرَ الموت . . .) .

أما ضبط « الشين » من « عشرة » ففيه لغات ؛ أشهرها : أن العشرة إذا كانت دالة على معدود مذكر ف « الشين » مفتوحة وإن كانت دالة على معدود مؤنث فهى ساكنة ، وقليل من العرب يكسرها فى هذه الصورة .

(٢) والعدد المركب ، هو : ما تركب تركيباً مزجيا[1] من عددين لا فاصل بينهما ، يؤديان معاً — بعد تركيبهما وامتزاجهما — معنى واحداً جديداً لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب والأولى تسمى : صدر المركب ، والثانية تسمى : عَجُزَهُ[2] وينحصر هذا القسم فى الأعداد : أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما (أى : ١١ — ١٢ — ١٣ — ١٤ — ١٥ — ١٦ — ١٧ — ١٨ — ١٩) .

وحكمه : بناء آخر الكلمتين على الفتح[3] فى الأفصح ، مهما كانت حاجة

---

(١) سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجى فى الجزء الأول (ص ٢١٢ م ٢٢ — باب العلم) وفى الجزء الرابع (ص ١٧٥ باب الممنوع من الصرف) (٢) سيجىء أيضاً — فى ص ٣٩٢ — وأن صدر العدد المركب يسمى : « النيف » ومعناه هنا : العدد المحصور بين عقدين ؛ فيشمل الواحد التسعة وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدين . كما أن عجز المركب يسمى : عقدا ، ومن العقود كلمة عشرة . وسيجىء الباقى (انظر هامش ص ٣٩٢) . (٣) مما يجب التنبه له أن المركب المزجى العددى لا بد أن يكون مفتوح الجزأين — فى الأشهر — وقد يكون معرباً مضافاً على الوجه المبين فى صفحتى ٣٩١ ، ٤٠٠ أما غير العددى فقد يكون مفتوحهما أو لا يكون ، على حسب نوعه المبين فى موضعه المشار إليه فى رقم : ١ . ومن المركب المزجى العددى : « إحدى عشرة » للمعدود المؤنث والكلمتان مبنيتان على فتح الجزأين — أيضاً — فى آخرهما . إلا أن الفتح مقدر على آخر الأولى . -كما سيجىء فى ص ٤١٠ — هذا وأصل المركب العددى كلمتان بينهما واو العطف أى : أحد وعشر — اثنا وعشر — ثلاثة وعشر وهكذا . ثم حذفت الواو وركبت الكلمتان — لإبعاد معنى العطف تركيباً مزجياً وليؤديا معاً معنى واحداً جديداً .

الجملة إلى مرفوع أو منصوب أو مجرور ؛ ولذا يقال فى إعرابهما : إنهما مبنيتان معا على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أوجر على حسب حاجة الجملة . ويستثنى من هذا الحكم حالتان .

الأولى أن يكون العدد المركب هو اثنا عشَرَ واثنتا عشْرة ؛ فإنّ صدرهما يعرب إعراب المثنى ، وعجزهما بدل نون المثنى ؛ مبنى على الفتح لا محل له. ومن الأمثلة : المتسابقون أحدَ عَشَرَ سبَّاحًا — إنى رأيت أحَدَ عَشَرَ كوكبًا — أثنيت على أحَدَ عَشَرَ محسنًا . « فأحَدَ عشرَ » فى المثال الأول مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع خبر ، وفى المثال الثانى مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب مفعول به ، وفى الثالث مبنى على فتح الجزأين فى محل جر بعلَى . وهكذا .

ولو وضعنا عددًا مركبًا آخر مكان : « أحد عشر » لم يتغير الإعراب . ما عدا اثنى عشَرَ ، واثنتى عشْرةَ ، فلهما حكم خاص بهما فى الإعراب — كما قلنا — ؛ إذ تعرب : « اثنا واثنتا » إعراب المثنى ، وتعرب كلمة : « عَشَرَ وعشْرة » بدل نون المثنى ، فى مثل . السنة اثنا عشَر شهرًا ، واليوم اثنتا عشْرة ساعة — نقول : « اثنا واثنتا » : خبر مرفوع بالألف فيهما . وكلمة : عشرْ وعشَرة بدل النون التى تكون فى المثنى الأصلى وهما مبنيتان على الفتح لا محل لهما. وفى مثل قضيت اثنى عشر شهرًا واثنتى عشرة ساعة فى رحلة علمية — نقول : « اثنى واثنتى » ، مفعول منصوب بالياء . وعشر ، وعشرة مبنيتان على الفتح لا محل لهما ؛ لأنهما بدل النون التى تكون فى المثنى الأصلى . . .

وفى مثل : انتفعت باثنىْ عشَر كتابًا ، واستَمَعْت إلى اثنتى عشْرة محاضرة . . . نعرب : « اثنى واثنتى » مجرورة وعلامة جرها الياء . وعشَر وعشْرة بدل النون . مبنيتان على الفتح ولا محل لهما .

وتضبط « الشين » فى كلمة : « عشرة » المركبة كضبطها فى المفردة ؛ فتفتح فى أشهر اللغات — إن كان المعدود مذكرًا ، وتسكن إن كان مؤنثًا . فضبط «الشين» لا يختلف فى إفراد ولا تركيب ، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات متعددة .

الثانية : أن يكون العدد المركب غير اثنى واثنتى — مضافاً ؛ فيصح بناؤه على فتح الجزأين مع إضافته ، كما يصح إعراب عجزه على حسب حالة الجملة مع ترك صدره مفتوحاً فى كل الحالات — وسيجىء هذا موضحاً — (فى ص ٤٠٠) .

(٣) العدد العِقْد[1] : ينحصر اصطلاحًا فى الألفاظ : عشرين — ثلاثين — أربعين — خمسين — ستّين — سبعين — ثمانين — تسعين .

وحكم هذه العقود أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم فى جميع أحوالها ؛ لأنها ملحقة به ؛ إذ هى اسم جمع ، وليست جمع مذكر حقيقيا . ومن الأمثلة قوله تعالى: (إنْ يَكُنْ منكم عشرون صابرون يَغلبوا مائتين) ، وقوله تعالى : (وواعَدْنا موسَى ثلاثينَ ليلةً ، وأتممناها بِعشْرٍ ؛ فتَمّ ميقاتُ ربه أربعينَ ليلةً) ، وقولهُ تعالى : (ولقد أرسلنا نوحًا إلى قومه ؛ فلبِث فيهم ألفَ سنة ، إلاّ خمسين عامًا . . .) . . . وهكذا . . . فحيثما توجد كلمة من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها إعراب جمع المذكر ، مهما اختلفَ موقعها الإعرابى .

(٤) العدد المعطوف : وينحصر بين عِقدين من العقود الاصطلاحية السالفة ؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين ، أو : بين ثلاثين وأربعين ، أو : بين أربعين وخمسين... وكل عدد محصور بين عِقدين على الوجه السالف لا بد أن يشتمل على معطوف ، ومعطوف عليه ، وأداة عطف (واو) ، ومنه : واحد وعشرون — اثنان وعشرون ، ثلاثة وعشرون . . . أربعة وثلاثون . . . ، خمسة وأربعون . . . ستة وخمسُون . . . سبعة وستون . . . ثمانية وسبعون . . . ومن هذه الأمثلة يتبين أن المعطوف لا بد أن يكون من نوع العقُود ، وأن المعطوف عليه — ويسمى النَّيِّف —[2] لا بد أن يكون من نوع المفرد (أى : المضاف) وأن أداة العطف هى الواو دون غيرها . وحكم هذا القسم أنّ المعطوف عليه ، (وهو المفرد المسمى بالنيّف) لا بد أن يتقدم

---

(١) ويسميه بعض النحاة بالعدد المفرد ؛ أى : الخالى من الإضافة والتركيب . ولكن تسميته بالعقد أفضل . والأصل اللغوى العام للعقد الحسابى هو : العدد يكون على رأس تسعة أعداد قبله من نوع واحد ؛ مفردة أو غير مفردة ، أى : العدد الذى يكمل به ما قبله عشرة . فيصدق على ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ و . . . كما يصدق على ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ . . . وهكذا من كل ما يتمم عشرة . غير أن المقصود بالعقد هنا معنى اصطلاحى ، يقتصر على أعداد محصورة ، لها حكم خاص بها ؛ هى تلك العقود التى تبدأ بعشرة وتنتهى بتسعين ، (أى : ١٠ — ٢٠ — ٣٠ — ٤٠ — ٥٠ — ٦٠ — ٧٠ — ٨٠ — ٩٠) ، ولكن العقد « عشرة » لا يشترك مع البواقى فى حكمها النحوى . ولهذا لا يعد فيها من هذه الناحية ولا يذكر معها برغم تسميته عقداً ، وكل واحد من البواقى يدخل فى هذا النوع المسمى نحويا : « باسم الجمع » . ولكنه يعرب إعراب جمع المذكر السالم ، ويلحق به فى ناحية الإعراب ، دون أن يكون جمع مذكر سالما حقيقياً .

(٢) النيف هنا : العدد الذى بين عقدين . كما فى رقم «٢» من هامش ص ٣٩٠

دائمًا ، وأن يعرب على حسب الجملة مع خضوعه لحكم إعراب المفرد الذى سبق فى القسم الأول — فيعرب فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو خبرًا أو غير هذا على حسب السياق ، ويكون إعرابه بحركات ظاهرة على آخره ، إلا ما كان منه دالا على تثنية ؛ فيعرب إعراب المثنى . وأن المعطوف — ويكون بالواو خاصة — يتبعه فى الإعراب ، ولكن بالحروف التى يعرب بها جمع المذكر السالم . ففى مثل : الحاضرون واحد وعشرون . . . تعرب كلمة « واحد » خبرًا مرفوعًا ، والواو حرف عطف — (عشرون) معطوف على : « واحد » ، مرفوعة بالواو . ونقول : كان الحاضرون واحدًا وعشرين . . . وأنست بواحد وعشرين . . . وهكذا سائر الأعداد المعطوفة . إلا إن كان المعطوف عليه هو ، «اثنان واثنتان » ؛ فيعربان كالمثنى ؛ نحو : الحاضرون اثنان وعشرون رجلاً — كان الحاضرون اثنين وعشرين رجلا — أنست باثنين وعشرين رجلا — أو : كانت الحاضرات اثنتين وعشرين ؛ فاثنان واثنتان إما مرفوعة بالألف ، وإما منصوبة أو مجرورة بالياء . . . فى جميع حالات الأعداد المعطوفة . . .

المسألة ١٦٤ :

الكلام على تمييز العدد

العدد لفظ مبهم، لا يوضح بنفسه المراد منه، ولا يعيّن نوع مدلوله ومعدوده؛ فمن يسمع كلمة مثل: ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة... أو غيرها من ألفاظ العدد — لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد، ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثيرة المحتملة. أهو ثلاثة كتب، أم أقلام، أم أيّام، أم دراهم، أم دنانير . . . أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى . . . فلو قلنا: ثلاثة كتب، أو أربعة أيام، أو خمسة شهور . . . أو . . . لزال الإبهام، وانكشف الغموض عن مدلول العدد، وصار المراد واضحًا؛ بفضل الكلمة التى جاءت بعده؛ فبينت نوعه، وميزته من غيره، وعينت المعدود بعد أن كان مبهماً مجهولا، ولذا يسميها النحاة: «تمييز العدد» — سواء أكانت منصوبة أم مجرورة، على التفصيل الذى سنعرفه — وهذا معنى قولهم: العدد مبهم يزيل إبهامَهُ التمييزُ، (أىْ: المعدود).

ولهذا التمييز أحكام تختلف باختلاف أقسام العدد:

ا — فالأعداد المفردة[1] التى عرفناها ثلاثة أنواع، نوع لا يستعمل مع تمييز له — وهو واحد، واثنان؛ فلا يقال: جاء واحدُ ضيفٍ، ولا أقبل اثنا ضيفين، ولا نحو هذا؛ لأن ذكر التمييز (ضيف . . . ضيفين . .) مباشرة يغنى عن ذكر العدد قبله، إذ يبينُ النوع مع الدلالة على الوَحدة أو على الزوجية، فلا حاجة إلى العدد، ولا فائدة منه. وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه[2].

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافة؛ وهو لفظ: مائة، وألف، ومثناهما وجمعهما. فالمراد هو جنس المائة والألف. ومن الأمثلة قوله تعالى: (مثلُ الذين يُنفقون أموالَهم فى سبيل الله كمثل حبَّة أنبتَتْ سبعَ سنابِلَ، فى كلّ سُنبلة مائةُ حبَّة. والله يضاعفُ لمن يشاءُ) — يبلغ ارتفاعُ هرمِ الجيزة الأكبرُ نحو مائتى ذراع[3] — وكقولهم عند رؤية أشباح بعيدة: هذه مئو رجل، أو مئات رجل — وقوله تعالى: (وإنّ يومًا عند ربك كألفِ سنةٍ مما تَعُدّون) — حرّاس المدينة ألفا حارس، وجيشها تسعة آلاف جندى.

---

(١) والتى قد تسمى مضافة على أعتبار أن أكثرها مضاف وهو ثلاثة بعشرة وما بينهما دون العددين: ١ و ٢ كما سبق فى هامش ص ٣٨٩ والتسمية غير دقيقة. (٢) فى ص ٣٩٩. (٣) أى: نحو (١٣٦ متراً) بعد النقص الذى أصاب قمته، ويقدر، بنحو: سبعة أمتار تقريباً . . .

ونوع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة – أيضًا – ولكنه فى الأغلب جمع تكسير للقِلَّة[١]، وهو : ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما ؛ نحو الصيف ثلاثة أشهر – قضيت خمسة أيام فى الريف – وقوله تعالى : (وأما عادٌ فأهلكُوا بريح صَرْصَرٍ[٢] عاتية . سخَّرها عليهم سبعَ ليال وثمانيةَ أيَّام حُسُومًا[٣]) .

فالأصل فى تمييز القسم المفرد أن يستوفى أربعة أمور مجتمعة ؛ هى : أن يكون جمعاً – للتكسير – مفيداً للقلة – مجرورًا. وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل :

(١) فأما كونه جمعا فهو الأعم الأغلب ؛ ليتطابق المعدود والعدد فى الدلالة على التعدد الكثير . ويجوز إضافته إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ : «مائة»، نحْو : ثلاثمائة رجل – أربعمائة كتاب – خمسمائة قلم . . . أو كان العدد مضافًا إلى مستحقه مِلْكا أو انتسابًا على أىّ حالة من الحالات ؛ فتكون الإضافة لبيان أن العدد مملوكٌ للمعدود، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو النسبة التى تستفاد من الإضافة[٤] ؛ نحو : هذه خمسةُ محمودٍ ، وتلك سبعةُ علىّ . . . فقد تعرّف المضاف بالمضاف إليه، وتميز به ؛ فلا يحتاجُ إلى تمييز ولهذا لا يعتبر المضاف إليه المذكور تمييزًا ؛ لأن العدد استغنى عن التمييز واحتاج لمضاف إليه يحقق غرضًا آخر

وقد يغنى عن الجمع مايدل على الجمعية ولو لم يسمَّ جمعا فى اصطلاح النحاة ؛ كقوم، ورهط[٥]، وغيرهما من أسماء الجموع ؛ وكنحلٍ وبقر ، من أسماء الأجناس . والغالب فى هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف «مِنْ» نحو : ثلاثة من القوم فازوا ، وأربعة من الرهط تقدموا ، وخمسة من النحل جمعت العسل ، وستة من البقر جلبت الغنى لصاحبها . أما جرهما بالإضافة فالأحسن الاقتصار فيه على المسموع ومنه قوله تعالى : (وكان فى المدينة تسعة رَهْط) وقوله عليه السلام : «ليس فيما دون خمس ذوْد[٦] صدقة» .[٧]

---

(١) جمع التكسير – كما سيأتى فى بابه ص٦٧٤ – نوعان ، جمع تكسير للقلة ، وهو ما كان دالا على أفراد لا تقل عن ثلاثة ولا تزيد على عشرة . وله أوزان خاصة ، ومنها أفعلة ، وأفعال ، وفعلة ، وأفعل . نحو : أجهزة ، وأنهار ، وصبية ، وأعين . وجمع تكسير للكثرة ويدل على أكثر من عشرة ، وأوزانه كثيرة . . . (٢) شديدة الصوت ، أو شديدة البرد . (٣) متتابعة . (٤) كما سيجىء فى الزيادة ص٣٩٩ وص٤١٣

(٥) عدد من الرجال – خاصة – لايزيد على عشرة فى الغالب ، وهو اسم جمع ، فلا واحد له من لفظه .

(٦) الذود : مؤنث ، وهو عدد من الإبل لا يقل عن ثلاث ، ولا يزيده على عشرة. ولفظه اسم جمع ، لا يجىء منه واحد . (٧) انظر «حـ» من ص ٤٠٦

(٢) وأما كونه للتكسير فهو الأكثر وروداً فى الكلام الفصيح. ويجوز أن يكون جمعا للتصحيح[1] إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير ، نحو : خمس صلوات ، وسبع سنين . أو كان لها جمع تكسير مستعمل ولكن يعدل عنه إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره فى الكلام؛ نحو: سبع سنبلات؛ فإنه مجاور فى الآية الكريمة لسبع بقرات، فى قوله تعالى: (وقال الملكُ إنى أرى سبعَ بقرات سِمَان يأكلهن سبعٌ عِجَاف[2]، وسبعَ سنبلات خضْر ، وأخَرَ يابسات) ، فقال لمراعاة التنسيق: « سبع سنبلات »، بدل « سنابل »؛ لمناسبة « بقرات» التى ترك جمع تكسيرها فى الآية . أو يكون لها جمع تكسير ولكنه قليل الاستعمال ، نحو ثلاث سعادات فهو أحسن من ثلاث سعائد .

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يقع جمع التَصْحيح المشتق تمييزاً للعدد فى مثل : هنا ثلاثةُ صالحين وأربعةُ زاهدين ؛ بالإضافة . والأحسن إعراب هذا الجمع نعتًا ، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة ، وبذا يسلم من الضعف .

ومع أن مدلول جمع التكسير الذى للقلة هو مدلول جمعى التصحيح عند سيبويه — نجد كثرة النحاة لا ترتضى التمييز بجمعى التصحيح .

(٣) وأما أنه للقلة فمراعاة للمأثور الأفصيح الذى يدل على أن الكلمة التى لها جمعان ؛ جمع كثرة وجمع قلة — يكون تمييز العدد بجمع قلتها فى الأعم الأغلب ، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثرة صحّ التمييز به بغير ضعف .

(٤) وأما جره بالإضافة فهو الأكثر أيضًا ، ويحْدث تخفيفا فى العدد بحذف التنوين منه؛ لإضافته. ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضايفين .

وإنما يجب جر التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزاً. فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعرابه على حسب حاجة الجملة، وإعراب العدد نعتًا مؤولا[3] له، ففى مثل: عندى ثلاثة كتب ، بجر «كتب » ، بالإضافة — نقول : عندى كتبٌ ثلاثةٌ ؛ برفعها . ولو تأخر وأريد —لداع معنوى — إعرابه عطف بيان إن كان جامداً —كالغالب

---

(١) هو جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

(٢) نحيفات ، هزيلات . (المفرد : أعجف ، وعجفاء . يقال ثور أعجف ، وثيران عجاف ، وبقرة عجفاء ، وبقرات عجاف) . (٣) ويؤول النعت هنا لجموده . ويجوز إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى عليهما دون النعت ؛ كما سيجىء فى ص ٤٠٩ .

أو نعتًا مؤولا بالمشتق أيضًا — لوجب أن يكون تابعاً فى إعرابه للعدد نحو عندى ثلاثةٌ أثوابٌ ، فأثوابٌ : عطف بيان ، أو نعت مؤول بمعنى : مسماة بأثواب .

ب — وباقى أقسام العدد (وهو : المركبُ، والعقود الاصطلاحية ، والمعطوف) يَحتاج إلى تمييز[١] مفرد، منصوب غير مفصول من العدد بفاصل ، نحو: (إنى رأيت أحدَ عشَرَ كوكبًا) — (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشَر شهرًا) — (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) — (ووصينا الإنسان بوالديه إحسانًا حملتْه أمه كُرْهًا ، ووضعته كُرْهًا . وحملُه وفِصالُه ثلاثون شهرًا . حتى إذا بلَغ أشُدَّه ، وبلغ أربعين سنةً ، قال ربِّ أَوزِعنِى أن أشكُر نعمتَك التى أنعمتَ علىّ وعلى والِدَىَّ . . .)— قال أحد الشعراء : هاجنى منظر شائق ؛ فلم أغادر مكانى حتى فاض خاطرى بخمسة وأربعين بيتًا فى وصفه ، لم أقض فيها أكثر من ضحوة . وأزعجنى نَعِىّ صديق لى ، فانهمر لسانى برثائه ، وأنشأت قصيدة بلغت اثنين وخمسين بيتًا لم أقطع فيها أكثر من بضع ساعات ، ثم أكملتها بعد ذلك تسعة وسبعين بيتًا . . .

« ملاحظة » إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو العِقد ، أو المعطوف ، جاز فى هذا النعت أن يكون مفردًا مراعاة للفظ المنعوت (وهو التمييز) وجاز أن يكون جمعًا مراعاة لمعناه، نحو: هنا أربعة عشر خبيراً عالماً، أو علماء — وعشرون طالبا ذكيًا ، أو أذكياء — وخمسة وعشرون كاتبًا ماهرًا ، أو ماهرين . . . وهكذا. ومراعاة اللفظ أكثر ومثل النعت غيره من بقية التوابع ؛ كما سيجىء[٢]

فملخص الكلام على العدد من ناحية تمييزه هو — فى الأغلب — :

واحد واثنان : لا يحتاجان لتمييز — ثلاثة وعشرة وما بينهما: تحتاج لجمع تكسير للقلة ، مجرور — جنس المائة . والألف : يحتاج إلى مفرد مجرور — ما عدا ذلك ؛ يحتاج لمفرد منصوب. . .[٣]

---

(١) وقد يستغنى عن التمييز مطلقاً لداع بلاغى كما سيجىء فى ص ٣٩٩و ٤٠٠ .

(٢) فى ص ٣٩٩ .

(٣) فى تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك :

وأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكّباً ؛ قاصِدَ مَعْدُود ذكر—٤

وقلْ لدى التأْنيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... والشِّينُ فيها عن تَميمٍ كَسْرَهْ—٥

يريد : أن « عشرة » إذا ركبت مع « إحدى » وجب مطابقة « العشرة » لها فى التأنيث ، وأن

عشرة المؤنثة ، تسكن « شينها » فى أشهر اللغات ، وتميم تجيز السكون أيضاً . ثم أراد أن يبين عموم الحكم الخاص « بعشرة » من ناحية تأنيثها مطابقة للمعدود وأن هذا ليس مقصوراً على « إحدى » ، فقال :

ومعَ غيرِ أَحَدٍ وإحْدى ما مَعَهُما فَعلت فافعل قَصْدَا — ٦

(الفاء التى فى صدر « افعل » زائدة) . والتقدير : وافعل قصداً مع غير أحد وإحدى ما فعلت معهما ، حيث أنثت عشرة مع إحدى المؤنثة وذكرتها مع أحد المذكر . أى : راع المطابقة فى التذكير والتأنيث مع غيرهما من الأعداد التى تركب مع العشرة كما راعيته مع : أحد وإحدى . وزاد الأمر إيضاحا بالنص عليه مع ثلاثة وتسعة وما بينهما ؛ فقال :

ولثلاثةٍ وتسعةٍ ومـا بينهما إنْ رُكِّبَا ما قُدِّمَا — ٧

وبالنص عليه أيضاً فى اثنى واثنتى حيث يقول :

وأَوْلِ عَشْرةَ اثنتَىْ ، وعشَرا اثْنَىْ إذا أُنْثَى تشَا ، أوذكرَا — ٨

يريد أتبع المؤنثة (أى : اذكر بعدها) كلمة : « عشرة » المؤنثة . واذكر كلمة : « عشر » المذكرة بعد « اثنى » المذكرة ، ثم بين : أن « اثنى واثنتى » يعربان إعراب المثنى عند تركيبهما كما كانا قبل التركيب ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء . وأما غيرهما فالجزءان المركبان مبنيان على الفتح فى القول المألوف ؛ أى الشائع . يقول :

و « اليا » لغير الرفع ، وارفَعْ بالألِفْ والفتحُ فى جزأىْ سِواهما أُلِفْ — ٩

ثم انتقل إلى حكم تمييز العقود فقال :

ومَيِّز العشرين للتسعينـــا بواحـدٍ كأربعين حِينا — ١٠

(الحين : الوقت —) ثم إلى تمييز المركب مباشرة وأنه مثل تمييز العشرين . فقال :

ومَيِّـزُوا مُـرَكَّبـــاً بِمِثْل مَا مُيِّزَ : « عشْرُون » ؛ فَسَوِّيَنْهُمَا — ١١

... ...

زيادة وتفصيل :

ا – قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود ، وحقيقته الذاتية ؛ فيضاف إلى مستحق المعدود (ومن المفرد : واحد ، ومؤنثه : واحدة وحادية ، وإحدى ... ومنه : اثنان ، ومؤنثها : ثنتان واثنتان ، ومنه ثلاثة وتسعة وما بينهما ويلحق به جنس المائة والألف . . .) لعدم الحاجة إلى ذكر التمييز استغناء عنه ، وطلباً لمضاف إليه يحقق غرضاً لا يحققه التمييز ؛ هو الدلالة على أن العدد مملوك أو منتسب للمضاف إليه ، أو مرتبطٌ به بنوع من أنواع الصلة والارتباط التى تحدثها الإضافة الجديدة ، والتى لا تبين نوعاً ، ولا ذاتاً ، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق[1] ومن الأمثلة : واحد قومه من لا يعول فى الدنيا على أحد – واحدة قومها من رفعت شأن بلدها فى مجال التربية والأمومة . وكأن يقال فى كتابين لمحمد : هذان اثنان محمد. وفى فتاتين من القاهرة : هاتان اثنتا القاهرة ، أو ثنتا القاهرة . وفى دراهم لمحمود وعلىّ هذه سبعة محمود ، وتسعة علىّ . . . أما بقية أقسام العدد فيستغنى عن التمييز نوعان منها : كما سيجىء فى «هـ»

ب – قلنا : إن المراد بالمائة والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما ، ولمثناهما ، ولجمعهما ... هذه الدلالة على الجمعية قد تكون بصيغة الجمع المباشر المتحقق فى لفظهما ؛ نحو : هذه مئو رجل تقود أربعة آلاف جندى . وقد تكون « الجمعية » غير مباشرة ؛ بأن تكون صيغة المائة والألف « مضافاً إليه» يكتسب معنى الجمعية من « المضاف » بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثة ، أو تسعة ، أو عدداً بينهما نحو : قضى الرّحالة ثلاثمائة يومٍ فى الصحراء، قطع فيها تسعمائة ميلٍ . وقد تكون بوقوع المائة والألف تمييزاً منصوباً مضافاً ، والعدد هو : أحدعشر أو غيره من الأعداد المركبة ، نحو : فى المكتبة أحدَ عشرَ مائةَ كتاب ، واثنتا عشرة ألفَ مخطوطة ومن الجائز فى النوعين الأخيرين اعتبارهما مفردين ؛ اعتماداً على أن لفظهما الصريح مفرد مجرد من علامة تثنية أو جمع ، وأن اعتبارهما غير مفردين راجع للعدد المذكور قبلهما ، وهو لفظ مستقل عنهما ، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له . فاعتبارهما مفردين راجع لمراعاة مادتهما وصيغتهما اللفظية وحدها ، واعتبارهما غير مفردين راجع لمراعاتهما مع اسم العدد . ولن يترتب على الاعتبارين خلاف يمس التمييز مباشرة وإنما الخلاف فى توابع هذا التمييز ؛ كالنعت مثلا ؛ أيكون مفرداً

---

(١) لأن من يقول : هذه « خمسةُ محمودٍ » يكون عارفاً « محموداً وخمستهُ » حتما ؛ فلا تحتاج لتمييز وإذا قلت : « هذه عشروك » فقد خاطبت من يعرفُ العشرين المنسوبة إليك ، ولا تقولها إلا لمن يعرف هذا ؛ كما أنك لا تقول : «كتاب حامد » إلا لمن يعرفهما .

... ...

تبعا للفظ التمييز المنعوت أم جمعاً تبعاً لمعناه ؟ الأمران جائزان ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاة اللفظ ؛ بأن يكون تابع التمييز مطابقًا له فى إفراده . ويسرى الحكم السالف أيضاً على تمييز العقود والأعداد المعطوفة كما سبق [١]

حـ — يصلح الألف تمييزًا لكل أقسام العدد الأربعة (المفرد—غير الواحد والاثنين — والمركب — والعقد — والمعطوف .) ، أما المائة فلا تصْلح تمييزًا إلا للثّلاث التسعة وما بينهما ، وإلا للأعداد المركبة ، مثل : ثلاثمائة . . . خمسمائة . . . إحدى عشرة مائة . . . خمس عشرة مائة . . . ولا تكون تمييزًا للعقود ، ولا للأعداد المعطوفة . وإذا وقع لفظ « مائة » تمييزًا للثلاثة أو التسعة أو ما بينهما فالأغلب إفراده .

د — من الشاذ تمييز المائة — وجنسها — بمفرد منصوب ؛ كقول الشاعر :

إذا عاش الفتى ، مائتين عامًا فقد ذهب اللذاذة والفتاء

ومن القليل تمييزها بجمع مجرور ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (ولبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنينَ) على اعتبار « مائة » مضاف و « سنين » مضاف إليه . أما من ينون : « مائة » فإنه يجعل كلمة : « سنين » بدلا أو عطف بيان من « ثلاث » المضافة إلى مائة . لا تمييزًا — لئلا يكون التمييز شاذًا من وجهين ؛ هما : وقوعه جمعا ، ونصبه .

هـ — ما صح فى الأعداد المفردة من استغنائها عن التمييز أحياناً — كما تقدم فى « ا » — يصح فى قسمين آخرين ؛ هما : المركب — ما عدا اثنى عشر واثنتى عشرة — والعقود ، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره . ومن حالات الاستغناء عنه أن يضاف العدد إلى شىء يستحقه ؛ بأن يكون العدد مملوكًا للمضاف إليه ، أو منتسبًا له بصلة من الصلات المستفادة من الإضافة الدالة على الاستحقاق لا على بيان نوع المعدود . كأن يكون لمحمود خمسةَ عشَرَ درهما فنقول : خمسةَ عشَرَ محمود ، وكأن يكون لغرف البيت عشرون مفتاحًا ؛ فنقول : هذه عشرو البيت . . .

وإذا أضيف العدد المركب — غير اثنى عشر واثنتى عشرة — ففى إعرابه لغات أشهرها وأحقها بالاقتصار عليه لغتان[٢] : — أما إعراب العقود فكجمع المذكر السالم فلا تتأثر عند إضافتها إلا بحذف نونها — .

الأولى : أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين فى جميع مواقعه الإعرابية ، ولا مانع من اجتماع البناء والإضافة هنا ؛ تقول خمسةَ عشرَ محمد عندى — إن خمسةَ عشرَ محمد عندى حافظت على خمسةَ عشرَ محمد ؛ بالبناء ، على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حالة الجملة .

---

(١) فى ص ٣٩٧ . (٢) سبقت الإشارة لها فى ص ٣٩١ .

... ...

الثانية : ترك الجزء الأول مفتوحاً كما كان ، وإجراء الحركات الإعرابية على الثانى ، فيكون معرباً ؛ مرفوعاً ، أومنصوباً ، أومجروراً على حسب موقعه من الجملة ؛ ولا يكون مبنياً ؛ تقول : خمسةَ عشَرُ محمد عندى . إن خمسةَ عشَرَ محمد عندى — و « خمسة عشر » هنا : اسم « إن » ، منصوبة مباشرة ، وليست مبنية على فتح الجزأين — حافظت على خمسةَ عشرِ محمد. فخمسة عشر فى الأمثلة الثلاثة غير مبنية ؛ فعجزُها فى الأول مبتدأ مرفوع مباشرة ، وفى الثانى اسم « إن » منصوب مباشرة — وفى الثالث مجرور مباشرة. وما عدا هذين الرأيين ضعيف يحسن إهماله ؛ ومنه : إضافة صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق المعدود ، نحو : هذه خمسةُ عشرِ محمد ... ، ومنه إضافة صدر المركب إلى عجزِه من غير إضافة العجز إلى شىء ؛ نحو : هذه سبعةُ عشرٍ . . .[1]

---

(١) وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله :

وإنْ أُضِيفَ عدَدٌ مُرَكبُ ... يَبْقَ البِنَا . وعَجز « قد يُعربُ »

المسألة ١٦٥ :

تذْكير العدد وتأنيثه

عرفنا الأقسام الاصطلاحية للعدد ؛ وأنها أربعة : (مفرد— مركب—عِقد — معطوف) .

الأول : تذْكِير الأعداد المفردة وتأنيثها ، ويتلخص فى :

(١) أن الواحد والاثنين يُذَكَّرانِ مباشرة بغير حاجة إلى معدود بعدهما ، أى : أن صيغتهما العددية تذَكر أو تؤنث ؛ طبقـًا لمدلولها وللمقصود منها . دون أن يكون معهما معدود ؛ (تمييز) إذ لا يصح ذكر تمييز لهما —كما عرفنا[1]— ومن الأمثلة قوله تعالى : (قل اللهُ خالقُ كلِّ شىء . وهو الواحدُ القهارُ) ، وقوله تعالى : (يأيها الناسُ اتقوا ربَّكم الذى خلقكم من نفس واحدة) ، وقوله تعالى : (إلاَّ تنصروه فقد نصرهُ اللهُ ؛ إذ أخرجه الذين كفروا ثانِىَ اثنين . . .) وقوله تعالى : (قالوا : ربَّنا أمَتَّنَا اثنتين ، وأحْيَيْتنا اثنتين) .

(٢) وأن « مائة » و « ألفا » وجنسهما ثابتة على حالتها اللفظية ؛ تأنيثـًا فى «مائة» ، وتذكيرًا فى «ألْف» مع أنهما يَحْتَاجان إلى تمييز مفرد مجرور غالبـًا . وهذا التمييز قد يكون مذكرًا أو مؤنثـًا على حسب الدواعى المعنوية ؛ نحْو : جاء مائة رجل — جاءت مائة فتاة — حضر ألف جندى — حضر ألف طالبة . أى : أن صيغة لفظهما لا تخرج عما وضعت له فى الأصل ؛ فكلمة : « مائة » ملازمة للتأنيث اللفظى فى كل استعمالاتها هى ومضاعفاتها ، وكلمة « ألف » ملازمة للتذكير اللفظى دائمـًا هى ومضاعفاتها ، فمادتهما الهجائية ثابتة لا يدخل عليها تغيير من هذه الناحية إلا عند إلحاق المائة بجمع[2] المذكر السالم .

(٣) وأن ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما — تلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود

---

(١) فى ص ٣٩٤

(٢) عند إلحاق المائة بجمع المذكر السالم يقال فيها : « مئون ومئين » .

(التمييز) مذكراً ، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مؤنثاً . فالعدد مخالف للمعدودتذكيراً وتأنيثاً . ويشترط لتحقق هذه المخالفة شرطان ؛ أن يكون المعدود مذكوراً فى الكلام ، وأن يكون متأخراً عن اسم العدد ، نحو : ثلاث عيون — أربعة قلوب — خمس أصابع — ستة رءوس — سبع رقاب — ثمانية[1] جلود — تسع أقدام — عشرة ظهور . . . فإن لم يتحقق الشرطان معاً ؛ بأن كان المعدود متقدماً ، أو كان غير مذكور فى الكلام ولكنه ملحوظ فى المعنى يتجه الغرض إليه — جاز فى اسم العدد التذكير والتأنيث ؛ نحو ؛ كتبت صحفاً ثلاثاً ، أو ثلاثة — صافحت أربعة . . . أو أربعاً[2] . . .

والحكم على المعدود الدال على الجمع بأنه دال على التأنيث أو التذكير

---

(١) للعدد : « ثمان » المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه ، حين يكون مؤنثا أو غير مؤنث ويتلخص هذا الحكم فيما يأتى :

ا — إذا كان «ثمان» عدداً مفرداً مضافاًومذكراً—بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث— فالأفصح إثبات الياء فى آخره فى جميع حالاته ، مع إعرابه إعراب المنقوص ؛ فتقدر على يائه الضمة والكسرة ، وتظهر الفتحة ؛ نحو: ثمانى غوان ينشدن ، وثمانى فتيات يعزفن — سمعت ثمانىَ غوان ينشدن ، وثمانىَ فتيات يعزفن — طربت لثمانى غوان ينشدن وثمانى فتيات يعزفن . فكلمة : « ثمانى . . . » فى المثال الأول مرفوعة بضمة مقدرة على الياء ، وفى الثانى منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وفى الثالث مجرورة بكسرة مقدرة .

فإن كان مؤنثا — بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر — لزمته « الياء » وبعدها — « التاء » الدالة على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، نحو : فرقة الإنشاد ثمانية رجال — شاهدت ثمانية رجال — استمعت إلى ثمانية رجال .

ب — إذا كان : « ثمان » عدداً مفرداً ، غير مضاف والمعدود مذكر — لزمته الياء والتاء — أيضاً — وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة فى كل أحواله . نحو : المسافرون من الرجال ثمانية — كان المسافرون من الرجال ثمانية — أنست بثمانية . . .

فإن كان المعدود مؤنثاً فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص؛ نحو: اشتهر من الشاعرات ثمان — اكتفيت من الشاعرات بثمان عرفت من الشاعرات ثمانياً ، أو ثمانى . بالتنوين وعدمه فالتنوين على اعتبار كلمة : « ثمانياً » اسم منقوص منصرف ، وعدم التنوين على اعتباره اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه . « غوان » وجوار فى وزنهما اللفظى وفى دلالتهما المعنوية على المؤنث . ومن القليل فى هذه الصورة إعرابها بالحركات الظاهرة على النون مباشرة عند حذف الياء ؛ كقول الشاعر :

لها ثنايا أَربعٌ حِسان   وأَربع ؛ فعِدتها ثمانُ

يريد ثنايا ثمان . أما العدد ثمانية عند تركيبه مع العشرة فيجىء الكلام عليه فى تأنيث الأعداد المركبة ص ٤١٠ ؟

(٢) انظر « د » من ص ٤٠٩ .

لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعية ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ؛ لمعرفة حال المفرد من ناحية التذكير والتأنيث ، ومراعاة هذه الناحية وحدها ، دون التفات إلى تأنيث المعدود وتذكيره[1] . . .

وإذا مُيز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنَّث ، روعى فى تأنيث العدد وتذكيره السابق منهما ؛ نحو أقبل سبعة رجال وفتيات ، وأقبل سبع وفتيات ورجال[2] . . .

* * *

---

(١) كما سيجىء البيان فى ص ٤٠٥ إلا عند الكسائى وبعض البغداديين ؛ فيجيزون الرجوع إلى المفرد ، أو مراعاة الجمع بلفظه الذى هو عليه . ورأيهم مخالف للأعم الأغلب .

(٢) فى تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : « العدد » — ولم يسلك فيه الترتيب الذى سلكناه ، كما أشرنا فى هامش ص ٣٨٩ ، وأوضحنا الأمر :

ثلاثةً بالتاءِ قلْ للعَشَرهْ ... فى عَدّ ما آحــادُهُ مُذكَّرَهْ —١

فى الضِّـدِ جَرِّدْ . . . . —٢

(التقدير : قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة . وآحاده : جمع أحد ، بمعنى : المفرد للجمع . وتكملة البيت الثانى لا علاقة لها بهذه القاعدة وإنما تتصل بحكم آخر سيجىء).

يريد : أنث العدد . ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما — إن كنت تعد جمعا مفرداته مذكرة . فالعبرة بمعرفة التذكير والتأنيث فى المعدود المجموع إنما تكون بالرجوع إلى مفرده بغير نظر إلى لفظ المعدود من هذه الناحية. أما فى الضد — حيث يكون مفرد المعدود مؤنثا فيجب تذكير العدد. ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تمييز العدد فقال :

(فى الضد جردْ).والمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جمعاً بَلفْظِ قِلَّةٍ فى الأَشْهرِ —٣

وهذا الحكم خاص بالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما ، أما المائة والألف فقال فيه :

ومائةً والأَلْفَ للفَرْدِ أَضِفْ ... ومائةٌ بِالجمعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ —٤

(نزرا = قليلا جداً . ردف = جاء بعده) يقول : أضف مائة والألف للمفرد ، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز . ثم قال : إن العدد « مائة قد يردفه (أى : يقع بعده) جمع فيكون المضاف إليه جمعا ، ووقوع الجمع تمييزاً للمائة نزر لا يقاس عليه .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ قلنا[١] : إن الحكم على المعدود بالتذكير أو التأنيث لا يكون بمراعاة لفظه إذا كان جمعًا ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ، وملاحظة هذا المفرد أهو مذكر أم مؤنث ــ حقيقىٌّ أم مجازى[٢] فى الحالتين ؛ فعلى المفرد وحده يكون الاعتماد فى هذه الناحية ، ولا عبرة بالمعدود المجموع . تقول : سمعنا غناءَ ثلاث غوان ، بحذف التاء من العدد « ثلاث » ؛ لأن المعدود جمع ، مفردُه : « غانية » وغانية مؤنثة حقيقية . ومثلها : سهرنا سبع ليال ؛ بحذف التاء من العدد : « سبع » ؛ لأن المعدود جمعٌ مفردُه : ليلة ، وهى مؤنثة مجازية . وتقول : ثلاثة أدوية ، بإثبات التاء فى العدد ؛ لأن المعدود جمع ، مفردهُ : دواء ؛ وهذا مذكر . ولا عبرة بتأنيث جمعه المذكور . وتقول : خمسة غلْمة ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، لأن المعدود وإن كان جمعا للتكسير مؤنثًا بالتاء ــ مفرده مذكر ، وهو : غلام . ومثلها : خمسة فتية : ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، بالرغم من أن معدوده جمع تكسير مؤنث بالتاء ــ لأن مفرده مذكر ، وهو : فتى ، والعبرة بالمفرد وحده كما سلف .

ب ــ هذا المفرد الذى يجب الرجوع إليه عند الأكثرين لمعرفة حاله من التذكير أو التأنيث الحقيقيين أو المجازيين ؛ للتوصل منه إلى تأنيث اسم العدد ، أو تذكيره ــ هذا المفرد مختلف الصّور ؛ فقد يكون مؤنثًا لفظًا ومعنى معاً ؛ مثل فاطمة ــ ميَّة ــ عائشة ــ ليلَى ــ سلمى ــ زرقاء (علَم ، ومنه : زرقاء اليمامة) حمراء (علَم أيضًا) وغيرها من أعلام النساء المختومة بعلامة تأنيث .

وقد يكون مؤنثًا معنى لا لفظًا (وهو ما يلد ويتناسل ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث) ، مثل : زينب ــ سعاد ــ هند . . . وغيرها من أعلام النساء الخالية من علامة تأنيث وقد يكون مؤنثًا مجازيًا . مثل : أرض و« بطن » بمعنى قبيلة وغيرهما من الأسماء الدالة على مؤنث غير حقيقى[٣] .

وقد يكون مؤنثًا لفظًا لا معنى ، مثل : طلحة ، عنترة ــ معاوية ، حمزة ، وغيرها من أعلام الذكور المشتملة على علامة تأنيث . فلفظها مؤنث ، ومعناها مذكر . . .

---

(١) فى ص ٤٠٣ (٢) سبق الكلام مفصلا على أنواع المؤنث (وهى : الحقيقى ــ المجازى ــ المعنوى ــ اللفظى ــ التأويلى ــ الحكمى) فى ح ٢ ص ٦٦ م ٦٧ ــ باب الفاعل . وسيجىء هنا التكملة فى باب التأنيث ص ٤٣٧ (٣) المؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض . ولا بد أن يشتمل على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة كما سيجىء فى ص ٤٣٧

... ...

وقد يكون مذكرًا لفظًا ومعنى ؛ (كرجل ، وعلىّ) .

وقد يكون صالحًا للدلالة على المؤنث أو المذكر ، مثل : شخص – نفس – حال . . .

فإذا كان المفرد مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا وجب مراعاة هذا التأنيث بتذكير اسم العدد ، سواء أكان التأنيث الحقيقى لفظًا ومعنى معاً ، أو معنى فقط . (مثل : فاطمة – زينب) .

وإن كان المفرد مذكرًا لفظًا ومعنى وجب مراعاة هذا التذكير بتأنيث اسم العدد وفى غير هاتين الحالتين يصح اعتبار المفردمذكرًا أو مؤنثًا ؛ كأن يكون مذكرًا لفظًا ومعناه مؤنث تأنيثًا مجازيًا ، مثل «حرف» المرادُ به : كلمة . و «بطن» : المرادُ به : «قبيلة» ، و «كتاب» المراد به : ورقاته . . . .

وكأن يكون مؤنثًا لفظًا ومعناه مذكر ؛ مثل : طلحة – حمزة – معاوية –

وكأن يكون لفظًا يصلح للدلالة على المؤنث حينًا والمذكر حينًا آخر ؛ مثل : شخص – نفْس – حال وغيرها مما يصْلح للأمرين[1] . . .

بالرغم من أن هذه الصور يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثاً أو مذكراً فالأحسن فى المفرد إن كان علماً مراعاة لفظه ، وكذلك إن وجد فى السياق ما يقوى جانب اللفظ . فنقول : ثلاث طلحات ، أو ثلاثة طلحات ، والأول أحسن ؛ مراعاة للفظ المفرد «طلحة» لأنه علم . ونقول : ممن اشتهروا فى صدر الإسلام بأعمال جليلة باقية على الزمان سجلها التاريخ لهم : أربعة شخوص ، عرفوا بالخلفاء الراشدين ، ويصح أربع شخوص ؛ ولكن التأنيث هنا أحسن ، لأن نسق الكلام جار على التذكير ففيه : اشتهروا – لهم – عرفوا – الراشدين ، وهذا الاتجاه يقوى فى المفرد (وهو : شخص) ناحية التذكير ، ويُغلبها على ناحية التأنيث ، فيستحسن تبعًا لهذا تأنيث العدد .

حـ – ليس من اللازم أن يكون التميز الخاص بالأعداد : «ثلاثة ، وعشرة» وما بينهما – جمعًا فى كل الحالات ، وإنما اللازم – كما سبق –[2] أن يكون دالا على معنى الجمعية ، فيشمل الجمع الحقيقى ، كما يشمل اسم الجمع ؛ كقوم ،

---

(١) انظر فى ص ٤٣٩ . (٢) فى ص ٣٩٥ .

... ...

ورهط وناس وأناس ، ونساء ، وعشرون ، وثلاثون ، وباقى العقود . . . وكذلك يشمل ؛ اسم الجنس الجمعى[١] ؛ كنحل ، ونخل ، وبطّ ، وبقر ، وكَلِم . . .

وقد عرفنا أن المعدود الجمع لا يراعى لفظه فى ناحية التذكير والتأنيث ، وإنما الذى يراعى هو مفرده فقط . فما الذى يراعى إن كان المعدود اسم جمع . أو اسم جنس جمعى ؟

يراعى أمرهما مباشرة ، (أى : صيغتهما) وماهما عليه من تأنيث ، أوتذكير ، أو صلاح للأمرين ، ولا يراعى مفردهما إن وجد .

ويعرف أمرهما من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما : أهو مذكر أم مؤنث ؟ ومنها اسم الإشارة المستعمل مع كلّ ؛ أهو مما يستعمل مع المذكر أممع المؤنث ؟ ومنها النعت ، وكذلك تأنيث الفعل . . . ، فكل وسيلة من هذه — وأشباهها — صالحة للدلالة على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعى أوتذكيرهما أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد فى الكلام الصحيح المأثور . فإذا أردنا أن نتبين أمر اسم جمع : « كقوم » أو رهط . . . أهو مذكر أم مؤنث ؛ نرجع إلى الكلام الفصيح فنجد العرب يقولون — مثلا — القوم سافروا والرهط أقبل — وهذا قوم من خير الأقوام ، وهذا الرهط المقبل من قريش سيكون له شأن . . . — ولا يقولون على الحقيقة الخالية من التأويل والمجاز : القوم سافرْن ، ولا الرهط أقبلت ، ولا هذه قوم من خير الأقوام — ولا هذه الرهط المقبلة . . .

ويقولون : كان قومُنا المجاهدون أصبر الناس على الجهاد ، وكان رهطنا الرّوّاد أسرع الجنود إلى الفداء والتضحية . ولا يقولون : كانت قومنا المجاهدات . . . ولا كانت رهطنا الرائدات . . . أى : أنهم يذكرون : قوماً ورهطاً ، من أسماء الجموع . فيتبع هذا تأنيث العدد ، فنقول : ثلاثة من القوم ، وأربعة من الرهط[٢] .

وهم يؤنثون من أسماء الجمع : « رَجْلة » (بمعنى بضعة رجال لا تزيد على عشرة) فيقولون : أقبلت رَجلة تكشف المجاهل . . . ويتبع هذا تذكير العدد ، فيقال : ثلاث من رجلة . . . . .

---

(١) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أقسام اسم الجنس فى الجزء الأول (ص ١٣ م ٢) .

(٢) مع مجىء حرف الجر ؛ « من » ؛ طبقا لما تقدم فى حكم تمييز العاد الذى معدوده اسم جنس ، أو اسم جمع . . . ص ٣٩٥ .

... ...

وهم – فى أغلب الفصيح – يذكرون من أسْماء الأجناس الجمعية : « البنان » « والكلِم » ، فيقولون: بنان مخضب . ويقول الله تعالى : (إليه يصعَد الكلِمُ الطيب) ، كما يقول ، (يُحرِّفون الكلم عن مواضعه) ويترتب على هذا تأنيث اسم العدد ؛ نحو : خمس من البنان المخضب ، وسبع من الكلم الطيب . . . . .

وهم – فى الأغلب أيضًا – يؤنثون ويذكرون من تلك الأجناس الجمعية : البط والنخل ؛ فيقولون البط سابح فى الماء ، والبطّ سابحة فى الماء . ويقولون الله تعالى : (. . . والنخلَ باسقات [1] لها طلعٌ نضيدٌ [2]) كما يقول فى وصف الريح التى أهلكت عادًا (. . . تنزِعُ الناسَ ، كأنهم أعجازُ نخلٍ منقعر [3] . ويترتب على هذا صحة التذكير والتأنيث فى اسم العدد ؛ نحو : سبع أو سبعة من البط ، وتسع ، أو تسعة من النخل . . .

فشأن هذا شأن المعدود الذى يدل على المذكر وعلى المؤنث حيث يصح معه فى اسم العدد مراعاة هذا أو ذاك .

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجمع واسم الجنس الجمعى فى صورهما المختلفة ألا يتوسط بين المعدود واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط ، أو التذكير فقط أو يكون لفظه من الألفاظ التى تصلح نعتًا للمؤنث والمذكر ، فإن توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذى يقتضيه، ويدل عليه ؛ فيُذكر اسم العدد أو يؤنث تبعًا له ؛ نحو : فى الماء خمسٌ إناثٌ من البطّ، وعلى مقربة منها خمسةٌ ذكورٌ من البط أيضًا [4] . ولو تأخر هذا النعت عن المعدود ، أو كان لفظه مما يصلح نعتًا للمذكر والمؤنث ؛ – ككلمة : حِسَان ؛ مثلا – لم يكن له أثر فى تأنيث العدد ، وتذكيره ؛ فوجوده من هذه الناحية كلا وجود . فنقول : فى : الماء خمسة من البط إناثٌ – أو خمس من البط إناث . وخمس من البط ذكور ، أو خمسة من البط ذكور . كما نقول خمسة حسان من البط ، أو خمس حسان من البطّ ، لأن لفظ : « حِسَان » يصلح نعتًا للمذكر وللمؤنث ؛ فيقال : رجال حسان ، ونساء حسان .

---

(١) عاليات . (٢) مقطوع من أصله . وأعجاز النخل أصوله . والمراد هنا : النخل نفسه .

(٣) إناث وذكور ، نعتان ، مؤولان المشتق ؛ أى : مذكرة ومؤنثة .

(٤) منسق .

... ...

د – يشترط لتطبيق الحكم العام الخاص بتأنيث الأعداد المفردة السالفة (٣، ١٠ وما بينهما) وتذكيرها – أن يكون المعدود المفرد مذكورًا ومتأخرًا عن اسم العدد، كما[1] عرفنا. ولهاتين الحالتين صور، منها: أن يكون المعدود محذوفًا مع ملاحظته فى المعنى وتعلق الغرض به، فيصح فى اسم العدد التذكير والتأنيث؛ نحو: ثلاث من كن فيه فهو منافق أثيم؛ الخيانة وخلف الوعد، والكذب، فيصح فى اسم العدد هنا: التذكير والتأنيث؛ فيقال: ثلاث، أو ثلاثة؛ إمَّا على اعتبار أن المعدود المحذوف متقدم فى الأصل على العدد، والأصل: صفات ثلاث. أو صفات ثلاثة، ويعرب المعدود المحذوف على حسب حاجة الجملة ويعرب اسم العدد بعده نعتًا[2] فى الغالب حين يكون المحذوف مذكورًا، فإذا حذف حلّ النعت محله فى إعرابه؛ فصار مبتدأ، أو خبرًا، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعدود المحذوف.

وإمَّا على اعتبار المعدود المحذوف متأخرًا فى الأصل على العدد والأصل هو ثلاث صفات؛ وهذا الاعتبار يقضى بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعدود مذكورا ومتأخرًا عنه.

فإن كان المعدود المحذوف غير ملاحظ فى التقدير مطلقًا، ولا يتعلق الغرض به بتاتًا، وإنما المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد فالأفصح فى هذه الصورة تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثًا؛ ويمنع من الصرف ولا تدخل عليه «أل» المعرِّفة – فى الأرجح –؛ نحو ثلاثةُ نصفُ ستةَ، وأربعةُ نصف ثمانيةَ... فالعدد فى المثالين – وأشباههما – علم جنس، مؤنث، ممنوع من الصرف، لا تلحقهُ – فى الأرجح – «أل» المعرِّفة، كما قلنا؛ لأنها لا تدخل على المعارف وقد تدخل عليه «أل» التى للمح الأصل؛ وهو: الوصفية العارضة، كما دخلت فى كلمة: إلهة؛ علم للشمس، وكلمة: شَعوب، علم للمنية فقالوا فيهما الإلاهة، والشَّعُوب.

---

(١) فى ص ٤٠٣

(٢) سبق فى (ص ٣٩٦) أنه لا مانع فى هذه الحالة من إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى عليهما. ولا مانع هنا من عدم مطابقة النعت للمنعوت فى التذكير والتأنيث؛ لأن هذه الصورة مما يجوز فيه المطابقة وعدمها، فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكراً واسم العدد مؤنثاً، ويجوز العكس؛ كما يجوز المطابقة؛ وهى الأحسن عند إمكانها، لموافقتها القاعدة العامة فى حكم النعت الحقيقى. أما عدم المطابقة فسايرة لمخالفة العدد للمعدود.

الثانى : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها :

سبق أنّ الأعداد المركبة تنحصر فى : (أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما) وأنها سميت مركبة لتركبها من جزأين امتزجا واتّصلا حتى صارا بمنزلة كلمة واحدة؛ تؤدى معنى جديدًا لا يؤديه واحد منهما منفردًا . والجزء الأول منهما يسمى : « صدر المركب » أو : النيِّف (وهو يشمل ١ ، ٩ وما بينهما) والجزء الثانى يسمى : « عجز المركب» أو العقد، ويقتصر على كلمة : « عشرة » ولابد للمُركبات من تمييز يكون مفردًا منصوبًا ، وتعرب مبنية على فتح الجزأين فى كل أحوالها[١] ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . ما عدا اثنين واثنتين فيعربان إعراب المثنى . . .

أما حكم الأعداد المركبة من ناحية التأنيث والتذكير فيتلخص : فى أن عجزها (وهو : عشرة) يطابق المعدود دائمًا ، أى : يسايره فى تذكيره وتأنيثه بغير تخالف . وأن صدرها : إن كان لفظه كلمة : أحد، أو اثنَىْ ، أو اثنتى . . . يجب مطابقته للمعدود ، وإن كان ثلاثة وتسعة وما بينهما وجب مخالفته للمعدود كمخالفته له وهو مفرد (أىْ : مضاف) فالأعداد «ثلاثة وتسعة» وما بينهما يجب مخالفتها للمعدود فى التذكير والتأنيث؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفردة أم مركبة[٢] . . . ومن الأمثلة : دخلت حديقة بها أحدَ عشَرَ رجلا — زرعت إحدى عشْرةَ شجرة — الشهور اثنا عَشَرَ شهرًا — سنوات الدراسة ، نحو : اثنتى عشْرة سنة — اشترك فى تمثيل المسرحية ثمانيةَ عشرَ رجلا وأرْبعَ عشْرَةَ فتاة . . . وهكذا[٣] . . .

---

(١) مع ملاحظة ما سبقت الإشارة إليه — فى ص ٣٩٠ — وهو : أن المركب المزجى العددى يجب بناؤه على فتح الجزأين — فى أشهر اللغات ، وأكثر الصور أو إضافته — أما غير العددى فقد يكون مبنيا على فتحهما أو غير مبنى . ومن المزجى العددى . «إحدى عشرة » ، وهى مبنية على فتح الجزأين أيضاً ، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى . (٢) العدد : « ثمانية » عند تركيبه مع العشرة يكون — من ناحية تذكيره وتأنيثه — كحاله قبل التركيب — وقد سبق فى ص ٤٠٣ — ؛ يؤنث بالتاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكراً ؛ نحو : ثمانية عشر رجلا ، ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثا ، نحو : ثمانى عشرة سيدة . وفى هذه الحالة التى يتجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات ، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة وحذفها مع فتح النون أو كسرها . وعند إثبات الياء ساكنة يكون الفتح عليها مقدراً ، وعند إثبات النون مكسورة تكون الياء بعدها محذوفة للتخفيف مفتوحة بفتحة ظاهرة أو مقدرة .

أما «ثمان» المفردة فقد تقدم الكلام على حكمها فى ص ٤٠٣ . مع الأعداد المفردة .

(٣) عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها مجملة مختلطة بغيرها من الأقسام الأخرى . وقد سجلنا أبياته فى ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

وإن كان للعدد المركب تمييزان أحدهما مذكر والآخر مؤنث كان الاعتبار للمذكر؛ فيجب تأنيث صدر العدد المركب؛ مراعاة للتميز المذكر ولو كان متأخراً بشرط أن يكون من نوع العقلاء؛ نحو: هاجرَ أربعةَ عشَرَ رجلا وفتاة، أو: هاجر أربعةَ عشْرةَ فتاة ورجلا. فإن لم يكن من العقلاء روعى السابق منهما، نحو: فى الحديقة خمسَ عشرةَ عصفورة وبلبلا، أو خمسة عشر بلبلا وعصفورة. وهذا بشرط ألا يفصل بين العدد والتميز فاصل فإن فصل بينهما روعى المؤنث، نحو الحديقة خمس عشرة ما بين بلبل وعصفورة.

الثالث: تذكير العقود[1]: (٢٠ – ٣٠ – ٤٠ – ٥٠ – ٦٠ – ٧٠ – ٨٠ – ٩٠).

العقود ملحقة فى إعرابها بجمع المذكر السالم؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها علامة تأنيث؛ منعاً للتعارض؛ إذ يلازمها دائماً علامتا جمع المذكر السالم؛ سواء أكان معدودها مذكراً أم مؤنثا، ومن الأمثلة: أقبل وفد السيَّاح؛ فيه ثلاثون رجلا وعشرون امرأة، وسيقضى الوفد أربعين يوماً أو خمسين فى الصعيد؛ حيْث ينعم بدفء الشتاء ويتمتع بروائع الآثار...

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق إعرابه بجمع المذكر السالم – فمدلولها (المعدود، أى: التميز) لابد أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً على حسب الحالة.

الرابع: تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها:

الأعداد المعطوفة تستلزم ثلاثة أمور مجتمعة:

أولها: أن تكون صيغها مقصورة على ألفاظ العقود.

والثانى: أن يكون صيغة المعطوف عليه – وهو النيِّف – مقصورة على لفظ من ألفاظ الأعداد المفردة الأصيلة ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو: واحد أو تسعة أو عدد محصور بينهما.

والثالث: أن تكون أداة العطف: «الواو» دون غيرها. وقد سلفت الأمثلة المختلفة لهذا القسم. فأما من ناحية تذكيره وتأنيثه، فالمعطوف – أى: العقد –

---

(١) سبق – فى ص ٣٩٢ – أنها تعد من أسماء الجموع وليست جموعا حقيقية، بالرغم من إلحاقها بجمع المذكر السالم فى إعرابه.

مذكر دائمًا ؛ لأن صيغته تعرب إعراب جمع المذكر السالم وفيها علامتاه فلا يصح مجيء علامة تانيث معهما ؛ منعًا للتعارض والتناقض كما سلف .

وأما المعطوف عليه (أى : النَّيِّف) فإن كانت صيغته هى لفظ « واحد » أو اثنين ، وجب مطابقتها للمعدود فى تذكيره وتأنيثه . وإن كانت صيغته هى لفظ ثلاثة أو تسعة أو عدد بينهما — وجب مخالفتها للمعدود ؛ فتؤنث حين يكون المعدود مذكرًا ، وتُذَكَّر حين يكون مؤنثًا . فحكم المعطوف عليه هنا — من ناحية تذكيره وتأنيثه — كحكمه فى الأعداد المفردة والمركبة . . . ومن الأمثلة : فى المتّجر واحد وثلاثون رجلا وإحدى وعشرون فتاة ،وفى المصنع اثنان وخمسون عاملا وثنتان وثلاثون عاملة. وفيه من الغلمان أربعة وثمانون غلامًا وسبع وثلاثون فتاة[1] . . .

---

(١) عرض ابن مالك الأبيات الخاصة بهذا القسم مختلطة بما يخص غيره. وقد عرضناها فى ص ٣٩٧ ، ٣٩٨.

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — مؤنث « واحد » و « أحَد » الذى بمعناه ؛ وكذا الحادى ، هو : واحدة وإحدى ، وحادية . وتختلف مواضع استعمال الكلمات السّتة « فالواحد » : يدخل فى قسم الأعداد المفردة كما يدخل فى قسم الأعداد المعطوفة باعتباره هو المعطوف عليه . ولا يدخل فى غيرهما غالبًا

و « الأحد » يركّب مع العشرة فيصير : أحد عشر ، ويقتصر على هذا الاستعمال العددىّ ، فلا يستعمل استعمال الأعداد المفردة ، ولا يكون — فى الفصيح — معطوفًا عليه فى الأعداد المعطوفة فلا يقال : جاء أحد ، ولا سافر أحد وعشرون .

و « واحدة » تستعمل عددًا مفردًا ، وتكون أيضًا معطوفًا عليه فى الأعداد المعطوفة ، ولا تَركّب مع العشرة إلا نادرًا لا يقاس عليه ؛ ومن الأمثلة : هذه واحدة ، وهذه واحدة وعشرون .

والحادى ، والحادية — يكونان مركبيْن مع العشرة ، أو معطوفًا عليهما فى الأعداد المعطوفة ؛ نحو : انقضت الليلة الحاديةَ عشْرَةَ — أو الحاديةُ والعشرون وكذا اليوم الحادىَ عشرَ والحادى والعشرون . ولا يكونان فى غير هذين القسمين .

و « إحدى » تكون — فى الأكثر — مركبة مع العشرة ، أو معطوفًا عليها فى الأعداد المعطوفة ، ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها ؛ نحو : فى البيت إحدى عشْرة غرفة ، أو إحدى وعشرون غرفة .

ويقول اللغويون : إن أصل الحادى والحادية : هو : الواحد والواحدة . نقلت « الواو » إلى آخر الكلمة وتأخرت الألف بعد الحاء ؛ فصارت : « حادو » ، و « حادوة » ، ثم قلبت الواو ياء على حسب مقتضيات القواعد الصرفية ؛ فصارت : « حادى ، وحادية » ، على وزن « عالِف وعالفة » . وكلاهما منقوص والأول تحذف ياؤه عند التنوين دون الثانى .

أما العدد : « اثنان » فمؤنثه : اثنتان ، أوْ ثنتان . والألفاظ الثلاثة قد تكون مفردة أو مركبة مع عشرة ، أو معطوفًا عليها .

وقد سبق[1] أن لفظ « واحد » و « اثنين » وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز ، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافة — وهو الاستحقاق —[2] فلا يسمى المضاف إليه تمييزًا لهما لأنه لم يجئ بقصد إزالة الإبهام والغموض عن

---

(١) فى ص ٣٩٤ ، ٣٩٧

(٢) الدلالة على أن المضاف إليه يستحق المضاف — كما سبق —

... ...

نوع معدودهما . فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التى تحتاج لتمييز مجرور أومنصوب يجىء لإزالة الإبهام عن العدد قصدا ، فمن الخطأ : واحدُ رجلٍ ، وواحدةُ فتاة ، واثنا رجلين ، وثنتا فتاتين إذ يجب أن نستغنى عن العدد فنقول : حضر رجل ، أو رجلان — حضرت فتاة ، أو فتاتان . فإن أريد بالمضاف إليه معنى من المعانى التى تجلبها الإضافة — كالاستحقاق — ولا شأن لها بالتمييز — جاز ؛ نحو : رجل الدنيا وواحدها من يعتمد على نفسه — واحدة البيت نشيطة — لكل إنسان رجلان ، واثنتا المُقْعَد عاجزتان ... فإن الغرض من الإضافة فى هذه الأمثلة وأشباهها هو الملكية أو التخصيص أو شىء آخر مناسب غير إزالة الإبهام[1]) .

* * *

ب — تلخيص ما سبق من تأنيث العدد — بأقسامه المختلفة — وتذكيره ، هو :

(١) أن « الواحد » و « الاثنان » يذكران ويؤنثان تبعًا لمدلولهما ؛ لافرق فى هذا بين وجودهما فى الأعداد المفردة ، والمركبة ، والمعطوفة .
وأن المائة والألف لاتتغير صيغتهما اللفظية مطلقا فالأولى مؤنثة والأخرى مذكرة دائمًا[1] .

(٢) وأن « ثلاثة » و « تسعة » وما بينهما تخالف المعدود دائمًا ؛ سواء أكانت من قسم المفرد أم قسم المركب ، أم قسم المعطوف .

(٣) وأن « عشرة » المفردة تخالف معدودها دائماً فهى كثلاثة وتسعة وما بينهما أما « عشرة » المركبة فتوافق معدودها تذكيرًا وتأنيثًا . . .

---

(١) إلا إذا ألحقت المائة بجمع المذكر السالم وختمت بعلامتيه .

المسألة ١٦٦ :

صياغة العدد على وزن : « فاعِل »

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثى ، متصرف ، صيغة على وزن : « فاعل » ؛ لتدل على ذات ، ومعنى معين . وتسمى هذه الصيغة : « اسم فاعل »[١] وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد « اثنين » ، أو عشرة ، أو أحد الأعداد التى بينهما — برغم أن هذا العدد ليس بمصدر[٢] —لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة ، ولا يستفاد من العدد الجامد الذى سيكون منه الاشتقاق فيقال : ثان— ثالث — رابع— خامس — سادس — سابع— ثامن — تاسع — عاشر .

وقد تجىء بعد صيغة : « فاعل » المشتقة من أحد الأعداد السالفة — كلمة : « عشرة » فتستفيد منها الصيغة معنى جديداً لا يستفاد إلا بوجودها ؛ فيقال : ثالث عشَر — رابع عشَر— خامس عشَر . . . وهكذا إلى نهاية الأعداد المركبة.

وقد يجىء بعدها كلمة معطوفة تدل على عِـقد من العقود العددية غير « عشرة » كأن يليها العقد : عشرون ، أو ثلاثون ، أو أربعون . . . أو أخوات هذه العقود ؛ فيقال الخامس والعشرون — السادس والثلاثون — السابع والأربعون — الثامنة والستون التاسعة والسبعون . . . وهكذا . وفيما يلى البيان :

ا — اشتقاق صيغة فاعل من غير أن يليها العِـقد : « عشرة » :

(١) قد يكون الغرض من صوغ « فاعل » من أحد الأعداد السالفة بدون أن تذكر بعده كلمة : « عشرة » : هو استعماله منفرداً عن الإضافة ؛ ليفيد

---

(١) سبق الكلام عليه تفصيلا فى ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) الأصل العام فى الاشتقاق أن يكون — على الرأى الأرجح — من المصدر . فالاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام ، ولكنه سماعى يراعى فيه الاقتصار على المسموع ، ولم يكن قياسياً ، لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية ليست بمصادر ، ولا أفعال لها تشترك معها فى أداء معانيها الآتية بعد . ما عد المعنى الثالث الذى يراد به التحويل والتصيير فله مصادر وأفعال ؛ فالصيغة فيه مشتقة من المصدر — ومثله اثنان وثنتان — (كما سيجىء فى هامش ص ٤١٧).

وقد أباح المجمع اللغوى القاهرى الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامدة نفسها عند الحاجة . كما أوضحنا هذا تفصيلا فى موضعه عند الكلام على الاشتقاق (ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

الاتصاف بمعنى العدد الذى كان أصلا للاشتقاق . فحين نقول : هذا ثالث ، أو رابع ، أو خامس . . . يكون المراد : أنه واحد موصوف بهذه الصفة ، وهى : كونه ثالثًا ، أو رابعًا أو خامسًا . . . دون زيادة على هذا المعنى . ويقال فى المؤنثة : هذه ثالثة ، أو رابعة ، أو خامسة . . . على المعنى السالف .

وحكم صيغة : « فاعل » فى الأمثلة السالفة وأشباهها هو الإعراب بالحركات الظاهرة على حسب ما يقتضيه الكلام ، مع مطابقة الصيغة فى التذكير والتأنيث لمدلولها [1] . . .

(٢) وقد يكون الغرض من صوغ : « فاعل » استعماله مضافا إلى العدد الأصلى الذى اشتق منه ، للدلالة على أن : « فاعلا » هذا هو بعض من العدد الأصلى المحدّد ، مثل : فلان خامسُ خمسةٍ نهضوا ببلدهم. تريد أنه بعض جماعة منحصرة فى خمسة محددة ، أى : أنه واحدٌ من خمسة لا زيادة عليها . ومن الأمثلة قوله تعالى عن رسوله الكريم : (إلاّ تنصروه فقد نصَره الله ؛ إذ أخرجه الذين كَفروا ثانىَ اثنين . . .) ، وقوله تعالى : (لقد كَفَرَ الذين قالوا إنّ اللهَ ثالثُ ثلاثة . . .) ، فالفرق بين دلالة الصيغة هنا ودلالتها فيما سبق أنها هنا تدل على الاتصاف بالعدد مزيداً عليه الدلالة على أنها فردمنه وبعض من كله . أمّا الأولى فتدل على مجرد الاتصاف بمعناه .

وحكم الصيغة هنا : إعرابها بالحركات على حسب حاجة الكلام ، مع مطابقتها لمدلولها فى التذكير والتأنيث ، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلى الذى اشتُقت منه . (فتكون هى المضاف ، والعدد الأصلى هو المضاف إليه) . وهى بهذه الإضافة تكون من إضافة الشىء إلى جزئه ؛ مثل يدُ علىّ ، وعين محمود ،

---

(١) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك بقوله :

وصُغْ من اثنَيْنِ فمَا فَوْقُ .. إلَى عشرة : « كفاعل » منْ فَعَلاَ — ١٣

أى : صغ وزناً على مثال : « فاعل » كما تصوغه من الفعل الثلاثى : « فعَل » على أن تكون الصياغة مأخوذة من العدد : « اثنين » ، أو ما « فوقه » إلى : « عشر » ، (أى : صغ كفاعل . . . والكاف هنا اسم بمعنى : مثل) ثم قال :

واخْتِمْهُ فى التأْنيث بِالتّاء . ومتى ذكَّرْت فاذكُر « فاعلا » بغيرتا — ١٤

يريد : أنث « فاعلا » بزيادة تاء التأنيث فى آخره حين يكون المعنى على التأنيث . فإن لم يكن المعنى على التأنيث فلا تأت بها .

وتمتاز صيغة ثان وثانية — دون غيرهما — بشيء آخر ؛ وهو إعراب العدد الأصلي بعدهما مفعولا به منصوباً ، فوق صحة إعرابه مضافا إليه . فيصح أن يقال كان فلانٌ ثانى اثنين قادا جيشهما للنصر ، بإضافة الصيغة إلى أصلها العددى ، وأن يقال : كان فلان ثانياً اثنين على اعتبار كلمة : « اثنين » مفعولا به.

وإذا نصبت المفعول به وجب أن تكون معتمدة على نفى أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله . . . [1]

(٣) وقد يكون الغرض من صوغ « فاعل » استعماله مع العدد الأقل — مباشرة [2] من عدده الأصلي الذى اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل [3] نحو : عثمانُ ثالث اثنين من الخلفاء الراشدين. وعلىٌّ رابعُ ثلاثةٍ منهم. أى : عثمان هو الذى جعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، وصيرهم بانضمامه إليهم ثلاثة . وعلىٌّ هو الذى جعل الثلاثة بنفسه أربعة ، وصيرهم بانضمامه إليهم أربعة . ومن هذا قوله تعالى: (ما يكون من نَجْوَى [4] ثلاثةٍ إلا هو رابعُهم [5] ، ولا خمسةٍ إلا هو سادسُهم [6]) ، أى هو الذى يصيرهم — بانضمامه إليهم — أربعة ، ولا يصيرهم خمسة ، ويصيرهم بانضمامه إليهم ستة لا خمسة ؛ فهو يجعل العدد الأقل مساوياً

---

(١) وفى هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك :

وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنٍ

أى : إن أردت «بفاعل» المذكور الدلالة على أنه بعض مما بنى منه وجب أن تضيفه ، مثل بعض ، أى : كما تضيف بعضاً إلى كل . (بيّن : واضح) .

(٢) العدد الأقل — مباشرة — من العدد الأصلي ، هو العدد الذى قبله ، وينقص عنه درجة واحدة ؛ كستة بالنسبة لسبعة ؛ فإنها قبل السبعة مباشرة . وتنقص عنها درجة واحدة — أى ، رقماً واحداً وكالخمسة بالنسبة للستة . والثمانية بالنسبة للتسعة ... وعلى هذا لا يصح : خامس ثلاثة ، ولا تاسع سبعة ...

(٣) سبقت إشارة فى هامش ص ٤١٥ إلى حكم الاشتقاق من اسم العدد . فإذا كانت صيغة « فاعل » دالة على التحويل والتصيير فإنها تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثى عددى يدل على هذا المعنى . فى اللغة ؛ ثلثت القوم ثَلْثا صيرتهم بسببى ثلاثة — وربعت القوم رَبعا صيرتهم بانضمامى إليهم أربعة ، وكذلك خمَستهم خمسا ، وسدستهم سَدْساً ، وسبعتهم سَبعا ، وثمنتهم ثمناً — وتسعتهم تسعا . والماضى والمصدر فى كل ذلك على وزان : ضرب ضرباً ، أما المضارع فعلى وزن « يضرب » إلا ما كان مختوماً بحرف الحلق (العين) فمضارعه على وزن : يفتح . وهو : أربَعهم — أسبَعهم — أتسَعُهم بناء على ماتقدم يكون اشتقاق صيغة « فاعل » بهذا المعنى جارياً على الأصل فى الاشتقاق ؛ وهو أنه من مصدر الفعل ؛ فهو قياسى ومثله اثنان واثنتان .

(٤) محادثة سرية .

(٥) لأن كلمة : « رابع » مضافة إلى الضمير العائد إلى ثلاثة فكأنها مضافة إلى ثلاثة ، وكأن الأصل : رابع ثلاثة .

(٦) أى : سادس خمسة . فالضمير بمنزلة مرجعه . و . . .

للعدد فوقه بدرجة واحدة ؛ إذ يُصَيِّر الثلاثة أربعة والأربعة خمسة ، والخمسة ستة كما ذكرنا[١] . . . وهكذا [٢] .

وحكم صيغة : « فاعل » هنا : هو إعرابها بالحركات على حسب موقعها من الكلام، مع تذكيرها أو تأنيثها على حسب مدلولها ، وجواز إضافتها إلى العدد الذى بعدها — وهو العدد الأقل مباشرة من عدده الأصلى ، كما فى الأمثلة السالفة . ويجوز شيء آخر ، هو : عدم إضافة الصيغة إلى العدد الأقل الذى بعدها . وإنما تنصبه على اعتباره مفعولا به ؛ بشرط أن تكون معتمدة على شيء مما يعتمد عليه اسم الفاعل حين إعماله ؛ كالنفى والاستفهام وغيرهما ؛ فنقول : عثمانُ ثالثٌ اثنين ، وعلىٌّ رابعٌ ثلاثةً ؛ بنصب : اثنين ، وثلاثة على أنهما مفعولين لصيغة « فاعل » قبلهما .

بقيت الإشارة إلى ما ارتضوه فى مثل : ثانى واحد ؛ فقد قالوا : لامانع — فى الأحسن — من قبول هذا التركيب ويجب التنبه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفة يخالف الآخر ؛ فلا يصح إغفالْ هذا عند اختيار واحد منها ، ليراعى فى اختياره مناسبته للسياق .

ب — اشتقاق صيغة : « فاعل » وتليها كلمة : عشرة ، ظاهرة أو ملحوظة .

(١) إذا قلنا هذا اليوم الحادىَ عشرَ من الشهر ، وهذه الليلة الرابعةَ عشْرةَ منه — فقد يكون المراد من اشتقاق صيغة « فاعل » من العدد الذى بمعناها وزيادة كلمة : «عشرة» بعدها — هو إفادة الاتّصاف بمعنى العدد مقيداً بملازمة العشرة ؛ فليس المراد إفادة الاتصاف المطلق ، وإنما المراد أنه واحد أو رابع موصوف بهذه الصفة، (وهى : كونهواحدا ورابعاً) مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشرة، ومنسوب إليها ، ارتباط زيادة عليها وانضمام إليها ، فهو واحد مزيد على العشرة ، أو رابع

---

(١) راجع بيان هذا فى باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٩) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإن تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مثلَ ما فوقُ ، فحُكْمَ جَاعِلٍ له احْكُمَا—١٦

يريد : إذا أردت أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة فاجكم له بحكم : « جاعل » ويقصد « بجاعل » اسم الفاعل من الفعل « جَعَلَ » الذى يفيد التصيير والتحويل حيث يصح أن ينصب بعده المفعول به ما دام شرط إعماله متحققاً .

مزيد عليها . . . ومثل هذا يقال فى : ثالثَ عشرَ ، وخامسَ عشر وتاسعَ عشرَ وما بينهما . . .

وحكم هذا النوع وجوب فتح الجزأين معا (وهما فاعل وعشرة) فى محل رفع ، أو نصب أو جر على حسب حاجة الجملة ، مع مطابقة الجزأين لمدلولهما تذكيراً وتأنيثا . ومن الأمثلة : هذا هو الكتاب السابعَ عشَرَ ، وهذه هى المذكرة السابعةَ عشْرةَ — إن الكتاب السابعَ عشَرَ نفيس ، وإن المذكرة السابعةَ عشْرَةَ نفيسة — سأحرص على الكتاب السابعَ عشَرَ وعلى المذكرة السابعةَ عشْرَةَ . فكل من السابعَ عشرَ ، والسابعةَ عشْرةَ ، مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . على حسب موقعه من الجملة وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقاً لمدلوله .

(٢) وقد يكون المراد من صوغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » هو الدلالة على أنه فرد من العدد الأصلى الذى صيغ منه . وأن « فاعلا » هذا بعض جماعة منحصرة فى العدد الأصلى ، وواحد من تلك الجماعة المحددة العدد ؛ ولتحقيق هذا الغرض يصاغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » بصور متعددة ، منها : هذا خامس عشَرَ خمسةَ عشرَ ؛ فنجىء بصيغة « فاعل » وبعدها كلمة « عشرة » مبنيتين على الفتح ، ونجىء بعدهما بالعدد الأصلى (وهو خمسة) الذى اشتقت منه الصيغة وبعده كلمة : « عشرة » أيضًا . والجزءان الأخيران مبنيان على الفتح ، كالأولين . فعندنا مركبان عدديان ، كل منهما مبنى على فتح الجزأين . فأما الأول منهما فمبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب أو جرّ ؛ على حسب حاجة الجملة . ثم هو — مع بنائه على فتح الجزأين — مضاف ، والمركب الثانى كله هو: المضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر ، ويجرى على صيغة « فاعل » من التذكير والتأنيث ما تطابق به مدلولها ؛ وهى لا نوجد إلا فى صدر المركب الأول . وتطابقها فى الحالتين كلمة : عشر

ومن أمثلة الصور المتعددة التى أشرنا إليها : هذا خامسُ . . . خمسةَ عشَرَ . بذكر صيغة « فاعل » وحدها دون ذكر كلمة : « عشرة » بعدها ؛ استغناء عنها بذكرها فى المركب الثانى الذى صدره العدد الأصلى الذى اشتقت منه الصيغة ، وعجزه هو كلمة « عشرة » .

فهذه الصورة مشتملة على صيغةفاعل وحدها وعلى مركب كامل بعدها ؛ فعندنا صدر التركيب الأول دون عجزه ، ويليه التركيب الثانى كاملا. وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالا ، وتقوم على ثلاث كلمات .

فأما صدر التركيب الأول فيعرب على حسب حاجة الكلام ؛ ولا يصح بناؤه إذ لا مقتضى للبناء بعد زوال التركيب . وهو أيضًا مضاف ، والتركيب الثانى — كاملا — مضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر[1] . . . والصيغة هنا وهى : فاعل مطابقة فى التذكير والتأنيث لمدلولها .

ومن أمثلة الصور المتعددة أيضًا : هذا خامس ... — ... عشَر ، بذكر صيغة فاعل وحدها دون كلمة : « عشرة » التى تصاحبها عند التركيب ، ودون ذكر العدد الأصلى الذى يكون منه الاشتقاق ؛ فالمركب الأول حذف عجزه ، والمركب الثانى حذف صدره ؛ فزال من كل مركب جزء ، وبقى جزء

وصيغة فاعل هنامطابقةلمدلولها تأنيثًاوتذكيرًا والأحسن إعرابها على حسب حاجة الجملة ؛ فتكون فى محل رفع أونصب أوجر، وهى — فى الوقت نفسه — مضاف والجزء الباقى من المركب الثانى (أى : العِقد«عشر»). مضاف إليه مجرورٌ .ومن النحاة من يجيز فى هذه الصورة إعراب « فاعل » على حسب العوامل — كماسبق ؛ لزوال تركيبه — مع اعتباره مضافًا . واعتبار كلمة : « عشرة» هى المضاف إليه مع بنائها على الفتح فى محل

---

(١) وفى هذه الصورة والتى قبلها يقول ابن مالك :

وإنْ أَردْتَ مثلَ ثانِى اثنيْنِ   مُــرَكَّباً فجِئْ بتركيبَــيْنِ ١٧

وهذا خاص بالصورة الأولى أما التى تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشرة :

أَو فاعِـلاً بحالتَيْهِ أَضِفِ   إِلَى مُرَكَّبٍ . بِمَا تَنْوِى يَفِ ١٨

(يف ، وأصلها : يفى – مضارع مجزوم فى جواب الأمر : أضف) .
التقدير : أضف فاعلا بحالتيه – وهما : حالة التذكير أو التأنيث – إلى المركب الثانى كاملا بعد حذف كلمة : « عشرة » من المركب الأول . ويفهم من هذا أن المركب الثانى فى محل جر مضاف إليه .

جر ، بتقدير ملاحظة صدرها المحذوف واعتباره كالموجود[1] وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(٣) وقد يكون المراد من صوغ : « فاعل » وبعده « عشرة » استعماله مع العدد الأقل — مباشرة — من العدد الأصلى الذى اشتُقّت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل — فنقول : هذا رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، وهذه خامسةَ عشْرَةَ أربعَ عشْرةَ . . . فهنا أربعة ألفاظ يتألف منها مركبان عدديان ، والمركب الأول منهما مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ،أو نصب أو جر؛ وهو فى حالاته الثلاث مضاف ، والمركب الثانى مبنى على الفتح دائمًا فى محل جر ، مضاف إليه .

وبالرغم من أن صيغة : « فاعل » فى هذا الأسلوب هى اسم فاعل ؛ بمعنى : جاعل كذا ؛ أى :أنها تفيد التحويل والتصيير وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازاً على أنه مفعول به لها ، أو تجره على أنه مضاف إليه — على الرغم من هذا لا يصح أن تنصب مفعولا به هنا ، لأن اسم الفاعل الذى ينصب المفعول به لابد أن يكون منونا أو مبدوءًا بأل . والأمران ممتنعان هنا ؛ إذا العدد المركب لا يُنون ، وهو هنا مضاف فلا تدخله مع إضافته

والنحاة يقررون أن هذه الصورة لم يسمع لها نظير فى كلام العرب . وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا . إلا أن سيبويه وبعض النحاة يجيزونها ويرون فى إجازتها توسعة وتيسيرا .

ويتبين مما سبق أن كل معنى من الثلاثة يخالف الآخر فلا يصح استعمال واحد مكان غيره وإلا كان خلطًا معيباً .

حـ — اشتقاق صيغة « فاعل » وبعدها عشرون ، أو عقد آخر من العقود التى بعد العشرين :

يصح اشتقاق صيغة « فاعل » من أحد الأعداد المفردة المحصورة فى واحد

---

(١) وفى الصورة الأخيرة بحالتيها بقول ابن مالك بعد البيت السالف :

وشاع الاستغناءُ بحادى عشَرًا ونحوه . . . . — ١٩

المراد بنحو : .« حادى عشر» ثانى عشر ، وثالث عشر ، إلى تسعة عشر . والاستغناء الذى يريده هو ما أوضحناه من حذف العقد من التركيب الأول مع حذف النيف من التركيب الثانى فينتهى الأمر ببقاء جزأين. وفى إعرابهما الوجهان اللذان شرحناهما . والثانى منهما شاذ لا يقاس عليه . أما بقية البيت فتتعلق بحكم آخر .

وتسعة وما بينهما ويذْكَر بعد الصيغة « العِقد » معطوفًا عليها بالواو خاصّة : نحو الواحد والعشرون ، والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون ، والحادية والعشرون . . . والثانى والثلاثون ، والثانية والثلاثون ، والرابع والخمسون والرابعة والخمسون . . . وهكذا[1] . . .

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغة ، وهى المعطوف عليها (أى : النيّف) ، وتأخير المعطوف ، وهو : « العِقد » . وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها . والمعطوف عليه يطابق مدلوله فى تذكيره وتأنيثه ؛ ويعرب بالحركات على حسب حاجة الجملة ، والمعطوف يتبعه فى إعرابه ، فيكون مثله مرفوعًا ، أو منصوبًا أو مجرورًا ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، ولا يعرب بالحركات كالمعْطوف[2] وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو ، فمن الخطأ أيضًا حذفها ؛ فلا يصح مثل : حادى عشرين ، أو ثانى عشرين ، أو ثالث أربعين . . .

أما الغرض المعنوى من هذه الصياغة فهو الغرض من صياغتها من الأعداد المفردة التى تليها كلمة : « عَشرة ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال .

---

(١) والاشتقاق فى هذه الصورة يكون من اسم العدد نفسه ، فهو اشتقاق من اسم جنس معنوى ليس بمصدر . ماعدا اثنين كما تقدم فى هامش ص ٤١٥

(٢) وفى هذه الصورة يقول ابن مالك فى آخر بيت سبق فى ص ٤٢١ لمناسبة أخرى والبيت هو :

(وشاعَ الاستغناء بحادى عشَرا ونحوه.) وقبل عشرين اذكرا —١٩

الذى يعنينا هو الجملة الأخيرة منه : ونصها : وقبل عشرين اذكرا . . . وبعدها بيت بتمم المراد ونصه :

وبابِه الفاعِلَ من لفظ العددْ بحالتيه قبل واو يُعْتَمَدْ —٢٠

(واو يعتمد : أى حرف واو يعتمد عليه فى العطف دون غيره من أخواته) .

والتقدير : واذكر قبل عشرين ـ بابه وهو باقى العقود التى بعده — صيغة فاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث على حسب مدلوله بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف) ويليها العقد المعطوف .

المسألة ١٦٧ :

التأريخ[١] بالليالى والأيام

تأريخ الحوادث والأمور الجارية ضرورى لضبط شئون الفرد ، وتنظيم حياته الخاصة والعامة ، وهو ضرورى كذلك لضبط شئون الجماعات (دُوَلا وأمماً) وما يكون بينهما من معاملات . ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتأريخ ؛ ليرشده ، ويذكّره ، ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوقائع التى يبغى الاهتداء إلى زمنها. ولكل فرد طريقته التى يختارها لنفسه خاصة ، ويراها أنسب له ، وأكثر ملاءمة . غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على اختيار كل منها مبدأ زمنيا تؤرخ به شئونها العامة ، ويرجع إليه أفرادها فى شئونهم المشتركة بينهم ، ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره فى شئونه الخاصة به . والعرب من هؤلاء فقد اختاروا حادث الهجرة مبدأ زمنيا لتسجيل الحوادث وتاريخها. وسموا هذا : « التاريخ الهجرى »[٢] وساروا فيه على أساوب مأثور عنهم ؛ فإذا وقع حادثٌ مّا سجلوه بطريقتهم قولا أو كتابة ، وأرخوه بالليالى لسبقها فى حسابهم ؛ إذ الشهور عندهم قمرية ، وأول الشهر القمرى ليلة ، وآخره نهار ، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحادث الذى وقع أول الشهر الهجرىّ ككتابة رسالة — مثلا — قال : كُتِبتْ لأول ليلة منه ، (أى : فى أول ليلة) أو لغُرَّتِه ، أو مُسْتهلّه .فإذا انتهت الليلة الأولى قال : كتبتْ لليلة خلتْ ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خَلَوْن إلى أن

---

(١) يقال : التأريخ — بالهمزة — والتاريخ بدونها والتوريخ ، وهذا مصدر الفعل ورخ . توريخاً ، أما الأولان فمصدران لأرخ .

(٢) يقول الصبان فى آخر باب العدد ، ما نصه ؛ (كانت العرب تؤرخ بالخصب ، وبالعامل (أى : الوالى الحاكم عليهم) وبالأمر المشهور . ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ — وكان شائعاً عند الفرس ، فاستحسنه هو وغيره . ثم اختلفوا (فى بدئه) فقال بعضهم : من البعثة . وقال قوم من وفاة الرسول ثم أجمعوا على الهجرة ، ثم اختلفوا بأى شهر يبدءون ؟ فقال بعضهم رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذى الحجة . ثم أجمعوا على المحرم ؛ لأنه شهر حرام ، ومنصرف الناس من الحج . فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين .واثنتى عشرة ليلة ؛ لأن قدومه عليه السلام المدينة كان يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة . « خلت من ربيع الأول ؛ وقيل المؤرخ بالهجرة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك السيوطى . فى كتابه الشماريخ فى علم التاريخ) .

تنتهى عشر ليال فيقول: لإحدى عشْرة َخلَتْ ، أو للثانية عشرة . . . إلى أن تجىء ليلة النصف فيقول: كُتبتْ للنصف منه، أو لمنتصفه، أو لانتصافه. ويصح أن يقول: لخمس عشْرة خلتْ أو َبقيتْ، (أى: عند خمس عشرة) والأول أكثر شيوعاً فى كلام الفصحاء. ثم لأربعَ عشْرةَ َبقيتْ، إلى أول العشرين فيقول: لعشْرٍ َبقينَ، أو لثمان بقين . . . وهكذا إلى أن تبقى ليلة واحدة فيقول: لليلة بقيت، أو لسَرَاره، أو سَرَره. فإن مضت وبقى نهار اليوم الأخير فيقول: كتبتْ لآخر يوم منه، أو لسَلخه أو انسلاخه. وقد يستعمل السَّلخ والانسلاخ لليلة الأخيرة أيضاً وإذا قال لآخر ليلة منه أو آخر يوم منه كان هذا دليلا على أن الشهر القمرىّ كاملا؛ أى: ثلاثين يوماً، وليس من الشهور التى تنقص.

هذا ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة والعكس فى كل موضع يراد فيه التحدث عن عدد مدلُوله جمعٌ لا يعقل؛ بأن يكون المعدود ثلاثة أو أكثر مما لا يعقل ولكن اتباع الوضع الذى سردناه أفضل[1].

تعريف العدد وتنكيره :

سبق الكلام عليه وافياً فى (ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢) .

---

(١) سبب الأفضلية أن أكثر المسموع يكون بنون النسوة مع الثلاث والعشر، وما بينهما؛ فيقال: ثلاث خلون؛ أو أربع خلون . . . وهكذا إلى عشر خلون. أما ما زاد على العشر إلى خمسة عشر فيقال فيه خلت. وكل ما سبق فعلى سبيل الأولوية، وبغير ملاحظتها يصح وضع تاء التأنيث مكان النون. على أن تفضيل نون النسوة على الوجه السالف فى الأساليب العددية هو الذى يساير مجيئها فى جمع التكسير الدال على القلة كما أن مجىء تاء التأنيث فيما زاد على العشر هو الذى يلائم مجيئها فى جمع التكسير الدال على الكثرة، فالمعروف أن نون النسوة أنسب مع جمع القلة للمؤنث نحو: رأيت أذرعاً امتددن فى الهواء، وهذا أفضل من: امتدت. كما أن المعروف أن تاء التأنيث أنسب فى جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث؛ نحو: للوالد أياد غمرت أبناءه، وهذا أفضل من غمرن. فانطبق حكم كل جمع للتكسير على العدد الذى يدل دلالته على القلة أو الكثرة؛ فالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما يدل على القلة فالأنسب له نون النسوة وهى — فوق ذلك — ملائمة لتمييزه الذى يكون فى الأغلب جمعاً. والعدد المركب يدل على الكثرة فالأنسب له تاء التأنيث (راجع الصبان فى هذا الموضع) .

المسألة ١٦٨ :

كنايات العدد[١] :

(كمْ – كأىّ – كذا ...) وكنايات أخرى ، منها : كيْت وذَيْت

الأولى : كم . وهى نوعان : « كم الاستفهامية » و « كم الخبرية » .

ا – معنى الاستفهامية : أداة استفهام يُسأل بها عن معدود ، مجهول الجنس والكمية معاً . ذلك أن من يسمع : « كم » وحدها لا يدرى حقيقة مدلولها ؛ أى : جنْسه ؛ أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم قلم . . . ولا يدرى أيضًا عدد أفراد تلك الحقيقة ، ولامقدارها ؛ أكتابان أم أكثر ؟ أديناران أم دنانير ؟ أرجلان أم رجال ؟ أقلمان أم أقلام؟ فكلمة : « كم » وحدها مبهمة المدلول (المعدود) عند السامع فى هاتين الناحيتين .

لكنه إذا سمع كم كتابا قرأت ؟ – كم ديناراً أنفقت ؟ – كم رجلا صافحت ؟ أثلاثة أم أربعة ؟ – كم قلماً اشتريت ؟ أقلمين أم ثلاثة ؟ . . . – إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها فى الناحيتين السالفتين ، وتنكشف له حقيقة المعدود (المسئول عنه) ومقداره ؛ بسبب الاسم الذى جاء بعد : « كَمْ » – ويسميه النحاة : تمييزًا – وبسبب ما وَليه من بدل مقرون بالهمزة . وهذا معنى قولهم : « كم » الاستفهامية أداة استفهام مبهمة عند سامعها ، لا بد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتَى المعدود . وقد يليه ما يزيل الإبهام عن الناحية الأخرى . فالتمييز محتوم ، أما ما يليه فليس بمحتوم .

أشهر أحكامها :

(١) أنها اسم استفهام له الصدارة فى جملته دائمًا إلا إن كان مجرورًا

---

(١) أصل الكناية : التورية عن الشىء بأن يعبر عنه بغير اسمه ، لسبب بلاغى . وهذه الألفاظ سميت كنايات ؛ لأن كل واحدة منها يكنى بها عن معدود ، أى : يرمز بها إلى معدود ، ويراد منها ذلك المعدود ؛ فهو مدلولها ، وهى الرمز الدال عليه . فكما أن كلمة : محمد ، أو على ، أو صالح . . . هى الدالة ومدلولها هو الذات المعينة المشخصة لكل – كذلك هذه الكنايات ؛ هى الدالة ، ومدلولها معدود ، ولكنه معدود مبهم – كما سنعرف – فليس معينا ولا مشخصا كدلالات الأعلام السابقة . . .

بحرف جر أو بإضافة ؛ نحو : بكم دينار تبرعت ؟ ومرضى كم مستشفًى ساعدتَ ؟ والاستفهام بها قد يكون عن شيء مضى أو لم يمض . . .

(٢) أنها مبنية على السكون دائمًا فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الإعراب[1] ، نحو : كم نوتيًّا فى هذه الباخرة ؟ — وكم بحّارًا فنيًّا بها ؟ وإلى كم رُبّانٍ تحتاج إدارتها ؟

(٣) يجوز عودة الضمير عليها مفردًا مذكرًا أو مطابقًا لما يدل عليه ، (أى : بحسب لفظها ، أو بحسب ما يحتمله معناها) ، نحو : كم أخًا جاءك ، أو جاءاك أو جاءوك ، أو . . .

(٤) لا بدّ لها من تمييز بعدها والغالب أن يكون مفردًا[2] منصوبًا بها نحو : كم طالبًا يتعلمون فى جامعاتنا ؟ وكم بلدًا عندنا يضم جامعة أو أكثر ؟ ويصح أن يكون تمييزها مفردًا مجرورًا بِـمِنْ بشرط أن

(١) وضع بعض النحاة لإعرابها المحلى ضابطاً حسناً ؛ فقال ما ملخصه :

إذا وقعت . « كم » على زمان أو مكان فهى ظرف مبنية على السكون فى محل نصب . نحو : كم يوماً صمت ؟ — كم ميلا مشيت ؟ . وإن وقعت على معنى مجرد (أى : حدث) فهى مفعول مطلق ، مبنية على السكون فى محل نصب ؛ نحو : كم زيارة زرت المريض ؟ وإن وقعت على ذات ، وكان الفعل بعدها متعدياً — ، لواحد أو أكثر ولم يستوف مفعوله فهى مفعول به ، مبنية على السكون فى محل نصب ؛ نحو : كم درهماً بذلت السائل المحتاج ؟ وإن سبقها حرف جر ، أو مضاف — فهى مبنية على السكون فى محل جر ؛ نحو : فى كم ساعة تطوف الطائرة حول الأرض ؟ وفوق كم خط من خطوط الطول تمر ؟ وما عدا ذلك تكون مبتدأ — غالباً — مبنية على السكون فى محل رفع ؛ نحو : كم مهاجراً حضر ؟ وكم مهاجراً سيحضر ؟ وقد تكون معمولا لناسخ يعمل فيها قبله مثل : « كان وظن » (دون — « إنّ ») نحو : كم كان مالك . وقد تصلح مبتدأ أوخبراً فى مثل : كم مالك ؟ إن كانت استفهامية .

ومما يوضح محلها الإعرابى ، ويسهل إعرابها — أن نفترض عدم وجودها ، ونجعل التمييز يحل فى مكانها ونعرف موقعه الإعرابى ونجرى عليها حكمه ؛ فى مثل : كم يوماً صمت . نفترض أن أصل الكلام : صمت يوماً . « فيوماً » ظرف زمان . وإذاً نعربها ظرف زمان . مبنية — على السكون فى محل نصب . وفى مثل : كم ميلا مشيت . . . نتخيل أن الأصل : مشيت ميلا . فكلمة : ميل ، ظرف مكان . وإذاً نعربها ظرف مكان مبنى على السكون فى محل نصب . . . وهكذا :

(٢) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، واستشهد بها الكوفيون على صحة وقوعه جمعاً . وأغلب النحاة يردها أو يؤولها ويرفض جمعيته . والأحسن الحكم على تلك الأمثلة بالندرة التى لا يصح معها القياس . ولا داعى لتكلف التأويل .

تكون « كم » مجرورة بحرف جرّ ظاهر [١]؛ نحو : بكم طبيب نعالج المرضى فى الريف ؟ وإلى كم مهندس يحتاج ؟ وعلى كم خبير زراعى يعتمد فى زراعاته ؟ . ويصح ، من طبيب — من مهندس — من خبير . . .

فإن وجدت « مِن » الجارة ظاهرة ، فهى ومجرورها (التمييز) متعلقان « بكم » . وإن لم توجد « من » ظاهرة فهى مقدرة تجر التمييز ، أو ليست مقدرة و « كم » هى التى تجرّه ؛ على اعتبارها ؛ مضافة (مع بنائها) والتمييز بعدها مضاف إليه مجرور . ويجوز أن يجىء بعد التمييز بدل مقرون بالهمزة والمبدل منه هو : « كم » ؛ فيزول ما بقى من غموضها ، وتنكشف الناحية الأخرى من إبهامها —كما أشرنا — نحو: كم بحارًا فى الباخرة ؟ أعشرة أم عشرون ؟ .

(٥) وإذا كانت «كم» مضافة لتمييزها فلا يصح الفصل بينهما بجملة ؛ لأن المتضايفين لا يفصل بينهما جملة . لكن يصح الفصل بأحد شبهى الجملة ؛ لأنهما محل التوسع والتيسير . فإن كان التمييز مجرورًا بـ « مِن » الظاهرة جاز الفصل بالجملة أو بغيرها . وكذا إن كان التمييز منصوبًا لكن يجب جر هذا التمييز بـمِن إن كان الفاصل بينهما فعلا متعديا لم يستوف مفعوله ؛ لكيلا يقع فى الوهم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز ، وأنه مفعول الفعل المتعدى ، فلإزالة الوهم واللبس يجب جره بـمِن ، نحو: كم ترى من عصفور على الشجرة ؟ وكم ترى من صياد يحوم حولها ؟

—٦— وتمييز «كم» الاستفهامية فى كل أحواله يصح حذفه إن دلّ عليه دليل ولم يترتب على حذفه لَبْس [٢] . . .

---

(١) لا يشترط بعض النحاة لجر تمييزها جرها مستدلا بقوله تعالى : (سل بنى إسراءيل كم آتيناهم من آية بينة) ورأيه ضعيف .

(٢) فيما سبق من أحوال الاستفهامية يقول ابن مالك فى باب عنوانه : (كم ، وكأين ، وكذا) . . . ما نصه :

مَيِّزْ فى الِاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ ما ... مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ؛ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

وَأَجِزَ أَنْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

(والأصل : أجزأن . حذفت الهمزة للشعر ، وانتقلت حركتها إلى الراء الساكنة قبلها . مضمراً ، أى : مضمرة . وجعلها مذكرة على نية الحرف : من ، غير مريد الكلمة : « من ») يريد : أنه يصح جر التمييز « بمن » المضمرة جوازاً إن وقعت « كم » بعد حرف جر ظاهر .

ب – الخبرية : هى أداة للإخبار عن معدود كثير ، ولكنه مجهول الجنس والكمية[١] . ومن أمثلتها ما جاء فى عتاب صديق لصديقه : (إنى أحفظ ودك ، وأرعى عهدك ، وأرسُم طريقى على الوفاء لك ، والصفح عن بوادرك. فكم مرةٍ هفوتَ فأغضيتُ ، وكم إساءةٍ نالتنى فغفرت ، وكم إخوانٍ أبعدتَهم عنك فقربتُهم منك ، وأرجعتهم إليك . . . فهل تنسى هذا أو تتناساه ؟) .

فكلمة : «كم » وحدها – قبل وضعها فى شىء من الكلام السابق ، مبهمة لا تدل على حقيقة المعدود وجنسه ، ولا على مقداره وكميته ؛ إذ لا يدرى السامع المراد : أهو : كم يوم ، أم كم رجل ، أم كم إساءة . . . فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال عنها الإبهام وكشف الغمُوض عن المعدود ، وبَيَّنَ حقيقته وكميته وأن هذه الكمية كثيرة ، ومثله قول الشاعر :

وكم ذنبٍ مُولِّدُه دلالٌ وكم بُعْدٍ مُوَلِّدُه اقترابُ

وبسبب أن الإخبار بها يرمى إلى كثرة المعدود وجب أن يكون هذا الإخبار عن شىء مضى لأن الذى مضى بانت كميته ومقدار أفراده ؛ فيمكن الحكم عليها بالكثرة ، والإخبار بهذا الحكم ، أما الذى لم يمض فمجهول المقدار . ومن ثَمّ كان الدافع على استعمالها هو الافتخار والمدح بالكثرة أو الذم بكثرة شىء معيب.

أحكامها :

(١) وجوب صدارتها فى جملتها ، إلا حين تكون مجرورة بحرف جر ، أو بإضافة ، نحو : لله أنت ! ! فإلى كم مشروعٍ نافع سارعت ؛ فحمد الناس إسْراعك . وعند كم عقبةٍ فى طريقه وقفت لتذليلها . فأكبر العارفون شأنك .

(٢) صحة عودة الضمير إليها مفردًا مذكرًا مراعاة للفظها أو مطابقًا لمعناها مراعاة لما يحتمله مدلولها . والأفصح مراعاة تمييزها ، نحو : كم رفاق نفع أو نفعوا . . .

(٣) وجوب بنائها على السكون فى محل رفع أو نصب ، أو جر على حسب الجملة[٢] .

---

(١) ما سبق فى ص ٤٢٥ عن هذين فى «كم الاستفهامية» يزيد الأمر وضوحا هنا .

(٢) لا تختلف « كم » الخبرية فى إعرابها المحلى عن « كم » الاستفهامية فى إعرابها السابق: فى رقم « ا » من هاش ص ٤٢٦ . برغم اختلاف معناهما وتمييزهما .

(٤) وجوب الإتيان بتمييز لها يكون مفردًا مجرورًا، أو جمعا مجرورًا[١] بشرط أن يكون فى الحالتين غير مفصول منها بشىء. والأفصح إفراده. ومن الأمثلة قول الشاعر:

فكم نزهةٍ فيك للحاضرين وكم راحةٍ فيك للأنفس

وقول الناثر: الأريب لا ينخدع بالمظهر الزائف، فكم رجالٍ حسُنَت مناظرهم وساءت مخابرهم، وكم رجالٍ تقتحمهم العيون وفى أثوابهم أبطالٌ عظام ...

ويصح فصل التمييز منها: فإن كان مفصولا بجملة وهو مجرور وجب نصبه، ولا يجوز جرّه إلا فى ضرورة الشعر؛ ، نحو: ما أنفس نصائح الحكماء، وأغلى أقوالهم؛ فكم أرشدنا منهم — نصحًا، وكم صاننا منهم — قولا. وقول الآخر فى مدح قوم:

كمْ نالنى منهُمُ فضلاً على عدَم ... (وفاعل الفعل فى الأمثلة السابقة ضمير يعود على «كم» ويجوز جعل التمييز: فاعلا بعد رفعه[٢]).

وكذلك يجب نصبه ولا يجوز جره إلا فى ضرورة الشعر إن كان مفصولا بظرف، ومعه جار ومجرور؛ نحو: كم دون الوصول إلى الشهرة — كفاحًا، وكم لها بعْد إدراكها تعبًا .

فإن كان الفصل بالظرف فقط، أو بالجار مع مجروره فقط — جاز الأمران، والنصب هو الأرجح . نحو: كم دون الشهرة كفاحًا، وكم لها تعبًا ... ولا يصح الفصل بغير ما سبق — على الصحيح —

وإذا فَصل بين «كم» الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد، لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بالحرف: «من»؛ لمنع اللبس؛ إذ قد يقع فى الوهم أن التمييز المنصوب ليس تمييزًا، وإنّما هو مفعول به للفعل المتعدى. فلإبعاد هذا الوهم يجب جر

---

(١) والجر فى الحالتين لأنه مضاف إليه، و «كم» هى المضاف أو «بمن» المقدرة. ويجوز — دائماً — إظهار «من».

(٢) وفى «كم» الخبرية يقتصر ابن مالك على بيت واحد، يبين فيه معناها، وأن تمييزها يكون كتمييز العدد «عشرة»، أى: جمعاً مجروراً — فى الغالب — أو كتمييز المائة يكون مفرداً مجروراً. يقول:

واسْتَعْمِلَنْهـا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ؛ كَكَمْ رِجَالٍ، أو: مَرَهْ

التمييز بمن لا بالاضافة اذ لا يصح الفصل بالجملة بين المتضايقين . كقوله تعالى: (كم تركُوا من جنَّات وعيون . . .)، وقوله تعالى : (. . . كم أنْبَتْنا فيها من كلّ زوج كريم) ، و «كم » فى الآيتين مبنية على السكون فى محل نصب مفعول به .

ومن الجائز حذف تمييزها إذا دل عليه ولم يوقع حذفه فى لبس . ولكن حذفه وهو « مضاف إليه » قليل غير قياسى ؛ لما يترتب عليه من حذف « المضاف إليه» مع وجود المضاف وحده .

ـ ٥ ـ من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنة التى عقدها النحاة بين نوعى « كم » ؛ لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما . وملخصها : أنهما يتشابهان فى خمسة أمور .

(١) أنهما كنايتان مبهمتان عن معدود ، مجهول الجنس ، والمقدار . (أى : مجهول الحقيقة والكمية) .

(٢) مبنيتان .

(٣) بناؤهما على السكون فى محل رفع ؛ أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعهما من جملتهما فهما متماثلتان فى إعرابهما المحلىّ .

(٤) ملازمتان للصدارة فى جملتهما . إلا إن سبقها حرف جر أو مضاف .

(٥) وجوب تمييزهما .

ويفترقان فى خمسة أمور كذلك :

(١) أن الخبرية تتضمن الإخبار بكثرة شىء معدود ؛ فتختص بالزمن الماضى وحده . ولهذا لا يصح على الإخبار أن نقول : كم رحلة سأقوم بها أيام العطلة المقبلة ! لأن التكثير والتقليل ـ كما سبق ـ لا يكونان إلا فيما عرف مقداره . وهذه المعرفة لا تتحقق إلا فى شىء قد مضى وانتهى . ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق .

(٢) أن المتكلم بالخبرية لا يتطلب جواباً من السامع ؛ لأنه مُخْبِر ، غير مستخبِر ؛ بخلاف الاستفهامية .

(٣) أن المتكلم بالخبرية ، يتعرض للتصديق والتكذيب ، لأنه مخبر ، والخبر عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه .

(٤) أن الأغلب فى تمييز الاستفهامية أن يكون مفرداً منصوباً بها ، أو

مجرورًا بالإضافة ، أو بمن إن جُرّت بحرف جر ظاهر . أما تمييز الخبرية فيكون مُفردًا مجرورًا ؛ أو جمعا مجرورًا . ولا يكون منصوباً إلا فى بعض حالات الفصل

(٥) أن البدل من « كم » الخبرية لا يصح أن يقترن بهمزة الاستفهام ؛ لأن هذا البدل خبرىّ كالمبدل منه (وهو : كم الخبرية) والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام . يقال : كم رجال حضروا الحفل ! ! ثمانين بل تسعين . . . أما الاستفهامية فيجب اقتران البدل منها بهمزة الاستفهام ؛ لأن الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام . فيقال : كم رجال حضروا ؟ أثمانين أم تسعين ؟ إذا كان العدد مجهولا يريد أن يعرفه السائل .

* * *

الثانى : كَأَيِّنْ[١] — وأشهر لغاتها : كأيِّنْ — بتشديد الياء مكسورة فنون ساكنة — ثم : كائِنْ بسكون النون . ثم : كَئَايِنْ ؛ بهمزة ساكنة بعد الكاف — تليها ياء مكسورة ، فنون ساكنة[٢] — وهى بمنزلة « كم » الخبرية ، وتشاركها فى خمسة أمور :

(١) الإبهام . (٢) الدلالة على تكثير المعدود .

(٣) الملازمة للصدارة .

(٤) البناء على السكون فى محل رفع ، أو نصب على حسب موقعها . ومن الممكن وضعها فى كل مكان توضع فيه : « كم » إلاّ الجرّ .

(٥) الحاجة إلى تمييز مجرور ولكنه يجرّ هنا « بمِن » ظاهرة لا بالإضافة ، والجار مع مجروره متعلقان بكأىّ .

وقد ينصب التمييز . ومن الأمثلة للمجرور قوله تعالى : (وكأيِّنْ من دابّةٍ لا تَحْمِلُ رزقَها . اللهُ يرزقُها وإيّاكُم . . .) ، وقوله تعالى : (وكأيِّنْ من قريةٍ أمْلَيْتُ لها وهِى ظالمة ، ثم أخذتها ، وإلىّ المصيرُ) .

---

(١) الأحسن : إثبات نونها خطاً ونطقاً فى جميع لغاتها ، حتى عند الوقف ؛ عليها منعاً للإلباس ، وأصل هذه « النون » ، هو : التنوين فيصح الرجوع إلى أصلها ، عند الكتابة والوقف . ولكن الأول هو الأحسن كما قلنا .

(٢) ثم كَيْئِنْ — بكاف مفتوحة ، فياء ساكنة فهمزة مكسورة ، فنون ساكنة — ثم : كَئِنْ ، كالسابقة مع حذف الياء وقد أطال النحاة فى إثبات أنها مركبة فى الأصل . . . ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء فى معرفة ذلك الأصل المزعوم المتكلف لأن الذى يعنينا الآن أنها وهى بمعنى « كم » كلمة واحدة فى إعرابها وفى معناها وكل أحكامها .

وقول الشاعر :

وكائنْ رأينا من فروعٍ طويلةٍ　　تموت إذا لمْ تُحْيِهِنَّ أُصولُ

ومن التمييز المنصوب قول الشاعر :

اُطرُدِ اليأس بالرجا ؛ فكأيِّنْ　　آلِمًا[1] حُمَّ[2] يُسْرُه بَعد عُسْرِ

وقول الآخر :

وكائِنْ لنَا فضلا عليكم ومِنةً　　قديمًا . ولا تدرون مَا مَنَّ مُنعِمُ

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقًا ــ كما فى بعض الأمثلة السالفة ــ فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوفِ مفعوله يجب جرّ التمييز « بمن » منعًا لتوهم أنه مفعول به فى حالة نصبه ومن الأمثلة قول الشاعر :

وكائِنْ ترى من صامت لك مُعْجِبٍ　　زيادتُه أو نقصُه فى التكلم

وقول الآخر :

وكائِنْ ترى من حالِ دنيا تغيرتْ　　وحالٍ صفا بعد اكْدرَار ــ غَدِيرُها

وتخالف كم الخبرية فى أربعة :

(١) « كم » كلمة « بسيطة » على الأرجح أما « كأيِّنْ » فمركبة ــ على الأرجح عندهم ــ من كاف التشبيه ، و « أيّ » المنونة . ولا أثر للتركيب ولا لمعنى جزأيه فى حالتها القائمة الآن ، بعد أن صارت كلمةواحدة تؤدى معنى جديداً .

(٢) كأينْ لا تكون مجرورة بحرف ، ولا بإضافة ، ولا بغيرهما . بخلاف « كم » فإنها تجر بالحرف وبالإضافة .

(٣) إذا وقعت « كأين » مبتدأ فخبرها لا يكون إلا جملة . كالأمثلة السالفة أما « كم » فلا يلزم أن يكون جملة .

(٤) ليس لها نوع آخر يستعمل فى الاستفهام أو فى غير الإخبار . . .

(٥) تمييزها فى الغالب مجرور بمِنْ الظاهرة . بخلاف « كم » فإنه يجر بالإضافة أو بمن المضمرة أو الظاهرة .

* * *

---

(١) اسم فاعل من ألم يألم ؛ بمعنى : تألم يتألم . . .

(٢) قدر هيئ .

الثالث : كذا وصيغتها ثابتة فى كل الحالات ، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنايات العدد . وهى مركبة من « كاف » التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة تؤدى معنى جديدًا مستقلا ، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة. وهو الإخبار عن شىء معدود قليل أو كثير ، فهى من كنايات العدد المبهمة .

وتشبه « كم » الخبرية فيما يأتى :

(١) فى الإخبار (٢) وفى الإبهام

(٣) وفى البناء على السكون فى محل رفع أو نصب أو جر (٤) وفى الحاجة إلى تمييز .

وتخالفها فى :

(١) أنها لا تلازم الدلالة على الكثرة ، فقد يكون « كذا » كناية عن معدود كثير أو قليل ؛ نحو: أنفقت . كذا دينارًا فى رحلاتى ، وركبت خلالها كذا سيارة وطيارة ، وباخرة وقطارًا

(٢) وفى أن تمييزها واجب النصب بها على الأرجح[١] سواء أكان مفردًا أم جمعًا

(٣) وأنها لا تكون فى الصدر (٤) وأنها تتكرر — غالبًا — مع عطف بالواو كقول الشاعر :

عِدِ النفسَ نعمَى بعد بؤساك ذاكرًا كذا وكذا ؛ لطفا به نُسِيَ الجهد

(١) قلنا على الأرجح لأن الكوفيين يجيزون جره إذا كان غير مكرر بعطف ، فيقولون : فى المتجر كذا ثوب ، وفى المصنع كذا عامل . فيكون التمييز مضافاً إليها مجروراً ، أو مجروراً بمن مقدرة . أو بدلا فى رأى ثالث . والأفضل هنا عدم الأخذ بالرأى الكوفى ؛ لأنه مبنى على مجرد القياس على تمييز « كم » ، دون عرض أمثلة تؤيده من الكلام العربى الفصيح . ومجرد القياس فى مثل هذا ضعيف مردود . و بعض النحاة ومنهم ابن مالك يجيز جره بمن كما سيأتى فى البيت التالى :

وفى الكلام على : « كأين ، وكذا » يكتفى ابن مالك ببيت واحد ، هو :

كَكَمْ : «كَأَيِّنْ »و«كذا » ،وينتصبْ تمييزُ ذَيْنِ ،أو: به صِلْ : «مِنْ »تُصِبْ

يقول إن « كأين » و « كذا » مثل : « كم » — يريد : « كم » الخبرية — ولم يبين أوجه الشبه . وقد أوضحناها ، ثم بين أن تمييز «كأين وكذا » منصوب . ومن الجائز عنده جره بمن ، ويرى فى جره صابة وسداداً . وهو يخالف أكثر النحاة فى جر تمييز « كذا» « بمن » كما سلف . إلا إن كان الضمير فى : (به) عائداً على تمييز : « كأين » فقط كما يرى بعض المعربين .

... ...

زيادة وتفصيل :

تأتى « كذا » المكررة المعطوفة بالواو ، وغير المكررة — كناية عن غير العدد ، فيكنى بها عن اللفظ الواقع فى التحديث عن شىء حصل أو عن قول . سواء أكان ذلك اللفظ معرفة أم نكرة ؛ كالحديث : يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا[١] . . .

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذا الإشارية حين يقتضى المعنى بقاءها على أصلها ، نحو : عرفت الأخ نافعا ، والصديق كذا . ورأيت الغنىَّ واقيا من ذلِّ السؤال والعمل كذا .

وفى هذه الصورة قد تدخل عليها « هاء التنبيه » فيقال : والصديق هكذا . . . والعمل هكذا . . . أو : وهكذا الصديق — وهكذا العمل .

---

(١) قال السيوطى فى الأشباه والنظائر : الذى شهد به الاستقراء ، وقضى به الذوق الصحيح أن : « كذا » المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ؛ فتكون من كلامه ، لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا تقول ابتداء : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول بالدار الفلانية . ويقول من يخبر عنك : قال فلان : مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا .

الرابع : كنايات أخرى ، منها : كَيْت . . . وذَيْت .

هاتان ليستا من كنايات العدد ، وإنما يذكرهما النحاة بعد تلك الكنايات للتناسب بين النوعين فى مجرد الكناية عن شىء .

وكيْتَ وكيْتَ — بفتح التاءين معًا ، وهو الأكثر ، أو كسرهما معًا ، أو ضمهما كذلك — يُكنَى بهما عن القصة والخبر ، أى : الحديث عن شىء حَصَل أو عن قول وقع ؛ مثل : صنَع العامل كيت وكيت ، وقال كيت وكيت. ولا بد من تكرارهما مع العطف بالواو ، واعتبارهما معًا مركبًا مزجيًّا بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ، والجزءان مبنيان معًا ؛ إما على الفتح ، وإمّا على الكسر ، وإمّا على الضم ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة . وهذا المركب المزجى نائب فى الحقيقة عن جملة ، ولهذا صح أن يعمل فيه القول فى نحو : أنت : قلت كيْت وكيت ؛ فيكون المركب المزجى هنا فى محل نصب مفعولا به للفعل : قال .

وكل ما تقدم فى : كيت وكيت ، يقال كاملا فى : ذيت وذيت ، من غير تفريق فى شىء إلا فى الحرف الأول الهجائى ؛ فهو « كاف » فى أحد المركبين ، و « ذال » فى المركب الآخر ، ولا خلاف فى شىء بعد هذا .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا — يقول اللغويون : إن أصل : «كيت وكيت» و «ذيت وذيت» هو : «كيَّة وكيَّة» و «ذيَّة وذيَّة» بتشد الياء فى كل لفظة ، وبعدها تاء التأنيث المربوطة . ثم حصل تخفيف بحذف التاء المربوطة وبقلب الياء الثانية (من كل ياء مشددة) تاء واسعة (أى : غير مربوطة) فهذه التاء ليست للتأنيث وإنما هى منقلبة عن حرف أصلىّ . ولا مانع عندهم من استعمال الأصل بدون تخفيفه . ويتعين عند استعماله تركيب كل جزأين تركيباً مزجيًّا مع بنائهما على الفتح دائمًا فى كل المواقع الإعرابية.

ب — ويقول الصبان : (يتعين فى مثل: كان من الأمر «كيت وكيت» . . . أو «ذيت وذيت» — اعتبار «كان» للشأن، وخبرها: كيت وكيت، — أو ذيت وذيت — لأن هذا المركب المزجى نائب عن الجملة ، ولا يكون اسما لكان ؛ كما لا يكون اسمها جملة . قاله الفارسى واستحسنه ابن هشام . لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن[1]، بغير جملة مصرح بجزأيها . والظاهر أن : «من الأمر» تبيين يتعلق «بأعنى» مقدرًا) هذا كلامه .

وفيه حذف وتقدير لا داعى لهما . ولو جعلنا كيت وكيت ، اسما لكان على اعتبار المركب المزجىّ الحالىّ ليس جملة فى ظاهره الحقيقى لاستغنينا عن الحذف والتقدير ، ولسايرنا الأيسر الواضح بغير ضرر ولا خروج على الأصول العامة .

---

(١) تفصيل الكلام عليه فى جـ ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

المسألة ١٦٩ :

التأنيث

الاسم نوعان ؛ مذكر : مثل : حاتم — قيس — جعفر — نهر — قمر — كتاب . . . ولا يحتاج إلى علامة لفظية تزاد على صيغته لتدل على تذكيرها وتذكير صاحبها ؛ لأن الذى يدل على تذكيرهما هو الشهرة ، وشيوع الاستعمال .

ومؤنث ؛ مثل : سنيّة — عزيزة — ليلى — لمياء — أرض — أُذُن . . . ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدرة (أى : ملحوظة) تزاد على صيغته ؛ لتدل على تأنيثها ، وتأنيث صاحبها فالعلامة الظاهرة فى الأسماء المعربة هى : « تاء التأنيث » المتحركة ، أو : « ألف التأنيث » بنوعيها ؛ المقصورة ، والممدودة ؛ مثل : عزيزة — ليلى — لمياء. والعلامة المقدرة فى الأسماء المعربة الثلاثية هى تاء التأنيث الملحوظة فى مثل : أرض — أذن — عين — قَدم — كتف . والذى يدل على أن هذه الكلمات الثلاثية — وأشباهها — مؤنثة بتاء مقدرة (أى : ملحوظة) ظهور هذه التاء عند التصغير ؛ إذ يقال : أُريضة — أُذَينة — عُيَينة — قُديمة — كتيفة[1] — وعود الضمير عليها مؤنثاً ، وهذه العودة هى الدالة على تأنيث الاسم غير الثلاثى أيضاً — كعقرب — فى مثل : الأرض زرعتها ، والعقرب قتلتها ، ونعتهما ، أو الإشارة إليهما بالمؤنث ، فى مثل هذه الأرض المتحركة واحدة من أرَضين كثيرة — : هذه العقرب السامة قتالة ، ولا تكون ألف التأنيث مقدرة[2] .

---

(١) بمناسبة الكلام على أعضاء الإنسان يقول اللغويون : إن تذكيرها وتأنيثها موقوف على السماع وحده ، لكن الأعضاء المزدوجة مؤنثة فى الغالب تبعاً للسماع الوارد فيها كعين ، وأذن ، ورجل ، وغير المزدوجة مذكر فى الغالب ، نحو : رأس ، أنف ، ظهر . . . ومن المزدوج المذكر : الحاجب — الصدغ — الخد — اللَّحْى (عظم الفك) — المرفق — الزند — الكوع — الكرسوع . . . ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العضد ، الإبط — الضرس . ومن المنفرد المؤنث : الكرش ، ومن المنفرد الذى يصح تذكيره وتأنيثه : العنق — اللسان — القفا — المتن — المعَى . . . فالقاعدة أغلبية .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التأنيث » :

عَلَامَةُ التأْنيثِ تاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وفى أَسَامٍ قَدَّرُوا «التَّا» ؛ كالكَتِفْ

معنى كلمة : « مؤنث » :

هذه الكلمة إحدى المصطلحات التي يتردد ذكرها كثيرًا في الاستعمال اللغوى. ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع ؛ تقضى الفائدة بالإشارة إليها هنا ؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها[1] . وأشهرها :

(١) المؤنث الحقيقى : وهو الذى يلد ، ويتناسل ، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ ولا بد فى لفظ المؤنث الحقيقى من علامة تأنيث ظاهرة ، أو مقدرة ، مثل : ولاّدة — سُعدى — هند — عصفورة — عُقاب[2].

وله أحكام مختلفة ؛ يتصل فيها بموضوعنا : وجوب تأنيث فعله ، ونعته ، وخبره وإشارته ، وضميره . . . ، بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه الأمور نحو : كانت ولاّدةُ أديبةً أندلسية ذائعة الصيت. وقد نقل التاريخ الأدبىّ إلينا كثيرًا من أخبار هذه الأديبة ، ومجالسها وفنونها . . .

(٢) المؤنث المجازى . وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ؛ سواء أكان لفظه مختومًا بعلامة تأنيث ظاهرة ؛ كورقة ، وسفينة . . . أمْ مقدرة ؛ مثل : دار ، وشمس. ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازى إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التانيث مجازًا إلا من هذا الطريق اللغوى.

والنوع المجازى يخضع فى استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقى ؛ خضوعًا واجبًا فى مواضع ، وجائزًا فى أخرى ؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه فى مثل : الدار اتسعت . وجوازه فى مثل : اتسعت الدار ، أو : اتسع الدار . . .

(٣) ومنه المؤنث اللفظىّ فقط ؛ وهو الذى تشتمل صيغته على علامة تأنيث مع أن مدلوله (معناه) مذكر ؛ نحو: أسامة — زكرياء . . . وله أحكام مختلفة مدونة فى الأبواب المناسبة لها ؛ فقد يراعى معناه فلا يؤنث له الفعل ؛ فلا يقال : اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام ، ولا يجمع جمع مذكر سالما . . . وقد يراعى

= (أسام : جمع جمع ، مفرده : أسماء . ومفرد الأسماء : اسم) ، ثم قال بعد ذلك فى بيان التأنيث المقدر :

ويُعرَفُ التقديرُ بالضّميرِ ونحـــوه ؛ كالرَّدِّ فى التصغير

(١) سبقت الإشارة إليها فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٦ باب الفاعل .

(٢) إحدى الطيور الجارحة .

لفظه — وهو الأغلب فى كثير من حالاته — فيمنع من الصرف ، ويُذكَّر له اسم العدد[1] ؛ فيقال ثلاث حمزات . . .

(٤) المؤنث المعنوى فقط ، وهو ما كان مدلوله مؤنثًا حقيقيًا أو مجازيًا ولفظه خاليًا من علامة تأنيث ظاهرة ؛ فيشمل المؤنث الحقيقى الخالى من علامة تأنيث ، مثل : زينب — سعاد — عُقاب . . . كما يشمل المؤنث المجازى الخالى منها ، مثل : عين — رجْل — بِئْر — . . .

ويجرى عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقى والمجازى ، كتأنيث الفعل له ، وتأنيث ضميره ، ونعته ، والإشارة إليه . . . وكمنعه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته .

(٥) المؤنث اللفظى المعنوى ، وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ، ومدلوله مؤنثًا ؛ مثل : فاطمة — علية — ريا — سعدى — حسناء — هيفاء — نحلة — أسدة . شجرة — دنيا ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظى والمعنوى .
والمعانى الخمسة السابقة قد يجتمع منها معنيان أو أكثر ، ويسميان باسم يشمل المعنيين ، كأن يقال : لفظىّ مجازى ؛ مثل : دنيا . . .

(٦) المؤنث التأويلى ؛ وهو ما كانت صيغته مذكرة فى أصلها ولكن يراد لسبب بلاغى — تأويلها بكلمة مؤنثة ؛ تؤدى معناها ؛ فقد كان العرب يقولون : أتتنى كتاب أسَرّ بها ، يريدون رسالة . خذ الكتاب واقرأ ما فيها . يريدون الأوراق . وكذلك الحرف ؛ يريدون : الكلمة ، وأمثال هذا كثير فى كلامهم .

وحكم هذا النوع أنه يصح — مراعاة صيغته اللفظية ، من ناحية عدم تأنيث فعلها المسندة إليه ، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظىّ عند نعتها ، والإشارة إليها . . . كما يصح مراعاة معناها الذى تؤول به عند قيام قرينة جلية ، وهذا هو الأحسن نحو : امتلأت الكتاب بالسطور ؛ تريد : الورقة التى فى يدك — مثلا — هذه الكتاب نافعة ، تريد : الورقة . ومن الخير الاقتصار على الأول قدر الاستطاعة .

(٧) ومنه المؤنث الحكمى ؛ وهو ما كانت صيغته مذكرة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكتسبت التأنيث ؛ بسبب الإضافة ؛ كقوله تعالى : (وجاءت كل نفس

---

(١) وهذا فى الأحسن كما سبق ص ٤٠٦ .

معها سائق وشهيد) . فكلمة « كل » مذكرة فى أصلها ولكنها فى الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث وهو « نفس »[١] .

تلك أشهر أنواع المؤنث . ويعنينا منها ، النوعان الأساسيان ؛ وهما الأول والثانى أما سواهما فمتفرع منهما ، راجع إليهما فى أكثر أحكامه . . .

والنوعان الأساسيان (أى : الحقيقى والمجازى) لا بد من اشتمالهما على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة (أى : ملحوظة) ، كما فى بعض الأمثلة الأولى .

وعلامات التأنيث الدالة على تأنيث الأسماء المعربة[٢] ثلاث زوائد، ولا يصح أن يوجد منها فى الاسم إلا علامة واحدة[٣] لتأنيثه . والثلاث هى : تاء التأنيث المتحركة المربوطة[٤] ، وألف التأنيث المقصورة ، وألف التأنيث الممدودة ، وفيما يلى تفصيل الكلام على كل علامة :

ا — فأما تاء التأنيث المربوطة فمختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة[٥] ؛ مذكرها ومؤنثها ؛ نحو : عابد وعابدة — عرّاف وعرافة — فرح وفرحة — مأمون ومأمونة — ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامدة ، وقد سمعت فى بعض ألفاظ قليلة لا يقاس عليها ؛ مثل : أسَد وأسَدة — رجُل ورجْلة — فتى وفتاة — غلام وغلامة امْرَأ وامرأة — إنسان وإنسانة ، فى لغة — . . . ونظائرها مما تنص عليه المراجع اللغوية ، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد .

وإنما كانت تاء التأنيث مختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون

---

(١) إيضاح هذا مدون فى موضعه من باب الإضافة (ج ٣ ص ٥١ م ٩٢) .

(٢) أما الأسماء المبنية فلا تكون علامة تأنيثها التاء المربوطة ، ولا الألف ، وإنما لها علامات أخرى ، منها : كسر التاء فى مثل : أنت ، والنون المشددة فى مثل : هن . وأما بعض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحة سماعاً ، نحو : ربت .

وأما الأفعال فتؤنث بالتاء لتأنيث فاعلها ؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنة على آخر الماضى ، نحو : برعت الطبيبة ، وتدخل التاء المتحركة على أول المضارع ، نحو تبرع الطبيبة . . .

(٣) وأما : علقاة ، اسم نبت ، وأرطاة ، اسم شجر — فألفهما مع وجود التاء معها ألف إلحاق ليست للتأنيث .

(٤) ويسميها بعض النحاة ، « هاء التأنيث » ؛ لأنها تصير عند الوقف عليها ، بالسكون « هاء » أما فى غير الوقف فمتحركة .

(٥) يطلق — غالباً — على الاسم المشتق : « الوصف » ، أو : « الصفة » ، وهو غير النعت ، كما عرفنا .

جميعها لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقا وبعضها تدخله قليلا . وأشهر الأوزان التي لا تدخلها[1] أربعة :

(١) فَعُول بمعنى : فاعل (وهو الدال على الذى فعل الفعل) ، نحو : صَبور — نَفور — حَقود... بمعنى : صابر — نافر — حاقد — مثل : رجل أو امرأة صبور ، ونفور ، وحقود . . .

أما قولهم : امرأة ملولة وفروقة ؛ بمعنى : خوّافة — فالتّاء للمبالغة مع التأنيث وليست لمحض التأنيث وحده[2] وأما « عدوة » مؤنث : « عدو » فمقصورة هى وأشباهها — على السماع .

فإن كان « فَعُول » بمعنى : « مفعول » (وهو الدّال على الذى وقع عليه الفعل) جاز تأنيثه بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ؛ نحو : قطارٌ رَكوبٌ ،

---

(١) انظر الزيادة فى ص ٤٤٥ لأهميتها .

(٢) ذلك أن تاء التأنيث قد تكون دالة على التأنيث المجرد ، وقد تفيد معنى آخر من المعانى الآتية ؛ دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث بالرغم من أن الكلمة المشتملة عليها تعتبر مؤنثة تأنيثاً لفظيا مجازياً ، وتجرى عليها أحكامه . فمن تلك المعانى : أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد ؛ كتمرة ، وتمر ولبنة ولبن ، وللعكس ، أى : فصل الجنس الجامد من واحده ؛ كجَبْأة وكَمْأة (بفتح أولهما وسكون ثانيهما ، وهما اسمان لنوع واحد من النبات . يقال لمفرده : جَبْء ، أو كَمْء) . وأنها تكون عوضاً عن فاء الكلمة ، مثل : عدة ، مصدر ، وعَد ، أو عوضاً من لام الكلمة ، مثل : سنة ، وأصلها فيما يقال : سَنَو ، أو سَنَه بدليل . الجمع : سنوات وسنهات . أو عوضاً من حرف زائد لمعنى ؛ كياء النسب فى قولهم . هو أشعثى ، وهم أشاعثة ، وهو أزرقى ، وهم أزارقة ، وهو مُهَلَّبى وهم مهالبة . يقولون هذا فى جموع التكسير المنسوب مفردها إلى : أشعث ، وأزرق ومهلّب . . . ويدل على هذا قولهم : أشعثيون وأشاعثة ، وأزرقيون . وأزارقة ، ومهلبيون ومهالبة . فلا يجمعون بين الياء والتاء — وسيجىء البيان فى ص ٥٠٣ — أو عوضاً من حرف زائد لغير معنى كزنديق وزنادقة . فالتاء عوض عن الياء فى المفرد إذ كان الأصل فى تكسيرها : زناديق ، ولا يجتمعان ، أو عوضاً عن ياء التفعيل فى مثل : زكى تزكية . وقد تأتى للدلالة على التعريب ؛ أى : للدلالة على أن الكلمة فى أصلها غير عربية ، وعربها العرب أنفسهم بإدخال شىء من التغيير على صيغتها ، واستعمالها بعد ذلك . مثل : كيالجة (جمع : كيلجة لمكيال . والقياس كياليج . فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على تعريبه . ومثل مَوَازِجة (جمع : مَوْزَج ، بفتح الميم ، وسكون الواو ، وفتح الزاى ، للجورب أو الخف) والقياس . موازج ؛ فدخلت « التاء هنا وهناك للدلالة على أن الأصل أعجمى فعرب . والفرق بين المعرب وغيره : أن العرب إذا استعملت الأعجمى فإن خالفت بين ألفاظه — بأن أدخلت عليها نوع تغيير — فقد عربته . وإلا فلا وهو الباقى على أعجميته . وقد تأتى للمبالغة فى الوصف كرجل راوية ؛ لكثير الرواية .

وقد تأتى لتأكيد المبالغة ؛ نحو : رجل « نسابة ، لكثير العلم بالأنساب ؛ ذلك أن كلمة « نساب » صيغة مغالبة بنفسها ، فإذا زيدت عليها التاء أفادت توكيد المبالغة . . .

وقد تكون التاء ثابتة فى بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها ، نحو : نملة . فيجب اعتبار الاسم مؤنثاً دائماً . وبعض مالا يمكن تمييزه يتجرد منها دائماً فيعد مذكراً فى كل استعمالاته ، نحو : برغوث . (راجع التصريح والصبان) .

وسيارة ركوبة ؛ بمعنى مركوب ومركوبة ، ونحو : أكولة ، وحلوبة ، بمعنى : مأكولة ومحلوبة .

(٢) مِفعال، نحو: مِفتاح، لكثيرة الفتح ولكثيره — معلام، لكثيرة العلم وكثيره — مفراح ؛ لكثيرة الفرح وكثيره . . . فهذه الصيغة — بغير تاء — صالحة للمذكر والمؤنث. ومن الشاذ ميقان وميقانة . لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه .

(٣) مِفعيل ، نحو : مِنطيق — للرجل البليغ ، والمرأة البليغة . ومِعْطير ؛ لكثير العطر وكثيرته . ومن الشاذ مسكينة ، بتاء التأنيث .

(٤) مِفْعَل ، كمِغْشم ، للمذكر والمؤنث ، بمعنى جريء ، شجاع ، لا ينثني عن إدراك ما يريده . يقال رجل أو امرأة مِغشم .

ومماسبق يتبين أن التاء لاتدخل على الصيغ الأربع السالفة إلاشذوذاً[١] يراعى فيه المسموع وحده .

أما أشهر المشتقات التي تدخلها قليلا فنوعان ؛ ودخولها فيهما — مع قلته — مقيس . ولكن الأحسن عدم إدخالها :

أحدهما : المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى ، يناسب طبيعتها وحدها ، وتنفرد به دون المذكر ؛ كالحمل والولادة ، والإرضاع ، والحيض . . . وغيره مما هو من خصائص الأنثى ؛ نحو : امرأة حامل أو حاملة (ومعناهما : حُبلى) ومرضع ومرضعة . فدخول التاء وعدمه سيان والأمران قياسيان ، كما أسلفنا ، والحذف أحسن[٢] .

---

(١) انظر الزيادة الآتية في ص ٣٤٥ .

(٢) إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصاً بالأنثى، يلائم طبيعتها وحدها ، ووصفاً ثابتاً لها وليس مقيداً بحالة طارئة ؛ كوصف المرأة بأنها «مرضع» ؛ أي : بأن طبيعتها ، وأهليتها التي خلقت معها — هي «الإرضاع» ولو لم تكن وقت الكلام ترضع طفلا ، أو تضع ثديها في فيه ، ومثل وصفها بأنها : «حامل» ؛ في نحو : هذه المرأة من النوع الحامل لا العاقر ، أي : من شأنها ومن طبيعتها أن تحبل ، ولو لم تكن وقت الكلام حبلى ، بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت . فإن كانت الصفة طارئة ، والقصد منها الحدوث لا الثبوت ، وجب الإتيان بالتاء ؛ نحو : هذه مرضعة الآن أو غداً ، وحاملة اليوم أو غداً . ومن هذا قوله تعالى في هول القيامة : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت . . .) ، أي : التي هي في حالة إرضاع طارىء ، تلقم صبيها ثديها (انظر «ب» من الزيادة في ص ٤٤٥) . ولو قال : «مرضع» بحذف التاء لكان المراد : التي من شأنها ومن غرائزها الإرضاع لا أنها تمارسه وقت التكلم ، أو في وقت محدد معين . ومما سبق يفهم المراد من قول اللغويين : إن الصفات المختصة بالمؤنث — كمرضع — إن قصد بها الحدوث . . . في أحد الأزمنة لحقتها التاء ، فيقال مرضعة وإن لم يقصد بها هذا لم تلحقهافإن كان المعنى ليس خاصاً بطبيعة المرأة وجب إثبات التاء

والآخر : ما كان على وزن « فَعِيل » بمعنى : مفعول ؛ بشرط أن يُعرَف المتصف بمعناه ؛ (أى : بشرط ألا يستعمل استعمال الأسماء غير المشتقة) ومن أمثلته : قتيل وجريح فى مثل : انْجلَت المصادمة عن فتاة قتيل وفتاة جريح ؛ بحذف التاء جوازاً لعدم الحاجة إليها . إذ اللَّبس مأمون فى هذه الصورة. فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجردة — بأن لم يعْرف الموصوف[1] — وجب ذكرها لمنع اللبس، نحو : حزنتُ لقتيلة المصادمة . ومثل : رأيت فى المجزر ذبيحة ، أو نطيحة ، أو أكيلة الذئب ؛ بمعْنى : مَذبوحة ومنطوحة ومأكولة .

فإن كان « فعيل » بمعنى « فاعل » فالأكثر مجيئها ؛ كقول شوقى :

قِطّى جِدُّ أليفهْ   وهْىَ للبيت حليفهْ

هى ما لَمْ تتحركْ   دُمْيَة البيت الظريفه

ومن حذفها قول الآخر :

فديتك !! أعدائى كثير ، وشُقَّتِى[2]   بعيـــدٌ وأشياعى لديك قليلُ

ومما تقدم يتبين أن للتاء الفارقة مع المشتق ثلاثة أحوال ؛ فتارة تكون ممنوعة الدخول عليه ، وتارة تكون قليلة مقيسة ، وفى غير النوعين السالفين كثيرة غالبة .

أما مع غير المشتق — وهو الأجناس الجامدة — فمقصورة على السماع الوارد فى بعض الألفاظ ، ولا يصح القياس عليها[3] . . .

كقولنا : شاهدت حاملة ؛ تريد : امرأة تحمل على رأسها أو كتفها شيئاً ، لأن الحمل على الرأس أو الكتف ليس من خصائصها وحدها ، وإنما يشاركها فيه الرجل. ومن ثم كان حذف التاء ممنوعاً إذا أوقع فى لبس ؛ فلا يقال : فى الحقل ضامر ، وتحت الشجرة عانس ، لأن الضامر والعانس يقال للمذكر وللمؤنث ؛ فإذا حذفت التاء عند إرادة المؤنث ، لم يتبين المراد .

(١) ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعى المعروف بالمنعوت ، وإنما المراد الموصوف المعنوى الذى يتصل به معنى المشتق . فيشمل : الفتاة قتيل بحذف التاء ، مع أن الفتاة مبتدا ، وليست موصوفاً صناعياً (أى : ليست : منعوتاً) ولا فرق فى الموصوف المعنوى بين الملفوظ ، او الملحوظ فى الكلام وهو المحذوف اكتفاء بما يدل عليه من قرينة ؛ كإشارة إليه ، أو ضمير يعود عليه ؛ ويبين نوعه ، أو شىء آخر يوضح أمره ، نحو : قتيل من النساء ؛ فلا تجىء التاء فى هذه الحالات ، مجاراة للأحسن. فالمعول عليه فى الموصوف هو العلم بنوعه وإن لم يكن المشتق نعتاً تابعاً له حقيقة. سواء أذكر موصوف أم لا

(٢) من معانى الشقة (بضم الشين المشددة وكسرها) : الناحية التى يقصدها المسافر .

(٣) وقد عرض ابن مالك المشتقات التى لا تدخلها التاء الفارقة ؛ فقال :

ولاَ تَــلِى ـ فارِقَةً ـ فَعُــولا أَصْلا . ولا المِفعالَ ، والمِفْعيلا

كذاكَ : مِفْعَــلٌ . وما تليهِ «تا» الفرق مِنْ ذِى ، فَشذُوذٌ فيه

(ذى : هذه . يريد : ما تلحقه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ . أى : أنه شاذ) . ثم انتقل إلى حكم فعيل ، فقال :

ومن «فعيل» كقتيلٍ إن تَبعْ مَوْصَوفَه ـ غالباً «التا» تمتنعْ

«تبع موصوفه» ، أى : جاء بعده تابعاً له . والغرض أن يكون له موصوف معروف ، سواء أكان الموصوف منعوتا ، صناعياً أم غير منعوت ، مذكوراً أم غير مذكور على الوجه السابق فى الرقم الخامس وقالوا إن بيت ابن مالك يخلو من التقصير لو كان :

ومن فَعِيل كقتيل إن عُرِفْ موصوفُه ـ غالباً التا تمتنعْ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ــ ا ــ صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين (كصاحب المفَصل وشارحه ابن يعيش فى ص ١٠٢ حـ ٥) بأن الأربعة الأولى السَّالفة يشترط لحذف التاء منها ما يشترط فى «فَعيل» ونصّوا على أنك تقول : صبورة ، ومعطارة ، إذا لم يُعرف الموصوف ؛ فيقول ابن يعيش : (« إن هذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس ؛ نحو : رأيت صبورة ، ومعطارة وقتيلة بنى فلان . . . ») .

ــ ب ــ وفى الكلام على : « فعيل » يقول سيبويه فى كتابه (جـ٢ ص ٢١٣) مانصه : « (وأما « فَعيل » إذا كان فى معنى مفعول فهو فى المؤنث ، والمذكر سواء ، وهو بمنزلة : « فعول » ولاتجمعه بالواو والنون كما لا تجمع صيغة : فعول . . و . . وتقول : شاة ذبيح ، كما تقول : ناقة كسير ، وتقول : هذه ذبيحة فلان وذبيحتك. ذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت . ألا ترى أنك تقول ذاك وهى حية ؟ وإنما هى بمنزلة ضحية . وتقول : شاة رمىّ ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت . وقالوا : بئس الرمية الأرنب ، وإنما تريد : بئس الشىء مما يرمى . فهذه بمنزلة : الذبيحة . وقالوا : نعجة نطيح ، ويقال : نطيحة . شبهوها بسمين وسمينة . . . و . . وقالوا : رجل حميد ، وامرأة حميدة . يشبه بسعيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة حيث كان نحوهما فى المعنى ، واتفق فى البناء . .) » قال شارحه أبو سعيد السيرافى تعليقاً على «هذه ذبيحة فلان وذبيحتك » ما نصه : (لم أر أحداً علل فى كتاب إلحاق التاء . والعلة فيه عندى أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء ، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل ، لأنه كالفعل المستقبل ؛ ألا ترى أنك تقول : امرأة حائض . فإذا قلت حائضة غدا لم يحسن فيه غير الهاء (التاء) . وتقول : فلان ميت إذا حصل فيه الموت . ولا تقل : مائت . وإذا أردت المستقبل قلت : مائت غدا ؛ فتجعل فاعلا جارياً على فعله .) »

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من « فعيل » بمعنى مفعول مختوماً بالتاء . وفى هذه التأويلات تكلف واضح . ومن اليسير كشف ما فيها من الخطأ الذى يمنع قبولها . هذا إلى أن كتب اللغة ومعاجمها تحوى أمثلة أخرى متعددة مختومة بالتاء ، ولا تحتمل تأويلا سائغاً . فالخير الاقتصار على ما نقلناه عن المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء مع الموصوف وهذا رأى سديد يجب الأخذ به ، بالرغم من أن أكثر النحاة لم يذكروه .

ب – وأما ألف التأنيث المقصورة فتزاد فى آخر الأسماء المعربة ، سواء أكانت جامدة أم مشتقة؛ تبعاً للمسموع عن العرب ولا تدخل فى غيره ، فما أدخلوها عليه فهو وحده مؤنث بها . وللأسماء التى تدخلها أوزان مختلفة ؛ بعضها نادر مبعثر فى المراجع اللغوية ، يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونتها وإرشادها . وبعضها شائع فى الكلام الفصيح ، مشهور الصيغة بالتأنيث فمتى عُرفت صيغته دلت – فى الأعم الأغلب – على أنها لمؤنث ، دون حاجة إلى مرشد أو معين. وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر فى الأوزان الآتية التى يدل كل وزن منها على أن الكلمة مؤنثة وهى أوزان سماعية لا يجوز زيادة وزن على الوارد المسموع منها عن العرب :

(١) فُعَلَى (بضم ففتح، ففتح) كُشَعَبَى، وأُدَمَى... اسمين لموضعين، وأُرَبَى ، اسم للداهية .

(٢) فُعْلَى (بضم فسكون) ، مثل : بُهْمَى؛ اسم نبت، وطُولَى، أنثى للوصف[1] : أطول . وحبلى ، وصف للحامل ، ورُجْعَى ، مصدر الفعل : رجع .

(٣) فَعَلَى (بفتحات)، مثل : بَرَدَى، اسم نهر بالشام ، وحَيَدَى ، وصف فى مثل : ناقة حيدى ، أى : تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه ، ومَرَطَى وبشَكَى ، وجَمَزَى . . . والثلاثة مصادر ، ومعناها واحد هو المشية السريعة. وأفعالها : مَرَط ، وبشَك ، وجَمَز ، ثلاثية مفتوحة الوسط .

(٤) فَعْلَى (بفتح فسكون) جمعاً ؛ كقتلى وجرحى وصرعى ، أو مصدرا كدعوى ، مصدر : دعا ، أو وصفا كسكرى، وسيفَى وشبعَى ، وكسلَى...) مؤنث سكران، وسيفان (بمعنى : طويل)، وشبعان، وكسلان . فإن كان «فَعْلَى» اسما – كأرْطَى[2] وعلْقَى[3] – فقيل ألفه للتأنيث فيمنع للصرف، وقيل للإلحاق فلا يمنع .

(٥) فُعَالَى (بضم أوله وفتح ثانيه بغير تشديد) ، مثل : حُبارَى وسُمانَى اسمين لطائرين وسكارَى جمع سكران ، وعُلادى ، وصفاً ، بمعنى : شديد ، يُقال : جملٌ عُلادَى : أى : قوىّ شديد .

(٦) فُعَّلَى (بضم أوله وفتح ثانيه مع تشديد) ، مثل : سُمَّهى ، اسم للباطل والكذب ، واسم الهواء المرتفع .

---

(١) ويعبر عن المشتق من الأسماء بالوصف أو الصفة كما قلنا ، وهو غير الوصف أو الصفة بمعنى : النعت . (٢) شجر . (٣) نبت .

(٧) فِعَلَّى (بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثة المدغم فى مثله)، مثل: سِبَطْرَى؛ اسم لمشية فيها تبختر، ودِفَقَّى، اسم لمشية فيها تدفق وإسراع.

(٨) فِعْلَى (بكسر فسكون) جمعاً، كحِجْلَى الذى مفرده: حَجَل (بفتحتين) اسم طائر. أو مصدراً كذِكرَى؛ (مصدر الفعل ذكَر، يذكر، ذِكْراً وذِكرى).

(٩) فِعِّيلَى (بكسر أوله فكسر ثانيه مع تشديده)، مثل: حِثِّيثَى اسم مصدر للفعل: حثَّ على الشىء إذا حضّ عليه، وخِلِّيفَى، اسم بمعنى الخلافة.

(١٠) فُعُلَّى (بضمتين فتشديد ثالثه)، مثل: كُفُرَّى، اسم لوعاء يوضع فيه طلْع النخل، واسم للطالْع نفسه. وبُذُرَّى وحُذُرَّى، اسمين بمعنى التبذير والحذر.

(١١) فُعَّيْلَى (بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً)، مثل: خُلَّيْطَى، اسم للاختلاط. يقال: اختلف القوم ووقعوا فى خُلَّيطى. أى: اختلط عليهم أمرهم، ومثل: قُبَّيْطَى، اسم لنوع من الحلاوى، ولُغَّيزَى، اسم اللغز.

(١٢) فُعَّالَى (بضم أوله وتشديد ثانيه)، مثل: شُقَّارَى، وخُبَّازَى اسم نبتين، وخُضَّارَى اسم طائر ...

«ملحوظة»: ومن الأوزان النادرة:

فَعْيَلَى: مثل خَيْسَرَى اسم للخسارة. — فَعْلَوَى: مثل: هَرْنَوَى، اسم نبت. — فَعْوَلَى: اسم نوع من المشى. — فَيْعُولَى؛ مثل: فَيْضُوضَى، اسم للمفاوضة، أى: الاشتراك فى الشىء. — فَوْعُولَى: مثل: فوضوضى: اسم بمعنى المفاوضة. — فُعَلايَا، مثل: بُرَحايا؛ كلمة تقال عند التعجب من شىء.

..... و .....

* * *

---

(١) يقول ابن مالك فى قسمى ألف التأنيث:

وألفُ التأنيثِ ذاتُ قَصْرِ وذاتُ مَدٍّ؛ كأُنْثى الغُرِّ

«الغر» جمع مفرده المذكر: أغر، والمؤنث: غراء، ثم انتقل بعد هذا إلى سرد الأوزان المشهورة للألف المقصورة فقال:

والاشتهارُ فى مبانى الأُولى يُبديه وزن أُرَبَى، والطُّولَى

ومَرَطى، ووزنُ فَعْلَى جمعًا أو مصدرًا أو صفة، كشَبْعَى

وكحُبارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ذِكْرَى، وحِثِّيثَى مع الكُفُرَّى

كذاك: خُلَّيْطَى مع الشُّقَّارى واعْزُ لغير هذه استندارا

(اعز: انسب—استندارا، ندرة) أى: انسب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى القلة القليلة، والندرة.

حـ – وأما ألف التأنيث الممدودة . فكأختها المقصورة[1] زادها العرب فى آخر بعض الأسماء المعربة الجامدة ، أو المشتقة ؛ وأوزان الأسماء التى تحتويها مختلفة ؛ بعضها نادر مفرّق فى المظانّ اللغوية وهى التى ترشد إليه ؛ وبعضها شائع مشهور يُعرف بمجرد سماع صيغته ، ومنه الأوزان الآتية :

(١) فَعْلاء (بفتح فسكون) ، كصحراء ، اسم للبقعة القفرة . ورغباء ، مصدر للفعل : رغِب ، وحمراء ، وصف لمذكر الأحمر ... وطَرْفاء ، جمعٌ ، مفردة : طرفاءة فى الأكثر وهى نوع من شجر الأثْل .

(٢ ، ٣ ، ٤) أَفْعِلاء (بفتح الهمزة ، مع كسر العين ، أو فتحها ، أو ضمها) ، اسم لليوم المعروف . ومن معانيه إذا كان مفتوح الهمزة مضموم الباء : عمود الخيمة ، ومن معانيه بضمهما اسم لموضع مُعَيَّن .

(٥) فَعْلَاء (بفتح ،فسكون ، ففتح) ، مثل : عَقْرَباء اسم لمكان . واسم لأنثى العقرب .

(٦) فِعَالاء (بكسر ، ففتح) ، مثل : قِصاصاء ، اسم للقصاص .

(٧) فُعْلُلاء (بضم فسكون ، فضم) ، مثل : قُرْفُصاء ، اسم لنوع من القعود .

(٨) فاعولاء ، مثل : عاشوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم .

(٩) فاعِلاء ؛ (بكسر العين ، بعدها لام مفتوحة غير مشددة) ، نحو : قاصِعَاء ، وغائباء ، ونافقاء وكلها اسم لجحور[2] اليَرْبوع . . .

(١٠) فِعْلِيَاء (بكسر ، فسكون ، فكسر، فياء مفتوحة مخففة . . .) ، نحو : كبرياء اسم للتكبر .

(١١) مفْعولاء (بفتح ، فسكون ، فضم) ، نحو : مشيوخاء ، اسم لجماعة الشيوخ ، اسم للأمر المختلط .

(١٢) فَعَالاء (بفتح أوله وثانيه)، نحو : بَرَاساء ؛ اسم للناس ، وبَرَاكاء . اسم لمعظم الشيء وشدته . ومنه قول الشاعر :

---

(١) يرى البصريون : أن ألف التأنيث الممدودة هى ألف فى آخر الاسم زائدة للتأنيث وقبلها ألف زائدة أخرى ؛ فتنقلب الثانية الدالة على التأنيث همزة كما فى الأوزان التى سنذكرها .

(٢) حيوان أكبر قليلا من الفأر ، يداه أقصر من رجليه .

ولا يُنْجى من الغَمَرات إلا بَرَاكاءُ القتال ، أو الفرار

يقال : وقعوا فى براكاء الأمر ، أو القتال ؛ أى : فى شدته وأكثره .

(١٣) فَعِيلاء (بفتح فكسر) ، نحو : قَرِيثاء، وكَرِيثاء اسمين لنوعين من التمر .

(١٤) فَعُولاء (بفتح فضم) ، نحو : جَلُولاء[١] .

(١٥) فَعَلاء (بفتح أوله وثانيه)، نحو: جَنَفاء اسم لموضع ، وقَرَماء اسم لموضع أيضًا .

(١٦) فِعَلاء (بكسر أوله ، وفتح ثانية ، نحو : سِيَرَاء اسم لثوب مخطط مخاوط بالحرير ، واسم لنبت ، وللذهب .

(١٧) فُعَلاء (بضم ففتح فلام مفتوحة) ؛ نحو : خُيَلاء اسم للكبْر والاختيال . . .[٢]

---

(١) بلدة بالعراق . . .

(٢) سرد ابن مالك الأوزان المشهورة لألف التأنيث الممدودة فى ثلاثة أبيات ختم بها الباب ، هى :

لِمَـدِّهَـا فَعْـلاءُ أَفْعِلاءُ مُثَلَّثَ العين وفَعْـلَلاءُ

ثم فِعَالا ، فُعْلُلا ، فاعُولا وفاعِـلاءُ ، فِعْلِيَـا ، مفعولاَ

ومطلقَ العين : «فَعَالَى» . وكذا مَطلق « فاءٍ » فَعَلاءُ أُخِـذا

ومما تجدر ملاحظته أن كل وزن مما سبق لا بد أن يكون مختوماً « بالهمزة » وإنما تركها لوزن الشعر وأن المراد بمطلق العين « فعالى » ، هو : ما كان على وزن : « فعالاء » مضموم العين نحو جَلُولاء ، أو مفتوحها نحو : براساء ، أو مكسورها نحو : قريثاء، فعنى إطلاق العين أنها غير مقيدة بحركة من الثلاث ، وكذا مطلق «الفاء» أن أوله غير مقيد بحركة فقد يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً . فى نحو : جنفاء، وسيراء وخيلاء وهى الأوزان الثلاثة الأخيرة فيما عرضناه

المسألة ١٧٠ :

المقصور والممدود [١]

ا — المقصور هو : الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة ؛ مثل : الهُدى — الهوى — المولى — فى قول أحد الزهاد : كلما جنحتْ نفسى إلى الهوَى تذكرت غضب المولى ؛ فيرجعنى التذكير إلى الهدى .

فليس من المقصور الأفعال المختومة بالألف ، مثل : دعا — ارتضى — يخشى . ولا الحروف المختومة بالألف ؛ مثل : لا — إلى — على ، ولا الأسماء المبنية المختومة بألف ؛ مثل : إذا ، أو : ما الموصولة ، ونحوهما . ولا الأسماء المعربة المختومة بحرف علة غير الألف ؛ مثل : الهادى — أدكو ، طوكيو ... ولا المثنى فى حالة رفعه ، ولا الأسماء الستة فى حالة نصبها ؛ لأن الألف فى هاتين الحالتين غير ثابتة ، إذ ألف المثنى لا توجد فى حالة نصبه أو جره ، وألف الأسماء الستة لا توجد فى حالة رفعها أو جرها .

وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدرة على آخره فى جميع حالاته . وإذا جاء بعد ألفه تاء التأنيث — نحو : فتاة — زال عنه اسمه وحكمه ، وصار الإعراب على هذه التاء وقد سبق إيضاح هذا كله ، وبيان كثير من تفصيلاته [٢] .

كيفية صوغ المقصور :

المقصور نوعان قياسى يخضع للقواعد النحوية ، ويصوغه — فى العصور المختلفة — الخبير بها . وسماعىّ تختص به اللغة ويعرفه المطّلع على مفرداتها الواردة عن العرب .

والقياسى يصاغ على صور متعددة ؛ منها :

(١) أن يصاغ مصدراً على وزن « فَعَل » (بفتح أوله وثانيه) ، بشرط أن يكون فعله الماضى ثلاثياً ، لازماً ، معتل الآخر بالياء ، على وزن : « فَعِلَ » (بفتح فكسر) وبشرط أن يكون لهذا المصدر المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر

---

(١) وهما من أقسام الاسم المعتل الآخر . والنحاة لا يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معرباً . أما اللغويون والقراء ، فيطلقونهما مطلقا عليه ، سواء أكان معرباً أم مبنياً ، فيقولون : فى «أولاء» اسم إشارة : إنه ممدود ، وفى : « أولى » اسم إشارة أيضاً إنه مقصور . مع أنهما مبنيان .

(٢) ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

كذلك — نظائر على وزنهما من الفعل الصحيح الآخر مصدره صحيح الآخر أيضًا ، بحيث يتفق الفعلان والمصدران فى وزنهما ؛ نحو: غَنِىَ الرجل غنًى — ثرِىَ ثرًى — رَضِىَ رضًا — هوِىَ[1] هوًى — شقِىَ شقًا — جوِى جوًى[2] . . . ونظائرها من الصحيح الآخر ، فرح فرحًا — أشِر أشَرًا — بَطِرَ بَطَرًا — ورِم ورَمًا . . . ؛ لأن « فَعِل » اللازم قياس مصدره — فى الغالب — « فَعَل » ، — كما عرفنا[3] — فالمصادر : (غِنًى — ثرًى — رضًا — هوًى — شقًى — جوًى) هى وأشباهها ، نوع من المقصور القياسىّ .

(٢) ومنها : أن يصاغ جمعًا للتكسير على وزن : فِعَل (بكسر ، ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فِعْله» المختومة بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة ؛ وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما — ، نحو: حِلْية وحِلًى — بِنْية[4] وبِنًى — رِشْوة ورِشًا — فِرية[5] وفِرى — مِرية[6] ومِرًى — فجموع التكسير السابقة هى وأشباهها—نوع من المقصور القياسى . ونظائرها من الصحيح: قِرْبة وقِرب — فِكرة وفِكر — نِعمة ونِعَم — حِكمة وحكم . . . ؛ لأن « فِعْلة » السالفة يكثر جمعها على : « فِعَل » . . .

(٣) ومنها : أن يصاغ جمعاً للتكسير على وزن : « فُعَل » (بضم ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فُعْلة » المختومة بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة . وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما — ، نحو : دُمية ودُمًى — رُقْيَة ورُقًى — قُدوة وقُدًى — قُوة وقُوًى — كُوّة وكُوًى . . . فجموع التكسير السالفة هى — وأمثالها — نوع من المقصور القياسى . ونظائرها من الصحيح : غُرفة وغُرَف

---

(١) أحب .   (٢) أحبّ ، أو : حزن .

(٣) وهذا إن لم يكن دالا على لون ، أو معالجة ، أو شىء ثابت . وتفصيل هذا كله فى الباب الخاص ؛ وهو باب : أبنية المصادر (ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

(٤) الشىء المبنى .   (٥) كذب .   (٨) شك .

— رُكبة ورُكب — طُرْفة وطُرَف — قُربة وقُرب ؛ لأن « فُعْلة » يكثر جمعها للتكسير على : فُعَل .

(٤) ومنها : أن يصاغ اسم مفعول وفعله الماضى معتل الآخر ، يزيد على ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون لاسم المفعول وفعله نظائر من صحيح الآخر ، على وزنهما ؛ نحو : مُعطًى ، وفعلُه : أعطى — مُعْفًى ، وفعلُه : أعْفَى — . . . ونحو — مُرْتقى ، وفعله : ارتقَى — مُستوى ، وفعله : استوى . . . — ونحو : مستقصى ، وفعلهُ : استقصَى — مستبقًى ، وفعله : استبقى — مستدعًى ، وفعله : استدعَى .

فأسماء المفعول السابقة هي — وأمثالها — ضرب من المقصور القياسى . ونظائرها من الصحيح الآخر : أكرمت فلانًا فهو مكرَم ، وأخبرته فهو مخْبَر . احترمت العالم العامل ؛ فهو محتَرم ، واجتلبت الرزق بالعمل ؛ فهو مجتلَب ، — استغفرت الله ؛ فهو مستغفَر ، واستخلصت الأمر ؛ فهو مستخلَص . . . لأن اسم المفعول القياسى للفعلين السالفين يجىء على هذا الوزن [1] .

---

(١) وفى المقصور القياسى يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « المقصور والممدود » :

إذا اسمٌ استوجَبَ من قبْلِ الطَّرَفْ فتحاً ، وكان ذانظيرٍ ؛ كالأَسَفْ

فلنظِيره المُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قصْرٍ ، بقيَاسٍ ظَاهِرِ

كفِعَلٍ ، وفُعَلٍ ، فِى جَمعِ مَا كَفِعْلَة ، وفُعْلَة ؛ نحوُ : الدُّمَى

يقول : إن الاسم الصحيح الآخر إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوباً — مثل : « أسَف » مصدر الفعل : أسِف — وكان لهذا الاسم الصحيح نظير معتل ، مفتوح قبل آخره ، فإن هذا النظير يثبت اه القصر ؛ بمقتضى قياس ظاهر ، أى : قياس لا خفاء فيه ؛ فلا يكون موضع اختلاف . وساق لهذا الاسم المقصور وزنين يكون عليهما ؛ هما وزن : فِعَل وفُعَل ، والأول منهما جمع مفرده : فِعْلة ، الثانى منهما جمع مفرده فُعْلة ؛ كالدمى ، مفرده : دُمية .

... ...

زيادة وتفصيل :

هناك أشياء أخرى غير ما سلف ، منها : ما كان جمعاً لفُعْلى ، أنثى الأفعل كالدنيا والدّنا ، والقصوى والقُصَا ، ونظيرهما من الصحيح : الكُبرى والكُبر ، والأخرى والأخر . . .

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء وهو على وزن «فَعَل» وعلى الوَحْدة بوجود التاء ؛ كحصاة وحصى ، وقطاة وقطاً ، ونظيرهما من الصحيح ؛شجرة وشجر ،ومدْرة ومدَر .

وكذلك : « الْمَفْعَل » مدلولا به على مصدر ميمى أو على اسم زمان أو اسم مكان ؛ نحو ملْهى ، ومَسعى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ، ومسرح . وكذلك : « الْمِفْعل » مدلولا به على آلة ؛ نحو : مِرمى ، ومِهدَى (لوعاء الهدية) ونظيرهما من الصحيح : مِخصَف ومِغزل . إلى نحو هذا مما أشارت إليه المطولات . . .

أما المقصور السماعيّ فينطبق عليه تعريف المقصور ؛ ولكنه لا يخضع للضوابط السالفة التى من أهمها وجود نظير له من الصحيح .

والأمر فيه راجع إلى الوارد المسموع دون غيره . ومن أمثلته : فتى — ثَرًى — سنًا — حِجًا .

ب — الممدود : هو الاسم المعرب الذى آخره همزة قبلها ألف زائدة[١] . . . نحو : قَرَّاء — بدّاء — سماء — بناء — حوراء — خضراء . فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود، نحو: ماء . وكذلك إن وقع بعدها تاء التأنيث؛ نحو : هناءة ؛ إذ يجرى الإعراب على هذه التاء .

وهو قسمان ؛ قياسى ، وهو من اختصاص النحوىّ ، وسماعى ، وهومن اختصاص اللغوىّ ؛ فالقياسى يصاغ على أشكال متنوعة منها :

(١) أن يصاغ مصدرًا لفعل ماض معتل الآخر بالألف على وزن: «أفعلَ» بشرط أن يكون لهما نظير فى الصحيح الآخر على وزنهما . فى الفعل ومصدره . . . — كما شرحنا — ؛ نحو : أعطى إعطاء — أربَى إرباء — أفنى إفناء — أغنى إغناء . . . فالمصادر السالفة (إعطاء — إرباء — إفناء — إغناء ...) ، وأشباهها نوع من الممدود القياسى . ونظائرها من الصحيح : أقدَم وإقدام—أعلَن وإعلان — أخبرَ وإخبار — أبرم وإبرام ، لأن مصدر الماضى الرباعى السالف يكون على هذا الوزن قياسًا .

(٢) أن يصاغ مصدرًا لفعل ماض خماسى أو سداسىّ بشرط أن يكون معتل الآخرِ ، فى الحالتين ، ، وأن يكون مبدءوًا بهمزة وصل فيهما ، وله ولمصدره نظائر من الفعل الصحيح الآخر ومصدره على وزنهما ، نحو : اعتلَى واعتلاء — ارتقَى وارتقاء — انتهى وانتهاء — استوى واستواء . ونحو: استعلى واستعلاء — استقصى واستقصاء — استجدى واستجداء — . . . فالمصادر المذكورة : (اعتلاء — ارتقاء — انتهاء — استواء . . . وكذا استعلاء — استقصاء — استجداء . . .) هى

---

(١) ويقولون فى تعريفه أيضاً : إنه الاسم المعرب الذى فى آخره ألف قبلها ألف زائدة فتنقلب الثانية منهما همزة . (انظر رقم ١ من هامش ص ٤٤٨)

مصادر من نوع : الممدود . ونظائرها من الصحيح : اكتسب واكتساب — اتخذ واتخاذ — انهمر وانهمار — اقتبل واقتبال . . . وكذا : استغفر واستغفار — استعلم واستعلام — استظهر واستظهار . . . وهذا الوزن هو القياسى لمصدر الفعلين الماضيين السالفين .

(٣) أن يصاغ مصدراً على وزن « فُعَال » بشرط أن يكون ماضيه ثلاثيًّا معتل الآخر على وزن : فَعَل (بفتح أوله وثانيه) ، الدال على صوت ، أو داء وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره على وزنهما . نحو : عوى وعُواء — رغا ورُغاء[1] — ثغا وثغاء[2] ونحو : مشى بطنه مُشاء . ونظيرهما من الصحيح الآخر : صرخَ وصُراخ — دار رأسه ودُوَار — لأنّ « فُعَالا » مصدر قياسى للثلاثى الدّال على صوت أو داء .

(٤) أن يكون مفردًا لجمع تكسير على وزن : « أفعلة » المختومة بالتاء المسبوقة بحرف العلة « الياء » بشرط أن يكون هذا المفرد مختومًا بالهمزة المسبوقة بحرف علة ، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر ، نحو : كساء وأكسية — رداء وأردية — بناء وأبنية — دعاء وأدعية — دواء وأدوية . . . فالأسماء المفردة السابقة (كساء — رداء — بناء — دعاء — دواء — . . .) وأمثالها نوع من الممدود القياسى .

ونظائرها من الصحيح الآخر : سلاح وأسلحة — حِجاب وأحجبة — شِفاء ، وأشفية ، (بمعنى دواء وأدوية) لأن « أفعلة » تكون جمع تكسير للمفرد الرباعى الذى قبل آخره مدة . . . [3]

---

(١) الرغاء . صوت الحيوانات ذات الخف ؛ كالإبل .

(٢) الثغاء : صوت الغنم والمعز .

(٣) وفى الممدود يقول ابن مالك :

وَمَا اسْتَحَقَّ قبلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فالْمَدُّ فى نَظِيره حَتْماً عُرِف

أى : ما استحق — بحسب القواعد العامة — من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف (وهذا يتحقق فى مصدر الماضى الرباعى الذى على وزن : «أفعل» وفى الخماسى والسداسى المبدوءين بهمزة وصل) ، ==

(٥) أن يصاغ مصدراً على وزن: «تَفعال»، أو صيغة مبالغة على وزن «فَعَّال أو مِفعال». نحو: التَّعداء، والعَدّاء، والمعطاء ونظائرها من الصحيح تَذْكار – زرّاع – مشراب.

أما الممدود السماعى فينطبق عليه اسم الممدود، ولا تنطبق عليه الضوابط السالفة التى من أهمها وجود نظير له من الصحيح؛ كالفَتاء، بمعنى حداثة السن – والثَّراء؛ بمعنى: الغِنى – والسَّناء، بمعنى: الشرف[1]...

قصر الممدود، ومدّ المقصور:

يكاد يقع الاتفاق على صحة قصر الممدود فى الضرورة الشعرية وحدها، ومنه قول المادح يصف من مدحَهم بأنهم المثال الأعلى الذى يعرفه الناس للفضائل: وأنهم أهل الوفاء:

فهم مثَلُ الناس الذى يعرفونه ... وأهلُ الْوَفَا من حادثٍ وقديمِ

وقول الآخر فى الخمر:

فقلتِ: لو باكرتِ مشمولةً[2] ... صفْرَا، كلون الفرس الأشقرِ

أى: صفراء.

أما مد المقصور فالخلاف فيه متشعب، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه فى الضرورة الشعرية وحدها، لأن الشعر محل التيسير. بشرط ألا يؤدى المد إلى خفاء المعنى أو لَبْسه؛ فيصح غِناء فى غنى – نُهاء فى نهى – بِلاءً فى بِلىً... ولا يصح هذا فى النثر[3]...

= فإن نظيره من مصادر الماضى المعتل الآخر الذى على وزان «أفعل» أو الذى يكون خماسياً أو سداسياً – ممدود. ووضح هذا بمثال هو:

كمصْدَرِ الفِعْلِ الذِى قدْبُدِئاً ... بَهْمز وصْلٍ؛ كارعَوَى وَكارْتَأَى

(١) أشار ابن مالك إلى المقصور والممدود السماعيين ببيت واحد هو:

والعَادِمُ النَّظِيرِ: ذا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ، بنقْل: كالحِجَا، وكالحِذَا

المراد بالنقل السماع الحذا: الحذاء.

(٢) خمراً.

(٣) وفى النوعين يقول ابن مالك:

وقَصْرُ ذى المدِّ اضطرارًا مُجْمَعُ ... عليــه. والعكسُ بخُلْف يقعُ

(ذى المد: صاحب المد، وهو الممدود. اضطراراً، أى: للضرورة الشعرية. خلف: خلاف) يقول: قصر الممدود لضرورة الشعر متفق عليه إجماعا. أما العكس – وهو: مد المقصور – فيقع بخلف، أى: فيجوز وقوعه مع الخلاف فى أمر صحته. والرأى الأرجح رفضه كما بينا.

المسألة ١٧١ :

كيفية تثنية المقصور ، والممدود، وجمعهما تصحيحاً [1]

ا ـ تثنية المقصور : المقصور مختوم بالألف دائماً ؛ فلا يمكن أن تزاد فى آخرهِ علامتا التثنيةمع بقاء الألف على حالها ؛ لذا يجب قلبها حرفاً آخر يقبل العلامتين ؛ فعند التثنية تُقلب ياء فى ثلاث حالات ، وتقلب واواً فى حالتين :

---

(١) المراد بجمعى التصحيح : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ويسلم — غالباً — عند جمعه على أحدهما ؛ فلا يدخل على حروفه تغيير فى نوعها ، أو عددها ، أو ضبطها ، إلا عند الإعلال أحياناً . بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفرده لا بد أن يتغير عند التكسير .

والاسم الذى يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر وهو الذى لا تكون لامه حرف علة ؛ مثل : محمود . وإما أن يكون بمنزلة صحيح الآخر ، (وهو المختوم بواو ، أو ياء ، وقبلهما سكون : سواء أكانتا مخففتين ، أم مشددتين ، مثل : ظبى ، وعضو ، ومرمىّ ، ومغزوّ) وإما أن يكون منقوصاً ، (أى : اسما معرباً فى آخره ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة ؛ مثل : العالى — المستعلى — (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى حـ ١ ص ١٢٤ م ١٥) . وإما أن يكون مقصوراً ، وإما أن يكون ممدوداً . وكلاهما لا يختم بتاء التأنيث

فأما الصحيح وشبهه فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً إلا زيادة علامات التثنية والجمع .

وأما المنقوص فيجب إثبات يائه فى التثنية وجمع المؤنث السالم ، كما يجب إثباتها عند إضافته أو تصديره بأل ، (وكذا فى ندائه ، على حسب التفصيل السابق فى ص ١٠) فى مثل : هاد — داع — يقال : هاديان — داعيان ، كما يقال : الهادى والداعى . . . والدين هادينا وداعينا إلى ما يسعدنا ، وبين المتعلمات هاديات للرشاد ، داعيات للسداد .

ويجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو : الهادون للرشاد ، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء — إن الهادين للرشاد والداعين للخير أحق الناس بالإكبار . . .

وأما المقصور والممدود فيلحقهما التغيير الذى سيجىء مفصلا فى هذا الباب . وقد سبق تعريفهما وشىء من الأحكام الأخرى فى الباب السابق . وما سبق خاص بتثنية تلك الأنواع وجمعها جمعى تصحيح . أما جمع التكسير فله باب مستقل يجىء فى أول ص ٤٦٧ م ١٧٢ .

بقى نوع من الأسماء المعتلة الآخر لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه ، وهو المعتل الآخر بالواو . بل إنهم حين يقسمون المعتل الآخر إلى مقصور ومنقوص لا يذكرون نوعه ، وحكمه ؛ بحجة أن الكلام العربى الأصيل لا يعرف اسما مختوماً بالواو إلا نحو ثلاث كلمات معربة ؛ منها : سمندو وقمندو ... وقد ناقشنا هذا الرأى (فى الجزء الأول ص ١٢٥ م ١٥) وانتهينا إلى أن الحاجة اليوم تدعو لاتخاذ ضابط عام فى إعرابه ؛ لكثرة دورانه ، وشيوع استعماله علماً للأشخاص والبلدان وغيرهما . ومن أمثلته : أرسطو — سنفرو — خوفو — أدفو — أدكو — طوكيو — كنغو . . . =

(١) فإن كانت الألف ثالثة وأصلها ياء[1] — وجب قلبها عند التثنية ياء؛ فيقال فى تثنية: ندًى، وهُدًى، وغنًى... نَدَيان، وهُدَيان، وغِنَيان.

(٢) وكذلك إن كانت ثالثة مجهولة الأصل — لأنها جامدة — وأميلت[2]، نحو: متَى، وإذا — علمين؛ فيقال فى تثنيتهما: مَتَيَان وإذَيَان.

(٣) وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعة فأكثر — بغير نظر إلى أصْلها — فيقال فى تثنية: نُعْمَى، ومرتضَى، ومستعلَى... نُعميَان ومُرتضَيان ومستعْلَيَان.

وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء، وأدّى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات فى آخر كلمة واحدة — وجب حذْف التى قبلها مباشرة؛ نحو: ثُرَيَّا وثُرَيَّان؛ لكيلا يجتمع فى الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف[3] من نوع واحد.

والحكم الذى ارتضيناه هناك هو إعرابه بحركات مقدرة فى جميع حالاته إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، فيرفع بضمة مقدرة على آخره. وينصب بفتحة مقدرة، ويجر بفتحة مقدرة أيضاً.

وقد يكون المناسب له عند تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالماً — بقاء الواو مع تحريكها بالفتحة وزيادة علامتى التثنية؛ فيقال: أرسطوان وأرسطوين — سنفروان وسنفروين... وهكذا الباقى. كما يقال فى روميو وجوليو، وصنبو، وبمبيو وأشباهها من أعلام الإناث، روميوات وجوليوات — صنبوات وبمبيوات أما إذا كان علماً لمذكر، وأريد جمعه جمع مذكر سالما فالأحسن حذف حرف العلة (الواو) مع ضم ما قبلها فى حالة الرفع، وكسره فى حالتى النصب والجر.

(١) يدل على الأصل أشياء، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء، أو الواو، ومنها: المصدر، والمشتقات، والتصغير...

(٢) أى: لم تظهر عند النطق «ألفا» خالصة. وإنما كانت «ألفا» فيها رائحة «الياء». فلهذا كانت الياء أحق بها عند القلب.

(٣) أصل «ثريا»: ثَرْوَى. (بمعنى: ثروة) ثم صغرت؛ فصارت. «ثُرَيْوَى»، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت فى الياء قبلها، فصارت: «ثُرَيَّا». فلو قلبت ألفها ياء فى التثنية، وقلنا: «ثُرَيَّيَان» لاجتمع فى آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد؛ وهذ ممنوع — غالباً — تبعاً لما نص عليه صاحب المزهر (فى الجزء الثانى، ص٥٢) حيث قال: (ليس فى كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد، وليس ذلك من أبنيتهم، استثقالا، إلا فى كلمتين: غلام بَيَّة، أى: سمين، وقول عمر: لئن بقيت إلى قابل لأحملن الناس على بَيَّان واحد، أى: أسوى بينهم فى الرزق والأعطيات).

وجاء فى الجزء الثانى من الهمع باب التصغير (ص ١٨٦) ما نصه: (إذا ولى ياء التصغير ياءان حذفت أولاهما؛ لتوالى الأمثال...)، وجاء فى الصبان أول باب التصغير، ما نصه: (قال فى التسهيل: يحذف لأجل ياء التصغير أول ياء ين ولياها)، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك:

وحائد عن القياس كل ما   خالف . . . . . .

مانصه فى تصغير «سماء»: (إنه سُمَيَّة، والأصل سميى. بثلاث ياءات؛ الأولى ياء التصغير، والثانية=

(٤) وتقلب واواً إن كانت ثالثة وأصلها الواو ؛ نحو : عـلاً ، وشذًا ؛ (وهو : المسك ، أو : رائحته) ، وعصا . . . فيقال فى التثنية : عـلـوَان ، وشـذَوان ، وعـصوان .

(٥) وأيضًا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل — لأنها جامدة — ولم تطرأ عليها الإمالة ، نحو : إلى — ألا — علمين — فيقال فى تثنيتهما : إلـوَان ، وألـوَان . . .

وغير ماسبق شاذ، لايقاس عليه . وطريق معرفته المراجع اللغوية[١] . . . وإذا ختم المقصور بتاء التأنيث—نحو : فتاة — زال عنه اسمه وحكمه؛ لماسيجىء فى ص ٤٦١ .

* * *

ب — تثنية الممدود :

الممدود مختوم — دائمًا — بهمزة قبلها ألف زائدة[٢]. فإذا أريد تثنيته فقد تبقى الهمزة حتماً ، وقد تقلب واواً حتمـًا، وقد يجوز فيها الأمران؛فلها ثلاث حالات . فيتحتم بقاؤها إن كانت حرفاً أصليًّا من أصول كلمتها ؛نحو : قـرّاء ، وبـدّاء، وخبـّاء . . ، فيقال فى تثنيتها: قـرّاءان ، وبدّاءان وخبـّاءان ، بإثبات الهمزة وجوباً : لأنها من بنية الكلمة الأصلية ؛ إذ الأصل : قرأ ،وبدأ،وخبـأ .

ويجب قلبها واواً إن كانت زائدة للتأنيث ؛ نحو : بيضاء ، وصفراء وخضراء ؛ فيقال فى تثنيتها ؛ بيضاوان ، وصفراوان ، وخضراوان .

بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثياً ، فلحقته التاء) . هذا كلامهم — انظر ص ٥١٩ وكذا ص ٥٣٣ وفى هذه الصفحة شروط حذفها — لكن يفهم من صريح كلام الصبان والخضرى فى باب : « المعرب والمبنى » (عند الكلام على المضارع المسند لضمير الرفع : ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة و بعده نون التوكيد) —أن نون الرفع تحذف لتوالى النونات وأن التوالى الممنوع إذا كانت الحروف المتوالية كلها زوائد؛ فلا يرد، نحو : القاتلات جنّن ، أو يجنّن لأن الزائد هو المثل الأخير فقط ...) فكلامهما يعارض ما سبقه . والظاهر أن التوالى ممنوع فى غير « جنّن » و « يجنّن » وما يماثلهما مما حروفه المتوالية أصيلة بذاتها وليست منقلبة . ولا زائدة .

(١) فى تثنية المقصور يقول ابن مالك فى باب عنوانه كالعنوان الذى هنا :

آخرَ مقصورٍ تُثَنِّى اجعلْهُ يَا ... إنْ كان عن ثلاثةٍ مُرتَقِيَـا

كَذَا الَّذِى «الْيا »أَصلُه؛نحوُ :الفَتَى ... والجـامدُ الذى أُمِيل ؛كمَتَى

(مرتقيا ، أى : زائدا) .

فجمع فى هذين البيتين الأحوال الثلاثة التى تقلب فيها ألف المقصور « ياء » . وهى أن تكون زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، أو ثالثة جامدة (مجهوله الأصل) قد أميلت . ثم قال فى قلبها واوا :

فى غيرِ ذَا تُقْلَبُ «واوًا » الأَلفْ ... وأَوْلِهَـا ما كان قبلُ قد أُلِفْ

أى : أتبع الكلمتا لمألوف من علامتى التثنية . (٢) إذا لحقته تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه كما فى ص ٤٦٤ .

ويجوز بقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من حرف أصلى[١] (نحو : صفاء وُدعاء، وبناء، وفداء؛ وماء؛ لأن الأصل : صفاو — دعاو — بناى — فداى — ماه) أو كانت مبدلة من حرف زائد للإلحاق (نحو : عِلباء[٢] وقوباء[٣]) ، فيقال فى التثنية : صفاءان ، أو صفاوان — دعاءان أو دعاوان — بناءان ، أو بناوان — — فداءان أو فداوان — ماءان ، أو : ماوان ؛ كما يقال : علباءان أو علباوان — قوباءان أو قوباوان . . . وهكذا . . . والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلى ، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق .

وما جاء مخالفا لما سبق فهو شاذ ، لا يقاس عليه ؛ كقولهم : قُرّاوان فى تثنية : قُرّاء : (بضم القاف وتشديد الرّاء المفتوحة — ومن معانيه : القارئ — مع أن همزته أصلية ،) وكحمرايان ؛ تثنية : حمراء ، وعاشوران ، تثنية : عاشوراء ، بقلب همزة التأنيث ياء فى حمراء ، وحذفها فى عاشوراء . ومثل : كسايان ، تثنية ، كِساء ، الذى همزته مبدلة من حرف أصلى هو الواو . . . وهكذا[٤] . . .

---

(١) قاعدة الإعلال تقضى بقلب حرف العلة همزة إذا كان متطرفاً بعد ألف زائدة — فبقاء الواو هو مراعاة للواقع ، إذ أنها لم تقع طرفاً حقيقياً ، فبعدها علامتا التثنية ؛ فتبقى على اعتبارها ليست متطرفة بسبب علامتى التثنية . وتقلب همزة على اعتبار علامتى التثنية طارئتين لا يلتفت إليهما . هكذا يقولون . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب ليس غير .

(٢) اسم لبعض أعصاب العنق . وأصل الكلمة : علباى ، بزيادة ياء الإلحاق لتكون كقِرطاس ، فى وزنها ، وأحكامها . ثم انقلبت الياء همزة ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . ومما يلاحظ أن الإلحاق خاص بالعرب ، مقصور عليهم ، وكانوا يستخدمونه غالباً لضرورات شعرية أو ما يشبهها .

(٣) مرض جلدى يظهر على شكل بقع مستديرة ، صغيرة ، ثم تتسع . . . وأصل الكلمة : « قوباى » ، بزيادة ياء الإلحاق ؛ لتكون كقُرْناس (وهو الأنف البارز من الجبل) ، ثم انقلبت الياء همزة . لما سبق (فى رقم : ٢) .

(٤) وفى تثنية الممدود يقول ابن مالك :

وَمَا « كصحْراءَ » بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... ونحو « علْباءٍ ، كِسَاءٍ وحَيَـا » :
بِوَاوٍ اوهَمْزٍ . وغيرُ مَا ذُكِرْ ... صحِّحْ . ومَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

يريد : أن الممدود الذى همزته كهمزة صحراء — للتأنيث — تقلب همزته واواً عند التثنية . أما علباء وهو الذى همزته للإلحاق . و « كساء » وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الواو ، وكذا « حياء » — ولكنه قصرها لضرورة الشعر فقال : « وحيا » — وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الياء ، —...أما الذى همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها واواً فى التثنية ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وغير هذه الأنواع الثلاثة التى تكون فيها الهمزة للتأنيث ، أو مبدلة من أصل ، أو للإلحاق — تبقى همزته على حالها . وما خالف الأحكام السالفة فهو شاذ ؛ يوقف فيه عند حد السماع .

وإذا خُتِم المقصور الثلاثى وغير الثلاثى ، بتاء التأنيث فقد زال عنه اسم المقصور وأحكامه ؛ إذ يشترط فى المقصور أن يكون مختومًا بألف لازمة تجرى عليها حركات الإعراب مقدرة ، وهذا الشرط الأساسى لا يتحقق بمجىء تاء التأنيث بعد ألفه ؛ مثل : فتاة ، مباراة . فقد صارت الألف حشواً (أى : غير متطرفة) وصارت حركات الإعراب ظاهرة على تاء التأنيث وحدها . وتبقى الألف ثابتة معها فى حالة التثنية فلا تنقلب شيئًا . أما التاء فتثبت أيضًا فى حالة التثنية ، كى تدل على التأنيث ؛ فيقال : فتاتان ، مباراتان . . .

* * *

حـ – جمع المقصور جمع مذكر سالما(١) :

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالما وجب حذف آخره (وهو : ألف العلة) فى كل الحالات ، مع ترك الفتحة قبلها دليلا عليها ؛ تقول فى : رضًا ، وعُلاً ، ومرتضًى . . . وأمثالها من أعلام الرجال : الرِّضَوْن والرضَيْن – العُلَوْن والعُلَيْن – والمرتَضَوْن والمرتَضَيْنَ . . . و مثل هذا يقال فى المشتقات وسائر الأسماء المقصورة التى يصح جمعها جمع مذكر سالما ، نحو : المبتَغَى ، والأسمى ، والمعلَّى . . . فى قولهم : صادفت الشجاع المبتغَى ، وهؤلاء هم الشجعان المبتغَوْن – وأكبرتُ العالم الأسمَى ، والعلماءَ الأسمَيْن – وقدرت العظيم المعلَّى قدره بين نظرائه من المعلَّيْن . . .

ومن هذا قوله تعالى : (ولا تَهِنُوا ، ولا تَحْزَنوا ، وأنتم الأعْلَوْن إنْ كنتم مؤمنين) ، وقوله تعالى فى إبراهيم وأولاده عليهم السلام : (وإنَّهم عندنا لمن المُصْطَفَيْنَ الأخيارِ) . . . (٢)

---

(١) سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم وشروطه وما يتصل به (فى ج ١ ص ٨١ م ١٠) وهو يسمى : الجمع على حد المثنى ؛ لوجوب تحقق شروط المثنى فيه . أما جمع المؤنث ففى ج ١ ص ١٠٠ م ٢) .

(٢) وفى جمع المقصور وحده – وترك جمع المنقوص والممدود – يقول ابن مالك .

وَاحْذِفْ مِنَ المقصورِ فى جمعٍ عَلَى حَدِّ المثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ . .

(ما به تكمل المقصور ، أى : ما اكتملت به صيغة المقصور) ، يريد : الألف التى يختم بها ؛ فيجب حذفها قبل مجىء علامتى التثنية . ثم أشار إلى فتح ما قبلها بعد حذفها بالشطر الأول من البيت التالى ، قائلا :

والفتحَ أبقِ مُشْعِرًا بما حُذِفْ . . . .

د ـ جمعه جمع مؤنث سالما[1] :

يراعى فى جمعه جمع مؤنث سالما ما روعى فيه عند تثنيته ؛ فتقلب ألفه ياء فى ثلاثة مواضع ، وتقلب واواً فى موضعين . فالثلاثة الأولى : حين تكون رابعة فأكثر ، أو ثالثة أصلها الياء ، أو ثالثة مجهولة الأصل ـ لأن الاسم جامد ـ وأميلتْ ؛ (نحو : سعدى وسعديات ـ وهدى وهدَيات ـ مَتَى ومتيات . والثلاثة أعلام إناث) .

والموضعان الأخيران : حين تكون الألف ثالثة أصلها الواو ، أو ثالثة مجهولة الأصل ـ ؛ لأن الاسم جامد ـ ولم تلحقها إمالة ؛ (نحو : رِضا ورضَوَات ـ وإلَى وإلَوَات ـ وهما علمان لمؤنثتين . . .)

وإذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات ـ كما فى جمع : ثُرَيّا على « ثريَّيَات» . وجب الاقتصار على اثنتين فقط ، فيقال : ثريَّات ـ بحذف الياء التى بعد ياء التصغير ، لما سبق إيضاحه عند الكلام على تثنية المقصور[1] .

* * *

هـ ـ جمع الممدود جمع مذكر سالما :

يسرى على همزته فى هذه الحالة ما سرى عليها عند تثنيته ؛ فتبقى على حالها إن كانت أصلية ؛ نحو : قَرّاءون ، وبدّاءون ، وخباّءون . . . فى جمع : قَرّاء ، وبَدّاء وَخَبّاء . وتقلب واواً إن كانت فى أول استعمالها زائدة فى المفرد للتأنيث ، ثم صار هذا المفرد علماً لمذكر ، ومن الأمثلة : حمراء ، وجمعه : حمراوون ، وخضراء ، وجمعه : خضراوون ، وبيضاء ،وجمعه : بيضاوون .

ويجوز إبقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من حرف أصلى ، أو للإلحاق . ومن هذا رضاء ـ علم مذكر ـ وجمعه ؛ رضاءون أو رضاوون ـ وعلباء ـ علم مذكر أيضًا ـ وجمعه علباءون أو علباوون . . .

* * *

و ـ جمعه جمع مؤنث سالماً : يجرى على الهمزة ما جرى فى التثنية ، نحو : قراءات ـ حمراوات ـ رضاءات وعلباءات ، أو : رضاوات وعلباوات

---

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٩ ولما سيجىء من تكملة فى ص ٥٣٣

بعض الأحكام العامة فيما يجمع جمع مؤنث سالما :

(١) إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالما مختومًا بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أم غير صحيح، ففي مثل : كاتبة يقال : كاتبات ؛ بحذف التاء التي كانت في المفرد ؛ لئلا تجتمع علامتان للتأنيث ، وفي مثل : ظبية وصفوة ، ومهديّة ، ومجلوّة ... من أعلام النساء (وكلها من معتل الآخر ، الشبيه بالصحيح الآخر[1] يقال : ظبيات — صفوات — مهديات — مجلوات .

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا كقلبها في التثنية ، فالثالثة ترد إلى الواو أو الياء ؛ طبقاً للتفصيل المذكور هناك؛ نحو : فتاة وفتيات ، وقناة وقنوات .. و .. والرابعة فأكثر تقلب ياء كمُعطاة ومُعطيات ، ومصطفاة ومصطفيات . مع ملاحظة أن المفرد المختوم بتاء التأنيث وقبلها ألف ، لا يسمى مقصورًا ، ولا يخضع لأحكامه ؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصورِ آخرًا ويَجرى عليها الإعراب لا على التاء كما قلنا[2] .

وإن كان قبلها همزة مسبوقة بألف زائدة وجب حذف التّاء أيضًا ، وإخضاع الهمزة لحكم همزة الممدود عند تثنيته ؛ فتبقى إن كانت أصلية ، نحو : قَرّاءة وبَدّاءة وخَبّاءة فيقال : قَرّاءات ، وبَدّاءات ، وخَبّاءات ... ، ويجوز إبقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من أصل ؛ نحو: نَبَاءة (للبقعة المرتفعة) . ونباوات ، كما يقال في التثنية . ولا تقع الهمزة هنا للتأنيث قبل تائه ؛ لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث ، وكذلك لا تقع الهمزة للإلحاق قبل تاء التأنيث لأن همزة الإلحاق لا بد أن تكون في آخر الكلمة[3] .

---

(١) راجع حـ ١ ص ١٢١ م ١٥ . (٢) في ص ٤٥٩ و٤٦١ .

(٣) أشار ابن مالك إلى ما سبق : (من جمع المقصور جمع مؤنث سالما ، وأن ألفه تقلب في هذا الجمع كقلبها في التثنية ، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء للتأنيث إن وجدت قبل جمعه) ، فقال بيتاً نصفه الأول لا علاقة له بهذه المسألة ، وإنما علاقته بمسألة أخرى سبقت ، وسبق معها الشطر . والبيت هو :

(والفتحَ أَبقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذف) وإن جمعتَه بتاءٍ وَأَلِفْ .. =

وإذا كان المفرد مختومًا بتاء التأنيث وقبلها همزة مسبوقة بألف زائدة — فإنه لا يسمى فى هذه الصورة ممدودًا ، ولا يخضع لأحكام الممدود ، لأن الممدود لا بد أن يكون مختومًا بالهمزة ويجرى عليها حركات إعرابه .

(٢) تتحرك عين جمع المؤنث السالم بحركة فائه ، فيتماثلان فى حركتهما ، إذا استوفى مفرده شروطًا ستة[١] .

أولها : أن يكون هذا المفرد اسما ؛ نحو : هند — مجد — صُلْح . . . أسماء إناث ؛ فخرج المفرد الوصف (أى : المشتق) نحو : ضخمة وحلوة . . .

ثانيها : أن يكون ثلاثيًّا ، فخرج ما زاد على الثلاثة ، نحو : درهم ، وسَلْهب[٢] ، وبرقع . . . أسماء إناث .

ثالثها ، ورابعها : أن يكون غير معتل العين ، ولا مضعفها ؛ فخرج ما كان مثل : هالة ، ودُولة ، وديمة ، وجَنَّة ، ومِنَّة ، وقبة .

خامسها : أن يكون ساكن العين ، فخرج ماكان متحركها ، نحو : لبِنة ، وسمُرة[٣] . . .

سادسها : أن يكون لمؤنث ، فخرج ما هو لمذكر ؛ نحو : سعْد ، وقُفل ، وحِلْف ... فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالما ، فلا إتباع فيها .

فإذا استوفى المفرد — المختوم بالتاء أو غير المختوم بها — الشروط الستة تحركت فى الجمع عينه الساكنة بحركة تماثل حركة الفاء ؛ فيقال فى هند : هِندات ، وفى مَجد : مَجَدات ، وفى صُلح : صُلُحات وفى حِكمة : حِكِمات ، وفى

ثم تمم القاعدة فقال :

فالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِى التَّثْنِيَهْ ۝ وَتاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

(أى : ألزمن التاء تنحية وإبعاداً من المفرد الذى يحتويها) ، يريد : احذف التاء من المفرد المشتمل عليها قبل جمعه مؤنثاً سالماً .

ولم يتعرض ابن مالك — كما أشرنا من قبل — لحكم الممدود والمنقوص إذا أريد جمعهما هذا الجمع ؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عند تثنيتهما .

(١) سبقت الإشارة لها فى ج ١ ص ١١٤ م ١٢ لمناسبة هناك .

(٢) طويل . (٣) اسم نوع من الشجر .

نحْلة: نَحَلات ، وفى غُرْفة: غُرُفات . فنى كل ذلك حذف سكون العين ، وتَبِعتْ العينُ فى حركتها حركةَ الفاء .

غير أن هذا الإتباع قد يكون واجباً ، وقد يكون جائزًا . فيجب إذا كان المفرد المستوفى للشروط مفتوح الفاء ؛ فيتعين إتباع حركة عينه فى الجمع لحركة فائه ، نحو : رحمة ، وفتحة . . . فيقال فيهما : رَحَمات ، وفتَحات . ونحو : نهر وحَمْد (لمؤنثتين) فيقال : نَهَرات وحَمَدات . بفتح الثانى وجوباً فى كل ذلك ؛ تبعاً لفتحة الأول .

أما فى غير الحالة السابقة فيجوز فى العين : إما إبقاؤها ساكنة ، وإما تخفيفها بحذف السكون وتحريكها بالفتحة ، وإما حذف سكونها ، وإتباعها فى حركتها لحركة الفاء ، فتكون مضمومة مثلها ، أو مكسورة . فنى نحو الأسماء الآتية إذا كانت أعلامًا لإناث ، وهى : صُنع ، ودُمْية ، وحِلْم ، وحِكْمة . . يقال: صُنُعات ، أو صُنْعات ، أو : صُنَعات بضم الثانى أو تسكينه ، أو فتحه وهذه الثلاثة تقال فى بقية الأسماء . . .

وفى نحو : فتنة ، وسِحْر ، وتحفة ، ولُطف ، من أعلام النساء ، يقال فى جمعها : فتْنات ، أو فتِنات ، أو فتَنات . . . بإسكان التاء الأولى أو كسرها ، أو فتحها . وهكذا يقال فى الأعلام الأخرى ؛ حيث يصح فيها ضبط العين بأحد الضبوط الثلاثة الجائزة .

ويستثنى من هذا الحكم حالتان : لا يجوز فيهما الإتباع ، الأولى : الاسم المكسور الفاء إذا كانت لامه واواً ، نحو : ذِرْوة ، وقِنوة[1] وجِنْوَة[2] فلا يجوز فيها : ذِرِوات ، ولا قِنِوات ، ولا جِنِوات ، بكسر ثانيه إتباعا لأوله ؛ لأن الكسرة ثقيلة قبل الواو يتحاشاها العرب فى أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتباع ، ويصح السكون أو الفتح . . .

---

(١) للشيء المكتسب .

(٢) للحجارة المتجمعة .

الثانية : الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء ؛ مثل : دُمية ، قُنية[1] ، غُنية ؛ فلا يجوز فيها دُمُيات ، ولا قُنُيات ، ولا غُنُيات . . . بضم ثانيه تبعًا لأوله ؛ لأن الضمة ثقيلة قبل الياء يتحاشاها العرب فى أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتباع ويصح السكون أو الفتح .

وما خالف الأحكام السابقة فنادر ، أوشاذ ،– وكلاهما لايقاس عليه–أو ضرورة شعرية ، أو لغةقوم من العرب عددهم قليل . . . ومن الأمثلة : جمع كهلة على كهَلات ، مع أنها وصف . وظبْيات ؛ بسكون الباء والواجب فتحها . وزفْرات بالسكون لضرورة الشعر فى قول الشاعر :

وحُمِّلْتُ زفْرات الضحا فأطقتُها ... ومالى بزفْرات العشىّ يدانِ

وقبيلة هذيل لا تشترط الصحة فى عين الاسم ، فتجيز أن تكون معتلة فتقول : بيْضَة وبيَضات ، وجوْزة وجَوَزَات ؛ بفتح الثانى إتباعا للأول . . .

---

(١) فى الأحكام الخاصة بعين المفرد المؤنث الذى يراد جمعه جمع مؤنث سالما يقول ابن مالك :

والسَّالمَ الْعَيْنِ ،الثُّلاثىِّ ،اسْمًا أَنِلْ ... إتباعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بما شُكِلْ

إنْ ساكنَ العَيْنِ مؤنَّثًا بدَا ... مُخْتَتَماً بالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

(الثلاثى : أصلها الثلاثىّ بتشديد الياء ، خففت للشعر . فى البيت تقديم وتأخير . والتقدير : وأنل السالم العين الثلاثى الاسم – إتباع عين فاءه . أى امنح السالم . . . اتباع عينه الساكنة الحركة التى شكلت بها الفاء . ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز فى العين الساكنة من فتح أو سكون إن كانت العين بعد فاء غير مفتوحة ؛ حيث يجوز فى العين الساكنة . إما تركها على سكونها ،وإما تخفيفها بالفتحة ، وإما إتباعها لحركة الفاء قبلها من ضم أو كسر) – قال :

وَسَكِّنِ التَّالِىَ غَيْرَ الفَتْحِ ، أَو ... خَفِّفْهُ بالفَتْحِ فكُلًّا قَدْ رَوَوْا

ثم عرض بعد ذلك للحالتين اللتين لا يجوز فيهما الإتباع فقال :

ومَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْو : «ذِرْوَهْ» ... ونحو : «زُبْيَةٍ» . وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

(الزبية : حفرة تحفر للأسد ليقع فيها ؛ فيصاد . والجروة الأنثى من الكلاب والسباع) . ثم بين أن ما خالف الأحكام السالفة فهو نادر أو ضرورة أو لغة ، فقال :

ونادرٌ ، أو : ذو اضطرار غيرُ مَا ... قدمتُه ، أو ، لأُناس انتمى

المسألة ١٧٢ :

جمع التكسير

معناه : فى الأبيات الآتية التى يصف بها الشاعر [١] أسبابَ العظمة ، وخلود السيرة — أمثلة مختلفة مما يسميه النحاة : جمع التكسير ، قال :

وليس الخُلْدُ مرتبةً تُلَقَّى [٢] — وتُؤخذُ من شِفاهِ الجاهلينا
ولكنْ مُنتهَى هِممٍ كِبارٍ — إذا ذهبتْ مصادرُها [٣] بَقِينا
وسِرُّ العَبْقرية حين يَسْرِى — فينْتَظِمُ الصنائعَ والفنونا
وآثارُ الرجال إذا تناهتْ — إلى التاريخ خيرِ الحاكمينا
وأخذُكَ من فمِ الدنيا ثناءً — وتَرْكُكَ فى مسامعها طَنِينا [٤].

فالكلمات ؛ (شفاه — هِمم — كِبار — مصادر — صنائع — فنون — آثار — رجال — مسامع) . . . ، هى مما يسمونه : جمع التكسير . يريدون : أن كل واحدة منها تتضمن أمرين معًا، هما : معنى ينصَبّ على أفراد لا تقل عن ثلاثة . ووجود مفرد لكل واحدة ، يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصلية مع اختلاف يطرأ على صيغته عند جمعها .

فكلمة : « شفاه » — مثلا — تَدل على شفاه ثلاث على الأقل . ولها مفرد هو : « شَفَة » ، يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصلية ، مع اختلاف طرأ عليه عند الجمع ؛ إذ صارت « الشين » مكسورة بعد أن كانت مفتوحة ، وزيدت « ألف » قبل الآخر لم يكن لها وجود قبل الجمع .

وكلمة : « هِمم » — مثلا — تدل على ثلاثة فأكثر من هذا النوع ، ومفردها « همة » يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصلية . وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير ؛ فحذفت التاء من آخره ، وانفك الإدغام الذى كان فى ثانيه .

---

(١) أحمد شوقى المتوفى سنة ١٩٣٢م .
(٢) المراد : تؤخذ تلقينا ، أو وراثة مجردة .
(٣) أصولها وأصحابها .
(٤) صوتاً مدوياً ، كصوت النحاس أو الطبل .

وكلمة : «كبار» تَدُل على عدد من هذا النوع لا يقل عن ثلاثة، ومفردها : «كبير» يشاركها فى المعنى ، وفى الحروف الأصلية ؛ وقد طرأ على صيغته بعض تغير عند الجمع ؛ فحذِف من آخره اليَّاء ، وكسر أوله المفتوح ، وفتح ثانية المكسور ، وزيدت «ألف» قبل فى آخره . فتناول التغيير ضبط بعض الحروف وحذف بعض منها ، والزيادة عليها ... وهكذا بقية الجموع السالفة ونظائرها ...

مما سبق يتضح تعريفُهم جمع التكسير بأنه «ما يدل على ثلاثة فأكثر ، وله مفرد[1] يشاركه فى معناه، وفى أصوله، مع تغير يطرأ على صيغَتِه عنْد الجمع» .

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسير قد يكون مقصوراً على ضبط بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسَد وأُسْد ، وقد يكون مقصوراً على زيادة بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسَد وآساد ؛ وقد يشتمل على الزيادة وتغيير الضبط معا؛ نحْو : رجل ورجال ، وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف ؛ نحو : كتاب وكتُب . وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتها ؛ نحو : كبير وكبيرة وجمعهما للتكسير هو : كبار . . . وهكذا ؛ فلا بد من تغيير يصيب المفرد عند جمعه تكسيراً .

* * *

قسْماه ؛ والفرق بينه وبين جمعى التصحيح . :

استقصى اللغويون جموع التكسير فى الكلام العربى — جهد طاقتهم — فتبينوا أن العرب يستعملون صيغاً معينة إذا أرادوا من التكسير عدداً محدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ويستعملون صيغاً أخرى إذا أرادوا عدداً يزيد على عشرة . وأشهر الصيغ الأولى أربعة ، تُسَمَّى : «صيَغ جموع القِلَّة .» وتُسَمَّى الصيغ الأخرى : «صيَغ جموع الكثْرة» . فالأربعة الخاصة بجموع القلة ، هى :

(١) أَفْعِلة؛ نحو : أغذية، وأدوية، وأبنية — جمع : غذاء، ودواء، وبناء...

(٢) أَفْعُل : نحو : أَلسُن، وأرْجُل ، وأعين ؛ جمع : لسَان ، ورِجْل ، وعَيْن . . .

---

(١) وهذا المفرد قد يكون حقيقياً ، أو تقديرياً بالتفصيل الهام والإيضاح الضرورى الواردين فى ص ٥٠٨ م ١٧٤ .

(٣) فِعْلة ؛ نحو : صِبية ، وفِتية ، ووِلدة ؛ جمع : صبىّ ، وفتًى ، وولَد .

(٤) أفعال ؛ نحو : أبْطال ، وأسياف ، وأنهار ؛ جمع : بطل ، وسيف ونهر . . .

وأشهر الصيغ الثانية المختصة بجموع الكثرة يزيد على ثلاثين ، وسنعرف الكثير منها ؛ مثل : فُعْل ، وفواعل ، ومفاعل ، وفَعالِى ، وفُعَل . . . و . . . نحو : حُمْر ، وجواهر ، ومعابد ، وصحارى ، وكتُب . . .

وتبيّن اللغويون أمرين آخرين :

أولهما : أن العرب قد يضعون جمعًا على وزن صيغة لأحد النوعين ولكنهم يستعملون هذا الجمع فى القلة حيناً ، وفى الكثرة حيناً آخر ، استعمالا حقيقيًّا ، لا مجازيًّا — والقرائن وحدها فى السياق هى التى تعينه لأحد النوعين — بالرغم من أن صيغته خاصّة بأحدهما فقط ، وأن وزنه يشيع استعماله فى نوع منْهما دون الآخر ، فيكتفون بوزنه الغالب الشائع فى أحد النوعين ويستعملونه فيه ، وفى الآخر أيضاً من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التى تشيع فى هذا النوع الآخر . ومن الأمثلة استعمالهم فى القلة ، والكثرة معا : أرجل ، وأعناق ، وأفئدة (وهى جمع : رِجْل ، وعُنق ، وفؤاد) مع أن صيغة : أفعُل ، وأفعال وأفعِلة — هى من الصيغ الغالبة فى القلة ، فاكتفوا بها فى النوعين عند تكسيرّ هذه الكلمات ، ولم يجمعوا كلمة : رجل ولا عنق ولا فؤاد ، على صيغة من صيغ الكثرة .

ومن الأمثلة أيضًا عند تكسير المفردات ؛ استعمالهم : رِجال وقلوب (جمع : رَجُل ، وقَلْب) فى القلة والكثرة ، مع أن صيغة : « فِعَال » و « فُعول » من الصيغ الغالبة فى الكثرة . فاكتفوا بها فى الدلالة على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا رَجلا ، وقلبًا على صيغة للقلة .

وثانيهما : أن العرب قد يستعملون صيغة شائعة فى نوع مكان صيغة وضعوها للنّوع الآخر وشاعت فيه . فكلتا الصيغتين موجودة فعلا ، وتشيع فى أحدهما[1] ،

(١) فى صيغ جمع القلة وأنها قد تستعمل للكثرة والعكس — يقول ابن مالك فى أول باب عنوانه : جمع التكسير :

أَفْعلةٌ ، أَفْعُلُ ، ثُمَّ : فِعْلَهْ ثُمَّتَ : أفعالٌ — جُمُوعُ قِلَّهْ

وحده ، ولكنهـم يستعملونها فى معنى الآخر ؛ بقرينة فى الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها ، تدل على هذا النقل والتبادل . وبغير القرينة لا يصح الحكم على الصيغة بأنها مستعملة فى غير نوعها(١)

والفرق بين هذه الحالة والتى سبقتها : أن المفرد هنا له نوعان من التكسير ؛ أحدهما : بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على القلة ، والآخر بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على الكثرة ، فتستعمل إحداهما فى معنى الأخرى .
أما الحالة السابقة فالمفرد فيها له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط ، فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده ؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين للتكسير ، تكون صيغة أحدهما مستقلة الدلالة على القلة ، وصيغة الآخر مستقلة الدلالة على الكثرة ، وإنما وضعوا له جمعاً من نوع واحد ، بصيغة تختص بهذا النوع ولكنها مشتركة الدلالة فتدل على الكثرة حينا ، وعلى القلة حيناً

= (ثمت : هى « ثم » العاطفة زيدت فى آخرها تاء التأنيث المفتوحة) ، تلك صيغ القلة . وانتقل بعدها مباشرة إلى استعمالها فى الكثرة وصيغ الكثرة فى القلة ، فقال :

وبعضُ ذِى بِكثرةٍ وضعاً يَفِى ؛ كأَرْجُلٍ ، والعَكسُ جَاء ؛ كالصُّفِى

يقول : إن بعض هذه الأوزان يفى بالكثرة ، أى : يدل عليها ، ويغنى فيها ، كأرجل ؛ جمع رجل ، فإنها تكون للكثرة كما تكون للقلة . وهذا بالوضع العربى : أى : أن العرب وضعوا الجمع المكسر : «أرجل» للكثرة كما وضعوه للقلة ؛ فهو صالح للمعنيين ، ولم يعرف لجمع : «رجْل» صيغة خاصة بالكثرة ؛ فالوضع فى المعنيين أصيل وحقيق . ولكن صيغته فى أحدهما أكثر شيوعاً منه فى الآخر . والعكس صحيح كذلك ، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القلة ، مع أنها مصوغة على وزن بعض الصيغ الشائعة فى الكثرة . — كما قلنا — وضرب مثالا هو : « الصفِى » جمع صَفاة (بمعنى الصخرة الملساء) وأصله : صُفُوى ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء — عملا بقواعد الإعلال — وأدغمت الياء فى الياء ، فصارت صُفُىّ ، ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هى التى تناسبها ؛ فصارت : صفِى بياء مشددة ، ولم يشددها الناظم لضرورة الوزن .

(١) وقد كثر هذا النقل والتبادل فى بعض الصيغ ؛ كصيغة « أفعال » التى للقلة ؛ فقد أشاعوها فى المعنيين ؛ وإن كانت للقلة أوفر شيوعاً . ومن الجائز لنا فى كل وقت أن نستعملها فى المعنيين مثلهم فيكون الاستعمال حقيقياً لا مجازياً ؛ بسبب شيوعه عندهم . أما غير الشائع عندهم فنستعمله مجازاً ؛ لأن استعمال القليل فى موضع الكثير أو العكس — جائز بلاغة ؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذى علاقته الكلية أو الجزئية ، واستعماله مطرد ، ما دامت شروط المجاز متحققة ، ولا يتوقف على استعمال العرب للكلمة أو الكلمات المجازية ذاتها ، — وأنهم استعملوها مجازاً ، إذ لا أهمية مطلقاً لاستبانة أمرهم فى هذه الكلمة أو الكلمات ؛ لأن استخدام المجاز قياسى بغير قيد ، إلا قيد تحقق شروطه . غير أن العرب إذا استعملوا صيغة الكثرة فى القلة أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيراً شائعاً فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقى لا المجازى ، ويكون استعمالنا إياه حقيقياً ، كذلك ؛ كاستعمالهم صيغة : « أفعال » فى الكثرة ؛ فهو حقيقى لنا أيضاً . بخلاف استعمال « فُعْل — مثلا — فى القلة فإنه مجازى .

آخر على حسب القرائن ، وبرغم أنها من الصيغ الخاصة بأحدهما دون الآخر -- كما قلنا -- يستعملونها فى النوعين .

(١) وهذه الدلالة العددية هى إحدى نواحى الفرق بين جمع التكسير وجمعى التصحيح ؛ ذلك بأن جمع التكسير قد يكون مدلوله عدداً محدوداً لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد على عشرة. وقد يكون مدلوله عدداً كثيراً يزيد على العشرة ، ولكل دلالة صيغ خاصة . أما جمعا التصحيح ، فمدلولهما الغالب عند «سيبويه» عدد محدود لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة . فهما يدلان عنده على القلة التى يدل عليها أحد نوعى جمع التكسير ، ولا يدلان على الكثرة إلا بقرينة أخرى خارجة عن صيغتهما ؛ فليس لهما صيغ تدل على القلة أو على الكثرة كالصيغ التى لجمع التكسير فى هذين النوعين .

والرأى الأرجح أن جمعى التصحيح لا يختصان بالقلة وإنما يصلحان [1] للقلة والكثرة . بشرط ألا توجد القرائن التى تعين الجمع لأحدهما دون الآخر .

(٢) وفرق آخر هام ؛ هو : أن جمع التكسير لا بد أن تتغير ، فيه صيغة مفرده ؛ بخلاف جمعى التصحيح ؛ فإن مفردهما لا يتغير -- فى الغالب -- عند جمعه على أحدهما ، بل يظل حافظاً صورته الأصلية.

* * *

قياسيّة جمع التكسير :

صيغ جمع التكسير -- بنوعيه -- متعددة ، وأوزانه كثيرة تجاوز ؛ الثلاثين ؛ منها الصيغُ المطّردة ، ويتصدّى علم النحو لبيانها ، وعرض أحكامها . ومنها غير المطّردة ، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوية الأخرى .

والمراد بالصيغة المطردة ما تتطلب مفرداً مشتملا على أوصاف معينة ، إذا تحققت فيه جاز جمعهُ تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد ، ولا رجوع إلى كتب اللغة ، أو غيرها ، ومثل هذا الجمع يكون صحيحاً فصيحا ؛ لا يصح رفضه ولا الحكم عليه بالضعف اللغوى ، أو بشىء يعيبه من ناحية صياغته ، أو وزنه ، أو فصاحته ، فصيغة « فُعْل » -- مثلا تكون جمعاً مطرداً لكل مفرد مذكر

---

(١) راجع خاتمة المصباح المنير ص ٩٥٤ بعنوان : (فصل : الجمع قسمان ، قلة وكثرة . . .) حيث صرح بالرأى الأرجح وبأدلته . . .

على وزن: «أَفْعَل» أو: مؤنث على وزن، «فَعْلاء» بشرط أن يكون المفرد فى الحالين مشتقًا دالا على لون أو عيب . . . نحو: هذا أحمر، وهؤلاء حُمْر — وهذه حمراء، وهنّ حُمْر. وذاك أخرس، وهم خُرْس — وتلك خرساء، وهن خُرْس . . . وهكذا كل صيغة أخرى من جموع القلة أو الكثرة فإن المفرد يطّرد جمعه عليها إذا كان مستوفيًا للشروط التى يجب توافرها فيه؛ ليصلح أن يجمع على وزنها. فمتى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه، أهو موافقٌ لما تحتويه أم مخالف؟؛ فإن هذا التوقف لا مسوّغ له بعد أن تحققت فى المفرد الصفات التى جعلته صالحا لأن يُجْمع جمع تكسير على تلك الصيغة والوزن.

وما أكثر تَعَدُّد الجموع فى المراجع اللغوية وكثير منها مخالف فى صيغته لصيغة الجمع المطرد، فلا يؤدى هذا — مع كثرة الصيغ المخالفة — إلى تخطئة الجمع المطرد، ولا إلى الحكم عليه بالضعف، أو العيب، وإنما يؤدى إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير — أو أكثر أحيانا — وأن أحد الجمعين كثير شائع، فهو لهذا قياسى مطرد، والآخر قليل أو نادر؛ فهو سماعىّ، ولا يجوز القياس عليه؛ لقلته وندرته، ولا اتخاذ وزنه مقياساً يُجْمَع عليه مفرد آخر غير الذى ورد مسموعًا فيه عن العرب؛ وهذا هو المسمى: بـ «جمع التكسير السماعىّ» أو: «جمع التكسير غير المطرد». ومن ثَمّ يتبين خطأ من يتوهم أن كلّ جموع التكسير سماعىٌّ، وأن الرجوع فى كل منها إلى المظَانّ اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة فى مفرد كل صيغة، ومن لا يعرف.

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط، أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى مايريد من جموع التكسير المطردة فى تلك المفردات. ولا تمنعه معرفته أن يرجع — إذا شاء — إلى المظان اللغوية، ليستخدم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التى معه؛ أى: أنه حرّ فى استعمال جمع التكسير القياسى أو السماعى؛ من غير أن يُفرَض عليه الاقتصار على السماعىّ وحده؛ وإلا كانت الضوابط المطردة والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربىّ الشائع — عبثًا لا جدوى منه[1] . . .

---

(١) للمجمع اللغوى القاهرى قرار حاسم، أصدره بعد دراسة وافية، وهو يقطع بأن «المطرد»، و «القياس» بمعنى واحد؛ ونص القرار (كما جاء فى الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات

وفيما يلى الأوزان المطردة – أى : القياسية – لجمع التكسير بقسميه : جمع القلة وجمع الكثرة ، والأوصاف الواجب تحققها فى المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ ، مع الإشارة إلى أن كل صيغة من هذه الصيغ المطردة قد تزاحمها صيغ كثيرة مسموعة ، مرجعها اللغة وحدها .

* * *

ا – جموع القلة : أشهرها :

(١) أفْعِلة . وهو مقيس فى كل مفرد يكون اسما ، (لا وصفا) ، مذكرا ، رباعيًّا ، قبل آخره حرف مدّ ؛ نحو : طعام وأطعمة – بناء وأبنية – عمود وأعمدة – رغيف وأرغفة ...

وهو مقيس أيضًا فى كل اسم على وزن : فَعَال ، أو فِعال (بفتح الفاء أو كسرها) إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد ، أو كانت لامهما حرف علة ، فالأول ، نحو : بَتَات[1] وأبِتّة ، وزِمام وأزِمة[2] ، والثانى ، نحو : قَباء[3] وأقبية ، وكساء وأكسية .

(٢) أفعُل : وينقاس فى كل مفرد ، اسم (لا صفة) على وزن : فَعْل (بفتح فسكون) صحيح العين ؛ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها ؛ ليست

الدور الرابع لانعقاده وهى الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ ، وكما ورد أيضاً فى الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع) :

« (يرى المجمع أن الكلمات التى يستعملها قدامى النحويين والصرفيين ؛ وهى : القياس ؛ والأصل ، والمطرد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة ... ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس . وأن استعمال كلمة منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب) » ا . ه

والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ، ومن الإيضاح الذى ذكرته قبله ، إزالة كل غموض عن قياسية الجموع المطردة ، ومحو كل وهم تردد أو يتردد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن .

وهناك أسباب أخرى قوية تزيل الشك أو الوهم عن قياسيته ؛ هى الأسباب العامة التى أشرنا إليها فى مواضع متفرقة من الأجزاء الأربعة فى الرد على من يتشككون فى قياسية بعض المسائل . كالذى فى الجزء الثالث عند الكلام على أبنية المصادر القياسية (ص ١٤٤ م ٩٨) . ومن تلك الأسباب آراء العالم العبقرى ابن جنى التى يرجع إليها المجمع اللغوى فى كثير من بحوثه ، ويستشهد بفصله الرائع الذى عنوانه : (باب فى اللغة المأخوذة قياساً) والذى سجلته مجلة المجمع فى عددها الأول ، كما سجلته محاضر جلساته مرة أخرى فى الصفحة الخامسة والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ، وكذلك آراء العالم الذكى : « الفراء » الذى ورد عنه فى محاضر جلسات المجمع اللغوى (دور الانعقاد الرابع ص ١٠٨) : (أنه إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائى ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه) .

(١) متاع البيت ، أو الزاد . (٢) انظر جمع « فُعُل » ص ٤٧٨ . (٣) العباءة أو البرنس .

فاؤه واوًا ، كوقت . وليس مضعفا كعم وجدّ فمثال صحيح اللام : بحر وأبحر — نَهْر وأنْهُر . . . ومثال معتلها : ظبي وأظْبِ ، وجَرْو ، وأجْرٍ[1]

وينقاس أيضًا فى كل اسم رباعىّ مؤنث تأنيثاً معنويا ؛ (أى : بغير علامة تأنيث ظاهرة) ، قبل آخره مدّة ، (ألف أو واو ، أو ياء) ؛ مثل : عَنَاق (للأنثى الجَدى) وأعنق ، وعُقَاب (لإحدى الطيور الجارحة) وأعقب ، وذراع وأذرع ، ويمين وأيمن ، وثَمُود وعَمُود (وهما من أسماء النساء) وجمعها : أثمُد وأعْمُد .

(٣) أفعال . وينقاس فيما لا ينقاس فيه « أفْعُل » السابق ؛ فيطرد فى كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف ؛ نحو : ثوب وأثواب ، وسيف وأسياف ، وباب وأبواب ...وفى كل اسم واوىّ الفاء ، أو مضعف ؛ نحو : وقت وأوقات وعمّ وأعمام

وفى كل اسم ثلاثى مفتوح الأول ، مع فتح ثانية ، أو مع كسره ، أو ضمه ؛ نحو : جَمَل وأجمال ، ونَمِر وأنمار ، وعضُد وأعضاد .

وفى كل اسم ثلاثى مكسور الأول مع فتح ثانية ، أو مع كسْره ، أو تسكينه ؛ نحو : عنب وأعناب ، وإبل وآبال ، وحِمْل وأحمال .

وفى كل اسم ثلاثى على وزن فُعُل أو فُعْل (بضم الأول والثانى ، أو بسكون الثانى) ، نحو : عُنق وأعناق ، وقُفْل وأقفال .

فإن كان المفرد على وزن : فُعَل (بضم ففتح) فالكثير — كما سيأتى فى ص ٤٨٦ — أن يكون جمعه على فِعْلان (بكسر فسكون) ؛ نحو : صُرَد[2] وصِرْدان ، ونُغَر[3] ونغْران ، وجُرَذ[4] وجرْذان .

وينقاس فى كل اسم على وزن « فُعْل » معتل اللام أو مضاعفا[5] .

أما الاسم الثلاثى الذى على وزن : « فَعْل » (بفتح فسكون) صحيح العين — غير ما سبق — فمنع أكثر النحاة جمعه قياسا على : « أفعال[6] » . وهذا منع لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياسيا على : « أفعال » فيقال : بحث

---

(١) أصل أظب وأجر ؛ « أظبىٌ » ، و « أجرِوٌ » ، استثقلت الضمة على الياء فى الكلمة الأولى فحذفت — وهذا على فرض تقدم الإعلال على منع الصرف دون العكس وقد شرحنا الطريقة تفصيلا فى منع الصرف فى هذا الجزء ، وفى ج ١ م ٣ — فالتقى ساكنان الياء والتنوين : فحذفت الياء للتخلص من الساكنين كطريقة حذفها فى المنقوص . أما فى الكلمة الثانية فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، ثم حذفت بالطريقة السابقة .

(٢) اسم طائر . (٣) اسم طائر . (٤) فأر .

(٥) إيضاح هذا فى ص ٤٨٦ (٦) مع أن التصريح وحاشيته نقلا منه نحو عشرين .

وأبحاث ، وسهم وأسهام ، وشكل وأشكال[١]. . . و . . . ولا مانع أن يجمع — كغيره — على صيغة أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذى يطَّرد جمعه عليها .

(٤) فِعْلة (بكسر ، فسكون ، ففتح) ... ولا يعرف لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة . وإنما يعرف عنها أنها مسموعة فى جمع مفردات معدودة بعضهــا على وزن : فَعَل (بفتحتين) ؛ نحو : ولَد ووِلْدَة ، وفتى وفتية . . . أو على وزن : فَعْل (بفتح فسكون) ، نحو : شيخ

(١) سبب منعهم جمع : « فَعْل على أفعال » الذى وصفناه هو ما جاء فى الجزء الثانى من كتاب سيبويه (ص ١٧٥ بعنوان : هذا تكسير الواحد للجمع من أنه يجمع على فِعال ، وعلى فُعول ، وأَفعُل . وأن جمعه : على «أفعال » ليس بالباب فى كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ ؛ كأفراخ وأجداد وأفراد.

وقد جرى كثير من النحاة وراء سيبويه حتى عصرنا ، وكانوا — فى هذه المسألة — متسرعين ؛ فقد جاء فى الجزء الخامس ص ٣٩٢ من كتاب إرشاد الأريب لمعرفة الأديب ، تأليف ياقوت الرومى ، وطبعة مرجليوث ، ما نصه :

" حدث أبو حيان التوحيدى . قال : « قال الصاحب بن عباد يوماً : « فَعْل » (بفتح فسكون) ، — ويريد ما كان منه صحيح العين ليس من الأنواع التى ذكروها — و « أفعال » قليل . ويزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زند وأزناد وفَرْخ وأفراخ وفرد وأفراد . فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (أى : كلمة) كلها : فَعْل وأفعال . فقال : هات يا مدعى . فسردت الحروف ، ودللت على مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس للنحوى أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر ، والسماع الواسع ، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً . . . وهذا كقولهم : فعيل (بفتح فكسر) على عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجهاً ، وما انتهيت فى التتبع إلى أقصاه . فقال : خروجك من دعواك فى فَعْل (بفتح فسكون) يدل على قيامك فى فعيل " اهـ .

وجاء على لسان أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى (وهو الأب أنستاس الكرملى) ما يأتى منقولا من محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص ٥١ :

« إن النحاة لم يصيبوا فى قولهم : إن : « فَعْلا » لا يجمع على : « أفعال » إلا فى ثلاثة ألفاظ لا رابع لها : وهى : فَرْخ وأفراخ ، وحَمْل وأحمال ، وزَنْد وأزناد ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها .

«والذى وجدته أن ما سمع عن الفصحاء من جموع : فعل على أفعال أكثر مما سمع من جموعه — أى : المطردة — على : أفعُل (بفتح فسكون فضم) أو فِعَال (بكسر ففتح) ، أو : فُعُول (بضمتين) فعدد ما ورد على أفعل هو (١٤٢) اسما ، وعلى فعال (٢٢١) اسما ، وعلى فعلان (كذا : ولعل الصواب ؛ فعول) هو (٤٢) فأن يسلموا بجمعه قياساً مطرداً على : « أفعال » أحق وأولى . لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظة وكلها منقولة عنهم ، لورودها فى الأمهات المعتمدة ؛ مثل القاموس واللسان) ،"

ثم قال : "(يحق للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التى تداولها النحاة ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إمعان فى التحقيق بأنفسهم . أما الذى يؤيده الاجتهاد فمخالف لما أثبتوه . وقد حان الوقت للمجمع أن ينادى على رءوس الملأ بهذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء ...) » اهـ. ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثلة التى وجدها هى لصحيح العين والفاء . . .

وشيخة — ثَوْر وثيرَة . أو على وزن : فِعَل (بكسر ففتح) ، نحو : ثِنًى[١] وثِنْية . أو على وَزْن : فَعَال (بفتح أوله وثانيه) نحو غزال وغِزْلة . أو على زن : فُعَال (بضم ففتح) ، نحو : غلام وغِلْمة ، أو على وَزن : فَعِيل (بفتح فكسر) ؛ نحو صبيّ وصِبية . . . وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها إلا السماع المحض ، لأن صيغة : « فِعْلة » لا تطرد فى جمع مفردات معينة — كما سبق — وإنما أمر مفرداتها موقوف على السماع[٢] . . .

---

(١) الأمر الذى يعاد مرتين . وأيضاً : الثانى فى السيادة ؛ أى : الذى يلى الرئيس الأكبر فى السيادة والمكانة . ومن الأول قوله عليه السلام : لا ثِنى فى الصدقة . أى : لا تؤخذ مرتين فى السنة . . .

(٢) للأوزان الثلاثة الأولى ضوابط عرضها ابن مالك مختصرة بقوله فى : أفْعُل » :

لِفَعْلٍ اسمًا صحَّ عينًا : « أَفْعُلُ » وللرباعىّ اسماً أيضاً يُجْعَلُ
إن كان كالعَنَاقِ والذِّراع فى مدٍّ ، وتأنيثٍ ، وعدّ الأَحْرُفِ

وقد اكتفى ابن مالك فى ضابط « أفعل » بأن مفرده يكون صحيح العين وأن الرباعى يكون كالعناق فى المد والتأنيث وعدد الحروف وقد شرحنا المراد .

ثم قال فى صيغة : أفعال ، إن الذى لا يطرد جمعه على أفعُل يجمع على أفعال : والغالب أن فِعْلان هو جمع لفُعَل . كصِردان فإن مفرده صُرَد :

وغيرُ ما أَفعُلُ فيهِ مُطَّرِدْ من الثلاثىِّ اسماً « بأَفعال » يرِدْ
وغالبـاً أَغناهمُو فِعْلَانُ فى فُعَلٍ : كقولهم : صِرْدَانُ

ثم انتقل إلى صيغة : أفعلة ، فقال :

فى اسمٍ مذكرٍ رُباعىٍّ بِمَدّْ ثالث — « أفْعِلةُ » عنهُمُ اطَّرَدْ
والْزَمْهُ فى « فَعَالٍ » أَوْ : « فِعَالِ » مُصَاحِبَىْ تَضْعِيف ، أو إعْلَالِ

أما وزن « فِعْلة » ومفرده لا يكون إلا سماعياً فعرضه فى الشطر الثانى من بيت بعد هذا مباشرة ، شطره الأول خاص بجمع من جموع الكثرة . (سيجىء فى هامش ص ٤٧٧) قال :

فُعْلٌ لنحوِ أَحْمرٍ وحَمْرا وفِعْلةٌ جمعاً بنقلٍ يُدْرَى

يريد من الشطر الثانى أن « فِعْلة » ، يدرى مفرده ويعلم بالنقل الوارد عن العرب وبالسماع المأثور عنهم فلا ضابط له ولا قياس .

المسالة ١٧٣

ب ـ أشهر جموع الكثرة

أشهرها ثلاثة وعشرون جمعاً قياسياً وقبل أن نسردها، ونذكر شروط اطرادها نذكر أن لكل مفرد من مفرداتها جموعا مسموعة متعددة تخالف هذه الجموع القياسية المطردة ـ وقد أوضحنا الحكم فى هذا (فى ص٤٧١) ـ. وفيما يلى القياسية:

(١) فُعْل (بضم فسكون) وهو جمع قياسىّ لشيئين، «أفْعَل» وصف لمذكر، و «فَعْلاء» وصف لمؤنث؛ نحو: أحمر وحمراء، وجمعهما: حُمْر. وأخضر وخضراء، وجمعهما: خُضْر. وأصفروصفراء، وجمعهما: صُفر.

ويجب ترك فائه مضمومة إن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو، نحو: خُضْر وزُرْق وسُود وحُوّ؛ فى جمع: أخضر وخضراء، وأزرق وزرقاء، وأسود وسوداء، وأحوى وحوّاء[1] فى هذه الأمثلة ـ وأشباهها ـ تسلم ضمة الفاء فى الجمع وتبقى على حالها.

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمة الفاء كسرة؛ لتسلم الياء من القلب، نحو: أبيض وبيضاء، وجمعهما: بِيض؛ بكسر الباء. ومثل: أعْيَن[2] وعَيْناء وجمعهما: عِين، بكسر العين. ووزن الجمع «فُعْل»، بضم الفاء كأصله، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضمتها كسرة.

ويجوز فى ضرورة الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحة وغير مضعفة، وأن تكون لامه صحيحة كذلك؛ مثل: «النُجُل[3]» فى قول الشاعر:

طوى الجديدان[4] ما قد كنت أنشرُه وأنكرتنى ذواتُ الأعينِ النُجُل

ولا يجوز ضم العين إن كانت معتلة، نحو: بِيض وسُود، أو كانت مضعفة،

---

(١) الحُوّة: سواد يميل إلى خضرة، أو حمرة تميل إلى سواد.

(٢) أعينَ الرجل: اتسعت عينه واشتد سوادها

(٣) جمع، مفرده: نجلاء، وهى العين المتسعة، يقال: عين نجلاء، أى: واسعة.

(٤) الليل والنهار

نحو : غُرّ ، جمع أغَرّ أو غَرّاء . أو كانت اللام معتلة ؛ نحو : عُشْى وعُمْى ، جمع : أعشَى وعشواء ، وأعمَى وعمياء[1] . . .

(٢) فُعُل (بضم أوله وثانيه .) وينقاس فى شيئين :

أولهما : وصف على : « فَعُول » (بفتح فضم) بمعنى فاعل ، نحو : صبور وغفور ؛ فجمعهما القياسى : صُبُر وغُفُر ، فإن كان بمعنى مفعول — نحو : حَلوب ، ورَكوب — لم يجمع هذا الجمع .

ثانيهما : اسم رباعى صحيح اللام ، قبل لامه مَدّة ؛ سواء أكانت ، ألفا ، أم واوًا ، أم ياء ، غير أن المدّة إن كانت ألفا يجب أن يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثلة ؛ عِماد وعُمُد ، وأتَان وأتُن ، وعمود وعُمُد ، وقَلوص[2] وقُلُص وبَريد وبُرُد . . . فلا فرق فى هذا الاسم بين المذكر والمؤنث .

فإن كانت المدة ألفا والاسم الرباعىّ مضعّفا فقياس تكسيره : « أفْعِلة » ، نحو : زِمام وأزِمَّة ، وهلال وأهلة ، وسِنان ، وأسنة . . . — كماسبق عند الكلام على : أفعلة[3] . أما إن كانت المدّة ياء أو واوًا فالاسم المضَعف يجمع على : فُعُل أيضًا ؛ نحو : سرير وسُرُر ، وذَلُول وذُلُل .

ويجب — فى غير الضرورة الشعرية — تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا ؛ نحو : سِوَار وسُور ، وسِواك وسُوك ، وصِوَان وصُون[4] — أما فى الضرورة الشعرية فيجوز بقاؤها مضمومة .

وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها لكن يجب عند تسكينها كسر فائه — لتسْلم الياء ؛ نحو : سَيَال[5] وسُيُل أو : سِيل . . .

ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفاً صحيحا ؛ نحو : كتاب وكُتُب ، أو : كتْب وأتان وأتُن أو أتْن . . .

ويمتنع تسكين عين المضعف[6] ؛ نحو : سرير ، سُرُر[7] . . .

---

(١) وإلى ما سبق يشير ابن مالك فى صدر البيت السالف فى هامش ص ٤٧٦ ، وهو :

فُعْلٌ لنحو أَحْمر وحَمْرَا . . . .

(٢) الناقة الشابة القوية . (٣) ص ٤٧٣ (٤) ما يسمى : « الدولاب » .

(٥) نوع من الشجر له شوك (بفتح السين وكسرها) (٦) ويجوز فتحها بمراعاة ماسيأتى فى « د » فى الصفحة التالية . (٧) وفى الكلام على : « فُعُيل » يقول ابن مالك :

فللعين أربع حالات : وجوب ضمها — وجوب تسكينها — جواز الأمرين من غير تغيير حركة الفاء — جواز الأمرين مع وجوب كسر الفاء إن سكنت العين وكانت ياء.

(٣) فُعَل (بضم ففتح) ويَطَّرد فى أربعة أشياء :

ا — اسم على وزن: « فُعْلة » (بضم فسكون) سواء أكان صحيح اللام ، أم معتلها ، أم مضاعفها ؛ نحو : غُرفة وغُرَف ، ومُدْية ، ومُدًى ، وحُجّة وحُجَج .

ب — وصف على وزن : « فُعْلَى » التى هى مؤنث الوصف المذكر : « أَفْعَل » ، نحو : الكُبْرى ، والوسطى ، والصغرى ؛ فجمعها القياسى : الكُبَر ، والوُسَط ، والصُّغَر ، والمفرد المذكر هو : أكبر ، وأوسط . وأصغر . ولا يصح جَمع « حُبلى » على « حُبَل » لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له .

حـ — اسم على وزن : فُعُلة (بضم أوله وثانيه) ، نحو : جُمُعة وجُمَع .

د — كل جمع تكسير على وزن: « فُعُل[1] » (بضمتين) وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفه بجعله على وزن : « فُعَل » (بضم أوله وفتح ثانيه) ، نحو : جديد وذَلُول ؛ فقياس جمعهما للتكسير : جُدُد وذُلُل ، ويصح التخفيف فيقال : جُدَد وذُلَل . . . .

(٤) فِعَل (بكسر ففتح) ويطرد فى اسم تام[2] على وزن : « فِعْلة » (بكسر فسكون) نحو : كِسْرة وكِسَر ، بِدعة وبِدَع ، فِرية وفِرًى. وقد يجمع فِعْلة على فُعَل ؛ نحو حِلْية وحُلًى ، ولحية ولُحى (بضم أولهما فى التكسير أو بالكسر) وهو قياسىّ ولكنه قليل .

وفُعُلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ

مَالَمْ يُضَاعَفْ فى الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ ... وفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

(إعلالا : مفعول به للفعل: فقد . والأصل ؛ قد زيد قبل لام، وحرف اللام فقد إعلالا . أى: بشرط أن تكون اللام صحيحة، و « ذو » نائب فاعل للفعل: يضاعف . وبشرط ألا يكون الاسم الذى قبل آخره ألف — مضاعفا، وهذا فى الاستعمال الأعم الأغلب المطرد وبقية البيت الثانى لاشأن له « بفُعُل » وإنما يختص بوزن آخر سيجىء : هو فُعَل .

(١) سبق الكلام عليه فى ص ٤٧٨ .

(٢) لم يحذف من أصوله شىء .

فإن كان المفرد صفة لم يجمع قياسًا هذا الجمع ؛ نحو : صغْرة وكبْرة (بمعنى : صغير وكبير) وكذلك إن كان غير تام ؛ نحو : رِقَة[1] ، وأصلها ورْق (بكسر الواو) حذفت فاؤها وعوض عنها تاء التأنيث فى آخره ؛ فلا يقال : ورَقة بجمعه بعد إرجاع الحرف المحذوف ، وإبقاء التاء التى هو عوض عنه . فهذا لا يصح ؛ لأن فيه جمعا بين العوض والمعوَّض عنه. . . [2]

(٥) فُعَلة (بضم ففتح) وهو مقيس فى كل وصف لمذكر عاقل ، على وزن : فاعل ، معتل اللام بالياء أو بالواو ؛ نحو : رام ورماة ، ساع وسعاة ، غاز وغزاة ، داع ودعاة

وأصل : رماة وسعاة وغزاة ودعاة — رُمَيَة ، وسُعَيَة ، وغُزَوَة ، ودُعَوَة . وكلها على وزن : « فُعَلة » تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فانقلب حرف العلة ألفاً ؛ فصار جمع التكسير على الصورة السالفة ، ووزنها « فُعَلة » بالرغم مما دخلها من التغيير .

فلا يجمع على هذا الوزن ما كان اسما ، نحو : واد ، وعاد (اسم قبيلة) ، ولا ما كان وصفاً لمؤنث ؛ نحو :سارية وعادية ، ولا ما كان وصفا لمذكر غير عاقل ؛ نحو : أسد ضارٍ ، أو وصفاً وزنه على غير فاعل ؛ كجميل ، أو صحيح اللام ؛ كعالم . . .

(٦) فَعَلة (بفتح أوله وثانيه) ، وهو مقيس فى كل وصف على وزن : « فاعل » ، لمذكر ، عاقل ، صحيح اللام : نحو : كامل وكَمَلة ، وكاتب وكتبة ، وبارّ وبَرَرة .

فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف ؛ نحو : وادٍ وعاد ، اسمين . . . ولا ما كان وصفًا على غير فاعل ، نحو : حَذِر ، ولا ما كان وصفًا لمؤنث ؛ نحو : طالق ، وحامل (بمعنى حبلى) ، ولا ما كان وصفًا لغير العاقل ؛ نحو :

---

(١) فضة . (٢) فى الجمعين : وفُعَل فِعل يقول ابن مالك :

. . . . وفُعَلٌ جمعاً لفُعْلة عُرِفْ

ونحو : كُبْرى ، ولفِعلة فِعَل وقد يجئ جمعُه على فُعَلْ

صاهل ، ولاحق ، وسابق؛ من أوصاف الحصان، ولا ما كان وصفا معتل اللام ؛ نحو :ساع وداع [١] . . .

فأوصاف المفرد هنا هى أوصافه فى الصيغة السابقة إلا أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة

(٧) فَعْلَى (بفتح فسكون) ، وهو مقيس فى كل وصف دالّ على آفة طارئة ؛ من موت ، أو ألم ، أوعيب ونقص ، أىّ نقص ، ويشمل سبعة أنواع :

ا ـــ المفرد الذى على وزن : فَعِيل بمعنى : مفعول ؛ نحو : صريع ، وقتيل ، وجريح . والجمع ؛ صرْعى ، قتلى ، جرحى . وهذه أوصاف دالّة على موت ، أو تَوجع .

ب ـــ المفرد الذى على وزن : فَعِيل ؛ بمعنى فاعل؛ نحو: مريض ومرضى [٢]

حـ ـــ المفرد الذى على وزن : فَعِل ؛ كزَمِن وزَمْنَى، وهذان الوصفان دالان على الألم .

د ـــ المفرَد الذى على وزن فاعِل ، نحو : هالك وهلكى .

هـ ـــ المفرد الذى على وزن : فَيْعِل (بفتح ، فسكون ، فكسر) ، نحو : ميِّت وموتى .

و ـــ المفرد الذى على وزن ؛ أفعَل ، كأحمق وحمقَى .

ز ـــ المفرد الذى على وزن فَعْلان ؛ كسكران وسكرَى . وهذان الوصفان

---

(١) وفى جمعى فُعَلة وفَعَلة يقول ابن مالك :

فى نحو : رامٍ ذو اطِّرادٍ فُعَلَهْ   وشاع نحو : كامل وكَمَلَهْ

واكتفى بالمثال « رامٍ » فلم يذكر الشروط الخاصة بجمع هذا المفرد على: فُعَلة ،لأن الشروط التى = سردناها متحققة فى المثال. كما استغنى بالمثال : « كامل » الذى قياس جمعه للتكسير « فَعَلة » عن سرد الشروط ، لأن المثال جامعها . والمراد بالشيوع فى الشطر الثانى من البيت : الشيوع الذى يفيد الاطراد، لأن بعض الأشياء الشائعة لا تكون مطردة عتد فريق من قدامى النحاة . وقد ذكرنا فى ص ٤٧٢ ما قرره المجمع اللغوى ، وهو : أن الشيوع والاطراد بمعنى واحد .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق البيان الآتى فى ص ٤٨٤ و ٤٨٧ و ٤٨٨ .

الأخيران دالان على نقص وعيب[١] . . .

(٨) فِعَلة (بكسر ففتح) وهو مقيس فى كل اسم، صحيح اللام، على وزن: فُعْل (بضم فسكون)، نحو: قُرْط وقِرَطة، ودُرْج ودِرَجة وكُوز وكِوَزة ودُبّ ودِبَبة. ومن القليل المقصور على السماع أن يكون جمعا لفَعْل (بفتح فسكون) أو: لفِعْل (بكسر فسكون) نحو؛ غَرْد[٢] وغِرَدة — قِرْد وقِرَدة[٣]. . .

(٩) فُعَّل: (بضم أوله، وتشديد ثانيه المفتوح)، وهو مقيس فى كل: وصف، صحيح اللام، على وزن: فاعل، أو فاعلة، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلة؛ نحو: قاعد وقاعدة، ونائم ونائمة، والجمع: قُعَّد، ونوَّم. ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون: «فُعَّل» جمعًا لوصف معتل اللام لمذكر على وزن: فاعل، نحو: غُزًّى، وسُرًّى وعُفًّى، فى جمع: غازٍ، وسارٍ وعافٍ.

(١٠) فُعَّال (بضم أوله وتشديد ثانيه،) وهو مقيس فى كل وصف صحيح اللام لمذكر، على وزن: فاعل، نحو: صائم وصُوَّام، قارئ وقراء. ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون جمعًا لوصف صحيح اللام على وزن: «فاعلة»، كقول الشاعر:

أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صُدَّادِ

---

(١) وفى فعلى يقول ابن مالك:

فَعْلَى لوصفٍ، كقتيل وزَمِنْ وهالكٍ. وميِّتٌ بهِ قَمِنْ

(قمن، أى: حقيق وجدير). يريد: أن: «فعلى» جمع لكل وصف على وزن: «فعيل» و «فعل»، و «فاعل» كالأمثلة السابقة مما يؤدى معناها، أو يشابه معناها فى الدلالة على الهلاك أو المرض أو الألم. . . ثم قال: إن ما كان على وزن: فيعل؛ كيت، حقيق بأن يجمع هذا الجمع فيقال فيه: موتى. وأصل: «ميت» ميوت اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداها بالسكون؛ قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فى الياء.

(٢) نوع من النبات الصحراوى، المسمى: الكمأة، واختلفوا فى ضبط الغين؛ فقيل مفتوحة وقيل مكسورة.

(٣) وفى فِعَلة يقول ابن مالك:

لِفُعْلٍ اسماً صَحّ لاَماً فِعَلَهْ والوضع — فى فَعْلٍ وفِعْلٍ — قَلَّلَهْ

(الوضع العربى، وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها الواردة عنهم — قلل أن يكون وزن فعلة جمعاً لاسم على وزن: فَعْل، أو فِعْل؛ فكلمة: «الوضع» مبتدأ، خبره الجملة الفعلية: قلّله).

جمع لصادَّة(١) . . .

(١١) فِعَال (بكسر ففتح من غير تشديد ،) وهو مقيس فى مفردات كثيرة الأوزان ، وأشهرها ثلاثة عشر وزنا :

الأول والثانى : « فَعْل » ، و « فَعْلة » (بفتح الأول وسكون الثانى فيهما) اسمين أو وصفين ، ليست فاؤهما ولا عينهما ياء . نحو : كعْب وكِعاب ، وقصْعة وقِصاع ، وصعْب وصِعاب ، وخَدْلة(٢) وخِدال ،

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على « فِعَال » نادر ، لا يقاس عليه ؛ نحو : يَعْر(٣) ويِعَار ، وضيف وضِياف ، وضيعة وضِياع . . . (٤)

الثالث والرابع : فَعَل وفَعَلة (بفتح أولهما وثانيهما) ، بشرط أن يكونا اسمين ، لامهما صحيحة ، وغير مضعفة ، نحو : جبل وجِبال ، وجمل وجمال ، ورقبة ورقاب ، وثمرة وثمار ... فخرج نحو : بطل وبطلة ؛ لأنه وصف ، ونحو : فتى وعصا ؛ لاعتلال لامهما ، ونحو : طلَل ، لأنه مضعف اللام . . .

الخامس والسادس : فِعْل (بكسر فسكون) وفُعْل (بضم فسكون) بشرط أن يكونا اسمين ، وأن يكون « فُعْل » غير واوى العين ؛ كحُوت ، ولا يائى اللام

---

(١) وفى الجمعين الأخيرين : (فُعَّل وفُعَّال) يقول ابن مالك .

وفُعَّــلٌ لفاعِلٍ ، وَفاعِــلَهْ وصْفين ؛ نحوُ : عاذلٍ وعاذلهْ
ومثــلُه الفُعَّال فيما ذُكِّرَا وذان فى المعُــلّ لامًــا ندرا

ويفهم من البيت الثانى أن الفعّال كالفعّل ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكرا ، وأن الوزنين نادران فى الوصف المعتل اللام ؛ نحو : غازٍ ، وغُزَّى ، وغُزَّاء .

(٢) سمينة الذراعين والساقين .

(٣) الجدى يوضع فى حفرة عميقة ، ليجىء الأسد لافتراسه ؛ فيتردى فيها ، ويتمكن الصيادون من صيده ، أو الإجهاز عليه . ومن أمثال العرب : أذل من يعر . . .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

« فَعْلٌ وفَعْلَةٌ » ؛ : « فِعَالٌ » لهما وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ « اليا » مِنْهُمَا

ولم يذكر أنه قليل فيما فاؤه « اليا » أيضاً .

كمُدْى[١]، ومن الأمثلة: ذئب وذئاب، بئر وبئار، رُمح ورماح، دُهن ودهان[٢]...

السابع والثامن: فَعِيل بمعنى فاعل[٣]، ومؤنثه؛ بشرط أن يكونا وصفين، ولامهما صحيحة، نحو: ظريف وظريفة وجمعهما: ظراف. وكريم وكريمة وجمعهما: كرام، وشريف وشريفة وجمعهما: شراف. فخرج نحو: حديد وجريدة؛ لأنهما اسمان، ونحو: غنيّ وولىّ؛ لاعتلال لامهما، وكذلك غنية وولية. وكذلك جريح وجريحة؛ لأنهما وصفان بمعنى مفعول لا فاعل[٤]...

وإذا كان فعيل هذا ومؤنثه معتلى العين بالواو، صحيحى اللام فإن العرب تكاد تلتزم فى جمعهما صيغة: فِعَال؛ نحو: طويل وطويلة، وجمعهما: طِوَال، وقويم[٥] وقويمة وجمعهما: قِوام، وصواب وصَوِيبة[٦]، وجمعهما: صِواب...

التاسع والعاشر والحادى عشر: وصف على وزن: فَعْلان أو على مؤنثيه: فَعْلى، وفَعْلانة (بفتح وسكون فى الثلاثة)، نحو: غضبان وغضبى، وجمعهما غِضاب، ومثل: نَدْمان وندمانة، وجمعهما: نِدَام.

الثانى عشر والثالث عشر: وصف على وزن: فُعْلان، أو على مؤنثه: فُعْلانة (بضم فسكون فيهما)؛ نحو: خُمْصان[٧]

---

(١) نوع من المكاييل يسمى: القفيز الشامى، وهو غير المُدّ.

(٢) فى الأربعة الأخيرة يقول ابن مالك:

و «فَعَلٌ» أيضاً له: «فِعَالُ» ... مالم يَكُنْ فى لامِهِ اعْتِلالُ

أو يَكُ مُضْعَفاً. ومثلُ: «فَعَلِ» ... ذو التَّا و«فِعْل» «مَعَ فُعْل»؛ فاقْبل

أى: اقبل جمع: «فِعْل وفُعْل» على «أفعال». ولم يذكر شروط جمعهما وقد ذكرناها. والمراد بقوله: «ذو التاء» ما كان على وزن: «فَعَل» وختم بها فصار: «فَعَلَة». مع استيفائه الشروط.

(٣) قد يجمع على صيغة أخرى إن وافق، ما فى ص ٤٨١، ص ٤٨٧ و ٤٨٨.

(٤) وفى: «فعيل» هذا يقول ابن مالك:

وفى: «فَعِيل» وصفَ فاعِلٍ ورَدْ ... كذاك فى أُنثاه أيضاً اطَّرَدْ

(٥) حسن القامة.

(٦) صائبة.

(٧) جائع.

وخُمصانة ، وجمعهما : خِماص[1] . . .

هذا وجمع : «فِعَال» من جموع التكسير التى لها مفردات كثيرة غير قياسيَّة .

* * *

(١٢) فُعُول (بضم أوله وثانيه) ويطرد فى ألفاظ :

منها : الاسم الذى على : « فَعِل » (بفتح فكسر) ، نحو : كَبِد وكبود ، نَمِر ، ونمور . . .

ومنها الاسم الثلاثى الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء ، وليس معتل العين بالواو ، نحو : كعْب وكعوب — رأس ورءوس — عين وعيون . فخرج منه ، نحو : حوض ، فلا يجمع على : فُعُول . . .

ومنها : الاسم الثلاثى ساكن العين ، مكسور الفاء ؛ نحو : علم وعلوم — حِلم وحلوم — ضِرْس وضروس[2] .

ومنها : الاسم الثلاثى ساكن العين ، مضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين بالواو ؛ كحوت ، ولا معتلّ اللام ؛ كمُدْى — وهو نوع من المكاييل ، كما سبق ، ولا مضعف اللام ؛ كمُدّ — لنوع من المكاييل أيضًا — ومن الأمثلة . جُند وجنود ؛ بُرْد وبرود .

أما : معتل العين بالواو فالغالب جمعه على — فِعْلان ؛ مثل حوت وحيتان ،

---

(١) يقول ابن مالك فى الجموع الخمسة الأخيرة ، وفى : « فعيل » معتل العين بالواو ، صحيح اللام ؛ نحو : طويل — وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشرة — : ما نصه :

وشاع فى وصْفٍ على : « فَعْلانا » أَو : « أُنثَيَيْه » ، أَو علَى : « فُعْلانا »

ومثلُه : « فُعْلانَةٌ » . وَ الزَمْهُ فى نَحْوِ : « طَوِيلٍ ، وطَويلة » ؛ تَفِى

أى : تفى بالمطلوب ، وتحقق القياس . والمراد بالشيوع هنا : الاطراد والكثرة .

(٢) وفى جمع : « فُعُول » بأنواعه المختلفة التى شرحناها يقول ابن مالك :

وبفُعُول : « فَعِلٌ » ؛ نحو : كَبِدْ يُخَصُّ غالبًـــا . كذَاك يَطَّرِدْ

فى : «فَعْل» اسما مُطْلَقَ «الفا» و«فَعَلْ» له وللفُعَـــال فِعلانٌ حَصَلْ

المراد بمطلق « الفاء » أن فاءه ليست مقيدة بالفتح ، أو بالكسر ، أو بالضم ، ولم يذكر الشروط والتفصيلات الخاصة بمفتوح الفاء ، ومضمومها ، وقد سردناها . والجزء الأخير من البيت الثانى خاص بجمع آخر هو ، فِعلان وسيجىء الكلام عليه فى الصفحة التالية .

وأما المعتل اللام فالغالب جمعه على : « أفعال » نحو : مُدْى وأمداء — بقلب يائه همزة؛ طبقاً لقواعد الإعلال— وكذلك مضعف اللام نحو: مُدّ وأمداد[١].

ومنها : اسم ثلاثى على وزن : « فَعَل » (بفتح أوله وثانيه) الخالى من حروف العلة . وهذا النوع مختلف فى اطراده ؛ فقيل : يجمع قياساً على : « فُعول » وهذا حسن، وقيل سماعاً فقط ، نحو : أسَد وأسود ، وشَجَن وشجون . والذين يقولون بقياسيته يشترطون ألايكون وصفاً ولا مضاعفاً ، فلا يجمعون كلمة : نَصَف[٢] ولا لَبَب[٣] على : نُصُوف ، ولُبُوب .

* * *

(١٣) فِعْلان (بكسر فسكون) وهو مقيس فى ألفاظ ، منها : اسم على وزن : « فُعَال » (بضم ففتح) : نحو ؛ غلام وغِلمان ، وغراب وغربان .

ومنها : اسم على : « فُعَل » (بضم ففتح) ؛ نحو : جُرَذ وجِرْذان — صُرَد[٤] وصِرْدان .

ومنها : اسم على : « فُعْل » (بضم فسكون) معتل العين بالواو ؛ نحو : حوت وحيتان — كوز وكيزان — عود وعيدان . . .

ومنها : اسم على « فَعَل » (بفتح ففتح) ؛ والأغلب أن تكون عينه فى الأصل معتلة؛ نحو : تاج وتيجان، ونار ونيران ، وقاع وقيعان ، وخال وخيلان[٥] والأصل : تَوَج ، ونَوَر ، وخَيَل . . .[٦]

(١٤) فُعْلان (بضم فسكون) ويطّرد فى اسم على وزن : فَعْل (بفتح فسكون) ، نحو : ظَهْر وظُهران ، وبطن وبُطْنَان، وفى اسم صحيح العين على وزن : فعَل (بفتح ففتح) ، نحو : حَمَل وحُمْلان ، بَلَد وبُلدان .

---

(١) سبقت الإشارة لهذين فى ص ٤٧٤ .

(٢) المرأة المتوسطة السن .

(٣) موضع القلادة من العنق .

(٤) طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير . وقد سبقت الإشارة لهذا الجمع فى ص ٤٧٤

(٥) النقط المخالفة لبقية لون البدن .

(٦) وفى « فعلان» يقول ابن مالك :

. . . . وللفُعَال : فِعلانٌ حصل

وشاع فى حوت وقاع معَ ما ضاهاهما . وقلَّ فى غيرهما

وفى اسم على : فَعِيل ؛ نحو : رغيف ورغفان وكثيب وكثبان . . .[١]

(١٥) فُعَلاء (بضم ففتح) ويطَّرد فى أشياء منها :

« فَعِيل » بمعنى : فاعل ، وصفاً لمذكر عاقل[٢] ؛ أو بمعنى : مُفْعِل (بضم فسكون : فكسر) أو بمعنى مُفاعِل (بضم ففتح ثم كسر العين) بشرط أن يكون «فعيل» فى الثلاثة غير مضعف ، ولا معتل اللام . ومن الأمثلة : (كريم وكرماء ، وبخيل وبخلاء ، وظريف وظرفاء) وكذا : (سميع ؛ بمعنى : مُسْمِع ، وجمعه : سمعاء ، وأليم بمعنى : مؤلم ، وجمعه أُلَماء . وخصيب بمعنى : مخصب وجمعه : خصباء) ، وكذا : (خليط بمعنى : مخالط ، وجليس ؛ بمعنى مجالس ، وقَرِيع بمعنى : مقارع ، وجموعها : خلطاء — جلساء — قرعاء .)

ومنها : « فاعِل » ، وصفاً دالا على غريزة ، وسجية ، وأمر فطرى غير مكتسب — غالباً — نحو : عاقل وعقلاء — نابه ونبهاء — شاعر وشعراء[٣]. أو دالا على ما يشبه الغريزة والسجية فى الدوام وطول البقاء ؛ نحو : صالح وصلحاء .

(١٦) أفْعِلاء (بفتح ، فسكون ، فكسر ، ففتح . . .) وهو مقيس فى كل وصف على وزن : « فَعِيل » (بفتح فكسر) بمعنى : فاعِل . بشرط أن يكون مضعفاً أو معتل اللام ، نحو : (عزيز وأعزاء ، وشديد وأشداء ، وقوىّ وأقوياء — ولىّ — وأولياء ومن القليل الذى لا يقاس عليه : صديق

---

(١) وفى هذه الأسماء الثلاثة التى تجمع قياساً على : فُعلان — يقول ابن مالك :

و«فَعْلاً» اسما ، و «فَعِيلا» و«فَعَلْ» غيرَ مُعَلّ العين :فُعْلاَنٌ شمِلْ

(فعلا : مفعول به مقدم للفعل : شمل فى آخر البيت) . يريد : أن الجمع : « فُعْلان » يشمل من المفردات أنواعاً منها : فَعْل وفعيل ، وفَعَل . . .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ، فى ص ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ .

(٣) وفى فُعَلاء وأفعِلاء يقول ابن مالك :

ولِكَرِيمٍ وبخيل فُعَــلا كَذا لما ضَاهَا هما قد جُعِلا

ونابَ عنهُ «أَفعِلاَءُ» ؛ فى المُعَلْ لاَماً ، ومُضْعَف .وغيرُ ذَاكَ قَلْ

وقد قيل : إن « أفعلاء » هذا نائب عن « فعلاء » لعلل مصنوعة دفعها المحققون . ولا داعى للتسمية ولا للتعليل ؛ لأن العلة الحقيقية هى استعمال العرب هذا الوزن جمعاً لفعيل بمعنى فاعل إذا كان مضعفاً أو معتل اللام . . .

وأصدقاء ، لأنه ليسَ مضعفا ، ولا معتلّ اللام . وكذلك ظنين (أى : متهم) ، وأظناء ، لأنه بمعنى مفعول ، لا فاعل .

(١٧) فَوَاعِل : وهو مقيس فى أشياء أشهرها سبعة ؛ هى :

ا — فاعِلة : سواء أكان اسما أم صفة . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَنَسْفَعَنْ بالناصية ، ناصية ، كاذبة ، خاطئة) . فالناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة وصفان . والجمع نواص ، كوَاذب ، خواطئ .

ب — اسم على : « فَوْعل » أو : فوْعَلة (بفتح ، فسكون ، ففتح ، فيهما) نحو : جوهر ، وكوثر ، وصومعة ، وزوبعة . وجمعها : جواهر ، وكواثر ، وصوامع ، وزوابع .

حـ — فَاعَل (بفتح العين) اسما ؛ كخاتَم وقالَب ، وطابَع (بفتح العين فى الثلاثة . طبقاً لإحدى اللغتين)[١] وجمعها : خواتِم ، وقوالب ، وطوابع .

د — فاعِلاء (بكسر العين وفتح اللام) . اسما ، نحو : قاصعاء ، وراهطاء ، ونافقاء ، والأسماء الثلاثة لجحر اليَرْبوع [٢] .

هـ — فاعِل (بكسر العين) اسما ، نحو : جائز [٣] وكاهل[٤] ، وجمعهما : جوائز وكواهل .

و — فاعِل (بكسر العين) وصفاً خاصًّا بالمؤنث العاقل ، ولا تدخله تاء التأنيث — غالباً[٥] — نحو : طالق وطوالق .

ز — فاعِل (بكسر العين) وصفا لمذكر غير عاقل ؛ نحو : صاهل وشاهق (للمكان المرتفع) والجمع صواهل وشواهق .

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغة : « فاعِل » (بكسر العين) إذا كانت

---

(١) والثانية : الكسر .

(٢) حيوان كالفأر ، ولكنه أكبر منه قليلا .

(٣) الخشبة فوق حائطين . والخشبة التى تحمل خشب السقف . . .

(٤) اسم للمكان الذى تتلاقى فيه الكتفان .

(٥) انظر هامش ص ٤٤٢ .

وصفاً لمذكر عاقل[1] فإنها لا تجمع على « فواعل » وقد حكم أكثر النحاة بالشذوذ على ما خالف هذا من مثل : شاهد وشواهد ، وفارس وفوارس ، وناكس ونواكس فى قول الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم   خُضُعَ الرقاب ، نواكِسَ الأبصار

وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرها تأويلا غير مقبول ، كأن يقول : إن مفرد هذا الجمع ليس : « فاعِلا » ، وإنما هو : « فاعلة » والأصل : طوائفُ فوارس ، وطوائف نواكس . . . فالجمع صفة لموصوف محذوف ، مفرده : فاعلة ؛ فيكون جمعها قياساً : على : فواعل . وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها للقياس . وفى كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معيبان .

والحق أنّ صيغة (فاعِل) تجمع قياساً على « فواعل » سواء أكانت صفة للمذكّر العاقل أم غير العاقل ؛ غير أن مراعاة الشرط أفضل ،أما من لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح وإن كان دونه فى القوة . . .[2]

* * *

---

(١) وفى : « فواعل » يقول ابن مالك :

فواعِلٌ : لِفَوْعَلٍ ، وفاعَلٍ   وفاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ :كَاهِلِ

وحائضٍ ، وصَاهِلٍ . وفَاعِلَهْ   وشَذَّ فى الفارِسِ مَعْ ماثَلَهْ

يشير «بكاهِل» إلى الاسم الذى على وزن : فاعل (بكسر العين) و « بحائض » إلى الوصف الذى على وزن : فاعل (بكسر العين) . خاصاً بالأنثى . و «بصاهل» : إلىفاعل (بكسر العين) وصفاً لمالايعقل ...

(٢) أما سبب الإباحة وعدم التقيد بالشرط الذى يقضى بألا لا تجمع صيغة « فاعل » على « فواعل » إذا كانت وصفا لمذكر عاقل ؛ فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه فى الكلام الفصيح الذى يحتج بصحته على جموع كثيرة جاوزت الثلاثين وكل واحد منهاوصف لمذكر عاقل ومن هذه الجموع : سابق وسوابق — هالك وهوالك — سابح وسوابح — حاسر وحواسر — قارئ وقوارئ — كاهن وكواهن — عاجز وعواجز — غائب وغوائب — رافد وروافد — حاج وحواج . . . وقبل اليوم وقف صاحب خزانة الأدب فى الجزء الأول (ص ١٩٠ طبعة المطبعة السلفية) عند كلامه على بيت الفرزدق السابق وما تضمنه من جمع التكسير « نواكس » فعرض أمثلة من هذا الجمع ، جاوزن العشرة — ثم وصلت بعده إلى ما ذكرنا أو يزيد .وفى المصباح المنير (مادة فرس) بعض منها و بعض يغايرها مثل : صاحب وصواحب ، وناكص ونواكص . . و . . . فلا داعى اليوم للتمسك بالشرط السالف .

(١٨) فَعَائل وهو مقيس فى كل رباعىّ — اسم أو صفة — مؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً، ثالثهُ مَدّة، ألِفا كانت، أو واواً، أو ياء.

فيشمل عشرة أوزان؛ خمسة مختومة بالتاء، وخمسة مجردة منها. فالتى بالتاء منها: «فُعَالة» مضمومة الفاء، أو مفتوحتها، أو مكسورتها؛ نحو: ذُؤابة وذوائب، وسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل.

ومنها: فَعُولة (بفتح الفاء) نحو: حمولة وحمائل.

ومنها: فَعِيلة (بفتح فكسر)، نحو: صحيفة وصحائف. ويشترط ألا تكون بمعنى «مفعولة»؛ كجريحة، بمعنى: مجروحة؛ فلا يقال: جرائح. والمجردة من التّاء (ويشترط فيها أن تكون لمؤنث معنوى) هى:

فِعَال (بكسر أوله وفتح ثانيه)، نحو: شِمَال[1] وشمائل — وفُعَال (بضم أوله، وفتح ثانيه)، نحو عُقاب[2] وعقائب. وفَعُول (بفتح فضم)، نحو: عجوز[3] وعجائز، وفَعِيل (بفتح فكسر) نحو: لطيف اسم امرأة ولطائف، وفَعَال (بفتح ففتح)، نحو: شَمال[4] وشمائل.

ومن أمثلة المؤنث بألف التأنيث المقصورة: حُبَارَى[2] وحبائر. والممدودة، نحو: جَلُولاء[5] وجلائل ...[6].

(١٩) فَعَالِى ... (بفتح أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره)، ويطرد فى أوزان؛ أشهرها سبعة.

أولها: فَعْلاة (بفتح فسكون)، نحو: مَوْماة[7] ومَوَامٍ.

---

(١) لليد اليسرى. (٢، ٢) اسم طائر.

(٣) للمرأة — غالباً — إذا كانت عجوزاً، وقد يقال للرجل أيضاً.

(٤) اسم ريح. (٥) اسم بلد فى فارس. (٦) وفى فعائل يقول ابن مالك:

و «بفعائلَ» اجْمَعَنْ: «فَعَالَهْ» وشبْهَهُ؛ ذَا تاءٍ، أَوْ مُزَالَهْ

(أى: ذا تاء ثابتة أو مزالة فزالة معطوفة على محذوف. ومعنى مزالة: أنها أزيلت وأبعدت، والمراد: أنها غير موجودة)، والمراد بشبه: «فعالة»: صيغتان —؛ هما: «فعيل وفعول» (بفتح أولهما) وشتملتين على التاء أو مجردتين منها؛ كظريفة وظرائف، ولطيف (اسم امرأة) ولطائف. وحلوبة وحلائب وعجوز وعجائز. (٧) صحراء واسعة.

ثانيها : فِعْلاة (بكسر فسكون) ؛ نحو : سِعْلاة[١] وسَعَالٍ .

ثالثها : فِعْلِيَة (بكسر فسكون فكسر ففتح . . .) ، نحو: هِبْرِيَة[٢] وهبَارٍ .

رابعُها : فَعْلُوَة (بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح) ، نحو : عَرْقُوَة[٣] وعَرَاقٍ .

خامسُها: ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلى ، ويُحذَف أول الزيادتين عند بعض العرب ، نحو : حَبَنْطَى[٤] وحَبَاطٍ ، وقلنسوة وقلاسٍ ، بحذف النون فيهما . بخلاف من يحذف ثانى الزائدين فإنه يجمعهما على: حبانط وقلانس بحذف الألف الأخيرة (الياء)[٥] والواو .

سادسُها : فَعْلاء : (بفتح فسكون ففتح) اسما ؛ كصحراء وصَحارٍ ، أو وصفاً لأنثى ، لا مذكر له ؛ نحو : عذراء[٦]، وعذَارٍ .

سابعُها : ما يحتوى على ألف مقصورة للتأنيث ، أو : للإلحاق ، كحُبلى وحَبالٍ ، وذِفرَى[٧] وذَفَارٍ .

وما كان « كفَعْلاء » السابقة أو مختومًا بألف التأنيث المقصورة أو بألف الإلحاق — يجوز جمعُه على : « فَعَالَى» كما يتبين من الصيغة التالية .

(٢٠) فَعَالَى : (بفتح أوله وثانيه ورابعه) ، وهو مقيس فيما سبقت الإشارة إليه فى الوزنين السادس والسابع ، أى : فى « فَعْلاء » ؛ إما سما ؛ كصحراء ؛ وإما وصفا لمؤنث لا مذكر له ؛ كعذراء ؛ وإما مختوما بألف التأنيث المقصورة كحُبلى ، أو بألف الإلحاق كذفْرى ؛ فيقال فى الجمع : صحارَى، وعذارَى ، وحُبَالَى وذِفارَى ، كما يصح: صحارٍ ، وعذارٍ ، وحَبالٍ وذفارٍ على أساس ما تقدم (فى ١٩) ، فهذه المفردات مشتركة عند جمعها بين صيغتى فَعَالِى . . . وفَعَالَى . . . بكسر اللام أو فتحها .

---

(١) وهى — فى زعمهم — الغول ، أو ساحرة من الجن .

(٢) للقشر الذى فى شعر الرأس . أو لذرات القطن والدقيق المتطاير . . .

(٣) الخشبة المعترضة على رأس الدلو . (٤) الكبير البطن .

(٥) سيجىء فى ص ٤٩٨ بيان الحذف وسببه .

(٦) وهى : البكر . (٧) موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق .

وتنفرد صيغة : « فَعَالِي »... (بكسر اللام) بالخمسة التى ذكرت قبل صيغة : فَعْلاء ، كما تنفرد « فَعَالَى » (بفتح اللام) بوصف على وزن : « فَعْلان » أو» فَعْلَى» (بفتح فسكون ففتح فيهما) ، نحو كسْلان، وسكران وغضبان ، وجمعها : كَسَالَى ، وسَكَارى ، وغضابَى ؛ بفتح ما قبل الآخر ولا يصح كسره . والأحسن فى صيغة هذا الوصف ضم أوله عند جمعه فيقال : كُسَالَى ، وغُضابَى ، وسُكَارى .

« ملاحظة » : عرفنا أن وزن « فَعْلاء » اسما أو صفة يجمع على : الفعالِي والفعالَى (بكسر اللام أو فتحها) ، فنقول فى الصحراء والعَذراء : الصحارِى والصحارَى ، والعَذارِى ، والعذارَى . . .

ويجوز شيء ثالث ؛ هو : جمعهما على : الفَعَالِيّ (بكسر اللام وتشديد الياء[1] .)ذلك أنوزنهما الصرفى هو : « فَعْلاء ». فالألف التى قبل الهمزة تقلب عند الجمع ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، وتقلب الهمزة أيضًا ياء ، وتدغم فى الياء السابقة فتصير الكلمة بعد الجمع ،صحارِيّ وعَذارِيّ . . . ومن الممكن التخفف بحذف إحدى الياءين فإن حذفت الثانية التى تحركتْ بالفتحة بعد إدغامها صار الجمع : صحارِى وعذارِى، بإسكان الياء مع كسْر ما قبلها ثم حذفها كما فى المنقوص . وإن حذفت الأولى الساكنة فتح الحرف الذى قبلها لتنقلب الياء الثانية ألفاً وتبقى من غير حذف فيقال : صحارَى وعذارَى[2] . . .

(٢١) فَعَالِيّ (بفتح، ففتح مع مد ، فكسر ، فياء مشددة) ويَطَّرد فى :

ا — كل ثلاثى ساكن العين ،فى آخره ياء مشددة تَلِى الأحرف الثلاثة، سواء أكانت هذه الياء فى أصلها لغير النسب ؛نحو : قُمْرِيّ[3] وكُرْكُرِيّ[4] وكُرسِيّ ، وبَرْدِيّ[5] — أم كانت فى أصلها مزيدة لغرض النسب ، ثم أهمل هذا الغرض ،

---

(١) وسيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة .

(٢) انظر الحكم فى ص٥٠٤ وفى الفعالى والفعالى (بكسر اللام وفتحها) ، يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل :

وبالْفَعَالِى والْفَعَالَى جُمِعَا ... صحراءُ ، والعَذْراءُ : والقيْسَ اتْبعا

أى : اتبع القياس على هذين المثالين . يريد : قس عليهما نظائرهما . . .

(٣) طائر مغرد . (٤) أحد الطيور المائية .

(٥) نبات مائى كان قدماء المصريين يكتبون عليه ما يريد ون كما نكتب اليوم على الورق .

وصار متروكـًا غير ملحوظ . مثل : مهْرِىّ ، فأصله : الجمل المنسوب إلى قبيلة : « مَهْرة »اليمنية التى اشتهرت قديمـًا بإبلها النجيبة القوية، ثم كثر استعماله حتى نسى النسب ، وأهمل وصار « المَهرِىّ» اسما للنجيب من الإبل مطلقاً بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه . ومثله : بُختىّ ، فأصله الجمل المنسوب إلى « بُخت » وهى إبل خُراسانية اشتهرت بقوتها وحسْنها . ثم شاع استعمال « البختى » فى كل « جمل » قوىّ جميل من غير نظر لنشأته، ولا تفكير فى نسبته .

فمثل الأشياء السابقة تجمع قياسـًا على: «فَعَالِىّ» ، فيقال فيها : قَمارِىّ — كَراكِىّ — كَراسِىّ — بَرادِىّ — مَهارِىّ — بَخاتِىّ . . . وهكذا .

ويفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد[1] ، — كمصرى، وتركى، وبصرى — لا يجمع هذا الجمع .ومن ثَمّ قالوا فى أَناسِىّ : إنه جمع : إنسان، لا : إنسىّ لأن الياء فى : « إنْسِىّ » للنسب الباقى على حاله[2] . وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل : « عربى ، وعجمى » . . لتحرك عينهما . . .

ب — ووزن فَعَالَى مقيس أيضًا —على الصحيح— فى وزن: «فَعْلاء» على الوجه الذى سبق شرحه وإبانته فى الصيغتين السالفتين(١٩ ، ٢٠) . .[3] .

(٢٢) فَعَالِل (بفتح أوله ، وثانيه، وكسر رابعه) ، ويطرد فى أنواع ؛ أهمها أربعة ، مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسة كذلك :

---

(١) يتردد هنا على ألسنة النحاة : (النسب المتجدد) . . . يريدون به : النسب الباقى على حاله لأداء الغرض منه — وهو مذكور فى بابه ص٥٣٦ — ، لا النسب الذى أهمل أصله، وترك الغرض منه . وعلامة ياء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى معين معروف : وهو المنسوب إليه . وأما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها و يصير خالى المعنى . (راجع حاشية الخضرى) .

(٢) ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضا : أناسين » فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصورة الأخرى التى أبدلوا فيها النون ياء ، وأدغموا الياء فى الياء ، كطريقتهم فى بعض الكلمات ومنها : ظَرِبان — لدابة صغيرة تشبه الكلب أو القط ، كريهة الرائحة — فقالوا : ظرابين وظرابىّ ،على أن الخلاف شديد فى مفرد أناسى وأشباهها .

(٣) وفى صيغة ؛ فَعالىّ يقول ابن مالك :

واجعلْ : « فَعَالِىَّ » لغيرِ ذى نَسَبْ جُدِّدَ ؛ كالكُرْسِىِّ ؛ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

المراد بالنسب الذى جدد ، هو : النسب القائم وقت جمع الكلمة الباقى لأداء الغرض منه . فمثله يمنع جمع الكلمة على: « فَعالىّ » أما النسب غير المجدد وهو النسب القديم فى أصله، المهمل فى حاضره عند جمع الكلمة ، فإنه لا يمنع جمعها . فإن لم تكن الياء للنسب مطلقاً فلا شبهة تمنع جمعه على هذا الوزن .

الأول : الرباعيّ المجرد — أى : الذى كل حروفه أصليّ — سواء أكان مفتوح الأول والثالث ، أم مضمومهما ، أم مكسورهما أم غير ذلك ؛ نحو : جعفر، وجعافر — بُرْثُن وبراثن (١) — زِبرِج (٢) وزبارج — سِبَطْر (٣) وسباطر — جُخْدَب (٤) وجخادب .

الثانى : الخماسى المجرد ؛ نحو : سَفَرْجَل وجَحْمَرِش (٥)، وجمعهما : سفارج وجحامر ؛ بحذف الحرف الخامس من أصولهما . ولهذا الحذف ضابط تجب مراعاته ، هو :

« ا » أن الحرف الخامس الشبيه (٦) بالزائد واجب الحذف مطلقا نحو : جحمرش وجحامر ؛ — سواء أكان الرابع شبيها بالزائد أم غير شبيه ؛ نحو : قُذَعْمِل (٧) وقَذاعم ، وسفرجل وسفارج .

« ب » وكذلك إن لم يكن أحدهما شبيها بالزائد .

« ج » فإن كان الرابع وحده (أى : دون الخامس) هو الشبيه بالزائد جاز حذفه أو حذف الخامس ، وحذف الخامس هو الأفصح والأعلى (٨) ؛ كالدال فى فرزدق ،

---

(١) مخالب الحيوان المتوحش . وتشبه أصابع اليد مع الأظفار .

(٢) من معانيه : الذهب ، والسحاب الرقيق الذى يخالط لونه حمرة ، والزهر . . .

(٣) لسان حادّ (٤) أسد (٥) المرأة العجوز أو : الوقحة .

(٦) حروف الزيادة عشرة مجموعة فى قولهم : (أمان وتسهيل) أو : فى (سألتمونيها) . ولكل واحد من العشرة أمارات ومواضع لزيادته ، ولا يكون زائداً بغيرها . ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد ، وتؤدى الكلمة معنى بعد حذفه أما الحرف الشبيه بالزائدة فهو :

ا — الذى يكون لفظه لفظ الزائد ، ولكنه ليس بزائد، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه .

ب — أو يكون لفظه مخالفاً للزائد ، ولكن موضعه فى الحلق واللسان هو موضع الزائد . فمثال النوع الأول حرف نون من : خَدَرْنق (بمعنى : عنكبوت) وخَوَرْنق (ومن معانيه : موضع الأكل، واسم قصر للنعمان بن المنذر) فهذه النون شبيهه بالحرف الزائد فى مادتها ، ولكنها ليست بزائدة ، إذ يغلب على الزائدة أن تكون فى آخر الكلمة ، كغضبان وندمان ، أو فى الوسط مع السكون كغضنفر .

ومثال النوع الثانى : حرف « الدال » فى مثل : « فرزدق » ؛ فإنها ليست من حروف الزيادة . ولكن موضع نطقها فى الفم واللسان هو : طرف اللسان كموضع « التاء » الزائدة ؛ فأشبهتها من هذه الناحية ، فكلاهما من طرف اللسان . (٧) الجمل الضخم .

(٨) لأن الأكثر فى الكلام المأثور الحذف من الآخر ؛ إذ الأواخر محل الحذف والتغيير .

والنون فى خَـدَرْنق أو خَـوَرْنق؛ فيقال فى الجمع: فرازق وفرازد — وخد ارق وخدارن — وخوارق وخـوارِن ، وهكذا . . . .[1]

الثالث : الرباعىّ المزيد — وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة ، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة — نحو : مدحرج ، ومتدحرج ، فيحذف عند الجمع ما كان زائدًا فى مفرده ؛ ولا يحذف غيره ؛ فيقال : دحارج ، بحذف الميم فى الكلمة الأولى ، والميم والتاء فى الثانية ، ولا يبقى فى الجمع إلا الحروف الأصلية. كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رابعا ولينا[2]، قبل الحرف الأخير الأصيل .

فإن كان الرّابع الزائد اللين : « ياء » بقى ، ولم يحذف عند الجمع ، ويجمع ماهو فيه على: «فَعاليل» فى الأغلب؛ نحو: قِنديل وقناديل، وغُرْنيق وغَرانيق...

وإن كان ألفاً أو واواً قلب عند الجمع ياء ثابتة ، ويجمع ما هو فيه على :

---

(١) مزج ابن مالك الكلام على صيغة « فعالل » والكلام على : « شبهه » ، الذى سيجىء ذكره فى الصيغة التالية مباشرة وهى رقم ٢٣ — قال :

وبفَعَـالِلَ وشِبْهِـهِ انْطِقَـا ... فى جَمْعِ مَا فوقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى . ومنْ خُمَاسِى ... جُرِّدَ — الآخِرَ انْفِ بِالقِيَـاسِ

(ارتقى ، أى : زاد . من غير ما مضى : بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة مفرداً من غير المفردات التى سبق الكلام عليها وعلى جموعها القياسية). فإن ما سبق من تلك المفردات التى لها جموع مطردة ذكرناها — لا يصح أن تجمع على : « فعالل » وشبهه ثم وضح فى آخر البيت الثانى : أن آخر الخماسى المجرد يحذف عند جمعه للتكسير . وتقدير كلامه : وانف بالقياس الآخر من خماسى جرد . أى : حذف الآخر من خماسى جرد من الزيادة وخلا منها . وهذا الحذف بسبب القياس . فكلمة : « الآخر » ، مفعول به للفعل: « انف » والجار والمجرور : « بالقياس » متعلق بهذا الفعل، وكذا الجار والمجرور: من خماسى .

ثم بين أن الخماسى المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد — دون خامسه الأصلى — فقد يحذف الرابع دون الخامس الذى يتم به أصول الكلمة . ويفهم من هذا أنه يجوز أيضاً حذف الخامس . قال :

والرّابعُ الشبيـهُ بالْمَزيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دونَ مَابه تَمَّ الْعَدَدْ

(٢) سبق فى ص ٧٩ أن أحرف العلة ثلاثة ؛ الألف ، والواو ، والياء :

ا — فإن كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها سميت أحرف علة ولين؛ ومدّ نحو: عالم — علوم — عليم —

ب — إن سكنت وقبلها حركة لاتناسبها ، سميت أحرف علة ، ولين ، نحو : عوْن وعيْن .

حـ — إن تحركت سميت أحرف علة ، فقط ؛ نحو: سهو ، جرْى. وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، ولين ، ومد .

د — المراد باللين الذى يبقى فى الجمع هنا : ما قبله بحركة تناسبه ، أولا تناسبه ؛ كما فى الأمثلة .

« فعاليل » كذلك فى الأغلب ؛ نحو : عصفور وعصافير ، وسرْداح[١] وسراديح ، وفردوس وفراديس[٢] . . .

فإن كان حرف العلة متحركا وجب حذفه عند الجمع ؛ نحو : كَنَهْوَر[٣] ، وهَبَيَّخ[٤] ؛ فيقال فى جمعهما : كناهر وهبايخ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين ، ومثلهما : مصوَّر ومصاور ؛ فيحذف حرف العلة المدْغم فيه لتحركه ، فليس حرف لين .

فإن كان حرف العلة غير رابع حذف ، نحو : فَدَوْكس[٥] وخَيْسَفُوج[٦] وجمعهما : فَدَاكس وخسافج .

الرابع : الخُماسى المزيد ، — أى : ما كانت حروفه الأصلية خمسة ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة — نحو : قِرْطَبُوس[٧] ، وخَنْدَرِيس[٨] ، وقَبَعْثَرى[٩] فيحذف عند جمعها شيئان ، هما : الخامس الأصلى ، وما كان زائداً فى المفرد ؛ فيقال : قراطب ، وخنادر ، وقباعث . بحذف الواو والسين من الكلمة الأولى ، والياء والسين من الثانية — والسين فيهما هى الحرف الخامس الأصلى الذى يجب حذفه مع الزائد ، كما سبق — وبحذف الراء والألف الأخيرة (المكتوبة ياء) من الكلمة الثالثة .

---

(١) المكان اللين والناقة السمينة .

(٢) وفى الرباعى المزيد يقول ابن مالك :

وَزَائِدَ العَادِى الرُّباعِى احْذِفْهُ . مَا ... لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ الَّلْذ خَتَما

(اللذ = الذى . إثره = بعده) .

والعادى : اسم فاعل من الفعل : عدا ، بمعنى : جاوز . أى : احذف زائد الاسم المجاوز الرباعى . فالرباعى : مفعول به لاسم الفاعل ؛ العادى ، ويصح أن يكون مضافاً إليه ، والمراد بزائد الرباعى هنا : ما كان على خمسة أحرف ؛ أربعة منها أصلية ، وواحد زائد . ويقول : إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذى يكون ختام الاسم . فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو : « الرابع » لوقوع الذى يختم الاسم بعده ، وهو الخامس .

(٣) السحاب المتراكم ، والرجل الضخم .

(٤) الغلام السمين .

(٥) أسد .

(٦) من معانيه : حب القطن

(٧) الناقة السريعة ، أو القوية .

(٨) الخمر .

(٩) الجمل الضخم ، واسم بعض الدواب والناس . . .

هذا، وجمع التكسير حين يكون على وزن: «فعالل» السالف أو ما يشبهه[١]— يصح في جميع صوره وحالاته ولو لم يحذف من حروفه شيء بسبب الجمع— زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت موجودة؛ فيقال في الأمثلة السالفة ونظائرها — : جعافر، وجعافير، وبراثن وبراثين كما يقال: جحامر وجحامير، وفرازق وفرازيق، وخدارق وخداريق، وكناهر وكناهير[٢].

ويستثنى من هذا الحكم ما كان مختومًا بياء مشددة مثل كرسيّ وكراسيّ. فلا تزاد عليه الياء؛ لئلا يجتمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من نوع واحد، وهذا مردود[٣]. ولا تصح أنْ تحذف منه الياء المشددة.

وفي جميع حالات التكسير —ما كان منه على وزن فعالل أو شبهه أو غيرهما إذا حذف منه بسبب الجمع بعض أحرف أصلية أو زائدة وكان خاليا من «يا»، يجوز زيادة ياء قبل آخره؛ لتكون بمنزلة العوض عما حذف؛ فيصح في الأمثلة السالفة ونظائرها مما فيه حذف: — دحارج ودحاريج وخنادر وخنادير، وكناهر وكناهير، وقباعث وقباعيث، (كما يجيء في ص٥٠٢) «ملاحظة»: إذا كان «فعالل وشبهه» منقوصا فله حكم خاص يجيء في ٣، ٥.

(٢٣) شبه فعالل (بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه)، والمراد به: ما يماثل: «فعالل» في عدد الحروف وضبطها، وإن خالفه في الوزن الصرفي؛ فيشمل صيغاً كثيرة[٤].

منها: مفاعل: كمنابر، وفياعل، كصيارف، وفواعل — وفعاعل كسلالم — وفعاليّ ككراسيّ . . . فليست هذه الأمثلة وإنما تشبهه في عدد حروفها وهيئتها. أي: ضبط حـ الحركة والسكون دون التقيد بنوع الحركة[٥].

---

(١) وهو الوزن الثالث والعشرون الآتي

(٢) لهذا الحكم في ص ٥٠٢ إشارة، وفيها تقييد بألا يؤ جمع جلباب على جلاليب وتقييد آخر في هامشها. (٣)

(٤) ومنها غير ما سيذكر هنا: فعائل — فعاول — تفاعل فعالم . . . وما أشبه هذه الأوزان، بشرط ألا يكون الحرف الثاني مما يدخل في ضوابط جمع آخر تختلف صيغته عن صيغة فعالل وشبهه إذا أمكن جمعه على صيغة أخرى من صيغ الجموع السالفة

(٥) انظر رقم «٣» من هامش ص ٥٠٣.

وهذا الجمع مقيس فى كل لفظ ثلاثى الأصول ، زيدت عليه أحرف الزيادة. بشرط أن يكون هذا الثلاثى المزيد ليس داخلا تحت حكم جمع من الجموع السالفة ، وبهذا الشرط لا يجمع على : « شبه فعالل » ما كان مثل : أحمر ، وغضبان ، وقائم ، وساع ، وصُغرى ، وسكرى . . . و . . . ؛ لأن لهذه الألفاظ جموعًا أخرى قياسيَّة — وقد عرفناها —[1] .

وحكم هذا الثلاثى المزيد عند جمعه على : « شبه فعالل » ما يأتى :

ا — إن كانت زيادته حرفًا واحدًا فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقًا ، (أى : سواء أكان الزائد حرف علة ، أم غير علة ، وسواء أكان فى الأول أم فى غيره ، للإلحاق أم لغير الإلحاق) ، نحو : أكْرَم وأكارم — معبد ومَعابد — جوهر وجواهر — صيرف وصيارف — وعَلْقَى[2] وعَلَاقٍ[3] . . .

ب — إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما ؛ وهو الضعيف ، وترك القوى[4] ؛ نحو : مُنطلق ومَطالق ، ومُغترف ، ومَغارف ؛ ولا يقال : نطالق ،

---

(١) ويدخل « شبه فعالل » فى الحكمين السابقين :

وأولهما : أن كل جمع تكسير — مهما كانت صيغته إذا حذف من مفرده شىء عند جمعه جمع ، تكسير — جاز زيادة ياء قبل آخره ؛ لتكون بمنزلة العوض عن المحذوف سواء أكان المحذوف أصليًا أم زائدًا مثل دحارج ودحاريج وفرازق وفرازيق . وهذا حكم عام ينطبق على : « فعالل » وعلى شبهه ، وعلى غيرهما .

وثانيهما : أن كل جمع تكسير على وزن : « فعالل » أو ما يشبهه ، يجوز — ولو لم يحذف منه شىء بسبب الجمع — زيادة ياء بل قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كان كانت موجودة ؛ نحو : جعافر وجعافير ، وبراثن وبراثين ، وعصافر وعصافير . إلا الجمع المختوم بياء مشددة ، مثل : كراسى وكراكى . فلا يجوز فيه زيادة الياء لئلا يجتمع فى آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وهذا ممنوع — كما سبق إيضاحه فى ص ٤٩٧ — وكذلك لا يجوز حذف الياء المشددة منه .

(٢) اسم نبت .

(٣) زيادة الواو ، والياء ، وكذا الألف (المكتوبة ياء) فى علقى — هى للإلحاق . أما الزيادة فى : أكرم وأكارم فليست له .

(٤) يراد بالقوى هنا : ما يسمونه : الفاضل . وهو : ماله مزية ليست للآخر . وتتحقق المزية فى أمور ؛ منها :

تقدم الحرف فى مكانه من الكلمة — وتحركه — ودلالته على معنى — ومقابلته لحرف أصلى ؛ بأن يكون حرفًا للإلحاق — والوقوع فى موقع يدل فيه بعض الحروف الزائدة على معنى ، كما سيأتى مثاله — وأن يكون فى أصله حرف زيادة من أحرف (سألتمونيها . . .) ، ولكنه خرج عنها وصار حرفًا آخر لداع لغوى ؛ كأن ينقلب دالا ، أو طاء أو غيرهما من حروف ليست للزيادة — وألا يؤدى وجوده إلى صيغة غير موجودة — وأن يؤدى حذفه إلى حذف الآخر الذى يساويه فى جواز الحذف — وأن يكون مختصًا بالاسم . وقد رد صاحب التسهيل الأسباب السالفة إلى ثلاثة فقط ؛ هى المزية المعنوية ، والمزية اللفظية ، وأن يغنى حذفه عن حذف غيره .

ولا غتارف ؛ لأن الميم تمتاز بمزايا لفظية ومعنوية[١] لا توجد فى النون والتاء .

ومثل ؛ مصطفَى ومحتفظ ، فيقال فى جمعهما : مَصاف ومَحافظ ؛ بحذف : « تاء[٢] الافتعال » ، دون الميم[٣] . . .

---

(١) انظر الحكم الثانى من الأحكام العامةالآتية فى ص ٥٠٣

وبهذه المناسبةنعرض لصحة جمع : « مفعول » على : « مفاعيل » قياساً مطرداً .

قال ابن هشام فى شرحه لقصيدة : « بانت سعاد » ما معناه : إنه لا يجوز جمع نحو : مضروب جمع تكسير . وقد ورد من ذلك ألفاظ قليلة مجموعة شذوذاً . ومثل : مضروب فى منع تكسيره : مختار ومنقاد من اسمى الفاعل والمفعول المبدوءين بميم زائدة . والقياس عنده أن يجمع : « مفعول » جمع مذكر سالما إن كان الوصف لمذكر ، وجمع مؤنث سالما إن كان الوصف لمؤنث ، فيقال مضروبون — مختارون — منقادون ، كما يقال : مضروبات — مختارات — منقادات . (راجع الصبان فى آخر جمع التكسير ، تحت عنوان : فائدة) ؛ ويفهم من كلامه ومما نقله أنهم منعوا تكسير كل اسم فاعل أو مفعول إذا كانا مبدوءين بميم زائدة وقالوا إن قياسهما التصحيح إلا وزن«مُفْعِل» المختص بالإناث ، نحو : مُرضع ؛ فإنه يكسر .

وقد ردد هذا الرأى كثير ممن جاءوا بعد ابن هشام ، وحكموا بتخطئة سواه . غير أن كتاب المعانى الكبير لابن قتيبة يحوى أعداداً كثيرة صحيحة من جمع مفعول على مفاعيل ممن يحتج بكلامهم . وبعض المحققين المعاصرين نشر بحثاً لغوياً مستقى من الكلام العربى الفصيح والمعجمات اللغوية الأصيلة أثبت فيه صحة جمع مفعول على مفاعيل قياساً مطرداً وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة منسوبة لأصحابها الذين نحتج بكلامهم أو مأخوذة من مراجعها اللغوية الوثيقة . على أن سيبويه (كما فى كتابه ح ٢ ص ٢١٠) قد سبق ابن هشام إلى المنع ، بالرغم مما ساقه فى كتابه هذا من جموع متعددة تخالف رأيه ؛ هى : مكسور ومكاسير — ملعون وملاعين — مشئوم ومشائيم — مسلوخة ومساليخ — مغرود ومغاريد — مصعود ومصاعيد — مسلوب ومساليب — موسر ومياسير — مفطر ومفاطير — منكر ومناكير — فلا داعى للتأويل الذى يمنع القياس على هذه الجموع المتعددة، ولاسيما بعد كشف نظائر أخرى . « هذا إلى أن » « الأشمونى » فى شرحه جمع التكسير من ألفية « ابن مالك » قد نص صراحة عند بيت الناظم :

وزَائدَ العَادِى الرُّبَاعِى احذفه . . . .

على جمع مختار ومنقاد — بنصهما — على مخاتر ومناقد (وتعقبه « الخضرى » فى حاشيته قائلا : « (إن القياس أن يقال : مخاير ، ومقايد ، بحذف النون والتاء ؛ لزيادتهما ، دون الألف ، بل ترد لأصلها ، وهو الياء . . .) » . فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع «مفعول على مفاعيل» مع مراعاة الضوابط العامة .

وقد صرح الخضرى فى كلامه السالف بأن الألف فى « منقاد » أصلها : ياء . وهو مخالف لما فى القاموس والمصباح من عرضها فى مادة : (قود) الواوية ، لا : (قيد) اليائية . لذا جمعهما الهمع (ح ٢ ص ١٨٠) على : « مخاير ومقاود »

(٢) قلبت طاء فى مصطفى . (وستجىء أحكامها فى باب القلب) .

(٣) فالمزية المعنوية أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم الفاعل هنا — وعلى اسم المفعول أحياناً ، واللفظية أنها أسبق مكاناً منهما ، وأنها متحركة دون النون ، وأنها مختصة بالاسم .

ومثل : ألَنْدد ، ويَلَنْدد ؛ (ومعناهما : ألَدّ ، أى : شديد الخصومة) وجمعهما : ألادِد، ويلادِد ؛ ثم تدغم الدالان فى كل واحدة : فتصير ألادّ ، ويلادّ ؛ بحذف النون ، وبقاء الهمزة والياء ؛ لتقدمهما وتحركهما ، ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا أول المضارع — أما النون المتوسطة بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمة فلا تدل على معنى .

حـ — إن كانت زيادته ثلاثة أحرف ، حذف اثنان ، وبقى الثالث الأقوى ؛ نحو : مستَدعٍ [1] ومَدَاع ، ومُقْعَنسس [2] ومقاعِس [3] ؛ فلا يقال فى الأول : سَدَاع ولا تَدَاعٍ ؛ لأن حذف « الميم ، والتاء » من مُستدعٍ يؤدى إلى : سَدَاع ، وهى صيغة لا نظير لها فى العربية ، ولأن حذف الميم والسين يضيّع الدلالة على الفاعل . (اسم الفاعل) . . . [4]

وكذلك لا يقال فى الثانى — عند سيبويه — قعاسس . وحجته أن الكلمة مشتملة على ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة هى الميم والنون والسين الأخيرة المزيدة للإلحاق ؛ فالميم عنده أولى بالبقاء ؛ لتصدرها ؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على الفاعل — اسم الفاعل —

وخالفه بعض النحاة فجمعه على : قعاسس ؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيرة الزائدة للإلحاق . وحجته : أن السين زيدت فى الفعل — وفروعه — لإلحاق لفظه بكلمة : احرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره . . .

---

(١) أصله مستدعى . . . بزيادة الحروف الثلاثة الأولى . وحذف آخره الياء ، لأن الاسم هنا منقوص . كداع . (انظر الحكم الثانى من الأحكام العامة الآتية فى ص ٥٠٣ م ١٧٣) . .

(٢) الشديد ، أو المتأخر الراجع للخلف .

(٣) هذا هو الجمع القياسى وقد جاء فى « القاموس » أن جمعه : مَقاعس، ومُقاعس (بفتح الميم أو ضمها) ومقاعيس .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

والسِّينُ » و«التّا » من كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ؛ إذ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِل

يريد : لأن بقاءهما مخل ببنا ، الجمع أى : ببنائه ، وصيغته ثم قال فيما يتصل بهذا ، وبالهمزة والياء فى مثل ألندد ويلندد وقد تقدم الكلام عليهما :

والمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالْبَقَا والهمزُ واليَا مثلُه ، إنْ سَبَقَا

وهذه تعليلات جدلية ، مصطنعة . والتعليل الحق الذى يعتمد عليه فى هذا الموضوع وأشباهه ، هو السماع ليس غير . وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين .

ومن الأمثلة : استخراج ، وجمعه : تخاريج ، بإبقاء التاء دون السين ؛ لأن إبقاء التاء سيؤدى إلى وزن للجمع على : « تفاعيل » وهو وزن له نظراء فى العربية ؛ منها تماثيل ، وتهاويل . . . أما بقاء السين فيؤدى إلى سخاريج على وزن : سفاعيل وهو وزن لا نظير له .

وإذا كان أحد الأحرف الزائدة يغنى بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يغنى عن غيره ؛ كحَيَزْبُون[1] وعَيْطَمُوس[2] ؛ يقال فى جمعهما : حزابين وعطاميس ؛ بحذف الياء ، وإبقاء الواو الرابعة ، وقلبها ياء فى الجمع ؛ لوقوعها بعد كسرة .

ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقيل فى جمعهما : حَيَازِبن وعياطمس بتحريك الباء والميم أو بتسكينهما . وهو فى الحالتين وزن لا نظير له[3] . وإذا أريد جعله على وزن عربى وجب حذف الياء أيضًا ؛ فيقال : حزابن ، وعطامس وبذا نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الواو والياء معاً . فى حين استطعنا فى الصورة الأولى أن نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الياء وحدها . فحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين ما دام الأثر من الحذف واحداً . . .[4]

حـ - إن كان أحد الأحرف الزائدة المستحقة للحذف مُكافِئ فى قوته لحرف زائد آخر - أى : مساو له فى الأفضلية - جاز حذف أحدهما من غير ترجيح ؛ كالنون والألف المقصورة (المكتوبة ياء) فى نحو: سَرَنْدى[5] وعَلَنْدى[6] ؛

---

(١) المرأة العجوز .

(٢) المرأة الجميلة الطويلة ، والناقة السليمة .

(٣) وتحريكهما يؤدى أيضاً إلى مالا نظير له فى العربية ؛ فإنما بعد ألف صيغة منتهى الجموع إن كان ثلاثة أحرف - يجب أن يكون ثانيها ساكناً .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

و«اليَاءَ» لاَ «الْوَاوَ» احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْزَبُون ؛ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

(٥) القوى ، أو الجرىء المقدام .

(٦) الجمل الضخم ، واسم نبت ، والغليظ الضخم عامة .

فيقال فى جمعها: سَرانـد ، وعَلاند ، أو: سرادٍ وعَلادٍ . فالحرفان قد زيدا معاً فى المفرد لإلحاقه بالخماسى: سَفرجل ، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر[1]. . .

« ملحوظة » : يصح فى جمع التكسير المشابه لصيغة: « فَعَالل » ما صح فى « فعالل » من زيادة الياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة (طبقاً لما سبق فى ص ٤٩٦ ، ولما يأتى فى ص ٥٠٢) .

---

(١) وفى هذا التكافؤ يقول ابن مالك :

وَخَيَّرُوا فِى زَائِدَىْ : سَرَنْدَى وكُلِّ مَـا ضَاهَاهُ ؛ كَالْعَلَنْدَى

المسألة ١٧٤

أحكام عامة

(١) زيادة الياء فى جمع التكسير وحذفها ، وكذلك زيادة تاء التأنيث :

ا – إذا حذف من المفرد عند جمعه جمع تكسير بعض حروفه الأصلية أوالزائدة – تطبيقا للضوابط السالفة فى الجمع – جاز زيادة ياء قبل آخر الجمع ، تكون بمنزلة العوض عن المحذوف[١]. ومن الأمثلة : فرزدق ، وسفرجل ، ومنطلق ... فيقال فى جمعها بعد الحذف بغير تعويض : فرازق ، وسفارج ، ومطالق ... ويقال فى جمعها بعد الحذف مع تعويض ياء عن المحذوف . فرازيق ، وسفاريج ، ومطاليق[٢] ...

ب – تقدم أن كل جمع تكسير على وزان : « فعالل » وشبهه – وقد يعبرون عنه بالجمع المماثل فى صيغته لصيغتى : « مفاعل أو مفاعيل »[٣] يجوز فيه زيادة الياء إن لم تكن موجودة ، كما يصح حذفها إن كانت موجودة . لا فرق فى هذا بين الجمع الذى حذف منه بعض حروف مُفْرَده ، أم لم يحذف ؛ فيقال فى جمع : جعفر ، ومفتاح ، وعصفور ، وقنديل ... جعافر وجعافير – – ومصابح ومصابيح – وعصافر وعصافير – وقناد ل وقناديل .

ويجب عند حذف الياء مراعاة أن حذفها لا يؤدى إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين ؛ كما فى جمع : «جلباب» على «جلابيب» ، فلو حذفت الياء لأدى حذفها إلى أن تكون صيغة الكلمة المجموعة هى : جلابب بغير إدغام الباءين ، مع أن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يُعْرف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٤٩٧

(٢) وتعويض الياء إنما يكون جائزاً حين لا يستحقها الجمع لغير التعويض ، كاستحقاقه فى كلمة : لُغَّيْزَى (بمعنى : اللغز) ، فيقال فى جمعها : لغا غيز بحذف ألفها ؛ لثبوت يائها التى كانت فى المفرد . فلا يزاد فى الجمع مع هذه الياء ياء أخرى للتعويض عن المحذوف .

(٣) المراد بالمماثل – كما سبق فى ص ٤٩٧ وكما يأتى فى ص ٥٠٤ – ما وافقهما فى عدد الحروف مع مقابلة المتحرك بمتحرك والساكن بساكن فلا بد فى هذه المماثلة من تحقق أمرين ، أن يكون عدد الحروف متساوياً ، وأن يكون كل حرف مماثلا لنظيره فى الترتيب مماثلة تقتضى أن يكون متحركاً مثله أو ساكناً ، ولا عبرة بنوع الحركة بينهما ، فقد يكون أحدهما متحركاً بالفتحة أو بالضمة ، والآخر بالكسرة مثلا . فالمهم هو اشتراكهما فى الحروف ، وفى مجرد الحركة المطلقة ، أو السكون ، بدون نظر لنوع العلامة .

هذا رأى الكوفيين ، والسماع الكثير يؤيدهم والأخذ برأيهم أولى، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يؤولون تلك الأمثلة المسموعة، ويتكلفون فى التأويل ما لا يحسن قبوله، وبعض أئمة النحاة يؤيد الكوفيين ولكن يستثنى صيغة « فواعل» فلا يقول: « فواعيل » . ولا داعى لهذا الاستثناء [١]

حـ – كما يجوز الإتيان بياء زائدة تعويضًا عن المحذوف يجوز أيضًا أن تجىء تاء التأنيث عوضًا عن المحذوف[٢] إن كان أصله ألفا خامسة فى المفرد، أو ياء فى صيغة منتهى الجموع؛ مثل حَبَنْطى وحبانط، وحبانيط، وحبانطة، وعَفَرْنى (أى: شديد) وجمعه: عفارِن، وعفارين، وعفارنة. وقنديل وقنادل، وقناديل، وقنادلة، ومطعان ومطاعن ومطاعين، ومطاعنة.

والتعْويض بهذه التاء يكاد ينحصر فى هذين. أما الإتيان بالياء فغير مقصور على نوع من الأنواع التى أصابها الحذف، وقد تدخل على ما لم يحذف منه شىء – كما سلف – فميدان زيادتها أوسع فى جموع التكسير من تاء التأنيث

وهناك نوع آخر تكون فيه هذه التاء أكثر وجودًا من الياء وهو: كل اسم مفرد مختوم بياء النسب، وحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى الجموع؛ فتدل التاء على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه[٢]، نحو: أشعثى وأشاعثة، وأزرقى وأزارقة، ومهلبىّ ومهالبة، وصقلبىّ وصقالبة، فلكل من الياء والتاء ما تمتاز به على الأخرى.

* * *

(٢) حكم المماثل لفعالل وشبهه، إذا كان معتل الآخر:

ماكان من جموع التكسير مماثلا لوزن: « فعالل » أوشبهه (بمعنى: المماثلة التى شرحناها هناك)، وكان معتل الآخر؛ مثل: مصافٍ، ومداعٍ، فى جمع، مصطفًى، ومستدعٍ – فإنه يجرى عليه ما يجرى على المنقوص من صيغ منتهى الجموع التى بعد ألف تكسيرها حرفان، كدواعٍ، ونوَامٍ، وجوارٍ[٣] . . . إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير؛ عوضا عن المحذوف – كما فى الحكم الأول هنا – فيجوز أن يقال بعد زيادتها: مصافىّ، ومداعىّ، بياء مشددة، نشأت من إدغام ياء التعويض فى الياء

---

(١) إذ يقول بعض اللغويين: كل جمع على فواعل ومفاعل يجوز أن يمد بالياء؛ فيقال: فواعيل ومفاعيل (راجع المصباح المنير، فى مادة: «دانق» وجمعه دوانق أو دوانيق . . .)

(٢) سبقت إشارة لهذا فى ص ٤٤١ .

(٣) وأمثال هذه الأوزان مما سبق الكلام عليه (فى جـ ١ م ٣) وعلى سبب حذف الياء منه عند الجمع والأصل: داعية – نامية – جارية – وما كان مثلها فى لفظه وإعلاله على الوجه المشروح هناك.

التى هى لام الكلمة. ثم تحذف إحداهما تخفيفاً. فإن حذفت الثانية المتحركة صارت الكلمة مصافِى ومداعى ، بياء ساكنة ثم تحذف الياء ويجىء التنوين عوضاً عنها ؛ فتصير الكلمة: مصافٍ ومداعٍ ؛ كدواعٍ ، ونوامٍ ، وجوارٍ . وإن حذفت الأولى الساكنة قلبت الثانية المتحركة ألفاً بعد فتح ما قبلها فتصير : مصافَى ومداعَى[١] .

* * *

(٣) تثنية جمع التكسير ، وجمعه :

هل يجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القلة ، والدال على الكثرة ؟

يميل أكثر النحاة إلى إباحة الجمع فيما يدلّ على القلة ، دون ما يدل على الكثرة . والأفضل الأخذ بالرأى القائل[٢] : إن الحاجة الشديدة قد تدعو إلى إلى جمع[٣] الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال فى جماعتين من الجمال : جِمالان — كذلك يقال فى جماعات : جِمالات .

وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد (أى : المفردات) فيكسر بمثل تكسيره . والمراد بما يشاكله: ما يكون مثله فى عدد الحروف ، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك فى الآخَر ، والساكن بالساكن من غير اعتبار لنوع الحركة فقد تختلف فيهما ؛ فيكون أحدهما متحركًا بالفتحة وفى الآخر بالضمة أو بالكسرة . فالمهم ليس نوع الحركة فيهما ، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره فى الترتيب متحركًا . وأن الساكن يقابله فى الترتيب ساكن مثله . — كما سبق — عند الكلام على : « فعالل » وشبهه[٤] فيقال فى أعْيُن أعاين — وفى أسلحة: أسالح — وفى أقوال أقاويل. تشبيها بأسود وأساود ، وأجرِدة[٥] وأجارد — وإعصار وأعاصير . وقالوا فى مصران[٦] وغربان : مصارين وغرابين ، تشبيها لها بسلاطين وسراحين[٧] .

---

(١) حاشية الحضرى آخر الباب (ثم راجع ما يماثل هذا فى ص ٤٩٢ وأيضا ما تقدم فى ح١ م٣ خاصاً بهذا) .

(٢) راجع فيما يأتى : شرح الأشمونى ، آخر باب جمع التكسير برغم مخالفته فى هذا .

(٣) هذا إلى أن المراجع اللغوية تضم من جمع الجمع عشرات مبعثرة . نقل منها صاحب الهمع (فى الجزء الثانى ص ١٨٣) ما يزيد على العشرين ، وهى تكفى للقياس عليها برغم مخالفته فى هذا .

(٤) ص ٤٩٧ و ٥٠٢ .

(٥) قال الصبان : لم أقف على ما يدل على أن : « أجردة » مفرد ، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أو جريد . هذا كلامه ومقتضاه أن : « أجردة » التى هى جمع تكسير هى فى الوقت نفسه مفرد جمعوه على : « الأجارد » للتكسير . (٦) مفرده : مصير . (٧) مفرده : سِرحان (ومن معانيه : الذئب) .

ولا يجمع جمعَ تكسير ما كان من الجموع على زنة : مَفَاعِل ، أو مفاعيل ، أو فَعَلَة (بفتحات) ، أو فُعَلَة ، (بضم ففتح) ، والمراد بالزنة هنا : المماثلة والمشاكلة على الوجه السالف .

والسبب فى عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير لها فى الآحاد (أى : المفردات) لتحمَل عليه عند جمعها . ولكن قد تجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ؛ كقولهم : نواكس[1] ونواكسون ، وأيامن[2] وأيامنون ، وصواحب وصواحبات ، وحدائد وحدائدات[3] . . .

* * *

(٤) جمع أنواع المركب جمع تكسير :

سبق فى الجزء الأول[4] — عند الكلام على المثنى وجمعى التصحيح — تعريف أنواع المركب ، وطريقة تثنيتها ، وجمعها جمع مذكر سالما ، أو مؤنث سالمًا . وفى تذكرها ، وتذكر تلك الطرائق ما يعين على تفهم أفضل الطرق لجمعها تكسيرًا . وفيما يلى التلخيص .

ا — المركب الإضافى إن كان صدره كلمة غير : (ذى ، وابن ، وأخ) . وأريد تثنيته أو جمعه تصحيحًا أو تكسيرًا وجب الاقتصار على تثنية صدره المضاف وجمعه ، دون عجزه المضاف إليه ؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يتغير مطلقًا . ففى مثل : ناصر الدين (علم رجل) ، وناصرة الدين (علم فتاة) يقال فى التثنية رفعا : فاز ناصرا الدين ، أو : ناصرتا الدين . ويقال فى جمعهما تصحيحًا : فاز ناصرو الدين ، وناصراتُ الدين . وفى جمعهما تكسيرًا : فاز نُصَّرُ الدين فيهما . . .

ويقال فى حالة النصب : أكبرتُ ناصرَى الدين ، أو ناصرتَى الدين ، أو ناصرِى الدين ، أو : ناصرات الدين ، أو : نُصَّر الدين . ومثل هذا يقال فى حالة الجر .

فالمضاف هو الذى يثنى ويجمع الجموع الثلاثة ويتغير آخره بحسب الجمل ، أما المضاف إليه فيلزم حالة واحدة ؛ هى الجر بالإضافة دائمًا . ولا يجمع إن كان مفردًا إلا

---

(١) مفرده : ناكس ، بمعنى مطأطىء الرأس . (٢) مفرده : أيمن ، بمعنى : مبارك .

(٣) مفرده : حدائد . الذى مفرده : حديد ، للمعدن المعروف

(٤) المسائل : (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

فى حالة واحدة ؛ هى التى تتعدد فيها أفراده ، كما تعدد أفراد المضاف ، فى هذه الحالة التى تتعدد فيها أفرادهما يجمعان . مثل حارس القائد؛ علم على مصرى، وحارس القائد، علم على سورى ، وحارس القائد، علم على عراقى . . . فالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مذكر أو جمع تكسير : فيقال : حارسو القائدِينَ ، أو حرّاس القواد .

وإن كان صدر المركب الإضافى هو : ذو ، أو : ابن ، أو : أخ من أجناس ما لا يعقل (ومنه . ذو القَعدة، وذو الحِجة — وابن عِرس[١]، وابن لَبُون[٢] — وابن آوى[٣] — وأخو الصحراء (لحيوان خاص بها) ، وأخو الجحر « للثعبان»)—فإن صدره هو الذى يثنى كتثنية المفردات الصحيحة ولكنه لا يجمع جمع تكسير ولا جمع مذكر ، بل يُقتصَر على جمعه جمع مؤنث سالما، فيقال : ذوات القعدة — ذوات الحِجة — بنات عِرْس [٤] — بنات لبون — بنات آوى — أخوات الصحراء — أخوات الجحر .

ولا فرق فى هذا بين اسم الجنس الذى ليس بعلَم كابن لبون ، وعلم الجنس كابن آوى ؛ بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل — كما سلف — والأول يصح أن تدخل فيه : « أل » على المضاف إليه . بخلاف الثانى .

ب — المركب الإسنادى ؛ (وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية ؛ مثل : الخيرُ نازلٌ — نصرَ اللهُ . وكلاهما اسم رجل ، ومثل : الجمالُ باهرٌ ، وزادَ الجمالُ ، وكلاهما اسم امرأة . . .) ، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسير[٥]، وإنما يصح جمعه — بطريقة غير مباشرة — جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما .

والمقصود بالطريقة غير المباشرة أن يزاد قبله كلمة معينة إذا جمعت أغنت عن جمعه ؛ فهى الوسيلة لجمعه ؛ لأنه لا يجمع بطريقة مباشرة ، ولا بوسيلة أخرى . وهذه الكلمة هى : « ذو »للمذكر و « ذات » للمؤنث . وجَمْع « ذو » هو : « ذوو » رفعاً و « ذَوِى » نصباً وجرًّا كما أن جمع : « ذات » ، هو :

---

(١) حيوان صغير يشبه الفأر . ويطلق على المذكر والمؤنث . (٢) ابن الناقة إذا دخل فى عامه الثالث . والأنثى : بنت لبون . (٣) حيوان صغير أغبر اللون ، قريب الحجم من القط .

(٤) جمع للذكور والإناث من ذلك الحيوان. (٥) هناك رأى يبيح جمعه تكسيراً بطريقة غير مباشرة هى أن تسبقه كلمة : «أذواء» التى مفردها : «ذو» ويجرى هذا أيضاً على مثل ذى القعدة وذى الحجة .

« ذوات » فى كل الأحوال ؛ فيقال فى الأمثلة السالفة عنْد جمعها : أقبل ذوو الخيرُ نازلٌ — أقبل ذوو نصرَ اللهُ — أقبلتْ ذواتُ الجمالُ باهرٌ — أقبلتْ ذواتُ زادَ الجمالُ —قابلت ذوِى الخيرُ نازلٌ —قابلت ذوِى نصرَ اللهُ — قابلت ذواتِ الجمالُ باهرٌ — قابلت ذواتِ زاد الجمال . . . وهكذا . وكلمة : « ذوو » تعرب إعراب جمع المذكر السَّالم ، وتعرب « ذوات » إعراب جمع المؤنث السالم .

وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافةهنا ، والمركب الإسنادى هو المضاف إليه ، ويجر بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ؛ لأن حركات الجملة الإسنادية المنقولة ثابتة ، وضبط حروفها لا يتغير مطلقاً بعد النقل ، فيبقى لكل كلمة وكل حرف ضبطه السابق ، وتصير الجملة فى حالتها الجديدة بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ؛ لا يدخلهما تغيير فى ضبط الحروف ، بالرغم من إعراب هذين الجزأين معاً : « مضافاً إليه » مجرورا ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منعَ من ظهورها حركة الحكاية — كما سبق — .

ولا يثنى المركب الإسنادى بطريقة مباشرة ، وإنما يثنى بالطريقة السالفة فتجىء كلمة : « ذو » للمذكر ، وذات أو « ذوات » للمؤنث ، وتثنية الأولى هى : (ذوَا ، وذوَىْ . .). وتثنية الأخرى هى : « ذاتا وذاتىْ.. ؛ أو ذواتا وذواتىْ — ثم يجىء المركب الإسنادىّ المراد تثنيته مسبوقًا بالكلمة المناسبة له مما سبق بعد تثنيتها ، دون أن يلحقه تغيير مطلقًا فيبقى على حاله فى التثنية « مضافًا إليه » لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع . فيقال : أقبل « ذوا » الخيرُ نازلٌ . . .وأقبلت ذاتا ، أو : ذواتا الخيرُ نازلٌ . . . وهكذا . . . كما سبق فى الجمع تمامًا ولكن مع تثنية الكلمة المساعدة ، وهى : ذو ، وذات أو ذوات . . .

حـ — المركب المزجى : لا يجمع جمع تكسير مطلقًا .ولا يثنى ولا يجمع جمع تصحيح بالطريقة المباشرة ، وإنما يراعى فى تثنينه الطريقة غير المباشرة التى روعيت فى المركب الإسنادى[1] .

وهناك رأى آخر يبيح جمع المركب المزجى جمع تصحيح بطريقة مباشرة كما تجمع الأسماء غير المركبة . وفى هذا الرأى تيسير وتخفيف ؛ بإخضاع هذا النوع للقاعدة العامة .

---

(١) وتشمل الرأى السابق ، الذى يبيح جمعه بطرقة غير مباشرة وهى تقديم كلمة : أذواء .

د — المركب التقييدى (وهو المكون من صفة مع موصوفها مثل المخترع الذكى"، أو من غيرهما مما لا يدخل فى المركبات السالفة)، لايجمع جمع تكسير، وإنما يتوصل—فى الأحسن — إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقة غير المباشرة التى شرحناها.

* * *

(٥) الفرق بين جمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعىّ.

ا — لا بد فى جمع التكسير الأصلى أن يدل على أكثر من اثنين، وأن يكون على وزان صيغة من الصيغ الخاصة به — وقد عرفناها — وأن يكون له مفرد حقيقىّ لا خيالى[١]، وأن تتغير صيغة هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيرًا حتميًّا على الوجه الذى شرحناه. وأن يشترك مع جمعه فى الحروف الأصلية — إلا إذا اقتضى الجمع حذف شىء منها — دون هيئتها، (أى: ضبطها)، وإذا عطف على هذا المفرد نظير ان له — أو أكثر — بحيث تتشابه المفردات فى اللفظ والمعنى معاً كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع... ومن الأمثلة لجمع التكسير: رجال. فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين، وتختص بالتكسير ولها مفرد حقيقىّ هو: رجل. وقد تغير بناء المفرد عند جمعه. والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد وجمعه، مع اختلافها فى الضبط، وإذا عطف على هذا المفرد مثْلان له أو أكثر (؛ فقيل رجل ورجل ورجل... و...) كان معنى المعطوفات المجتمعة هو معنى جمع التكسير: رجال.

وهناك جمع تكسير ليس بالأصيل ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصلية اعتبارًا. ويجرى عليه أحكامها؛ وهذا النوع هو ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير، أو الغالبة فيه، مع أنه ليس له مفرد. فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير وليس له مفرد: شَمَاطيط[٢] وعَبَاديد[٣] وعَبَابيد... ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبة فى التكسير: «أعراب[٤]» فإن صيغة «أفعال» شائعة فى الجموع نادرة فى المفردات غاية الندرة؛ إذ لا تعرف إلا فى بضع كلمات

---

(١) سيجىء هنا الكلام على ماله نوع مقدر، أو: خيالى. (٢) ثوب شماطيط: قديم متمزق...

(٣) خيل عبابيد، أو: عباديد، متفرقة فى الجهات المختلفة.

(٤) وليس مفردها: «عرَب» فى رأى كثير من اللغويين؛ لأن «العرب» تطلق على سكان الحواضر والصحارى. أما الأعراب فالغالب — عنده — اختصاصها بالبدو.

معدودة ، منها قِدْرٌ أعْشار [١] ، وثوب أخلاق [٢] . . .

فتلك الصيغ الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه ، تدخل فى عداد جمع التكسير ؛ بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقى لها . وفى هذه الحالة يفترض النحاة لها وجود مفرد ، مقدَّر ، (خيالىّ) ، أى : غير حقيقى ، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخلة — اعتبارا — فى الجموع الأصيلة .

والحق أنه لا داعى لشىء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه ، وما دامت أحكام التكسير المختلفة ستجرى عليها :

ب — اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معا ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه . فيدخل فى اسم الجمْع ماله مفرد من معْناه فقط ، مثل : إبل وقوم ، وجماعة ؛ فلهذا الكلمات وأشباهها مفرد من معناها فقط ؛ فمفرد إبل : جمل أو ناقة ، ومفرد قوم وجماعة هو : رجل أو امرأة . . . وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً برغم دلالتها على أكثر من اثنين . . .

ويدخل فى اسم الجمع أيضًا ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغة ، نحو : فُلْك للسفينة الواحدة والأكثر .

وكذلك يدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من لفظه ولكن إذا عطف عليه مماثلان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفًا لمعنى اللفظ الدال على الكثرة ، نحو : قريش ؛ فإن مفرده قرشي . فإذا قيل قرشي ، وقرشي ، وقرشي . . . كان معنى هذه المعطوفات ، هو : جماعة منسوبة إلى قبيلة « قريش » ، وهو معنى يختلف اختلافًا واسعًا عن معنى : « قبيلة قريش » ، فليس مدلول قبيلة قريش مساويًا مدلول : جماعة منسوبة إلى قريش .

ويدخل فى اسم أيضا الجمع ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق ؛ كراكب ورَكْب ، وصاحب وصحْب .

---

(١) مكسرة . وقيل : إن « أعشار » ليست مفرداً ، وإنما هى جمع وقع نعتاً للمفرد ، شذوذاً أو على ملاحظة أجزاء المنعوت . والمفرد : عُشْر . . . والنتيجة واحدة . هى المخالفة للشائع .

(٢) متمزق قديم . وقيل فى أخلاق ، إنه ليس مفرداً ، ولكنه جمع خَلَق . وقد وصف المفرد بالجمع شذوذاً أو على ملاحظة أجزاء المنعوت . . . والأمر فيه كسابقه فى رقم ١ .

فقد قيل : إن صيغة « فَعْل » ليست من صيَغ التكسير عند فريق من النحاة . أما عند غيرهم فيعُدّها من صيغ التكسير . وبالرغم من هذا فإن مثل راكب وركب ، وصاحب وصحب . . . أسماء جموع وليست جموع تكسير ، لسبب آخر ؛ هو : أن كل صيغة تدل على معنى الجمع ولكن يجوز فيها أن تتساوى هي والواحد فى الخبر ، وفى النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت — ليست جمعًا ، وإنما هي : اسم جمع : كركب وصحب ، حيث تقول : الركب مسافر ، وهذا رَكب مسافر كما تقول : الراكب مسافر ، وهذا راكب مسافر . ومثل : الصحب قادم ، وهذا صحب قادم كما تقول : الصاحب قادم وهذا صاحب قادم . . .

ح — اسم الجنس الجمعي هو : ماله مفرد يشاركه فى لفظه ومعناه معاً ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التأنيث فى آخره أو ياء النسب ، (أو : هو ما يُفْرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث أو ياء النسب) ، نحو : تمر ، ومفرده : تمرة — وشجر ، ومفرده : شجرة — وثمر ، ومفرده : ثمرة — وعرب ومفرده عربى — وتُرْك ، ومفرده تركى ، وحبش ، ومفرده حبشى ... ومن القليل أنْ تكون هذه التاء فى اسم الجنس الجمعىّ لا فى مفرده ، نحو : كمأة[1] والمفرد : كمْء .

ومن النحاة من يجعل اسم الجنس الجمعى جمع تكسير ، لاقسما مستقلا بنفسه . وقد سبق بيان هذا[2] مع توضيح المراد من الجنس وأنواعه المتعددة .

(٦) جمع التكسير — كالتصغير وغيره — يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهذا يقال فى جمع دينار : دنانير ، لأن المفرد : دِنّار ؛ قلبت النون الأولى ياء فى المفرد ، للتخفيف . وعند جمعه جمع تكسير ظهرت النون ورجعت إلى مكانها .

(٧) صيغة منتهى الجموع هى : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة بشرط أن يكون أوسط الثلاثة ساكنا ؛ نحو : مصانع — مغانم — معابد — قناديل — مصابيح — مناشير . . . وقد سبق الكلام عليها فى باب الاسم الذى لا ينصرف[3]

(٨) لا يصح جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثْرة ؛ لأنها تناقِض ما يدل عليه التصغير من القِلّة ، وأيضاً لعدم وجود صيغة للكثْرة تناسبه . ولو جمع بغير تصغير لكان جمع التكسير خالياً من علامة تدل على أن مفرده مصغر ، فيؤدى هذا إلى اللبس ، أما جمعه للقلة فيجوز كما سيجىء[4] . . .

---

(١) اسم نبات. (٢) فى الجزء الأول م١. (٣) ص١٦٠ . (٤) ستجىء الإشارة لهذا فى ص٥٣٣ .

المسألة ١٧٥ :

التصغير[١]

تعريفه : تغيير يطرأ على بِنْية الاسم وهيئته؛ فيجعله على وزن «فُعَيْل». أو : «فُعَيْعِل» ، أو «فُعَيْعِيل» بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير؛ فيقال فى بدْر : بُدَيْر : وفى دِرهم : دُرَيْهِم ، وفى قِنديل : قُنَيْدِيل ... وهكذا ... وتسمى الأوزان الثلاثة : «صيغ التصغير»؛ لأنها مختصة به ، وليست جارية على نظام الميزان الصرفى العام[٢].

الغرض منه : تحقيق أحد الأمور الآتية بأوجز الرموز اللفظيَّة :

(١) التحقير؛ نحو : جُبَيْل — عُوَيْلِم — بُطَيْل . فى تصغير : جبل ، وعالم ، وبطل .

(٢) تقليل جسم الشيء وذاته ؛ نحو : وُلَيد — طُفَيْل — كُلَيب .

(٣) تقليل الكمية والعدد ؛ كدرَيْهمات ، ووُرَيْقات فى مثل : اشتريت كتابا بدُرَيْهمات ، يضم وُرَيْقات نافعة .

(٤) تقريب الزمان ؛ كقُبَيْل وبُعَيْد فى مثل : يستيقظ الزارع قُبَيْل الفجر ، وينام بُعَيْد العشاء . أى : قبل وقت الفجر . وبعد وقت العشاء بزمن قريب منهما .

(٥) تقريب المكان : مثل ؛ فُوَيْق ، وتُحَيْت ، فى قول القائل : بينى وبين النهر فُوَيْقُ الميل ، وتُحَيْتُ الفَرْسَخ[٣]. وقد يكون المكان معنويًّا ،

---

(١) يرد ذكره أحياناً فى الكتب القديمة باسم : «التحقير» وقد تكرر هذا فى كتاب سيبويه (حـ ٢ ص ١٠٥) والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأن هذا المعنى هو الغالب فيه ؛ بخلاف التحقير . وغير المصغر يسمى : المكبر .

(٢) يوضح هذا أن تصغير مثل : أحمد ، ومكرم ، وسفرجل . . . ، هو : أحيمد ومكيرم . وسفيرج —أو سفيريج— والثلاثة الأولى على وزن : فُعَيْعِل ، والرابع على وزن ، فُعَيْعِيل مع أن ميزانها التصريفى ، هو : أفَيْعِل ، ومُفَيْعِل ، وفعيلل ، أو : فُعَيْلِيل . فللتصغير أوزانه الاصطلاحية الثلاثة التى يجرى عليها ، وقد يختلف كثيراً —ولا سيما فى الأسماء غير الثلاثية— عن الأوزان الخاصة بالميزان الصرفى العام

(٣) ثلاثة أميال .

يراد منه المنزلة والدرجة ، نحو : فضل الوالدين فُوَيقَ فضل الأولاد ، وتُحَيْتَ فضل الأجداد .

(٦) التحبب وإظهار الود ؛ نحو : ياصُدِيِّقِى — يا بُنَيَّتى .

(٧) الترحم ، (أى : إظهار الرحمة والشفقة) ، نحو : هذا البائس مُسَيْكين . . .

(٨) التعظيم : كقول أعرابى : رأيت مُلَيكا تهابه الملوك ، وسُيَيْفا من سيوف الله تتحطم دونه السيوف .

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصّلة إلى التحقير أو التقليل . ومن الممكن أيضًا أداء كل غرض منها بأسلوب — أو أكثر — يخلو من التصغير ، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصْغير من الاختصار والقوة والتركيز .

* * *

شروط الأسماء التى يدخلها التصغير :

التصغير خاص بالأسماء وحدها ؛ فلا تُصَغَّر الأفعال ، ولا الحروف . ويشترط فى الاسم الذى يراد تصغيره :

(١) أن يكون معْربا ، فلا تصغر — قياساً — الأسماء المبنية ؛ كالضمائر ، وكأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، و « كم » الخبرية . . . وغيرها من المبنيات — إلا ما ورد مسموعًا منها مصغرًا ؛ فيُقْتَصَر على الوارد منه . وأشهر هذا المسموع ما يأتى :

ا — المركب المزجى[١] — عَلَمًا أو عَدَدًا — عند من يبنيه فى الحالات الإعرابية المختلفة ؛ فيقال فى تصغير نِفْطَوَيْه : نُفَيْطَوَيه ، وفى أحدَ عشرَ : أحَيْدَ عشرَ[١] ، أما عند من يعرب المركب المزجى إعراب الممنوع من الصرف فتصغيره قياسىّ ؛ لأنه تصغير لاسم معرب (أى : متمكن) .

ب — ذا ، وتا ، وأُولَى ، أوْ : أولاءِ (مقصورة وممدودة[٢]) والثلاثة أسماءُ إشارة)

(١ ، ١) إذا صغر المركب المزجى فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذى فى آخر صدره على حاله من الحركة والسكون كما كان قبل تصغيره .

(٢) وفى الحالتين يزاد بعد الهمزة واو فى الخط ، ولا يصح مد الهمزة عند النطق بسببها ، وقد زادها القدماء فى الكتابة للتفرقة بين : « أُولى » اسم الإشارة ، و « الألى » ، اسم موصول .

والضّبط المسموع الشائع فيها عند التصغير هو : ذَيَّا ، وتَيَّا : (بفتح أولهما ، وقلب ثانيهما — وهو الألف — ياء تدغم فى ياء التصغير ، وزيادة ألف جديدة بعد الياء المشددة). وأُولَيَّا (بالقصر وتشديد الياء ومدها)أو أُولَيْئَا (بالهمز الممدود بعد ياء الصغير)، مع ضم أول الاسمين ، أو : أُولَيّاء . وكل هذه الصّيَغ لم تجر فى تصغيرها على مقتضى الضوابط المرعية ، وإنما نطق بها العرب هكذا .

ومن المسموع تصغير : ذان وتان ، وهما معربان — فى الصحيح — ؛ فتصغيرهما قياسىّ . إلا أن العرب غيرت فيهما تغييرًا لا يقتضيه التصغير ، كفتح أولهما ، وتشديد الياء ؛ فقالوا : ذَيّان ، تَيّان . . . ومن هنا كان الشذوذ .

حـ — الذى والتى والذين (والثلاثة من أسماء الموصول) ، ومن المسموع فيها عند التصغير : اللَّذَيَّا ، واللَّتَيَّا ، — بفتح أولهما ، أو ضمه — واللُّذَيّينَ (بضم اللام المشددة ، وإدغام ياء التصغير فى ياء الكلمة وكسرها بعد التشديد) ، واللَّتَيَّات .

أما اللذان واللتان فعربان — فى الصحيح — ؛ فتصغيرهما قياسىّ . إلاّ أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ؛ فقالوا : اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ . ومن هنا كان الشذوذ . وفى أكثر الصيغ المصغرة السالفة لغات أخرى ، وضبوط متعددة ، اكتفينا ببعضها

د — المنادى المبنى ، نحو : يا حُسَيْنُ فى تصغير المنادى : حَسَن .

هـ — أفْعَلَ فى التعجب ، فى نحو : ما أحسن الرجوع إلى الحق : فيقال فى التصغير ما أُحيسِنَ الرجوع إلى الحق . وفى قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير . والرأى السَّديد أنه غير قياسى ، شأنه فى ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى . . . [1]

(٢) ألا يكون مصغر[2] اللفظ ؛ مثل : كُمَيْت ، ودُرَيْد ، وسُوَيْد (أعلام شعراء) . وكُعَيْت (اسم البلبل) .

---

(١) وإلى بعض هذه الأمور السماعية يقول ابن مالك فى آخر باب التصغير :

وَصَغَّرُوا شُذُوذًا : «الَّذِى » ، « الَّتِى » و «ذَا » — مع الْفُرُوعِ مِنها — «تَا » و «تِى — ٢٢ »

(٢) إن كان الاسم غير مصغر حقيقة ولكن مادته وتكوينه الاشتقاقى جعله على وزن صيغة خاصة بالتصغير — جاز تصغيره ؛ نحو : مُهَيْمِن ؛ اسم فاعل ، فعله : « هَيْمَنَ »(بمعنى : راقب الشىء

(٣) أن يكون معناه قابلا التصغير؛ فلا تصغر الأسماء التى يلازمها التعظيم، كأسماء الله والأنبياء، والملائكة. ونحوها . . . ولا لفظ: كل[١] أو بعض[٢]، ولا أسماء الشهور[٣]؛ كصفر، ورمضان، ولا أيام الأسبوع كالسبت والخميس، ولا الألفاظ المحْكية[٤]، ولا كلمة: غير وسوَى[٥]، ولا البارحة[٦]، ولا غد[٧]، ولا الأسماء المختصة بالنفى؛ مثل: عَرِيب[٨]، ودَيَّار. ولا المشتقات التى تعمل عمل فعلها، لأنها تعمل بشرط عدم تصغيرها[٩]، إلا كلمة: رُوَيْدًا، ولا جمع تكسير للكثرة. ولا المركب الإسنادى؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق — فى الأغلب — على هذين إلا بعد حذف بعض حروفهما، وهذا الحذف يؤدى إلى اللبس وخفاء أصلهما[١٠]؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثرة

وسيطر عليه)؛ ونحو: مُسَيْطر، ومُبَيْطر. . . وهما اسما فاعل، فعلهما: سَيْطر وبَيْطر. . . فمثل هذه الأسماء تصغر بحذف الياء الزائدة، ويحل محلها ياء جديدة للتصغير؛ فيبقى اللفظ فى صورته الجديدة كما كان من قبل بهيئته السابقة. لكن بين الصورتين فرق بالرغم من اتفاقهما التام فى الصورة، وهذا الفرق هو أن الاسم المكبر منهما حقيقة؛ تحذف ياؤه الزائدة عند جمعه «تكسيراً» للكثرة، فيقال: مهامن، ومساطر، ومباطر؛ بحذف الياء الزائدة. أما الاسم المصغر فلا يجمع — فى الرأى الشائع — جمع تكسير للكثرة، وإنما يجمع جمع تصحيح؛ فيقال: مهيمنون، مسيطرون، مبيطرون، لأنه لو جمع تكسيراً للكثرة وهو مصغر لوجب حذف ياء التصغير عند الجمع؛ ليصير على وزن من أوزان الكثره كالشأن فى كل خماسى ثالثه حرف زائد — . ولو حذفت ياء التصغير لا لتبس الجمع المصغر بغير المصغر. ولهذا منعوا تكسير الأسماء المصغرة جمع كثره، ولم يذكروا فى صيغ التكسير للكثرة صيغة مفردها مصغر.

(١) لدلالته على العموم والشمول؛ وهى دلالة تناقض التصغير.

(٢) لأنه يدل بنفسه على التقليل، فليس محتاجاً إلى التصغير الذى يفيده التقليل.

(٣) لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة لا تقبل الزيادة ولا التقليل.

(٤) لأن الحكاية تقتضى ترديد اللفظ بحالته من غير تغيير يطرأ عليه، والتصغير ينافى هذا؛ إذ يوجب التغيير.

(٥) لأن «غير»، و«سوى» التى بمعناها تقتضى المغايرة والمخالفة التامة، التى تدل على أن شيئاً ليس هو شيئاً آخر؛ والمغايرة بهذا المعنى لا صلة لها بالتقليل ولا التكثير.

(٦) لأنها تدل على الليلة التى قبل يومك الحاضر. وهذه الدلالة لا تحتمل القلة ولا الكثرة.

(٧) لأنه يدل على يوم مقبل، فلا يحتمل القلة ولا الكثرة.

(٨) ما فى البيت عريب أو ديار، أى: ما فيه أحد.

(٩) ويقولون فى سبب هذا: إن التصغير يقربها من الأسماء، ويبعدها من الأفعال التى تعمل عملها؛ لقربها منها. والعلة الصحيحة هى عدم تصغير العرب للأسماء العاملة.

(١٠) هذه علة نحوية قد يسهل دفعها فى بعض جموع التكسير — مثل: فُعَّل — ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السماعى فى ذلك.

يعارض التقليل الذى يدل عليه التصغير . فإذا أريد تصغير جمع للكثرة صُغِّر مفرده ثم جمع جمع مذكر سالمًا ، أو مؤنث سالما على حسب المعنى . — كما سبق فى ص ٥١١ —

أما جمع القلة فيصح تصغيره فيقال فى أجمال : « أُجَيْمال » ، وفى أَنْهُر : أُنَيْهِر ، وفى فِتية : فُتَيَّة ، وفى أعمدة : أُعَيْمِدَة . وكذلك يصح تصغير اسم الجمع ؛ نحو ركب ورُكَيْب ، ورَهْط ورُهَيط . . .

* * *

نوعاه :

التصغير نوعان : أصلى ، وتصغير ترخيم . ولكل منهما طريقة خاصة به .

طريقة التصغير الأصلى :

الاسم المراد تصغيره أصالة قد يكون ثلاثيًّا ، أو رباعيًّا ، أو أكثر من ذلك .

ا — فإن كان ثلاثيًّا[١] — مثل : سعد ، وحسَن . . . وجب اتباع ما يأتى :

(١) ضم أوله ، وفتح ثانيه — إن لم يكونا كذلك من قبل — وزيادة ياء ساكنة بعد الثانى ؛ تُسمَّى : « ياء التصغير » وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصغَّر ، مضبوطًا على حسب الموقع الأعرابىّ . نحو : سُعَيْد وحُسَيْن نبيلان ، وإن سُعَيْدًا وحُسَيْنًا نبيلان . . . وبهذا التغيير الطارئ يصير الاسم على وزن : « فُعَيْل » وينطبق عليه قولهم : إن الثلاثى يُصغر على « فُعَيل » ، أو : إن صيغة : « فُعَيْل » هى المختصة بالاسم الثلاثى المصغر . فليس من المصغر الثلاثى كلمة : زُمَيِّل[٢] ولا لُغَيْزَى[٣] ؛ لأن الحرف الثانى منهما ساكن مدغم فى نظيره ، ولأن الياء الساكنة رابعة . . .[٤]

---

(١) ويدخل فى حكم الثلاثى ما ختم بتاء زائدة للتأنيث مسبوقة بأحرف ثلاثة أصلية كما سيجىء

(٢) جبان ضعيف . (٣) لغز .

(٤) وفيما سبق يقول ابن مالك فى أول باب عنوانه : التصغير .

فُعَيْلا اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ : نَحْوُ : قُذَيٍّ ؛ فى قَذَا —١

القذى : الجسم الصغير — كالهباء — الذى يقع فى العين فيؤلمها . وتصغيره : قُذَىّ ؛ بإرجاع الألف إلى أصلها الياء ، و إدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير — كالتكسير — يرد الأشياء إلى أصولها .

وإذا كان الثلاثى الأصول قد زيد على حروفه الثلاثة : «تاء التأنيث» فإنّه يعتبر فى حكم الثلاثى مع وجودها فيخضع عند تصغيره لما يخضع له الثلاثى ؛ مثل : شجرة — ثمرة . . .

(٢) إن كان الثلاثى قد حذف منه بعض أصوله وبقى على حرفين [1] وجب عند التّصغير، رد المحذوف ؛ فيقال فى : كُلْ [2] ، وبعْ [3] ، ويد [4] وأشباهها إذا صارت أعلاما : أُكَيْل ، وبُيَيْع ، ويُدَىّ . . .

ويسرى هذا الحكم على الثلاثى الذى حذف منه بعض أصوله ؛ وعُوض عنها تاء التأنيث ؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف ، فكأنها غير موجودة ؛ نحو : عِدَة وسَنَة — علمين وأصلهما : وعْد ، وسنَوٌ ، أو سنَهٌ ، فعند التصغير : يرجع للأول فاؤه المحذوفة ، وللثانى لامه المحذوفة ، فيقال : وُعَيْد ، وسُنَيَّة أو سُنَيْهة . وهذه التاء الموجودة بعد هى للتأنيث ، وليست — كالسابقة — للتعويض

ومما حذف لامه الأصلية وعوض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت » ؛ فيردّ المحذوف منهما عند التصغير ؛ فيقال : بُنَيَّة [5] ؛ وأخيَّة والاصل : بُنَيْوة وأخَيْوَة ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقَت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء . . . [6]

فإنْ كان الاسم على ثلاثة أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف ؛ نحو : هادٍ وهُوَيْد ، وداع ودُوَيع .

(٣) وإن كان الاسم موضوعًا فى أصله [7] على حرفين ، وأريد تصغيره

---

(١) قد يكون أحدهما : « هاء السكت » ، وذلك إذا حذف من الثلاثى حرفان وبقى واحد ؛ فينضم إليه هاء السكت وجوباً ، نحو : رِهْ ، وقِهْ ؛ أمران من : رأى ، ووقى .

(٢) محذوف الفاء . (٣) محذوف العين . (٤) محذوف اللام .

(٥) هذه التاء التى فى التصغير للتأنيث ، وليست للعوض — ومثلها التى فى : سنية ، أو : سنيهة — ؛ إذ ليس فى الكلمة محذوف الآن تكون عوضاً عنه . بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل : « بنو » — فى الرأى الشائع — فالنوعان مختلفان ؛ فليس فى وجودها عند التصغير جمع بين العوض والمعوض عنه . ومثلها : « أخية » وأصلها قبل التصغير : « أخو »

(٦) وفى تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك :

وكَمِّل المنْقوصَ فى التصغير مَا لمْ يَحْوِ غير التَّاءِ ثالثًا ؛ كـ «مَا » — ١٧

يريد بالمنقوص هنا ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف . ومثل له بكلمة « ما » وأصلها ماء ولكن الهمزة حذفت لأجل الشعر .

(٧) الاسم الأصيل لا يكون موضوعاً على حرفين فى أول أمره ؛ لكن يصح أن يكون منقولا مما وضع فى أصله على حرفين .

فإن كان ثانيهما صحيحًا — مثل : هل ، وبل ، ولم . . . أعلاماً — وجب : إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها ؛ فتتوسط بينهما — وإما تضعيف ياء التصغير نفسها ، بزيادة ياء عليها ؛ فيقال : هُلَيْل ، أو هُلَىّ — بُلَيْل ، أو ؛ بُلَىّ — لُمَيْم ، أو لُمَىّ . . . فى هذه الأمثلة زيدت ياء التصغير ، وتلاها بعد زيادتها حرف التضعيف الذى يشبهها أو الذى يشبه ما قبلها مباشرة ، ويتحرك الحرف الذى يلى ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة ؛ لأن الاسم فى هذه الحالة يصير معرباً .

وإن كان ثانيهما معتلا وجب تضعيفه ، وزيادة ياء التصغير بين الحرفين المضعفين ، فمثل : لوْ — كىْ — ما — أعلاما — يقال فيها بعد التضعيف : لوٌّ — كىٌّ — ماءٌ [1] . . . ويقال فى تصغيرها : لُوَىٌّ [2] — كُيَىٌّ [3] — مُوَىٌّ ، [4] بتوسيط ياء التصغير بين الحرفين المتماثلين . والاسم فى هذه الصورة معرب أيضاً ، تجرى حركات الإعراب على حرفه التالى ياء التصغير .

هذا ، ويعتبر الاسم ثنائيًّا — يجرى عليه ما يجرى على الثنائى من إرجاع المحذوف ومن غيره — إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل ؛ نحو : ابن ، واسم . . . فتحذف همزة الوصل فى تصغيره ، ويرجع المحذوف ؛ فيقال : بُنَىّ ، وسُمَىّ .

(٤) إن كان الثلاثى المصغر اسما دالاّ على المؤنث وحده — أى : ليس

---

(١) لأن تضعيف الألف سيؤدى إلى وجود ألفين يستحيل النطق بهما ؛ فتقلب الثانية منهما همزة ، كما يحصل فى نوع آخر سبق بيانه (فى ص ٤٤٨) ، هو ألف التأنيث الممدودة . وقيل : إن الهمزة تجىء من أول الأمر من غير قلب .

(٢) أصلها : لُوَيو ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء (طبقاً لقواعد الإعلال) .

(٣) بثلاث ياءات الأولى الأصلية ، والثانية ، للتصغير ، والثالثة الزائدة للتضعيف ..

(٤) فالألف الأصلية — التى هى الحرف الثانى فى كلمة : « ما » — انقلبت واواً ؛ لأنها مجهولة الأصل ؛ ومجهولة الأصل تقلب واوا — كما سيجىء فى ص ٥٣٢ — ثم وليتها ياء التصغير ، وقلبت الألف الثانية المزيدة للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وأدغمت فيها . ولم تهمز ؛ لزوال علة إبدالها همزة — كما قالوا — وهى وقوعها فى الآخر بعد ألف زائدة . أما كلمة « ماء » وهو الذى يشرب ، فتصغيره : مُوَيْه لأن ألفه مبدلة من واو ؛ إذ أصله : مَوَهٌ ؛ بدليل جمعه على أمواه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فصار : ماه ، ثم انقلبت الهاء همزة ؛ سماعا على غير قياس ؛ فصار : ماء ، فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله .

دالاًّ على المذكر ، ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر — وجب عند أمن اللبس زيادة تاء فى آخره ؛ لتدل على تأنيثه ، سواء أكان باقيًا على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين وسن ، . . . أم كان بعض أصوله محذوفا ؛ نحو : يد ، وأصلها : « يدْىٌ » ؛ حذفت لامها تخفيفًا ؛ فيقال فى تصغير تلك الأسماء وأشباهها : دُوَيرة — أُذينَة — عُيَينَة — سُنينة — يُدَيَّة .

فإن أوقعت زيادة التاء فى لبس وجب تركها ؛ كما فى تصغير : شجر وبقر ؛ — عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعى — فلا يقال فى تصغيرها : شُجَيْرة ، ولا بُقَيرة ؛ لأنه يلتبس بتصغير : « شجرة وبقرة » المكبَّرتين . وكذلك لا يقال : خميسة ولا سبيعة ، فى تصغير : خمس وسبع ، الدالتين على معدود مؤنث . ومثلهما باقى الأعداد المؤنثة لدلالتها على معدود مذكر ، لأن زيادة التاء عند تصغيرها يوقع فى لبس ، إذ يقع فى الظن أنها لمعدود مذكر ، مع أنها لمعدود مؤنث .

وكذلك يجب تركها إن كان الاسم وقت تصغيره دالاًّ على مذكر ولو كان فى أصله لمؤنث ؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلالة الحالية لا السابقة ، فلو سمينا مذكرًا بأحد الأسماء المؤنثة السابقة : — دار — أذن — عين — سن — ... أو بغيرها ، كسعد ، وحسن ، وهند ، ومىّ — أعلام مذكر — لم يصح مجىء تاء التأنيث[1] .

وكذلك لا يصح مجيئها إذا كان المصغر غير ثلاثى[2] ، نحو : زينب ، وسعاد ؛ فلا يقال فيهما : زيينبة ، ولا سعيِّدة . .

فشرط زيادة تاء التأنيث أن يكون المصغر ثلاثيًّا ، مؤنثاً وقت تصغيره ، لا يلتبس بغيره عند زيادتها . ولا فرق فى الثلاثى بين الباقى على ثلاثيته وغير الباقى الذى نقص منه شىء ، ولا ما بين ثلاثيته أصيلة وما ثلاثيته طارئة . ومن أمثلة الطارئة : سُمَيَّة[3] : علم مؤنث ، وهى تصغير : « سَمَاء »[4] المؤنثة الممدودة .

---

(١) جاء فى كتاب سيبويه (ح ٢ ص ١٣٧) ما نصه : "(إذا سميت رجلا بعين أو أذين فتحقيره بغير هاء — أى : أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث — وتدع الهاء ههنا ؛ كما أدخلتها فى : „حجر" اسم امرأة ، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة . وإنما سمى بمحقر) " اهـ .

وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلالة على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحاً له وللمذكر : مثل : نَصَف ؛ بمعنى متوسط السن ، يقال رجل نصف وامرأة نصف ... (٢) إلا فى تصغير الترخيم فيصح مجيئها فى المؤنث — كما سنعرف عند الكلام عليه ص ٥٣٤ . ومثل الرباعى ما زاد عليه مما حذف منه ألف تأنيث مقصورة ؛ خامسة أو سادسة ؛ فيجوز (كما سيأتى فى ص ٥٢٤ و ص ٥٢٥) إلحاق التاء به ، كحبارى ، يجوز تصغيره بإبقاء الألف ، أو بحذفها ، أو حذفها مع زيادة التاء ؛ تعويضاً عنها فيقال : حبيرى ، أو : حبيِّر ، أو حبيِّرة . ومثل : لُغَيْزَى . فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف ؛ يقال : لغيغيز ، أو لغيغيزة . (الهمع ج ٢ ص ١٨٩) . (٣) من كل رباعى ، ثالثه مدة ولامه حرف علة بحسب أصلها .

(٤) سبقت الإشارة إليها فى هامش ص ٤٥٨ .

جرت عليها ضوابط التصغير ؛ فضُمَّ أولها ، وفتح ثانيها ، وزيد بعده ياء التصغير ، وانقلبت الألف الزائدة ياء ، فاجتمع ياءان ، الأولى منهما ساكنة ؛ وهى ياء التصغير ، والثانية متحركة بالكسرة ؛ وهى التى أصلها المدّة فأدغمتا ، ثم رجعت الهمزة إلى أصلها « الواو » — لام الكلمة — . وانقلبت الواو ياء ؛ طبقًا لقواعد الإعلال ؛ فصارت الكلمة : سُمَيِّيٌ . فاجتمع ثلاث ياءات ؛ هى ياء التصغير ، تليها الياء التى أصلها ألف المد ، وبعدهما الياء التى أصلها الواو لام الكلمة . . . فوقع بعد ياء التصغير ياءان ، وهذا لا يقع فى فصيح الكلام ، ويتحتم حذف أولاهما تطبيقًا للضوابط العامة فى هذا الباب — كما سيجىء[1] — فصارت : سُمَيٌّ . بياء مشددة تعتبر الحرف الثالث ، ثم زيدت عليها تاء التأنيث ؛ لتكون كأصلها دالّة على المؤنث ، فصارت : سُمَيَّة .

ويجب فتح الحرف الذى قبل هذه التاء مباشرة وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى : « فُعَيْل[2] » ؛ لأن تاء التأنيث تستوجب فتح الحرف الذى قبلها فى جميع حالات اللفظ الثلاثى وغير الثلاثى المختوم بها ، سواء أكانت خاتمة اسم مصغر ، أم غير مصغر — كالأمثلة السالفة — وسواء أكانت خاتمة فعل ، أم حرف ؛ نحو : قامتْ — كتبتْ — رُبَّت — ثُمَّت . (وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير فى صيغة « فُعَيْل » وهى الصيغة المقصورة على تصغير الاسم الثلاثى وحده . — أما الحرف الذى يلى ياء التصغير فى غير هذه الصيغة ، بأن يقع بعد ياء التصغير فى صيغتى : « فُعَيْعِل وفُعَيْعيل » ، فيكون مكسورًا ، وله حالات يبقى فيها على حركته التى كانت له قبل التصغير . وسيجىء بيان هذا فى موضعه المناسب[3]) .

وقد ورد فى الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت فى التذكير أو التأنيث . ما سبق تقريره ؛ فهى شاذة لا يقاس عليها[4] . . . كشذوذ ألفاظ أخرى ثلاثية ورد

---

(١) فى ص ٥٣٣ وفيها إيضاحه وشرطه .

(٢) أما فى غير هذه الصيغة فلها حكم آخر يجىء فى هامش ص ٥٢٦ . (٣) فى ص ٥٢٦ .

(٤) فيما سبق من زيادة تاء التأنيث عند تحقق الشروط — يقول ابن مالك :

واخْتِمْ بِتا « التأْنيثِ » ماصَغَّرْتَ ؛ مِنْ مُؤَنَّث ، عَار ، ثُلاَثِىٍّ ؛ كَسِنْ

تصغيرها على غير صيغة فُعَيْل[١]

(٥) إن كان ثانى الاسم المصغر حرف لين[٢]—نحو : باب وقيمة — وجب إخضاع هذا الثانى للضابط العام الذى يَسْرِى على كل حرف لين ثان ؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثيًّا أم غير ثلاثى .وسيجىء[٣] هذا الضابط .

وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثىّ .

* * *

ب — إن كان الاسم الذى يراد تصغيره رباعيًّا [٤] ؛ مثل : جعفر وبندق — وجب ضم أوله وفتح ثانية — إن لم يكونا كذلك من قبل — وزيادة ياء ساكنة بعد ثانيه (وهى التى تسمى : ياء التصغير) وكسر ما بعد هذه الياء ، إن لم يكن مكسورًا من قبل[٥] ؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن : « فُعَيْعِل » ؛ نحو : جُعَيْفِر . وبُنَيْدِق . وهذه التغييرات التى طرأت على الرباعى عند تصغيره هى التغييرات التى طرأتَ على الثلاثى عند تصغيره كذلك . مع زيادة كسر ما بعد ياء التصغير فى الرباعى ؛ —كالمثالين السالفين . — إلا فى بعض حالات ستجىء [٦] .

والكسر بعد ياء التصغير فى الاسم الرباعى يوجب تغييرًا آخر لا بد منه ؛ يتلخص فى أنه لو وقع بعدها حرف لين[٧]فالواجب قلبه ياء تدغم فى ياء الصغير أو لا تدغم ؛ على حسب ما تقضى به الضوابط العامة فى مثل هذه الحالة التى تقع

=مَالَمْ يَكُنْ « بِالتَّا » يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وخَمْسِ —٢٠

وشَذَّ تَرْكٌ دونَ لَبْسٍ . ونَدَرْ لَحَاقُ « تَا » فيمَا ثُلاثِيًّا كَثَرْ —٢١

(كثر بفتح الثاء ، بمعنى ؛ فاق . وثلاثياً : مفعول به مقدم لكثر) ومعنى البيتين الأولين واضح ، وهو يقرر فى البيت الأخير : أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ — مع تحقق بقية الشروط الأخرى — وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة ، وزاد عليها ؛ أى : إذا كان رباعياً فأكثر ، ومن هذا النادر الذى لا يقاس عليه تصغيرهم : وراء ،وأمام، وقدام . . .على :وُرَيِّئَة ،وأُمَيِّمَة ، — بتشديد الياء — وقُدَيْدِيمَة . . .

(١) كتصغيرهم : « رجل » على : « رويجل » ، و « مغرب » على : مغيربان .

(٢) فى ص ٤٩٥ معناه . والمراد هنا : حرف العلة (٣) ص ٥٢٩

(٤) لا فرق فى الرباعى بين ما حروفه أصلية ؛ نحو جعفر وما حروفه أصلية وزائدة ؛ نحو : بندق . فالأساس : أن يكون عدد الحروف أربعة ، أصلية كانت ، أم مختلطة .

(٥) مثل قِرمِز (لنوع من الصبغ الأحمر) ، وقِشْبِر (للصوف الردىء) .

(٦) فى ص ٥٢٦ . (٧) فيكون الحرف الثالث فى الاسم قبل مجىء ياء التصغير .

فيها « ياء » بعد ياء التصغير[١]. فيقال فى كتاب ، وسحاب ، ومقام : كُتَيِّب ، وسُحَيِّب ، ومُقَيِّم . . . وفى : صبور ، وعجوز ، وبعوض : صُبَيِّر ، وعُجَيِّز ، وبُعَيِّض . . . وفى جميل ، وسمير ، وسعيد: جُمَيِّل ، وسُمَيِّر ، وسُعَيِّد . وهذا معنى قول النحاة : الاسم الرباعىّ يُصَغر على : « فُعَيْعِل » . وإن كان حرفه الثالث قبل التصغير حرف لين وجب قلبه ياء بعد التصغير . . .

* * *

حـ — إن كان الاسم الذى يراد تصغيره خماسيًّا فأكثر :

(١) فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب — فى أغلب الحالات —[٢] حذف بعض أحرفه الضعيفة[٣] ليصير رباعيًّا يمكن تصغيره على صيغة: فُعَيْعِل الخاصة بالرباعى ، بالطريقة التى شرحناها عند الكلام عليها . فيقال فى سفرجل: سُفَيرِج ، وفى فرزدق : فرَيزدْ ، أو : فرَيْزِق ، وفى حيزبون : حُزَيْبِن ، وفى مستنصر : مُنَيْصِر ، وفى محرنجم : حُرَيْجِم .

(٢) فإن كان رابعه حرف لين وجب — فى أغلب الحالات —[٢] حذف بعض أحرفه الضعيفة — كالسابق . وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل؛ فينتهى تصغير الاسم إلى « فُعَيْعِيل » بوجود ياء قبل آخر الصيغة — وهذه الياء هى التى كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رابعاً — تقول فى تصغير سِرْحان: سُرَيحِين ، وفى عُصفور : عُصَيْفِير ، وفى قنديل قُنَيْدِيل .

---

(١) من هذه الضوابط ما جاء فى الهمع (حـ ٢ ص ١٨٦) ، ونصه بإيضاح يسير : « إن ولى ياء التصغير واو قلبت ياء :

ا — وجوباً إن سكنت (الواو) كعجوز وعُجَيِّز ، أو أعلت — بأن قلبت شيئاً آخر كالألف مثلا — كمقام ؛ فإن أصله : مقْوم ، فيقال : مُقَيِّم . أو كانت لاما ؛ كغزوة وغُزَيَّة ، وعَشْوًا — بالقصر — وعُشَيًّا .

ب - وجوازاً إن تحركت الواو فى إفراد وتكسير ولم تكن لاما فيهما ؛ كأسود وأساود، وجدول وجداول فيقال فى التصغير : أُسَيِّد وأُسَيْود ، وجدَيِّل ، وجُدَيْوِل فيجوز قلب الواو ياء، وإدغامها فى ياء التصغير عملا بقاعدة الإعلال من القلب والإدغام عند اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، كما يجوز إبقاء الواو بغير قلب إجراء لها على حدها فى التكسير، لأن التصغير والتكسير من باب واحد — فى الأعم الأغلب — . فإن تحركت الواو فى التصغير والتكسير وهى لام وجب قلبها ياء ، فى التصغير بغير نظر إلى التكسير ؛ نحو : كروان وكُرَيَّان وجمعه كراوين » اهـ . ثم انظر ص ٥٨٩ فى الكلام على قلب الواو ياء .

(٢) فى ص ٥٢٤ حالات لا يصح فيها الحذف .

(٣) سبق فى ص ٤٩٨ بيان المراد من الحرف القوى والضعيف .

وهـٰذا معنى قول النحاة : يجرى تصغير الخماسى فما فوقه — بشرط ألا يكون الحرف الرابع لينا — على الطريقة التى جرى بها تصغير الرباعى . كلاهما على وزن « فُعَيْعِل »، فإن كان الرابع (فى الخماسى وفيما زاد على الخماسى) حرف لين وجب قلبه ياء؛ ليكون تصغير الاسم على « فُعَيْعِيل » وجوبًا؛ بظهور ياء قبل الآخر .

وإذا حذف من الخماسى فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زيادة ياء قبل آخره لتكون عوضًا عن المحذوف ، بشرط ألا يكون قبل آخره ياء ؛ فيقال فى سفارج : سُفَيْرِج وسُفَيْرِيج — وفى فرزدق : فُرَيْزِد وفُرَيْزِيد أو فُرَيْزِق وفُرَيْزِيق — وفى حيزبون : حُزَيْبِن أو حُزَيْبِين ، وفى مستنصر : مُنَيْصِر أو مُنَيْصِير . . . وهكذا . ولا يصح الجمع بين هذه الياء وماحذف ؛ لئلا يجتمع العِوَض والمعَوَّض[1] عنه .

ولا بد من كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير فى الصيغتين : (فعيعِل، وفعيعيل) إلا فى مواضع سيجىء النص عليها[2] .

والذى يحذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحذف أو يبقى عند جمع الاسم تكسيرًا ؛ بحيث يبقى الحرف الأقوى الذى له المزية على غيره . فإن ساوى غيره فى الأفضلية جاز حذف أحدهما بغير تفضيل — كما عرفنا —[3]

فتصغير الاسم الخماسىّ فما فوقه يقتضى — فى الغالب — من الحذف والإبقاء ما يقتضيه تكسيره على : «فعالل، وفعاليل» وما ضاهاهما فى الهيئة كمَفَاعل ومَفاعيل، وفَواعل وأَفاعيل. وما جاء مخالفا لهذا فهو شاذ هنا كشذوذ ما خالف الضوابط الخاصة بتصغير الثلاثى ؛ كتصغيرهم رجل على : رُوَيْجِل ، ومَغرب على : مُغَيْرِبان ولَيلة على : لُيَيْلِيَة ، وإنسان على : أُنَيسيان ... مع أن القياس فيما سبق هو : رُجَيل — مُغَيرِب — لُيَيْلة — أُنَيْسين إن كان جمعه للتكسير هو : أناسين[4] . . .

* * *

(١) كما سيجىء فى ص ٥٣٣ .　　(٢) فى ص ٥٢٦ .

(٣) بيان مزايا الحرف فى ص ٤٩٨.

(٤) انظر هامش ص ٤٩٣ وفى تصغير الرباعى وما زاد عليه، وفى الوسيلة لذلك أحيانًا من حذف بعض الأحرف كما تحذف فى التكسير . . . يقول ابن مالك :

« فُعَيْعِلٌ » « مَعَ » « فُعَيْعِيلٍ » لِمَا　　فَاقَ ؛ كجَعْل : دِرْهَمٍ ، دُرَيْهِمَا — ٢

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه :

يستثنى من القاعدة السالفة بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة ، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التَّصغير — بالرغم من أنهما فى بعض الصّور قد يحذفان عند التكسير — فيصغر الاسم كأنه رباعىّ مع ترْك الحروف التى تجىء بعد الرابع على حالها ، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه ، ومن هذه الأسماء :

(١) الاسم المختوم بألف تأنيث ممدودة[1] بعد أربعة أحرف فصاعداً ؛ نحو : « قُرْفُصاء » ؛ فيقال فى تصغيرها : قُرَيْفِصاء ، بتصغير الكلمة كأنها رباعية ، ثم يلحق بها الهمزة والألف التى قبلها ، وإن شئت قلت : بتصغير الكلمة من غير اعتبار لوجود الهمزة والألف التى قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقائهما معه .

أما ألف التأنيث المقْصورة فإن كانت رابعة — كَصُغْرى وكُبْرَى — فإنها تبقى وجوبا ، يقال فى تصغير هما : صُغَيْرَى وكُبَيْرَى . وإن كانت سادسة أو سابعة حذفت وجوبا ؛ مثل : لُغَيْزَى[2] ولُغَيْغِيز[3] ، وبَرْدَرَايا[4] وبُرَيْدَر[5] ...

= وما بِهِ لِمُنْتَهَى الجمْعِ وُصِلْ بهِ إِلَى أَمثِلَةِ التَّصْغِير صِلْ — ٣

وتقدير هذا البيت : وما وصل به إلى التكسير فى صيغة منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تريد تصغير أمثلته . يريد بهذا حذف بعض الأحرف ، فإن الحذف هو الذى يوصل إلى جمع بعض الأسماء جمع تكسير على صيغة منتهى المجموع . ثم قال بعد ذلك فى الوصول إلى صيغة فعيعيل :

وجائِزٌ « تعْوِيضُ يا » قبلَ الطَّرَفْ إنْ كانَ بَعْضُ الاِسْمِ فيهما انحَذَفْ — ٤

ثم بين أن ما خالف المذكور فى البابين (باب تصغير الثلاثى وباب تصغير غيره) خارج عن القياس :

وحَائِدٌ عن القِياسِ كُلُّ ما خالَفَ فى البَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا — ٥

(١) سبق الكلام على ألف التأنيث الممدودة وأصلها فى ص ٤٤٨ ومنه يفهم أن ألف التأنيث الممدودة — فى الأرجح — هى ألف زائدة للتأنيث ، قبلها ألف أخرى زائدة فتنقلب ألف التأنيث همزة . فالهمزة فى « قرفصاء » ونحوها للتأنيث ، وقبلها ألف زائدة ملازمة لها تدل على أن ألف التأنيث ممدودة ؛ لا مقصورة . فهى علامة مدها ، ومتممة لها .

(٢) بمعنى : اللغز — كما سبق — .

(٣) ويصح زيادة تاء التأنيث للتعويض ؛ فيقال : لغيغيزة . بشرط أن تكون الألف المحذوفة خامسة ، كما سبق فى هامش ص ٥١٩ .

(٤) اسم موضع .

(٥) حذفت ألف التأنيث ؛ فصارت الكلمة : بريدراى ، ثم حذفت الألف والياء ؛ لأنهما زائدتان (راجع الصبان) .

وكذلك إن كانت خامسة وليس فى الأحْرف السابقة عليها حرف مَد ّ زائد ؛ كَقَرْقَرَى[١] وقُرَيْقِر. فإن كان فى الأحْرف التى تسبقها حرف مدّ زائد جاز حذفها ، أو حذف حرف المدّ الزائد دونها ؛ نحو : حُبارَى[٢] وحُبَيْرَى ، أوحُبَيِّر ، ونحو : قَرِيثَى[٣] وقُرَيْثَا (بحذف ياء المد التى بعد الراء) أوقُرَيِّث ؛ بحذف ألف التأنيث المقصورة ، وإدغام « ياء المَد » فى « ياء » التصغير . . .

فلألف التأنيث المقصورة ثلاث حالات : الحذف وجوبًا ، والبقاء وجوبًا ، وجواز الأمرين .

(٢) الاسم المختوم بتاء تأنيث مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر ؛ نحو : جوهرة ، وحنظلة ، فيقال فى تصغيرهما : جُوَيْهِرَة ، وحُنيظِلَة بإبقاء التّاء على حالها وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها .

(٣) المختوم بياء النسب ، نحو : عَبْقَرِىّ ، جوهرىّ ، فيقال فى تصغيرهما : عُبَيْقِرِىّ وجُوَيْهِرِىّ .

(٤) المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر وليس مثنى، وكذا المختوم بعلامتى تثنية ؛ كزعفران، ومؤمنان — ومؤمنيْنِ وتصغيرها : زعيفران—مؤيمنان— مؤيمِنَيْنِ .

(٥) المختوم بعلامتى جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السّالم ، نحو : أحمدون ، وأحمدِين ، وزينبات . والتصغير : أحيمدون وأحيمِدِين وزيينبات ...

(٦) عجز المركبين ؛ الإضافى والمزجى؛ نحو : ظَهِير الدّين[٤] ، وأندَرَسْتَان[٥] وتصغيرهما ظُهَيِّر الدين وأُنَيْدِرَسْتَان[٦] .

---

(١) اسم موضع . (٢) اسم طائر . ويجوز « حُبَيِّرة » بزيادة التاء عوضاً عن ألف التأنيث كما سبق فى ص ٥١٩ . (٣) نوع من التمر، وقد يمد، فيصح على اعتباره مقصوراً للممدود كتابته بالألف أيضاً.

(٤) علم . (٥) اسم بلد فارسى .

(٦) وفى المواضع التى تبقى فيها الحروف عند تصغير الخماسىّ فما فوقه يقول ابن مالك :

وأَلفُ التأْنيث حيثُ مُـدَّا ... وتَاؤُهُ : مُنْفَصِلَيْن ، عُدَّا—٨

كذَا المَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وعجُزُ المُضَافِ والمُرَكَّبِ—٩

وهكذا زِيَادَتَا فَعْـلَانا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ ؛ كَزَعْفَرَانَا—١٠

فالحروف السَّابقَة — كلها — تثبت فى التصغير ؛ لتقديرها منفصلة عما قبلها ، ولا يصح حذفها ؛ إذ لو حذفت ألف التأنيث، أو تاؤه، أو غيرهما مما جاء بعدهما — لأوقع الحذف فى لبس لا ندرى معه أكان الاسم المصغر مشتملا على المحذوف أم غير مشتمل عليه ، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك الأحرف والاسم الخالى منها . وهذا اللبس غير موجود فيما يصح جمعه من تلك الأسماء جمع تكسير — إلا المركب الإضافىّ فإن تكسيره وتصغيره سواء —ولذلك تحذف تلك الأحرف السابقة فى التكسير؛ فيقال فى تكسير قُرفُصاء : قَرَافص — وفى جوهرة: جواهر ،وفى عبقرى : عباقر— وفى زعفران زعافر . . . أما المركب المزجى فلا يكسَّر — فى الرأى الشائع— كما مرّ فى باب جمع التكسير (ص٥٠٨). . .

* * *

مواضع تبقى فيها حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى: «فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل» كما كانت قبل التصغير :

عرفنا أن تصغير الاسم على صيغة : «فُعَيْعِل ، أو فُعَيْعِيل» يقتضى كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير مباشرة ؛ (نحو : دُرَيهِم وجُوَيهِر) ، و (سفيريج ، وفريزيد ، أو فريزيق) فى تصغير :(دِرهم وجوهر) و (سفرجل وفرزدق) وأشباهها من كل اسْم تزيد أحرفه على الثلاثة قبل تصغيره .

ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركة الحرف التالى ياء التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير . ومن هذه المواضع[1]:

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ على تَثْنِيَةٍ ،أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ —١١

(جلا : أى : أظهر . وهو معطوف على الفعل: دل . يريد : قدر انفصال ما دل على تثنية أو جمع تصحيح ، وجلا . ثم قال:

(انظر ص ٥١٩)

وأَلفُ التأْنيثِ ذو القَصْرِ مَتَى زادَ على أَربعةٍ لنْ يثبُتَا —١٢

وعندَ تصغيرِ «حُبَارَى» خَيِّرِ بَيْنَ الحُبَيْرَى— فادْرِ —والْحُبَيِّرْ —١٣

(انظر ص ٥١٩) .

(١) ليس من المواضع الآتية المختوم بتاء التأنيث ؛ لأنها هنا (أى : فى غير الثلاثى) تكون مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالى لياء التصغير ؛ إذ تكون مفصولة منه بحرف ؛ نحو : دحيرجة فى تصغير : دحرجة ، والشرط فى فتح الحرف التالى ياء التصغير فى الاسم المختوم بتاء =

(١) الحرف الذى يليه ألف التأنيث المقصورة ، نحو : صغرى وصُغيرَى — كُبرى وكبَيْرَى . بخلاف الحرف الذى يليه ألف الإلحاق المقصورة فيكسر ؛ نحو : أرْطَى وأرَيْطٍ[١].

(٢) الحرف الذى يليه — مباشرة[٢]— ألف التأنيث الممدودة (وهى الهمزة التى أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائدة) ؛ نحو : حمْراء — خضراء — صفراء . . . ويقال فى تصغيرها : حميراء — خضيراء — صفيراء . . . بخلاف الحرف الذى يليه ألف الإلحاق الممدودة ؛ نحو : علباء وعُلَيبٍ[٣] ؛ فيجب كسر الحرف الذى قبل ألف الإلحاق بنوعيها .

(٣) الحرف الذى يَليه ألف أفعال . (بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن : أفعال ؛ مثل : أفراس وأبطال . . . ؛ فإذا صُغِّر وقعت ألف : « أفعال » بعد ياء التصغير ، فيجب فتح الحرف الذى قبل ألف : « أفعال » ، وهو الحرف الواقع بعد ياء التصْغير) ، نحو : أُفَيراس وأُبيْطال .

(٤) الحرف الذى يليه ألف : « فُعلان » — ثلاثى[٤] الفاء ، اسماً كان أم وصفاً . بشرط ألاّ يكون جمع : « فُعلان » هو : « فَعالين[٥] » عند التكسير فنى تصغير : فرحان ، وعثمان ، وعمران ، نقول : فريحان وعثيمان ، وعميران ، بفتح الحرف الذى بعد ياء التصغير ، لتحقق الشرط ، وهو أن المفرد : فُعلان (مطلق الفاء) لا يجمع تكسيراً على . فَعالين ؛ فلا يقال : فراحين — عثامين — عمارين . . .

فإن كان « فعْلان » مما يجمع على : « فعالين » وجب كسر الحرف الذى

= التأنيث ألا يفصل بينه وبينها فاصل ؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلى ياء التصغير ؛ كالمثال المذكور ، وكحنظلة وحنيظلة وفى هذه الحالة لاتكون تاء التأنيث فى آخر اسم ثلاثى . أما التى فى آخر الاسم الثلاثى فقد سبق الكلام عليها فى ص ٥١٦ و ٥١٨ وهى المقصودة فى كلام ابن مالك بالبيت المذكور هناك (رقم ١٧)

(١) تقلب ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة ، ثم تحذف الياء عند تنوين الاسم .

(٢) فإن فصل بينهما فاصل وجب الكسر ؛ نحو : جخيدباء ، تصغير : « جُخْدُباء » لنوع من الجراد والخنافس .

(٣) تحذف الهمزة من الممدود ، وتقلب الألف ياء لأجل الكسرة . وتعل إعلال المنقوص (مثل : والٍ — داعٍ — هادٍ) فيقال : « عليب » بالكسر والتنوين .

(٤) أى : مضمومها ومكسورها ، ومفتوحها .

(٥) وبشرط زيادة الألف والنون ، وألا يكون مؤنثة بالتاء .

يلى ياء التصغير ، نحو : سلطان وسلاطين ، وسِرْحان وسراحين ؛ وريحان ورياحين . فيقال فى تصغيرها ؛سُليطين ،وسُريحين ، ورُيَيْحين[١] . . .

(٥) الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى صدر المركب المزجى ، نحو تصغير : جُعَيْفَرَسْتان ، اسم بلد فارسى .

ففى المواضع السابقة يجب ترك حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت قبل تصغير الاسم على صيغة فُعَيْعل ، أو فُعَيْعيل[٢] . . .

---

(١) أو : رويحين ؛لأن بعض اللغويين يقول : الياء فى : ريحان ، أصلها واو ، بدليل رجوعها إلى أصلها عند التصغير ؛ فيقال : رويحين . وكانت قبل التصغير : ريوحان (بياء ساكنة ، وواو مفتوحة ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وخففت الكلمة بحذف الياء المتحركة ، فصارت : ريحان ، وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائدة . وترجع الياء المحذوفة المنقلبة عن حرف أصلى ؛ هو الواو . وقال بعض آخر إن الكلمة لا تشتمل إلا على ياء واحدة وليس هناك قلب ولا أدغام بدليل جمعها على رياحين فهى مثل شيطان وشياطين وتصغيرها رييحين ؛ كشييطين (راجع المصباح المنير ، مادة : راح) .

(٢) فيما سبق موالمواضع الخمسة يقول ابن مالك :

لِتِلْوِ «يا» التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تـأْنِيثٍ ،أو مَدَّتِهِ-الفَتْحُ انحَتَمْ-٦

كذاكَ مَا مَدَّةَ : «أَفْعال» سَبَق ، ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ ،وما بِهِ الْتَحَقْ-٧

(لتلو . . . «يا» أى : لتالى «يا» التى للتصغير وهو الحرف الذى يليها، ويجىء بعدها . علم : علامة) .

وتقدير الكلام : الفتح انحتم لتالى ياء التصغير من قبل علامة تأنيث (وهى التاء والألف المقصورة . أما الممدودة فهى التى أشار إليها بقوله : أو مدته) . ، وكذلك الفتح انحتم قبل ما سبق مدة «أفعال» ، يريد به : الحرف الذى قبل «ألف» أفعال ؛ لأن هذه الألف للمد . وكذلك الحرف الذى قبل «ألف» سكران. وما ألحق بسكران مما هو على وزن : فعلان مضموم الفاء أومفتوحها أو مكسورها مع سكون العين فى الحالات الثلاث بشرط ألا يكون تكسيره على فعالين — كما شرحنا — وبشرط أن تكون ألفه ونونه زائدتين ، وأن يكون مؤنثه بغير التاء غالباً ؛ فخرج ما كان نونه أصلية ؛ كحسان من الحسن ،وسيفان بمعنى : طويل؛ لأن مؤنثه سيفانة كما خرج : سرحان ، لأن جمعه سراحين .

بعض أحكام عامة فى تصغير الأسماء الثلاثية ، وما فوقها :

(١) إذا كان ثانى الاسم حرف لين [١] — ألفاً ، أو واواً ، أو ياء — منقلباً عن لين وجب إرجاعه إلى أصله الذى انقلب عنه ؛ كما فى الأسماء التّالية :

الاسم الذى ثانية : لين	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	البيان
باب	بُوَيْب	الأصل : بَوَبٌ ؛ بدليل جمعه على : أبواب ، فالألف منقلبة عن واو تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، . وانتهت الكلمة إلى : باب .
مال	مُوَيل	ومثلها : مال وباعٌ — وهذا أحد
باعٌ [٢]	بُوَيع	المواضع الأربعة التى تقلب فيها الألف واواً فى التصغير إذا كانت ثانية .
نابٌ (بمعنى : سِنّ)	نُيَيْب	الأصل : نَيَبٌ ، بدليل جمعه على : أنياب ، فالألف منقلبة عن ياء تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفا ، وانتهت الكلمة إلى : ناب ؛
عابٌ : [٣]	عُيَيْب :	ومثلها : عابٌ ، وذامٌ .
ذامٌ [٤]	ذُيَيْم	

(١) سبق إيضاح معنى حرف اللين ، وحرف العلة فى ص ٤٩٥ والمراد هنا : حرف العلة .

(٢) الباع : مقياس قدره المسافة التى بين الكفين عند بسطهما يميناً وشمالا . وهو مذكر واوى ، بدليل جمعه على : أبواع .

(٣) عيب . (٤) ذم .

الاسم الذى ثانية : لين	تصغيره مع إرجاع ثانية لأصله	البيان
ميزان	مُوَيْزِين	الأصل : مِوْزان ، (اسم آلة الوزن ؛ فعلها : وزَن) وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وانتهت الكلمة إلى : ميزان التى تجمع تكسيرا على موازين .
دِيمة	دُوَيْمة	الأصل : دِوْمة ، من الدوام ، وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ؛ فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : دِيمة ،
قِيمة	قُوَيْمة	ومثلها : قيمة والأصل : قِوْمة ، لأنهامن القوام . (والفعل : قام — يقوم ؛ فهو واوىّ) .
....	....	....
مُوقِن	مُيَيْقِن	الأصل : « مُيْقِن » ؛ لأن الفعل هو : أيقن . واسم الفاعل هو : مُيْقِن ؛ وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واواً ، وانتهت الكلمة إلى : موقن .
مُوسِر	مُيَيْسِر	الأصل : مُيْسِر ؛ لأن الفعل هو : أيسر — أى : صار ذا يُسْر — واسم الفاعل منه هو : مُيْسِر ، وقعت الواو ساكنة بعد ضمة فقلبت واواً ، وانتهت الكلمة إلى : مُوسِر .
مُونِع	مُيَيْنِع	ومثله : مُونِع ، الفعل : أينع .

هذا هو الأصل العام الذى يجب مراعاته ، وما ورد مخالفًا له فشاذّ لا يقاس عليه ؛ كالذى سمع من تصغيرهم كلمة: « عِيد » على : عُيَيْد ؛ والقياس: « عُوَيد » لأن الفعل : عاد يعود . فالأصل واو .

فإن كان ثانى الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقى الثانى على حاله ولم يرجع لأصله — فى الرأى الأرجح — نحو : مُتَّعِد[1] وأصلها : مُوْتَعِد ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء فى التاء ، وانتهت الكلمة إلى : مُتَّعِد ، فيقال فى تصغيرها : مُتَيْعِد ، لا مُوَيْعِد .

وإن كان ثانى الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان عن همزة قبلها همزة لم يرجع لأصله ، وانقلب واواً ، نحو آدم فإن ثانيه حرف لين منقلبًا عن همزة ، والأصل :أأْدم (بهمزة مفتوحة ، فهمزة ساكنة) قلبت الهمزة الثانية ألفاً ؛ لوقوعها ساكنة بعد فتحة ، فيقال فى تصغيرها : أوَيدم ، بقلب الثانية « واواً » لا بإرجاعها إلى أصلها الهمزة — وهذا موضع من المواضع التى يقلب فيها الثانى واواً ، — وسيجىء — .

أما إن كان الثانى لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة ، أو مبدلا من همزة لم تسبقها همزة فالواجب إرجاعه إلى أصله، نحو: دينار وقيراط ، وأصلهما : دِنَّار وقِرّاط — بتشديد النون والراء ؛ بدليل جمعهما على : دنانير وقراريط — فيقال فى تصغيرهما : دُنَيْنير ، وقُرَيْريط ؛ بإرجاع ثانيهما — وهو : الياء — إلى أصله النون والراء . ونحو : ذيب وريم ؛ وأصلهما : ذئب ورئم[2] فيقال فى تصغيرهما ذُؤَيب ورُؤَيْم[3] . . .

---

(١) بمعنى : مواعد .

(٢) الريم : الظبى الأبيض الخالص البياض .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيِّناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ : « قُوَيْمَةً » تُصِبْ — ١٤

وشَذَّ فِى عِيدٍ عُيَيْدٌ . وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ — ١٥

يقول : اردد إلى الأصل كل حرف ثان، لين انقلب عن حرف آخر ، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضاً ، اكتفاء بالمثال الذى ساقه ، وهو : قيمة ؛ وتصغيرها : قويمة . فالثانى حرف لين منقلب عن لين . وبين بعد ذلك : أن تصغير: « عيد » على : «عييد» شاذ ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو — كما شرحنا — وبين أن هذا الإرجاع يراعى فى جمع التكسير أيضاً كما روعى فى التصغير .

هذا ، والكوفيون يجيزون فى الألف المنقلبة عن ياء ، فى مثل : ناب ، وفى الياء التى فى مثل : شيخ ، قلبهما عند التصغير واواً؛ فيقولون : نويب ،شويخ . ورأيهم ضعيف؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة. ومن الشاذ ما سمع من تصغير : « بيضة » على : « بويضة » بالواو .

(٢) إذا كان ثانى الاسم حرفًا زائدًا (ليس منقلبًا عن أصل) ، نحو : فاهم – عالم . . . ، أو كان مجهول الأصل ؛ ومنه صابٌ[1] ، وعاج ، وراف[2] ، وجب قلبه واوا ؛ فيقال فى التصغير : فُوَيهم – عُوَيلم – صُوَيْبَ–عويج ، رُوَيْف . . .

(وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانية واواً. فالحالات أربع : الألف التى أصْلها الواو – الألف المنقلبة عن همزة تلى همزة – الألف الزائدة – الألف المجهولة الأصل) .

أما الياء فتقلب ياء فى موضع واحد ، هو أن يكون أصلها الياء[3] .

(٣) إن كان آخر الاسم حرفًا منقلبا عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله ؛ سواء أكان الآخر حرف لين ؛ مثل : ملهىً ، أم غير لين ، مثل : ماء وسقاء . فألف : « ملهىً » أصلها الواو ، لأنه من اللهو . وهمزة : « ماء » أصلها الهاء، بدليل تكسيره على : مياه وأمواه. وهمزة : « سقاء » ، أصلها : الياء ، لأنه من السقى . فيقال فى تصغير ملهىً : « مُلَيْهِى » بإرجاع الألف إلى الواو ، وقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسرة ؛ فتصير مُلَيهِى ، وعند التنوين مُلَيْهٍ . ويقال فى تصغير ماء : مُوَيْه ، وفى تصغير : سقاء : سُقَىٌّ بتشديد الياء . . .

(٤) إذا حذف من الاسم الخماسى فما فوقه–بسبب التصغير– بعض أحرفه ، جاز زيادة ياء قبل آخره ؛ تعويضًا عن المحذوف ، بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء . ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ؛ فيقال فى سفرجل : سُفَيْرِج ، بغير تعويض ، أو :

---

(١) اسم نبات مر .

(٢) اسم بلد .

(٣) وفى هذا يقول الناظم :

والْأَلِفُ الثَّانِ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ واوًا. كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ–١٦

سفيريج بالتعويض ، ويقال في مستنصر : مُنَيْصِر ، و : منيصير (وقد سبقت الإشارة لهذا [١] .

(٥) إذا ولى ياء التصغير ياءان[٢] وجب حذف أولاهما ؛ فيقال في : « سماء » عند تصغيرها : سُمَيَّة (طبقا لما وضحنا من قبل) [٣] ، وفي سقاء : سُقَيّ ، وفي عَشِيَّة : عُشَيَّة ، كما يقال في : « ثُرَيَّا » عند جمعها جمع مؤنث سالما : « ثُرَيَّات »[٤] وفي « عُشَيَّة » المصغرة : عُشَيَّات . والأصل قبل حذف الياء : ثُرَيِّيَات ، وعُشَيِّيَات

(٦) إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاة قلبها ألفاً للتخفيف ، كما في : دُوَيْبَّة ، وشُوَيْبَّة تصغير : دابه وشابة ، فيقال : دُوابَّة وشوابَّة . والأحسن قصره على السماع .

(٧) الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها — كما سبق — تعارض القلة المفهومة من التصغير ، وأيضاً ، لعدم وجود صيغة للكثرة تلائمه عند اشتماله على ياء التصغير ، ولو حذفت هذه الياء لأمكن جمعه مع اللبس ، لعدم وجود العلامة التي تدل على تصغيره ، وتفرق بينه وبين غير المصغر ولهذا لا يصح تكسيره[٥] .

(٨) التصغير — كالتكسير — يرد الأشياء إلى أصولها ؛ كالأمثلة التي مرّت في مواضع متفرقة من هذا الباب .

(٩) الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ، ولذا يصح وقوعه نعتاً . . . وغيره ، مما يغلب عليه الاشتقاق .

---

(١) في ص ٥٢٣ وإليه أشار ابن مالك بقوله السابق :

وجَائزٌ تعويضُ : «يا» قبلَ الطَّرَفْ إنْ كانَ بَعْضُ الإسْمِ فِيهِما انْحَذَفْ

(٢) بشرط اجتماع الياءات الثلاث في الطرف وبعد عين الكلمة ، فلا يرد تصغير : « مهيام » على : « مهييم » و « حى » على : حُيَيّ » . (الصبان) .

(٣) في ص ٤٥٨ و ص ٥١٩ وليس من هذا تصغير : « كى » وقد تقدم في ص ٥١٨

(٤) أصل المفردة : ثَرْوَى ، مؤنثة ؛ بألف التأنيث المقصورة ؛ من قولهم : امرأة ثَرْوَى ؛ أي : ذات مال . والتصغير : «ثُرَيْوى» . اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ؛ (طبقاً لقواعد الإعلال والإبدال) وأدغمت الياء في الياء ، فصارت الكلمة : « ثريا » بياء مشددة بعدها ألف التأنيث المقصورة . فإذا أريد جمع : « ثريا » جمع مؤنث سالما وجب قلب هذه الألف الخامسة ياء ، (طبقاً لقواعد هذا الجمع) ، فيقال : « ثرييات » ، بثلاث ياءات ، الأولى منها ياء التصغير ، وبعدها ياءان . فيجب حذف أولاهما ؛ فيقال : « ثريات » . . . بالاقتصار على ياء التصغير وواحدة مدغمة فيها . (وقد سبق هذا في ص ٤٥٨)

(٥) راجع حاشية الصبان أول الباب عند الكلام على شروط التصغير وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٥١١

المسألة ١٧٦:

تصغير الترخيم [١]

هو تصغير الاسم [٢] الصالح للتصغير الأصلى بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة . فلا بد من اشتماله قبل التصغير على بعض الزوائد .

ا ـ فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزوائد ثلاثة صُغِّر على صيغة : فُعَيْل ، وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مسماه ومدلوله الحالى مؤنثًا ؛ فيقال فى حامد : حُمَيْد، وفى معطف : عُطَيْف ، كما يقال فى فُضْلَى وحمراء: فُضَيْلة وحُمَيْرة . بزيادة تاء التأنيث فيهما . وإنما تزاد هذه التاء فى المؤنث للتفرقة بين مصغره ومصغر المذكر . فإذا كان معنى الاسم من المعانى المختصّة بالمؤنث لم يصح مجىء التاء ، فيقال فى تصغير حائض وطالق : حُيَيْض وطُلَيق ؛ بحذف ألفهما وبغير زيادة تاء التأنيث على صيغتهما .

وكما يقال فى تصغير « حامد » : حميد، يقال كذلك فى تصغير : أحمد . محمود، وحماد، ومحمدون ... فجميعها يصغر على : حُمَيْد، ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التى تُميز كل واحد وتمنع اللبس .

ب ـ وإن كانت أصول الاسم الباقية بعد حذف زوائده أربعة صغّر على صيغة : «فُعَيْعِل » فيقال فى قرطاس وعُصفور : قُرَيطس وعصيفر وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مدلوله الحالى مؤنثاً ؛ فيقال فى زينب : زُنَيْبة ، وفى حُبْلَى : حُبَيْلة . إلا إن كان معنى الاسم خاصاً بالمؤنث ـ كما سبق ـ فلا تجىء التاء [٣] ،

د ـ الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التّصغير الأصلى وقد يكون الدافع إليه : التودد والتدليل والضرورات الشعرية .

حـ ـ لا مجال فى تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغة : « فُعَيعيل » لأنها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتويًا على أحرف زائدة ، وهذا مناقض لتصغير الترخيم .

---

(١) أصله : من الترخيم ، بمعنى الضعف ، بسبب ما فيه من الحذف .

(٢) سواء أكان علماً ، أم وصفاً مشتقاً ، نحو : وريق فى، تصغير . أورق .

(٣) (الهمع جـ ٢ ص ١٩٢) وفى تصغير الترخيم يقول ابن مالك :

ومنْ بترْخيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بالأَصْلِ ؛ كالْعُطَيْفِ ،يَعْنى :المِعْطَفَا

... ...

زيادة وتفصيل :

إذا أريدتصغير : « إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم » فالقياس عندسيبويه أن يقال بُرَيْهِم ، وسُمَيْعِل . . . بحذف زوائدهما فقط ؛ وهى الهمزة ، والألف ، والياء . وعند غيره : أبَيْره ، وأسَيْمع ، لأن الهمزة عندهم أصيلة ؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصلية [١] ، وهى لا تزاد فى أول الكلمة المشتملة على أربعة أصول ؛ فيحذفون الألف والياء الزائدتين والخامس الأصلى وهو الميم ؛ لأن بقاءه يُخل بالصيغة .

ويجرى هذا ، الخلاف أيضًا فى التصغير لغير الترخيم وفى جمع التكسير ؛ فقياسهما عند سيبويه بُرَيهيم ، وسُمَيعيل ، وبراهيم ، وسماعيل [٢] ، بحذف زوائده المخلة بالصيغة ، وهى الهمزة والألف دون الياء ؛ لأنها حرف لين قبل الآخر . وعند غيره : أبيريه ، وأسيميع ، وأباريه ، وأساميع ؛ بحذف خامس الأصول : لإخلاله بالصيغة ، وبحذف الياء قبله ؛ لزيادتها وقلب الألف ياء ، لصيرورتها لينا قبل الآخر [٣] .

---

(١) ويجيز الكوفيون : براهم وسماعل ؛ بلا ياء وبراهمة وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء (وقد سبق الكلام على هذا التعويض (ص ٥٠٤) .

(٢) يريدون : الباء ، والراء ، والهاء ، والميم . فى الاسم الأول والسين والميم والعين واللام فى الثانى

(٣) والسماع يؤيد رأى سيبويه . (راجع فيما سبق حاشية الخضرى) .

المسألة ١٧٧ :

النَّسَب

يتَّضح معناه مما يأتى : الاسم يدل على معنى مفرد ، لا يزيد عليه شيئًا كمحمد ، وفاطمة ، ومصر ، ومكة ، وبَغداد ، ودِمَشق ، ونظائرها من سائر الأسماء ، ولا يدل واحد منها إلا على : مُسَمَّاه . أى : على الشيء الذى سُمِّى به — كما عرفنا — (١)

لكن لو زدنا فى آخر الاسم ياء مشددة قبلها كسرة ، فقلنا : محمدىّ ، أو : فاطمىّ ، أو : مصرىّ ، أو : مكىّ ، أو : بَغدادىّ ، أو : دِمَشقىّ . . . لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة ؛ إذ يصير اللفظ بصورته الجديدة مركبًا من الاسم الذى يدل على مسماه ، ومن الياء المشددة التى تدل على أن شيئًا منسوبًا لذلك الاسم ؛ أى : مرتبطًا به بنوع ارتباط يصل بينهما ؛ كقرابة ، أو صداقة ، أو نشأة ، أو صناعة . . . ، أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات فمن يسْمع لفظ محمدىّ ، لا بد أن يفهم سريعا أمرين معا ؛ هما : «محمد الدال» على مسمى ، وشيء آخر منسوب إلى محمد ، أى : متصل به بطريقة من طرق الاتصال ، كالقرابة أو الصداقة ، أو التعلم ، أو غيره — كما قلنا — وكذلك من يسمع لفظ فاطمىّ ، أو : مصرىّ أو : مكىّ ، أو : ما هو على شاكلتها — لا بد أن يفهم الأمرين معاً فى سرعة ووضوح . ولهذا تُسمى تلْك الياء : « ياءالنَّسَب » . ويسمى الاسم الذى تتصل بآخره : « المنسوب إليه » . كما يسمى الشيء الذى تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها : « المنسوب » فكل لفظ مشتمل على هذه الياء مما سبق — ومن نظائره — هو منسوب ، ومنسوب إليه بانضمامها إليه ، برغم الاختصار اللفظىّ المبين ،

وبسبب الأثر المعنوى السَّالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤولا بالمشتق (٢) ،

---

(١) سبق بيان هذا فى موضعه الخاص (حـ ١ ص ٩ م ٢) .

(٢) فيصلح للمواضع التى تحتاج لمشتق ، كالنعت . وقد يرفع اسما بعده كالمشتق ؛ نحو : هذا عربى أبوه . . . وهذا هو الأثر الحكمى للنسب .

لتضمنه معنى المشتق ، إذ معناه المنسوب إلى كذا ، بشرط أن تكون الياء زائدة للنسب ، (وليست من بنية الاسم ؛ ككرسىّ ، وكمن اسمه : بدوىّ ، أو مكىّ ... فالياء فيهما ليست للنسب [١] ...)

أحكامه اللفظية :

ا – لا بد فى النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم «المنسوب إليه» ، ولا تزاد إلا فى آخر اسم . ويجرى عليها الإعراب بعلاماته المختلفة تبعاً لحال الجملة . ولا بد أيضاً أن يكون قبلها كسرة . ومن الأمثلة قول أحد الرحالين : لا يشعر العربىّ بالغربة فوق أرض عربية ؛ فالحجازىّ فى الشام ، كالشامىّ فى الحجاز ، وهما فى مصر ، كالمصرىّ عندهما ، والمغربىّ يلقى المشرقىّ فى موطنه أيام الحج ، ويجوس دياره – فلا يُحس وحشة ولا اغتراباً . وحيث يتنقل العربىّ فى مواطن العروبة يجد أهلا بأهل [٢] ، وجيراناً بجيران [٣] . . .

ب – لا بد من إجراء تغييرات فى آخر الاسم الذى تتصل به ياء النسب ، وتغييرات أخرى فى الحرف الذى قبل الآخر . وأشهر التغييرات التى تطرأ على الآخر الذى تتصل به الياء مباشرة – ما يأتى :

(ا) حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشددة مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر ، سواء أكانت هذه الياء للنسب ؛ (نحو : يمنىّ – أفغانىّ – شافعىّ . . . أعلام رجال) أم كانت لغير النسب ؛ نحو : كُرسِىّ ، كُرْكِىّ (لطائر) مرمىّ [٤] ، فلا بد من حذف هذه الياء المشددة ؛ لتحل محلها ياء النسب الزائدة ،

---

(١) جرى سيبويه على تسمية هذا الباب : بالإضافة ، أو : النسبة ، وعقد له فى كتابه (ح ٢ ص ٦٩) باباً مستقلا عنوانه : (هذا باب الإضافة وهو باب النسبة) ، كما سمى الياء المشددة الخاصة بالنسب : (ياءى الإضافة) ، وقال النحاة عن هذه الإضافة إنها إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية التى يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : (غلام على) يجعل الغلام هو المضاف «وعلى» هو المضاف إليه ، ومن يقول عن الغلام : (علوىّ) يجعل : «عليا» هو المنسوب إليه وقد تقدم . والياء المشددة للنسب قائمة مقام الرجل المنسوب ، وهو الغلام . (٢) الباء بمعنى : بدل ، أى : أهلا بدل أهل . . .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب الذى عقده لهذا ؛ وعنوانه : «النسب» :

«يَاءٌ» كيَا «الكُرْسِىّ» زَادُوا فى النَّسَبْ ... وكُلُّ مَاتَلِيه كَسْرُهُ وَجَبْ – ١ –

(٤) أصلها : مرموى (اسم مفعول ، فعله : رمى) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة : مرمىّ . فالياء المشددة الأخيرة ، ياءان ؛ إحداهما زائدة ، وهى الأولى ، والأخرى أصلية ؛ لأنها لام الكلمة . فالياء المشددة فى آخر هذه الكلمة مختلفة فى نوعها اختلافاً واسعاً عن التى فى آخر الكلمات التى قبلها وسيجىء لهذه الكلمة حكم خاص

فيَصير اللفظ فى صورته الجديدة بعد الحذف والزيادة كما كان فى صورته الأولى بغير أن يتغير شكله الظاهر [١]، فيقال فى النسب إلى الكلمات السالفة : يمنى — أفغانى — شافعى — كرسىّ — كُرْكىّ — مَرْمىّ ، . . . من غير تغيير فى شكلها الظاهر — كما قلنا — وهذا هو الحكم الذى يجب الاقتصار عليه؛

ومن العرب من يقول فى النسب إلى مثل : مرمىّ ، مرْمَوِىّ؛ فيحذف الياء الأولى الساكنة ، ويقلب الثانية واواً، بشرط أن تكون منقلبة عن أصل؛ ويزيد بعدها ياء النسب . وبهذا الشرط تكون نوعا آخر مختلفا عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى وهذه اللغة ضعيفة .... [٢]

هذا إن كانت الياء المشددة التى فى آخر الاسم مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر — كما تقدم — فإن كانت مسبوقة بحرفين ؛ مثل : عَدِىّ، وقُصَىّ ، وجب حذف الأولى منهما (وهى الساكنة) ، وقلب الثانية المتحركة واوا مكسورة قبلها فتحة ، وزيادة ياء النسب بعدها ، نحو : عَدَوِىّ ، وقُصَوِىّ . . .

وإن كانت تلك الياء المشددة مسبوقة بحرف واحد ؛ مثل : (طَىّ — رىّ — غَىّ — حىّ — بىّ [١] — عَىّ [٤].) وجب قلب الياء الثانية واوا مكسورة، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واوا ، وتركها ياء إن كان أصلها الياء، مع فتح

---

(١) قد يقال : ما الداعى لحذف ياء مشددة موجودة لتحل محلها ياء النسب المشددة من غير أن يظهر فرق ظاهر فى الصورتين ؟ غير أن الحقيقة الواقعة قد تخالف الشكل الظاهر أحياناً . ففى مثل : « بُخْتِىّ » (وهو نوع من الإبل) يجمع على : « بَخاتىّ » وهذه صيغة منتهى جموع، يمتنع معها صرف الاسم . فإذا سمى شخص باسم ، « بخاتى » وجب منع الاسم من الصرف ، مراعاة للأصل السابق ، وحالة الجمعية القديمة ؛ أى : لأنه الآن علم جاء على صورة منتهى الجموع. أما عند حذف يائه المشددة وإحلال ياء النسب محلها فإنه لا يمنع من الصرف ، لأن الياء المشددة التى حذفت كانت آخر أحرف بنيته ، وجزءاً من مادته التى يصير بسببها داخلا فى صيغ منتهى الجموع. أما ياء النسب التى طرأت فى موضعها فزائدة عليه ، وليست معدودة من حروف بنيته التى ينتهى العلم بانتهائها ولهذا لا يمنع من الصرف .

ومثل هذا يقال فى : « كراسى » ، فالتى آخرها ياء النسب تنون ، والتى آخرها ياء ليست للنسب لا تنون ، لأنها صيغة منتهى الجمع — بخلاف الأولى ولهذا يصرف، نحو : مهالبة ومسامعة إذا حذفت التاء و دخلت عليهما ياء النسب وكذلك مساجدىّ ومداينىّ لأن الياء فيهما غير ثابتة فى مفردهما .

(٢) لا يقاس عليها عند أكثر النحاة ؛ فهى شاذة وفيها يقول الناظم :

وقيل فى المرْمِىّ مَرْمَوِىّ واخْتِيرَ فى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىّ – ٨

أى ، أن المختار فى استعمال العرب ، أو عند النحاة هو : مرمى ، بحذف الياء المشددة كلها ، لا بحذف الياء الأولى الساكنة ، وقلب الثانية واواً

(٣) الرجل الخسيس .

(٤) مصدر : عوى .

ثانى الاسم فى الحالتين ، فيقال : (طوَوِىّ — روَوِىّ — غوَوِىّ) (حيَوِى — بيَوِىّ — عيوِىّ) [١] . . .

(٢) حذفه إن كان تاء التأنيث ؛ نحو : ؛ مكىّ — كوفىّ — حبشىّ ؛ فى النسبة إلى مكة ، وكُوفة ، وحبشة[٢] . . .

(٣) حذفه إن كان ألفًا خامسة فصاعدًا ، سواء أكانت ألف تأنيث ؛ مثل : حُبَارَى (لطائر) وحُبَارِىّ ، أم ألف إلحاق ؛ مثل : حَبَرْكى[٣] وحَبَرْكِىّ ، أم منقلبة عن أصل ؛ نحو : مُصطفِى ، ومصطفىّ[٤]

وكذلك يحذف إن كان ألفًا رابعة ؛ بشرط أن يكون ثانى الاسم متحركًا . ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرباعى الذى رابعه ألف تأنيث ؛ نحو : جَمَزَى وجَمَزِىّ[٥]

فإن كانت الألف رابعة والحرف الثانى ساكنًا ، جاز حذفها وقلبها واوًا ؛ سواء أكانت زائدة للتأنيث ، أم للإلحاق ، أم منقلبة عن أصل : مثل حُبْلَى ، وأرْطَى[٦] ومَلْهَى . . . فيقال فى التصغير : حُبْلِىّ أو : حُبْلَوِىّ — وأرْطِىّ ، أو : أرْطَوِىّ ، ومَلْهِىّ ، أو : مَلْهَوِىّ ، والأحسن فى ألف التأنيث الحذف ، وفى غيرها القلب .

وإذا قلبت الألف الرابعة — بأنواعها الثلاثة السابقة — واوًا جاز شىء آخر أيضًا — هو زيادة ألف قبل الواو ، فنقول : حُبْلاوِىّ — أرْطَاوِىّ — مَلْهَاوِىّ .

أما إن كانت الألف ثالثة فلا يجوز فيها إلا القلب واوًا ؛ نحو : فتًى وفتوِىّ —

---

(١) وفى هذا يقول الناظم :

ونَحْوُ حَيٍّ فتحُ ثانِيهِ يَجِبْ   واردُدْهُ وَاوًا إنْ يكُنْ عَنْه قُلِبْ — ٩

ويفهم من هذا أن الثانى الذى ليس أصله واوا — بل أصله ياء — يبقى على حاله ياء مع فتح ما قبله أيضاً .

(٢) وإذا كان المنسوب مؤنثاً زيدت تاء تأنيث بعد ياء النسب ، لتدل على تأنيثه ، لا على تأنيث المنسوب إليه ، فيقال : هذه الفتاة البارعة عربية قاهرية. وستجىء الإشارة لهذا آخر الباب ص ٥٦١

(٣) من معانيه : الطويل الظهر ، القصير الرجلين . والقراد » .

(٤) لأنه من الصفوة ؛ فألفه أصلها الواو .

(٥) يقال : هذه فرس جمزَى ، أى : سريعة .

(٦) اسم شجر .

رِبا ورِبَوِىّ ، عُلاً وعُلَوِىّ [١] .

(٤) إن كان الآخر همزة الممدود وجب بقاؤها عند النسب إن كانت أصلية ؛ نحو : قَرّاء وقَرّائى ، وبَدّاء وبَدّائىّ .

ووجب قلبها واواً إن كانت للتأنيث ؛ نحو : حمراء وحمراوىّ ، وخضراء وخضراوى .

ويجوز بقاؤها وقلبها واواً إن كانت منقلبة عن أصل — سواء أكان الأصل واواً ، أم ياء أم غيرهما ؛ كالهاء التى هى أصل للهمزة فى : « ماء » — أو كانت للإلحاق ؛ فيقال فى كساء : كسائىّ أو كساوىّ — وفى بناء : بنائىّ أو بناوى — وفى ماء : مائىّ أو ماوِىّ — وفى علباء : علبائى أو علباوىّ . . .

أى : أن همزة الممدود يجرى عليها فى النسب ما يجرى عليها فى التثنية [٢] . . .

---

(١) يقول ابن مالك فى حذف الياء المشددة من آخر الاسم المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث ومدته (و يريد هنا بالمدة : ألف التأنيث المقصورة) :

ومِثلَهُ مِمَّا حواهُ احْذِفْ . و «تَا» تأنِيثٍ ، أومَدَّتَهُ — لاَ تُثْبِتا — ٢

(احذف مثله مما حواه ، أى : احذف مثل ياء الكرسى المشددة من الاسم الذى يحويها عند النسب إليه). ثم قال : لا تثبت تاء التأنيث ولا مدته فى الاسم المنسوب إليه ، بل احذفها . ثم بين حكم الألف الرابعة إذا كانت للتأنيث ، وثانى الاسم ساكناً ، فحكم بجواز حذفها وقلبها واوا . قال :

وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَاثَانٍ سَكَنْ فقلْبُها واوًا وحذفُها حَسَنْ — ٣

(تربع ، أى : تكون رابعة ، ثم بين بقية أنواع الألف التى تشبهها فى الحكم السالف ، وهى ألف الإلحاق ، والألف المنقلبة عن أصل فقال :

لِشِبْهِهَا : الْملْحَقِ ، والأَصْلِىِّ مَـا لَهَا . ولِلْأَصْلِىِّ قَلْبٌ يُعْتَمى — ٤

(يعتمى : أى : يختار. المراد بالأصلى : المنقلب عن أصل . لأن الألف لا تكون أصلية إلا فى الحرف أو ما يشبه الحرف ؛ مثل : « ما »النافية و « ما » الاسمية) . وبين حكم الألف الزائدة على الأربعة فقال :

والْألف الجائزَ أَرْبَعاً أَزِلْ . . . .

« الجائز أربعاً » : الذى جاوزها ، و زاد عليها وبقية البيت يتعلق بحذف ياء المنقوص الآتية .

(٢) وقد سبق هذا فى ص ٤٥٩ ٧ وفى همزة الممدود يقول الناظم :

وهمزُ ذِى مَدٍّ يُنَال فى النَّسَبْ مَا كانَ فِى تثنيةٍ لهُ انتَسَبْ — ٥

(ينال ؛ بالبناء للمجهول ، أى : يعطى أو : للمعلوم ، أى : يصيب .)

(٥) حذفه إن كان ياء منقوص خامسة أو سادسة ؛ نحو : (مهتد ، ومقتد) و (مستعلٍ ومستغنٍ) فيقال فى النسب إليها : (مهتدىّ — مقتدِىّ — (مستعلىّ — مستغنىّ)

فإن كانت الياء رابعة فالأحسن حذفها . ويصح — بقلة — قلبها واوا ؛ نحو : راع وراعىّ وراعوِىّ — وهاد وهادِىّ وهادوِىّ .

وإن كانت ثالثة وجب قلبها واواً ؛ نحو : شَجٍ[1] وشَجوِىّ — ورضٍ[2] ورضَوِىّ — وعَظٍ[3] وعَظَوِىّ — وعمٍ وعَمَوِىّ .

ولا بد من فتح ما قبل الواو فى جميع الحالات التى تنقلب فيها ياء المنقوص واواً ؛ نحو راع وراعوىّ ، وشجٍ وشجوِىّ . . .[4]

---

(١) حزين .

(٢) بمعنى : راض .

(٣) عَظِىَ الجمل ؛ فهو عظٍ ، انتفخ بطنه من أكل نبات يسمى : العُنْظُوان .

(٤) وفى حذف ياء المنقوص الخامسة يقول الناظم : فى البيت السابق :

. . . . كذاك «يا» المنقوصِ خامِساً عُزِل

(عزل ، أى : طرح بعيداً وحذف) . ويقول فى ياء المنقوص الرابعة إن حذفها أولى من قلبها واوا . أما الثالثة ، فقلبها واوا محتوم . ولا بد من فتح ما قبل هذه الواو :

والْحذفُ فى «اليَا» رابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ . وحَتْمٌ قلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ — ٦

(يعن بالنون الساكنة للشعر ، وأصلها مشددة : عَنّ يَعِنّ ؛ بمعنى : ظهر) ، ثم قال فى فتح ما قبل الواو :

وأَوْلِ ذَا القَلْبِ انفتاحًا...و«فَعِلْ» و «فُعِل» «عَيْنَهُمَا افتحْ. »و«فِعِلْ» — ٧

أى : اجعل صاحب هذا القلب والياً فتحاً . والمراد بصاحب هذا القلب : الحرف الذى انقلب عن أصل ، ويريد به الواو المنقلبة عن ياء رابعة ، وأن هذه الواو لا بد أن تلى فتحاً ، أى : تقع بعده. فالحرف الذى قبلها مباشرة واجب الفتح . وبقية البيت (وهى : فعل . . .) يختص بحكم آخر سيجىء فى مكانه الأنسب ص ٥٤٧ .

... ...

زيادة وتفصيل :

ا ــ عرفنا حكم النسب إلى المقصور ، والممدود ، والمنقوص ، فما حكم النَّسب إلى المعتل الآخر ، الشبيه بالصحيح ؟ وما حكم النسب إلى كلمات أخرى تشتمل على الياء ، أو الواو وليست مما سبق ؟

(١) معتل الآخر الشبيه بالصحيح ، هو ما آخره واو أو ياء ــ مشددتان ، أو مخففتان ــ ، قبلهما ساكن ؛ نحو مرمىّ[١] ، ومجلوّ ــ وظبى ، ودلْو . . .

والذى يعنينا هنا : الاسم الثلاثى الذى ثالثه ياء أو واو ، وقبلهما سكون ، وليس بعدهما تاء التأنيث ، نحو : ظبى وغزو فلا يحذف منهما شىء عند النسب ؛ ويقال فيهما : ظَبيىّ وغزْوىّ . فإن جاءت بعدهما تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضًا ؛ فيقال فى ظبية ، وغزوة : ظبْيِىّ وغزْوىّ. وتزاد تاء التأنيث بعد ذلك ؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثًا ، طبقًا للقاعدة العامة ، حين يكون المنسوب مؤنثًا . فيقال : ظَبيِيَّة وغَزْوِيَّة . ومن المسموع : قَرَوِىّ ؛ نسبة إلى : « قرية »حيث قلبت الياء واواً قبلها فتحة ، ولا يقاس على هذا فى الرأى الأرجح .

(٢) فإن كان الثالث ياء قبلها ألف ؛ نحو : غاية وراية . . . فأقوى الآراء : قلب الياء همزة بعد حذف التاء ، فيقال : غائىّ ورائىّ ، ويجوز ــ بقلة ــ غايىّ ورايىّ ، بغير قلب ؛ كما يجوز ــ بقلة ــ غاوِىّ وراوىّ ، ولكن الاقتصار على الأقوى، أفضل ؛ لقلة الوارد من غيره[٢] .

(٣) وأما نحو : سقاية ،وحَوْلايا (لموضع) فيجوز أمران ، أحدهما : قلب الياء همزة بعد حذف تاء التأنيث وألف التأنيث المقصورة ؛ فيقال فيهما : سِقائىّ ، وحوْلائىّ . والآخر : قلب الياء همزة على الوجه السالف ثم قلب الهمزة واواً لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ــ طبقًا لقواعد الإبدال ــ فيقال سقاوى وحولاوى .

(٤) وأما نحو : شقاوة[٢] فتبقى الواو على حالها بلاحذف ولا قلب .

ب ــ كيف ننسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ؟؛ مثل : (أرسطو ، نهْرو ، سَفُو ، كَلَمَنْصُو ؛ رنو ــ شُو . . .) (كنغو ــ طوكيو ..) ، ؟ وكل هذه أسماء شائعة فى عصرنا

---

(١) سبق الكلام فى ص ٥٣٧ على النسب إلى هذه الكلمة ونظائرها .

(٢) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العلة ليس فى آخر الكلمة .

... ...

لم أصادف فيما لدى من المراجع نصًّا يصلح جوابًا عما سبق . ولعل السبب ـ كما أسلفنا ـ فى تركهم النص أن الأسماء العربية الأصيلة خالية من الاسم المعتل الآخر بالواو . حتى لقد قيل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات محددة، نقلوها عن غيرهم . منها : سَمَنْدو وقَمَنْدو . . . لهذا ترك النحاة ـ فيما أعلم ـ الكلام على طريقة إعرابه وتثنيته وجمعه والنسب إليه . . .

غير أن الحاجة اليوم تدعو إلى تدارك الأمر؛ لشيوع هذا النوع بيننا ، وعدم الاستغناء عن استعماله . وقد سبق أنْ تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحية . . . إعرابه وتثنيته . . . فى الأبواب الخاصة بها . أما فى النسب فيحسن حذف الواو إن كانت خامسة فأكثر ، وتبقى إن كانت ثالثة ، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعة . وتبقى مع وجوب تضعيفها إن كانت ثانية . فيقال فى النسب إلى كلمنصو وأرسطو : « كَلمنْصِيّ ، وأرِسْطِيّ ويقال فى النسب إلى كنغو (: كنْغُوِى ، أو: كُنْغيّ . . . ومثله : نهْرو . . . ويقال : سَفَوِيّ ورنَوِى ، فى النسب إلى « سفو » ورنُو (علمين) ويقال : شَوّى ، فى النسب إلى « شو » ويجب كسر ما قبل ياء النسب فى كل الأحوال .

(٦) حذفه إن كان علامة تثنية[١] فى آخر ما سُمِّى به من مثنى وملحقاته؛ وصار علماً؛ مثل : الإبراهيمان والإبراهيمَين ... والنسب إليهما : الإبراهيمىّ . وكذا : الرشيدان والرشيدَيْن ، والنسب إليهما الرشيدىّ . أى : أن النسب يكون للأصل المفرد[٢] بعد حذف علامة التثنية من العلم .

وهنا يلتبس النَّسب إلى المثنى العلم بالنسب إلى مفرده ؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التى تحدد أحدهما[٣] أما النسب إلى المثنى الحقيقى (الذى ليس علماً مسَمًّى به) فيُنسب إلى مفرده ، ولا يخلو من لبس كذلك ، فتزيله القرائن ...

(٧) حذفه إن كان علامة جمع مذكر سالم[٤]، سُمِّىَ به أو بما ألحق به ، وصار علما . نحو : خلْدون ، وحمْدون ، وصالحِينَ ، وسَعْدِين ... (وهى أعلام قديمة) فيقال فى النسب إليها : خلْدىّ ، وحَمْدىّ وصالحىّ ، وسَعْدِىّ ، ... أى : بالنسب إلى مفردها ؛ واللبس فى النسب بين العلَم الجمع ومفرده تزيله القرائن التى تعين أحدهما دون الآخر[٥]،

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقى على جمعيته[٦] فيكون بالنسب إلى مفرده ، فإن أوقَع فى لبس وجب الفرار منه باتباع الرأى الذى يبيح النسب إلى لفظه المجموع بالرغم من رأى المعارضين فى هذا .

---

(١) وهى الألف رفعا والياء نصباً وجراً وتلازمهما النون فى الحالتين — لا محالة — إلا عند وجود ما يقتضى حذفها كالإضافة ... فالنون أحد حرفين تتكون منهما معا علامة التثنية .

(٢) بحجة الفرار من وجود علامتى إعراب فى المثنى العلم إذ توجد فيه علامات المثنى عند من يعربه كالمثنى ، ومع اعتباره علما لواحد يعرب بالحركات على ياء النسب .

(٣) هذا اللبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثنى المعرب بالحروف — كالرأى الشائع — أما على الآراء الأخرى التى تعربه بالحركات الظاهرة على النون — وقد سبقت فى الجزء الأول — فينسب إليه على لفظ المثنى ؛ فلا يقع لبس. وحبذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التى لا لبس فيها ، بالرغم من أن كثرة النحاة لا ترتضيها ؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربية الخالصة . وأن الفرار من اللبس غرض لغوى واجب ، ولا سيما الفرار إلى مالا يعارض أصلا من أصول العربية .

(٤) بحجة الفرار من اجتماع علامتى إعرابهما : الحروف والحركات — كما قلنا فى العلم المثنى .

(٥) ويقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف ؛ طبقاً للرأى الشائع . أما عند إعرابه بالحركات على النون — على رأى مما سبق فى الجزء الأول — فلا لبس . و نقول هنا ماقلناه فى النسب إلى المثنى إن الفرار من اللبس غرض هام واجب .

(٦) أى : الذى لم يتركها إلى العلمية والتسمية به .

(٨) حذفه إن كان علامة لجمع مؤنث سالم[١] بشرط مراعاة التفصيل الآتى :

ا — إن كان هذا الجمع باقياً على جمعيته (أى : لم ينقل إلى العلمية .) وليس وصفاً [٢] ونحوه ، مما يجىء فى : « ج » — وجب النسب إلى مفرده فى جميع الحالات ، نحو : وردة — تمرة — زينب — عائشة ، سرادق ، والجمع : ورَدات — تمرَات — زينبات — عائشات — سرادقات والنسب هو : ورْدىّ — زينبىّ — عائشى — تمْرىّ — سرادِقىّ ... بالنسب إلى المفرد فى كل ما سبق وأشباهه .

ب — إن كان هذا الجمع مسمّى به . (بأن صار علما) وجب حذف العلامة (وهى : الألف والتاء) وينسب إليه على لفظه الباقى بعد الحذف ولا ينسب إلى مفرده ؛ فيقال فى النسب إلى الجموع السالفة : وَرَدِىّ وتمَرِىّ ، (بفتح ثانيهما)[٣] — زينْبىّ — عائشى — سرادِقى . . . فليس بين الصورتين فرق إلا فى مثل : وردة وتمرة .

حـ — إن كان وصفاً ، أو اسما ، والثانى فيهما ساكن ، والألف رابعة ؛ نحو : ضخْمات ، وصعْبات ، وهندات . . . (والمفرد : ضخْمة ، صعْبة ، هند) جاز عند النسب حذف العلامة (بحرفيها الألف والتاء) ، وجاز الاقتصار على حذف التاء وحدها ، وقلب الألف واوا ، فيقال فى النسب ضَخْمىّ ، أو ضَخْمَوىّ — صعْبىّ ، أو : صَعْبَوىّ — هندىّ ، أو : هندوىّ [٤] . . . .

(٩) إرجاعه إن كان لاما محذوفة بشرط مراعاة التفصيلات التى ستأتى[٥] عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله .

---

(١) وهى الألف والتاء الزائدتان على المفرد . (٢) أى : ليس مشتقاً ، كضخمات .

(٣) لأنه مفتوح فى الجمع ؛ تطبيقاً للقاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثى السالم العين . . . التى سبق شرحها فى ص ٤٦٤ وبهذا الفتح فى النسب إلى وردة وتمرة وأمثالهما يمكن الحكم على المفرد الثلاثى المؤنث أهو مفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته ، أم هو مفرد لجمع سمى به وصار علماً .

(٤) وفى حذف علامتى التثنية والجمع يكتفى الناظم ببيت واحد لا تفصيل فيه ولا إبانة ، هو :

وعلمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ   ومِثْلُ ذَا فى جمعِ تصحيحٍ وَجَبْ — ١٠

(علم : علامة . وتقدير البيت : واحذف للنسب علامة التثنية . ومثل هذا الحذف للعلامة وجب فى جمع التصحيح . بنوعيه ، المذكر والمؤنث) .

(٥) فى ص ٥٥١ .

(١٠) تضعيفه إن كان ثانيا معتَلاًّ، فى اسم ثنائىّ الحروف – قبل النسب – مثل: لوْ – كىْ – لا . . . فعند التسمية بهذه الألفاظ والنسب إليها، يقال: لوّىّ – كيَوِىّ – لائىّ.

فأما: «لو» فقد ضعفنا واوها الأصلية، وأدغمنا الواوين، بجعلهما واوا مشددة، وزدنا ياء النسب . . .

وكذلك: «كَىْ»؛ ضعفنا ياءها وأدغمنا الياءين؛ بجعلهما ياء واحدة مشددة؛ فصار الاسم قبل النَّسب: «كىّ»، وهو اسم مختومٌ بياء مشددة مسبوقة بحرف واحد؛ فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها، وتنقلب الثانية «واواً»، وتجىء بعدها ياء النسب؛ فيقال: كَيَوِىّ.

وأما: «لا» فتضعيف ثانيها يكون بزيادة ألف أخرى بعد الأصلية. لكن لا يمكن إدغامهما، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام؛ فتنقلب الثانية همزة؛ عملا بقواعد القلب. وقيل: إن الهمزة تزاد من أول الأمر مباشرة؛ فيقال: «لائىّ[١]». . .

فإن كان ثانيه صحيحاً – والكلمة ثنائية وضعاً (أى: لم يحذف منها شىء) جاز فيه التضعيف وعدمه. فى النسب إلى: كمْ يقال: كمِّىّ أو كمِىّ، بتشديد الميم أو[٢] تخفيفها

* * *

(١) فى شرح الكافية للرضى (حـ ٢ ص ١٤١) ما يفيد أن الاسم الثنائى، المعتل الثانى، (مثل: لا، وكى، ولو . . .) إذا اقتضى الأمر تضعيف ثانيه – قد يغنى عن التضعيف زيادة همزة بعد الثانى مطلقاً؛ فنقول فى: لا، وكى، ولو، إذا كانت أعلاماً أريد إعرابها: لاء، وكىء، ولوء، وعند النسب: لائى، وكيئى، ولوئى وقد صرح بأن التضعيف هو الأولى، فيحسن الاقتصار عليه.

وفى تضعيف الثانى المعتل يقول الناظم:

وضَاعِفِ الثَّانِىَ مِنْ ثُنائى ... ثانيهِ ذولين؛ «كَلا»، ولَائِى – ٢٢

يريد: مثل: «لا» وتضعيفه: لائىّ، بياء النسب المشددة، ولكنها خففت هنا للشعر وذو اللين هنا: المعتل.

(٢) فى هذا الحكم خلاف كما يقول الصبان فى هذا الموضع ونص كلامه: «(اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقصد إعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء أكان حرفاً صحيحاً أم حرف علة؛ نحو أكثرت من الكمّ، ومن الهلّ، ومن اللوّ، لتكون على أقل أوزان المعربات وأما إذا جعلت لغير اللفظ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً؛ نحو جاءنى كم ورأيت مناً؛ لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة.

فإن كان الثانى حرف علة كلو وفى ولا . . . زيد حرف من جنسه، وإن لزم منه التغيير فى اللفظ =

أشهر التغييرات التى تطرأ على الحرف الذى قبل الأخير بسبب ياء النسب:

(١) وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة فى عين الاسم الثلاثى المكسور العين ؛ سواء أكانت فاؤه مضمومة ، أم مفتوحة ، أم مكسورة . فمن المضمومة : دُئِل، وقُدِر ، وبُهِر — وهى أعلام — والنسب إليها ، دُؤَلِىّ — قُدَرِىّ — بُهَرِىّ ومن المفتوحة نَمِر ، وخَشِن ، ومَلِك ، والنسبة إليها : نَمَرِىّ — خَشَنِىّ — مَلَكِىّ . ومن المكسورة : إبِل وبِلِز [١] وقِلِح [٢] والنسبة إليها : إبَلِىّ — بِلَزِىّ — قِلَحِىّ . . .

أما سبب التخفيف بقلب الكسرة فتحة على الوجه السالف فلأن العرب تستثقل وقوع ياء النسبة بعد كسرتين متواليتين فى النوع السالف ، وتفر من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة الأولى منهما فتحة [٣] . . .

(٢) وجوب التخفيف أيضًا إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغمًا فيها ياء ساكنة قبلها . والتخفيف هنا يكون بحذف الثانية المكسورة — سواء أكانت هى الثالثة بين أحرف الكلمة أم كانت أكثر — فى النسب إلى [٤] :

= المعنى معاً للاضطرار إلى الزيادة لأن عدمها يؤدى إلى سقوط حرف العلة لا لبقائه ساكناً مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ، وهو مرفوض فى كلامهم .

وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره ، ولم يقصد إعرابها فيهما . فلا زيادة أصلا . هذا ملخص ما فى الرضى وشرح اللباب للسيد مع زيادة فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله : (فإن كان ثانية حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه) فيه نظر إذ الثنائى الذى جعل علماً للفظ ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه ، صحيحاً أو معتلا . فيجب حينئذ فى النسب إليه التضعيف . والثنائى الذى جعل علما لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً ؛ فيجب حينئذ فى النسب إليه عدم التضعيف . . . لكن مر فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف الثانى المجعول علماً للفظ بما إذا كان حرف علة ففى المسألة خلاف) . » ثم انظر ج ١ ص ١٨ م ٣ .

(١) من معانيه القصيرة ، والمرأة الضخمة . (٢) تغير بياض الأسنان ، فتميل إلى الصفرة أو الخضرة

(٣) وإلى هذا يشير الناظم فى بيت سبق ذكره (فى ص ٥٤١) لمناسبة تتعلق بأوله ؛ هو :

(وأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انفتاحاً) و«فَعِل» وَ «فُعِلٌ» عَيْنَهُمَا افْتَحْ و «فِعِلْ» — ٧

والذى يعنينا هنا : الأوزان الثلاثة وما يقرره من فتح العين فى كل منها عند النسب — كما شرحنا — .

(٤) تعدد الأمثلة الآتية هو لبيان أنه لا فرق فى الحكم بين الياء المكسورة الثالثة التى أصلها ياء ؛ كالأولين ، والتى أصلها واو كاللذين بعدهما ، والتى تزيد على ثلاثة ؛ كالأخيرين . وشذ قولهم : «طائى» فى النسب إلى : طيء . والقياس : «طيئى» . وفى هذا التخفيف يقول ابن مالك :

وثالثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّب حُذِف وَشَذَّ طَائىٌّ مَقُولاً بالأَلِفْ — ١١

(طيِّب وليِّن) و (هيِّن ، وجيِّد) و (غُزَيِّل ، تصغير غزال ، وأُسَيِّد) يقال :
(طيْبِىّ ، وليْنِىّ) (هيْنِىّ ، جيْدِىّ) (غُزَيْلِىّ ، أُسَيْدِىّ) .

فلا تحذف الياء الثانية فى مثل : هَبَيِّخ [1] لعدم كسرها ، ولا فى مثل : مُهَيِّيم ؛ تصغير مِهيام ، لوجود ياء زائدة فاصلة بين الياء المكسورة ، وآخر المنسوب إليه .

(٣) حذف ياء ، « فَعِيلة » — بفتح فكسر — وحذف تاء التأنيث معها ، وفتح ما قبل الياء التى حذفت (أى : فتح عين الكلمة) . كل هذا بشرط أن تكون عين الكلمة غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة ؛ فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن : « فَعَلِىّ » ؛ فيقال فى النسب إلى : حَنِيفة ، وفَهِيمة ، وسَمِيرة . . . : حَنَفِىّ ، وفَهَمِىّ ، وسَمَرِىّ . ومن المسموع الشاذ : سَلِيقِىّ ، وسَلِيمِىّ ، فى النسب إلى : سَلِيقة ، [2] وسَلِيمة . [3]

هذا رأى أكثر النحاة . وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين [4] المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذة ، لوجود عشرات مسموعة ، من نظائرها الفصيحة وعرض تلك العشرات ، وانتهى من بحثه إلى أن النسب إلى : « فَعِيلة » — بشرطيها السالفين — هو : « فَعَلِىّ » ، جوازا ؛ كما يرى القدماء ، ولكن بشرط اشتهار المنسوب إليه ، أو : فَعِيلِىّ بغير تغيير يطرأ على لفظها إلا حذف التاء . وحجته قوية ، ورأيه أحسن .

---

(١) الغلام السمين . (٢) بمعنى فطرة وطبيعة . (٣) اسم قبيلة عربية .

(٤) هو الأستاذ الراهب أنستاس الكرملى العضو السابق بالمجمع اللغوى القاهرى فقد نشر بمجلة المقتطف (فى عدد يوليو سنة ١٩٣٥ ، ص ١٣٦) مانصه بعد أن عرض أمثلة من الصيغتين (وهما : فَعِيلة ، وفَعِيل) فى الكلام الذى يحتج به مع استيفائهما الشرطين : «(أنت ترى من هذا التتبع أن العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى فعيل وفعيلة بقولهم فَعَلِىّ (بالتحريك) إذا كان غير مشهور ؛ علماً كان أم نكرة ؛ بل « (فعيلى) بإثبات الياء على أصلها) » اهـ . ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها (١٠٣) (ثلاثة بعد المائة) وأكد أن هذه الشواهد ليست هى كل الوارد ، وأنه اكتفى بها مسرعاً ، إذ لم يتسع وقته لجمع الباقى الذى يقطع بوجوده . واستند أيضاً فى تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الدينورى فى كتابه أدب الكاتب ص ١٠٧ طبعة أوربا ونصه « (إذا نسبت إلى فَعِيل أو فَعِيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء ؛ مثل ربيعة وبجيلة وحنيفة ؛ فتقول ربعى ، وبجلى ، وحنفى وفى ثقيف ثقفى ، وعتيك عتكى . وإن لم يكن الاسم مشهوراً — علماً كان أم نكرة لم تحذف الياء فى الأول (أى : فى فعيل) ولا فى الثانى (أى فعيلة) . . اهـ وقد خلص إلى أن الحذف قديماً لم يكن إلا فى المشهور شهرة فياضة .

فإن كانت العين مضعفة : مثل ؛ رقيقة ولبيبة ، أو كانت معتلة مع صحة اللام ؛ مثل : طويلة ، وعويصة — لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا بحذف تاء التأنيث : فيقال ؛ رقيقىّ . ولبيبىّ ، وطَـويلىّ ، وعَـويصِىّ .

وإن كانت العين معتلة مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف والتغيير ؛ فيقال : فى طوية : طَـوَوِىّ .

(٤) حذف ياء : « فَعِيل » — بفتح فكسر — بشرط أن يكون معتل اللام وفى هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتلة واواً مع فتح ما قبلها وجوباً ؛ كغَنِىّ وغَنَوِىّ — وعَلِىّ وعَلَوِىّ — وصَفِىّ وصفوىّ — وعَـدِىّ وعدوِىّ .

فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير ؛ نحو : جميل وجميلىّ ، وعَقيل وعَقيلىّ[1] .

(٥) حذف ياء : « فُعَيْلة » — بضم ، ففتح ، فسكون — وحذف تاء التأنيث معها ، بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة . فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن : « فُعَلِىّ » ، فعند النسب إلى : قُرَيْظَة ، وجُهَيْنة ، وحُذَيفة ، يقال : قُرَظِىّ ، وجُهَنِىّ ، وحُذَفِىّ . . .

فإن كانت العين مضعفة لم تحذف الياء ؛ كما فى قُلَيلة وقُلَيلىّ ، وجُدَدة وجُدَيْدِىّ . وكذلك إن كانت معتلة مع صحة اللام ، كما فى لُوَيْزة ولُوَيْزِىّ ، ونُوَيْرة ونُوَيْرِىّ .

فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام وجب الحذف ، نحو : حُيَيَّة وحُيَوِىّ . . .[2]

---

(١) انظر رقم ٤ فى هامش الصفحة السابقة ومن النسب المسموع : ثقفى فى النسب إلى ثقيف .

(٢) وفى الحذف الخاص بصيغتى : « فَعِيلة » وفُعَيلة ، يقول الناظم :

و «فَعَلِىٌّ » فى : «فَعِيلَةَ » الْتُزِمْ و «فُعَلِىٌّ» فى فُعَيْلَةٍ حُتِمْ — ١٢

ويقول :

وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ المِثَالَيْن بِمَا «التَّا » أُولِيَا — ١٣

وتَمَّموا مَا كَان كالطَويلَهْ وهكذا مَا كَان كالجَلِيلَهْ — ١٤

(٦) حذف ياء « فُعَيْل » — بضم ، ففتح ، فسكون — بشرط أن يكون معتل اللام . وفى هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتلة واواً قبلها فتحة ؛ نحو قُصَىّ وقُصَوِىّ ، وفُتَىّ وفُتَوِىّ .

فإن كان : « فُعَيْل » صحيح اللام لم تحذف الياء — فى الأرجح — نحو : سُعَيْد وسُعَيْدِىّ ، ورُدَيْن ورديْنىّ[1] . . .

(٧) حذف واو : « فَعُولة » — بفتح فضم — ومعها التاء ؛ بشرط أن تكون عين الاسم صحيحة ، وغير مضعفة . وفى هذه الصورة يفتح الحرف الذى كان مضموماً قبل حذف الواو . ومن الأمثلة : شَنوءة[2] ، وسَبوحة ، وصَدوقة ، (أعلاما ، لا أوصافاً) ، فيقال فى النسب إليها : شَنَئِىّ ، وسَبَحِىّ ، وصَدَقِىّ . . . فلا تحذف الواو فى مثل : قوولة وصوولة[3] ، لاعتلال العين ، ولا فى مثل : « ملولة » لتضعيفها .

« أما فَعُول » بغير تاء فينسب إليه على لفظه ؛ نحو : ملول وملولىّ ، وعدوّ ، وعدوىّ . . .

(عرى : خلا — من المثالين ، يريد بهما : صيغتى : فَعِيلة ، وفُعَيلة السالفتين أُولى : أتبع وجاء بعد شىء سبقه . والألف التى فى آخر الشطر الأول والثانى زائدة لوزن الشعر) .

يريد : أن النحاة أو العرب ألحقوا عند النسب ما كان من الصيغتين السالفتين خاليا من التاء ، معتل اللام — بما وليته التاء منهما ، أى : جاءت بعده وفى آخره . حيث يجب حذف الياء فى الملحق كالملحق به .

(١) ومن النسب السماعى : قرشى ، وهذلى ؛ فى النسب إلى : قريش ، وهذيل . ويرى المبرد أن هذا قياسى ؛ لكثرته .

(٢) هذا رأى سيبويه . أما غيره فينسب إليها على لفظها ؛ لأنه لم يرد عند العرب سوى شنئى فى النسب إلى شنوءة فهى كلمة واحدة حكمها الشذوذ .

(٣) ويصح قلب واوهما همزة ، فيقال : قئولة وصئولة .

المسألة ١٧٨ :

النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله

ا ــ إن كان الحرف الأصلىّ المحذوف هو عين الكلمة وجب رده فى حالتين :

الأولى : أن يكون عيناً لاسم ثلاثى مضعف[١] . مثل : « رُبَ » . وأصله : « رُبَّ » الحرفية ، حذفت الباء الأولى ، تخفيفاً[٢] ، فإذا صار بعد التخفيف علـمًا وأريدالنسب إليه ، وجب إرجاع الباء الساكنةالمحذوفة وإدغامها فى نظيرتها ، كما كانت قبل الحذف ؛ فيقال : رُبِّىّ ، ومثلها : « قَطُ » على اعتبار أن أصلها : قَطُّ[٣] ؛ حذفت الطاء الأولى الساكنة تخفيفاً ، فإذا نسب إلى المخففة وجب إرجاع العين المحذوفة . وإدغامها فى نظيرتها ؛ فيقال : قَطِّىّ . . .

الثانية : أن يكون عيناً لاسم معتل اللام ، نحو : يَـرَى (علمـًا منقولا من المضارع ، وأصله : يَـرْأى . نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها ، وحذفت الهمزة ؛ فصار اللفظ : يَـرَى) . فإذا سمى به ، وأريد النسب إليه ؛ قيل : يَـرَئِىّ بإرجاع العين المحذوفة مع فتح الراء مراعاة ، لضبطها الذى كانت عليه بعد حذف الهمزة[٤] .

---

(١) مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ مثل : عدّ ــ قطّ ــ ربّ . . . ولا بد أن يكون المضعف ساكن العين . إذا كانت مدغمة فى نظيرها وهو الحرف الواقع لام الكلمة .

(٢) ومن التخفيف قوله تعالى (رُبَـمَا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) .

(٣) ظرف زمان يستعمل ــ فى الأغلب ــ بعد كلام منفى المعنى فى الزمن الماضى .

(٤) هذا رأى سيبويه ــ كما سيجىء أيضاً فى ص ٥٥٣ ــ يوجب فى الاسم الذى ترجع لامه المحذوفة عند النسب أن تبقى عينه على فتحتها الطارئة عليها عند حذف تلك اللام ، قبل النسب . فإذا ما عادت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذى كان أصلا لها من قبل ؛ وإنما تظل على الفتحة الطارئة عليها . فإذا رجعت الهمزة المحذوفة هنا ــ صارت الكلمة : « يَـرَأى » ــ بثلاث متحركات مفتوحة ، فألف ساكنة ، مكتوبة ياء ــ وعند النسب تحذف هذه الألف (لأنها رابعة فى اسم ثانية متحرك ، كما تقرر من قبل فى ص ٥٣٩) ، فيقال : « يرئى » وهذا الرأى هو الأرجح الذى يؤيده السماع الأكثر ، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفة إرجاع العين إلى سكونها الأصلى السابق وعدم الاعتداد بالفتحة الطارئة . فعند إرجاع الهمزة يصير الاسم : «يرْأى » والنسب إليه هو : « يرْأوى» أو : « يرْئى » ؛ طبقاً لما تقرر ــ فى ص ٥٣٩ ــ من أن ألف الرباعى الساكن الثانى - تحذف أو تقلب واوا . ومما سبق يتضح فى المجبور يرد اللام عند النسب رأيان ، فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين و إن كانت ساكنة فى الأصل . وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولا و إرجاعها لأصلها .

ب ـــ إن كان الحرف الأصلى المحذوف هو : « فاء » الكلمة وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام نحو : شِيَة[١] والنسب إليها : وِشَوِىّ ، بكسر الواو الأولى وفتح الشين . [٢]

فإن كانت اللام صحيحة لم يجز ردّ المحذوف ؛ فيقال فى عِدَة[٣] : عِدِىّ وفى جِدَة[٤] : جِدِىّ . . .

حـ ـــ إن كان الحرف الأصلى المحذوف هو « لام » الكلمة ، وجب إرجاعه فى حالتين :

الأولى : أن تكون العين معتلة ؛ مثل : « شاة » وأصلها : « شوْهة » [٥]ـــ

---

(١) علامة .

(٢) أصلها : « وشى » (بكسر الواو ، فسكون الشين . وردد النحاة وصاحب المصباح المنير النص على كسر الواو ولم يذكروا السبب فى كسرها) حذفت الواو ، ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضا عن الواو المحذوفة ؛ فصارت الكلمة : شية . بفتح الياء لمناسبة التاءفعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة (وهى الواو المكسورة) وتبقى الشين على حركتها العارضة ، وهى الكسرة ؛ عملا بمذهب سيبويه السالف فى الصفحة الماضية فتصير إلى : وشى (بواو وشين مكسورتين) ثم تنقلب كسرة الشين فتحة ، عملا بالقاعدة التى تقدمت فى ص ٥٤٧

(ومضمونها : أن الاسم الثلاثى المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحاً . سواء أكان الحرف الأول مضموماً أم مفتوحاً أم مكسوراً . . .) فتصير الكلمة إلى : « وشى » . تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وصارت الكلمة وشا ، بكسر ففتح ، فألف مقصورة تقلب عند النسب ياء لأنها ثالثة ؛ فيقال : وشوى . أما عند غير سيبويه ممن لا يعتد بحركة الشين الطارئة ويتمسك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف ـــ فيقول : وشْيِى : وقد عرفنا رجحان رأى سيبويه .

وكلا الرأيين ـــ فى أمر النسب إلى ما حذف كما أوضحناه فى حالات ونوضحه فى باقيها ـــ يدعو للدهش . ففيه من التحليل ، والتعليل ، والحذف ، والقلب ، والإثبات ، والإرجاع ـــ ما يكد الذهن ، ويرهق العقل ، من غير أن يعرف العرب شيئاً منه أو يدور بخلد أفصحهم . وبالرغم من هذا نسأل : أيمكن هنا ـــ فقط ـــ وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصوله ، من غير التجاء إلى هذه الفروض الخيالية ؟ يبدو أن الجواب : لا ، وفى الكلام على « شية » وما فى حكمها يقول الناظم :

وإنْ يكُنْ كَشِيةٍ ما « الفا » عَدِمْ فجبْرُهُ وفتحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ ـــ٢٣

(عدم ، أى : زال ، بمعنى : حذف . جبره : إرجاعه عند النسب)

(٣) مصدر الفعل : وعد . حذفت الفاء ، وعوض عنها تاء التأنيث .

(٤) بمعنى : غِنًى . أصلها : وجْد ، مصدر الفعل : وجَد ، حذفت الفاء وعوض عنها التاء .

(٥) الكلمة واوية العين بدليل جمعها على : « شياه » التى أصلها : شواه . قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة .

بسكون الواو — حذفت الهاء للتخفيف ، فصارت الكلمة : شوْة — بسكون الواو — ثم تحركت الواو بالفتحة [١] ، فصارت : شَوَةٌ ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفا ، وصارت الكلمة ، شاة ، والنسب إليها فى الرأى الأرجح هو : شاهِىّ[٢] .

الثانية : أن تكون اللام المحذوفة قد رجعت — فى الكلام المأثور — فى التثنية ، أو جمع المؤنث السالم[٣] ؛ مثل : أب ، وأخ ، وتثنيتهما : أبوان وأخوان ، فالنسب إليهما : أبوىّ وأخوى ، بإرجاع الواو المحذوفة منهما . ومثل : سَنَة وأصلها : سنهٌ ، أو : سَنَوٌ ، حذفت لام الكلمة ؛ (وهى : الهاء : أو الواو) وجاءت تاء التأنيث عوضا عنها ، وهذه التاء تحذف فى جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحذوفة ، فيقال : سنهات أو سنوات ، كما يقال فى النسب : سَنَهِىّ ، أو سنوى ، بإرجاع اللام المحذوفة كما رجعت فى جمع المؤنث[٤] .

---

(١) لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث فى كل الحالات ما دام حرفاً صحيحاً ، ولا يكون الحرف قبلها ساكناً إلا إن كان حرف لين . كما سبق فى ص ٥٢٠

(٢) وهذا رأى سيبويه وقد سبق بيانه فى ص ٥٥١ ؛ ومنه يعلم أنه يستبقى — عند النسب — حروف الكلمة على ضبطها الطارئ عليها ، بسبب حذف بعض أصولها ، ولا يرجع الحروف إلى ضبطها الأول الأصيل إذا رجع المحذوف الذى كان سبباً فى تغيير حركات بعض الأحرف تغييراً طارئاً . وعلى هذا تبقى فتحة « شوة » — وهى فتحة طارئة — ويبقى ما ترتب على وجودها ، وهو قلب الواو ألفا . وعند النسب ترجع الهاء المحذوفة التى هى لام الكلمة ، وتحذف تاء التأنيث لتحل محلها ياء النسب ، فيقال : « شاهى » .

أما من يخالف سيبويه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها السابق الأصيل الذى كان قبل حذف أحد أصول الكلمة فيقول : « شَوْهى » — بفتح فسكون — ذلك أن أصل الكلمة هو : شوْهة . بسكون الواو قبل حذف اللام التى هى : « الهاء » ، والتى أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحة ؛ إذ صارت « قبل تاء التأنيث » مباشرة . فعند رجوع اللام المحذوفة — وهى الهاء — ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفا ؛ لعدم تحركها ويصير النسب كما سبق : « شَوْهىّ » .

(٣) لم يذكروا جمع المذكر السالم اكتفاء بالتثنية ؛ لأنه على غرارها — كما سبق فى بابهما — فـ يرجع فى التثنية يرجع فى جمع المذكر السالم .

(٤) فى هذا الموضع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين يصرح النحاة بأن النسب إلى : « ذو » و : « ذات » هو : « ذووى » فيهما لأن لامهما محذوفة ، وعينهما معتلة ويقولون إن أصلهما : « ذَوَىٌ » ويعددون أنواعاً معقدة من الفروض والخيالات يجر بعضها بعضا ؛ كى يصلوا من ورائها إلى إثبات هذا الأصل . وقد كدوا ودا روا ولفوا حتى انتهوا إلى ما أرادوا ، وهو غير ما يريده الواقع ، والرأى السديد . ومن

والنسب إلى : أخت وبنت، هو: أخويّ ، وبَنَوِيّ لأن جمعهما المؤنث السالم : أخوات وبنات ،والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن . وهذا يوقع فى لبس قويّ دعا بعض النحاة إلى رفض النسب بالصورة السالفة ، وتحتيم النسب على لفظهما؛ فيقول : أختى وبنتى ؛ ورأيه حَسَن، جدير بالمحاكاة، مع صحة الرأى الأول وقوته(١).

* * *

شاء أن يرى بعض الفروض المرهقة فليرجع إلى كتاب سيبويه وشراحه (حـ ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وما بعدها فى الباب الذى عنوانه : « مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد » والباب الذى عنوانه: « الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين » . وهو يريد « بالإضافة » : النسب - كما أشرنا من قبل فى ص٥٣٢ ، ويكرر هذا .) وفى حاشيتى التصريح وياسين وحاشية الصبان سلسلة متشابكة من تلك الخيالات .

وكان الخير فى ترك ذلك كله ، والاقتصار على أن النسب إلى : ذو ، وذات ، هو : ذووى؛ مراعاة للمسموع .

(١) يقولون فى تأييد الرأى الأول : إن صيغة : « أخت وبنت » كلها للتأنيث . والتاء للإلحاق بالرغم من أنها بدل من واو محذوفة ؛وهى لإلحاق الكلمتين بقُفْل وجِذْع؛إلحاقاً للثنائى بالثلاثى ، فيجب رد صيغة أخت وبنت إلى صيغة المذكر ، بحذف التاء منهما كما حذفت فى النسب إلى مكة؛ فقيل : مكى وفى جمع المؤنث السالم ؛ فقيل : فى مؤمنة مؤمنات . . . لئلا تقع تاء التأنيث حشوا . . .

وكلام كثير آخر أساسه مجرد الجدل . وقد تناوله بعض القدماء بالرد والرفض على نحو ما نقله شرح التصريح فى هذا الموضع . ونحن فى غنى عن هذا كله ، وعن مناقشته ، وزيادة الجدل القديم بجدل جديد ؛ وكلاهما لا خير فيه ؛ إذ حسبنا إباحة الرأيين ، واستحسان الرأى القائم على إبعاد اللبس ، وهو رأى قديم لبعض كبار النحاة . ومنهم : يونس بن حبيب البصرى المتوفى حول سنة ١٨٢ هـ ، وهو من أشهر أئمة اللغويين النحاة فى عصر سيبويه ، وله مؤيدون .

وفى إرجاع اللام جوازاً ووجوباً يقول الناظم :

واجْبُرْ بِرَدِّ اللَّام مَا مِنهُ حُذِفْ ... جَوَازًا اَن لم يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ —١٩

فِى جَمْعَى التَّصْحِيحِ ، أَو فى التَّثْنِيهْ ... وحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِى تَوْفِيَــهْ —٢٠

وبأَخٍ أَختاً ، وبابْنٍ بنْتَــا ... أَلْحِقْ . ويونُس أَبَى حَذْفَ التَّا —٢١

يقول : اجبر برد اللام ما حذف منه اللام جبراً جائزاً ، إلا إذا كان رد اللام لازماً فى التثنية أو جمع التصحيح لمذكر أو لمؤنث ، فى هذه الحالة يستحق المجبور - وهو الاسم المحذوف اللام - التوفية وجوباً بإرجاع لامه إليه . ثم قال : ألحق أختا بأخ فى رد اللام المحذوفة ، وكذلك ألحق بنتا بابن فى ردها من غير إبقاء التاء فيهما . على غير مذهب يونس ومن معه فإنه يبقيها . وقد شرحنا الرأيين . . .

ما يجوز فيه عند النسب رد لامه المحذوفة وعدم ردها :

بان مما سبق وجوب رد اللام المحذوفة إلى الاسم فى حالة النسب بشرط أن تكون عينه معتلة ، أو أن تكون لامة مما يرجع فى تثنية أو جمع مؤنث سالم .

فإن لم يتحقق الشرط جاز الردّ وعدمه ، ففى مثل : يد[1] ، ودم[2] ، وشفة[3] يقال عند النسب : يدىّ أو يدَوِىّ — دمِىّ أو دموِىّ — شَفِىّ ، أو شفهى ويصح شفوى . . . وقد حذفت اللام فى : يد ، ودم بغير تعويض . أما فى شفة فقد زيدت تاء التأنيث عوضا عن الهاء المحذوفة .

وإذا حذفت اللام وعوض عنها همزة الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل ؛ منعاً للجمع بين العوض والمعوض عنه ، ففى مثل : ابن واسم يقال : ابنىّ أو بَنَوِىّ ، واسمىّ ، أو سُمَوِىّ[4] ولا يصح أن يقال : ابنوىّ واسموىّ . . .

* * *

(١) أصل : « يد» هو : يدى — بسكون الدال— حذفت اللام بغير تعويض تخفيفاً ، وتحركت الدال الساكنة . والنسب إليها هو : يَدَىّ ، بغير رد اللام ، أو : يدوى ، بردها ، وقلبها واواً قبلها الفتحة الطارئة لأجلها ، لأن ما قبلها يفتح عملا برأى سيبويه أو قبلها السكون السابق ؛ عملا برأى غيره . ورأى سيبويه هو الأرجح —كما عرفنا— فى ص ٥٥١ و ٥٥٣ .

(٢) أصل : « دم » ، هو : دمو — بسكون الميم فى الأصح — حذفت الواو ، تخفيفاً بغير تعويض ، وتحركت الميم الساكنة ، وعند النسب يقال : دمى ، بغير رد ، أو : دموى بالرد مع فتح ما قبل الواو لأن ما قبلها يفتح لها — كما سبق — أو إرجاعه إلى سكونه الأصلى كما سبق فى يد .

(٣) أصل : شفة ، هو : شفه (بسكون الفاء ، وبالهاء ، بدليل ظهور الهاء فى الجمع : شفاه)حذفت الهاء تخفيفاً ، وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها فصارت شفة . فعند النسب يقال : شفى ، بغير رد الهاء ، أو شفهى بردها مع بقاء الفاء قبلها على فتحتها العارضة أو إرجاعها إلى سكونها الأول ومن يرى أن اللام المحذوفة واو ، وليست هاء يجيز فى النسب : شفى وشفوى ، ولكن الشائع بين اللغويين أن اللام المحذوفة هاء .

(٤) الكثير المسموع ضم السين أو كسرها أما الميم ففتوحة على رأيه سيبوبه لأن الفتحة طارئة على الثانى الثلاثى للنسب فتبقى — كما عرفنا — .

المسألة ١٧٩ :

أحكام عامة فى النسب

ا ــ النسب إلى المركب :

(١) إن كان المركب إضافيًّا علَمًا ــ بالوضع أو بالغلَبة ــ فالأصل أن ينسب إلى صدره ؛ فيقال فى خادم الدين ، وفوز الحقّ ، وعابد الإله . . . (والثلاثة أعلام) : الخادِمىّ ــ الفوزىّ ــ العابدىّ . . .

ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعجز .

الأولى : أن يكون المركب الإضافىّ العلَم كنية ، نحو : أبو بكر ، وأم كُلْثوم . . . فيقال فى النسب : بكرىّ ، وكلثومى ــ .

الثانية : أن يكون هذا المركب الإضافى معرفًا صدْرُه بعجزه[٢] ؛ نحو : ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر . . . فيقال فى النسب إليهما : عباسىّ ، ومسعودىّ ، وعُمرىّ .

الثالثة : أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤديًا إلى اللبس ، بعدم معرفة المنسوب إليه حقيقة ؛ مثل : عبد مناف ، وعبد شمس ، وناصر مجد (والثلاثة أعلام) فيقال فى النسب إليها : منافىّ ، وشمسىّ ، ومجدىّ ؛ إذ لو نسب إلى الصدر فقيل : عبدىّ ، وناصرىّ ــ لم يُعْرف المنسوب إليه .

فإن كان المركب الإضافى ليس علمًا (لا بالوضع ولا بالغلبة) ، نحو : كتاب زينب ، وجب النسب للمضاف وحده ، أوللمضاف إليه وحده على حسب المراد .

(٢) المركب الإسنادى وينسب إلى صدره فى النسب إلى : نَصَرَ اللهُ ،

---

(١) سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم فى مكانه المناسب من الجزء الأول ص ٩١ م ١٠ وص ٢١١ م ٢٢ باب العلم . . .

(٢) بأن يكون صدره نكرة ، وعجزه معرفة ، بها يتعرف الصدر . وقد يشتهر المركب بعدهذا فيدخل فى عداد العلم بالغلبة ــ وقد سبق إيضاحه فى مكانه المناسب من الجزء الأول باب العلم ، ومن أمثلته : ابن عباس ، وابن عمر . . .

وجَاد الحقُّ وحامدُ مقبلٌ (والثلاثة أعلام) يقال : نصَرىّ ، وجادِىّ ، وحامِدِىّ . . .[١]

(٣) المركب المزجى — ومنه الأعداد المركبة ؛ كأحد عشر . . . — والشائع أنه ينسب إلى صدره أيضًا مع الاستغناء عن عجزه ؛ سواء أكان صدره معتل الآخر أم صحيحًا ، نحو : (مَعْدِى كَرِب، وقالى قلا) (وحضْرَمَوت، وبَنْدَرشاه) وكلها أسماء بلاد ؛ فيقال فيها : مَعْدىّ[٢] وقالىّ — بحذف حرف علتهما ووضع ياء النسب مكانه — وحضْرىّ وبندرىّ ، هذا هو الرأى الشائع .

ومن النحاة من يجيز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بحذفه، ومنهم من يجيز النَّسب إلى الصدر وإلى العجز بزيادة ياء النسب فى آخر كل منهما معا ، مزيلا تركيبهما ، فيقول : معدِىّ كَرِبِىّ بإدخال ياء النسب على كل منها . ومنهم من ينسب إلى المركب باقيا تركيبه بإدخال ياء النسب على العجز وحده ، مع وجود الصدر قبله ؛ فيقول : مَعدِى كَرِبِىّ - وقالِى قلوىّ — والياء التى فى صدر المركب حرف علة وليست للنسب — وحضْرموتىّ — وبندرَ شاهِىّ . . . وهكذا . وحجته أن النسب بهذه الصورة يوضح المنسوب إليه ، ولا يوقع فى لبس . وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم .

وهناك صور مسموعة من النسب إلى أنواع المركب ، تخالف ما تقدم وقد حكموا عليها بالشذوذ ، ومنع القياس عليها . كصوغهم وزن فَعْلَل (بفتح فسكون ففتح . . .) من المضاف والمضاف إليه ، والنسب إلى تلك الصيغة[٣] ، كقولهم فى تيم اللات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس الكندى ، وعبد القيس ، وعبد شمس . . .

---

(١) يلحق به فى الحكم السالف بعض ألفاظ ، ليست مركبات إسنادية ، ولكنها مثله فى النسب إلى الصدر ، منها : لولا — حيثما — لوما — أينما . . . فيقال فى النسب إليها : لوى ، بالتخفيف — حيثىّ — لوىّ ؛ بالتخفيف — أينىّ .

(٢) فى النسب إلى « معدى » يقال : معدىّ بحذف ياء العلة أو : معدوى بقلبها واواً ، ذلك أن حذف العجز يجعل الياء فى آخر الصدر وهى ياء رابعة فى اسم أصله منقوص وحكم الياء الرابعة فى المنقوص جواز حذفها عند النسب — وهو الأحسن — أو قلبها واواً كما عرفنا فى ص ٥٤١ .

(٣) وهذا نوع مما يسمى : النحت .

ـــ ؛ تَيْمَلِىّ ـــ عبْدَرِىّ مرْقسِىّ ـــ عبْقَسِىّ ـــ عبْشَمِىّ[1] . . .

* * *

ب ـــ النسب إلى جمع التكسير[2]، وما فى حكمه .

(١) إذا أريد النسب إلى جمع التكسير ، الباقى على دلالة الجمعية فالشائع هو النسب إلى مفرده ؛ فيقال فى النسب إلى : بساتين ، وكتبة ، ومدارس ، وحقول . . . ـــ : بستانى ، وكاتبىّ، ومدرسىّ ، وحقلىّ .

فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية ؛ بأن صار علماً على مفرد ، أو على جماعة واحدة معينة مع بقائه على صيغته فى الحالتين ـــ وجب النسب إليه على لفْظه وصيغته ؛ فيقال فى النسب إلى الجزائر ـــ وهى الإقليم العربى المعروف فى بلاد المغرب ـــ وعُلماء ، وقُرّاء، وأخبار ، وأهرام، وجبال، وتُلُول . . . (وهى أعلام مشهورة فى وقتنا) جزائرى ؛ علمائىّ ، وقرائىّ ، وأخبارىّ ، وأهرامىّ ، وجبالىّ ، وتُلُولىّ . كما يقال فى النسب إلى جماعة اسمها : أنصار الدفاع ؛ وأخرى اسمها : الأبطال، ودولة اسمها : المماليك . . ـــ أنصارىّ ، وأبطالى . ومماليكى ولا يصح النسَب إلى المفرد ؛ منعًا للإبهام واللبس ؛ إذ لو قلنا : ـــ الجزيزى أو الجزَرِىّ ، وعالمىّ ، وقارئىّ ، وخبَرىّ، وهَرمىّ ، وجبلىّ، وتَلِّىّ ، وناصرىّ ، وبطلىّ ومملوكى ، . . لا لتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع .

فإن كان اللفظ معدوداً من جموع التكسير ؛ لمجرد أنه على وزن صيغة من صيغ التكسير ، وليس له مفرد ـــ فإنه ينسب إليه على صيغته ؛ نحو : عبَاديد

---

[1] (١) وفى النسب إلى المركب يقول الناظم :

وانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجاً . ولثانٍ تَمَّما :
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابنٍ أَوَ ٱبْ أَوْمالَه التعريفُ بالثَّانى وَجَبْ ـــ١٧ـــ

المراد بالجملة: المركب الإسنادى ، فإن كان جملة صدرها فعل ، فهى فعلية ، أو اسم فهى اسمية . وقد بين باختصار أن النسب للمركب الإسنادى يكون لصدره ، وكذلك المركب المزجى . وأن النسب يكون للثانى (أى : للعجز) إذا كان متمماً لمضاف هو : كلمة ؛ ابن أو أب ، أو غيرهما مما يستفيد التعريف من الثانى : المضاف إليه ـــ على الوجه الذى شرحناه ـــ ثم صرح بأن النسب فى المركب الإضافى عند أمن اللبس يكون للصدر فى غير ما نص عليه أنه للعجز قال :

فِيمَا سِوَى هذا انسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

[2] (٢) أما النسب إلى جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم فقد سبق الكلام عليه مفصلا فى ص ٥٤٤

وشمَاطيط (وكلاهما بمعنى : جماعات متفرقة) والنسب إليهما : عباديدىّ ، وشماطيطىّ .

هذا هو المذهب البصرى . أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقى على جمعيته مطلقًا [١] وحجتهم أن السماع الكثير يؤيد دعواهم — وقد نقلوا من أمثلته عشرات — وأن النسب إلى الجمع يوقع فى اللبس كثيرًا ، ورأيهم حسن مفيد ، وقد ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى [٢] . فعندنا مذهبان صحيحان ؛ لا يفضُل أحدُهما الآخر فى سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا أمِن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر فى الوارد الفصيح .

(٢) وإذا أريد النسب إلى ما فى حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه [٢] ، ولا أن تسمى باسمه أو تُلحق به — وجب النسب إلى لفظها ؛ فدخل فى هذا اسم الجمع ؛ كقوم ، ورهط ، والنسب إليهما : قومى ورهطىّ ، ويدخل أيضًا اسم الجنس الجمعىّ [٣] ؛ كتُرْك ، وروم ، وشجر ،

---

(١) ولو كان اللبس مأمونًا .

(٢) جاء فى الصفحة الرابعة من محاضر جلسات المجمع فى دور انعقاده الثالث ما نصه بلسان رئيسه : يقول :

« قرار المجمع بشأن النسبة إلى جمع التكسير عند الحاجة ، كإرادة التمييز ونحو ذلك :

رأى المجمع فى هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون فى بعض الأحيان أبين وأدق فى التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد . بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد ، إلى مذهب الكوفيين المترخصين فى إباحة النسبة إلى الجمع ؛ توضيحاً وتبييناً » .

وقد تضمنت الصفحتان العاشرة والحادية عشرة من محاضر ذلك الدور الأدلة العلمية والدواعى للقرار السالف وجاء فى ختامها ما نصه :

"(أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة فى مسالة النسبة إلى الجمع برده إلى واحده ؛ فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحده ؛ فلا يغير الوضع . وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإرادة المتكلم ؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده ؛ فيقال مثلا فى النسبة إلى الملوك : الملوكى ، وفى النسبة إلى الدول : الدوَلى ، وفى النسبة إلى الكتّاب : الكُتّابىّ ، فلا تستوى النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحده .

"(ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ، فمثلا قيل : الدوانيقى ، لأبى جعفر المنصور الخليفة العباسى ، وقيل لغيره : الكرابيسى ، والأنماطى ، والمحاملى ، والثعالبى ، والجواليقى ، . . . واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن . والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد ، والمنسوب إلى الجمع . . .) : "

(٢) سبق تعريفه فى ص ٤٦٨ .   (٣) عند من يعتبره قسما مستقلا عن التكسير .

وورق . . . ، والنسب إليها : تركىّ ، وروى ، وشجرىّ ، وورقى . . . ، وهذا نسب يوقع فى لبس ؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع ، فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التى توضح نوع المنسوب إليه ، وتحدده[١] . . .

* * *

حـ — كثر فى الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فعَّال » للدلالة على النسب — بدلا من يائه — وكثر هذا فى الحِرَف ؛ فقالوا : حَدّاد ؛ لمن حرفته : الحِدادة ، ونجَّار ؛ لمن حرفته : النِّجارة ، وكذا : لبَّان وبقال ، وعَطَّار ؛ ونحاس ، وجَمَّال

والأنسب الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحِرَف ؛ لكثرة الوارد منه [٢].

ومن الجائز أن يزاد على آخره التاء للدلالة على الجمع ، فيقال : الحَدّادة ، والنجارة ، واللبَّانة ، والبقالة ، والعطارة ، والنحاسة ، والجمالة ، ومنه « البغَّالة » وكل هذا على إرادة الجماعة الحدادة أو غيرها ، لأن الجماعة مؤنثة ...

ومن المسموع القليل صيغة . فاعل ، وفَعِل (بفتح فكسر) مراداً بهما صاحب كذا . . . فيقال تامر ، وكاس ، بمعنى : صاحب تمر ، وصاحب كساء ، ويقال طاعِم ، أو : طعِم ، ولابِن ، أو : لَبِن ، بمعنى : صاحب طعام ، وصاحب لبن . ويقال : نهِر ، أى : صاحب نهار . ومنه قول الشاعر :

لسْتُ بليلىّ ولكنى نَهِـــر ... لا أُدلجُ الليل ولكنْ أبتكرْ

---

(١) فيما سبق من النسب إلى جمع التكسير يقول ابن مالك :

والواحِدَ اذكُرْ ناسِياً للجَمْعِ ... إنْ لمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بالوَضْعِ

والمراد بمشابهته للواحد بالوضع : أن يكون علماً على واحد ؛ كأنمار وذئاب ، أو يشتهر فى جماعة معينة حتى يصير بمنزلة العلم عليها ؛ كالأنصار — وهم أهل المدينة من أنصار الرسول عليه السلام — فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علماً عليها ؛ فيكون النسب إليها : أنصارى .

(٢) جعلوا منه قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) ، أى : بمنسوب إلى الظلم . وحجتهم أن صيغة : « فعال » هنا لو كانت للمبالغة لكان النفى منصباً على المبالغة ؛ فيكون المعنى : ما ربك بكثير الظلم ، فالمنفى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذى ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ، لأن الله لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلا .

والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين ، دون القياس عليهما ؛ لقلة الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما[١] . . .

* * *

د — فى النسب المسموع كثير من الأمثلة المخالفة للضوابط والأحكام السالفة ، فالواجب الحكم بشذوذها ؛ وعدم القياس عليهما . ومنها : دُهرىّ فى النسب إلى : دَهر — ومَرْوَزِىّ ، فى النسب إلى مدينة « مَرْو » الفارسية — وجَلَولىّ فى النسب إلى . « جَلُولاء » (اسم مدينة) — ورازىّ ، فى النسب إلى مدينة : الرَّى ، وصنعانى فى النسب إلى مدينة : صنعاء اليمنية — وأُمَيَّتِىّ فى النسب إلى أمَيَّة[٢] وفوقانىّ وتحتانىّ فى النسب إلى فوق وتحت ، ورَقَبَانىّ وشعْرانىّ ؛ لعظيم الرقبة ، وكثير الشعر . . .

ومن المسموع [٣] نوع آخر ؛ يتميز بأن خففوا فيه ياء النسب المشددة ؛ فحذفوا إحدى الياءين المدغمتين ، وأتوا بدلها بألف للتعويض عنها قبل لام الكلمة فقالوا فى يمنىّ : يمانى ، وفى شامىّ : شآمى ؛ بياء واحدة فيهما ساكنة . ويصير الاسم بهذا منقوصاً ؛ تقول قام اليمانى ، ورأيت اليمانىَ ، ومررت باليمانى . . وهكذا ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذاً فى ضرورة الشعر[٤]

هـ — إن كان المنسوب مؤنثًا وجب الإتيان بتاء التأنيث للدلالة على تأنيثه — إن لم يوجد مانع آخر — ؛ فيقال : قرأت بحوثًا علمية وأدبية عميقة لفتيات عربيات ، فيهن العراقية ، والمصرية ، واللُّبنانية ، والسورية [٥] .

---

(١) وفى استخدام الصيغ الثلاث فى النسب بدلا من يائه يقول ابن مالك :

ومَعَ «فاعِلٍ» ، «وفَعَّال» ، «فَعِــلْ» فى نَسب أَغْنَى عَنِ «اليَا» ؛ فَقُبِلْ —٢٥

وتقدير البيت : وفعل أغنى عن الياء فى نسب ، قبل مع فاعل ، وفعال . . . فكلمة « فعل » مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضى : « أغنى » ومن فاعله . وكلمة : « مع » حال من هذا الفاعل . والمراد من أنه أغنى مع فاعل وفعال . . . أن هاتين الصيغتين معه فى هذا الحكم ، أى : يشتركان معه فيه ، وليس المراد أن الثلاثة تجتمع فى وقت واحد وجملة واحدة لتدل على النسب مجتمعة .

ويفهم مما سبق أن الناظم يقبل قياسية الثلاثة فى الدلالة على النسب ، ولكن رأيه ليس بالأرجح .

(٢) وفى النسب الشاذ وجوب الاقتصار على الوارد منه ، وعدم القياس عليه يقول الناظم فى ختام الباب :

وغيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الذى يُنقلُ منهُ اقْتُصِرَا

التقدير : غير ما أسلفته اقتصر على الذى ينقل منه . أى : على الذى ورد منقولا عن العرب ، مسموعاً عنهم ، ولا يزاد عليه بالمحاكاة أو القياس .

(٣) الأحسن الاقتصار فيما يأتى على المسموع فقط . (٤) راجع الهمع حـ ٢ ص ١٩٨ .

(٥) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٥٣٩ ، لمناسبة هناك .

المسألة ١٨٠ :

التصريف

تعريفه :

يراد به هنا : التغيير الذى يتناول صيغة الكلمة وبِنْيتها ؛ لإظهار ما فى حروفها من أصالة ، أوزيادة ، أو حذف ، أوصحة ، أو إعلال أو إبدال — بالوجوه المتنوعة التى ستجىء فى بابهما . أوغير ذلك من التغيير الذى لا يتصل باختلاف المعانى .

فليس من التصريف — عند جمهرة النحاة — تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة ؛ لتؤدى معانى مختلفة ، كالتصغير ، والتكسير ، والتثنية ، والجمع ، والاشتقاق . . . . ، ولاتغيير أواخرها لأغراض إعرابية ؛ فإن هذا التغيير وذاك التحويل يدخل فى اختصاص النحو وبحوثه عند تلك الجمهرة .

موضوعه :

يختص التصريف بالأسماء العربية المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجمية ، ولا بالأسماء العربية المبنية ؛ كالضمائر ، ولا بالأفعال الجامدة ، كعسى وليس ، ولا بالحروف بأنواعها المختلفة .

وليس بين الأسماء المتمكنة ولا الأفعال المتصرفة ما يتركب من أقل من ثلاثة أحرف ، إلا إن كان بعض أحرفه ، قد حذف . مثل يد ، وقُل ، وَمُ الله[1] . . والأصل : يدْى ، وقُوْل ، وأيمُن الله . . . وهذا هو المراد من قولهم : لا يوجد التّصريف فى كلمة تقل أحرفها عن ثلاثة قبل حذف شىء منها[2] . . .

* * *

(١) يذكر هذا فى القسم . وأصله : أيمن الله ؛ جمع : يمين .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : التصريف :

حرفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى وما سواهما بتَصْرِيفٍ حَرِى — ١

المراد : بشبه الحرف : الأسماء المبنية ، والأفعال الجامدة ؛ لأن هذين النوعين يشبهانه فى الجمود والبناء . وكلمة : « برى » أصلها : برئٌ ؛ بمعنى : خلا وابتعد . وحرى ، أصلها : حرىٌ أو حرٍ ، بمعنى : جدير ومستحق . ثم قال :

وليسَ أدْنَى منْ ثلاثِىٍّ يُرَى قابِلَ تَصْرِيفٍ ، سِوَى مَا غُيِّرَا — ٢

المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال :

ينقسم الاسم إلى : مجرد ، وهو : ما كانت أحرفه أصلية ، ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك : « سألتمونيها » ولكل منها علامة يعرف بها ، — وستجيء — وإلى مزيد ؛ وهو : ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة .

ويُعْرَف الحرف الزائد ، بالاستغناء عنه ، في بعض التصريفات ، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيداً . أما الأصلي فلا يمكن الاستغناء عنه ؛ إذ لا تؤدى الكلمة معنى بعده .

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيًّا ، نحو : حجر ، وقد يكون رباعيا ؛ نحو : جعْفر ، أو خماسيًّا ؛ نحو : سفرجل ، ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة .

والمزيد قد تكون زيادته حرفًا واحدًا على أصوله ؛ كالألف في : كتاب ، وقد تكون حرفين ؛ كالألف والميم في : مُكاتِب ، وقد تكون ثلاثة ؛ كالميم والسين والتاء في : مستغفر ، وقد تكون أربعة ؛ كالهمزة والسين والتاء والألف في : استغفار . ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف [١] . . .

أما الفعل فمجرده إما ثلاثي ؛ نحو : خرج ، وإما رباعي ، نحو : دحرجَ ولا يتجاوز هذا ، وليس للرباعي وزن آخر . ومزيده قد تكون زيادته حرفًا ، نحو : خارَجَ ، أو حرفين ، نحو : يدحرج ، أو ثلاثة ، نحو : يتدحرج ، ولا يتجاوز بالزيادة ستة [٢] .

* * *

أبنية الاسم الثلاثي المجرد (أي : صِيَغه) ، والفعل الثلاثي المجرد :

(ا) الاسم الثلاثي المجرد يكون مفتوح الأول ، أو : مضمومه ، أو مكسوره ولا يكون ساكنًا ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحًا ، أو مضمومًا ، أو مكسورًا ، أو ساكنًا . فالصور العقلية التي تحدث من هذا : اثنتا عشرة صورة ، لأن فتح الأول قد يكون مع فتح الثاني أو ضمه ، ، أو كسره ، أو سكونه ، فهذه

---

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

ومُنتهَى اسمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا ... وإن يُزَدْ فيه فما سَبْعًا عَدَا — ٣

(أي : فما جاوز سبعاً) . (٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

ومُنْتَهاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا ... وَإنْ يُزَدْ فيه فَمَا سِتًّا عَدَا — ٧

صور أربع ، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع فى الثانى ، فتنشأ صور أربع أخرى . وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع فى الثانى ، فتنشأ صورٌ أربع أيضًا ، فمجموع هذه الصور اثناعشر ، كما قلنا . أما آخر الثلاثى فلا صلة له بما قبله ، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته .

وجميع هذه الصور العقلية واقعية ؛ أى : لها ألفاظ عربية كثيرة تؤيدها ، إلا صورتان. إحداهما ممنوعة فى الرأى الأرجح — وهى الصورة التى يكون فيها أول الاسم مكسورًا وثانيه مضمومًا. والأخرى قليلة ، وهى عكس السالفة (أى : يكون الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثانى ، مثل: دُئِل ؛ اسم قبيلة) وما عدا هذين صحيح فصيح . نحو: (فرس — عضُد — كَبِد — صخْر). ونحو : (صُرَد — عُنُق — دُئِل — قُفْل) — ونحو (عنب — (حِبُك)[1] — إِبِل — عِلْم . . .)[2] .

(ب) أما الفعل الماضى المجرد فأبنيته أربعة ، لأن أوله مفتوح دائمًا إلا حين بنائه للمجهول أما ثانيه فقد يكون مفتوحًا ، أو مكسورًا ، أو مضمومًا ، فالثلاثة المبنية للفاعل هى : فَعَلَ كَنَظَرَ ، وفَعِل كعَلِم ، وفَعُل كحَسُنَ وشرُف . وأما الصيغة التى يبنى فيها للمجهول فهى : فُعِلَ ، كعُرِف . . .[3]

* * *

---

(١) هذه هى الصيغة الممنوعة أو المهملة . وقيل منها : الحبك—بكسر فضم—جمع : حِبَاك ، لنوع من الحبال القوية . ودروع الحديد ، وطرق النجوم .

(٢) يقول ابن مالك .

وغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِىِّ افتَحْ وضُمّْ واكْسِرْ ، وزِدْ تَسْكِينَ ثانِيهِ تَعُمّْ — ٤

وفِعُلٌ أَهْمِلْ ، والعَكْسُ يَقِلْ لِقَصْدِهم تخصيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ — ٥

أى : أن العكس قليل ؛ لأن العرب أرادت أن تخصص صيغة فعلية بفعل ؛ أى : بالفعل الماضى ، الثلاثى ، المبنى للمجهول .

(٣) يقول ابن مالك :

وافْتَحْ ، وضُمَّ واكْسِرِ الثَّانِىَ مِنْ فِعْلٍ ثلاثىٍّ ، وزِدْ نَحْو :ضُمِنْ — ٦

ثم ساق بعد هذا بيتاً سبق شرحه . وهو :

ومُنْتَهاهُ أَرْبَعٌ إن جُرِّدَا .... — ٧

(٤) أما الفعل الرباعى المجرد فليس له إلا وزن واحد — كما سبق — هو فعلل كدحرج ودربح بمعنى : ذل .

أوزان الاسم الرباعى المجرد ستة (ولا بد أن يكون ثانيه ساكنًا) .

له ستة أوزان :

(ا) فَعْلَل — بفتح ، فسكون ، ففتح — . نحو : جعفر .

(ب) فِعْلِل — بكسر ، فسكون ، فكسر ؛ نحو : قِرْمِز .

(ح) فُعْلُل — بضم ، فسكون ، فضم — ؛ نحو : بُرْثُن .

(د) فِعْلَل — بكسر ، فسكون ، ففتح — نحو : دِرهم .

(ه) فِعَلّ — بكسر ، ففتح، فتشديد اللام — نحو : هِزَبْر .

(و) فُعْلَل — بضم ، فسكون ، ففتح اللام الأولى — نحو جُخْدَب [١] .

* * *

أوزان الاسم الخماسى المجرد أربعة :

(ا) فَعَلَّل — بفتح، ففتح فلام مشددة ، فأخرى غير مشددة ، — نحو: سفرجل .

(ب) فَعْلَلِل — بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وكسر رابعه — ثم لام بعده نحو : جَحْمَرِش [٢] .

(ح) فُعَلِّل — بضم أوله ، وفتح ثانيه فلام ساكنة مدغمة فى نظيرتها المكسورة ، فأخرى بعد المدغمتين ، نحو : قُذَعْمِل [٣] .

(د) فِعْلَلّ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح اللام الأولى ، فتشديد الأخيرة — نحو : قِرْطَعْب [٤] .

هذا والحرف الأصلى هو الذى يلزم فى جميع تصريفات الكلمة ، ولا تؤدى معنى بدونه . والزائد هو الذى يمكن الاستغناء عنه — كما سبق [٥] .

* * *

---

(١) للطويل الرجلين ، واسم حشرة . (٢) للعجوز ، وللأفعى الضخمة ... (٣) الضخم من الإبل.

(٤) للشىء الحقير . (٥) فى ص٥٦٣ وفى أوزان الرباعى والخماسى المجردين يقول ابن مالك :

لاسمٍ مجردٍ رُباعٍ فَعْلَلُ ... وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ — ٨

ومعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ ، وإنْ عَلَا ... فمعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا — ٩

كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وَما ... غايَرَ ، للزيْدِ أو النقصِ انتَمَى — ١٠

والحَرفُ إن يلزمْ فأَصْلٌ . والذى ... لايلزم :الزائِدُ ؛مثلُ : «تا »احْتُذِى — ١١

وقد سبقت الإشارة إلى معنى البيت الأخير فى أول الباب ص٥٦٣ .

كيفية الوزن :

لا تقل أصول الاسم عن ثلاثة أحرف، نحو: قمر، يرمز لكل منها برمز يسمى به. ويسمى الأول منها: فاء الكلمة، والثاني: عين الكلمة، والثالث: لام الكلمة؛ فيقال في قمر: إنها على وزن: فَعَل. فإن بقى بعد هذه الثلاثة حرف أصلى عُبِّر عنه باللام أيضًا وتُكَرَّر اللام على حسب الأصول التى بعد الثلاثة الأولى. وإن كان فى الكلمة حرف زائد عبر عنه بنصه ولفظه. على هذا فوزن: قُفْل، هو: فُعْل. ووزن جعفر، هو: فَعْلَل، ووزن فُسْتُق، هو: فُعْلُل. أما وزن جوهر، فهو: فَوْعَل. ووزن: خارج، هو: فاعِل، ووزن مستخرِج، هو: مستفعل

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمة حرفًا مكررًا لحرف أصْلىّ وجب النطق بالحرف الأصلى المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه. فتقول فى وزن كرّم: فعَّل. وفى وزن: اغدودَن افْعَوْعَل؛ بالتعبير عن الحرف المكرر بمثل التعبير عن الأول، ولا يصح أن يقال فَعْرَل، ولا افْعَوْدل[1] . . .

وإذا كان المكرر فى رباعى فاؤُه ولامُه الأولى معا من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية معاً من جنس آخر، ولم يكن أحد الحروف المكررة صالحاً للسقوط — فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة، وليس فيها زائد. ومن الأمثلة له: سِمْسِم، وضَمْضَم (علَم) فإن صلح أحد الحروف المكررة للسقوط (نحو: لملِمْ، وكفكِفْ؛ أمران ماضيهما: لَملَم وكَفْكَفَ، حيث يصح أن يقال: لمّ، وكُفّ. . . بإسقاط اللام الثانية والكاف الثانية)، ففى الحكم عليه خلاف لا يعنينا[2] . . .

* * *

(١) وهذا هو المراد من قول ابن مالك :

بِضِمْنِ فِعْل قابِلِ الأُصولَ فى ... وزنٍ. وزائدٌ بلفظه اكْتُفِى — ١٢

وضاعِفِ اللَّام إذا أَصْلٌ بَقِى ... كراءِ: «جَعْفرٍ»، وقافٍ «فُسْتُقٍ» — ١٣

وبقوله :

وإن يكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِى ... فاجعل له فى الوزن مَا لِلأَصْلِ — ١٤

(٢) يقول ابن مالك :

واحْكُمْ بتأْصيل حروفِ سِمْسِمِ ... ونَحْوِهِ. والْخلْفُ فى: «كَلْمَلِمِ» — ١٥

أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد :

أحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ : سألتمونيها – كما عرفنا – ولكل منها علامة تساعد على معرفة أنه زائد .

فالألف إذا صاحبت ثلاثة أحرف أصلية وجب الحكم بزيادتها ؛ نحو : ظافر – راغب . فإن صحبت أصلين فليست زائدة[١] . . .

ويُحكَم بزيادة الياء والواو إذا صحبت كل منهما ثلاثة أحرف أصلية، نحو : صيرف، وجوهر، ويَعْمَل[٢]، وعجوز. ويستثنى من هذا : الثنائى المكرر؛ مثل: يُؤيُؤ [٣] ووَعْوَعة[٤] فإنهما فيه أصليتان[٥] . . .

ويحكم بزيادة الهمزة والميم إن تصَدّرتا ، وبعد كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، مثل : أبْرَع ، ومَعْدِن . فإنْ جاء بعدهما أقل من الثلاثة أو أكثر فالهمزة والميم أصليتان ؛ نحو : إبل ، وإصْطبل .[٦] . .

ويُحكَم على الهمزة – أيضاً – بالزيادة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول أو أكثر . . نحو : حمراء – خضراء – عاشوراء . فإن تقدم على الألف حرف أصلى أو حرفان فالهمزة ليست زائدة[٧] ؛ نحو : ماء – هواء . . .

وتكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول أو أكثر ؛ فحكمها فى هذا حكم الهمزة، نحو: عثمان، زعفران – طيلسان . إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين ، كحسان وعِقيان . فالنون فيهما تحتمل الأصالة والزيادة

---

(١) يقول ابن مالك :

فأَلِفٌ أَكثرَ من أَصلين صَاحَبَ – زائدٌ بغيرِ مَيْنِ –١٦

(المين = الكذب) .

(٢) الجمل القوى على العمل . (٣) اسم طائر . (٤) مصدر وعوع .

(٥) يقول ابن مالك :

واليَا كَذَا، والواوُ، إنْ لم يقَعَا كما هما فى : يُؤيُؤٍ، ووَعْوَعَا –١٧

(٦) وهذا معنى قول ابن مالك :

وهكَذَا همزٌ وميمٌ سَبقَا ثلاثَةً تـأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا –١٨

(٧) يقول ابن مالك :

كذَاك همزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكثرَ من حَرْفَينِ لفظُهَا رَدِفْ –١٩

ويحكم على النون – أيضاً – بالزيادة إذا توسطت أربعة أحرف ، قبلها اثنان وبعدها اثنان ؛ نحو غـَضَنْفر وعقنْقل[١] . . .

ويحكم بزيادة التاء إذا كانت للتأنيث ، أو للمضارعة ، أو للاستفعال وفروعه ، أو للمطاوعة ، نحو : فاضلة ، تقوم – تستغفر – ونحو : علّمته فتعلم ، ودحرجته فتدحرج . . .[٢]

وتكون الهاء زائدة فى الوقف فى حالات ؛ منها : الوقف على « ما » الاستفهامية المجرورة ؛ نحو : لمه ؟ والوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر ، فى نحو : رَه ؛ بمعنى انظُرْ ، وعلى المضارع المحذوف الآخر للجزم ؛ فى نحو : لم تره . وعلى كل مبنى على حركة لازمة ليست طارئة ؛ ، نحو : كيفه ؟ وهُوَه . إلا المبنى الذى يضاف وقد انقطع عن الإضافة ؛ مثل : قبل ، وبعد ، واسم «لا» . والمنادى المبنى ، لأن حركة البناء فى هذه الأشياء عارضة

ويحكم بزيادة اللام فى أسماء الإشارة ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، وهناك . . .[٣]

هذا ، ويقول النحاة : إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته ، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة . ومن ذلك سقوط همزة : «شمأل» فى بعض الأساليب الصحيحة التى منها : شمَلت الريح شُمولا ؛ بمعنى : هبت شَمَالا ، ومن ذلك سقوط نون « حنظل » فى قولهم : حظِلت الإبل إذا ضرّها أكل الحنظل ، ومنها ، سقوط تاء الملكوت فى كلمة : الملك . . .

---

(١) يقول ابن مالك :

والنُّونُ فى الآخِرِ كالهَمْزِ ، وفى نحو : غَضَنْفِرٍ أَصَالةً كُفِى –٢٠

التقدير : كفى النون أصالة بمعنى : استكفى وامتلأ .

(٢) يقول الناظم :

والتَّاءُ فى التَّأْنيث والمضَارَعَهْ ونحو : الاستِفْعَال والمُطَاوَعَهْ –٢١

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

والهاءُ وقفًا ؛ كلِمَهْ ؟ وَلَمْ تَرَهْ واللام فى الإشارَة المشتَهِرهْ –٢٢

وتقدير الشطر الثانى : واللام المشتهرة فى الإشارة ، أى : زيادتها مشتهرة فى الإشارة . فاللام مبتدأ . (المشهرة مبدأ ثان خبره الجار والمجرور والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول . أى : واللام زيادتها المشهرة كائنة فى الإشارة

(٤) وفى هذا يقول الناظم خاتماً باب التصريف :

وامنَعْ زِيادةً بلا قَيْد ثَبَتْ إنْ لم تَبَيَّنْ حُجَّةٌ ؛ كَحَظِلَتْ –٢٣

تبين – أى : تتبين .

المسألة ١٨١ :

الإعلال والإبدال

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ ؛ لكل منها مدلوله الخاص، وضوابطه وأحكامه . وهذه الأربعة هى :

١ – الإعلال، والمراد به: تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و – ا – ى) وما يلحق بها – وهو : الهمزة – بحيث يؤدى هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة، مع جريانه فى كل ما سبق على قواعد ثابتة، يجب مراعاتها . ومن الأمثلة : صوغ اسم المفعول من الفعل . « قال » وهو : مَقُول . والأصل : مقْوُول (بضم الواو الأولى) . نقلت الضمة إلى الساكن قبلها . وهذا يسمى : «إعلالا بالنقل» وترتب عليه تسكين حرف العلة الأول . واجتماع حرفين ساكنين

---

(١) ملاحظة هامة : أحكام هذا الباب وضوابطه كثيرة . والإلمام بها عظيم النفع ، جليل الفائدة ؛ شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة . غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة متعددة ، حمل السماع الصحيح إلينا كثيراً من ألفاظها الخارجة على تلك القوانين ، وليس هذا بعجيب فى لغة كلغتنا كانت أداة تفاهم بين قبائل وجماعات متباينة فى كثير من الشئون التى تؤدى إلى اختلاف فى اللهجات محتوم . وليس هذا الاختلاف مقصوراً على مسائل الإعلال والإبدال ، ولكنه أظهر وأوضح فيها ، وفى بعض مسائل أخرى عرضنا لها فى أبوابها الخاصة – كالتكسير ، وأبنية المصادر ، والصفات المشبهة – وواجب الحرص على لغتنا ، والعمل على أن تكون أداة قوية ناهضة بمهمتها فى البيان الجلى ، والتوحيد اللغوى الهام – يقتضينا أن نأخذ بالمطرد ، ونقيس عليه – وحده – من غير توقف ولا تردد ، ومن غير سعى – فى المراجع والمطولات – وراء المسموع لننتزعه من مخابئه ، ونستعمله على الوجه الوارد به دون الانتفاع بالمطرد ، وبالقياس عليه ، فهذه خطة عرجاء ، بل فاسدة ؛ يقصر الجهد والوقت دون العمل بها . ويتعذر تطبيقها ؛ فليس من الخير الانصياع لها . إنما الخير كله فى الأخذ بالرأى الحكيم النافع الذى ينادى باستخدام القاعدة – ما دامت قاعدة وبتعميمها ، سواء أعرف المتكلم الحكم السماعى أم لم يعرفه – وما أكثر الذين لا يعرفونه – وتكليفهم معرفته دائماً تكليف بما لا يستطاع . لكن إذا عرف المتكلم الأمر السماعى جاز أن يكتفى به ، ويقتصر عليه ، دون القاعدة ، وجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء ، ولكن ليس له أن يتوسع فى المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه فى ألفاظ أخرى غير التى ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ما ورد السماع به ، دون أن يزيد عليه ، ما دامت القاعدة المطردة موجودة ، والحكم العام قائماً . وبغير هذا نسىء إلى لغتنا ، ونحمل الراغبين فيها على النفور منها . وقد كررنا هذا فى أجزاء الكتاب المختلفة ، لمناسبات تدعو إلى التكرار ، – لأهمية الأمر ، وجلال شأنه – وسردنا أدلة الأئمة المعارضين والموافقين ، وانتهينا فى الترجيح بينهما إلى الرأى السالف المدون فى مواطن مناسبة ومنها الجزء الثالث .

متواليين لا يصح اجتماعهما ؛ فحُذِف الأول منهما : وهذا : « إعلال » بالحذف ؛ وصارت الكلمة : مَقُول ، بعد هذين النوعين من الإعلال ، وتحقق شروطهما .

وكالفعل : قال ، أصله : « قَوَل » بفتح الواو ، قلبت ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار الفعل : قال ، وهذا : «إعلال بالقلب». وفيما يلي بيانه :

٢ — القلب . ومعناه : تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة إلى آخر منها ؛ بحيث يختفى أحدها ليحل محله غيره من بينها ؛ طبقًا لضوابط محددة يجب الخضوع لها ؛ كقلب الواو ألفا فى المثال السالف ، وقلب الواو المتوسطة ياء بعد كسرة فى مثل : صِيام ، والأصل : صِوام . وكقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، نحو : بناء ، والأصل : بناى . . . و . . .

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد ؛ لأنه يخضع — فى الأغلب — لقواعد عامة يجرى على مقتضاها ، فإذا عُرِفت أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذى تنطبق عليه ، وسَهل الاهتداء إلى أصله إن كان منقلبًا عن غيره . وهذا الباب معقود لعرضها ، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد ، أما غير المطرد فمقصور على السماع .

٣ — الإبدال . ومعناه : حذف حرف ، ووضع آخر فى مكانه ، بحيث يختفى الأول ويحل فى موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة — كالأمثلة السالفة — أم كانا صحيحين ، أم مختلفين . فهو أعم من القلب ؛ لأنه يشمل القلب وغيره ؛ ولهذا يَستغنون بذكره عن القلب . ومن أمثلة الصحيحين قول بعض العرب فى : وُكنة[1] ، وربَع ، وتَلَعْثَم . . . وقنة ، وربح ، وتلعذم . . . بقلب الكاف قافا ، والعين حاء ، والثَّاء ذالا . وأكثر هذا النوع من إبدال الحروف الصحيحة مقصور على السماع ، لقلته . والأمر فى معرفته موكول إلى المراجع اللغوية وحدها ؛ إذ ليس له ضابط عام ، ولا قاعدة مطردة . وقليل منه قياسىّ ؛ كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال ؛ وسيجىء[2] .

ومثال المختلفين قولهم : كساء وخطايا[3] . والأصل : كساو ، وخطاءا . قلبت الواو همزة فى المثال الأول ، وقلبت الهمزة ياء فى المثال الثانى ؛ طبقًا لقواعد عامة مضبوطة — فى الأغلب — تختص بهذا النوع . ومن الممكن أن يعتمد عليها من يريد إجراءَه ، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذى اختفى ، وحل غيره محله ،

(١) عش الطائر . (٢) فى ص ٦٠١

(٣) يجرى على هذه الكلمة ونظائرها عدة تغيرات ستجىء فى ص ٥٧٨ .

وهذا النوع من الإبدال قياسي مطرد، وموضع ضوابطه وقواعده هذا الباب أيضًا.

وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة، أو لهجات قليلة لبعض العرب، أو مهجورة . . . أو غير هذا مما لا يعنينا هنا، فالذى يعنينا هو: الإبدال الشائع الواجب إجراؤه بين حروف معينة، وهو القياسى الذى يخضع للضوابط والقواعد العامة ويسمونه اصطلاحًا: «الإبدال الصرفى الشائع، أو: الضرورى»، أى: الذى لا بد من إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه. ويكتفون بتسميته: «الإبدال» لأنه المقصود وحده عند الإطلاق؛ بسبب قياسيته، واطراده؛ ووجوب إجرائه. فمتى ذكر اسمه من غير تقييد كان هو المراد، وكان فى ذكره غنى عن ذكر القلب.

٤ — العوض، أو: التعويض، ومعناه: حذف حرف، والاستغناء عنه بحرف آخر من غير تقيد فى أحدهما بحرف معين، ولا اشتراط أن يحل العوض فى المكان الذى خلا بحذف الأصيل؛ فقد يكون فى موضعه؛ كزيادة الياء قبل الآخر فى تصغير: «فرزدق» عوضًا عن الدال، حيث يقال: فريزيق — جوازًا — ومثل: عِدَة، وأصلها: وعد؛ حذفت الواو من الأول وجاءت تاء التأنيث فى آخر الكلمة عوضًا عنها. ومثل: اسم، وأصلها سُمْوٌ:[1]، حذفت الواو من آخر الكلمة، وجاءت همزة الوصل عوضًا عنها فى أولها . . . وهكذا.

والمعول عليه فى معرفة العوض والمعوض عنه هو المراجع اللغوية المشتملة على الألفاظ التى وقع فيها التعويض السماعى الوارد عن العرب؛ إذ ليس للتعويض قواعد مضبوطة تدل عليه.

لكن مما يكشف عن التعويض ويرشد إليه: الرجوع إلى جموع التكسير، أو المصادر، أو التصغير، أو نحو هذا . . . مما يرد الأشياء إلى أصولها — وقد سبق النص على كل منها فى بابه الخاص — كالاهتداء إلى أن همزة: «ماء» منقلبة عن الهاء من الرجوع إلى جمع تكسيرها؛ وهو: مياه، وأمواه؛ حيث ظهرت فيه «الهاء» فكان ظهورها دليلا على أنها أصل للهمزة فى: «ماء» . . . و . . . وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغة، ونصوص ألفاظها؛ فمن العسير الاسترشاد فى أمر التعويض بغير النصوص اللغوية.

من كل ما سبق يتبين:

١ — أن العوض؛ لا يتقيد بحرف علة أو صحيح، ولا بمكان معين من

---

(١) بضم السين وكسرها.

الكلمة . والإبدال يتقيد بموضع المحذوف ، والإعلال يتقيد بأحرف العلة والقلب نوع من الإعلال ؛

٢ — وأن للإبدال الصرفى الشائع وللإعلال ضوابط وقواعد عامة ، يمكن — فى الأغلب — الاعتماد عليها فى إجرائهما إجراء مطردًا واجبًا ، وفى معرفة نوع الحرف الذى تغير بسببهما .أما التعويض وبعض أنواع الإبدال غير الشائع فالاعتماد فى فهمهما مقصور على المراجع اللغوية ؛ إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامة .

٣ — وأن المراد من لفظ الإبدال عند ذكره بغير تقييد هو ما يسمى : «الإبدال الصرفى الشائع ، أوالضرورى » وسيجىء بيانه .

* * *

زيادة وتفصيل :

١ — من المصلحات التى تتردد فى هذا الباب وفى غيره — وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه : — أحرف العلة ، والمدّ ، واللين — المعتل والمعلّ — المعتل الجارى مجرى الصحيح .

فأما أحرف العلة فثلاثة ؛ هى : الألف ، والواو ، والياء . فإن سكن أحدها وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومدّ ، ولين ؛ نحو : قام ، يقوم ، أقيم .

وإن سكن ولم يكن قبله حركة تناسبه فهو — فى المشهور — حرف علة ولين ؛ نحو : قَوْل — بَيْن . . . وإن تحرك فهو حرف علة فقط ؛ نحو ؛ : حوَر ، وهيَف .

والألف لا تكون إلا حرف علة ، ومدّ ، ولين ، دائمًا .

٢ — اللفظ المعتل عند النحاة ، هو : الذى لامه (آخره) حرف علة ، ويغلب عند الصرفيين إطلاقه على ما فيه حرف علة أو أكثر بغير تقييد بالآخر أو غيره . أما المعلّ عند الصرفين — فهو المشتمل على حرف علة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير ؛ نحو : صام ، وهام ؛ فإن أصلهما : صَوَم وهَيَم ، ثم انقلبت الواو والياء ألفًا .

٣ — وأما المعتل الجارى مجرى الصحيح فهو ما آخره ياء أو واو متحركتان ، قبلهما ساكن ، سواء أكانتا مشددتين (نحو : مرمِىّ — كُرْسىّ — مغزوّ . . .) أم مخففتين ؛ (نحو : ظبْى — حُلْو . . .) فيدخل فى المشدد ما كان مختومًا بياء مشددة للإدغام ؛ نحو مَرْمِىّ ، أو للنسب ، نحو : عربىّ ، أو لغيرهما نحو : كُرْكىّ (اسم طائر)

وقد سبقت الإشارة للأنواع السالفة وأحكامها فى مواضع متعددة من أجزاء الكتاب ، (منها حـ ١ ص ١٢١ م ١٥ ، حـ ٢ ص ٨٦ م ٦٨ . . .)

المسألة ١٨٢ :

أحرف الإبدال . وضوابطه :

ينحصر « الإبدال الصرفىّ اللازم » فى تسعة أحرف يُبْدَل بعضها من بعض؛ هى : الهاء — الدال — الهمزة — التاء — الميم — الواو — الطاء — الياء — الألف . وقد جمعها بعض النحاة فى قوله : (هدأت موطيا .)[1] ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخل معه فى هذه المجموعة ، على التفصيل التالى :

إبدال الهاء :

تبدل الهاء من تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها ؛ كالتاء فى قوله تعالى : (فقد جاءكم بينةٌ من ربكم وهدًى ورحمة) فيقال فى حالة الوقف : بَيِّنَهْ ، ورحمهْ ، بالهاء بدلا من التاء المربوطة .

* * *

إبدال الهمزة من الواو والياء ، والألف :

تبدل من الأولَيَنِ وجوبًا فى خمسة مواضع :

١ — وقوع أحدهما فى آخر الكلمة وقبله ألف زائدة ؛ نحو سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل : سماو ، ودُعاو ، وبناى ، وظباى . . . (بدليل : سموت — دعوت — بنيت — ظبْى .) ، قلبت الواو والياء همزة ، لوقوعهما متطرفتين بعد ألف زائدة .

ولا يُخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده فى آخر اللفظ المذكر تاء عارضة لتفيد التأنيث ، بشرط أن تكون غير ملازمة له . فيقال فى : بنّاى وبنّاية ، بتشديد نونهما : بنّاء ، وبنّاءة ؛ بالتشديد أيضاً ، وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، من غير اعتبار لهذه التاء التى عرضت للتأنيث والتى يمكن الاستغناء عنها أحياناً . بخلاف التاء الدالة على التأنيث مع ملازمتها الكلمة ، وعدم استغناء الكلمة عنها ، نحو : هداية ، رماية ، إداوة ، حلاوة . فإنّ الحرفين فى هذه الكلمات — وأشباهها — لا ينقلبان همزة ؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضة ، وإنما هى لازمة لصيغة الكلمة وبنيتها ، ولا يكون للكلمة معنى بحذفها ، ويعتبر الحرفان فى هذه الحالة غير متطرفيْن ؛ كشأنهما فى قاوَل وبايَع . . . حيث توسطا فبقيا من غير قلب .

---

[1] (١) وإليها أشار الناظم فى الشطر الأول من أول بيت فى باب الإعلال . وسيجىء فى ص ٥٧٦

وكذلك لا يصح إبدالهما همزة إن لم يقعا بعد ألف، نحو: غزو، وظبي، أو كانت الألف التي قبلهما أصلية، نحو: واو، وآي، جمع آية[١]. . .

٢ — وقوع أحدهما عيناً لاسم فاعل، وقد أعلّ[٢] في عين فعله، نحو صائم: — هائم، وفعلهما: صام وهام. وأصلهما: صَوَمَ، وهَيَمَ؛ فعين الفعل حرف علة (واو أو ياء) تحرك وانفتح ما قبله، فانقلب ألفاً — كما سيجيء — فاسم الفاعل هو: صاوِم، وهايِم. ثم قلبت الواو والياء همزة.

فإن كانت العين غير معلة في الفعل لم يصح الإبدال؛ نحو: عَيِنَ الرجل[٣] فهو: عاين، وعَوِرَ[٤] فهو عاور . . .[٥]

٣ — وقوع أحدهما في جمع التكسير بعد ألف: «مفاعل» وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها؛ كفعائل وفواعل[٦]... بشرط أن يكون كل من الحرفين مدّة ثالثة زائدة في مفرده — ومثلهما الألف في هذا —، نحو: عجائز، وصحائف، وقلائد... ومفردها: عجوز وصحيفة، وقلادة، فلا إبدال في مثل: قساور، ومعايش، لأنهما أصليّان في المفرد، وهو: قسْور[٧]، ومعيشة[٨] ومن الشاذ المسموع: منائر، ومصائب؛ لأن مفردهما: منارة ومصيبة، فالحرفان فيهما أصليان[٩] . . .

٤ — وقوع أحدهما ثاني حرفي علة بينهما ألف: «مفاعل» أو مُشَابهه، دون مفاعيل وما يشبهه — سواء أكان الحرفان ياءين؛ نحو: نيائف، جمع نَيِّف[١٠] أم، كانا واوين، نحو: أوائل: جمع: أول، أم كانا مختلفين، نحو: سيائد، جمع سيِّد[١١] والأصل: نيايف، وأواوِل، وسياود. قلب حرف العلة المتأخر (وهو

---

(١) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك في الشطر الأول من بيته الثاني الآتي. في ص ٥٧٦

(٢) أي: أصابه الإعلال؛ ويراد به هنا: قلب حرف العلة (ويلحق به: الهمزة كما سبق في ص ٥٦٩)، حرفاً آخر من نظائره التي للعلة أيضاً أو، الهمزة بالشروط الخاصة بالقلب.

(٣) اتسع سواد عينه واشتد. (٤) صار أعور؛ (لذهاب البصر من إحدى عينيه).

(٥) وهذه الحالة هي التي أشار إليها الناظم في آخر بيته الثاني الآتي. في ص ٥٧٦

(٦) سبق بيان المراد من هذه المشابهة في ص ٤٩٧ و ٥٠٢. (٧) القسور والقسورة: الأسد.

(٨) لأن فعلها: عاش. (٩) وإلى هذه الحالة يسوق ابن مالك بيته الثالث. الآتي في ص ٥٧٦

(١٠) وهو العدد الزائد على العقد إلى أول العقد الذي يليه. وفعله الشائع: ناف ينيف . . .

(١١) أصله: سَيْوِد؛ على وزان: فَيْعِل، لأن فعله: ساد يسود... (اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون؛ قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، طبقاً لقواعد الإبدال الآتية).

الواقع بعد الألف الزائدة) همزة كما سبق . . . [1] فلو توسطت بينهما ألف « مفاعيل » وما هو على هيئته لم ينقلب الثانى منهما همزة ؛ نحو : طواويس .

٥ — اجتماع واوين فى أول الكلمة ، والثانية منهما إما متحركة ، وإما ساكنة أصيلة فى الواوية ؛ [2] فتنقلب الأولى منهما همزة . ويتحقق الاجتماع فى صورتين :

إحداهما : أن تكون الواو الثانية متحركة فيجب قلب الأولى همزة ، كما إذا أريد جمع : واثقة ، أو : واصلة ، أو : واقفة . . . جمع تكسير على صيغة : « فَوَاعِل » فيقال فيها ، وَوَاثق — وَوَاصل — وَوَاقف ؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء ؛ ثم تنقلب الواو الأولى — وجوبًا — همزة ؛ فيصير الجمع : أَوَاثقُ — أَوَاصِلُ — أَوَاقفُ . . .

ثانيتهما : فى نحو : أُولَى : — وهى مؤنث كلمة : أوّل ، المقابل لكلمة : آخِر — وأصلها : وُولَى ، بواوين ، السابقة منهما مضمومة ، تليها الساكنة الأصيلة فى الواوية ، وقلبت الأولى همزة — وجوبًا — فصارت : أُولَى .

فلا يجب القلب بل يجوز فى مثل : واسَى — والَى — وافَى . . . إذا بنيت للمجهول فيقال فيها : وُوسِيَ — وُولِيَ — وُوفِيَ ، لأن الواو الثانية ليست أصيلة ، إذ هى منقلبة عن الألف الزائدة التى فى ثانى الماضى ، وقد انقلبت واوا : لوقوعها بعد ضمة ... ويصح أن يقال فيها : أُوسِيَ — أولِيَ — أُوفِيَ . . . لأن قلب الواو الأولى وإبقاءها جائز — كما أسلفنا [3] —

وكذلك لا يجب القلب ، وإنما يجوز ، فى مثل : « الوُولَى » — بواو مضمومة تليها أخرى ساكنة — وأصلها للتفضيل ، وفعلها هو : « وَألَ » بمعنى : لجأ ، تقول . وأل الطائر إلى عشه ، بمعنى : لجأ إليه . واسم التفضيل منه للمذكر

---

(١) وهذه هى الحالة التى أشار إليها الناظم فى بيته الرابع . فى ص ٥٧٦

(٢) بألا تكون منقلبة عن حرف آخر .

(٣) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله فى البيت السادس . . . وسيأتى لمناسبة أخرى فى ص ٥٨٠

(واوا) . وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ فى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ : وُوفِى الأَشُدْ — ٦

(الأشد : القوة . فلان ووفى الأشد : بلغ القوة . وهى بين الثامنة عشرة والثلاثين . وهذه الكلمة على صورة جمع التكسير وليست جمعاً فى الرأى الشائع . والفعل : رُدّ : ماض مبنى للمجهول ، وهذا أحسن من جعله فعل أمر قد يفيد مدلوله أن عدم الرد واجب فى : ووفى ، مع أنه ليس بواجب .

هو : أوْأل ، وللمؤنث هو : وُؤْلَى (على زنة : فُعْلى) . ويصح التخفيف بقلب الهمزة الثانية واوا ساكنة ، فتصير الكلمة : « وُولَى » فيجتمع فى أولها واوان أولاهما متحركة ، والثانية ساكنة ، غير أصيلة فى الواوية ؛ لأن واويتها طارئة بسبب التخفيف العارض ؛ لهذا لا يكون قلب الأولى واجبًا ؛ وإنما هو جائز ؛ فيقال : أولَى ، أو : « وُولَى » .

ولايصح القلب مطلقـًا إذا اجتمع الواوان فى آخر الكلمة كما فى نحو : هَوَوِىّ . ونَوَوِىّ فى النسبة إلى ، هوًى ونوًى ، طبقـًا لقواعد النسب التى مرّت في بابه[1] . . .

---

(١) ص ٥٤٠ مع ملاحظة أن ياء النسب مشددة ، وزائدة فى آخر الكلمة . وفى بيان الأحرف التى يقع فيها « الإبدال » . ومواضع إبدال الهمزة من الواو والياء يقول ابن مالك فى باب عنوانه «الإبدال» ما نصه :

أَحرفُ الإِبدالِ : « هَدَأْتُ مُوطِيَا » فَأَبْدِلِ الهمزَةَ من واوٍ ويا—١

آخِرًا ، إِثْرَ أَلِفٍ زِيدَ . وفِي فاعِلِ ما أُعِلَّ عَيْنًا ذا اقْتُفِي—٢

(دا اقتفى : اتبع وروعى) سرد فى هذين البيتين : أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها فى أول شطر إلى مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء فذكر موضعين فى البيت الثانى ، هما : وقوع الواو والياء آخر الكلمة إثر ألف زائدة —، أى : عقب ألف زائدة — ووقوعهما — عينا مُعلة فى صيغة «فاعل»— يريد : اسم الفاعل من فعل ثلاثى معتل العين بأحدهما. ثم انتقل إلى بيان الحالة الثالثة لإبدال الهمزة منهما ومن الألف . فقال :

والمَدُّ زِيدَ ثالثًا فى الواحِدِ هَمْزًا يُرَى فى مِثْلِ : كالقلائِدِ—٣

يريد : أن أحد أحرف العلة إذا كان حرف مد — وهو حرف العلة الذى قبله حركة تناسبه — ثالثاً : زائداً فى المفرد وجب قلبه همزة . ولم يفصل الشروط ؛ اعتماداً على المثال ، الذى يجمعها ، وهو : القلائد . والكاف فى : « كالقلائد » إما حرف زائد ، وإما اسم بمعنى : « مثل » ، توكيد لفظى بالمرادف لكلمة : « مثل » التى قبله . — ثم انتقل إلى الحالة الرابعة لقلبهما فقال :

كَذَاكَ ثانِى لِيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ : «مَفَاعِلَ» ؛ كَجَمْعٍ نَيِّفَا—٤

(يريد باللين هنا حرف العلة المتحرك ، والشائع عند غير الناظم أن حرف اللين هو حرف العلة الساكن الذى قبله حركة لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركة تناسبه فهو حرف علة ومدولين ، وإن تحرك حرف العلة فهو حرف علة فقط — كما سبق بيان هذا فى ص ٧٩ و ٤٩٥ و ٥٧٢ — اكتنفا : أحاطا . . .) وجمع — بالتنوين — مصدر ، فاعله محذوف ، ومفعوله هو كلمة : نيف . والمراد : كجمع شخص نيفاً ، فحذف الفاعل المضاف إليه ، ونون المضاف وهو كلمة : جمع . وبقيت « نيفاً » منصوبة مفعولا للمصدر . وسيتكلم ابن مالك فى البيت السادس — وقد سبق فى هامش الصفحة الماضية — على الحالة الخامسة من حالات إبدال الواو همزة .

« ملحوظة : » تبدل الهمزة — أيضًا — وجوبًا من الألف فى نحو : حمراء وخضراء — فالأصل — على الرأى الشائع — هو : حمرَى وخضرَى . بألف التأنيث المقصورة فيهما ، زيدت قبلها ألف المد ، فأبدلت الثانية همزة .

وتبدل جوازًا من الواو المضمومة ضمًّا لازمًا لا يفارقها ، نحو وجوه ، أدْوُر (جمع دار) فيصح فيهما أجوه ، وأدْؤُر . كما تبدل من الواو لزومًا عند بعض القبائل فى مثل : وشاح ووسادة ؛ فيقال فيهما إشاح وإسادة. وقيل إن هذا القلب جائز .

وتبدل جوازاً أيضًا فى مثل : رائى ، وغائىّ ؛ نسبة إلى راية وغاية ، والأصل بثلاث ياءات خـَففت الأولى بإبدالها همزة .

* * *

إبدال الواو والياء من الهـْمزْة . (وهذه الحالة عكس التى قبلها .) :

يتحقق هذا الإبدال فى ناحيتين :

الناحية الأولى — الجمع الذى على وزن : « مفاعل » وما شابهه[1] ، بشرط أن تكون الهمزة عارضة[2] بعد ألف تكسيره ، وأن تكون لام مفرده[3] إما همزة أصلية ، وإما حرف علة أصليًّا ؛ واوا أو ياء . . فإذا تحقق المطلوب[4] وجب قلب كسرة الهمزة فتحة وقلبها — بعد ذلك — ياء فى ثلاث صور ، وواواً فى صورة واحدة ، وقلب الحرف الأخير بعدهما ألفًا .

---

(١) من كل جمع تكسير يماثل : « مفاعل » — كما قلنا — فى عدد الحروف وضبطها ، وإن لم يماثله فى وزنه الصرفى؛ فيدخل فى هذا : فواعل ، وفعالل وأفاعل . . . وغيرها مما يسمى: صيغة منتهى الجموع ، وقد سبق إيضاح هذا فى جمع التكسير ص ٤٩٧ ، ٥٠٢ .

(٢) غير أصيلة .

(٣) وصفنا « الهمزة ، والواو ، والياء ، » فيما يأتى بأنها أصلية مع أن لام الكلمة لا تكون إلا أصلية — بقصد المبالغة فى الإيضاح .

(٤) وهو وقوع الهمزة عارضة بعد ألف التكسير ولام المفرد : إما همزة أصلية وإما أحد حرفى العلة (الواو والياء الأصليتين) .

فتقلب ياء :

(ا) إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية ؛ نحو : خطيئة وخطايا — بريئة[١] وبرايا — دنيئة[٢] — ودنايا . . . فوزن : خطايا ، هو : « فعائل » . والأصل : خطايِئُ ، ثم انقلبت الياء التى بعد ألف الجمع همزة (طبقاً لما سبق فى حالات قلب الياء .) فصارت : خطَائِئَ ، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة : وبعدها ألف ، فصارت : خطايا . . . هذا هو الأصل وما مرّ فيه باختصار [٣] .

ومثله يقال فى : برايا ودنايا ونظائرهما — فالأصل : برايِئُ ؛ ودنايِئُ ،

---

(١) مخلوقة .

(٢) رذيلة ونقيصة .

(٣) أما التفصيل فيقول النحاة إن خطايا وبرايا ودنايا — وأشباهها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع — قد مر بمراحل خمس من القلب حتى استقر بعدها على هذه الصورة . وهى مراحل تخيلية محضة ، ولكنها مفيدة ، برغم ما فيها من تكلف واضح ، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها قصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطاً محكماً يستطيع به المستعرب أن يتبين تلك المفردات من أوصافها ، وأن يهتدى فى يسر وصحة إلى جموعها ، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداتها بغير حيرة ولا اضطراب . وفيما يلى المراحل الخمس — بغير اختصار — فى كلمة : خطايا ونظائرها .

ا — المفرد : خطيئة (على وزن ، فَعيلة ، والفعل : خطئ ، فالهمزة أصلية) فقياس تكسيرها هو : فعائل . فيقال : خطايِئُ ؛ لأن الياء الزائدة فى المفرد تزاد فى الجمع أيضاً بعد ألف « مفاعل وفعائل » وأشباههما . ثم يجب قلب هذه الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف التكسير فى هذا الوزن ؛ طبقاً لما تقدم فى ص ٥٧٤ ، فتصير الكلمة : خطائِئُ .

ب — إبدال الهمزة الأخيرة ياء ، لوقوعها متطرفة بعد همزة ، طبقاً لقواعد القلب التى ستأتى فى ص ٥٨٢ فتصير : خطائِيُ .

حـ — قلب كسرة الهمزة الأولى فتحة ، بدعوى التخفيف ؛ فتصير الكلمة : خطاءَيُ .

د — قلب الياء التى فى آخر الجمع ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ طبقاً لقواعد القلب ؛ فتصير : خطاءا . (وحق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقاً لقواعد رسم الحروف)

هـ — قلب الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين . والهمزة قريبة الشبه بالألف — كما يتخيلون ، فتقلب ياء ؛ فراراً من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة فى الآخر ؛ فتصير الكلمة : خطايا . ولم تقلب واوا ، لأن الياء أخف نطقاً ، والقلب إليها أكثر .

قلبت الياء بعد ألف الجمع همزة مكسورة ، ثم انقلبت الهمزة المكسورة ياء مفتوحة ، وبعدها ألف ؛ فصارتا : برايا ودنايا .

(ب) إذا كانت لام ذلك المفرد ياء للعلة أصلية (أى : ليست منقلبة عن شىء .) ، نحو : هدية وهدايا — وقضية وقضايا . . . فوزن هدايا ، وقضايا — وأمثالهما — هو : فعائِل . وأصلهما : هدايِيُ وقضايِيُ ، جرى عليهما القلب الذى فى الحالة الأولى (ما عدا قلب همزة الآخر ياء ، لأنّ لامهما ليست همزة) وانتهى بهما الأمر إلى : فعائل[1] .

(حـ) إذا كانت لام المفرد ياء للعلة ولكنها منقلبة عن واو ؛ نحو : عَشِيَّة ومطية ، وأصلهما[2] عَشِيْوَة ومَطِيْوَة ؛ وجمعهما : عشايا ومطايا ؛ على وزن : فعائل ، بعد خمسة أنواع من القلب كالتى مرّت فى الحالة الأولى : « ا »[3] . . .

أما الصورة التى تقلب فيها كسرة الهمزة فتحة ، ثم تقلب الهمزة واوا بعدها ألف — فحين تكون لام المفرد واوا ظاهرة سلمت فى هذا المفرد ؛ نَحْو : هِراوة[4] وإداوة[5]

---

(١) جرى عليهما من القلب أنواع أربعة سبقت فى الحالة الأولى ؛ وهى :

ا — هدايِيُ ، وقضايِيُ ، ثم هدائِيُ وقضائِيُ .   ب — هداءَيُ ، وقضاءَيُ .

حـ — هداءَا ، وقضاءَا .   د — هدايا وقضايا

وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعة وليست خمسة كالتى سبقت ؛ ولأن لام الكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة تقلب ياء .

(٢) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (طبقاً لما تقضى به قواعد الإبدال — كما سيجىء هنا) .

(٣) هى خمسة أنواع :

ا — المفرد عشيوة ومطيوة (بدليل : مطا ، يمطومطوا ، بمعنى : أسرع . وعشا ، يعشوعشوا ، بمعنى : ساء : بصره . . .)

والجمع : عشايِو ، ومطايِو ، قلبت الواوياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، فصارتا : عشايِيَ ومطايِيَ .

ب — قلبت الياء بعد ألف التكسير همزة — طبقاً لما تقدم — فصارتا — : عشائِيَ ومطائِيَ .

حـ — قلبت كسرة الهمزة فتحة ، فصارتا : عشاءَيَ ، ومطاءَيَ .

د — تحركت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفا ؛ فصارتا : عشاءا ومطاءا .

هـ — قلبت الهمزة ياء — لما سبق — فصارتا : عشايا ومطايا . فأنواع القلب الخمسة هنا هى التى سبقت فى الحالة الأولى تماماً ، إلا أن الواو المتطرفة ؛ هنا تقلب ياء فى نظير الهمزة المتطرفة هناك .

(٤) الهراوة : العصا الضخمة .

(٥) إناء للماء ، يشتهر باسم : الزمزمية .

وجمعها ! هَرَاوَى ، وأدَاوَى ، على وزن : « فعائل » بعد أن مرّت كلتاهما بخمسة أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغة التكسير النهائية ، وهذه الخمسة هى :

(ا) قلب الألف التى فى المفرد همزة فى الجمع بعد ألف التكسير ؛ فيقال : هَرائِو ، وأدائِو . . . (لأن مفردهما : هِراوة ، وإداوة) .

(ب) قلب الواو ياء ؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة ؛ فتصير الكلمتان : هَرَائِىَ ، وأدائِىَ .

(حـ) قلب كسرة الهمزة فتحة — طبقاً لما سلف — فتصيران : هرَاءَىَ وأداءَىَ .

(د) قلب الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتصيران : هَرَاءَا ، وأداءَا .

(هـ) قلب الهمزة واوا — ليشابه الجمع مفرده ؛ فتصيران : هَرَاوَى وأداوَى — مع كتابة الألف الأخيرة ياء ؛ طبقًا لما تقضى به قواعد رسم الحروف[١] —

من الصور السالفة يتبين أن الهمزة تبقى فى مثل: المَرَاءِى (وهى جمع : مِرْءَاة) [٢] . فلا تنقلب فى التكسير ياء ؛ لأنها همزة أصلية فى المفرد، وفى الجمع ، وليست طارئة[٣] ؛ وكذلك تبقى بغير قلب فى مثل: صحائف، وعجائز ، ورسائل ، لأن لام المفرد — وهو : صحيفة ، وعجوز ، ورسالة — ليست همزة ، ولا أحد حرفى العلة (الواو الياء) . فلم تتحقق فى الكلمات الثلاث — وأشباهها — شروط قلب الهمزة واوا ، أو ياء[٤] . . .

---

(١) فنى وسط هذا الجمع ألفان ، إحداهما التى كانت زائدة فى المفرد ، والأخرى التى زادت فى التكسير ، والأولى هى التى تقلب همزة بعد ألف التكسير .

(٢) يصح كتابتها هكذا : (مرآة) لكن إثبات الهمزة وبعدها ألف ، أوضح من كتابتها مدة فوق ألف .

(٣) فالمفرد : مرءاة على وزن مِفْعَلة ، والفعل : رأى ، والمصدر : رؤية ، فالهمزة أصلية .

(٤) وإلى الحالة الأولى السابقة يشير ابن مالك بقوله : (فى بيت سبق لمناسبة أخرى بصفحة ٥٧٥)

وافتَحْ ، ورُدَّ الْهَمْزَ « يا » فيما أُعِلْ — لَامًا . وفي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ —٥—
وَاوًا . . . . —٦—

يقول : افتح الهمزة، ويريد بها الهمزة الطارئة بعد ألف صيغة منتهى الجموع على الوجه الذى شرحناه =

الناحية الثانية — اجتماع همزتين فى كلمة واحدة — فخرج ، نحو : أأنت ؟ لأن الاجتماع فى كلمتين ؛ إذ همزة الاستفهام كلمة — وهذا بالتفصيل التالى ، مع ملاحظة أن الثانية هى التى تقلب دائمًا دون الأولى ؛ سواء أكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أم العكس ، أم كانتا متحركتين ، ويمتنع أن تكونا ساكنتين .

(ا) فإن كانت الأولى هى المتحركة — بفتحة ، أو ضمة ، أو كسرة — والثانية هى الساكنة وجب قلب الثانية حرف علة مجانسًا لحركة ما قبله ، أى : ألفًا بعد الفتح ، وواوا بعد الضم ، وياء بعد الكسر ، نحو : آمَن الرجل . . . أومِن — إيمانًا . والأصل أأْمَن — أُؤْمِنَ — إئْمانا ... قلبت الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ومثله : (آخَذ — أُوخذ — إيخاذًا) ، و (آزر — أوزر — إيزارا) و (آلم — أُولم — إيلاما .) و (آلف — أولف — إيلافا)[1] .

(ب) وإن كانت الأولى هى الساكنة والثانية هى المتحركة — وهذا النوع لا يقعان فيه فى موضع الفاء ، لتعذر النطق بالساكن ابتداء — فإن كانتا فى موضع العين وجب إدغام الأولى فى الثانية ؛ نحو : سَأَّل[2] ، ورَأَّس[3] ، ولأَّل[4] .

وإن كانتا فى موضع اللام قلبت الثانية ياء ، كبناء صيغة على وزن : « قِمَطْر » من الفعل : قرأ ؛ فيقال قِرَأْى » . والأصل : قِرَأْأٌ — بتسكين

= وردها ياء فى الجمع الذى مفرده معتل اللام بالياء أما معتل اللام بالواو فتقلب واوا . . . وهذا كلام موجز غامض لا يوضح حقيقة المراد . وقد وفيناه . أما بقية البيت السادس فيتصل بقاعدة أخرى ؛ سبقت فى ص ٥٧٥

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثَانِيَ الهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ ٱنْ يَسْكُنْ ؛ كَآثِرْ ، وائْتَمِنْ—٧

يريد : اقلب ثانى الهمزتين المجتمعتين فى كلمة — مدة . وهذا يقتضى أن تقلب الهمزة الثانية الساكنة واواً بعد الضمة، وألفاً بعد الفتحة وياء بعد الكسرة : لأن المدة هى حرف علة ساكن، قبله حركة تناسبه .

(٢) على وزن فعّال ؛ لكثير السؤال. وقد اخترت كتابة الهمزة على هذه الصورة منعاً للالتباس .

(٣) بائع الرءوس . (٤) بائع اللؤلؤ .

الهمزة الأولى ، وتحريك الثانية — قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفًا بعد الهمزة الساكنة[1] . . .

(ح) وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيلية ؛ قصد بها فى الأعم الأغلب مجرد التدريب ، ولا يكاد يعرف لها نظائر مأثورة ، فى فصيح الكلام ولا تجنح إليها الأساليب الرفيعة ، ومن أشهرها :

ا — أن تكون الهمزتان المتحركتان ، فى موضع اللام ؛ فتقلب الثانية ياء مطلقًا ؛ (أى : سواء انفتح ما قبلها ، أم انضم ، أم انكسر) . كبناء صيغة على وزن : جعفر ، أو : قِرْمِز ، أو : بُرْثُن ، من الفعل : قرأ ، فيقال : قَرْأَأٌ » ، وقِرْئِئٌ وقرؤُؤٌ ؛ بهمزتين متواليتين ، تقلب . الثانية منهما ياء لا واوا ؛ لأن الواو لا تقع طرفًا فى الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف ؛ فنقول : فى قَرْأَأٌ — مما قبلها مفتوح — قَرْأَىٌ . وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فتقلبُ ألفًا ، وتصير : قَرْأَى ، وهى اسم مقصور .

ويقال فى قِرْئِئٌ مما قبلها مكسور — : قِرْئِىٌ ، بقلب الثانية ياء ثم تحذف الياء فيقل : قِرْءٍ ، بحذف الياء التى فى آخرها كما تحذف من المنقوص ؛ وذلك بحذف حركة الياء أولا ، لاستثقال الحركة عليها ، ثم حذف الياء ؛ لالتقائها ساكنة مع التنوين ؛ كما يحذف فى مثل : داعٍ ، وَهادٍ ، ووالٍ ، ونظائرها من المنقوص . وبهذا تصير كلمة : قِرْءٍ من المنقوص الذى حذفت لامه .

ونقول فى قُرْؤُؤٌ — مما قبلهما مضموم — : قُرْءٍ أيضًا .

ذلك أن الهمزة الثانية تقلب ياء لا واوا — لما تقدم — فتصير الكلمة إلى :

---

(١) كان القياس أن تدغم الأولى فى الثانية كما أدغمت فى : سأّل ، ورأّس ، ولأّل . . . لولا أن الهمزة الثانية هنا وقعت طرفاً ، والأطراف أولى بالتغيير — فى الأغلب — ولذا قدم القلب هنا دون هناك .

ويقول النحاة : إن الهمزتين اللتين فى موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقاً ؛ أى : سواء كانت طرفاً كالمثال السالف ، أم كانت غير طرف كما فى بناء صيغة خيالية على وزن : « سفرجل » من الفعل : قرأ : فيقال : قَرَأْيَأٌ ، بإسكان الهمزة الأولى ، وفتح الياء بعدها . والأصل : قرأْأَأٌ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها فى موضع اللام وسلمت الأولى والثالثة . والأغلب فى هذه الأمثلة أنها خيالية للتدريب — كما قلنا — إذ لا يكاد يشيع لها نظائر مأثورة فى فصيح الكلام .

(٢) نوع من الصبغ المائل للحمرة .

قُرْؤُىٍ ، ثم تقلب الضمة التى قبلها كسرة؛لتسلم الياء ، فتصير إلى : قُرْئِيٍ ، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها عليها ، ثم تحذف الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين ، وتنتهى إلى : قُرءٍ ، وتصير منقوصة ، مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ .

٢ ــ أن تكون الهمزتان المتحركتان فى غير موضع اللام ، وحركة الثانية كسرة . فتقلب الثانية ياء مطلقًا (أى : بعد همزة مفتوحة أو مكسورة ، أو مضمومة ؛ فهى فى حكمها كالصورة السالفة) ــ كبناء صيغة من الفعل : « أمّ »[١] تكون على وزان : » أصبع »بفتح الهمزة ، أو بكسرها ، أو بضمها ، مع كسر الباء فى الحالات الثلاث ، فيقال بعد الهمزة المفتوحة : أَأْمِمُ ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزةالساكنة ؛ ليمكن إدغام الميمين ، وهذا أمر واجب ، ثم تقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ؛لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء كما تقدم ــ فتصير الكلمة أَيِمّ .

ويقال : بعد الهمزة المكسورة : إئْمِمْ ، بهمزتين ؛ أولاهما مكسورة ، وثانيتهما ساكنة ، فتنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب فى الميمين ، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ، وتصير الكلمة : إيِمّ

ويقال بعد الهمزة المضمومة : إُؤْمِم بهمزتين ؛ مضمومة فساكنة ، ثم تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ليمكن الوصول إلى الإدغام الواجب ، ثم تبدل الهمزة الثانية بعد كسرها ياء وتصيرالكلمة : أُيِمّ .

٣ ــ أن تكون الهمزتان المتحركتان فى غير موضع اللام والثانية مضمومة فتقلب واوا بعد همزة إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة . فمثال المضمومة بعد مفتوحة : أَوُبّ[١] ، والأصل : أَأْبُب ــ بفتح ، فسكون ، فضم ... ــ نقلتْ حركة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتيسّر الوصول للإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعد الإدغام : أَأُبّ ، وقلبت الهمزة الثانية واوا بعد انتقال الضمة إليها ؛لأن الواو هى المناسبة للضمة ؛ فصارت الكلمة : أَوُبّ .

ومثال المضمومة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : « أمّ[٢] »على وزان :

---

(١) بفتح ، فضم ، فباء مشددة ــ ، جمع : أب ، بفتح الهمزة وتشديد الباء ، وهو : المرعى .

(٢) بمعنى : قصد .

إصبُع — بكسر الهمزة وضم الباء — فيقال : اِئْمُم ؛ بكسر ، فسكون ، فضم . نقلت حركة الميم إلى الهمزة — قبلها ، ليتسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة اِؤُمّ ، — بكسر ، فضم ، فميم مشددة — . قلبت الهمزة الثانية حرفًا من جنس حركتها ؛ وهو الواو ، فصارت : إوُمّ .

ومثال المضمومة بعد ضمة : بناء صيغة على وزن : أُبْلُم من الفعل : أمّ ؛ فيقال : اُؤْمُم — بضم ، فسكون ، فضم — تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام ؛ فتصير الكلمة بعده : اُؤُمّ ، — بضمتين متواليتين — وتقلب الهمزة الثانية المضمومة حرفًا من جنس حركتها ، وهو الواو — فتصير الكلمة : اُوُمّ .

٤ — أن تكون الهمزتان المتحركتان ، فى غير موضع اللام ، والثانية مفتوحة مُطلقًا ؛ (أى : بعد مفتوحة ، أو مضمُومة ، أو مكسورة) فتقلب واواً . فمثال المفتوحة بعد مفتوحة : أوادِم[1] ، والأصل : أ آدم ، بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف ؛ قلبت الهمزة الثانية واواً ؛ طبقًا لقواعد الإبدل ، التى تقضى بقلب الهمزة الثانية المفتوحة

---

(١) يقول ابن مالك فى حكم الهمزة المفتوحة (وقبلها فتحة أو ضمة) وأنها تقلب واوا فى الحالتين ، كما تقلب ياء إن كان قبلها كسرة — كما يجىء بعد هذا — :

إنْ يُفْتَحِ اَثْرَ ضَمٍّ اَوْفَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا . ويَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ — ٨

(إن يفتح : أى : الهمزة الثانى ، بمعنى : الهمزة) . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهمزة الثانية المكسورة وقبلها حركة ؛ فصرح بأنها تقلب ياء مطلقاً ؛ (أى : سواء أسبقتها ضمة ، أم فتحة ، أم كسرة) . كما صرح بأن الهمزة المضمومة (بعد حركة) يجب قلبها واوا مطلقاً بشرط ألا تكون الهمزة الثانية آخر الكلمة فإن كانت آخراً وجب قلبها ياء . — كما سبق فى الشرح . يقول :

ذُو الكَسْرِ مُطْلَقا كذا . وما يُضَمْ وَاوًا أَصِرْ ، مَالَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ — ٩

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا . وَأَؤُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فى ثَانِيهِ . أُمْ — ١٠

(كذا . أى : ينقلب ذو الكسر مطلقاً كهذا — مشيراً إلى ما قبله مما ينقلب ياء — وأن الهمزة المكسورة تقلب ياء مطلقاً ، سواء أكان ما قبلها مكسوراً أم غير مكسور . وأُمْ ، أصلها : « أم » بتشديد الميم ، بمعنى : اقصد . أى : اتجه لهذا الحكم والعمل به) .

أما ما انضم من ثانى الهمزين فيصير . واواً مطلقاً (سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم) بشرط ألا يكون تمام اللفظ ، أى : بشرط ألا يكون هو آخر الكلمة) فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً . و « جا » ، أى : جاء فى كلام العرب ياء . وختم البيت العاشر بالإشارة إلى الهمزة الثانية التى يجوز قلبها واوا و إبقاؤها وقد شرحناها .

غير المتطرفة — واواً ، دائمًا : سواء أكان ما قبلها مفتوحًا أم غير مفتوح .

ومثال المفتوحة بعد مضمومه : أُوَيْدم ؛ (تصغير : آدم .) ، والأصل : أُؤَيْدم ، قلبت الهمزة الثانية واوا ؛ عملا بالقاعدة السالفة .

ومثال المفتوحة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : «أمّ» ، على وزن : إِصبَع — بكسر الهمزة ، وفتح الباء — فيقال : إِأْمَم ، بكسر ، فسكون ، ففتح . تنقل حركة الميم الأولى (وهى الفتحة) للهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام الواجب ، ثم يقع الإدغام ؛ فتصير الكلمة : إِأَمّ ، بكسر ، ففتح ، فميم مشددة . وتقلب الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة فى حشو الكلام فتصير الكلمة : إِيَمّ ، بهمزة مكسورة ، وياء مفتوحة ، وميم مشددة .

ملاحظة : إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم فى صدر فعل مضارع جاز فى الثانية منهما قلبها وبقاؤها من غير قلب ، نحو : أؤُم ، وأئِنّ مضارعى : « أمّ » بمعنى : قَصَدَ . و « أنّ » ، بمعنى : تألم ، ويجوز أوُم ، وأيِنّ . . .

* * *

إبدال الياء من الألف :

تقلب الألف ياء فى موضعين ؛ أولهما : وقوعها بعد كسرة ؛ كما فى تكسير سلطان ، ومصباح ، ومنشار — ونحوها — على : سلاطين ، ومصابيح ، ومناشير . . . وكما فى تصغيرها على : سُلَيْطين ، ومُصَيْبيح ، ومُنَيْشير . . .

ثانيهما : وقوعها بعد ياء التصغير فى مثل : كُتَيِّب ، وسُحَيِّب ، وغُلَيِّم . . . ، تصغير : كتاب ، وسحاب ، وغلام . والسبب : أن ما بعد ياء التصغير لا بد أن يكون متحركًا ، والألف لا تقبل الحركة وياء التصغير لا تكون متحركة . فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين ، ولم تقلب حرفًا آخر لأن هذا هو الوارد عن العرب[1] .

* * *

(١) فى الموضعين السالفين يقول ابن مالك :

وياءً اقلبْ ألفًا كَسْرًا تَلَا أو يا تَصْغير . . . . —١١

التقدير : واقلب ألفاً تلا كسراً — ياء ، أو تلا ياء تصغير . يريد اقلب حرف الألف ياء إذا وقع =

إبدال الياء من الواو :

تقلب الواو ياء فى ، نحو أحد عشر موضعًا :

١ — أن تقع متطرفة بعد كسرة ؛ كما فى نحو : رضِيَ ، وقوِيَ ، والراضى ، والسَّامى . والأصل : رضِوَ وقوِوَ[١] ، والراضِو ، والسَّامِو ، لأن هذه الكلمات — ونظائرها — واوية اللام ، بدليل ظهور الواو الأصلية فى بعض تصاريف الكلمة مثل : الرضوان — القوة ، السمو . . . ولا يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التأنيث بعد الواو ؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة كلمة مستقلة ، نحو : رضِيتْ — قوِيتْ — الراضية — السامية . فتعتبر الواو التى تليها هذه التاء فى حكم المتطرفة التى يجب قلبها ياء بعد الكسرة .

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف ونون زائدتين بعد الواو المتطرفة التى قبلها كسرة ، لأن هذين الحرفين — هنا — فى حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها . ومن الأمثلة : الإتيان بصيغة على وزن : « فَعِلان » — بفتح فكسر — من الغزو والشجو ، فيقال : غَزِوان ، وشجِوان ، بالواو التى قبلها كسرة ، ثم تقلب هذه الواو ياء ؛ فتصير الصيغة : غَزِيَان ، وشجِيَان « فالواو » واقعة فى الطرف تقديرًا وقبلها كسرة ، فعُوملت معاملتها إذا وقعت فى الآخر حقيقة[٢] . . .

٢ — أن تقع عينا لمصدر ، أعلَّت[٣] ، فى فعله ، وقبلها فى هذا المصدر

= بعد كسرة أو بعد ياء تصغير . وأكمل البيت بتكملة تتصل بقاعدة جديدة ستجىء فى البيت الذى بعده مباشرة .

(١) هذا الكلمة : (قوو) صالحة للإدغام ؛ لانطباق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه .

(٢) وفى هذا الموضع يقول ابن مالك :

. . . . بِواوٍ ذَا افْعَلَا —١١

فى آخِرٍ ، أَوقَبْلَ « تا » التَّأْنيث ، أَوْ زِيَادَتَىْ « فعْلَانَ » . . . . . . —١٢

يقول : افعل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف ياء بعد الكسرة) بشرط أن تكون الواو فى الآخر أو بعدها تاء التأنيث ، أو زيادتا فعلان على الوجه الذى شرحناه . أما أول البيت الحادى عشر فمختص بقاعدة سلفت الإشارة إليها فى هامش (ص ٥٨٥) كما أن آخر البيت الثانى عشر مختص بقاعدة ستجىء بعده مباشرة .

(٣) أى : كانت حرف علة منقلباً عن غيره . وهذا هو المراد بالمعل هنا .

كسرة ، وبعدها ألف . (فالشروط أربعة) . ومن الأمثلة : صام صياما — قام قيامًا — راد ريادًا — حاك حياكًا وحياكة ، والأصل : صِوَام ، وقِوَام ، ورِوَاد ، وحِواك ، قلبت الواو ياء لتحقق الشروط الأربعة السالفة . فلا قلب فى مثل : سِوار ، لانتفاء المصدرية ، ولا فى مثل : حاوَر حوارا ؛ لأن الواو غير معلة فى الفعل (أى : غير منقلبة عن حرف آخر) ولا فى مثل : حال حِوَلا ، لعدم وقوع ألف بعدها ، على حسب الرأى الغالب[1] . . .

٣ — أن تقع عيناً لجمع تكسير ، صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى معلَّة فى مفرده . ومن أمثلتهم : جمع دار على دِيار ، وحِيلة على حِيَل ، وديمة على دِيَم ، وقِيمة على قِيَم ، وقامة على قِيَم ، أيضًا . والأصل : دِوَار — حِوَل — دِوَم — قِوَم ، ومن الشاذ : حاجة وحِوَج .

فإن كانت اللام معتلة وجب تصحيح الواو ؛ فيقال فى جمع : ريَّان[2] وجوّ : رِواء ، وجِوَاء ، بترك الواو بغير قلب .

٤ — أن تقع عيناً لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى فى مفرده شبيهة بالمعلَّة : فى أن تكون ساكنة فيه ، وبعدها فى الجمع ألف ، نحو : سوط وسياط ، وحوض وحياض ، وروض ورياض — ... والأصل : سِواط — حِواض — رِواض . . . فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ، نحو : كُوز وكِوَزة ، وعَوْد[3] وعِوَدة ، كما تصحح إن كانت متحركة فى المفرد ؛ نحو : طويل

---

(١) وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك فى آخر البيت الثانى عشر وفى البيت الذى يليه . يقول :

. . . . ذَا أَيضًا رَأَوا —١٢

فى مصْدَرِ المعتلِّ عَيْنًا . والفِعَلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ؛ نَحْوُ الحِوَلْ —١٣

يريد : أن النحاة رأوا أيضاً قلب الواو ياء بعد الكسرة فى مصدر كل فعل معل العين ، وبعدها ألف ؛ نحو صام صياما . . . كما شرحنا . وأشار بقوله والفِعَل منه صحيح . . . إلى أن المصدر إذا كان على وزن فعل (بكسر بفتح) وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف ، فإن الواو تصح فيه ، نحو : حول ، مصدر : حال .

(٢) مرتو بالماء (ضد عطشان) .

(٣) للذى زاد عمره من الإبل على سبع سنين .

وطوال . . .[١]

٥ — أن تقع طرفًا فى ماض وهى رابعة أو أكثر بعد فتحة بشرط أن تكون منقلبة ياء فى المضارع نحو : أعطيت وزَكَّيْت ، وأنا أُعطِى وأُزكِّى . وفعلهما : (عطا يَعْطو ؛ بمعنى : أخذ وتناول) فأصل الفعلين الرباعيين : أعطوت ، وزكَّوت ، ثم قلبت الواو فيهما ياء ، وكذلك فى اسم مفعولهما ؛ وهو : معطَيان ومزكَّيان[٢] . . .

٦ — أن تقع ساكنة غير مشددة وقبلها كسرة ، نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات . والأصل : مِوْزان ، ومِوْعاد ، ومِوْقات ، بدليل : الوزن ، والوعد ، والوقت . فلا يصح القلب فى مثل : سِوَار ، وصِوَان ، لعدم سكون الواو . ولا فى : اجْلِوّاذ (وهو مداومة السير مع الإسراع) لتشديد الواو .

٧ — أن تقع لامًا لصفة على وزن : فُعْلى (بضم فسكون ففتح) نحو : دُنيا وعُليا ، وأصلهما : دُنْوَى وعَلْوَى . . . ، (بدليل دنوت دنوًّا ، وعلوت علوًّا) ، قلبت

---

(١) وفى النوعين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَجَمْعُ ذِى عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فاحْكُمْ بذا الْإعْلَالِ فيهِ حَيْثُ عَنْ — ١٤

(عَنْ ، أصلها : عَنّ ، بالتشديد خففت النون بالسكون ، للشعر ومعنى : عنّ ، ظهر وعرض)

ثم قال :

وصَحَّحُوا : « فِعَلَةً » . وفِى : « فِعَلْ » وَجْهَانِ . والإِعْلَالُ أَوْلَى ؛ كالْحِيَلْ — ١٥

يريد أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف فى الجمع ، وكان على وزن فعلة (بكسر ففتح) — فإنها تصح وتبقى ؛ نحو كوز وكوزة وعود وعودة . . . فإن كان الجمع على وزن فعل (بكسر ففتح) جاز عند ابن مالك الإعلال — وهو الأولى — والتصحيح ؛ نحو : حاجة وحوج أو حيج — وحيلة وحيل وحول . ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأولى . أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يقاس عليه ويقتصر على الوارد المسموع منه . وهذا هو الرأى الأقوى . ويجب الاقتصار عليه .

(٢) وفى هذا الموضع يقول ابن مالك :

والواوُ لامًا بَعْدَ فَتْحٍ « يا » انقلَبْ كالمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ . (ووجب . .) — ١٦

(التقدير : انقلبت الواو — حالة كونها لامًا بعد فتح — ياء) كالتاء فى المعطيان ويرضيان فأصلها الواو . أما الفعل : « وجب » فلا صلة له بهذا ؛ وإنما صلته بالبيت السابع عشر الآتى فى ص ٥٩٢ .

الواو ياء . ومن الشاذ المسموع : قُصْوَى[1] . فإن كانت فُعْلَى اسما (وليست وصفا) ، بقيت الواو بغير قلب ، نحو : حُزْوَى ، اسم موضع . . .[2]

٨ — أن تجتمع هى والياء فى كلمة واحدة بشرط ألا يفصل بينهما فاصل وأن يكون السابق منهما أصيلا (أى : غير منقلب عن غيره) وساكنًا سكونًا أصليًّا غير عارض. فإذا تحققت الشروط وجب قلب الواو ياء، وإدغامها فى الياء سواء كانت الياء هى السابقة ؛ نحو سيد وميت (وأصلهما ، سَيْوِد ومَيْوِت — كماسبق) أم كانت الواو هى السابقة ؛ نحو: طَىّ ، ولىّ ، وأصلهما : طوْىٌ ، ولوْىٌ ، ؛ بدليل طويت ولويت ... فالواو فى الأمثلة السالفة قلبت ياء ، وأدغمت الياء فى الياء .

فإذا اجتمعتا فى كلمتين فلا قلب ، نحو : يدعو ياسر ، ويجرى يَا مِن . ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل ، نحو : زيتون ، أو كان السابق منهما متحركًا ، نحو : طويل وغيُور ، أوكان السابق غير أصيل ، نحو: كُوَيتِب فى تصغير : كاتب ، أو كان سكونه غير أصيل ، كقولهم فى « قَوِىَ » الماضى ، المكسور الواو أصالة : قَوْىَ ، بسكون الواو ؛ للتخفيف .

وإذا اجتمعت الواو والياء فى تصغير اسم — لا وصف — مشتمل على واو متحركة ، وتكسيره على : مَفَاعل — وما يوازنه[3]— جاز قلب الواو بالطريقة السالفة وتصحيحها ، نحو : جدول وجداول ، والتصغير[4] : جُدَيِّل ، أو : جُدَيْول ، بالقلب

---

(١) وهى لغة قريش .

(٢) وفى الموضع السابع يقول ابن مالك . فى فصل مستقل يجىء بعد ، ولا يشتمل إلا على بيتين أولهما يشتمل على حالة تبدل فيها الواو من الياء وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو . ونصهما تحت عنوان «فصل» :

مِنْ لَامِ فَعْلَى اسْمًا — أَتَى الواوُ بدَلَ ياءٍ . كَتَقْوَى — غالبًا جَا ذَا الْبَدَلْ —١

(أى : جاء هذا البدل) .

يريد : أن الواو تبدل من الياء الواقعة لاماً لاسم على وزن فعلى — بفتح ، فسكون ، ففتح مع مد — نحو: تقوى . . . وهذه الصورة هى الصورة الثالثة من الصور التى سيجىء شرحها فى موضعها الأنسب ، عند الكلام على قلب الياء واوا (ص ٥٩٢) . أما الذى يعنينا هنا وهو العكس ، (أى : قلب الواو ياء) فهو البيت الثانى آخر الفصل ، ونصه :

بالعَكسِ جاءَ فُعْلَى وَصْفَا وكوْنُ : « قُصْوَى » نَادِرًا لا يَخْفَى —٢

(٣) سبق بيان ما يوازنه فى ص ٤٩٧ ، ٥٠٢ .

(٤) راجع ما سبق خاصاً بهذا فى « التصغير » ص ٥٢٢ .

وعدمه ، ونحو : أسود — للحية — وأساود ، والتصغير أسَيِّد ، أو أسَيْوِد . والإعلال أحسن فى كل ذلك .

فإن كان المفرد وصفًا تعيَّن الإعلال ؛ نحو : ألَيِّم ،تصغير : ألْوَم ، (اسم تفضيل فعله ؛لامَ) . وكذلك إن كانت الواو فى المفرد غَير متحركة ؛نحو: عجوز وعمود ، وتصغيرهما عُجَيِّز وعُمَيِّد . وكذلك إن كانت الواو فى المفرد عارضة نحو : رُوْية ، تخفيف رؤية ،ونحو : بُويع ، لأن أصلها ألف ...[1]

ومما ينطبق عليه حكم الكلمة الواحدة — مع أنه ليس بواحدة — جمع المذكر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء صاحِبِيَّ والأصل : صاحبون لى . حذفت النون للإضافة ومعها اللام فصارت الكلمة صاحبُوى ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وكسر ما قبلها .

٩ — أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ثلاثى على وزن : فَعِل — بفتح فكسر — نحو : رضِيَ فهو مَرْضِىّ ، وقَوِىَ فهو مَقْوِىّ . والأصل : مرضُوىٌ ومقْوُوىٌ (على وزن مفعول) اجتمعَت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قُلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء . وكسر ما قبلها بدلا من الضمة لكيلا تقلب الياء واوا بعد الضمة .

فإن كان الماضى غير مكسور العين وجب تصحيح الواو ، نحو : : مغزُوّ ومدْعُوّ ؛ وفعلهما : غزا ودعا . وأصلهما ،غَزَو ، ودعَوَ ، تحركت الواو وانفتح وما قبلها ؛ قلبت ألفا ، فصار : غزا ودعَا[2] .

---

(١) وفى هذا الموضع الثامن يقول ابن مالك فى بحث مستقل عنوانه : « فصل » : نص البيت الأول والثانى منه وهما الخاصان بموضوعنا :

إنْ يَسْكنْ السَّابقُ مِن واوٍ ويا واتَّصَلَا ، ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا —١

فَيَاءً الواوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْر مَا قَدْ رُسِمَا —٢

(عرى = خلا . رسم = عين وحدد بوضوح) .

(٢) ويصح أن يبقى الفعلان على أصلهما بغير قلب الواو ؛ بقصد المدح ، أو التعجب ، بشرط أن يكون كل منهما على وزن فَعُل — بفتح فضم — وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب فى بابه الخاص (حـ ٣ ص ٢٦٩ م ١٠٩) .

١٠ — أن تكون لاماً لجمع تكسير وزنه ، فُعُـول (بضم فضم) ، نحو : عصا ، وجمعها : عِصِيّ ، ودلو ، وتكسيره : دِلِيّ. والأصل : عُصُووٌ ودُلُوىٌ اجتمع واوان — واجتماعهما ثقيل — أولاهما زائدة في الجمع ، والأخيرة أصلية (لام الكلمة) قلبت الواو الأخيرة ياء ؛ فصارتا إلى : عُصُوىٍ ، ودلُوىٍ . اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلهما ، فصارتا : عُصِيّ ودُلِيّ . ويصح كسر أولهما للتخفيف ؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثـقل . ومن النحاة من يجيز التصحيح في جمع التكسير السالف ولكن الأرجح عدم التصحيح .

فإنْ كان « فُعُول » مفرداً وجب التصحيح ؛ نحو : عتُوّ — علُوّ — سُمُو — نمُوّ[١] . . .

١١— أن تكون عيناً لجمع تكسير على وزن : « فُعَّل » صحيح اللام مع عدم وجود فاصل بين العين واللام ، نحو : صُيَّم ، ونُيَّم ، وأصلهما : صُوَّم ونوَّم ، بواوين قبلهما ضمة ، وهذا ثقيل ؛ فعُدِل عن الواوين إلى الياءين لخفتهما ، ولكن التصحيح هو الأكثر ؛ فيقال صُوَّم ، ونوَّم . فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب ، نحو شُوَّى وغُوَّى ، . . . (بضم أولهما ، وتشديد ثانيهما المفتوح) وهما جمع : شاوٍ ؛ وغاوٍ اسمى فاعل من شَوَى وغَوَى . كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام ، نحو صوّام ونوّام ، ومن الشاذّ : نيَّام . . .

* * *

(١) وإلى الموضعين التاسع والعاشر يشير ابن مالك — في فصل مستقل ، أوله : إن يسكن السابق من واو وياء ، قائلا في البيتين الثامن والتاسع .

وصَحِّحِ المفعُول من نَحْوِ عَدَا ... وأَعْلِلِ آن لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدا — ٨

يريد بنحو : « عدا » الماضى الثلاثى غير المكسور العين إذا كان واوى اللام حيث يجب التصحيح فى الرأى الأجود ؛ فتقول عدا ، وغزا ودعا واسم المفعول ، معدو ، ومغزو ، ومدعو . أما غير الأجود فيجرى فيه القلب فيقال : معدىّ — مغزىّ — مدعىّ . ثم قال :

كَذَاك ذا وَجْهَيْن جا « الفُعُولُ » مِنْ ... ذى الواوِ لامَ جمعٍ أوفردٍ يَعِنْ — ٩

يعن = أصلها : يعنّ ، بالتشديد ، أى : يظهر) . والرأى عند بن مالك أن « الفعول » جاء فيه عن العرب الوجهان سواء أكان جمعاً أم مفرداً . وغير ابن مالك يحتم الرأى الذى شرحناه ويحكم بالضعف على غيره . — وستجىء إشارة للبيتين السالفين فى مناسبة أخرى ص ٦١٠ .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه :

إبدال الواو من الألف :

إذا وقعت الألف بعد ضمة وجب قلبها واواً ، سواء أكان هذا فى اسم أم فعل؛ فمثال الاسم : لُوَيعب ، ومُوَيْهر ، وهما تصغير : لاعب وماهر ، ويشترط لقلب الألف واواً فى التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى فى : « ناب » (بمعنى : السن) فإنها فى التصغير ترجع إلى أصلها الياء — كما تقدم فى بابه — فيقال نُيَيْبُ .

ومثال الفعل : روجع — عومل — بويع . . . وهى أفعال ماضية مبنية للمجهول : وأصلها للمعلوم : راجَع — عامَل — بايَع . . .(1)

* * *

إبدال الواو من الياء :

يقع هذا فى أربعة مواضع :

١ — أن تكون الياء فى لفظ غير دال على الجمع ، مع سكونها ، ووقوعها بعد ضمة ، وعدم تشديدها . نحو : يُوقن ومُوقن ، يونع ومُونع — يُوقظ ومُوقظ — يُوسر ومُوسر ... قلبت الياء واوا فى المضارع واسم الفاعل وهكذا . . .

والأصل : أيقَن الرجل يُيْقِن ؛ فهو مُيْقن — أينع الثمر يُيْنِعُ ؛ فهو مُيْنِع — أيقظ الصياحَ النائم يُيْقِظُ ، فهو مُيْقظ — أيسر النشيط يُيْسر؛ فهو مُيْسِر. فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعا : نحو : بِيض ، وهِيم ، (تقول : هذا ورق أبيض وورقة بيضاء ، والجمع فيهما : بُيْض(2) بضم الباء ،

وشاعَ نحوُ : « نُيَّم » فى : نُوَّمٍ ونَحْوُ : « نيام »شُذُوذُهُ نُمِى — ١٠

(نمى = نسب . أى : أنه نسب للشذوذ — وستجيء الإشارة لهذا البيت فى مناسبة أخرى ص ٦١٠ .

(١) وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك فى آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله :

. . . . وَوَجَب — ١٦

إبْدَالُ واوٍ بعدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ . . . . — ١٧

أما صدر البيت الأول فخاص بقاعدة سلفت فى ص ٥٨٨ وأما بقية الثانى فخاص بقاعدة ستجيء بعد هذه مباشرة .

(٢) قياس تكسيرهما : فُعْل .

ثم يجب كسرها فى هذه الصورة ؛ لثقلها فى جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة . وتقول : هذا جمل أهْيَم[١]، وناقة هيماء، والجمع فيهما : هُيْم ، بضم الهاء، ثم تُكسر الهاء ، وجوبًا ، لما سبق .)

كذلك لا يصح القلب : إن كانت الياء متحركة ، نحو : هُيَام[٢]، — بضم ، ففتح بغير تشديد — أو كانت غير مسبوقة بضمة ، نحو : خَيْل وجِيل . . . أو كانت مشددة ؛ نحو غُيَّب[٣]. . . [٤].

٢ — أن تكون لامًا لفِعْل ، وقبلها ضمة ، نحو : نَهُوَ الرجل ، أو : قَضُوَ ، أو : سَمُوَ ، أو ذَكُوَ ؛ للتعجب من نُهْيَته — أى : عقله — أو من قضائه ، أو سموه ، أو ذكائه ، وهذه الألفاظ تؤدى معنى التعجب ، أى : ما أنهاه — ما أقضاه — ما أسماه — ما أذكاه . . . فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية التى سبق الكلام عليها فى بابه .

وقد تكون لامًا لاسم مختوم بتاء تأنيث بعدها تُلازِمُ الكلمة ؛ بحيث لا تؤدى الكلمة معناها إلا مع هذه التاء ؛ كبناء صيغة على وزن « مَقْدُرَة » — بفتح ، فسكون، فضم ، ففتح — من الفعل ، رمى ؛ فتكون ، مَرْمُوة ، والأصل مرمية — بكسر الميم الثانية — قلبت الياء واوًا ؛ لوقوعها بعد ضمة .

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغة المطاوبة لم يصح القلب ، ووجب ترك الياء

---

(١) شديد العطش .

(٢) مصدر : هام ، بمعنى : اشتد عطشه ، أو حبه .

(٣) جمع غائب .

(٤) وفى هذا الموضع من قلب الياء واوا وقلب الضمة كسرة فى مثل بيض ، وهيم ، ونحوهما . . .
يقول ابن مالك فى البيت السابع عشر الذى سبق صدره :

. . . . و « يا » كمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ — ١٧

يريد أن الياء التى كانت فى أصل كلمة : « موقن » يجب قلبها واوا ، كما انقلبت الألف فى الحالة السالفة واوا . فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين — الألف والياء — واوا . ثم قال فى قلب الضمة كسرة .

ويُكْسَرُ المضْمُومُ فِى جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ : « هِيمٌ » عندجَمْعِ : أَهْيَمَا — ١٨

(والألف التى فى آخر : « أهيما » زائدة للشعر .) ومثل : أهيم : هيماء، وما شابههما مما يجتمع فيه سبب الكسر .

على حالها ، نحو : « تمادِيَة » ؛ وهى مصدر دال على المرة ، وفعله : تمادَى : وأصل المصدر : تمادُيا — بضم الدال — ؛ لأن المصدر القياسى للفعل الذى على وزان : « تفاعَل » هو : تفاعُل . ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ، لتسلم الياء من قلبها واوا . ثم جاءت التاء الدالة على الوَحدة بعد انقلاب الضمة كسرة .

وقد تكون لامًا لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين ؛ كبناء صيغة من الفعل رمى : على وزان : سَبُعان (بفتح فضم مع مدّ . . . اسم موضع) فيقال رَمُوَان . ! ! (٢)

٣ — أن تكون لاما لاسم على وزن ، فَعْلى — بفتح ، فسكون ، ففتح مع المدّ — نحو : تقوى ، وشَرْوَى ، وفَتوَى . . . والأصل : تَقْيا ، وشَرْيا ، وفَتيا . . . بدليل : تَقَيت ، وشَرَيت ، وفَتَيت ، فأبدلت الياء فى الجمع واوا . . . (٢)

٤ — أن تكون عينًا لكلمة على وزن : فُعْلى — بضم ، فسكون ، ففتح مع المد — بشرط أن تكون الكلمة اسما محضًا ، أى : خالصا من شائبة الوصفية ؛ نحو : طُوبَى (٣) التى هى اسم خالص الاسمية ، للجنة ، أو لشجرة فيها — فإن لم تكن اسما محضًا وكانت صفة محضة ، أى : خالصة من شائبة الاسمية وجب تصحيح الياء وكسر ما قبلها ؛ لكى تسلم من قلبها واوا ، ولا يكاد يعرف من هذا النوع — كما قالوا — إلا كلمتان هما : ضِيزَى (٤) وحِيكى (٥) ، وأصلهما (٦) : ضُوزَى ،

---

(١) وفى هذا الموضع يقول ابن مالك :

وواوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ « اليَا » مَتَى ... أُلْفِىَ لامَ فِعْلٍ ، اوْ مِنْ قبل : « تَا » — ١٩

كَتَاءِ بَانٍ مِنْ : « رَمَى » كَمَقْدُرَهْ ... كَذَا إذا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ — ٢٠

(ألفى = وُجِد) والمراد : متى وجد حرف الياء على هذه الصورة .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشارة إليه فى ص ٥٨٩ تحت عنوان « فصل » ونصه :

مِنْ لام فَعْلى اسْمًا أَتَى الوَاوُ بَدَلْ ... ياءٍ ؛ كتَقْوَى — غَالباً — جَاذَا البَدَلْ — ١٩

(٣) وأصلها : طُيْبَى . بالياء ، — لأن فعله : طاب يطيب — قلبت الياء واوا . (انظر رقم ٣ من هامش الصفحة التالية) (٤) يقال : قسمة ضيزى ، أى : جائرة ظالمة (ضازه ، يضوزه ويضيزه . . . ، جار عليه ، وبخسه) .. (٥) يقال : مِشية حِيكَى إذا تحرك فيها المنكبان . (حاك فى مشيه يحوك ويحيك ، إذا حرك منكبيه) .

(٦) أصلهما عند كثير من النحاة : « ضوزى . وحوكى » ؛ فهما واويان . وهذا مخالف لما =

وحُوكَيَ ، بالواو الساكنة فيهما المسبوقة بضمة . قلبت الواو ياء ساكنة ،وقلبت الضمة قبلها كسرة .

فإن كانت الصفة غير محضة — لجريانها مجرى الأسماء[١] ، جاز فى الرأى الأنسب[٢] القلب والتصحيح ، وفى الحالتين تكون الصفة غير المحضة دالة على التفضيل ، لأنها مؤنث أفعل الدال على التفضيل أيضاً ، ومن أمثلتها : طوبى[٣] أو : طيبى ، مؤنث أطيب — كوسَى أو : كيسى مؤنث : أكْيس — ضوقَى أو : ضِيقَى مؤنث : أضيق — خُورَى ، أو خِيرَى ، مؤنث : أخْيَر . . .

* * *

إبدال الألف من الواو والياء :

إذا وقعت الألف عيناً للماضى الثلاثى ، أو لاما ، فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء ؛ نحو : صام — باع — سما — جرى . والأصل : صوَمَ — بيَعَ — سمَوَ — جرَىَ ... بفتح الواو والياء فى كل ذلك . والدليل على هذا الأصل : المصادر — أو غيرها — إذ نقول : صوْم ، بيْع ، سُمُوّ ، جرْى . . . فقلبت الواو والياء فى تلك الأفعال — ألفا . كما يقلبان فى كثير من الأسماء أيضًا ، ولا يقع هذا القلب فى الأفعال ولا فى الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة شروط :

أولها : أن يتحركا فإن لم يتحركا لم يقع القلب ، كما فى قوْل ، صوْم ، بيْع ، عيْن .

ثانيها : أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات

= يدل عليه القاموس وتاج العروس من أنهما واويان ويائيان . فلا يصح الاستدلال بهما على قلب الواو لجواز أن تكون هذه الياء هى التى فى أصلهما . . .

(١) ويعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف

(٢) وهو رأى ابن مالك ، فقد نص على أن الوجهين مسموعان عن العرب ، ويخالفه سيبويه وكثرة النحاة ؛ فقطعوا بقلب : ياء «فُعْلَى» واوا إذا كانت اسما ؛ كطوبى الاسمية أو وصفا غير محض ، وبعدم قلبها إذا كانت وصفاً محضاً ، وكسر ما قبلها لتسلم . ويقول ابن مالك مسجلا رأيه ، قاصداً «فُعْلَى» الجارية مجرى الأسماء :

وإنْ تكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفًا   فذَاك بالوجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى — ٢١

(يلفى = يوجد — كما سبق —) .

(٣) كلمة : «طوبى» قد تكون اسما محضا كالتى هى اسم . الجنة ، أو اسم شجرة ، وقد تكون وصفاً إذا كانت للتفضيل ، مؤنث : «أطيب» الدال على التفضيل كما عرفنا .

التى لا تلازمهما ؛ فلا قلب فى نحو : جَيَل ، وتَوَم وأصلهما : جَيْئَل [١]، وتوْءَم [٢]، نقلت حركة الهمزة – بعد حذفها للتخفيف – إلى الساكن قبلها ، عند من يبيح هذا التخفيف إنْ أمِن اللبس . ولا فى مثل قوله تعالى : (لتُبْلَوُنّ فى أموالكم وأنفسكم) ، وقوله : (ولا تنسَوُا الفضْل بينكم) .

ثالثها : أن يكون ما قبلهما مفتوحًا ؛ فلا قلب فى مثل : العِوض – الدُّوَل – الحِيَل .

رابعها : أن تكون الفتحة التى قبلهما متصلة بهما – مباشرة – فى كلمة واحدة ؛ فلا قلب فى مثل : حضر وفدٌ ليس يزيدُ فيه .

خامسها : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا فاءين أو عينين للكلمة ، وألا يقع بعدهما ألف ، ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ؛ فلا قلب فى مثل : تَوالَى ، وتَيَامَن ، وخوَرْنق [٣]، وبيان ، وطويل ، وغيور ؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين أو عينين . ولا فى مثل : عَلَوِىّ وحَيَوِىّ [٤] لوقوع ياء مشددة بعدهما ، ولا فى مثل : جريَا ، وسمُوَا ، وفَتيان ، وعصوان ؛ لوقوعهما لاما للكلمة وبعدهما ألف .

وإنما قلبا فى سما ، ودعا ، ومشى ، وسعى – مع وقوعهما لاما ؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشددة بعدهما . ولهذا السبب نفسه قلبا فى مثل : يخشَوْن ويُدْعَوْن مع وقوعهما لاما ؛ (إذ أصلهما : يَخشَيُون ، ويُدعَوُون . تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ فقلبتا ألفا ؛ فالتقى ساكنان ؛ حُذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار اللفظان : يخشَوْن ويُدْعَوْن) .

ومما سبق يتبين أن القلب ممتنع إذا وقع بعدهما الألف أو الياء المشددة أما إذا وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين [٥] فالقلب واجب على الأرجح [٦] . . .

---

(١) اسم للضبع .

(٢) المولود ومعه غيره فى بطن واحد ، فكل منهما توءم ، وهما : توءمان ، والأكثر : توائم

(٣) اسم قصر قديم بالعراق للنعمان .

(٤) صاحب حياء .

(٥) يلاحظ أن الياء المشددة هى ياءان أولاهما ساكنة .

(٦) يذكر ابن مالك الشروط الخمسة السابقة (وهى التحرك ، وأصالته ، وفتح ما قبل الواو والياء ، واتصالهما بالفتحة التى قبلهما مباشرة فى كلمة واحدة وتحرك ما بعدهما . . .) فى الفصل

سادسها : ألا تكون إحداهما عينا لفعل ماض على وزن: فَعِل – بفتح فكسر– والصفة المشبهة الغالبة فيه على وزن: أفعل [١] ؛ نحو هَيِف؛ فهو أهْيف [٢] – وغَيِد [٣]، فهو: أغيد – وحَوِل ، فهو : أحْوَل – وعَوِر فهو أعور . . .

سابعها : ألا تكون إحداهما مصدراً للفعل الماضى السالف ولهذا يقال : هَيَف ، وغيَد ، وحَوَل وعَوَر بغير قلب . . [٤] .

ثامنها : ألا تكون الواو عينا لفعل ماض على وزن : «افْتَعَل» دال على المفاعلة [٥] ؛ فلا قلب فى نحو : اجتوروا واشتوروا ، بمعنى : جاور بعضهم بعضا ، وشاور بعضهم بعضا. فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب ؛ نحو :

المستقل الذى أشرنا إليه فى هامش ص ٥٩٠ فيقول بعد البيتين الأولين منه ، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الوجه الذى سبق شرحه فى هامش تلك الصفحة – يقول ما نصه :

مِنْ وَاوٍ ، أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفًا ابْدِلْ بعدَ فتْحٍ مُتَّصِلْ — ٣

إنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وإنْ سُكِّنَ كَفْ إعْلَالَ غَيْرِ اللَّام . وهْىَ لَا يُكَفْ — ٤

إعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَو ياءٍ التَّشديدُ فيها قد أُلِفْ — ٥

(أصل = تأصل ، وليس عارضاً ، كف = منع . ألف = عرف وشاع فى الكلام المأثور الفصيح) وتقدير البيت الأول : أبدل ألفاً بعد فتح متصل – من واو ، أو ياء موصوفين بتحريك متأصل فيهما . وأوضح فى البيت الثانى أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرك التالى بعدهما. أما إن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف إعلال غير اللام . أى : يمنع قلب الواو والياء الواقعتين فى غير اللام(وغير اللام هو : الفاء والعين) أما اللام فيقع فيها القلب إن سكن ما بعدها بشرط أن يكون الساكن حرفاً غير الألف وغير الياء المشددة ، (لأن الياء المشددة تتكون من ياءين الأولى منهما ساكنة – كما سبق .)

(١) تكون الصفة المشبهة كذلك إذا كان الفعل الماضى لازماً مكسور العين دالا على لون ، أو عيب أو شىء فطرى ، أو وصف ظاهر فى الجسم – وقد تقدم الكلام على هذا فى باب الصفة المشبهة جـ ٣ ص ١١ م ١٠٤ .

(٢) الهيف ، مصدر : هيف – كفرح – وهو ضمور البطن ودقة الخاصرة ، ويعد من الصفات الممدوحة .

(٣) الغَيَد ، مصدر غَيِد – كفرح – وهو : نعومة الجسم .

(٤) وفى الشرطين السادس والسابع يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه :

وصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلَا ذَا أَفعَلٍ ؛ كأَغْيَدٍ وأَحْوَلَا — ٦

المراد بفَعَل ؛ مصدر الثلاثى فَعِل . والمراد بصاحب أفعل : الماضى الثلاثى اللازم الذى تكون الصفة المشبهة منه على وزن أفعل ؛ وضرب له مثالين ، هما أغيد وأحول – كما فى الشرح .

(٥) وهى المشاركة من فريقين فى الفاعلية والمفعولية . وكما تسمى المفاعلة تسمى أيضاً : التفاعل.

اجْتاز واختانَ بمعنى : جاز ، (أى : قطع) وخان ، وهذا الشرط خاص بالواو دون الياء ، ولهذا وقع القلب فى استافوا ، أى : تسايفوا ، بمعنى : اشتركوا فى ضرب السيوف ، والأصل : استيَفوا قلبت الياء ألفا بالرغم من الدلالة على المفاعلة . ومثلها : امتاز وا وابتاعوا : بمعنى تمايزوا ، وتبايعوا . والأصل : امتَيَزوا ، وابتَيَعوا[١] . . .

تاسعها : ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفا — ؛ لئلا يجتمع قلبان متواليان بغير فاصل فى كلمة وهو ممنوع فى الأغلب — فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب — فى الأكثر — قلبه ، وتصحيح السابق ، اكتفاء بقلب المتأخر ؛ نحو : الحَيَا ، مصدر الفعل : حَيِىَ ، والهَوى : مصدرَ الفعل : هَوِىَ . والحَوَى : مصدر الفعل : حَوِىَ (والأفعال الماضية الثلاثة على وزن فَعِلَ ، بفتح فكسر ، ومصادرها على وزن : فَعَل بفتح ففتح[٢]) فأصل المصادر : حَيَىٌ — هَوَىٌ — حَوَوٌ[٣] ففى كل مصدر حرفان متواليان صالحان للقلب ألفا ، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله . فجرى القلب على الثانى منهما ؛ لأنه فى آخر الكلمة ، والأطراف محل القلب ، والتغيير غالبا — وسَلِمَ الأول .

وقد وقع القلب على الأول فى بعض كلمات مسموعة لا تكفى للقياس عليها ومنها : كلمة : آية ، وأصلها — فى رأى من عدة آراء — أَيَيَه ، بياءين متحركتين قبل كل منهما فتحة . قلبت الأولى ألفا وسلمت الثانية[٤] . . .

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِن افْتَعَلْ … والعينُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ — ٧

(٢) لأن فعلهما الماضى كفرح ؛ فالمصدر هو : فرح على وزن : فَعَل (بفتح ففتح) فمصدرهما كذلك على وزن : فَعَل .

(٣) لأن هذا من الحوة (وهى سمرة محمودة قديماً فى الشفتين) ولقولهم فى تثنيته : حووان .

(٤) وإلى هذا الشرط وورود السماع بما يخالفه فى بعض كلمات يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه :

وإنْ لِحَرْفَيْنِ ذا الإعْلالُ اسْتُحِقْ … صُحِّحَ أَوَّلٌ ، وعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ — ٨

يريد : إن استحق هذا الإعلال (القلب) لحرفين — بسبب تحقق شروطه فى كل منهما فأولهما يصحح ويسلم من القلب ، وثانيهما يقلب وقد يقع العكس قليلا .

عاشرها : ألا يكون أحدهما عينا فى كلمة مختومة بأحد الحروف الزائدة المختصة بالأسماء ؛ كالألف والنون معاً ، وكألف التأنيث المقصورة . . . فلا قلب فى مثل : الجَوَلان (١) ، والهَيَمان (٢) ، والصَّوَرَى (٣) ، والحَيَدَى (٤) ونحوها . . . (٥)

* * *

إبدال الميم من الواو ، ومن النون :

(ا) تبدل من الواو وجوبًا فى كلمة : « فو » — إحدى الأسماء الستة — فيقال فيها : فم ، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم فى الجمع : أفواه . والتكسير من الأشياء التى ترد الألفاظ إلى أصولها .

فإن أضيفت كلمة : « فو » إلى اسم ظاهر أو : مضمر جاز إبقاء الواو — وهذا هو الأكثر — وجاز قلبها ميمًا . فيقال : فوك أو فو النظيف طيب الرائحة ، ويصح فمك ، أو فم النظيف طيب الرائحة .

(ب) وتبدل من النون بشرطين . أن تكون الميم ساكنة ، وأن يقع بعدها الباء سواء أكانتا فى كلمة أم فى كلمتين ؛ نحو : انبعث . . . ونحو : من بعث . ويلاحظ أن قلب النون ميمًا مقصور على النطق فقط ، أما فى الكتابة فتبقى صورة النون على حالها . . . (٦) .

* * *

---

(١) التنقل .

(٢) مصدر هام على وجهه : إذا سار على غير هدى .

(٣) — بفتحات — اسم بقعة بها ماء .

(٤) بمعنى : المائلة أو السريعة النشيطة .

(٥) وفى هذا يقول ابن مالك :

وعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا ‌ ‌ ‌ يَخُصُّ الاسمَ واجِبٌ أَن يَسْلَمَا — ٩

(٦) وفى إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتماً الفصل السابق :

وقَبلَ «با» اقْلِبْ «مِيمًا» النُّونَ إذَا ‌ ‌ ‌ كانَ مُسَكَّنًا ؛ كَمَنْ بَتَّ انبِذَا — ١٠

وتقدير البيت : واقلب حرف النون ميماً إذا كان النون مسكناً قبل باء . وساق لهذا مثالا حوى صورتى النون الساكنة قبل الباء فى كلمة واحدة مثل انبذا — والأصل : انبذن بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً ؛ للوقف — أو فى كلمتين مثل : من بت . أى : قطع . ومعنى الجملة ؛ من قطع مودته فانبذه ، أى : اطرحه ، واتركه ، ولا تبال به .

إبدال التاء من الواو ، والياء :

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا فاء « افتعال » ، أو فاء أحد مشتقاته[١] ، وكانا غير مبدلين من همزة ، فإذا تحقق الشرطان (وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته ، وعدم انقلابهما عن همزة .) وجب قلبهما تاء — كما قلنا — وإدغام هذه التاء فى تاء الافتعال أو مشتقاته . فعند بناء صيغة على وزن : افتعل — مثلا — من الماضى : وصَل ، أو : يَسَـر[٢] يقال : اِوْتصل — اِيتَسَـر ، ثم تقلب الواو والياء تاء ، وتدغم فى التاء الموجودة وتصير الصيغتان : اتصل ، واتسَـر[٣] ، ويقال فى المضارع قبل القلب : يَوْتصل ، وييتسِر ويصير بعد القلب والإدغام : يتصل ، ويتَّسر . . . ومثل هذا يقال فى الأمر ، وباقى مشتقات « الافتعال » . التى فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبدلين من الهمزة .

فإن كان أحدهما مبدلا من الهمزة لم يجز القلب — فى أشهر اللغات — فلا تقلب الياء تاء فى مثل : اِيتكل ، وهى صيغة « افتعل » من الأكل ؛ لأنّ يـاءها فى الأصل همزة ، وقعت بعد همزة مكسورة ؛ فانقلبت الثانية ياء ؛ طبقًا لما تقدم[٤] .

ولا تقلب الواو تاء فى مثل : اُوتمن ؛ لأن هذه الواو مبدلة من الهمزة الثانية التى وقعت بعد ضمة ؛ إذ الأصل اُؤْتمن ، قلبت الثانية واوا لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة كما عرفنا[٤] فوجب عدم القلب[٥] . . .

* * *

(١) الماضى ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول . . . إلخ .

(٢) بمعنى لعب الميسر ، وهو القمار ، أو : اغتنى .

(٣) ويصح أن يقال فى : « أو تصل » قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، فصارت الكلمة : « ايتصل » ، ثم قلبت الياء تاء للافتعال ؛ فصارت : اتصل . والنتيجة فى الحالتين واحدة ؛ هى قلب الواو تاء ؛ إما بعمل واحد كالأول ، وهو الأحسن لاختصاره . وإما بعملين وهو المساير لقاعدة قلب الواو ياء . نعم ، إن الياء المنقلبة عن الهمزة لا يصح قلبها تاء افتعال ، لكن الياء هنا منقلبة عن واو ، فيجوز قلبها تاء ، كما يجوز قلب الواو — دون الهمزة — تاء افتعال . (راجع التصريح والصبان) .

(٤ ، ٤) فى ص ٥٨١

(٥) وفى هذا القلب يقول ابن مالك فى فصل مستقل يقتصر على بيتين أولهما :

ذو اللِّينِ « فا » — « تا » فى افتِعَال أُبْدِلَا وشَذَّ فِى ذِى الهَمْزِ ؛ نحو : ائْتَكَلَا — ١

يريد بذى اللين : حرف العلة الواو والياء . وأما الألف فلا تكون فاء كلمة . وتقدير : البيت : =

إبدال الطاء من تاء الافتعال :

يجب قلب تاء الافتعال ومشتقاته طاء بشرط أن تكون هذه التاء — فى كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق ؛ (وهى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) وبعده التاء . فإذا أريد بناء صيغة على وزن : افتعل — مثلا — من : صبر ، أو : ضَغِن[1] ، أو : طلَع ، أو : ظلم . . . قيل : اصتَبر — اضتَغَن — اطتلع — اظتلم . ثم تقلب التاء طاء فى اصتَبر فيقال : اصطبر . وتقلب التاء طاء فى : اطتعن ؛ فيقال : اطْطعن — بطاء ظاهرة فى النطق والكتابة . وكذلك تقلب التاء فى اطتلع ؛ فيقال اطْطلع ثم تدغم الطاءان وجوبًا ؛ فيقال : اطّلع . . . وتقلب فى اظتلم ؛ فيقال : اظطلم . وفى مثل هذه الصورة التى تبدل فيها تاء الافتعال طاء بعد الظاء . يجوز ثلاثة أمور بعد القلب ، إما ترك الطاء والظاء على حالهما ؛ فيقال : اظطلم — كما سبق — وإما قلب الطاء ظاء وإدغامها فى الظاء ؛ فتصير الكلمة : اظّلم . وإما قلب الظاء طاء وإدغامها فى الطاء ؛ فتصير الكلمة : اطّلم[2] . . .

* * *

إبدال الدّال من تاء الافتعال :

يجب إبدال الدال من تاء « الافتعال » ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء فى كلمة فاؤها الدال ، أو الدّال ، أو الذال ، أو الزاى وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة ،

= ذو اللين حالة كونه فاء فى صيغة «افتعال» أبدل تاء . وشذ هذا الإبدال فى صاحب الهمز ، أى : فى الحرف المبدل من همزة ؛ نحو ايتكل ، من الأكل ؛ فلا يقال فيه : اتكل ، إلا شذوذا فى رأى ابن مالك لأنها لغة قليلة .

(١) ضغن قلب العدو : امتلأ حقداً .

(٢) فى إبدال الطاء من تاء الافتعال والدال منها يقول ابن مالك :

« طَا » — « تَا » افتِعالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ فى ادَّانَ ، وازْدَدْ ، وادَّكِرْ دَالًا بَقِى — ٢

(مطبق = حرف من حروف الإطباق ؛ وهى الأربعة التى ذكرناها . رد = صير — بقى = صار) ، يقول : صير تاء الافتعال طاء بعد حرف الإطباق . كما يقول : إن تاء الافتعال صار دالا فى مثل : ادان ، وازدد ، وادكر . أى : فى الكلمات التى فاؤها دالا أو زايا ، أو ذالا ، وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشرة . فالبيت تضمن فى شطره الأول إبدال الطاء من تاء الافتعال ، وتضمن فى شطره الثانى إبدال التاء منها .

فإذا أريد بناء صيغة على وزن : « افتعل » – مثلا – من : دغَم ، أو : ذخَر ، أو زجر . . . قيل ادتغم – اذتخر – ازتجر ، ثم تقلب التاء فى كل ذلك: «دالا» فيقال : ادّغم ، بإدغام الدال فى الدال وجوبًا . واذذخر ويصح قلب الذال دالا وإدغامها فى الدال الأصلية ، فيقال : ادّخر كما يصح – مع القلة – قلب الدال الأصلية ذالا وإدغامها فى الذال فيقال : اذّخر ، فهذه ثلاث لغات أقواها الأولى فالثانية . ويقال : ازدجر[1] . . .

(١) أشار ابن مالك لهذا فى البيت الذى فى آخر هامش الصفحة السابقة .

المسألة ١٨٣ :

الإعلال بالنقل

معناه :

نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته ، أو ينقلب حرفًا آخر . وهذا النوع من الإعلال خاصّ بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان وهى لا تتحرك مطلقًا .

ومن الأمثلة : يصوم . فأصله : يَصْوُم[2] — بفتح ، فسكون ، فضم . . . — نقلت حركة حرف الواو (وهى : الضمة) إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يصُوم » بواو ساكنة ، وقد بقيت صورتها بعد نقل حركتها . ومثله : يقوم — يعود — يقول — يعوم . . . . فيجرى فى كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى فى نظيره يصوم .

ومن الأمثلة أيضًا : يخاف . أصله : يَخْوَف — بواو مفتوحة — نقلت حَركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم انقلبت الواو ألفا ؛ لاعتبارها متحركة بحسب الأصل ، وقد انفتح ما قبلها الآن ، فصارت : يخاف . ومثله : ينام — يزال — يكاد — يحار ... حيث جرى على كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى على المضارع : يخاف ؛ من نقل فتحة الواو للساكن قبلها ، ثم قلبها ألفا .

ومن الأمثلة : يبيع . وأصله : يَبْيِع — بفتح ، فسكون ، فكسر — نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يبِيع » بياء ساكنة ، بقيت صورتها بعد نقل حركتها .

فنرى مما سبق أن حرف العلة (الواو والياء) قد يبقى على صورته بعد نقل حركته وقد ينقلب حرفًا آخر .

لكن ، الضابط العام الذى يخضع له حرف العلة ؛ ليبقى على صورته ، أو ينقلب حرفًا آخر ؟

---

(١) راجع ما سبق فى معنى الإعلال العام ص ٥٦٩

(٢) لأن الفعل صام يصوم ، من باب : فعَل يفعُل ؛ كنصر ينصر .

الضابط هو : أن حرف العلة إن كان فى أصله متحركًا بحركة تجانسه[1] وجب بقاء صورته بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ؛ كما فى : يصوم — يقوم — يعود . . . وإن كان فى أصله متحركًا بحركة لا تناسبه وجب — بعد نقل حركته — أن ينقلب حرفًا جديدًا مناسبًا لحركته الأصلية التى نقلت إلى الساكن الصحيح قبله ، فالمفتوح يصير ألفًا ، والمضموم يصير واواً، والمكسور يصير ياء . . .

ومن الأمثلة : أقامَ وأبانَ ، فأصلهما : أقْوَمَ وأبْيَنَ[2] ، بفتح حرف العلة نقلت حركة الواو والياء للساكن الصحيح قبلهما . ثم قلب حرفَا العلّة ألفا ، لأن الألف هى التى تناسب الفتحة ؛ فصار الفعلان : أقام وأبان . وفى مثل هذا القلب يقال : تحركت الواو والياء بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلهما بحسب الحال ، فانقلبا ألفا[3] .

مواضعه :

يقع الإعلال بالنقل فى أربعة مواضع ، يكون حرف العلة فى كل منهما عين الكلمة . . .

أولها : أن يكون حرف العلة (الواو ، أو الياء) عينًا لفعل ؛ نحو : يصُول ، ويغيب . والأصل : يَصْوُل ويغْيِب ، بضم الواو وكسر الياء . ثم نقل حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وترك كل منهما بعد ذلك على صورته — طبقًا لما قدمناه — فيصير الفعلان : يصُول ويجول .

ويشترط لإجراء النقل فى هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحًا ، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام ، ولا معتلها ولا مَصُوغًا للتعجب ، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه[4] . فلا يقع الإعلال بالنقل فى مثل : قاوَم وبايع ، وعَوَّق وبيّن لأن الساكن قبْل الحرفين غير صحيح . ولا فى مثل ابيَضّ واسوَدّ ، لتضعيف لامه ، ولا فى

(١) هى الضمة للواو ، والكسرة للياء . أما التى لا تناسب فالكسرة أو الفتحة للواو . والضمة أو الفتحة للياء .

(٢) لأن فعلهما : قام يقوم ، وبان يبين .

(٣) يقال هذا تعليلا للقلب ، لإدخاله تحت قاعدة عامة مطردة هى أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفاً على الوجه الذى سبق شرحه فى هذا الباب ص ٥٩٦

(٤) ومثل التعجب اسم التفضيل ؛ نحو : هذا أقوم طريقة وأبين منهجاً فلا يصح الإعلال بالنقل فى كلمتى ؛ أقوم ، وأبين .

مثل: أهوَى وأحيا؛ لاعتلالها ، ولا فى مثل: ما أقْومَه وما أبْيَنه، وأقوِمْ به ، وأبيِنْ به ؛ لأن الفعل مَصوغ على صيغتى التعجب القياسيتين . . [١].

ثانيهما: أن يكون حرف العلة عينا فى اسم يشبه المضارع فى وزنه [٢] فقط دون زيادته ، أو فى زيادته دون وزنه ، بشرط أن يكون فى الاسم ما يمتاز به عن الفعل فى الحالتين .فالأول : نحو : مَقَام—بفتح الميم—فإن أصْله مَقْوَم—بفتح ،فسكون، ففتح — وهو على وزن المضارع : يَعْلَم . نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت ألفًا ؛ طبقًا لما سلف — فصار الاسم ؛ مَقَام . وفيه زيادة تدل على أنه ليس من الأفعال ، وهى الميم فى أوله . ومثله : مُقِيم ، ومُبين .

ومثال الثانى : بناء صيغة من « البيْع » أو : « القول » على مثال: تِحْلِئ [٣] وهذه صيغة خاصة بالاسم . فيقال : تِبْيِع ، وتِقْوِل — بكسر ، فسكون ، فكسر ، فيهما — نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، وقلبت الواو ياء [٤]؛ فصارت الكلمتان : تِبِيع وتِقِيل بكسرتين متواليتين فى كل ، وبعدها ياء .

فإن اختلف الاسم عن المضارع فى الأمرين معاً ، أو شابهه فيهما معاً — — وجب التصحيح ؛ فمثال الأول : مِخْيَط [٥] — بكسر ، فسكون ، ففتح — لأن المضارع لا يكون — فى الأغلب — مكسور الأول ، ولا مبدوءًا بميم زائدة ، فالصيغة مختصة بالاسم ، ولذا وجب التصحيح ومثلها : مفعال ؛ كمخياط .

---

(١) وفى هذا الموضع وشروطه يقول ابن مالك فى فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله :

لِسَاكِنٍ صَحَّ انقُلِ التحْرِيكَ مِنْ ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ ؛ كَأَبِنْ

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ كابْيَضّ أَو أَهْوَى ، بلام عُلِّلا

فقد جمع فى البيتين الشروط المطلوبة . (ابن ، أصلها : أبين ، فعل أمر من أبان ، علل : صار حاوياً حرف علة) .

(٢) بأن يكون مشابهاً له فى مجرد عدد الحرف ، مع مقابلة الساكن بمثله ، والمتحرك بمثله ، من غير نظر للاسمية والفعلية .

(٣) بكسر فسكون ، فكسر ، فهمزة متطرفة ، وهو : القشر الذى يظهر على الجلد حول منابت الشعر .

(٤) قلبت الواو ياء لأن حركتها وهى الكسرة — غير مجانسة لها ، فيجب قلب الواو حرفاً يجانس الحركة ، طبقاً لما سلف أول الباب . بخلاف الياء فإنها حركتها هنا مجانسة لها ؛ فلا تنقلب . ففى : تقيل إعلالان ؛ أحدهما بالنقل ، والآخر بالقلب . أما تبيع ففيها إعلال واحد .

(٥) اسم أداة الخياطة .

ومثال الثانى : أقْوَم ، وأبْيَن — بفتح ، فسكون ، ففتح . — وهما شبيهان بالمضارع : أعْلَم وأفهم . . . ، فى وزنه ، وفى الزيادة التى فى أوله ، فوجب لهما التصحيح . . [1] .

ثالثها : أن يكون حرف العلة عينا فى مصدر معتل العين ، كفعله ، بشرط أن يكون فعْله على وزن «أفعلَ» ، أو : « استفعل» نحو : أقام واستقام . وأصْلهما قبل التغيير : أقْوَمَ واستقوم . ومصدرهما إقْوَام ، واستقوام . فيجب فيهما الإعلال بالنقل كما جرى فى فعليهما ؛ فتنقل فتحة الواو إلى الساكن قبلهما ، وتقلب الواو ألفًا — طبقًا للقاعدة التى سلفت — فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما معا ؛ فتحذف الثانية منهما ، وتجىء تاء التأنيث — فى الأغلب — عوضًا عنهما ، فيقال إقامة ، واستقامة . ومثل هذا يقال فى : أبانَ واستبان . فأصلهما : أبْيَنَ واستبْيَن ، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت ألفًا ؛ فصارا : أبان واستبان . ومصدرهما : إبيان . واستبيان ، نقلت حركة الياء كما نقلت فى الفعل ، وقلبت الياء ألفًا فتلاقت ساكنة مع ألف المصدر ، حذفت الثانية منهما ، وزيدت تاء التأنيث عوضًا عنها ؛ فصار المصدران : إبانة ، واستبانة ، وحذف هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى : (وإقام الصلاة) ، أى : إقامة الصلاة . [2] .

---

(١) أما نحو : يزيد (علَم) فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نقله للعلمية . وفى الموضع الثانى يقول ابن مالك :

ومِثلُ فِعْل فى ذا الإِعْلَالِ اسمُ ضَاهَى مضارِعًا ، وفيه وَسْمُ — ٣

(ضاهى = شابه . وسم = علامة) ، ثم قال :

ومفْعَلٌ صُحِّح كالْمِفْعَال . . . . — ٤

يشير بهاتين الصيغتين — وهما مختصتان بالأسماء — إلى الاسم المخالف للمضارع فى وزنه وزيادته معاً . وترك بقية التفصيلات التى سردناها . والنصف الثانى من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعدة ، وإنما شأنه متصل بالقاعدة التالية بعده مباشرة

(٢) وفى الموضع الثالث وما يتصل به من ألف «إفعال» ، و«استفعال» وتاء التأنيث ، ويقول ابن مالك :

. . . . وألِفَ الإِفْعَال واسْتِفْعَالِ —٤

أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالْ ، و«التَّا» الزَمْ عِوَضْ وحَذْفُها بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

(بالنقل ، أى : النقل عن العرب ، وهو السماع الوارد عنهم) .

المسألة ١٨٤ :

الإعلال بالحذف[١]

الإعلال بالحذف يكون قياسيًّا مطردًا فى المسائل الآتية . أما فى غيرها فمقصور على السماع :

الأولى : الهمزة الزائدة فى أول الماضى الرباعى . فإنها تحذف فى مضارعه ، واسم فاعله ، واسم مفعوله ، نحو : أكرمَ — يكرمُ — أكرمْ — مكرِم — مكرَم.. بحذف الهمزة فى كل ذلك وجوبا ، ومثل هذا الأفعال الماضية : أفهمَ — أخبر — أحسن . . . ونظائرها ، حيث يجب حَذف الهمزة ، من مضارعها ، واسم فاعلها ، واسم مفعولها . كما قلنا. والأصل فى كل ذلك قبل حذفها : يؤكرم — مُؤكْرِم — مؤكْرَم . وكذا الباقى . . .

الثانية : الواو التى هى فاء فعل ثلاثى مفتوح العين فى الماضى مكسورها فى المضارع مثل : وَعَدَ — وَصَفَ ، فيجب حذف هذه الواو فى المضارع وأمره ، ومصدره بشرط : أن يكون المصدر على وزن فِعْلة — بكسر ، فسكون ، ففتح — لغير الهيئة . بشرط أن تجىء التاء فى آخره عوضًا عن الواو المحذوفة . فيقال : يعد — عِدْ — عِدة[٢] ، كما يقال : يصف — صِفْ — صفة . . . (بشرط ألا يكون المصدر لبيان الهيئة كما سبق) ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرط ؛ أن يكون حرف المضارعة مفتوحًا ؛ نحو : أعِدَ — نعِدُ . وأن تكون عينه مكسورة ، فلا حذف

---

(١) فى هذه التسمية نوع من التوسع والتسامح ، لأن بعض الأحكام الآتية لا صلة لها بحرف العلة .

أما الهمزة التى تنطبق عليهما بعض الأحكام الآتية أو السابقة فبمنزلة حروف العلة فى كثير من المواضع .

(٢) أصل عدة : وعد — بكسر الواو وسكون العين — حذفت الواو ، وحركت العين بالكسرة حركة الفاء فصارت دليلا على الفاء المحذوفة . وجاءت تاء التأنيث عوضاً عن الفاء المحذوفة . ومن الشاذ اجتماعهما معا .

فى مثل : يولَد ، ويَوْضُؤ . (١) .

الثالثة : إذا كان الماضى ثلاثياً مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد — مثل ظَلِلت (٢) — جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك . وهى إبقاؤُه على حاله مع فك إدغامه وجوبًا ، كالمثال السابق : (ظَلِلْتُ) أو : حذف عينه دون تغيير شىء فى ضبط ما بقى من الحروف : مثل : ظَلْتُ . أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمة ؛ مثل : ظِلْتُ .

فإن كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعًا أو أمرًا واتصلا بنون النسوة جاز إبقاؤهما على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الادغام وجوبًا ، وجاز حذف العين ونقل حركتها — وهى الفتحة — إلى الفاء ؛ فنقول : النسوة يقْرِرْن (٣) أو يَقِرْن . واقْرِرْن يا نسوة ، أوقِرْن . وسمع فتح القاف فى : قَرْن

الرابعة : أن يكون حرف العلة عينا فى اسم المفعول كفعله . وفى هذا النوع يجب إحداث تغيير آخر ، غير الإعلال بالنقل — هو حذف الواو من : « مفعول»

---

(١) فى المسألتين الأوليين يقول ابن مالك فى فصل مستقل هو آخر الفصول فى ألفيته : وليس بعده إلا باب الازعام

« فا » أَمْرٍ ، أَوْ مضارعٍ من : كَوعَدْ   احْذِفْ. وفى ،كَعِدَة ذاكَ اطَّرَدْ —١

وحذْفُ همزِ «أَفْعَلَ» اسْتَمَرَّ فِى   مُضَارعٍ ، وبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ —٢

(بنيتى متصف ، أى صيغتى شخص متصف ، والمراد بهما : صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنهما الدالتان على ذات متصفة . . .

(٢) تقول : ظللت أعمل كذا ، بمعنى بقيت أعمله طول النهار ، دون الليل . والفعل « ظل » من باب علم يعلم غالباً . وقيل فيه الكسر أيضاً .

(٣) قر بالمكان يَقر بمعنى سكن واستقر فيه . وأصلهما الشائع : قرَر يقرِر .

(٤) فى هذه المسألة الثالثة يقول ابن مالك فى ختام الفصل :

ظِلْتُ وظَلْتُ فى : ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا   وقِرْن فى : اقْرِرْنَ . وقَرْنَ نُقِلا —٣

إن كان الفعل واوى العين ، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يائى العين . فمثال الفعل الواوىّ العين : صام يصوم . واسم المفعول منه هو : مَصْوُوم ، تنقل الضمة وهى حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان هما : الواوان . فيجب حذف أحدهما — والأرجح أنه الثانى[1] لزيادته وقربه من الطرف ؛ فيصير اسم المفعول : مَصُومٌ . ومثل هذا يقال فى اسم المفعول من : قال ، ورام ، وحاطَ . . . وأمثالها ؛ حيث يكون اسم المفعول هو : مقوُول ، ومروُوم ، ومحْووط ، ثم يحصل الإعلال بالنقل ، ويليه الإعلال بالحذف . ومن النادر الذى لا يقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل المعين بالواو ؛ كقولهم : ثوب مصوون ، والقياس مصون .

ومثال الفعل اليائىّ العين : باع يبيع . واسم المفعول منه هو : مبيوع . تنقل حركة الضمة وهى حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيلتقى بعد هذا النقل ساكنان ؛ هما : الياء والواو ، فيجب حَذف أحدهما ؛ وهو الواو — على الأصح فيصير اسم المفعول : مَبُيْع بياء ساكنة قبلها ضمة ، فتقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ويصير اسم المفعول هو : مَبِيع بعد وقوع إعلال بالنقل ، وآخر بالحذف وقلب الضمة كسرة . ومثل هذا يقال فى اسم المفعول من الأفعال : هام يهيم — شاد يَشيد — غاب يغيب . . . وأمثالها — حيث يكون اسم المفعول هو : مهيوم — مشيود — مغيوب . . . ثم يدخله الإعلال بالنقل ، فالإعلال بالحذف ثم قلب الضمة كسرة . هذا هو الأفصح فى المعتل العين بالياء ، ويحسن الاقتصار عليه . وتميم تجيز تصحيح هذا النوع اليائى ، فتقول : تمر مبيو ، وثوب مخيوط

---

(١) إن كانت المحذوفة هى الثانية الزائدة ، طبقاً للرأى الأشهر ، فاسم المفعول على وزن مَفُعْل — بفتح ، فضم ، فسكون . . . . — وإن كانت المحذوفة هى الأولى التى هى عين الكلمة فوزن اسم المفعول مفول ، لأن عين الكلمة حذفت هنا وبقيت هناك . ولا أثر للخلاف بين الرأيين إلا فى هذا الوزن الصرفى .

وسفيه مديون . . . (١).

---

(١) يقول ابن مالك فى النوع الرابع وما فيه من الإعلال بالنقل ، وبالحذف ، وما يجوز فيه من تصحيح ، وما يندر . . .

وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الحذْفِ ومِنْ   نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ به أَيْضًا قَمِنْ — ٦

يقول : ما ثبت لإفعال — واستفعال كذلك . وقد سبق الكلام عليهما — من الإعلال بالنقل والحذف فقمين به (أى : جدير به) المفعول به أيضاً من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء ، ثم ضرب مثالين لهذين وبين أن تصحيح ما عينه الواو نادر ، دون ما عينه ياء ؛ فقال :

نحوُ مبيعٍ ومَصُون ، ونَدَر   تصحيحُ ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر — ٧

ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى ثلاثة أبيات سبق ذكرها وشرحها فى المواضع المناسبة ، لها (ص ٥٩١ ، ٥٩٢) وختم بها الفصل السابق ، ونصها :

وصَحِّح المفعولَ مِنْ نحو عَدَا   وأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجودا — ٨

كَذَاكَ ذا وجهينِ جا «الفُعُول» منْ   ذِي الواوِ لامَ جَمْعٍ اَو فَرْدٍ يَعِنْ — ٩

وشاع نَحْوُ : نُيَّمٍ فى : نُوَّمٍ   ونَحْوُ : نُيَّامٍ شذُوذُهُ نُمِى — ١٠

تم طبع هذا الكتاب بالقاهرة
على مطابع دار المعارف
سنة ١٩٦٣